

تقديم الكتاب

# الأخلاق

## شرح مختصر خليل

للامامة المحقق الشيخ محمد الأمير ، الكبير  
صاحب المجموع وغيره في فقه المالكية

صححه وعلق حواشيه  
أبو الفضل عبد الله الصديق الغماري  
من علماء الأزهر الشريف  
وخادم الحديث الشريف والإسناد

قدمه وترجم للمؤلف  
الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف  
الحائز للعالمية من درجة أستاذ  
والمدرس بكاتبة الشريعة

جميع الحقوق محفوظة للناشر

مكتبة القاهرة  
لصالحها، على يوسف سليمان  
تدبر الصناديق، ببيت الزهر بمصر

# تقديم لكتاب الاكليل

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وعلى آله وأصحابه  
وتابعيههم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد --- فهذه كلمة وجيزة أتحدث فيها عن نشأة الفقه الإسلامي عموماً وعن  
فقه الإمام مالك خصوصاً أبين فيها عمل العلماء المالكيين في فقه إمامهم في مختلف  
العصور . وأوضح فيها منزلة كتاب المختصر الخليل وشرحه الإكليل لأمر العلماء  
الشيخ الأمير ، مترجماً للإمامين صاحبى المختصر والشرح حتى تتجلى منزلة هذا  
الكتاب العلمية ليأخذ مكانه اللائق بين كتب المذهب فيحرص عليه المفتي والمستفتي  
لأنه من الكتب التي يجب أن يتمسك بها طلاب العلم ويحرص الناس على اقتنائها  
فأقول مستعيناً بالله تعالى :

### الشريعة الإسلامية :

هى تلك النظم والأحكام التى شرعها الله لعباده وأنزلها على خير خلقه وخاتم  
أنبيائه ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم وجعلها خاتمة الشرائع محكمة الأحكام قوية  
الأصول صالحة لكل زمان ومكان وافية بكل النظم العمرانية الاجتماعية والسياسية  
والاقتصادية والأخلاقية لم تدع ناحية من نواحي الحياة إلا وقررت فيها حكماً هو  
غاية الحكمة وكفيل لمن تمسك به بالسعادة الدنيوية والأخروية . لا يستقل العقل  
البشرى القاصر بالوقوف عليها فنزلت الأحكام من السماء آيات تنبى على النبي صلى الله  
عليه وسلم تارة تنزل الآية من القرآن وتارة تنزل الآيات وتارة تنزل السورة  
كاملة والرسول عليه السلام يقرأ ما ينزل عليه على مكث ويلبغه للناس وهم يحفظونه  
ويكتبونه ويتدبرون مقاصده وعمله وحكمه وغاياته حتى تم القرآن وكمل الدين وكان  
النبي ﷺ يبين للناس ما نزل إليهم وقد تولاه ربه فلا يقره على خطأ وما كان

(ب)

ينطق عن الهوى والشهوة فكان يقبس ويجهل ويلحق الفرع بالأصل لوجود العلة .  
وتحقق المصلحة والحكمة وقد درب أصحابه على الاستنباط من النصوص والاجتهاد  
في الأحكام وأمرهم بإبلاغ سنته ومتابعتها وبالرجوع إلى الكتاب والسنة عند التنازع  
والاختلاف وفتح لهم باب الاجتهاد والنظر فكانت خلفاؤه في التشريع ترجع  
اجتهاداتهم إلى ما قرره لهم الرسول صلى الله عليه وسلم من الأصول التي أرشده الله بها  
وسميت هذه الأحكام الاجتهادية بالفقه الإسلامي وكان الناس في عصر الصحابة رضوان  
الله عليهم يستفتون العلماء من الصحابة فيفتونهم بما علموه من نص الكتاب والسنة  
بفهمهم منه وبما يشره قياس الفرع على الأصل الثابت بالنص بعد إعمال النظر  
والاجتهاد في تأثير علته وتحقيقها وبعد النظر في حكمة الحكم ومصلحته . وفي عصر  
التابعين قد اتسعت رقعة الإسلام في البلدان المفتوحة وجد كثير من الحوادث التي  
لم تكن وقعت قبل ذلك للعلماء المجتهدين فبذل العلماء جهدهم في النظر والاستنباط  
والبحث عن حكم هذه الحوادث مستعينين على ذلك بما لديهم من الأدلة الموروثة  
عن آبائهم أصحاب رسول الله ﷺ فالتسع بذلك نطاق دائرة الفقه والنظر .

وفي عصر أتباع التابعين حمل راية الاجتهاد جماعة كثيرون لتوفر آلات الاجتهاد  
عندهم وكانت النهضة العلمية قد ازدهرت في ذلك العصر ودونت العلوم ووضعت  
الاصطلاحات العلمية ونشط العلماء وتخصصوا في بعض العلوم حتى فضجت  
واحترقت واشتهر في الأمصار الكبيرة جماعة أقر لهم العلماء بالزعامة الفقهية . ونشأ  
عن اختلافهم في النظر والاجتهاد تعدد المذاهب وأصبحت الشريعة الإسلامية  
كشرايع متعددة تتسع أحكامها لحاجات الناس وتيسر لهم العمل وتبعدهم عن  
الخرج والضيق فكل من عمل من الناس باجتهاد المجتهد الفقيه فقد أطاع ربه وبرئت  
ذمته وكان اختلاف الفقهاء رحمة للأمة ، وزعم العلماء المجتهدين في ذلك العصر  
هو إمام دار الهجرة النبوية الإمام مالك بن أنس الأصبحي . ومذهبه أسد  
المذاهب وأقواها . وأصوله أقوى الأصول وأنقاهها .

#### مذهب الإمام مالك :

كانت مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم في عصر أتباع التابعين أغنى الأمصار  
الإسلامية بالسنة النبوية ومعرفة القضاء النبوي وآثار الصحابة والتابعين وفتاواهم ومن  
هذه المدينة الطيبة أشرق شمس العلم وظهر نجم السنن إمامنا الإمام مالك بن أنس

## (ج)

رضى الله عنه فقد درس وحصل وجمع وأفقى وشهد له العلماء وانتشر صيته في سائر الآفاق وضربت له أKeyboard الأبل لأخذ العلم عنه وروى عنه الأئمة من أقرانه منهم أبو حنيفة والليث بن سعد ومحمد بن الحسن وغيرهم وأجمع العلماء على إمامته وجلالته في الحديث والفقه وحسن الاستنباط مع الورع والتقوى والتحرى والفهم . فلقد أجتهد واختار له مذهباً بناء على أصول قوية وقواعد متينة انفرد بتأصيل بعضها كالعمل بالمصالح المرسلة التي اتسع بها الفقه ودار عليها كثير من مسائل الاستنباط . وكسد الذرائع ومراعاة الخلاف وغيرها مما جعل مذهباً بين النص والرأى قوى الدليل سليم التعليل وأصبح قول مالك كالنص لا يسأل ساءعه من أين ولا لم حتى إن المتأخرين من علماء المالكية أدخلوا كتبهم من ذكر أدلة الأحكام اعتماداً على تسليم العلماء بفقه مالك ولم يوجد لهم معارض في أحكامهم وأخذ الناس عن مالك مذهباً وانتشر في أكثر الأمصار الإسلامية في مصر والعراق والأندلس والمغربين الأقصى والأوسط وإفريقية كما انتشر في الشام وصقلية والسودان . انتشر في تلك الأمصار بواسطة تلامذة الإمام مالك وبواسطة الراحلين إلى الحجاز من هذه الأقطار . وصار لمذهب الإمام من العلماء في هذه الأمصار يقومون بحفظه وخدمته فكان منهم من يجتهد في المذهب بالتخريج والترجيح وحفظ الروايات ومنهم المفتى الحافظ لأقوال المذهب وكان من العلماء المالكيين في مصر . أمثال ابن القاسم وأشهب وابن عبد الحكم والحرث بن مسكين وابن رشيق وابن شاس . وكان في العراق أمثال . القاضي إسماعيل وابن خوزين منداد وابن اللبان والقاضي أبي بكر الأبهري (١) والقاضي أبي الحسن ابن القصار والقاضي عبد الوهاب بن نصر . وكان في الأندلس عبد الملك ابن حبيب وتلميذه العتيبي وغيرهما . وكان في القيروان أسد بن الفرات وسخنون بن سعيد وغيرهما . وقد قام هؤلاء وأمثالهم بنشر المذهب ونصرتهم وتدوينه وجمعه من موطأ الإمام ومما أملاه على أصحابه ومن تخريج العلماء على أصول الإمام التي اتسع لحوادث الأزمان المتجددة . واشتهر من الكتب في مذهب مالك كتاب المدونة ويسمى بالآم والمختلطة وهو كتاب جمع ألوفاً من المسائل دونها سخنون بن سعيد في القرن الثالث الهجرى من رواية عبد الرحمن بن القاسم عن الإمام مالك ، وابن القاسم هو تلميذ الإمام الذي لازمه أكثر من عشرين سنة ومن الأحكام التي بلغت ابن القاسم

---

(١) ينسب لأبهر ، بفتح الالف وسكون الاء ، بليدة بالقرب من زنجان .



ما لم يسمعه من إمامه وأضاف سخنون إلى ذلك ما قاله ابن القاسم على أصول الإمام  
 واحتج سخنون لمسائل المدونة بمردياته من موطأ ابن وهب وغيره وألحق بذلك  
 ما اختاره من خلاف أصحابه غير أن ثمانية عاجلته قبل أن يتم ذلك في سائر أبوابها  
 وعكف أهل القيروان عليها وتركوا الألفية التي كان دونها القاضي أسد بن الفرات  
 عن ابن القاسم لأن ابن القاسم كان قد رجع عن كثير من أحكامها وكتب إلى أسد  
 بأن يعتمد على مادونه عنه سخنون . فأصبحت مدونة سخنون إماما لسكتب المذهب  
 لأنه قد تداولتها أفكار أربعة من المجتهدين الإمام مالك وابن القاسم وأسد بن الفرات  
 وسخنون بن سعد ، قام العلماء بشرحها وتلخيصها فشرحها جماعة منهم اللخمي وابن  
 محرز وابن بصير وابن يونس وشرح ابن يونس جامع لما في أمهات كتب المذهب  
 واختصرها جماعة منهم ابن أبي زيد القيرواني وابن أبي زمين ثم أبو سعيد البرادعي  
 في كتاب التهذيب وعليه اعتماد أهل إفريقية — وكذلك دون عبد الملك بن حبيب  
 كتاب الواضحة وقد جمعه من رواياته عن ابن القاسم وأصحابه وانتشرت في الأندلس  
 ومن شرحها ابن رشد وعلى الواضحة اعتماد أهل الأندلس وكذلك ألف العتيبي  
 تليد ابن حبيب كتاب العتبية مما جمعه من سماع ابن القاسم وأشبه  
 وابن نافع عن مالك وما سمعه من يحيى بن يحيى وأصبخ وسخنون وغيرهم  
 عن ابن القاسم لحازت القبول عند العلماء فهجروا الواضحة واعتمدوا العتبية  
 وقاموا بشرحها والكتابة عليها — وجاء القرن الرابع الهجري ومالكة الصغير  
 حينئذ العالم الكبير ابن أبي زيد القيرواني فقام بجمع ما في المدونة وما في الواضحة  
 وما في العتبية وما كتب على هذه الأصول وضمه كتابه المسمى بالزوائد فجاء  
 جامعاً للأصول والفروع ؛ وبقيت الحال على دراسة هذه الكتب إلى منتصف  
 القرن السابع وفيه حل محلها كتاب ابن الحاجب المسمى بجامع الأمهات وبالختصر  
 الفرعي وقد جمع فيه مؤلفه الطرق في المذهب من كتب الأمهات فراحم المؤلفات  
 المنتشرة في ذلك الوقت واعتمده أهل بجاية وإفريقية وأكثر أهل الأمصار  
 وشرحه ابن راشد القفصی وابن عبد السلام وشرحه العلامة خليل في شرحه المسمى  
 بالتوضيح في ست مجلدات اعتمد فيه على اختيارات ابن عبد السلام وزاد عليه القول  
 في كثير من الفروع وحل مشكلاته فكان أحسن الشروح وأكثرها فروعاً وفوائد  
 كما قاله الحطاب وجاء الإمام الجليل أبو الضياء خليل في القرن الثامن واختصر مختصر

ابن الحاجب في مختصره المشهور ومن ذلك الحين أصبح مختصر خليل موضع العناية في التدريس والافتاء وأصبح حجة المالكيين إلى وقتنا هذا وما ذلك إلا لجمعه واستيعابه وتحريره واعتماده حتى إن الناصر اللقاني من شدة متابعة مؤلفه كان يقول إذا عورض كلام خليل بكلام غيره « نحن خليليون إن ضل ضللتنا » وفي هذا المختصر يقول أبو محمد الخطاب « هو كتاب صغر حجمه ، وكثر علمه ، وجمع فأوعى ، وفاق أضرابه جنسا ونوعا ، واختص بتبيين ما به الفتوى . وما هو الأرجح والاقوى ، لم تسمح قريحة بمثاله ، ولم ينسج ناسج على منواله » اهـ جمعه مؤلفه في حياته إلى باب النكاح ثم أكمل تلاميذه باقيه من مسودة المؤلف بعد موته وباب المقاصة منه من تأليف تلميذه بهرام . وفي هذا المختصر كثير من التردد في النقول بغير بت في الحكم لم يكن عدم الترجيح في هذه الأقوال ولا عدم البت في ما تردد فيه من النقول قصورا من المصنف عن درجة الترجيح والاختيار وإنما كان ذلك منه استنباطا للمهم وإحالة على النظر والبحث حتى يتدرب طالب الفقه على القول والتحقيق به من غير التزام لترجيح المؤلف حتى تتولد في نفس الطلاب الفقهية والتمييز بين الأقوال بالدراسة والنظر وما هو إلا أمين جمع وتورع ومرتبة في التخريج والترجيح أظهر في كتابه التوضيح فقد أجال النظر وأعمل الفكر واستنبط وخرج ورجح واختار وانتقد ، وجعل مختصره هذا واعية وراوية لأقوال العلماء في المذهب وافيا بجميع أحكامه ولذا طار صيته في الآفاق وأقبل عليه الطلاب ونال حظوة لم ينلها كتاب غيره حتى إنه ترجم إلى اللغة الفرنسية حين غلب حكم الأفرنج على المغرب ولذا كان مذهب مالك مصدرا مهما من مصادر التمانون الفرنسي المحدث والجنائي ، ولم يخدم كتاب في المذهب كما خدم مختصر خليل حتى أن شروحه ، نبقت على السنين شرحا كما سترى تفصيله في تصدير فضيلة المحقق مصحح الكتاب ومن راجع شرح المواق عرف مقدار الكتاب ووقف على صحة نقوله واستخراج مسائله ، وألطف الشروح عليه وأكثرها تحريرا وأوجزها عبارة من غير تقصير العلامة الأمير المسمى بالاكلييل وهو هذا الشرح الذي تقدمه لطلاب العلم ، لصحته ويسر تحصيله وعلو منزلته — كما يتضح لك ذلك بالوقوف على منزلة مؤلفه العلمية وبإمعان النظر في الكتاب وفي أحكامه .

#### العلامة خليل صاحب المختصر

هو أبو المودة ضياء الدين خليل بن اسحاق بن موسى الجندى أحد شيوخ الاسلام

والأئمة الأعلام الفقيه التقي الورع . كان رضى الله عنه مجتهدا فى التحصيل والمذاكرة لا ينام من الليل إلا قليلا وفى بعض أوقاته كان لا ينام إلا زمنا يسيرا بعد طلوع الفجر ليريح نفسه من جهد المطالعة والتفكير . مقبلا على ما يعنيه من النظر والاطلاع بعيدا عن الترف والسكسل حتى لقد روى أنه بقى بمصر أربعين سنة لم ير النيل فيها وكان يلبس زى أجناد الحلقة المنصورة لأنه كان منهم ، وتفقه ودرس على شيوخ أجلة ، وأعلام أئمة منهم عبد الله المنوفى وأبو عبد الله بن الحاج - صاحب المدخل - فى الفقه والبرهان الرشيدى فى الأصول والعربية وتفقه عليه تلامذة نجباء وطلاب نبلاء منهم جمال الدين الاقفهسى وبهرام ويوسف البساطى ، وجلس لتدريس الفقه والحديث والعربية بمصر بالشيخونية وكانت أكبر مدارس العلم فى مصر حينئذ فكان غاية فى العلوم الشرعية خصوصا فقه الإمام مالك وألف المؤلفات النافعة ، فشرح المدونة شرحا لم يكمله وشرح مختصرى ابن الحاجب الأصل والفرعى وله منسك فى أحكام الحج وتأليف فى مناقب شيخه المنوفى وغير ذلك وكان رضى الله عنه من أهل المكاشفات فقد مر على طباخ يبيع لحم الميتة فكشفه ونهاه وزجره فتاب على يده وتوفى سنة ( ٧٧٦ ) ست وسبعين وسبع مائة كما ذكره تلميذه ناصر الدين الانصافى واعتمده ابن غازى وذكر ابن حجر أنه توفى سنة ( ٧٦٧ ) وصوبه الخطاب ، وغلط ابن فرحون فأرخ وفاته بتاريخ وفاة شيخه المنوفى سنة ( ٧٤٧ ) وما أرخ به تلميذه أشبه بالضواب .

### العلامة الأمير صاحب الاكليل

هو العلامة المحقق شيخ علماء وقته . العلم المتقن رجل المنقول والمعقول ، سليل العلم والمجد والإمارة الأستاذ محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القار بن عبد العزيز بن محمد السنبوى (١) المالكي الأزهرى المشهور بالأمير - أصل أجداده من المغرب ونزلوا مصر . وكان لجده أحمد وجده عبد القادر إمرة بالصعيد بناحية ( سنو ) وبها ولد المترجم سنة أربع وخمسين ومائة وألف ( ١١٥٤ ) فى شهر ذى الحجة من شهورها وختم القرآن بها ثم ارتحل إلى القاهرة مع والديه وكان ابن تسع سنين وفى القاهرة ابتدأت حياته العلمية فدرس وتعلم على شيوخ أئمة . وعلماء محققين أجلة

(١) ينسب إلى سنو من أعمال مراكز منفلوط مديرية أسيوط وشهرتها الآن بالصاد (صنبو)

حتى نضج عقله وتمت ثقافته العقلية والعقلية وصار نابغة العصر وشيخ العلماء بسلا  
مدافع رغم صغر سنه . فقد جود القرآن على طريقة الشاعرية والندرة على الشيخ  
المنير (١) ثم درس النحو ، وعكف على دروس شيخه الفقيه شيخ المالكية الشيخ  
على الصعدي ولازمه نحو عشرين سنة حتى صار وارثه في معقوله ومنقوله وخصوصاً  
الفقه المالكي . وسمع الموطأ من هلال المغرب وعالمه الشيخ محمد التاودي بن سودة  
بالجامع الأزهر حينما نزل مصر عام حجة . وسمع صحيح البخاري وشفاء القاضى عياض  
من الشيخ علي بن العربي السقاط . وحضر على الشيخ محمد الحفنى مجالس من الجامع  
الصغير للسيوطي . وشيائل الترمذي ومولد النجم الفيضاني وسمع من الشيخ أحمد  
الجوهري المسلسل بالأولية كما سمع منه شرح الجوهرة للشيخ عبد السلام . وسمع  
من الشيخ البليدي الأربعين النووية وشرح السعد على العقائد النسفية وحضر دروس  
علم آداب البحث للشيخ يوسف الحفنى . وتلقى علم الهيئة والفلك والهندسة والحكمة  
وعلم الأوقاف عن الشيخ حسن الجبرتي الملقب حينئذ ووالد الشيخ عبد الرحمن المؤرخ  
صاحب عجائب الآثار في التراجم والأخبار وكتب له الجبرتي إجازة بمروياته وكتبه  
كما أجاز له شيخه المملوكي . ولعلو همته وتزايد رغبته في العلم درس أيضاً فقه الحنفية على  
الشيخ الجبرتي كما درس فقه الشافعية على غيره أيضاً وتلقى طريقة الشاذلية من  
سلسلة مولاي عبد الله الشريف . ومن بين هذه المدرسة الكبيرة والأساتذة  
الاجلة تخرج الأستاذ الأمير . وظهر علمه وعمق رغبته ونضجه حتى تصدر للتدريس  
والتأليف والتحرير والجمع والتحقيق في حياة شيوخه وصار إمام المذهب قبل أن  
يتم من عمره عشرين سنة « والله يؤتي فضله من يشاء » .

وطار صيته في الشرق والغرب وصار الأمير أمير العلماء متوجاً بتاج القيادة ومكللاً  
بإكليل المهابة . لأنه منح جودة الذهن وإجادة التأليف حتى إن شيخه الصعدي  
كان يرجع إلى مجموع الأمير في الفقه ثقة منه بمواهب الأمير الفطرية واعترافاً بجلالته  
العلمية وسعة اطلاعه على آراء الفقهاء وتحقيقه للاقوال المذهبية وهكذا كانت  
مؤلفات الأمير محسلاً للتحقيق وتمحيص عويص المسائل وأصبحت مرجعاً للباحثين  
وبر نجاحاً منتجاً للطلاب فقد ألف في فقه المالكية كتابه المشهور بالمجموع جمع فيه  
أقوال علماء المذهب وحرر فيه النقول وشرحه بشرح أعياض فرغ من تبليغ أصله

(ح)

عام ستة وسبعين ومائة وألف ( ١١٧٦ ) وفرغ من تبليض حاشيته عليه المسماة  
بضوء الشموع سنة ثلاث وعشرين ومائتين وألف ( ١٢٢٣ ) وعلى كتاب المجموع  
اجتمع العلماء لدرسه وتدريسه وشرحه وحل ألفاظه المحررة الجامعة نخشى عليه  
تلميذه الشيخ حجازي العدوي سنة إحدى ومائتين وألف وكتب عليه الشيخ  
محمد عlish أيضاً حاشية جيدة وشرحه أيضاً الشيخ عبد الحافظ على الصعيدي في  
كتاب حافل يسمى بالتوضيح لمن رام المجموع بنظر صحيح ولخص هذا الشرح  
في شرح آخر صغير يسمى بالفجر المنير على مجموع الأمير تم تبليضه سنة ثلاث وثمانين  
ومائتين وألف ( ١٢٨٣ ) . وألف الأمير حاشية على شرح عبد الباقي على خليل  
وله حواشي في الفقه على أكثر المؤلفات فيه كحاشيته على شرح العزية وعلى شرح  
ابن تركي وحاشية على الشنشوري على الرحبية في الفرائض ومن مؤلفاته القيمة في  
الفقه شرحه على المختصر الخليل الذي تقدمه الطلاب العلم فإنه شرح وجيز لطيف  
مفيد خال من الاستطراد والحشو بعيد عن ذكر الخلاف ويسمى بالإكليل على  
مختصر خليل . وهو شرح يحق للعلماء ان يتوجوا به لإكليل علم ونفاز وهو  
ذخيرة المفتي والمستفتي دعاني فضله إلى النصيح بنشره وإلى إخراج من زوايا النسيان  
وقد وفق الله له عالماً ذكياً فقيهاً قام بتصحيحه ومراجعته على نسخ متعددة نفع الله  
بالكتاب . وأجزل لنا الثواب وللعلامة الأمير مؤلفات في سائر الفنون . فله في  
النحو حاشية على مغني ابن هشام وعلى الشذور وعلى الأزهري وله من الرسائل  
اتحاف الأئس في الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ومطلع النيرين فيما يتعلق  
بالقدرتين وتفسير سورة القدر وغير ذلك من المؤلفات النافعة التي تدل على الذهن  
الثاقب والقريحة الوقادة والفهم الدقيق — وللامير ثبت مشهور ذكر فيه سنده  
للكتب الشرعية وشيوخه في الرواية وختمه بذكر كتب التصوف وأحزابهم  
وذكر أنه آخر ذلك عن كتب الشريعة لأن الشريعة علم والطريق عمل بعلم  
الشريعة والحقيقة أسرار وأنوار يشمرها العمل واتقوا الله ويعلمكم الله غير أن هذا  
الثبت طبع محرفاً ويحتاج إلى إعادة طبعه متقناً مضبوطاً حتى يتم النفع به .

هذا وقد تولى الأمير منصب مشيخة السادة المالكية بالأزهر بعد الشيخ الدردير وتولى  
المشيخة بعده ابنه محمد الأمير الصغير فالشيخ إبراهيم الملواني فالشيخ محمد عlish ولم  
يرض الشيخ الأمير بتوليته مشيخة الأزهر مع أهليته واعتراف العلماء له بذلك تورعاً

( ط )

ففي سنة سبع وعشرين ومائتين وألف ( ١٢٢٧ ) توفي شيخ الأزهر الشيخ  
الشرقاوى فتشاور العلماء فيمن يلي بعده مشيخة الأزهر فامتنع الأمير فتولاها  
الشيخ الشنوائى وكان رضى الله عنه رقيق النفس لطيف المزاج له شعر حسن  
الديباجة جميل الخيال . ومن ذلك قوله فى التشبيه :

تخيلت أن الشمس والبحر تحتها      وقد بسطت منها عليه بوارق

مليح أتى المرأة ينظر وجهه      ففى وجهها من وجهه الضوء دافق

بقى الأمير أمير العلماء ومرجع الفضلاء بحرا زخارا ومددا فياضا ينتفع به  
القاصى والدانى ويتخرج عليه العلماء أمثال الشيخ الدسوقى والشيخ العقباوى  
والشيخ الصاوى والشيخ حجازى حتى قبض إلى جوار ربه ، روح الله روحه ونور  
ضريحه فى يوم الاثنين عاشر ذى القعدة من السنة الثانية والثلاثين والمائتين والألف  
( ١٢٣٢ ) ودفن مبكيا عليه بالصحراء بجوار مدفن الشيخ عبد الوهاب العفيف  
بالقرب من عمارة السلطان قايتباى بالقاهرة . ومما قيل فى رثائه تمثلا :

حلف الزمان ليأتين بمثله      حنث يمينك يا زمان فكفر

كتبه

عبد الوهاب عبد اللطيف الديروطى

المدرس بسلكية الشريعة الاسلامية

بالأزهر

## تصدير

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى فقه فى دينه من اختاره من العباد . ويسر من اجتهابه منهم لسلوك سبيل الرشاد . والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل من « يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين » . وعلى آله وصحبه وسائر الأئمة المجتهدين المجددين . وبعد . فننذ جمع العلامة الضياء خليل بن اسحاق بن موسى بن شعيب الجندى مختصره الشهير فى مذهب الامام مالك بن أنس . عكف المالكية عليه . وأقبلوا على دراسته وتحصيله . وكتبوا عليه الشروح والحواشى والتقريرات . ونسجوا على منواله فيما جمعه من المتون المختصرات وهذا - وإن دل على إخلاص المؤلف وحسن طويته - فإنه يدل مع ذلك على دروس الفقه وذهاب الرغبة فيه . إذ باقبال الناس على هذه المختصرات وإعراضهم عن كتب المتقدمين ذهب علم كثير . وضعفت ملكة الفهم والاستنباط . وصار قصارى فهم الناس فك العبارات اللفظية ، وأعرا بها وبيان ما فيها من تقديم وتأخير . فانصرفوا عن الغاية إلى الوسيلة ، وتمسكوا بالقشر وتركوا اللباب وآل الأمر بالفقه إلى ماترى والأمر لله . ثم إن المالكية إنما اعتنوا بمختصر الشيخ خليل لما أوفيه من كثرة الجمع وحسن الترتيب ، كما قال ابن غازى يمدحه : لأنه من أفضل نفائس الأعلام . وأحق مارمق بالاحداق . وصرفت له همم الحذاق عظيم الجدوى . لميغ الفحوى . بين ما به الفتوى . وجمع مع الاختصار شدة الضبط والتهذيب . واقتدر على حسن المساق والترتيب . فنانسج على منواله . ولاسمح أحد بمثاله . ولذلك كثرت الشروح والحواشى عليه حتى زادت على مائة فشرح ، تليذه بهرام بن عبد الله بن عبدالعزيز الدميرى ، بثلاثة شروح ، قال الخطاب : واشتهر الاوسط منها غاية فى جميع الاقطار مع أن الصغير أكثر تحقيقا اه والشرح الصغير رأيت فى مجلد . وشرحه تليذه أيضا عبد الله بن مقداد بن اسماعيل الأقفهسى القاضى بشرح فى ثلاثة مجلدات ، وهو قريب من شرح بهرام فى التقرير ، وفيه فوائد ، وشرحه عبد الخالق بن على بن الحسين المعروف بابن الغرات بشرح حسن . وكان حنفيا تم انتقاله إلى مذهب مالك وتفقه على

(ك)

صاحب المختصر . ولما مات رآه ابن الفرات بعد موته فسأله فقال غفر الله لي ولسلك من صلى علي ، وللشمس محمد بن أحمد بن عثمان البساطي قاضي التضاة كتاب شفاء الغليل . في شرح مختصر خليل . في مجلدين كثير الأبحاث اللفظية . قليل الفوائد الفقهية على نقص الفرائض منه . ومن باب السلم إلى الحوالة وقد اتم تليذه أبو القاسم محمد بن محمد النويري النقص من السلم إلى الحوالة في كراريس ولابن عمه الجلال يوسف بن خالد بن نعيم البساطي تليذه خليل كتاب الكفو الكفيل بشرح مختصر خليل . في مجلدين . ولنور الدين علي بن عبد الله السهوري شرح على المختصر عني فيه بالجواب عن اعتراضات البساطي إلا أنه لم يتمه . كتبه من الأول إلى الاعتكاف ومن البيوع إلى الحبر قال تليذه أبو الحسن لو تم لم يكن له نظير اه وللشيخ سالم ابن محمد السهوري شرح تام على المختصر وهو المراد بالسهوري عند الإطلاق . وللشيخ إبراهيم بن فائد بن موسى الزواوي ثلاثة شروح أحدها تسهيل السيل للمقتطف أزهار روض خليل . في ثمانية مجلدات استوفى فيه القول عن ابن عبد السلام وابن عرفة والتوضيح وغيرهم وختمه بباب جامع الخصاص فيه فوائد من بيان ابن رشد وغيره والثاني فيض النيل . وهو في مجلدين والثالث تحفة المشتاق في شرح مختصر خليل بن اسحق في ثلاثة مجلدات وللشيخ أحمد بن عبد الرحمن حلوه شرحان كبير في ستة مجلدات وصغير في مجلدين وفي شرحه الكبير أبحاث وفقه متين وللشيخ زروق شرح على المختصر مال فيه كعاداته إلى الاختصار مع التحرير ولا يخلو عن فوائد وللشيخ كريم الدين البرموني تليذه الناصر اللقاني حاشية على المختصر في مجلدين وللشيخ النجيب بن محمد شمس الدين التسيكداوي شرحان كبير في أربعة أجزاء وصغير في جزأين وللشيخ بركات بن محمد بن عبد الرحمن الخطاب كتاب المنهج الجليل في شرح مختصر خليل في أربعة مجلدات ولأخيه حامل لواء المذهب الشيخ محمد بن محمد ابن عبد الرحمن الخطاب شرح على المختصر مطبوع في ستة مجلدات يدل على كثرة اطلاعه وسعة حفظه لقواعد المذهب وفروعه أطال النفس في أوائله وفي كتاب الحج بصفة خاصة حتى لم يكن له في الشروح نظير لكن أدركه الملل بعد ذلك ، فيما يظهر ولهذا شرح أبو علي بن رجال المحدث المختصر من كتاب النكاح إلى الآخر وجعله تمة لشرح الخطاب وقد كان أبو علي أعجوبة في الاطلاع والجمع والتحصيل . وللشيخ داود بن علي بن محمد القلتاوي الأزهرى شرح في جزئين يميل فيه لحل الألفاظ

المعدني



مع الاختصار وللشيخ أن الحسن الشاذلي المنوفى شرح لم يكمل كما أن له شفاء الغليل  
 في شرح لغات خليل . ولم يكمل أيضاً وللشيخ محمد بن علي بن محمد الأصم جى  
 الغر ا على شرح صدره بمقدمة نفيسة . ينقل عنه صاحب المعيار وللشيخ محمد بن  
 يوسف العبدري الغرناطى الشهير بالمواقى كتاب التاج والا كليل فى شرح مختصر  
 خليل قابل فيه عبارات المؤلف بما يوافقها أو يخالفها من كلام أهل المذهب كما بن رشد  
 وابن شاس وابن الحاجب فان لم يجد بيض لعبارة المؤلف ولم يتكلم عليها بشئ وهو  
 مطبوع بهامش الخطاب وعليه اعتمد ابن غازى فى حاشيته على المختصر كما بينه الشيخ  
 أحمد بابا السودانى ولقضى القضاة شمس الدين محمد بن إبراهيم التتائى شرحان  
 كبير اسمه فتح الجليل وصغير اسمه جواهر الدرر وفى شرحه الكبير أو هام كثيرة  
 نبيه عليها المحقق الشيخ مصطفى الرماضى الجزائرى فى حاشيته وهى فى جزءين  
 وللبدري محمد بن يحيى القرافى شرح واسع فى أجزاء اسمه عطاء الله الجليل الجامع لما  
 عليه من شرح جميل . وللشيخ يحيى بن عبد السلام القسنطينى العلمى بضم العين  
 وفتح اللام شرح مال فيه إلى الاختصار ولا يخلو من فوائد وللحقىة الصالح خضر  
 زين البحرى حاشية جمعها من شرح التتائى وغيره ، وله على نسخته من المختصر  
 طرر أحسن من حاشيته لما فيها من الوجازة مع تحرير النقول وللمحقق الشيخ أحمد  
 بابا التنبكى شرح جميل لخص فيه لباب ما وقف عليه من الشروح وهى أزيد من  
 عشرة منها شرح الجمال البساطى بخط مؤلفه واعتنى بتحرير ألفاظ المتن منطوقا  
 ومفهوما وتنزيلها على النقول ، وللشيخ المالكية الشيخ على الأجهورى ثلاثة  
 شروح رأيت الصغير منها فى أربعة مجلدات وفى شروحه خصوصاً الكبير فوائد  
 وغرائب على أو هام تقع منه فى النقل والتخريج وللشيخ إبراهيم بن مرعى — بفتح  
 الميم وكسر العين بينهما راء ساكنة — ابن عطية الشبراخيتى — بضم الشين وسكون  
 الباء — شرح واسع فى ثمانية أجزاء وللشيخ عبد الباقي بن يوسف الزرقانى شرح  
 واسع كثير الفوائد حسن الجمع والترتيب اعتنى به المتأخرون فكتبوا عليه حواشى  
 بينوا فيها ما حصل له من وهم أو سهو . نذكر منها حاشية البنائى وهى مطبوعة معه  
 على الهامش ، وحاشية الشيخ التاودى بن سودة فى مجلدين اسمها طالع الامانى  
 لم تطبع . وحاشية الشيخ الامير فى جزأين لم تطبع أيضاً وحاشية الشيخ الرهونى  
 وهى أوسع الحواشى وأكبرها طبعت بالمغرب وبمصر فى ثمانية أجزاء ، وللولى

الصالح الشيخ محمد الخرشى شرحان ، كبير فى ستة مجلدات ضخام ، وصغير وهو مطبوع مع حاشية الشيخ الصميدى عليه . وبه وبشرح الدردير الملتخص من شرح الزرقانى كنا نقرأ المختصر فى جامعة القرويين بفاس . وللشيخ أحمد الزرقانى الشير بأى فجلة حاشية على المختصر فى جزأين ، وللشيخ عيش شرح مطبوع فى أربعة مجلدات . هذا ما رأينا أن نذكره من شروح المختصر وحواشيه مع بيان قيمتها العلمية بإيجاز . ليحيط القارئ عليه بها فى أى سر وقت ، وأقرب مدة . أما هذا الشرح الذى نقدمه اليوم فهو شرح مختصر لطيف . يمتزج بالمتن امتزاج الروح بالجسد ، عنى مؤلفه ببيان الراجح من الخلاف ، والمعتمد من الأقوال ، والظاهر من التأويلات . فجاء مع اختصاره حسنا مفيداً . .

رأيت نسخة منه عند صديقنا فضيلة الأستاذ الجليل الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف المدرس بكلية الشريعة . فرأيت من الخير نشره وتعميم النفع به ، وعرضت أمر طبعه على حضرة الفاضل المحترم الحاج على يوسف صاحب مكتبة القاهرة ، فرحب بالفكرة وأبدى غاية الاستعداد ، وطلب منى أن أقوم بمراجعة الشرح ، والتعليق عليه ، فلبيت طلبه ، وكتبت تعليقات يسيرة . اختلستها فى سويكات قليلة ، كنت أنشرخ فيها للاستجمام من غناء التصحيح والتأليف . ولو كان عندى فى الوقت سعة لكتبت عليه حاشية تبرز دقائقه : وتبين حقائقه . وتعزو كل قول لقائله . وتلحق كل فرع بأصله لكن أئى يتيسر ذلك مع تبليط البال . وتراكم الأهوال . وتقلبات الأحوال . والهمم عن علوم الدين منصرفه . وشئون الوقت متنافرة غير مؤلفة . نسأل الله أن يتداركنا بلطفه وعافيته . .

هذا وقد راجعت ثلاث نسخ من هذا الشرح فوجدتها متفقة على إسقاط باب المغارسة وعدم التعرض له ، مع وجوده فى بعض نسخ من المختصر المطبوعة ثم راجعت المجموع فوجدته ذكر هذا الباب ونص فى شرحه على أن الأصل — يعنى خليلاً — أهمله . وكذلك نسخ المتن المطبوعة بالمغرب ليس فيها هذا الباب . فيكون إثباته فى بعض النسخ المصرية من تصرفات بعض النسخين أو المطابعين ، بأن أخذ هذا الباب من بعض المتن كالشامل وألحقه بالمختصر ويجوز أن يكون من عمل بعض تلامذة المؤلف كما فى باب المقاصد فانه من تأليف تلميذه بهرام . ولا يفوتنى أن أنه على اصطلاح مسمى عليه الشارح كغيره من متأخري المالكية

( ن )

ذلك أنه رمز بالحروف الآتية : ح للحطاب ت للتتائي ر للرماسي محشية عج للشيخ  
على الأجهوري عمق أو عب للشيخ عبد الباقي الزرقاني بن للشيخ بناني محشية شب  
للشبراخيتي ، المص . للمصنف وقد يذكر اسم أحدهم كاملا . وإذا قال حش أو الحاشية  
فالمراد حاشية الخرشى لشيخه الشيخ على الصعدي . وهو المراد بقوله شيخنا .  
وإذا أطلق لفظ الشرح فالمراد شرحه على مجموعه وهما مطبوعان . . وكثيرا ما تتلاقى  
عبارته في شرح المختصر مع عبارته في شرح المجموع .

وأرجو أن أكون قد وفقت في خدمة هذا الشرح وإخراجه لإخراجا لا ثقا  
بمسكانته ومكانة مؤلفه ، كما أرجو أن يوفق الله حضرة الفاضل الحاج على يوسف إلى  
طبع الكتب النفيسة المفيدة مثل كتاب مسالك الدلالة على مسائل الرسالة وهو  
شرح على رسالة ابن أبي زيد بالدليل يذكر عبارة المتن ويعقبها بدليل من الكتاب  
أو السنة أو الإجماع أو القياس . لشقيقنا الحافظ أبي الفيض السيد أحمد بن الصديق  
وهو أول شرح من نوعه على هذا المنوال . لأن كتب المالكية خالية من ذكر  
الدليل ليس فيها إلا الفقه المحض ، والآراء المجردة ، وما كان هذا ليليق بمذهب  
إمام اعترف له الجميع بالتقدم في السنة . وساموا الله الإمامة في علم الحديث ، وكان الإمام  
الشافعي يفاخر به . نعم . ما كان يليق بمذهب الإمام مالك أن تكون كتب الفقه  
فيه مجردة عن الدليل ، خالية من ذكر الاستنباط والتعليل . ولعل عذر المالكية  
في ذلك اعتمادهم على أن متقدميهم تكفلوا بالدليل كابن عبد البر والباحي وابن رشد  
وأضرابهم ، مع تسليم باقي المذاهب لمالك وعدم منازعتهم له ، بخلاف المذاهب الثلاثة  
الباقية فإنه حصل بين أهلها نزاع مذهبي ، فتطور في كثير من الحالات إلى نزاع سياسي  
استعمل فيه السلاح ، وأزهقت فيه الأرواح . كما يعلم لمن تتبع كتب التاريخ وسير  
الحوادث .

هذه كلمة وجيزة جعلناها تصديرا لشرح الإكليل ونسأل الله أن يمنحنا الزلل  
ويرزقنا السداد في القول والعمل إنه سميع قريب مجيب .

« تنبيه » الأدلة التي بني مالك مذهبه عليها سبعة عشر . وهي : نص الكتاب  
وظاهره ، أعنى العموم ، ودليله ، أعنى مفهوم المخالفة ، ومفهومه ، وهو المفهوم  
الأولوى ؛ وشبهه ، وهو التنبيه على العلة ، ومثل هذه الخمسة من السنة . أعنى

(س)

نصها ، و ظاهرها . ودليلها ، ومفهومها ، وشبهها . ثم الاجماع ، والقياس ، وعمل  
أهل المدينة ، وقول الصحابي « والاستحسان ، وسد الذرائع ، والاستصحاب وأما  
مراعاة الخلاف فلا يعتبرها دائماً بل تارة وتارة ، قاله العلامة ابن الحاج في حاشية  
المرشد وغيره .

أبو الفضل

عبد الله بن محمد بن الصديق

الغماري الحسني عفي عنه

# الأخلاق

## شرح مختصر خليل

للامامة المحقق الشيخ محمد الأمير ، الكبير  
صاحب المجموع وغيره في فقه المالكية

قدمه وترجم للؤلف  
الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف  
الحائز للعالمية من درجة أستاذ  
والمدوس بكلية الشريعة

صححه وعلق حواشيه  
أبو الفضل عبد الله الصديق الفخري  
من علماء الأزهر الشريف  
وخادم الحديث الشريف والإسناد

جميع الحقوق محفوظة للناشر

مكتبة القاهرة  
لصاحبها، على يوسف سليمان  
مدرس في الرياضيات، بميدان الأزهر بمصر

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من بَيَّنَّ الحلال والحرام ، ونصلى ونسلم على من أوتى جوامع  
الحكم واختصر له الكلام ، محمد وآله : ومن على منواله .

أما بعد فيقول الفقير ، محمد الأمير : هذا ما اشتدت إليه حاجة المتفهمين  
للمختصر من شارح ، مُمَيِّن المراجع ، ممتزج به امتزاج الروح بالجسد ، حسن نافع  
إن شاء الله تعالى لكل أحد . هذا وأنا من أهل التقصير فالى وللتطويل . قال  
رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) تندب في ذوات البال ولوشعراً وتجب بمعارض  
النذر وفي الذكاة لـكن يكفي مطلق ذكر كما يأتي وتكره في الفريضة كما سيذكر  
وتحرم من النمل على الجنب وفي المحرمات ويبعد استواء الطرفين وقد وضعنا ذلك  
في شرح مختصرنا (يقول الفقير المضطر) المحتاج على أن اسم فاعل أو الملقب أو رَحْمَةً  
رَبِّهِ الْمُنْكَسِرُ خَاطِرُهُ (الدَّليْلَةُ نَفْسُهُ) (لِقَلَّةِ الْعَمَلِ) للأُمُورَات (وَالنَّقْوَى) عن  
المنهيات (خَلِيلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) بن موسى بن شعيب من علماء القرن الثامن (المالكي)  
نعت خليل (رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْحَمْدُ لِلَّهِ) في الخطاب (فائدة) قال سيدي محمد  
السنوسي حكم الحمد الوجوب في العمر مرة كالحج وكلتي الشهادة والصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم انتهى . (حمداً يُرَافِي) إجمالاً أو مُبالغة وتخيلاً في حاشية  
الرماض تفسير يوافي بيلاقبها حتى يكون معها وهو أولى مما في الخرشى وغيره من  
أن المفاعلة على غير بابها عبر بها مبالغة فإن الحمد هو الذي يفي بالنعمة (مأزاً يَدُ  
مِنْ النِّعَمِ) في الخطاب وغيره إن الحمد على الأنعام أولى من الحمد على الأثر قلنا  
الأثر يرجع للتأثير فله حمدان أو جهمتان أو تنبيه بالأحروبة والأولى القيام بحق  
الآثار . (تنبيه) الحق قول الباقلاني والرازي إن لله على الكافر نعماً يجب عليه

شكرها قال تعالى ( يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم ) كافي  
 الشبرخيتي وحاشية شبرخنا وبؤيده خطابه بفروع الشريعة وما نقل عن الأشعري  
 لانهمة الله على كافر نظر للحقيقة والعاقبة لا الصورة الراهنة حتى قيل الخلاف  
 لفظي بل مما لا يضر قول المعتزلة هو في نعمة في الآخرة باعتبار أنه ما من عذاب  
 إلا وفي قدرة الله تعالى أشد منه لكن لا يجوز هذا التعبير لمصادمة الوارد  
 ( والشكر لله على ما أولانا من الفضل والكرم لأخصى نناء عليه هو )  
 مبتدأ خبره ( كما أننى على نفسي ) أى على الصفة التي أننى لا يبالغها الوصفون  
 ولا يعلم قدرها غيره وفي المصنف إطلاق النفس بلا مشاكلة ونحوه الحديث وقوله  
 تعالى ( كتب ربكم على نفسه الرحمة ) وتقدير المشاكلة في أمثال ذلك بعيد كافي  
 الشبرخيتي والحاشية ( ونسأله للطف والإعانة في جميع الأحوال ) خصوصاً  
 ( حال حلول الإنسان في رقبته ) قبره ( والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد  
 العرب والمسلمين ) الإزدواج بالفتح ( الميموث لسائر الأمم صلى الله عليه وعلى  
 آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأئمة أفضل الأمم ) هذه أمم الاجابة  
 والسابقة أمم الدعاء فلا تكرار ( وبعد فقد سألني جماعة أبان ) أظهر ( الله لي  
 ولهم معالم ) أدلة ( التحقيق وسلك بناوهم أنفع طريق مختصر ) على ( الاستسلام  
 المجازي ) مذهب الإمام مالك بن أنس مبيناً لما به الفتوى ( بحسب ما يعلم ) فأجبت  
 سؤالهم بعد الاستخارة ( لما صح كافي الشبرخيتي من رواية الحاكم « من سعادة  
 المرء استخارته الله تعالى ومن شقوته تركه الاستخارة <sup>(١)</sup> » ومن ثم واطب عليها  
 بعضهم كل ليلة إجمالاً فيما يتقلب فيه إلى مثلها وفي بقية عمره وإن رده ابن الحاج  
 في المدخل بأن ظاهر الوارد إذا هم بأمر مخصوص وفي الشبرخيتي أيضاً فعلمنا لا غير

(١) رواه الحاكم من حديث سمع بن أبي وقاص صحيحه وهو متعقب ورواه أحمد والنسائي  
 وأبو يعلى والبرار وهو حديث ضيف . وقول المناوي حسن غير حسن .

من حديث الجامع الصغير « من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعله »<sup>(١)</sup> قال الخطاب في شرح المناسك ورأيت بعض الأشياخ يفعله . وفي حاشية شيخنا عن الشيخ خضر الشافعي يزيد في أولى ركعتيها أي بعد الكافرون وربك يخاف ما يشاء الآية وفي الثانية وما كان لمؤمن الآية ولا يخفى التنكير والشرخيتي ذكرهما على سبيل البدل قال وكل حسن ( مُشِيرًا بِفِيهَا ) وكل غائب لم يعلم ( الْمُدَوِّنَةُ ) مسائل دونها قاضي التبروان أسد بن الفرات على محمد بن الحسن الحنفي ثم عرضت على ابن القاسم ونقحها سعدون وتسمى الاسدية والخططة اختصرها ابن أبي زيد وابن أبي زمنين وغيرهم ثم أبو سعيد البرادعي بالمهمل والمهجمة في التهذيب واشتهر حتى أطلق عليه المدونة واختصره ابن عطاء الله انظار الخطاب ( وَبِ ) مَادَّة ( أَوَّلَ إِلَى اخْتِلَافٍ شَارِحِيهَا ) في ذلك الموضع ولما لم يشرحوا سائرهما ( فِي قَهْمِيهَا ) وقد يأتي بشبه التأويل من تفسير وحمل كما أنه قد يذكر الضمير باعتبار حكمها فيقول وقيد وحمل مثلاً ( وَبِالاخْتِيَارِ لِلَّخْمِي ) نسبة للخمي حتى من اليمن هو أبو الحسن علي بن محمد الرهمي نسبة لربيعة وهو ابن بنت اللخمي كان متفهما ذا حظ من الأدب تفقه بابن محرز وأبي الفضل بن بنت خلدون وأبي إسحاق التونسي والسيوري وغيرهم وعمر ورأس له كتاب التبصرة محاذي المدونة وتفقه عليه المازري والكلاعي بفتح الكاف وتخفيف اللام مات بصفة ناقصة ثمان وسبعين وأربعمائة وقدمه لأنه أجرأ من ذكر على الاختيار ولذا خصه به لَكِنْ إِنْ كَانَ بِصِيغَةِ الْفِعْلِ فَذَلِكَ لِاخْتِيَارِهِ هُوَ فِي نَفْسِهِ ) فان الفعل يناسب الاحداث ( وَإِنْ كَانَ بِصِيغَةِ الاسْمِ فَذَلِكَ لِاخْتِيَارِهِ مِنَ اخْتِلَافٍ وَبِالتَّرْجِيحِ لِابْنِ اُوَاسٍ ) لأن أكثر اجتهاده في الميل مع بعض أقوال من سبقه ( كَذَلِكَ ) في التفصيل بين الاسم

(١) رواه أحمد ومسلم من حديث جابر .



والفعل وهو أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس يعبر عنه ابن عرفة بالصنلى نسبة  
لصقلية له اليد في الفرائض أخذ عن أبي الحسن الطهطاوى وغيره كان شجاعاً  
ملازماً للجمادات سنة إحدى وخمسين وأربعمائة (وبالظهور لابن رشد  
كذلك) لاعتماده كثيراً على ظاهر الروايات وما يؤخذ منها كفى الخطاب قال  
وكانت الدراية أغلب عليه من الرواية وهو أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد  
قرطبي ولى قضاء الجماعة بها سنة إحدى عشرة وخمسمائة ثم استغنى عنه سنة خمس  
عشرة ، وكان صاحب الصلاة في المسجد الجامع له الرحلة . ومن أخذ عنه عياض  
له كتب في فنون مختلفة من أجلها المقدمات والبيان والتحصيل أنى عليهما  
كثيراً كان يصوم يوم الجمعة في الحضر والسفر ولد سنة خمسين وأربعمائة ومات  
سنة عشرين وخمسمائة (وبالقول المأزرى كذلك) لأنه قويت عارضته في  
العلوم فكان إماماً صاحب قول يعتمد عليه مع أنه اصطلاح للمصنف وهو أبو عبد الله  
محمد بن علي بن عمر التميمي أصله من مازرة بفتح الزاى وكسرها مدينة في  
جزيرة صقلية إمام أفريقية وماوراءها له اليد في الطب أيضاً أخذ عن النخعي وعبد  
الحيد السبوري المعروف بابن الصائغ وغيرها وأخذ عنه بالإجازة القاضي عياض  
له تأليف منها شرح مسلم وشرح البرهان لأبي المعالي ونرح التاتين للناضي عبد الوهاب  
مات سنة ست وثلاثين وخمسمائة وقد نيف على الثمانين (وحديث قلت خلاف)  
بالرفع على الحكاية والنصب على إرادة لفظه (فذلك للخلاف في التثنية)  
فيكون القولان مشهورين يسوغ العمل بكل بحسب ما علم (وحديث ذكرت  
قوانين أو أقوالاً فذلك لعدم اطلاعي في الفرع على أرجحية) بنى ترجيح  
(منصوصة واعتبر من المفاهم) الخالفة (مفهوم الشرط) وأول ما هو أعلی  
منه كالتأية في المبتوتة حتى يرتفع بالغ والحضر في إنما يجب القسم لازوجات في  
المبيت وأما الموافقة فمبتوتة خصوصاً الفحوى كما قال ولولوى رد تصرف فإحرى

غير المميز فالحصر بقوله (فَقَطْ) نسي أي لا اللفظ مثلاً وبعبارة المراد أنه يعتبر الشرط لزوماً وغيره جوازاً<sup>(١)</sup> وقط مخففة الطاء ساكنة بمعنى حسب (وَأَشِيرُ بِصُحَّحَ أَوْ اسْتُحْسِنَ إِلَى أَنْ شَيْخًا غَيْرَ الَّذِينَ فَدَمْتُهُمْ صَحَّحَ هَذَا) من الخلاف (أَوْ اسْتَظْهَرَهُ) من نفسه وهذا يفهم بلا تنبيهه وكأنه خشي توهم اصطلاح مخصوص فيه (وَبِالْتَرَدُّدِ لِتَرَدُّدِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي النَّقْلِ) مع اتحاد المنقول عنه لعدم قوله أو اختلاف الفهم عنه تعدد الناقل أو اتحاد واختلاف موضع نقله (أَوْ) في الحكم من أنفسهم (لِعَدَمِ نَصِّ الْمُتَقَدِّمِينَ) وأما تردد المتقدمين في الحكم فهو قوله سابقاً قولين أو أقوالاً وفي نسخة غير العاصر (وَبَلَوُ) للمبالغة زاد في نسخة ابن الفرات (غالباً) لأنه قد يأتي بها مجرد دفع التوهم (إلى) رد خلاف مذهبهم (وَاقَعَ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ) وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَهُ مِنْ كِتَابِهِ أَوْ قَرَأَهُ أَوْ حَصَّلَهُ بِصَحْوٍ شَرَاءٍ (أَوْ سَمِعَى فِي شَيْءٍ مِنْهُ) ولو توسطاً للغير (وَاللَّهُ يَعْصِمُنَا مِنَ الزَّلَلِ وَيُبَوِّقُنَا فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ ثُمَّ اعْتَذِرْ لِدَوَى الْأَلْبَابِ) العقول (مِنْ التَّقْصِيرِ الْوَاقِعِ فِي هَذَا الْكِتَابِ) ولم أشعر به (وَأَسْأَلُ بِلِسَانِ التَّضَرُّعِ وَالْخُشُوعِ وَخِطَابِ التَّذَلُّلِ وَالْخُضُوعِ) المقام يقتضي البسط فلا ينظر فيه لتكرار (أَنْ يُنْظَرَ بِمَعْنَى الرِّضَا وَالصَّوَابِ) فما كان مِنْ نَقْصٍ كَمَلُوهُ وَمِنْ خَطَأٍ أَصْلَحُوهُ) بالتنبيه أو تغيير البديهي كمنقص حرف أو زيادته (فَقَلَّ مَا يَخْلُصُ مُصَنَّفٌ مِنَ الْمَقَوَّاتِ أَوْ يَنْجُو مُؤَافٍ مِنَ الْعَثَرَاتِ \* بَابُ يُرْفَعُ الْحَدَّثُ) أي الوصف للمقدر بالشخص دواماً لا بهجتي إطلاقهم على المنع المفسر بحكم الله تعالى وكلامه حدثاً (وَحُكْمُ الْخَبَثِ بِأَلَاءِ) (لِمُطْلَقِ) الأخص فنفهم أن مطلق ماء (وَهُوَ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ اسْمُ مَاءٍ بِلَا قَيْدٍ) عرف وإن صدق بقيد أيضاً فيرادف الظهور وقيل المطلق أخص لا يشمل المتغير

(١) هذا هو الأقرب لغرض المصنف .

بما لا يضر وشمل ماء زمزم وإن كره في الخبيث تسكريماً وبعيد ما في الخطاب عن  
ابن عبد السلام لا يكفن الميت بثوب بل منه، وأما آبار ثمود فتمنع كل ماء عذاب  
وليس نجسة والصلاة بها باطلة كما في الشبرخيتي عن الرصاع في شرح الحدود ،  
واستظهر الأجهوري الصحة ويؤيده أنه قيل بالكراهة والتميم كل وضوء نص عليه  
ابن فرحون وابن العربي وفي التتائ في باب التيمم صحته فكأنه رأى ضعف علوق  
التراب (وإن جُمِعَ مِنْ نَدَى) وغيره الشجر والمفارق له حكمه (أو ذاب) ولو  
بملاج (بمذَّبُوهُ) ولو أصالة كمالج (أو كان سُورَ بِهِمَةِ أو حَائِضٍ أو جُنُبٍ  
أو فَضْلَةٍ طَهَّرْنَاهَا أو كَثِيراً) وبأقلى القليل (خُاطِطٌ بِنَجَسٍ لَمْ يُغَيَّرْ) في الشبخ  
عبد الباقي والرماسي وغيرهما افتح الجيم وكسرها لغتان فلعل تخصيص الأول بأصلي  
النجاسة عرف (أو شكَّ فِي مُغَيَّرِهِ هَلْ يَضُرُّ) فيلغى الشك ويعتبر الظن (أو  
تَغَيَّرَ بِمِجْأَوْرِهِ وَإِنْ بَدُّهُنِ لَا مَحَقَّ) على خلاف (أو برائحةٍ قَطَرَانِ  
وعاءٍ مُسَافِرٍ) لا مفهوم له بل ريحه لا يضر مطلقاً ويضر لون غير الدباغ وطعمه  
(أو بِمُتَوَلَّدٍ مِنْهُ) كطبخ لم يطبخ أو سمك ولو تناسل وفي روثه نظر (أو بَرَارِهِ  
كَمِلْجٍ) ولو طبخ (أو بِمَطْرُوحٍ وَلَوْ قَصْداً مِنْ تُرَابٍ) وجبه ولو صنع  
وكبريت ولو صار عفاقير (أو مِلْجٍ) على المعتمد (وَالْأَرْجَحُ السَّلْبُ بِالْمِلْجِ)  
ضعيف (وَفِي الْإِتِّفَاقِ عَلَى السَّلْبِ بِهِ إِنْ صُنِعَ تَرَدُّدٌ) والمفتي به لا يضر إلا  
المصنوع من زرع (لا بِمُتَغَيَّرٍ لَوْ نَأَى أو طَعْمًا أو رِيحًا بما يُفَارِقُ غَالِبًا مِنْ  
ظَاهِرٍ أو نَجَسٍ كَدُّهُنِ خُاطِطٍ) إلا بأواني أهل البادية التي لا تنفك عنه كما في  
حاشية شيخنا وفيقده الخطاب إلحاقاً له بالدباغ، وهذا مثال المغير إذا خالط الدهن  
ولم يغير لم يضر كما في حاشية شيخنا خلافاً لما في الشبرخيتي (أو بِخُكْرٍ مُصْطَلَكِي  
وَحُكْمُهُ) طهارة ونجاسة (كَمُغَيَّرِهِ وَيَضُرُّ بَيْنَ تَغْيِيرِهِ بِحَبْلٍ سَنِيفٍ) يثر  
ومثل الحبل وعاء من غير أجزاء الأرض ومنها لا يضر (كَمَدِيرٍ بِرَوْثٍ حَاشِيَةٍ)

تشبيهه في الضرر لا بقيد كونه بيننا (أَوْ بِئْرِ بَوْرَقٍ شَجَرٍ أَوْ تَبْنٍ وَالْأَظْهَرُ فِي  
بِئْرِ الْهَادِيَةِ بِهِمَا الْجَوَازُ) هو المبول عليه عند العسر في بئر أو غدير خضر أو بدواً  
(وَفِي جَعْلِ الْمُخَالَطِ الْمُوَافِقِ) الماء (كَالْمُخَالَفِ) فيغفر حيث ظن التغير على  
تقدير المخالفة (نَظَرٌ) أصله لابن عطاء الله ولعل الأظهر ما قدمه المصنف وصرح  
به (وَفِي التَّطَهِيرِ بِمَا جُمِلَ فِي الْقَمَرِ قَوْلَانِ) التحقيق كما في الخطاب  
والرماسي أن الخلاف لفظي فإن مازج الريق ضرر وإلا فلا (وَكُرْهٌ وَمَعَ جُودِ  
الْفَيْرِ) (مَاءٌ) يسير مُسْتَعْمَلٌ فِي حَدَثٍ (ولو غير الأولى أو حبيض ذمية للوطء  
(وَفِي غَيْرِهِ تَرَدُّدٌ) أظهر كراهة المستعمل في خبث لا أوضية مستحبة لقلة  
أعضاء الوضوء ويبقى التردد في الاغتسالات غير الواجبة . وأما نحو الرابعة والتبرد  
وغسل ثوب طاهر مما لا يتوقف على طهور فلا يكره المستعمل فيه قطعا والظارف  
من قوله في حدث الخ راجع لمستعمل وأما كراهته ففي كل ما يتوقف على طهور  
(بَسِيرٌ كَأَنِّيَّةٍ وَضُوءٌ وَغُسْلٌ) ولو بالنسبة للمتوضيء كما في الرماسي وغيره  
(بِتَجَرُّسٍ لَمْ يُغَيَّرْ) حرر الرماسي أن يزيد على القطرة في إثناء الغسل (أَوْ وَاعٍ  
فِيهِ كَذِبٌ) من تعلقات اليسير (وَرَأَى كَيْدٌ) يكره أنه (يُغْتَسَلُ فِيهِ) حيث لم  
يكن مستبحراً ولا ذا مائة كثرت ولأن لم يكن به أوساخ تعبداء عند الإمام ومنعه  
ابن القاسم إن كان يسيراً وبالجسد أوساخ وإلا جاز بلا كراهة عنده فإن علم التغير  
منع اتفاقاً (وَسُؤْرٌ شَارِبٌ خَرٌّ) حيث أكثر منه ولم تعلم الطهارة (وَمَا أَدْخَلَ  
يَدَهُ فِيهِ) قالوا مثل اليد غيرها ولعل المصنف رأى أنها هي التي تسكن الزاولة (و)  
سُورٌ (مَاءٌ) حيوان (لَا يَتَوَقَّى نَجِيسًا مِنْ مَاءٍ) قيد السُّور (لَا إِنْ عُسِرَ  
الِاخْتِرَازُ مِنْهُ) كالحمر والفأر فلا كراهة (أَوْ كَانَ طَعَامًا) لشرفه محترز ماء  
(كَمْشَسٍ) الأقوى كما في عقبى والحاشية تشبيهاً بالمسكروه في نحاس وبلاد

حارة لأنه يبرص<sup>(١)</sup> (وإن رُوِيَتْ) علمت النجاسة (كلّ فيهِ) أي فم الشارب أو غيره (وَقَتَّ اشْتِغَالُهُ مَحَلَّ عَلَيَّهَا) حكمها (وإذا مات برّئ ذو نفس سائلة برّا كبدولم يتغيّر نَدْبَ نَزْحٍ) ولا يملأ إلا ناء لئلا يأخذ ما على وجه الماء (يقدرها) بأن يغلب على الظن زوال ما خرج منه كما قال الجرجاني (لَا إِنْ وَقَعَ مَيِّتًا) لأن انفتاح المسام حال خروج الروح وصرح بمفهوم الشرط دفعاً لتوهم الأخرى (وإن زال تَغْيِيرُ النَّجَسِ) وأما الطاهر فيستعمل بعد زوال تغيره وإن كان القياس جعله من المخالط للموافق (لَا بِكَثْرَةٍ) أي مكثرة ومخالطة (مُطْلَقٍ) أمابه وإن قل فطهور (فاستحسن الطهورية) ضعیف (وَعَدَمُهَا أَرْجَحُ) هو المذهب لكن النسبة لابن يونس ليست في محلها (وَقِيلَ خَبَرُ الْوَاحِدِ) عدل الرواية<sup>(٢)</sup> والشرط في الأكثر أيضاً (إِنْ بَيَّنَّ وَجْهَهَا) أي النجاسة لقربها السياق وكذا التطهارة إن ظهر منافيتها، وإلا فمضى الأصل كما في الرماصي وغيره (أَوْ اتَّفَقَا مَذْهَبًا) في شأن النجاسات (وَلَا فَقَالَ) للمازري (بُسْتَحْسَنُ) ندباً (رَكْعُهُ وَوُرُودُ الْمَاءِ عَلَى النَّجَاسَةِ كَعَكْسِهِ) أي سيان وجعل الشافعي ورود دون القلتين مطهراً ونجس عكسه وإن لم يتغير والقلتان نحو أربعين وسبعة وأربعين رطلاً تقريباً بالمصري وبالبغدادي خمسمائة ﴿فَصَلِّ الطَّاهِرُ﴾ الأعم من المباح من وجه على ما في الحاشية من ترجيح نجاسة الميتة المضطار (مَيِّتٌ مَا لَا دَمَ لَهُ) ولو اغتذى بدم غيره النجس كالبرغوث خلافاً لابن القصار والبق لا الوزغ والسحالي وشحمه<sup>(٣)</sup> الأرض وحيات فنجسة كما في شب وغيره وفيه أيضاً لا يحتاج المتولد من الطعام لذكاة وغلب الطعام على ميت غيره إن لم يتميز ولم يظن بلوغه النصف

خص الطاهر

(١) ورد ذلك في حديث لا يصح . لكن إن ثبت في الطب أن هذا المساء يورث البرص ثبتت الكراهة وإلا فلا (٢) فيقبل خبر المرأة والمعد في هذا ومثله وهو كل ماليس فيه إلزام بطريق الحاكم (٣) هي دوية إذا مسها الإنسان تجمعت وصارت مثل الخرزة ، وهي فيما أظن حمار قبان .

(وَالْبَحْرِيُّ وَكَوْطَاكَتْ حَيَاتُهُ بِتَرٍ) ومات به وفي وطء آدمية<sup>(١)</sup> التمزير ويفسل من بطن النجس إن أخرج قبل الفوص (وَمَا ذُكِيَ وَجُزْؤُهُ) يشمل وعاء الولد وفي حكمه الجنين التابع والفعل من كروث الجلالة شيء آخر (إِلَّا تُحَرِّمَ الْأَكْلَ وَصُوفُ وَوَبَرُّ وَزَغَبُ رِيشٍ وَشَعْرٌ وَكَوْ مِنْ خِنْزِيرٍ إِنْ جُزَّتْ) وإلا فأصو لها كالجلد (وَالْجَمَادُ وَهُوَ جِسْمٌ) ولو مائعا (غَيْرُ حَيٍّ) أي لم تله حياة (وَلَا مُنْفَصِلٌ عَنْهُ إِلَّا الْمُسْكِرُ) المغيب للعقل مع فرح وبدونه مفسد مخدر كالخشيشة على الأنفوي<sup>(٢)</sup> طاهر يجوز قليله غير المغيب كما مرقد المغيب للعقل والحواس كالسكران ولا حد بهما (وَالْحَيُّ) ولودود عذرة وإن تنجس كالجنين برطوبة الفرج (وَدَمُهُ وَعَرَقُهُ وَلَعَابُهُ) من غير المعدة (وَمُخَاطُهُ وَبَيْضُهُ) ولو أكل نجسا (إِلَّا الْمَذِرَ) المتن أو صار مضمنا أو فرخا ميتا ولا يضر اختلاطه ولا دم غير مسفوح به (وَالْخَارِجَ بِمَدِّ الْمَوْتِ) فتابع للميتة (وَلَيْنٌ أَدْحِيَّ إِلَّا الْمَيِّتَ) المعتمد ولو الميت (وَلَيْنٌ غَيْرُهُ تَابِعٌ وَبَوْلٌ وَذَرَّةٌ مِنْ مُبَاحٍ) ولو حملا حلي أمه لا مكروه (إِلَّا الْمَغْتَذِيَّ وَفِيهِ إِلَّا الْمَتَغَيِّرَ عَنِ الطَّعَامِ) ظاهره كظاهاها ولو لم يشابه العذرة وشهره الجماعة وفي الرماصي أنهما تأويلان وجزم بأن القاس لا ينجسه إلا مشابهاها راد على الخطاب وغيره في تسويقه بينه وبين التي (رَصْفَرَاءُ وَبَلْغَمٌ) من الرأس والصدر (وَمَرَارَةٌ مُبَاحٌ) إن أراد ماءها فيعاقس على الصفراء أو وعاءها فجزم مذكي ولذا حذفته من مختصرنا (وَدَمٌ لَمْ يُسْفَحْ وَمِسْكٌ وَفَارْتُهُ) وعاءه من الحيوان (وَزَرْعٌ يَنْجَسُ) ومن نجس للاستحالة (وَحَمْرٌ تَحْيَجُّرُ أَوْ خُلِّلٌ) نعم إن بل بعد التحجير وعادله الاسكار رجع للنجاسة (وَالنَّجِسُ) فيه لغات كتف وفتحتان وكسرتان وكعضد ست لغات

(١) مثل بنات البحر (٢) وقيل إن الخشيشة مسكرة وهو ضعيف وهي محرمة بالإجماع كما قال النووي وبحديث «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كل مسكر ومفتر» رواه أبو داود عن أم سلمة بإسناد حسن والخشيشة مفتره بلا نزاع.

(مَا اسْتَنْثِي) كقوله إلا المسكر وكنهوم إن جزت (وَمَيِّتُ غَيْرُ مَا ذِكْرَ) أول الفصل (وَلَوْ قَمَلَةٌ) ويعني عن ثلاث في الصلاة كالصبيان والطبوع إن عسر وإيسر لمة فإن أمكن التداوى اغتفر مدته وإن اضطر اقتل قلة في المسجد فنيل بنوى ذكائها والمردود عليه بلوقول سحنون بطهارتها ولا يعول على ما في شب من نجاسة البرغوث بل طاهر كما في عبوح وقد مناه (وَأَذَمِيًّا وَالْأَظْهَرُ طَهَارَتُهُ) هو المعتمد<sup>(١)</sup> ولو كافرا (وَمَا أُبَيِّنَ مِنْ حَيٍّ وَمَيِّتٍ) نجس الميتة وفي حكم الميان ما تعلق بيسير جلد فلا تعمل فيه الذكاة (بَيْنَ قَرْنٍ وَعَظْمٍ) ومنه السن فيجوز ردها على المعتمد من طهارة الآدمي (وُظْلَفَ وَعَاجِرَ وَظْفَرٍ) ولو طال لأنه كان حيا (وَقَصَبِيَّةٍ رِيَشٍ) وثوب ثعبان (وَجِلْدٍ وَلَوْ دُبْعَ وَرُخْصَ فِيهِ مُطْلَقًا) من مباح وغيره (إِلَّا مِنْ خَبْزِ بَرٍّ) وآدمي لحرمته ووجوب دفنه (بَعْدَ دُبْعِهِ) ولا يشترط زوال الشعر وبكفي دبغ الكافر ووقوعه في المدبغة بنفسه (فِي يَابِسٍ وَمَاءٍ وَفِيهَا كَرَاهَةُ الْعَاجِ) غير الذكي وهل تحرم بما فيه يكون دليلا لما سبق أو تنزيها فهو اسندراك ورجعه شيخنا في الحاشية لا نقاء الاستئذار لكنه نقل عن محبتي تت هنا ما ليس فيه وأسند تأويل المدونة لنفسها وقد نهيته على ذلك فسكت (وَالْتَوَقَّفُ فِي الْأَكْيَمَخْتِ) عياض جلد الفرس وشبهه لتعارض القاعدة من صلاة الساف به في سيوفهم والراجح لا يبيد من صلى به ولا يعد التوقف قولاً (وَمَيِّتٌ وَمَذْيٌ وَوَدْعٌ) ولو من مباح (وَقَيْنِحٌ وَصَدِيدٌ) ومنه ما يشرح من نطق الجسد (وَرُطُوبَةٌ فَرَجٍ) وهي طاهرة من المباح إلا لكني (وَدَمٌ مَسْفُوحٌ وَلَوْ مِنْ سَمَكٍ وَذُبَابٍ وَسَوْدَاءٍ) هي من الدم (وَرَمَادُ النَّجَسِ وَدُخَانُهُ) المعتمدان الفار تطهرها وعليه طهارة ما خبز أو حوى من النخار بنجس وأولى عرق حمام حتى به وأما المرتك المتخذ من الميتة كالمومية ففي

(١) وهو الذي تؤيده الأدلة المتعددة .

الخطاب فيه خلاف والحق أنه حرق حتى صار كالجر فكما قال ابن حبيب طاهر وإلا فعلى أصله (وَبَوْلٌ) ولو على صفة الماء المكروض (وَعَذِرَةٌ مِنْ آدَمِيٍّ) ولو صغيراً لا يأكل الطعام (وَمُحَرَّمٌ وَمَسْكُورٌ) ومنه الوطواط وفأر النجاسة (وَيَنْجُسُ كَثِيرٌ) وأولى قليل (طعام) ومثله المضاف قال ح في تنبيهه الخامس بعد قوله وحكمه كغيره إذا حلت النجاسة في الماء ولم تغيره ثم أضافه نحو ابن طاهر وإن تقدمت الإضافة فنجس ونظمته لغزاً .

قل للفقيه إمام العصر قدس جت ثلاثة بإناء واحد نسبوا لها الطهارة حيث البعض قدم أو إن قدم البعض فالتنجيس ما السبب<sup>(١)</sup> (مائسع بنجس) متحلل لا نحو عاج (قَلٌّ) وأولى كثير وشمل دون الدرهم والعفو في الصلاة فقط كما في ح واقضى تنجيس القملة للنجسين حيث لم يخصص بمحل خلافاً لمن قاسه على محرم جهل عيها ببادية فلا تحرم نساء تلك البادية كما في ح وفي مبحث الخشاش من الحاشية ما يرافقه بسطناه في الشرح ، ابن القاسم بن فرغ عشر قلال سمن في زقاق ثم وجد في قلة فأرة ميتة لا يدري في أيها فرغت فالجميع له حكم النجاسة وليس من الشك في الطعام لأن أصل النجاسة محقق وشاع ، ابن عبد الحكم لو أدخل يده في أواني زيت ثم وجد في الأولى فأرة تنجس الجميع ولو مائة وهو جيد وقال أصبغ بطهارة ما بعد الثلاث قال ح والظاهر الطهارة إن ظن زوال النجس لقول المصنف وإن زال عين النجاسة الخ لكن إن أظهر كلامه على عدم النجاسة بمجرد الملاقاة ، المصنف عن المنوفى لوقيل بالعفو عما يمسر لحسن كما أفتى به ابن عرفة في طعام طبخ وفيه روث فأرة وفي السؤال أنها كثيرة وروثها غالب وجسد غالب النجاسة محمول عليها ولو في الطعام خلافاً لح لأن هذا ظن

(١) أجاب عنه ولده الشيخ محمد الأمير الصغير بقوله :

هي الإناء إذا ما شابها نجس فلم يغير طهور الماء تنتسب لها الطهارة لما حلها ابن وإن بدأت به فالكل يجتنب



(كَيْفَ أَمَدٍ إِنْ أَمْ كُنَ السَّرَّ بَأَن) إِمَّا كَانَا وَقَوْعِيًّا (وَلَا فَيَحْسَبُهُ) يَطْرَحُ وَيُبَاعِ  
 مَا بَقِيَ مَعَ الْبَيَانِ لَكُنْ الْفَنَسُ تَكْرَهُهُ (وَلَا يَطْهَرُ زَيْتُ خُوطِ) خِلَافًا لِقَوْلِ  
 ابْنِ الْبَاءِ يَخْضُ بَمَاءٍ وَيَنْقَبُ لَهُ الْإِنَاءُ مِنْ أَسْفَلٍ حَتَّى يَظُنَّ زَوَالَ النِّجَاسَةِ (وَأَجْمَ  
 طَبِيخَ) لَا يَجِدُ صُلُقَ فَيُفْسَلُ (وَزَيْتُونُ) وَنَحْوُهُ كَالْجِبْنِ (مُذِيحَ) فَإِنْ كَانَ قَبْلَ  
 الْغُوصِ طَهَرَ السَّكْلَ فَالْمَدَارُ عَلَى الْغُوصِ وَعَدَمُهُ وَأَمَّا نَحْوُ مَاءِ الْمَجْنُونِ الْمُتَغَيَّرِ فَيَنْجَسُ  
 مُطْلَقًا (وَبَيْضُ صُلُقٍ يَنْجَسُ) حَيْثُ رَشَّحَ فِيهِ وَمِنْ النِّجَاسِ الْمَاءُ الْمُضَافُ بِهِ  
 تَرْشِيحٌ فِيهِ مَذْرُوءٌ لَا إِنْ بَقِيَ الْمَاءُ مُطْلَقًا مُطْلَقًا (وَفَخَّارُ) لَا كَهَيْئَةِ أَحْمَى تَنْجَسُ  
 (بِعَوَاصِي) مَائِعَ (وَيُنْتَفَعُ بِمُتَنَجِّسٍ لَا نَجَاسَ) اسْتَقْنُوا مِنْهُ اطْعَمُوهُ نَكَالًا بِهِ  
 وَالصَّيِّدُ بِهَا وَإِصْلَاحُ الزَّرْعِ وَإِيقَادُ النَّارِ وَاطْفَاءُهَا وَفَتْحُ الْوَعَةِ وَالْخَرَجُ لِلْفَضَّةِ وَإِنْ  
 جَبَرَ كَسَرَ بِعَظْمٍ مَيْتَةٍ عَنَى عَنْهُ بَعْدَ الْإِتِّحَامِ (فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ) وَلَا يَضُرُّ ضَوْءُهَا  
 وَعَيْنُ النِّجَاسَةِ خَارِجَةٌ وَتَقْدُمُ أَنَّ الدِّخَانَ طَاهِرٌ، وَرَخَّصُوا فِي النَّعَالِ لِقَضَرِ وَرَدٍ  
 وَإِنْ بَقِيَ بَمَاءٌ مَتَنَجِّسٌ جِصَصٌ وَلَا يَهْدُمُ وَيَبُلُ مُصْعَفٌ كَتَبَ بِهِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ  
 (وَأَكَلَ) آدَمِيٍّ (وَلَوْ غَيْرُ مَكَلَبٍ فَيَحْرُمُ عَلَى وَلِيِّهِ وَيَبَاسُ فِي غَيْرِ رِقَّتِ عِرْقٍ  
 وَيَأْتِي حُكْمُ الْبَيْعِ) (وَلَا يَهْتَلِي بِبِلْبَاسٍ كَافِرٍ) (وَلَوْ هُوَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ حَمَلًا عَلَى الْغَالِبِ  
 (بِخِلَافِ نَسَبِهِ) وَكُلُّ مَا صَنَعَهُ وَلَوْ بَنِيَّةٌ نَفْسُهُ وَشَارِبُ الْخَمْرِ كَالْكَافِرِ إِنْ لَمْ تَعْلَمْ  
 الطَّاهِرَةُ (وَلَا يَمَّا يَنَامُ فِيهِ مُصَلٍّ آخَرُ) حَيْثُ لَمْ تَقِيقَنَّ سَلَامَتَهُ (وَلَا بِثِيَابٍ  
 غَيْرِ مُصَلٍّ إِلَّا كَرَأْسِهِ) رَاجِعٌ لِلْفَرَعَيْنِ (وَلَا بِمُحَازِي فَرْجٍ غَيْرِ عَالِمٍ)  
 بِالْأَسْبَهِاءِ كَفُوطُ حَمَامِ الْعَامَةِ (وَحَرْمُ اسْمِ عَمَالٍ ذَكَرٍ) كَلَفٌ وَيَكْرَهُ لِلْوَلِيِّ  
 الْبِلَاسُ الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ لِلصَّبِيِّ وَتَجُوزُ الْفَضَّةُ (مُحَازِي وَلَوْ مِنْطَقَةً) حَزَامًا (وَأَلَّةُ  
 حَرْبٍ) كَالرَّيْحِ وَالْمَرْجِ (إِلَّا الْمُصْنَعَةُ) فِي جِلْدِهِ وَكَرَاهَةُ الْجُزْأَيْنِ كِتَابُهُ وَأُجَازُهُ  
 عَجٌّ وَأُجَازُوا كِتَابَهُ فِي الْحَرِيرِ وَتَحَامِيَةُ الدَّوَاةِ وَالْمَقْلَةُ لَهُ، وَابْسَ الْعِلْمُ كَذَلِكَ وَلَا  
 الْأُجَازَةُ خِلَافًا لِلْبَرْزَلِيِّ وَشَبُوحُهُ (وَالسَّيْفُ) لِلْجِهَادِ فَقَطْ (وَالْأَنْفُ وَرَبَطُ سِنِّ

مُطْلَقًا) بذهب أو فضة (وَحَاثَمَ الْفِضَّةَ) بل هو مندوب وآخر أمره صلى الله عليه وسلم أبسه باليسرى وللتيامن في تناوله ولا يجوز تعدد ولو كان وزن الجميع درهمين ولا مازاد (لَا مَا بَعْضُهُ ذَهَبٌ وَلَوْ قَلَّ) رجع الأجهوري رواية ابن رشد كراهته (وَلِإِنَاءِ تَقْدِيرِ وَاقْتِنَاءِ وَهُوَ وَإِنْ لَا مَرَأَةَ وَفِي الْمُغَشَّى) المتمد منه نظر اللاباطن (وَالْمُؤَوَّه) والراجح جوازه حيث لم يتعطل منه شيء ومنه تنش السقف وإن كره بالمسجد لإشغال المصلي (وَالْمُضَيَّب) المكسر (وَذِي الْحَلَقَةِ) والأقوى منهما (وَلِإِنَاءِ الْجَوَاهِرِ) بناء على أن منع النقدين للسرف وهو أشد أول التضيق في المتعامل به فلا يمنع وهو الظاهر (قَوْلَانِ وَجَازٌ لِلْمَرَأَةِ الْمَكْبُوسِ مُطْلَقًا) بجميع أفرادها وألحقوا به الفرش والوسادة (وَلَوْ تَعَلَّى لَا كَسْرٍ فِيهِ) ومكحلة وصراة وقفل صندوق ونحو ذلك (فَصَلِّ هَلْ إِذَا لَعُ النَّجَاسَةُ) وكذا تغلبها إن لم يؤد لشرها (عَنْ ثَوْبٍ مُصَلٍّ وَلَوْ طَرَفَ عِمَامَتِهِ) لا يتحرك بحركته فإذا كان الوسط نجسًا وتعمًا<sup>(١)</sup> بطرفين بطلنا على الظاهر أو سفينة حبلها بوسطة لا تحت قدمه كدابة مُطْلَقًا أو ثوب شخص حمله لا تعلق به أو ثوبًا على غير حيوان يأتي عليه لا حيوان إلا أن يستقر المصلي عليه فكان (وَلِإِنَاءِهِ) كذا دخل عينه وفيه ولا يكفى الربيق والدمع ويجب تقابؤنجس إن قدر (وَمَكَانِهِ) ما يمسه ولو بمائل أو شهر أو زائد كما استظهرنا في الشرح لا موضع إيماء (لَا طَرَفٍ حَصِيرِهِ) عطف على مدخول من (سُنَّةٌ) وهو أشهر هنا مع كثرة التفريع على الوجوب وقول غيرنا به فهو أقوى خصوصًا وهو المال على قول الخطاب والرماسي أن الخلاف لفظي وإن بعد نعم لا يشدد على من يترك الصلاة لذلك (أَوْ وَاجِبَةٌ) وضماً ولو لصبي (إِنْ ذَكَرَ وَقَدَّرَ) قيد في الثاني وهل كذلك الأول إذ لا وجه لخطاب الماجز والناسي وإن أعاد تداركاً ولمراعاة الخلاف وهو الظاهر والسنية مطلقة كما

(١) أى المصليان .

في رء، إذ لا ينحط في المعجز والذسيان عن مقتضاها من نذب الإعادة وفيه أنه انحط  
 بعلوم تأييد نذبها ( وإلاً ) صرح بمفهوم الشرط ليعين حكمه ( أعادَ الظُّمُرَيْنِ  
 لِلْأَصْفَرَارِ ) لشدة الكراهة فيه عنها قبله ألا ترى سجود التلاوة قبله والإعادة  
 المندوبة كنفل على أن الكراهة قبله بعد صلاة العصر وقد سرى الخلل لها  
 كما حققنا في الشرح والجمعة كالظاهر وتعاد جمعة مع الإمكان والمشايخ للفجر  
 ويعيد الوتر تبعاً والصبح للشمس لخمة الإسفار عن الاصفرار بالقول بأنه اختياري  
 وجواز الشفع والوتر ولا يعيد الفائتة ولا النفل كما في الشرح والعامد يعيد أبداً  
 على القولين لكن وجوباً عند من جعل الخلاف نفظياً ونذباً على السنية كالصلاة  
 بمعطن الإبل عند عجب وعب ومَن وافقهما على أنه حقيقي ( خِلَافٌ وَسُقُوطُهُمَا فِي  
 صَلَاةٍ مُبْطِلٌ ) تعقبه الرعاى بأن الذي في المدونة القطع واختلفوا هل على النذب  
 أو الوجوب ولا يلزم منه البطلان وكذا ما بعده ثم هو مفيد بأن تعمق به وهو  
 وما بعده باتساع الوقت فلا يقطع ما ضاق وقته وفي حكمه الجنابة والاستسقاء  
 والعيد مع الإمام وفي الجملة تردد وإذا تبادى الضيق الاختياري ينفى إعادته في  
 الضروري كالماجز على الظاهر ووجود مزيل أو ثوب آخر ( كَذِكْرِهَا فِيهَا )  
 ورؤيتها بمكان فارقه أو عمة سقطت ويربها لإمامه فإن بعد كل واحد يستخلف فإن  
 تبعه بمطبات عليهم ( لَا قَبْلَهَا ) ونسى ( أَوْ كَانَتْ أَسْفَلَ نَعْلٍ فَخَلَعَهَا ) للسجود لثلا  
 يحمل النجاسة أو أمابها وقيل كالفراس ( وَعُفِيَ عَمَّا يَفْسُرُ كَحَدَثٍ مُسْتَنْكِحٍ )  
 كل يوم مرة ( وَبَلَّ بِأَسْوَرٍ فِي يَدَيْهِ إِنْ كُنَّ الرُّدُّ أَوْ ثَوْبٍ ) وجسد مطلقاً  
 ( أَوْ ثَوْبٍ ) أو جسد ( مُرْضِعَةٍ ) ولدها أو غيره مع الضرورة ونحو جزاء  
 ( تَجْتَنِدُ ) من البول قبل والفائط ( وَنَذِبَ كَلًّا ) ونحوها ( ثَوْبٌ لِلصَّلَاةِ )  
 بخلاف ذي دمل وسلس لدم ضبطة ( وَدُونِ دِرْهَمٍ ) بل ودرهم بغلى مساحة  
 ( مِنْ دَمٍ مُطْلَقًا ) عيناً أو حكاً ( وَقَفِجٍ وَصَدِيدٍ وَبَوْلٍ فَرَسٍ لِعَازٍ بِأَرْضٍ

(حَرْبٍ) وكذا معانى الدواب مُطلقاً إن اجتهد ولو من الروث (وَأَثَرِ ذُبَابٍ)  
وبعوض ونمل (مِنْ عَذْرَةٍ) وغيرها شيئاً ولو في الطعام للخرج (وَمَوْضِعِ  
حِجَامَةٍ) الشرطات وما يدينها (مُسْحٍ فَإِذَا بَرِيَ غُسِلَ وَإِلَّا أُعَادَ فِي الْوَقْتِ  
وَأَوَّلَ بِالنَّسْيَانِ وَبِالإِطْلَاقِ) لأن الحل عفو (وَكَطْلِينَ مَطَرٍ) وماء رش (وَأِنْ  
اخْتَلَطَتِ الْعَذْرَةُ بِالْمُصِيبِ) فإن جف الطريق غسل نجسه (لَا إِنْ غَلَبَتْ)  
كثرت (عَيْنُهَا) ولا إن عدل عن الطريق الملوث بلا عذر (وَوَظَاهِرُهَا الْعَفْوُ)  
ضعيف (وَلَا إِنْ أَصَابَ عَيْنُهَا) بالأول (وَذَلِيلُ امْرَأَةٍ) ولو أمة لا ذات جورب  
(مُطَالٍ لِلسَّتْرِ وَرَجُلٍ بُلَّتْ) رفعت فوراً أولاً (يَمْرُانٍ بِنَجَسٍ يَبْسَ يَطْهَرَانِ  
بِمَاءٍ بَعْدَهُ وَخُفٍ وَنَعْلٍ مِنْ رَوْثٍ دَوَابٍّ وَبَوْهٍ لَهَا إِنْ ذَلِكَا) بكتراب (لَا غَيْرِهِ)  
الضمير لما ذكر من روث وبول (فَيَخْلَعُهُ) أى الملوث بغيرها (الْمَاسِحُ) أى من  
يريد لأنه (لَا مَاءَ مَعَهُ) يسكنى غسل الرجلين (وَيَتَيَمَّمُ) لأن شرط الممسوح  
الطهارة (وَإِخْتَارَ) اللغوى (إِلْحَاقَ رَجُلٍ الْفَقِيرِ) بالخلف في العفو (وَفِي غَيْرِهِ  
لِلْمُتَأَخِّرِينَ قَوْلَانِ وَوَاقِعٌ عَلَى مَا رَوَى) وجالس يعنى عن السؤال بقرينة قوله  
(فَإِنْ سَأَلَ) كما هو الأفضل (صَدَقَ الْمُسْلِمُ) على ما سبق آخر المباحين من روث  
السكافار على النجاسة وحيث ظن شيء في نفسه (وَكَسَيْفٍ صَقِيلٍ) ومراة  
(لِلْفُسَادِ) خرج الزجاج (مِنْ دَمٍ مُبَاحٍ) ولو مسكروها كالألب الباغى ولا  
يشترط المسح (وَأَثَرُ دُمْلٍ لَمْ يَنْدِكْ) واضطر لفسادها كزاد على واحدة (وَأُذْبِ)  
غسل المعفو (إِنْ تَفَاحَشَ كَدَمٌ بَرَاغِيثَ) خربها (إِلَّا فِي صَلَاقَةٍ) فلا يقطعها  
لهذا المذدوب (وَيَطْهَرُ يَحُلُّ النَّجَسَ بِلَانِيَةٍ يَغْسِلُهُ إِنْ عُرِفَ) ولو ظنا كافي  
عب وغيره (وَالْأَفْجَعُ مَعَ الْعَشِ كُوكٍ فِيهِ كَكُمِيَّةٍ) فإن لم يكف الماء فخرى  
حتى يجده (بِخِلَافٍ تَوْبِيهِ) أو فصل كميته (فَيَتَجَرَّى) إن اتسع الوقت  
(يَطْهَرُ مِنْهُ فَصِلَ كَذَا لِكَ) يعنى خالياً من أعراض النجاسة ولا يغمر غيرها (وَلَا

يَلْزَمُ عَصْرُهُ مَعَ زَوَالِ طَعْمِهِ ( وَلَوْ عَسِرَ ) ( لَا تَوْنُ وَرَبِحَ عَسْرًا ) وَلَا يَكْفٍ  
 بِالصَّابُونِ وَلَا تَسْخِينِ مَاءٍ كَمَا فِي عِبٍ وَغَيْرِهِ ( وَالْغَسَّالَةُ الْمُتَغَيَّرَةُ نَجَسَةٌ ) كَمَا  
 سَبَقَ وَحُكْمُهُ كَغَيْرِهِ ( وَلَوْ زَالَ عَيْنُ النِّجَاسَةِ بِغَيْرِ الْمَطْلَقِ لَمْ يَتَنَجَّسْ مُلَاَقِي  
 مَحَلِّهَا ) كَالثُّوبِ مَعَ عَرَقِي مَحَلِّ الِاسْتِجَارِ ( وَإِنْ شَكَّ فِي إِصَابَتِهَا لِثُوبٍ وَجَبَ  
 نَضْجُهُ ) وَالشُّكُّ هُنَا بِشَمْلِ الظَّنِّ غَيْرِ الْقَوِيِّ كَافِي حُورٍ ( وَإِنْ تَرَكَ أَعَادَ الصَّلَاةَ  
 كَالْغُسْلِ ) قَالَهُ ابْنُ حَبِيبٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَسُحْنُونَ وَعَيْسَى فِي  
 الْوَقْتِ مُطْلَقًا لِحُفَّةِ أَمْرِهِ وَقَالَ الْفَرِيفَانُ وَابْنُ الْمَاجِشُونَ لَا إِعَادَةَ أَصْلًا كَذَا فِي رِ  
 وَنَحْوِهِ لِح ( وَهُوَ رَشٌّ ) وَلَوْ مَرَّةً كَافِي حُورٍ وَلَا يَلْزَمُ عُمُومُ السُّطْحِ ( بِالْيَدِ ) مِثْلًا  
 ( بِلَا نِيَّةٍ لَا إِنْ شَكَّ فِي نَجَاسَةِ الْمُصِيبِ ) فَلِأَصْلِ الطَّهَارَةِ ( أَوْ فِيهِمَا ) بِالْأُولَى  
 وَفِي بَقَائِهَا يَجِبُ الْغُسْلُ وَنَضْحُ الْمَلَاَقِي قَبْلَهُ ( وَهَلِ الْجَسَدُ كَالثُّوبِ أَوْ يَجِبُ  
 غَسْلُهُ ) وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ كَالْأَرْضِ ( خِلَافٌ ) وَلَا أَثَرَ لِلشُّكِّ فِي الطَّعَامِ وَلَا مِنَ نَجَاسَةِ  
 الطَّرِيقِ ( وَإِذَا اشْتَبَهَ طَهُورٌ بِمُتَنَجِّسٍ أَوْ نَجَسٍ ) كَقَوْلِ ( صَلَّى بَعْدَ الدُّجَسِ  
 وَزِيَادَةٍ إِنَْاء ) كُلُّ صَلَاةٍ بَوْضُوءٍ فَإِنْ التَّبَسُّ بِمُضَافِ جَمْعِ الْوُضُوءَاتِ لَصَلَاةٍ وَاحِدَةٍ  
 وَإِنْ شَكَّ فِي الْعَدَدِ جَمَلَ الْأَكْثَرِ لَغَيْرِ الطَّهْوَرِ فَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ تَحْرَى وَاحِدًا فَإِنْ  
 لَمْ يَكُنْ تَيَمُّمٌ وَكَلَّ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مُطْلَقٌ مُحْتَقٍ ( وَنَدَبَ غَسْلُ إِنَْاء مَاءٍ ) قَيْدُهُ  
 بِالْيَسِيرِ ( وَبُرَاقُ لَا طَعَامٌ وَحَوْضٍ ) لِكَثْرَتِهِ ( تَعَبُّدًا ) فَإِنَّهُ طَاهِرٌ وَلَا يَنْذَرُ  
 لَا يَنْحَصِرُ ( سَبَبًا ) بَوْلُوغُ كَلْبٍ مُطْلَقًا ( وَلَوْ مَا ذَوْنَا ) ( لَا غَيْرِهِ ) ( وَلَوْ خَنَزِيرًا ) عِنْدَ  
 قَضَائِهِ الْإِسْتِغْمَالَ بِلَا ) شَرْطِ ( نِيَّةٍ وَلَا تَتَرَبُّبٍ <sup>(١)</sup> ) وَلَا يَتَعَدَّدُ بَوْلُوغُ كَلْبٍ  
 أَوْ كَلَابٍ \* فَفَصْلٌ فَرَايِضُ الْوُضُوءِ غَسْلُ مَا بَيْنَ ( وَتَدَى ) ( الْأُذُنَيْنِ ) وَلِإِنْ بِيَاضًا  
 تَحْتَهُمَا أَوْ مَسَامَتَهُمَا ، وَفَوْقَهُمَا مِنْ الرَّأْسِ كَالْمَدْغِينِ وَلَا يَجِبُ نَقْلُ الْمَاءِ فِي الْغُسْلِ  
 بِخِلَافِ الْمَسْحِ ( وَ ) بَيْنَ ( مَقَابِيتِ شَمْرِ الرَّأْسِ الْمُعْتَادِ ) وَلَا عِبْرَةَ بِأَصْلِهِ وَلَا أَغْمَ  
 ( وَالذَّقْنِ ) لِقِي الْخُلْدِ ( وَظَاهِرِ الْأَجْنِيَةِ ) لِمَتَابِهَا الْغَيْرَةِ ( فَيَغْسِلُ الْوَتْرَةَ وَأَسَارِيرَ

فصل خرافة  
الوضوء

(١) بل الترتيب وارد في الحديث الصحيح ، وعلم الطب أثبت ذلك أيضاً .

جَبْهَتِهِ وَظَاهِرَ شَفَتَيْهِ بِتَخْلِيلِ شَعَرِ تَظْهِرُ الْبَشِيرَةَ تَحْتَهُ لَا جُرْحًا بَرِيءًا  
 أَوْ) محلاً (خُلِقَ غَائِرًا) فلا يجب الغسل بذلك ما لم يتسع جداً، وأما إيصال الماء  
 فواجب حسب الإمكان ويزيل قذى الدين وما أمكن طوره فإياه<sup>(١)</sup> (وَلَدَبَهُ  
 بِمِرْفَقَيْهِ وَبَقِيَّةٍ مِمَّنْصَمٍ) ولو المرفق (إِنْ قُطِعَ) لا جلداً كشطاً عن محل  
 الفرض (كَكَفٍ بِمَنْصَبٍ) لم يخاف غيرهما وإلغاله مرفق ككعب أو وصل  
 الفرض (بِتَخْلِيلِ أَصَابِعِهِ لَا إِجَالَةَ خَاتَمِهِ) لما أذن منهم هو لمة إن نزعه (وَقُضِيَ  
 غَيْرُهُ) إن منع الماء وإلا كفى تحريره ويغنى عن وسخ الأظفار غير المتفاحش  
 والشوكة والمداد لصانعه كقذى العين (وَمَسَحَ مَا عَلَى الْجُمُجُمَةِ بِعَظْمٍ صَدِغِيهِ  
 مَعَ الْمُسْتَرْخِي وَلَا يَنْقُضُ ضَفْرَهُ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ) إلا أن تشد خيوطه  
 أو تسكر وينقض في الغسل لشدة بنفسه (وَيُدْخِلَانِ يَدَيْهِمَا تَحْتَهُ) وجوباً  
 (فِي رَدِّ الْمَسْحِ) والسنة بعد كذا العج ومن تبعه وأقره الأشياخ لكن رده العلامة  
 البناني ويغنى عن داخله (وَعَسَلَهُ مُجْزٍ) وبس ما فعل (وَعَسَلَ رِجْلَيْهِ بِكَعْبِيهِ  
 الثَّانِيَيْنِ بِمَفْصِلِ السَّاقَيْنِ وَتَدْبِ تَخْلِيلِ أَصَابِعِهِمَا) ووجب في الغسل ولا بد  
 من إيصال الماء (وَلَا يُعِيدُ مَنْ قَلَّمَ ظْفْرَهُ أَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ) أو كشط جلده  
 (وَفِي إِحْيَايَةِ قَوْلَانِ) الراجح لا إعادة (وَالدَّالُّكَ) لنفسه على المشهور (وَعَلَى  
 الْمُؤَالَةِ وَاجِبَةٌ إِنْ ذَكَرَ وَقَدَّرَ وَنَحَى بِنِيَّةٍ) يجدها للذهول عن الأولى  
 (إِنْ نَسِيَ مُطْلَقًا) ولو طال (وَأِنْ عَجَزَ) بنوع تفرط كأن ظن كفاية الماء  
 أو شك فتبين أنه لا يكفي أما العاجز الختبقى وهو الذي يصالح مفهوم قدر فيبقى  
 مُطْلَقًا كأن جزم بالكفاية فتخاف أو ذهب بلا اختيار أو أكره على التفرق  
 ولا يحتاج غير الناس لنية (مَا لَمْ يَطْلُ بِجَفَافٍ أَوْ ضَاكِرًا مَنْ اعْتَدَلَ) وهذا في

(١) أى يحمل على أنه طارىء .

المعتمد أيضاً أما إن جزم بعدم كفاية الماء أو ظنه فنلعب (أو سُنَّةٌ خِلَافَ  
وَنِيَّةٍ رَفَعَ الْحَدَّثَ عِنْدَ وَجْهِهِ) ففتحناج السفن قبله لنية (أو أَمْرُضٍ) الوضعي  
(أو اسْتِبَاحَةٍ مَعْنُوعٍ) وضعاً وإن لصبي (وإن مَعَ تَبَرُّدٍ أَوْ أَخْرَاجِ بَعْضِ  
الْمُسْتَبَاحِ) كغير الطواف (أو نَسِيَ حَدَّثًا) أو تذكره (لا أَخْرَجَهُ) كن  
البول لا المس (أو نَوَى مُطْلَقَ الطَّهَّارَةِ) ملاحظاً شوبوعها في حدث وخبث،  
أما الطهارة بلا ملاحظة أو هما ممّا في عضو نجس فتصح (أو اسْتِبَاحَةً مَا نُدِبَتْ)  
أى الطهارة بمعنى الوضوء لرفع الحدث (لَهُ أَوْ قَالَ إِنْ كُنْتُ أَخَذْتُ فَلَهُ)  
لتردد النية فإنه ربطها بالحدث المشكوك، وهذا لا ينافي المذهب من نقض الشك  
لأننا نعتبر نيته كما وضعه ح (أو جَدَّدَ فَتَبَيَّنَ حَدَّثُهُ) لعدم كفاية المغدوب عن  
الواجب ومنه قوله (أَوْ تَرَكَ لُحْمَةً فَأَنْفَسَكَ بِذِيَّةِ الْفَضْلِ) بأن خص نية  
الفرض بالأولى فإن نوى أن الفرض ماعم صح (أو فَرَّقَ النِّيَّةَ عَلَى الْأَعْضَاءِ)  
بأن يخص كلا بذية ولا ينوى التتميم عند الأول وأما لو جرب ربع النية من لا يجزى  
لأنها لا تتجزى كما في الخرشى وغيره وإن بحث بالقلع (وَالْأَطْمَرُ) عند ابن  
رشد وقد نازع البغافى في نسبة هذا لابن رشد (فِي الْأَخِيرِ الصَّحَّةُ) والصحيح  
الأول (وَعَزُّوْهَا بَعْدَهُ) أى الوجه بحيث لو سئل أجاب لأنه نية حكمية وإداهة  
الإستحضار خرج (وَرَفَضُهَا) بعد الوضوء (مُغْتَفَرٌ) كل منهما ما والراجح بضر  
الرفض في الإثناء كالغسل كالصلاة والصوم وقيل يرتفع هذان مطلقاً ولا يرتفع  
حج وعمره مطلقاً، والظاهر أن الإعتكاف كالصوم، والتتميم كالوضوء (وَفِي تَقْدِيمِهَا  
يَسِيرٌ خِلَافٌ) في الحاشية أصحية الأجزاء وضر الكثير كالتأخر مطلقاً (وَسُنَّةٌ  
غَسْلُ يَدَيْهِ) لسكو عيه (أَوَّلًا) قبل الإدخال من تنمة السنة في قابل راكد وقبل  
المضمضة الخ من ندب الترتيب (ثَلَاثًا) من تنمتها أو ندب (تَعَبُّدًا) وحدث<sup>(١)</sup>

« فإنه لا يدرى أين باتت يده » لا يطرد علة (بُطْلَقَ وَنِيَّةٌ) حيث لم يقدم نية  
الوضوء (وَلَوْ نَظِيفَتَيْنِ أَوْ أَحَدَتْ فِي أَثْنَائِهِ مُفْتَرِقَتَيْنِ فَيَبْدَأُ بِثَلَاثَةِ الِيمِينِ  
وَرَوَى جَمَاهِمَا (وَمَضْمَضَةً) بتحرريك وميج (وَأَسْتَنْشَقُ وَبِالْغِ) ندباً (مُفْطِرُ  
وَفِعْلُهُمَا يَسْتِ أَفْضَلُ وَجَازًا أَوْ إِحْدَاهُمَا بَغْرَفَةً وَأَسْتَنْشَرُ) بنفسه وإصمعيه  
(وَمَسَحُ وَجْهِي كُلِّ أُذُنٍ) أدخل فيه الصماخ ونقل المواق أنه سنة سنة مستقلة  
(وَتَجْلِدُ يَدَيْ مَاهِمَا وَرَدُّ مَسَحِ رَأْسِهِ حَيْثُ بَلَغَ يَدَهُ) وَتَرْتِيبُ فَرَأْيُهُ فَيَمَادُ  
الْمُسْكَسُ) وهو المقدم على محله (وَحَدَهُ إِنْ بَعْدَ بَجَفَافٍ) وندب للامام والجاهل  
ابتداء الوضوء (وَالْأَمْرَ تَابِعِهِ) حذف الفاء<sup>(١)</sup> والإعادة مرة كافي ر (وَمَنْ  
تَرَكَ فَرَضًا أَوْ بَرَّ) كفعله أو لا على حكم التفريق والتفكيك (وَبِالْصَّلَاةِ  
وَسُنَّةٍ) غير الترتيب (فَعَلِمَا) إِنْ لَمْ تَعْوِضْ وَلَمْ تَوْقِفْ فِي نَهْيٍ كَتَجْدِيدِ مَاءِ الْأُذُنَيْنِ  
يُوقِفُ فِي تَكَرُّرِهِمَا (لَمَّا يُسْتَقْبَلُ) مَنْ كُلُّ مَتَوَقَّفٍ عَلَى الطَّهَارَةِ وَكَذَا إِنْ قَرُبَ  
وَلَوْ لَمْ يَرَهُ وَلَا يَرْجِعْ لَهَا مِنْ فَرَضٍ (وَفَضَائِلُهُ مَوْضِعُ طَاهِرٍ) فعلا وشأننا (وَقِيلَةُ  
مَاءٍ) فِي الْإِسْتِمَالِ وَلَا يَدُ مِنَ السَّيْلَانِ عَلَى الْغُسُولِ (بَلَا حَدِّ كَالْفُسْلِ وَتَيَمُّنُ  
أَعْضَاءَ وَإِنَاءَهُ إِنْ فَتَحَ) لغير أعسر (وَبَدَأَ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ وَشَفَعُ غَسْلِهِ وَتَشْلِيْمُهُ  
وَهَلِ الرَّجُلَانِ كَذَلِكَ) هو المتمد كافي الحاشية (أَوْ الْمَطْلُوبُ) مجرد (الْإِنْقَاءُ  
(وَهَلِ تَسْكُرُهُ الرَّابِعَةُ) وهو الأوجه (أَوْ تَمْنَعُ خِلَافُ وَتَرْتِيبُ سُنَّتِهِ أَوْ  
فَرَائِضِهِ وَسِوَاكَ وَإِنْ بِأَضْبَعٍ كَصَلَاةٍ بَعْدَتْ) مِنَ السَّوَالِ (وَتَسْمِيَةٍ وَتَشْرَعُ  
فِي غُسْلٍ وَتَيَمُّمٍ وَأَكْلٍ عَيْنًا) وَتَرْبٍ وَذِكَاةٍ) كَمَا بَاتِي (وَرُكُوبٍ دَابَّةٍ  
وَسَفِينَةٍ وَدُخُولٍ وَخِدْمَةٍ لِمَنْزِلٍ وَمَسْجِدٍ وَلُبْسٍ وَغَلَقِ بَابٍ وَإِطْفَاءِ مِصْبَاحٍ  
وَوُطْءٍ) مباح وتكره في المكروه ، وفي الحرام قال القرافي تمنع ورجح شب  
السكرانة وتبعه حش ونحوه في الخرشى وإنما يظهر في المعارض السكران لا زنا



(وَصُمُودٍ خَطِيبٍ مِنْهُرٍ أَوْ تَعْمِيضٍ مَيْتٍ وَلَحْدِهِ وَلَا تُنْدَبُ إِطَالَةُ الْغُرَّةِ) بمعنى  
 الزيادة على الحد بل تذكره وإن صح رفعها<sup>(١)</sup> حملت على إدامة الطهارة (وَمَسْحُ  
 الرَّقَبَةِ) بل مكروه (وَتَرْكُ مَسْحِ الْأَعْضَاءِ) بل يجوز (وَأِنْ شَكَّ فِي ثَلَاثَةٍ  
 فَفِي كَرَاهَتِهَا) وهو الحق وندبها بناء على الأقل (قَوْلَانِ قَالَ) للمازري (كشكته  
 فِي يَوْمٍ عَرَفَةَ هَلْ هُوَ الْمَيْتُ) واختار الندب (فَصَلَّ نَدْبَ لِقَا ضِي الْحَاجَةِ  
 جُلُوسٍ وَمُنِيعٍ) كراهة (بَرَخَوْ نَجِسٍ) فإن تحقق التنجس فحكه (وَأَعْتَمَدُ  
 عَلَى رِجْلٍ وَسَقَمَ جَلَّاءَ بِيَدٍ يُسَرِّبِينَ وَبَلَّهَا قَبْلَ لُقَى الْأَذَى) لمذم هلوقة (وَعَسَلَهَا)  
 إن لم يبلها (بَكْرَابٍ بَعْدَهُ وَسَرَّ إِلَى مَحَلِّهِ وَإِعْدَادُ مُزِيلِهِ وَوَزْرُهُ) إن  
 كان جامداً لسيح ثم ما أتى والاثنان خير من الواحد (وتقديم قبله) إلا من  
 عادته فقط فيؤخره (وَنَقْرُ بَجٍ فَيَخَذُ بِهِ وَاسْتَرْخَاؤُهُ) قليلاً (وَنَغْطِيَةُ رَأْسِهِ)  
 لأنه أعون وأحفظ (وَعَدَمُ التَّغْفَانِهِ وَذِكْرُ وَرْدِ بَعْدَهُ وَقَبْلَهُ فَإِنْ فَاتَ فَعِيهِ إِنْ  
 لَمْ يَمُتْ) ولم ينكشف (وَسُكُوتٌ إِلَّا لِمُهُمْ) فلا يرد السلام ولا بعد الفراغ  
 (وَبِالْفَضَاءِ) أو غيره مع الامكان (تَسْتَرْ وَبُؤْدُ وَلَقَاءُ حُجْرٍ) خوف ما يؤذي  
 (وَرِيحٍ) لئلا تنجسه (وَمَوْرِدٍ وَطَرِيقٍ وَظِلٍّ) مقام الجلوس وهي الملاعن<sup>(٢)</sup>  
 والأقوى الحرمة للإذاء (وَصُئْبٍ) نجس مع إمكان الجلوس (وَبَكْنِيفٍ نَحَى  
 ذِكْرُ اللَّهِ) ووجب في القرآن إلا لضرورة هذا حكم الفعل وأما الدخول بما ذكر  
 فكروه على الأظهر ورجح عجب الحرمة في السكامل كما في البناني (وَبُقْدَمُ  
 يَسْرَاهُ دُخُولًا وَيُمْنَاهُ خُرُوجًا عَكْسَ مَسْجِدٍ وَالْمَنْزِلُ يَمْنَاهُ بِهِمَا وَجَازَ  
 بَمَنْزِلٍ وَطَيٍّ وَبَوْلٍ) وغائط (مُسْتَنْبِلُ قَبِيلَةٍ وَبُسْتَدْبَرٌ) وإن لم يكن  
 وَأَوَّلُ) عند عدم الجاء (بِالسَّائِرِ) ضعيف (وَبِالْإِطْلَاقِ) هو الراجح (لَا فِي

(١) حديث إطالة الغرة صحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه الشيخان وتأويله بما

ذكره الشارح بعيد ومخالف لما فهمه الراوى أبو هريرة من الحديث وهو أعلم به .

(٢) سميت كذلك في الحديث لأنها تمتدعى لعن فاعلمها .

(الْفَضَاءُ) فيمنع (وَيَسْتَرِي قَوْلَانِ تَحْتَمِلُهُمَا) والراجح الجواز (وَالْمُخْتَارُ)  
عند اللخمي (التَّرْكُ لَا الْقَمَرُ بَيْنَ وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ) نعم خلاف الأولى فيهم  
(وَوَجَبَ اسْتِبْرَاحُ اسْتِغْفَارِهِ أَخْبَثِيهِ مَعَ سَلْتِ ذَكَرِهِ وَنَتْرِ خَفًّا) ويعني  
عن الشك بعد فإن فتش فوجد نقطة فحكمها ولا يجوز إدخال إصبع لرجل ولا  
امرأة وإنما تغسل ما تمسكت منه ظاهراً (وَنَدَبَ جَمْعُ مَاءٍ وَحَجَرٍ) فيابس  
(نَمَّ مَاءً) ثم حجر (وَتَمَعَيْنَ فِي مَنِيٍّ وَحَيْضٍ وَنِفَاسٍ) عند التيمم والسلس  
عفو (وَنَوَّلَ امْرَأَةً) ومثلها خصي لأن الشأن انتشاره (وَمُنْشِيرٍ عَنْ مَخْرَجٍ  
كثيراً وَمَذَى يَغْسَلُ ذَكَرَهُ كُلُّهُ فِي النِّيَّةِ وَبُطْلَانِ صَلَاةٍ تَارِكِهَا) والمعتمد  
الوجوب بعدم البطلان (أَوْ تَارِكِ كُلِّهِ) بأن اقتصر على محله بنية أولاً والخلاف  
فيهما على حد سواء (قَوْلَانِ) والمرأة تغسل محله بلاء نية (وَلَا يُسْتَنْجَى مِنْ  
رِيحٍ) بل بكره (وَجَازَ بِيَابِسٍ طَاهِرٍ مُنْقٍ غَيْرِ مُؤَذٍّ وَلَا مُخْتَرَمٍ وَلَا مُبْتَلٍ)  
فيحرم إن اقتصر عليه ولم ينق وكذا الأملس (وَنَجَسٍ) لمنع استعماله (وَأُمْلَسَ  
وَمُحَدَّدٌ) وحرم إن اشتدت أذيته (وَمُخْتَرَمٌ مِنْ مَطْعُومٍ وَمَكْتُوبٍ) ولو  
كتبوا عُبْدَلَةً وفي غير الحروف العربية تردد (وَذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَجِدَارٍ) وحرم  
في غير ملكه كملكه إن آذى (وَرَوْثٍ وَعَظْمٍ) للجن ودوابهم (فَإِنْ  
أَنْقَتَ أَجْزَاءُ كَالْيَدِ وَدُونَ الثَّلَاثِ) (فَصَلِّ) تنقض الوضوء يحدث  
وهو الخارج المعتاد) ومنه من دخل فرجها بوطيء وكبول بأوصاف خلقتها  
(فِي الصُّحَّةِ لَا حَصَى وَدُودٌ) مخاق والمبتلع ناقض (وَلَوْ بِبِلَاةٍ) وإن استنجى  
من كثيرها كما قلت :

قل لا يقيم ولا تحجلك هيبته شيء من الخرج المعتاد قد عرضا  
فأوجب القطع واستنجى المصلي له لكن به الطهر بامولاي ما انتقمى  
والدة لا تنقض إلا بفضلة لمدام غلبتها معها كذا لب وأفره الأشياخ وفي

البناني النسوية بينهما وبين الدود نقلا ( وَبَسَّاسٍ فَارَقَ أَكْثَرَ ) لا ساوى  
 واستخدمه المراقبون مطلقا ( كَسَّاسٍ مَذَى ) لا مفهوم للمذى ( قُدِّرُ عَلَى رَفْعِهِ )  
 فلا يفتقر إلا مدة التداوى وفصل بالكاف إشارة إلى أن محل التفصيل السابق  
 إذا لم يقدر على رفعه وليس من السلس مذى كلما نظر مثلا أمذى بل هو المسترسل  
 بنفسه ( وَنُدِبَ ) الوضوء ( إِنْ لَا زَمَ أَكْثَرَ ) وأولى ساوى ويصله بالصلاة  
 مثلا ينزل ( لَا إِنْ شَقَّ ) لسكر بعد ماء وبرد وإن غسل ذكره فحسن كما سبق في  
 المنفوات ( وَفِي اعْتِبَارِ الْمُلَازِمَةِ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ ) وهو الأرجح ويغنى غيرها  
 ( أَوْ مُطْلَقًا تَرَدُّدٌ ) وقيل تعتبر بالأيام فإن ضبط حال السلس قدم الصلاة أو  
 آخرها كأرباب الأعداء ( مِنْ مَخْرَجَيْهِ ) موزع لاريج قبل ( أَوْ ثَقْبَةٍ تَحْتَ  
 الْمِذْبَعِ إِنْ انْسَدَّ ) إِلَّا فَقَوْلَانِ ( أرجحهما عدم النقص والمراد بالسد عدم  
 الخروج فإن دام واعتاد الثقبه نقصت مطلقا بالأولى من الفم ( وَبَسْبَبِهِ وَهُوَ  
 زَوَالُ عَقْلِ ) ولو بهم لا في حب الله ( وَإِنْ يَنْوُمُ نَفْسٌ وَلَوْ قَصُرَ لَا خَفَ وَنُدِبَ  
 إِنْ طَالَ ) الخفيف ( وَلَمْ يَسْ بِلْتَدُّ صَاحِبُهُ بِهِ عَدَّةً ) وإن امرأة لا أخرى أو  
 بزائد لا يحس على ما في عب وإن نازعه بن ( وَلَوْ لِظْفَرٍ ) أو به ( أَوْ شَعَرٍ )  
 لا به على الظاهر ( أَوْ حَائِلٍ وَأَوَّلَ بِالْخَفِيفِ وَبِالْإِطْلَاقِ ) فإن قبض نقض  
 اتفاقا ( إِنْ قَصِدَ لَذَّةً ) ومنه الاختبار هل يلتذ ( أَوْ وَجَدَهَا لَا انْتِفَاءً ) ظاهره  
 عطف الجمل بلا ( إِلَّا الْقُبْلَةَ بِنَمٍ ) لأن الانتفاء فيها ظاهري بخلاف الفرج  
 فكالمس على الظاهر وبأنى في الحجر الأسود ما يفيد أن الصوت غير داخل في  
 حقيقة التعبيل ( وَإِنْ بَكَرَهُ أَوْ اسْتَفْهَلَ ) فنقض عليهما ( لَا لَوَدَّاعَ أَوْ رَحْمَةً  
 وَلَا لَذَّةً يَنْظُرُ ) أو بعد انفصال لمس ( كَمَا نَعَاظُ وَلَذَّةً بِمَحْرَمٍ عَلَى الْأَصَحِّ )  
 المذهب النقض إن وجد في الحرم أو قصد وكان شأنه ذلك وإن ظنها أجنبية  
 قاله برة بظنه ( وَمُطْلَقٌ مَسَّ ذَكَرِهِ ) ولو تعدد لا بمائل كثيف ( الْمُتَّصِلُ وَلَوْ

خُنْثَى مُشْكِلًا) ولا بد من البلوغ (بِبَطْنٍ أَوْ كَفٍّ لِحَنْبٍ أَوْ إِصْبَعٍ) هذا  
 مشهور المذهب (وإن زائداً أحسَّ) ولا بد من الإحساس في الأصل إنما المختص  
 بالزائد التصرف (وَبِرْدَةٍ) وإن من صبي وتجب الغسل على الأرجح كالخبيج وفي  
 بن ترجيب عدم الغسل إلا لموجب لم يغتسل له قال والفرق أن الوضوء عاقب بالقيام  
 للصلاة والإحباط العام في الثواب لا قضاء ما فعل فانظره وتوسط الزكاة والفوائت  
 إن لم يرتد لذلك (وَبِشْكَ فِي حَدَثٍ) بمعنى مطابق ناقض إلا الردة (بَعْدَ طَهْرٍ  
 عِلْمٍ إِلَّا الْمُسْتَنْسَكِ) فيلحق المشقة (وَبِشْكَ فِي سَابِقِهِمَا) ولو مستنكحاً كمن  
 جزم بالحدث وشك هل تو ضاوبه تبر الظن (لَا بَسَّ دُبُرٍ أَوْ أَنْثِيَيْنِ أَوْ فَرْجٍ  
 صَغِيرَةٍ) ظاهره كما في ح مطلقاً وقال عيج ما لم يلتذ (أَوْ قِيءٌ وَأَكَلَ جَزُورٍ  
 وَذَبْحٍ وَحِجَامَةٍ وَقَهْقَهةً بِصَلَاةٍ وَمَسَّ امْرَأَةً فَرْجَهَا) ولو ألطفت على الممتد  
 (وَأَوَّلَتْ أَيْضًا بَعْدَ الْإِلْطَافِ) ضعيف (وَنُدِبَ غَسْلُ قَمٍّ) خارجه وداخله  
 (مِنْ لَحْمٍ وَلَبَنٍ) وَنَحْوَهَا (وَتَجَدَّ يَدٌ وَضَوْئُهُ) بخصوص صلاة (إِنْ صَلَّى بِهِ)  
 أو فعل ما يتوقف على طهارة (وَلَوْ شَكَّ فِي صَلَاةٍ) هل أحدث بعد الوضوء  
 وعكسه يقطع ويستخلف (ثُمَّ بَانَ الطَّهَرُ أَمْ يُعِيدُ) وإن لم ين أعاد وصحت لماء ومه  
 (وَمَنْعَ حَدَثٍ صَلَاةً) ولو جنازة وتلاوة (وَطَوَافًا وَسَّخَفَ) لا المكثوب  
 بغير العربي ولا يغتفر للباسخ (وإن يقضيب) فأولى زائد (وَحَلَهُ وَإِنْ بِعِلَاقَةٍ  
 أَوْ وَسَادَةٍ إِلَّا بِأَمْتَعَةٍ قُصِدَتْ) وحدها بالجل (وإن على كافرٍ لادرهم) فيه  
 شيء من القرآن لأن حكم الكل إنما هو لجزء ذي بال عرفاً (وَتَفْسِيرٍ) ولو  
 وجيزاً (وَلَوْحٍ لِمُعَلِّمٍ وَمُتَعَلِّمٍ وَإِنْ حَائِضًا وَجُزْءٌ لِمُعْتَلِّمٍ وَإِنْ بَلَّغَ) للعول  
 عليه يجوز ولو الكل لمعلم ومتعلم حسب الحاجة ولو لم ينصب نفسه (وَحِرْزٍ  
 بِسَاتِرٍ) بقيه (وإن إحائض) وبهيمة لا كافر (فَصَلُّ بِحَبِّ غَسْلٍ ظَاهِرٍ  
 الْجَدِّ بِمَنْ) انفصل من القصبة كما في بن خلافاً لعب في كفاية انفصاله لها

ولا يكفي إحساس المرأة بانكساره خلافاً لسند (وإن بنوم) أو بعد انتباهه وقد  
التذ في النوم أو وجدته في ثوب نومه ولم يذكر احتلاماً (أو بعد ذهاب لذّة بلا  
جماع ولم يغتسل) بل ولو اغتسل لم يصادف الأول محل حيث لم يغيب (لأبلا  
لذّة أو غير معتادة) كمن الدابة إلا أن يستديم معه (ويَتَوَضَّأُ كَمَنْ جَامَعَ)  
فَاغْتَسَلَ ثُمَّ أَمْنَى وَلَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ) إلا أن يكون في القصة حالها لما سبق في  
الاستبراء (وَيَغْتَابُ حَشَفَةً بِالْيَمَنِ) بلا حائل كثيف، ولو جنباً كما في شب أو  
بهيماء أو خنثى لافي هوى الفرج ولا ميت ولا يمتنع النوم والجنون (لَا مَرَاهِقٍ  
أَوْ قَذَرِهَا) إن لم تكن معتادة في (فَرْجٍ) ولو خنثى أو دبر نفسه لا الخنثى في  
فرج نفسه (وَأَنْ مِنْ بَهِيمَةٍ وَمَيْتٍ) ولا يعاد غسلها (وَتُدْبُ مَرَاهِقُ كَصَغِيرَةٍ  
وَطَيْهَا بِالْيَمَنِ) وإلا أعادت في يومها (لَا يَمْنَى وَصَلٌ لِلْفَرْجِ وَلَوْ النَّذْتُ) إلا  
أن تحمل بوطيء دون الفرج (وَيَحْيِضُ وَنَفَاسٌ بِدَمٍ وَاسْتُحْسِنَ وَبَعْدَ بَيْتِهِ)  
عطف تلقيني ولو حذف الواو لصح (وَلَا بِاسْتِحْضَاءٍ وَتُدْبُ لَا نَقِطَاعِهِ وَيَحْبِبُ  
غَسَلُ كَافِرٍ بَعْدَ الشَّهَادَةِ بِمَا ذُكِرَ) من الموجبات (وَصَحَّ قَبْلَهَا وَ) الحال أنه  
قد أُجْمِعَ عَزَمَ (عَلَى الْإِسْلَامِ لَا الْإِسْلَامَ) فلا تجرى عليه أحكامه الظاهرية قبل  
الشهادة (إِلَّا لِعَجْزٍ) عنها (وَأِنْ شَكَّ أَمَذَى أَمْ مَنَى اغْتَسَلَ) ومنه يجب  
غسلهما إن ناما في ثوب وجد فيه منى لا إذا احتمل نالت (وَأَعَادَ مِنْ آخِرِ نَوْمَةٍ  
كَتَحَقُّقِهِ) والمرأة تجد الحيض بثوبها تعيد الصلاة من يوم لبسه كالصوم إلا أن  
تبيت كل ليلة فيحسبه وقد سوى بعضهم بين المنى والحيض كما في بن (وَوَاجِبُهُ  
نِيَّةٌ وَمُؤَالَاةٌ كَالْوُضُوءِ وَإِنْ نَوَتْ الْحَيْضَ وَالْجَنَابَةَ أَوْ أَحَدَهُمَا نَاسِيَةً  
لِلْآخَرِ) أو ذاكرة إنما المضر الإخراج وهذا يتفرع على التشبيه بالوضوء (أَوْ  
نَوَى الْجَنَابَةَ وَالْجُمُعَةَ أَوْ نِيَابَةً عَنِ الْجُمُعَةِ) أي أنها تنفى عنها لا أن قصدتها  
لذاتها منى وإلا لبطل (حَصَلًا وَإِنْ نَسِيَ الْجَنَابَةَ أَوْ قَصَدَ نِيَابَةً عَنْهَا اتَّقِيَا

وَتَحْلِيلُ شَعْرٍ وَصَفْتُ مَضْمُورِهِ (لَا تَقْضُهُ) سبق ذلك والخاتم في الوضوء  
(وَدَلَّكَ وَلَوْ بِمَدِّ الْمَاءِ) بحيث لا يصير مسحاً (أَوْ بِخَرْقَةٍ) وتجزى مع قدرة  
العضو وقيل لا بذلك بخرقه لأنه لا يعرف عن الساف (أَوْ اسْتِنَابَةٍ) إن عجز  
(فَإِنْ تَعَذَّرَ سَقَطَ وَسُدْنُهُ غَسْلُ يَدَيْهِ أَوْ لَا) كالوضوء (وَ) مسح (صِاخِرِ  
أُذُنَيْهِ وَمَضْمُوضَةٍ وَاسْتِنْشَاقٍ) ويستشر كالوضوء (وَنُدِبَ بَدَلًا) بعد اليدين  
(بِإِزَالَةِ الْأَذَى) وتصح نية الغسل به (ثُمَّ أَعْصَاءُ وَضُوءِهِ كَامِلَةٌ) ظاهره ولو  
الرأس والرجلين وقد رجح تأخيرها (مَرَّةً) حَقَّقَ الثَّمَلِيثُ (وَأَعْلَاهُ وَمِيَاكُمْنِهِ)  
وهل يختم الأيمن أولاً لكبه وهل يدخل فيهما الظهر والبطن أو يؤخرهما فيبدأ بالظهر  
تردد (وَأَثَلَيْثُ رَأْسِهِ) يعم بكل (وَقِلَّةُ مَاءٍ بِإِلَّا حَدِّ كَمَسَلٍ فَرَجِحَ جُنُبٍ  
لِعَوْدِهِ لِجَمَاعٍ وَوُضُوءُهُ لِنَوْمٍ لَا تَيْمُمُـهُ وَآمُ يَبْطُلُ) وضوء الجنب للنوم بحيث  
يطلب غيره (إِلَّا بِجَمَاعٍ) ووضوء غيره له بمطلق ناقض عياض إن لم يطبج  
(وَتَمْنَعُ الْجَنَابَةُ مَوَانِسِحَ) بمعنى ممنوعات (الْأَصْغَرُ وَالْفَرَاءَةُ) بحركة لسان  
(إِلَّا كِتَابَةً) بل قل أوحى (لِتَعَوُّذٍ وَتَجَوُّزٍ وَدُخُولِ مَسْجِدٍ وَلَوْ مُجْتَنِزًا  
كَكَافِرٍ وَإِنْ أُذِنَ مُسْلِمٍ) إلا لضرورة (وَلَمْ يَنْبَغِ تَدَثُّقُ وَرَائِحَةٍ طَامِعٍ أَوْ  
عَجِينٍ وَبُجْزِيٍّ) الفصل (عَنِ الْوُضُوءِ وَإِنْ تَبَيَّنَ عَدَمُ جَمَافَتِهِ) لا تلاعب  
(وَعَسَلُ الْوُضُوءِ عَنْ غَسَلِ تَحْلِيلِهِ) وكذا المسح على الاظهر (وَلَوْ نَاسِيًا لِجَمَافَتِهِ)  
عند الوضوء قبل أو بعد (كَكُمُوعَةٍ مِنْهَا) أي الجنابة بمعنى الطهارة تشبهه في أجزاء  
الوضوء فيها (وَإِنْ هُنَّ جَبِيرَةٌ) كان مسحها في الفصل ثم برئت فيجزى غصاها  
في الوضوء وبالغ لأنها مظنة شدة الطول والذهول اتمام (نَضْلُ رُخْصَ لِرَجُلٍ  
وَأَمْرَاقٍ وَإِنْ مَسَّتْ حَاضَةً بِحَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ مَسَحَ جَوْرَبٍ جُلْدَ ظَاهِرِهِ) جهة  
سماه (وَبَاطِنُهُ) جهة الأرض (وَخُفٌّ وَلَوْ عَلَى خُفٍّ) أو غيره (بِلَا حَائِلٍ)  
فوق الممسوح (كَطَلِينٍ) ولغائف فيعطى حكم ترك تحله من أعلى وأسفل بالمسح

موبأني (إِلَّا الْمَهْمَا ز) الصغير أو الباح المحتاج له (وَلَا حَدَّ) واجب (بِشَرْطِ  
جِلْدٍ طَاهِرٍ) في ر ليس هذا من شروط المسح على التحقيق وإنما يجري على حكم  
إزالة النجاسة (خُرَزَ) لا ملصوق (وَسَتَرَ تَحْلَ الْفَرْضِ) للكعبين ولو بزر  
لا سراويل (وَأَمَّا كَنَ تَقَابُحُ الْمَشْيِ بِهِ) لدى المروءة كَيْسَهُ (بِطَهَارَةِ مَاءِ  
كُمَلَتِ) ولو بمسح على آخر لا إن أحدث ونصف قدمه خارج مثلاً (بِلَا تَرْفُهُ  
وَعِصْيَانٍ بِمُلبَسِهِ) كمجبب وقد يؤخذ هذا من الترفه بالأولى (أَوْ سَفَرِهِ)  
المعتمد مسح الماصي بالسفر لأنها رخصة لا تختص بالسفر (فَلَا يُمْسَحُ وَاسِعٌ)  
مفهوم أمكن تقابح المشي والضيق مثله على الأظهر (وَمُخَرَّقٌ) مفهوم ستر ولو  
مافقام من مواضع كما يفيد التعميل وإلا لقال مخروق (فَدَرَ ثُلُثُ الْقَدَمِ وَإِنْ  
بَشِكَ) تبغ ابن بشير وفي المدونة جل القدم وعبر عنه ابن الخاحب بالمنصوص  
وحده العرافيون بما يمتد معه مداومة المشي لدوى المروءات وعول ابن عسكر في  
عمدته طلى الأخيرين كذا في شب (لَا دُونَهُ) فلا يضر (إِنْ التَّصَقَّ كَمَا مُفْتَسِحِ  
صَغُرَ) بأن لم يصل منه البلال (أَوْ غَسَلَ) عطف على معنى واسع كأنه قال لا يمسح  
إن لبس واسماً أو غسل (رِجْلَيْهِ فَلْيَبْسُ مِمَّا) قبل كمال الطهارة (نَمَّ كَمَلٌ أَوْ رِجْلًا  
فَأَدْخَلَهَا حَتَّى يَخْلَعَ الْمَلْبُوسَ قَبْلَ الْكَمَالِ) ثم يابسهُ على كمال الطهارة  
(وَلَا) رجل (مُحَرِّمٌ أَمْ يَضْطَرُّ) لمصيانته باللبس (وَفِي خُفٍّ غُصِبَ تَرْدُودٌ)  
والأظهر الإجزاء مع الحرمة (وَلَا لَا يَسُ لِمُجَرِّدِ الْمَسْحِ أَوْ لِيَنَامَ) أو لحذاء  
غير دواء ولحر أو برد أو السنة أو عادة يمسح وخوف عقارب يمسح عند عرج وقال  
السنهوري وقواه لا يمسح (وَفِيهَا يُسْكِرُهُ) وتقديم الأول يقتضى قوته (وَكُرَّةُ  
غَسْلُهُ) لا يجزى إلا أن يخصه بغير الوضوء كقذر وكذا المسح (وَتَكَرَّرُهُ وَتَدْبَعُ  
غُصْبُهُ وَبَطَلُ الْغُسْلِ وَجَبَ) بمجرد وجوبه فلا يمسح في وضوء النوم (وَيَخْرُقُهُ  
كَثِيرًا) فينزعه ويعتبر ما تحته أو يخط ويمسح فوراً حيث لم يخرج منه الخرق من

اللبس عادة وعليه يحمل مافي عب (وَبَنَزَعَ أَكْثَرَ رِجْلٍ إِسَاقٍ خُفٍّ) تبع  
الجلاب وفي المدونة نزع الكل وهل خلاف كما عيج وشب أو بيان لمرادها فان  
الجل كالكل كافي ح (لَا الْعَقِبَ) فلا يضر نزعها (وَلِذَا نَزَعَهُمَا أَوْ أَعْلَيْتَهُمَا  
أَوْ أَحَدَهُمَا بَادَرَ لِلْأَسْفَلِ) غسلها أو مسحها (وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا كَأُمُوءِ الْآلَةِ  
وَأِنْ نَزَعَ رِجْلًا وَعَسَرَتْ الْأُخْرَى وَضَاقَ الْوَقْتُ) الذي هو به (فَفِي تَيْمُمِهِ  
أَوْ مَسْحِهِ عَلَيْهِ) وبغسل الأخرى (أَوْ إِنْ كَثُرَتْ قِيمَتُهُ) في ذاته عرفا على  
الأظهر مسح عليه (وَالَا مَزَقَهُ أَفْوَالٌ وَنُدِبَ نَزَعُهُ كُلُّ جُمُعَةٍ) لطلب الغسل  
ويحتمل كل أسبوع لمراعاة الإمام أحمد (وَوَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى طَرَفِ أَصَابِعِهِ  
وَبُسْرَتُهُ تَحْتَهَا وَيَمُرُّهُمَا بِكَتِفَيْهِ وَهَلِ الْيُسْرَى كَذَلِكَ) ضعيف (أَوْ الْيُسْرَى  
فَوْقَهَا) معتمدا (تَأْوِيلَانِ وَمَسْحُ أَعْلَاهُ) ولا يجب تجديد البلل حيث جفت  
إلا الرجل الأخرى لأنه لا يعطى قوة الرأس الممسوحة أصالة ومن ثم في عب  
وحاشيته لا يشترط نقل الماء هنا (وَأَسْفَلُهُ) وبطلت إن ترك أَعْلَاهُ لِأَسْفَلِهِ) وإن  
ضر الخرق به (فَفِي الْوَقْتِ) شبخنا والجوانب ما قارب كلاله حكمه والمتوسط  
كالأعلى اطا (فَصَلَّ يَدَيْتَهُمَا وَمَرَضَ أَوْ سَفَرًا يَبْحُ) الصحيح ولو لم يبح (لفرض  
وَنَفَلَ وَحَاضِرٍ صَحَّ جَلَنَازَةً إِنْ تَسَيَّئَتْ وَفَرَضَ غَيْرِ جُمُعَةٍ وَلَا يَعِيدُ لَأَسْنَةِ) هذا  
إن كان التيمم لعدم الماء أما لخوف مرض فكالمريض بالفعل يقيم له كل شيء  
(إِنْ عَدِمُوا مَاءً كَافِيًا) مباحا ولا يلزم استمسحاه (أَوْ خَافُوا) على التوزيع (بِاسْتِقْمَالِهِ  
مَرَضًا أَوْ زِيَادَتَهُ أَوْ تَأَخُّرَ بُرْءٍ) مستندين لأدلة عادية (أَوْ تَطَّشَّ مُحْتَزَمٌ مَعَهُ)  
ومثل العطش ضرورات عجز ونحوه فان أمكنت بماء الوضوء وجب وظن شديد  
الأذى يوجب التيمم ويسيره ببيحه والشك لغو حيث لم يعطش بالفعل ومستحق  
القتل بلا حاكم محترم وعجل قتل الكتاب والخنزير (أَوْ بِطَلْمِيهِ تَلَفَ مَالٍ) كثير  
إلا أن يشك في الماء فلا تشترط كثرة (أَوْ خُرُوجَ وَقْتٍ) هو به (كَعَدَمِ



مُتَاوِلٍ أَوْ آلَةٍ) عب ولا يستعمل آلة التمدد ونوقش بستر عورة المصلى بحربر  
وقد يجاب بالبدل هنا ( وَهَلْ إِنْ خَافَ فَوَاتَهُ بِاسْتِعْمَالِهِ ) في مجرد الفرائض  
( خِلَافٌ ) والراجح التيمم ( وَجَازَ جَزَاةً وَسُنَّةً وَمَسُّ مُصْحَفٍ وَقِرَاءَةُ  
وَطَوَافٍ ) غير واجب ( وَرَكْعَتَاهُ بِتَيَمُّمٍ فَرَضٍ أَوْ نَفْلٍ إِنْ تَأَخَّرَتْ ) شرط  
في صحة الفرض فيعيد تيمم الصبح إن صلى به الفجر ولا يشترط فيه الذكورات بل  
اتصالها وعدم كثرتها جداً ( لَا فَرَضٌ آخَرُ وَإِنْ قُصِدَا وَبَطَلَ النَّبَاطِيُّ وَلَوْ  
مُسْتَرْكَةً لَا بِتَيَمُّمٍ لِمُسْتَحَبٍّ ) حيث لم تشترط الطهارة كقراءة غيباً ( وَازِمٌ  
مُؤَالَاةً ) في نفسه وفيما فعل له اتفاقاً ويبطل التفريق ولو نسياناً لضعفه عن الوضوء  
( وَقَبُولُ هَبَةِ مَاءٍ ) وطلبها إلا لمنه ظاهرة ( لَا تَمَنُّ ) رقبته ( أَوْ قَرَضِهِ ) عطف  
على هبة والضمير للماء أو على المنفى والضمير للثمن حيث لا يجد وفاء ( وَأَخْذُهُ  
بِثَمَنِ اعْتِيْدَ لَمْ يُحْتَجْ لَهُ وَإِنْ يَذِمُّهُ ) لا إن زاد على المعتاد ولو قل كما في حش  
وقيل بفتقر اليسير كالثلث ( وَطَلْبُهُ إِسْكَالٌ صَلَاةٍ وَإِنْ تَوَهَّمَهُ ) على خلاف  
( لَا تَحَقُّقٌ عَدَمُهُ طَلْبًا لَا يَشُقُّ بِهِ ) دون المباين ( كَرُفْقَةٍ قَلِيلَةٍ أَوْ حَوْلِهِ مِنْ  
كَثِيرَةٍ إِنْ جَهَلَ بِخُلُقِهِمْ بِهِ ) فإن لم يطلب أعاد أبداً إن ظن الإعطاء وفي الوقت  
إن يشك فإن تبين عدم الماء فلا إعادة ( وَنِيَّةُ اسْتِبَاحَةِ الصَّلَاةِ ) فإن لاحظ  
شبهوعها في الفرض والنفل لم يحز به الفرض وإن عين فرضاً لا يحزى بفرض غيره ( وَنِيَّةُ  
أَكْبَرٍ إِنْ كَانَ وَلَوْ تَكَرَّرَتْ ) طهارة التيمم لأنه ما زال جنساً ويحزى فرض  
التيمم ( وَلَا يَرْفَعُ الْحَدَثُ ) بمعنى الصفة الحكمية وإن رفع المنع ترخيصاً وهذا  
كاملة لما قبله ( وَتَعَمُّمُهُمْ وَجْهِهِ ) ولو ظاهر الاحية ولا يخللها ولا يتعمق الأسارير  
( وَكَهْمِيهِ لِسُكُوعِهِ ) وخلل أصابعه ( وَنَزْعُ خَاتَمِهِ ) مطلقاً ( وَصَعِيدُ طَهَرٍ  
كَثْرَابٌ وَهُوَ الْأَفْضَلُ وَلَوْ نَقَلَ وَنَاجَ ) لم يكن تسخينه ( وَخَضْخَضٌ )  
لم يجد غيره ( وَفِيهَا جَفَفَ يَدَيْهِ رُويَ بِحِمٍ وَخَا وَحِصَّ لَمْ يُطْبَخَ ) فلا بضر

مجرد نشر كالرخام (وبمعدن غير نقد وجواهر) لعدم ذل التعبد فيهما (و) غير (منقول) كالمقابر (كشَبَّ وَمِلَحَ وَإِمْرِيضَ) بِلْ وصحيح (حَائِطِ ابْنِ) لم يحرق ولم يخالط بغالب كلبن ولا كثير نجس (أَوْ حَجَرَ) ويضر حيولة الجير (لا يحصير) إلا أن يسترها التراب (وَحَشَبَ) ورجح التيمم على زرع تعذر قلعه وضاق الوقت ولم يوجد غيره (وَفِعَلَهُ فِي الْوَقْتِ) وهو التذكر في الغائبة وبمد غسل الجنابة (فَالْأَيْسُ أَوَّلُ الْمُخْتَارِ) والضروري في أوله مطلقاً (وَالْمُتَرَدِّدُ فِي لُحُوقِهِ أَوْ وُجُودِهِ وَسَطُهُ الرَّاجِي آخِرُهُ وَفِيهَا تَأْخِيرُهُ لِمُغْرِبِ الشَّقِّ) والأرجح الأول (وَيُسَنُّ تَرْتِيبُهُ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ وَتَجْدِيدُ ضَرْبِهِ لِيَدَيْهِ وَتَدْبِ تَسْمِيَةٍ وَبَدْنُهُ بِظَاهِرٍ يُمْنَاهُ بِسُرَّاهُ) الباء الأولى للمعدية والثانية الآلة (إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثُمَّ يَمْسَحُ الْبَاطِنَ لِأَخْرِ الْأَصَابِعِ ثُمَّ يُسْرَاهُ كَذَلِكَ وَبَطَلَ بِمَبْطُلِ الْوُضُوءِ) كبول فأولى الردة (وبوجود الماء) أو تيسره (قَبْلَ الصَّلَاةِ) بحيث يدرك الوقت (لَا فِيهَا إِلَّا نَاسِيَةٌ) نصب على الاستثناء من الوجود المذكور من حيث تسلطه على ما بعده والأصل إلا وجود ناسية والإضافة لأدنى ملاسة خلافاً لمن جهله مفرغاً (وَيُعِيدُ الْمُقْصِرُ فِي الْوَقْتِ) حيث وجده بعد الصلاة (وَصَحَّتْ إِنْ لَمْ يُعِدْ) معلوم (كَوَأَجِدِهِ بِقُرْبِهِ أَوْ رَحَلَهُ لِإِنْ ذَهَبَ رَحَلُهُ) ثم وجده بالماء فلا يعيد (وَحَائِفٌ إِصْرٌ أَوْ سَبْعٌ) تبين عدمهما والماء متيقن وإلا فلا إعادة كما إن زالا ولو شك في المانع أعاد أبداً (وَمَرِيضٌ عَدِيمٌ مُنْأَوِلًا) ولم يتكرر عليه الداخل وإلا لم يعد لعدم تقصيره كأن عدم الماء ثم أتى به (وَرَجَحَ قَدَّمَ وَمُتَرَدِّدٌ فِي لُحُوقِهِ) مع جزمه بوجوده ولو تيمم وسط الوقت والمتردد في الوجود لا يعيد لأن الأصل العدم (وَنَاسٍ وَذَكَرَهَا بَعْدَهَا) وفي حكمه أن يضعه من يخدمه برحله وهو لا يشعر حيث كانت العادة ذلك وإلا لم يعد (كَمُقْتَصِرٍ عَلَى كَوْنِهِ) مراعاة لمن أوجب للمرفقين (لَا عَلَى ضَرْبِهِ).

لضعف وجوب الثانية (وَكَمْتَيْمُمٍ) عطف على كمنصرف (على مُصَابِرٍ بَوَلٍ  
 وأول بالمشكوك) في ر ليس هذا تأويل بل ذهب لا بن حبيب وأصبح مقابل  
 لها ونازعه بن (وبالمُحَقِّقِ) ولو حال التيمم (وَأَقْنَصَرَ عَلَى الْوَأْتِ لِلنَّائِلِ  
 بِطَهَارَةِ الْأَرْضِ بِالْجَنَافِ وَمُنِيعٍ) كراهة على المتمد (مَعَ عَدَمِ مَاءِ تَقْبِيلِ  
 مُتَوَضِّعٍ) وإن جاز السفر حيث لا ماء إذ ليس بإبطال طهارة حاملة (وَجَمَاعٍ  
 مُتَقَسِّلٍ إِلَّا لِطُولِ) كهن (وَلِإِنْ نَسِيَ إِحْدَى الْخُتَمِ تَيْمُمٌ خُتْمًا) لوجوب  
 كل (وَقَدْ دَمَ ذُو مَاءٍ مَاتَ وَمَعَهُ جُنُبٌ) فيفصل الميت (إِلَّا إِخْوَفَ عَمَاشٍ)  
 فيقدم الحى (كَذَكَوْنِهِ لَهَا وَضَمِنَ قِيَمَتَهُ) بمحل أخذه للورثة (وَأَسْفُطُ صَلَاةٍ  
 وَقَضَاؤُهَا بِعَدَمِ مَاءٍ وَصَعِيدٍ) في جميع الوقت (فَصَلِّ إِنْ خِيفَ غَسْلُ جَرْحٍ  
 كَالْتَيْمُمِ) في خوف مرض النخ (مُسِيحٍ) ولا يثابت بل يعم (ثُمَّ جَوِّدَتْهُ ثُمَّ  
 عَمَّابَتُهُ) بقدر الضرورة (كَغَفَصِدٍ وَمَرَارَةٍ وَقِرْطَاسٍ صُدَّغَ وَعِمَامَةٍ خِيفَ  
 يَنْزِعِهَا) وإن أمكن بعض الرأس وجب التكميل على ما فوق كافي عب والحاشية  
 (وَلِإِنْ يَفْسُلُ) ولو زنى (أَوْ) حدثت (بِلَا طَهْرٍ) لأن الفرض أنه لا يمكن  
 الطهر إلا فوقها (وَأَنْتَشَرَتْ) الحاجة الشدة (إِنْ صَحَّ جُلُّ جَسَدِهِ أَوْ أَقْلُهُ وَلَمْ  
 يَضُرَّ غَسْلُهُ) قيد فيهما (وَلَا) فقرضه التيمم كان قل جدًا كيد وإن غسل  
 أَجْزَأُ) لا غسل ومسح وفي بن الإجزاء (وَلِإِنْ تَعَذَّرَ مَسْحًا) بأى وجه (وَهِيَ  
 بِأَعْضَاءِ تَيْمُمِهِ) ح لمرقنين ورجحه حش على قول الشيخ سالم ومن تبعه  
 لاكوعين (تَرَكَهَا وَتَوَضَّأَ) أو اغتسل (وَلَا) تسكن بأعضاء التيمم (ة) قليل  
 كذلك وقيل يتيمم (وَأَلِغُوا بِتَيْمُمٍ إِنْ كَثُرَتْ) وإن قلت فسكالأول  
 (وَرَأَيْعًا يَجْمَعُهُمَا) لكل صلاة كما استظهره عيج حكما المجموع بجزأيه أعنى  
 التيمم وعلى ذلك قولى :

ألا يا فتية العصر إلى رافع إليك سؤالان منى به الفكر

سمعت وضوءاً أبطلته صلاته فما القول في هذا فدينك يا حبر  
وليس جواباً لي إذا كنت عارفاً وضوء صحيح في تجديد النذر

(وإن نزعها لدواء أو سقطت وإن بصلاة قطع) إبطالها (وردها  
ومسح كالمواالة ولا يضر دورانها) (وإن صح غسل) أو مسح الأسفل  
(ومسح رأسه) متوض (فصل) الحيض دم كصفرة أو كثرة (على المشهور  
(خراج بنفسه) فلا تحل معتمدة قدمته بعلاج (من قبل من تحمل عادة) من  
المراة ثمسين وسئل النساء لسبعين ومن تسع المراهقة فإن اتفقت على عدمه فليس  
حيضاً (وإن دفعة) في العبادة وقال الحنفية أقله ثلاثة أيام والشافعية يوم وليلة  
وبأقلى له في العدد الرجوع للنساء في أنه يوم أو بعضه (وأكثره لمؤبد أن نصف  
شهر كأقل الطهر) فافصل (والمؤبد ثلاثة أشهر استظهاراً على أكثر) أي أطول  
(عادة) ولو مرة أو باستظهار (ما لم يجاوز) أي نصف الشهر (ثم هي  
طاهرة) مستحاضة (وإذا حمل بعد) دخول (ثلاثة أشهر النصف ونحوه  
عشرون) وفي سنة فأكثر عشرون يوماً ونحوها وهل ما قبل الثلاثة  
كما بعدها أو كالمؤبد (وتستظهر كما في ر (قولان) متكافئان كما في حش  
(وإن انقطع طهر لفقت أيام الدم فقط على تفصيلها) في أكثره (ثم هي  
مستحاضة ونغتسل كلما انقطع) في أيام التلقيح إلا أن تلم عوده في وقت  
الصلاة كذا في عب ورده بن بأنها لا تؤخر رجاء الحيض ويحرم إن خرج المختار  
فانظره (وتصوم وتصل وتوطأ والمميز) بغير كثرة لأنها تابعة لأكل  
(بعد طهر ثم حيض لا تستظهر) حيث رجع لصفة الاستحاضة (على الأصح  
والطهر بحقوق) من الدم (أو قصة) ماء أبيض (وهي أبلغ المؤبدات تنظرها)  
أي معتمدة القصة ولو مع الجفوف استحباباً (آخر المختار) وفي المؤبدات ترد  
والمعتمدة اكتفاؤها بأبها حصل كمادة الجفوف فقط (وأنس عابها طهرها قبل

الْفَجْرِ) بل يكره المشقة ومخالفة السلف (بَلْ عِنْدَ النَّوْمِ) والأصل بقاء ما كان  
 (وَالصُّبْحِ) وبقية الصلوات فإن شكت في طهرها قبل الفجر سقطت عنها صلاة  
 ليلتها كما في ح (وَمَنْ مَنَعَ صِحَّةَ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ) وقضته دونها (وَوُجُوبُهَا وَطَلَاَقًا)  
 ولو بعد انقطاعه في التلغيق (وَبَدَأَ عِدَّةً) لأن الاقراء الاطهار (وَوُطْءَ فَرْجٍ)  
 ولا تقره (أَوْ) تمتما ولو بمائل كذا في عب تبعاً لمعج ونازعه بن (تَحْتَ لِازَارٍ)  
 يعني بين السرة والركبة (وَلَوْ بَعْدَ نَقَاءٍ وَتَيَمُّمٍ) على المشهور إلا لاطول وبيدح  
 غسل المكروهة والكافرة والمجنونة بلا نية (وَرَفَعَ حَدِيثَهَا وَلَوْ جَنَابَةً) فيفسد  
 إخراجها بعد (وَدُخُولِ مَسْجِدٍ فَلَا تَمْتَكِفُ وَلَا تَطُوفُ وَمَنْ مَضَى حَيْثُ  
 لَا قِرَاءَةَ) ولو جنباً قبل انقطاعه وبمده حرم على الجنب وفي غيرها طريقتان  
 (وَالنَّفَاسُ دَمٌ حَرَجَ لِلْوِلَادَةِ) ولو سقطا معها وقبلها حبض على الأرجح وفي  
 ح لأجلها نفاس عند الأكثر (وَلَوْ بَيْنَ تَوَاضُعَيْنِ) خلافاً لمن جملة حيضاً وها  
 ولدان ليس بينهما أقل الحمل (وَأَكْثَرُهُ سِتُّونَ يَوْمًا) ولا إعادة ولا استظهار  
 (فَإِنْ تَخَلَّلَتْهُمَا فَنِفَاسَانِ) وإلا ضمما على ما لأبي محمد والبرادعي وفي رأيه المعتمد  
 وقال أبو إسحاق نفاسان مطلقاً قال في التذبيحات وهو أظهر كذا في ح وفي الحاشية  
 أنه أقوى (وَتَقَطُّعُهُ وَمَنْعُهُ كَالْحَيْضِ) فيمنع الطلاق لإلزامه (وَوُجِبَ وَضُوءُ  
 يَهْرَآدٍ) حش وهو المعتمد (وَالْأَظْهَرُ) عند ابن رشد (نَفْيُهُ بَابُ الْوَقْتِ الْمُخْتَارِ  
 لِلظُّهْرِ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ لِآخِرِ النَّامَةِ بِغَيْرِ ظِلِّ الزَّوَالِ) حال من النامه (وَهُوَ  
 أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ الْآصْفَرِ) ظاهر في أن العصر هي الداخلة ابن أبي زيد يضم  
 الأصابع ويضع الخنصر على الترقوة والدقن على الإبهام فإن نظر الشمس منخفضة  
 فقد دخل العصر وإن كانت فوق الحاجب فلم يزل في وقت الظاهر وهو تقرب  
 (وَاشْتَرَكْتَا) في الخنار (بِقَدَرٍ إِحْدَاهُمَا وَهَلْ فِي آخِرِ النَّامَةِ الْأُولَى أَوَّلُ  
 الثَّانِيَةِ خِلَافٌ وَلِلْمَغْرِبِ غُرُوبُ الشَّمْسِ بِقَدَرٍ بَعْدَهَا بَعْدُ نُحُوطِهَا) كلها  
 (٣ - إكليل)

متوسطة ويقبر الغسل لا وضوء وتيمم ولا يد من الأذان والإقامة (وَالْعِشَاءُ مِنْ غُرُوبِ مُحَرَّرَةِ الشَّفَقِ لِلثُلُثِ الْأَوَّلِ وَالصُّبْحُ مِنَ الْفَجْرِ الصَّادِقِ لِلْإِسْفَارِ الْأَعْلَى وَهِيَ الْوُسْطَى) وفي الحديث العصر<sup>(١)</sup> وقيل بها في كل صلاة (وإن مات وسط الوقت بلا أداء لم يعص إلا أن يظن الموت) لا غيره كحبض خلافاً لجمع كافٍ حش (وَالْأَفْضَلُ لِفَذِّ) ومثله جماعة لم تنتظر غيرها (تقدّمها مطلقاً) بعد النوافل على الأظهر (وَعَلَى جَمَاعَةٍ آخِرُهُ) ويعيد معهم وقيل هي في إسفار الصبح على أنها لا ضروري لها (و) الأفضل (لِلْجَمَاعَةِ) المنتظرة (تقدّم غير الظهر وتأخيرها) أي الظهر (الرُّبْعُ الْقَامَةُ وَبَزَادُ شِدَّةِ الْحَرِّ) ليسهل السعي (وَفِيهَا نَدْبُ تَأْخِيرِ الْعِشَاءِ قَلِيلاً) وهو ضعيف (وإن شك في دخول الوقت) قبلها أو فيها (لم تجز ولو وقعت فيه) (وإن شك بعدها أجزأت إن تبين وقوعها فيه وتكفي غلبة الظن على المعتقد) (وَالضَّرُورِيُّ بَعْدَ الْمُخْتَارِ لِلطَّلُوعِ فِي الصُّبْحِ وَالْغُرُوبِ فِي الظُّهْرِ بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ) ظاهره لا تختص الأخيرة عند الضيق وهي رواية والمشهور الاختصاص (وتدرك فيه) أي الضروري والمختار كذلك على المشهور (الصُّبْحُ) ويأتي غيرها (بركعة) بسجديهما (لا أقل) وتترك السنة لضيق الوقت (وَالْكُلُّ أَدَاءٌ) فلا يأنم به قاض بعد الوقت ويسقط الحيض في الباقي وخالف بعض قبيها نظراً إلى أن الأداء حكى وفي الحقيقة قضاء (و) تدرك (الظهران والعشاءان) بفضل ركعة (لِلثَانِيَةِ) (عَنِ الْأَوَّلَى لَا الْآخِرَةَ) فلا يقدر بها على الأصح (كحاضرين سافراً وقادماً) لا ثمرة فيه أما في النهار يتبين فظاهر لا استواءهما وأما في الليليتين فالسافر قبل البحر ولو بركة بقصر العشاء والقادم كذلك يتمها لأن الوقت الأخيرة فلا ثمرة للخلاف في التقدير بالأولى أو الأخيرة فقبل المعنى كشخص حائض حاضر النخ وفيه أن المراد حائض طهرت ففي الحضر تدركها في الليليتين بأربع على المشهور

(١) الحديث بذلك صحيح فالراجح قول الشافعية والجمهور أنها العصر ، لصحة الدليل به

وإن قدر بالآخيرة فهي ولحس أدر كتبها وثلاث سقطت الأولى اتفاقاً فيهما  
وفي السفر لثلاث الآخيرة على المذهب ولأربع أو اثنين حصل الوفاق ولا معنى  
لجعلها حاضرة ثم سافرت أو مسافرة ثم قدمت والظاهر أن أصل المصنف كحاضر  
مسافر وقادم فحرف وفي بن أنه تشبيهه أي أن إدراك القصر والإتمام بفضل ركعة  
وإلا فالثانية ونقل عن بعضهم ظهور ثمرة الخلاف في النهاريين وإحداها جمعة  
أوسفريه كمن نسيت الظهر وقدمت لأربع فإن الأولى سفريه فإن حاضرت سقطت  
إن قدرت بالأولى وردده بأن التقدير بالحالة الرهنة فلا تسقط إلا الثانية لكن في  
بن عن بعضهم بتسليمه (وَأَيْتَم) وإن كان مؤدياً على المشهور (إِلَّا لِعُذْرٍ يَكْفُرُ  
وَأَنْ يَرُدَّ) ورافع الإثم لإسلامه بعد (وَصَحِيٍّ) ولا بد منها حيث بلغ في الوقت  
بنية الفرض ولو سبق لها نفل (وَأَعْيَاءُ وَجُنُونَ وَنَوْمٌ) قبل الوقت أو بعده  
ولم يظن الخروج وأوظ (وَعَفْلَةٌ كَحَيْضٍ) فصله بالكاف لأنه خاص بالنساء  
وما قبله عام (لَا سُكْرٌ) نعمده (وَالْعُذْرُ غَيْرُ كَافِرٍ يَقْدَرُ لَهُ الطَّهْرُ) والكافر  
مقصر بترك الإسلام (وَأِنْ ظَنَّ إِذْ رَأَى كُفْرًا فَكَفَّ) في الأولى (فَخَرَجَ الْوَقْتُ  
قَضَى الْآخِرَةَ) وسقطت الأولى (وَأِنْ طَهَّرَ فَأَخَذَتْ أَوْ تَبَيَّنَ عَدَمُ طَهْرِيَّةِ  
الْمَاءِ أَوْ ذَكَرَ مَا يُرْتَّبُ) أي يسير الفرائض (فَالْقَضَاءُ) المدرك لو لم يحصل  
ما ذكر (وَأَسْقَطَ عُذْرٌ حَصَلَ غَيْرُ نَوْمٍ وَنِسْيَانِ الْمُدْرِكِ) وذكر عيج تقدير  
الطهر في السقوط ورد (وَأَمْرٌ صَحِيٌّ بِهَا) دخول (سَبْعٍ وَضَرْبٍ) بحسبه إن أفاد  
ولا ضمان في ما دون (عَشْرٍ)<sup>(١)</sup> ويفرق في المضاجع ولو بشوب وكله نذب (وَمُنْعٌ  
نَقْلٌ) بمعنى غير الخمس (وَقَدْ طُلِعَ شَمْسٌ وَغُرُوبُهَا وَخُطْبَةُ جُمُعَةٍ وَكُرَّةٌ  
بَعْدَ فَجْرِ وَفَرْضٌ عَصْرٍ) ولو مقدمة (إِلَى أَنْ رَفَعَ قَدَرٌ رُمُحَهُ وَتَصَلَّى  
لِلْمَغْرِبِ) مرتب (إِلَّا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ وَالْوُورِدِ قَبْلَ الرُّضِ لِنِائِمٍ عَنْهُ)  
لافتوته الجماعة (وَجَنَازَةٌ وَسُجُودٌ تِلَاوَةٌ قَبْلَ إِسْفَارٍ وَاصْفَارٍ) وتعداد جنازة

بوقت منع بلا خوف تغيير مالم تدفن ( وَقَطَعَ مُحَرَّمٌ بَوَاقِ نَهْيٍ ) ندباً في  
المكروه ووجوباً في الممنوع إلا الداخل عند الخطبة غير عامد وظاهره أنها  
منمقّدة ويحتمل فسادها واستظهار قياساً على صوم العيد ومن دخل عليه الوقت  
أمرع ( وَجَازَتْ بِمَرَبَضٍ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ كَمَقْبَرَةٍ وَلَوْ لِمِ شَرِكٍ وَمَرْبَلَةٌ وَحَبَّةٌ )  
طريق ( إِنْ أَمِنَ مِنَ النِّجَاسَةِ ) شرط في الجميع ( وَإِلَّا فَلَا إِعَادَةَ ) أبدية  
بل في الوقت ( عَلَى الْأَحْسَنِ إِنْ لَمْ تَتَحَقَّقْ وَكَرِهَتْ بِكُنْيَسَةٍ وَلَمْ تُعَدَّ ) إلاف  
الوقت إن اختار الشاك بعاصرة ( وَبِمَطْنٍ إِيْلَ ) بركها عند الماء ( وَلَوْ أَمِنَ ) تعدياً  
( وَفِي ) كون ( الإِعَادَةِ ) المندوبة أبدية لغير الناس أوفى الوقت مطلقاً ( قَوْلَانِ )  
وَمَنْ تَرَكَ فَرَضًا آخَرَ لِبَقَاءِ رَكْعَةٍ بِسَجْدَتَيْهَا مِنَ الضَّرُورِيِّ وَقُتِلَ بِالسَّيْفِ  
حَدًّا وَلَوْ قَالَ (عَدَا لِحَكْمِ) (أَنَا أَفْعَلُ) وَصَلَّى عَلَيْهِ غَيْرُ فَاضِلٍ وَلَا يُطَمَسُ قَبْرُهُ ) بل  
كغيره ( لَا فَائِتَةٍ ) غفل عنها بوقتها ( عَلَى الْأَصَحِّ وَالْجَاهِدُ كَافِرٌ ) ( فَصَلِّ ) سُنَّ  
الْأَذَانُ ) كفاية ( لِحَجَاةٍ طَلَبَتْ غَيْرَهَا فِي فَرَضٍ وَفَقِي ) عني وكرهه للسكفائي ونفل  
وفائتة ووجب كفاية في البلد فتقاتل على تركه ( وَلَوْ جُمُعَةٌ ) رد على قول ابن عبد الحكم  
بوجوبه بين يدي الخطيب ( وَهُوَ مُشْتَرِي ) ولا يبطله إفراد الأهل ( وَلَوْ الصَّلَاةُ حَيْزٌ مِنَ  
النَّوْمِ ) وقال ابن وهب بإفرادها ( مُرَجَّعُ الشَّهَادَتَيْنِ ) بالثنية أو لاثنية ( بِأَرْفَعِ  
مِنْ صَوْتِهِ ) بهما ( أَوْ لَا يَجْزُومُ ) يعني سكون آخر جملة ( بِأَرْفَعِ ) بِإِشَارَةٍ  
بِكَلَامٍ ) أو حاجة لم تجب وإنما لم يؤذن له الرد بالإشارة كالمصلي لئلا يتطرق  
للكلام والحرمه تمنعه في الصلاة ( وَبَنَى إِنْ لَمْ يَطْلُ ) الفصل ( غَيْرُ مُقَدَّمٍ عَلَى  
الْوَقْتِ إِلَّا الصُّبْحُ فَيُسَدُّسُ مِنَ اللَّيْلِ ) فالأذان سنة وتقدمه مستحب والأقوى  
يؤذن لها ثانياً ندباً وقيل سنتان ( وَصِحَّتُهُ بِإِسْلَامٍ ) فإن أذن كافر ، فالأرجح  
إسلامه بالشهادتين وإن رجع فمرتد إن وقف على الدعاء ( وَعَقْلٌ وَذُكُورَةٌ  
وَبُلُوغٌ ) لا سكران وخفثى وصبي إلا أن يتبع بالغاً عارفاً بالوقت على الأرجح



(وَنَذِيبٌ مُتَطَهَّرٌ) وكره محدث وفي الإقامة أشد (صَيِّتٌ مُرْتَفِعٌ قَائِمٌ إِلَّا لِعِذْرٍ  
مُتَمَتِّلٍ إِلَّا لِإِسْمَاعِيلَ وَحِكَايَتُهُ لِسَامِعِهِ لِمُنْتَهَى الشَّهَادَتَيْنِ) (الراجح لآخره  
فيبذل الحيلة حوقلة (مثنى) فلا يحكي الترجيع (وَلَوْ مُتَمَتِّلًا لَا مُفْتَرِضًا)  
والحيلة مبطله (وَأَذَانٌ فَذَرٍ إِنْ سَافَرَ) سفرًا لغويًا وذلك بالفلاة ومثله الجماعة  
غير الطالبة (لَا جَمَاعَةٌ لَمْ تَطْلُبْ غَيْرَهَا) بحضور (كَلَى الْمُخْتَارِ وَجَارَ أَعْمَى  
وَتَعَدُّهُ) أى الأذان وكره من واحد بمكان واحد (وَتَرْتَبُّهُمْ إِلَّا الْمَغْرِبَ)  
الضيق وقتها (وَجَمْعُهُمْ) أحدهم هشام بن عبد الملك (كُلُّهُ عَلَى أَذَانِهِ) وإلا كره  
كالطبيب وحرم تقطيع أسماء الله لأنه من قبيل التلاعب (وَالْقَامَةُ غَيْرُ مَنْ  
أَذَنَ وَحِكَايَتُهُ قَبْلَهُ) بعد الشروع (وَأُجْرَةٌ عَلَيْهِ أَوْ صَلَاتُهُ) كالإقامة  
(وَكُرِّهَ عَلَيْهِ) من المأمومين (وَسَلَامٌ عَلَيْهِ) عطف على ضمير كره (كَمَلَبٍ)  
ويردان بعد الفراغ بخلاف الجامع وقاضى الحاجة (وَالْقَامَةُ رَاكِبٍ) لشغلها  
بالنزول (أَوْ مُعِيدٍ لِبِصَلَاتِهِ) للجماعة (كَأَذَانِهِ وَسُنَّ إِقَامَةً مُفْرَدَةً) وشغلها  
كأفرادها (وَأُتِيَ تَكْبِيرُهَا لِفَرَضٍ) عيني (وَلَا إِنْ قَضَاءً وَهَيَّجَتْ وَلَوْ تَرَكْتَ  
عَمْدًا) خلافا لابن كنفانة (وَلَا إِنْ أَقَامَتِ الْمَرْأَةُ) لنفسها (مِرَاءً فَحَسَنٌ وَلَيْقُمْ)  
للصلاة (مَعَهَا) أو بعدد الطائفة (فَصَلِّ) مُرِطَ لِبِصَلَاتِهِ طَمَّارَةٌ حَدَثٌ وَخَبَثٌ  
وَلَا إِنْ رُئِفَ قَبْلَهَا وَدَامَ آخِرَ لآخر الاختيارى) بحيث يدركه واعتبر بعضهم  
الضرورى انظر ح (وَصَلَّى) فإن لم يرج انقطاعه لم يؤخر ولا إعادة إن انقطع  
على أقوى ما فى ح وهل يترك العبد والجنابة أو يعلمها كذلك قولان (أَوْ فِيهَا)  
وَلَا إِنْ عِيدَ وَجَنَازَةٌ وَظَنَّ دَوَامَهُ لَهُ) أى لآخر المختار خوفاً الفوات فى العيد  
والجنابة (أَتَمَّهَا إِنْ لَمْ يَلْطَخْ فَرَشَ مَسْجِدٍ) ومثله البلاط قيمة طمع كما سيقول  
ولو بدون درهم أو ضاق الوقت ولا يومى وما يشرب المترب والحصب عفوى  
(وَأَوْ مَأْخُوفٌ تَأَذَّى بِهِ) لانعكاس الدم ولوشكا (أَوْ تَلَطَّخَ نَوْبَهُ) حيث أفسده

الفصل (لَا جَسَدِهِ) فيأتي بالأركان ولو تلوث فوق الدرهم خلافاً لعب (وإن لم يظن ورشح قتله بأنامل أسراه) وقيل بهما (فإن زاد) في الأتملة الوسطى (عن درهم قطع كأن لطحه) معلوم (أو خشي تلوث مسجد) كما سبق، (وإلا) برشح بأن سال أو قار ولم يكن قتله ولا لطحه (لله القطع) ولو بالرفض كما في ح واختاره ابن القاسم وهو أقيس وأسهل (وندرّب البناء) عند الجمهور للعمل، وإن رُفِعَ في نفل بني إلا أن يدوم الوقت فيشقى فيتمه بحاله كما استظهره ح (فيخرج منسك أنفه) من أسلاه على الأولى (ليغسل إن لم يجاوز أقرب مكان ممكن قرب) في نفسه زيادة على كونه أقرب من غيره لا إن تفاخت مسافته (و) لم (يستدبر قبلة بلا عذر) ومن العذر الماء وقربه والنجاسة وشرط الاستقبال هنا يختلف فيه (و) لم (يطأ نجساً ويتكلم ولو سهُواً) لكثرة المنافيات إلا لصلاحها والبناء بشروطه (إن كان بجماعة واستخاف الإمام) فإن تكلم بطلت عليهم على ما في الحاشية عن القوضي وفي ح عند حكم البناء تصويب المصحح لجواز قطعه خلافاً لابن حبيب (وفي بناء الفدّ خلاف) وإذا بني لم يعتمد إلا برَكْمَةٍ كَمَلَتْ (بمسجديها وشرع فيما بعدهما وإلا على الإحرام وأعاد القراءة) وأنتم مكانه إن ظن قرأع لإمامه (قبل إدراكه) (وأمكن) بمكانه (وإلا فالأقرب إليه) فإن ظهر بقاءه لم يضر على الأرجح (وإلا) بأن رجع (بطلت) ولو أمابه (ورجع إن ظن بقاءه أو شك ولو يتشهد) فيدرك السلام ولا يضر خطؤه (و) رجع (في الجمعة مطلقاً) ظن بقاءه أولاً (لأول الجماعة) الذي كان به (وإلا) يرجع في الجمعة وماتهما (بطلت) وإن لم يتم رَكْمَةٌ في الجمعة ولا بقيت ولم يطمع في أخرى (ابتداءً ظهرراً بإحرام) فإن بناه على إحرام الجمعة بخلاف (وسلم وانصرف) رد لقول ابن حبيب يسلم ويذهب بفصل ويرجع يتشهد ويـلم (إن رُفِعَ بعد



مطلقاً أو ممن لا يستحي منه (وَمَعَ أَجْنَبِيٍّ غَيْرُ الْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ) ظهراً وبطناً  
ومنهما الشافعية ويتفق عليه إن خشيت الفتنة كالجلوس في الحاشية عن الشيخ سالم أن  
الحرمة في المتصل وعمم الشافعية (وَأَعَادَتْ) الحرمة وهذا رجوع للصلاة (لِصَدْرِهَا  
وَأَطْرَافِهَا) خلا باطن القدم (بِوَقْتٍ كَكَشْفِ أَمَةٍ فَخِذًا لَا رَجُلٍ) والحرمة  
له أبداً كالباطن وما حاذاه (وَمَعَ مُحْرَمٍ غَيْرُ الْوَجْهِ وَالْأَطْرَافِ) فيحرم  
صدرها وجعلها الشافعية كرجل مع مثله والجلوس كالنظر وهي فسحة (وَتَرَى مِنْ  
الْأَجْنَبِيِّ مَا يَرَاهُ مِنْ مُحْرَمِهِ) الوجه والأطراف فيحرم صدره (وَمِنْ الْمَحْرَمِ  
كَرَجُلٍ مَعَ مِثْلِهِ) بين المرأة والركبة (وَلَا تُطَلَّبُ أَمَةٌ بِتَقْطِيعِ رَأْسِ)  
إلا فتنة فيغير شمار الخرائر (وَنُذِبَ سِتْرُهَا) الموءمة وما قاربها (بِخُلُوةٍ)  
خارج الصلاة (وَلَا تُؤْمَرُ وَلَدٌ وَصَفِيرَةٌ) أمرت بالصلاة (سِتْرٌ) عطف على مرفوع  
نذب (وَاجِبٌ عَلَى الْحُرَّةِ وَأَعَادَتْ إِنْ رَاهَتْ) الذي ذكر الإعادة أشبه  
ولم يقيدها بالمرأهة كذا في (ر) وفي بن عن الرجراجي ما يوافق المصنف (لِلْإِصْفَارِ  
كَكَبِيرَةٍ) أراد بها أم الولد السابقة مع الصفيرة وأما الحرمة فقد قال وأعادت  
لصدرها وأطرافها (إِنْ تَرَكَ الْقِنَاعَ) ذكر الفعل باعتبار الشخصين (كَكُصَلٍ  
بِحَرِيرٍ وَإِنْ انْفَرَدَ) وذهب ولو خاتماً (أَوْ بِنَجَسٍ غَيْرِ<sup>(١)</sup>) فلا يهيد من صلى  
بحرير بنجس ولا عكسه (أَوْ بِوُجُودِ مُطَهَّرٍ وَإِنْ خَانَ عَدَمَ صَلَاتِهِ وَصَلَّى  
بِطَاهِرٍ) لعدم نية الجبرية (لَا عَاجِزٌ صَلَّيْ عُرْيَانًا) المتمد لإعادته بوقت  
(كَفَاتَمَةٍ) لأن وقتها يخرج بفراغها (وَكُرَّةٌ مُحَدَّدٌ) لجرم الموءرة ولو خارج  
الصلاة (لَا يَرِيحُ) وماء فلا يقتر (وَانْتِقَابُ امْرَأَةٍ) وأولى رجل لله بوزن في الصلاة  
ولولم يكن لأجلها (كَكَفٍّ) لم (كُتْمٌ وَشَعْرٌ لِصَلَاةٍ) راجع لما بعد الكساف  
كما حقق (ر) لا إن كان في شغل (وَتَلَكُّهُمْ) على الفم فيها (كَكَشْفِ مُشْتَرٍ)  
أى مريد سراء أمة (صَدْرًا أَوْ سَاقًا) لأن التقصد وظنة اللذة (وَصَمَاءٌ) يخرج

(١) أى لوجود غير ، وفي نسخة بغير ، والمعنى واضح .

إحدى يديه من تحت الرداء (بِسْتَرٍ) تحته (وَالْأُتْرَاقُ كَأَحْتِيَاءَ لَا سِتْرَ مَعَهُ  
وَعَصَى وَصَحَّتْ إِنْ لَبَسَ حَرِيرًا أَوْ ذَهَبًا أَوْ سَرَقَ أَوْ نَظَرَ مُحَرَّمًا فِيهَا)  
إلا تعد عورة إمامه كنعسه إن علم أنه في صلاة كذا ليج وفي بن عن أبي علي  
ولو نسي كونه في صلاة (وَأِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا سِتْرًا لِأَحَدٍ فَرَجَّاهُ فَتَأَلَّاهَا  
يُخَيَّرُ) والقبل أبدى وأكبر خصوصاً إن كان خلفه كعائط (وَمَنْ عَجَزَ  
صَلَّى عُرْيَانًا فَإِنْ اجْتَمَعُوا بِظِلَامٍ) ووجب طي السراج إلا لضرر  
(فَكَالِاسْتُورِينَ) يصلون قياماً بالاركان (وَالْأُتْرَاقُ) يكن ظلام تفرقوا (وَأِنْ لَمْ  
يُمْكِنْ صَلُّوا قِيَامًا غَاضِينَ إِمَامُهُمْ وَسَطَهُمْ) صفاء واحداً (وَأِنْ عَلِمَتْ فِي  
صَلَاةٍ بِعَقْبِ مَكْنُوفَةٍ رَأْسٍ أَوْ وَجَدَ عُرْيَانًا ثَوْبًا اسْتَقَرَّ إِنْ قَرُبَ الثَوْبُ  
كالصفيين فإن بعد أعاد المريان على الراجح السابق (وَالْأُتْرَاقُ) يستترا مع القرب  
(أَعَادَ يَوْفَى وَإِنْ كَانَ لِعُرَائِهِ ثَوْبٌ صَلُّوا أَفْذَاذًا) واقترعوا عند التشاح (أَوْ  
لِأَحَدِهِمْ نُدِبَ لَهُمْ إِمَارَتُهُمْ) وجبر على الفضل بلا إتلاف (فَصَلُّوا مَعَ الْأَعْوَنِ)  
والقدرة (اسْتَقْبَالُ عَيْنِ السَّكَنَةِ لِمَنْ يَمْكُنُهُ) وجوارها (فَإِنْ شَقَّ) العيان  
(فَفِي الْاجْتِهَادِ) على المسامحة (نَظَرٌ) والمعتمد منع الاجتهاد متى أمكن اليقين  
ولو بمسقة ثم إن تندر جاز (وَالْأُتْرَاقُ) يكن بمكة (فَالْأُتْرَاقُ) خلافا لقول ابن  
القصار يجب تقدير المعاينة المبني عليه أبدية الإعادة بيسير الانحراف (جِهَتُهَا)  
اجتهداً كَأَنَّ نُقِضَتْ) فالواجب جهتها فإن عرف من بمكة البقعة تعينت  
(وَبَطَلَتْ إِنْ خَالَفَهَا) بحسب ظنه (وَأِنْ صَادَفَ وَصَوَّبُ سَفَرٍ قَصُرَ لِرَأْسِ  
دَابَّةٍ فَقَطُّ) على المادة (وَأِنْ بِمَحْمِلٍ بَدَلٌ فِي نَفْلٍ وَإِنْ وَتَرًا وَإِنْ سَهْلٌ  
الابتداء لَهَا) أى للقبلة (لَا سَفِينَةٌ فَيَدُورُ مَعَهَا إِنْ أُمْكِنَ وَهَلْ إِنْ أَوْمَأَ)  
فإن أتى بالأر كان لم يجب الدوران (أَوْ مُطْلَقًا) وهو المعتمد (تَأْوِيلًا وَلَا يُقْلَدُ  
مُجْتَهَدٌ غَيْرُهُ وَلَا يُخَرَّابًا إِلَّا بِإِصْرٍ) ومنه جامع عمرو والمدينة وأبطل فيها الانحراف

اليسير كمسكة وفي غيرها يجوز التقليد ولا يجب كما حققه بن عن المييار (وإن  
أعنى وسأل عن الأداة) عدلا (وقلّد غيره) أي غير المجتهد (مكتفيا) عدل  
رواية (عارفا أو مخربا) ولولقرية (فإن لم يجد أو تحير مجتهدا تخير  
وأول صلى أربعاً أحسن وأخيراً) حيث شك في الجهات وإلا فبحسبه (وإن  
تبين خطأ بصلاة قطع غير أعنى ومنحرف يسيراً) وهو البصير المنحرف  
كثيراً (فيسنة بلاها) أي الأعنى مطلقاً والبصير يسير (وبعداً أعاد) غيرها  
(في الوقت المختار) بل كالنجاسة (وهل يعيد النامي) للحكم أو الفعل (أبدأ  
خلاف) والمعتمد قول ابن رشد في الوقت وأما جاهل الحكم فابداً كالعامد  
(وجازت سنة فيها وفي الحجر لأي جهة) ولو لبابها مفتوحاً وظاهر النقل كما  
في رأيه راجع للحجر أيضاً قال ح لا بد من استقبالها في الحجر وأيده بن بأن المذهب  
منع الصلاة له خارجه ففيه أولى (لا فرض في إعادة في الوقت وأول بالنسيان  
وبالإطلاق) وهو المعتمد (وبطل فرض على ظهرها) ولو بدض بنائها بين  
يديه وفي النقل خلاف وأما تحتها فتبطل مطلقاً (كالراكب) شيخنا وجماعة  
المعتمد صحة الفرض على الدابة بالركوع والسجود مستقبلاً (إلا لا تجام أو  
خوف من سبغ وإن لغبرها) أي القبلة (وإن أمن) بيقين عدم السبغ  
واللص (أعاد أنما يف) كالحتم (بوقت وإلا أخضخاض لا يطبق النزول  
به أو لمرض) يطبق النزول (و) لسكنه (يؤدّيها عليها كالأرض) بأن  
يكون فرضه الإيماء على كل حال (فأها) أي للقبلة على الدابة (وفيها كراهة  
الأخير) وانظروا : لا يوجبى واختلوا هل على التحريم أو التنزيه فصل  
فرائض الصلاة تكبيرة لإحرام وقيام لها في الفرض بدليل الفصل الآتي  
(إلا لمسبوق) لم ينو مجرد الركوع (فتأويلان) في الاعتداد بالركعة حيث  
فعل بعضه فإن فعله كله غير قائم بطلت الركعة قطعاً وأما الفصل الكثير في

الكبير فيبطل الصلاة مطلقاً ( وَإِنَّمَا يُجْزَىٰ اللَّهُ أَكْبَرُ ) واغتفروا الواو في  
أكبر وأما زيادة واو عطى ففي بن عدم اغتفارها خلافاً لعب ( وَإِن عَجَزَ سَقَطَ )  
ويحرم بالنية وقيل يأتي بما بعد تكبيراً أو يدل على معنى صحيح ( وَنِيَّةُ الصَّلَاةِ  
الْمُعَيَّنَةُ ) في الرغبة فأعلى وغيرها بصرفها وقتها ( وَلَفْظُهُ وَاسِعٌ وَإِن تَخَالَفَا  
فَالْمَقْدُ ) وأبطل الملاعب ( وَالرَّفْضُ مُبْطِلٌ ) على ما سبق في الوضوء ( كَسَلَامٍ  
قَبْلَ التَّامِّ ) ( أَوْ ظَنُّهُ ) تشبيهه في البطلان بالشرط الآتي ( فَأَنَّهُ ) أى فيتم حيث  
بطلت الأولى إن أحرم ( بِنَفْلٍ إِنْ طَأَّتِ الْقِرَاءَةُ ) كان فرغ من الفاتحة ( أَوْ  
رَكَعٌ ) بلا قراءة لعجز أو اقتراده وإنما يتم إذا اتسع الوقت أو عقدر كمة بسجدة فيها  
وأما الفرض فيقطعه إلا إذا عقدر كمة واتسع الوقت فيدشع ثم يصلى الأول ( وَإِلَّا )  
بطل ولو ركع ( فَلَا ) تبطل الأولى ويرجع لما فارقها منه ويسجد بعد ( كَأَنَّ  
لَمْ يَطْنَهُ ) أى السلام بل اعتقد أنه في نافلة هكذا ( أَوْ عَزَبَتْ أَوْ لَمْ يَتَوَّ  
الرَّكْعَاتِ أَوْ الْإِدَاءِ أَوْ ضِدَّةً وَنِيَّةُ اقْتِدَاءِ الْمُأْمُومِ وَجَازَ لَهُ دُخُولُ عَلَى  
مَا أَحْرَمَ بِهِ الْإِمَامُ ) إن شك هل جمعة أو ظهر أو لم يدر المسافر هل القوم  
مسافرون أو مقيمون وأشهر الأقوال إجزاء الجمعة عن الظهر لا عكسه ( وَبَطَلَتْ  
بِسَبْقِهَا إِنْ كَثُرَ وَإِلَّا فَخِلَافٌ ) أرجحه الإجزاء ( وَفَاتِحَةُ بَحْرٍ كَثَرِ لِسَانٍ )  
وشفتين فلا تكفى بالقلب ( عَلَى إِمَامٍ وَقَدْ ) فيجوز استناد المأموم حاله لا قيامه  
بالإحرام والركوع وجلسه بينهما فإنه فعل كثير مبطل ( وَإِن لَّمْ يُسْمِعْ نَفْسًا وَقِيَامُهَا  
فَيَجِبُ تَعَلُّمُهَا إِنْ أُمِّنَ كُنْ وَإِلَّا ائْتَمَّ ) وجوباً غير الأخرى ( فَإِن لَمْ يُسَمِّ كَمَا  
قَالَ مُحْتَارُ سَقُوطُهَا ) وقيل يقوم بقدرها إذا كرأ ( وَنُدِبَ فَضْلُ بَيْنَ تَكْبِيرِهِ  
وَرُكُوعِهِ وَهَلْ تَجِبُ الْفَاتِحَةُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ أَوْ الْجُلُّ خِلَافٌ وَإِن تَرَكَ  
آيَةً مِنْهَا سَجَدَ ) بل متى سها عنها في بعض الصلاة سجد ثم أعاد وجوباً كما  
في رلاخلاف والعمد مبطل التمهيد الفرضية ( رُكُوعٌ تَقَرُّبٌ رَأْسَتَاهُ فِيهِ مِنْ

رُكْبَتَيْهِ وَنُدِبَ تَمَكُّبُهُمَا وَنَضَبُهُمَا وَرَفَعَ مِنْهُ وَسُجُودٌ عَلَى جَبْهَتِهِ (على الأرض أو ثابت اتصل بها ولو ارتفع عن سطح ركبتيه قليلاً) (وَأَعَادَ لِتَرْكِ أَنْفِهِ بَوَاقٍ وَسُنَّ عَلَى أَطْرَافِ قَدَمَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ كَيْدَيْهِ عَلَى الْأَصْحَى وَرَفَعَ مِنْهُ) استغنى به عن الجلوس بين السجدين وفي وجوب رفع اليدين خلاف (وَجُلُوسٌ سَلَامٌ وَسَلَامٌ عُرْفٌ بِالْأَلِّ فِي اشْتِرَاطِ نِيَّةِ الْخُرُوجِ بِهِ خِلَافٌ) (الراجح النذب) (وَأُجْزَأُ فِي تَسْلِيمَةِ الرَّدِّ) عَلَى الْإِمَامِ أَوْ التَّحِيَّةِ (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ وَطَمَأْنِينَةً وَتَرْتِيبُ أَدَاءِ) فِي الْأَرْكَانِ (وَالْعِتْدَالُ عَلَى الْأَصْحَى وَالْأَكْثَرُ عَلَى نَفْسِهِ) وَأَنَّهُ سُنَّةٌ (وَسُئِلَتْهَا سُورَةٌ) بِهَيْ زَائِلُهُ بِالْوَلَوَاتِ بِاصْتِدَادِ (بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ) حَيْثُ اتَّسَمَ الْوَقْتُ (وَقِيَامُهَا) فَإِنْ اسْتَدَّ صَحْتَ لَا جَالِسٌ ثُمَّ قَامَ لِلْفِعْلِ الْكَثِيرِ (وَجَهْرٌ أَقْلُهُ) لِلرَّجُلِ وَالرَّأْيُ تَسْمَعُ نَفْسُهَا فَقَطْ (أَنْ يُسْمَعَ نَفْسُهُ وَمَنْ يَلْمِيهِ) وَلَا حُدَّ لَأَكْثَرِهِ وَلَا يَفْغَاحُشُ (وَسِرٌّ) إِلَى سَمَاعِ النَّفْسِ (بِمَحَلِّهَا وَكُلُّ تَسْكِينَةٍ إِلَّا الْإِحْرَامَ وَسَمِعَ اللَّهُ مَنْ حَمِدَهُ) عَطَفَ عَلَى مَدْخُولِي كُلِّ (لِإِمَامٍ وَقَدْ وَكَلَّ تَشَهُدٍ وَالْجُلُوسُ الْأَوَّلُ يَنْبَغِي مَا عَدَا الْآخِرِ) وَالزَّائِدُ عَلَى قَدْرِ السَّلَامِ مِنَ الثَّانِي وَبِالْجُمْلَةِ انْظُرْ فِي التَّابِعِ لِلْمُظَرُوفِ (وَعَلَى الطَّمَأْنِينَةِ وَرَدُّ مُقْتَدِرٍ عَلَى إِمَامِهِ ثُمَّ يَسَارُ) خِلَافًا لِمَنْ عَكَسَ (وَبَدَأَ أَحَدٌ) مَا مَوْمٌ وَلَوْ مَعَ سَبَقٍ (وَجَهْرٌ بِتَسْلِيمَةِ التَّحَايِلِ فَقَطْ) وَنَذْبٌ بِالْإِحْرَامِ (وَلِنْ سَلَّمَ عَلَى الْيَسَارِ) قَاصِدُ التَّحَايِلِ (ثُمَّ تَسَلَّمَ لَمْ تَبْطُلْ) كَانَ قَدَمُ الرَّدِّ وَأَتَى بِالتَّحْلِيلِ قَبْلَ مَنَافٍ بِالْقَرَبِ (وَسُتْرَةٌ) يَقْبَلُ تَنْدُبَ (لِإِمَامٍ وَقَدْ إِنْ خَشِيًا مُرُورًا بِطَاهِرٍ ثَابِتٍ غَيْرِ مُشْغَلٍ فِي غِلْظٍ رُمُحٍ وَطُولِ ذِرَاعٍ) مَعَ الْإِمْكَانِ (لَا دَابَّةً) مُحْتَزَّ طَاهِرٍ أَوْ ثَابِتٍ إِلَّا مَرْبُوطَةً مَا كَوَلَةً (وَحَجَرٍ وَاحِدٍ) لَشَبِّهِ الْأَوْثَانِ (وَخَطٌّ) وَمَاءٌ وَنَهْرٌ مُحْتَزَّ الْمَقْدَارِ (وَأُجْنَبِيَّةٌ) أَيْ غَيْرُ مُحَرَّمٍ لِلشَّغْلِ (وَفِي الْمَحْرَمِ قَوْلَانِ) الْمَعْتَمِدُ الْجَوَازُ بظهورها كَمَا سَلَّمَ لَا يَشْغُلُ



(وَأَتَمَّ مَا رَأَى) فِي حَرِيمٍ لِلصَّلَاةِ وَهُوَ مَوْضِعُ أَعْمَالِهِ (لَهُ مِنْ دُوحَةٍ وَمُصَلٍّ تَعَرَّضَ) وَخَفَّ فِي سُرُورٍ لِلصَّالِينَ وَالطَّائِفِينَ فَإِنْ وَكَّزَهُ ضَمْنُ مَالِهِ وَالِدِيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ فِي الْأَرْجَحِ (وَأَنْصَاتُ مُقْتَدِرٍ) فِي الْجَهْرِ بِرَأْيِ الْخِلَافِ (وَلَوْ سَكَتَ إِمَامُهُ وَتَدَبَّتِ الْقِرَاءَةُ) (إِنْ أَسَرَ كَرَفَعَ يَدَيْهِ مَعَ أَحْرَامِهِ حِينَ تُرُوعُهُ وَتَطْوِيلُ قِرَاءَةِ صُبْحٍ) لَفُذَّ أَوْ إِمَامٌ طَالِبُهُ (١) فَقَطَّ (وَالْظُّهُرُ تَلِيمُهَا وَتَقْصِيرُهَا بِمَغْرِبٍ وَعَصْرِ) وَهَلْ سَيَانُ ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ (كَتَبَتْ وَسَطُ بِعِشَاءٍ وَثَانِيَةٌ عَلَى أُولَى) فِي الزَّمَنِ (وَجُلُوسُ أُولَى وَقَوْلُ مُقْتَدِرٍ وَفَذَرَبًا وَلَكَ الْحَمْدُ وَتَسْبِيحُ بَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَثَانِيَيْنِ نَذِيرٌ مُطْلَقًا وَإِمَامٌ بِسِرٍّ وَمَأْمُومٌ بِسِرٍّ) عَلَى قِرَاءَةِ نَفْسِهِ (أَوْ جَهْرِ) عَلَى قِرَاءَةِ إِمَامِهِ (إِنْ سَمِعَهُ عَلَى الْأَظْهَرِ) وَقِيلَ يَتَعَرَّى إِنْ لَمْ يَسْمَعْ (وَأَسْرَارُهُمْ بِهِ وَقَفُوتُ سِرًّا بِصُبْحٍ فَقَطَّ وَقَبْلَ الزُّكُوعِ وَلَفْظُهُ وَهُوَ وَاللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغِيثُكَ الْخ) وَالْأَظْهَرُ قَفُوتُ الْمَسْبُوقِ الْغَاضِي (وَتَسْكِينُهُ فِي الشُّرُوعِ إِلَّا فِي قِيَامِهِ مِنْ اثْنَتَيْنِ فَلَا سِتْقَالَ لَهُ ، وَالْجُلُوسُ كُلُّهُ بِإِفْضَاءِ الْيُسْرَى لِلْأَرْضِ) وَسَاقِ (الْيَمْنَى عَابَهَا وَإِبَاهُمَا) أَيْ الْبَيْنِ لِلْأَرْضِ وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ بِرُكُوعِهِ وَوَضَعَهُمَا حَذْوِ أَذُنَيْهِ أَوْ قُرْبَهُمَا بِسُجُودٍ وَجَافَاةُ رَجُلٍ فِيهِ) أَيْ السُّجُودِ (بَطْنُهُ فَخَذُهُ وَدَرَفَتَيْهِ رُكْبَتَيْهِ) وَالرَّأَةُ تَفْضَمُ (وَالرَّدَاءُ وَسَدْلُ يَدَيْهِ وَهَلْ يَجُوزُ الْقَبْضُ فِي النَّفْلِ) رَهْوٌ لِلْعَمْدِ (أَوْ إِنْ طَوَّلَ وَهَلْ كَرَاهَتُهُ فِي الْفَرَضِ لِلْإِعْيَادِ) فَيَجُوزُ لِلنَّسْنِ وَهُوَ الْأَفْرَى (٢) (أَوْ خِيْفَةً أَعْتَقَادٍ وَجُوبِهِ) (٣) أَوْ إِظْهَارٍ خُشُوعٍ تَأْوِيلَاتٍ وَتَقْدِيمُ يَدَيْهِ فِي سُجُودِهِ وَتَأْخِيرُهُمَا عِنْدَ الْقِيَامِ وَعَقْدُهُ يَمْنَاهُ فِي تَشَهُُّدِهِ الثَّلَاثِ

(١) أَيْ قَوْمٌ طَالِبِينَ الْإِمَامَ رَاعِبِينَ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَهُ (٢) وَالرَّاجِحُ أَيْضًا لِأَنَّ الْقَبْضَ ثَبَتَ سُنَنِيَّتُهُ بِالْحَدِيثِ الْمُتَوَاتِرِ . وَلَمْ يَرِدْ حَدِيثٌ وَاحِدٌ فِي السَّدْلِ أَصْلًا كَمَا فِي الْمُشْتَرَكِ وَالْبِتَارِ لَشَقِيقِنَا الْحَافِظِ أَبِي الْقَيْصِ السَّيِّدِ أَحْمَدَ بْنِ الصِّدِّيقِ (٣) مَا أَبْعَدَ هَذَا التَّمْلِيلَ !! وَلَمْ يَخْفَ مِنْ هَذَا الْإِعْتِقَادِ فِي الْمُنْدَوَانَةِ الْأُخْرَى ؟ !

على لجة الابهام (مَادَا السَّبَابَةُ وَالْإِبْهَامَ وَتَحَرَّيْكُمْهَا دَائِمًا) حتى يسلم (وَتَيَأْنُ  
بِالسَّلَامِ) عند الكاف والميم (وَدُعَاءًا بِتَشَهُدٍ ثَانٍ وَهَلْ أَفْظُ التَّشَهُدِ) ظاهره  
الخلافاً في خصوص لفظه وأصله سنة قطعاً وبه صرح البساطي وح وعليه ما اشتهر  
من إبطال ترك سجود سهوه على أحدهما وشرح بهرام على أن الخلاف في أصله  
ولفظه مندوب قطعاً وقواه (ر) وتمتبه بن بأنه يتوقف على تشهير القول بالفضيلة  
(وَالصَّلَاةُ) عطف على لفظ (حَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وعلى آله (سُنَّةُ  
أَوْ فَضِيلَةٌ خِلَافٌ وَلَا بِسْمَلَةٍ) مطلوبة (فِيهَا وَجَازَتْ كِتَعَوْذٍ بِنَفْلِ وَكُرْهَا  
بِفَرْضٍ) إلا مراعاة خلاف<sup>(١)</sup> وشبهه في مطلق الكراهات (كَدُعَاءٍ قَبْلَ قِرَاءَةِ  
وَبَدَأَ فَاتِحَةٍ وَأَنْعَاءَهَا وَأَنْعَاءَ سُورَةِ وَرُكُوعٍ وَقَبْلَ تَشَهُدٍ وَبَعْدَ سَلَامٍ  
إِمَامٍ وَتَشَهُدٍ أَوَّلَ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ) بل يندب (وَدُعَاءًا بِمَا أَحَبَّ) مما يجوز  
(وَأَنْ لِدُنْيَا وَسَمَّى مَنْ أَحَبَّ وَلَوْ قَالَ يَا فُلَانُ فَمَلَ اللَّهُ بِكَ كَذَا لَمْ تَبْطُلْ) إلا قصد  
خطاب (وَكُرْهُ سُجُودٌ عَلَى ثَوْبٍ لَا حَصِيرَ وَتَرَكُهُ أَحْسَنُ وَرَفَعَ مُومٍ مَا يَسْجُدُ  
عَلَيْهِ وَسُجُودٌ عَلَى كَوْرٍ عَمَامَتِهِ) الخفيف (أَوْ طَرَفِ كُمٍ وَقُلْ حَصْبَاءَ مِنْ  
ظِلِّ لَهْ بِمَسْجِدٍ وَقِرَاءَةِ بُرُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ وَدُعَاءٍ خَاصٍّ أَوْ بِعَجْمِيَّةٍ لِقَادِرِ  
والتفاتٍ بِلا حَاجَةٍ وَتَشْدِيدُ أَصَابِ يَسْعٍ وَفَرْقَمَتَهَا وَإِقْمَاءَ) على صدور قدميه  
أليقاه على عقبيه والحبوة ممنوعة (تَخَشُّرٌ) بيده في جنبه (وَأَقْمِيضُ بَصَرِهِ  
وَرَفْعُهُ رِجْلًا وَوَضْعُهُ قَدَمٍ عَلَى أُخْرَى وَإِقْرَأَهُمَا وَتَفَكُّرُهُ بِدُنْيَا) (وَحَلُّ  
شَيْءٍ بِكُمْ أَوْ فَمٍ وَتَرْوِيْقُ قِبَلَةٍ وَتَعَمُّدُ مُصْحَفٍ فِيهِ لِيُحَلَّى لَهُ وَعَبَثٌ بِلِحْيَتِهِ

(١) والدليل يقتضى السنية مطلقاً كما في بغية المراد للسنوى ، وعلى فرض عدم الدليل  
فلامعنى لكراهتهما أصلاً إذا لم يخرجاً عن كونهما ذكراً .

أَوْ غَيْرَهَا كَيْفَاءَ مَسْجِدٍ غَيْرِ مُرَبَّعٍ لَا تَسْتَوِي بِهِ الصُّلُوفُ (وَفِي كُرِّهِ الصَّلَاةِ  
 بِهِ قَوْلَانِ (فَصْلٌ) يَجِبُ بِفَرْضِ قِيَامٍ إِلَّا لِمَشَقَّةٍ أَوْ نَحْوِهَا بِهِ فِيهَا) أَيْ  
 الصَّلَاةِ (أَوْ قَبْلُ ضَرَرًا كَالْقِيَمِ ثُمَّ كَخُرُوجِ رَبِيعٍ ثُمَّ اسْتِنَادٌ) والترتيب بينهم  
 واجب نعم بين الاستناد والجلوس مستقلاً مندوب (إِلَّا الْجُنُبَ وَحَائِضٍ) غير  
 محرم (وَلَهُمَا أَعَادَ يَوْفَتْ) كَالنَّجَاسَةِ يَمِيدُ حَيْثُ وَجَدَ غَيْرَهَا (ثُمَّ جُلُوسٌ كَذَلِكَ)  
 فَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْاسْتِنَادِ فِيهِ (وَتَرْتُبُ) كَالْمُتَنَفِّسِ وَغَيْرِ جِلْسَتِهِ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ وَأَوْ  
 سَطَ قَادِرٍ بِزَوَالِ عَمَادٍ بَطَلَتْ وَإِلَّا كُرِّهٌ ثُمَّ نُدِبَ عَلَى أَيْمَنِ النَّدْبِ بِاعْتِبَارِ  
 مَا بَعْدَهُ وَإِلَّا فَتَقْدِيمُ الْجُلُوسِ بِقِسْمِيهِ عَلَى الْاضْطِجَاعِ وَاجِبٌ (ثُمَّ أَيْسَرُ ثُمَّ ظَمُرٌ)  
 رَجُلَاهُ لِلْقَبْلَةِ وَتَقْدِيمُ الظُّهْرِ عَلَى الْبَطْنِ وَاجِبٌ وَإِنْ لَمْ يَمُطَّ صَرِيحُهُ (وَأَوَّلُ أَعَاظِ  
 إِلَّا عَنِ الْقِيَامِ) فَيَقْدَرُ عَلَيْهِ (وَ) إِنْ قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ (مَعَ الْجُلُوسِ أَوْ مَأً  
 لِلِسُجُودٍ مِنْهُ) أَيْ الْجُلُوسِ (وَهَلْ يَجِبُ فِيهِ) أَيْ الْإِيمَاءُ (الْوُسْعُ) فَيَسْتَوِي  
 فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَحَذْفِ الْمَقَابِلِ وَعَالِيهِ فَالسُّجُودُ أَخْفَضُ (وَ) هَلْ (يُجْزِيهِ  
 إِنْ سَجَدَ عَلَى أَنْفِهِ) أَوْ لَا وَالظَّاهِرُ الْوَقَاقُ وَأَنَّ الْأَجْزَاءَ إِنْ نَوَى مَعَهُ الْإِيمَاءَ بِالْجَمْعِ  
 (تَأْوِيلَانِ) رَاجِعِ الْمَسَائِلَيْنِ (وَهَلْ يُؤْمَرُ بِتَدْبِيرٍ) فِي الْقِيَامِ (أَوْ يَضَعُهُمَا عَلَى  
 الْأَرْضِ) إِنْ كَانَ جَالِسًا (وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَحَسْرَةِ عَمَامَةٍ بِسُجُودٍ) شَبَهَتْهُ عَلَيْهِ  
 (تَأْوِيلَانِ) فِيمَا قَبْلَ الْكَافِ فَالثَّانِي يَقُولُ لَا يَطْلُبُ فِي يَدَيْهِ شَيْءٌ (وَإِنْ قَدَرَ  
 عَلَى الْكُلِّ) مِنَ الْأَرْكَانِ (وَ) لَكِنْ (إِنْ سَجَدَ لَا يَتَمَضَّى) لِلْقِيَامِ (أَتَمَّ  
 رَكْعَةً ثُمَّ جَلَسَ) الْبَاقِي (وَإِنْ خَفَّ مَمْدُورًا انْتَقَلَ إِلَى الْعُلَى) كَمَا سَبَقَ (وَإِنْ  
 عَجَزَ عَنْ فَاتِحَةٍ قَائِمًا جَلَسَ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى نِيَّةٍ أَوْ مَعَ إِيمَاءٍ بِطَرَفِ  
 عَيْنٍ (قَالَ) لِلْمَازِي (وَعَبْرُهُ لَا نَصَّ وَمُقْتَضَى الْمَذْهَبِ الْوُجُوبُ وَجَازَ  
 قَدْحُ عَيْنٍ) بِدَوَاءِ (أَدَّى لِجُلُوسٍ لَا اسْتِمْلَاقًا فَيُمِيدُ أَبَدًا) ضَعِيفٌ (وَصَحَّحَ  
 عُدْرُهُ أَيْضًا) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ لَوْ جَمَعَ أَوْ ضَوَّ (وَلَمْ يَرِ بِضِ سَتْرُ نَجَسٍ بِطَاهِرٍ لِيُصَلِّيَ

لَهُ كَالصَّاحِبِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَلِإِمْتِنَانٍ جُلُوسٌ وَلَوْ فِي أُنْفُسِهَا إِنْ لَمْ يَدْخُلْ (بصريح النذر ولا يمتدح بمجرد النية ( عَلَى الْإِنْمَامِ ) بالقيام ( لَا اضْطِجَاعٌ وَإِنْ ) دخل عليه ( أَوْ لَا ) ( فَضْلٌ ) وَجَبَ قَضَاءُ قَائِمَةٍ مُطْلَقًا ) عمداً أو سهواً ولو حديث عهد والشاك في غير وقت النهي ( وَمَعَ ذِكْرٍ ) وعدم إكراه ( تَرْيِبُ حَاضِرَتَيْنِ شَرْطًا ) فذكر إحداها بفسد الأخرى ( وَالْفَوَائِثُ فِي أَنْفُسِهَا وَبَسِيرِهَا مَعَ حَاضِرِهَا وَإِنْ خَرَجَ وَنَتَّهَا ) بتأخيرها وأما الكثير فتقدم الحاضرة ندباً وجوباً إن ضاق ( وَهَلْ ) منتهى اليسير ( أَرْبَعٌ أَوْ خَمْسٌ خِلَافٌ فَإِنْ خَالَفَ وَلَوْ عَمْدًا ) دل على أن الوجوب في المعطوف غير شرطى ( أَعَادَ بِوَقْتِ الضَّرُورَةِ ) ولو مغرباً وعشاء بعد وتر ويعيده تبعاً والفوائت يخرج وقتها بالفراغ ( وَفِي إِعَادَةِ مَأْمُومِهِ خِلَافٌ ) الراجح عدمه كما في شب وحش خلافاً لمب والخروشي ( وَإِنْ ذَكَرَ الْيَسِيرَ فِي صَلَاةٍ وَلَوْ جُمُعَةً قَطَعَ فَذٌّ وَشَقَعَ إِنْ رَكَعَ ) ظاهره ولو في المغرب وقيل يقطع وقيل يتمها ( وَإِلَامٌ وَمَأْمُومُهُ لَا مَوْثَمٌ فَيُعِيدُ فِي الْوَقْتِ وَلَوْ جُمُعَةً وَفَذٌّ كَمَلْ بَعْدَ شَقْعٍ مِنَ الْمَغْرِبِ كَثَلَاثٍ مِنْ غَيْرِهَا ) وركعة من صبح على ما استظهر انظر عب ( وَلَإِنْ جَهَلَ عَيْنَ مَذْسِيَةٍ مُطْلَقًا صَلَّى خَمْسًا ) بحزم نية الوجوب في كل لتوقف البراءة عليه أما جهل مقيد بالنهار فالنهاريات كالليل ( وَإِنْ عَلِمَهَا دُونَ يَوْمِهَا صَلَّاهَا نَاوِيًا لَهُ ) عند الله ندباً ( وَإِنْ نَسِيَ صَلَاةً وَتَأَنَّى نَيْتَهَا صَلَّى سِتًّا ) فيتم بما بدا به ( وَتَدْبَرُ تَقْدِيمُ ظُهُرٍ ) مع الامكان لأنها أول ما ظهر من الصلوات ( وَفِي ثَلَاثِهَا أَوْ رَابِعِهَا أَوْ خَامِسِهَا كَذَلِكَ ) بِصَلَّى سَمًا ( يُدْنَى بِالْمَنْسِي ) أى يوقع جزؤه الثانى فى المرتبة الثانية بالنسبة لما انفصل عنه فى الثالثة يهلى الظهر ويثنى بثالثها وهى المغرب ويثنى بالنسبة للمغرب بثالثها وهى الصبح وهكذا حتى تم فقس مقام ملا ( وَصَلَّى الْخَمْسَ مَرَّتَيْنِ فِي سَادِسَتِهَا وَحَادِيَةِ عَشْرَتِهَا ) وكل مماثل لها وضابطه أن يفضل من قسمة

تخصيص  
الصلوات

عدده على الخمس واحد ومماثل الثانية إلى الخامسة كما ماثل على ما قاله ح وهو  
 بالصواب والضابط أن ما انقسم على خمس خامس وفضل ما فوق الواحد مماثل  
 سميه ( وَفِي صَلَاتَيْنِ مِنْ يَوْمَيْنِ مُتَعَيَّنَتَيْنِ ) صفة الصلاتين ( لَا يَذْرَى السَّابِقَةَ  
 صَلَاتُهُمَا وَأَعَادَ الْمُتَعَيَّنَتَيْنِ ) رجع الفروع على الاعادة لتسكيس الفوائت من مشهور  
 على ضعیف ( وَمَعَ الشَّكِّ فِي الْقَصْرِ أَعَادَ إِنْ كُنَّ حَضَرِيَّةً سَفَرِيَّةً ) ندبا  
 ولو صلاهما أولا سفرية وجبت حضرية ( وَثَلَاثًا كَذَلِكَ ) معينات من ثلاثة  
 أيام لا يذرى السابقة ( سَبْعًا ) يعيد الثلاثة ثم أولها هكذا أصبح ظهر عصر أصبح  
 ظهر عصر صبح لأنك إن قدمت واحدة في ترتيب ما بعدها وجهاً وكذا إن  
 أخرتها أو وسطها ولا يستوفى الاحتمالات إلا بذلك الوضع فتدبر ( وَأَرْبَعًا ثَلَاثَ  
 عَشْرَةَ وَخَمْسًا إِحْدَى وَعِشْرِينَ ) والضابط ضرب العدة في أقل منها بواحد ثم  
 تزيد على الحاصل واحداً ( وَصَلَى فِي ثَلَاثِ مَرَّتَبَةٍ مِنْ يَوْمٍ ) بليلة ( لَا يَعْلَمُ  
 الْأَوَّلَى سَبْعًا وَأَرْبَعًا ثَمَانِيًا وَخَمْسًا تِسْعًا ) لأن الجهولة بخمس وما زاد يضم  
 ﴿ فَضْلٌ ﴾ سُنَّ اسْمُهُ وَإِنْ تَكَرَّرَ بِنَقْصِ سُنَّةٍ مُؤَكَّدَةٍ أَوْ مَعَ زِيَادَةٍ  
 سَجْدَتَانِ قَبْلَ سَلَامِهِ وَبِالْجَمْعِ ) الأول أو رحابه وطرقه ويكفي في البعدى الحكم  
 أى جامع ( فِي الْجُمُعَةِ وَأَعَادَ شَهْدَهُ كَتَرَكِ جَهْرٍ وَسُورَةٍ بِفَرْضٍ وَتَشْهَدَيْنِ ) السجدة  
 غير الأخير كمسائل اجتماع البناء والقضاء إذ الموضوع قبل الله الام فلم يفت الأخير  
 ( وَلَا ) بأن تمحضت الزيادة ( فَبَعْدَهُ كَمُعْتَمِرٍ إِشْكٍ وَتَقْصِيرٍ حَتَّى شَفَعَ شَكَّ  
 أَهْوَى بِهِ أَوْ يَوْنَرٍ أَوْ تَرَكَ سِرِّ فَرْضٍ ) لأن الجهر زيادة ( أَوْ اسْتَنْكَحَهُ  
 الشَّكُّ وَلَمْ يَسِ عَنْهُ ) فيبني على الأكثر ويسجد بعد ترجعاً للشيطان ( كَطُولٍ  
 بِمَحَلٍّ لَمْ يُسْرَعْ بِهِ عَلَى الظَّهْرِ ) كرفع ويهتني الجلوس الأول ( وَإِنْ بَعْدَ  
 شَهْرٍ بِإِحْرَامٍ وَتَشْهَدٍ وَسَلَامٍ جَهْرًا وَصَحَّ إِنْ قُدِّمَ ) وإن حرم ( أَوْ أُخِّرَ )  
 وإن كره للخلاف ( لَا إِنْ اسْتَنْكَحَهُ السَّهْوُ وَبُصِيحَ ) على ما يأتي ( أَوْ شَكَّ

هَلْ سَهًا) ثم ظهر العدم (أَوْ) هَلْ (سَلَّمَ) ويسلم فان انحرف أو طال لاجدا  
سجد بعد وجدا بطل (أَوْ سَجَدَ وَاحِدَةً لِشَكِّهِ فِيهِ هَلْ سَجَدَ اِثْنَتَيْنِ)  
ولو قبلها (أَوْ زَادَ سُورَةً فِي آخِرِ بَيْتِهِ أَوْ خَرَجَ مِنْ سُورَةٍ لِغَيْرِهَا أَوْ قَاءَ غَلَبَةً  
أَوْ قَلَسَ وَلَا لِفَرِيضَةٍ أَوْ غَيْرِ مُؤَكَّدَةٍ) إلا أن يزيد مع نقصها قبل (كَتَشَهَّدَ)  
المشهور السجود والجلوس بدره عدم (وَبَسِيرٍ جَهْرٍ أَوْ سِرٍّ) أى اقتصر على  
أدناها وفي بن أنه أبدل أحدهما بخفيف الآخر بأن أسمع نفسه في الجهر ومن يليه  
في السر (وَأَعْلَانٍ بِكَأَيِّهِ) بل لا يعتبر التغيير في ركعة لغیر الفاتحة (يَسْجُدُ  
لَهَا كَالْتِكْرَارِ سَهْوًا وَإِعَادَةً سُورَةٍ فَقَطُّ أَمَّا) أى السر أو الجهر وأعاد الفاتحة  
(يسجد لها كالتكرار سهواً أو تكبيراً) غير تكبير العيد (وَفِي لِبَدِّهَا بِسَمْعِ  
اللَّهِ لِمَنْ حَمِدَهُ وَعَكَسِهِ تَأْوِيلَانِ) فالسجود لزيادة التبدل وعدمه لأنه قولى  
والوار بمعنى أو إذ لو أبدل في الموضعين سجد قطعاً (وَلَا لِإِدَارَةِ مُؤْتَمٍّ) بحمله  
المشروع بل هو مندوب (وَأَصْلَاحِ رِذَاءٍ وَسُتْرَةٍ سَقَطَتْ) ركه إن انحط فان  
تعدد أبطل كما في الحاشية ولا يغتفر انحطاط لمنكأب أو عمة إلا لضرورة كافي عب  
(أَوْ كَمَشَى صَفَيْنِ لِسُتْرَةٍ أَوْ قُرْجَةٍ أَوْ دَفْعِ مَارٍ أَوْ ذَهَابِ دَابَّتِهِ وَإِنْ جَنَّبَ  
أَوْ قَهَقَرَةٍ) حقه الألف<sup>(١)</sup> ويقطع المال كاللابة إن خشى شدة الأذى أو كسر  
وانسع الوقت قيل ويغتفر الاستدبار (وَفَتْحِ عَلَى إِمَامِهِ إِنْ وَقَفَ) وله حكم قرأته  
(وَسَدَّ فِيهِ لِقَتَاؤُ) وليس التغل عنده مشروعاً انظر ح (وَنَفَثَ بِشَوْبٍ) أى  
بصق بصوت يسير (إِحَاجَةٍ كَتَمَتْ جَنَحَ وَالْمُخْتَارُ عَدَمُ الْإِبْطَالِ بِهِ لِغَيْرِهَا)  
إلا أن يكثر أو يتلاعب (وَتَسْبِيحِ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ لَصْرُورَةٍ) وإن مجرد لتفهم  
واغتفر إبداله بحوالة أو تهليل (وَلَا يُصَفَّقُنِ) أى النساء (وَكَلَامٍ لِإِصْلَاحِهَا  
بَعْدَ سَلَامٍ) أو قبله حيث لم يفد التسبيح (وَرَجَعَ إِمَامٌ فَقَطُّ لِعَدْلَيْنِ) من

(١) أى قهقرى لأنه مقصور .

مأموميه أخبراه بالتمام (إِنْ لَمْ يَدَيِّقَنَّ) النقص فلا يرجع (إِلَّا لِكَثْرَتِهِمْ جِدًّا) كالمستفيضة فيرجع لهم كل أحد ولا يشترط فيهم عدالة وأما الاخبار بالنقص فيمبول عليه مطلقاً حيث أثر شكاً بل لو شك من نفسه (وَلَا إِحْمَدُ عَاطِسٍ أَوْ مُبَشِّرٍ وَتُدَبَّرُ تَرْكُهُ وَلَا إِجَائِزٌ) غير مانقدهم (كَإِنْصَاتِ قَلِّ لِمُخْبِرٍ وَتَرْوِيجِ رَجُلَيْنِ وَقَتْلِ عَقْرَبٍ تَرْبِدُهُ وَإِشَارَةِ إِسْلَامٍ أَوْ حَاجَةٍ) قبل ولو من آخرس وقيل مالم يقصد أنها كلامه (لَا) إشارة لرد (عَلَى مُشَمِّثٍ) مخرج من الجواز فهو مكروه (كَأَنْبِيٍّ لَوْ جَعَلَ) تشبيهه في عدم السجود (وَبُكَاةٍ تَخْشَعُ وَإِلَّا) بأن كان الأنين لغير وجم والبكاء بصوت لغير خشوع (فَكُلُّ كَلَامٍ) يبطل عمدته وكثير سهوه ويسجد ليسيره (كَسَلَامٍ عَلَى مُفْتَرِضٍ) تشبيهه في الجواز وأولى متفعل (وَلَا لَتَبَسْتُمْ وَفَرَقَعْتُمْ أَصَابِعَ) وَالتفاتٍ بِلَا حَاجَةٍ وَتَعَمَّدَ بِلَمْعٍ مَا بَيْنَ أَشْنَانَيْهِ) أَوْ يَسِيرُ غَيْرُهُ بِلَا مَضْغٍ (وَحَكَّ جَسَدِهِ) يسيراً وكثير جداً مبطل وبينهما يسجد لسهوه ويبطل عمدته (وَذَكَرَ قَصْدَ التَّعْهِيمِ بِهِ) بِمَحَلِّهِ كَأَن وَافَقُ فَرَاغُ الْفَاتِحَةِ مُسْتَأْذِنًا فَقَرَأَ ادخلوها بسلام (وَلَا) يَكُن بِمَحَلِّهِ بَأَن كَانَ فِي سُورَةِ أُخْرَى (بَطَلَتْ كَفَتَحَ عَلَى مَنْ لَيْسَ مَعَهُ فِي صَلَاةٍ عَلَى الْأَصَحِّ) بل غير إمامه لأنه كالحادثة (وَبَطَلَتْ بِهَقْمَةٍ) ولو نسياناً فإنها أشد من الكلام في منافاة الصلاة حتى قيل بإبطالها الوضوء<sup>(١)</sup> (وَتَمَادَى الْمَأْمُومُ فَقَطَّ) لَحَقَ الْإِمَامُ (إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى التَّرْكِ) مدة الضحك صراعاة لمن يقول بالصحة وكالغلبة الفسيان فإن لزم من تماديه ضحك بقية المأمومين خرج وإن ضاق الوقت ابتداء لإحراماً صحيحاً كالجمعة وكذا في المسألة الآتية وقيل الإمام أيضاً يستخاف ويرجع مأموماً والعماد يبتدىء مطلقاً (كَتَبَتْ كُبَيْرُهُ لِلرُّكُوعِ بِلَانِيَّةٍ إِخْرَامٍ) بتماذى في حال النسيان (وَذَكَرَ فَائِتِيَّةً) لكن التماذى هنا على صحبته كما سبق في الفوائت

وكذا كر الوتر الآتي نعم ذكر الحاضر مبطل (وَبِحَدَّثِ وَيُسْجُدِهِ لِقَضِيَّةٍ أَوْ  
تَسْكِينَةٍ) وفي بن تقوية عدم البطلان فيهما (وَبِمُشْغِلٍ عَنْ فَرْضٍ) وللشغل  
(عَنْ سُنَّةٍ) مؤكدة كافي بن نقلا عن ح (يُعِيدُ فِي الْوَقْتِ وَزِيَادَةٍ أَوْ بَعْدَ  
كَرَّ كَمَتَيْنِ فِي الثَّنَائِيَّةِ) الأصلية ونفل محدود (وَبِتَعَمُّدٍ كَسَجْدَةٍ) من كل  
ركن فعلى لا تكرار فاتحة وإن منع (أَوْ نَفَخٍ) عيج عن النواير ويتماهى المأموم لحق  
الإمام ولا يشترط حرف ومن الأنف يبطل كثيره أو مع تلاعب (أَوْ أَكَلٍ أَوْ شُرْبٍ)  
ولو من الأنف (أَوْ قِيءٍ أَوْ كَلَامٍ وَإِنْ يَكْرَهُ أَوْ وَجِبَ لَا يُقَاذُ أَعْمَى) أو إجابة والده  
أعنى أم بنفل وخفف بغيره حيث لا ضرر وفي ح تقديم الزوجة إذا عارضتها الأم لأن  
حتمها بعوض فاظهر وإجابة صلى الله عليه وسلم لا يبطل ولو بعد موته على الدول  
عليه <sup>(١)</sup> كافي الخصائص (إِلَّا لِإِصْلَاحِهَا فَبِكَثِيرِهِ) كأن يزيد الترداد على  
قصة ذى اليمين <sup>(٢)</sup> جدا (وَسَلَامٍ وَأَكَلٍ وَشُرْبٍ) ورويت أو شرب (وَفِيهَا  
إِنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ انْتَجَبَرَّ وَهَلِ اخْتِلَافٌ) المنافي فيهما بقطع النظر عن  
خصوصه وتبدده (أَوْ لَا لِلْسَّلَامِ فِي الْأَوَّلَى) فله خصوصية لأنه علم الخروج  
(أَوْ لِلْجَمْعِ) بين الثلاثة على رواية الواو وشيئين على رواية أو فكثير المنافي  
(تَأْوِيلَانِ وَيَا نَصْرَافٍ لِحَدَّثِ ثُمَّ تَبَيَّنَ نَفْيُهُ كَمَا سَلَّمَ شَكَّ فِي الْإِنْتِمَاءِ)  
والشك على حقيقته كافي بن ردا على هج (ثُمَّ ظَهَرَ السَّكَمُ كُلُّ الْأَظْهَرِ)  
نص على المتوهم فيهما (وَبِمُسْجُودِ الْمَسْبُوقِ مَعَ الْإِمَامِ بَعْدِيًّا أَوْ تَبْلِيًّا إِنْ لَمْ  
يَلْحَقْ رَكْعَةً وَإِلَّا سَجَدَ وَلَوْ تَرَكَ إِمَامُهُ أَوْ لَمْ يُذَكِّرْ مُوَحِّبُهُ) ظاهره ولو

(١) لأنه صلى الله عليه وآله وسلم حتى في قبره الشريف بدلالة القرآن والسنة المتواترة  
وإجماع العلماء أنظر كتابنا الرد المحكم المتين .  
(٢) هذه القصة في الصحيحين وغيرهما بطرق . وأشار إليها صاحب السلم في المنطق بقوله  
ككل ذاك ليس ذا وقوع .



آخر الإمام القبلي ثالثها إن كان عن ثلاث وإلا فتقوله (وَأَخَرُ الْبَعْدِيِّ) إلا أن يقدمه الإمام ويسجد المستخلف بهم القبلي قبل قيامه (وَلَا سَهْوَ عَلَى مُؤْتَمِرٍ حَالَةَ الْقُدُورِ وَبَتْرَكٍ قَبْلِيَّ عَنْ ثَلَاثِ سُنَنِ وَطَالَ) مراعاة لوجوب (لَا أَقُلَّ فَلَا سَجُودَ) عند الطول (وَلِنْ ذِكْرَهُ) أي القبلي عن ثلاث (فِي صَلَاةٍ وَطَلَّتْ) الأولى لطول الثانية (فَكَذَّاهَا) أي الأولى في الثانية السابق في الفوائت (وَالَا) تبطل الأولى بأن قرب (فَكَبَعُضٍ) أي ركن ذكره (فَمِنْ فَرَضٍ إِنْ أَطَالَ الْقِرَاءَةَ) في الثانية بإتمام الفاتحة وفي بن بالزيادة على الفاتحة (أَوْ رَكْعٍ) من لا قراءة عليه (بَطَلَتْ) الأولى كانت الثانية فلا أو فرضاً (وَأَنْتُمْ النَّفْلَ وَقَطَعَ غَيْرُهُ) ثم أتى بالأولى والصورة أنه سلم من الأولى وإلا رجع لإصلاحها (وَنَدِبَ الْإِشْفَاعُ إِنْ عَقَدَ رَكْعَةً) واتسع الوقت في للفرض (وَالَا) بطلت القراءة ولا ركع (رَجَعَ) للأولى (بِلَا سَلَامٍ) من الثانية (وَ) إن ذكره (مِنْ تَفَلٍّ فِي فَرَضٍ تَمَادَى كَفِي نَفْلٍ إِنْ أَطَالَهَا أَوْ رَكْعٍ) والموضوع كما تقدم أنه سلم من الأولى أو ظن السلام ولا يقضية لأنه لم يتمدد بإفساده (وَهَلْ يَتَعَمَّدُ تَرْكُ سُنَّةٍ) مؤكدة داخلية (أَوْ لَا) ولو تعددت على الأقوى ما لم تشهر فرضيتها (وَلَا سَجُودَ خِلَافَ وَبَتْرَكٍ رُكْنٍ وَطَالَ) أو حصل مناف وإِنَّمَا يحتاج لهذا القيد في السهو (كَشَرَطَ) تشبيهه في البطلان لا بقصد الطول بل على ما في محله من ذكر وغيره (وَنَدَّارَكُهُ) عند التقرب فيما يمكن لا لإحرام (إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ) ولو سلم إمامه وإنما يمنع سلام معتقد النمام ولا يفيق الجلوس له بل يفعله ويسجد بعد انظار الحاشية (وَلَمْ يَتَعَمَّدْ رُكُوعًا) أصلياً وغيره يلغى وبأى حكم إماموم عند قوله وإن زوحم النخ (وَهُوَ) أي العقد (رَفَعُ رَأْسٍ) عند ابن القاسم (إِلَّا لِتَرْكِ رُكُوعٍ فِيهِ لَا نَحْنَاءَ) كسر وجهه وترتيب السورة مع الفاتحة (وَتَسْكِينِ عِيْدٍ وَسَجْدَةٍ تِلَاوَةٍ وَذِكْرٍ بَعْضٍ) ومنه القبلي كما سبق (وَلِإِقَامَةِ مَغْرِبٍ عَلَيْهِ

وَهُوَ يَأْتِي فِيهِ فَوْتَ الْقَطْعِ بِأَحْمَدِ الثَّالِثَةِ وَالْمَعْمَدِ بِسَجْدَتِي الثَّانِيَةِ (وَبَنَى إِنْ قُرْبَ) بِعَدِ السَّلَامِ (وَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ) هَذَا لِأَشْهَبِ وَعَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ عَلَى الْعَرَفِ وَفِي بَنِ أَنْ الْأَمْرَيْنِ طَوَّلَ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ فَالَوَا فِي الْمَصْنَفِ عَلَى حَالِهَا (بِأَحْزَامٍ وَلَمْ تَبْطُلْ بِتَرْكِهِ) بِمَعْنَى التَّكْبِيرِ (وَجَاسَ لَهُ عَلَى الْأَظْهَرِ) لِيَنْهَضَ بَعْدَهُ (وَأَعَادَ تَارِكُ السَّلَامِ التَّشَهُّدَ) حَيْثُ طَالَ لَا جَدَا (وَسَجَدَ إِنْ انْجَرَفَ عَنِ الْقِبْلَةِ) وَلَوْ بِاتَّقَرَبَ جَدَا (وَرَجَعَ تَارِكُ الْجُلُوسِ الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يُفَارِقِ الْأَرْضَ بِبَيْدَتِهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَلَا سُجُودَ وَلَا فَلَا وَلَا تَبْطُلْ إِنْ رَجَعَ وَلَوْ اسْتَقَلَّ) أَوْ فَرَأَى لَعَدَمِ الْإِتِّفَاقِ عَلَى فَرْضِيَةِ الْفَاتِحَةِ بِخِلَافِ الرَّاجِعِ عَنْ رُكُوعِ لَفَوْتِ لَغَيْرِ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ (وَتَبَعَهُ مَا مَوُومُهُ وَسَجَدَ بَعْدَهُ) لِأَنَّهُ تَدَارَكَ النِّقْصَ (كَغَفْلٍ لَمْ يَعْقِدْ ثَالِثَتَهُ وَإِلَّا كَمَلْ أَرْبَعًا) فِي غَيْرِ الْحُدُودِ (وَفِي الْخَامِسَةِ مُطْلَقًا وَسَجَدَ قَبْلَهُ فِيهِمَا) لِنَقْصِ سَلَامَتِهِ مِنْ ثَمَتَيْنِ (وَتَارِكُ الرُّكُوعِ رَجَعَ قَائِمًا) لِيَنْحَطَّ لَهُ (وَنَدَبَ أَنْ يَقْرَأَ) قَبْلَهُ شَيْئًا عَلَى سُنَّةِ الرُّكُوعِ وَتَارِكُ الرُّفْعِ يَرْجِعُ مُحْدُودًا (وَسَجَدَ يَجْلِسُ) قَالَ فِي تَوْضِيحِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَاسٍ أَوَّلًا وَفِيهِ أَنْ الْحَرَكَةُ لَمْ تَكُنْ مِمَّا قَبْلَهُ فَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا فِي بَنِ (لَا سَجْدَتَيْنِ) بَلْ يَنْحَطُّ لَهَا مِنْ قِيَامِ (وَلَا يُجَبِّزُ رُكُوعُ أَوَّلَاهُ) الَّذِي نَسِيَ السُّجُودَ بَعْدَهُ (بِسُجُودِ ثَانِيَّتِهِ) وَلَوْ تَرَكَ الرُّكُوعَ قَبْلَهُ (وَبَطُلَ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ الْأَوَّلِ) وَتَدَارَكَ الْأَخِيرَةَ (وَرَجَعَتِ الثَّانِيَةُ أَوَّلِي بِطُلَانِهَا لَفَذَرِ الْإِمَامِ) وَمَا وَدَّعَ وَأَمَّا الْمَأْمُومُ وَحْدَهُ فَلَا انْقِلَابَ عَلَيْهِ بَلْ يَأْتِي بِمَا فَاتَ بِعَدِ سَلَامِ الْإِمَامِ (وَأِنْ شَكَّ فِي سَجْدَةٍ لَمْ يَذَرِ مَحَلَّهَا سَجْدَةً) لِاحْتِمَالِ أَنْهَا مِنَ الْقَرِيبَةِ حَيْثُ لَمْ يَعْقِدْ مَا هُوَ فِيهِ (وَفِي الْأَخِيرَةِ) تَشْهَدُهَا (يَأْتِي بِرَكْعَةٍ) لِاحْتِمَالِ أَنْ التَّرْكَ بِمَا فَاتَ وَبِسَجْدِ قَبْلِ (وَقِيَامِ ثَالِثَتِهِ بِثَلَاثٍ) أَوْ لَهَا بِسُورَةٍ فَيَسْجُدُ بَعْدَ (وَرَابِعَتِهِ بِرَكْعَتَيْنِ وَتَشَهُّدَ) (وَأِنْ سَجَدَ إِمَامٌ سَجْدَةً لَمْ يُدْبَعْ) بَلْ يَجْلِسُ (وَسُبَّحَ بِهِ)

عدل عن اللام لأنها شعار الألوهية (فإذا خيف عقده قاموا فإذا جلس) في ألقى ظمها ثانية (قاموا) لأنها أولى (كتمودهم بشالته) لظنه التمام فيقومون (فإذا سلم أتوا بركعة وأمامهم أحدتهم وسجدوا قبله) هذا السجود والمتمدد إن خيف العقد سجدوها وحدهم وصحت لهم (وإن زوحم مؤتم عن ركوع أو نعل أو) حصل (نحوه) كسهو وحل زر قبل لغير عذر كذلك مع الإمام واستظهار عجز البطلان وتبعه بن (اتباعه) وفي الإتيان بما فات (في غير الأولى) أما في أولى دخوله فيلغى ما فات مطلقاً ويوافق الإمام على ما هو فيه لأنه لم ينسحب عليه حكم المأمومية بعد (مالم يرفع من سجودها) فحتى ظن إدراك سجود قبل رفعه من الثانية أتى بما فات وإلا ألغى وقضى ركعة (أو سجدة) عطف على ركوع (فإن لم يطمع فيها) ولو تعددت (قبل عقد إمامه) برفع رأسه من ركوع الثانية (تمادى) معه تاركاً لها (وقضى ركعة) بعد سلام الإمام (والأ) بأن طمع في الإدراك (سجدتها ولا سجود عليه إن تيقن) راجع لما قبل إلا فإن كان شك في ترك السجدة سجد بعد لاحتمال زيادة القضاء وإن لم يترك (وإن قام إمام لخامسة فمتيقن انتفاء موجبهما يجلس وإلا أتبعه) ولو ظن الانتفاء (فإن خالف عمداً بطلت فيهما) إلا أن يمين جهاب مخالفته (لا سهواً فيأتي الجلوس بركعة ويعيدها المتبع) سهواً وكان حكمه الجلوس هكذا قال المصنف تبعاً للجماعة وأنكر ابن عرفة إعادة الركعة انظر بن (وإن قال قمت لموجب) عجز الأولى تأخير الواو ليسكون الشرط في طلب الركعة ويستأنف ما ليس ضرورياً هكذا (وصحت لمن أزمه أتباعه وتبعه ولم تأبله) من أزمه الجلوس يجلس (إن سبح) ولم يتغير يقينه (كمتبع تأول وجوبه) أي الاتباع مع تيقن الانتفاء (على المختار لا لمن أزمه أتباعه في نفس الأمر ولم يتبع) ولو كان تيقن الانتفاء عملاً بما تبين (ولم تجز

مَسْبُوقًا عِلْمًا بِخَامِسِيَّتِهَا) ولم تبطل صلاته لكونه لم يزد عليها (وَهَلْ كَذَلِكَ  
 إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ تُجْزَى إِلَّا أَنْ يُجْمَعَ مَا مَوْمُهُ عَلَى نَفْيِ الْمَوْجِبِ قَوْلَانِ)  
 بل في بن تبعاً لأن الخلاف غير مقيد بعلم ولا غيره (وَتَارِكُ سَجْدَةٍ مِنْ كِبَالَةٍ  
 لَا تُجْزَى بِهِ الْخَاسَةِ إِنْ تَمَّهَا) وفي ح خلاف في الصحة نظراً للواقع والبطالان  
 نظراً للتلاعب ﴿فَصَلِّ سَجْدَةً بِشَرْطِ الصَّلَاةِ﴾ النافذة فتفعل على الدابة مثلاً  
 (بِلَا إِحْرَامٍ) أي تكبير على حذف الماطف<sup>(١)</sup> أو أحد الجارين لقول السجدة  
 والثاني مستقر لحال أو يتكلف مغايرة معناها أو العامل بالاطلاق والتقيد على  
 ما بسط في محله وأما النية فلا بد منها (وَسَلَامٍ) عب لإلزامه خلاف (قَارٍ)  
 ولو ماشياً فينحط ولا يؤمر بجلوس (وَمُسْتَمْعٌ وَقَطُّ) لا سامع من غير قصد  
 لإلزامه خلاف (لَنْ جَاسَ لَيْتَعَلَّمَ) أو ليعلم بدليل ما يأتي إلا العالم والمتعلم  
 فأول مرة وهذا أظهر من قصره على معلم بقراءته (وَلَوْ تَرَكَ الْقَارِئُ أَنْ صَاحَ)  
 القارئ (لَيْتَعَلَّمَ) ولو في الجملة كما جاز وفاسق لا صَحِيٍّ وخشْيٍ وغير متوضي  
 على المدة تدو شرط على حذف الماطف ويحتمل كقَالَ السُّنْهَوْرِيُّ أَنَّهُ تَرَكَ لَا خِلَافَ  
 الْمُتَعَلِّقِ (وَلَمْ يَجْلِسْ لِيُسْمِعِ) النَّاسَ لِأَن قِرَاءَتَهُ مَعْدُومَةٌ ثَرَعًا<sup>(٢)</sup> (فِي إِحْدَى  
 عَشْرَةَ) آخِرَ الْأَعْرَافِ وَالْأَصَالِ فِي الرَّعْدِ وَيَوْمَ رَوْنِ فِي النَّحْلِ وَخُشُوعًا فِي سَبْحَتَانِ  
 وَبَكِيًا فِي مَرْحَمٍ وَمَا يَشَاءُ فِي الْحَجِّ وَنَعُورًا فِي الْفَرْقَانِ وَالْعَظِيمِ فِي النَّزْلِ وَلَا يَسْتَكْبِرُونَ  
 فِي السَّجْدَةِ وَأَنْابَ فِي صٍ وَتَعْبُدُونَ فِي فَصَلَتِ (لَا ثَانِيَةَ الْحُجِّ) أَرَكُوا  
 وَاسْجُدُوا (وَالنَّجْمِ) لعدم عمل أهل المدينة فقهائهم وقراءهم مع تكرار القراءة  
 ليلاً ونهاراً فدل على نسخها وإن سجد صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup> إذ لا يجمعون على

(١) والتقدير : وبلا إحرام .

(٢) لأنه قصد بقراءته الرياء فهو كمن تعلق فسقه بالصلاة نفسها فتبطل إمامته .

(٣) سجوده صلى الله عليه وآله وسلم في هذه المواضع ثابت في الصحيح وأخذ بها الشافعي .

وحكاية النسخ التي ذكرها الشارح فيها نظر .

ترك سنة (وَالْإِشْفَاقِ وَالْقَلَمِ) وَلَا كُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ فِي الْحَجَرِ (وَعَلَّ سُنَّةُ) وهو المعتمد وتندب للصبي (أَوْ فَضِيلَةُ خِلَافٍ وَكَبَرٍ اخْتِصَافٍ وَرَفْعٍ وَلَوْ بِغَيْرِ صَلَاةٍ وَصَّ وَأَنَابَ) خلافاً لمن جعلها عند مأب (وَفُضِّلَتْ تَعْبُدُونَ) وقبل لا يسأمون (وَكُرِّهَ سُجُودُ شُكْرِ أَوْ زَاوَلَةٍ) لعدم العمل وأنكر مالك سجود الصديق لما بشر بقتل مسيلمة<sup>(١)</sup> (وَجَهَرُ بِهَا بِمَسْجِدٍ) إما الكراهة في الفريضة مطلقاً وسبق قول وتعمدها بفريضة فالأولى حذف هذا وأما رفع الصوت في السجدة فسيأتي (وَقِرَاءَةُ بَقْلَجِينَ) وأجازها بعضهم (كَجَمَاعَةٍ) فإن أخرج القرآن عن حله حرم (وَجُلُوسٌ لَهَا لَا بِتَعْلِيمٍ) ولا يسجد (وَأَقِيمَ الْقَارِئُ فِي الْمَسْجِدِ) لأن الغالب قصد الدنيا وأولى الطريق إلا للشرط واقف (يَوْمَ خَمِيسٍ أَوْ غَيْرِهِ) وفي كُرِّهِ قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْوَاحِدِ رَوَاتَانِ (الكراهة لأنه لا يفتنه للجميع والتخفيف للضرورة) (وَأَجْمَاعٌ لِدُعَاءِ يَوْمٍ عَرَفَةٍ) إن اعتد أن ذلك لا بد منه (وَجَبَّازُهَا) بلا سجود (لِمُتَطَهِّرٍ وَقَدْ جَوَّازٍ وَإِلَّا فَعَلَّ بِجَاوِزٍ مَحَلِّهَا أَوْ الْآيَةِ تَأْوِيلَانِ وَافْتِصَارٌ عَلَيْهَا) ولا يسجد إن فعل (وَأَوَّلُ بِالْكَلِمَةِ وَالْآيَةِ قَالَ وَهُوَ الْأَشْبَهُ وَتَعَمَّدُهَا بِفَرِيضَةٍ أَوْ خُطْبَةٍ لَا نَفْلٍ مُطْلَقاً) ولو متأكداً (وَمِنْ قَرَأَهَا فِي فَرَضٍ سَجَدَ لَا خُطْبَةٍ) ولا تبطل إن فعل (وَجَهَرُ إِمَامُ السُّرِّيَّةِ وَإِلَّا اتَّيَسَعَ) وإلا لم تبطل بخلاف العكس (وَمُجَبَّازُهَا بِبَسِيرٍ يَسْجُدُ وَكَثِيرٍ يُعِيدُهَا بِالْفَرَضِ مَا لَمْ يَنْجَحْ وَبِالْمَفْلُ فِي ثَانِيَّتِهِ فِي فِعْلٍ قَبْلَ الْفَاتِحَةِ) وتأخيرها (قَوْلَانِ وَمِنْ قَصْدِهَا فَرَكَمَ سَمَوْا اعْتَدُّ بِهِ وَلَا سُجُودَ) عند مالك كما في آخر الباب (بِخِلَافٍ تَسْكُرِيهَا) فيسجد بعد (أَوْ سُجُودَ قَبْلَهَا سَمَوْا) وعد ذلك مبطل (قَالَ) للزري (وَأَصْلُ الْمَذْهَبِ تَسْكُرِيهَا) إن كرر حزبا إلا المُسَلِّمَ وَالْمُعْتَمِلَ فَأَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَدِبَ إِسَابِدَ الْأَعْرَافِ) وأولى غيرها (قِرَاءَةُ قَبْلَ رُكُوعِهِ وَلَا يَكْفِي عَنْهَا) أي السجدة (رُكُوعٌ)

حكمهم بحجور  
الشكر

(١) سجود الصديق روى سعيد بن منصور في سننه .

وهذا بديهي ولذا جملة (ن) كالترجمة لما بعده ثم أخبرني بعض الحنفية أن الركوع  
يكفي عندهم عنها فكان المصنف العلامة نبيه على مخالفتهم (وإن ترككم أو قصدده صح  
وكره) معلوم من كراهة مجاوزتها (و) إن قصدتها فركع (سهموا اعتد به عند  
مالك) وهو المعتمد (لأبني القاسم فيسجد) بعد السلام عنده (إن اطمأن به)  
أي بالركوع وبلغى الركعة وينحط للسجدة وكأنه كرره لإفادة الخلاف ولا يحمل  
هذا على أنه انحط للركوع ساهياً عنها من أول الأصر فإنهما يتفقان كما قاله الطنجي  
على الاعتداد بالركوع في هذه \* (فصل في نيب نفل وتأت كد بعد مغرب  
كظهور وقتها) ولولغير منتظر جماعة على الأظهر كما سبق (كعصر بالأحد) في أصل  
الفرض والأفضل الوارد (والضحى) في عب وعيج كراهة ما زاد على ثمان فيها  
وفي من عن الباغي عدم الكراهة وإنما أراد أهل المذهب أكثر الوارد (وسير  
به نهكراً وجهر ليلاً وتأت كد بوتر وتحيية مسجدة وجاز ترك مارك وتأت  
بقرض) غير جنازة في الأظهر لكراهتها به<sup>(١)</sup> (وبدأ بها بمسجد المدينة  
قبل السلام عليه عليه السلام) فأولى غيره ما لم يؤد لتنافر القلوب (وليفاع  
نفل به بمصلاة عليه السلام) إن أمكن تحريره (والفرض بالصف الأول  
وتحيية مسجدة الطواف) إن أرادوه وهو الأفضل وفي بن أن  
تحيية ركعتاه ولكن يؤيد المص المبادرة به وقوله تعالى طهر بيتي للطائفتين  
والركعتان تبع مكي مافي بن وعليه إن ركعتيها خارجة لم يأت بالتحية (وتر أوبح  
وانفراد فيها) بمعنى فملها في البيوت ولو جماعة (إن لم تطل المساجد) ونشط  
ولم يكن أظفياً بالحرهين (والختم فيها وسورة تجزي) في أصل النيب (ثلاث  
وعشرون) بالشفع والوتر (ثم جعلت تسماً وثلاثين) ثم عادت الأول (وخفف  
مسبقاً ثانياً) وأحق وقراءة شفع يسبح وآل كافرون ووتر بإخلاص  
ومؤذنين إلا لمن له حزب فمنه فيهما) المعتمد ولو لمن له حزب (وفعله

(١) أي لكراهة صلاة الجنازة بالمسجد .

لَمُنْتَبِهٍ آخِرَ اللَّيْلِ وَلَمْ يُدِهِ مُقَدِّمٌ ثُمَّ صَلَّى وَجَازَ ( مَا ذَكَرَ مِنْ صَلَاتِهِ بَعْدَهُ )  
 ( وَعَقِيبَ شَفْعٍ ) عَظْفٌ عَلَى الْمُنْدُوبِ فَهُوَ شَرْطُ كُلِّ ( مُنْفَصِلٍ بِسَلَامٍ إِلَّا  
 لَا قِتْدَاءَ بِوَاصِلٍ وَكُرْهَ وَصَلِهِ وَوَتَرٌ بِوَاحِدَةٍ وَقِرَاءَةُ ) إِمَامٍ ( ثَانٍ مِنْ غَيْرِ  
 انْتِهَاءِ الْأَوَّلِ ) فِي خِصْمِ التَّرَاوُجِ ( وَنَظَرٌ بِمُضْجَفٍ فِي فَرَضٍ أَوْ أُنْمَاءٍ نَفْلٍ لَا أَوَّلَ  
 وَجَمْعٌ كَثِيرٌ لِنَفْلٍ أَوْ بِمَكَانٍ مُشْتَهَرٍ وَإِلَّا فَلَا وَكَلَامٌ ) نَبِيَوِي ( بَعْدَ صُبْحِ  
 اقْتِرَابِ الطَّلُوعِ لَا بَعْدَ فَجْرِ ) قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلَا بِسُكْرِهِ ( وَضَجْمَةٌ بَيْنَ صُحْبٍ  
 وَرَكْعَتَيْنِ الْفَجْرِ ) تَسْنَأُ <sup>(١)</sup> لِلْأَرَاخَةِ ( وَالْوَتَرُ سُنَّةٌ أَكْثَرُ عِيدٍ ) وَهِيَ سَبْعَانِ  
 ( ثُمَّ كُسُوفٌ ثُمَّ اسْتِسْقَاةٌ ) وَيَأْتِي أَنْ خَسُوفَ الْقَمَرِ مُنْدُوبٌ ( وَوَأْتَتْهُ بَعْدَ  
 عِشَاءٍ صَحْبَةً وَشَفَقَ ) فَيُؤْخِرُ لَيْلَةَ الْمَطَرِ ( لِلْفَجْرِ وَضَرْوَرِيَّةٌ لِلصُّبْحِ ) وَيَكْرَهُ  
 فِيهِ ( وَنُدْبٌ قَطْعُهَا لَهُ لِفَذٍّ لِأَمْرٍ تَمَّ ) فَيُخَيِّرُ عَلَى الْمَرْجُوعِ لَهُ وَالْأَوَّلُ نَدْبُ الْقَطْعِ  
 ( وَفِي الْإِمَامِ رِوَايَتَانِ ) رُبْلٌ ثَلَاثُ نَدَبٍ أَحَدُهُمَا وَالتَّخْبِيرُ ( وَإِنْ لَمْ يَتَسَبَّحْ عِ الْوَقْتُ  
 إِلَّا أَرْكَعَتَيْنِ تَرَكَهُ لَا لِثَلَاثٍ وَلِخَمْسٍ صَلَّى الشُّنْعَ وَلَوْ قَدَّمَ ) لِنَدْبٍ وَصَلَهُ  
 بِالْوَتَرِ وَالْفَجْرِ بَعْدَ حُلِّ النَافِلَةِ فِي السَّكَلِ ( وَلَيْسَ بِعَزَادَ الْفَجْرِ ) وَبِضَمِّعٍ فِي الْأَرْبَعِ  
 وَلَسَتْ مَقْدَارُ رَكْعَةٍ كَثَلَاثَ وَلَا وَتَرٌ عَلَيْهِ وَكُلُّهُ فِي خَوْفِ الشَّمْسِ وَخَوْفِ الْأَسْفَارِ  
 لِقَوٍ ( وَهِيَ رَغِيْبَةٌ ) فَوْقَ الْمُنْدُوبِ وَدُونَ السَّنَةِ ( تَفْتَقِرُ لِنِيَّةٍ تَخْصُصُهَا ) كَالسَّنَنِ  
 وَالْمُنْدُورِ ( وَلَا تُجْزَى إِنْ تَبَيَّنَ تَقَدُّمُ إِحْرَامِهَا لِلْفَجْرِ ) أَوْ أَحْرَمَ شَاكًا ( وَلَوْ  
 بِتَجَرٍّ ) مَا قَبِلَ الْمُهَالِفَةُ جِزْمَ التَّمْلِيدِ مَثَلًا ( وَنُدْبٌ الْأَقْبَصَارُ عَلَى الْفَائِزَةِ وَإِقَاعُهَا  
 بِمَسْجِدٍ وَنَابَتْ عَنِ التَّحِيَّةِ ) بِمَعْنَى حَصُولِ ثَوَابِهَا إِنْ لَاحَظَهَا ( وَإِنْ فَعَلَهَا بِبَيْتِهِ  
 لَمْ يَرْكَعْ ) إِذْ لَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهَا وَالْوَقْتُ وَقْتُ النِّهْيِ ( وَلَا يُقْضَى غَيْرُ فَرَضٍ  
 إِلَّا هِيَ فَلَزَّ وَالْإِنْ أُلِيْمَتِ الصُّبْحُ وَهُوَ بِمَسْجِدٍ تَرَكَهَا ) لِحُلِّ النَافِلَةِ  
 ( وَخَارِجُهُ رَكَعًا إِنْ لَمْ يَخَفْ فَوَاتَ رَكَعَةً وَهَلِ الْأَفْضَلُ كَثْرَةُ  
 السُّجُودِ أَوْ طَوْلُ الْقِيَامِ ) وَهُوَ الْأَقْوَى ( قَوْلَانِ ) عِنْدَ تَسَاوِي الزَّمَنِ ( فَصْلٌ

(١) كيف هذا؟! وهي واردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى قال الظاهرية بوجودها

الجماعة بفرض غير جمعة سنة ولا تتفاضل) بحيث تمام (ولأنما يحصل  
فضلاً) الخصوص بحيث لا تماثل فلا ينافي الفضل بجزء ما كافي بن (بركعة  
وتدب لمن لم يحصله كمحصل بصي لا امرأة أن يعيد مفوضاً مأموماً  
ولو مع واحد) المعتمد لا يعيد مع واحد حيث لم يكن راتياً (غير مغرب  
كيشاء بعد وتر وإن أعاد) أحدهما (ولم يعقد قطع وإلا) بأن عقد ركعة  
شفع وإن أتم للغرب (ولو سلم) مبالغة (أتى) جواب إن (برابعة إن قرب  
وأعاد مؤتم بمعيد أبداً) ظرف لأعاد (أنذا) حال من مؤتم لأن المراد  
الجلس فيصدق بالكثير والمعتمد أن لهم أن يعيدوا جماعة أيضاً (وإن تبين  
عدم الأولى أو فسادها أجزأت) الثانية وهذا من ثمرات الفرض بالتفويض  
(ولا يطال) زيادة على المشروع (رُكوع) ولا غيره كما في عب ورده بن  
(لداخل) مع الجماعة أو قارىء فاتحة إلا أن يخاف ضرره أو إفساد صلاته (والإمام  
الرائب) إذا لم يأنه أحد يصلي وحده (كجماعة) ويكره ذهابه لإمام آخر  
ويجمع ليلة المطر ويحصل له فضل الجماعة فلا يعيد لها ويزيد ربنا ولك الحمد على  
الأظهر (ولا تبتدأ صلاة بعد الإقامة وإن أقيمت وهو في صلاة) بالمسجد  
أو رحابه (قطع إن خشي فوات ركعة وإلا أتم النافلة أو فريضة غيرها  
وإلا) بأن كانت هي (انصرف في الثالثة عن شفع كالأولى إن عدها)  
وأنم إن أكمل الثالثة بسجديها كشفع المغرب ولا يشفع في المغرب لمنه عن  
الدفن زاد عب والصبح ورده بن (والقطع بسلام أو مناف) ومنه الرفض  
(وإلا) بأن دخل في الثانية من غير قطع الأولى (أعاد) لبطلانها شيئاً ولم  
يجعلوا إحرامه بالثانية رفضاً للأولى (وإن أقيمت بمسجد على محصل الفضل وهو  
به خرج ولم يصلها ولا غيرها وإلا) بأن صلاها منفرداً (لزمته كمن لم  
يصلها وببنيته بتمها وبطلت بإفادته بمن بأن كافراً) بهرام عن ابن يونس



وهو كجنب وفي كبير (نت) تردد إذا طالت إمامة الزنديق (أو امرأة) ولولناهما  
 (أو خنثى مثلاً) والأظهر صحته: تلك وجنى انظرت (أو تَجَنُّونَا) لإحلال  
 إفاقته كما حققه ر (أو فاسقاً بجارية) المعتمد الصحة ما لم يتعلق بالصلاة<sup>(١)</sup>  
 (أو مأموماً أو مخدراً إن تعمد أو علم مؤتمه) وتابعه بعد ولو قبل الصلاة  
 ثم نسي (ويعجز عن ركن أو علم) بالكيفية الواجبة (إلا كالتعاقد بمنابر  
 فجاءت) لا الوحي ومقوس الظاهر عاجز<sup>(٢)</sup> انظرت (أو بأي إن وجد قارىء  
 أو قارئ) عطف على أي (بكتراءة ابن مسعود) وحاصل ر أن الشاذ طاقاً حرام  
 ولا يبطل إلا إذا خالف الرسم (أو عبدي في جملة أو صبي في فرض وبغيره  
 تصح وإن لم تجز) وجاز لئله (وهل بإلحاح مطلقاً أو في الفاتحة)  
 المعتمد الصحة مطلقاً حيث لم يعتمد (أو بغير مميز بين ضاد وظاء) هو إلحاح  
 (خلاف وأعاد يوفت في كحروري) مما اختلف في كفره نسبة لحروراً قرية  
 بالكوفة (وكره أقطع وأشل) لنقص سجودهما قاله ابن وهب والمعتمد عدم  
 كراهتهما (وأعزائي لغيره) راجع للثلاثة قبله (وإن أقرأ ودو سلس وقروح  
 لصحيح وإمامة من بكره) إلا أن بكره الأكثر أو أهل الفضل فيحرم  
 (وترتب خصي وأبون وأعلم وقدر زنى وتجهول حال) إلا أن يقبمه  
 الإمام العدل (وعبدي في فرض وصلاة بين الأساطين أو أمام الإمام بلا  
 ضرر) وهو مبطل عند بعضهم (واقتراء من بأسفل السفينة بمن بأعلاها  
 كلف قبيلتين) بمن في الحرم (وصلاة رجل بين نساء وبالعكس وإمامة  
 بمسجد بلا رداء وتتمله بمجرابه) والوقوف فيه كيف اتفق وقبل يظهر عنه

(١) كأن يقصد بصلاته العجب والتكبر مثلاً أما إذا كان فسقه لا يتعلق بالصلاة فإمامته  
 صحيحة مع السكرارة ولو حد كما في المجموع.

(٢) وفقاً للأبدي وسي . وقال القوري شيخ ابن غازي : غير عاجز .

انظر وإعادته جماعة بعد الرأب) ظاهره ولوراتباً ثانياً كما في الحرم فتحرم المعية  
وأجازه بعضهم لتقرير ولي الأمر وإلحاق الكل بقعة بمسجد كما بسطه ح (وإن أذن  
وله الجمع إن جمع غيره قبله إن لم يؤخر كثيراً) ولم ياذن (وخرجوا)  
ليجمعوا (إلا بالمساجد الثلاثة فيصنون بها أذاً إذاً إن دخلوها وقتل  
كبر غوث بمسجد) وحرم إن قدره أو عفش بنجس (وفيها يجوز طرْحها) أي  
التملة (خارجة واستشكيل) بأنه تمذيب لها وإيداء للناس (وجاز اقتداء  
بأعمى) وببصير أحفظ من النجاسة وقيل الأعمى أخضع وقيل سيار (وتخالف في  
الترُوع) والمبرة في الصلاة بمذهبه وفي شروط الاقتداء بمذهب المأموم  
(وأن كن وتخلد ودوعنين وتجدوم إلا أن يشتد فليُنتح وصي بمثل وعلم  
إلصاق من على يمين الإمام أو يساره بمن حذوه) وخالف الأفضل كقوله  
(وصلاة منفرد خاف صف ولا يجذب أحداً وهو خطأ منهما) الجاذب  
والمطاوع (وإسراع لها) أي الصلاة (بلا خيب) ولو خاف فواتها لعدم  
الخشوع (وقتل عقرب أو فأر بمسجد) مع حفظه ما أمكن (وإحضار  
صبي يد لا يعبث ويكف) الواو بمعنى أو على الأظهر مما في بن (إذا نُهي  
وبهق إن حُصّب أو تحت حصيرة به ثم قديمه) لا معنى له لأن هذا تفصيل  
للحصباء بلا حصيرة تحت قدمه اليسرى أولاً (ثم يمينه ثم أمامة وخرُوج  
متجالة ليميد واستسقاء وشابة لمسجد ولا يقضى على زوجه به) ولو شرط  
فإن برعت منعت (واقْتداه ذوي سُنن) ولو سائرة (بإمام) فإن اجتمعوا بعد  
تفرق رجعوا له حيث لم يستخلفوا ولم يعملوا عملاً غير القراءة وعمله هو كما كان  
السابقة (وفصل مأموم بغير صفير أو طريق وعلم مأموم ولو بسطح  
لأعكسه) إن اختار له غير تعليم (وبطلت بقصد إمام ومأموم به) أو بمجرد التندم  
(الأكبر إلا بكشبر) مخرج ما قبل البطلان (وهو يجوز إن كان مع الإمام

ظائفة كغيرهم) لا من خصوص الاشراف (تَرَدُّدٌ وَتَسَمُّعٌ وَاقْتِدَاءٌ بِهِ أَوْ  
 بِرَأْيِهِ) ولو للمأموم فلا يشترط معرفة الامام (وإن يدار) واكتفى بعضهم  
 بسمع من غير المأمومين حيث جزم بأنه لا يخالف وانظر ح (وشرط الاقتداء  
 بنيتة) من أول الصلاة (بخلاف) إمامة (الإمام ولو بمنكازة إلا الجمعة وجمعا)  
 ليلة المطر لأنه المختص بالجماعة (وخوفاً ومستخفاً كفضل الجماعة) فلا يحصل  
 للإمام عند الأكثر إلا إن نوى الإمامة (واختار) الاخمى في الأخير (خلاف  
 الأكثر) وأنه يحصل ولا يعيد في جماعة ولو لم ينو (ومساواة في الصلاة)  
 فتبطل المخالفة (وبأداء وقضاء أو بظهورين من يومين إلا نقلاً خلف فرض  
 ولا ينتقل مفرداً لجماعة كالنكس وفي مريض اقتدى بمثله فصح  
 قولان) بوجوب التماذي لأنه دخل بوجه جائز ووجوب الانتقال (ومتابعة في  
 إخراج وسلام) فالشرط أن يبتدى بعده ولو بحرف ويختم بعده (فالمساواة وإن  
 يشك في المأمومية مبطل) ولو في البدء فقط أو الختم فقط (لا المساواة)  
 وهي المتابعة فوراً فلا تبطل (كغيرها) أي الاحرام والسلام ولو بسبق إلا أن  
 يعتمد السبق بالركن فتبطل لأنه لم يأخذ فرضه مع الامام (ليكن سبقه ممنوع  
 وإلا) بأن ساوى (كراهة وأمر الرفع بمؤديه إن علم إدراكه قبل الرفع  
 لا إن خفض) المعتمد ولو خفض (ونُدب تقديم سلطان ثم رب منزل  
 والمستأجر) ونحوه لتعلق العورات به وخبرته بالظهارة في المكان مقدم  
 (على المالك وإن هبداً كأمراً واستخلفت ثم زائد فقه ثم حديث ثم  
 قراءة ثم عبادة ثم دين إسلام) ولا عبرة بغير زمن الإسلام (ثم ينسب  
 ثم مخلق ثم مخلق) الموافق لما في التوضيح وهو الأظهر تقديم مضموم اللام  
 (ثم ببايس) المشهور أن جمالها البياض (إن عديم نقص منع أو كراهة)  
 شرط في زائد الفقه وما بعده وإلا سقط حقه أصلاً فلا يستنيب (واستنباط)

النَّاقِصِ) عطف على المندوبات والمعتمد قصره على السلطان ورب المنزل بغير كراهة  
وجنون (كَوْفُوفٍ ذَكَرَ عَنْ يَمِينِهِ) تشبيها في الغلب (وَأَمْنَيْنِ خَائِفَهُ  
وَصَبِيٍّ عَقَلَ الْفَرْبَةَ كَالْبَائِغِ وَنَسَا لِحَافِ الْجَمِيعِ) والخائفي بينهما (وَرَبُّ الدَّابَّةِ  
أَوَّلَى بِمُقَدَّمِهَا) من مكاتبتها (وَالْأَوْزَعُ وَالْعَذْلُ) الزائد أو الخفي (وَالْخُرُ  
وَالْأَبُ وَالْعَمُّ) ولو كان الابن أفضل وهذا عند المشاحة (عَلَى غَيْرِهِمْ وَإِنْ تَشَاحَّ  
مُتَسَاوُونَ لَا يَكْبِرُ) فإنه مبطل بل لنيل الثواب (أَفْتَرَعُوا وَكَبَّرَ السَّبُوقُ  
إِسْجُودٍ أَوْ رُكُوعٍ بِلَا تَأْخِيرٍ) العرف توم التأخير في السجود (لَا لِجُلُوسٍ)  
بل يقتصر على تسكير الإحرام (وَقَامَ بِتَسْكِينِهِ إِنْ جَاسَ فِي ثَابِتِهِ<sup>(١)</sup>) ولو  
في المغرب (إِلَّا مُدْرِكَ الشَّهْرِ) استثناء من المفهوم (وَقَضَى الْقَوْلُ) القراءة  
والقنوت مختلف فيه والأرجح عدمه كما في روين (وَبَنَى الْفِعْلَ وَرَكَعَ مَنْ  
خَشِيَ قَوَاتَ رَكْعَةٍ دُونَ الصَّافِ إِنْ ظَنَّ إِدْرَاكَهُ قَبْلَ الرَّفْعِ) الضمير  
للصَّافِ وإلا قدمه في غير الأخيرة (بَدَبُ) ولو خب (٢) وكأهم اغتفروه على  
الخب قبلها أغلبية الخشوع فيها (كَالصَّافَيْنِ) الكاف استة صائبة كما في الحاشية  
والمبرة بالامتداد في كجمعة غير ما دخل فيه وخرج منه (لَا خَيْرَ فَرْجَةٍ قَائِمًا أَوْ رَاكِعًا  
لَا سَاجِدًا) لقبج الهية (أَوْ جَاسًا) أو رافعا من ركوع قصره (وَأِنْ شَكَّ  
فِي الْإِدْرَاكِ) أي تردد (أَلْغَاهَا) ولا يرفع بل يجر ولا تبطل إن رفع على الأظهر  
كما في ح وغيره (وَأِنْ كَبَّرَ لِرُكُوعٍ) أي عنده (وَنَوَى بِهِ الْقَدَّ) أي  
الإحرام (أَوْ نَوَاهَا أَوْ لَمْ يَنْوَاهَا) فينصرف للقدم (أَجْزَأُ وَإِنْ لَمْ يَنْوَاهَا)  
ونوى مجرد الركوع (نَاسِيًا لَهُ) فالعائد لا ابتداء (تَمَادَى لَـأُمُومٌ فَقَطُّ) عَلَى

(١) قال زروق : قاله عبد الملك بكير مطلقاً . وشيخنا القوري يفني به العامة لئلا يخطوا  
قلت فتوى القوري هي الصواب بالنسبة للخاصة والعامة إذا غلبت يؤيدها .  
(٢) تقدم قريباً قول المصنف : واسراع لها بلا خب وما هنا يناضه . إلا أن يجاب بما ذكر  
الشارح على ما فيه . والصواب كما قال العدوي أن يدب بلا خب .

بباطلة لحق الإمام لقول سند وابن شهبان باغفار النسيان كذا في عب وفي بن  
الذي في المدونة سعيد بن المسيب وابن شهاب ويتصور في غير المأموم بأن عجز ولم  
يفصل بين الإحرام والركوع (وَفِي تَكْبِيرِ السُّجُودِ تَرَدُّدٌ) المعتمد كالركوع  
في التماذي حيث عقد ركعة بعد (وَلَا يُكَبِّرُ) ودخل بمجرد النية (اسْتَأْنَفَ)  
بتكبير (فَصَلَ . نُدِبَ لِإِمَامٍ خَشِيَ) ولو شك (تَلَفَ مَالٍ) ولو غيره إن ترتب  
شدة أذى أو كثروا نسم الوقت (أَوْ نَفْسٍ) معصومة (أَوْ مَنَعَ) الإمامة لعجز  
أو الصلاة برُعافٍ (جملة مانع الصلاة نظراً لما قبل السَّلَّ ورُعافٍ القطع مبطل  
عليه وعليهم كذا لعب وعيج ورده بن بأنه لا يزيد على غيره من النجاسات فيستخلف  
(أَوْ سَبَقَ حَدَثٌ أَوْ ذِكْرُهُ اسْتِخْلَافٌ) ولا يتركمهم هملاً وأصل الخروج واجب  
والاستخلاف بلا سبب مبطل<sup>(١)</sup> (وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَوْ سُجُودٍ) ولا يستخلف  
الشخص على نفسه نعم إن عجز عن الإمامة تأخر مؤتمراً به (وَلَا تَبْطُلُ إِنْ رَفَعُوا بَرَفَعِهِ  
قَبْلَهُ) وبطلاب العود (وَلَهُمْ) قبل أن يعملوا عملاً (إِنْ لَمْ يَسْتَخْلِفُوا وَلَوْ أَشَارَ  
لَهُمْ بِالْإِذْنِ) (وَيَأْتِي حُكْمُ انْتِظَارِهِ وَعَوْدِهِ) (وَأَسْتَخْلَافُ الْأَقْرَبِ وَتَرْكُ كَلَامٍ)  
واسد بار تسترأ بالرُعاف (فِي كَحَدَثٍ وَتَأَخَّرَ مُؤْتَمَرًا فِي الْعَجْزِ وَمَسَكَ أَنْفِهِ  
فِي خُرُوجِهِ) من نتمه قوله ترك كلام (وَتَقَدَّمُهُ إِنْ قُرْبَ وَإِنْ بَجُلُوسِهِ) لأنه أهم  
من الفرجة (وَلَا تَقْدَمُ غَيْرُهُ صَحَّتْ كَأَنَّ اسْتَخْلَافَ مَجْنُونٍ أَوْ لَمْ يَقْدُ وَاوَبِهِ  
أَوْ أَنْمُوا وَخَدَانَا أَوْ بَعْضُهُمْ أَوْ بِإِمَامَيْنِ إِلَّا الْجُمُعَةُ) فإنما نهج لجماعة سبقت حيث  
استوفيت الشروط (وَقَرَأَ مِنْ انْتِهَاءِ الْأَوَّلِ وَابْتَدَأَ بِسِرِّيَّةٍ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ  
وَصِدْقَهُ بِإِذْرَاكِ مَا قَبْلَ) عقد (الرُّكُوعِ) بالرفع (وَلَا فَإِنْ صَلَّى لِنَفْسِهِ

(١) أي عليه وعليهم. قال في المجموع : وبطلت إن استخلف عبثاً .

أَوْ بَنَى بِالْأُولَى أَوْ الثَّالِثَةِ صَحَّتْ وَإِلَّا فَلَا ) أهل المذهب يذكرون هذه  
 التفصيل فيمن جاء بعد العذر فحقه التأخير بعده قال ت و كأن المص رأى أن من  
 لم يدرك ركعة مثل من جاء بعد العذر ورده محشيه بأن حكمه منصوص بخلافه  
 وهو أن صلواته صحيحة وصلاحه القوم فيها خلاف والمشهور البطلان ثم صَحَّتْ فِيمَا  
 تقدم لجوسه في محله حش ولا يضر عدم ابتداء الفاتحة كما لا يضر انقلاب الصلاة  
 في السورة ( كَعَوْدِ الْإِمَامِ لِإِتْمَامِهَا ) إلا في رعايا البناء حيث لم يستخافوا ولا  
 عملوا عملاً كما يفيدته تعليل ابن رشد الذي في بن بأنه يحدث الإمام بطلان صلاته  
 ولذا جعل ابن عرفة قصر ابن عبد السلام الخلاف على رعايا البناء وهما وقصوراً  
 فالوهم الفاطمي في حكم رعايا البناء والقصور عن النقل المصريح بالحدث فليس كلام  
 ابن عرفة رداً على عجب وعب كما في بن بل يؤيدهما فتأمل ( وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ الْعُذْرِ  
 فَكَأَجَنَّبِي ) لكاف زائدة فتبطل صلاتهم إن اقتدوا به ( وَجَلَسَ لِإِسْلَامِهِ  
 الْمَسْبُوقُ ) وإلا بطلت ( كَانَ سُبِقَ هُوَ لَا الْمَقِيمُ ) عطف على المعنى (١)  
 أي ينتظر المسبوق لا المقيم ( يَسْتَخْلِفُهُ مُسَافِرٌ لِيَتَعَذَّرَ مُسَافِرٌ أَوْ جَاهِلٌ )  
 مثلاً ( فَيُسَلِّمُ الْمُسَافِرُ ) من المؤمنين بعد ركعتين ( وَبَقِيَّةُ يَوْمٍ غَيْرُهُ لِلْقَضَاءِ )  
 والمعتمد انتظار المسافر كالمسبوق ( وَإِنْ جَمَلَ مَا صَلَّى ) الأول ( أَشَارَ  
 فَأَشَارُوا وَإِلَّا سُبِّحَ بِهِ ) على قاعدة الإصلاح ( وَإِنْ قَالَ الْمَسْبُوقُ ) أو غيره  
 أَسْقَطْتُ رُكُوعًا ) مثلاً ( عَمِلَ عَلَيْهِ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ خِلَافَهُ وَسَجَدَ قَبْلَهُ )  
 إن لم تتمحض زيادة بعد صلاة إماميه ( وقبل إتمام ما عليه ) فصل

(١) فلفظ المقيم على هذا مرفوع ، وليس مجروراً بالعطف على الضمير المضاف إليه في قوله :  
 لسلامه من غير إعادة الجار كما قيل .

سُنَّ) أ كيدا (إِسَافِرٌ<sup>(١)</sup> غَيْرِ عَاصٍ بِهِ وَلَا مِ) والمعتمد لا إعادة إن قصر  
 وإن حرم على الأول وكره للثاني (أَزِيمَةٌ بُرْدٌ وَلَوْ يَبْحُرُ) خلافا لمن اعتبر  
 فيه يوما وليلة ولم يعتبر المسافة ويضم للبر إلا أن يسافر بالبرج فقط ولا قصر في  
 البر السابق حيث كان دون المسافة عندان المواز، هو الراجح (هَاجِبًا) والأياب سفر  
 مستعمل (قُصِدَتْ دَفْعَةً) لا إن الله بإقامة قطع حكم السفر (إِنْ عَدَى الْبَدَى  
 الْبَسَاتِينَ الْمَسْكُونَةَ) بالأهل ولو في بعض الأحيان والبناء ولو خربا خارج  
 السور (وَتَوَوَّاتٌ أَيْضًا عَلَى مُجَاوَزَةِ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ بِقَرَبَةِ الْجُمُعَةِ) وهو ضعيف  
 (وَالْعَمُودِيُّ) نسبة للعمود لأنه مَبْنَى خيمته (جَائِئُهُ) التي يرتفع بها ولو  
 اختلفت أنسابهم (وَأَنْفَصَلَ غَيْرُهُمَا) والمسافة من محل القصر (قَصْرٌ رُبَاعِيَّةٌ  
 وَقَتِيَّةٌ) ولو بادراك ركعة من الضروري (أَوْ فَائِئَةٍ فِيهِ) ولو قضاها في الحضر  
 (وَأِنْ نَوَيْتَ بِأَهْلِهِ) في السفينة (إِلَى مَحَلِّ الْبَدَى) مما هو ذاهب له أما في رجوعه  
 ففي المدونة والرسالة حتى يدخل البيوت أو قريبها وأمل المص أراد به قوله الآتي  
 وقطعه دخول بلده (لَا أَقْلٌ) فيمنع وتبطل فيما دون ستة وثلاثين ميلا وإلا فلا  
 إعادة أصلا على المعتمد (إِلَّا كَمَا كَسَى فِي خُرُوجِهِ لِعَرَّةٍ وَرُجُوعِهِ) والسنة  
 قصر من ليس في وطنه كالذهاب لوطنه إن كان عليه نسك في غيره بل في من  
 ولو لم يكن كما في ح (وَلَا رَاجِعٌ لَدُنْهَا وَلَوْ لَشَيْءٍ نَسِيَهُ) بوطنه (وَلَا عَادِلٌ  
 عَنْ قَصِيرٍ بِلَا عُذْرٍ) كوحل<sup>(٢)</sup> ومكس لأنه لاه (وَلَا هَائِمٌ وَطَائِبٌ رَغَى إِلَّا  
 أَنْ يَمْلَأَ قَطْعَ الْمَسَافَةِ قَبْلَهُ وَلَا مُنْفَصِلٌ) عن بلده لاسكن (يَنْتَظِرُ رُفْقَةً  
 إِلَّا أَنْ يَجْزَمَ بِالسَّيْرِ دُونَهَا) أو بمجيئها قبل أربعة أيام (وَقَطْعُهُ دُخُولُ بَلَدِهِ

(١) ولو بطيران أو خطوة . فالسافر بالطائرة اليوم يسن له جميع ما يسن للمسافر من قصر  
 وجمع وفطر .

(٢) مثال للعذر المبيح للقصر .

وإن برّح) أردابة جمّحت وليس عنده غيرها ولا يضر رد الغاصب لإمكان  
التخلص منه ولو بمال (إلاّ متوطن كمكة) من كل بلد غير وطنه الأصلي كذا  
حمله جماعة فيرد عليه قول (ر) أنه لا يشترط فيه الرّفص فلذا حمله بن علي الوطن  
الأصلي (رفّص سكناها ورجع ناويا السفر) بأن لم يدو إقامة تقطعه (وقطعه  
دخول وطنه) ولا يضر مجرد مسوره به على الأظهر (أو مـ كان زوجة دخل  
بها فقط وإن برّح غالبة) ولو لم يتوطنه لا إن سكنته بلا إذنه ومثل  
الزوجة السرية، (ونية دخوله) أي ما ذكر من الوطن وما بعده (وليس بينه  
وبينه المسافة ونية إقامة أربعة أيام صحاح يدخل قبل فجر أولها ويرتحل  
بعد عشاء آخرها) (ولو بخلافه إلاّ العسكر بدار الحرب) أو الإسلام بعد  
الخوف (أو العلم بها عادة) هذا يستلزم الغبة الحكمية (لا الإقامة) بلانية  
(وإن تأخر سفره وإن نواها بصلاة) سفرية (شفع) إن ركن (ولم تجز  
حضرية ولا سفرية وبعدها أعاد في الوقت) الخنار لأنه مظنة سبق التروى  
(وإن اقتدى مقيم به فكل على سنته) طريقته (وكره) لحالة الديتين  
(كمكسه وتنا كد) لخالفه القصر وهي أكد من الجماعة على الأرجح  
والسكراهة ولو كان المقيم ذا سن أو أفضل أو رب منزل على المعول عليه كافي ر  
وإن نازعه بن (وتبعه) إن أدرك ركعة وإلا قصر (ولم يعد وإن أتم مسافر  
نوى إتماما) الجواب محذوف ويوجد في بعض النسخ أعاد بوقت (وإن سهوا  
سجد) ضعيف (والأصح إعادته كما مؤممه بوقت والأرجح الضرورى)  
ثم قيد المأموم بقوله (إن تبعه وإلا بطلت) والإعادة ولو حضرية إن انقطع السفر  
(كان قصر عهدا) وقد نوى الإتمام تشبيهه في البطلان (والسأى كإحكام  
السهو) فإن قرب جبر وإلا بطل والجاهل والمتأول كالمامد (وكان أتم  
وما مؤممه بعد نية قصر عهدا) (أما لو أتم (سهوا أو جهلا في الوقت)



يَعِيدُ (وَسَبَّحَ مَا مُؤَمُّهُ وَلَا يَتَّبِعُهُ) كَقِيَامِهِ لَزَائِدَةٍ (وَسَلَّمَ الْمُسَافِرُ سَلَامًا أَوْ تَمَّ  
غَيْرُهُ بَعْدَهُ أَفْذَاذًا وَأَعَادَ) الْإِمَامُ (فَقَطُّ بَوَاقِيهِ) كَأَفَادِ قَبْلَ (وَلَمَّا ظَنُّهُمْ  
سَفَرًا) كَرَكِبَ وَصَحْبَ أَيْ مَسَافِرِينَ (فَظَهَرَ حِلَالُهُ أَعَادَ أَبَدًا وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا  
كَتَمَّ كَسْرًا) وَهُوَ أَنْ يَظْهَرَهُمْ مُقِيمِينَ وَلِلْوَضُوحِ أَنَّهُ مُسَافِرٌ وَاسْتَشْكَلَ بِأَنْ غَابَتْ  
مَتَمَّ خَلْفَ قَاصِرٍ وَاسْتَرَوْحَ بِتَخَافٍ مُرْطَ النِّيَّةِ (وَفِي تَرْكِ نِيَّةِ الْقَصْرِ وَالْإِتْمَامِ  
تَرَدُّدٌ) فِي حُجَّةِ الصَّلَاةِ أَمْ أَوْقَصَرَ كَأَحْقَقِهِ رِخَالًا لِمَجْزَعٍ وَغَيْرِهِ (وَالدُّبَّ تَعَجُّيلُ  
الْأَوْبَةِ) مِنَ السَّفَرِ (وَالدُّخُولُ ضُحَى) بِهَيْ قَبْلَ الْإِصْفَارِ لِلتَّأَهُبِ (وَرُخْصَ  
لَهُ) أَيْ لِمَسَافِرٍ غَيْرِ لَاهِ (جَمْعُ الظُّهْرَيْنِ بَرٍّ وَإِنْ قَصَرَ) السَّفَرِ (وَأَمَّ يَجِدَ بِلَا  
كُرْمٍ وَفِيهَا كُرْمٌ الْجِدُّ لِإِدْرَاكِ أَمْرٍ) وَهُوَ ضَعِيفٌ (بِمَنْهَلٍ) مَحَلُّ الْمَاءِ يَنْزِلُ  
بِهِ لِمَسَافِرٍ (زَالَتْ بِهِنَّ وَنَوَى) أَيْ عِنْدَ الرَّحِيلِ (الزُّوْلُ بَعْدَ الْغُرُوبِ وَ) إِنْ  
نَوَاهُ (فَبَلَ الْإِصْفَارَ أَوْ آخَرَ الْعَصْرِ) فَإِنْ قَدِمَهَا لَمْ تَبْطُلْ (وَبَعْدَهُ خَيْرٌ فِيهَا)  
وَالضَّرُورِيُّ الْمُؤَخَّرُ أَوَّلِي (وَإِنْ زَالَتْ رَأَيْتَ رَأْيًا آخَرَ هَذَا إِنْ نَوَى الْإِصْفَارَ أَوْ  
قَبْلَهُ وَلَا) بِأَنْ نَوَى الْغُرُوبَ (فَفِي وَقْتَيْهِمَا) وَهُوَ الْجَمْعُ الضَّرُورِيُّ (كَتَمَ  
لَا يَضْطَرُّ زُوْلُهُ وَكَأَنَّهُ يَطْوِي وَلِلصَّحِيحِ فَعَلُهُ) وَتَفَوُّتُهُ فَضِيلَةُ الْوَقْتِ  
بِخِلَافِ الْمَعْدُورِ (وَهَلِ الْعِشَاءُ كَذَلِكَ) وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ فَالْغُرُوبُ بِمَنْزِلَةِ الزُّوَالِ  
وَالثَّلَاثَانِ كَالْإِصْفَارِ وَالْفَجْرِ كَالْغُرُوبِ (تَأْوِيلَانِ وَقَدَّمَ) نَدْبًا عَلَى مَا ارْتَضَاهُ  
حَشَّ (خَائِفُ الْإِعْمَالِ وَالْمَأْفِضِ وَالْمَعِيدِ) الدُّوْحَةُ (وَإِنْ سَلَّمَ أَوْ قَدَّمَ وَلَمْ يَزِنْحِ)  
لِلْمَعْتَمِدِ عِلْمُ الْإِعَادَةِ حَيْثُ كَانَ عِنْدَ التَّقْدِيمِ نَاوِي الْارْتِمَالِ (أَوْ ارْتَحَلَ قَبْلَ  
الزُّوَالِ وَنَزَلَ عِنْدَهُ جَمْعٌ) غَيْرُ نَاوِي الْارْتِمَالِ (أَعَادَ النَّائِيَّةَ بَوَاقِيهِ) رَاجِعٌ  
لِلثَّلَاثِ وَلَمْ تَبْطُلْ لِمُظَنَّةِ الْعَذْرِ فِي الْجُمْلَةِ (وَفِي جَمْعِ الْمَشَاءَيْنِ فَقَطُّ بِكُلِّ مَسْجِدٍ)  
وَإِنَّمَا يَجْمَعُ الرَّائِبُ أَوْ خَلِيفَتُهُ (لِمَطَارٍ أَوْ طِينٍ) كَثِيرِينَ (مَعَ ظُلْمَةٍ)  
أَصِيلَةٍ لَا غَيْمٍ رَاجِعٌ لِلثَّنَائِ (لَا لَطِينٍ أَوْ ظُلْمَةٍ) وَلَوْ مَعَ رِيحٍ رَائِتُوقِعُ كَالْوَالِدِ

(أُذِّنَ لِلْمَغْرِبِ كَالْعَادَةِ وَأُخِّرَ قَلِيلًا) قدر ثلاث ركعات (نَمَّ صَلَاتًا وَلَا إِلَا) قدر أذان مُنْخَفِضٍ بِمَسْجِدٍ وَإِقَامَةٌ وَلَا تَمُفَّلَ بَيْنَهُمَا) أى يكره (وَلَمْ يَنْمَعْهُ) أى النفل لا يمنع الجمع (وَلَا بَعْدُهَا وَجَازَ) الجمع (لِلْمُفْرَدِ بِالْمَغْرِبِ بِجَدُّهُمْ) ولو بركة (بِالْعِشَاءِ وَلَمْ يُتَسَكَّفِ بِالْمَسْجِدِ) بالتبع فيستخاف الإمام (كَأَنِ انْقَطَعَ الْمَطَرُ بَعْدَ الشَّرُوعِ) فى الأولى تشبيهه فى جواز الجمع (لَا إِنْ فَرَعُوا) محترز قوله يجدهم بالعشاء (فَيُؤَخَّرُ لِلشَّقِيقِ إِلَّا بِالسَّاجِدِ الثَّلَاثَةِ) فيجمع فيها المنفرد (وَلَا إِنْ حَدَثَ السَّبَبُ بَعْدَ الْأَوَّلَى) لفوات النية عندها وصح إن فعلوا (وَلَا الْمَرَأَةُ وَالضَّعِيفُ بِبَيْتِهِمَا) تبعاً للمسجد (وَلَا مُفْرَدٌ بِمَسْجِدٍ) غير راتبه (كَجَمَاعَةٍ لَا حَرَجَ عَلَيْهِمْ) لإقامتهم به (فَصَلُّ ثُمَّ طُ' الْجُمُعَةَ وَقُوعُ كُلِّهَا بِالْخُطْبَةِ وَقَتَ الظُّهْرِ لِلْمَغْرُوبِ) فإن أدركوا ركعة أموها جمعة (وَهَلْ إِنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْمَضَرِّ وَصَحَّ) لكنه ضعيف (أَوَّلًا) وهو المعتمد (رُويَتْ عَلَيْهِمَا بِاسْتِطْطَانِ بَلَدٍ أَوْ أَحْصَاءِ لَا خِيَمَ وَبِجَارِهِ) داخل البلد كما فى ح تم نقل عن ابن عمر وغيره أن الذى يقرئها كذلك فده بعضهم بأن ينعكس عليه دُحَانُ الْبَلَدِ وَبِهِمْ بَارِبَيْنِ ذِرَاعًا أَوْ بَاعًا (مَبْنِيَّ مَتَّحِدٍ وَالْجُمُعَةُ لِلْعَتِيقِ وَإِنْ تَأَخَّرَ أَدَاءُ) فى غير الجمعة الأولى فإن هجر العتيق فالجمعة للجديد وإن اقتضت الضرورة التعدد أو حكم به من يراه لتعاقب عتق مثلاً على صحتها فى الجديد صحت فيها<sup>(١)</sup> (لَا ذِي بِنَاءٍ خَفٍ) عن المتبادر (وَفِي اشْتِرَاطِ سَقْفٍ وَتَقْصِدِ نَائِبِيهَا بِدَرْ وَإِقَامَةِ الْخُشِيِّ تَرَدُّدٌ) المعتمد عدم الاشتراط فى الثلاثة كما فى حش وغيره (وَصَحَّتْ بِرَحْبَتِهِ وَطُرُقِ مُنْصَلَةٍ بِدَرْ

(١) الصواب جواز تعدد الجمعة مطلقاً وعليه العمل عندنا بالمغرب . وليس فى القرآن أو السنة ما يمنع من تعددها بل أغلب الشروط التى اشترطها الفقهاء فى الجمعة من حيث العدد والمسجد وغير ذلك ، لا دليل عليها من كتاب ولا سنة .

لا يفتلهم غير جداره (إن ضاقت وأتصلت الصفوف لا انتفيا) المعتمد ما نقله  
الموافق من الصفة إذا انتفيا لكنه أساء أي ارتكب كراهة شديدة (كبيئت  
الفتاديل وسطحه ودائر وحانوت) حجر عليهما (وجماعة تتقوى  
بهم قرية أولاً) أي في ابتداء الأمر عند توطنهم وخطابهم بالجمعة  
(بلا حد) ولو كان فيهم أرقاء كالجماعة المستفيضة متى أمكن جماعة فعلها  
المشار إليها بقوله (ولاً) يكن النظر لأول الخطاب، بل لفعلها (فتجوز)  
في الجمعة الأولى وغيرها (بأثنى عشر) تلزمهم إصالة (بأثنى) من أول  
الخطبة (لإسلامها) هذا حاصل ما ارتضاه ح وهو المأول عليه (بإمام مقيم)  
ولو نوى أربعة أيام لغير الخطبة ولا يضر سفره بعدد ومسافر القصر لا يصح إماماً  
ومن على كفرسخ يصح وفيما بينهما خلاف وانظر عج فإنه المحط كلامه على  
الصفة<sup>(١)</sup> وقيل حيث كان من بلدة جمعة واعتبارهم الشخص دون المسكن في  
الفرسخ يؤيد إطلاق الصفة وإن كان بعضهم اعتبر المسكن (إلاً الخليفة)  
ومثله نأثبه في الحكم الصلاة (يمر بقرية جمعة) في ولايته (ولا تجب عليه  
وغيرها تفسد عليه وعليهم ويكون الخطيب إلاً لعذر) فيستخاف (ووجب  
انتظاره لعذر فرُب) قدر أولي رابعة مع التوسط (على الأصح) وخطبتين  
قبل الصلاة) وشرط الخطبة أن تكون في المسجد كصلاة الإمام بما تسميه  
العرب خطبة) ولو كان كل الجماعة أعاجم (تخضرها الجماعة) السابقة  
(واستقبله غير الصف الأول) المعتمد سنوية استقبال ذاته للصف الأول وغيره  
(وفي وجوب قيامه لهم) شرطاً وسنوية (تردد ولزمت المكافأة الحرة  
الذكر بلا عذر) وإن سقط بها الظاهر عن غيره وليس من الواجب المخير فإن  
الأميرين فيه سيمان وهنا الواجب الأول الظاهر (المتوطن وإن بقرية فائية

بِكْفَرٍ سَخٍ ( ثلاثة أميال وثلت وظاهره أن العبارة بالمسكن وظاهر فرع المسافرين  
الآتي اعتبار الشخص وهو الأقوى ( مِنْ الْمَنَارِ ) والظاهر اعتبار الأقرب إن تعدد  
( كَانَ أَدْرَكَ الْمَسَافِرُ ) من وطنه وإلا لم تلزمه (النِّدَاءُ قَبْلَهُ أَوْ ضَلَّى الظُّمُرُ )  
لا الجملة ( ثُمَّ قَدِمَ أَوْ بَلَغَ أَوْ زَالَ عُذْرُهُ لَا بِالْإِقَامَةِ إِلَّا تَبَعًا ) للمتوطنين  
فلا تنعقد به ( وَنَدِبَ ) أى تأكد <sup>(١)</sup> ( تَحْسِينُ هَيْئَةٍ ) كإزالة ظفر وعانة  
( وَجَعِلُ ثِيَابٍ ) ، وهو هنا البياض ( وَطَاطَيْبُ وَمَعْنَى وَتَهَجِيرُ ) أى رواح في  
الهجرة لا تكبير ( وَإِقَامَةُ أَهْلِ السُّوقِ مُطْلَقًا ) ولو لم تلزمهم ( لِوَأْتِيَهُمْ وَسَلَامٌ  
خَطِيبٍ لِيُخْرِجَهُ لِمُؤَدِّهِ وَجُلُوسُهُ ) بالرفع ( أَوْ لَا وَيَكْفِيهِمَا ) والله تعالى السنية  
( وَتَقْصِيرُهَا وَالثَّانِيَةُ أَقْصَرُ وَرَفَعُ صَوْتِهِ ) وأصل الجهر واجب حتى إن  
إسرارها كالعدم ( وَاسْتِخْلَافُهُ لِمُنْذِرٍ حَاضِرٍهَا وَقِرَاءَةُ ذِكْرِهِمَا وَخَتْمُ الثَّانِيَةِ  
بِغَيْرِ اللَّهِ لَنَا وَلَكُمْ وَأَجْزَأُ أَذْكُرُوا اللَّهَ بِذِكْرِكُمْ وَتَوَكَّؤْ عَلَى تَقْوَى )  
عربى <sup>(٢)</sup> وهو طويل يسير الا عوجاج ( وَقِرَاءَةُ الْجُمُعَةِ ) في الركعة الأولى ( وَهَذَا  
لِمَسْبُوقٍ ) بقضيتها ( وَهَلْ أَتَاكَ ) في الثانية ( وَأَجَارَ ) الإمام ( فِي الثَّانِيَةِ )  
أيضاً ( يَسْبِخُ وَالْمُنَافِقُونَ <sup>(٣)</sup> وَحُضُورُ مُكَاتِبٍ وَهَجِيرٍ وَعَبْدٍ وَمُدَبِّرٍ أَذِنَ  
سَيِّدُهَا ) والإذن مندوب ولمج :

مَنْ يَحْضُرُ الْجُمُعَةَ مِنْ ذِي الْعَذْرِ      عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ مَعَهُمْ فَأَذِرَ  
وَمَا عَلَى أَتَى وَلَا أَهْلَ السَّفَرِ      وَالْعَبْدَ فَعَلَهَا وَإِنْ لَهَا حَضَرَ  
وقد نازع ( ر ) و بن في عدم الوجوب على ذى الرق بعد الحضور وإن

(١) أول الندب بالتأكد لأن تحسين الهيئة مطلوب دائماً وإنما يتأكد يوم الجمعة .

(٢) أو سيف حقيقى أما ما يفعله خطباء مصر من التوكؤ على سيف من الخشب فهو عبث  
لا يليق إلا بالأطفال .

(٣) لورودها في الحديث .

كان هو مفتضى بحث القرافي المشهور في إجزائها على الظاهر (وَأَخَرُ الظُّهْرِ)  
استحباً (رَاجِ زَوَالَ عُدْرِهِ وَإِلَّا أَلَهُ التَّعْجِيلُ وَذَيْرُ الْمَعْدُورِ إِنْ صَلَّى  
الظُّهْرَ مُدْرِكاً لِرَكْعَةٍ لَمْ تُجْزِهِ وَلَا يَجْمَعُ الظُّهْرَ إِلَّا ذُو عُدْرٍ) لا يمكن  
الحضور منه كسفر ومثله الرق لا خوف من ظالم وسمو (وَأَسْتَوْذِنَ إِمَامُ)  
نَدْبًا (وَوَجِبَتْ إِنْ مَنَعَ وَأُمِنُوا وَإِلَّا لَمْ تُجْزِ) بضم القاد على النقل (وَسُنُّ  
غَسْلٍ مُتَّصِلٍ بِالرَّوَّاحِ وَوُضُوءٍ تَلَزَمَهُ) ولا غرابة فإن الوضوء لها واجب  
وفيهما سنن وإن نذبت هي يني إن أراد هذا المندوب سن له كذا ووجب  
عليه كذا فادفع ما للبدر القرافي (وَأَعَادَ إِنْ تَعَدَّى أَوْ نَامَ اخْتِيَاراً) بغير  
المسجد (لَا لِأَكْلِ خَفٍّ) وإصلاح ثياب ولا يضر نقض الوضوء وفي  
طول المكث بمسجد لا يريد الصلاة به نظر<sup>(١)</sup> (وَجَازَ تَحْطُّ قَبْلَ جُلُوسِ  
الْخُطْبَةِ) ويكره لغير فرجة وحرم بعده وجاز بعد الخطبة مطاقاً (وَاخْتِيَاراً  
فِيهَا) أي حال الخطبة (وَكَلَامٌ بَعْدَهَا) حال الترضي (لِلصَّلَاةِ) وكره بالإقامة  
وَحَرَمَ بِالْإِحْرَامِ وفي بن تبعاً للمواق وح آخر الأذان جواز الكلام بعد الإقامة  
وكرهه بعد الإحرام (وَخُرُوجُ كَمُحْدِثٍ بِإِلَازِنٍ) من الإمام هذا محط  
الجواز وأصل الخروج واجب (وَأَقْبَالَ عَلَى ذِكْرِ قَلِّ سِرّاً) والأولى تركه  
ويمنع الكثير والجمهور (كَتَمًا مَيْنٍ وَتَعَوُّذٍ عِنْدَ السَّبَبِ) فيندب (كَتَمًا عَاطِسٍ  
سِرّاً) وقيل هذا سنة (وَنَهَى خُطْبَ وَأَمْرُهُ وَإِجَابَتُهُ) (مِنْ مُخَاطَبَةِ كُلِّ ذَلِكَ  
جائز) (وَكُرِهَ تَرْكُ طُهُرٍ فِيهِمَا) من حيث الخطبة وإن حرم على الجنب المسجد  
(وَتَرَكَ الْأَمَلِ يَوْمَهَا) تعظيماً له أما راحة فجائز ولو ظانها مطلوب (وَيَمْنَعُ  
كَتَمُهُ بِسُوقٍ وَقَتَهَا) لما سبق في إقامته (وَنَقْلُ إِمَامٍ قَبْلَهَا أَوْ جَالِسٍ عِنْدَ الْأَذَانِ)

(١) استظهر العدوى هدم البطلان قال : لأن له أن يصلي فيه .

إن اقتدى به أو رآه أصراً أكيداً وكذا أذان غيرها (و-ضُورُ شَأْنِهِ) على  
 ما سبق في الجماعة (وَسَقَرَتْ بَعْدَ الْفَجْرِ) لمن لا يدرك جمعة أماماً (وَجَازَ قَبْلَهُ  
 وَحَرَّمَ بِالزَّوَالِ) إلا الضرورة (ك-كَلَامٍ فِي خُطْبَتِهِ بِقِيَامِهِ وَبَيْنَهُمَا وَلَوْ لَغَيْرِ  
 سَائِمٍ) وفي الرحاب والطرق تردد (إِلَّا أَنْ يَلْفُتُو<sup>(١)</sup> عَلَى الْمُخْفَارِ) كأن مدح  
 من لا يمدح أو ذم من لا يذم (وَكَلَامٍ وَرَدَّهِ وَنَهَى لِأَخِي وَحَصِيدٍ أَوْ إِشَارَةٍ  
 لَهُ وَابْتِدَاءِ صَلَاةٍ بِحُزْنٍ وَجِدٍ) أي الإمام مُتَعَدِّداً (وَلِنْ لَدَاخِلِ<sup>(٢)</sup>) والمراد  
 النفل كما سبق في أوقات النهي (وَلَا يَقْطَعُ إِنْ دَخَلَ) للمسجد وأحرم غير عاده  
 (وَيُسَيِّحُ بَيْعَ وَإِجَارَةَ وَتَوَلِيَّةَ وَشُرْكَةَ وَإِمَالَةَ وَشُفْعَةَ بِأَذَانٍ ثَانٍ) والخطيب  
 على المنبر (فَإِنْ فَاتَ فَالْقِيَمَةُ حِينَ الْقَبْضِ كَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ) المتفق عليه وإن  
 كان هذا مختلفاً فيه (لَا نِكَاحٌ وَهَبَةٌ وَصَدَقَةٌ<sup>(٣)</sup>) وإن حرمت على المعتمد  
 (وَعُذْرُ تَرْكِهَا وَالْجُمَاعَةُ شِدَّةٌ وَحَلٌّ وَمَطَرٌ أَوْ جُدَامٌ أَوْ مَرَضٌ أَوْ تَمَرٌ يَضُّ  
 وَإِشْرَافُ قَرِيبٍ وَنَحْوُهُ) كصديق ولو لم يُحْسِ خُمَاةً (وَخَوْفٌ عَلَى مَالٍ أَوْ  
 حَبْسٌ) بالرفع بمعنى خوفه (أَوْ ضَرْبٌ وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ أَوْ حَبْسٌ يُتَسَيَّرُ)  
 ليثبت عسره (وَعُرْيٌ) الأليق بالحفاظة على العرض أن لا يجد لباساً مثله انظر  
 حش (وَرَجَاءُ عَقْوٍ قَوْدٍ وَآكُلٌ نُومٍ كَرِيحٍ عَاصِفَةٍ بِأَيْلٍ) في الجماعة  
 (لَا عُرْسٌ) وليمة أو مكث عند زوجة (أَوْ عَمَى) يمكن معه الحضور ولو بأجرة  
 قائد (أَوْ شُهُودٌ عِيْدٍ) فلا يكفي عنهما (وَلِنْ أُذُنَ الْإِمَامِ) في التخلف \* (فَصَلَ  
 رُخْصَ) استثنائاً<sup>(٤)</sup> (لِقِتَالٍ جَائِزٍ أَمْكَنَ تَرْكُهُ إِبْغَاضَ قَسَمِهِمْ) في الوقت

(١) ومن اللغزما استحدث من الدعاء للسلطان والأمراء في الخطبة الثانية .  
 (٢) لكن ورد الأمر للداخل بصلاة ركعتين خفيفتين وما أجاب به أهل المذهب هذا  
 الأمر ليس بسليم فذهب الشافعية هنا أرجح .  
 (٣) أعدم العوض أو لأنها من قبيل العبادات قل في شرح المجموع : والظاهر لما قاله الخاتم  
 بالنكاح والكتابة بالصدقة ، وهبة الثواب كالبيع هـ .  
 (٤) هذا هو الراجح في المذهب وهو قول ابن يونس . وقال ابن المواز صلاة الخوف مندوبة

كانت عليهم (وإن وجاه القبلة) ولا يقال لا قسم والبدن أما هم (أو على دوابهم  
قسمين وعلمهم) خشية التخليط (وصلى بأذان وإقامة بالأولى في الثنائية  
ركعة ولا فرقاً بين من قام ساكناً أو داعياً أو قارئاً في الثنائية وفي  
قيامه بغيرها تردد) المعتمد يقوم غير قارئ (وأتمت الأولى وانصرفت من  
صلى بالثانية ما بقي وسلم فأنموا لأنفسهم) ولو قد تمت إحداها إماماً بطلت عليهم  
لأعليه قيل: ولا تردد الأولى السلام على الإمام (ولو صلوا) في غير الجمعة ولا بد  
فيها مع كل من اتى عشر سمعت الخطبة (إماماً من أو بعض) فذاً جاز وإن لم  
يمكن أخرها (آخر الاختياري) أصل النص لآخر الوقت من غير قيد  
الاختياري انظر حش (وصلوا إماماً) حسب الإمكان (كان دهمهم عدو  
بها وحل للضرورة مسمى ورخص وطعن وعدم توجه وكلام وإمساك  
مطبخ وإن أمنوا بها أتمت صلاة آمن وبعدها لا إعادة كسواد ظن عدواً  
فظهر نفيه وإن سمى مع الأولى سجدة بعد إكمالها وإلا) بأن كان  
المخاطب بالسجود الثانية ولو حصل مع الأولى (سجدت القنلى معه والبعدي  
بعد الفضاء وإن صلى في ثلاثية أو رباعية بكل ركعة بطلت الأولى)  
مطلقاً (والثالثة في الرباعية) لفارقة في غير محلها (كغيرها على الأرجح)  
ضعيف كما قال (وصحح خلافه) \* فصل سن<sup>(١)</sup> لعبد ركعتان إماماً مور  
الجمعة (إيجاباً) (من حل النافلة لازوال) ولا يفعله الحاج بل وظيفته  
الوقوف بالمشعر الحرام ولا يجمع لها أهل منى ثلثا يكون ذريعة لفعل  
الحاج (ولا يفادى الصلاة جامعة) (٢) بل تذكره على أنها من سنة اليوم

(١) عينا مع الإمام على المشهور وقيل فرض كفاية وقيل فرض عين وقيل سنة كفاية  
(٢) في الجمع وشرحه: وجاز لإعلام بك الصلاة جامعة فإن اعتقه طلب خصوصها كرهت  
وهو يحمل النهي في الأصل اهـ يعني هنا.

(وَأَفْتَتَحَ بِسَبْعِ تَسْكِينَاتٍ بِالْإِحْرَامِ ثُمَّ بِخَمْسٍ غَيْرِ الْقِيَامِ) وَلَا يَتَّبِعُ إِمَامًا خَالَفَ ذَلِكَ (مُؤَالَى إِلَّا بِتَسْكِينِ الْمُؤْتَمِّ) فَيَنْتَظِرُ (بِلَا قَوْلٍ) مَنْ تَسْبِيحُ أَوْ نَحْوَهُ (وَنَحَرَاهُ مُؤْتَمٌّ لَمْ يَسْمَعْ وَكَبَّرَ نَاسِيَهُ إِنْ لَمْ يَرْكَعْ) يَنْجِنُ (وَسَجَدَ بِمَدَّةٍ) لِأَنَّهُ يَعِيدُ الْقِرَاءَةَ فَتَكُونُ الَّتِي قَبْلَ التَّكْبِيرِ زَائِدَةً (وَالْإِلَّا) بَأَنْ رَكْعَ (تَمَادَى وَسَجَدَ غَيْرُ الْمُؤْتَمِّ قَبْلَهُ) فَإِنْ كُلُّ وَاحِدَةٍ سَنَةً وَوَاحِدَةٌ (وَمُدْرِكُ الْقِرَاءَةِ يُكَبِّرُ) وَالْإِمَامُ يَقْرَأُ (فَمُدْرِكُ الثَّانِيَةِ يُكَبِّرُ بِرُخْسَةٍ) غَيْرِ الْإِحْرَامِ ثُمَّ قَضَى (سَبْعًا بِاِقْيَامٍ) نَظَرُوا هُنَا لِأَنَّ سَنَةَ الْعِيدِ اجْتِمَاعُ سَبْعٍ فِي إِحْدَى رَكَعَتَيْهِ وَالْيَوْمُ يَوْمُ تَسْكِينِ وَالصَّلَاةُ مَحَلُّ لَزِيَاةِ التَّكْبِيرِ وَإِنْ كَانَ مُدْرِكُ رَكْعَةٍ يَقُومُ بِلَا تَسْكِينِ (وَإِنْ فَاتَتْ) الثَّانِيَةَ (قَضَى الْأَوَّلَى بِسِتٍّ وَهَلْ) بِتَضْمِينِ (بِغَيْرِ) تَسْكِينِ (الْقِيَامِ) وَإِنْ كَانَ مُدْرِكُ دُونَ الرُّكْعَةِ يَقُومُ بِتَسْكِينِ قَالَ فِي تَوْضِيحِهِ لِأَنَّهُ إِذَا قَامَ كَبْرًا لِلْعِيدِ فَلَمْ تَفْتَحْ صَلَاةَ بِلَا تَسْكِينِ أَوْ بِهِ عَلَى الْقَاعِدَةِ فَيَكَبِّرُ سَبْعًا (تَأْوِيلَانِ) وَالثَّانِيَةُ ظَاهِرٌ أَنَّهَا بِخَمْسٍ غَيْرِ الْقِيَامِ وَسَكَتَ هَلْ مُدْرِكُ الْأَوَّلَى لَوْضُوحُهُ سِتًّا غَيْرِ الْإِحْرَامِ فَإِنْ لَمْ يَدْرِ فِي أَيِّمَا هُوَ كَبْرُ سَبْعًا فَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهَا الثَّانِيَةُ قَضَى سَبْعًا وَلَا تَنْصُرُ الزِّيَادَةُ (وَأُدْبَ إِحْيَاءُ أَيْمَانِهِ وَغُسْلُ وَبَعْدُ الصُّبْحِ) وَأَوَّلُهُ مِنَ السَّادِسِ الْآخِرِ (وَتَطْيِيبُ) لَغَيْرِ النِّسَاءِ (وَتَزْيِينُ) وَإِنْ أَقْبَرَ مُصَلًّى لِأَنَّهُ يَوْمُ سُرُورٍ عَنِ الطَّرَازِ وَلَا يَنْكُرُ فِيهِ لَعِبُ الصِّبْيَانِ وَالضَّرْبُ بِالْأَفُوفِ وَنَحْوِهِ (وَمَشَى فِي ذَهَابِهِ وَفِطْرُهُ قَبْلَهُ فِي الْفِطْرِ وَتَأْخِيرُهُ فِي النَّحْرِ وَخُرُوجُهُ بَدَا الشَّمْسِ) لِمَنْ يَدْرِكُ (وَتَكْبِيرُهُ فِيهِ حِينَئِذٍ لَا قَبْلَهُ وَصَحِّحَ خِلَافَهُ) وَأَنَّهُ يَكْبُرُ إِذَا خَرَجَ وَلَوْ قَبْلَ الشَّمْسِ (وَجَهْرًا يَدُ) أَيْ التَّكْبِيرِ (وَهَلْ) مِنْتَهَى التَّكْبِيرُ (إِمَجِيءُ الْإِمَامِ أَوْ اِقْيَامُهُ لِلصَّلَاةِ تَأْوِيلَانِ وَنَحَرُهُ) أَيْ الْإِمَامُ وَإِنْ فَعَلَ غَيْرُهُ فَصَوَابٌ (أَضْحَيْتُهُ بِالْمُحَلِّي وَإِبْقَاءُهَا) أَيْ صَلَاةُ الْعِيدِ (بِهِ) بِمُصَلَّى الصَّحْرَاءِ (إِلَّا بِمَكَّةَ) لِمَشَاهِدَةِ الْبَيْتِ (وَرَفَعُ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِهِ نَاطِقٌ)



كسائر الصلوات (وقراءتها بكسبفتح والشمس وخطبتان كالجُمعة وسماعمها)  
مندوب لتمكن الكلام بعد أن وقع وحضر ارتضى ر أنه حرام وقيل مكروه  
(واستغفاله وبعد بثهم وأعيدنا إن قدّمنا) إن قرب (واستغفاح بتكبير  
ونخلهم ما بد بلا حدة وإقامة من لم يؤمر بها) أى الجملة (أو فاتته) العيد  
فالسنة مع الإمام (وتكبيره إثر خمس عشرة فريضة) وزاد ابن يثير ظهر  
الرابع في جس (وسجودها) أى الفريضة عطف على مدخول إثر (البعدي  
من ظهر يوم النحر لا نافلة ومقضية فيها) أى أيام التشريق (مطلقاً) ولو كان  
أصلها من أيام التشريق (وكبر ناسيه إن قرب والمؤمن إن تركه إمامه وألفظه)  
مندوب زائد (وهو الله أكبر ثلاثاً وإن قال بعد تكبير تين لا إله إلا الله  
ثم تكبير تين والله الحمد فحسن) والأول أحسن (وكبره تنهّل بمصلى  
قبلها وبعدها لا يسجد فيهما) (فصل سنن) للمأمور الصلاة (وإن لم يؤدى  
ومسافر لم يجز سبزه) لهم (لكسوف الشمس ركعتان سراً بآداة قيامين  
وركوعين) في المجموع<sup>(١)</sup> استغفانا (وركعتان ركعتان) مبتدأ (لخسوف  
تقري كالتوافل) صفة وحكاية فإن الراجح النذب ويحصل أصله بركعتين ثم لاحد  
حتى تنجلي أو يغيب لا قبل مغرب وبعد فجر (جهرراً بلا جمع ونذب بالمسجد)  
راجع لفعل الكسوف ثلاثاً تنجلي قبل وصول المصلى<sup>(٢)</sup> (وقراءة البقرة ثم  
مواياتها في القيامات) ندباً إن لم يضر بالمأمورين ويسرع في النساء حتى تقصر  
عن آل عمران أو ينظر لمجموع الركعة (ووعظ بمذها وركع كإقراء وسجد  
كالركوع) التشبيه للقرب (ورقتهما كالعيد وتذكر الركعة بالركوع)  
الثاني (ولا تكرر) في يوم إلا أن تنجلي ثم تكسف قبل الزوال (وإن تجلّت

(١) وأما بالنظر إلى كل على حدته فالسنة هو القيام الأول والركوع الأول من كل ركعة

لذ هما الزاهدان أما الركوع والقيام الأخيران من كل ركعة فهما أصليان واجبان .

(٢) اذ المفروض أن المصلى خارج البلد بخلاف المسجد .

فِي أَثْنَائِهَا قَفَى إِنْ تَمَامِهَا كَالنَّوَافِلِ ( أَوْ عَلَى هَيْئَتِهَا ) (قَوْلَانِ) بِعَدِّ رَكْعَةٍ وَقَبْلِهَا  
نُتِمَ كَالنَّوَافِلِ وَقَطْعًا ( وَقُدِّمَ فَرَضٌ خِيفَ قَوَاتُهُ ) هَذَا بِدِيهِ ( ثُمَّ كُسُوفٌ  
ثُمَّ عِيدٌ ) وَإِنْ كَانَ الْعِيدُ آكِدَ خَوْفِ الْفَوَاتِ بِالْإِجْلَاءِ ( وَأُخِّرَ ) الْاسْتِسْقَاءُ  
لِيَوْمٍ آخَرَ ( عَنْ الْعِيدِ وَيَفْعَلُ بَعْدَ الْكُسُوفِ ) ( فُضِّلَ ) سُنُّ الْاسْتِسْقَاءِ  
إِزْرَعِ أَوْ شَرِبِ يَنْهَرِ أَوْ غَيْرِهِ وَإِنْ بَسَفِيَنَةِ رَكْعَتَانِ ( بَيَانٌ لِلْاسْتِسْقَاءِ  
( جَهْرًا وَكُرَّرَ إِنْ تَأَخَّرَ وَخَرَجُوا ضَحَى مُشَاةً بِبِذْلَةٍ وَتَخَشَعُ مَشَايِخُ  
وَمُتَجَالَّةٌ وَصَبِيَّةٌ لَا مَنْ لَا يَعْقِلُ مِنْهُمْ وَبِهِمَةِ وَحَارِئُ وَلَا يُمْنَعُ ذِيحَى ) وَلَا  
مِنْ أُمُورٍ دِينِهِ حَيْثُ لَمْ يَظْهَرِ عَلَيْنَا ( وَانْفَرَدَ ) مَكَانًا ( لَا يَوْمٌ ) بِمَعْنَى مُطَاقِ  
الزَّمَنِ خَوْفُ فِتْنَةٍ ضَعِيفِ الْإِسْلَامِ لِمُوَافَقَةِ قَدَرِ ( ثُمَّ خُطِّبَ كَالْعِيدِ ) فِي الْحُكْمِ  
وَكُونِهَا ثَلَاثَتَيْنِ ( وَبَدَّلَ التَّكْبِيرَ بِالْاسْتِغْفَارِ وَبِأَنَّهُ فِي الدُّعَاءِ آخِرَ الثَّلَاثَةِ  
مُسْتَقْبِلًا ثُمَّ حَوْلَ رِدَائِهِ بِمِيمِنِهِ يَسَارُهُ بِلَا تَنْكِيسٍ وَكَذَا الرَّجَالُ  
فَقَطُّ قُمُودًا وَتُدْبَ خُطْبَةً بِالْأَرْضِ ( تَوَاضَعًا ) ( وَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ قَبْلَهُ  
وَصَدَقَةٌ وَلَا يَأْمُرُ بِهِمَا الْإِمَامُ ) الْمُتَعَمِّدُ بِأَمْرٍ بِالصَّدَقَةِ ( بَلْ بِقُوَّةٍ وَرَدَّ نَبِيَّةٍ  
وَجَازَ تَنْفُلُ قَبْلُهَا وَبَعْدَهَا وَاخْتَارَ ) الْأَخْيَ ( إِيَّاهُ غَيْرَ الْمُحْتَاجِ إِيَّاهُ )  
لأنَّهُ تَعَاوَنَ عَلَى الْبِرِّ ( قَالَ ) الْمَازَرِيُّ ( وَفِيهِ نَظَرٌ ) إِذْ لَمْ يَنْفَلِ عَنْ  
السَّلَفِ وَإِنَّمَا يَدْعُو لَهُ ( فُضِّلَ ) فِي وُجُوبِ غَسَلِ الْمَيِّتِ بِطَهْرٍ  
وَلَوْ بِزَمْزَمَ ) فَإِنَّ الرَّاجِحَ طَهْرُهُ مِيقَتَهُ (١) ( وَالصَّلَاةُ عَائِيَةً ) فَيُجِبُ  
الْقِيَامَ ( كَسَدَفْنِهِ وَكَفَنِهِ وَسُنِّيَّتَيْهَا خِلَافٌ ) أَرْجَحُهُ الْوَجْهَ (٢)  
( وَتَلَاوَزًا ) أَى الصَّلَاةِ مَعَ الْغَسَلِ أَوْ بَدَلَهُ مِنَ الْقِيَمِ ( وَغُسْلٌ كَالْجُنَابَةِ )  
إِلَّا أَنَّهُ يَكْرُرُ كَمَا بَأَى ( تَعَبُّدًا بِلَا نِيَّةٍ ) لِأَنَّهُ فِي الْغَيْرِ وَلِذَا صَحَّ مِنَ السَّكَنَابِيَةِ

(١) وهو الذي يقتضيه الدليل العقلي والنقلي .

(٢) كفاية ، إذا قام به البعض سقط عن الباقي .

كما يأتي (وَقَدَّمَ الزَّوْجَانِ) وفي (١) لحدها وتربة عصبتهما مُقدَّمة على تربته كما  
 في ح وعج (إِنْ صَحَّ النَّكَاحُ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ فَاسِدُهُ) استثناء من المأموم  
 (بِالْقَضَاءِ) متعلق بقدّم (وَأِنْ رَقِيقًا أَذِنَ سَبْدُهُ) في التفسير (أَوْ قَبْلَ بِنَاءِ  
 أَوْ بِأَحَدِهَا غَيْبٌ أَوْ وَضَعَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ وَالْأَحَبُّ) أي الأفضل (لِنَفْسِهِ إِنْ  
 تَزَوَّجَ أُخْتَهَا) ونحوها (أَوْ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ لَا رَجْعَةَ وَكَذَا بَيْعُهُ إِلَّا بِحَضْرَةِ  
 مُسْلِمٍ وَإِبَاحَةُ الْوُطْئِ لِلْمَوْتِ رِقٌّ يُبَيِّحُ الْغُسْلَ مِنَ الْجَائِدَيْنِ) فبمنهم  
 هنا الظهار والابلاء لا في زوجة ولا كحيض (مَنْ أَقْرَبُ أَوْلِيَاءِهِ مَنْ أَجْنَبِيهِمْ  
 مَرَأَةٌ مُحْرَمٌ وَهَلْ تَسْتُرُهُ أَوْ عَوْرَتُهُ تَأْوِيلَانِ مِنْهُمْ لِمَنْ فَقِيهِ كَقَدَّمَ  
 الْمَاءَ وَتَقْطِيعَ الْجَسَدِ وَتَزْلِيمِهِ وَصَبُّهُ عَلَى تَجْرُوحٍ أَمْسَكَنَ مَاءً كَمَجْدُورٍ  
 إِنْ لَمْ يُخَفْ نَزْلُهُ) وهذا مأخوذ مما قبله (وَالْمَرَأَةُ أَقْرَبُ مَرَأَتِهِ مِنْ أجنبيّة  
 وَلَنْتَ شَعْرُهَا وَلَا يُضْفَرُ) لعل أراد أنه ليس حتماً وإلا فقد ورد (مَنْ مُحْرَمٌ  
 فَوْقَ ثَوْبٍ مِنْهُمْ يُمَمَّتْ لِكُوعِهَا وَسُتْرٍ مِنْهُمْ سُرِّيهِ لِرُكْبَتَيْهِ وَإِنْ زَوْجًا)  
 مبالغة في الطلب وإن كان ما قبلها واجباً وما بعدها مندوباً (وَرُكْنُهَا النَّيَّةُ  
 وَأَرْبَعُ تَسْكِينِيَّاتٍ وَإِنْ زَادَ لَمْ يُفْتَظَرْ) بل يسلم للمأموم ورجح بعض انتظار  
 السامع (وَالدُّعَاءُ وَدَعَا بَعْدَ الرَّابِعَةِ عَلَى الْمُخْتَارِ وَإِنْ وَالَاهُ أَوْ سَلَّمَ بَعْدَ ثَلَاثِ  
 أَعَادَ وَإِنْ دُفِنَ فَعَلَى الْقَبْرِ) ورجح ر عدم الاعادة كما في حش (وَتَسْلِيمَةُ  
 خَفِيفَةٍ وَتَسْمَعُ الْإِمَامُ مَنْ يَلِيهِ وَصَبَرِ الْمَسْبُوقُ لِلتَّسْكِينِ) حيث فرغ منه  
 للمأمومون لأن كل تسكينة كركمة فلا تقضى في صلب الإمام فإن كبر ألقاها  
 (وَدَعَا إِنْ تَرَكْتَ إِلَّا وَالِي) هذا وجهه وإن قرر شيخنا الموالاة مطلقاً تبعاً  
 لـ لكن نن وجهه مالمص فانظره (وَكَمَنْ يَمْلِكُ سِرَّ الْجُمُعَةِ) ومشاهد الخبير

(١) أي في غسلها وفي لحدها . فهو معطوف على محذوف دل عليه السياق . وقوله :  
 وتربة مبتدأ ومقدمة خبر ، ومحل تقديم تربة عصبتهما إذا دعوا لذلك .

وقضى به عند تنازع الورثة (وَقَدَّمَ كَمَوْنَةَ الدِّينِ عَلَى دَيْنٍ) وهو المتعلق بالذمة  
أما المتعلق بالعين فقدم فيها كالعبد الجاني والزكاة على ما يأتي آخر الكتاب  
(غَيْرِ الْمَرْتَهَنِ وَلَوْ مُرِقَ) فيجدد غيره (ثُمَّ إِنْ وُجِدَ) الأول (وَ) قد  
(عَوَّضَ وَرِثَ إِنْ قُدِّرَ الدِّينُ كَأَكْلِ السَّبْعِ الْمَيْتِ وَهُوَ عَلَى الْمُنْفِقِ  
يَقْرَأُ بِهٖ أَوْ رِقَ لِأَزْوَاجِيهِ وَالْمَقْبِرُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَإِلَّا فَقَالَ الْمُسْلِمِينَ  
وَنُدِبَ تَحْسِينَ ظَنِّهِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَتَقْيِيلُهُ عِنْدَ إِحْدَادِهِ عَلَى أَيْمَنِ ثُمَّ ظَهَرَ)  
وترك اليسار تفاؤلاً بأنه من أهل اليمن (وَنَجَّبَ حَائِضَ وَجُنُبَ لَهٗ) وكل  
ما تكرهه الملائكة (وَنَلَقِيْنَهُ) (١) الشَّهَادَةَ وَتَغْيِيضُهُ وَشَدُّ لَحْيِيهِ إِذَا قُضِيَ  
وَتَلْيِينَ مَقَاصِلِهِ بِرِفْقٍ وَرَفْعُهُ عَنِ الْأَرْضِ وَسَتْرُهُ بِثَوْبٍ وَوَضْعُ تَقْيِيلٍ عَلَى  
بَطْنِهِ) لئلا ينفخ (وَأَمْرَاعَ تَجْهِيزِهِ إِلَّا الْغَرِقَ) ونحوه خوف الحياة  
(وَ) ندب (لِلْغُسْلِ سِدْرٍ) ونحوه (وَتَجْرِيدُهُ) وتغيبه صلى الله عليه وسلم  
في ثوبه زيادة احترام (٢) (وَوَضَعُهُ عَلَى مُرْتَفَعٍ وَلِإِتَارِهِ كَالْكَفَنِ لِسَبْعٍ)  
راجع للغسل (وَلَمْ يُعَدَّ كَالْوَضُوءِ لِنَجَاسَةٍ) أو وطئ (وَعُشَيَاتٍ وَعَصْرُ بَطْنِهِ  
بِرِفْقٍ وَصَبُّ الْمَاءِ فِي غَسْلٍ مَخْرَجِيهِ بِخِرْقَةٍ وَلَهُ الْإِنْصَاءُ) مباشرة العورة  
(إِنْ اضْطَرَّ) وفي ابن استحصان عدم المباشرة (وَتَوَضُّعِيَّتُهُ وَتَعْمُدُ أَسْنَانُهُ وَأَنْفُهُ  
بِخِرْقَةٍ وَإِمَالَةُ رَأْسِهِ) صدره (بِرِفْقٍ إِمَضْمَضَةٍ وَعَدَمُ حُضُورِ غَيْرِ مُعِينٍ وَكَافُورٍ  
فِي الْأَخِيرَةِ وَاشْتِفَ وَاغْتَسَالَ غَسْلِهِ) للظفافة ولأنه إذا دخل على ذلك لم يتباعد  
عنه (وَبَيَاضُ الْكَفَنِ وَتَجْمِيرُهُ) بالخور (وَعَدَمُ تَأْخُرِهِ عَنِ الْغُسْلِ

...لَا، فَيَسَاءَ الظَّنُّ... (١) ولا يقال له قل لأنه قد يقول للفتانات مثلاً : لا فناء به الظن . قاله في المجموع وشرحه

(٢) وذلك لأنهم قالوا لا ندري هل نجرد رسول الله كأنه فعل بموتانا أم نفسله وعليه ثيابه .  
فألقى الله عليهم النوم وكلهم مكلم من جانب البيت لا يدرون من هو . اغسلوا النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم وعليه ثيابه ، ففعلوا ، وتولى غسله على والعباس وابناه الفضل وفتح ومولياه  
أسامة وشقران .

وَالزَّيَادَةُ عَلَى الْوَاحِدِ وَلَا يُقْفَى بِالزَّائِدِ إِنْ شَحَّ الْوَارِثُ إِلَّا أَنْ يُوصَى فِي  
 ثَلَاثٍ وَهَلِ الْوَاحِدُ ثَوْبٌ بَسْتَرَهُ (ورجح ويقف على المرأة) (أَوْ سَتَرَهُ  
 حُورَتِهِ وَالْبَاقِي سُنَّةٌ خِلَافٌ وَوَتَرُهُ وَالْإِثْنَانِ عَلَى الْوَاحِدِ وَالثَّلَاثَةُ عَلَى  
 الْأَرْبَعَةِ وَتَقْمِيصُهُ وَتَعْمِيمُهُ وَعَذَابُهُ فِيهَا) مَا أَلْفُ عَدْوَلَةٍ عَنْ التَّعْمِيلِ مِنْ  
 الْعَذَابِ (وَأَزْرَهُ وَإِفْقَاتِهِ وَالسَّبْعُ لِلْمَرْأَةِ) بزيادة لهما فبين والظهار بدل الإمامة  
 (وَحَنُوطٌ دَاخِلٌ كُلُّ لِفَاقَةٍ وَعَلَى قُطْنٍ يُلْصَقُ بِمَخَافَتِهِ وَالسَّكَانُورُ فَبَدَى  
 أَنَّهُ أَفْضَلُ الْخَنُوطِ بِحِفْظِ الْحَسَدِ (وَفِي مَسَاجِدِهِ) مواضع السجود عطف على  
 بمخافته (وَحَوَاسِهِ وَمَرَافِقِهِ) كإبطه (وَلِنْ) كان الميت (مُحَرِّمًا وَمُعْتَدَةً)  
 لَا تَقْطَعُ التَّكْلِيفَ (وَلَا يَتَوَلَّيَاءُ) إِنْ وَجَدَ غَيْرَهَا وَإِلَّا فَبِحَائِلٍ (وَمَنْحَى مُشَيِّعٍ  
 وَإِسْرَاعُهُ) مع السكينة (وَتَقْدُمُهُ وَتَأْخُرُ رَأْيِ وَسَتَرُهَا بِقُبَّةٍ) خيمته  
 مثلاً (وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ بَأَدَى النَّكْبِ وَأَبْتِدَاءُ بِحَمْدٍ وَصَلَاةٍ عَلَى نَدِيٍّ عَلَيْهِ  
 السَّلَامُ وَإِسْرَارُ دُعَاءٍ وَرَفْعُ صَغِيرٍ عَلَى أَكْفٍ وَوُقُوفُ إِمَامٍ بِالْوَسْطِ  
 وَمَنْسَكَبِي الْمَرْأَةِ رَأْسُ الْمَيِّتِ عَنْ يَمِينِهِ) (إِلَّا بِالْحَرَمِ الْمَدِينِيِّ) (وَرَفْعُ قَبْرِ  
 كَثِيرٍ مُسَمًّا وَتَوَلُّوَاتٍ أَبْضًا عَلَى كَرَاهَتِهِ فَيُسَطِّحُ) ضعيف (وَحَنُوطٌ قَرِيبٌ  
 فِيهِ ثَلَاثَا وَهَيْئَةُ طَعَامٍ لِأَهْلِهِ) (وَنَمْرِزَةٌ وَعَدَمٌ عَمَقِيهِ وَاللَّحْدُ وَضَجْعٌ فِيهِ  
 عَلَى أَيْمَنٍ مُقْبِلًا وَنُدُورُكَ إِنْ خُوفَ بِالْخَضْرَاءِ) قبل الفراغ من الدفن  
 (كَتْفَيْكَيسٍ رَجْلَيْهِ وَكَتْرُكَ الْغُسْلِ وَدَفْنٍ مِنْ أَسْلَمَ بِمَقْبَرَةِ السَّكَمَارِ إِنْ  
 لَمْ يُنْخَبِ التَّخْفِيرُ وَسَدُّهُ بِبَيْنٍ ثُمَّ لَوْحٌ ثُمَّ قَرْمُودٌ) من طين كوجوه الخليل  
 (ثُمَّ أَجْرٌ ثُمَّ قَهَبٌ وَسَنُّ التُّرَابِ أَوَّلِي) من الثابوت يدفن به (وَجَازُ غُسْلٍ

(١) فيكون عن يساره جهة النبر الشريف .

(٢) وهو الممول به عندنا في المغرب لوروده في السنة أما ما اعتاده أهل مصر من إقامة المآثم فبدعة منكرة تشتمل على مفاسد منها تحميل أهل الميت مصاريف المآثم وقد يكون رفع الورقة يتامى فتمظم المفسدة .

امرأة ابن كسبم) وثمان (ورجل كريضعة) سنتين وكالشهرين (والماء  
المسخن وعدم ذلك) أو الفصل (لكثرة الموتى) وبصلى عليهم  
(وتسكين بملبوس أو مزرع أو موز أو وسمل غير أربعة وبدء باي  
فاحية والمعين مبتدع وخروج متجالة أو إن لم ينحس منها الفتنة  
في كآب) وأم (وزوج وابن) وبنت وابن ابن (وأخ) وعم (وسبقها)  
للغير ولا ينبغي للصلاة (وجلوس قبل وضعها ونقل) لا يؤذيها  
(وإن من بدو) لمل وجه المبالغة مظنة البعد (وبكلاء عند موته وبعده  
بلا رفع صوت وقول قبيح وجمع أموات بقبر ضرورة) وإن أجنب  
وكره لغيرها وإن محارم (وولي القبلة الأفضل أو بصلاة) عطف على بقبر بل هو  
أرجى للبركة (بلى الإمام رجل فطفل فعبد فخصي فحنى كذلك) معناه  
في العبد رجل فطفل وفيما بعد كبير الحر فصغيره فسمى<sup>(١)</sup> الرقيق والمحبوب  
أربع قبل الخنثى والأنثى أربع فتلك عشرون (وفي الأصنف) الواحد (أيضاً  
الصنف) يقرب أفضله للإمام كما يفعل بالأصناف لجهة القبلة أو من بلى الأول  
عن اليمين ومن يليه عن اليسار وهكذا أو يكمل الشكل عن اليسار فإن استورا  
فالقرعة مالم يتراض الأولياء (وزيارة القبور بلا حياء) والأحسن ليلة الجمعة  
وبومها (وكره) ولو للمريض لموت كذلك (حاق شعره وقلم ظفروه وهو  
بدعة وضم ممة إن فعل ولا تنكأ فروحه ويؤخذ) يزال (عقوها) الخارج  
منها (وقراءة عند موته) واستحب ابن حبيب وبعضهم يس وفي بن وصول  
القراءة للميت وأنها عند القبر أحسن مزية وأن العز بن عبد السلام رآني بعد  
الموت فقيل له ما تقول فيما كنت تفكر من وصول ما يهدي من قراءة القرآن

(١) حقه فقسما الرقيق بالرفع ولعله مفعول لفعل محذوف أى فاعتبر قسماً الرقيق اهـ  
مؤلفه. كذا بهامش الأصل.

الموتى؟ فقال ميهبات وجدت الأمر على خلاف ما كنت أظن<sup>(١)</sup> (كَتَجْمِيرِ الدَّارِ) من ربح الموت (وَبَعْدَهُ وَعَلَى قَبْرِهِ وَصِيَّاحٌ خَلْفَهَا) لا مفهوم للظرف وقيل بالحرمة (وَقَوْلُ اسْتَغْفِرُوا لَهَا) وانصيراف عنها بِلاَ صَلَاةٍ أَوْ بِلاَ إِذْنٍ) قبل الدفن (إِنْ لَمْ يُطَوَّلُوا وَحُمَلُوا بِلاَ وَضُوءٍ) بل مطلق التشييع لعدم الصلاة (وَأَدْحَالُهُ الْمَسْجِدَ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ فَيُفِيهِ) لاحتمال القدر والقول بالنجاسة (وَتَكَرَّارُهَا) إِلَّا جَمَاعَةً بَعْدَ فِذٍ (وَتَغْسِيلُ جُنُبٍ) مضاف للفاعل (كَسَنَاطِرٍ) تشبيهه من حيث مطلق الإضافة فإنه مفعول (وَتَحْفِيطُهُ وَتَسْمِيَّتُهُ وَصَلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ بِدَارٍ وَلَيْسَ عَيْنًا بِخِلَافِ الْكَبِيرِ) فعيب ويجوز وقبور المسلمين أنضل (لَا حَائِضٍ) عطف على جنب لعدم قدرتها على رفعه (وَصَلَاةٌ فَاضِلٍ عَلَى بَدْعِيٍّ أَوْ مُظْهِرٍ كَبِيرَةٍ وَالْإِمَامِ عَلَى مَنْ حَدَّهُ الْقَتْلُ بِقَوْدٍ أَوْ حَدٍّ) لإلزامات بجلد (وَلِنْ تَوَلَّاهُ النَّاسُ دُونَهُ وَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ فَتَرَدُّدٌ) لعدم شهرته والراجع كالأول (وَتَكْفِينٌ بِحَرِيرٍ وَنَجْشٍ وَكَأَخْضَرٍ) من المصبوغ بغير طيب ومُصَفَّرٍ أَمْكَنَ غَيْرُهُ وَزِيَادَةُ رَجُلٍ عَلَى خَمْسٍ وَاجْتِمَاعُ نِسَاءٍ لِبُسَاءٍ وَإِنْ سِرًّا وَتَكْبِيرُ نَعَشٍ) لصغير (وَقَرَشُهُ بِحَرِيرٍ وَإِتْبَاعُهُ بِنَارٍ) وإن يبخور (وَيَدَاؤُهُ بِدَمِ مَسْجِدٍ أَوْ بِأَبَدٍ لَا يَكْحَلُ بِصَوْتٍ خَفِيٍّ وَفِيَاكُمْ لَهَا وَتَطْيِينُ قَبْرِ أَوْ تَبْيِيضُهُ وَبَنَاءُ عَلَيْهِ أَوْ تَحْوِيزُهُ وَإِنْ بُوْهِىَ بِهِ) أو آوى أهل الفساد أو ضيق الحِمْسِ (حَرْمٌ وَجَازٌ لِلتَّمْيِيزِ كَحَجَرٍ أَوْ خَشَبَةٍ بِلاَ نَقْشٍ وَلَا يُغَسَّلُ شَهِيدٌ مُعْتَرَكٌ فَقَطْ) وتغسل بقية الشهداء (وَلَوْ بِبَلَدٍ الْإِسْلَامِ أَوْ لَمْ يُفَاذَلْ) أو رجع عليه سيفه أو تردى (وَإِنْ أَجْنَبَ عَلَى الْأَحْسَنِ) لا نقطاع التكليف

(١) ثبت وصول ثواب الحج والصيام والصدقة والاستغفار الى الميت فقراءة القرآن كذلك بلا فرق لأن الجميع عبادة . وفي كتاب الروح لابن القيم بحث جيد في وصول القراءة للميت . وكذا في كتابي الرد المحكم للتين على كتاب القول المبين .

(لَا إِنْ رُفِعَ حَيًّا وَلَوْ أَنْفَذَتْ مَقَاتِلُهُ) ضعيف والمعمد أن منفوذ المقاتل لا يفصل  
 كذا في عب وفي بن ترجيح ما المصنف (إِلَّا الْمَعْمُورَ وَدُفِنَ بِدْيَابِهِ إِنْ سَتَرَتْهُ  
 وَإِلَّا زِيدَ بِخُفٍّ وَقَلْدَسُوَةٍ وَمِنْطَقَةٍ قَلَّ تَمْنُهَا وَخَاتَمٌ) مباح (قَلَّ فَضْهُ  
 لَا دِرْعَ وَسِلَاحَ وَلَا دُونَ الْجُلِّ) الثلثان بالغاء الرأس (وَلَا تَحْسَبُكُمْ بِكُفْرِهِ  
 وَإِنْ صَغِيرًا أَرْتَدَّ أَوْ نَوَى بِدِيَسَا بِيَدِ الْإِسْلَامِ) حيث كان كتابيا لا يجبر عليه  
 على ما يأتي (إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ) بالفعل (كَأَنَّ أَسْلَمَ وَنَفَرَ مِنْ أَبَوَيْهِ) ليس  
 شرطا (وَأِنْ اخْتَلَطُوا غَسَّلُوا وَكَفَّنُوا وَمُزِنَ الْمُسْلِمُ بِالنِّيَّةِ فِي الصَّلَاةِ  
 وَلَا سِغْطَ لَمْ يَسْتَهْلَ وَلَوْ تَحَرَّكَ أَوْ عَطَسَ أَوْ رَضَعَ إِنْ لَمْ تَتَحَقَّقِ  
 الْحَيَاةُ وَغُسِّلَ دَمُهُ وَلَفُ بِخَرْقَةٍ وَوُورِيَ وَلَا يُعَلَّى عَلَى تَبْرِ إِلَّا أَنْ يُدْفَنَ  
 بِغَيْرِهَا وَلَا غَائِبٍ وَلَا تُكْرَرُ) مكرر (١) (وَالْأُولَى بِالصَّلَاةِ وَصِي رُحِي  
 خَيْرُهُ ثُمَّ الْخَلِيفَةُ لَا قَرْمُهُ إِلَّا مَعَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ أَقْرَبُ الْعَصَةِ) ولا دخل  
 للزوجة هنا والسيد بالعتق (وَأَفْضَلُ وَلِيٍّ) من أولياء الجنازات (وَلَوْ وَلِيَ  
 الْمَرَأَةُ وَصَلَّى الذَّكَاءَ دَفْعَةً وَصَحَّحَ تَرْتِيبُهُنَّ) ضعيف (وَأَقْبَرُ حُبْسٍ  
 لَا يُمَشَّى عَلَيْهِ) حيث مُسَّمٌ وللطريق دونه والجلوس المنهى للحاجة (وَلَا يُنْبَشُ  
 مَا دَامَ بِهِ) وإلا نبش للدفن لا غيره إلا لضرورة منها قوله (إِلَّا أَنْ يَشِخَّ  
 رَبُّ كَفَنٍ غُصْبُهُ) ولم يتلاف فقيمه (أَوْ قَبْرِ يَمْلِكُهُ أَوْ تُسَبِّحُ مَعَهُ مَالٌ وَإِنْ  
 كَانَ بِمَا يَمْلِكُ فِيهِ الدَّفْنُ) محترز بملكه (بُئِيَ وَعَالِيَهُمْ قِيمَتُهُ وَأَقْلَهُ مَا مَنَعَ  
 رَائِحَتَهُ وَحَرَسَهُ وَبَقِيَ عَنْ مَالٍ كَثُرَ) في بطنه (وَلَوْ بِشَاهِدٍ وَبَيْنَ لَا عَنْ  
 جَنَيْنٍ وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا عَلَى الْبَقْرِ إِنْ رُحِيَ) والمذهب الأول لخطار وعدم تحقق  
 السلامة بل تؤخر حتى يموت (وَأِنْ قُدِرَ عَلَى إِخْرَاجِهِ مِنْ حِلِّهِ فُيْلَ) وهو وبهيد

(١) لأنه تقدم قريبا قوله في المكروهات وتكرارها.



لا تنفاه القوة الدافعة (والنص عدم جواز كذبه المضطر وصحح أكله) ضيف  
 (وَدُفِنَتْ مُشْرِكَةً حَمَلَتْ مِنْ مُسْلِمٍ بِمَقْبَرَتِهِمْ وَلَا يَسْتَقْبِلُ بِهِ قِبَالَتَنَا وَلَا  
 قِبَلَتَهُمْ) محله بعد قوله إلا أن يضع فليؤاره (وَرُمِيَ مَيِّتُ الْبَحْرِ بِهِ مَكْنَأً) ولا ينقل  
 (إِنْ لَمْ يُرَجَّ البُرُّ قَبْلَ تَغْيِيرِهِ) وعلى من أمكن دفنه<sup>(١)</sup> (وَلَا يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ لَمْ  
 يُوصِ بِهِ) ولا تنفذ وصيته بتركه<sup>(٢)</sup> (وَلَا يُتْرَكُ مُسْلِمٌ لِوَلِيِّهِ الْكَافِرِ  
 مَعْلُومٍ) وَلَا يُنْسَلُ مُسْلِمٌ أَبًا كَافِرًا وَلَا يُدْحِلُهُ قَبْرُهُ إِلَّا أَنْ يَضْمَعَ  
 فَلْيُؤَاوِرِهِ) ولا خصوصية للأب بذلك (وَالصَّلَاةُ أَحَبُّ مِنَ النَّفْلِ إِذَا قَامَ بِهَا  
 الْغَيْرُ إِنْ كَانَ كَجَارٍ) وصدق قريب (أَوْ صَاحِبًا)<sup>(٣)</sup> بَابُ تَجِبُ زَكَاةُ  
 نَصَابِ النِّعَمِ بِمِلْكٍ وَحَوْلٍ كَمَلًا (ثَلَاثُ زَكَاةٍ فِي مَالِ الْعَبْدِ نَدَمَ كَالْمَلِكِ وَلَا  
 قَبْلَ حَيْثُ السَّاعِي لِمَدَمَ كَالْحَوْلِ (وَإِنْ مَمْلُوكَةً وَعَامِلَةً) وقيد الصوم في  
 الحديث نظر للأنائب فقط (وَنِعَاجًا) على حول أصله (لَا) متولدا (مِنْهَا) أى  
 النعم (وَمِنْ الْوَحْشِيِّ) ولو بوسائل (وَضُمَّتِ الْفَائِدَةُ لَهُ) أى النصاب (وَإِنْ  
 قَبْلَ حَوْلِهِ يَوْمٍ) أو لحظة (لَا لِأَقَلِّ) من نصاب بل يستقبل بالجموع  
 الإبل في كل خمس ضائفة (ذات سنة) إِنْ لَمْ يَسْكُنْ جُلَّ غَنَمِ الْبَلَدِ  
 الْمَعَزُ وَإِنْ خَالَفَتْهُ غَنَمُ الْمَزَكِيِّ (وَالْأَصْحَحُ إِنْ جَزَاهُ بَعِيرٍ) عن الواحدة (إِلَى  
 خَمْسٍ وَعِشْرِينَ قَبِذَتْ خَاضٍ فَإِنْ لَمْ تَسْكُنْ لَهُ سَلِيمَةٌ فَإِنْ لَبُونٌ وَفِي  
 سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَسِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حِقَّةً وَإِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً وَسِتٍّ  
 وَسَبْعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَإِحْدَى وَسِتِّينَ حِقَّتَانِ وَمِائَةً وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ إِلَى

(١) قوله وعلى من أمكنه خبر مقدم ودفنه مبتدأ مؤخر أى ودفنه واجب على من أمكنه  
 اه مؤلفه. كذا بهامش الأصل .

(٢) في المجموع: ولا يعذب بيكي لا ينفذ ابشاء بتركه اه وهو البكاء الذى لاصباح معيه  
 ولا اعلم .

(٣) يعنى أن صلاة الشخص على الجار الميت أو الصالح الميت أحب من صلاة النفل ولو قام  
 بالصلاة على الميت غيره .

تَسْعَ وَعِشْرِينَ حِقَّتَانِ أَوْ ثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونٍ لِلسَّاعِي وَتَمِينَ أَحَدُهَا  
مُنْفَرِدًا ثُمَّ فِي كُلِّ عَشْرٍ يَتَغَيَّرُ الْوَاجِبُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ  
خَمْسِينَ حِقَّةٌ وَبِنْتُ الْمَخَاضِ الْمُؤَفِّيَّةُ سَنَةً ثُمَّ كَذَلِكَ (تفاوت ما بعد هامن  
الأسنان سنة سنة بين كل سفين (البقر في ثلاثين تدبمع ذو سنتين) بأن دخل  
في الثانية وفي أربعين مئة سنة ذات ثلاث (ومائة وعشرون) يخير بين أربعة أتبعة وثلاث  
مسنات (كما نتي الإبل) في أربع حقائق أو خمس بنات لبون (الغنم في أربعين  
شاة جذع أو جذعة ذو سنة ولو معزاً وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان وفي  
مائتين وشاة ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع ثم لكل مائة شاة وأزيم الوسط  
ولو انفردا الخيام أو الشرار إلا أن يرى الساعي أخذ المعيبة لا الصغيرة وضم  
يخت إعراب وجاموس لبقر وضأن لمعز وخير الساعي إن وجبت واحدة  
وتساوياً وإلا فمن الأكثر وثلثان من كل إن تساوياً أو الأقل نصاب  
غير وقص) الوقص ما لم يوجب الثانية وهو بفتح القاف وسكونها وبالصاد  
والسين (وإلا فالأكثر وثلاث وتساوياً فمنهما وخير في الثنائية وإلا  
فكذلك) الثلثان من الأكثر والواحدة من الأقل بالشرطين (واعتر في الأربعة  
فأكثر كل مائة) على حدة على ما سبق (وفي أربعين جاءه وساء وعشرين  
بارة منهم) لأنه يفضل عشرة مع العشرين (ومن هرب بإبدال ماشية أخذ  
بزكاتها) هذا إذا أبدلها بعد الحول بل (ولو قبل الحول) بقر كب شهر  
(على الإرجح وبني في راجعة بعيب أو فلس) وأولى فساد (لمبدل ماشية  
تجارة وإن دون نصاب بعين) فيزكها الحول لأن لم يزك الماشية فهو (أو  
نوعها) فحولها (ولو لاستعملها) فأخذ عنها بدلاً إلا أن تشهد به بيعة فيستقبل  
(نصاب قنيّة) مفهوم تجارة فيبني أيضاً على حول الأصل إذا أدله بعين أو  
نوعها (لا يخالف لها) كما يدل عن بقر فيستقبل (أو راجعة بإقالة أو) أبدل



بِالْفَجْرِ) لَأَنَّهُ أَوَّلُ الصَّبْرِ فَيَجْتَمِعُ لِلْمَاشِيَةِ لِلْمَاءِ (وَهُوَ) أَيْ مَجِيءُ السَّاعِي  
 (شَرْطُ وَجُوبٍ إِنْ كَانَ وَبَلَغَ) أَيْ أَمَكَّنْ بُلُوغُهُ وَالصَّوَابُ عَدَمُ زِيَادَةٍ وَعَدَمُ  
 وَأَخَذَ إِذَا الْوَجُوبُ لَا يَقُوفُ عَلَيْهِمَا وَإِلَّا لَا يَسْتَقْبِلُ الْوَارِثُ بَعْدَ الْجِيءِ قَبْلَهُمَا  
 (وَقَبْلَهُ يَسْتَقْبِلُ الْوَارِثُ وَلَا تُبَدَأُ إِنْ أَوْصَى بِهَا) قَبْلَهُ بَلْ فِي رَقَبَةٍ مُطْلَقٍ  
 الْوَصِيَّةُ بِمَا كَمَا يَأْتِي آخِرُ الْكِتَابِ (وَلَا تُجْزَى) قَبْلَهُ (كَدُرُورِهِ بِهَا نَاقِصَةٌ  
 ثُمَّ رَجَعَ وَقَدْ كَمُلَتْ) تَشْبِيهِهِ فِي الْأَسْتَقْبَالِ فَإِنْ تَخَلَّفَ وَأَخْرَجْتَ أَجْزَاءً  
 عَلَى الْمُخْتَارِ) وَالْخِلَافُ حَيْثُ تَخَلَّفَ لِمَذْرُوءٍ (وَلَا) تَخْرُجُ كَمَا هُوَ الْمَطْلُوبُ (عَمَلٌ  
 عَلَى الزَّائِدِ وَالنَّقْصِ لِلْمَاضِي) أَيْ يَعْمَلُ فِيهِ عَلَى مَا وَجَدَهُ الْآنَ زَادَ عَمَّا تَخَلَّفَ  
 عَنْهُ أَوْ نَقَصَ (بِتَبْدِيَةِ الْعَامِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنْ يَنْقُصَ الْأَخْذُ النَّصَابَ  
 أَوْ الْعَهْدَ) لِلْمَأْخُوذِ (فَيُؤْتَى) لِلْمُنَاسِبِ إِبْدَالُ الْأَسْتِثْنَاءِ بِالتَّفْرِيعِ فَإِنْ هَذَا ثَمَرَةٌ  
 تَبْدِيَةِ الْأَوَّلِ فَكَأَنَّهُ اسْتَعْنَى مِنْ مَحْذُوفٍ أَيْ وَمَا بَعْدَ الْأَوَّلِ مِثْلُهُ إِلَّا أَنْ يَنْقُصَ  
 (كَتَخَلَّفَهُ عَنْ أَقَلِّ فَكَمُلَ تَشْبِيهِهِ فِي تَبْدِيَةِ الْأَوَّلِ مِنْ وَقْتِ الْكَمَالِ وَصَدَّقَ)  
 فِي تَعْيِينِ وَقْتِ الْكَمَالِ لَكِنْ يَعْمَلُ مِنْهُ عَلَى مَا وَجَدَ (لَا إِنْ نَقَصَتْ هَارِبًا) فَلَا  
 يَصْدُقُ بَلْ يَعْمَلُ عَلَى مَا فَرَّ بِهِ وَلَوْ جَاءَ تَائِبًا إِلَّا لَبَيَّنَّ وَأَمَّا عَامُ الْقُدْرَةِ فَعَلَى مَا وَجَدَ  
 كَذَا فِي عِبِ وَفِي بَنِ اعْتِبَارِ تَبْدِيَةِ الْعَامِ الْأَوَّلِ حَتَّى فِي عَامِ الْإِطْلَاعِ (وَأِنْ زَادَتْ  
 لَهُ) أَيْ الْهَارِبِ (فَلَا يَكُلُّ مَا فِيهِ بِتَبْدِيَةِ الْعَامِ الْأَوَّلِ وَهَلْ يُصَدَّقُ) فِي تَعْيِينِ  
 وَقْتِ الزِّيَادَةِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ (قَوْلَانِ وَإِنْ سُئِلَ فَنَقَصَتْ عَمَّا أَخْبَرَ بِهِ) (أَوْ زَادَتْ  
 فَالْمَوْجُودُ إِنْ لَمْ يُصَدَّقْ أَوْ صَدَّقَ وَنَقَصَتْ وَفِي الزَّيْدِ تَرَدُّدُ) وَالْمُعْتَمَدُ اعْتِبَارُ  
 مَا وَجَدَ مُطْلَقًا وَيَحْسَبُ مَا ذَبَحَ (وَأَخَذَ اتَّلَوُا رَجُ بِالْمَاضِي إِلَّا أَنْ يَرْغُبُوا  
 الْأَدَاءَ) فِي صَدَقُونَ (إِلَّا أَنْ يَخْرُجُوا لِمَنْعِهَا وَفِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ فَأَكْثَرُ وَإِنْ  
 بِأَرْضٍ خَرَجِيَّةٍ) وَأَسْقَطَ أَبُو حَنِيفَةَ كَاتِبَهَا (أَلْفٌ وَسِتُّ مِائَةٍ رَطْلٌ مِائَةٌ وَنَمَانِيَّةٌ

وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا مَكِّيًّا ) بيان للرجل ( كُلُّ خَمْصُونَ وَخُمْسًا حَبَّةً مِنْ مُطْلَقِ  
الشَّعِيرِ ) يعني وسطه وتقريبها بمصر أربعة أرادب وروية ( مِنْ حَبِّ ) القَطَافِ  
السبعة الحنص والفول واللوبياء والعدس والقمح والجلبان والبسيلة وذوات الزيوت  
الأربع الزيتون والسمسم والقرطم والفجل الأحمر <sup>(١)</sup> والقمح والشعير والسلت  
والعاس والأرز والذرة والدخن ( وَتَمْرٍ ) وزبيب ( فَقَطٌ ) ولا زكاة في غير  
العشرين ( مُنْتَقًى ) مما يخزن به ( مُعَدَّرُ الْجَنَافِ وَإِنْ لَمْ يَجِفَّ ) بالفعل ( نِصْفُ  
عُشْرِهِ كَزَيْتِ مَالِهِ زَيْتٌ ) إن أمكن معرفته ( وَتَمْرٌ غَيْرُ ذِي الزَّيْتِ )  
كزيتون مصر ويجرى في بقية الزيتية والقيمة إن أكل كل ثمن ( وَمَا لَا يَجِفُّ )  
كعنب مصر ورطبها يخرج من ثمنه أيضاً والمبرة في النصاب بالحب ، أما الذي  
يجف فمن حبه ( وَنُؤُولٍ أَخْضَرَ ) أفاد ( ر ) والحاشية التخيير فيه والحنص بين الثمن  
والحب ولو كان شأنه الجفاف على المقياس وقوى بن تدين الحب ( إِنْ سُقِيَ بِآلَةٍ )  
شرط في ( نِصْفُ عُشْرِهِ وَإِلَّا فَالْعُشْرُ وَلَوْ اشْتَرَى السَّيْخُ لَهُ أَوْ أَنْفَقَ عَلَيْهِ  
وَلَمْ يَسُقِ بِهِمَا فَعَلَى حُسْمَيْهِمَا ) يقسم بنسبة السقين ويترك كل قسم بحكمه  
( وَهَلْ يُغْلَبُ إِلَّا كَثُرَ ) مدة <sup>(٢)</sup> على الأرجح وهو الثلثان ( خِلَافٌ ) أظهره  
التغليب ( وَتُضْمُّ الْقَطَافِي كَقَمْحٍ وَشَعِيرٍ وَسُلْتٍ ) تشبيهه فتضم الثلاثة لبعضها  
( وَإِنْ يَبْلُدَانِ إِنْ زُرِعَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ حَصَادِ الْآخَرِ ) شرط فيما قبل للمبالغة  
وما بعدها ( فَيُضْمُّ الْوَسْطُ لِهَمَّا ) بأن زرع الثالث بعد حصاد الأول فقط وكان  
في الوسط مع الأول نصاب ( لَا أَوَّلُ الثَّالِثِ ) بأن كان النصاب في الوسط مع  
الثالث فقط فلا زكاة في الأول بضم شيء مما سبق ( لَا لِمَلَسٍ وَدُخْنٍ وَذُرَّةٍ

(١) ولا زكاة في الأبيض كما في شرح المجموع .

(٢) وهو قول ابن عرفة . وقال الباجي : الأكثر سقيا وامتناعه في الشرح الكبير  
لأن الشارع ناط العشر ونصفه بالسقي بالآلة وغيرها . قال لا أن بعضهم رجح الأول ؟ يعني  
قول ابن عرفة ، ولا وجه له . اهـ

وَأَرْزِي وَهِيَ أَجْنَسٌ ) مع بعضها (وَالسَّمْسِمُ وَيَزُرُّ الْفَجْلَ وَالْقَرْطُمُ) الأحسن  
أن هنا حذف خبر دل عليه ما قبله أى أجناس وقوله ( كالزيتون ) تشبيهه في  
انفراد الجذبية فلا تضم ذوات الزيوت ( لا السكتان ) مخرج من مقام الزكاة  
أصلاً أو أن كالزيتون خبر عن السمس وما بعده أى مثله في وجوب الزكاة  
والسكتان مخرج من ذلك ( وَحُسِبَ قِشْرُ الْأَرْزِ وَالْعَلَسِ ) الذي يخزن به ( وَمَا  
تَصَدَّقَ بِهِ ) فإن دفع الزرع كله للفقراء فلا شيء عليه ( أَوْ اسْتَأْجَرَ ) به ( قَتْنَا )  
حال لا مفهوم له ( لَا أَكُلُ دَابَّةً فِي دَرَسِمَا ) تسترقه ولا ما يترك لمعوم اللقط<sup>(١)</sup>  
نعم ما يلقطه الحصاد ( وَالْوُجُوبُ بِإِفْرَاكِ الْحَبِّ ) وإن لم يبيس ( وَطَيْبِ التَّمْرِ  
فَلَا شَيْءَ عَلَى وَارِثٍ قَبْلَهُمَا لَمْ يَصِرْ لَهُ نِصَابٌ ) وبمدهما تركى على ملك الميت  
كأن كان عليه دين ( وَالزَّكَاةُ عَلَى الْبَائِسِ بَعْدُهَا ) ويتجرى القدر إن اتهم  
المشتري ( إِلَّا أَنْ يُعْذِرَ فَعَلَى الْمَشْتَرِي ) ويرجع على البائع بنفقتها وحصلتها من  
الثمن ( وَالنَّفَقَةُ عَلَى الْمُوصَى لَهُ الْمُؤْمِنِينَ بِحُزْنٍ لَا الْمَسَاكِينِ أَوْ بِكَفَالٍ فَعَلَى  
الْمَيِّتِ ) فيهما ، الباب للزكاة وهى على الميت بعد العايب كقبوله بكفيل وإلا ففى  
الوصية إن بلغت نصاباً ( وَإِنَّمَا يُخَرِّصُ التَّمْرُ وَالْعِنَبُ ) فقط ( إِذَا حُلَّ بَيْعُهُمَا )  
ولا يكفى هنا بعض الحائظ ( وَاخْتَلَفَتْ جَمَاعَةُ أَهْلِهَا ) المدار على الحاجة لا كاهما  
رطبين ( نَخْلَةٌ نَخْلَةٌ ) لأنه أضبط ( بِاسْقَاطِ نَقْصِمَا ) بالجفاف ( لَا سَقَطِيهَا )  
لهواء أو طير وإن اعتبر بعد كما يأتى فى الجائحة ( وَكَفَى الْوَاحِدُ ) المعدل العارف  
( وَإِنْ اخْتَلَفُوا فَلَا عَرَفُ وَإِلَّا ) بأن تساوا فى المعرفة ( فَمِنْ كُلِّ جُزْءٍ )  
نسبة المجموع فالثلاثة من كل الثلث ( وَإِنْ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اعْتَبِرَتْ ) فى  
الأسقاط فإن لم تحط عن المشتري لم تسقط زكاتها عن البائع ( وَإِنْ زَادَتْ عَلَى

(١) وهو حاله للاقطه ، كما قاله أبو الحسن . أما ما يلقطه الحصاد فيحسب .

تَخْرِيبِ عَارِفٍ) جَذَهَا (فَالَا حَبَّ الْإِخْرَاجُ وَهَلْ عَلَى ظَاهِرِهِ) من النَّدْبِ أَوْ  
 (الْوُجُوبِ) وهو الأَرْجَحُ (تَأْوِيلَانِ وَأَخِذْ مِنَ الْحَبِّ كَيْفَ كَانَ) ومن كل نوع  
 بحسبه (كَالْتَمَرِ نَوْعًا أَوْ نَوْعَيْنِ وَإِلَّا فَمِنْ أَوْسَطِهِمَا) والزَّيْبُ كَالْتَمَرِ (وَفِي مَا تَتَى  
 دِرْهَمٍ شَرْعِيٍّ أَوْ عِشْرِينَ دِينَكَارًا فَكَثْرًا أَوْ مُجْمَعٍ مِنْهُمَا بِالْجُزْءِ) الدِّينَارُ  
 بِعِشْرٍ وَسَبَقَ لَهُ الدِّرْهَمُ فِي الْحَرْثِ وَالْدِينَكَارُ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ مِنْ وَسْطِ الشَّعِيرِ (رُبْعُ  
 الْعُشْرِ وَإِنْ لِطِفْلٍ أَوْ مَجْنُونٍ) وَالْوُجُوبُ عَلَى الْوَلِيِّ (أَوْ نَقَصَتْ أَوْ  
 بِرَدَاءَةٍ أَوْ إِضَافَةٍ وَرَاجَتْ) فِي الثَّلَاثِ (كَكَامِلَةٍ وَإِلَّا حُسِبَ الْخَالِصُ)  
 فِي الْأَخِيرَةِ وَالْوِزْنُ فِي الْأُولَى وَالرَّدِيَّةُ كَالْعَرُوضِ (إِنْ تَمَّ الْإِمْلَاكُ) كَمَا  
 سَبَقَ أَوَّلُ الْبَابِ (وَحَوْلُ غَيْرِ الْمَعْدِنِ) لَا تَى (وَتَعَدَّدَتْ بِتَعَدُّدِهِ فِي مُوَدَّعَةٍ)  
 بَعْدَ قَبْضِهَا وَبِعْتَبَرِ النِّقْصِ بِتَعْدِيَةِ الْعَامِ الْأَوَّلِ وَفِي بَنِ اسْتَظْهَرَ ابْنَ عَاشِرٍ أَنْ يَرْكِبَهَا  
 لِكُلِّ عَامٍ وَقَدْ الْوُجُوبُ مِنْ عِنْدِهِ (وَمُتَّجِرٍ فِيهَا بِأَجَرٍ) لَا مَفْهُومَ لَهُ بَلِ الْمَدَارُ  
 عَلَى أَنْ جَمِيعَ الرِّبْحِ لِرَبِّهَا (لَا مَفْصُولَةٌ) بَلِ لِعَامٍ وَاحِدٍ مَتَى قَبْضُهَا وَيَرْكَبُ  
 الْغَاصِبُ كُلَّ عَامٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ وَافٍ بِهَا وَأَمَّا الْحَرْثُ وَالْمَاشِيَةُ فَزَكَتَهُمَا مِنْهُمَا  
 كَمَا وَجِبَتْ (وَمَدْفُوعَةٌ) بِمَوْضِعٍ لَا يَحَاطُ بِهِ تَاهُ عَنْ مَحَلِّهَا (وَضَائِعَةٌ) بِالْإِدْفَنِ  
 كُلُّ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ لِعَامٍ وَاحِدٍ (وَمَدْفُوعَةٌ عَلَى أَنْ الرِّبْحَ لِلْعَامِلِ بِلَا ضَمَانٍ)  
 لَا مَفْهُومَ لَهُ نَعَمْ إِنْ كَانَ عَلَى ضَمَانِهِ زَكَى هُوَ كُلُّ عَامٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ وَافٍ (وَلَا  
 زَكَاهُ فِي عَيْنٍ فَقَطْ) وَسَبَقَ لِمَرِثِ الْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ (وَرِثَتْ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا  
 لَمْ تُؤَقَفْ) لَا مَفْهُومَ لَهَا (إِلَّا بِمَدَّ حَوْلَ بَعْدَ قَسْمِهَا أَوْ قَبْضِهَا) الْمَدَارُ عَلَى  
 الْقَبْضِ كَمَا فِي ر (وَلَا مُوَصَّى بِتَقَرُّقَتِهَا<sup>(١)</sup>) وَسَبَقَ وَصِيَّةُ الْحَرْثِ وَأَمَّا الْمَاشِيَةُ

(١) فِي شَرْحِ الْجُمُوعِ : وَمِنْهُ لَا زَكَاهُ فِيهَا تَجْمَعُ عِنْدَ النََّاظِرِ الْمُسْتَحْقِقِينَ وَلِجُرْدِ مَصَالِحِ  
 الْوَقْفِ يَرْكَبُ كَمَا ذَكَرَهُ حَشٍ وَذَكَرَ أَيْضًا الْخِلَافُ فِي نَحْوِ مَا بِالْكَعْبَةِ هَلْ يَرْكَبُهِ الْإِمَامُ  
 قَوْفٌ أَوْ لَا لِعَدَمِ الْمَلِكِ أَمْ لَا.

فيزكيها من صار له نصاب من المعينين (ولا مال رقيق) وإن بشائبة لعدم تمام الملك وإن لم ينزع ماله ولا على السيد إلا أن ينزعه ويحول (ومدين) إلا أن يكون عنده ما يوفي (وسدكة وصداغة وجودة) فلا تميز قيمة ذلك (وحي) وإن تسكتر إن لم يتشتم فإن تشتم زكاه ولو نوى إصلاحه (وأم ينوي عدم إصلاحه) ظاهره إذا لم ينو شيئاً لا زكاة والمعتد لزكاة كنفية لعدم (أو كان لرجل) يستعمله حيث أبيع أو لأهله (أو كراء) وإن حرم عليه استعماله فيكره لئساء كافي روفي بن عن ابن عرفة تقييد سقوطها بالمباح لحابسه وقواه فانظره (إلا محرمًا أو معداً لعمالة أو صدق) فيزكي كل ذلك (أو منوباً به التجارة) وإن رُصّع بجواهر وزكى الزينة (بعد نزعه) (إن نزع بلا ضرر ولا تحريم) والجواهر على حكم العرض (وضم الربح لأصله<sup>(١)</sup>) ولو قبل الحول بيوم أو ربح فائدة ولا يمول على ما في الخارشي (كاملة مسكترى للتجارة) فحول ما يقبض من كرائه حول ما دفع فيه (وأن ربح دين لا عرض له عندة) فيزكيه ليوم الساف (والمنفق) عطف على لأصله (بعد حوله مع أصله) أي أصل الربح (وقت الشراء) ظرف لمنفق أي وقت تقريره والأرضح بعد الشراء وصورتها حال الحول على عشرة فاشترى بخمسة سائمة ثم أنفق خمسة فإذا باع السائمة بخمسة عشر كلها بالخمسة وزكى على الحول الأصلي (واستقبل بفائدة تجددت لا عن مال كعطيئة أو) تجددت عن (غير موزكى كتمن عرض مؤقتي وتضم ناقصته وإن) طرأ النقص لها (بعد تمام إثباتية أو ثالثة) وهكذا (إلا) أن تنقص (بعد حوله كاملاً فعلى حوله) ويزكى كل على حوله نظراً لتماه بالآخر ولو قبل حول الآخر فإن حال حول بعد النقص

(١) هذا شروع في الكلام على نماء المين وهو ثلاثة : ربح وفائدة وغلة . أشار إلى الأول بقوله كغلة مكثرى وإلى الثانى بقوله : واستقبل بفائدة ، وإلى الثالث بقوله : وبالمستجد ومن سلع التجارة .



انفسخ الحول الأول وجاء الضم (كالكاملة أو لا) المستمر كلها (وإن نقصنا  
 فربح فيهما أو في إحداهما تمام نصاب عند حول الأولى أو قبله فربح  
 على حوليهما وفرض ربحهما) على عددهما وتخص صاحبة الربح به (وبعد  
 شهر) من حول الأولى (فمنه) الأولى (والثانية) على حوليهما وعند حول  
 الثانية أو شك فيه لا يثبت (فمنه) أي فالجميع من حول الثانية كما أنه إذا شك  
 في أصل الربح أضيف للثانية (كبعده) أي بعد حول الثانية فينتقل الجميع لذلك  
 البعد (وإن حال حولهما) وزاها لتمامها بالثانية كما سبق (فأنقصها ثم حال  
 حول الثانية ناقصة فلا زكاة) لعدم الممتنع (وبالمستجد) عطف على بقية ثمة  
 وهذه غلة (من سلع التجارة) بلا بيع (للسلع) كغلة عبدة (للتجارة) وكتأبقة  
 وثمرة (مشتري إلا المؤبرة) للمعتد ولو مؤبرة كافي ربح لم تكن تبعاً  
 للأصل (والصوف التام) وإن اكترى وزرع للتجارة زكي (نمن الزرع  
 لحول الأصل) وهل يشترط كون البذر لها (فيستقبل وإن كان من قوته  
 تردد لا إن لم يسكن أحدهما) السكراد أو الزرع (للتجارة) فيستقبل (وإن  
 وجبت زكاة في عينها) أي الزرعة لكونها نصيباً مما يزكي (زكي ثم  
 زكي الثمن لحول التزكية) وإنما يزكي دين إن كان أصله عيناً يده  
 أو عرض تجارة (احتكاكاً ببدائل قوله لسنة ويد وكيله كيده) وقبض عيناً وإن  
 بهيمة (وقبضه الموهوب له والزكاة منه إن نوى الواهب ذلك والمدين إبراء لازكاة  
 به) (أو إحالة) فيزكيه الخيل بمجرد ما من عنده كما يزكيه الخال إذا قبضه  
 والمدين كل عام إذا كان عنده ما يوفي فيلغز بال يزكيه ثلاثة (كامل بنفسه  
 ولو تليف الممتنع) بفتح التاء وكسرها أوها كما سمي قول (أو بفائدة جمعها  
 ملك) معلوم<sup>(١)</sup> (وحوز) كما سمي مثل (أو مملوك على الممول)

(١) يعني أن قوله جمعها ملك معلوم لا حاجة لذكره ولذا حذفه في المجموع وقال في شرحه:

لأن الفائدة لا تنجق بدون ملك . اهـ

للمازرى (إِسْنَةً مِنْ أَصْلِهِ وَلَوْ فَرَّ بِتَأْخِيرِهِ) مبالغة على المعتمد (إِنْ كَانَ عَنْ كَيْهَةٍ أَوْ أَرْضٍ) استقبل بعد القبض ولو فر وهذا مستأنف وأذخات الكاف الخلع والمهر . وهذا مفهوم أصله عين (لَا عَنْ مُشْتَرَى لِلْقَنْيَةِ وَبَاعَهُ لِأَجَلٍ فَلِكُلِّ) حيث فر ، وهذا ضعيف والمعتمد الاستقبال أيضاً (وَعَنْ إِجَارَةٍ أَوْ عَرْضٍ مُفَادٍ قَوْلَانِ) المعتمد الإِسْتِقْبَالُ أَيْضاً (وَحَوْلُ الْمُتَمِّ) بالفتح (مِنْ التَّمَامِ إِنْ نَقَصَ بَعْدَ الْوُجُوبِ) فيبقى كل على حوله كالقوائد (ثُمَّ زَكَى الْمَقْبُوضَ وَإِنْ قُلَّ وَإِنْ اقْتَضَى دِينَاراً فَبِأَخَرِ فَاشْتَرَى بِكُلِّ سِلْعَةٍ بَاعَهَا بِعَشْرِينَ فَإِنْ بَاعَهَا مَعَاً) (أَوْ إِحْدَاهَا بَعْدَ شِرَاءِ الْآخَرَى زَكَى الْأَرْبَعِينَ) للمعتمد كما فى (ر) وغيره أنه لا يزكى أربعين إلا إذا اشتراها معا (وَلَا) زكى (أَحَدًا وَعَشْرِينَ) العشرون الأولى والدنيار الثانى (وَمِنْ لاختلاط أحواله آخر الأول) فاشك فى وقته قدمه الأول (عَكْسُ الْفَوَائِدِ وَالِاقْتِضَاءِ لِمِثْلِهِ مُطْلَقاً) بقيت أولاً كما سبق والفائدة لِمُتَأَخَّرٍ مِنْهُ فَإِنْ اقْتَضَى خَمْسَةَ بَعْدَ حَوْلٍ ثُمَّ اسْتَفَادَ عَشْرَةَ) بعد أن أنفق الخمسة (وَأَنْفَقَهَا) أى العشرة (بَعْدَ حَوْلِهَا ثُمَّ اقْتَضَى عَشْرَةَ زَكَى الْعَشْرَتَيْنِ) والخمسة (الْأُولَى إِذَا اقْتَضَى خَمْسَةَ) إذا لا يكمل المتقدم إلا باقتضاء (وَلَا يَزَكَّى عَرْضٌ لَا زَكَاةَ فِي عَيْنِهِ) أما نصاب الماشية والحَرْث فعلى حكمهما السابق (مُلْكٌ بِمُعَاوَضَةٍ) مالية وإلا استقبل بثمنه كوروث ومن أَرْضٍ (بِذِيَّةٍ تَجَرٍّ) الباء للعلاصة وما قبلها للسببية (أَوْ مَعَ نِيَّةٍ غَلَّةٍ أَوْ قَنْيَةٍ عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْمَرْجَحِ لَا بِالنِّيَّةِ أَوْ نِيَّةٍ قَنْيَةٍ أَوْ غَلَّةٍ أَوْ هُمَا وَكَانَ كَأَصْلِهِ) فيه قلب والمعنى وكان أصله كموفى ملكه بمعاوضة (أَوْ) كان أصله (عَيْنًا وَإِنْ قُلَّ وَبِيعَ بَعَيْنٍ وَإِنْ لَا سِتْرَ لَكَ كَالْدَيْنِ) فيزكاه لسنة حيث باع بنصاب ولو فى مَرَاتٍ وَأَنْفَقَ الْأَوَّلُ ثُمَّ زَكَى مَا بَاعَ بِهِ وَإِنْ قُلَّ (إِنْ رَصَدَ بِهِ الشُّوقَ

وَالْأَمْرُ أَنَّ كَانَ مَدِيرًا ( زَكَّى عَيْنُهُ وَدَيْنُهُ ) بِالْعَدَدِ ( وَالنَّقْدَ الْحَالَ الْمَرْجُوءَ  
وَالْأَمْرُ أَنَّ كَانَ عَرْضًا أَوْ مُؤَجَّلًا ( قَوْمَهُ ) فَيَقُومُ الْعَيْنُ الْمُؤَجَّلُ بِعَرْضِ ثُمَّ هُوَ  
بَعْدَ حَالِ ( وَلَوْ طَعَامَ سَلَمَ ) إِذْ لَا يُلْزَمُ مِنْ تَقْوِيمِهِ بِيَمِينِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ ( كَسَلْعَةٍ ) كُلِّ  
عَامٍ وَإِنَّمَا يَقُومُ مَا دَفَعَ ثَمَنَهُ أَوْ حَالِ حَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ ثَمَنَهُ كُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَهُ  
مَالٌ وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَدْفَعْ ثَمَنَهُ وَلَمْ يَحُلْ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ وَلَا يَسْقُطُ دَيْنُ ثَمَنِهِ  
زَكَاةَ غَيْرِهِ كَمَا فِي الْقَدَمَاتِ أَهْ بِنِ ( وَلَوْ بَارَتْ ) مَتَى بَاعَ فِي الْحَوْلِ بِدَرَاهِمٍ شَرَعِيَّةٍ  
( لَا لِمَنْ لَمْ يَرْجُهُ أَوْ كَانَ قَرْضًا ) فَإِنَّمَا يَرْكَبُهَا بَعْدَ الْقَبْضِ لِسَنَةِ ( وَتَوَلَّى وَتَوَلَّى  
أَيْضًا بِتَقْوِيمِ الْقَرْضِ ) وَهُوَ ضَعِيفٌ ( وَهَلْ حَوَّلَهُ لِلْأَصْلِ أَوْ وَسَطِهِ مِنْهُ  
وَمِنْ الْإِدَارَةِ تَنَاوِيلًا ) فِي الْمَدِيرِ بَعْدَ وَقْتِ الْمَلِكِ أَرْجَحُهُمَا الْأَوَّلُ كَمَا يَفِيدُهُ رِ  
وَبِنِ ( ثُمَّ زَبَادَتُهُ ) عَلَى مَا قُومَ بِهِ صَوَابًا فِي وَقْتِهِ ( مُلْفَأَةً بِخِلَافِ حَالِ التَّجَرُّيِّ )  
لِتَعْيِنِ الْخَطَأَ فِيهِ ( وَالْقَمَحُ ) وَلَا زَكَاةَ فِي عَيْنِهِ ( وَالْمُرْتَجِعُ مِنْ مُفَاسِّ ) بَعْدَ  
بَيْعِهِ لَهُ ( وَالْمُكَاتِبُ يَمْجُزُ كَغَيْرِهِ ) فِي التَّقْوِيمِ خَبَرَ عَنِ الْقَمَحِ وَمَا بَعْدَهُ ( وَانْقِلَ  
الْمُدَارُ لِلْإِحْتِكَارِ وَهُمَا لِلْقَنِيَةِ بِالنَّيَّةِ ) رَاجِعٌ لِلْفِرْعَيْنِ ( لَا الْعَكْسُ ) فِيهِمَا  
لَأَنَّ الْقَنِيَةَ أَصْلُ الْعُرُوضِ وَالْإِحْتِكَارُ إِلَيْهَا أَقْرَبُ وَالنَّيَّةُ تَنْقِلُ الْأَصْلَ لَاعْنَهُ إِلَّا  
بِعَمَلٍ ( وَلَوْ كَانَ أَوَّلًا ) قَبْلَ الْقَنِيَةِ ( لِلتَّجَارَةِ وَإِذَا اجْتَمَعَ إِدَارَةُ وَإِحْتِكَارُ  
وَتَسَاوَى أَوْ احْتِكَارُ الْأَكْثَرُ فَكُلُّهُ عَلَى حُكْمِهِ وَالْأَمْرُ أَنَّ أَدَارَةَ الْأَكْثَرِ  
( فَالْجَمْعُ لِلدَّارَةِ وَلَا تُقَوَّمُ الْأَوَانِي ) وَبِقَرِ الْحَرْثِ وَعَيْنُهَا عَلَى حُكْمِهَا ( وَفِي  
تَقْوِيمِ الْكَافِرِ ) التَّقْوِيمُ لِلْمَدِيرِ أَمَّا الْحَتَكُ فَيَسْتَقْبَلُ ( إِحْوَالٌ مِنْ إِسْلَامِهِ أَوْ  
اسْتِقْبَالِهِ بِالثَّمَنِ قَوْلَانِ وَالْقِرَاضُ الْخَاضِرُ بِزَكَاةٍ رَبُّهُ ) لَا الْعَامِلُ فَإِنْ أَخَذَ  
بِهَا أَجْزَاءً وَظَاهَرَ الْمَصْ أَنَّهُ لَا يَصْبِرُ لِلنُّصُوضِ وَهُوَ مَا فِي تَوْضِيحِهِ وَنَقْلُ ( ر ) عَنْ  
ابْنِ رَشْدٍ وَقَوَاهِ الْعَصْبِ وَتَنْزِيلُ سَنَةِ الْمَفَاصِلَةِ مِنْزِلَةُ سَنَةِ الْحُضُورِ وَيَجْرِي عَلَى مَا بَيَّنَّا  
( إِنْ أَدَارَ أَوْ الْعَامِلُ ) وَلَوْ كَانَ مَا بِيَدِهِ أَقَلُّ لَأَنَّ الْفَرَضَ مَجْرَدُ الْقِرَاضِ لَا الْجَمْعُ

فلا يعتبر ما لاخر شي وغيره هنا ( مِنْ غَيْرِهِ ) أو منه وتحسب على ربه كأفاده  
الناصر على ما في عب وغيره فالختر زعنه جعلها كالنفقة والخسر عليها ( وَصَبَرَ  
أَي جَازَ لَهُ الصَّبْرُ ) ( إِنْ غَابَ ) بحيث لا يعلم ( فَزُكِّيَ ) لِسَنَةِ الْفَصْلِ ) يعني  
الحضور ( مَا فِيهَا وَسَطَ مَا زَادَ قَبْلَهَا ) لأنه لم يصل إليه بل يزكي ما في سنة  
الفصل لما مضى بعد إسقاط ما نقصته الزكاة فان نقص النصاب سقطت ( وَإِنْ  
نَقَصَ ) ما قبلها ( فَلَيْسَ كُلُّ مَا فِيهَا وَانْقَصَ وَأُزِيدَ قُضِيَ ) بالنقص على ما قبله  
كما علم من سقوط ما زاد ( وَإِنْ احْتَكِرَا أَوْ الْعَامِلُ فَكَالْدَيْنِ ) إلا أن يدير  
لربه إلا كثر فالجميع للإدارة ( وَعُجِّلَتْ زَكَاةُ مَا شِئِيَ الْقِرَاضُ مُطْلَقًا ) حضر  
أو غاب ( وَحُسِبَتْ كُلِّي رَبٍّ ) من رأس المال ( وَهَلْ ) زكاة فطر ( عِيَّده  
كَذَلِكَ أَوْ تُلْقَى كَالنَّفَقَةِ تَأْوِيلًا ) اعترض بأنها تحصب قطعاً ( وَزُكِّيَ  
رَبْنُ الْعَامِلِ ) بعد المفاصلة لسنته ( وَإِنْ قَلَّ إِنْ أَقَامَ بِيَدِهِ حَوْلًا وَكَانَا ) أَي  
العامل وربه ( حُرَيْنِ مُسْلِمَيْنِ بِلَادَيْنِ وَحِصَّةُ رَبٍّ ) يعني رأس ماله ( بِرَبْنِهِ  
نِصَابٌ ) بل ولو بالضم لما عفده ( وَفِي كَوْنِهِ شَرِيكًا ) فإذا اشترى من يعتق  
عليه عتق عليه شهر ( أَوْ أَجِيرًا ) فلذا لا يشترط في زكاة ربحه كونه نصاباً  
وشهر أيضاً ( خِلَافٌ ) وَلَا تَسْطُ زَكَاةُ حَرْثٍ وَمَا شِئِيَ وَمَعْدِنٍ بَدَيْنِ أَوْ نَقْدٍ  
أَوْ أَسْرِ وَإِنْ سَاوَى مَا بِيَدِهِ ) أو زاد ( إِلَّا زَكَاةُ فِطْرٍ عَنْ عَهْدٍ عَلَيْهِ مِثْلُهُ )  
منقطع ( بِخِلَافِ الثَّمَنِ ) ومنه قيمة العرض وحقق أن سقوطها بالفقد والأسر  
ممناء لا تخرج الآن فإذا حضر ربه زكي لجمع ما مضى ورد على من قال بالزكاة  
لسنة واحدة أو الاستقبال ( وَلَوْ دَيْنَ زَكَاةٍ أَوْ مُؤَجَّلًا ) وبه خبر عدة ( أَوْ  
كَمَّزٍ أَوْ نَفَقَةٍ زَوْجَةٍ مُطْلَقًا ) ولو لم يحكم بها ( أَوْ وَلَدَ إِنْ حُكِمَ بِهَا وَهَلْ  
إِنْ تَقَدَّمَ بِسَرٍّ ) لا ولد ( تَأْوِيلًا ) راجع لمفهوم الشرط أي فإن لم يحكم بها لم  
تسقط الزكاة عند ابن القاسم وقال أشهب بالإسقاط قبل خلاف ووفق بحمل

الأول على ما إذا تقدم يسر فلي أن المصريح به التوفيق حقه<sup>(١)</sup> وهل إن تقدم يسر  
وعلى أنه الخلاف صواب العبارة وإن<sup>(٢)</sup> لم يزيادة واو المبالغة وعلى كل فهو مرتبط  
بابن القاسم (أو وإليه يحكمكم إن تسلف) ما نفقه (لا يدن كناية أو هذى)  
وقل بن أنهم ما كالأزكاة فانظره (إلا أن يكون عنده مُمْسَرٌ) هو الحرث يزكى  
بالهشر أو نصفه استثناء من قوله بخلاف الدين (زُكِّيَ) مفهومه موافقة (أو  
معدن أو قيمة كناية أو رقية مدبر أو خدمة مُعْتَقٍ لِأَجَلٍ أو مُخْدَمٍ  
أو رقيقته لمن مرجعها) بعد الخدمة (له أو عدد دين حل أو قيمة  
مرجو أو عرض حل حوله) راجع لخصوص العرض كافي (ر) قال بن عن  
ابن عاشر إنما بشرط مضى الحول على ما جعل في الدين إذا مر الحول على الدين  
(إن بيع) شرط فيما يجرى في الدين (وقوم وقت الوجوب هل مفلس الجار  
معلق ببيع وقوله وقت يتنازع ببيع وقوم على الظاهر فإن العبارة في كونه ببيع على  
المفلس أولاً بوقت الوجوب (لا آبق وإن رُجِيَ) لأنه لا يباع (أو دين لم  
يُرجَ وإن وهب الدين أو ما يُجْعَلُ فيه ولم يحل حوله أو مرَّ كَلِمَةُ وَجَرٍ  
نَفَقَتُهُ بِسِتِّينَ دِينَارًا) قبضها وأدخلت الكاف أقل أو أكثر (ثلاث سنين حول  
فاعل صر) فلا زكاة (بل يستقبل في الثلاثة إن الملك إنما تم بعد الاستقبال  
(ومدين مائة له مائة مُحَرَّمِيَّةٌ) الحول (ومائة رَجِيَّةٌ بَزَكِّيَ الأُولَى)  
ويجوز الثانية في الدين (وزكيت عَيْنٌ وَفَقْتُ لِسَلْفٍ) منها كل عام على ملك  
الواقف فتضم له إن نقصت فإن تسلفها أحد أعواماً زكيت تعد قبضها لواحد  
كغيرها وهو على حكم المدين (كَمَبَاتٍ) كأن يوقف حائطه (وَحَبَوَانِ أو  
نَسْلِهِ عَلَى مَسَاجِدٍ أو غَيْرِ مُعَيَّنِينَ كَمَلَبْنِهِمْ) إن تَوَلَّى الْمَالِكُ نَفَرَةً وَبَلَاً إن  
حَصَلَ لِكُلِّ نَصَابٍ) هذا التفصيل ضعيف والاعتماد زكاة لجملة على مالك الوائف

(١) هذا يفيد أن نسخة الشارح من المتن هكذا : وهل إن لم يتقدم يسر

(٢) أى وهل وإن لم الخ

مطلقاً ( وفي إلحاق ولد فلان بالمؤمنين أو غيرهم قولان ) إنما يحتاج لهذا على الضميمة ( وإنما يزكى معدن عين ) لا كجوهرو نحاس ( وحكمه للإمام ولو بأرض مؤمن إلا تملوكة لمصالح ) فله ( ومعلوم أن الكافر لا يزكى ) ( ومنه ببقية عرفه ) ولو ذهباً مع فضة ( وإن ترأخى العمل لا معادن ) في أمكنة ( ولا عرق لا آخر وفي ضم فائدة حال حولها ) للمعدن وهو المعتمد ( وتملكي الأجوب بإخراجه ) فيحسب ما أذهب قبل التصفية ( أو تصفيته تردد ) ( وجاز دفعه ) لمن يأخذ منه ( بأجرة غير نقد ) وإلا كان فضلاً أو صرفاً أما كراء ومن يخرج لربه خائز بالنقد ( وظل أن المخرج للمذفوع له ) ولو مجاناً ولا يخلو عن تكرار ( واعتبر ملك كل ) حيث تعدد المستحق ( وفي بجزء كإقراض قولان وفي نذرته ) لا يحتاج لكبير عمل ( الخمس ) ولا تعتبر فيه شروط الزكاة كالركاز ( وهو دفن جاهلي وإن شك ) لأنه الشأن ( أو أقل أو عرضاً أو وجده عبداً أو كافراً إلا لكبير نفقة أو عمل في تخليصه فقط ) فلا تعتبر نفقة السفر والمعتمد اعتبارها كافي روالحاشية ( فالزكاة ) على تأويل اللغوي ، وتأويل ابن يونس الخمس مطلقاً كما في بن ونقل عن ابن عاشر أن المراد بالزكاة ربع العشر من غير اشتراط نصاب ولا غيره من شروط الزكاة ( وكثرة حفر قبره ) أي الجاهلي ( والطلب فيه وبأقيد لملك الأرض ولو جنباً وإلا ) تكن مملوكة كالموات والقبائل ( فلو أجدته وإلا دفن المصالحين فأنهم ) ومعلوم أن الكافر لا يزكى ( إلا أن يجدته رب دأربها ) بل ولو كان الواجد غيره على تأويل عبد الحق وابن محرز وهو قول ابن القاسم في كتاب ابن المواز لكن المص مر على تأويل أبي سعيد وابن أبي زيد كما في بن تيماله ( فله ) ودفن مسلم أو ذمي لقطعة ( وما لقطه ) بفتح الفاء ( البحر كعتبر ) وجوهراً مما لم يقدم عليه ملك ( فلو أجدته بلا تخميس ) فإن تقدم عليه ملك فالله صوم لقطه وغيره يخمس

وفي بن من المدونة أن ما لذي ينظر فيه الإمام وليس لقطة وفي ح وكبرت  
خلاف إذا فات شيئه فأخذه غيره هل لربه ويعزم مؤنته أو لا أخذه وإن أعرض  
عنه ربه بالمرّة فانظره .

(فَصْلٌ وَمَصْرِفُهُمَا فَقِيرٌ) يملك دون عامه (وَمُسْكِينٌ وَهُوَ أَخْوَجُ)  
لا يملك شيئاً (وَصُدُقُهُمَا إِلَّا لِلرَّبِّ بِنَةِ إِنْ أَسْلَمَ) كل (وَتَحَرَّرَ وَعَدِمَ كِفَايَةً يَقْلِيلُ  
أَوْ إِنْفَاقٍ أَوْ صَنْعَةٍ) لا حاجة له كافي لأنّه مفهومها (وَعَدِمَ بُنُوَّةً لَهَا شَيْءٌ  
لَا الْمُطْلَبِ) بالنفي على المذهب فإن لم يعطوا من بيت المال أخذوا بالفقر (كَحَسَبِ  
حَلَى عَدِيمٍ) تشبيهه في مفهوم الشرط من عدم الأجزاء (وَجَازَ لِمَوْلَاهُمْ) أى  
عتيق الهاشميين دفع لما يتوهم من أن مولى القوم منهم هنا (وَقَادِرٍ عَلَى السَّكَنِ)  
لو تسكانه (وَمَالِكٍ نَصَابٍ) لا يكفيه عامه (وَدَفْعُ أَكْثَرِ مِنْهُ وَكِفَايَةً سَنَةً)  
لا أزيد بالفقر (وَفِي جَوَازٍ دَفْعِهَا لِمَدِينٍ ثُمَّ أَخَذَهَا) ولو فوراً بلا مواطاة  
(تَرَدُّدٌ وَجَابٍ وَمُفَرَّقٌ) لا راع وسيأتي (حُرٌّ عَدْلٌ) غير فاسق (عَالِمٌ  
بِحُكْمِهَا غَيْرُ هَاشِمِيٍّ وَكَافِرٌ) يغني عنه العدل ، والخربة وعدم الهاشمية شرطان  
في الأخذ وما بقي في المنصب أيضاً (وَلِنْ غَنِيًّا) معلوم وإلا رجع للفقير (وَبُدِيَّ  
بِهِ) لأنها أجرته (وَأَخَذَ الْفَقِيرُ وَصَفِيًّا) إلا أن يزيل الفقر غيره وكذا  
الأوصاف (وَلَا يُعْطَى حَارِسُ الْفِطْرَةِ مِنْهَا) بل من بيت المال وكذا حارس  
الزكاة (وَمَوْلَا كَافِرٌ لَيْسَ لَهُ وَحُكْمُهُ بَاقٍ<sup>(١)</sup>) وفي (ر) ترجيح خلافه (وَرَقِيقٌ  
مُؤْمِنٌ وَلَوْ يَعْتَبَرُ) أو هاشمياً كافي عب لأن تخليصه من الرق أولى وإن نازعه  
بن تبعاً لا بن عبد السلام (يَعْتَقُ مِنْهَا) وهل يشترط شراؤه بها أو يكفي عبده  
القديم خلاف في (لَا عَقْدَ حُرِّيَّةٍ فِيهِ وَوَلَا وَهُ لِّلْمُسْلِمِينَ) ولو في شرطه لنفسه

(١) بناء على أن المقصود إنقاذه من الخلود في النار . وهذا مستمر إلى نزول عيسى عليه  
السلام . وقيل إن المقصود إعاقته لكثير سواد المسلمين . وهذا سقط بفشو الاسلام اليوم وهو  
الذي رجحه ركاهنا وفي شرح المجموع

(وَأِنْ اشْتَرَطَهُ) أى المتق مستأنف (لَهُ) بأن قال حر عني (أَوْفَكَ أَسِيرًا  
لَمْ يُجْزِمِ) زكاة جواب إن (وَمَدِينٌ وَلَوْ مَاتَ يُحْبَسُ فِيهِ) شائنا وإن لم  
يحبس بالفعل كدين ولده على الأقوى وهو حق الآدمي نخرج نحو الهدى والـ كفارة  
(لَا فِي فَسَادٍ وَلَا لِأَخْذِهَا) من غير ضرورة (إِلَّا أَنْ يَتُوبَ عَلَى الْأَخْسَنِ إِنْ  
أَعْطَى مَا بِيَدِهِ مِنْ عَيْنٍ وَفَضْلٍ غَيْرِهَا) مما يباع على الفلوس (وَمُجَاهِدٌ وَآلَتُهُ  
وَلَوْ غَنِيًّا) معلوم مما سبق (كَجَاسُوسٍ) ولو كافراً (لَا سُورَ وَمَرْكَبٍ) ولو  
للجهاد وتبع المص تشهير ابن بشير وقد رجح مقابله كافي بن ولو لسكعالم إلا الفقير<sup>(١)</sup>  
وقبل يأخذ مطلقاً بالأولى مما فى الآية (وَعَرِيبٌ مُنْتَاجٌ لِمَا يُوصِّلُهُ فِي غَيْرِ  
مَعْنِيَةٍ) لا كسابق لم يتب<sup>(٢)</sup> (وَلَمْ يَحِدْ مُسَلِّقًا وَهُوَ مَلِيٌّ بِلَدِهِ) بأن لم يجد  
أصلاً أو وجد وهو فقير وإلا تساف (وَصُدِّقَ وَإِنْ جَلَسَ نَزَعَتْ مِنْهُ كَفَارٌ  
وَفِي غَارِمٍ يَسْتَعْنِي تَرَدُّدٌ) للغمى قال ولو قيل تنزع منه لكان وجهاً كافي بن  
عن المواق (وَنُدِبَ إِبْثَارُ الْمُضْطَرِّ دُونَ عُومٍ الْأَصْنَافِ) إلا للمراعاة خلاف  
(وَالِاسْتِدْنَابَةُ) لأنه أخاص (وَقَدْ تَجِبُ) إن خاف الرياء (وَكُرِهَ لَهُ حَيْثُ يُنْزِلُ  
تَخْصِيصُ قَرِيْبِهِ) ويأخذ النائب المستحق (وَهَلْ يُنْمَعُ إِعْطَاءُ زَوْجَةٍ زَوْجًا  
أَوْ يُكْرَهُ) ورجح (تَأْوِيلَانِ) ولا يجزى عكسه ككل من تجب نفقته  
(وَجَازَ إِخْرَاجُ ذَهَبٍ عَنْ وَرْقٍ وَعَكْسُهُ) وكره إخراج الفلوس (بِعَرَفٍ  
وَتَنِيهِ مُطْلَقًا) ولو خالف تحريره دينار الزكاة (بِقِيَمَةِ السَّكَّةِ) فيه أن العرف  
يتضمنها إنما يحتاج لهذا إن أخرج غير مسكوك عن مسكوك من جنسه ولذا جمل  
شيخنا الواو من قوله (وَلَوْ فِي نَوْعٍ) حالية ولو زائدة وإن كان خلاف سياقه مع

(١) يعنى أن العالم والمفتى والقاضى لا يأخذون منها إلا أن يمنعوا حقهم فيأخذوا بالفقر وعن  
الغنى وابن رشد يأخذون مطلقاً  
(٢) الصواب : كما فى لأن الرقيق لا يستحق منها شيئاً



أنه معترض كافى بن و ( ر ) على المص وابن الحاجب وابن بشير بأنه ربما لم يقل  
 به القابسي القائل باعتبار السكة ( لا صياغة فيه ) أى النوع فلا تخرج قيمتها  
 ( وفى غيره تردّد ) بأن أخرج عن ذهب مصوغ فضة ( لا كسر مسكوك )  
 عطف على فاعل جاز ولولا زكاة لأنه إفساد ( إلا إسبكي ) كحلى ( ووجب نيتها  
 وتفرقتهم بموضع الوجوب ) مكان الساعى إن وجد إلا فالمالك ( أو قرينة )  
 دون مسافة القصر ( إلا لأقدم فأكثرها له ) وإن نقلت كلها صح وإن منع  
 ( بأجرة من الفنى وإلا ) يكن فى ( بيعت واشترى مثلهما ) أو فرق الثمن  
 بحسب المصلحة ( كعدم مستحق وقدم ) المنقول ( ليصل عند الحول وإن  
 قدم معشراً ) زكاة قبل طيبه ( أو ديناً أو عرضاً ) لحواله ( قبل القبض أو  
 نقلت لدونهم ) فى بن اعترضه المواق بأن المذهب الإجزاء نقله عن ابن رشد  
 والكافى انظره ( أو دفعت باجتهاد لغير مستحق وتعدّر ردّها إلا الإمام )  
 لأن اجتهاده ماض ( أو طاع بدفعها لاجترى فى صرفها أو بقيمتها ) شهر فى  
 توضيحه إجزاء العين من غيرها ( لم تجز ) جواب إن فى السبع ( لا إن أكره  
 أو نقلت لمثلهم ) وإن منع ( أو قدّمت بكشهر فى عين وما شية فإن ضاع  
 للقدم فمّن الباقي وإن تلف جزؤه نصاب ولم يمكن الأداء سقطت  
 كعزها ) بعد الحول ( فضاعت لا إن ضاع أصلها وضمن إن أخرها عن الحول )  
 كشرها فتلفت ( أو أدخل عشرة ) البيت مثلاً ( مفراطاً لا محصناً ) لعدم من يأخذه  
 من الزرع ( وإلا ) يعلم قصده ( فتردّد ) فى تصديقه فى دعوى التحصيل  
 ( وأخذت من تركاة الميّت ) على ما يأتى فى الوصايا ( وكرها ) وتكفى نية  
 المكروه بالكسر ( وإن يقال وأدب ودفعت للإمام المعدل وإن عينا وإن  
 غرّ عبد بحريرة ) وأخذ من الزكاة ( فجناية ) فى رقبته ( على الأرجح

وَزَكَّى مُسَافِرٌ مَامَعَهُ وَمَا قَارَبَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُخْرَجٌ (شرط في الغائب  
(وَلَا ضَرُورَةٌ) فيهما .

(فَصْلٌ يَجِبُ بِالسَّنَةِ<sup>(١)</sup> صَاعٌ أَوْ جُزْءُهُ) بحسب القدرة (عَنْهُ فَضْلٌ  
عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ) يومه (وَلِنْ يَتَسَلَّفُ) يرجو وفاءه وظاهر المصنف  
كظاهر المدونة وجوب التسلف وصرح ابن رشد بالاستحباب كذا في بن (وَهَلْ  
بِأَوَّلِ لَيْلَةِ الْعَمِيدِ أَوْ بِفَجْرِهِ خِلَافٌ) تظهر ثمرته فيمن ولد أو مات مثلاً عند  
أحدهما (مِنْ أَغْلَبِ الْقُوَّتِ) في بن المعتبر الأغلب في رمضان على ما يظهر من ح  
ترجيحه لا في العام كله ولا في يوم الوجوب (مِنْ مُعَشَّرٍ) الذي هنا خصوص  
ثمانية القمح والشعير والسلت والزبيب والتمر والذرة والأرز والدخن (أَوْ أَقِطَ)  
لبن خائر أخرج زبدته (غَيْرِ عَلَسٍ) خلافاً لابن حبيب (إِلَّا أَنْ يُقَامَتَ غَيْرُهُ)  
ي غير ما ذكر فنه ولو مع وجود ما سبق على النقل كما في روا الأظهر بتقدير نحو  
اللاحم بشيع الصاع كما في ح (وَعَنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يَمُونُهُ بِقَرَابَةٍ) الوالد والولد مع  
الفقر (أَوْ زَوْجِيَّةٍ) دعى لدخولها ولو غنية (وَلِنْ لَابٍ) فقير (وَخَادِمَهَا) أى  
جهة القرابة والزوجة برق<sup>(٢)</sup> لا نقا (أَوْ رِقَ وَلَوْ مُسْكَاتِبًا وَآبِقًا رُجِي أَوْ مَدِينًا  
بِمُوَاضَعَةٍ أَوْ خِيَارٍ أَوْ مُخْدَمًا) فعلى ما لكه (إِلَّا) أَنْ بُولَ (إِحْرَاقَةً) بعد  
الخدمة (فَعَلَى مُخْدَمِهِ) بفتح الدال أو لشخص فعليه (وَالْمُشْتَرَكُ وَالْمُبْعُضُ  
بِقَدْرِ الْمَلِكِ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْعَبْدِ) في بعضه الحر (وَالْمُشْتَرَى فَاسِداً عَلَى  
مُشْتَرِيهِ) وأولى المبيع (وَنُذِبَ لِإِخْرَاجِهَا بَعْدَ الْفَجْرِ وَقَبْلَ الصَّلَاةِ وَهِنْ  
قُوَّتِهِ الْأَحْسَنَ وَغَرَبَلُهُ الْقَمَحُ إِلَّا الْغَلَّتِ) بزيادة عَلَى الثلث فيجب (وَدَفْعُهَا  
لِزَوَالِ فَقْرِ وَرِقَ يَوْمَهُ) ولو كان أخرجها عنه السيد (وَالْإِمَامُ الْعَدْلُ وَعَدَمُ

(١) لأن آيات الزكاة العامة سابقة عليها فعلم أنها غير مرادة بها أو غير صريحة في

وجوبها اه شرح المجموع

(٢) أى خادمها برق لا بأجرة

فِي بَادَةِ) مَخْلُوطَةً بِهَا (وإِخْرَاجُ الْمُسَافِرِ وَجَازَ إِخْرَاجُ أَهْلِهِ عَنْهُ وَدَفْعُ صَاعٍ  
لِمَسَاكِينٍ وَأَصْعٌ لِوَاحِدٍ وَمِنْ قُوْتِهِ الْأَدُونِ) مِنْ قُوْتِ الْبَلَدِ (لَا لِشَحٍّ)  
أَوْ كَسْرٍ نَفْسٍ أَوْ عَادَةٍ عَلَى الْمَعْتَمِدِ بَلْ لَمْ يَجْزِ (وإِخْرَاجُهُ قَبْلَهُ بِسَكَالِيَوْمَيْنِ)  
هَذِهِمَا خُصُوصُ الْيَوْمَيْنِ <sup>(١)</sup> (وَهَلْ مُطْلَقًا) وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ (أَوْ لِمُفَرَّقٍ تَأْوِيلَانِ  
وَلَا تَسْتَطِيعُ بِمُضَيِّ زَمَنِهَا) وَهُوَ مُوسِرٌ (وَلَا تَدْفَعُ لِحَرٍّ مُسْلِمٍ فَقِيرٍ <sup>(٢)</sup>)  
وَأَوَّلَى مَسْكِينٍ .

(بَابُ) (يُثْبِتُ رَمَضَانَ بِسَكَالٍ شَعْبَانِ) وَلَوْ تَوَالَى قَبْلَهُ أَشْهُرٌ كَامِلَةٌ (أَوْ  
بِرُؤُوسِ عَدَلَيْنِ وَلَوْ بِصَحْوٍ بِمَضَرٍ) خِلَافًا لِمَنْعُونِ (فَإِنْ لَمْ يُرَ بَعْدَ ثَلَاثِينَ  
صَحْوًا كُذِّبَ) خِلَافًا لِلشَّافِعِيَّةِ وَلَا يَكْفِي رُؤْيَا الْأَوَّلَيْنِ (أَوْ مُسْتَفِيضَةً وَعَمَّ إِنْ  
نُقِلَ بِهِمَا عَنْهُمَا) الْمَعُولُ عَلَيْهِ أَنَّ الْوَاحِدَ إِنْ نَقَلَ رُؤْيَا الْمُسْتَفِيضَةِ أَوِ الثَّبُوتِ عِنْدَ  
الْحَاكِمِ كَفَى ، نَعَمْ النُّقْلُ عَنْ رُؤْيَا الْعَدَلَيْنِ لَا يَدْفَعُ فِيهِ مِنْ عَدَلَيْنِ (لَا بِمُفَرَّدٍ إِلَّا  
كَأَهْلِهِ) وَمَنْ فِي عَائِلَتِهِ إِذَا لَمْ يَمْتَنُوا فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مَا بَعْدَهُ كَفَى (وَمَنْ لَا اعْتِنَاءَ  
لَهُمْ بِأَمْرِهِ وَهَلَّى عَدْلٍ أَوْ مَرَجُوهَ رَفَعُ رُؤْيَيْهِ) وَاجْوَبًا (وَالْمُخْتَارُ وَغَيْرُهُمَا)  
لَكِنْ نَدَبًا لِيَفْتَحَ بَابَ الشَّهَادَةِ (وَأَنْ أَفْطَرُوا) الْعَدْلُ وَالْمَرَجُوهُ وَغَيْرُهُمَا (فَالْقَضَاءُ  
وَالْكُفَّارَةُ إِلَّا بِتَأْوِيلٍ فَتَأْوِيلَانِ) وَالْمَعْتَمِدُ الْكُفَّارَةُ (لَا بِمُتَّجِمٍ) وَلَوْ تَمَّ  
فِي الْقَلْبِ صَدَقَهُ (وَلَا يُفْطَرُ مُفَرَّدٌ بِشَوَالٍ) بِغَيْرِ النِّيَّةِ وَلَا يُخْبَرُ بِهَا (وَلَوْ أَوْنِ  
الظُّهُورِ إِلَّا بِمُتَّجِمٍ) كَمَرَضٍ (وَفِي تَلْفِيْقٍ شَاهِدٍ أَوْ لَهُ لِآخِرَةِ آخِرُهُ) بَعْدَ  
تِسْعَةِ وَعَشْرِينَ يَوْمًا فَيَجِبُ قِضَاءُ الْأَوَّلِ (وَلَزُومُهُ بِجَمْعِ الْمُخَالَفِ شَاهِدٍ  
قَرَدُّدٍ) وَالْمَعْتَمِدُ عَدَمُ التَّلْفِيْقِ (وَرُؤْيَاهُ نَهَارًا لِلْقَائِلِ بِمَلَا وَإِنْ ثَبَتَ نَهَارًا أَمْنًا  
وَالْإِلَّا كَمَرٍّ إِنْ انْتَهَكَ وَإِنْ غَيِّمَتْ وَلَمْ يُرَ فَصَبِيحَتُهُ يَوْمَ الشَّكِّ وَصِيْمَ عَادَةٍ

(١) وَالْمَصْنَفُ تَمَعَ ابْنُ الْجَلَابِ

(٢) أَيْ وَلَا تَدْفَعُ لِبَقِيَةِ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْآيَةِ . وَقَالَ الشَّافِعِيَّةُ تَدْفَعُ لَهُمْ .

وَنَطَوُّعًا) بغير عادة (وَقَضَاءَ وَكَفَّارَةً وَلِنَذْرٍ صَادَفَ) أو عين لا من حيث الاحتياط (لا اختياطاً) فيه كرهه شديد أو قيل يحرم<sup>(١)</sup> (وَنُدْبَ إِمْسَاكِهِ لِيُتَحَقَّقَ) لا لِنَزْكِ كِبَرَةِ شَاهِدَيْنِ) زيادة على ما يحصل به التحقق (أَوْ زَوَالِ عَذْرِهُ بِبَاحِ لَهُ الْفِطْرُ مَعَ الْعِلْمِ بِرَمَضَانَ) كحجض وسفره وصبي فلا يندب الإمساك بعدها نعم إن بلغ الصبي صائماً أتم وخرج بقيد العلم النسيان فيجب الإمساك وفي المفهوم تفصيل فإن الجنون والمغنى لا إمساك عليهم بل والمنطوق فإن المكره يجب عليه الإمساك (كَمُضْطَرٍّ) لجوع أو عطش (فَلَمَّا دَامَ وَطْءُ زَوْجَةٍ طَهَّرَتْ) إذا لا إمساك على كل (وَكَفُّ لِسَانٍ وَتَعْجِيلُ فِطْرٍ) بما لا يؤخر الصلاة (وَتَأْخِيرُ سُجُورٍ) وهو مندوب لمن لم يكثُر إلا كل عند المغرب وأول وقتها من النصف الثاني من الليل (وَصَوْمٌ بِسَفَرٍ) لأن القرآن جعله خيراً ونفى البر عنه في الحديث<sup>(٢)</sup> إذا شق (وَأِنْ عَلِمَ دُخُولُهُ بَعْدَ الْفَجْرِ) دفع توهم الوجوب (وَصَوْمُ يَوْمٍ عَرَفَةَ إِنْ لَمْ يَحُجَّ) رأياً إن حج فليفتق بالفطر (وعشر ذى الحجة) يعني التسع قبل العيد وهو عطف كل (وعاشوراء وتاسوعاء والمُحَرَّمُ وَرَجَبُ وَشَعْبَانَ)<sup>(٣)</sup> وإِمْسَاكُهُ بِقِيَّةِ الْيَوْمِ لِمَنْ أَسْلَمَ وَقَضَاؤُهُ وَتَعْجِيلُ الْقَضَاءِ وَتَتَابُعُهُ) لازم صرح به للثبوت به (كَكُلِّ صَوْمٍ لَمْ يَلْزَمْ تَتَابُعُهُ وَبَدَأَ بِكَصَوْمٍ تَمْتَعٍ) وفدية قبل قضاء رمضان (إِنْ لَمْ يَضِقِ الْوَقْتُ) آخر شعبان فيجب تقديم القضاء (وَفِدْيَةُ لِهَرَمٍ وَعَطَشٍ) لا يمكن الصوم مع جميع الأزمنة وإلا أخر إليه ولا فدية

(١) والدليل يؤيده فينبغي أن يكون معتمداً

(٢) وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ليس من البر الصيام في السفر» رواه الشيخان من جابر. وسبب وروده يفيد أن المراد منه إذا شق الصوم كما قال الشارح (٣) كل هذه الأيام ورد في فضل صومها أحاديث لا شهر رجب فلم يرد في صومه ولا صوم يوم منه حديث وما يذكر فيه من الأحاديث لا يخلو أن تكون موضوعة أو شديدة الضعف.

(وَصَوْمُ ثَلَاثَةِ رُيُوتٍ كُلِّ شَهْرٍ وَكُرِهَ كَوْنُهَا الْبَيْضَ<sup>(١)</sup>) الثالث عشر وتالياها  
لبياض القمر فراراً من التجديد (كَسْتَتْ مِنْ شَوَّالٍ) إن أظهرها مقتدى به أو  
اعتقد أنها من سنن رمضان كالنفل البعدي في الصلاة (وَذَوْقُ مِائِحٍ وَعَائِكٍ)  
كالبيان (ثُمَّ يَمْجُجُهُ وَمُدَاوَاةُ حُمْرٍ زَمَنَهُ) بالأسنان (إِلَّا إِخْوَفَ ضَرَرٍ وَنَذْرُ  
يَوْمٍ مَكْرَرٍ) لأنه يستثقل (وَمُقَدِّمَةُ جَمَاعٍ كَقَبْلَةٍ وَفِي كُرٍ) إن علمت السلامة  
وإلا حُرِّمَتْ وَحِجَامَةُ مَرِيضٍ فَقَطْ (إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ الْمُطَبُّ فَتَحْرُمُ مُطْلَقاً) (وَتَطَوُّعُ)  
صوم (قَبْلَ نَذْرٍ أَوْ قَضَاءٍ وَمَنْ لَا يُمْسِكُهُ رُؤْيَا وَلَا غَيْرُهَا) من شوال  
(كَأَسِيرٍ كَمَلِ الشُّمُورِ وَإِنْ التَّبَسَّتْ وَظَنَّ شَهْرًا صَامَةً وَإِلَّا تَحْيِيرٍ) حيث  
استوى العام فإن دار في شهر احتياط (وَأَجْزَأُ مَا بَعْدَهُ بِالْعَدَدِ) قضاء (لَا قَبْلَهُ)  
ولا يكون قضاء عن سابق لأنه لم ينوّه (أَوْ بَقِيَ عَلَى شَكٍّ) (المعول عليه الأجزاء  
(وَفِي مُصَادَفَتِهِ تَرَدُّدٌ) والصحيح الإجزاء (وَصِحَّتُهُ مُطْلَقاً) ولو نفلاً (بِنِيَّةٍ  
مُبَيَّنَةٍ) ليلاً (أَوْ مَعَ الْفَجْرِ وَكَفَتْ نِيَّةً لِمَا يَجِبُ تَتَابُعُهُ لَا مَسْرُودٍ وَبِوَسْمٍ  
مُعَيَّنٍ) كذا ذكر كل اثنين (وَرُويَتْ) (إِلَّا كِتْمَانًا فِيهِمَا) وهو ضعيف (لَا إِنْ  
انْقَطَعَ تَتَابُعُهُ بِكَمَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ) ونواستمر صائماً تسكني نية بعد الوجوب  
ومما يقطعها تبديت الفطر وعده (وَبَقَاءُ وَجَبَ) إن طهرت قبل الفجر (وَأَنْ  
لَحْظَةً) (وَالْمَسَاكُ) (مَعَ الْقَضَاءِ إِنْ شَكَّتْ) هل طهرت قبله (وَبَقْلٍ) (وَأِنْ  
جُنَّ وَلَوْ شَيْنٌ كَثِيرٌ) (أَوْ مِنْ قَبْلِ الْبُلُوغِ) (أَوْ أُغْمِيَ يَوْمًا أَوْ جُلَّةً) (مُطْلَقاً  
(أَوْ أَقْلَةً) (أَوْ نَصْفَهُ) (وَلَمْ يَسْلَمْ أَوَّلُهُ) بما يصح النية (فَالْقَضَاءُ لَا لَنْ سَلَمِ)  
أوله (وَلَوْ) (أُغْمِيَ) (نِصْفُهُ) (وَبِتَرَكِ الْجَمَاعِ) بوجوب الغسل (وَمُخْرَاجُ مَنْ  
وَمَذْيِ وَقِيءٍ وَإِبْصَالٍ مُتَحَلِّلٍ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى الْخِنَارِ لِمَعْدَنِهِ بِحَقْنَةٍ بِمَائِعٍ أَوْ

(١) هذا عجيب جداً فإن الحديث رغب في صيام أيام البيض بالتجديد . وكذلك رغب في  
صوم ستة من شوال . وما يذكره أهل المذهب من الملل في كراهتها لا ينهض فلا يعتد به .

أَوْ حَلَقٍ) عطف على المدة لكن بشرط أن يكون الواصل له ما تعلو على ما لعب  
والبساطى وغيرهما وفي بن عن التلقين عدم الاشتراط (وإن من أنفٍ وأذنٍ  
وعَيْنٍ<sup>(١)</sup>) إلا أن يكتحل ليلاً فلا يضر إن وصل نهاراً (وَيُخَوِّرُ) يضر بالخلق  
(وَقِيءَ) هذا في ازدراده وما سبق في إخراجه (وَبَلَغَمَ) إن أمكن طَرَحَهُ  
مُطْلَقاً) من الصدر أو من الرأس والمعتمد لأشياء في البلغم ولو وصل طرف اللسان  
كالريق (أَوْ غَالِبٍ مِنْ مَضْمَضَةٍ أَوْ سِوَاكِ) في الفرض (وَقَضَى فِي الْفَرْضِ  
مُطْلَقاً) بأي مفطر كان ويجب الإمساك في رمضان والنذر للمعين ويستحسن في  
غيرهما (وإن يَصَبَّ فِي حَلَقِهِ نَائِماً كَمُجَامِيعٍ نَائِماً) ويكفر عنهما على الراجح  
كما في بن (وَكُأْ كَيْهِ شَاكَرًا فِي الْفَجْرِ) أو الغروب (أَوْ طَرَأَ شَكٌّ) ولم يتبين  
الصواب (وَمَنْ لَمْ يَنْظُرْ دَلِيلَهُ) أي الفجر وكذا الغروب (اِقْتَدَى بِالْمُسْتَدِلِّ  
وِلَا اخْتِطَاطٍ إِلَّا الْمُعِينِ) استثناء من القضاء (لِعَرَضٍ أَوْ حَيْضٍ أَوْ نِسْيَانٍ)  
المعتمد قضاء الناسي<sup>(٢)</sup> كالسكره وفاقاً لح وخلافاً لما في الحرشي (وفي النفل  
بِالْعَمَلِ الْحَرَامِ) لا إن تسحر بعد الفجر خطأ وقد بيت النية فإن أبطله قضاءه  
(وَلَوْ بِطَّلَاقٍ بَتٍ إِلَّا لَوْجَهُ) خشية الزناد إن طلقت أو عتقت فيجوز ولا قضاء  
(كَوَالِدٍ) شفقة لا دامة الصوم (وَشَيْخٍ) وسيد (وإن لم يَخْلِفْ) وكفّر إن  
تعمد بلا تاويل قريب وجعل في كحديث إسلام ولا ينفع جهل الكفارة مع علم  
لحرمة (في رَمَضَانَ فَقَطَّ جَمَاعاً) مفعول تعمد (أَوْ رَفَعَ نِيَّةً نَهَاراً) وهو المفطر  
بالنية أي رفض الصوم رفضاً مطلقاً وإبطاله ولا يضر نية أن يفطر بشيء فلم يفعل  
كما في ر وغيره (أَوْ أَكَلًا أَوْ شُرْبًا بِقَمَرٍ فَقَطَّ) يحزره ما قبله عرفاً

(١) لكن كان يكتحل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو صائم كما ورد بأسانيد ضعيفة.  
وبه أخذ الشافعية وجمهور الفقهاء . نعم ورد النهي عن الاكتهال للصائم لكنه ضعيف أيضاً  
لا ينهض حجة لإبطال عبادة لم يعم دليل صحيح على بطلانها :  
(٢) لكن الحديث الصحيح أسقط القضاء عن الناسي .

(وَأَنْ بَاسْتِيَاكَ بِجَوْزَاءٍ) ولو غلبة حيث تعمد الاستيائك نهائياً (أَوْ مَنِيًّا وَإِنْ  
بِإِدَامَةٍ فِكْرٍ أَوْ نَظَرٍ) ولا نشترط الادامة في المباشرة (لَا أَنْ يُخَالِفَ عَادَتَهُ  
عَلَى الْمُخْتَارِ) ولا شيء في مجرد الالتماس على الصحيح (وَأَنْ أَمْنِي بِتَعَمُّدِ نَظَرِهِ  
قَتْلًا وَبِلَانٍ) الأرجح عدم الكفارة ولو قصد اللذة حيث لم يدم (إِطْعَامِ سِتِّينَ  
مِسْكِينًا لِكُلِّ مِدَّةٍ وَهُوَ الْأَفْضَلُ، أَوْ صِيَامِ شَهْرَيْنِ<sup>(١)</sup>، أَوْ عِتْقِ رَقَبَةٍ  
كَالظَّاهَرِ) راجع للصيام والعنق (وَ) كفر (عَنْ أَمَةٍ وَطَيْئَةٍ) وطوعها إكراه  
إِلَّا أَنْ تَطْلُبَ وَلَوْ بِالْحَالِ كَتَبَيْنِ (أَوْ زَوْجَةً أَوْ كَرِهَهَا نِيَابَةً فَلَا يَصُومُ) عنهما  
(وَلَا يُعْتِقُ عَنْ أَمَةٍ فَإِنْ أَعْسَرَ كَفَرَتْ وَرَجَعَتْ إِنْ لَمْ تَحْمِلْ بِأَلْفٍ مِنْ  
الرَّقَبَةِ وَكَيْلِ الطَّعَامِ) حيث كانت قيمته أقل ويعتبر بمن اشترت به وإن  
أكراه العبد زوجته فإن أخذته فسخ النكاح ولها أن تكفر بعتقه (وَفِي  
تَكْفِيرِهِ عَنْهَا إِنْ أَكْرَهَهَا عَلَى الْقُبْلَةِ حَتَّى أَنْزَلَ) اللمدار على انزالها  
(تَأْيِيدًا لِلْبَلَانِ وَفِي تَكْفِيرِهِ مُكْرَهُ رَجُلٍ لِيُجَامَعَ قَوْلَانِ) الراجح لا كفارة  
على القاهرة لا انتشار ذلك ولا على المجهول لا إكراه في الجملة فإن أكره امرأة كفر  
عنها إلا أن يطوع واطئها فعليه والظاهر على نحو الأصل يكفر وفي بن عن ابن  
عرفة لا كفارة على مكروه على أكل أو شرب أو امرأة على وطء (لَا إِنْ أَفْطَرَ  
نَاسِيًا) شروع في التأويل القريب (أَوْ لَمْ يَغْتَسِلْ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ أَوْ تَسَحَّرَ  
قُرْبَهُ) جداً (أَوْ قَدِيمَ لَيْلٍ أَوْ مُسَافِرٍ دُونَ الْقَصْرِ أَوْ رَأَى شَوْالًا نَهَارًا  
فَظَنُّوا الْإِبَاحَةَ) في الجميع لأن علوا الحكم أو شكوا (بِخِلَافِ بَيْدِ التَّأْوِيلِ)  
فيكفر (كَرَاءً) رمضان (وَلَمْ يُقْبَلْ) كما سبق (أَوْ لِحَيْئٍ ثُمَّ حُمٌّ) وأولى  
إِنْ لَمْ يَحْمِ (أَوْ لِحَيْضٍ ثُمَّ حَصَلَتْ) إلا أن يتبين أنها حصل قبل فطرها فلا كفارة  
كمن أفطار آخر يوم، فإذا هو العيد لا شيء عليه (أَوْ حِجَامَةٍ) الراجح أنها من

(١) أى متتابعين بدليل قوله كالظاهر .

التأويل القريب<sup>(١)</sup> (أَوْ غِيْبَةٍ وَكَزِمَ مَعَهَا الْقَضَاءُ إِنْ كَانَتْ لَهُ وَالْقَضَاءُ فِي التَّطَوُّعِ بِمُوجِبِهَا) يستثنى منه مسائل الوجه السابقة فيها الكفارة في الفرض ولا قضاء في النفل (وَلَا قَضَاءَ فِي غَائِبِ قِيءٍ وَذُبَابٍ) وبعوض (غُبَارٍ طَرَفِيٍّ أَوْ دَقِيقٍ أَوْ كَيْلٍ أَوْ جِبْسٍ إِصَابَةٍ) الضمير لما ذكر وكذا ننض السكتان ولا يفتقر تخلل غزله إلا أن تضطر كما في بن عند قوله ومدأواة حفر إلا خلوف ضرر وفيه أيضاً إباحة فطر الحصاد إن اضطر كرب الزرع لحفظه (وَحُقْنَةً مِنْ لَحَائِلٍ) بخلاف فرج المرأة بل في بن أنه كالإحليل (وَدُهْنٍ جَائِفَةٍ وَمَنِيٍّ مُسْتَسْكِحٍ) أَوْ مَذْيٍ) كذلك (وَنَزَعٍ مَا كُولٍ أَوْ مَشْرُوبٍ أَوْ فَرْجٍ مُطَوَّعٍ الْفَجْرِ) بناء على أن النزاع ليس وطئاً كما أن إخراج المائع من الحلق ليس إيصالاً له (وَجَازَ سِوَاكَ كُلِّ النَّهَارِ<sup>(٢)</sup>) ولو بعد الزوال (وَضَمَّةٌ لِحَاشٍ وَإِصْبَاحٌ بِجَنَابَةٍ وَصَوْمٌ دَهْرٌ) يوم (جُمُعَةٍ قَطْ) وأولى لو ضم له غيره (وَفِطْرٌ يَسْفِرُ قَصْرٍ شَرَعَ فِيهِ) بأن وصل محل القصر (قَبْلَ الْفَجْرِ وَلَوْ لَمْ يَنْوِهِ) أي الصوم (فِيهِ وَإِلَّا قَضَى) معلوم وكأنه قصد التوصل لما بعد (وَلَوْ تَطَوَّعًا) والرخصة قاصرة على رمضان (وَلَا كَفَّارَةٌ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ يَسْفِرُ) ولو تناول لأنه لما شدد شددنا عليه (كَفِطْرِهِ بَعْدَ دُخُولِهِ) أحروى وكذا يكفر إن بيت الفطر حضراً أو أفطر قبل العزم لا بعد الشروع أو قبله وبعد العزم متأولاً وسافر من يومه (وَبِمَرَضٍ خَافَ زِيَادَتَهُ أَوْ تَمَادِيَهُ وَوَجَبَ إِنْ

(١) لو رُود حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » رواه أحمد والترمذي من حديث رافع بن خديج وله طرق . وقال به أحمد وإسحاق وغيرهما فحكموا بفطر الحاجم والمحجوم ووجوب القضاء عليهما .

(٢) وكرهه الشافعية بعد الزوال لحديث الخلوف الوارد في الصحيح ومال مذهبه القطب سيدي على وفا المالكي الشاذلي في كتاب مفاتيح الخزان العلية كما أن العز بن عبد السلام الشافعي مال إلى مذهب المالكية هنا .



خَافَ هَلَاكًا أَوْ شَدِيدَ أَذَى كَحَامِلٍ وَمُرْضِعٍ لَمْ يُمَكِّنْهَا اسْتَنْجَارًا أَوْ  
 غَيْرُهُ (خَافَتْكَ عَلَى وَلَدَيْهِمَا) فَإِنْ حَصَلَ لَهَا جُهدٌ بَدُونِ خَوْفٍ عَلَى الْوَلَدِ  
 جَازَ كَمَا فِي بَنٍ وَتَطْعَمُ الْمَرْضِعَ فَقَطْ لِأَنَّ الْحَامِلَ كَالْمَرْضِعِ (وَالْأَجْرَةُ فِي مَالِ الْوَلَدِ  
 هُنَّ هَلْ مَالِ الْأَبِ) وَهُوَ الرَّاجِحُ وَيَتَّفَقُ عَلَيْهِ حَيْثُ لَا يَلْزَمُهَا رِضَاعُهُ (أَوْ مَالِهَا  
 تَأْوِيلَانِ وَالْفَضَاءُ بِالْعَدَدِ بِزَمَنِ ابْتِغَاءِ صَوْمِهِ غَيْرِ رَمَضَانَ) وَنَذْرٌ مَعِينٌ  
 (وَتَمَامُهُ) أَيُ الْيَوْمِ (إِنْ ذَكَرَ قَضَاءَهُ) أَوْ سَقَطَ (وَفِي وَجُوبِ قَضَاءِ  
 الْفَضَاءِ) زِيَادَةُ عَلَى الْأَصْلِ وَلَوْ تَسْلُسُلُ أَوْ كَانَ الْأَصْلُ تَطَوُّعًا (خِلَافُ) فِي الْعَمْدِ  
 (وَأَدَّبَ الْمُفْطَرُ عَمْدًا) فِي غَيْرِ النَّفْلِ كَمَا فِي بَنٍ (إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ تَائِبًا وَإِطْعَامُ مُدَّةٍ  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمُفْرَطٍ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ لِمِثْلِهِ مِنْ كُلِّ يَوْمٍ لِمُسْتَكِينٍ وَلَا  
 يُعْتَدُّ بِالزَّائِدِ) مِنْ كَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ (إِنْ أُمِّكَ قَضَاؤُهُ بِسَعْيَانِ لَا إِنْ اتَّصَلَ  
 بِمَرْضَاهُ) بِتَدْرِجٍ مَا عَلَيْهِ آخِرُ شَعْبَانَ ، وَمِثْلُ الْمَرَضِ الْخَبِثِ وَالسَّفَرِ وَالْإِكْرَاهِ  
 لَا النَّسْيَانَ (مَعَ الْفَضَاءِ أَوْ بِعَدَّةٍ) وَلَا يَجْزِي قَبْلَ وَجُوبِهَا (وَمَنْذُورُهُ وَالْأَكْثَرُ  
 إِنْ احْتَمَلَهُ لَفْظُهُ بِأَلَا نِيَّةٍ كَشَهْرِ فَنِثْلَيْنِ إِنْ لَمْ يَبْدَأْ بِالْهَلَالِ) فَهُوَ (وَأَبْتَدَاهُ  
 سَنَةً) وَلَا يَلْزَمُ فَوْرَ لَمْ يَنْوِهِ (وَقَضَى مَا لَا يَصِحُّ صَوْمُهُ فِي) نَذْرٍ (سَنَةً إِلَّا أَنْ  
 يُسَمِّيَهَا) وَلَوْ بِالنِّيَّةِ (أَوْ يَقُولُ هَذِهِ وَبَنَوِي بِأَقْبَحِهَا فَهُوَ) كَمَا عَتَبَرُ (وَلَا يَلْزَمُ  
 الْفَضَاءُ) لِمَا لَا يَصِحُّ وَفِي رَابِعِ النَّحْرِ خِلَافُ (بِخِلَافِ فِطْرِهِ لِسَعْيٍ) فَيَقْضَى  
 (وَصَدِيقَةُ الْقُدُومِ فِي يَوْمٍ قَدُومِهِ إِنْ قَدِمَ لَيْلَةً غَيْرَ عِيدٍ) وَتَحْوَهُ بِمَا لَا يَصَامُ  
 الْحَيْضُ أَوْ تَعِينُ بِنَذْرِ أَوْ رَمَضَانَ (وَالْأَلَا) بِأَنْ قَدِمَ لَيْلَةً شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ (فَلَا) فَإِنْ  
 قَدِمَ نَهَارًا يَصِحُّ صَوْمُهُ صَامَ مِمَّا نَلَّهَ إِنْ أَبَدَهُ بِخِلَافِ لَيْلَةٍ كَعِيدِ كَذَا لَدَجٍّ وَعَبَّوْفٍ  
 بِنِ تَقْوِيَةِ مَا فِي الْخُرْشِيِّ مِنْ صَوْمِ الْمَائِلِ كُلِّ أُسْبُوعٍ فِي الْعِيدِ أَيْضًا (وَصِيَامُ الْجُمُعَةِ  
 إِنْ نَسِيَ الْيَوْمَ عَلَى الْمُخْتَارِ) كَالْفَوَائِدِ ، وَقِيلَ آخِرُهَا فَإِنَّهُ هُوَ أَوْ قَضَاؤُهُ وَعَلَى  
 الْأَوَّلِ إِنْ أَبَدَهُ صَامَ الدَّهْرَ (وَرَابِعُ النَّحْرِ لِنَذْرِهِ وَإِنْ تَعَيَّنَ) نَظَرًا لَذَاتِ

العبادة وإن كرهه (لأسا بقية) فيحرم (إلا الممتع) ونحوه (لا تتابع سنة أو شهر أو أيام) لم ينوها (وإن نوى رمضان في سفره) وأولى الحضر (غيره) أو قضاء الخارج أو نواه ونذراً لم يجز عن واحد منهما (وفي الكفارة خلاف وقيل بنصرف له في التشريك) وليس لمرأة يحتاج لها زوج تطوع ولا فرض اتسع وقته (بلا إذن) .

### ﴿ باب الاعتكاف ﴾

(نا فلة) مندوب وقيل سنة (ورحمة لمسلم ممسك) ولو غير بالغ (بمطلق صوم ولو نذراً) فيصح في رمضان إلا لنية (ومسجد) غير مسجد البيوت (إلا لمن فرضه الجمعة وتجب به) أى فى الاعتكاف (فالجامع مما أصبح فيه الجمعة وإلا خرج وبطل كمرض أبويه) أو أحدهما (لا جنازتهما معاً) وأما إن كان أحدهما حيّاً فيخرج لثلا يعق الحى وكله مالم تتعين (وكشهادته وإن وجبت ولتؤد بالمسجد) بأن يأنيه الحاكم (أو تنقل عنه وكردة) فى الخرشى ويسقط بالإسلام ونوقش بأن فى الجواهر ابتداءه (وكمبطل صومه) عمداً فيستأنفه ويأتى البناء مع العذر (وكس كره ليلاً وفى إلتاق الكبار به تأويلان وبعدم وطى وقبله شهوة ولمس ومباشرة وإن احتاض ناسية حال خروجها (وإن أذن له) أو امرأة فى نذر فلا منع) إلا أن يريد أتعجيل المبهم (كغيره) وهو التطوع (إن دخلاً وأتمت ما سبق منه أو) مبيت (عدة) أو إحرام (إلا أن تحرم) استثناء منقطع (وإن بعدة موت فينفذ) الإحرام وتخرج له (وببطل) مبيت العدة (وإن منع عبده نذراً بغير إذنه (فعليه إن عتق ولا يمنع مكاتب يسيره) الذى لا يشغله عن النجوم (وإن يوم إن نذر ليلة) كعكسه (لابعض يوم) فلا يزمه شىء إلا

أن ينوي مجرد الجوار (وتتأبؤه في مُطلقه) بخلاف نذر الصوم (ومَنوبه حين دُخوله) فيجب بالشروع (كَمُطلقِ الجوار) يعني أن الجوار المطاق يجري على أحكام الاعتكاف السابقة (لا النهار فقط فباللفظ) أي فلا يلزم بالنية والشروع بل بالفظ النذر (ولا يلزم فيه حينئذ صوم وفي يوم دُخوله تأويلان) للمعتمد عدم لزومه أيضاً حيث لا نذر ويميز عن الاعتكاف أيضاً بنية الفطر (وإن كان ساحل) نذر (لنذر صوم به مُطلقاً) فرضاً كن نذر أن يصوم رمضان بأسكندرية أو فلان لأنهر باط (والله أعلم) فجاء التلافة فقط لنذر عكوف بها وإلا) بأن نذر عكوفاً بغيرها (فبموضعيه) يفعله كبقية القرب لأن الواحد لا تشد إلاها<sup>(١)</sup> (وكرمه أكله خارج المسجد) بين يديه وإلا بطل (واعتكافه غير مكفي) مهماته (ودُخوله منزله) الذي فيه حريمه (وإن لفأط واشتغاله يعلم وكتابة وإن مُضحفاً إن كثر) وهذا من ما صدقات قوله (وفعل غير ذكر وصلاته وتلاوته) ومثل الغير بقوله (كعبادة وجفازة ولو لاصقت وصمود لتأذين بمنار أو سطح وترتبه للإمامة) للمعتمد الجواز فقد اعتكف صلى الله عليه وسلم وهو الإمام (وإخراجه إحكومة إن لم يلد به) فإن قصد بالإعتكاف الماطلة أخرجه الحاكم وبطل (وجاز لإقراء قرآن وسلامه على من يقربه وتطيبه وأن ينكح وينكح) فلا يس كالحرم (بمجلسه وأخذمه إذا خرج لكتفسل جمعة ظفراً أو شارباً وانتظار غسل ثوبه وتجفيفه ونُدب إعداده ثوب) آخر ربما يحتاجه (ومكثته ليلة العيد) حتى يغدو منه المصلي (ودُخوله قبل الغروب وصح لمن دخل قبل الفجر) هذا على أن أقله يوم أما على الراجح السابق من أنه يوم وليلة فلا بد من الدخول مع الغروب

(١) أي لأجل الصلاة والاعتكاف فالمصير في الحديث إضافي كما تبين فلا يمنع شد الرحلة لزيارة أو تجارة أو طلب علم أو نحو ذلك . فزعم ابن تيمية حرمة شد الرجل لزيارة قبر الرسول وغيره استناداً إلى الحديث المشار إليه زعم شاذ لا يعول عليه .

(وَأَعْتِكَافُ عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَبَاخِرُ الْمَسْجِدِ) بُعْدًا عَنِ النَّاسِ (وَبِرْمَاضَانِ  
وَبِالْعَشْرِ الْأَخِيرِ لِلَّيْلَةِ الْاَنْذَرِ الْاَنْلَابَةِ بِهِ وَفِي كَوْنِهَا بِالْعَامِ أَوْ بِرْمَاضَانِ  
خِلَافُ) وَانْتَقَلَتْ) فِي الْعَامِ عَلَى الْأَوَّلِ وَفِي الشَّهْرِ عَلَى الثَّانِي (وَالْمُرَادُ بِكَسَا بَعْدَ  
مَا بَقِيَ) فَهِيَ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ أَوْ أَرْبَعٍ عَلَى نَقْصَانِ الشَّهْرِ وَتَمَامِهِ فَيَحْتَاطُ  
وَجَمَلَ بَعْضُهُمُ الْعِدَّ بِالْمَاضِي (وَبَيَّ بَزَوَالِ لُغْمَاءٍ أَوْ جُنُونٍ كَأَنَّ مُنْعَ مِنْ  
الصَّوْمِ لِمَرَضٍ أَوْ حَيْضٍ) وَبَقِيَ الْاَنْذَرُ الْمَطْلُوقُ وَالْمَعِينُ مِنْ رَمَضَانَ وَلَوْ حَصَلَ  
الْعَذْرُ قَبْلَهُ وَغَيْرُهُ يَفُوتُ إِلَّا فِي الْاِثْنَاءِ وَلَا يَقْضَى تَطَوُّعٌ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ مَعَ مَا سَبَقَ  
نَعَمُ النَّاسِي يَقْضَى مَطْلَقًا (أَوْ عِيدٍ وَخَرَجَ وَعَلَيْهِ حُرْمَتُهُ وَإِنْ أُخِّرَهُ) أَيْ  
الْبِنَاءُ (بَطَلٌ إِلَّا لَيْلَةَ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ وَإِنْ اشْتَرَطَ سُوْطَ الْاَنْضَاءِ لَمْ يُفْذَهِ)  
لِتَقَرُّرِهِ شَرْعًا.

### ﴿ بَابٌ ﴾

فُرِيضَ الْحُجِّ وَسُنَّتِ الْمُمْرَةِ مَرَّةً وَفِي فَوْرِ بَيْتِهِ) وَهُوَ الرَّاجِعُ (وَنَرَاخِيهِ  
إِخْوَانِ الْقَوَاتِ خِلَافُ وَصِيَّتُهُمَا بِاسْلَامٍ) نَفْطُ (فَيُحْرَمُ وَلِيٌّ عَنْ رَضِيعٍ  
وَجُرْدٌ قُرْبَ الْحَرَمِ) بِتَنَازُعِهِ بِحَرَمٍ وَجُرْدُ (وَمُطْبِقٌ لَا مُنْعَى) عَلَيْهِ فَيَنْتَظَرُ لِفَاقَتِهِ  
(وَالْمُزِي) عَظْفٌ عَلَى وَلِيٍّ (بِإِذْنِهِ وَإِلَّا فَلَهُ تَحْلِيمُهُ) بِالنِّعَةِ وَالْحِلَاقِ (وَلَا  
قَضَاءَ بِخِلَافِ الْعَبْدِ) وَالْمَرْأَةِ (وَأَمْرُهُ مَقْدُورُهُ وَإِلَّا نَابَ عَنْهُ إِنْ قَبِلَهَا  
كَطَوَافٍ) وَسَمِيَ (لَا كَتَلِيمَةٍ وَرُكُوعٍ وَأَخْضَرْتُهُمْ) أَيْ الرَضِيعَ وَالْمَطْبِقَ  
وَالْمُزِي (الْمَرَاقِفِ) عَلَى مَا بَأْنِي (وَزِيَادَةُ النِّفْتَةِ عَلَيْهِ) أَيْ الْحَجُورَ وَكَذَلِكَ فِي  
كُلِّ سَفَرٍ (إِنْ خِيفَ ضَيْعَتُهُ) عَلَيْهِ بِتَرْكِهِ (وَإِلَّا فَوَلِيُّهُ كَجَزَاءِ صَيْدٍ)  
بِالْإِحْرَامِ أَمَّا بِالْحَرَمِ فَكَالْنَفَقَةِ (وَيَذِيذٍ بِلَا ضَرُورَةَ) لَا مَفْهُومَ لَهُ (وَمَنْزُطُ  
وُجُوبِهِ كَوُفُوعِهِ فَرَضًا حُرِّيَّةً وَتَكْلِيمًا وَفَتْ إِحْرَامِهِ بِلَا نِيَّةٍ نَفْلٍ) بَأْنِ

هو الغرض أو طلق (وَوَجِبَ بِاسْتِطَاعَةٍ<sup>(١)</sup>) بِإِمَّا كَانَ الْوُضُوءُ إِلَّا مَشَقَّةً  
 عَظُمَتْ وَأَمَّنَ عَلَى نَفْسٍ وَمَالٍ إِلَّا لَا أَخَذَ ظَالِمٍ مَاقِلًا ) وهو ما لا يحجب  
 (لَا يَنْكَثُ) الْأَخَذُ ثَانِيًا (فَلْيُأْظْهِرْ وَلَوْ بِلَا زَادٍ وَرَاحِلَةٍ لِذِي صَنْعَةٍ  
 تَقُومُ بِهِ وَقَدَّرَ عَلَى الْمَشْيِ كَأَنَّمَا بِقَائِدٍ وَإِلَّا اعْتُبِرَ) فِي الْإِسْقَاطِ (أَلَمْ يَجُوزْ  
 عَنْهُ مِنْهُمَا) أَيْ الزَادُ وَالرَّاحِلَةُ فَالْفِي رَاجِعٌ لِلصَّنْعَةِ وَالْقُدْرَةِ (وَإِنْ بَشَمَنَ وَلَدَرِي  
 أَوْ مَا يُبَاغُ عَلَى الْمَفَاسِ) غَيْرِهِ (أَوْ بِإِثْقَارِهِ) بِعَدْوِ الْبَاءِ هَذَا الْمَلَابَسَةِ وَالْأَوَّلَى  
 لِمَنْ يَمْلِكُ فَلِذَا أَعَادَهَا (أَوْ تَرَكَ وَلَدَهُ لِلصَّدَقَةِ إِنْ لَمْ يَخْشَ هَلَاكَ لَا يَدْبُرُ)  
 لَا يُمْكِنُهُ وَفَوَّهُ (أَوْ عَطِيَّةٍ أَوْ سُؤَالٍ مُطْلَقًا) الْمَعْتَمِدُ الْوَجُوبُ حَيْثُ اعْتَادَ ذَلِكَ  
 وَأَعْلَى (وَاعْتُبِرَ مَا يُرَدُّ بِهِ) حَيْثُ يَعِيشُ (إِنْ خَشِيَ ضَيَاعًا وَالْبَحْرُ كَالْبَرْقِ إِلَّا  
 أَنْ يَغْلِبَ عَطْبُهُ أَوْ يُضَيِّعُ رُكْنَ صَلَاةٍ أَوْ كَمِيْنَةٍ) دَوْنَهُ (وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ  
 إِلَّا فِي بَيْتِهِ مَشْيٍ) بِحَسَبِ دَلَالَةِ (وَرُكُوبٍ بِحُزْرِ) إِلَّا أَنْ تُخَصَّ بِمَكَانٍ  
 فِي السَّفِينَةِ يَسْتَرُهَا (وَزِيَادَةٍ مَحْرَمٍ) بِكُفْيِهَا (أَوْ زَوْجٍ كَرُفَقَةٍ أُمِنَتْ بِفِرْضِ  
 وَفِي الْأَكْتِفَاءِ بِذِسَاءٍ أَوْ رِجَالٍ أَوْ) لَا يَكْفِي إِلَّا (بِالْمَجْمُوعِ تَرَدُّدُ)  
 وَصَحَّ بِالْحَرَامِ وَعَصَى<sup>(٢)</sup> وَفُضِّلَ حَجٌّ عَلَى غَزْوٍ وَإِلَّا اخَوْفَ وَرُكُوبُ وَهُوَ قَتَبُ  
 بِرَحْلِ صَفِيرٍ لِسَنَةِ (رَاطُوعٌ وَرَائِي) أَيْ الْمِيَتُ الْمَأْخُوذُ مِنَ السِّيَاقِ (عَنْهُ بَغْيَرُهُ)  
 أَيْ غَيْرُ الْحَبِجِ (كَصَدَقَةٍ وَدُعَاةٍ) فَضْلُ (إِجَارَةٍ ضَمَانٍ) بِحَسَابِ مُفِيدَةٍ بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ  
 (فَلْيُبْلَغْ) عَلَى وَهُوَ الْجَمَالَةُ أَوْ مَالِي إِعْطَاءٍ مَا يَنْفَقُهُ (فَأَلَمْ يَضْمُونَهُ) فِي الْحَبِجِ

(١) تردد زروق : هل يجب بالخطوة والطيران . فإن وقع أجزأ تعاماً ، قالت : الظاهر  
 أنه لا يجب بهما لأن الأحكام منوطة بما اعتيد بين الناس . والخطوة والطيران خارقان للمادة  
 فلا ينطبق بهما حكم .

(٢) أخذت بالفاعدة الأصولية . الواحد بالشخص له جهتان لا يلزم بينهما كإصلافة في  
 المكان المنصوب بالوضوء في آنية الذهب والذهب بسكين مسروق . الخ جزئياتها السكينة .  
 وفيها بين العلماء خلاف تحله كتب الأصول .

(كَغَيْرِهِ) فِي الْإِجَارَةِ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَأْتِي فِي الْإِجَارَةِ (وَتَعَيَّنَتْ) الْمَضْمُونَةُ عَلَى الْوَصْفِ  
 (فِي الْإِطْلَاقِ) مِنَ الْمَيْتِ (كَمَيْتَاتِ الْمَيْتِ) يَتَعَيَّنُ الْإِحْرَامُ مِنْهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ  
 (وَلَهُ) أَيْ أَجِيرُ الْمَضْمُونَةِ (بِالْحَسَابِ) فِيهَا هَارِصَةٌ وَسَهْوَةٌ (إِنْ مَاتَ وَلَوْ  
 بِمَكَّةَ) خِلَافًا لِقَوْلِ ابْنِ حَبِيبٍ بِجَمِيعِ الْأَجَرَةِ (أَوْ ضِدَّهُ وَلَهُ الْبَتَاءُ لِقَائِلٍ) فِي  
 غَيْرِ الْمَعِينِ (وَاسْتَوْجِرَ مِنَ الْإِنْتِهَاءِ) إِلَّا الْإِحْرَامَ فَيَبْتَدَأُ مِنَ الْمَيْتَاتِ (وَلَا يَجُوزُ  
 اشْتِرَاطُ كَهْدِي تَمَتُّعٍ عَلَيْهِ) فِي صِلَابِ إِجَارَةِ الضَّمَانِ وَهُوَ كَلَامٌ مُوجَّهٌ لِأَنَّهُ إِنْ  
 اشْتَرَطَهُ الْمُسْتَأْجِرُ فَبِيعَ مَجْهُولٌ أَوْ الْأَجِيرُ فَاجَارَةٌ مَجْهُولٌ إِلَّا أَنْ يُضَيَّبَ (وَصَحَّ إِنْ  
 لَمْ يُعَيَّنِ الْعَامَ) بِأَنْ سَكَتَ (وَتَعَيَّنَ الْأَوَّلُ وَكُلُّ عَامٍ مُطْلَقٌ) بِفَوْضِ الْأَجِيرِ  
 فَلَا تَسْكَارَ (وَ) صَحَّ (عَلَى الْجَمْعِ أَلَوْ وَحَجَّ عَلَى مَا فَهِمَ وَجَنَى إِنْ وَقَفَ دَيْنُهُ وَمَتَّى)  
 وَقَدْ فَهِمَ الرُّكُوبَ فَلَا يَجْزِيهِ (وَالْبَلَاغُ) إِعْطَاؤُهُ مَا يُنْفِقُهُ بِدَأً وَعَوْدًا بِالْعُرْفِ وَفِي  
 هَذَا عَظْفٌ عَلَى بَدَأٍ لَكِنْ هَذَا إِنَّمَا يُعْطَى انْتِهَاءً بَعْدَ تَحْقِيقِهِ (وَفِي بَقِي  
 لَمْ يَتَعَمَّدْ مُوجِبَهُمَا وَرَجَعَ عَلَيْهِ بِالسَّرْفِ وَاسْتَمَرَّ إِنْ فَرَّغَ) قَبْلَ الْإِحْرَامِ  
 أَوْ بَعْدَهُ (أَوْ أَحْرَمَ وَمَرَضَ) وَعَكْسُهُ حَتَّى قَاتَ يَرْجِعَ وَلَهُ النِّفْقَةُ بِمَجْلِ الرِّضِ  
 ذَهَابًا وَإِلَابًا (وَإِنْ ضَاعَتْ قَبْلَهُ) أَيْ الْإِحْرَامَ (رَجَعَ وَإِلَّا) بِأَنْ ضَاعَتْ  
 بَعْدَهُ (فَنَفَقَتُهُ عَلَى آجِرِهِ) وَيَتِمُّ لَتَفْرِيطُهُ بَعْدُولَهُ عَنِ الضَّمَانِ (إِلَّا أَنْ يُوصِيَ)  
 الْمَيْتَ (بِالْبَلَاغِ فَقَبِي بَقِيَّةٌ ثَلَاثَةٌ وَلَوْ قُسِمَ وَأُجْزَأَ إِنْ قَدَّمَ عَلَى عَامِ الشَّرْطِ  
 كَتَبَ جِيلَ الدِّينِ (أَوْ تَرَكَ الزِّيَارَةَ) لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ الْعَمْرَةَ (وَرَجَعَ  
 بِقِسْطِهِمَا أَوْ خَالَفَ إِنْ أَرَادَ لِغَيْرِهِ) مَنْ قَرَأَ أَوْ تَمَتَّعَ لَتَضَمُّنِهِ الْأَفْرَادَ فِي الْجَمْعَةِ  
 (إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ الْمَيْتُ وَإِلَّا) فَلَا كَتَمَتُّعٍ بِقِرَآنٍ أَوْ عَكْسِهِ أَوْهَا) أَيْ  
 أَبْدَلَهُمَا (بِأَفْرَادٍ) فَلَا يَجْزِي كُلَّ ذَلِكَ وَالْفَسِيخُ وَعَدَمُهُ شَيْءٌ آخِرُ بَاقِي (أَوْ)  
 خَالَفَ (مَيْتَاتًا شَرْطًا) فَلَا يَجْزِي أَيْضًا (وَفُسِخَتْ) حَيْثُ قِيلَ بِعَدَمِ الْإِجَارَةِ  
 (إِنْ عَيَّنَ الْعَامَ أَوْ عُدِمَ) أَيْ عَدَمُ الْأَجِيرِ أَوْ الْحَاجِّ بِأَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ وَفِي نَسْخَةِ الْوَاوِ

وفي أخرى وغرم أى المال عند الفسخ (كغيره) أى غير المدين (وَقَرَنَ) عن تمتع أو أفراد الميث (وَأَعَادَ) فى عام آخر (إِنْ تَمَتَّعَ) عن قران كافراد الميث (أَوْ صَرَفَهُ لِنَفْسِهِ وَهَلْ تَنفَسِحُ إِنْ اعْتَمَرَ لِنَفْسِهِ فِي الْمَعْنَى) بناء على أنه يرجع فى غير محلله ((أَوْ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ الْعَيْنَاتِ فَيُحْرِمَ عَنِ الْمَيْتِ فَيُجْزِ بِهِ) تخريباً من القول بذلك فى غير المعين (تَأْوِيلَانِ وَمُنْعَ) وفسد (استقناً بغير صحيح فى فرضٍ وإلا كرهه) فى حش المعول عاينه الفداد فى الفرض مطلقاً صحيحاً أولاً (كبداء مستطيع به عن غيره) على التراخي وإلا حرم (وإجارة نفسه) فى كل طاعة واستغنوا تعلم الأطفال وما سبق فى الأذان ومعلوم الواف إعانة لا أجرة (وَنَفَذَتِ الْوَصِيَّةُ بِهِ مِنَ الثَّلَاثِ) وإن كرهت (وَحُجَّ عَنْهُ حَبَجٌ إِنْ وَسَّحَ وَقَالَ يَحُجُّ بِهِ لَا مِنْهُ وَإِلَّا فَمِيرَاثٌ) مالم يسع وما بقى (كوجوده بأقل أو تطوع غير) ولم يعين (وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَقُولَ يَحُجُّ عَنِّي بِكَذَا) ولم يقل حجة (فَحَبَجٌ تَأْوِيلَانِ وَدَفِيعَ الْمُسَمَّى وَإِنْ زَادَ عَلَى أَجْرَتِهِ لِمُعَيَّنٍ لَا يَرِثُ) لأنه فى المعنى وصية ولا تكون لوارث (فَهُمْ مُعْطَاؤُهُ لَهُ) وإلا فالأجرة (وإن عَيْنَ غَيْرِ وَارِثٍ) وإلا لم يزد (وَلَمْ يُسَمَّ زَيْدٌ إِنْ لَمْ يَرْضَ بِأَجْرَةٍ مِثْلِهِ ثَلَاثُهَا ثُمَّ تُرِئُصَ ثُمَّ أُوجِرَ لِلضَّرُورَةِ) من لم يحج صر دراهمه (فَقَطَّ غَيْرُ عَبْدٍ وَصِيٍّ) شرط فى مطلق أجير الضرورة (وَإِنْ مَرَأَةٌ وَلَمْ يَضْمَنْ وَصِيٌّ دَفَعَ لَهَا مُجْتَهَداً) وانتزعت منهما إن بقيت ولو حجاً وإن غر العبد فجناية (وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ بِمَا سَمِيَ مِنْ مَكَانِهِ حُجٌّ مِنَ الْمَكِينِ وَلَوْ سَمَاهُ إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ) غير ماسماه (فَمِيرَاثٌ وَلَزِمَهُ الْحُجُّ بِنَفْسِهِ لَا الْإِشْهَادُ إِلَّا أَنْ يُرْفَ) أو يشترط أو يكون منهما ولم يقبض الأجرة (وَقَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ فِي مَنْ يَأْخُذُهُ فِي حَبَجَةٍ وَلَا يَسْقُطُ فَرَضُ مَنْ حُجَّ عَنْهُ<sup>(١)</sup> وَلَهُ أَجْرُ الْمُنْفَقَةِ وَاللُّعَاةِ) عطف

(١) لكن الأحاديث تقتضى سقوط الفرض ولجزاءه وأخذ بها الجمهور إلا أن ينبى =

على أجر أى وله الدعاء الذى يدعو له (وَرَكْعَتُهُمَا الْإِحْرَامُ وَوَقْتُهِ لِلْحَجِّ شَوَّالٌ  
لَا خَيْرَ الْحِجَّةِ) من حيث الانتهاء بالتحلل وإلا فظاهر أنه لا يصح الإحرام  
لهذا العام إلا بقدر ما يدرك الوقوف قبل فجر النحر (وَكُرْهٌ قَبْلَهُ كَمَسْكَانِهِ وَفِي  
رَأْسِهِ تَرَدُّدٌ) والمعتمد إلحاقها بالتحفة فلا كراهة (وَصَحَّ) معلوم (وَالْعُمْرَةُ  
أَبْدًا إِلَّا بِمُحْرَمٍ بِحَجٍّ لِيَتَحَلَّلِيَ) يعنى الفراغ من جميع النسك بجميع الرى أو  
مضى زمنه (وَكُرْهٌ بَعْدَهُمَا وَقَبْلَ غُرُوبِ الرَّابِعِ) ولا يصح عمل إلا بعده  
(وَمَكَانُهُ لَهُ) أى الحاج (لِلْمُقِيمِ مَسْكَةٌ وَنُدْبٌ بِالنَّسْجِدِ كَخُرُوجِ ذِي الْقَعْدَةِ)  
سَمَةِ الْوَقْتِ (لِمَقَامَتِهِ وَلَهَا وَلِلْقِرَانِ الْخُلُوفُ وَالْجِوَارَةُ أَوْ لَى ثُمَّ التَّنْعِيمُ) (وَفِي  
(ر) سواء (وَلَمَّا لَمْ يَخْرُجْ) من أحرم بها من الحرم (أَعَادَ طَوَافَهُ وَسَمِعَهُ  
بَعْدَهُ) أى الخروج (وَأَهْدَى) يعنى افتدى (إِنْ حَاقَ) معتقدا تمام العمرة وإن  
وطئ قضاء (وَالْأَلَا) يكن مقيا (فَلَمْ يَأْذُوا الْخُلَيْفَةَ وَالْجُحْفَةَ وَبِأَمْلَمُ وَقُرْنُ  
وَذَاتُ عِرْقٍ) لبلادهم ومن مر بهن من غيرهن كما سيقول (وَمَسْكَنُ دُونَهَا  
وَحَيْثُ حَازَى وَاحِدًا أَوْ مَرَّةً وَلَوْ بِبَحْرِ) قيده سند بالقائم<sup>(١)</sup> لا عذاب  
لغلبة ردّ الريح به (إِلَّا كَحَضْرِيٍّ) وشامى (يَمْرُؤُا بِذِي الْخُلَيْفَةِ فَهَوَّ أَوْ لَى)  
لا واجب لأن ميقانه أمامه (وَأِنْ لِحَبِضِ رُجِي رَفْعُهُ) لتحرم بعد صلاة  
فتمجيلها مع الحبض أولى (كَإِحْرَامِهِ أَوَّلَهُ) أى الميقات إلا ذا الخليفة فسجدها  
(وَأَزَالَةَ شَعْبِهِ) إلا الرأس فتلبيده أفضل (وَتَرْكُ اللَّظِ بِهِ) أى الإحرام  
(وَالْمَسَارُ بِهِ) أى الميقات (إِنْ لَمْ يُرِدْ مَسْكَةً) يفيد أن إرادتها توجب الإحرام  
ولولم يقصد نسكا وهو المعتمد وفاقا لابن عرفة خلاف ما يأتى (أَوْ) أرادها وكان  
(كَمَبْدٍ) ومنعنى ممن لا يخاطب بالنسك (فَلَا إِحْرَامَ عَلَيْهِمْ وَلَا دَمَ وَإِنْ أَحْرَمَ)

= لمرض ثم يبرأ بعد ذلك فهل يلزمه الحج لأن مرضه لم يكن مأبوساً منه وعليه الأكثر أو  
لا يلزمه لأنه استناب بوجه صحيح وهو قول أحمد .

(١) وهو بحر السويس . قال فى شرح المجموع : ورجح قول سند . قلت : اعتمده ح رو



بعد مجاوزة الميقات (إِلَّا الصَّيْرُورَةَ الْمُسْتَطِيعَةَ فَتَأْوِيلَانِ) حيث أحرم بعد  
 وكان غير مخاطب والمعتدل لادم (وَمُرَّ يَدُهَا إِنْ تَرَدَّدَ) بكفا كمة قصره بن تبعاً  
 لر على دون الميقات (أَوْ عَادَ لَهَا) من دون القصر (لِأَمْرِ) حيث رفض السكنى  
 أو لم يرفضها ولم يغيب كثره (فَكَذَلِكَ) لا لإحرام عليه (وَالْإِلَّا) بأن انتفى  
 بعض ما سبق (وَجَبَ الْإِحْرَامُ وَأَسَاءَ تَارِكُهُ) أثم (وَلَا دَمَ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ  
 نَسْكَاً) تقدم ضعف اشتراطه (وَالْإِلَّا رَجَعَ) ليحرم من الميقات (وَمِنْ شَارَفَهَا)  
 أو دخلها (وَلَا دَمَ وَلَوْ عِلْمَ) وجوب الإحرام (مَا لَمْ يَخَفْ فَوْتاً فَأَلْهَمَ كَرَّاجِعٍ  
 بَعْدَ إِحْرَامِهِ) وأولى إن لم يرجع (وَلَوْ أَفْسَدَ) إحراماً لوجب إنمامه (لَا فَاتَ)  
 وتحلل (وَمِنْهَا يَنْقُضُ بِالنِّيَّةِ وَإِنْ خَالَفَهَا لَفُطُّهُ وَلَا دَمَ) لتلك الخالفة (وَمِنْ  
 بَجَاعٍ) فينقض فاسداً وبقمه ويقضيه على ما يأتي (مَعَ قَوْلٍ) كالتلبية (أَوْ  
 فِعْلٍ) كالنَّوْجِ (تَمَلُّقاً بِهِ) والمعتدل أن الإحرام ينقض بمجرد النية (بَيْنَ أَوْ أَيْهَمَ  
 وَصَرَفَهُ إِحْجَجَ) فقط (وَالْقِيَامُ الْقِرَانِ وَإِنْ نَسِيَ) ما عينه (فَقِرَانٌ) عمله (وَنَوَى)  
 الآن (الْحَجَّ وَبَرَى مِنْهُ فَقَطْ) إن كان بحيث يصح إردافه لا بعد ركوع كما  
 يأتي فعمرة (كَشَكَّهُ أَفْرَدَ أَوْ تَمَتَّعَ) يحتمل التمثيل والتشبيه بحمل الأول  
 على الشك في الثلاثة (وَلَوْ أَعْمَرَهُ عَلَيْهِ كَالثَّانِي فِي حَجَّتَيْنِ أَوْ عُمَرَتَيْنِ  
 وَرَفَضَهُ) كما سبق في الوضوء (وَفِي كِبَاخْرَامِ زَبَدٍ تَرَدَّدَ) المعتدل للصحة (١)

فإن لم يعلم بكليهما السابق (وَنُدِبَ إِفْرَادُهُ ثُمَّ قِرَانٌ بِأَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا وَفَوَّاهُمَا)  
 وجوباً إن ترتبا في النية (أَوْ يُزِدْفُهُ بِطَوَائِفِهَا إِنْ صَحَّتْ) وإلنا الحج وأنم  
 عمرته وقضاها (وَكَمَلَهُ وَلَا يَسْقَى) بعده لأنه صار نفلاً بل بعد الإفاضة  
 (وَتَمْتَدَّرُجٌ وَكُرَّةٌ) الإرداف (قَبْلَ الرُّكُوعِ) أي قبل تمامه (لَا بَمَدَّةٍ) فلا

(١) وهو الراجح كما في شرح المجموع . لأن علماً عليه السلام لما قدم من اليمن أهل باهلال  
 كاهلال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأقره على ذلك بعد سؤاله . وكذلك فعل أبو موسى  
 الأشعري أيضاً والحديثان في الصحيحين .

يُصَحُّ ( وَصَحَّ ) الْحَجَّ ( بَعْدَ سَنَيْنِ ) وَلَا يَكُونُ قَارِنًا ( وَحَرُمَ الْخَلْقُ وَاهْدَى  
لِتَأْخِرِهِ ) عَنْ الْعُمْرَةِ وَجُوبًا ( وَلَوْ فَعَلَهُ ) بَلْ يَزِيدُ الْفِدْيَةَ إِنْ فَعَلَهُ ( ثُمَّ تَمَتَّعَ  
بِأَنْ يُحْجَّ بَعْدَهَا وَإِنْ بَقِيَ ) وَعَلَيْهِ دَمَانِ ( وَشَرَطُ دَمِهِمَا عَدَمُ إِقَامَةِ بِمَكَّةَ  
أَوْ ذِي طُوًى ) مِمَّا دُونَ الْقَصْرِ ( وَقَدْ فَعَلِيهِمَا وَإِنْ بَانَقَطَا عَنْهَا ) وَلَمْ يَكُنْ  
أَصْلُهُ مِنْهَا ( وَخَرَجَ لِحَاجَةٍ ) ثُمَّ دَخَلَ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فَيَسْقُطُ الدَّمُ ( إِلَّا  
إِنْ انْقَطَعَ بِغَيْرِهَا ) وَأَصْلُهُ مِنْهَا ( أَوْ قَدِمَ بِهَا بِقُوًى الْإِقَامَةِ وَنَذِبَ ) الدَّمُ  
لِذِي أَهْلَيْنِ ( أَحَدُهَا بِمَكَّةَ ( وَهَلْ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ بِأَحَدِهَا أَكْثَرَ فَيَمُتُّ بَرًّا  
تَأْوِيلَانِ ) وَالْمَتَمَتِّعُ عَدَمُ عَوْدِهِ لِبَلَدِهِ أَوْ مِثْلِهِ وَلَوْ بِالْحِجَازِ لَا بِأَقْلٍ )  
وَيَكْفَى الْإِفْرَاقُ رَجُوعَهُ لِنَحْوِ مَعْرِ ( وَفَعَلُ بَعْضِ رُكْنَيْهَا ) وَلَوْ بَعْضُ سَمَى  
لَا الْخَلْقُ ( فِي دَفْعِهِ ) أَى الْحَجِّ ( وَفِي شَرَطِ كَوْنِهِمَا عَنْ وَاحِدٍ تَرَدُّدٌ )  
وَالرَّاحِجُ لَا يَشْتَرِطُ ( وَدَمُ التَّمَتُّعِ يَحِبُّ بِإِحْرَامِ الْحَجِّ ) وَيُتَقَرَّرُ هَلِ الْمَيْتُ بِالْعَقْبَةِ  
كَأَيَّاتِي ( وَأَجْزَأُ قَبْلَهُ ) يَعْنِي تَقْلِيدَهُ وَإِسْعَارَهُ ( ثُمَّ الطَّوَافُ لَهُمَا سَبْعًا  
بِالطَّاهِرَيْنِ وَالسَّتْرِ وَبَطْلَ بِهِ حَدِيثُ بَنِي إِسْرَءِيلَ ) يَعْنِي لَا بَقَاءَ مَعَهُ فَإِنْ أَحْدَثَ قَبْلَ رُكْعَتِهِ  
أَعَادَهُ فَإِنْ تَبَاعَدَ عَنْ مَكَّةَ أَعَادَهَا وَبِمَثْ بَهْدَى ( وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ بَسَارِهِ )  
وَلَا يَصْحُ الْقَهْقَرَى ( وَخُرُوجُ كُلِّ الْبَدَنِ عَنِ الشَّاذِرِ وَإِنْ ) الْبِنَاءُ الْخُذُودُ فِي  
جِدَارِ الْبَيْتِ ( وَسِتَّةُ أَذْرُعٍ مِنَ الْحَجَرِ ) بَلْ عَنْ جَمِيعِهِ فِي الْأَرْحِجِ وَهُوَ الْمُسْتَدِيرُ  
جِهَةَ الشَّامِ ( وَنَصَبَ الْمُقْبِلُ قَامَتَهُ ) لِيُخْرِجَ عَنِ الشَّاذِرِ وَإِنْ ( دَاخَلَ الْمَسْجِدَ )  
لَا سَطْحَهُ عَلَى الْمَعُولِ عَلَيْهِ عِنْدَنَا لِلْعَمَلِ ( وَوَلَاةٌ وَابْتَدَأَ إِنْ قَطَعَ لِحْنَزَارَةً ) فَإِنْ  
تَعَيَّنَتْ بَنَى ( أَوْ نَفَقَةً ) أَوْ رَفَضَهُ عَلَى التَّحْقِيقِ وَإِنْ لَمْ يَرْتَفِضْ أَصْلَ الشُّكِّ ( أَوْ  
نَسِيَ بَعْضَهُ إِنْ فَرَّغَ سَمِيْعُهُ ) وَطَالَ وَإِلَّا بَنَى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَمَى اعْتَبَرَ الطَّوْلُ بِهِدَ  
الرُّكْعَتَيْنِ ( وَقَطَعَهُ لِلْفَرِيضَةِ ) الْمَقَامَةُ ( وَنَذِبَ كَمَالُ الشَّوْطِ ) إِنْ لَمْ يَمِشْ فَوَاتَ

ركعة (وَبَنَى إِنْ رَعَفَ) كالصلاة ولا يضر هنا الكلام والاستدبار (أَوْعَامَ  
بِنَجَسٍ) راجع ابتداءه (وَأَعَادَ رَكَعَتَيْهِ) إن صلاهما بنجاسة (بِالْقُرْبِ  
بِالْعَرَفِ) (وَبَنَى) عَلَى الْأَقْلُ إِنْ شَكَّ) في عدده (وَجَازَ بِسَنَائِفَ) يفي  
القديمه وبنائها الاروام عقوداً (لِزَحَاةٍ وَإِلَّا) يكن لزحاة بل لسحر (أَعَادَ)  
ولو تطوعاً (وَلَمْ يَرْجِعْ لَهُ) إِنْ تَبَاعَدَ مِنْ مَكَّةَ (وَلَدَمَ) رَجَحَ الدَّمِ (وَوَجَبَ)  
الطواف للقدوم (كَالسَّعْيِ) بعده (قَبْلَ عَرَفَةَ) فيفوت بالوقوف ويلزم الدم  
(إِنْ أُحْرِمَ مِنَ الْجِلِّ) بحج أفاقيا أو مكيا والعمرة يكفي طوافها (وَأَمْ يُرَاقِ)  
بحيث يخشى منه فوات الوقوف (وَأَمْ يُرْدِفُ) الحج على العمرة (بِحَرَمِ) لم  
يكتف بالأول لئلا يتوهم أن أصل الإحرام بالحل (وَالْأَلَّ) تستوف الشروط (سَعَى  
بِمَعْدَا الْإِفَاضَةِ وَإِلَّا) يسع بعد الإفاضة (فَدَمَ) ولما كان هذا صادقا بعدم السعي  
أصلاً قال (إِنْ قَدَّمَ) السعي بعد التطوع (وَأَمْ يُعِدُّهُ) بعد الإفاضة (نُفَّ السَّعَى  
صَحْباً بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَمِنْهُ الْبَدْءُ مَرَّةً وَالْعَوْدُ أُخْرَى) ولوا ابتداء بالمرودة ألتى  
ذلك الشوط (وَصِحَّتْهُ بِتَقْدَمِ طَوَافٍ وَنَوَى فَرَضِيَّتَهُ) لاراد ما يشمل الوجوب  
يعنى أن يكون الإفاضة أو القدوم لا أنه ينوى فريضة التطوع (وَالْأَلَّ) بأن  
كان بعد التطوع (قَدَّمَ وَرَجَعَ لَمْ يَصِحَّ طَوَافُ عُمْرَةٍ حَرَمًا وَافْتَدَى  
لِحِلَّتِهِ) وكذا إن وقع غيره من محظورات الاحرام له حكمه (وَلِنْ أُحْرِمَ) من  
فسد طواف عمرته (بَعْدَ سَعْيِهِ بِحِجٍّ فَقَارِنْ) لأنه تبين إردافه أثناءها (كَطَوَافِ  
الْقُدُومِ) تشبيهه في الرجوع لفساده لكن حلالا كما سيقول (إِنْ سَعَى بَعْدَهُ)  
واقْتَصَرَ) فإن أعاده بعد الإفاضة كفى (وَالْإِفَاضَةُ إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ بَعْدَهُ  
فيجزى عنه في غير العمد وكذا يجرى القيد في طواف العمرة (وَلَا دَمَ) على من  
تطوع (حِلًّا إِلَّا مِنْ نِسَاءٍ وَصَيْدٍ وَكُرْهِ الْعَائِبِ) راجع لما بعد الكف (وَأَعْتَدَرَ  
وَالْأَلَّ كَثُرُ إِنْ وَطِئَ) الأولى حذف الأكثر فإنهم يقولون بعدمها مطلقاً ثم

خارج المذهب (وَلِلْحَجِّ حُضُورُ جُزْءٍ عَرَفَةَ) والطمانينة واجبة تجبر بالدم  
(سَاعَةً لَيْلَةً النَّحْرَ) وبعد الزوال واجب ويكفي عند غيره نافي الركن (وَلَوْ مَرَّ  
إِنْ نَوَاهُ) ولا يحتاج غير المار لنية (أَوْ بِإِغْمَاءٍ قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ أَخْطَأَ الْجَمْعُ) أي  
كل الموسم (بِمَآشِيرٍ فَقَطْ) فوقفوا ليلة الحادى عشر وينقلب لهم جميع المناسك  
لا بمضهم ولا بغير الماشر (لَا الْجَاهِلُ) بعرفة فلا يحزبه إن مروا ولو نوى (كَبَّطَانِ  
عُرَفَةَ) واد بين العلمين تشبيهه في عدم الإجزاء (وَأَجْزَأُ بِمَسْجِدِهَا بِكُرُوهُ) لعدم  
الاتفاق على أنه من حل عرفة (وَصَلَّى وَلَوْ فَاتَ) الراجح تقديم الحج حيث خشي  
فواته (وَالسَّنَةُ غَسْلُ مُتَّصِلٍ) بالإحرام كالجمعة (وَلَا دَمَ) تركه (وَنُدْبَ)  
إبقاعه (بِالْمَدِينَةِ لِلْحَكْمَنِ) وإن لم يتصل لفعله عليه الصلاة السلام (وَلِدُخُولِ  
غَيْرِ حَاضٍ مَكَّةَ بِطَوًى وَلِلْوُقُوفِ) فاغتسالات الحج ثلاثة ولا بد من الثلاث  
في جميعها على التحقيق <sup>(١)</sup> نعم بخففة بعد الإحرام (وَلُبْسُ إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَنَعْلَيْنِ)  
في حيز المندوبات قبله وإن كان أصل التجرد واجبا (وَتَقْلِيدُ هَدْيٍ ثُمَّ إِشْمَارُهُ)  
على التفصيل الآتى وهذا سنة والترتيب مندوب (ثُمَّ رَكَعَتَانِ وَالْفَرَضُ مُحْزٍ)  
في أصل السنة (يُحْرِمُ الرَّأَكِبُ إِذَا اسْتَوَى وَالْمَائِي إِذَا مَنَى وَتَلْبِيَةُ) السنة  
مقارنتها وأما أصلها بلا فصل كثير فواجب (وَجُدَّتْ) ندبا (لِتَغْيِيرِ حَالِ  
وَخَلْفِ صَلَاةٍ وَهَلْ لِمَكَّةَ أَوْ لِلطَّوَافِ خِلَافَ) وَإِنْ تَرَكْتَ أَوَّلَهُ فَلَمْ يَنْ  
طَالَ وَتَوَشَّطَ) ندبا (فِي عُلُوِّ صَوْتِهِ وَفِيهَا) من حيث المداومة (وَعَاوَدَهَا)  
وجوبا في الجملة فإن لم يملها أصلا قدم (بَعْدَ سَعْيٍ) وَإِنْ بِالْمَسْجِدِ لِرَوَاحِ  
مُصَلَّى عَرَفَةَ) وقد زالت الشمس (وَيُحْرِمُ مَكَّةَ يُبَيِّى بِالْمَسْجِدِ) لأنه منه يحرم كما  
سبق (وَمُعْتَمِرُ الْمِيَقَاتِ) ابتداء (وَفَاتِ الْحَجِّ) منه فصرفه لعمرة (يُبَاسِجِي

(١) لكن في المرشد المعين لابن عاشر وشرحه لمبارة : أن اغتسالات الحج بعد غسل  
الإحرام لا ذلك فيها .

لِلْحَرَمِ) حول مكة (وَمِنْ الْجَيْرَانَةِ وَالْتَنْغِيمِ لِلْبَيْوتِ وَ) للطواف (لِلْمَشْيِ) وجوباً كالسعي (وَالْأَفْذَمُ لِقَادِرٍ لَمْ يُعْذَرْ وَتَقْبِيلُ حَجَرِ بَفَمِ) استئناكاً (أَوَّلُهُ وَفِي) إباحة (الصَّوْتِ) وكراهته (فَوَلَانِ وَلَا زَحْمَةَ لِمَنْ يَبْدُو ثُمَّ عُوْدٍ وَوُضْعاً عَلَى فِيهِ ثُمَّ كَبَّرَ) التَّحْتَبِقُ أَنْ التَّكْبِيرِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ (وَالدُّعَاءُ بِأَلْحَدَةِ وَرَمَلُ رَجُلٍ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ) من القدوم أو ركن العمرة (وَلَوْ مَرَّ بِضَا وَصَبِيحاً مُحَلَا) فَيَرْمَلُ بِهِمَا (وَالزَّحْمَةُ الطَّافَةُ وَ) السنة (لِلْمَشْيِ تَقْبِيلُ الْحَجَرِ) بمدركتي الطواف (وَرُقِيَّةُ) أي الرجل (وَلَدِيمَا) الصفا والمروة (كَمَرَأَةٍ إِنْ خَلَا) للموضع من زحمة الرجال (وَالْمَسْرَاحُ) في ذهابه المروة وفي بن مطلقاً (بَيْنَ) الميادين (الْأَخْضَرَيْنِ) عامود تحت منارة باب هلي ، والثاني قبالة رباط العباس (فَوْقَ الرَّمْلِ وَدُعَاءُ فِي سُنَّةِ رَكْعَتَيِ الطَّوْافِ أَوْ وَجُوبِهِمَا تَرَدُّدٌ) رجح الوجوب في الواجب (وَنُدْبًا كَالْإِحْرَامِ) أي ركعتيه أي قراءة ذلك (بِالسَّكَاوُنِ وَالْإِخْلَاصِ وَبِالْمَقَامِ) أي ندب لإيقاع ركعتي الطواف خلف مقام إبراهيم حجر وقف عليه عند بناء البيت أو غسل رأسه (وَدُعَاءُ بِالْمُنَزَمِ) بين الركن والمقام (وَالسَّيْلَامُ الْحَجَرِ) تقبيلاً (وَالْيَمَانِي) لِمَسًّا (بَعْدَ الْأَوَّلِ) وفي الأول سنة فيهما (وَأَقْتَصَارٌ عَلَى تَلْبِيَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ) الصلاة (وَالسَّلَامُ) وعلى آله وهي لبنيك اللهم لبنيك لا شريك لك لبنيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك (وَدُخُولُهُ مَسَكَةً نَهَارًا) فإن دخل ليلاً بات بذي طوى (وَالْبَيْتِ) عطف على مكة فيندب دخوله (وَمِنْ كَدَاهُ) بفتح الكاف ممدوداً مهملاً الدال يعرف الآن بباب المعلى (وَالْمَسْجِدِ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ) يعرف بباب السلام (وَخُرُوجُهُ مِنْ كَدَى) بالضم والقصر باب شبكة (وَرُكُوعُهُ لِلطَّوْافِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ تَقْبِيلِهِ) هذا محط الندب (وَبِالْمَسْجِدِ) لازم لقوله سابقاً وبالمقام (وَرَمَلُ مُحْرِمٍ مِنْ كَالْتَنْغِيمِ) أو الجمرة بجمع في قدومه (أَوْ بِالْإِفَاضَةِ

للمراهق) إضاق وقته عن القدوم ، وكذا كل تارك القدوم (لا) رمل في (نَطْوَعِ  
وَوَدَاعَ وَكَثْرَةَ شُرْبِ مَاءِ زَمْزَمَ وَتَقْلُهُ) (وهزيبته من أنه لما شرب له<sup>(١)</sup> معه  
ويتناول الغير (و) نذب (للسَّعْيِ مُرُوطُ الصَّلَاةِ) ولا يمكن الاستقبال  
(و) نذب (خُطْبَةً) رجح سنيتهما (بَعْدَ ظُهُرِ السَّابِعِ بِكَاتَةٍ وَاحِدَةٍ)  
خلافاً لمن رجح جلوسه وسطها انظر (ر) (بُخَيْرُ بِالْمُنَاسِكَ) إلى خطبة عرفة ،  
أعنى قوله (وَأَخْرُوجُهُ لِمَنَى) يوم التروية الثامن (قَدَرًا مَا يُدْرِكُ بِهَا الظُّمْرَ)  
في مختاره ولو يوم الجمعة لمسافر (وَبَيَاتُهُ بِهَا وَسَيَرُهُ لِعَرَفَةَ بَعْدَ الطَّلُوعِ  
وَنَزُولُهُ بِغَمْرَةٍ) منها (وَخُطْبَتَانِ بَعْدَ الزَّوَالِ) عقبه والراجح سنيتهما بخبر  
بالمناسك الآتية (ثُمَّ أُذِّنَ وَجَمَعَ بَيْنَ الظُّمْرَيْنِ) استغناناً لكل صلاة أذان  
(لِائْتِزَالِ) معلوم من كون الخطبتين بعده ولو يوم الجمعة (وَدُعَاؤُ وَتَضَرُّعُ  
لِلْعُرُوبِ وَوُقُوفُهُ بِوُضُوءٍ ، وَرُكُوبُهُ بِهِ ، ثُمَّ فَيَأْتِي إِلَّا لِيَتَعَبَّ) له أولدايته  
(وَصَلَاتُهُ بِمُزْدَلِفَةَ الْعِشَاءَيْنِ) النذب على الإيقاع بها وأصل الجمع سنة (وَبَيَاتُهُ  
بِهَا وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ فَلَدَمَ) فالنزول واجب بقدر حط الرحال (وَجَمَعَ وَقَصَرَ  
إِلَّا أَهْلَهَا) استثناء من الثاني (كَمَنَى وَعَرَفَةَ) تشبيهه في القصر لغير أهل  
الحل للسنة ، وإن لم يكن مسافة كما سبق (وَلِإِنْ عَجَزَ) عن وصول  
المزدلفة (فَبَعْدَ الشَّفَقِ) يجمع في أي محل (إِنْ نَفَرَ مَعَ الْإِمَامِ) يعني وقف  
(وَلَا فَكُلُّ لَوْفَتِهِ ، وَإِنْ قُدِّمَتْ عَلَيْهِ أَعَادَهَا) استحباباً حيث لم يعجز  
عن المزدلفة وإن كان الضمير للشفق فإعادة العشاء واجبة (وَارْتَحَالَهُ) من  
مزدلفة (بَعْدَ الصُّبْحِ مُغْلَسًا وَوُقُوفُهُ بِالشَّعْرِ الْحَرَامِ) بين جبل المزدلفة

(١) الحديث « ماء زمزم لما شرب له » وهو حديث صحيح كما قال الحافظ الديلمى في جزء  
له على هذا الحديث

وقرح من الحرم والراجح أن شعيرة الوقوف به سنة (بُكْبَرُ وَبَدَعُو الْإِسْفَارِ  
وَأَسْتَقْبَلُوهُ بِهِ وَلَا وَقُوفَ بَعْدَهُ) أى بعد دخول الإسفار (وَلَا قَبْلَ الصُّبْحِ  
وَأَسْرَاعَ بَيْطُنٍ مُحْمَرٍ) قدر رمية الحجر بين المزدلفة ومنى حسم فيه أصحاب  
الفيل (وَرَمِيَهُ الْعَقَبَةَ حِينَ وُضُوْلِهِ) هذا محط النذب حيث كان بعد الشمس  
كما يأتى (وَأِنْ رَأَى كِبَاءً وَ) نذب (الْمَشْيُ فِي غَيْرِهَا) وهو بقية الأيام (وَحَلَّ  
بِهَا غَيْرُ نِسَاءٍ) والعقد عليهن حرام (وَصَيَدٌ وَكُرْهَ الطَّيِّبِ وَتَسْكِينُهُ مَعَ كُلِّ  
حَصَاةٍ وَتَمَاقُطُهُمْ أَوْ لَقَطُهُمْ) والعقبة من المزدلفة (وَذَبْحٌ قَبْلَ الزَّوَالِ وَطَلَبٌ بَدَنَتِهِ  
بَشَرَاءٍ مِثْلًا لَهُ) أى لقرب الزوال (لِيَخْلُقَ قَبْلَهُ ثُمَّ حَلَقَهُ) وتأخير الخلق  
والإفاضة عن الرمي واجب وغير ذلك مندوب (وَلَوْ بِنُورَةٍ إِنْ عَمَّ رَأْسُهُ  
وَالْتَقَصِيرُ مُجْزٍ) حيث عم مساحة الرأس (وَهُوَ سُنَّةُ الْمَرَأَةِ) أى طريقتها ويحزم  
تمثيلها بالخلق إلا الصغيرة جداً (تَأْخُذُ قَدَرُ الْأَنْمَلَةِ وَالرَّجُلُ مِنْ قُرْبٍ  
أَضْلِهِ) ندبها (ثُمَّ يُفَيِّضُ) والأفضل في ثوبى إحرامه (وَحَلَّ بِهِ) إِنْ كَانَ سَمَى  
وقد رمى العقبة أو فات وقتها (مَا بَقِيَ إِنْ حَلَقَ أَوْ وَطِئَ قَبْلَهُ) أى الخلق  
وبعد الإفاضة (فَدَمٌ بِخِلَافِ الصَّيْدِ) فلا نىء فيه إذ ذاك (كَتَمَ خَيْرَ الْخَلْقِ)  
تشبيهه فى الدم (لِيَكْتُمَهُ) أو طويلاً بخروج أيام الرمي من إلا أن يخلق بمكة (أو  
الإفاضة للمحرّم) أو السعى كلا أو بعضاً بعد غروب آخر الحجة (وَرَمَى كُلَّ  
حَصَاةٍ أَوْ الْجَمِيعِ لِلَّيْلِ) ولا يبعد الدم إلا أن يخرج الأول قبل الثاني (وَأِنْ  
لِصَغِيرٍ لَا يُحْسِنُ الرَّمَى) فالدم بتأخير وليه (أَوْ عَاجِزٍ) عليه الدم ولولم يؤخر  
فأنتبه حيث لم يتداركه قبل الليل (وَيَسْتَنْيِبُ) لدفع الإنم (فَيَتَجَرَّى أَوْ وَفَتْ  
الرَّمَى وَكَبَّرَ) إذ ذاك ودعا (وَأَعَادَ) المأجز ما فعله الغائب (إِنْ صَحَّ قَبْلَ  
الْعَوَاتِ بِالْعُرُوبِ مِنَ الرَّاسِعِ) ومثله المنى (وَقَضَاهُ كُلَّ إِلَيْهِ) لغروب  
الرابع (وَاللَّيْلُ قَضَاءً) لسابقه (وَحُلَّ مُطِيقٌ وَرَمَى وَلَا يَرْمِ فِي كَفٍّ غَيْرِهِ)

أى لا يجرئه ذلك (وتقديم الخلق أو الإفاضة على الرضى) عطف على ما فيه  
الدم كما سبق (لأن خالف في غير) من الترتيب المذكور السابق (وعاد لم يبت  
بمعنى فوق العقبة) في حش أن نفس الجرة في منى (ثلاثاً وإن ترك جُلَّ لَيْسَ  
قَدَمٌ أَوْ لَيْلَتَيْنِ إِنْ تَجَلَّ وَلَوْ بَاتَ بِمَكَّةَ أَوْ مَكِّيًّا قَبْلَ الْغُرُوبِ مِنْ  
الثَّانِي) ظرف لتعجل بمعنى جاوز منى (فَيَسْقُطُ عَنْهُ رِئْيُ الثَّلَاثِ وَرُخْصَ  
الرَّاعِ) الإبل (بعد العقبة أَنْ يَنْصَرِفَ وَيَأْتِيَ الثَّلَاثِ) من أيام النحر (فَيُرْمَى  
لِلْيَوْمَيْنِ) الثاني والثالث وسقط عنه بيات الليلتين ثم تعجل أو أخر وسقط الركب  
يرمون عند مجيئهم بالماء (وتقديم الضمعة) عطف على الرخص فيه (في الرَّدِّ  
لِلْمُزْدَلِفَةِ) إنما يوافق الذهب يجعل اللام بمعنى من بعد الواجب (وَتَرَكَ  
التَّحْصِيبِ) أى تحصيب الراجع الآتى (لِقَبْرِ مُقَدَّسٍ بِهِ وَرَمَى كُلِّ يَوْمٍ  
الثَّلَاثِ وَخَتَمَ بِالْعَقْبَةِ) كما يؤخذ من قوله الآتى وبتريهين (مِنْ الزَّوَالِ لِلْغُرُوبِ  
وَصَحَّتْهُ بِحَجَرٍ كَحَصَى الْخَذْفِ) بسكون المعجمة، أوله مهمل أو معجم الرمي  
بالأصابع (وَرَمَى) إما أنه جعل للشرط مطلق الإيصال أو أن محط الاشتراط  
قوله الآتى على الجرة المتعلق به (وَأِنْ بَمُتْنَجَسٍ) وكره وأعيد بظاهر (على الجرة  
وَأِنْ أَصَابَتْ غَيْرَهَا) قيامها (إِنْ ذَهَبَتْ بِقُوَّةٍ لَا دُونَهَا وَإِنْ أَطَارَتْ غَيْرَهَا) فلا يجرى  
(وَلَا طَيْنَ وَمَعْدِنَ) وأجزأ الرخام (وَفِي أَجْزَاءِ مَا وَقَفَ) بكشف  
(بِالْيَمَاءِ) وهو المتمد (تَرَدُّدٌ وَتَرْتِيبٌ) السكبرى ثم الوسطى (وَأَعَادَ  
مَا حَضَرَ) يومه ندباً (بَعْدَ) فعل (لِلنَّسِيَةِ وَمَا بَعْدَهَا) وجوباً (فِي يَوْمِهَا  
فَقَطُّ) فإن تذكر في الثالث الأولى من الأول لم يعد الثاني (وَنَدِبَ تَقَابُعُهُ  
فَإِنْ رَمَى بِخَمْسٍ خَمْسٍ اعْتَدَّ بِالْخَمْسِ الْأَوَّلِ وَإِنْ لَمْ يَدْرِ مَوْضِعَ حَصَاةٍ  
اعْتَدَّ بِسِتٍّ مِنَ الْأُولَى) لأن القاعدة الاحتياط (وَأَجْزَأُ عَنْهُ وَعَنْ صَبِيٍّ  
وَلَوْ حَصَاةً حَصَاةً) والمداران يفرد كل برى (وَرَمَيْهُ الْعَقْبَةَ أَوَّلَ يَوْمٍ)



فَيَدْخُلُ وَقْتُهَا بِالْفَجْرِ (طُلُوعِ الشَّمْسِ) وَقْتُ الْفَضِيلَةِ الْهَازِلِ (وَلَا) يَكُنِ الْأَوَّلُ  
يَوْمَ (إِنْ زَوَالَ) وَهُوَ أَوَّلُ الْوَقْتِ (قَبْلَ الظُّهْرِ) نَدْبًا (وَوُقُوفِهِ إِنْ زَالَ وَلَيْتَ  
قَدَرِ إِسْرَاعِ الْبَقَرَةِ وَتَيَّامُرُهُ فِي النَّانِيَةِ) فَتَسْكُونُ عَنْ يَمِينِهِ (وَتَحْصِيْبُ  
الرَّاجِعِ) نَزُولُهُ بِالْحَصْبِ حَيْثُ مَقْبَرَةُ كِدَاءِ (لِيُصَلِّيَ أَرْبَعَ صَلَوَاتٍ) مِنْ ظَهْرِ  
الرَّابِعِ (وَتَطَوَّافُ الْوَدَّاعِ إِنْ خَرَجَ لِكُلِّ جُحْنَةٍ لَا كَالْتَّنْعِيمِ) بِمَا قَرَّبَ (وَلَوْ  
صَغِيرًا وَتَأْدَى بِالْإِفَاضَةِ وَالْعُمَرَةِ) عَلَى قِيَاسِ التَّحِيَّةِ بِالْفَرَضِ (وَلَا يَرْجِعُ)  
عَنْ كَالْبَيْتِ (الْمَقَرِّ) لِعَدَمِ ثَبُوتِهِ (وَبَطْلَانِ) بِمَعْنَى طَلَبِهِ بَغْيُهُ (بِإِمَامَةٍ بَعْضِ  
يَوْمٍ لَا يَشْغُلُ حَفَّ) كَسَاعَةِ (وَرَجَعَ لَهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ فَوَاتَ أَصْحَابُهُ  
وَحَدِيثُ الْكَرِيِّ وَالْوَلِيِّ لِيَحْيِيَ أَوْ نَفَاسٍ قَدَرُهُ وَقَيِّدَ إِنْ أَمِنَ وَالرُّفْقَةَ فِي  
كَيْوَمَيْنِ) وَالْأَسْهَلُ تَقْلِيدُ نَحْوِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي صِحَّةِ طَوَائِفِهَا (وَكُرِّهَ رَفْعِ بَرْمِي  
بِهِ كَأَنَّ يُقَالُ لِلْإِفَاضَةِ طَوَّافُ الزِّيَارَةِ أَوْ زُرْنَا قَبْرَهُ عَلَيْهِ) الصَّلَاةُ  
وَالسَّلَامُ) وَعَلَى آله لِأَن تَابِعَ السَّلَاطَانَ إِذَا حَضَرَ خَادِمًا لَا يَقُولُ أُزُورُ<sup>(١)</sup>  
(وَرُقِيَّ الْبَيْتِ) أَيْ دَخُولُهُ (أَوْ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى مَنْزِلِهِ عَلَيْهِ) الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ  
وَعَلَى آله (بِغْتَلِي) طَاهِرٌ وَحَرَمٌ وَضَعِ الْمَصْحَفَ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> كَمَا فِي عِبِ (بِخِلَافِ  
الطَّوَّافِ) بِهِ (وَالْحَجَرِ) لِعَدَمِ الْجُزْمِ بِأَنَّهُ مِنَ الْبَيْتِ وَكَرِهَهُ أَشْهَبُ (وَإِنْ  
قَصَدَ بِطَوَائِفِهِ نَفْسَهُ مَعَ مَحْمُولِهِ لَمْ يُجْزَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) لِأَنَّهُ كَالصَّلَاةِ  
وَقِيلَ يُجْزِيهِمَا وَقِيلَ عَنِ الْعَصْبِيِّ أَنْظِرِينَ (وَأَجْزَأُ السَّنَى عَنْهُمَا كَمَحْمُولَيْنِ فِيهِمَا)  
لَأَنَّهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ

(فَصَلِّ حَرَمًا بِالْإِحْرَامِ عَلَى الْمَرْأَةِ لُبْسُ قُنَازٍ) بِتَأْفِ قَفَاءِ وَزَايَ بوزن

(١) لَأَن لَزَامَ فَضْلًا عَلَى الْمَزُورِ بَزَارَتُهُ . وَالْفَضْلُ هُنَا لِلْمَزُورِ فَالْأَوَّلُ أَن يَقُولَ تَبَرَكْنَا  
بِقَبْرِهِ أَوْ تَشَرَّفْنَا بِهِ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يُفِيدُ التَّعْظِيمَ الْحَقَّ .  
(٢) أَيْ النَّمْلُ الطَّاهِرُ لَشِدَّةِ حَرَمَةِ الْقُرْآنِ وَمِثْلُ الذَّمْلِ الْخَفِّ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمُوعِ

رمان يابس في اليدين (وَسَتَرُ وَجْهِهِ إِلَّا لِسْتَرَهُ) خشية فتنة بل في بن ولو لم تخش  
 (بِلا غَرَزٍ) بكسرة (وَرَبَطَ وَلَا فِدْيَةَ وَنَحْوُ الرَّجُلِ مُحِيطٌ بِمَعْضُورٍ وَإِنْ  
 بَنَسَجَ أَوْ زَرَّ أَوْ عَقَدَ كَعَاتِمٍ وَقَبَاءٌ) بالفتح تسميه العامة قفطان (وَأِنْ لَمْ  
 يَدْخُلْ كُمًّا) حيث أدخل المنكب (وَسَتَرُ وَجْهِهِ أَوْ رَأْسِهِ بِمَا بَعْدُ سَاتِرًا  
 كُطَيْنٍ وَلَا فِدْيَةَ فِي سَيْفٍ وَلَوْ بِلا عُذْرٍ) وإن حرم حينئذ (وَإِخْرَاجُ) ولو بجل  
 بلا عقد (وَاسْتِغْفَارُ) بمثناة فمثلة وفاء لف إزاره بين نخذه (لِعَمَلٍ فَقَطُّ) ارجع  
 لها (وَجَازَ خُفٌّ قُطْعَمَ أَسْفَلَ مِنْ كَعْبٍ لِفَقْدِ نَعْلٍ أَوْ غُلُوهُ فَاحِشًا) زائداً  
 على الثلث (وَاتَّقَاهُ شَمْسٍ أَوْ رِيحٍ بِبَدَنِهِ) فإن ألصقها طويلاً افتدى وفي بن من  
 ابن عاشر لا فدية في اليد بحال لأنها لا تعد ساتراً (أَوْ مَطَرٍ بِمُرْتَفِعٍ) كقوب  
 وأولى يد (وَتَقْلِيمُ ظُفْرِ انْكَسَرٍ) بقدر الضرورة (وَارْتِدَالُ بَقِيصٍ وَفِي  
 كَرَمٍ) ارتداء (السراويل) لقيح الهيئة ولو لغير محرم (رِوَايَتَانِ وَتَظَلُّلُ بَيْتَاءَ  
 وَخَبَاءَ) خيمة ونحوها (وَتَحَارَةُ) محل (لَا فِيهَا) حيث لم تكن مقببة كالسقف  
 (كَتُوبٍ بِمَعْنَى فَنَى وَجُوبِ الْفِدْيَةِ خِلَافٌ وَخَلٌّ) على رأسه (إِحَاجَةُ  
 وَفَقْرٌ بِلا تَجَرٍّ) زائد على المماش (وَالْبَدَالُ ثَوْبُهُ) ولو كراهة قل (أَوْ بَيْعُهُ  
 بِخِلَافِ غَسْلِهِ) فلا يجوز حيث لم يتحقق نفي القمل (إِلَّا لِنَجَسٍ قَبَالَمَاءَ فَقَطُّ  
 وَبَطُّ جُرْحِهِ وَحَكُّ مَا خَفِيَ) من جسده (بِرَفْقٍ) وإلا كره وما يراه يحكه  
 ما شاء (وَفَضْلُهُ إِنْ لَمْ يَعْصِيهِ) فيفتدى (وَشُدُّ مِنْطَقَةٍ) بلا عقد (لِنَفَقَتِهِ عَلَى  
 جِلْدِهِ) لا فوق الإزار (وَلِإِصَافَةِ نَفَقَةِ غَيْرِهِ) بالتبع (وَلَا فِدْيَةَ كَمَعْصَبِ  
 جُرْحِهِ أَوْ رَأْسِهِ أَوْ لَصَقِ خِرْقَةٍ كَدَرْتَهُمْ) بغلى على كجرح (أَوْ لَهْمًا عَلَى  
 ذَكَرٍ أَوْ قُطْنَةٍ بِأَذْنِيهِ أَوْ قِرْطَاسٍ بِصُدْغِيهِ أَوْ تَرَكِ ذِي نَفَقَةٍ) بدفراغ  
 نفقته (ذَهَبَ أَوْ) ترك (رَدَّهَا لَهُ) يعني عما قبله (وَ) جاز (لِمَرْأَةٍ خَزَّ  
 وَحَلَّى وَكَرِهَ شُدُّ نَفَقَتِهِ بِمَعْصِدِهِ أَوْ فَخْذِهِ وَكَبُّ رَأْسِهِ عَلَى وَسَادَةٍ) يعني

أن ينام على وجهه وليس خاصاً بالحرم<sup>(١)</sup> (وَمَصْبُوحٌ لِمُقْتَدَمِيهِ) حيث أشبهه  
للطيب وفي المصفر الشديد فدبة (وَشَمُّ كَرِيحَانٍ) وورد وباسمين وجان  
استصحابه ومكث بمكانه وفي كراهة مسه وجوازه خلاف (وَمُكْتَبٌ بِمَكَانٍ  
بِهِ طِيبٌ) كالسك والعطريات (وَأَسْتَصْحَابُهُ) وأولى بذكره شبه وأما مسه  
فحرام وفيه الفدية (وَحِجَامَةٌ بِلَا مُذَرٍّ وَغَمَسُ رَأْسِهِ) بالماء اثلاً يقتل دواب  
(وَتَجْفِيفُهُ بِشِدَّةٍ وَنَظَرُهُ بِمِرْآةٍ) لثلا يرى ما يزيله (وَلُبْسُ امْرَأَةٍ قَبْلًا) صفها  
لغير زوجها (مُطْلَقًا) ولو في غير الاحرام (وَ) حرم (عَلَيْهِنَّ) أى الرجل  
والمرأة (دَهْنُ الْأَخْيَةِ وَالرَّأْسِ وَإِنْ صَلَّمَاءَ) بلا شعر (وَأَبَا نَهْ ظُفْرٍ أَوْ شَعْرٍ  
أَوْ وَسَخٍ إِلَّا غَسَلَ يَدَيْهِ بِمِزِجٍ) أى الوسخ وكذا يجوز إزالة ما تحت الأظفار  
(وَأَسَافُطَ شَعْرٍ لَوْ ضَوْءٌ) أو غسل (أَوْ رُكُوبٍ وَدَهْنُ الْجَسَدِ كَتَفٍ وَرِجْلٍ  
بِطَّيْبٍ) فيه الفدية ولو لعله وإن نفت الإثم (أَوْ لَغَيْرِ عِلَّةٍ وَكَلًا) والموضوع أنه  
مطيب (قَوْلَانِ) في الفدية لغير الكف والرجل فيغتفران (اخْتَصِرْتُ) المدونة  
(عَلَيْهِنَّ) وَطَّيْبٌ بِكُورَسٍ) يعنى يحرم استعمال الطيب على ما سبق (وَمِنْ  
ذَهَبٍ رِيحُهُ) ولا فدية (أَوْ لِيَضْرُورَةٍ كُجَلٍ) هذا في الفدية ولا حرمة (وَلَوْ  
فِي طَامٍ أَوْ لَمْ يَمْلُقْ) بيده وقدمه (إِلَّا قَارُورَةً سُدَّتْ وَمَطْبُوعًا) ذهب  
جرمه (أَوْ بَاقِيًا تَمَّا قَبْلَ إِحْرَامِهِ) إلا أن يبقى جرمه، فيفتدى ولو نزعه فوراً  
(وَمُصِيبًا مِنْ لُفَاءِ رِيحٍ أَوْ غَيْرٍ) إلا أن يترأخى في نزعه فيفتدى ولو يسيراً (أَوْ  
خُلُوقٍ كَعَمِيَّةٍ وَخَيْرٌ فِي نَزْعِ يَسِيرِهِ وَإِلَّا) بأن كثر (افْتَدَى إِنْ تَرَأَخَى)  
وتعقب بأنه لا نص بالفدية وإنما هو الأيسر بنزع الكثير (كَتَفُطِيَّةٍ رَأْسِهِ

(١) لورود النهي عن ذلك في غير الإحرام ، رواه أبو داود والنسائي من حديث طهفة .  
وورد من حديث أبي هريرة . وعمر بن الخطاب عن أبيه . ولفظ حديث طهفة أن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم وجده نائماً على وجهه فقال « هذه ضجعة يبغضها الله »

فَأَيُّهَا (تَشْبِيهِ قِي الْفَدْيَةِ إِنْ تَرَخِيَ فِي نَزْعِهَا بَعْدَ انْتِبَاهِهَا) (وَلَا تُحْلَقُ أَيَّامَ الْحَجِّ،  
وَيُقَامُ الْعَطَارُونَ فِيهَا) أَيْ أَيَّامَ الْحَجِّ (مِنْ الْمَسَقَى) اسْتِحْسَانًا (وَأَمْتَدَى  
الْمَلَقَى) طَيِّبًا أَوْ ثَوْبًا (الْحِلُّ إِنْ لَمْ تَنْزَمْهُ) أَيْ الْحَرَمُ بَأَن لَمْ يَتَرَخَ  
فِي النَّزْعِ (بِلَا صَوْمٍ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَفْتَدِ الْمُحْرِمُ كَأَن حَلَّقَ) (الْحَلُّ  
رَأْسُهُ) أَيْ الْحَرَمُ تَشْبِيهِه فِيمَا سَبَقَ (وَرَجَعَ بِالْأَقْل) مِنْ الذَّنْكِ وَالْإِطْعَامِ  
(إِنْ لَمْ يَفْتَدِ بِصَوْمٍ وَحَلَّى الْمُحْرِمُ الْمَلَقَى) طَيِّبًا مَسًا عَلَى مُحْرَمٍ (فِدْبَتَانِ عَلَى  
الْأَرْجَحِ وَإِنْ حَلَّقَ حِلُّ مُحْرِمًا بَأَن فَعَلَى الْمُحْرِمِ وَإِلَّا فَمَلَكِيهِ) كَالْفَوْضِيحِ  
لِلتَّشْبِيهِ السَّابِقِ فَإِنَّهَا تَلْزِمُهُ هُنَا بِالْإِذْنِ (وَإِنْ حَلَّقَ مُحْرِمٌ رَأْسَ حِلَّةٍ أَطْعَمَ وَهَلَّ  
حَفْنَةً أَوْ فِدْيَةً نَأَى وَيَلَانَ) فَإِنْ تَحَقَّقَ قَتْلُ دَوَابٍ فَبِحِسْبِهِ (وَفِي الظُّفْرِ الْوَاحِدِ  
لَا لِإِمَاطَةِ الْأَذَى حَفْنَةً) بِمِثْلِ وَلَهَا أَوْ أَكْثَرَ فَدْيَةٍ (كَشَمْرَةٍ أَوْ شَرَاتٍ أَوْ  
قَمَلَةٍ أَوْ قَمَلَاتٍ) فَإِنْ زَادَ عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ فَدْيَةٍ (وَطَرَحَهَا كَحَلْقِ مُحْرِمٍ  
لِمِثْلِهِ مَوْضِعَ الْحِجَامَةِ إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ نَفْيُ الْقَمَلِ وَتَقَرُّيدُ بَيْرِهِ) لِإِزَالَةِ  
قِرَادِهِ التَّشْبِيهِ فِي الْحَفْنَةِ (لَا كَطَرَحِ عِلْقَةٍ أَوْ بُرْغُوثٍ) فَلَمَوْ لَأَن ذَلِكَ يَعِيشُ فِي  
الْأَرْضِ (وَالْفَدْيَةُ فِيمَا يُتَرَفَّهُ) يَنْتَعِمُ (بِهِ أَوْ يُزِيلُ أَذَى) شَعْمًا يَكْرَهُ (كَأَصِّ  
الشَّارِبِ أَوْ ظَفْرِ وَقَتْلِ قَمَلٍ كَثْرًا) كَمَا سَبَقَ (وَحُضْبٍ بِكَحْنَاءٍ وَإِنْ رُقْعَةً  
إِنْ كَبُرَتْ) كَدَرَمٍ بَغْلَى لَا إِنْ حَشَى بِهِ شَقَى رَجُلٍ (وَمُجَرَّدٍ حَمَامٍ عَلَى  
الْمُخْتَارِ) لِمَعْتَمِدِ لَا فَدْيَةَ فِيهِ وَلَوْ عَرِقَ وَصَبَّ الْمَاءُ الْحَارُّ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا أَتَى الْوَسْخَ  
وَاتَّجَدَّتْ إِنْ ظَنَّ الْإِبَاحَةَ (لَرَفَضَ أَوْ فَسَادَ أَوْ طَافَ يَظُنُّ الطَّهَارَةَ لَا بِمَجْرَدِ  
جَهْلِ) (أَوْ تَعَدَّدَ مُوجِبُهَا بِفَوْرٍ أَوْ نَوَى) عِنْدَ الْأَوَّلِ (التَّكْرَارَ أَوْ قَدَّمَ  
التَّوْبَ عَلَى السَّرَّاءِ) وَنَحْوَ ذَلِكَ عَمَّا لَا يَزِيدُ نَفْعَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ زِيَادَةً  
مَعْتَبَرَةً (وَشَرُّطُهَا فِي اللَّبْسِ انْتِفَاعٌ مِنْ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ لَا إِنْ نَزَعَ مَا كَانَهُ)  
وَلَمْ يَدْمِ كَالْيَوْمِ (وَفِي صَلَاةٍ قَوْلَانِ) الْمَعْتَمِدُ أَنَّهَا لَا تَوْجِبُ مُدِيَّةً بِجَرْدِهَا قِي  
يَنْتَفِعُ عَرَفًا أَوْ بِطَوَّلٍ (وَلَمْ يَأْتُمْ إِنْ فَعَلَ) وَجِبَهَا (لِإِدْرٍ) خَافَ (وَهِيَ مُسْكٌ

بِشَاةٍ فَأَعْلَى أَوْ لُطَامٍ سِتَّةَ مَسَاكِينَ لِسَكُلٍ مُدَّانٍ كَالْكَفَّارَةِ أَوْ صِيَامٍ  
 ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَوْ أَيَّامَ مَيِّ وَلَمْ يَخْتَصَّ بِزَمَانٍ أَوْ مَسْكَانٍ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ  
 بِالذَّبْحِ الْهَدْيَ فَكَجُكُمِهِ (الْآتَى) وَلَا يَجْزِيهِ غَدَاةٌ وَعَشَاءٌ إِنْ لَمْ يَبْلُغْ  
 مُدَّتَيْنِ (و) حَرَمٌ بِالْإِحْرَامِ (الْجَمَاعُ وَمُقَدَّمَاتُهُ وَأَفْسَدُ مُطْلَقًا) وَلَوْ فِي غَيْرِ مَطْبِئَةٍ  
 أَوْ هَوَى فَرْجٍ أَوْ مَعْلَفٍ كَثِيفٍ كَذَا لَعَبَ وَخَصَّهُ بِنِجَاسٍ بِمَوْجِبِ الْغَسْلِ (كَاسْتَدْعَاءُ  
 هَتَّى وَإِنْ يَنْظُرُ) أَدَامَهُ بِدَلِيلٍ مَا يَأْتِي وَلَا تَشْتَرِطُ الْإِدَامَةُ فِي غَيْرِ النَّظَرِ وَالْفَكْرِ  
 (قَبْلُ أَوْ قُوفٌ مُطْلَقًا) فَهَلْ شَيْئًا غَيْرَ الْإِحْرَامِ كَالْمَسِي أَوْ لَا (أَوْ بَعْدَهُ إِنْ وَقَعَ  
 قَبْلَ الْإِنْفَاقِ وَعَقْبَتُهُ) لِأَنَّ أَحَدَهُمَا تَحِلُّ كَمَا سَبَقَ (يَوْمَ النَّحْرِ أَوْ قَبْلَهُ) لِأَنَّ  
 قَوَاتِ زَمَنِ الْعَقْبَةِ كِفْعَلِهَا (وَالْإِلَّا) بِأَنْ حَصَلَ بَعْدَ أَحَدِهِمَا أَوْ بَعْدَهُمَا وَلَمْ يَخْفِ  
 كَمَا سَبَقَ (فَهَدَى) كَمَا نَزَلَ ابْتِدَاءً وَإِمْدَانًا وَقَبْلَتَهُ عَلَى فَمٍ وَإِلَّا فَكَامِلُ الْمَسَةِ  
 يَهْدِي إِنْ كَثُرَ أَوْ أَمْدَى (وَوُقُوعِهِ) عَطَفَ عَلَى مَا فِيهِ الدَّمُ وَالضَّمِيرُ لِلْجَمَاعِ (بَعْدَ  
 سَمْعِي فِي عُمْرَتِهِ) قَبْلَ حَلَّتِهَا (وَالْإِلَّا فَسَدَتْ وَوَجَبَ إِتِمَامُ الْمُفْسِدِ<sup>(١)</sup>) مِنْ عَمْرَةٍ  
 أَوْ حَجٍّ أَدْرَكَ رُقُوفَهُ وَلَوْ بَعْدَ الْفَسَادِ كَمَا فِي عِبٍ إِنْ فَانَ غَلَبَ حَكْمُ الْقَوَاتِ وَتَحَلَّلَ  
 كَمَا يَأْتِي (وَالْإِلَّا) بِتَمِّهِ (نَهَوْ عَلَيْهِ وَإِنْ أُحْرِمَ) مَرَّةً ثَانِيَةً ظَانًا خُرُوجَهُ مِنَ الْأَوَّلِ  
 بِالْفَسَادِ فَالْإِحْرَامُ الثَّانِي لَعَوَ وَالْمَرَّةُ الثَّانِيَةُ عَمَلُهَا إِتِمَامُ الْمَفْسِدِ (وَأَمَّ يَقَعُ قَضَاؤُهُ  
 إِلَّا فِي) مَرَّةٍ (ثَلَاثَةً وَفَوْرِيَّةُ الْقَضَاءِ) انْفَاقًا (وَإِنْ نَطَوَعًا) لَوْ جُوبَهُ الْمَذْرُوعُ  
 (وَقَضَاءُ الْقَضَاءِ) وَإِنْ تَمَسَّلَ (وَنَحَرُ هَدْيٍ) لِلْفَسَادِ (فِي النَّضَاءِ وَاتَّحَدَ)  
 الْهَدْيَ (وَإِنْ تَكَرَّرَ) مُوجِبُهُ (النِّسَاءُ) بِالْوَطْءِ مَرَارًا (بِخِلَافِ صَبَدٍ وَفِدْيَةٍ)  
 فَيَتِمُّ مُدَّانُ بَعْدَهُمَا (وَأَجْزَأُ) هَدْيُ الْفَسَادِ (إِنْ عَجَّلَ) قَبْلَ النَّضَاءِ

(١) لابن عرفة فيما يجب لإتمامه وما لا يجب بيتان وما :

صلاة وصوم ثم حج وعمره طواف مكوف وإتمام تحمما  
 وفريذا كالوقوف والطهر خزين فمن شاء فليطه ومن شاء فليغسل

(وَلَا تَلَاةٌ إِنَّ أْفْسَدَ قَارِنًا ثُمَّ فَأَنَّهُ وَقَضَى) هدي بالفساد والفوات والقران الثاني  
وكذا إن لم يفته للقران الأول (وَعُمْرَةٌ إِنْ وَقَعَ) الوطء (قَبْلَ رَكْعَةٍ حَتَّى  
الطَّوَّافِ) أو السعى لياتى بطواف وسعى بلا خال وهذا من تنمة قوله سابقا  
وإلا فهدى في مبحث الجماع فحقه التقديم هناك (وَإِحْتِجَاجُ مَكْرَهَتِهِ وَإِنْ  
فَكَحَّتْ غَيْرَهُ وَعَلَيْهَا إِنْ أَعْدَمَ وَرَجَعَتْ كَالْمُقَدَّمِ) في الفدية وكفارة الصوم  
(وَفَارَقَ مَنْ أْفْسَدَ مَعَهُ) لئلا يعود (مِنْ إِحْرَامِهِ لِتَحْلُلِهِ وَلَا يُرَاعَى زَنُ إِحْرَامِهِ)  
فله أن يحرم في القضاء قبل زمن الأول أو بعده (بِخِلَافِ مِيقَاتِ إِنْ شُرِعَ)  
أراد مطلق المكان حتى احتاج للشرط (فَإِنْ تَعَدَّاهُ فَدَمٌ وَأَجْزَأُ تَمَتُّعٌ عَنْ  
إِفْرَادٍ وَعَكْسُهُ لَا قِرَآنٌ عَنْ إِفْرَادٍ أَوْ تَمَتُّعٌ وَعَكْسُهُمَا) حاصله لا يجزى  
القران عن غيره ولا غيره عنه وغير ذلك مجز (وَلَمْ يَنْبُتْ قَضَاءُ تَطَوُّعٍ عَنْ  
وَاجِبٍ) كذا (وَكُرْهٍ حَمَلُهَا) أى المرأة (لِلْمَحْمِلِ وَلِلذَّلِكَ) اتَّخَذَتِ السَّلَامُ  
لترقى عليها (وَرُؤُوبَةُ ذِرَاعَيْهَا) وهذا في غير الحرم (لَا شَعْرَهَا وَالْفَتْوَى فِي  
أُمُورِهِنَّ) فيجوزان مع أمن النفس (وَحَرَمٌ بِهِ) أى بالاحرام بحج أو عمرة  
(وَبِالْحَرَمِ مِنْ نَحْوِ الْمَدِينَةِ أَرْبَعَةُ أَمْيَالٍ أَوْ خَمْسَةٌ لِلتَّعْمِيمِ) عليهما وهى  
خارج (وَمِنْ جِهَةِ الْعِرَاقِ ثَمَانِيَةٌ لِلْمَقْطَعِ) بفتح الميم مخففا وضمها مشددا مفتوح  
القاف مكان (وَمِنْ عَرَفَةَ سَعَةً وَمِنْ جُدَّةَ) بضم الجيم (عَشْرَةٌ لِآخِرِ  
الْحُلَّةِ بَدِيَّةٍ) فهى داخله بخلاف الغايات السابقة (وَيَقِفُ سَنِيلُ الْحِلِّ دُونَهُ)  
لارتفاعه (تَعَرَّضُ بَرِّيٌّ) فاعل حرم (وَلِنْ تَأَنَسَّ أَوْ لَمْ يُوْ كَلَّ أَوْ طَيَّرَ مَاءً)  
ما يلزم الماء (وَجُزْأُهُ) داخل فى التعرض له (وَبَيْضُهُ) ولا يحل به فإن فعل  
فلا جزاء بخلاف البيض (وَلْيُرْسِلُهُ بِيَدِهِ أَوْ رُفْقَتِهِ وَزَالَ مِنْكَ عَنَّهُ) فلا  
يأخذه بعد من أخذه (لَا بِبَيْتِهِ) لعدم انتقاله معه (وَهَلْ وَإِنْ أَخْرَجَ  
مِنْهُ) أى من البيت وهو المعتمد (تَأْوِيلَانِ فَلَا يَسْتَحِدُّ مِنْكَ) بشراء

حال الإحرام مثلاً تفريع على حرمة التعرض أما إثارته أو رد عليه بعيب مثلاً فعلى قوله سابقاً وليس له إلخ ( وَلَا يَسْتَوِدِعُهُ ) فإن قبله حال الإحرام رده لربه فإن لم يقبله أرسله بحضرته ولا شيء عليه وإن غاب ربه وأودعه ووجد حلال أرسله وضمنه له حيث لم يجد من يحفظه ( وَرُدَّ إِنْ وَجَدَ مُودِعَهُ وَلَا بُنَى ) هذا إن قبله قبل الإحرام للضرورة ( وَفِي صِحَّةِ اشْتِرَائِهِ ) المنهى عنه سابقاً فيرسله وفساده فيجوز على حكم الودع ( قَوْلَانِ ) فإن كان البائع محرماً فسد اتفاقاً ( إِلَّا الْفَارَةَ وَالْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ ) ونحوها الرتيلا والرنبور مثلاً ( مُطْلَقًا ) ولو صغرت ( وَغَرَابًا وَحِدَاةً ) بوزن عنبة ( وَفِي صَغِيرِهَا خِلَافٌ ) في الحرمة ولا جزاء ويحمل الاستثناء على الإيذاء ، فإن قصد الذكاة فقيمة ( وَعَادِي سَمِعَ كَذِبَ إِنْ كَبِرَ ) بكسر الباء في السن وفي الجسم ، واللهنى بالضم ( كَطَيْرٍ خِيفَ إِلَّا بِقَتْلِهِ وَوَزَعًا لِحِلِّ بَحْرَمٍ ) لئلا يكثر فيه وكره المحرم ( كَأَنَّ هَمَّ الْجَرَادِ وَاجْتَمَعَدَ ) في التحرز منه ( وَإِلَّا فَقِيمَتُهُ وَفِي الْوَاحِدَةِ ) إلى عشرة ( حَفْنَةٌ وَإِنْ فِي نَوْمٍ كَدُّودٍ ) ونمل وذباب ولو كثر ( وَالْجَزَاءُ بِقَتْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَخْمَصْ ) مجاعة ( وَجَهْلٍ وَنِسْيَانٍ وَتَكَرَّرَ ) بتكرره كما سبق ( كَسَمَّ مَرَّةً بِالْحَرَمِ ) تشبيهه في الجزاء ( وَكَلْبٍ تَعَيَّنَ ) الحرم طريقه ولو أرسل من بعد ( أَوْ قَصَرَ فِي رَبْطِهِ ) فأنطلق ورثه محرم أو في الحرم ( أَوْ أُرْسِلَ بِقُرْبِهِ ) ولو لم يتعين طريقه ( فَقَتَلَ خَارِجَهُ ) بعد الدخول فيه ( وَطَرَدَهُ مِنْ حَرَمٍ ) حيث لم يتحقق سلامته فهو من جزئيات التعريض الآتي ( وَرَنَى مِنْهُ أَوْ لَهُ ) كما يعلم من مرور السهم السابق ( وَتَعَرَّضَ لِلتَّلَفِ ) كسنتف ريشه وجرحه ( وَلَمْ يَتَحَقَّقْ سَلَامَتُهُ ) راجع لها ( وَلَوْ بَقِيَتْ ) مبالغة في المفهوم من عدم الضمان عند تحقق الحياة ( وَكَرَّرَ إِنْ أُخْرِجَ لِشَكِّ نَفْسٍ تَحَقَّقَ مَوْتُهُ ) حيث مات بعد الإخراج ( كَكُلِّ مِنَ الْمُشْتَرَكَيْنِ ) تشبيهه في التعدد فعلى كل

جزاء (وَبَارِئُ سَالٍ لِسَبْعٍ) فذهب السكاب بصيد أو تبين أن ما ظن سمعاً صيد  
(أَوْ نُصِبَ شَرَكٌ لَهُ) (أَيُّ لِسَبْعٍ فَإِذَا الصَّيْدُ) (وَبَقْتَلِ غُلَامٍ) عهد (أَمْرٌ بِإِنْلَاتِهِ  
فَظَنَّ الْقَتْلَ) فالجزاء على السيد (وَهَلْ نَسَبَبَ السَّيِّدُ فِيهِ) (أَيُّ فِي الصَّيْدِ) (أَوْ لَا)  
تأويلان المعتقد لا يشترط تسديه (وَبِسَبْبِهِ وَلَوْ اتَّفَقَ كَفَرَهُ قِمَاتٍ وَالْأَظْهَرُ  
وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ) لكن المعتقد الأول (كَفَسُطَاطِهِ) تشبيهه في عدم الجزاء إن  
تعلق بالحكمة فمات (وَبِئْرٍ أَمَاءٍ) لا لا صطياد (وَدِلَالَةٍ مُحْرَمٍ أَوْ حِلٍّ)  
فلا جزاء في ذلك كله وإن كان ميتة (وَرَمِيهِ) أي الحل (حَلَى قَرْعٍ أَضَاهُ فِي  
الْحَرَمِ) لأن الأصل منفصل من الصيد بخلاف شعر الرأس (أَوْ) رميه (يَحِلُّ  
وَتَحَامَلُ قِمَاتٍ بِهِ) الضمير للحرم (إِنْ أَنْفَذَ مَقْتَلَهُ وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ يُنْفِذْ حَلَى  
الْمُخْتَارِ) ولا جزاء (أَوْ أَمْسَكَ إِيْرَسِلَهُ فَقَتَلَهُ مُحْرَمٌ) يشمل من في الحرم وإنما  
الجزاء على القاتل (وَالْأَيُّ) بأن قتله حلالاً (فَعَلَيْهِ) أي الماسك (وَعَرِمَ الْحِلُّ لَهُ  
الْأَوَّلُ) إن لم يصم كما سبق (و) إن أمسك (لِلْقَتْلِ) فقتله محرم آخر فهمما  
(شَرِيكَانِ) على كل جزاء (وَمَا صَادَهُ مُحْرَمٌ) يشمل من في الحرم (أَوْ صَيْدَ لَهْ)  
أي المحرم بذمك لا من في الحرم (مَيْتَةً) فالمعنى أنه ذكى بالصيد وكذا إذا ذبح له أو  
بإذنه فيما له ولايته (كَتَبَيْضِهِ) أي بيض الصيد إذا كسره محرم أو شواه أو فذل ذلك  
لأجله فهو في حكم الميتة لكل أحد (وَفِيهِ) أي ما كان لأجل محرم (الجزء إن علم  
وَأَكَلَ) ولو كان الأكل محرماً آخر (لَا فِي أَكْلِهِمَا) أي الميتة بعد أن تخلف جزاؤها  
عليه أو غيره فلو أكل محرمون عالمون مما فعل المحرم معاته دد عليهم كالنمرة (وَجَازَ)  
المحرم (مَصِيدٌ حِلٌّ لِحِلٍّ وَإِنْ سَمِعُ حَرَمٍ) كل منهما بعد التذكية (وَذَبْحُهُ) أي ساكن  
الحرم (يَحْرَمُ مَا صِيدَ بِحِلٍّ وَهُوَ لَيْسَ بِالْقَوْزِ وَالِدُ جَاغٍ بِصَيْدٍ بِخِلَافِ الْحَمَامِ) ولو  
بيتياً (وَحَرُمَ بِهِ) أي بالحرم (فَطَعُ مَا يَنْبَغُ بِنَفْسِهِ) فأولى نيل أجزاء الأرض  
(إِلَّا الْإِذْخِرَ) نبت كالخلفاء للنار (وَالسَّنَا) للدواء وكذا الأراك والنعى



والأوراق للوقيد وإصلاح المواضع (كَمَا يُسْتَفْتَى) تشبيهه في الجواز (وَأَنْ لَمْ  
يُمَاجُجْ) بَأَنْ اتَّفَقَ نَبَاتُهُ بِنَفْسِهِ نَظَرًا لِلْجِنْسِ كَالْعَكْسِ (وَلَا جَزَاء) فِي الشَّجَرِ  
(كَصَيْدِ الْمَدِينَةِ) فَيُحْرَمُ وَلَا يُجَازَى (بَيْنَ الْحِرَارِ) الْحَرَّةُ أَرْضُ سُودَانَ  
(وَشَجَرَهَا) عَطْفٌ عَلَى صَيْدِ (بَرٍّ يَدَأُ فِي بَرٍّ يَدِرُ) فِي بَعْضٍ مَعَ أَيْ بَرٍّ يَدِرُ مِنْ كُلِّ  
جِهَةٍ مِنْ طَرَفِ السُّورِ عَلَى الْبُيُوتِ الْقَدِيمَةِ وَلَا تَدْخُلُ الْمَدِينَةَ فِي حَرَمِ الشَّجَرِ بَلِ  
الصَّيْدِ (وَالْجَزَاءُ بِحُكْمِ عَدْلَيْنِ فَتَقِيهِنِ بِذَلِكَ) أَيْ بَيَانِ الْجَزَاءِ وَالْعَدْلَةِ تَسْتَلْزِمُ  
الْحَرَبَةَ وَالْبُلُوغَ وَالْحُكْمَ بِاللَّفْظِ (مِثْلُهُ مِنَ النَّعْمِ أَوْ إِطْعَامِ بَقِيَّةِ الصَّيْدِ يَوْمَ  
التَّلَفِ بِمَحَلِّهِ) يَتَنَازَعُ إِطْعَامُ وَقِيمَةِ (وَلَا فَيَقْرُ بِهِ وَلَا يُجْزَى بِغَيْرِهِ وَلَا زَائِدٌ  
عَلَى مُدِّ لِمُسْكِينٍ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يُسَاوِيَ سَفَرُهُ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَلَا يُجْزَى إِلَّا إِطْعَامُ  
بَغِيرِهِ (فَتَأْوِيلَانِ) يَثْقُلُ الْجَمْعُ بَيْنَ هَلْ وَالْفَاءِ وَالرَّاجِحُ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ مُطْلَقًا (أَوْ  
لِكُلِّ مُدٍّ صَوْمٌ يَوْمٌ وَكَمَلٌ لِكُسْرِهِ) ثُمَّ شَرَعَ بِفَصْلِ الْمَثَلِ السَّابِقِ التَّخْيِيرَ  
فِيهِ لَا أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مِنَ التَّخْيِيرِ خِلَافًا لَعَجٍّ وَمَنْ تَبِعَهُ كَمَا فِي رَفْعِهِ (فَالنَّمَامَةُ بِدَنَةِ  
وَالْفِيلُ) مُجَازَى (بِذَاتِ سَنَامَيْنِ وَحِمَارُ الْوَحْشِ وَبَقَرُهُ وَبَقَرُهُ وَالضَّبُعُ  
وَالشَّمْلَبُ شَاةٌ كَحَمَامٍ مَكَّةَ وَالْحَرَمَ وَيَمَامُهُمَا بِالْأَحْكَامِ) فَإِنْ عَجَزَ صَامُ عَشْرَةِ  
أَيَّامٍ وَلَا مَدْخَلَ لِلْإِطْعَامِ فِي الْحَمَامِ (وَاللَّحْلُ) أَيْ حَمَامُهُ (وَضَبٌ وَأَرْنبٌ وَبَرَبُوعٌ  
وَجَمِيعُ الطَّيْرِ الْقِيَمَةُ طَعَامًا وَالصَّغِيرُ وَالْمَرْبُوضُ وَالْجَمِيلُ كَبِيرُهُ) لِأَنَّ الْجَزَاءَ  
لِلْحَمِّ وَلَا يَبْدُ لِلْجَمِيعِ أَنْ يُجْزَى ضَحِيَّةً (وَقَوْمٌ لِرَبِّهَا بِذَلِكَ) الْإِشَارَةُ لِمَا ذَكَرَ  
مِنَ الصِّفَاتِ (مَمَّهَا) لَيْسَ ضَرُورِيًّا (وَاجْتَهَدَا وَإِنْ رُويَ فِيهِ) نَبِيُّ عَنْ السَّافِ  
(فِيهِ) أَيْ فِيمَا رُويَ فَلَا يَقْلُدَانِ وَلَا يُخْرِجَانِ بِالْاجْتِهَادِ عَنْ جُمْلَةٍ مَا رُويَ وَهَذِهِ  
عِبَارَةُ الْإِمَامِ لِأَنَّ زَمَنَهُ زَمَنُ اجْتِهَادٍ وَلَا يَدُورُ عَلَى مَا فِي الْخُرُثَى هُنَا وَغَيْرِهِ مِنْ  
اعْتِبَارِ الصِّفَاتِ مَعَ مَنَاقِضِهِ لِمَا سَبَقَ انْظُرْ (وَلَهُ أَنْ يَنْتَقِلَ) عَنْ أَحَدِ الْأَنْوَاعِ  
(إِلَّا أَنْ يَلْتَزِمَ فَتَأْوِيلَانِ) وَالرَّاجِحُ إِطْلَاقُ الْجَوَازِ (وَأِنْ اخْتَلَفَا بَتَدْيٍ)

حتى يحصل الاتفاق منهما أو غيرها (وَالْأُولَى كَوْنُهُمَا بِمَجْلِسٍ وَتَقْضَى إِنْ  
تَبَيَّنَ الْخَطَأُ وَفِي الْجَنَيْنِ وَالْبَيْضِ عَشْرُ دِيَّةٍ أَلَامٌ) ويتمدد بتمدده (وَلَوْ  
تَجَرَّكَ) يسيراً (وَدَيْتُمَا إِنْ اسْتَهْلَ) ويندرج غير المستهل في موت أمه كالغرة  
وغير الفدية والصيْد مُرْتَبٌ هَدْيٌ وَنَدْبٌ لِمَا بَلَّ فَبَقَرٌ) فلم يبق للأنثى إلا التأخير  
(ثُمَّ) إِنْ عَجَزَ وَجِبَ (صَوْمُ ثَلَاثَةٍ مِنْ إِحْرَامِهِ وَصَامَ أَيَّامٌ مِّنِّي يَنْتَضِ  
بِحَجٍّ إِنْ تَقَدَّمَ عَلَى الْوُقُوفِ) ولا يجوز التأخير والأفضل تقديمها على النحر فإن  
لم تتقدم وجب التأخير عنها (وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ مِنْ مَنَى) بهي فرغ من الرمي  
(وَلَمْ تُجْزِ) السبعة (إِنْ قَدَّمَتْ عَلَى وَقُوفِهِ) ولا يجزى منها ثلاث على الراجح  
(كَصَوْمِهِ أَيْسَرَ قَبْلَهُ) تشبيهه في هدم الإجزاء (أَوْ وَجَدَ مُسَلِّقًا) في حكم  
اليسار (لِمَالٍ) اللام بمعنى مع (يَبْلَيْهِ وَنَدْبُ الرُّجُوعُ لَهُ) أى للهدى (بَعْدَ  
يَوْمَيْنِ) ظاهره وجوب الرجوع في اليوم الأول وردده بن (وَوُقُوفُهُ بِهِ أَلَمُوا أَقْبَ  
وَالنَّحْرُ بِمَنَى) واجب غير شرط فيجزى بمكة وقيل بنذب (إِذَا كَانَ فِي حَجٍّ  
وَوَقَفَ بِهِ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ كَهُو) أى كوقوفه هو بأن كان جزءاً من ليلة عرفة  
(بِأَيَّامِهَا) بمعنى أيام النحر الثلاثة (وَالْأُولَى) بأن اختل شيء مما تقدم (فَمَكَّةُ)  
لا يجزى غيرها (وَأَجْزَأُ) بمكة (إِنْ أُخْرِجَ لِجَلٍّ) بالجملة لا بد في كل هدى من  
الجمع بين الحل والحرم (كَأَنْ وَقَفَ بِهِ فَضَّلَ مُقَلِّدًا أَوْ نُحِرَ) بحل نحره (وَفِي  
الْعُمْرَةِ بِمَكَّةَ بَعْدَ سَهْمِهَا ثُمَّ حَلَّقَ وَإِنْ أُرْدِفَ) الحج عابها (إِنْخَوْفِ فَوَاتٍ  
أَوْ حَيْضٍ) قبل طوافها تخافت فوات الحج أيضاً أولاً لشيء (أَجْزَأُ التَّطَوُّعُ  
لِقَرَانِهِ كَانَ سَاقَهُ فِيهَا) زمن الحج (ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ) فيجزى عن التمتع  
مطلقاً على المذهب (وَنُؤِوتُ أَيْضًا إِذَا سَبَقَ لِلتَّمَتُّعِ وَالْمَذُوبُ بِمَكَّةَ)  
للنحر (الْمَرْوَةُ وَكُرْمَةُ نَحْرُ غَيْرِهِ) بل يباشر (كَأَنَّ ضَحِيَّةً) ولا بنوب كافر  
(وَلِنْ مَاتَ مُتَمَتِّعٌ فَالْهَدْيُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ إِنْ رَمَى الْعَقَبَةَ) أوفات يومها

(وَسِنْ الْجَمِيعِ) أى جميع دماء الحج (وَعَيْنُهُ كَالْأَضْحِيَّةِ وَالْمُعْتَبَرِ حِينَ  
وُجُوبِهِ) يعنى تمييزه فهو بمنى قوله (وَتَقْلِيدِهِ فَلَا يُجْزَى مُقْلَدٌ بِعَيْنٍ وَلَوْ  
سَلِمَ بِخِلَافٍ عَكْسِهِ) وقوله (إِنْ تَطَوَّعَ بِهِ) حقه التأخير عن قوله وإلا تصدق  
به الآتى مما هو راجع لما قبل العكس أعنى قوله (وَأَرْشُهُ) أى اللذلة معيها الذى  
لا يجزى (وَأَمَّمَهُ) إِنْ اسْتَحَقَّ (فِي هَذِي إِنْ بَلَغَ وَإِلَّا تُصَدَّقَ بِهِ) فى التذرع  
كما قررنا ومثله الذر المعين (وَفِي الْفَرْضِ) المضمون (بِسَعَةِ بِهِ غَيْرِ) وأما  
أرشد ما لا يمنع الإجزاء فلا صدقة مطلقاً (وَسِنْ إِيْشْمَارُ سَنَمِهَا مِنَ الْإِبْرَةِ)  
مأثلاً عند ابتداء الشق (لِلرَّقَبَةِ مُسَيِّئاً وَتَقْلِيدُ وَتَدْبَرُ تَمْلَانِ بِنَبَاتِ الْأَرْضِ  
لِقُدْرَتِهِ عَلَى قَطْعِهِ إِنْ ضَاقَ بِهِ (وَتَحْلِيلُهَا وَشَقُّهَا) أى الجلال لتنزل فى السنام  
(إِنْ لَمْ تَرْتَفِعْ) أمانها (وَقُلْدَتِ الْبَقَرُ فَقَطُّ) راجع لتلدت أى لا تشعر  
(إِلَّا بِأَسْنَمَةٍ) لأنه لا يؤلفها (لَا الْغَنَمُ وَأَمَّ يُؤْكَلُ مِنْ نَذْرِ مَسَاكِينِ  
عَيْنٍ مُطْلَقاً) لا قبل الحل ولا بعده (عَكْسُ الْجَمِيعِ) أى جميع الدماء يجوز  
الأكل منها مطلقاً (فَلَهُ إِطْعَامُ الْغَنِيِّ وَالْفَرِيبِ) وَكَرِهَ لِذِيٍّ وَاسْتَنْتَى مِنْ  
عَكْسِ الْجَمِيعِ قوله (إِلَّا نَذَرًا لَمْ يُعَيْنِ وَالْفِدْيَةُ وَالْجَزَاءُ بَعْدَ الْحَلِّ) وبأكل  
قبله لأن عليه بدلهما وإنما يقال الحل فى الفدية إذا نوى بها الهدى كما سبق  
(وَهَذِي تَطَوَّعَ إِنْ عَطِبَ قَبْلَ حَلِّهِ فَتُنَاقَى فَلَا دَتُهُ بِدَمِهِ وَيُخَالَى لِلنَّاسِ)  
عطف على المستثنى (كَرْسُولِهِ) مشبه بربه فيما سبق (وَضَمِنْ فِي غَيْرِ الرَّسُولِ)  
وذلك إذا باشر ولو قال وضمن ربه كان أوضح (بِأَمْرِهِ بِأَخْذِ نَتْنٍ) لغیره مستحق  
وأخذ (كَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ مَمْنُوعٍ) تشبيهه فى الضمان (بِدَلَّةٍ) معمول ضمن أى  
هدى لا قدر ما أكل (وَهَلْ إِلَّا نَذَرَ مَسَاكِينِ عَيْنٍ فَقَدَرُ أَكْلِهِ خِلَافٌ)  
وفى الأمر قدره قطعاً (وَالْخِطَامُ وَالْجِلَالُ كَالْأَحْمَرِ) المساكين (وَلِنْ مُرِقِ  
يَعْدَ ذَبْحِهِ أَجْزَاءُ لَا قَبْلَهُ) كأن دفعه المساكين ولم يذكوه (وَحِلَّ الْوَلَدِ)

بعد تعيينها وجوباً وقبله مستحب (حَلَى غَيْرِ ثَمَّ عَلَيْنِهَا وَإِلَّا) يمكن (تِلْكَ إِنَّمَا  
يُذَكِّرُ تَرْكُهَا لَيْسَتْ تَدْفَعُ فَكَالِطَوَّعِ) إذا عطب قبل محله (وَلَا يَشْرُبُ مِنَ الْآبِنِ  
وَلَا يَنْفَعُ) ويكره حينئذ (وَعَرِمَ إِنْ أَضَرَّ بِشُرْبِهِ الْإِثْمُ أَوْ الْوَلَدُ مُوجِبٌ  
فِعْلُهُ وَتُدْبَعُ عَدَمُ رُكُوبِهَا بِإِلَّا عُدْرٍ فَلَا يَنْزِمُ النَّزُولُ بَعْدَ الرَّاحَةِ وَتَحْرُمُ  
قَائِمَةٌ) مقيدة (أَوْ مَقْمُولَةٌ وَأَجْزَأُ إِنْ ذَبَحَ غَيْرُهُ مُقَادًّا وَلَوْ نَوَى عَنْ نَفْسِهِ  
إِنْ غَلِطَ) فإن تعدد ضمنه ولم يحز عن واحد (وَلَا يُشْتَرَكُ فِي هَذِي) فليس  
كأضحايا (وَلَا يُجِدُ بَعْدَ تَحْرِيرِ بَدَلِهِ مُحَرَّرًا إِنْ قُلِّدَ وَقَبْلَهُ مُحَرَّرًا إِنْ قُلِّدَ  
وَإِلَّا يَبْعَ وَاحِدٌ) لم يقلد .

(فَصْلٌ وَإِنْ مَنَعَهُ عَدُوٌّ أَوْ فِتْنَةٌ أَوْ حَبْسٌ لَا يَحِقُّ) أما بحق فية تخلص  
بدفعه حسب الإمكان (يَحْتَجُّ أَوْ مُعْمَرَةٌ) من جميع المناسك (لَهُ التَّحَالُّ إِنْ  
لَمْ يَمْلَأْ بِهِ) لأنه مع علمه داخل على إدامة الإحرام (وَأَيْسَرَ مِنْ زَوَالِهِ قَبْلَ  
فَوْتِهِ) وإلا انتظر الزوال (وَلَا دَمَ) عند ابن القاسم وأوجه أشهب<sup>(١)</sup>  
(بِنَحْرِ هَذِي) إن كان (وَحَلَقِهِ) والبقاء للملازمة لأن الغيبة تكون على المتعمد  
(وَلَا دَمَ إِنْ أَخْرَهُ) أى الحلقى (وَلَا يَنْزِمُهُ طَرِيقُ مُخَيَّفَةٍ) لم يكنف بتعليق  
الحج بالاستطاعة لئلا يتوهم التشديد بعد التلبس بالفعل وكأن إسناد الإخافة  
للطريق مجاز (وَكُرْهُ لِبَقَاءِ إِحْرَامِهِ إِنْ قَارَبَ مَكَّةَ) هذا فيمن يتحال بعمره  
وهو المتمكن من البيت كما يأتي (أَوْ دَخَلَهَا) لم يكنف بالمقارنة لأنه قيل  
بوجوب التحلل إذا دخل (وَلَا يَتَحَالُّ إِنْ دَخَلَ وَفْتُهُ) أى الحج بأن استمر  
محرمًا إلى أن تمكن من العام الثاني (وَإِلَّا) بأن تحلل بعمره في أشهره (فَتَأْتِيهِمْ  
يَمْنَعِي وَهُوَ مُتَمَتِّعٌ) وأولها ليس بمتمتع نظراً إلى أصل الإحرام بمحج وثانيها  
التحلال لغو (وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْفَرَضُ) لأنه تحلل قبله (وَلَمْ يَنْسُدْ بِوَطْئِهِ

(١) لقوله تعالى (فإن أحمرتم فما استيسر من الهدى) .

إِنْ آمَنَ بِنُفُو الْبَقَاءِ ) يريد أنه نوى التحلل فلا يجري على حكم الافساد (وإن وقف وحُصِرَ عَنِ الْبَيْتِ فَجَحَّجَهُ نَمٌّ ) يعني أدركه (وَلَا يَحِلُّ إِلَّا بِالْإِقَاضَةِ وَعَلَيْهِ لِرَأْفَتِي وَمَبِيتِ مَيِّ وَ) نزول (مُزْدَلِفَةَ هَدْيٍ) واحداً (كَتَسْمَانِ الْجَمِيعِ) أو تعمده كما سبق (وإن حُصِرَ عَنِ الْإِقَاضَةِ أَوْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ) إظهار المراد في محل الاضمار قال تعالى فإذا أفضتم من عرفات (بغير) أى بغير الحصر السابق (كَمَرَضٍ أَوْ خَطَأٍ عَدَدٍ أَوْ حَبْسٍ يَحَقُّ) لا مفهوم له ولا يخفى ما فى تهويله رحمه الله تعالى ورحمنا به ولا يعول على ما فى الحرثى ونحوه هنا<sup>(١)</sup> (لَمْ يَحِلَّ إِلَّا بِفِعْلِ عُمْرَةٍ بِلَا) تجدد (إِحْرَامٍ وَلَا يَكْفِي قَدُومُهُ) وسعيه بعده بل يفيد هلالا عمرة (وَحَبْسَ هَدْيِهِ مَعَهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ) وإلا أرسله فإن لم يمكن ذكاة بموضعه (وَلَمْ يُجْزَ عَنْ فَوَاتٍ) لأنه لم ينو به حين عينه (وَخَرَجَ لِاحِلٍّ) لأجل عمرة التحلل (إِنْ أُحْرِمَ) بالمتحلل منه (يَحْرَمُ أَوْ أُرْدِفَ) به (وَأَخَرَهُ دَمَ الْفَوَاتِ لِلْقَضَاءِ وَأَجْزَأُ إِنْ قُدِّمَ) فى عام الفوات (وإن أفسد ثم فأت أو بالعكس وإن) وقع الفساد (بِعُمْرَةِ التَّحَلُّلِ تَحَلَّلَ) أى استمر على حكم تحالله تغليبا لحكم الفوات على قضاء الفساد (وَقَضَاهُ) أى الفائت (دُونَهَا) فإنها ليست عمرة حقيقة (وَعَلَيْهِ هَدْيَانِ) لفوات والفساد حيث كان مفردا (لَا دَمُ قِرَآنٍ وَمُتَمَّةٍ لِلْفَائِتِ) بل للقضاء منهما (وَلَا يُفِيدُ لِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ نِيَّةُ التَّحَلُّلِ بِحُصُولِهِ) بل يستأنف تحللا على ما سبق (وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ مَالٍ إِحْصَارٍ إِنْ كَفَرَ) لأنه مذلة للإسلام وقيل يجوز للضرورة لأن الدل بتعطيل الحج أشد<sup>(٢)</sup> (وَفِي جَوَازِ الْقِتَالِ) بالحرم (مُطْلَقًا) بدا به الحاصر وهو محل اتفاق أولا (تَرَدُّدُ

(١) وما فى الحرثى هو أنه يحل بالنية فى أى موضع إذا حبس ظلماً ١٠ هـ

(٢) وهو الذى اختاره فى المجموع ، وهبارة مع شرحه : وجاز دفع مال الحاصر ولو كافراً على الأظهر كما مال إليه عج وشيخنا وفا لا بن عرفة لأن ذل منه الحج أشد من ذل دفع المال ١٠ هـ

قَوْلَاوَلِي مَنَعُ سَفِيهِ كَزَوْجٍ (لزوجته الرشيدة) فِي تَطَوُّعٍ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فَلَهُ  
التَّحْلِيلُ وَعَلَيْهَا الْقَضَاءُ كَالْعَبْدِ (إِذَا اسْتَقْلَلَ كُلُّ) (وَأُثِمَ مَنْ لَمْ يَقْبَلِ) (المنع أو  
التحلل) (وَلَهُ مُبَاسَرَتُهَا) (بنيّة الإحلال) (كَفَرِيضَةٍ قَبْلَ الْمِيقَاتِ) (تشبيهه  
فِي الْمَنَعِ) (وَالْأَلَّا) (بأن أذن) (فَلَا) (كلام له) (إِنْ دَخَلَ) (المأذون فيما أذن فيه  
وَلَمْ يَشْتَرِ) (إِنْ لَمْ يَعْلَمْهُ) (أى إحرَام العبد) (رَدُّهُ) (ما لم يقرب لإحلاله  
(لَا تَحْلِيلُهُ وَإِنْ أذِنَ فَأَفْسَدَ) (أوقات) (لَمْ يَأْزِمَهُ) (إِذْنُ) (لِلْقَضَاءِ عَلَى الْأَصَحِّ  
وَمَا لَزِمَهُ عَنْ خَطَاٍ أَوْ ضَرُورَةٍ فَإِنْ أذِنَ لَهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْإِخْرَاجِ)  
أَخْرَجَ) (وَالْأَصَامَ) (بِالْمَنَعِ) (وَإِنْ تَعَمَّدَ فَلَهُ مَنَعُهُ) (الصوم أيضاً) (إِنْ أَضَرَ  
بِهِ فِي عَمَلِهِ).

### ﴿ بَابٌ ﴾

(الَّذِي كَاهُ قُطْعُ مُمَيِّزٍ بِنَاكِحٍ) (ولو أمة كتابية) (تَمَامُ الْحُلُقُومِ وَالْوَدَجَيْنِ  
مِنَ الْمُقَدَّمِ بِالْأَرْفَعِ قَبْلَ التَّمَامِ) (ولا يضر مع القرب أو عدم المقتل) (وَفِي  
النَّحْرِ طَعْنٌ بِلَبَّةٍ وَشَمْرٌ أَيْضًا لَا كِتْفَاءَ بِنَصْفِ الْحُلُقُومِ وَالْوَدَجَيْنِ) (والمعمد  
الأول) (وَإِنْ سَاوَرِ بَأً) (من اليهود لا صابئياً بعده من النصرانية) (أَوْ مَجُوسِيًّا  
تَنْصَرَّ وَذَبَحَ) (مهلكاً) (لِنَفْسِهِ مُسْتَحِلُّهُ) (وَإِنْ أَكَلَ الْمَيْتَةَ إِنْ لَمْ يَقْبَلِ)  
شرط في المبالغ عليه فلا بد من حضور من يعرف الذكاة أو يصفها (لَا صَحِيٍّ  
ارْتَدَّ) (فإنها معتبرة وإن لم يقتل إلا بعد البلوغ) (وَذَبَحَ لِصَمٍّ) (معتقداً تحليله  
أو التقرب له فإن ذكر اسم الله تعالى أكلت ولو بعد اسم غيره فإنه لا يقبل الله  
غالب) (أَوْ غَيْرِ حِلٍّ لَهُ إِنْ ثَبَتَ بِبَشَرَيْنَا) (كذى الظفر مفهوم مستحلّه  
(وَالْأَلَّا) (بأن أخبرواهم بالحرمة عليهم كالطريقة فاسدة الرثة) (كُرَّةً) (لأن الأول  
له أصل صحة وإن نسخ بشرعنا) (كَحِجَزِ آرَتِهِ) (يبيع المسلمون تشبيهه في الكراهة

فانه لا يفسحهم (وَبَيْعٍ وَإِجَارَةٍ لِعِيدِهِ) راجع لهما (وَشِرَاهُ ذَبْحِهِ) ولو بدون جزارة (وَتَسْلُفِ ثَمَنِ خَمْرٍ أَوْ بَيْعِهِ) أى بالثمن (لَا أَخْذَهُ قِضَاءً) كالجزية (وَشَحْمٍ) ذَبْحِ (يَهُودِيٍّ وَذَبْحِ لِيَصْلِيْبِ أَوْ عَيْسَى) لأنهم يريدون إهداء الثواب لهما فقط فإن جملاهما آلهة لم يؤكل على ما سبق فى الصنم فالتفصيل فى السكل واحد كما استظهر شيخنا (وَقَبُولِ مُتَصَدِّقٍ بِهِ لِذَلِكَ وَذَكَاءِ خُنْتَى وَخَهْيَى وَفَاسِقَى) لا امرأة (وَفِي ذَبْحِ كِتَابِيٍّ) ملكا (لِمُسْلِمٍ قَوْلَانِ) أظهرهما الصحة (وَجَرْحُ) عطف على قطع (مُسْلِمٍ) لا كتابي (مُمَيِّزٌ وَخَشِيًّا وَهَانٌ) كان (تَأَنُّسٌ) ثم توحش (عَجَزَ عَنْهُ إِلَّا بِمُسْرٍ لَا نَعَمٍ شَرَدَ أَوْ تَرَدَّى بِكُوفَةٍ) ولو كان المتردى وحشيا حتى ينجر أو يذبح ولا يؤكل بالمقر لأنه حينئذ ليس صيدا (بِسِلَاحٍ مُّحَدَّدٍ) ولو معراض خشب أصاب بحده أو بندق ورصاص لا طين (وَحَيَوَانٌ عُلِّمَ) ولو كان جنسه لا يقبل التعليم بأن يطيع إذا أرسل ولا يضر ندور خطائه (إِنْ سَأَلَ مِنْ يَدِهِ) وفى حكمها تحت قدمه مثلا لا إن كان سائبا ولو أغراه (بِلَا ظَهْوَرٍ تَرْكٍ) كئيد من الجارح (وَلَوْ تَمَدَّدَ مَصِيدُهُ) حيث نوى ما جاء به أو الجميع أما إن نوى معيناً فلا يؤكل إلا هو إذا قتله أولا أو واحداً بعينه فما علمت أوليته (أَوْ أَكَلَ) الكلب منه (أَوْ أَمَّ يُرَى) المصيد محصوراً (بِفَارٍ أَوْ غَيْضَةٍ) شجر متلف (أَوْ لَمْ يَظُنَّ نَوْعَهُ) بخصوصه (مِنْ) أى (الْمُبَاحِ) هو مع مطلق الإباحة (أَوْ ظَهَرَ خِلَافُهُ) بأن ظنه ظنياً فظهر حمار وحش مثلا (لَا إِنْ ظَنَّهُ حَرَامًا أَوْ أَخَذَ غَيْرَ مُرْسَلٍ عِلْمِيهِ) لعدم نيته (أَوْ لَمْ يَتَحَقَّقِ الْمُبَيِّحُ فِي شَرِكَةٍ غَيْرِهِ كَاءً) وقع فيه ولم ينفذ مقتله (أَوْ ضَرَبَ بِمَسْمُومٍ أَوْ كَلَبٍ مَجْجُومٍ) بل مطلق كافر حتى يرسله مسلم بالشروط (أَوْ بِنَفْسِهِ مَا قَدَّرَ عَلَى خِلَاصِهِ مِنْهُ) ولم تتحقق الإباحة (أَوْ أَغْرَى فِي الْوَسْطِ) أو المبدأ بلا إرسال من كيده (أَوْ تَرَخَى فِي

اتَّبَاعِهِ) فَمَاتَ (إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ) (أَوْ حَمَلَ آلَاةَ  
مَعَ غَيْرِ أَوْ بَخُرُجٍ) بَلْ بَضْعُهَا بِحَيْثُ يَسْمَلُ تَنَاوُلَهَا كِبَرُ زَامِهِ فَإِنْ ظَنَّ سَبْقَ  
الْحَامِلِ فَتُخْلَفُ عَذْرُ (أَوْ بَاتَ) لِلدَّارِ عَلَى الطَّوْلِ لَيْلًا لِنُورَانِ الْهَوَامِ (أَوْ صَدَمَ  
أَوْ عَضَّ بِلَا جَرَحٍ) وَيَكْفَى إِلَّا دِمَاءُ بِلَا شَقٍّ جَالِدٍ (أَوْ قَصَدَ مَا وَجَدَ) وَلَمْ  
يَكُنْ مُحْصُورًا وَلَمْ يَرِ (أَوْ أُرْسِلَ) كَلْبًا (ثَانِيًا بَعْدَ مَسْكِ أَوَّلٍ وَقَتْلٍ) (الثَّانِي  
(أَوْ اضْطَرَبَ فَأُرْسِلَ وَتَمَّ يَرْ) فَلَا يُوَكَّلُ لَا حَتْمًا أَنَّهُ غَيْرُ مَا اضْطَرَبَ عَلَيْهِ  
(إِلَّا أَنْ يَنْوِي الْمُضْطَرَبَ) عَلَيْهِ (وَعَايِرُهُ قَتْلًا وَبِلَا نِيَّةٍ) (أَيُّ قَصْدِ  
التَّذَكُّيَةِ وَإِنْ مِنْ كَافِرٍ وَإِنَّمَا يَشْتَرِطُ الْإِسْلَامُ فِي نِيَّةِ التَّقَرُّبِ (وَتَسْمِيَةِ إِنْ ذَكَرَ)  
وَقَدَرَ (وَنَحَرَ لِإِبِلٍ) وَفِيلٍ وَزَرَافَةٍ (وَذَبْحُ غَيْرِهِ) وَلَوْ نَعَامَةً (إِنْ قَدَرَ وَجَارَ  
لِلضَّرُورَةِ إِلَّا الْبَقَرَةَ) وَنَحَوَهَا كَحَمْرِ الْوَحْشِ (فَيُذَبُّ الذَّبْحُ) فَالْإِسْتِغْنَاءُ مِنْ  
وَجُوبِ ذَبْحِ غَيْرِ الْإِبِلِ (كَأَنَّهُ يَدْرِي وَإِلَّا حَادَرَهُ) تَشْبِيهِهُ فِي الذَّبْحِ (وَقِيَامُ إِبِلٍ  
وَضَجْعُ ذَبْحٍ عَلَى أَيْسَرٍ) لِأَنَّهُ أَعُونُ عَلَى ذَبْحِهِ بِالْيَمِينِ (وَتَوَجُّهُهُ) الْقِبْلَةَ  
(وَالْبِضَاحُ الْمَحَلُّ) مِنْ كُصُوفٍ (وَفَرَى وَدَجَى صَيْدٍ أُنْفَذَ مَقْتَلُهُ وَفِي  
جَوَازِ الذَّبْحِ بِالْعَظْمِ وَالسِّنِّ أَوْ إِنْ أَنْفَصَلَ أَوْ بِالْعَظْمِ أَوْ مَنَعِمًا خِلَافَ)  
وَالْمُعْتَمِدُ إِطْلَاقَ الْجَوَازِ مَعَ الْكِرَاهَةِ (١) (وَحَرْمُ اضْطِيَادِ مَا كُؤِلَ لَا بِذِيهِ  
الذِّكَاءِ) (٢) وَالتَّعْلِيمُ لِأَنَّهُ تَعْذِيبٌ لَغَيْرِ مُقْتَضٍ شَرْعِيٍّ وَاسْتِغْنَاءٌ بَعْضُهُمْ لِعِبَادَةِ  
الصَّبِيَّانِ الْيَسِيرِ وَنَحْوِهِ (٣) (إِلَّا بِكَيْفِيَّةٍ يَرْفَعُ جُوزُ) لِقَتْلِهِ لَا تَعْذِيبِهِ وَأَدَاخَاتِ  
السَّكَافِ الْفَوَاسِقِ الْخَمْسِ وَنَحْوَهَا وَلَوْ حَذَفَ الْبَاءُ كَانَ أَحْسَنَ (كَذَلِكَ مَا لَا

(١) لَكِنِ الْحَدِيثُ اسْتَعْنَى بِمَا يَذْبَحُ بِهِ السِّنُّ وَالظَّفَرُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ الذَّبْحُ بِهِمَا كَمَا  
قَالَ الشَّافِعِيُّ .

(٢) لَنَهَى عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ .

(٣) فَقَدْ كَانَ أَوْلَادُ الصَّحَابَةِ يَتَخَذُونَ الطُّيُورَ فِي الْأَنْفَاصِ . وَحَدِيثُ « يَا أَبَا عَمِيرٍ مَا فَعَلَ

النَّفِيرُ » صَحِيحٌ مَعْرُوفٌ .



يُؤْكَلُ إِنْ أَيْسَرَ مِنْهُ ) تشبيهه في الجواز بل يندب تسهيلاً عليه بخلاف  
الآدمي لشرفه فإن ترك دابته فعلماً غيرُهُ أخذها وغرم له ما أنفق كمن أخرج  
ثوباً من كعجبٍ فله الأجرة حتى لو رماه ثانياً ضمن ( وَكَرِهَ ذَبْحُ بَدَوْرٍ حُمْرَةً )  
للمذهب بمشاهدة بعضهم ( وَسَلَخُ أَوْ قَطْعُ قَبْلِ الْمَوْتِ كَقَوْلِ مُضَحِّجِ اللَّهِمْ  
مِنْكَ وَإِلَيْكَ ) الكراهة إن رآه من مؤكّدات التسمية ( وَتَعَمَّدُ لِبَانَةَ رَأْسِ  
وَتُوُوِلَتْ أَيْضًا عَلَى عَدَمِ الْأَكْلِ إِنْ نَصَدَهُ أَوَّلًا ) لضعفه ضعیف ( وَدُونَ  
نِصْفِ أَبِيْن ) من الصيد ولم ينفذ مقتله ( مَبْنُوتٌ ) أما النصف فلا بد معه من  
نفوذ مقتل وهو ذكاة في الصيد فبالجملة ما أبين قبل التذكية لا يوكل ( إِلَّا  
الرُّأْسَ ) فإن بها مقتلاً ( وَمَلَكَ الصَّيْدَ الْمُبَادِرُ ) بحجزه ولو تأخر رؤية ( وَإِنْ  
تَفَارَعَ فَكَادِرُونَ ) في القدافع له ( فَبَيْنَهُمْ ) قطعاً للنزاع ( وَإِنْ نَذَّ ) قبل الناس  
( وَلَوْ مِنْ مُشْتَرٍ ) ولحق بالوحوش فصاده آخر ( فَلِلثَّانِي لَا أَنْ تَأْسَ وَأَنْ  
يَتَوَحَّشَ ) للثاني أجرته ( وَاشْتَرَكَ طَارِدٌ مَعَ ذِي حَبَالَةٍ فَصَدَّهَا ) الطارد قبل  
لا مفهوم له والمدار على قوله ( وَلَوْ لَا هُمَا لَمْ يَقْعَ بِحَسَبِ فِعْلَيْنِهَا ) في الطرد  
وَالنَّصْبِ ( وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ وَأَيْسَرَ مِنْهُ ) الطارد قياس القيل السابق التعويل  
على الإياس ( فَلَرَبَّهَا وَعَلَى تَحْقِيقِ ) منه ( يَغْيِرُهَا فَلَهُ ) أي الطارد ( كَالدَّارِ  
إِلَّا أَنْ لَا يَطْرُدُهُ لَهَا فَلَرَبَّهَا ) مالك ذاتها أو مصالح الوقف ( وَضَمِنَ ) الصيد  
( مَا رُئِيَ أَمْسَكَتَهُ ذَكَائُهُ وَتَرَكَ ) حتى مات غير منفوذ المنااتل ولو كتأباً  
( كَتَرَكَ تَخْلِيصِ مُسْتَهْلَكِ ) تشبيهه في الضمان ( مِنْ نَفْسِ ) فيضمن  
دبته بل قبل يقتل إن قصد الهلاك ( أَوْ مَالِ بِيَدِهِ ) متعلق بتخليص  
( أَوْ بِشَهَادَتِهِ أَوْ بِإِمْسَاكِ وَثِيقَةٍ ) لا يمكن الحق بدونها ( أَوْ نَقْطِيعِهَا )  
فيضمن الحق أو يخرج صورة من السجل ( وَفِي قَتْلِ شَاهِدَيْنِ حَقٌّ تَرَدُّدٌ  
وَالْأَرْجَحُ ضَمَانُهُ أَيْضًا وَلَوْ قَتَلَ وَاحِدًا فَطُ ( وَتَرَكَ مُوَاسَاةَ وَجَبَتْ نَخِيْطُ إِبْجَانِهِ )

إِلَّا أَنْ يُبْغِضَ الْأَوَّلُ الْمُقَاتِلَ فَالضَّيَّانُ عَلَيْهِ وَيُؤَدِّبُ الشَّامِي (أَوْ نُضِلَّ طَعَامَهُ أَوْ ثَرَابَهُ) عما يحفظ حياته وعياله (لِمُضْطَرٍّ وَعُمْدٍ وَخُشْبٍ فَيَقَعُ الْجِدَارُ) ويضمن ما وقع عليه أيضا مع الإنذار. (وَلَهُ الشَّمْنُ) وأجرة العمد (إِنْ وَجِدَ) فلا تشغل ذمة المضطر (وَأَكَلَ الْمَذَكِّيَ وَإِنْ أُيسَ مِنْ حَيَاتِهِ) كالمنخنخ بأكل (لِتَحْرُكِهِ قَوِيٍّ مُطْلَقًا) ولو صريضا (وَسَيَّلَ دَمَهُ) ولو لم يشخب (إِنْ صَحَّتْ إِلَّا الْاَوْقُودَةُ) المضروبة (وَمَا مَعَهَا) في الآية كالتردية من علو والمنطوحة ومضروبة السبع (الْمَنْفُودَةُ الْمُقَاتِلِ) وإلا عملت فيها الذكاة (بِقَطْعِ نُخَاعِهِ) منخ العنق، والظاهر بيان القتاتل (وَنَثَرَ دِمَاحَهُ أَوْ حُشْوَةً) للبطن (وَفَرَّيَ وَدَجٍ وَثَقَبٍ مُهْرَايْنِ وَفِي شَقِّ الْوَدَجِ قَوْلَانِ وَفِيهِمَا أَكَلٌ مَادُقٌ عَنْقُهُ أَوْ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَعْيشُ) بالذكاة (إِنْ لَمْ يَنْخَمِهَا) ذلك الفعل (وَذَكَاةُ الْجَنِينِ) وبعده وعاءه (بِذَكَاةِ أُمِّهِ<sup>(١)</sup> إِنْ تَمَّ) خلقه الذي قُدِّرَ ولو ناقص عضو (يَشْعَرٍ) جسده إلا لعارض (وَأِنْ خَرَجَ حَيًّا) ولو شككا (ذَكِّيَّ) وجوبا (إِلَّا أَنْ يُبَادَرَ فَيَقُوتَ) فيوكل بذكاة أمه لأن هذه حياة ضعيفة والموضوع تمام خلقه وإلا طرح كما مات قبل التذكية (وَذَكِّيَّ الْمُزَاقُ) السَّقَطُ (إِنْ حَيَّ مِثْلُهُ) وإلا طرح (وَأَفْتَقَرَ نَحْوُ الْجَرَادِ) من كل ما لادم له (لَهَا بِمَا يَمُوتُ بِهِ وَلَوْ لَمْ تُمْجَلْ كَقَطْعِ جَمَاحٍ) وإلقاء بلاء.

### (بَابُ)

(الْمُبَاحُ طَعَامٌ طَاهِرٌ وَابْتِغَايُهُ وَإِنْ بَغِيَتْ) أو على صورة الآدمي وفي وطئه التعزير (وَطَيْرٌ) ويكره الوطواط بل في بن تقوية الحرمة فيه وفي فار النجاسة<sup>(٢)</sup> (وَلَوْ جَلَالَةً وَدَاخِلًا وَنَعَمٌ وَوَحْشٌ أَمْ يَفْتَرَسُ) وإلا كره كما سيأتي.

(١) لحديث « ذكاة الجنين ذكاة أمه » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وفي بعض طرقه « إذا أشعر الجنين فذكاته ذكاة أمه » وفي الحديث كلام ليس هذا موضع بسطه  
(٢) وهو المعتمد.

(كَبِيرُ بُوْعٍ) حيوان قدر ابن عرس رجلاه أطول من يديه عكس الزرافة (وَحُلْدٍ) مثلث الخلاء تفتح لأمه وتسكن هو الفاربان أكل النجاسة كره (وَوَبْرٍ) بفتح الواو والباء وقد تسكن حيوان أبيض أغبر حسن العينين لا ذنب له دون الهر وفوق البر بوع (وَأَرْنَبٍ وَقَنْفَذٍ) بالمعجمة ذو شوك (وَضَرْبُوبٍ) <sup>(١)</sup> قريب من خلقة الشاة ذو شوك أيضاً (وَحَيَّةٍ أَمِنْ سَمِّهَا) ذكيت كغيرها (وَحَشَاشُ أَرْضٍ) وسبق اختلاطه بالطعام في فصل الطاهر (وَقَصِيرٌ وَقُفَّاعٌ) من نحو القمح (وَسُوْبِيَا وَعَقِيدٌ أَمِنْ سَكْرُهُ) راجع للكل (وَالضَّرْوَرَةُ مَا يَسُدُّ) ويشمع بل ينزود بقدرها على ما شهر (غَيْرَ آدَمِيٍّ وَخَنَزِيرٍ إِلَّا لَغَصَّةٍ) وأما العطش فـيزيده (وَقَدَّمَ الْمَيِّتَ عَلَى خَنَزِيرٍ وَصَنِيدٍ لِمُحْرِمٍ) قبل موته بدليل قوله (لَا أَحْمِيهِ) فيقدم (وطعام غير) عطف على مدخول لا (إِنْ لَمْ يَخَفِ الْقَطْعَ وَقَاتَلَ عَلَيْهِ) بعد الإلذار كالزكاة (وَالْمُحْرِمُ النَّجَسُ وَخَنَزِيرٌ وَبَعْلٌ وَفَرَسٌ) <sup>(٢)</sup> وَحَارٌ وَلَوْ وَحْشِيًّا دَجَنَ وَالْمَكْرُوهُ سَبْعٌ <sup>(٣)</sup> وَضِمٌّ وَتَعْلَبٌ وَذَنْبٌ وَهَرٌّ وَإِنْ وَحْشِيًّا وَفِيلٌ وَكَلْبٌ مَاءٌ وَخَنَزِيرَةٌ) المذهب إباحتهما (وَشَرَابُ خَلِيطَيْنِ) عند خشية الإسكار (وَنَبَذٌ بِكَدُّ بَاءٍ) أي قرع كذلك وأدخلت السكاف المقيِّر بالزُفْتِ وَالْحَنْتَمَ الْمَطْلَى وَنَقِيرَ جِدْعِ الْمُخَلِّ كافي الحديث <sup>(٤)</sup> (وَفِي كُرْهِ الْفَرْدِ وَالطَّيْنِ وَمَنْعِهِ قَوْلَانِ) وقبل

(١) هو المسمى بالمغرب « درب » .

(٢) ورد الحديث بإباحة أكل الفرس وبه أخذ الشافعية واجاب عنه أهل المذهب بما فيه مناقشة .

(٣) ثبت الحديث بتحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير وهو مخصص لمعوم الآية التي استدلل بها أهل المذهب على أنها لبني الوجدان في الحال فلا تنافي ورود التحريم في المستقبل وكذا ثبت الحديث بأن الضبع صيد .

(٤) للحديث روايات ولفظ لإحداها « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو فد عبد القيس أنها كم عما يقبذ في الدباء والنقير والحنتم وانزفت » هذه إحدى روايات الصحيحين عن ابن عباس .

بإباحة الفرد وعلة الطين الضرر<sup>(١)</sup> .

### ﴿ بَاب ﴾

(مَنْ أَحْرَجَ غَيْرَ حَاجٍّ بِمَنْى) أو غيرها وإنما نُظِرَ لأنَّ الشَّانَ كَوْنُ الْحَاجِّ  
بِمَنْى أَيْلَمَهَا (ضَحِيَّةً لَا تُجْجِفُ) في عامه (وَأَنْ يَنْقِيَا بِجَذَعِ ضَاوِرٍ) دخل في  
الثانية دخولا ما (وَتَمْنَى مَعَزٍ وَبَقَرٍ وَلِإِبِلٍ ذِي سَنَةٍ وَثَلَاثٍ وَخَمْسٍ) هل الترتيب  
ولا بد أن يدخل المعز الثانية دخولا ينفكا كشهر (بِلَا شِرْكٍ إِلَّا فِي الْأَجْرِ) والملك  
لواحد (وَأَنْ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعَةٍ) فتسقط السنة عن الجمع (إِنْ سَكَنَ مَعَهُ)  
في عب وغيره أن هذا شرط في نفقة التطوع فإن وجبت نفقته عليه لم يشترط  
سكناه معه ولم يرتضه البناتى (وَقَرَبَ لَهُ) كزوجة وسرية (وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ وَإِنْ  
كَبُرَتْ عَا) وإنما يحتاج للشرط إذا دخل المضحى معهم (وَأَنْ جَاءَ) خالفت بلا  
قرن (وَمُقَعَدَةً) عن الحركة (لِشَحْمٍ وَمَكْسُورَةٍ قَرْنٍ لَا إِنْ أَدْمَى) بأن لم  
يبر فلا تجزى (كَبِينَ مَرَضٍ وَهَزَالٍ وَجَرَبٍ وَبَشَمٍ) تخمة (وَجُنُوزٍ) نند  
إلهام<sup>(٢)</sup> (وَعَرَجٍ وَعَوَرٍ) وَبَيْنَ مَسَاطِ عَلَى الْجَمِيعِ (وَفَأَنَّتْ جُرْءَ) خلفة أو  
طريانا (غَيْرِ خِصْفِيَةٍ) لأن الخشاء يطيب اللحم (وَصَمَمَاءَ) صغيرة أذن (جِدَا  
وَذَى أَيْمٍ وَخَشِيْنٍ) أو أب على الراجح (وَبَنَاءَ) بِلَا ذَنْبٍ (وَبَسْكَمَاءَ) لا تصبح  
ولا يضر ذلك مدة حمل الناقة (وَبَنَاءَ) منقنة النفس (وَيَا سَاَ ضَرْعَ) عديمة  
الابن (وَمَشْقُوقَةَ أُذُنٍ) فوق الثلث (وَمَكْسُورَةَ سِنٍ) فوق واحدة (أَفْيَرٍ)  
(إِنْفَاكِ أَوْ كَبَرٍ وَذَاهِبَةٍ ثَمْتُ ذَنْبٍ) بلية وفي غيره يسول على التشويه  
(لَا أُذُنٍ) فلا يضر الذهاب منها إلا فرق الثلث لأنها مجرد جلد (مِنْ ذَنْبٍ)

(١) أما الأحاديث الواردة في النهى عن أكل الطين نهى ياطلة ، وقد جمعها ابن منسده

في جزء صغير وقفت عليه .

(٢) لإدلائها .

الإمام لا خير الثالث وهل هو العباسي<sup>(١)</sup> أو إمام الصلاة قولان (وأحدهما  
يكفي وإن أجزر العباسي ضحيته فهو (ولا يُرأى قدره) أي الذبح (في غير)  
اليوم (الأول وأعاد سابقه) على صور الإحرام والسلام السابقة في المأموم<sup>(٢)</sup>  
(إلا المتحرر أقرب إمام) لكونه لا إمام له تلزمه جمعة كما في ر والحاشية  
معرضاً على ما في الخرشى وغيره من أن الأقرب من على كثر ثلاثة أميال (كأن  
لم يُبرزها وتوانى بلا عذر قدره وبه انتظار لازوال) بحيث يدركها قبله  
(والنهار) من الفجر<sup>(٣)</sup> (شرط ونذب إبرازها) المصلى (وجيد) حسن  
الصورة (وسالم) مما لا يمنع الإجزاء (وغير خرقاء) في أذنها (وشرقاء)  
مشتوقة الأذن (ومقابلة) مقطوعة الأذن من إمام (ومدبرة) من خاف  
(وسمين وذكر وأقرن وأبيض وفحل) إن لم يكن الخصى أثنى وضأن  
مطلقاً (ولو أثنى) ثم نعت ثم هل بقر وهو الأظهر<sup>(٤)</sup> أو إبل خلاف وترك  
حلق وقلم لمضح عشرين ذى الحجة (حتى يضعي كالمهدي<sup>(٥)</sup>) (و) ندب  
(ضحية) أي فضلت (على صدقة وعقير) ولو فوق قيمتها لأنها سفة وهما  
منذوبان (وذبحهما بيده) للسنة والتواضع حسب الإمكان (و) ندب (للوارث  
إنفاذها) وتباع قبل الذبح للدين (وجمع أكل وصدقة وإعطاء) يبنى اهداء  
(بلا حديث) بثلاث ولا غيره (واليوم الأول وفي أفضليته أول الثابت على

(١) ليس العباسي شرطاً بخصوصه وإنما عبر به المصنف لأن الخليفة كان في زمنه عباسياً ،  
فهو لبيان الواقع لا للاحتراز . نعم يشترط في الإمام أن يكون قرشياً .  
(٢) فإن تبين ابتداءه قبله أو معه لم تجز ولو ختم بعده وإن تبين ابتداءه بعده وختم  
بعده أجزأت ، ومعه قولان وقيل لم تجز اهـ من شرح عايش على المجموع .  
(٣) على قول مالك . وقال ابن الماجشون : النهار من طلوع الشمس .  
(٤) اقتصر على ذكر البقر في المجموع وقال في شرحه : فلم يبق للابل إلا التأخير اهـ  
(٥) بل لورود الحديث بذلك وإفعله إذا رأيتم هلال ذى الحجة وأراد أحدكم أن يضعي  
عليه مسك عن شعره وأظفاره اهـ رواه السنة إلا البخارى .

أَخِرَ الثَّانِي تَرَدُّدٌ وَذَبْحٌ وَلَدِ خَرَجَ قَبْلَ الذَّبْحِ وَبَعْدَهُ جُزْءٌ وَكَرِهَ جُزْءُ صُوفِيهِ  
 قَبْلَهُ (أَيِ الذَّبْحِ وَبَعْدَهُ جُزْءٌ) (إِنْ لَمْ يَنْبُتْ) أَوْ قَرِيبَ مِنْهُ (لِلذَّبْحِ وَلَمْ  
 يَنْوِهِ حِينَ أَخَذَهَا وَبَيْعُهُ) أَيِ الصُّوفِ مَكْرُوهَ الْجُزْءِ (وَتُشْرَبُ لَبَنٌ وَإِطْعَامُ  
 كَافِرٍ) لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْقَرَبِ (وَهَلْ إِنْ بَعَثَ لَهُ أَوْ وَلَوْ فِي عِيَالِهِ تَرَدُّدٌ  
 وَالتَّغَالِي فِيهِمَا) خَوْفُ الْمُبَاهَاةِ (وَفِعْلُهَا عَنْ مَيِّتٍ) عِبَالُ التَّشْرِيكِ وَلَمْ يَرْضَهُ  
 الْبَنَانِيُّ (كَتَيْبَرَةٍ) ذَبِيحَةُ بَرَجَبٍ مِنْ فَعْلِ الْجَاهِلِيَّةِ (وَالْبَدَلُ الْيَدُونِ وَإِنْ  
 لَا اخْتِلَاطَ قَبْلَ الذَّبْحِ) إِلَّا لِقُرْعَةٍ (وَجَازَ أَخْذُ الْعَوَاضِ إِنْ اخْتَلَطَتْ بَعْدَهُ)  
 أَيِ الذَّبْحِ (فَلَى الْأَحْسَنِ) فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَبَايَعَةٍ (وَصَحَّ إِذَا بَعَثَ) مُصَدَّرُ أَنْابٍ وَهُوَ  
 وَارِدٌ بِمَعْنَى اسْتِنَابٍ كَمَا فِي الْبَنَانِيِّ وَلَا يَعُولُ عَلَى مَا لِلْخُرَشِيِّ (بِلَفْظٍ إِنْ أَسْلَمَ  
 النَّابُ وَإِلَّا فَشَاةٌ لَحْمٍ) (وَلَوْ نَمَّ يُصَلِّ) وَإِنْ كَرِهَ الْفَاسِقُ (أَوْ نَوَى عَنْ نَفْسِهِ)  
 فَتَنْصَرِفُ لِرَبِّهَا (أَوْ بِمَادَةٍ كَقَرِيبٍ) عَطْفٌ عَلَى لُظْفٍ وَأَدْخَلَتْ الْكَفَّ الصَّدَاقَةَ  
 (وَلَا فَتَرَدُّدٌ) مَعَ أَحَدِهِمَا فَإِنْ انْتَفِيَا لَمْ يَحْزُ قَطْعًا (لَا إِنْ غَاطَّ) فَظَنُّهَا ضَحِيَّةً  
 (فَلَا تُجْزَى عَنْ أَحَدِيهَا) وَلِرَبِّهَا تَضَمِينُهُ (وَمُنْعَ الْبَيْعِ) وَإِنْ ذَبَحَ قَبْلَ  
 الْإِمَامِ (فِي يَوْمِ النُّعْرِ) أَوْ تَعَيَّنَتْ حَالَةُ الذَّبْحِ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ ذَبَحَ مَعِيًّا جَمْعًا  
 بِعِيَّةٍ أَوْ حَكَمَهُ (وَالْإِجَارَةُ) بِهَا وَلَهَا جَارَةٌ (وَالْبَدَلُ) بَعْدَ الذَّبْحِ (إِلَّا لِمُتَصَدِّقٍ  
 عَلَيْهِ) وَمَهْدِي (وَفُسِّخَتْ) قَبْلَ الْفَوْتِ (وَتُصَدَّقُ بِالْعَوَاضِ فِي الْفَوْتِ إِنْ  
 لَمْ يَقُولْ غَيْرَ بِلا إِذْنٍ وَصَرَفَ فِيهَا لَا يَلْزَمُهُ) فَالْتَصَدَّقَ عَلَى ذَلِكَ الْغَيْرِ وَقَوْلُهُ  
 صَرَفَ مُصَدَّرٌ عَطْفٌ عَلَى مَدْخُولِ الْبَاءِ (كَأَرْشٍ عَيْبٍ لَا يَمْنَعُ الْإِجْرَاءُ)  
 تَشْبِيهِ فِي وَجُوبِ التَّصَدَّقِ عَلَى إِثْبَاتِ لَا (وَأَنَّمَا تَجِبُ بِالنَّذْرِ) رَجَحُوا أَنَّهَا  
 لَا تَجِبُ بِهِ (وَالذَّبْحُ فَلَا تُجْزَى إِنْ تَعَيَّنَتْ قَبْلَهُ وَصَنَعَ بِهَا مَا شَاءَ كَتَبْنَاهَا  
 حَتَّى فَاتَ الْوَقْتُ إِلَّا أَنْ هَذَا آئِمٌّ) الظَّاهِرُ حَمْلُهُ عَلَى الْكَرَاهَةِ الشَّدِيدَةِ (١)

(وَلَا وَارِثِ الْقَسَمِ) بالقرعة (وَلَوْ ذُبِحَتْ) لأنه تعيين حق (لَا يَبِيعُ بَعْدَهُ) في دين) لأنه من البسير الذي يترك (وَنُذِبَ ذَبْحُ وَاحِدَةٍ تُجْزَى ضَحِيَّةً فِي سَابِعِ الْوَلَادَةِ نَهَارًا وَأُلْغِيَ يَوْمُهَا إِنْ سُبِقَ بِالْفَجْرِ وَالْمُصَدِّقُ بِزَنَةِ شَعْرِهِ) نقداً (وَجَازَ كَسْرُ عَظَمِهَا) تكذيباً للجاهلية (وَكُرِّهَ عَمَلُهَا وَلِيَمَّةً) للأناس (وَأَطْلَحَهُ بِدَمِهَا وَخَتَانُهُ يَوْمَهَا) بل من الأمر بالصلاة للعشر .

### ﴿ باب ﴾

(الْيَمِينُ تَحْقِيقُ مَا لَمْ يَجِبْ) عادة فوالله لاحملت الجبل هذيان وأولى لاجعت بين ضدين والحلف على الواجب الشرعي يمين (بِذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ<sup>(١)</sup>) أَوْ صِفَتِهِ كَبِاللَّهِ وَهَآلِلَهُ) وفي العجمية خلاف (وَأَيْمُ اللَّهِ) أي بركته الذاتية (وَحَقَّ اللَّهُ) أي ما يستحقه من الحكالات الذاتية (وَالْعَزِيزُ وَعَظَمَتِهِ وَجَلَالُهُ وَإِرَادَتِهِ وَكَفَالَتِهِ) أي التزامه بكلامه القديم (وَكَلَامِهِ وَالْقُرْآنُ وَالْمُصْحَفُ) أو بعض يختص به<sup>(٢)</sup> عرفاً (وَأِنْ قَالَ أَرَدْتُ وَثِقْتُ بِاللَّهِ ثُمَّ ابْتَدَأْتُ لَا فَعَلَنْ دُونَ لَا بِسَبْقِ لِسَانِهِ) يعني اعتياده اليمين وبه فسر الشافعية اللغو أما التغات اللسان فيعذر به (وَكِعْرَةُ اللَّهِ) قدرته وعظمته (وَأَمَانَتُهُ) تكاليفه بكلامه (وَعَهْدُهُ) به (وَعَلَى عَهْدِ اللَّهِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْمَخْلُوقُ) بشيء من ذلك كالتعلق الحادث في وعهدنا إلى إبراهيم أو ما عهد به (وَكَاخِلَفُ وَأُنْسِمُ وَأَشْهَدُ إِنْ نَوَى بِاللَّهِ) وقد استعمل أشهد في اللعان للقسم (وَأُعْزِمُ إِنْ قَالَ بِاللَّهِ وَفِي أَعَاهِدُ اللَّهِ قَوْلَانِ) أرجحهما ليس يميناً (لَا بَلَاكَ عَلَى عَهْدٍ أَوْ أُعْطِيكَ عَهْدًا أَوْ عَزَمْتُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ وَحَاشَا لِلَّهِ وَمَعَاذَ اللَّهِ وَاللَّهُ رَاعٍ أَوْ كَفَيْلُ

(١) قال في شرح المجموع : ومنه قول عامة مصر والاسم الأعظم . واسم الله إلا أن ينوى بالأول غيره اه أي غير اسم الله بأن أراد الأعظم من أسماء حادثة كما في حاشية عليش  
(٢) كالمس وألمر

وَالَّذِي وَالْكَعْبَةِ) والراجح الكراهة حيث لم يَكْذِبْهُ وحرم بما لم ينظمه  
 الشرع<sup>(١)</sup> (وَكَاظَلَقِ وَالْأَمَانَةَ) من الصفات الفعلية (أَوْ هُوَ هُوْدِيٌّ) وليس  
 ردة (وَعَمُوس) فلا كفارة له في الماضيات إلا غس الاثم (بَأَنْ شَكَ أَوْ ظَنَّ  
 وَحَلَفَ بِلَا تَبَيَّنَ صِدْقٍ) بل ولو تبين لأن العبرة بحال الحلف (وَلَيْسَتْ غَفِيرٌ لِلَّهِ)  
 أى يتوب (وإن قصده بكالمرى) مما عبد من دون الله (التعظيم فكفر  
 ولا آمنوا على ما يمتدّده فظهر نفيه) وتكفر في المستقبليات (وَلَمْ يُفِدْ فِي غَيْرِ  
 اللَّهِ) الاثبات (كَأَلَا سَقْتْنَا بِإِنْ شَاءَ اللَّهُ) تشبيهه في أنه لا يفيد في غير الله (إن  
 قصده كالألّا أن يشاء الله أو يريد أو يقضي على الأظهر وأفاد بكالاً) وبقيّة  
 أدوات الاستثناء (في الجميع) أى جميع الصيغ أو الحلو ف عليها (إن اتصل بالأعرض  
 ونوى الاستثناء) لا مجرد اعتياد اللسان (وقصد) حل اليمين لا مجرد التبرك  
 واغفر تكرار القصد لجمع الشروط (ونطق به وإن سراً بحركة اللسان)  
 ولا يشترط إسماع نفسه (إلا أن يعزل في يمينه أولاً) قبل تمام الحلف فلا  
 يشترط نطق وعزل الاستثناء يكفي عقب اليمين (كالرّوجة) أى إخراجها (في  
 الخلال على حرام) فلا يلزم شيء إلا أن ينوى عتقاً (وهي المحاشاة) عند  
 (وفي النذر المبيهم واليمين والكفارة) علة أولاً (والمعتقد على  
 بر) (بأن فعلت ولا فعلت أو حنث بلفعلن أو إن لم أفعل إن لم  
 يؤجل) وإلا فعلى بر فيه لا يمنع من أمته وزوجته حتى يضيق الأجل (لطعام  
 عشرة مساكين لكل مدّ) نبوه (ونذب بغير المدينة زيادة ثمنه أو  
 نصفه) لتفاعة المدينة وقلة قوتها (أو رطلان خبزاً بأدم) ندباً (كشيعهم)

(١) في المجموع وشرحه : وحرم حلف بغير الله فإن توقف عليه الحق فتحدث للناس  
 أقضية بحسب ما يحدثون من الفجور إلا أن يعظم شرعاً كولى فيسكركه وإن قصد بكالمرى  
 مما عبد من دون الله التعظيم فكفر اه  
 (٢) في المجموع : والبر ما الحنث فيها بالفعل ، والحنث ضدها اه أى ما الحنث فيها بالتبرك



مرتين لا طائفتين (أَوْ كَسَوْهُمْ الرَّجُلُ ثَوْبَ وَالْمَرَأَةُ دِرْعًا وَخَارَ وَلَوْ غَيْرَ  
وَسَطِ أَهْلِهِ) بخلاف الإطعام (وَالرَّضِيعُ كَالْكَبِيرِ فِيهِمَا) ويعتبر شعبه إن استغنى  
بالطعام على خلاف فيه (أَوْ عَتِقُ رَقَبَةً كَالظَّهَارِ ثُمَّ) بعد المعجز عن الثلاثة  
(صَوْمُ ثَلَاثَةٍ) مندوبة التتابع وتعين المرق (وَلَا تُجْزَى مُلْفَقَةٌ) من جنسين  
بخلاف تملك خمسة أمداداً وإشباع خمسة مرتين (وَمُسْكِرٌ لِمُسْكِينٍ وَنَاقِصٌ  
كَمِشْرَيْنِ لِكُلِّ نِصْفٍ إِلَّا أَنْ يُكَمَّلَ وَهَلْ إِنْ بَقِيَ تَاوِيلَانِ) والأرجح  
لا يشترط (وَلَهُ نَزْعُهُ) حيث بقي (إِنْ بَيَّنَّ) أنه كفارة جاهلاً (بِالْقُرْعَةِ  
وَجَازَ) إعطاؤهم (لِلثَانِيَةِ إِنْ أُخْرِجَ) الأولى قبل وجوب الثانية (وَالْأَكْرَى  
وَإِنْ كَمَيْنِ وَظَهَارٍ وَأُجْزَأَتْ قَبْلَ حِنْثِهِ) في غير الحنث الوجل وغير مالم  
يعين من صدقة وعتق وطلاق لم يبلغ النافية (وَوَجِبَتْ بِهِ إِنْ لَمْ يُكْرَهُ بِهِ)  
فلا يحث إن لم يحلف على الإكراه والإكراه الشرعى طوع (وَفِي ظَلَى أَشَدُّ  
مَا أَخَذَ أَحَدٌ ظَلَى أَحَدٍ بَتَّ مَنْ يَمْلِكُ وَهَيْئَتُهُ وَصَدَقَةٌ بِمِلْثِهِ وَمَشَى بِحِجَّ  
وَكِفَارَةٍ وَزَيْدٍ) على ما سبق (فِي الْإِيمَانِ تَلَزَمُنِي صَوْمُ سَنَةٍ إِنْ اعْتَمَدَ  
حَلْفَ بِهِ) أى بالصوم قال المص ويذبحى اشتراط العادة في غير الصوم أيضاً  
(وَفِي لُزُومِ شَهْرَى ظَهَارٍ) ولولم يكن متزوجاً (تَرَدُّدٌ وَتَحْرِيمُ الْحَلَالِ  
فِي غَيْرِ الزَّوْجَةِ وَالْأَمَةِ) عطف على غير مالم يقصد العتق (لَعَوْ وَتَسَكَّرَتْ)  
الكفارة (إِنْ قَصَدَ تَسَكَّرَ الْحِنْثِ) بكفارة كل فعلة (أَوْ كَانَ) التكرار  
(الْعُرْفُ كَعَدَمِ تَرْكِ الْوَيْثَرِ) فكلمتا تركه مرة عليه كفارة (أَوْ نَوَى كَفَّارَاتٍ)  
ولو بكرة (أَوْ قَالَ) والله (لَا) باع من فلان مثلاً فقال آخر وأنا فقال والله  
(وَلَا) أنت فكل كفارة إن باع منهما (أَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَحْنُثَ أَوْ  
بِالْقُرْآنِ وَالْمَصْحَفِ وَالْكِتَابِ) المذهب عدم التمدد في هذه (أَوْ دَلَّ لَفْظُهُ  
بِجَمْعٍ) كعملى كفارات أو أيمان فلا يلتفت لنية (أَوْ بِكُلِّمَا أَوْ

مَمَّا لَا مَتَى مَا) فلا تعدد إلا بالنية (وَوَاللهِ نَمَّ وَاللهِ وَلَوْ قَصَدَهُ) أى تأسيس اليقين لتداخل الأسباب المتحدة ولم ينو كفارات فأولى أن إن لاحظ التأكيذ وفي الطلاق يتعدد إلا لنية تأكيذ احتياطي في العصمة (أَوْ بِالْقُرْآنِ وَالتَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَلَا كَلِمَةٍ غَدَاً وَبَعْدَهُ ثُمَّ غَدَاً) وفي العكس تعدد في غدا (وَحَصَصَتْ نِيَّةُ الْحَالِفِ) <sup>(١)</sup> العام (وَقِيدَتْ) المطلق (إِنْ نَافَتْ) معلوم (وَسَاوَتْ) بأن احتمل إرادتها وعدمها على السواء عرفاً (فِي اللَّهِ وَغَيْرِهَا كَطَلَاقٍ) ولو في القضاء (ك) نية (كُونِهَا مَعَهُ) في حلفه لزوجته لَا يَتَزَوَّجُ حَيَاتِهَا كَأَنْ خَالَفَتْ ظَاهِرَ كَلِمَتِهِ (فِي الرتبة بأن كانت أبعد منه وإن كان فيها نوع قرب وتشبيه بالمساوية في القبول (كَسَمَنْ ضَانٍ فِي لَا آكُلُ سَمًا) ظاهره أنه لا يشترط نية لإخراج غيره وهو في رواه قضاء شيخنا وقيل يشترط واقتصر عليه الخرشى (أَوْ لَا أَكَلُّهُ) ونوى شهراً مثلاً (وَكَتَوُ كَلِمَةٍ فِي لَا يَدْبِعُهُ وَلَا يَضْرِبُهُ) وقال نويت المباشرة (إِلَّا لِمَرْأَةٍ) أى رفع للقاضي استثناء من قوله كان خالفت الح (وَبَيِّنَةٍ) بأنه حالف وحنث وهو ينكر الحنث مستنداً للنية المذكورة (أَوْ لِمُقَرَّرٍ) بالخالف والفعل فلا تنفعه النية المذكورة عند القاضي (فِي طَلَاقٍ وَعَتَقٍ) معين (فَقَطُّ أَوْ اسْتِحْلَافٌ مُطْلَقًا) ولو بالله أو كانت نيته مساوية عطف على المستثنى (فِي وَثِيْقَةٍ حَقٍّ) فالهبة بنية الخالف (لَا إِرَادَةَ مَيِّتَةٍ وَكَذِبٍ فِي طَلَاقٍ وَحُرَّةٍ) راجع الميئة (أَوْ حَرَامٍ) يعنى أراد كذبك حرام فلا تقبل مثل هذه النية في شدة البعد (وَلَا يَفْتَوَى ثُمَّ) إن لم تسكن نية (بِسَاطٍ يَمِينِهِ) وهو السبب الذى فى قوة النية والتعاقب (ثُمَّ حُرْفٌ قَوْلِي) لا فعلى وفى راعتباره (ثُمَّ مَقْصِدٌ لِعَوِي ثُمَّ ثُمَّ عِي) (الراجح

(١) وقفت على عدة رسائل لعلمائنا المغاربة فى شرح عبارة المصنف : وخصص نية الحالف وقيدت ، وفى تلك الرسائل صور وفروع وتحقيقات .

تقديم الشرعى (وَحَيْثَ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ وَلَا بِسَاطٍ بِقَوْتٍ مَا حَافَ عَلَيْهِ وَلَوْ لِمَا نَعَى شَرْعِيًّا) مُطلقا (أَوْ سَرِقَةٍ) هو عادى حيث تأخروا لوأجل أو بادر (لَا يَكْمُوتُ حَمَامٌ فِي كَيْدٍ بَحَنَةٍ) هو عفى حيث تقدم أو أجل أو بادر (وَبِعَزْمِهِ عَلَى ضِدِّهِ) فى الحنث المطلق وفي رَأْنِهِ خلاف ظاهر المدونة (وَبِالنَّسْيَانِ إِنْ أُطْلِقَ وَبِالْبَعْضِ عَكْسُ الْبَرِّ) فلا يكون إلا بالكل (وَبِسَوِيْقٍ أَوْ كَبْنٍ فِي لَا آكُلُ) إلا لنية كما هو الموضع (لَا مَاءَ) ولو زمزم وإن قام بالنية مقام الطعام لَا تَسْجُرُ فِي لَا أَتَمَسُّ وَذَوَائِقٍ لَمْ يَصِلْ جَوْفُهُ وَيَبْجُودُ أَكْثَرَ فِي كَيْسٍ مَعَى غَيْرُهُ) إلا بالله فإنه لغو (لِمُتَسَلِّفٍ لَا أَفَلَّ) للباساط (وَبِدَوَامِ رُكُوبِهِ وَلُبْسِهِ فِي لَا أَرْكَبُ وَالْبَسُ لَا فِي كَيْدِ خَوْلٍ) إلا أن يحاف حاله ويستمر (وَبِدَابَّةٍ عَلَيْهِ) أو ولده (فِي دَابَّتِهِ) لتحقيق النية (وَبِجَمْعِ الْأَسْوَاطِ) بعدد الخلوف عليه فلا يكفى (فِي لِأَضْرِبَنَّهُ كَيْدًا وَبِلَحْمِ الْحَوْتِ وَبَيْضِهِ وَوَعَسَلِ الرُّطَبِ فِي مُطْلَقِهِ) خلاف عرفنا <sup>(١)</sup> الآن وكذا قوله (وَبِكُمُكٍ وَخَشَكَيْنِ) يحشى سكرأ (وَهَرِيْسَةٍ وَإِطْرِيَّةٍ) هى الشربة أو الرشته (فِي خُبْزٍ لَا عَكْسِهِ وَبِضَائِنٍ وَمَمَزٍ) خلاف عرف مصر الآن (وَدِيَكَةٍ وَدَجَاجَةٍ فِي غَنَمٍ وَدَجَاجٍ) بالترتيب (لَا بِأَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ وَبِسَمَنِ اسْتِهْنِكَ فِي سَوِيْقٍ وَبَزَعْفَرَانٍ فِي طَعَامٍ لَا بِكَخْلٍ طَبِيخٍ) اعتمد بعض الأشياخ الحنث (وَبِاسْتِرْخَاءٍ لَهَا فِي لَا قَبْلَتِكَ) فقبلت فيه (أَوْ قَبْلَتْنِي) لا يشترط فى هذا استرخاء (وَبِفِرَارٍ غَرِيمٍ فِي لَا فَارَقْتُكَ أَوْ فَارَقْتَنِي إِلَّا بِحَتَّى وَلَوْ لَمْ يُفَرِّطْ وَإِنْ أَحَالَهُ) فإنها ليست قبضا حسيا نعم لو قال ولى عليك حق (وَبِالشَّحْمِ فِي الْأَحْمِ) لتولده منه (لَا أَلْعَكْسُ وَبِقَرْعٍ فِي لَا آكُلُ مِنْ كَهَذَا الطَّلْعِ)

(١) ولذا قال فى المجموع : ولا حنث فى زمننا بمصر بلحم الحوت وبيضه وعسل الرطب

وفى مطلقها ولا بنحو كمك فى خبز ولا بعز فى غنم اه

أو اللبن فيحنت بالتمر والجن (أو هذا الطلغ) رجحوا أنه لا يحث بالذرع إلا إذا  
جمع بين من واسم الإشارة (لا الطلغ وطلعا) فلا يحث بالمتولد إذا حذف من  
واسم الإشارة واستثنى من ذلك قوله (إلا نبيذ زبيب ومرة لحم أو شحمه  
وخبز قمح وعصير عنب وما أنبتت الحنطة) في حلفه لا يأكل له حنطة  
(إن نوى المن) أى قطعة حينئذ يحث بكل ما جاء من جهته (لا إرادة)  
فثبت جيدا (وسوء صنعة طعام) فحسن وهذا من البساط (وبالحمام في  
في البيت) هذا وما بعده لا يوافق<sup>(١)</sup> عرفنا (أو دار جاري) أى الخلوفا عليه  
لحق الجوار (أو بيت شعر) في مطلقه (كحبس أكره عليه يحق) في<sup>(٢)</sup>  
الخلوف عليه لما سبق أن الإكراه الشرعى طوع (لا بمسجد) فى لا أجمع معه  
لأنه مخرج حكما (وبدخوله عليه) أى الخلوفا عليه (ميتا في بيت يملكه)  
ولو منفعة لا إن دفن به (لا بدخول مخاوف عليه إن لم ينو الجماعة  
وبتكتفيه في لا نفقه حياته) لأن مؤن التجميز من توابع الحياة (وبأكل  
من تركته) أى الخلوفا عليه (قبل قسمها) غير ضرورى فإنه لا قسم إلا  
بعد الدين والوصية (في لا أ كنت طعامه إن أوصى) بعد غيره (أو كان  
مدينا وبكتاب إن وصل) ولو لم يقرأ (أو رسول) بالغ (في لا كلمه ولم  
ينو في الكتاب في الميت والطلاق) ونوى فى الرسول مطلقا (وبالإشارة  
له وبكلامه ولو لم يسمعه لا قراءته بقلبه) فى لا قرأ (أو قراءة أحد  
عليه) أى الخلوفا عليه (بلا إذن) من الخالف وقد رجح عن إرسال الكتاب  
(ولا يسلمه عليه) ردا (بصلاة ولا كتابة الخلوفا عليه) وكلاما (ولو

(١) وفي المجموع : ولا حث في زمننا بالحمام وبيت الشعر في البيت ولا باجتماع بمسجد  
فى لا يجمع معه ولا ببيت الجار فى بيته اه ومثل الحمام القهوة والفندق كما فى شرحه .  
(٢) متعلق بحبس أى فى المسكان الخلوفا عليه .

قَرَأَ) الحالف وأَنْصَتَ (حَلَّى الْأَصُوبَ وَالْمُخْتَارَ وَسَلَامِهِ عَلَيْهِ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ  
غَيْرُهُ) وليس لغواً فإنَّ اللغو حال الحلف (أَوْ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَنْ يُحَاشِبَهُ) على  
ما سبق (وَيَفْتَحِ عَلَيْهِ) في قراءة (وَبِلَا عِلْمٍ إِذْنِهِ فِي لَا تَخْرُجِي إِلَّا بِإِذْنِي  
وَبَعْدَمِ عَلَيْهِ) أى إعلامه (فِي لَا عِلْمَهُ وَإِنْ رِسُولٍ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ  
أَنَّهُ عِلْمٌ تَأْوِيلَانِ أَوْ) عدم (عِلْمٍ وَالْإِثْنَانِ فِي حَلْفِهِ لَا وَلَّ فِي نَظَرِهِ) في المصالح  
بخلاف ما يخص الأول لذاته (وَبِمَرْهُونٍ فِي لَا تُؤْبَلِي وَبِالْهَيْبَةِ وَالصَّدَقَةِ  
فِي لَا أَعَارَهُ وَبِإِنْعَاسٍ وَنَوَى إِلَّا فِي صَدَقَةٍ عَنْ هَيْبَةٍ وَبِبَقَاءٍ وَلَوْ لَيْلًا)  
إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ (فِي لَا سَكَنْتُ لَا) ببقائه ليلاً (فِي لَا نَتَقِلَنَّ) فشدوا  
هنا في صيغة البر نظراً إلى منعه في الحنث من الزوجة والأمة حتى يفعل (وَلَا  
يَخْرُجَنَّ وَانْتَقَلَ فِي لَا سَاكِنُهُ عَمَّا كَانَا عَلَيْهِ) لدار أخرى (أَوْ ضَرَبَ جِدَارًا)  
وَلَوْ جَرِيدًا يَهْدِيهِ الدَّارَ وَبِالزُّبَارَةِ إِنْ قَصَدَ بِحَلْفِهِ لَا سَاكِنُهُ (الْتَحَنَّنِي  
لَا لِدُخُولِ عِيَالِي) ونزاعهم (إِنْ لَمْ يُكْثِرْهَا) أى الزيارة (نَهَارًا أَوْ لَيْلًا)  
عطف على مدخول لم فعدم الحنث إذا انتفيا (بِلَا مَرَضٍ وَسَافِرٍ) مسافة  
(الْفَصْرِ) وإن لم تتوفر شروطه (فِي لَا سَافِرَنَّ وَمَكَثَ نِصْفَ شَهْرٍ وَادَّبَ  
كَمَا لَهُ كَمَا نَتَقِلَنَّ) فإذا قيده بدار مكث عنها نصف شهر (وَلَوْ بِإِقْبَاءِ رَحْلِهِ)  
راجع لقوله وبقاء ولو ليلاً في لَا سَاكِنْتُ فخفه وصله به (لَا بَكَمِ سَمَارٍ وَهَلْ  
إِنْ نَوَى عَدَمَ عَوْدِهِ لَهُ) أولاً نية له (تَرَدُّدُ) أظهره عدم الحنث مطلقاً  
(وَبِاسْتِحْقَاقِي بَعْضِهِ) أى الدين الذى حلف ليوفيه (أَوْ عَيْنِهِ بَعْدَ الْأَجَلِ  
وَبِبَيْعِ فَاسِدٍ) بالدين (فَاتَ قَبْلَهُ) أى قبل الأجل (إِنْ لَمْ تَفِ) قيمة المبيع  
بالدين ولا كمل عليها (كَأَنَّ كَمْ يَفُتْ عَلَى الْمُخْتَارِ) تشبيهه في الحنث حيث  
لا وفاء (وَبِهِبَّتِهِ لَهُ أَوْ دَفَعَ قَرِيبَ عَنْهُ) بإعلامه (وَأَنْ مِنْ مَالِهِ أَوْ شَمَادَةٍ  
بَيْنَهُ) أو إقرار (بِالْقَضَاءِ إِلَّا بِدَفْعِهِ ثُمَّ أَخَذَهُ) ولم يراعوا هذا البساط (لَا إِنْ

جُنَّ وَدَفَعَ الْحَاكِمُ) فِي الْأَجَلِ (وَأِنْ لَمْ يَدْفَعْ فَقَوْلَانِ وَبَعْدَمَ قَضَاءٍ فِي  
 غَدٍ فِي لَأَقْضِيَنَّكَ غَدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَكَيْسَ هُوَ) لِإِلَاقَةِ رِبَاةٍ لِمُرَادَةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ  
 كَالْتِمِيسِ فِيهِ (لَا إِنْ قَضَى قَبْلَهُ) إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الْمَطْلَ (بِخِلَافٍ لَا كَلَنَهُ)  
 فَإِنْ الْأَكْلُ يَرَادُ بِهِ خُصُوصُ الْأَزْمَنَةِ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الْأَسْتَعْجَالَ (وَلَا إِنْ بَاعَهُ  
 بِهِ عَرَضًا) وَلَوْ غَبِنَا لَصَحَّ الْبَيْعُ (وَبَرٌّ إِنْ غَابَ) رَبُّ الدِّينِ (بِقَضَاءٍ وَكَيْلٍ  
 تَقَاضٍ) لِلدَّيُونِ (أَوْ مُفَوَّضٍ وَهَلْ نُمُّ وَكَيْلٍ ضَيْعَةٍ) فَيَكُونُ فِي رَتْبَةِ الْحَاكِمِ  
 (أَوْ إِنْ عُدِمَ الْحَاكِمُ) فَهُوَ مُقَدَّمٌ (وَعَلَيْهِ) الْأَكْثَرُ تَأْوِيلَانِ وَبَرٌّ فِي  
 الْحَاكِمِ إِنْ لَمْ يُحَقِّقْ جَوْرُهُ وَإِلَّا بَرٌّ (وَلَا يَبْرَأُ) كَجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ بِشَهَادَتِهِمْ  
 إِذَا لَمْ يَجِدْ حَاكِمًا (وَلَهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ فِي رَأْسِ الشَّهْرِ) أَوْ عِنْدَ رَأْسِهِ أَوْ إِذَا اسْتَقْبَلَ  
 وَإِلَى رَمَضَانَ أَوْ لَاسْتَهْلَالَهِ شَعْبَانَ (ابْنُ عَرَفَةَ<sup>(١)</sup>) فِي اللَّامِ يَوْمَ وَلَيْلَةٍ مِنْهُمَا  
 (وَيَجْعَلُ ثَوْبَ قِبَاءٍ أَوْ عِمَامَةً فِي لَا أَلْبَسَهُ لَا إِنْ كَرِهَهُ اضْيِيقُهُ) فَبَسَاطَ  
 وَلَا وَضِعَهُ عَلَى فَرْجِهِ (بَلَا لَفٍ) وَبَدْخُولِهِ مِنْ بَابٍ غَيْرٍ فِي لَا أَدْخَلَهُ إِنْ  
 لَمْ يَسْكُرْهُ ضَيْقُهُ وَبَقِيَّامٍ) اسْتِعْلَاءُ (هَلَى ظَهْرُهُ) أَيْ الْبَيْتُ الَّذِي حَافٍ لَا يَدْخُلُهُ  
 (وَبِمُكْتَرَى فِي لَا أَدْخُلُ لِقُلَانٍ وَبِأَكْلٍ مِنْ وَلَدٍ) لِلْحَافِ وَكَذَلِكَ عِبْدُهُ  
 (دَفَعَ لَهُ مَحْذُوفٌ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ) بِالْدَفْعِ (إِنْ كَانَتْ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ)  
 وَالْمُوْهَبُ بِسِيرٍ لِهَرْدِهِ (وَبِالْكَلَامِ أَبَدًا فِي لَا كَلِمَةٍ إِلَّا يَوْمًا أَوْ الشُّهُورَ) حَمَلًا  
 لِأَلْ عَلَى الْاسْتِفْرَاقِ احْتِيَاظًا (وَتِلَاثَةٌ) لِأَنَّهَا أَقْلُ الْجَمْعِ فِي الْمَشْهُورِ<sup>(٢)</sup> (فِي  
 كَأَيَّامٍ) وَسَنِينَ بِلَا أَلٍ (وَهَلْ كَذَلِكَ) يَعْنِي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ (فِي لَا هَجْرَتَهُ)  
 لِأَنَّهُ الْهَجْرُ الشَّرْعِيُّ (أَوْ شَهْرٌ) لِأَنَّهُ يَشْرَعُ لِبَعْضِ الْأَشْخَاصِ كَالزَّوْجِ  
 (قَوْلَانِ) وَتَقْدِيمُ الْأَوَّلِ مَوْمٌ لِقُوْتِهِ (وَلَا طِيلَنَ هَجْرَانَهُ) بِحَسَبِ الْحَالِ فَقَدْ

(١) غرضه بنقل هذا الكلام بيان أن التعبير باللام يخالف التعبير بالي على المعتمد خلافا  
 للمص في تسويته بينهما .

(٢) وقيل أقل الجمع اثنان ونسب إلى مالك ، والمسألة بادلها مبسرطة في كتب الأصول

يكون شهراً واحتاط محمد بسنة (وسنة في حين وزمان ومضري  
ودهر) فإن عرفها فالأبد في غير الحين (وبما يفسخ أو يغير نسائه في  
لأنزواج) فإن كان لإغاطة زوجته فلا بد أن يغيظ مثلها (ويضمن الوجه  
في لا أنكمل) بمال (إن لم يشترط عذم الغرم وبه) أي الغمان  
(لو كيل في لا أضمن له إن كان من ناحيته) كصديقه (وهل إن علم)  
بأنه من ناحيته (تأويلان) فإن علم بالتوكيل حث قطعاً (وبقوله ما أخذت  
قاله لغيري لمخير) به (في ليسرته وبأذهبي الآن) مثلاً (انتر لا كلمتك  
حتى تفعل) وأيس قوله لا أبالي بدأ لقول آخر لا أكلمك حتى تبدأني  
وبالإقالة في لا ترك من حقه (الذي باع به) شيئاً إن لم تف (قيمة المبيع  
بالتن ولا كمل عليها) لا إن أخر الشمن على المختار (وإنما التأجيل له حصة  
من الثمن حال العقد) ولا إن دفن مالا فلم يجده ثم وجدته مكانه في أخذت به  
لأن المعنى إن كان ذهب فقد أخذت به وكذا إن لم يقين شيء وللوضوح اعتقد  
أخذها فإن تبين أخذ غيرها فعلى حكم اللغو (ويتركها عاوماً في لا خرجت إلا  
بإذني) فلا يكفى العلم إذنا في البر (لا إن أذن لأمر) حلف لا يأذن لغيره  
(فزادت بلا علم) فإن علم حث فالعلم في الحث إذن احتياطا (وبعوده لها  
بعد يملك آخر في لا سكت في هذه الدار أو دار فلان هذه إن لم ينو  
مادامت له لا دار فلان) بلا إشارة ولم ينو البقرة (ولا إن خرجت وصارت  
طريقاً إن لم يأمربه) أي التخريب معاملة بنقيض قصده (وفي لا باع منه  
أوله) سمساراً (بالوكيل إن كان من ناحيته) على ما سبق (وإن قال  
حين البيع أنا حلفت) على فلان فأخشى أن يكون له (فقال هو لي ثم صح  
أنه ابتاع له) حث (ولزم البيع) إلا أن يقول إن كان له فلا بيع بيننا  
(وأجزأنا غير النوارث في إلا أن تؤخرني لا) إذنه (في دخول دار) مما

ليس حقاً بورث (وَتَأْخِيرُ وَصِيٍّ بِالْمَنْظَرِ وَلَا دَيْنَ وَتَأْخِيرُ غَرِيمٍ إِنْ أَحَاطَ  
وَأَبْرَأَ) الميت (وَفِي بَرِّهِ فِي لَأْطَائِمِهَا فَوَطِئَهَا حَائِضًا) ونحوه من كل ممنوع  
(وَفِي لَمَّا كَلِمَتِهَا فَخَطَفَتْهَا هِرَّةٌ فَشَقَّ جَوْفَهَا وَأَكَلَتْ) قبل التحال (أَوْ  
بَعْدَ فَسَادِهَا قَوْلَانِ) راجع للمثلاث (إِلَّا أَنْ تَتَوَاتَى وَفِيهَا الْحِثُّ بِأَحَدِهِمَا  
فِي لَا كَسَوْتُهَا وَنَيْتُهُ الْجَمْعُ وَاسْتَشْكِكَل) وأجاب المص بأنه في القضاء  
بطلاق أو عتق معين .

### (بَابُ)

(الْمَنْذَرُ الْإِزَامُ مُسْلِمٌ مَكْلَفٌ وَلَوْ غَضِبَانِ) خلافاً لمن يقول بسكفارة يمين  
وَأَنْ قَالَ إِلَّا أَنْ يَبْدُوَ لِي أَوْ أَرَى خَيْرًا مِنْهُ (فَلَا يَنْفَعُهُ ذَلِكَ) بخلاف إن  
شَاءَ فَلَانٌ فِيمَ شَيْئَتِهِ وَلَمَّا بَلَّغْتُ بِهِ مَا نَذِبَ كَلِمَةً عَلَى أَوْ عَلَى ضَحِيَّةٍ (على  
ما سبق فيها) ونَذِبَ الْمُطْلَقُ وَكُرِّهَ الْمُكْرَرُ (وإن لزم كمال خيس المشنة  
(وَفِي كُرِّهِ الْمُطْلَقِ) كإِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي (تَرَدُّدٌ وَلَزِمَ الْبِدْءُ ثُمَّ يَنْذَرُهَا  
فَإِنْ عَجَزَ فَبَقَرَةٌ ثُمَّ سَبْعُ شِيَاءٍ لَا غَيْرُ) فلا هدى بالصوم هنا (وصيامٌ بغيرِ)  
وفي الصلاة خلاف وفي الاعتكاف شيء من هذا (وَمِنْهُ حِينَ يَمِينُهُ إِلَّا أَنْ  
يَنْقُصَ فَمَا بَقِيَ بِمَالِي فِي كَسْبِ اللَّهِ وَهُوَ الْجِهَادُ وَالرَّبَاطُ بِحُلِّ خَيْفِ)  
وأدخلت الكاف مالى للفقراء (وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ) بخلاف ما إذا سمي  
الثلاث فمنه (إِلَّا لِتَصَدَّقَ بِهِ) أى بماله (عَلَى مُعَيَّنٍ فَالْجَمِيعُ وَكَرَّرَ) بإخراج  
ثلاث ما بقى (إِنْ أَخْرَجَ) للأول قبل وجوب الثانى (وَالْأَوَّلُ قَوْلَانِ وَمَا سَمِعَى)  
من نصف أو غيره (وَأِنْ مُعَيَّنًا أَتَى عَلَى الْجَمِيعِ) كالف دينار أو هذا العبد  
ولا يملك غير ذلك (وَبَعَثَ قَرَسَ وَسِلَاحَ لِمَحَلِّهِ) أى محل ما ذكر لجهاد  
(وَأِنْ لَمْ يَصِلْ يَبْعَ وَعَوَّضَ كَهَدْيٍ وَلَوْ مَعِيَّاءَ عَلَى الْأَصَحِّ) فإنه لم يجب



عن شيء (وله فيه) أى فى الهدى (إذا بيع الإبدال بالافضل) كابل عن  
شاة بخلاف السلاح فإنما يحمل فى مثله (وإن كان) المجهول هديا (كثوب  
بيع وكرة بعته وأهدى به) فيها (وهل اختلف هل يقومه) كفى العتبية  
وموضع من المدونة (أولا) يبيعه كما فى موضع آخر منها (أولا) اختلف لأنه إنما  
أراد بيعه (نذبا) فلا ينافى جواز التقويم (أو التقويم إن كان بيعين) لأنه  
ليس على سبيل الصدقة حتى يكون عودا فيها والبيع فى النذر (تأ وبلات فإن  
عجز) الثمن عن هدى ألى (عوض الأذى ثم يخزنه الكعبة يصرف  
فيها إن احتاجت وإلا تصدق به وأعظم مالك) رضى الله عنه (أن يشرك  
معه) حيث قاموا بشماثرها (غيرهم لأنها ولاية منه عليه) الصلاة و  
(السلام والمشي لمسجد مكة ولو لصلاة وخرج من بها) للحل (وأنى  
بعمرة كمكة أو التبت أو جزئه لا غير) <sup>(١)</sup> مما انفصل عنه (إن لم ينو  
نسكا من حيث نوى) بيان لحل المشى (وإلا) بنو شيئا فن حبت (خاف  
أو مثله إن خفت به) لا مفهوم للشرط (وتعين محل اعتيد) للحالفين  
ولو مع غيرهم (وركب فى المنهل) موضع النزول لاحتطاب أو بسقى (أو  
احتاجه) فى غير طريق التوجه ينثنى لها فإذا رجع لأصل الطريق نزل  
(كطريق قرنى اعتيدت) إلا أن يعتاد الحالفون غيرها فلا يعدل لمادة  
غيرهم (و) ركب (بحر) اضطر له لا اعتيد (لغير الحالفين) (على الأرجح) ويمضى  
(لتمام الإفاضة وسعيهم) أى العمرة أو سعى الإفاضة إن أخره (ورجع وأهدى إن  
ركب كثيرا بحسب مسانته) والصعوبة والسهولة (أو التماسك والإفاضة  
نحو المصيرى) فاعل رجع (فأبلا فيمشى ماركب فى مثل المئين وإلا)  
يعين (فله المخالفة إن ظن) قيد فى الرجوع (أو لا حين خروجه) القدرة

(١) قيل : هذا التركيب لمن ، والصواب : لا . لقول الشاعر :

جواباً به تنجو اعتمد فوربنا لمن عمل أسافت لا غير تسأل

وَالْإِظَانُ (مَشَى مَقْدُورُهُ وَرَكِبَ وَأَهْدَى فَقَطُّ) مِنْ غَيْرِ رَجُوعٍ حَيْثُ  
ظَنَّ الْقُدْرَةَ حَالَ الْيَمِينِ وَإِلَّا فَلَاهْدَى (كَأَنَّ قَبْلَهُ وَلَوْ فَادِرًا) تَشْبِيهِهُ فِي الْهَدْيِ فَقَطُّ  
(كَأَنَّ فَاضَةً فَقَطُّ) تَشْبِيهِهُ فِي طَلَبِ الْهَدْيِ لَكِنْ نَدْبًا كَمَا يَأْتِي وَمَا قَبْلَهُ وَجُوبًا  
(وَكَمَا مَرَّ عَيْنًا) فِيهِدَى لِرُكُوبِهِ وَلَا يَرْجِعُ (وَلَيْقَضِهِ) حَيْثُ فَوْتَهُ عَلَى نَفْسِهِ (أَوْ  
لَمْ يَقْدِرْ) عَلَى الْمَشْيِ فِي رَجُوعِهِ فِيهِدَى فَقَطُّ (وَكَأَنَّ بَقِيَّةَ) مُحْتَزًا بِمُحْوَالِهِ  
(وَكَأَنَّ فَرَقَهُ) بِإِقَامَةِ زَائِدَةٍ عَلَى الْمَعْتَادِ (وَلَوْ بِلَا عُدْرٍ) فَيَجْزِيهِ مَعَ الْهَدْيِ  
(وَفِي لَزُومِ الْجَمِيعِ مَشَى عَقِبَهُ وَرُكُوبِ أُخْرَى) بِعَنْ تَنْصِيفِ الْمَشْيِ وَيَتَنَقَّى  
عَلَيْهِ إِذَا لَمْ تَضْبِطْ مَنَازِلَ الرُّكُوبِ (تَأْوِيلَانِ) أَظْهَرَهُمَا إِلَّا كِتْفَاءَ مَشْيٍ أَمَا كُنْ  
الرُّكُوبِ (وَالْهَدْيِ) فَيَسْبِقُ (وَاجِبٌ إِلَّا فِيمَنْ شَهِدَ الْمَنَاسِكَ) رَاكِبًا (فَنَدْبٌ  
(وَلَوْ مَشَى الْجَمِيعُ) فِي الْقَابِلِ لِأَنَّ الْهَدْيَ تَقَرَّرَ عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلِ (وَلَوْ أَفْسَدَ أَتَمَّهُ  
وَمَشَى فِي قَضَائِهِ مِنَ الْمِيقَاتِ) بِعَنْ مَحَلِّ الْإِحْرَامِ الْأَوَّلِ لِسُرْيَانِ الْفَسَادِ إِلَيْهِ  
وَعَلَيْهِ هَدْيَانِ لِلْفَسَادِ وَتَبْعِيضِ الْمَشْيِ (وَلِنْ فَاتَهُ جَعَلَهُ فِي عُمُرَةٍ وَرَكِبَ فِي  
قَضَائِهِ) حَيْثُ كَانَ لَا زَمَةَ الْمَشْيِ أَمَا الْحُجُّ فَيَمَشِي مِنْسِكَ الْقَضَاءِ (وَإِنْ حَجَّ نَاوِيًا  
نَذَرَهُ وَفَرَضَهُ مُفْرَدًا أَوْ قَارِنًا أَجْزَأَ عَنِ النَّذْرِ وَهَلْ إِنْ لَمْ يَنْذُرْ حَجًّا) بَأَنَّ  
نَذَرَ مَطْلَقِ نَسِكَ وَإِلَّا لَمْ يَجْزِ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (تَأْوِيلَانِ) أَرْجَحُهُمَا الْإِطْلَاقُ (وَعَلَى  
الْفَرُورَةِ جَعَلَهُ فِي عُمُرَةٍ ثُمَّ يَحْجُّ مِنْ مَسَكَةٍ عَلَى الْفَوْرِ وَعَجَّلَ الْإِحْرَامَ) أَمَا  
قَيْدُ بِهِ (فِي أَنَا مُحْرِمٌ وَأَحْرِمُ إِنْ قَيْدَ يَوْمٍ كَذَا كَالْعُمُرَةِ مُطْلَقًا) بِكُسْرِ  
الْلَامِ أَمَا الْمُقَيَّدُ فَكَمَا سَبَقَ (إِنْ لَمْ يَعْدَمْ صُحْبَةً لَا الْحَجَّ وَالْمَشْيَ فَلِأَشْهُرِهِ  
إِنْ وَصَلَ وَإِلَّا فَمِنْ حَيْثُ يَصِلُ عَلَى الْأَظْهَرِ وَلَا يَنْزِمُ) نَبِيءٌ (فِي مَالِي فِي  
الْكُفَّةِ أَوْ بِأَيِّهَا أَوْ كُلُّمَا كُنْتُ سَبِيحَةً) حَالُ غَيْرِ مُقَيَّدٍ بِزَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ لَمْ يَزِدْ مِنْ  
(أَوْ هَدْيٍ) أَوْ بَدَنَةٍ (لَغَيْرِ مَسَكَةٍ أَوْ مَالٍ غَيْرِهِ إِنْ لَمْ يَزِدْ إِنْ مَلَكَهُ أَوْ هُوَ  
نَحْرُ فَلَانٍ وَلَوْ قَرِيبًا إِنْ لَمْ يَلْفِظْ بِالْهَدْيِ أَوْ يَشْوِهِ أَوْ يَذْكُرْ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ)  
بِعَنْ قِصَّةِ الذَّبِيحِ <sup>(١)</sup> (وَالْأَحَبُّ حِينَئِذٍ كَتَنَذَرَ الْهَدْيِ بَدَنَةً ثُمَّ بَقَرَةً كَتَنَذَرَ

(١) وهو إسماعيل على الصحيح المؤيد بالأدلة المتقدمة .

(الْحَمَاءُ) أشد به في الإلغاء ويندب الهدى (أَوْ خَلَّ فَلَانَ إِنْ نَوَى التَّعَبَ) بحمله على عنقه (وَالْأَرَكَبَ وَحَجَّ بِهِ بِلَا هَدًى) فإن نوى إحجاجه لم يلزمه الحج معه (وَأَلْفًا عَلَى الْمَسِيرِ وَالذَّهَابِ وَالرُّكُوبِ لِمَكَّةَ) لأن السنة إنما وردت بالمشى (وَمُطْلَقُ مَشًى) بلا قيد مكة (وَمَشًى لِمَسْجِدٍ) غير الثلاثة (وَأِنْ لَا عِتِكَافٍ) وفعل ما نذر بموضعه (إِلَّا لِقَرِيبٍ جِدًّا أَفْقُولَانِ نَحْتَمِلُهُمَا وَمَشًى لِلْمَدِينَةِ أَوْ إِبِلِيَاءَ) مدينة بيت المقدس (إِنْ لَمْ يَنْوِ صَلَاةَ مَسْجِدٍ بِهِمَا وَيَسْمَعُهُمَا فَيَرْكَبُ وَهَلْ وَإِنْ كَانَ بِيَعْنِيهِمَا أَوْ إِلَّا لِسَكُونِهِ بِأَفْضَلِ خِلَافِ وَالْمَدِينَةِ أَفْضَلُ ثُمَّ مَكَّةُ .

### ( بَابُ )

الْجِهَادُ فِي أَهَمِّ جِهَةٍ كُلِّ سَنَةٍ وَإِنْ خَافَ مُحَارَبًا (وَيَنْبَغِي أَنْ يَرَاعَى هُنَا قَاعِدَةُ أَخْفِ الضَّرَرَيْنِ) (كَزِيَارَةِ الْكُمَيْتَةِ) بموسم الحج فرض كفاية كل سنة ولذا قدمه على ما يأتي مما لا يقيد بالسنة (فَرَضُ كِمَايَةٍ وَلَوْ مَعَ وَالٍ جَائِرٍ) إلا أن لا يوفى اليهود (عَلَى كُلِّ حُرٍّ ذَكَرٍ مُكَلَّفٍ قَادِرٍ، كَالْقِيَامِ بِعُلُومِ الشَّرْعِ) بحيث يحفظ (وَالْفَتْوَى وَدَفْعُ الضَّرَرِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ وَالْقَضَاءُ وَالشَّهَادَةُ وَالْإِمَامَةُ) العظمى ويتعين كل على من لم يصلح غيره (وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ<sup>(١)</sup> وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ) في نظام العالم لا قصر الثياب (وَرَدُّ السَّلَامِ وَتَجَنُّبُ الزَّيْتِ وَفَكَ أَسِيرٍ وَتَمَيَّنَ بِفَجْئِ الْعَدُوِّ وَإِنْ عَلَى امْرَأَةٍ وَكَانَتْ عَلَى مَنْ يَقْرُبُ بِهِمْ إِنْ عَجَزُوا وَبَتَّعِينَ الْإِمَامَ) ولو لسكبد (وَسَقَطَ بِمَرَضٍ وَصِيٍّ وَجُنُونٍ وَعَمَى وَعَرَجٍ وَأُتُوْتُهُ وَعَجَزَةٍ عَنْ مُجْتَاجٍ لَهُ وَرَقِيٍّ وَدِينِيٍّ خَلٍّ) لم

(١) في المجموع : والأمر بالمعروف إن ظن إفادته ولم يعتقد حله . من مدرك قوى اهـ يشير بهذا إلى بعض المسائل المختلف عليها بين المذاهب بالحل والحرمه فلا يصح الانكار على حنفى يشرب النبيذ مثلاً .

يُتَخَلَّصُ مِنْ وَفَائِهِ (كَوَالِدَيْنِ فِي فَرْضٍ كَفَّايَةٍ بِبَحْرٍ أَوْ خَطَرٍ<sup>(١)</sup>) لَا مَفْهُومَ  
لَهَا حَيْثُ يَقُومُ بِهِ الْغَيْرُ وَالْإِفْلَاحُ وَلَوْ بَعْدَهَا (لَا جَدِيَّةً) وَإِنْ وَجِبَ بَرٌّ (وَالسَّكَّافُ  
كَغَيْرِهِ فِي غَيْرِهِ) أَيْ الْجِهَادِ (وَدُعُوا لِلْإِسْلَامِ ثُمَّ جَزِيَّةً) إِنْ أَبَوْهُ (بِمَحَلٍّ  
يُؤْمَنُ وَإِلَّا قُوتِلُوا وَقُتِلُوا إِلَّا الْمَرْأَةُ إِلَّا فِي مُقَاتَلَتِهَا) بِسِلَاحٍ أَوْ قَتَلَهَا أَحَدًا  
فَقُتِلَ فِيهِمَا وَلَوْ بَعْدَ الْقِتَالِ (وَالصَّبِيُّ وَالْمَعْتُوهُ كَشَيْخٍ فَإِنْ وَزَمَ وَأَعْمَى وَرَاهِبٌ  
مُنْعَزِلٌ بِدَيْرٍ أَوْ صَوْمَعَةٍ بِالْأَرَايِ وَتُرِكَ لَهُمُ السَّكَّافَةُ فَقَطَّ وَاسْتَغْفَرُوا فَأَتَاهُمُ  
كَمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةٌ وَإِنْ حَبِزُوا فَفَقِيمَتُهُمْ) فِي الْمَغْنَمِ عَلَى مَنْ قَتَلَهُمْ (وَالرَّاهِبُ  
وَالرَّاهِبَةُ حُرَّانِ) وَلَا دِيَّةُ فِيهِمَا خِلَافًا لِلْمَالِ الْخُرْشِيِّ (بِقَطْعِ مَاءٍ) عَنْهُمْ وَعَلَيْهِمْ  
وَأَلَّةٌ وَبَنَارٌ وَإِنْ لَمْ يُمْسِكْ غَيْرُهَا وَلَمْ يَسْكُنْ فِيهِمْ مُسْلِمٌ) وَلَا أَلَمَ بِهِ وَابْنُهَا  
(وَإِنْ يَسْفُنُ) إِلَّا أَنْ يَشْتَدَّ الْخَوْفُ (وَبِالْحَصْنِ يَغْيَرُ تَحْرِيقٌ وَتَغْرِيقٌ مَعَ  
ذُرْبَةٍ) وَنِسَاءٌ وَأُولَى مُسْلِمٍ وَلَا يَرَاغِي الذَّرِيَّةُ فِي السَّفَنِ لِلْقَلَّةِ (وَإِنْ تَقَرَّسُوا بِذُرْبَةٍ  
تُرَكُّوا إِلَّا لِخَوْفٍ وَبِمُسْلِمٍ لَمْ يُقْصَدِ التَّرْسُ) وَقُوتِلُوا وَالْفَرْقُ أَنْ الشَّانَ الْإِحْتِيَاظَ  
فِي التَّبَاعَدِ عَنِ الْمُسْلِمِ (إِنْ لَمْ يَخَفْ عَلَى أَكْثَرِ الْمُسْلِمِينَ) بِاحْتِرَامِ التَّرْسِ  
(وَحَرْمِ نَبَلٍ سُمِّيَ) الَّذِي فِي النُّوَادِرِ عَنْ مَالِكِ الْكَرَاهَةِ لِحَمْلِهِ الْمَصِّ عَلَى التَّحْرِيمِ  
(وَاسْتِعْمَانَةً بِمُشْرِكٍ) أَيْ طَلَبَ ذَلِكَ (إِلَّا لِيُخْدِمَهُ وَإِلَّا سَأَلَ مُصْحَفٍ لَهُمْ)  
وَلَا بَأْسَ بِنَحْوِ آيَةِ الْحَدِيثِ لِدَعَائِهِمْ (وَسَقَرٌ بِهِ لَا رُضِيَهُمْ كَمَا أَقَرَّ) وَلَوْ أَمَّةٌ  
أَوْ ذِمِّيَّةٌ تَحْتَ مُسْلِمٍ (إِلَّا فِي جَيْشٍ آمِنٍ) رَاحِعٌ لِلْمَرْأَةِ لِأَنَّهُ تَنَذَّرَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْخِلَافِ  
الْمُصْحَفِ (وَفِرَارٌ) مِنَ الْكِبَائِرِ (إِنْ بَلَغَ الْمُسْلِمُونَ النِّصْفَ) (وَالْإِجَازُ) (وَالْحَالُ أَنَّهُمْ)  
(لَمْ يَبْلُغُوا اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا<sup>(٢)</sup>) إِلَّا تَحَرُّقًا (خَدْعًا) (وَتَحَبُّزًا) مِنْ

(١) بكسر الطاء صفة لمخدوف : أي أوبر خطر

(٢) فإن بلغوا حرم الفرار ولو كثر الكفار ما لم يختلف كلهم أقوله صلى الله عليه وآله وسلم «خير الصحابة أربعة وخير السرايا أربعمائة وخير الجيوش أربعة آلاف ولا تغلب اثنا عشر ألفاً من قلة» رواه أبو داود والترمذي وحسنه وصححه الحاكم .

غير الأمير يتقوى (إن خيف) وإلا أن تختلف كلمة المسلمين أو ينفرد عدوهم بحد  
أوسلاح (والمُثْلَةُ) حرام بعد القدرة إلا أن يمثلوا (وَنَحْلُ رَأْسٍ لِبَلَدٍ أَوْ وَالٍ  
وَحَيَاةُ أُسِيرٍ انْتَمِنَ طَائِعًا وَلَوْ عَلَى نَفْسِهِ) وللمكره القرار بما أمكن (وَالْقَوْلُ  
وَأَدَبٌ إِنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ وَجَازَ أَخْذُ مُحْتَاجٍ نَعْلًا وَحِزَامًا) لم يرتفع (وَالْمَزَّةُ  
وَطَمَامَاوَانٍ نَعْمَاوَعْلَقَا كَنُوبٍ وَسِلَاحٍ وَدَابَّةٌ لِيَرُدَّ) بعد الحاجة (وَرَدَّ الْفَضْلُ  
إِنْ كَثُرَ فَإِنْ تَعَذَّرَ نَصَدَّقْ بِهِ وَمَضَّتِ الْمُبَادَلَةُ بَيْنَهُمْ) أى المحتاجين ولا  
يراعى باب الربا إذ ليس بيعاً حقيقة (وَيَبْلَدُهُمْ إِقَامَةُ الْحَدِّ) ولا يؤخر  
(وَتَخْرِيبٌ وَقَطْعٌ نَحْلٍ وَحَرْقٌ إِنْ أُنْكَى) العدو (أَوْ لَمْ تُرْجَ) للمسلمين  
(وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ) أى التحريق مع عدم الرجاء وعدم الإنكاء (مَنْذُوبٌ كَمَكْسِيهِ)  
وهو الإبقاء مع الرجاء وأنكى فإن أنكى ولم يرج وجب الإتلاف أو ربحى ولم  
يفك منع (وَوَطِئُ أُسِيرٍ أَمَةٌ وَزَوْجَةٌ) له (سَلَمَتَا) من وطئهم (وَذَبْحُ حَيَوَانٍ  
وَعَرَقَبَتُهُ وَأُجْهِزَ عَلَيْهِ) كما سبق فى الإتلاف (وَفِي النَّحْلِ إِنْ كَثُرَتْ)  
وإلا كره لإتلافها (وَلَمْ يُقْصَدْ عَسَلُهَا) وإلا جاز (رِوَايَتَانِ) بجواز الإتلاف  
وكرهاته (وَحَرْقُ) الحيوان المعرقب (إِنْ أَكَلُوا الْمَيْتَةَ كَمَتَاعٍ عَجِزَ عَنْ  
نَحْلِهِ وَجَعَلَ الدِّيَّوَانُ) للمجاهدين (وَجُعِلَ مِنْ قَاعٍ لِمَنْ يَخْرُجُ عَنْهُ إِنْ  
كَانَا يَدْيَوَانٍ) ومصر كلها ديوان واحد مثلاً (وَرَفَعَ صَوْتُ مَرَايِطٍ بِالتَّكْبِيرِ)  
لأنه شعاره (وَكُرِّهَ التَّطَرُّبُ وَقَتْلُ عَيْنٍ وَإِنْ أُمِّنَ) إذ التأمين لا يبيح  
التجسس (وَالْمُسْلِمُ كَالزَّنْدِيقِ) يقتل ولو تاب حداً (وَقَبُولُ الْإِمَامِ هَدْيَهُمْ  
وَهِيَ لَهُ إِنْ كَانَتْ مِنْ بَعْضٍ) غير الطاغية (إِكْفَرَابَةٌ وَفِي) لبیت المال  
(إِنْ كَانَتْ مِنَ الطَّائِفَةِ) ملكهم (إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِلَدَهُمْ) فغنيمه للجيش  
(وَجَازَ قِتَالُ نُوبٍ) أى حبش فهو أولى من نسخة روم لأنه دفع لتوهم استمرار  
(م ١١ — الكليل)

العمل بحديث تركوا الحبش ما تركوكم ويروى تركوا الترك<sup>(١)</sup> فلذا قال (وَتُرِكَ  
وَاحْتِجَاجُ عَلَيْهِمْ يَقْرَأُ أَنْ وَبَعَثُ كِتَابٍ فِيهِ كَالْآيَةِ) مع أمن الإهانة (وَأَقْدَامُ  
الرَّجُلِ عَلَى كَثِيرٍ) إن أنكى ولو علم هلاكه (إِنْ أَمَّ يَكُنْ لِيُظْهِرَ شَجَاعَةً)  
بل لله (عَلَى الْأَظْهَرِ وَانْتِقَالَ مِنْ) سبب (مَوْتٍ لِآخِرٍ وَوَجَبَ إِنْ رَجَى حَيَاةً  
أَوْ طَوْلًا) ولو مع (كَالْفَظَرِ فِي الْأَنْرَى) تشبيهه في الوجوب (بِقَتْلِ أَوْ مَنْ  
أَوْ فِدَاءٍ أَوْ جِزْبَةٍ) فيغرم قيمتهم للجيش من الخس وبيت المال (أَوْ اسْتِزْقَاقِي)  
في الغنيمة وأو للتنويع بحسب المصلحة (وَلَا يَمْنَعُهُ) أى استرقاق الأم (حَمْلُ  
بِمُسْلِمٍ وَرَقٍّ) الولد أيضاً (إِنْ حَمَلَتْ بِكَفَرٍ) لأبيه فإن شك فإن كان بين  
الإسلام والوضع أقل الحمل لم يرق فلم يبيع أمه هنا (وَ) وجب (الوفاء) بما فتح  
لناك به (بِمَضْمُونٍ) فإن اشترط أمان غيره أمن بالأولى (وَبِأَمَانِ الْإِمَامِ مُطْلَقًا)  
ولو بغير بلاده (كَالْمُبَارِزِ مَعَ قَرْنِهِ) يجب الوفاء بما دخلا عليه فإن خيف  
قتل المسلم منع (وَأِنْ أَعْيَنَ إِذْنَهُ قُتِلَ مَعَهُ) وبغير إذنه قتل للمؤمن (وَأَمِنْ  
خَرَجَ فِي جَمَاعَةٍ لِمِثْلِهَا إِذَا فَرَّغَ مِنْ قَرْنِهِ الْإِعَانَةُ وَأُجِبَ عَلَى حُكْمِهِ مَنْ تَزَلُّوا  
عَلَى حُكْمِهِ إِنْ كَانَ عَدْلًا وَعَرَفَ الْمَصْلَحَةَ وَإِلَّا نَظَرَ الْإِمَامُ كِتَابَتَيْنِ  
غَيْرِهِ أَقْلِيًا) بمعنى عدداً أكثر فله النظر (وَإِلَّا) يكن أقلية (فَهَلْ يَجُوزُ)  
تأميته ابتداء (وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَوْ يُمْنَى) ولا يجوز ابتداء (مِنْ مُؤْمِنٍ) ينبغى  
أنه من الإيمان ويأتى محترزه في قوله لاذمية (مَبْزَوْلاً وَصَغِيرًا أَوْ رِقًّا أَوْ امْرَأَةً)  
ينبغى أن الواو للحال إذ ما قبل المباغة لا خلاف فيه وكذا قوله (وَتَخَارَجًا عَلَى  
الْإِمَامِ) اعترض بصحة تأميته اتفاقاً (لَا ذِمَّةً وَخَائِفًا مِنْهُمْ نَاوِيًا) وَسَطَطَ الْقَتْلُ

(١) لفظ الحديث «دعو الحبشة ما ودعوكم وتركوا الترك ما تركوكم» رواه أبو داود  
والنسائي عن حديث رجل من الصحابة وللطبراني عن ابن مسعود مرفوعاً أيضاً «تركوا  
الترك ما تركوكم فإن أول من يسلب أمتي ما خولهم الله بنو قنطوراء» وفي الحديث كلام كثير  
بل قيل بوضعه لسكن رجح السخاوى أنه ليس بموضوع .

وَلَوْ بِالْأَمَانِ (بَعْدَ الْفَتْحِ) خِلَافًا لِمَحْذُونِ (بِلَفْظٍ أَوْ إِشَارَةٍ مُفْهِمَةٍ إِنْ أَمَّ بِضُرٍّ) الْأَمَانُ بِالْمُسْلِمِينَ شَرْطٌ فِي جَمِيعِ صُورِهِ وَلَا يَنْصُرُ اسْتِواءُ الْمَصْلَاحَةِ (وَلِإِنْ ظَنَّهُ) أَى الْأَمَانِ (حَرْبِيٌّ فَجَاءَ أَوْ نَهَى) الْإِمَامُ (الْمُنَاسَ عَنْهُ) أَى الْأَمَانِ (فَقَصَوْا أَوْ نَسُوا أَوْ جَهِلُوا) وَجُوبُ اتِّبَاعِهِ (أَوْ جَهِلَ إِسْلَامَهُ) أَى أَعْتَقَهُ الْحَرْبِيُّ جَهْلًا أَنْ الْمُؤْمِنَ مُسْلِمٌ (لَا لِمُضَاءِهِ) بَلَّغَ عَرَفَ كُفْرَهُ وَاعْتَقَدَ بِأَنْ أَمَانَهُ مَاضٍ فَلَا يَنْفَعُهُ (أَمْضِيٌّ) جَوَابُ مَا قَبِلَ لَا (أَوْ رُدَّ لِمَحَلِّهِ وَإِنْ أَخَذَ مُقْبِلًا بِأَرْضِهِمْ وَقَالَ جِئْتُ أَطْلُبُ الْأَمَانَ) وَبَارِضُنَا خِلَافَ (أَوْ بِأَرْضِنَا) وَأَوَّلَى بِأَرْضِهِمْ (وَقَالَ ظَنَنْتُ أَنْكُمْ لَا تَعْرِضُونَ لِتَاجِرٍ أَوْ بَيْنْتُمْ مَا) فِيهِمَا (رُدَّ لِمَآئِنِهِ وَإِنْ قَامَتْ قَرْبَنَةٌ فَعَلَيْهَا وَإِنْ رُدَّ بِرَيْحٍ) بَلَّغَ لَوْ اخْتِيَارَ قَبْلَ الْوَصُولِ (فَعَلَى أَمَانِهِ حَتَّى يَصِلَ وَإِنْ مَاتَ عِنْدَنَا فَعَالَهُ فِي إِنْ أَمَّ يَسْكُنُ مَعَهُ وَارِثٌ) وَإِلَّا فَلِوَارِثِهِ (وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَى التَّجْهِيزِ) وَيَعُودُ سَرِيعًا (وَلِقَائِهِ) حَقُّهُ وَلَا مَرَدَّ (إِنْ أَسْرَمَ ثُمَّ قُتِلَ وَإِلَّا) بَلَّغَ أَنْ دَخَلَ عَلَى التَّجْهِيزِ (أَرْسَلَ) مَالَهُ (مَعَ دَبَّتِهِ) إِنْ قَتَلَ ظَلَمًا (لِوَارِثِهِ كَوَدَّ بَعْتَهُ وَهَلْ) تَرْسَلَ (وَإِنْ قُتِلَ فِي مَعْرَكَةٍ أَوْ فِي) أَى غَنِيمَةٍ كَالَهُ حَيْثُ نَزَلَ (قَوْلَانِ وَكَرَرَهُ لِقَبْرِ الْمَالِكِ اشْتِرَاءَ سِلْعَةٍ وَفَاتَتْ بِهِ وَهَبَتْهُمْ لَهَا وَانْتَزَعَ مَا سُرِقَ ثُمَّ عِيدَ بِهِ عَلَى الْأَظْهَرِ لَا أَحْرَارُ مُسْلِمُونَ قَدِمُوا بِهِمْ) الْعَمَلُ عَلَى نَزْعِهِمْ بِالْقِيَمَةِ (وَمَلَاكَ) الْحَرْبِيُّ (بِإِسْلَامِهِ غَيْرَ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ) وَاللَّفْظَةُ (وَالْحُبْسُ) الْحَقُّ وَأَمَّا الْمَعَارُ وَمَارِضِيهِ فِي ذِمَّتِهِ كَقَرْضٍ فَعَلَى حَالِهِ (وَقُدِّرَتْ أُمُّ الْوَلَدِ) بِقِيَمَةِ قَنْ وَيَبِيعُ سَيِّدَهَا إِنْ أَعْسَرَ فَإِنْ مَاتَتْ أَوْ سَيِّدَهَا فَلَا شَيْءَ لِلْحَرْبِيِّ الَّذِي أَسْلَمَ عَلَيْهَا وَعَقَّتْ (وَعَتَقَ الْمُدَبَّرُ مِنْ ثُلَاثِ سَيِّدِهِ وَمُعْتَقٌ لِأَجْلِ بَعْدِهِ) وَخَدَمَتُهُمَا قَبْلَ مَنْ أَسْلَمَ عَلَيْهِمَا (وَلَا يُتَّبَعُونَ) أَى جَمِيعٌ مِنْ سَبْقِ (بِشَيْءٍ) مَنْ أَسْلَمَ (وَلَا خِيَارَ لِلْوَارِثِ) إِنْ رَقَّ الْمُدَبَّرُ لَدَيْنَ فَقَالَ ادْفَعْ قِيَمَةَ مَارِقٍ وَأَخْذَهُ بِلِ حَقٍّ مَنْ أَسْلَمَ مُقَدِّمٌ عَلَى الْغُرْمَاءِ أَيْضًا (وَحَدُّ زَانٍ) مُطْلَقًا (وَسَارِقٌ

إِنْ حِيزَ الْمَغْنَمُ ( وَإِلَّا أَدَبَ ) (وَوُفِّقَتِ الْأَرْضُ) غَيْرُ الْمَوَاتِ ( كَغَيْصَرٍ وَالشَّامِ  
 وَالْعِرَاقِ ) بِمَا ذَبَحَ عَنْهُ كَمَكَّةَ عِنْدَ نَافِلَا يُؤْخَذُ لِبَيوتِهَا إِذْ ذَاكَ كِرَاءُ ( وَحُشِّنَ غَيْرُهَا  
 إِنْ أُوجِفَ عَلَيْهِ ) وَإِلَّا فَنِيَ ( فَخَرَّاجُهَا ) أَى أَرْضِ الزَّرَاعَةِ الْمَوْقُوفَةِ ( وَالْخُمْسُ  
 وَالْجِزْبَةُ لِأَلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ لِلْمَصَالِحِ ) الْعَامَةِ وَالْخَاصَةِ كَالْفَنَاطِرِ وَالْدِّيونِ  
 ( وَبَدَى عَنْ فِيهِمُ الْمَالُ وَنُقِلَ الْأَخْوَاجُ الْأَكْثَرُ وَنُقِلَ ) أَعْطَى الْإِمَامُ  
 ( مِنْهُ ) أَى الْخُمْسِ ( السَّلْبَ لِصَلَاحَةٍ ) وَكَانَ السَّلْبُ تَنْفِيلاً بِاعْتِبَارِ أَصْلِ الْمَهْمِ  
 ( وَلَمْ يَجْزُ إِنْ لَمْ يَنْقُضِ الْقِتَالُ مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ ) لِئَلَّا يَفْسُدَ نِيَاهِمُ  
 وَبُورَدَمُ الْمَالِ ( وَمَضَى إِنْ لَمْ يُبْطِلْهُ قَبْلَ الْمَغْنَمِ وَلِلْمُسْلِمِ فَقَطُ ) لِأَذَى  
 وَلَوْ قَاتَلَ إِلَّا أَنْ يَجْزِيَهُ لَهُ الْإِمَامُ ( سَلْبٌ أَعْتِيدَ لَأَسْوَارٍ وَصَلِيْبٍ وَعَيْنٍ ) فَإِنَّهَا  
 لَيْسَتْ مِنَ السَّلْبِ الْمَعْتَادِ ( وَدَابَّةٌ ) عَظْفٌ عَلَى مَا قَبِلَ النِّقْيَ حَيْثُ أَعْدَّهَا لِرُكُوبِهِ  
 ( وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ ) مِمَّا لَغَى فِي قَوْلِهِ وَلِلْمُسْلِمِ مَتَى سَمِعَ بَعْضُ الْجَيْشِ ( أَوْ تَعَدَّدَ )  
 السَّلْبِ ( إِنْ لَمْ يَقُلْ قَتِيلًا ) صَوَابُهُ إِنْ لَمْ يُعَيَّنْ قَاتِلًا إِذِ التَّعْيِينُ دَلِيلُ التَّضْيِيقِ  
 ( وَإِلَّا فَالْأَوَّلُ ) وَنِصْفُ كُلِّ مَعَ جَهْلِهِ وَالْمَعْيَةِ عَلَى الْأَظْهَرِ ( وَلَمْ يَكُنْ لِكُرْأَةِ  
 إِنْ لَمْ تُقَاتَلْ ) بِمَا يَبِيحُ قِتَالُهَا فَيُؤْخَذُ سَلْبُهَا ( كَالْإِمَامِ ) تَشْبِيهُهُ فِي أَخْذِ السَّلْبِ  
 ( إِنْ لَمْ يَقُلْ ) مَنْ قَتَلَ ( مِنْكُمْ ) أَوْ يُخَصُّ نَفْسَهُ وَلَهُ الْبَغْلَةُ إِنْ قَالَ عَلَى بَغْلٍ  
 حَيْثُ شَمَلَهَا عَرَفًا وَكَذَا الْإِنَانُ وَالْحِمَارُ وَالنَّاقَةُ وَالْجَلْ ( لَا إِنْ كَانَتْ بِيَدِ غُلَامٍ )  
 غَيْرِ مَعْدَةِ الْقِتَالِ ( وَقَسَمَ الْأَرْبَعَةَ لِخُرَيْمٍ مُسْلِمٍ عَاقِلٍ بِالسَّيْفِ حَاضِرٍ ) وَكَتَفَى بِتَذْكِيرِ  
 الْأَوْصَافِ عَنِ الذِّكْرِ ( كِتَابِجِرٍ وَأَجِيرٍ إِنْ قَاتَلَا أَوْ حَرَجَا بِنِيَّةِ غَزْوٍ )  
 وَلَوْ تَابَعَهُ لِحَرْفَةٍ ( لَا ضِدَّهِمْ ) الضَّمِيرُ لِلْحَرْفِ وَمَا بَعْدَهُ ( وَأَوْ قَاتَلُوا إِلَّا الصَّبِيَّ  
 فَفِيهِ إِنْ أُجِيزَ وَقَاتَلَ خِلَافٌ ) أَرْجَحُهُ عَدَمُ الْإِسْهَامِ ( وَلَا يُرْضَخُ لَهُمْ )  
 الضَّمِيرُ لِمَنْ لَا يَسْهَمُ لَهُ وَالرِّضْخُ عَطَاءٌ قَلِيلٌ ( كَمَيْتٍ قَبْلَ اللَّقَاءِ ) وَأُنْعِيَ وَأُعْرَجَ  
 وَأُشِلَّ ( تَشْبِيهُهُ فِي عَدَمِ الْإِسْهَامِ ) وَمُتَخَفٌ لِحَاجَةٍ إِنْ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِالْجَيْشِ



أَوْ أَمِيرَهُ (وَضَالٍ يَبْلَدِنَا) رَجَحَ الْإِسْهَامَ لَهُ (وَأَمِنْ بَرِيحٍ بِخِلَافٍ بَلَدِهِمْ ،  
وَمَرِيضٍ شَهْدٍ) الْقِتَالِ (كَفَرَسٍ رَهِيصٍ) الرَّهْصُ مَرَضٌ فِي حَافِرِهِ (أَوْ) لَمْ  
يَشْهَدْ الْقِتَالَ حَالَ مَرَضِهِ بَلْ انْعَزَلَ عَنِ الصَّفِّ لِسُكْنِهِ (مَرِيضٌ بَعْدَ أَنْ أَشْرَفَ  
حَلَى الْغَنِيمَةِ) فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى شَهْدٍ (وَالْأَفْقُولَانِ وَلِلْفَرَسِ مِثْلًا فَارِسُهُ وَإِنْ  
بِسَفِينَةٍ أَوْ بِرُذُونًا) ثَقِيلُ الْأَعْضَاءِ (وَهَجِينًا) رَدَى الْأَمُّ (وَصَغِيرًا يُقَدَّرُ  
بِهَا عَلَى الْكُرِّ وَالْفَرِّ وَمَرِيضٍ رُحَى) الْإِنْتِفَاعُ بِهِ حَالًا عَطْفٌ عَلَى الْفَرَسِ خَاصًا  
أَوْ عَلَى مَا قَبْلَهُ <sup>(١)</sup> وَكُتِبَ عَلَى لُغَةِ رُبَيْعَةٍ (وَمُحْبَسٍ) وَسَمَاهُ لِلْفَارِزِ عَلَيْهِ كَلَامُ  
فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ (وَمَغْضُوبٍ مِنَ الْغَنِيمَةِ أَوْ مِنْ غَيْرِ الْجَيْشِ) وَعَلَى الرَّا كَبِ  
الْأَجْرَةِ (وَمِنْهُ رَبُّهُ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ غَيْرُهُ (لَا أَعْجَفَ أَوْ كَبِيرًا لَا يُنْتَفَعُ  
بِهِ وَبَعْلٍ وَبَعِيرٍ وَتَانٍ) وَيُرْوَى وَأَنَانٍ (وَالْمُشْتَرِكُ الْمَقَاتِلِ) الْإِسْهَامُ بِقَدَرِ  
الْقِتَالِ (وَدَفْعَ أَجْرٍ مُرِيكِهِ) بِحَسَبِهِ (وَالْمُسْتَنْدُ لِلْجَيْشِ كَهْوٍ) فَمَا آتَى بِهِ  
غَنِيمَةٍ (وَالْإِلَا) بِسَنَدٍ (فَلَهُ كَمُتَلَصِّصٍ وَخَمْسَ مُسْلِمٍ) دَفْعَ الْخَمْسِ لِبَيْتِ الْمَالِ  
(وَلَوْ عَبْدًا عَلَى الْأَصَحِّ لَا ذِيٍّ وَمَنْ عَمِلَ مَرْجًا أَوْ سَهْمًا) وَخَمْسَ إِنْ صَلَحَتْ  
فَقَطْ (وَالشَّانُ الْقَسَمُ يَبْلَدُهُمْ) فَهُوَ أَوْلَى مَعَ الْإِمْكَانِ (وَهَلْ يَبْدِيعُ إِيْقَسِمَ)  
أَوْ يَقْسِمُ الْأَعْيَانِ (قَوْلَانِ وَأَفْرِدَ كُلُّ صَنْفٍ) حَيْثُ فُسِمَ الذَّوَاتُ (لَمْ  
أَمْكَنْ عَلَى الْأَرْجَحِ وَأَخَذَ مُعَيَّنٌ وَإِنْ ذِمِّيًّا مَا عُرِفَ لَهُ قَبْلَهُ) أَيْ قَبْلَ الْقَسَمِ  
(مُجَانًا وَخَافَ أَنَّهُ مَلَكَهُ وَجَلَّ لَهُ إِنْ كَانَ خَيْرًا وَلَا يَبِيعَ لَهُ وَأَمَّ يَبْضُ  
قَسَمُهُ إِلَّا لَتَأْوُلَ عَلَى الْأَحْسَنِ لَا إِنْ لَمْ يَتَّعَيْنِ) صَاحِبِهِ فَيَقْسِمُ (بِخِلَافِ  
الْأَقْطَعَةِ وَبِيعَتِ) عِنْدَ التَّعَيْنِ (خِدْمَةٌ مُعْتَقٌ لِأَجَلٍ وَمُدَبَّرٌ) يَقْسِمُ نَحْمًا  
(وَكِتَابًا بِهِ) فَإِنْ عَجَزَ رَقٌّ لِمُشْتَرِيهِ (لَا أُمَّ وَلَدٍ) فَيَنْجِزُ عَقْدَهَا (وَلَهُ) أَيْ لِلْمَبِيعِ

(١) لعل الصواب ؛ أو على ما بعده ، وهو مدخول المغالطة في قوله وإن بسفينة الخ .

(بَعْدَهُ) (أَيُّ الْقِسْمِ) (أَخْذُهُ بِمَعْنَاهِ وَبِالْأَوَّلِ إِنْ تَعَدَّدَ وَأُخِيرَ فِي أَمِّ الْوَلَدِ)  
 سيدها إذا بيعت لجهل حالها (عَلَى التَّمَنِّ وَاتِّسَاعِ بِهِ إِنْ أَعْدَمَ إِلَّا أَنْ تَمُوتَ  
 هِيَ أَوْ سَيِّدُهَا وَلَهُ فِدَا لَا مُعْتَقَ لِأَجَلٍ وَمُدَبَّرٍ) وترجيهمها (لَهَا لَهَا وَتَرَ كُتْمًا  
 مُسْلِمًا يَخْدُمُهَا وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُ الْمُدَبَّرِ قَبْلَ الْإِسْتِيفَاءِ) من خدمته (فَحُرٌّ  
 إِنْ حَمَلَهُ الثَّلَاثُ وَاتَّسَعَ بِمَا بَقِيَ) مما بيع به بقاء على أن تسليم السيد تقاض  
 لا تملك (كَسَلْمٍ أَوْ ذِي قُسْمَا وَلَمْ يُعْذَرَ فِي سُكُوتِهِمَا بِأَمْرٍ) وإلا لم يتبعها  
 (وَإِنْ حَمَلَ بَعْضُهُ) مفهوم حمله الثلث (رُقْيَا قَيْدٍ) لآخذه (وَلَا خِيَارَ  
 لِلْوَارِثِ) بعدم تسليم للورث (بِخِلَافِ الْجَفَاءِ وَإِنْ أَدَّى الْمُسْكَاثُ ثَمَمَهُ  
 فَعَلَى حَالٍ) مع سيده الأصلي (وَالَا فَقِنْ أُسْلِمَ أَوْ قُدِيَ وَكَلَى الْآخِذُ إِنْ  
 عَلِمَ بِمِلْكٍ مُعَيَّنٍ تَرَكَ تَصَرُّفَ لِيُخَيَّرَهُ وَإِنْ تَصَرَّفَ بَعَثَ أَوْ اسْتَبْلَدَ) معي  
 كالمشتري من حر بنى (تَشْبِيهِ فِي مَطْلَقِ الْمَضَى وَالَا فَالْبَيْعِ كَافٍ هُنَا لِأَمَّا قَبْلَهُ  
 بِاسْتِبْلَادٍ وَفِي الْمَوْجَلِ تَرَدُّدٌ) الراجح المضى (إِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ عَلَى رَدِّهِ لِرَبِّهِ  
 وَإِلَّا فَيَقُولَانِ) أرجعهم ما عدم الإمضاء (وَلَمْ يُسْلِمَ أَوْ ذِمَّتْ أَخْذُهَا وَهَبُوهُ بِدَارِهِمْ  
 بَحْثَانًا وَبِعَوْضٍ بِهِ إِنْ لَمْ يُبْعَ فَيَمَضَى وَإِلَّا لِيَكِرَ التَّمَنُّ) فيما إذا وهب مجاناً  
 (أَوْ الزَّائِدُ) في أخذه بعوض (وَالْأَحْسَنُ فِي الْمَقْدِي رَمْنٌ لَصِي) ونحوه  
 (أَخْذُهُ بِالْفِدَاءِ) الذي لا يخلص بدونه حيث نوى التخليص ، والافاستحقاق  
 ورجوعه على البائع (وَإِنْ أُسْلِمَ لِمُعَاوَضٍ مُدَبَّرٌ وَنَعَوُهُ اسْتَوْفِيَتْ خِدْمَتُهُ ثُمَّ  
 هَلْ يُتَّبَعُ إِنْ عَتَقَ بِالتَّمَنِّ) كله وما استوفى كالعلة (أَوْ بِمَا بَقِيَ) بقاء على  
 أن التسليم تقاض (قَوْلَانِ وَعَبْدُ الْحَرِّ بِي يُسْلِمُ حُرٌّ إِنْ فَرَّ) والفرار يحرر غير  
 المسلم أيضاً (أَوْ بَقِيَ حَتَّى غُفِيَ لَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ اسْلَامِ سَيِّدِهِ) ولو بعده وأولى  
 لو لم يخرج (أَوْ بِمُجَرَّدِ إِسْلَامِهِ) ليس حراً به وهذا معلوم مما قبل (وَهَذَا السَّبِي)

لأنهم (الفكاح) فيحل وطئها بعد الاستبراء (إلا أن تُسبى وتُسلم بعده)  
في الاستبراء أو يعتق فيقر عايمها ترغيباً في الإسلام (وَوَلَدَهُ) أي من أسلم وحل  
به قبل الإسلام (وَمَالَهُ فَوْءٌ) يعني غنيمة (مُطْلَقاً لَا وَلَدٌ صَغِيرٍ اسْكَنْتَابِيَّةٍ  
سَبِيَّتٍ أَوْ مُسْلِمَةٍ) من وطئهم (وَهَلْ كِبَارُ الْمُسْلِمَةِ فَوْءٌ) (مُطْلَقاً) أو إن  
قَاتَلُوا تَأْوِيلَانِ (وكبار الذمية غنيمة قطعاً) (وَوَلَدُ الْأَمَةِ لِمَالِكِهَا)

(فَصْلٌ عَقْدُ الْجُزْيَةِ إِذْنُ الْإِمَامِ اسْكَنْتَابِيَّةٍ صَحَّ سِبَاؤُهُ) (لَا مَعَاهِدَ مُسْكَنْتَابِيَّةٍ  
لَا صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ) (حُرٌّ قَادِرٌ) ولو على بعضها (مُخَالِطٌ) لاراهب واستغنى بتذكير  
الأوصاف عن اشتراط تحقق الذكورية (لَمْ يُعْتَقَهُ مُسْلِمٌ بِيْلَادِنَا) بيلادنا في (سُكْنَى  
غَيْرِ مَسْكَةٍ وَالْمَدِينَةِ) وسائر الحجاز (وَالْبَيْنِ وَلَهُمُ الْاجْتِمَاعُ) والإقامة لحاجة  
بلا سكنى (عَمَالٍ لِلْعَمَوِيِّ) <sup>(١)</sup> أَرْبَعَةُ دَنَانِيرٍ أَوْ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا فِي سَنَةٍ فَإِنْ  
لَمْ يَكُونُوا أَهْلَ عَيْنٍ فَعَلَى مَا يَرَى الْإِمَامُ (وَالظَّاهِرُ آخِرُهَا وَنَقَصَ الْفَقِيرُ بَوَسْعِهِ  
لَا يَزَادُ) هل الغنى (وَاللَّصْلُ حَيٌّ مَا تَطْرُقُ وَإِنْ أَطْلُقَ فَكَأَنَّهُ لَوْلَا الظَّاهِرُ  
إِنْ بَدَلُ الْقَدَرِ (الْأَوَّلُ حَرُمَ قِتَالُهُ) رجح خلافه عب ورده بن (مَعَ الْإِهَانَةِ  
عِنْدَ أَخْذِهَا) لاسله يسلم (وَسَقَطَتَا) أي الجزيتان (بِالْإِسْلَامِ كَأَرْزَاقِ  
الْمُسْلِمِينَ) التي كان رتبها عمر (وِإِضَافَةُ الْمُجْتِمَاعِ ثَلَاثًا لِيُظْلَمَ) لَأَنَّ (وَالْعَمَوِيَّ)  
بعد الجزية (حُرٌّ وَإِنْ مَاتَ أَوْ أَسْلَمَ فَلَا رِضَ) التي توفى (فَقَطَّ الْمُسْلِمِينَ)  
ينظر فيها الإمام وماله لوارثه فإن لم يكن فلبيت المال (وَالْحَكْمُ) فِي الصَّاحِ  
إِنْ أُجْمِلَتْ الجزية على الأرض والرقاب (فَلَهُمْ أَرْضُهُمْ وَالْوَصِيَّةُ بِمَالِهِمْ  
وَوَرِثُوهَا) ومن لا وارث له فالأهل صاحبه كما يأتي في الفرع ولا يزداد في الجزية  
بزياً: منهم ولا ينقص نفقة صانهم وهم حملاء لا يبرأ أحد منهم إلا بأداء الجميع (وَأِنْ

(١) نسبة للعنوة وهي الغلبة وذلك بأن يكون من البلاد التي فتحت عنوة لا صلحاً  
ودينار الجزية بعشرة دراهم وأما النكاح والدية والسرقة فاثنا عشر كما في شرح المجموع .

فُرِّقَتْ عَلَى الرُّقَابِ) كل رقبة بكذا أو أجملت على الأرض نحو وعلى جميع الأرض  
كذا أو سككت عنها (فَهِىَ) أى الأرض (لَمْ يَلَمْ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ بِلَا وَارِثٍ  
فَلِلْمُسْلِمِينَ) والمال كالأرض (وَوَصِيَّتَهُمْ فِي الثُّلُثِ) حيث كان المسلمين والا  
فلهم الوصية بالجميع (وَأِنْ فُرِّقَتْ عَلَيْهَا) أى الأرض (أَوْ عَلَيْهِمَا) الأرض  
والرقاب (فَلَهُمْ بَيْنَهُمَا) لأنها لهم كإقبله (وَوَحَرَاجُهَا عَلَى الْبَائِضِ) لأخذه الثمن  
من المشتري (وَالْعَتَوَى إِحْدَاثُ كَنِيسَةٍ إِنْ شَرِطَ) لهم (وَالْأَفْلاَ كَرَمٌ  
الْمُنْهَدَمِ) المعتمد منع جميع ذلك ولو شرط إلا لفسدة أعظم وفي بن تبعاً لترجيح  
العمل بالشرط فى الإحداث<sup>(١)</sup> والرم فانظروه (وَالصَّاحِبِ الْإِحْدَاثُ وَبَيْعُ  
عَرَصَتِهَا) بل بيع الكنيسة نفسها (أَوْ حَائِطٍ لَا بَيْلَدٍ الْإِسْلَامِ) فلا يمكن  
الصلح من أحداث كنيسة بها (إِلَّا إِمْفَسَدَةً أَعْظَمَ وَمُنْجَعٌ رُكُوبِ الْخَيْلِ  
وَالْبَعَالِ وَالشُّرُوجِ وَجَادَةِ الطَّرِيقِ) وسطها (وَأَلْزَمَ بِلَبْسٍ يُمَيِّزُهُ وَعُزَّرَ  
لَتَرْكِ الزُّنَّارِ) بضم الزى يشد فى الوسط (وَوُجُودِ الشُّكْرِ وَمُعْتَقِدِهِ وَبَسْطِ  
إِسَانِهِ وَأَرِيْقَتِ الْخَمْرِ) حيث أظهرها (وَكُسِيرِ النَّاقُوسِ) خشبة يضربون  
عليها لصلاتهم وكذا يجوز كسر أوانى الخمر خلافاً لما فى الخُرُشَى (وَيَنْتَقِضُ)  
عَهْدُهُ (بِقِتَالٍ وَمَنْعِ جَزْيَةٍ وَتَمَرُّدٍ عَلَى الْأَحْكَامِ وَغَضَبِ خُرَّةٍ مُسْلِمَةٍ) لا إن  
طاعت (وَعُرُورِهَا) فى النكاح بأنه مسلم (وَنَطْلَعِ عَلَى عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ)  
لإعلام العدو (وَسَبِّ نَبِيٍّ) أو ملك (بِمَا لَمْ يَسْكُرْ بِهِ قَالُوا) تبرى لأن  
منه ما كفر به نحو تقوله (كَدَيْسَ نَبِيٍّ أَوْ لَمْ يُرْسَلْ أَوْ لَمْ يَنْزَلْ عَلَيْهِ  
قُرْآنٌ أَوْ تَقَوْلُهُ أَوْ عِدْسَى خَلْقِ مُحَمَّدٍ أَوْ مِسْكِينَ مُحَمَّدٍ يُخْبِرُكُمْ أَنَّهُ فِي  
الْجَنَّةِ مَا لَهُ لَمْ يَنْفَعْ نَفْسُهُ حِينَ أَكَلَتْهُ الْكَلَابُ) وقعت هذه العبارة من

(١) لأنه قول ابن القاسم فى المدونة كما فى ح و ق

من نصراني في عهد الإمام<sup>(١)</sup> حش نص عياض على حواز حرق الساب حياً وميتاً (وَقُتِلَ إِنْ لَمْ يُسْلَمِ) هذا في الساب ومثله غاصب الحرية والمتطلع على العورات يقتل أو يرق وغيرهم كالأسرى (وَأِنْ خَرَجَ لِدَارِ الْحَرْبِ وَأَخِذَ اسْتَرْقَ إِنْ لَمْ يُبْطَلَمْ وَإِلَّا فَلَا كُفَّارَ بَعْدَهُ) حيث لم يظمها (وَأِنْ ارْتَدَّ تَحْمَاةٌ وَحَارَبُوا فَكُلُّهُمْ نَافٍ) لا الحرييين (وَاللَّامِامِ الْمُهَادَنَةُ) على ترك القتال (لِمَصْلَحَةٍ إِنْ خَلَا عَنْ كَشْرَطٍ بِقَاءِ مُسْلِمٍ) عندهم مما يذل الإسلام (وَأِنْ بَالَ مِنْهُمْ مَبَالِغَةٌ فِي الْمَقْصُودِ كَمَا أَنَّ الاسْتِثْنَاءَ بَعْدَ مِنْهُ وَمَنْ شَرَطَ فَاسِدٌ إِلَّا اخْوَفَ وَلَا حَدَّ) لمدتها ولا يطيل (وَنُدِبَ أَنْ لَا تَزِيدَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَإِنْ اسْتَشْعَرَ خِيَانَتَهُمْ نَبَذَهُ وَأَنْذَرَهُمْ وَوَجَبَ الْوَفَاءُ وَإِنْ بَرَدَ رَهَائِنَ وَلَوْ أَسْلَمُوا كَمَنْ أَسْلَمَ) من غير الرهائن ولا يازم من الرد البقاء لجواز الفداء أو الفرار (وَأِنْ رَسُوْا لَا إِنْ كَانَ ذَكَرًا) ولا ترد المؤمنات (وَفَدَى بِالْفِيءِ نِمٌّ بِمَالِ الْمُسْلِمِينَ) ولو استغفره (نِمٌّ بِمَالِهِ وَ) إذا فدى أحد لا تنفاه ما ذكر (رَجَعَ بِمِثْلِ الْمِثْلِي وَفِيْمَةٍ غَيْرِهِ عَلَى الْعَلِيِّ وَالْمُعْدِمِ) في ذمته (إِنْ لَمْ يَقْصِدْ صَدَقَةً) بالفداء (وَلَمْ يُمَكِّنِ الْخِلَاصُ بِدُونِهِ إِلَّا مَحْرَمًا أَوْ زَوْجًا) فلا رجوع عليه (إِنْ عَرَفَهُ) الفادي (أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَأْمُرَهُ بِهِ) استثناء من الاستثناء (وَيَلْتَزِمُهُ) وهو غني (وَقُدِّمَ عَلَى غَيْرِهِ) من الفراء (وَلَوْ فِي غَيْرِ مَا يَبْدِيهِ عَلَى الْعَدَدِ إِنْ جِئُوا) أي العدو (قَدَرُهُمْ) أي الأسرى وإلا فيحسبه (وَالْقَوْلُ لِلْأَسِيرِ فِي الْفِدَاءِ أَوْ بَعْضِهِ وَلَوْ لَمْ يَسْكُنِ) المال (فِي يَدِهِ وَجَازَ بِالْأَسْرَى الْمُقَانَلَةَ وَبِالْخُمْرِ وَالْخَنَزِيرِ عَلَى الْأَحْسَنِ وَلَا

(١) وأرسل أهل مصر يستفتون الإمام مالكا فيه فقال أرى أن يضرب عنقه فقال ابن القاسم يا أبا عبد الله أكتب ويحرق بالنار فقال أنه لحقيق بذلك . قال ابن القاسم فكتبته ونفذت الصحيفة وفعل به ذلك .

يَرْجِعُ بِهِ عَلَى مُسْلِمٍ) الْمُنَاسِبُ حَذْفُ هَلِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيهِ (وَفِي الْخَيْلِ وَالْآلَةِ  
الْحَرْبِ قَوْلَانِ) .

### ﴿ بَابٌ ﴾

(الْمُسَابَقَةُ يُجْعَلُ فِي الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ وَبَيْنَهُمَا<sup>(١)</sup>) وَالسَّهْمُ إِنْ صَحَّ بَيْنَهُ  
وَعَيْنَ الْمَبْدَأِ وَالْعَايَةِ وَالْمَرْكَبِ وَالرَّامِي وَمَعْدَدُ الْإِصَابَةِ وَنَوْعُهَا (كَيْفِيَّتُهَا  
(مِنْ خَزَقٍ) بِمَعْنَى التَّيَقُّنِ الَّذِي يَنْتَبِ (أَوْ غَيْرِهِ وَأَخْرَجَهُ مُتَبَرِّعٌ أَوْ أَحَدُهُمَا  
فَإِنْ سَبَقَ غَيْرُهُ أَخَذَهُ وَإِنْ سَبَقَ هُوَ فَلَيْسَ حَاضِرًا) أَوْ وَايِهِ فِي السَّبْقِ (لَا إِنْ  
أَخْرَجَا لِيَأْخُذَهُ) أَيْ الْجَمْعُ (السَّابِقُ) مِنْهُمَا (وَلَوْ بِمُحْتَلٍّ) ثَالِثٌ لَمْ يَخْرُجْ  
(يُمْسِكُنْ سَبْقَهُ وَلَا يُشْتَرِطُ تَعْيِينَ السَّهْمِ وَالْوَتَرِ وَلَهُ مَا شَاءَ وَلَا مَعْرِفَةَ  
الْجُرْمِ وَالرَّاكِبِ وَلَمْ يُحْمَلْ صَبِيٌّ) أَيْ يَكْرَهُ سَبْقَهُ (وَلَا اسْتِوَاهُ الْجُعْلُ أَوْ  
مَوْضِعُ الْإِصَابَةِ أَوْ تَسَاوِيَهُمَا) مَسَافَةٌ أَوْ عَدَدًا (وَإِنْ عَرَضَ لِلْسَّهْمِ عَارِضٌ  
أَوْ انْكَسَرَ أَوْ لِلْفَرَسِ ضَرْبٌ وَجْهٌ أَوْ نَزْعٌ سَوَاطِلُ لَمْ يَكُنْ مَسْبُوقًا) وَهَلِ  
السَّبْقُ بِالْأُذُنِ أَوْ الصَّدْرِ أَوْ الْمُؤَخَّرِ أَقْوَالٌ وَيَذْنِبُ الْإِلْتِمَاطُ أَوْ عَادَةُ (بِخِلَافِ  
تَضْيِيعِ السَّوْطِ وَحَرَنِ الْفَرَسِ وَجَازَ فِيمَا عَدَاهُ<sup>(٢)</sup>) (أَيْ مَا سَبَقَ) (تَجَانُّا  
وَالِافْتِخَارُ عِنْدَ الرَّحْمِيِّ وَالرَّجْزُ وَالتَّسْمِيَةُ وَالصِّيَاخُ وَالْأَحَبُّ ذِكْرُ اللَّهِ  
لَا حَدِيثُ الرَّامِي) أَيْ لَعَطُهُ (وَلَزِمَ الْعَقْدُ) عَلَى الْجَعْلِ (كَالْإِجَارَةِ)<sup>(٣)</sup>

(١) أَيْ خَيْلٍ مِنْ جَانِبٍ وَإِبِلٍ مِنْ جَانِبٍ

(٢) كَالْمُسَابَقَةِ بِالسَّفَنِ وَالْحَمَامِ وَالْجُرْيِ بِالْأَقْدَامِ وَرَى الْحِجَارَةَ وَالْمَصَارِعَةَ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ

مُسْتَعْدَنَاتِ الْعَصْرِ بِشَرْطِ عَدَمِ الْجَعْلِ .

(٣) فِي الْجَمْعِ ؛ وَصَلَ . إِذَا تَجَرَّ ذِمِّي لِإِقْلَامِ أَخَذَ مِنْهُ عَشْرَ ثَمَنِهِ ، وَتَكَرَّرَ وَلَوْ بَعَامَ

وَاحِدٍ . وَعَلَى تِجَارَةِ الْحَرَبِيِّينَ مَا شَرَطَهُ الْإِمَامُ فَإِنْ أَطْلَقَ فَعَشْرَ مَا قَدَّمُوا بِهِ وَلَوْ لَمْ يَبْنِعُوا أَوْ بَاعُوا  
بِأَقْلَامٍ وَأَسْقَطَ مِنْ طَعَامِ الْحَرَمِيِّينَ نِصْفَ الْعَشْرِ أَوْ هَذَا الْفَصْلُ أَهْمَلَهُ الْمُصَنِّفُ .

﴿ بَاب ﴾

( خُصَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوُجُوبِ الضَّحَى ) المعتمد لم يجب عليه <sup>(١)</sup> ( وَالْأُضْحَى ) الضحية حيث لم يكن حاجاً ( وَالتَّهَجُّدِ وَالْوُتْرَ بِخَصَرٍ وَالسَّوَاكِ ) لكل صلاة ( وَتَحْيِيرِ نِسَائِهِ فَيَدِرُ ) أو الدنيا ( وَطَلَّاقِ مَرْغُوبَتِهِ ) ولم يقع في زيف ولا غيرها ( وَإِجَابَةِ الْمُحَلِّي ) ولا تبطل ( وَالْمُشَاوَرَةِ ) في غير الشرائع ( وَقَضَاءِ دَيْنِ الْمَيِّتِ الْمُسْمِرِ ) بماله الخاص به صلى الله عليه وسلم ( وَإِنْبَاتِ ) إدامة ( عَمَلِهِ وَمُصَابَرَةِ الْعَدُوِّ الْكَثِيرِ ) على الضَّعْفِ ( وَتَغْيِيرِ الْأُمْنَكِرِ ) ولو لم يفد ( وَحُرْمَةِ الصَّدَقَتَيْنِ عَلَيْهِ وَحَلَى إِلَيْهِ ) المعتمد جواز المندوبة لآله ( وَأَكْلِ كَثُومٍ أَوْ مُتَكَيِّمًا ) متربهاً ( وَإِنْسَاكِ كَارِهَتِهِ وَتَبْدِيلِ أَرْوَاجِهِ ) نسخ هذا بآية ترجى من تشاء منهن ( وَنِكَاحِ الْكِتَابِيَّةِ وَالْأَمَةِ وَمَدْخُولَتِهِ لغيره وَنَزْعِ لَأَمَتِهِ ) آلة الحرب إذا لبسها ( حَتَّى يُقَاتَلَ ) أو يحكم الله بينه وبين عدوه ( وَالْمَنْ ) الإعطاء ( لَيْسَتْ كَثِيرٌ ) عوضه ( وَخَائِفَةُ الْأَعْيُنِ ) إظهار خلاف ما يبطن إلا لمصلحة حرب ونحوه ( وَالْحُكْمُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُحَارِبِهِ ) محاصره ( وَفَعِ الصَّوْتِ عَلَيْهِ ) كحديثه بعده ( وَنِدَائِهِ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ ) بيوته ( وَيَأْمُرُ ) <sup>(٢)</sup> مجرداً عن تعظيم ( وَإِبَاحَةِ الْوِصَالِ ) في الصيام ( وَدُخُولِ مَسَكَّةٍ بِلَا إِحْرَامٍ وَبِقِتَالٍ وَصَفَى الْمَغْنَمِ ) ما اختار قبل القسم ( وَالْخُمُسِ ) لعله عطف على المضاف إليه فإن اختصاصه بخمس الخمس ( وَبُزُوجٍ مِنْ نَفْسِهِ )

(١) والحديث الوارد بذلك ضعيف وكذلك وجوب الأضحى والسواك والتَهَجُّد والوتر حديثها ضعيف أيضاً ويلزم من قال به أن يقول بوجوب ركعتي الفجر عليه لأن الحديث الوارد بها واحد .

(٢) لشقيقنا الحافظ أبي الفيض كتاب « تشنيف الأذان » بأدلة استحباب السيادة عند ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم في الصلاة والإقامة والأذان « فريد في بابيه ينبغى لمح الجناح النبوى اقتناؤه ومدارسته .

وَمَنْ شَاءَ وَبَلَغَ الْهَيْبَةَ وَزَانِدَ عَلَى أَرْبَعٍ وَبِلَا مَهْرٍ وَوَلَّى وَشُهُودٍ وَبِإِحْرَامٍ  
وَبِلَا قَسَمٍ ( يَنْهَن ) وَبِحَكْمٍ لِنَفْسِهِ وَوَلَدِهِ وَيَحْمِي لَهُ ( المرعى على ما يأتي  
في إحياء الموات ) وَلَا يُورَثُ ( ويرث على الراجح .

### ﴿ بَاب ﴾

( نُدِبَ لِمُحْتَاجٍ ) لشهوة لا يخشى معها الزنى ( ذِي أُهْبَةٍ ) قدرة على تعلقات  
المرأة ( نِكَاحُ بَيْكْرٍ وَنَظَرُ وَجْهَيْهَا وَكَفَّيْهَا فَقَطُّ يَعْلَمُ ) وكره استغفالها ( وَحَلَّ  
لَهُمَا حَتَّى تَنْظُرُ الْفَرْجَ كَأَمْلَاكٍ ) التام ( وَتَمْتَعُ بِغَيْرِ ) إبلاج ( دُبُرٌ وَخُطْبَةٌ )  
بضم الخاء ، أقلها الحمد لله والصلاة على رسوله ( مَخْطَبَةٌ ) بالسكسر التماس الزواج  
( وَعَقْدٌ ) بالجر ( وَتَقْلِيدُهَا وَإِعْلَانُهُ ) أى للنكاح ( وَتَهْنِئَتُهُ ) والدعاء له وإشهاد  
عَدَّائِنِ غَيْرِ الْوَلِيِّ بِعَقْدِهِ ( محط النذب مقارنة العقد ) وَفُسِيخٌ إِنْ دَخَلَ بِلَاةٍ  
وَلَا حَدَّ إِنْ فَشَا ( بكولية ودف وشاهد واحد ) وَلَوْ عِلْمٌ ( حرمة ذلك ) وَحَرَّمَ  
خِطْبَةَ رَاكِئَةٍ لَغَيْرِ فَاسِقٍ ( كجهول وإن ذمياً ، وكذا الفاسق والثاني فاسق  
( وَلَوْ لَمْ يُقَدَّرْ صَدَاقٌ وَفُسِيخٌ إِنْ لَمْ يَبَيَّنْ ) ولو لم يقيم الأول ( وَصَرِيحُ خِطْبَةٍ  
مُعْتَدَّةٍ ) من غيره ( وَمُؤَاعَدَتُهَا كَوَالِيَّتِهَا ) الجبر ( كَمُسْتَبْرَأَةٍ مِنْ زِنَى ) أو غيره  
( وَتَأْبِيدُ تَحْرِيمِهَا ) غير رجعية <sup>(١)</sup> ( يَوْطَأُ وَإِنْ بِشُبْهَةٍ ) انكاح ( وَلَوْ بَعْدَهَا )  
أى العدة حيث العقد فيها ( وَبِمَقْدَمَتِهِ ) أى النكاح ( فِيهَا أَوْ بِمَلِكٍ ) أو شبهة  
نكاح أو شبهته ( كَمَكْسِيَةٍ ) طريان النكاح على الملك يتأبد بذلك ( لَا بِعَقْدٍ  
أَوْ بِزِنَى أَوْ بِمَلِكٍ عَنْ مَلِكٍ أَوْ مَبْتُوتَةٍ قَبْلَ زَوْجٍ كَالْحَرَمِ ) بضم أوله كفى  
حج فلا يؤبد شيء من ذلك ( وَجَازَ تَعْرِيفُ كَفَيْكَ رَاغِبٌ وَالْإِهْدَاءُ ) ولا  
يرجع به إن لم يتزوجها قبيل إلا بسببها ( وَتَقْوِيضُ الْوَلِيِّ الْعَقْدَ لِفَاضِلٍ ) رجاء

(١) أما الرجعية فلا يتأبد تحريمها لأنها زوجة فكأنه زنى بزوجة الغير وذلك لا يحرمها  
عليه مؤبداً . كما رجحه أبو الحسن في شرح المدونة وبهرام في الشامل .



البركة (وَذِكْرُ الْمَسَاوِي) نصحاً لمريد الزواج (وَكُرَّةٌ عِدَّةٌ مِنْ أَحَدِهِمَا ،  
وَتَزْوِيجُ زَانِيَةٍ أَوْ مُصْرَحٍ لَهَا) في العدة (بَعْدَهَا وَنَدَبَ فِرَاقَهَا وَعَرَضُ  
رَاكِنَةٍ لِغَيْرِ عَمَلٍ) بعد البناء ، وقبله تقدم الفسخ (وَرُكْنُهُ وَلِيُّ وَصَدَاقُ)  
بأن لا يدخل على عدمه (وَتَحَلُّ وَصِيغَةٌ بِأَنْسَكَحْتُ وَزَوَّجْتُ وَبِصَدَاقٍ  
وَهَبْتُ) ويدرونها بدرجة في قوله (وَهَلْ كُلُّ لَفْظٍ يَفْتَضِي الْبَقَاءَ مُدَّةَ الْحَيَاةِ)  
لأرهنه وأجرت وأعرت (كَبِعْتُ) وتصدقته ومالكت وأبحت من كل مفيد  
التعليك اللازم لأحبست وأعمرت وأوصيت والخبر محذوف أى كذلك (تَرَدُّدٌ)<sup>(١)</sup>  
رُجِحَ عدم الانعقاد ، شيخنا وينظر مزبنة وهبت حيث جزم بكفايته مع اللهم وأطلق  
التردد في غيره ، فليس إلا التقليد<sup>(٢)</sup> . قال وقوله الآتي رفع إن وهبت نفسها قبله  
قصد فيه هبة الذات ، وهنا قصد بعنوان الهبة النكاح والواهب في الحلين الولي  
ففيقرا نفسها بالرفع نائب فاعل خلافاً لما في الخرشي (وَكَبَيْتُ) من الزوج  
(وَيَزَوَّجَنِي فَيَقْعَلُ) فلا يشترط الترتيب (وَأَزِمَ) بمجرد ذلك (وَأِنْ لَمْ يَرْضَ)  
أحدهما ولا يلتبس هذا بعدم انعقاد البيع في بكم ، فقال بمائة فقال أخذتها مع  
حلف البائع فإن وزان هذا يعنى فيفعل وينعقد ووزان ذاك هنا كم صداقها ولا ينعقد  
ولا يمين لأن المدار في البيع على مفيد الرضى كما تعقب به بعض المحققين على الخرشي  
(وَجَبَرْتُ مَالَهُ أَمَةً وَعَبْدًا بِإِلْضَارٍ) والضرر بموجب الخيار (لَا عَكْسُهُ)  
أى لا يجبر المملوك ماله أن يزوجه ولو تضرر بعده (وَلَا مَالَهُ بَعْضُ وَلَهُ  
الْوِلَايَةُ) بلا جبر (وَالرَّادُّ) إن لم يأذن (وَالْمُخْتَارُ وَلَا أَنْتَى بِشَائِبَةٍ) والراجح كما  
في الحاشية له جبر أم الولد بكمه (وَمُكَاتَبٌ بِخِلَافٍ مُدَبِّرٌ وَمُعْتَقٌ لِأَجَلٍ) فيجبرهما

(١) قال بالانعقاد ابن القصار وعبد الوهاب وابن العربي وبعدمه ابن رشد

(٢) صدق فيما قال فإنه لا فرق بين تلك الألفاظ إلا أن لفظ وهبت مذكور في المدونة  
دون غيره فحمد المقلدة عليه وترددوا في غيره مع أن المعنى واحد . وهذا بعض مساوئ التقليد .

(إِنْ لَمْ يَمْرَضِ السَّيِّدُ وَيَقْرُبِ الْأَجَلَ) لف ونشر مرتب والقرب ثلاثة أشهر  
 (ثُمَّ أَبٌ وَجَبَرُ الْمَجْنُونَةِ) ولولها ولولها وحذف الواو ومدخولها (١) الحسن (وَالْبَسْكَرُ  
 وَلَوْ عَانِسًا) مسنة (إِلَّا لِسَكَّحَصِّي) مما يوجب الخيار (عَلَى الْأَصْحِ وَالْتَيْبِ  
 إِنْ صَغُرَتْ أَوْ بَعَارِضٍ أَوْ بِحَرَامٍ وَهَلْ إِنْ لَمْ تُسَكَّرْ الزَّانَا تَأْوِيلَانِ) أرجحهما  
 إطلاق الجبر (لَا بِفَاسِدٍ) فلا يجبرها (وَأِنْ سَفِيهَةً وَبَسْكَرًا رَشِدَتْ) عطف  
 على مدخول النفي (أَوْ أَقَامَتْ بِبَيْتِهَا سَفَةً) وأمكن خلوة الزوج بها (وَأَنْكَرَتْ)  
 الوطاء نص على المتوهم وإشارة إلى أنه دون السنة إما يجبر مع الإنكار (وَجَبَرُ  
 وَصِيٌّ) بمهر المثل (أَمْرُهُ أَبٌ بِهِ) أى بالجبر (أَوْ عَيْنَ الزَّوْجِ) غير فاسق  
 (وَلَا فِخْلَافٌ) أرجحه الجبر حيث ذكر نكاحاً أو بضعاً (وَهُوَ فِي التَّيْبِ)  
 التي لا تجبر (وَلِيٌّ) ويقدم في السفية (وَصَحَّ إِنْ مِتُّ فَقَدْ زَوَّجْتُ ابْنَتِي)  
 لفلان (وَهَلْ إِنْ قِيلَ يَقْرُبُ مَوْتَهُ) بالعرف (تَأْوِيلَانِ ثُمَّ لَا جَبَرَ فَالْبَالِغُ)  
 لا تزوج غيرها (إِلَّا بِتَيْمَةٍ خِيفَ فُسَادُهَا وَبَلَغَتْ عَشْرًا وَشُورَ الْقَاضِي وَإِلَّا  
 صَحَّ إِنْ دَخَلَ وَطَالَ) إنما يشترط الطول في انتفاء أولها وعول المتأخرون على  
 مجرد خوف الفساد في نفسها أو مالها فتجبر (وَقُدِّمَ ابْنٌ) ولو من زنى في غير  
 محبرة (فَابْنُهُ فَأَبٌ فَأَخٌ فَابْنُهُ فَجَدُّ فَعَمٌّ فَابْنُهُ وَقُدِّمَ الشَّقِيقُ عَلَى الْأَصْحِ  
 وَالْمُخْتَارِ فَمَوْتِي) أعلى (ثُمَّ هَلِ الْأَسْفَلُ وَبِهِ فَسَّرَتْ أَوْلَا) ولا يله (وَصَحَّ  
 فَكَافِلٌ وَهَلْ إِنْ كَفَلَ عَشْرًا أَوْ أَرْبَعًا) سنين (أَوْ مَا بُشِقُ) فيه عرفاً  
 وهو الأظهر (تَرَدَّدَ وَظَاهَرُهَا شَرْطُ الدَّائِمَةِ) فمليه لا ولاية لكافل على  
 شريفة (فَيَاكُمْ فَوَيْلٌ لَابَةِ عَامَّةٍ مُسْلِمٍ وَصَحَّ بِهَا) أى العامة (فِي دَنِيَّةٍ مَعَ)  
 وجود (خَاصٍّ لَمْ يُجْبِرْ) ومع الجبر فاسد إلا ما يأتي (كَشَرِيفَةٍ دَخَلَ وَطَالَ)  
 كثلث سنين أو ولد بن غير توءمين (وَأِنْ قُرْبَ) مفهوم طال (فَلِلْأَقْرَبِ  
 أَوْ الْخَالِكِ إِنْ غَابَ) الأقرب (الرَّدُّ) فهو صحيح موقوف على الإجازة (وَفِي

(١) بأن يقول ؛ ثم أب المجنونة ، إذ قوله أب معطوف على قوله ؛ المالك ، فاعل جبر

تَحْتَمِلُهُ) أى الرد (إِنْ طَالَ قَبْلَهُ) أى الدخول ورجح (تَأْوِيلَانِ وَبِأَعْدَ  
مَعَ أَقْرَبَ إِنْ لَمْ يُجْزِرِ) الأقرب (وَلَمْ يُجْزِرْ) ابتداء (كَأَحَدِ الْمُعْتَمِدِينَ)  
تشبيهه فى المضى من أحد المتساويين وإن لم يجز استقلاله ابتداء (وَرَضَى الْيَسِيرُ  
صَحَّتْ) ولو فى الزوج والصداق (كَتَفَوْبِضْهَا) أى المرأة ولو ثيباً لوليتها العقد  
يكفى فيه الصمت (وَنُدِبَ إِعْلَامُهَا بِهِ) أى بأن الصمت رضى (وَلَا يُقْبَلُ  
دَعْوَى جَهْلِهِ فِي تَأْوِيلِ الْأَكْثَرِ) ولو عرفت بالبله خلافاً لعبد الحميد (وإن  
مَنَعَتْ أَوْ نَفَرَتْ) بحيث تظهر كراهيتها (لَمْ تُزَوَّجْ لِأَنَّ صَحِيحَتِ أَوْ بَكَّتْ)  
لأن الأظهر أنه على فقد أبيها (وَالثَّيْبُ تُعَرَّبُ) بالنطق فى الزوج والصداق  
(كَبَكَّرَ رَشَدَتْ) واللأب إبطاله لمقتضى (أَوْ عُضِلَتْ) فزوجها الحاكم (أَوْ  
زَوَّجَتْ بَعَرَضٍ) غير معتاد امهارة (أَوْ) بزواج (رِقٍّ أَوْ) ذى (عَيْبٍ)  
يُخْرِهَا (أَوْ يَنْدِيْمَةٍ) المعتمد كما فى الحاشية خلافاً لرجح جبرها وفاقاً للخمى على  
ما سبق (أَوْ افْتَمِتَ عَلَيْهَا) فتمضى بالنطق (وَصَحَّ إِنْ قُرِبَ رِضَاهَا) فى يومه  
وفى بن ثلاثة أيام (بِالْبَلَدِ) ولم ترد قبله (وَلَمْ يَقْرَأْ) الولى (بِهِ) أى الافتيات  
(حَالِ الْعَقْدِ) ولم يفتت على الزوج أيضاً (وإن أجازَ مُجْبِرٌ) عقد (ابن  
وَأَخْرَجَ وَجَدَ) مثلاً (فَوَضَّ لَهُ أُمُورَهُ) ولو بالمادة وثبت التفويض  
(بِبَيِّنَةٍ) لا بمجرد قول الجبر (جَازَ) أما إن أذن له فى الإنكاح لم يحتج  
لأجازة (وَهَلْ إِنْ قُرِبَ) ما بين الإجازة والعقد أو مطلقاً (تَأْوِيلَانِ وَفُسِّخَ  
تَزْوِيجُ حَاكِمٍ أَوْ غَيْرِهِ ابْنَتَهُ) أى الجبر (فِي) غيبته (كَثَرِ) من الأيام  
ذهاباً (وَزَوَّجَ الْحَاكِمُ فِي كَذَا فَرِيقَةٍ وَظَهَرَ مِنْ مَعْنَى) نظراً لمكان تسكلم  
ابن القاسم وقيل المدينة مكان الإمام (وَنُؤُوَّتْ أَيْضاً بِالِاسْتِيطَاعِ) والأقوى  
الأول (كَغَيْبَةِ الْأَقْرَبِ الثَّلَاثِ) ودورها يرسل له فإن لم يحضر فالأبعد  
(وإن أُمِرَ أَوْ فُقِدَ فَالْأَبْعَدُ كَذِي رِقٍّ وَصَغِيرٍ وَعَتَمَةٍ) جنون (وَأُنُوتَةٍ)

يعنى لا ولاية للمرأة فابن الأخ هو الولي مع الأخت ( لا فسقٍ وسلب الكمال  
ووكلت مالكة ) مع الجبر ( ووصية ) مع الجبر وعدمه على ما سبق  
( ومعتقة ) لا أم ( وإن أجنبياً كعبد أوصى ) تشبيهه في التوكيل ( ومكاتب  
في أمته ) لا بنته إذا ( طلب فضلاً ) في المهر ( وإن كره سيده ومنع إخراجاً )  
بنسك ( من أحد الثلاثة ) الولي والزوجين ولو توكيلاً ( ككفر ) يمنع الولي  
( المسلمة ) ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ( وعكسه ) فإن الذين  
كفروا بعضهم أولياء بعض ما لنا من ولايتهم من شيء ( إلا لأمة ) كافرة  
في زوجها لعبد كافر ( ومعتقة من غير نساء الجزية ) بأن أعتقها وهو مسلم  
ببلد الإسلام وإلا زوجها أهل دينها ( وزوج الكافر ) وليته الكافرة  
( المسلم ) وأولى لكافر ( وإن عقد مسلم ) على وليته الكافرة ( ككافر  
ترك ) وقد ظلم نفسه خلا السابقة ولمسلم فسخ أبداً ( وعقد السفينة ذو الرأي  
بإذن وليه ) والمراد رأى لا ينافي السفينة ( وصح توكيل زوج الجريح ) ولو  
كافراً أو عبداً أو امرأة أو صديقاً ( لا ولي ) للمرأة فلا يוכל ( إلا كهو وعلمه )  
أى الولي ( الإجابة لسكفوه وكفوها أولى ) من كفوه ( فيما مره الحاكم ثم )  
إن لم يزوج ( زوج الحاكم ) أو أنهى لمن بلى العاضل إن كان ( ولا يفضل  
أب بكرًا برّدٍ مفسكر حتى يتحقق المصل ) ( وإن وكلته بمن أحب  
عين وإلا فلها الإجازة ) والرد ( ولو بعد لا العكس ) بأن وكل الرجل  
فلا خيار له لأن بيده الطلاق ( ولا ابن عم ونحوه ) من كل ولي تباح له  
( إن عين ) أنه يتزوجها بكذا ( تزويجها من نفسه يتزوجك بكذا وترقى  
وتوالى الطرفين ) بمجرد ذلك ( وإن أنكرت المد صدق التوكيل إن  
ادّعاء الزوج ) وكذا إن ادعت العزل قبله إلا أن يطول بين التوكيل والنكاح  
كسنة أشهر فتصدق ( وإن تنازع الأولياء المتساوون في العقد أو الزوج  
نظر الحاكم ) فإن استووا من كل جهة عقدوا معاً وإن عينت زوجاً فهو ( وإن

أَذِنَتْ لِرَؤُسَيْنِ ( في زوجين على البذل مثلاً ) ( فَعَقْدًا ) كل على واحد أو نسيت  
أو اشترك الاسم أو إفتاناً ولم تعين ( فَلِلأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَتَلَذَّ الثَّانِي بِمَا عَلِمَ )  
ففيقوز بها ( وَلَوْ تَأَخَّرَ تَقْوِيضُهُ ) أى تفويضها للذى عقده له لقضاء عمر  
ومعاوية<sup>(١)</sup> من غير تكبير ( إِنْ لَمْ تَسْكُنْ ) حال التلذذ ( فِي عِدَّةٍ وَفَاقَةٍ مِنَ  
الأَوَّلِ ) وإلا تأبد تحريراً وفسخ ( وَلَوْ تَقَدَّمَ الْعَقْدُ ) قبل العدة ( عَلَى الْآخِرِ  
وَفُسِّخَ ) عقدهما ( بِمَا طَلَّقَ إِنْ عَقِدَ بَرَمَنْ أَوْ ) عقد الثاني كذلك ( لِبَيْتَةِ  
بَيْتِهِ ) أو الزوجة أو وليه قبل التلذذ ( أَنَّهُ ثَانٍ لَا إِنْ أَقَرَّ ) فيفسخ بطلاق  
( أَوْ جُهِلَ الزَّمَنُ ) ولم يفرز أحدهما ( وَإِنْ مَاتَ وَجُهِلَ الْأَحَقُّ فِي الْإِرْثِ  
فَقَوْلَانِ ) رجح عدمه والثاني اشتراكهما في نصيب زوج فإن عقدا في زمن ولو  
وهما فلا إرث اتفاقاً ( وَطَلَى الْإِرْثَ فَالْصَّدَاقُ ) على كل ( وَإِلَّا فَرَأَيْدُهُ ) على  
الإرث لو كان ( وَإِنْ مَاتَ الرَّجُلَانِ فَلَا إِرْثَ ) لهما ( وَلَا صَدَاقٌ وَأَعْدَلِيَّةٌ  
مُتَّفَقَتَيْنِ مُلْعَاةٌ ) في النكاح ( وَلَوْ صَدَّقْتَهَا الْمَرْأَةُ وَفُسِّخَ مُوصًى ) أى  
أوصى الزوج بكتمة وهو نكاح السر ( وَإِنْ يَسْكُنُ شُهُودٌ ) فقط ( مِنْ امْرَأَةٍ  
أَوْ عَمَلٍ أَوْ أَيَّامٍ ) إلا لخوف ضرر ( إِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَيَبْطُلْ ) بما يشوبه  
وبالدخول المسمى ( وَعُمُوقِبَاوُ الشُّهُودُ وَقَبْلَ الدُّخُولِ وَجُوبًا عَلَى أَنْ لَا تَأْتِيَهُ إِلَّا  
نَهَارًا ) ونحوه من كل مناقض العقد ويمضى بالدخول على مهر المثل لأن الشرط  
يؤثر خلافاً في الصداق وسقط الشرط ( أَوْ يَخْتَارُ لِأَحَدِهِمَا أَوْ غَيْرِ ) استثنوا  
خيار المجلس<sup>(٢)</sup> ( أَوْ عَلَى إِنْ لَمْ يَأْتِ بِالصَّدَاقِ لِسَكْدًا فَلَا نِكَاحَ وَجَاءَ بِهِ

(١) لما وى أبو داود والترمذى والنسائى عن سمرة مرفوعاً « أَيْمًا امْرَأَةٌ زَوْجَهَا وَلِيَانُ  
فَهِيَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا » حسنة الترمذى وصححه غيره مرفوعة بكلام : « يَظَاهِرُ الْحَدِيثُ الْإِطْلَاقَ فِي حَالِ  
تَلَذُّذِ الثَّانِي وَغَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يَدْعَى تَقْيِيدَهُ

(٢) فيجوز اشتراطه في النكاح اتفاقاً لو لم يكن المعتمد وإن كان اشتراطه في البيع بنفسه  
لأن النكاح مبنى على المسكامة فيتسامح فيه

مفهومه أو لوى (وَمَا فَسَدَ لِبَدَاؤِهِ أَوْ عَلَى شَرْطٍ يُنَاقِضُ كَأَن لَّا يَفْتَسِمَ لَهَا) أو تحديد نفقة أو حمل بها كل ذلك يفسخ قبل لا بعد (أَوْ يُؤْتَرَعَلَيْهَا وَالْغَنَى) الشرط (وَمُطْلَقًا) ولو دخل وطال (كَالْنِكَاحِ لِأَجَلٍ وَإِنْ مَضَى شَهْرٌ فَأَنكَاحُ أَتَزَوَّجُكَ) وجعل ذلك نفس العقد (وَهُوَ) أى الفسخ (طَلَاقٌ إِنْ اخْتَلَفَ فِيهِ كَمُحْرَمٍ وَشِفَارٍ وَالْقَحْرِمُ بِعَقْدِهِ) كَالْأَمْهَاتِ (وَوَطْنِهِ) كَالْبَنَاتِ وَالْمَرَادِ التَّلْذُّذِ كَالصَّحِيحِ (وَفِيهِ الْإِزْنُ إِلَّا نِكَاحَ الْمَرْبِضِ) وَالْخِيَارِ (وَإِنْ نِكَاحَ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ) عَطَفَ عَلَى مُحْرَمٍ وَشِفَارٍ وَعَطَفَهُ بِنَ عَلَى نِكَاحِ الْمَرْبِضِ (لَا اتَّفَقَ عَلَى فَسَادِهِ فَلَا طَلَاقَ وَلَا إِزْنٌ كَخَامِسَةٍ وَحَرَّمَ وَطْنُهُ فَقَطْ) إِنْ دَرَأَ الْحَدَّ (وَمَا فُسِّخَ بَعْدَهُ فَالْمُسَمَّى وَإِلَّا) يَكُنْ مَسْمًى صَحِيحٌ (فَصَدَّقَ الْمِثْلَ وَسَقَطَ) الْمهر (بِالْفُسْخِ قَبْلَهُ إِلَّا نِكَاحَ الدَّرْهَمَيْنِ فَخَصَصَهُمَا) كَفَرَقَهُ الْمُتَعَلِّعَيْنِ وَالْمُتَرَاغِبَيْنِ (كَطَلَاقِهِ) أَى الزَّوْجِ فَيَلْزَمُ فِي الْخُلْفِ فِيهِ لَا اتَّفَقَ عَلَى فَسَادِهِ (وَتُعَاصُ التَّلْذُّذُ بِهَا) بِالنَّظَرِ فَالْمَرَادُ بِالدَّخُولِ هَذَا الْوَطْءُ (وَلَوْ لِي صَغِيرٌ فَسُخِّ عَقْدُهُ) بِمَا إِذْنَهُ (فَلَا مَهْرٌ وَلَا عِدَّةٌ) مِنْ وَطْنِهِ (وَإِنْ زَوَّجَ بِشَرْطٍ أَوْ) زَوْجَ نَفْسِهِ عَلَيْهَا (أُجِيزَتْ وَبَلَغَتْ وَكَرِهَتْ فَلَهُ التَّطْلِيقُ) وَلَا تَعُودُ الشَّرُوطُ إِنْ عَادَتْ بخلاف البالغ ما بقى من العصمة الأولى شيء (وَفِي نِصْفِ الصَّدَاقِ قَوْلَانِ لَأَن عَمِلَ بِهِمَا) فَإِنْ رَضِيَتْ بِإِسْقَاطِ الشَّرُوطِ وَلَوْ مُحْجُورَةً فَلَهَا النِّصْفُ إِنْ طَلَّقَ اتِّفَاقًا وَالْمَوْضُوعَ قَبْلَ الدَّخُولِ فَإِنْ دَخَلَ قَبْلَ الْبُلُوغِ سَقَطَ وَبَعْدَهُ عَالِمٌ لَزِمَتْ وَغَيْرُ عَالِمٍ وَصَدَقَ بِمِيقَتِهِ خِلَافَ (وَالْقَوْلُ لَهَا إِنْ الْعَقْدُ وَهُوَ كَافِرٌ) بِمِيقَتِهِ فَتَلْزَمُ الشَّرُوطُ (وَلِلَّسَّيِّدِ رَدُّ نِكَاحِ عَقْدِهِ) وَلَوْ مَكَاتِبًا (بِطَلْقِهِ فَقَطْ) وَلَوْ مَا زَادَ وَهِيَ (بَائِنَةٌ إِنْ لَمْ يَبْعَهُ) لِأَنَّ الْبَيْعَ يَخْرُجُهُ عَنْ حُكْمِهِ (إِلَّا أَنْ يُرَدَّ بِهِ) أَى بِعَيْبِ التَّزْوِيجِ قَبْلَ وَبِفَيْدِهِ وَقَبْلَ يَغْرَمُ إِرْشَهُ لِلشَّرْتِ حَيْثُ رَضِيَهُ (أَوْ بِمِيقَتِهِ) عَطَفَ عَلَى بَيْعِهِ (وَلَهَا رُبْعُ دِينَارٍ) فِي مَالِ الْعَبْدِ (إِنْ دَخَلَ

وَأَتَّبِعَ عَهْدَهُ وَمُسْكَاتَبٌ (بَعْدَ الْعَتَقِ) (بِمَا بَقِيَ وَإِنْ لَمْ يَبْقَ) (الْمُعْتَمِدُ لَا اتِّبَاعَ إِلَّا مَعَ غُرُورٍ) (إِنْ لَمْ يُبْطَلْهُ سَيِّدٌ أَوْ سُلْطَانٌ) (وَيَكُونُ فِي الْمُسْكَاتَبِ إِنْ عَجَزَ) (وَلَهُ الْإِجَازَةُ) (بَعْدَ الْامْتِنَاعِ) (إِنْ قُرِبَ) (زَمَنُ تَوَقُّفِهِ كَالْيَوْمِينِ) (وَلَمْ يُرِدْ) بِالْتَوَقُّفِ (الْفَسْخُ أَوْ يَشْكُ فِي قَصْدِهِ) (بَلْ جَزَمَ بِمَجْرَدِ الْكَرَاهِيَةِ وَالنَّضْبِ فَيَأْسُ هَذَا مُقَابِلَ الرَّدِّ السَّابِقِ فَإِنْ مُقَابِلَهُ الْإِجَازَةُ ابْتِدَاءً وَلَا يَشْتَرِطُ فِيهَا شَيْءٌ (وَلَوْلَا سَفِيهِهِ فَنَسَخُ عَقْدِهِ) بِالْمَصْلَاحَةِ (وَلَوْ مَاتَتْ) إِذْ قَدْ يَكُونُ الصَّدَاقُ فَوْقَ الْإِرْثِ (وَأَعْيَنَ) الْفَسْخُ شَرْعاً (لِمَوْنِهِ) وَانْقَطَعَ كَلَامُ الْوَلِيِّ وَلَا تَرْتَبُ وَقَدْ يَرْتَبُهَا فَيُلْفِزُهَا <sup>(١)</sup> لَعْدَمِ الْمَوَانِعِ الْمَعْلُومَةِ (وَلَمْ يُسْكَاتَبِ وَمَأْذُونٍ تَسَرَّى) مِنْ مَا لَهَا (وَإِنْ بِلَا إِذْنٍ وَنَفَقَةٍ) زَوْجَةٍ (الْعَبْدُ فِي غَيْرِ خَرَاجٍ) عَمَلٍ (وَكُسْبٍ) تَجَرٍّ (إِلَّا لِعُرْفٍ كَالْمَهْرِ) تَشْبِيهِ تَامٍ (وَلَا يَضْمَنُهُ) أَيْ مَا ذَكَرَ مِنَ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ (سَيِّدٌ بِإِذْنِ التَّزْوِيجِ) بَلْ وَلَوْ جَبَرَ (وَجَبَرَ أَبٌ وَوَصِيٌّ وَحَاكِمٌ) بِهِ (يُجَنَّبُونَ أَوْ اجْتِنَابٌ) لِلزَّوْجِ (وَصَغِيرًا) لِمَصْلَاحَةِ (وَفِي السَّفِيهِ خِلَافٌ) الْأَقْوَى عَدَمُ جَبَرِهِ لِلزَّوْمِ طَلَاقِهِ (وَصَدَّقَهُمْ) الْجَنُونَ وَمَنْ مَعَهُ (إِنْ أَعْدُّوا عَلَى الْأَبِ وَإِنْ مَاتَ أَوْ أُبْسِرُوا بَعْدُ وَلَوْ شَرِطَ ضِدُّهُ وَإِلَّا) بَأَن أُبْسِرُوا أَوْ كَانَ الزَّوْجُ لَهُمْ غَيْرَ الْأَبِ (فَعَلَيْهِمْ إِلَّا لِيَشْرِطَ وَإِنْ تَطَارَّحَهُ رَشِيدٌ وَأَبٌ) عَقْدٌ عَلَى السَّكُوتِ (فَسِيخٌ وَلَا مَهْرٌ وَهَلْ إِنْ خَلَقَا وَإِلَّا أَرَمَ التَّائَكِلَ) أَوْ مُطْلَقًا وَرَجَحَ (تَرَدُّدٌ) إِنْ دَخَلَ فَعَلَى الزَّوْجِ مَهْرُ الْمَثَلِ وَحَلَفَ إِنْ زَادَ لِلْمَسْمُوعِ (وَحَلَفَ) ابْنُ (رَشِيدٌ وَأُجْبِيٌّ وَامْرَأَةٌ أَنْ كَرُّوا) وَقَدْ عَقْدَ لَهُمُ (الرَّضَى وَالْأَمْرَ حُضُورًا) لَا مَقْهُومَ لَهُ تَوَلَّاهُ (إِنْ لَمْ يُنْكَرُوا بِمَجْرَدِ عَلَيْهِمْ وَإِنْ طَالَ كَثِيرًا) بِالْإِرْفِ (أَرَمَ) وَلَا يَكُنْ إِنْ رَجَعَ إِلَّا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ وَيَلْزِمُهُ نِصْفُ الصَّدَاقِ نَعَمْ إِنْ رَجَعَ لِبَيْتِهِ أَوْ نِصْفُ (وَرَجَعَ لِأَبٍ وَذِي قَدَرٍ) مِثْلًا (زَوْجَ غَيْرِهِ وَضَامِنٍ لَا يَنْتَقِهُ النِّصْفُ بِالطَّلَاقِ

(١) فيقال : نسكاح فيه الإرث من جانب فقط كذا في عب وغيره

فاعل رجع (والجَمْعُ بِالْفَسَادِ) لأنه وهب على معنى لم يتم (وَلَا يَرْجِعُ أَحَدٌ مِنْهُمْ) الأب ومن معه على الزوج (إِلَّا أَنْ يُصَرِّحَ بِالْحَالَةِ أَوْ يَكُونُ بَعْدَ الْعَقْدِ) في غير صريح التحمل فلا رجوع معه مطلقاً (ولها الامتناعُ إِنْ تَعَذَّرَ أَخْذُهُ حَتَّى يُقَرَّرَ) إِنْ كَانَ تَقْوِيضًا (وَنَأْخُذُ الْحَالِ وَلَهُ التَّزْكُ) مجاناً قبل الدخول حيث لا يرجع عليه (وَبَطَلَ إِنْ تَضَيَّنَّ فِي مَرَضِهِ عَنْ وَارِثٍ) إِنْ حَالَتْ مِنْ الثَّلَاثِ (لَا زَوْجَ ابْنَتِهِ) لأنه ليس بوارث وإن آل للبت (وَالْكَفَاءَةُ الدِّينُ) أى المقاربة فى الديانة (وَالْحَالُ) السلامة من عيب خيار (ولها وَلِيُّ) إِذَا اتَّفَقَا (نَزَكُهَا وَلَيْسَ لَوَلِيِّ رَضَى) لغير كفو (فَطَلَقَ امْتِنَاعُ) بِالْأَحَادِثِ حيث رضيت (وَاللَّامُ التَّكْلُمُ) فِي تَزْوِيجِ الْأَبِ الْمُوسِرَةِ الْمَرْغُوبِ فِيهَا مِنْ فَقِيرٍ وَرُوِيَتْ بِالنَّفْيِ ابْنُ أَنْفَاسٍ (عَلَى النَّفْيِ) (إِلَّا لِضَرَرٍ بَيْنَ وَهْلٍ وَفَاقٍ) بحمل الإثبات على الضرر البين أوفى ابتداء الأمر لا بعد الوقوع أو لمهر ليس مهر مثلها أو النفي على مقابل ذلك أو خلاف وعليه سجعون قال وبقول ابن القاسم أقول وحمل الضرر على ضرر البدن (تَأْوِيلَانِ وَالْمَوْلَى) المتبقي (وغير الشريف والأقلُّ جَاهًا كَفُوٌّ) وَفِي التَّيْسِيرِ تَأْوِيلَانِ وَحَرْمُ أَصُولُهُ وَفُصُولُهُ وَلَوْ خَلِقَتْ مِنْ مَائِهِ زَنَى (وَزَوَجَتُهُمَا وَفُصُولُ أَوَّلِ أَصُولِهِ) وَإِنْ سَقَاتِ (وَأَوَّلُ فَصْلٍ) فَقَطْ (مِنْ كُلِّ أَصْلٍ) غَيْرِ الْأَوَّلِ (وَأَصُولُ زَوْجَتِهِ) بِالْعَقْدِ (وَبَتَلَذُّهُ) وَإِنْ بَعْدَ مَوْتِهَا وَلَوْ بِنَظَرٍ لغير الوجه والكفين (فُصُولُهَا كَالْمَالِكِ) تشبيهه فى أنه يحرم بالتلذذ أصولاً وفصولاً والمعتمد أن وطئ الصبي لا يحرم (وَحَرْمُ الْعَقْدِ) وَإِنْ فَسَدَ إِنْ لَمْ يُجْمَعْ عَلَيْهِ وَلِأَنَّ فَوَظْنَهُ) كما سبق (إِنْ دَرَأَ الْحَدَّ) وَفِي الزَّيْنِ خِلَافٌ) أَرْجَحُهُ عَدَمُ التَّحْرِيمِ (وَإِنْ حَاوَلَ تَلَذُّدًا بِزَوْجَتِهِ قَالَتْ بِابْنَتِهَا) أَوْ أُمِّهَا (فَتَرَدُّ) أَرْجَحُهُ التَّحْرِيمُ كَوَطْئِ الشَّبِيهِ (وَإِنْ قَالَ الْأَبُ نَكَحْتُمَا أَوْ وَطِئْتُمَا الْأُمَّةَ عِنْدَ قَصْدِ الْإِبْنِ ذَلِكَ) وَأَنْسَكَ الْإِبْنَ (نَدِبَ



التَّزْنُهُ وَفِي وَجُوْبِهِ إِنْ فَشَا تَأْوِيلَانِ وَجَمْعُ خَمْسٍ ( فِي عَصْمَةِ وَالرَّجْعِيَّةِ زَوْجَةُ  
 (وَلَا يَحِلُّ الرَّاْبَعَةُ ) خِلَافًا لِمَنْ جَعَلَهُ عَلَى النِّصْفِ مِنَ الْحَرْهِنَا ( أَوْ اثْنَتَيْنِ لَوْ  
 قُدِّرَتْ أُيَّةٌ ذِكْرًا حَرْمًا )<sup>(١)</sup> وَطَنُهَا الْأُخْرَى فَيَجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا لِأَنَّكَ  
 إِذَا قُدِّرَتْ الْمَالِكَةُ رَجُلًا جَازَ لَهُ وَطَنُ أُمِّهِ وَبَنَتِ زَوْجَهَا أَوْ أُمُّهُ فَإِنْ تَقْدِيرُ  
 ذِكُورَتِهَا يَزِيلُ الزَّوْجِيَّةَ فَيَكُونَانِ بَنَتٌ وَأُمٌّ أَجْنَبِيٌّ فَيَجُوزُ النِّكَاحُ وَإِنْ حَرَّمَ  
 بِالْعَكْسِ لَكِنْ الْمَصُّ أَيْ بِالْمَكْرَةِ الشَّائِمَةِ فَلَا يَدُ مِنْ الْحَرَمَةِ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ  
 ( كَوَطْنُهُمَا بِالْمَلِكِ ) تَشْبِيهُهُ فِي الْحَرَمَةِ وَالضَّمِيرُ لِلْاثْنَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ ( وَفُسِّخَ  
 نِكَاحُهُ ثَانِيَةً ) مِنْهُمَا ( صَدَّقَتْ ) أَنَّهَا ثَانِيَةً ( وَإِلَّا خَلَفَ ) أَنَّهَا ثَانِيَةً ( الْمَهْرُ )  
 أَيْ يَسْقُطُ عَنْهُ نِصْفُ مَهْرِهَا ( بِإِلَّا طَلَاقٍ ) مُتَعَلِّقٌ بِفُسْخِ ( كَأْتَمٍ ) وَابْنَتِهَا بِعَقْدِ  
 وَتَأْبَدَّ تَحْرِيمُهُمَا إِنْ دَخَلَ بِهِمَا ( وَدَرَىءُ الْحَدِّ لِحُجْلٍ وَالْمَهْرُ بِالْمَيْسِ ) ( وَلَا يُارِثُ  
 وَإِنْ تَرَكَتُمَا ) فَكَذَلِكَ حَيْثُ دَخَلَ بِهِمَا ( وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِوَاحِدَةٍ حَلَّتِ  
 الْأُمُّ ) وَأُولَى الْبَنَاتِ وَالْمَوْضُوعُ اتِّحَادُ الْعَقْدِ ( وَإِنْ لَمْ تُعْلَمْ السَّابِقَةُ فَلِلْأَرْثِ  
 وَالْكَلِّ نِصْفُ صَدَاقِهَا ) قَبْلَ الدَّخُولِ ( كَأَنَّ لَمْ تُعْلَمْ الْخَامِسَةُ ) فَلِلْمِيرَاثِ  
 بَيْنَهُنَّ وَالْمَهْرُ بِالْمَيْسِ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَكْمُ الدَّعَاوَى فَلَوْ دَخَلَ بِوَاحِدَةٍ فَلَهَا صَدَاقُهَا  
 وَالْأَرْبَعُ الْبَاقِيَّةُ ثَلَاثُ أَصْدَقَةٍ وَنِصْفٌ لِأَنَّ بِالْمَوْتِ تَكْمُلُ لَهَا ثَلَاثُ أَصْدَقَةٍ غَيْرِ  
 مَعِينَةٍ وَوَاحِدَةٌ غَيْرُ مَعِينَةٍ يَدْنِي الْوَارِثُ أَنَّهَا خَامِسَةٌ فَلَا شَيْءَ لَهَا وَيَدْعَيْنِ أَنَّ الْخَامِسَةَ  
 مَنْ دَخَلَ بِهَا فَتَكْمُلُ لِصَاحِبَتَيْنِ فَيَقْسَمُ بَيْنَهُنَّ وَلِكُلِّ سَبْعَةِ أَثْمَانِ صَدَاقُهَا وَتَسُ  
 ( وَحَلَّتِ الْأَخْتُ ) وَنَحْوُهَا ( بَيِّنُوتُهُ السَّابِقَةُ أَوْ زَوَالِ مَلِكٍ ) بِبُيْحِ الْوَطَنِ  
 ( بِمَقْتِي وَإِنْ مُؤْجَلًا ) أَوْ مَبْمُضًا ( أَوْ كِتَابَةً ) لَا تَنْدِيرُ ( أَوْ إِنْ نِكَاحٍ يُحِلُّ  
 الْمُبْتَوَةَ ) يَعْنِي صَحِيحًا لِأَزْمَا وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ ( أَوْ أَسْرٍ أَوْ إِبْرَاقٍ إِبْرَاقٍ ) وَإِنْ

(١) هذه القاعدة مأخوذة من حديث الصحيحين ولفظه « لا يجمع بين المرأة وعمتها  
 ولا بين المرأة وخالتها »

طلق به انتظار أقصى ما يمكن في العدة (أو ينعم دأس فيه) لأن المشتري  
 التماسك (لا فاسد لم يفت وخيض وعدة شبهة وردة وإحرام وظهار واستبراء)  
 ومواضعة لأنها لا تدخل في ملك المشتري إلا بالدم (وخيار) لانحلاله (وعهدة  
 ثلاث) لاسنة اندور امراضها (واخذام سنة وهبة لمن يعتصرها منه وإن  
 يبيع) قبل مفوت الاعتصار (بخلاف صدقة عليهن) الضمير لمن يعتصر منه  
 (إن حيزت) ورجح عدم كفايتها كافي (ر) وحش للتدرة على انتراعها بالبيع  
 (واخذام سنين) أربعة فأكثر (ووقف إن وطئها ما ليحرم) إحداها  
 (فإن أبقى النسيئة استبراءها) كالأولى إن وطئها من الإيقاف غير خنار (وإن  
 عقد فاشترى) أختها (فالأولى) زوجة والثانية للخدمة (فإن وطئ) الثانية  
 (أو عقد بعد تلذذه بأختها) مثلاً بملك (فكلاً ولا) يوقف ليحرم (و)  
 حرمت المبتوتة حتى يولج بألغ قدر الحشفة بلا منع (لا بدبر أو كبيض  
 ولا نكرة فيه) والعبرة بالسابق منها والافرار (بانتشار) بلا حائل (في  
 نكاح لا زيم) ولا يكفى هو الفرج (وعلم خلوة) ولو بامرأتين عطف على  
 انتشار (وزوجة فقط) ولو مع جنونه (ولو خصة) مقطوع الاثنيتين (كزويج)  
 غير مشبهة (لنساؤه) على الزواج فيحلمها وإن لم يهر كما سبق (لا فاسد  
 إن لم يثبت بعده) أى الدخول فتحل (بوطنى ثمان وفي) تحليل (الأول)  
 بناء على أن النزع كوطئ ثمان (تردد كمحلل) تمثيل للفاسد ويفسخ مطلقاً  
 (وإن مع نية إمساكها مع الإعجاب ونية المطلق ونيتها لغو وقيل دعوى  
 طارئة التزويج كحاضرة أميت إن بعد الزمان ما يمكن فيه موت الشهود  
 وانداس العلم (وفي غيرها) أى غير الأمونة مع الطول (قولان) حرم (مكته  
 أو لولده) (وإن سفل مطلقاً) ونسيخ وإن طراً بلا طلاق كمرأة في زواجها  
 ولو بدفع مال (ليعتق عنها) التقدير ملكها (لا إن رد سيد شرأة من ثم

يَأْذَنَ لَهَا) زَوْجَهَا وَالْكِتَابَةُ الْإِذْنُ (أَوْ قَصْدًا) الزَّوْجَةُ وَسَيِّدُ الزَّوْجِ (بِالْبَيْعِ) لَهَا (الْفَسْخُ) ويرد معاملة بنقيض القصد (كَهَبْتُمَا لِعَبْدٍ) زَوْجَهَا (لِيَمْتَنَزِعَهَا مِنْهُ) فلم يقبل فإن لم يقصد الانتراع فسخ وإن لم يقبلها (فَأَخَذَ مِنْهُ جَبْرُ الْعَبْدِ عَلَى الْهَبَةِ وَمَلَكَ أَبُ جَارِيَةِ ابْنِهِ بِتَلْذُّذِهِ بِالْقِيَمَةِ) يوم الوطء والمراد الولد ولو أنى وإن سفل وتباع إن لم تحمل والابن التمسك بها حيث كان مأموناً إن أعدم الأب (وَحَرُمَتْ عَلَيْهِمَا إِنْ وَطِئَاهَا وَعَتَقَتْ عَلَى مَوْلِدِهَا وَلِعَبْدٍ نَزَّوْجُ ابْنَةِ سَيِّدِهِ بِثَقَلٍ) كَرِهَ (وَمَلَكَ غَيْرَهُ كَحُرِّ لَا يُؤْلَدُ لَهُ) تشبيهه في جواز فكاح ملك الغير (وَكَأَمَةِ الْجَدِّ) من كل من يعتق ولدها على السيد (وَلَا) فَإِنْ خَافَ زَيْنَى وَهَدِمَ مَا يَنْزَوِّجُ بِهِ حُرَّةً غَيْرَ مُعَالِيَةٍ) جداً فلا تلزمه وتعتبر الفقرة بما يباع على الفلاس (وَلَوْ كِتَابِيَّةً أَوْ تَحْتَهُ حُرَّةً) لا تُعْفَى (وَلِعَبْدٍ بِلَا شِرْكٍ وَمُسْكَاتِبٍ وَغَدِينٍ نَظَرُ شَعْرِ السَّيِّدَةِ) وفي بقية أطرافها تردد والراجح منع الخلوة (كَخَصِيٍّ) مقطوع الذكر (وَعَدِيٍّ) غير جميل (إِزْوَاجٍ وَزُورِيٍّ) جَوَازُهُ) أى النظر (وَأَنْ لَمْ يَسْكُنِ) الخصى (لَهُمَا) أى الزوجين (وُخِيْرَتْ) الْحُرَّةُ مَعَ الْحُرِّ فِي نَفْسِهَا بِطَلْقَةٍ) وهى (بَابِنَةِ) حيث وجدته متزوج أمة لم تعلمها قبل العقد (كَتَزَوَّجَ أَمَةً عَلَيْهَا أَوْ ثَانِيَةً) وقد رضيت الأولى (أَوْ عَلَيْهَا بِوَاحِدَةٍ فَأَلْفَتْ أَكْثَرَ وَلَا تُبَوِّأُ أَمَةً) منزلاً غير بيت سيدها فإنها تخدمه وإن كانت نفقتها على الزوج (بِلَا شَرْطٍ أَوْ عُرْفٍ وَلِلْسَيِّدِ السُّقْرُ بِمَنْ لَمْ تُبَوِّأْ) لا من بوئت إلا لشرط أو عرف (وَأَنْ يَضَعَ مِنْ صِدَاقِهَا إِنْ لَمْ يَمْنَعَهُ دَيْنُهَا) بإذنه أو دينه (إِلَّا رُبْعَ دِينَارٍ) قبل البناء (وَمِنْهَا حَتَّى يَقْبِضَهُ وَأَخْذَهُ وَإِنْ قَتَلَهَا) إذ لا يتهم على قصد تكميله (أَوْ بَاعَهَا بِمَسْكَانٍ بِعِيدٍ إِلَّا لِظَالِمٍ وَفِيهَا) أيضاً (بَلَزُمُهُ تَجْمِيزُهَا بِهِ وَهَلْ هُوَ خِلَافٌ وَعَلَيْهِ) (لَا كَثْرُ أَوِ الْأَوَّلُ) وهو أخذه (لَمْ تُبَوِّأْ) فيكفيها نظام بيت سيدها

(أَوْ جَمَعَهُمَا مِنْ عِنْدِهِ تَأْوِيلَانِ) والوفاق بوجهين (وَسَقَطَ بَيْنَهُمَا قَبْلَ  
الْبِنَاءِ مَنَعُ تَسْلِيمِهَا لِسُقُوطِ تَصَرُّفِ الْبَائِعِ) ولا منع المشتري لأن  
الصداق ليس له إلا أن يشترطه (وَ) سقط عنها (الْوَفَاقُ بِالزَّوْجِ إِذَا أُعْتِقَ  
عَلَيْهِ) وعققت بخلاف أنت حرة على أن تسلمى فأبنت فإن الفكاك إنما يمكن  
وقد تم العتق (وَ) سقط (صَدَاقُهَا) ببيعها الزوجها قبل البناء (وَهَلْ وَكَلَّ  
بِذِيْعِ سُلْطَانٍ لِفَلَسٍ) سيدها خلافاً لما في الأصح (أَوْ لَا) يسقط بالبيع للفلس  
(وَلَا يَكُنْ) بمعنى (لَا يَرْجِعُ بِهِ مِنَ الْعَمَلِ) فلا يفتى اتباع السيد به كدين  
طراً بعد الفلاس وهو معنى السقوط الذي في المدونة فيبيها وفاق (تَأْوِيلَانِ وَ)  
الصداق (بَعْدَهُ) أى البناء (كَمَا لَهَا) يبيعها في العتق لا البيع إلا بشرط  
(وَبَطْلَ فِي الْأَمَةِ) بغير الشروط (إِنْ جَمَعَهَا مَعَ حُرَّةٍ فَقَطْ) وصح في الحرية  
غير سيدها (بِخِلَافِ الْخُمُسِ وَالْمَرْأَةِ وَحَرَمِهَا) فيفسد الكل (وَإِزَاجُهَا)  
أى الأمة (الْمَزْلُ) بالامناء خارج الفرج (إِنْ أُذِنَتْ وَسَيِّدُهَا) وإنما يحتاج له  
حيث أمكن الحمل لحقه في الولد (كَالْحُرَّةِ إِنْ أُذِنَتْ) ولا يجوز قطع النسل  
ولا إسقاط الحمل ولو قبل الأربعين (وَالْكَافِرَةُ) عطف على مرفوع حرمت  
(إِلَّا الْحُرَّةُ الْكِتَابِيَّةُ بِكُرْهِ وَتَأْكِدٍ بِدَوْرِ الْحَرْبِ وَأَوْ يَهُودِيَّةً تَقَصَّرَتْ  
وَبِالْعَكْسِ وَأَمَتُهُمْ) أى الكتابية بين (بِالْمِلَكِ وَقَرَّرَ عَلَيْهَا) الضمير للحررة  
الكتابية (إِنْ أَسْلَمَ وَأَنْكِحَتْهُمْ فَاسِيدَةٌ) لكن صححها الإسلام ترغيباً (وَعَلَى  
الْأَمَةِ وَالْمَجُوسِيَّةِ إِنْ عَتَقَتْ وَأَسْلَمَتْ) الإسلام كاف فيهما (وَأَمَّ بَيْنَهُمَا)  
بين إسلاميهما (كَالشَّهْرِ) مثال لهدم البعد (وَهَلْ إِنْ غُفِلَ) وإلا فرق بينهما  
حيث لم تسلم (أَوْ مُطْلَقًا تَأْوِيلَانِ وَلَا نَفَقَةَ) لأن المانع من جهتها وهو تأخير  
إسلامها (أَوْ أَسْلَمَتْ ثُمَّ أَسْلَمَ فِي عِدَّتِهَا) دليل على أنه بعد البناء ويأتى مفهوماً  
(وَلَوْ طَلَّقَهَا وَلَا نَفَقَةَ) ، قبل إسلامه (عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْأَحْسَنِ وَ) إن أسلمت

(قَبْلَ الْبِنَاءِ بَأْنَتْ مَكَانَهَا أَوْ أَسْلَمَا) وجاءا إلينا مسلمين عطف على ما يقر عليه (إِلَّا أَنْ حُرِّمَ وَقَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ) التي نكحها فيها (وَالْأَجَلِ) في نكاح متعة (وَتَمَادِيَا لَهُ) فإن أراد التماذي أبداً أَوْفراً (وَلَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا) ولم يبنها عن نفسه (وَعَقَّدَ إِنْ أَبَانَهَا بِإِلَّا مُحْلِلٍ وَفُسِّخَ لِإِسْلَامِ أَحَدِهِمَا) في غير صور التقرير (بِلَا طَلَاقٍ لَا رَدِّهِ) لإخراج من قوله بلا طلاق (فَبِأَنَّهُ وَلَوْ لِدَيْنٍ زَوْجَتِهِ وَفِي لُزُومِ الثَّلَاثِ لِلدَّيْنِ طَلَّقَهَا وَتَرَافَعَا إِلَيْنَا أَوْ إِنْ كَانَ صَحِيحًا فِي الْإِسْلَامِ أَوْ بِالْفِرَاقِ مُجْمَلًا) فلا يحتاج للحلل (أَوْ لَا) يازمه (تَأْوِيلَاتٌ وَمَضَى صَدَاقُهُمُ الْفَاسِدُ كَخَمْرِ أَوْ الْإِسْقَاطُ إِنْ قُبِضَ) راجع للفساد (وَدَخَلَ) راجع لها (وَالْإِسْقَاطُ) تحتها في الفساد ثلاث صور وفي الإسقاط واحد: (فَكَأَنَّ تَقْوِي بَضِ) المثل بالفرض أو الدخول وإلا فرق (وَهَلْ) المضى (إِنْ اسْتَحْلَوْهُ) أى ما ذكر في دينهم أو مطلقاً (تَأْوِيلَاتٌ وَاخْتَارَ الْمُسْلِمُ) على كميرات (أَرْبَعًا) لا يزيد (وَلِنْ أَوَّخِرَ) في العقد وعين أبو حنيفة الأوائل (وَالْإِخْدَى اخْتَيْنِ) وكل من يحرم جدهما (مُطْلَقًا) ولو مسهما (وَ) إحدى (أُمٌّ أَوْ ابْنَتُهَا لَمْ يَمْسَسْهُمَا وَإِنْ مَسَّهُمَا حُرْمَتُهُمَا وَإِحْدَاهُمَا تَعَيَّنَتْ) إن أراد الإبقاء (وَلَا يَتَزَوَّجُ ابْنُهُ أَوْ أَبُوهُ مِنْ فَارَقَهَا) النهى كراهة لوجود العقد في الجملة وإن كان عقد الكفر لا يفسد التحريم ويحتمل أن النهى تحريم حيث مس (وَاخْتَارَ) أى عدل مختاراً لمن خصها (بِطَلَاقٍ أَوْ ظَهَرَ أَوْ إِبْلَاءٍ) لأنها إنما تكون في زوجة (أَوْ وَطْئٍ وَ) اختار (الْفَيْزَ إِنْ فُسِّخَ نِكَاحُهَا) ولا يكون الفسخ اختياراً لها لأنه يكون في الجمع على فساده (أَوْ ظَهَرَ أَنَّهِنَّ أَخَوَاتٌ) له أو لبعضهن فيختار واحدة ويكمل الأربع من البواقي (مَا لَمْ يَتَزَوَّجَنَّ) بمن تلذذ غير عالم بحال من اختيار (وَلَا شَيْءٍ لِفَيْزِهِنَّ) غير الاختارات (كَاخْتِيَارِهِ وَاحِدَةً مِنْ أَرْبَعٍ رَضِيهَاتٍ تَزَوَّجَهُنَّ وَأَرْضَعَتْهُنَّ امْرَأَةً) فلا شيء لغيرها فإن مات ولم يحتر فله كل ربع

صداقها أو طلق قبل البناء فتمنه لأن لواحدة صداقا أو نصفه دائراً (وعليهما) الضمير لمن أسلم على أكثر من أربع (أربع صدقات إن مات وآم يختر) يقسم على الكل ولمن دخل بها حال الكفر بقية صداقها أما الدخول بعد الإسلام فاختيار فيقسم بين غير المدخول به عدد باقي الأربعة (ولا إرث إن تخلف أربع كتائب) لا مجوسيات أو أقل فالإرث لمن أسلم بالسواء لأن معياد الكثير لا يصبر غالباً عما أمكنه (عن الإسلام) لجواز اختيارهن (أو انقضت المطلقة من مسلمة وكتيبة) لاحتمال أنها المسلمة في غير عدة الرجعي (لا إن طلق إحدى زوجتيه) إخراج من عدم الإرث (وجعلت ودخل بإحداهما ولم تنقض العدة فلم يدخل بها الصداق وثلاثة أرباع الميراث) لأن الأخرى تنازعها في نصفه مدعية عدم طلاقها فيقسم النصف بينهما (وغيرها رُبْعُهُ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الصَّدَاقِ) لأن الوارث ينازعها في نصفه مدعيًا أنها المطلقة فإن انقضت العدة أو كان بائناً تساويا في الإرث كأن لم يدخل بواحدة ولكل ثلاثة أرباع صداقها لأن لها صداقاً ونصفاً ، وإن دخل بها فلكل صداقها والميراث بينهما ، وإن علمت المطلقة وجه المدخول بها ولم تنقض العدة فلتلق لم تطلق الصداق وثلاثة أرباع الميراث ، وللأخرى ثلاثة أرباع الصداق ورُبْعُ الميراث فإن انقضت أو كان بائناً فالإرث كله لغير المطلقة ، وإن جهلا فالإرث بينهما ولكل صداق غير ثمن لأن الوارث ينازع في نصف صداق قاتل المطلقة من لم يدخل بها فلها صداق وثلاثة أرباع فتدبر (وهل يمنع مَرَضُ أَحَدِهِمَا الْخَوْفُ وَإِنْ أَذِنَ الْوَارِثُ) وهو الأرجح (أو إن لم يحتاج) للخدمة (خلاف والمرضاة بالدخول) أو الموت (المسمى وكل المريض من ثلثه الأقل منه) أي للمسمى (ومن صداق المثل) وإنما يعتبر الثالث إذا مات وإن فسخ قبله سقط للمثل ولا شيء قبله الدخول (وعجل الفسخ متى اطعم) إلا أن يصح الأمر بوض

مِنْهُمَا وَمُنْعِمَ نِكَاحِهِ الدُّعْرَانِيَّةَ وَالْأَمَةَ عَلَى الْأَصْحَحِ ( لاحتِمال الإسلام والعنق (والمختارُ خلافهُ) ضعيف .

(فَصْلٌ) (الْخِيَارُ إِنْ لَمْ يَسْبِقِ الْعِلْمُ أَوْ لَمْ يَرْضَ) بمعنى الواو (أو يَتَلَذُّذُ) نفى للأحد الدائر<sup>(١)</sup> (وَحَالَفَ عَلَى نَفْيِهِ) الضميرُ لما ذكر وترد في دعوى التحقيق (بِبَرَصٍ وَعَذْبِ طَعْمَةٍ) ضبط بفتح العين وكسرهما وبالموحدة والمثناة تحتيتين التغيوط عند الجماع وكذا البول عنده وفي الفرش قولان (وَجُذَامٌ لَا يَجْذَامُ الْأَبِ) وإن كان عيباً في البيع لتفله لأن النكاح مبنى على المكارمة (وَبَحْصَاءُ) قطع الذكر أو الأنثيين حيث لا إنزال (وَجَبَّوْ) قطع السكل (وَعُنْتُهُ) صغر الذكر وكذا نخنه الفاحش (وَأَعْتَرَا ضِدَّ) عدم انتصايه (وَبَقَرْنَاهَا) عظم يبرز في الفرج كثرن الشاة (وَرَتَقْنَاهَا) انسداد الحل (وَبَحَرْنَاهَا) نتن الفرج (وَعَفَلْنَاهَا) يبرز في الفرج كالأدرة وقيل رغووة فيه حال الجماع (وَأَفْضَأْنَاهَا) اختلاط المسالك (قَبْلَ الْعَقْدِ وَلَهَا فَتَقَطَّ) لاله لأن بيده الطلاق (الرَّدُّ بِالْجُذَامِ الْبَيِّنِ) الحق ولو قل (وَالْبَرَصُ الْمَضِرُّ الْخَادِئِينَ بَعْدَهُ) أى بعد العقد ولو بعد الدخول بطول (لَا بِكَاعْتِرَا ضِ) وجب واردة فلا خيار بل مصيبة نزلت بها (وَبَجَّوْنُهُمَا) وَإِنْ مَرَّةً فِي الشَّهْرِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ) الراجع قصره على المرأة أيضاً (وَأَجَلَا فِيهِ) أى في الجنون (وَفِي بَرَصٍ وَجُذَامٍ رُجِيَ بُرُؤُهُمَا سَنَةً وَبَغْيَرَاهَا) كحب الإفرنج المسمى بالمبارك (إِنْ شَرَطَ السَّلَامَةَ وَلَوْ يَوْصَفِ الْوَلِيُّ عِنْدَ الْخُطْبَةِ) أو غيره بحضوره (وَفِي الرَّدِّ إِنْ شَرَطَ) أى كتب الموثق (الصَّحِيحَةُ تَرَدُّدٌ) مثاره أن شأن الموثقين كتابة الصحيحة بلا شرط (لَا يَخْلُفُ الظَّنُّ كَالْفَرَعِ وَالسَّوَادِ مِنْ بَيْصٍ وَنَتْنِ الْفَمِ وَالْثِيُوبَةِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ عَذْرَاءُ وَفِي بَكْرِ تَرَدُّدٌ) هل يشمل ما ثبت من غير نكاح ونحوه (وَالْإِلَّا تَرَوُّجُ الْحُرِّ

(١) ونفيه لا يتحقق إلا بانتفاء الجيم ، فانتفاء المذكورات شرط في ثبوت الخيار .

الْأُمَّةَ وَالْحُرَّةَ الْعَبْدَ) فيخيران (بِخِلَافِ الْعَبْدِ مَعَ الْأُمَّةِ وَالْمُسْلِمِ مَعَ  
النَّصْرَانِيَّةِ) فلا خيار (إِلَّا أَنْ يَغْرَأَ وَأُجِّلَ الْمُعْتَرِضُ سَنَةً بَعْدَ الصُّحَّةِ مِنْ  
يَوْمِ الْحُكْمِ وَإِنْ مَرِضَ) أنفأها (وَالْعَبْدُ نَصْفُهَا وَاتِّظَاهِرُ لَا نَقَّةَ لَهَا فِيهَا)  
هذا النص ورد (وَصُدِّقَ إِنْ ادَّعَى فِيهَا الْوَطْئَ بِبَيِّنَةٍ فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَتْ  
وِلَا بُقِيَّتْ وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ طَلَقَهَا وَإِلَّا قَهْلُ يُطَاقُ الْحَاكِمُ أَوْ بِأَمْرٍ أَيْدِيهِمْ  
يَحْكُمُ بِهِ) لرفع الخلاف (قَوْلَانِ وَلَهَا فِرَاقُهُ بَعْدَ الرِّضَى) للقبول (إِلَّا أَجَلَ  
ثَنان (وَالصَّدَاقُ بَعْدَهَا) أَي السَّنة (كَدُخُولِ الْعَيْنِ وَالْمَجْزُوبِ وَفِي تَعْدِيلِ  
الطَّلَاقِ إِنْ قُطِعَ ذَكَرُهُ فِيهَا) أَي السَّنة لِلْيَأْسِ وَعَدَمِهِ لِحَتْمِ أَنْ تَرْضَى  
(قَوْلَانِ وَأُجِّلَتْ الرِّقَّةُ) وَغَيْرَهَا (لِلدَّوَاءِ بِالْاجْتِهَادِ وَلَا تُجْبَرُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ  
خِلْفَةً) لِلْمَعْسَرِ بِخِلَافِ الطَّارِئِ (وَحُسٌّ عَلَى ثَوْبٍ مُنْكَرٍ الْجَبِّ وَخَوْفِ  
وَصُدِّقَ فِي الْإِعْتِرَاضِ) بِبَيِّنٍ (كَالْمَرْأَةِ فِي دَائِهَا) الْقَائِمِ بِالْفَرْجِ (أَوْ  
وُجُودِهِ حَالِ الْعَقْدِ أَوْ بِكَارَتِهَا) حَيْثُ شَرَطَتْ (وَحَلَفَتْ هِيَ أَوْ أَبُوهَا إِنْ  
كَانَتْ سَفِيمَةً) لِيُدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ غَرَمُ الصَّدَاقِ رَاجِعَ الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ (وَلَا يَنْظُرُهَا  
النِّسَاءُ) فِي فَرْجِهَا خَيْرًا فَلَا يَنْفَى قَوْلَهُ (وَإِنْ أُنِيَ بِأَمْرٍ أَتَيْنَ أَشْهُدَانِ لَهُ قُفِيلَتَا  
وَإِنْ عَلِمَ الْأَبُ بِثِيَوَيْتِهَا بِالْوَطْئِ وَكَسَمَ فَلَا زَوْجَ الرَّدِّ عَلَى الْأَمْسَحِ) حَيْثُ  
شَرَطَ الْبِكَارَةَ لِلْعُرْرِ وَمَا سَبَقَ مِنَ التَّرَدُّدِ حَيْثُ لَمْ يَدْعُ (وَمَعَ الرَّدِّ قَبْلَ الْبِنَاءِ  
فَلَا صَدَاقَ كَقُرُورٍ بِمَحْرَمَةٍ وَبَعْدَهُ فَمَعَ) رَدِّ (عَيْنِهِ الْمُسَمَّى وَمَعَهَا رَجَمَ  
بِحَمِيمِهِ عَلَى وَلِيِّ لَمْ يَفْبُ) عَلَيْهِ أَمْرَهَا (كَابْنٍ وَأَخٍ) إِلَّا بِإِذْنِ الْحُجَرِ فَعَلَيْهِ  
(وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا لِأَقِيمَةِ الْوَلَدِ) فَلَا يَرْجِعُ بَهَا إِنْ غَرَّ بِمَحْرَمَةٍ (وَعَلَيْهِ وَعَلَيْهَا)  
لِلْمَعْنَى عَلَى التَّخْيِيرِ (إِنْ زَوَّجَهَا بِمُضْوَورٍ كَارْتَمِينَ ثُمَّ الْوَلِيُّ عَلَيْهِمَا إِنْ أَخَذَهُ  
مِنْهُ لَا الْعَكْسُ) وَبِتَرْكِ فِي الرَّجُوعِ عَلَيْهَا رُبْعَ دِينَارٍ كَمَا قَالَ (وَعَلَيْهَا فِي كَابْنٍ  
الْعَمِّ إِلَّا رُبْعَ دِينَارٍ فَإِنْ سَلَّمَ فَكَالْقَرِيبِ) قَبْلَهُ (وَحَلْفُهُ) الزَّوْجِ (إِنْ



ادَّعَى عَلَيْهِ فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ) حيث حقق الدعوى (أَنَّهُ غَرَهُ وَرَجَعَ عَلَيْهِ  
كَأَنَّهُ كَامِرٌ) تشبيهه في تحايفه ولا ترد اليقين وتمقب قوله (حَلَى الْمُخْتَارِ) بأنه ليس  
للخمي فيه اختيار (فَإِنْ نَكَلَ) صوابه حلف أى الولي (رَجَعَ حَلَى الزَّوْجَةِ  
حَلَى الْمُخْتَارِ) المشهور لاشيء للزوج (وَحَلَى غَارٍ غَيْرِ وَلِيٍّ تَوَلَّى الْعَقْدَ إِلَّا أَنْ  
يُخْبِرَ أَنَّهُ غَيْرُ وَلِيٍّ) أو يعلم الزوج ذلك (لَا إِنْ لَمْ يَتَوَلَّهُ) لأنه غرور  
قولى والزوج مفراط (وَوَلَّدَ الْمَعْرُورُ الْحُرَّ فَقَطْ) لا العبد (حُرٌّ وَعَلَانِيَةً)  
للأمة (الْأَقْلُ مِنَ الْمُسَمَّى وَصَدَاقِ الْمِثْلِ) حيث غرته هى أوسيدها (وَقِيَمَةُ  
الْوَلَدِ دُونَ مَالِهِ يَوْمَ الْحِسْمِ الْأَكْبَدَةِ وَلَا وِلَاءَ لَهُ) لأنه تخلق على الحرية  
ولم يعتق بالملك (وَحَلَى الْغَرَرِ فِي أُمِّ الْوَلَدِ) لاحتمال موت سيد أمه قبلها فية بهما  
عقماً (وَالْمَدْبَرَةِ وَسَقَطَتْ) القيمة (بِمَوْتِهِ) لما لم أنها يوم الحسم (وَالْأَقْلُ  
مِنْ قِيَمَتِهِ أَوْ دِيَّتِهِ لِمَنْ قُتِلَ أَوْ مِنْ غَرَّتِهِ أَوْ مَا نَقَصَهَا) الأولى أو عشر  
قيمتها ولا يخفى حسن من <sup>(١)</sup> الثانية (إِنْ أَلْقَتْهُ مَبِيتًا) وهى حبة وإلا فديته  
وقيمتها (كَجُرْحِهِ) بغرم الأقل مما أخذ ونقصه (وَلِعَدَمِهِ تُؤْخَذُ) القيمة  
(مِنْ الْإِبْنِ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ وَلَدِ بْنِ الْأَوْلَادِ إِلَّا قِسْطُهُ) يبنى قيمة نفسه  
(وَوُفِّقَتْ قِيَمَةُ وَلَدِ الْمُسْكَانَةِ فَإِنْ أَدَّتْ رَجَعَتْ) القصة (لِلْأَبِ وَقَبْلَ  
قَوْلِ الزَّوْجِ أَنَّهُ غَرٌّ) الحرية (وَلَوْ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَا) أو أحدهما (ثُمَّ أُطْلِغَ  
حَلَى مُوجِبِ خِيَارٍ فَكَالْمَدْمِ وَلِلْوَلِيِّ كَتَمُ الْعَمَى وَنَجْوَى وَعَلَانِيَةُ كَتَمُ  
الْخَلَاءِ) الفحش (وَالْأَصَحُّ مَنَعُ الْأَجْزَمِ مِنْ وَطْئِ لِمَائِهِ وَلِلْعَرَبِيَّةِ رَدُّ  
الْوَلِيِّ) العتيق (الْمُنْدَسِبِ) للعرب (لَا الْعَرَبِيَّ إِلَّا الْقُرَشِيَّةَ تَبَرُّجُهُ  
حَلَى أَنَّهُ قُرَشِيٌّ) المعتمد رد من اندسب لأهل منه مطلقاً .

(فَصَلِّ . وَلِمَنْ كَمُلَ عَنْتُهَا فِرَاقُ الْعَبْدِ فَقَطْ) ولو بشائبة لا الحر ولا الم

(١) إذ لولاها لقرى غرته بصيغة الماضى ، وهو غير مراد هنا ، فتأمل

صارت ذات شائبة (بطلقة) وعى (بائنة أو اثنتين) العتق لا يلزمه إلا واحدة (وسقط صداقها قبل البناء والفراق إن قبضه السيد وكان عديماً) لثلاث تباع فيه لأن الموضوع قبل البناء فيبطل العتق (وبعدها) أي البناء (لها) المهر (كأنه رضى به) وهي موهبة بما فرضه بعدها عتقها لها (ولو اشترط السيد مالها لأن هذا حدث بعد العتق) (إلا أن يأخذ السيد أو يشتريه) (١) راجع لقوله وبعدها (وصدقت إن لم تمكنه أنها ما رضى به وإن بعده سنة) حيث أهمت هذه المدة (إلا أن تسقطه أو تمكنه) راجع لقوله ولمن كل عتقها (ولو جهلت الحكم) من التخيير أو إسقاط التمكن أو نسيت (لا العتق) فتعذر بجعله لا نسيانه (ولها الأكل من المسمى وصداق اللثمي) بدخوله بعد عتقها جاهلة (أو يبينها) عطف على تسقطه فلا توقع ثانية (لا يرجع) فلها ثانية بائنة (أو عتق قبل الاختيار) عطف على ما قبل النفي فيستطع خيارها (إلا تأخير إحياء) حتى يكون الطلاق في طهر فلا يمنعه عتقه بحيضها (وإن تزوجت قبل علمها) بعته (ودخولها) لا مفهوم له (فانت بدخول الثاني) كذات الوليين (ولها إن أوقفها تأخير تنظر فيه) بالاجتهاد.

(فصل الصداق كالثمن) في الجملة أي طاهر منتفع به الخ (كعبد) تختاره هي لا هو) والفرق عدم الفرار في الأول بدخوله على الأحسن ويقال في الثاني على الأدون، فكأنها ترجو الزواج عادة ولا بد من الحضور أو الوصف الشافي للعبيد (وضمائنه وتلفه واستحقاقه وتعيينه أو بعضه كالبيع) في الجملة ولا فاستحقاق العين يفسخ المهر، وهنا قيمته واستحقاق الأكل يوجب الرد هناك وهنالك الرجوع بعوضه والتاف سبب انضمام فأحدهما كاف وهذا من فروع قوله الصداق كالثن (ولمن وقع بقلة خل فإذا هي خمر فثله) وعكسه

(١) كأن يقول لها: أنت حرة على أن آخذ صداقك

لزم إن رضياه بخلاف منكوحة العدة يثبت عدمها فيلزم جبراً لاتحاد العين (وَجَارَ  
بِشَوْرَةٍ أَوْ عَدَّةٍ مِنْ كَابِلٍ أَوْ رَفِيقٍ أَوْ صَدَاقٍ مِثْلٍ وَلَهُمَا أَوْسَطُ حَالًا) في  
الثلاث (وَفِي شَرْطِ ذِكْرِ جِنْسِ الرَّفِيقِ قَوْلَانِ وَالْإِنَاثُ مِنْهُ إِنْ أُطْلِقَ)  
حسب العرف (وَلَا عَهْدَةٌ) ثلاث أو سنة ولو اعتيدت فإن اشترطت بخلاف  
(وَالِى الدُّخُولِ إِنْ عُلِمَ أَوِ الْمَيْسَرَةِ إِنْ كَانَ مَلِيًّا وَحَلَى هَبَةِ الْعَبْدِ لِقُلَانِ  
أَوْ يُعْتَقَ أَبَاهَا عَنْهَا أَوْ عَنْ نَفْسِهِ) فكأنها ملكته ثم أعطته له وملكها فرضى  
فلا يستلزم عتقاً يمنع الإعطاء (وَوَجَبَ تَسْلِيمُهُ) أى اللهر (إِنْ تَعَيَّنَ وَإِلَّا) بأن  
كان مضموناً (فَلَهَا مَنَعُ نَفْسِهَا وَإِنْ مَعِيَّةً مِنَ الدُّخُولِ وَالْوَطْءِ بَعْدَهُ  
وَالسَّقَرِ إِلَى تَسْلِيمِ مَا حَلَّ بَعْدَ الْوَطْءِ إِلَّا أَنْ يُسْتَحَقَّ وَلَوْ لَمْ يَغْرُهَا) به (حَلَى  
الْأُظْهَرَ وَمَنْ يَدَّرَ) بدفع مافى جهته (أُجْبِرَ لَهُ الْآخَرُ إِنْ بَلَغَ الزَّوْجُ وَأُمَكَنَّ  
وَطْنُهَا وَتَمَهَّلُ سَنَةً إِنْ اشْتُرِطَتْ لِعَقْرِ بَتَّةٍ) عن البلد (أَوْ صَغِيرٍ وَإِلَّا) بأن  
اشترطت لغير ذلك (بَطَلَ) الشرط (لَا أَكْثَرَ) من سنة فيبطل الشرط من  
أصله أيضاً (وَو) تمهل (الْمَرْضِ وَالصَّغِيرِ الْمَا تَعَيَّنَ لِلْجَمَاعِ وَقَدَّرَ مَا يُهَيَّجُ  
مِثْلُهَا أَمْرَهَا) وكذلك هو ولا نفقة فيهما (إِلَّا أَنْ يَحْلِفَ لَيْدُخُلْنَ اللَّيْلَةَ) فلا  
يحدث ولو بالله أو لم يماطل (لَا) تمهل (إِحْيَاضٍ) لأنه يتمتع بغير ما بين السرة  
والركبة (وَأِنْ لَمْ يَحْدِثْهُ) أى اللهر (أَجَلَ لَا نَبَاتٍ عُسْرَ نَبَاتٍ) حيث لم تصدقه  
ولا بيته ولا شأنه ذلك (ثَلَاثَةٌ أَسَابِعَ) تدريجاً استحصاناً (مَنْ تَلَوَّمَ بِالْفُظْوَرِ  
وَعَمِلَ بِسَنَةِ وَشَهْرٍ) حسب الفظور (وَفِي التَّلَوُّمِ رَأْيَانِ لَا يُرْجَى) يسره بعد  
عمره (وَصَحَّحَ وَعَدَمَهُ نَأْوِيلَانِ ثُمَّ طَلَّقَ عَائِيَهُ وَوَجَبَ نِصْفُهُ) لأن الموضوع  
قبل الدخول وبعده لا يفسخ لغير النفقة (لَا فِي عَيْبٍ) كما تقدم (وَقَدَّرَ بِوَطْئِهِ  
وَأِنْ حَرُمَ) كبدبر أو لم ينفش وفي مجرد البكارة الارش وتندرج فإن ماتت  
منه فالدية (وَمَوْتٍ وَاحِدٍ) إلا أن تقتله (وَأَقَامَتْ سَنَةً) بعد الخلو (وَصَدَّقَتْ

في خِلْوَةِ الْاهْتِدَاءِ) الدخول أنه وطئها (وإن بما زرع ثم عي) كعبض وصوم  
 (وفي نفيه وإن سفيهة وأمة) وصغيرة ولا كلام للولي (والزائر منهما) لأن  
 الرجل لا ينشط في بيت غيره ، نعم في خلاف<sup>(١)</sup> (وإن أقر به فقط) ونفته  
 (أخذ) منه (إن كانت سفيهة وهل إن أدام الإقرار الرشيعة كذلك)  
 لاحتمال وطئها نائمة (أو إن كذبت نفسها) له (تأويلان وقصد) حيث لم  
 يمتعه (إن نقص عن ربع دينار أو ثلاثة دراهم خالصة أو مفوم بهما وأتمته  
 إن دخل وإلا فسخ) هو نمرة الفساد السابق (أو بما لا يملك كخمر وحرر  
 أو إن سقاه أو كقصاص) وقراءة (أو آبق) ويعنى مهر المثل بعد الدخول في  
 السكك (أو دار فلان) لاحتمال أن لا يبيعها (أو تهرتها أو بعضه لأجل تجهول  
 كدوت أو فراق وأولى كله (أو لم يقيد الأجل) بشيء أصلا (أو زاد على خمسين  
 سنة) بل الخـون كثير (أو بمئين بعيد كخراسان من الأندلس وجاز كحصر  
 من المدينة لا بشرط الدخول قبله إلا القريب جداً وضمنته) أي الفاسد  
 (بعد القبض إن فات أو بمقصوب علماته لا أحدها) فعوضه (أو باجماعه  
 مع يبيع) ونحوه من بقية : حبس مشفق (كدار دفعها هو) على أن ينزوحها  
 ويأخذ منها مائة (أو أبوها) فية بعض المهر (وجاز) دفع الدار (من الأب  
 في) نكاح (التفويض) وجمع اسمائين سمي لها أو لإحداهما وهل وإن  
 شرط تزوج الأخرى (مطلقاً) أو إن سمي صداق المثل قولان<sup>(٢)</sup>  
 ومحط الشرطية المثلية حيث سمي والتفويض فهم ما جائز قطعاً (ولا يجب<sup>(٣)</sup>  
 تجهها) بصداق (والأكثر على التأويل بالمنع والنسخ قبله وصداق

(١) يعنى ينشط في المسكن الخالي كما ينشط في بيته

(٢) صوابه : تردد لأنهما للمتأخرين الاول لابن سعدون والثاني لغيره وهو اللخمي

كما يقتضيه ظاهر عن وابن عرفة كذا في بن

(٣) أي ابن القاسم كما في شرحي المواق والسهروري

المثل بَعْدَهُ (لا الكراهة) وعليه يفيض المسمى على مثليهما (أو تَصَمَّنْ إِنْ بَاتَهُ  
رَفَعَهُ) عطف على نَقَصَ من قوله وفسدان نقص النسخ (كَدَفَعَ الْعَبْدُ فِي صَدَاقِهِ  
وَبَعْدَ الْبِنَاءِ تَمْلِكُهُ) وبيسخ (أو بَدَارِ مَضْمُونَةٍ) إلا موصوفة بملكه (أو  
يَأْلَفُ وَإِنْ كَانَ لَهُ زَوْجَةٌ فَأُلْفَانِ) للفرع مع القدرة على رفعه بالتفتيش هل له زوجة  
الآن (بِخِلَافِ أَلْفٍ وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ بَلَدِهَا أَوْ نَزَّوَجَ عَائِلَهَا نَأْلَفَانِ وَلَا  
يَلْزَمُ الشَّرْطُ وَكَرِهَ وَلَا الْأَلْفُ الثَّمَانِيَةُ إِنْ خَافَ) هو ثمة عدم لزوم الشرط  
(كَانَ أَخْرَجْتُكَ مِنْ بَلَدِكَ فَلَاكَ أَلْفٌ) تشبيهه في عدم اللزوم (أو أَسْفَطَتْ  
أَلْفًا قَبْلَ الْعَقْدِ عَلَى ذَلِكَ) لو حذف القباية لكان قوله (إِلَّا أَنْ تُسْقِطَ مَا تَقَرَّرَ  
بَعْدَ الْعَقْدِ) استثناء متصلاً كما أفاده البناء (بِلَا يَمِينٍ مِنْهُ) فإن سألته فحسبه  
لزوم اليمين ويفتقر اليمين بالله<sup>(١)</sup> كما في الحاشية (أَوْ كَرَّزَ وَجَنِي أَخْتِكَ بِمَائَةٍ  
عَلَى أَنْ أَزَوَّجَكَ أُخْتِي بِمَائَةٍ وَهُوَ وَجْهُ الشُّعَارِ وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ فَصَرِيحُهُ وَيُسْخَرُ  
فِيهِ وَإِنْ فِي وَاحِدَةٍ) منهما (وَعَلَى حُرْبَةٍ وَلَدَ الْأَمَّةُ أَبَدًا وَلَهَا فِي الْوَجْدِ  
وَمَائَتُهُ وَخَمْرٌ أَوْ مَائَةٌ وَمَائَتُهُ لِمَوْتٍ أَوْ فِرَاقٍ الْأَكْثَرُ مِنَ الْمَسْمِيِّ) الحلال  
(وَصَدَاقِ الْمَثَلِ وَلَوْ زَادَ عَلَى الْجَمْعِ) الحلال وغيره (وَقُدَّرَ) مهر المثل  
(بِأَلْفٍ جِيلٍ الْمَعْلُومِ إِنْ كَانَتْ فِيهِ) وأغنى غيره (وَتَوَوَّاتٍ أَيْضًا إِنْمَا إِذَا سَمِيَ  
لِإِحْدَاهَا وَدَخَلَ بِالْمَسْمِيِّ لَهَا بِصَدَاقِ الْمَثَلِ وَفِي مَنْعِهِ بِمَنْعِهَا أَوْ تَعْلِيمِهَا  
فَقَرَأْنَا أَوْ إِخْبَاجِهَا وَبَرَجِيعُ بِقِيَمَةِ عَمَلِهِ لِلْفَسْخِ) غايته<sup>(٢)</sup> ورجع في توضيحه  
الحكمة مع الصحة<sup>(٣)</sup> (وَكَرَاهَتِهِ كَالْمَقَالَةِ فِيهِ وَالْأَجَلِ قَوْلَانِ وَهَذَا أَمْرُهُ

(١) سهولة كفارتها فيكفر عنها إن خالف ويلزمه الألف

(٢) أى إلى فسخ الاجارة متى اطلع عليها قبل البناء أو بعده

(٣) وهو الراجح كما في شرح الدردير . وفي المجموع ورجع منه بالمتانم كتعليمها قرأتها  
أو قراءته لها وأنه لو وقع مضى بها أى قبل وبعد الدخول ولا يرى وجهاً للمنع بعد ورود  
الحديث يجعل المانع صدقاً كحديث الوهبة نفسها وغيره . والخصوصية لا تثبت إلا بالليل  
(م ١٣ - أكيل)

بِأَلْفٍ عَيْنَهَا) أى الزوجة<sup>(١)</sup> (أَوْ لَا فَرْجَ بِلَفَيْنِ) مثلاً (فَإِنْ دَخَلَ فَعَلَى  
 الزَّوْجِ أَلْفٌ) فقط (وَعَرِمَ الْوَكِيلُ) لها (أَلْفًا إِنْ تَعَدَّى) أى ثبت تعديه  
 (بِإِقْرَارٍ أَوْ بَيِّنَةٍ وَإِلَّا) يثبت (فَتُحْلَمُهُ) أنه أمره بالافين (إِنْ حَافَ الزَّوْجُ) أنه  
 ما أمره إلا بألف وضاعت عليها ألف ومن نكل غرم لها (وَفِي تَحْلِيلِ الزَّوْجِ لَهُ  
 إِنْ نَكَلَ) الزوج (وَعَرِمَ) لها (الْأَلْفَ الثَّانِيَةَ) كما قال ابن المواز وهو الأقوى  
 (قَوْلَانِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَرَضَى أَحَدُهُمَا لَزِمَ الْآخَرُ لَا إِنْ لَزِمَ الْوَكِيلُ  
 الْأَلْفَ) الثانية للمنفقة وزيادة النفقة عادة (وَلِسْكَلٍ) من الزوجين (تَحْلِيلُ الْآخِرِ  
 فِيمَا) أى حال (بُيِّنَتْ إِقْرَارُهُ) فيه وهو الرشد والحرية (إِنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ)  
 فلا يحلف من قامت له ويمينها مارضيت إلا بالافين ويمينه ما أمر إلا بألف (وَلَا  
 تَرُدُّ) اليمين من أحدهما على الآخر (إِنْ اتَّهَمَهُ) بل الغرم لجرد النكول وترد في  
 دعوى التحقيق على قاعدة المشهور (وَرُجِّحَ بَدَاءَةُ حَافِ الزَّوْجِ مَا أَمَرَهُ  
 إِلَّا بِأَلْفٍ) على التخيير في قوله (ثُمَّ لِلْمَرْأَةِ الْفُسْخُ) وإن لم تحلف (إِنْ قَامَتْ  
 بَيِّنَةٌ عَلَى التَّزْوِيجِ بِالْفَيْنِ) وحلفه سبق أعاده لترتيب الفسخ وقوله الذى هو  
 محط الترجيح (وَلِلَّأَلْفِ) تقم لها كما أنها لم تقم له (فَكَأَلَاخْتِلَافٍ فِي الصَّدَاقِ)  
 تبدأ الزوجة ثم هو ضعيف والمعتمد بداءة الزوج أيضاً (وَإِنْ عَلِمَتْ بِالتَّعَدَّى  
 فَأَلْفٌ وَبِالْعَكْسِ) علم فقط (أَلْفَانِ وَإِنْ عَلِمَ كُلُّ وَاحِدٍ بِعِلْمِ الْآخَرِ أَوْ لَمْ  
 يَعْلَمْ) واحد بعلم الثانى فاستويا علماً وجهلاً (فَأَلْفَانِ وَإِنْ عَلِمَ بَعْلُهَا فَقَطْ  
 فَأَلْفٌ وَبِالْعَكْسِ أَلْفَانِ وَلَمْ يَلْزَمْ تَزْوِيجُ آذِنَةٍ غَيْرِ مُجَبَّزَةٍ بِدُونِ  
 صَدَاقِ الْبَيْتْلِ وَعُمِلَ بِصَدَاقِ السَّرِّ إِذَا أَعْلَنَّا غَيْرَهُ، وَحَلَفْتَهُ أَنْ ادَّعَتْ  
 الرُّجُوعَ عَنْهُ) للمسلم (إِلَّا بِبَيِّنَةٍ إِنْ لَمْ يَلْزَمْ لَهَا أَصْلَ لَهُ وَإِنْ تَزَوَّجَ  
 بِثَلَاثِ عَشْرَةٍ فَقَدْأَ، وَعَشْرَةٍ إِلَى أَجْلِ، وَسَكَنًا عَنْ عَشْرَةٍ سَقَطَتْ)

(١) بأن قال الزوج لوكيله زوجنى فلانة بألف. أو لم يعينها بأن قال له زوجنى امرأة بألف.

بخلاف البيع خالة<sup>(١)</sup> (وَنَقَدَهَا كَذَا) بصيغة الماضي (مُتَّضِعٌ لِقَبْضِهِ وَجَازٌ نِكَاحٌ  
لِلْمُتَّضِعِ وَالنَّكَاحُ كَيْمٌ عَقْدٌ بِلا ذِكْرِ مَهْرٍ بِلا وَهَبَتْ وَنَسَخَ لِنَ وَهَبَتْ  
نَفْسَهَا قَبْلَهُ) وثبت بعد البناء مهر المثل (وَصَحَّحَ أَنَّهُ زَيٌّ) ضعیف (وَأَسْتَحَقَّتْهُ  
بِالْوَطْئِ لَا بِمَوْتٍ) ولم يرثت عكس من دخل بها المريض (وَطَّلَقَ إِلَّا  
أَنْ يَفْرِضَ وَتَرَضَى وَلَا تُصَدِّقُ فِيهِ) أى الرضى (بَعْدُهَا) أى الموت والطلاق  
إلا ببينة أنها رضيت قبل (وَلَهَا طَلَبُ التَّقْدِيرِ وَإِزْمَها فِيهِ وَتَحْكِيمُ الرَّجُلِ)  
هو الزوج (إِنْ فَرَضَ الْمِثْلَ وَلَا يُلْزِمُهُ) أن يفرض بل له الطلاق مجاناً (وَهَلْ  
تَحْكِيمُهَا أَوْ تَحْكِيمُ الْغَيْرِ كَذَلِكَ) لا يعتبر إلا الزوج (أَوْ إِنْ فَرَضَ)  
الغیر (الْمِثْلَ لَزِمَهَا وَأَقْلَّ لَزِمَهُ فَقَطْ وَأَكْثَرَ فَالْعَكْسُ) لزمتها (أَوْ لَا بَدْرَيْنَ  
رَضَى الزَّوْجَ وَالْمَحْكَمَ وَهُوَ الْأَظْهَرُ تَأْوِيلَاتٌ وَ) جاز (الرَّضَى بِدُونِهِ)  
أى مهر المثل (لِلْمَرْشَدَةِ وَالْأَبِ وَلَوْ بَعْدَ الدَّخُولِ وَلِلْوَصَى قَبْلَهُ) إذا ظهرت  
المصلحة (لَا الْمُتَمَلِّةُ) وما يأتى من إجازة تصرف السفیه غیر الحجور بمحول على  
الذكر (وَإِنْ فَرَضَ) المفوض (فِي مَرَضِهِ فَوَصِيَّةٌ لَوَارِثٍ) والموضوع قبل  
البناء (وَفِي الذَّمِّ وَالْأَمَةِ قَوْلَانِ) أقواهما تمضى التسمية لهما (وَرَدَّتْ زَانِدٌ)  
المسمى فى الرض على (الْمِثْلَ إِنْ وَطِئَ وَلَزِمَ) المسمى (إِنْ صَحَّ) من مرضه  
(لَا إِنْ أَبْرَأَتْ) المفوضة من الصداق (قَبْلَ الْفَرَضِ) فلا يلزمها لأنها  
أسقطت حقاً قبل وجوبه (أَوْ أَسْقَطَتْ شَرْطاً قَبْلَ وَجُوبِهِ) ينبغى عطفه  
على ما قبل النفي<sup>(٢)</sup> فإن الراجح لزومه كان فعل كذا فأمرها بيدها وأسقطت ذلك  
عنه (وَمَهْرُ الْمِثْلِ مَا يَرْتَبِئُ بِهِ مِثْلُهُ فِيهَا بِاعْتِبَارِ دَيْنٍ وَجَمَالٍ وَحَسَبِ)  
مفاخر (وَمَالٍ وَبَلَدٍ وَأَخْتِ شَقِيقَةٍ) الواو بمعنى أو حيث ماثلتها (أَوْ لِأَبٍ  
لَا الْأُمِّ وَالْعَمَّةِ) للأم فإنهما من غير قومهها وهذا إشارة للنسب (وَ) يعتبر  
مهر المثل (فِي) الوطئ (الْفَاسِدِ) بأن لم يصحبه عقد (يَوْمَ الْوَطْئِ) واتَّحَدَ

للمهر <sup>(١)</sup> إن انحدت الشبهة ( نوعاً من ملك أو نكاح ولو تعدد زوجاته وكل مرة يظنها أخرى ) كالغاطِ بِغَيْرِ عَالِمَةٍ ( والعالمة زانية لا مهر لها ) ( وإلا ) بأن ظنها زوجته ثم أمته ( تعدد ) المهر بتعدد الوطآت بإنزال أو طول فصل عرفاً ( كالزنى بها ) أى بغير العالمة ( أو بالكرهية ) تشبيهه فى المهر على ما سبق ( وجاز شرط أن لا يضربها فى عشرة وكسوة ونحوها ) تأكيداً لمقتضى العقد ( ولو شرط أن لا يبطأ أم ولد أو سربة لزيم فى السابقة ومنهما على الأصح لافى أم ولد سابقة فى لا أنسرى ) عند سحنون للعرف وعند ابن القاسم يلزم ورجح ( ولها الخيار ببيع شرط ولو لم يقل إن فعل شيئاً منها ) نظير ومن يفعل ذلك <sup>(٢)</sup> يلقى أثاماً ورجح الفاصر أنها لا تقوم إلا بالجموع ( وهل تملك بالمقد النصف فز يادته كنفه كنج وعلة وقصانه لهما وعاليمهما ) ورجح ( أو لا خلاف وعليها نصف قيمة الزوج وبالمعنى يومئذ ) الهبة والمعنى ( ونصف الثمن ) بلا محاباة ( فى البيع ولا يرد المتق إلا أن يردّه الزوج إسرهما يوم المتقى ثم إن طلقها عتق النصف بلا قضاء وتشطّر ومزبد بعد المقدر وهدية اشترطت لها أو لوليها ) أو غيرها ( قبله ) أى قبل تمام المقد ( ولما أخذ ) أى ما اشترط لغيرها ( منه بالطلاق قبل المس ) متملق بتشطر ( وضمانه إن هلك ) أى ثبت هلاكه ( بدينة أو كان مما لا يغاب عليه منها ) قبل الدخول ( وإلا ) بأن غيب ما به ولا يبينه ( فمن الذى يبيده ) ضمانه وسبق الضمان أول الفصل ( وتعين ) لتشطير ( ما اشترته من الزوج )

(١) أى واحداً من الثلاثة المذكورة فى قوله تعالى ( والذين لا يدعون مع الله الهاً آخر ) الآية ، والناسر اللغوى يخالف فى ذلك ويرى الاجتماع شرطاً ظاهر اللفظ يساعده ، ومحل هذا فى الشرط المعطوفة بالواو كُنْ شرط ألا يتزوج عليها ولا يتسرى ولا يخرجها من بلد هائم قال فان فملت ذلك فأمره بيدى فاعلمت هنا ما ذكره اللغافى . أما لو كانت معطوفة بأو فالخيار لها ببعضها اتفاقاً



ولو غير جهاز (وهل مطلقاً وعكسها) ألا كثر أو إن تصدت الخفيف (بتزويجه بالشراء منه) تأويلان وما اشترته من جهازها (عادة) وإن من غيره (الضمير للصدّاق أو الزوج) وسقط الزيد فقط (وأما أصل الصدّاق فيتمكّل (بالموت) من الزوج كاهبة قبل الحوز (وفي تشطّر هديته بعد العقد وقبل البناء أو لا يبيعه له وإن لم تنقُ) ورجح لأن الطلاق باختياره (إلا أن يُفسخ قبل البناء) لفهره على الفراق (فياً أخذ القائم منها) ولو تغير (لا إن فُسّخ بعده) لفهره بالبناء (روايتان) راجع لما قبل الاستثناء (وفي القضاء بما بهنّى عرفاً) ورجح (قوله لأن) وعلى القضاء بهطل إذا لم يقبض بموت أو طلاق وإلا فكالصدّاق (وُصحّ القضاء بالولاية) ضعيف (دون أجره الناشئة) نسمي به في جميع الباب الشرط والعرف (وترجع عليه) أي من طاق قبل البناء (بنيصنف نفقة المرأة والعبد) كم وإن أنفق (وفي أجره تعليم صنعة) شرعية ترفعه (قوله لأن) لا العلوم (وكلّي الولي) للمال لفهر يطره بعدم الشرط (أو الرشيدة مؤنة الحمل لبكيد البناء) مثلاً (المشترط إلا بشرط) أو عرف (ولزمها التجهيز على العادة بما قبضته إن سبق القبض) بالرفع (البناء ونصّي له إن دعاها لقبض ما حل) لفتجهز إلا لتعاقب غرض لها بالإبراء (إلا أن يسمى شيئاً فيلزم) استثناء من قوله على المادة (ولا تنفق منه وتنفق ديناً إلا المحتاجة وكذلك ينار) من كثيراف ونشر مراتب وهذا يتفرع على لزوم التجهيز (ولو طوّل بصدّاقها لموتها فطالبتهم بإبراز جهازها) وكان في كل زيادة (لم يباركهم) زيادة الجهاز (على القول) لأنه كان لأجل بنهم ويمط عنه ما زيد في الصدّاق لذلك (ولاً بينهما بيع رقيق ساقه الزوج لهما للتجهيز) متعلق ببيع لا يساق وإلا لوجب وبقية الحيوان كالرقيق وإذا لم يبيع فعلى الزوج العطاء والوطاء (وفي) جواز (بيعه الأصل) المقار الذي لم يسق للتجهيز

(قَوْلَانِ وَقَبْلَ دَعْوَى الْأَبِ قَطُّ) لَا غَيْرَهُ إِلَّا أَنْ يَعْرِفَ أَصْلَ الْمُتَاعِ  
 (فِي إِعَارَتِهِ لَهَا) مَا يَزِيدُ عَلَى جِهَازِ صَدَاقِهَا (فِي السَّنَةِ) وَاعْتَرَضَ قَوْلُهُ (بَيْنَ بَيْنِ)  
 بِأَنَّهُ عِنْدَ مَنْ لَا يَقْعِدُ بِالسَّنَةِ (وَإِنْ خَالَفَتْهُ الْإِبْنَةُ لَا إِنْ بَعْدَ) عَنْ السَّنَةِ  
 (وَلَمْ يُشْهِدْ) قَبْلَهَا (فَإِنْ صَدَّقَتْهُ) بَعْدَ السَّنَةِ (فَنِي ثُلُثُهَا) إِنْ كَانَتْ رَشِيدَةً  
 وَيرد الزوج ما زاد (وَاخْتَصَّتْ) مِنْ بَيْنِ وَرَثَةِ أَبِهَا (بِهِ) أَى الْجِهَازِ مِنْ مَالِهِ  
 (إِنْ أُوْرِدَ بِمَتِّهَا أَوْ أُشْهِدَ لَهَا بِهِ أَوْ اشْتَرَاهُ الْأَبُ لَهَا وَوَضَعَهُ عِنْدَ كَأْمَهَا  
 وَإِنْ وَهَبَتْ) رَشِيدَةً (لَهُ الصَّدَاقُ أَوْ مَا يُصَدِّقُهَا بِهِ قَبْلَ انْبِئَاءِ) إِنَّمَا يَحْتَاجُ  
 لَهُ فِي الْأَوَّلِ (جُبَيْرٌ عَلَى دَفْعِ أَقْلِهِ) مِنْ مَالِهِ (وَبَعْدَهُ أَوْ بَعْضُهُ) فَالْمَوْهُوبُ  
 كَالْمَدْمِ (فِي كَفَى الْبَعْضِ حَيْثُ وَفَى أَقْلُهُ) إِلَّا أَنْ تَهَبَهُ عَلَى دَوَامِ الشَّرْقِ  
 كَعَطِيَّتِهِ لِذَلِكَ فَفَسِيحٌ) فَلَيْسَ كَالْعَدَمِ وَأُولَى فِي الرَّجُوعِ إِنْ تَعَدَّ الطَّلَاقُ  
 (وَإِنْ أُعْطِيَتْهُ سَفِيهَةٌ مَا يَنْبَغِي لَهَا بِهِ نَبَتُ النِّكَاحِ وَ يُعْطِيهَا مِنْ مَالِهِ وَثُلُثُهُ)  
 حَيْثُ وَفَى مَهْرُ الْمَثَلِ (وَإِنْ وَهَبَتْهُ) رَشِيدَةً (لَا جُنْبِيَّ وَقَبَضَهُ ثُمَّ طَلَّقَ اتَّبَعَهَا)  
 الزَّوْجُ بِنِصْفِهِ كَمَا سَبَقَ (وَلَمْ تَرْجِعْ عَلَيْهِ) أَى الْأَجْنَبِيَّ (إِلَّا أَنْ تُبَيِّنَ أَنَّ  
 الْمَوْهُوبَ صَدَاقٌ) أَوْ يَعْلَمَ وَارْتَضَى بِنَ ظَاهِرِ النِّصِّ مِنْ عَدَمِ التَّقْيِيدِ بِحَمْلِ  
 ثُلُثِهَا الْهَبَةِ لِأَنَّهَا طَلَّقَتْ خِلَافًا لِمَا فِي الْحَرْشِيِّ (وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ أُجْبِرَتْ هِيَ  
 وَالْمُطَلَّقُ) عَلَى التَّسْلِيمِ وَتَقْبِضِهَا (إِنْ أُيْسِرَتْ يَوْمَ الطَّلَاقِ) إِلَّا أَنْ يَدْلُمَ أَنَّهُ  
 صَدَاقٌ فَلَا يَجْزِي الزَّوْجَ وَلَوْ رَضِيَ الزَّوْجُ بِاتِّبَاعِ الْمَعْسَرَةِ لَمْ تَجْزُرْ (وَإِنْ خَالَعَتْهُ  
 عَلَى كَيْفٍ) مِنَ الْعَرُوضِ (أَوْ عَشْرَةَ وَلَمْ تَقُلْ مِنْ صَدَاقٍ فَلَا نِصْفَ لَهَا)  
 قَبْلَ الْبِنَاءِ لِأَنَّ الْخَالْعَةَ تَرُكُ جَمِيعَ مَا لَهَا وَزَادَتْ عَشْرَةَ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَقَصَرَهَا  
 أَشْهَبَ عَلَى الْعَصْمَةِ وَالْمَهْرُ كَدَيْنٍ وَاسْتَحْسَنَهُ الْأَخْمِيُّ فِي تَبَصُّرِهِ لَكِنْ شَهَرُوا  
 الْأَوَّلَ أَنْظَرَ ح (وَلَوْ قَبِضَتْهُ رَدَّتْهُ) وَقَالَ أَصْبَغٌ فِي كِتَابِ ابْنِ حَبِيبٍ تَفُوزُ  
 بِمَا قَبِضَتْ (لَا إِنْ قَالَتْ طَلَّقْنِي عَلَى عَشْرَةٍ وَلَمْ تَقُلْ مِنْ صَدَاقٍ) فَلَهَا

نصف الجميع وتسقط منه الفداء فإن كان ثلاثين فلها خمسة (أو لَمْ تَقُلْ) صوابه  
أو قالت خالعتي أو طلقني على عشرة (من الصداق فنصف ما قُي) بعد الإسقاط  
من الجميع ففي المثال لها عشرة (وتَقَرَّرَ بِأَلَوْطَاء) وإنما الكلام السابق قبل  
البناء كما علمت (وَبَرَجِعُ) إِنْ أَصْدَقْتُمَا مَنْ يَعْلَمُ بِمَعْنَاهُ (قَبْلَ الْبِنَاءِ  
وَأُولَى إِنْ لَمْ يَعْلَمْ علمت أولاً وفي عَجْ تَقْيِيدِ الرجوع بعلمها (وَهَلْ) العتق والولاء  
لها (إِنْ رَشَدَتْ وَصُوبَتْ أَوْ مُطْلَقًا) ولو سفهية (إِنْ لَمْ يَكُنْ يَكُنْ) تَأْوِيلَانِ  
وَهَذَا عِلْمٌ (الْوَلَى) (دُونَهَا) لا مفهوم له (لَمْ يَكُنْ يَكُنْ) فِي عَيْنِهِ عَلَيْهِ  
فَيُغْرَمُ قِيمَتُهُ وَرِقَّةٌ لِلزَّوْجِ وَلَهَا نِصْفُ الْقِيَمَةِ (قَوْلَانِ) وَإِنْ جَنَى الْعَبْدُ فِي يَدِهِ  
أَيُّ الزَّوْجِ قَبْلَ الْبِنَاءِ (فَلَا كَلَامَ لَهُ) قَبْلَ الطَّلَاقِ (وَإِنْ أَسْلَمَتْهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ  
إِلَّا أَنْ تَحَابَّيَ قَوْلُهُ) إِنْ طَلَّقَ (دَفَعُ نِصْفِ الْأَرْشِ وَالشَّرِكَةُ فِيهِ) وَفِي  
الْبَيْعِ بَرَجِعَ عَلَيْهَا بِالْحَابَاةِ وَلَا يَشَارِكُ لِأَنَّ الْمَعَاوِضَةَ الْمَالِيَةَ أَشَدُّ كَأَنَّ فَاتَ هَذَا  
(وَإِنْ فَدَتْهُ بِأَرْشِهِ فَأَقْلَّ لَمْ يَأْخُذْهُ إِلَّا بِذَلِكَ وَإِنْ زَادَ عَلَى قِيَمَتِهِ وَبِأَكْثَرِ  
فِي كَلَامِ الْحَابَاةِ) فِي التَّحْلِيمِ السَّابِقَةِ لَهُ الْمَشَارَكَةُ (وَرَجَعَتِ الْمَرْأَةُ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَى  
عَبْدٍ أَوْ ثَمَرَةٍ) أَخَذَ مِنْهَا فِي الْفَسْخِ أَوْ التَّفْوِيزِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ (وَجَازَ عَنْهُ أَبِي  
الْبَيْهَقِ عَنْ نِصْفِ الصَّدَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَ الطَّلَاقِ) كَالْأَيَّةِ (ابْنُ الْقَاسِمِ  
وَقَبْلَهُ لِمَصْلَحَةٍ وَهَلْ وَفَاقَ تَأْوِيلَانِ وَقَبَضَهُ مُجْبِرٌ وَوَصِيٌّ عَلَى الْمَالِ وَهُوَ  
مَقْدَمٌ (وَصَدَّقَا) فِي التَّلَافِ فَلَا يَغْرَمُ الزَّوْجُ ثَانِيًا (وَأَوْلَى تَقُمُ بَيْنَتُهُ) عَلَى تَقْيِيدِهِ كَمَا  
فِي (ر) خِلَافًا لِمَنْ جَعَلَهَا عَلَى التَّلَافِ اغْتِرَارًا بِظَاهِرِ النِّصْفِ فِي الْمُبَالَغَةِ عَلَى التَّصَدِّقِ  
(وَحَلْفًا) وَلَوْ أَبَا حَقِّ الزَّوْجِ أَوْ سَيِّدًا بَوَّاهَا (وَرَجَعَ إِنْ طَلَّقَهَا فِي مَالِهَا إِنْ  
أَيَّسَرَتْ يَوْمَ الدَّفْعِ) لِأَنَّ مَنْ ذَكَرَ كَوْنَهَا (وَإِنَّمَا يُبْرَأُ) أَيُّ الْوَلَى (شِرَاهُ  
جِهَازٍ تَشْهَدُ بَيْنَتُهُ بِدَفْعِهِ لَهَا أَوْ إِخْضَارِهِ بَيْنَتِ الْبِنَاءِ) وَلَوْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ (أَوْ  
تَوَجَّهَ إِلَيْهِ) بَعْدَ تَقْوِيمِهِ وَلَوْ لَمْ تَصْجَحْ لَهُ (وَالْأَيُّ) يَكُنْ مُجْبِرٌ وَلَا وَصِيٌّ (فَالْمَرْأَةُ

الرشيدة وإلا فالحاكم (وإن قبضه) ولي وليس له قبضه بلا إذنها (اتبعتة أوم الزوج) لتسليمه ويحتمل رفع الزوج (ولو قال الأب بعد الإشهاد بالقبض لم أقبضه) وإنما وثقت به لم ينفعه و (خلف الزوج في) القرب (كأنه مشرق أيام) تصحح أل بجمل أيام بدلا لا مضافا إليه وبغرم الأب فلا بد (فصل) إذا تنازعا في الزوجية ثبتت بيمينه ولو بالسماح بالذف والدخان وإلا) توجد بينة (فلا يمين ولو أقام المدعى شاهدا وحلفت معه وورثت) عند ابن القاسم لا أشهب ولا صدق ولا غيره وكذا الزوج إن مات (وأمر الزوج) وجوبا (باعتزالها لشاهد كان زعم) من أقام شاهدا على زوجيتها (قر به) بما لا يضر انتظاره (إن لم يأت به فلا يمين على الزوجين وأمرت) الخلية من زوج (بانتظاره ليمينه قر به) ثم إن لم يأت بها (لم تسمع بيمينته) بعد (إن عجزه قاضي) بعد العلوم (مدعى حجة وظاهرهما القبول) ضعيف (إن أقر على نفسه بالعجز) ليس هذا من ظاهر المدونة (وليس لدى ثلاث) والرابعة متنازع فيها (تزوج خامسة إلا بعد طلاقها) أي الرابعة أو غيرها باثنا (وليس إنكار الزوج طلاقا) إذا ثبت المكاح حيث لم يرده (ولو ادعأها رجلان فأنكرتهما أو أحدهما) أو صدقتهما (وأقام كل البينة فسيحا كالأوليين) ولا ينظر لدخول فإن علم الأول (وفي التورث بإقرار الزوجين غير الطارئين) قيده عجم وغيره بالإقرار في الصحة ورده (ر) بما في الجواهر: احتضر فقال لى زوجة بمكة فقدمت وصدقته ورثت كمكسه، قال بن ولعله حيث بعدت التهمة بغيبة المقر به فيفصل في المرض (والإقرار بوارث) غير ولد كالأخ لم يعرف (وليس ثم وارث ثابت) فهو أحق قيد في الثانية فقط كما في (ر) وغيره خلافا لآخرثي (خلاف) حيث أم بطل الإقرار (بخلاف الطارئين) فيتم في على إقرارها<sup>(١)</sup> (وإقرار أبوى غير

الْبَائِغِينَ) إِذْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَنْبَغِي لِقَدَرِهَا عَلَى الْإِنْشَاءِ الْآنَ (وَقَوْلِهِ<sup>(١)</sup>) تَزَوَّجْتُكَ فَقَالَتْ  
 بَلَى أَوْ قَالَتْ طَلَّقْتَنِي أَوْ حَالَ عَتَنِي أَوْ قَالَ اخْتَلَعْتَ مِنِّي أَوْ أَنَا مِنْكَ مُظَاهَرٌ  
 أَوْ حَرَامٌ أَوْ بَائِنٌ فِي جَوَابِ طَلَّقْتَنِي (كُلُّهُ إِقْرَارٌ بِالزَّوْجِيَّةِ) (لَا إِنْ لَمْ يُجِبْ  
 أَوْ أَنْتِ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي) لِأَنَّهُ يَصْدُقُ فِي الْأَجْنَبِيَّةِ بِخِلَافِ مُظَاهَرِ عَرَفَا (أَوْ أَفَرَا  
 فَأَنْكَرْتَ ثُمَّ قَالَتْ نَعَمْ فَأَنْكَرَ) لَعَدَمِ انْتِفَائِهِمَا زَمَنًا (وَفِي قَدَرِ الْمَهْرِ أَوْ  
 صِفَتِهِ أَوْ جِنْسِهِ حَالَفًا وَفُسِخَ وَالرُّجُوعُ الْأَشْبَهُ وَالْفُسُخُ النَّسْكَاحُ بِتَامِ  
 التَّحَالُفِ وَغَيْرُهُ) كَتَبْدِيَّةِ الزَّوْجَةِ بِالْيَمِينِ لِأَنَّهَا بِالْعَةِ (كَالْبَيْعِ) الْمَمُولِ عَلَيْهِ  
 فِي الْجِنْسِ عَدَمُ النَّظَرِ لِشَبْهِهِ فِي الْقَدْرِ وَالصِّفَةِ ، الرَّاجِحُ اعْتِبَارُ الشَّبْهِ فَإِنْ أَشْبَهَا  
 أَوْ لَمْ يَشَبْهَا حَالَفًا وَفُسِخَ وَنَسَكُوهَا كَحَلْفِهِمَا وَيَقْضَى لِلْحَالِفِ عَلَى الْفَاكِلِ (إِلَّا بَعْدَ  
 بَقَاءِ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ مَوْتٍ) نَوْقُشُ بَأْنِ النَّصِّ فِي الْبِنَاءِ وَقِيَاسُ الْمَوْتِ عَلَيْهِ ظَاهِرٌ  
 دُونَ الطَّلَاقِ بِجَمَاعٍ تَكْمِيلِ الْمَهْرِ وَلَسْكَنَ فِي نَقْلِ بْنِ الطَّلَاقِ أَيْضًا (نَقَوْلُهُ بَيَمِينِ)  
 لِأَنَّهُ كَالْفَوَاتِ (وَلَوْ ادَّعَى تَفْوِضًا عِنْدَ مُعْتَادِيهِ) صَدَقَ فَلَا مَهْرَ إِنْ طَلَّقَ  
 (فِي الْقَدْرِ وَالصِّفَةِ) رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَ لَوْ ، إِلَّا أَنْ تَنْفَرِدَ بِشَبْهِهِ (وَرَدَّ الْمِثْلُ) أَيْ مَهْرٌ  
 لِلْمِثْلِ (فِي) الْإِخْتِلَافِ فِي (جِنْسِهِ مَا لَمْ يَسْكَنْ ذَلِكَ فَوْقَ قِيَمَةِ مَا ادَّعَتْ) فَلَا  
 تَزَادُ (أَوْ دُونَ دَعْوَاهُ) فَلَا تَقْصُ (وَوُثِّبَتِ النَّسْكَاحُ) فِيمَا بَعْدَ إِلَّا (وَلَا كَلَامَ  
 لِسْفِيَّةٍ) بَلِ السَّكَلَامُ لَوْلَى الْحُجُورِ مُطْلَقًا (وَلَوْ أَقَامَتْ بَيِّنَةً عَلَى صَدَائِقَيْنِ فِي  
 هَقْدَيْنِ لَزِمَا وَقُدِّرَ طَلَاقٌ بَيْنَهُمَا وَكُلِّفَتْ بَيَانُ أَنَّهُ بَعْدَ الْبِنَاءِ) لِيَنْكَلِ  
 الصَّدَاقُ (وَإِنْ قَالَ أَصْدَقْتُكَ أَبَاكَ فَقَالَتْ أُحْيِ حَالَفًا وَعَتَقَ الْأَبُ) كَحَلْفِهِ أَوْ  
 نَسَكُوهَا (وَإِنْ حَلَفَتْ دُونَهُ عَتَقَهَا وَوَلَاؤُهَا لَهَا) الْأَبُ بِإِقْرَارِهِ وَالْأُمُّ بِحَلْفِهَا  
 وَثَبَتِ النَّسْكَاحُ ، وَرَجَعَ عَلَيْهَا بِنِصْفِ قِيَمَةِ الْأُمِّ إِنْ طَلَّقَ قَبْلَ الْبِنَاءِ وَبَعْدَ الْبِنَاءِ

(١) يَحْتَمِلُ رَفْعَهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَحَذْفِ خَبَرِهِ وَتَقْدِيرِهِ قَوْلُ الشَّارِحِ : كُلُّهُ إِقْرَارٌ بِالزَّوْجِيَّةِ ،

وَهُوَ الظَّاهِرُ ، وَيَحْتَمِلُ جَرَّهُ عَطْفًا عَلَى الطَّارِئِينَ

القول له بيمين كما سبق في التنازع في الصفة (وفي قبض ما حلّ فقبل البيعة  
قوله وبعدة قوله بيمين فيهما) وتسليمها رهناً كإبراء (عبد الوهاب<sup>(١)</sup>)  
إلا أن يسكون بكتاب وإسماعيل<sup>(٢)</sup> بأن لا يتأخر عن البيعة عرفاً  
وعياض بأن يدعى بعده الدفع قبله أما إن ادعى الدفع بعد فلا والتقاء اليد الثلاثة معتبرة  
(وفي متاع البيت) الشائع فيه واختص كل بما في حوزة الخاص (فالمعركة المعتقد  
للنساء فقط بيمين وإلا) بأن اعتيد لها أوله (فله بيمين ولها الغزل إلا أن  
يثبت أن الكتان له فشره كان) بحسب ما لما (وإن نسجت كلت بيمان  
أن الغزل لها) لأن صنعتها الذسج وما سبق حيث صنعتها الغزل (وإن أقام الرجل  
بيعة على شراء ما لها حلف) أنه لم يشتره لها ولم تدفع إليه الثمن (وقضى له به  
كالسكس وفي حلفها) وعده لسكون العادة أن لا تشتري المرأة للرجل (تأويلان)  
(فصل في الوليمة مفدوبة بعد البيعة) مندوب ثان (بوما) وبكره  
تكرارها فلا تجب الإجابة إلا للجماعة أخرى (تجب إجابة من عيّن) ولو في  
ضمن محصورين (وإن صاماً إن لم يحضر من يتأذى به) لوجبه (ومنعكر  
كفرش حرير وصور على كجدار) لحيوان بطل ولم ينقص من الأعضاء  
الظاهرة (لا مع لعب مباح ولو في ذي هيئة على الأصح وكثرة زحام)  
راجع لما قبل النفي (وإغلاق باب دونه) ولو للمشاورة لا لخوف طبعي (وفي  
وجوب أكل المفطر تردد) الأرجح النذب (ولا بدخول غيرة مدغوا)  
تحريماً (إلا بإذن وكرة نثر اللوز والسكر لا الغر بال) الطار فيجوز  
(ولو لرجل وفي الكبير) كبير مجلد من وجهين (والزهر) أعواد تنشي  
(قالها يجوز في الكبير) وبكره في الزهر والأول جوازها والثاني  
كرهاهما (إن كفاة وتجوز الزمارة والبوق) النفير

(١) هو ابن نصر البغدادي القاضي صاحب الأحكام وغيره

(٢) هو ابن إسحاق البغدادي القاضي صاحب الأحكام وغيره

﴿فصل﴾ إنما يجِبُ النفسُ لِإِزْوَجاتٍ ( لا للملوكات ( في المَبِيتِ ) وأما  
الإِنْفَاقُ فيجِبُ سب كل ( وَإِنْ اِمْتَنَعَ الوَطْئُ شَرْعاً ) لأنَّ جِلَّ القَصْدِ الأَنَسُ  
( أَوْ طَبَعاً كَحُجْرَةٍ ) بِذَلِكَ ( وَمُظَاهَرٍ مِنْهَا وَرَتْقاً ) يُمْكِنُ تَصْحِيحُهُ مثلاً  
للطَّاعِ بِأَن المَرَادَ طَبِيعَةُ الحُلِّ وَخَلْقَتُهُ تَمْنَعُ مِنَ الوَطْئِ ( لَا فِي الوَطْئِ ) بَلْ هُوَ  
بِسَجَّتِهِ ( إِلَّا لِإِضْرَارٍ ) فَيَمْنَعُ الضَّرَرَ وَالِاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعٌ قَالُوا إِذَا شَكَّتْ قَتَمَهُ  
فَفِي كُلِّ أَرْبَعِ لَيَالٍ مَرَّةً لَأَن لَهُ تَزْوِجَ أَرْبَعٍ أَوْ كَثْرَتُهُ فَمَا لَا يَضُرُّهَا كَالْأَجْبِرِ  
( كَكَفِّهِ لِيَتَوَقَّرَ لَدَنَّهُ لِأُخْرَى ) تَشْبِيهِهُ فِي النِّعَمِ ( وَعَلَى وَلِيِّ المَجْنُونِ ) لَا الصَّغِيرِ  
( إِطَافَتُهُ وَعَلَى المَرِيضِ ) الطَّوَّافِ ( إِلَّا أَنْ لَا يَسْتَطِيعَ فَعِنْدَهُ مَنْ شَاءَ وَمَاتَ  
إِنْ ظَلَمَ فِيهِ ) فَلَا يَقْضَى الأُخْرَى قَدَرُ مَا ظَلَمَ وَأُولَى مَا فَاتَ لِمَذَرٍ ( كَحِدْمَةٍ  
مُعْتَقٍ بَعْضُهُ ) أَوْ مُشْتَرَكٍ ( بِأَبَقٍ ) فَتَفُوتُ عَلَى مَنْ أَبَقَ فَرَمَنَهُ ( وَنُدِبَ الْإِبْدَاءُ )  
فِي النِّعَمِ ( بِاللَّيْلِ ) لِأَنَّهُ مَحَلُّ الأَنَسِ ( وَالْمَبِيتُ عِنْدَ الْوَاحِدَةِ ) وَيَجُوزُ تَرْكُ  
الْبَيَاتِ عِنْدَ الكُلِّ إِلَّا لَضَرَرٍ ( وَالْأَمَةُ كَالْحُرَّةِ ) وَالزَّمِيَّةُ كَالْمُسْلِمَةِ وَالْمُسْنَفَةُ كَالْبَارِعَةِ  
( وَقُضِيَ لِلْيَسْكْرِ ) إِنْ طَرَتْ عَلَى غَيْرِهَا ( بِسَبْعٍ وَلِلنِّسْبِ بِثَلَاثٍ وَلَا قَضَاءُ )  
لِمَنْ بَعْدَهُمَا فِي ذَلِكَ ( وَلَا نُجَابُ ) النِّيبِ ( إِسْبَعٌ وَلَا يَدْخُلُ عَلَى ضَرَّتِهَا فِي  
يَوْمِهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ ) وَلَوْ أُمْكِنَ الِاسْتِنَابَةُ عَلَى الْأَشْبَهِ ( وَجَازَ الْأَثَرَةُ عَلَيْهَا بِرِضَاهَا  
بِشَيْءٍ أَوْ لَا كَأَعْطَاهَا عَلَى إِمْسَاكِهَا وَشِرَاءِ يَوْمِهَا مِنْهَا ) كُلُّهُ مِنْ بَابِ إِسْقَاطِ  
الحَقُوقِ الأَوْسَعِ مِنَ الْبَيْعِ وَعَمِلَ بِهِ كَالْوُضَائِفِ ( وَوَطْئُ ضَرَّتِهَا بِإِذْنِهَا ) فِي  
يَوْمِهَا ( وَالسَّلَامُ ) وَالْكَلَامُ ( بِالْبَابِ وَالْبَيَاتُ عِنْدَ ضَرَّتِهَا إِنْ أَغْلَقَتْ بَابَهَا  
دُونَهُ وَلَمْ يَفْزَرْ بَيْتُ مُحْجَرَتِهَا ) وَلَهُ حِينَئِذٍ الِاسْتِمْتَاعُ بِضَرَّتِهَا خِلَافاً لِمَا فِي  
الْخُرُشِيِّ ( وَبِرِضَاهُنَّ جَمْعُهُمَا بِمَنْزِلَيْنِ ) بَلْ وَمَنْزِلٌ وَيَجْبِرُنَّ عَلَى الْمَنْزِلَيْنِ ( مِنْ  
دَارٍ وَاسْتَدْعَاوُهُنَّ لِحَلِّهِ وَالزِّيَادَةُ عَلَى يَوْمٍ وَآيِلَةٌ لَا إِنْ لَمْ يَرْضِيَا ) إِلَّا

لضرورة كسفر (وَدُخُولِ حَمَامٍ بِهِمَا) لحرمتهن على بعض عطف على المنفى  
 (وَجَمْعُهُمَا فِي فِرَاشٍ وَلَوْ بِلَا وَطْئٍ وَفِي مَنْعَرٍ) جمع (الْأَمْتَيْنِ وَكَرَاهَتِهِ)  
 لقلة غيرتهن (قَوْلَانِ<sup>(١)</sup>) وَإِنْ وَهَبَتْ نَوْبَتَهُمَا مِنْ ضَرَقَةٍ فَلَهُ الْمَنْعُ) لاحتمال  
 غرض في الواهبة (لَا لَهَا) أى اللوهوبة (وَتَحْتَصُّ بِخِلَافٍ) الهبة (مِنْهُ) فلا  
 يخصص بل بكل الدور إلا أن تملكه كما في توضيحه (وَلَهَا الرُّجُوعُ)  
 مطلقاً لشدّة الغيرة (وَإِنْ سَافَرَ اخْتِصَارَ - إِلَّا فِي الْحُلُجِّ وَالْمَزْوِ قِيَمَرُغُ)  
 لارغبة في القرية (وَتَوَرُّوَاتٍ بِالْإِخْتِيَارِ مُطَاقَةً وَوَعْظًا مَنْ أَسْرَتْ) ولا نفقة  
 لها حيث عجز عن رَدِّهَا (ثُمَّ هَجَّرَهَا) في المضجع (ثُمَّ ضَرَبَهَا) غير مبرح  
 (إِنْ ظَنَّ إِفَادَتَهُ وَبَتَعْدِيهِ زَجَرُهُ الْخَالِكُ) إن لم يرد التطايق (وَسَكَدَتْهَا)  
 عند الإشكال (بَيْنَ قَوْمٍ صَالِحِينَ إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَهُمْ) وإلا أمرهم بالتفقد  
 (وَإِنْ أَشْكَلَ) أى استمر الإشكال (بَعَثَ حَكَمَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا  
 مِنْ أَهْلِيهَا إِنْ أُمِدَّ لَكُنَ) الآية (وَنُدِبَ كَوْنُهُمَا جَارَيْنِ) لأن الجار أعرف  
 (وَبَطَلَ حُكْمُ غَيْرِ الْعَدْلِ وَسَفِيهِ وَأَمْرًا وَغَيْرِ فَقِيهِ بِذَلِكَ وَنَفَذَ طَلَانُهُمَا  
 وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الزَّوْجَانِ وَالْخَالِكُ وَلَوْ كَانَا مِنْ جِهَتَيْهِمَا) بدون بعث الحاكم  
 (لَا أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدَةٍ أَوْ قَمًا وَتَأْزِمُ إِنْ اخْتَلَفَا فِي الْعَدَدِ وَلَهَا التَّطْلِيقُ  
 بِالضَّرَرِ وَلَوْ لَمْ تَشْهَدْ الْبَيْتَةَ بِتَكْرُرِهِ وَعَلَيْهِمَا الْإِصْلَاحُ فَإِنْ تَعَذَّرَ فَإِنْ  
 أَسَاءَ الزَّوْجُ طَلَقًا بِلَا خُلْعٍ وَبِالْعَكْسِ ائْتَمَمَتْهُ عَلَيْهَا أَوْ خَالَعَا لَهُ بِنَظَرٍ هَا  
 وَإِنْ أَسَاءَا) واسويأ أو أشكل (فَهَلْ يَتَمَيَّنُ التَّطْلِيقُ بِلَا خُلْعٍ أَوْ لَهَا  
 أَنْ يُخَالَعَا بِالنَّظَرِ) لأن غالب الخبث من النساء (وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ تَأْوِيلَانِ  
 وَأَتْيَا الْخَالِكُ) كما هو قاعدة نوابه ليجتاط بالقضايا علماً كما في ر (فَأَخْبَرَاهُ  
 وَنَفَذَ حُكْمَهُمَا وَلِلزَّوْجَيْنِ إِقَامَةٌ وَاحِدَةٌ عَلَى الصِّفَةِ وَفِي التَّوَلِيَيْنِ وَالْخَالِكِ  
 تَرَدُّدٌ) في الجواز ومضى (وَأَمَّا إِنْ أَقَامَا الْإِقْلَاعَ مَا لَمْ يَسْتَوْعِبَا الْكَشْفَ



وَبَعْرَ مَا عَلَى الْحُكْمِ ) فلا رجوع ابن يونس إلا لإصلاح ( وَإِنْ طَلَّقَا وَاحِدَهُمَا فِي الْمَالِ فَإِنْ لَمْ تَذْنِبْ مِنْهُ فَلَا طَلَّاقَ .

﴿ فصل ١٠ ﴾ جَاَزَ الْخُلْعُ وَهُوَ الطَّلَاقُ بِمَوْضٍ ) بحاكم ( وَبِلَا حَاكِمٍ وَبِمَوْضٍ مِنْ غَيْرِهَا إِنْ تَأَمَّلَ ) باذل العوض زوجة أو غيرها للتبرع ( لَا مِنْ صَغِيرَةٍ وَسَفِيهَةٍ وَذِي رِقٍ ) يفتزع ماله بلا إذن ووقف خلع للمكاتبة البتة ( وَرَدَّ الْمَالَ وَبَانَ ) إِنْ لَمْ يَقُلْ إِنْ صَحَّتْ بَرَاءَتُكَ ( وَجَاَزَ مِنَ الْأَبِ عَنِ الْمَجْبَرَةِ بِخِلَافِ الْوَصِيِّ ) غير المجبر بلا إذن ( وَفِي خُلْعِ الْأَبِ عَنِ السَّفِيهِ ) من مالها بلا إذن ( خِلَافَ وَالْفَرَارِ كَجَنَيْنٍ وَغَيْرِ مَوْصُوفٍ ) كعبد ( وَلَهُ الْوَسْطُ ) وَإِنْ أَتَشَّحَّ الْحُلُّ فَلَا شَيْءَ لَهُ لِدُخُولِهِ عَلَى الْفَرَارِ ( وَنَفَقَةُ خُلْعٍ إِنْ كَانَ وَبِإِسْنَادٍ حُضًّا نَتَهَى ) له ( وَمَعَ الْبَيْعِ وَرَدَّتْ ) لنفسها ( إِسْكَانُ بَاقِي الْعَبْدِ ) من كل مانع البيع ( مَعَهُ ) أَى مَعَ رَدِّ الثَّمَنِ لِلزَّوْجِ ( نِصْفُهُ ) ويبقى نصف العبد للعصمة إلا أَنْ يَمِينَا غَيْرَ النِّصْفِ فَيَحْسِبُهُ ( وَعَجَّلَ لِلزَّوْجِ بِمَجْهُولٍ وَتَوَلَّاتْ أَبْصًا بِتَقْيَمَتِهِ ) ويرده جهل الأجل فلا يمكن التوقيم ( وَرَدَّتْ دَرَاهِمُ رَدِيَّةٍ إِلَّا لَشَرْطٍ ) عدم الرد ( وَ ) رُدُّهُ ( فِيْمَةُ كَعَبْدٍ ) معين ( اسْتَحَقَّ ) رُدُّهُ أَى أَبْطَلَ ( الْحَرَامُ كَخَمْرِ وَمَنْصُوبٍ وَإِنْ بَعْضًا وَلَا شَيْءَ لَهُ ) حبث عِلْمَ عِلْمَتْ أَوْ لَا ( كِتَابُ خَيْرِهَا دَيْنًا عَلَيْهِ ) فيرد لأجله لأنه سلم ج. نفعا وبانت ( وَخَرُوجُهَا مِنْ مَسْكَنِهَا ) زمن العدة ( وَتَعَجُّلُهُ لَهَا مَا لَا يَحِبُّ قَبُولُهُ ) كالعروض من بيع لأنه : حُطَّ الضَّمان وَأَزِيدَكَ ( وَهَلْ كَذَلِكَ إِنْ وَجَبَ ) لصورة التعجيل ( أَوْ لَا ) وهو الأظهر ( تَارِ بِلَانٍ وَبَانَ ) وَلَوْ بِلَا عِيُونٍ ( أَى عَلَى لَفْظِ الْخُلْعِ وَاجْرَى بِجَرَاهِ ) ( أَوْ عَلَى الرَّجْعَةِ ) مع العوض أو لفظ الخلع فلا يفيد شرطها ( كإعطاء مالٍ في العدة عَلَى نَفْيِهَا ) أَى الرجعة فتبين ثنائيا على الأرجح ( كَيْفَ مَعَهَا أَوْ تَزْوِجُهَا ) تشبيهه في البدونة وبفـكل ( وَالْخِتَارُ نَفْيُ الْإِذْمِ فِيهِمَا ) ضعيف ( وَطَّلَاقُ حُكْمٍ بِهِ ) أَى أَنْشَأَ الْحَاكِمُ ( إِلَّا لِإِبْلَاءٍ وَعُسْرٍ

بنفقة ( فرجى ) ( لا إن شرط نفى الرجعة بلا عوض ) فلا تبين ( أو طلق  
وأعطى أو صالح وأعطى ) البعض المصالح عليه ( وهل مطلقاً أو إلا أن يقصد  
الخلع تأويلان وموجب زوج مكاف ولو سفيهاً أو ولي صفيهاً أباً أو سيداً  
أو غيرها ) بنظر المصلحة ( لا أب سفيهاً وسيداً بالغ ونفذ خلع الرخص )  
ونحوه وإن لم يحز ابتداء ( وورثته دونها كخيرة ومملكة فيه ) أى المربص  
وأوقعتة بائناً ( وولي منها ) بعد المدة ( وملاعنة أو أحنته فيه أو أسلمت  
أو عقت ) بعد طلاقها فيه ( أو تزوجت غيره وورثت أزواجاً ) طلقوها برض  
وإن فى عصمة وإنما ينقطع ) إرثها ( بصحة بينة ) عادة ( ولو صح ) بعد طلاقها  
رجعياً ( ثم مرض فطلقها لم ترث إلا فى عدة الطلاق الأول ) ولا عدة للثانى ولو  
راجعها بعد صحته ورثته إن مات من مرضه ( والإقرار ) والشهادة ( به فيه كإنشائه  
والعدة من الإقرار ) ويعتبر تاريخ البينة ( ولو شهد بعد موته طلاقه فكالطلاق  
فى المرض ) فى الإرث لكن المدة وفاة ( وإن أشهد به فى سفر ثم قدم ووطئ  
وأنكر الشهادة فرق ولا حد ) كرجوع المقر بالزنى ولا حاقل الطعن ( ولو أبانها  
ثم تزوجها قبل صحته فكالمزوج فى المرض ) لأنه أدخلها فى إرث مستمر  
والأول كان يقطعه الصحة فليتم ( ولم يحز خلع المريضة وهل يرذ أو المجاوز  
لإرثه يوم موته ) وعليه الأكثر ( ووقف إليه تأويلان وإن نقص وكيله  
عن مسأه لم يكره ) إلا أن يدفع له الوكيل الزيادة ( أو أطلق له أو لها حلف  
أنه أراد خلع المثل ) حيث دعا إلى صالح أو مال فإن قال الصالح فاطلب بيمين  
أو ما خالك به فامل بلالعين ولا يعمل على ما فى الحرمى انظر حش ( وما زاد  
وكيلها فمليها الزيادة ورد المال بشهادة سماع على الضرر ) عاين ولا عين  
( ويمينها مع شاهد أو امرأتين ) على معاينة الضرر ( ولا يضرها إسقاط البينة  
المستترعة على الأصح ) ولا يلزمها استرعاء بينة على أنها على حقها فى الضرر  
بل المدار على ثبوته على الصواب كما فى ح وغيره ( وبكونها بائناً ) قبله

(لَا رَجْعِيَّةٌ أَوْ يَكُونُ بِهِ يُفْسَخُ بِلَا طَلَاقٍ) عطف على ما قبل النفي (أَوْ لِعَيْبٍ خِيَارٍ بِهِ أَوْ قَالَ إِنْ خَالَعَتْكَ مَا أَتَى طَالِقٌ ثَلَاثًا) بناء على أن المعلق يقع مع المعلق عليه فلا محل للخلع (لَا إِنْ لَمْ يَقُلْ ثَلَاثًا وَأَزَمَهُ طَلَقَتَانِ وَجَازَ شَرْطُ نَفَقَةٍ وَلَدَهَا) أى من ستلده (مُدَّةَ رَضَاعِهِ فَلَا نَفَقَةَ لِلْحَمَلِ) \* ورجح أنه لا يلزم من إسقاط نفقته حال الرضاع إسقاطها حال الحمل (وَسَقَطَ) عنها (نَفَقَةُ الزَّوْجِ أَوْ غَيْرِهِ وَزَانِدٌ) على مدة رضاع الولد (شَرْطًا) الذى عليه العمل لزوم ذلك لها إذ خولعت عليه (كَمَوْنِهِ) أى الولد تشبيهه فى السقوط فلا يرجع ببقى نفقته (وَإِنْ مَاتَتْ أَوْ انْقَطَعَ لِبَنُهَا أَوْ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فَعَلَمْنَاهَا) من تركتها فى الأول وإن عجزت فى الأخيرين أجر الأب وتبعها إن أبسرت (وَعَلَيْهِ نَفَقَةُ الْآبِقِ وَالْبَعِيرِ الشَّارِدِ) وأجرة تحصيلاهما (إِلَّا لِشَرْطٍ) أو عرف (لَا نَفَقَةُ جَنَيْنٍ) حمل (إِلَّا بَعْدَ خُرُوجِهِ وَأَجْبَرَا عَلَى جَمْعِهِ مَعَ أُمِّهِ) بملك (وَفِي نَفَقَةِ ثَمَرَةٍ لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهَا قَوْلَانِ) المعتمد على الزوج ولو لم تظهر (وَكَفَّتِ الْمَعَاوَةُ) مفهمته عرفًا (وَإِنْ عُمُوقٌ بِالْإِقْبَاضِ وَالْأَدَاءِ لَمْ يَحْتَصَّ بِالْجُلُوسِ إِلَّا اقْرَبِيَّةٌ) ما لم يطل بحيث يرى عرفًا أن الزوج لم يردده (وَأَزَمَ فِي أَلْفٍ) مثلاً (الْغَالِبُ) من دراهم أو دنانير (وَ) لزم (الْبَيْنُونَةُ إِنْ قَالَ إِنْ أُعْطِيتَنِ أَلْفًا فَارْقَيْتِكَ أَوْ أَفَارَقَكَ إِنْ فُهِمَ الْإِلْتِزَامُ أَوْ الْوَعْدُ إِنْ وَرَّطَهَا) كأن باعت مصالحهما، والشرط راجع للمضارع وكذا الماضى لأن الأداة صرفته للاستقبال ، أما إن علق صيغة إنشاء نحو إِنْ أُعْطِيتَنِ فَأَنْتِ طَالِقٌ فبإلإعطاء أزمه ولا يقال إن فهم الخ ولا يعول على ما فى الخرشي ونحوه (أَوْ) قالت (طَلَّقْنِي) عطف على قال (ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فُطْلِقَ وَاحِدَةً) مذهب المدونة لا يلزمها الألف إلا بالثلاث (أَوْ بِالْعَكْسِ) للزيادة على غرضها وقيل لا يلزمها الألف بالثلاث لأنه يجب عند الأزواج كما فى عب وبن (أَوْ أَبْنَى بِأَلْفٍ أَوْ طَلَّقْنِي نِصْفَ طَلَقَةٍ) مثلاً

(أَوْ فِي جَمِيعِ الشَّهْرِ فَفَعَلَ) فيكُل ويؤبد (أَوْ قَالَ بِأَنْفٍ غَدَاً فَقَبِلَتْ فِي الْحَالِ) لأنه إن علق الطلاق على غد نجز وإن خصصت هي غداً لم يلزمها العوض إلا بالطلاق فيه وهو بائن مطلقاً (أَوْ بِهَذَا الْحَرْوِيِّ إِذَا هُوَ مَرْوِيٌّ) لأن العبارة بذات الثوب أما غير المعين فيرجع لبدله كما سبق وهراته ومسرو بلدتان بخراسان (أَوْ بِمَا فِي يَدَيْهَا وَفِيهِ مُتَمَوِّلٌ أَوْ لَا) كالتراب (عَلَى الْأَحْسَنِ) لدخوله على الفرر (لَا إِنْ خَالَاتُهُ بِمَا لَا شُبُهَةَ لَهَا فِيهِ) معيناً فلا يلزمه طلاق حيث جهل (أَوْ بِتَأْفِيدٍ) بمعنى دون خاف للثلث (فِي إِنْ أُعْطِيَتْ نِي مَا أَخَالَكَ بِهِ) كما سبق (أَوْ طَلَّقَتْ ثَلَاثًا بِأَنْفٍ فَقَبِلَتْ وَاحِدَةً بِالثَّلْثِ) لأنه يقول لا تخلص مني إلا بأنف فواحدة بها لزم (وَأِنْ ادَّعَى الْخُلْعَ أَوْ قَدَرًا أَوْ جِنْسًا حَلَقَتْ وَبَانَتْ) فإن نسكت حلف فإن نكل بانت مجاناً في الأول وله ما قالت في الأخيرين (وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ) بيمين على النقل (إِنْ اخْتَلَفَا فِي الْمَدَدِ) للطلاق (كَدَعَوَاهُ مَوْتٌ عَيْنٌ أَوْ عَيْنُهُ قَوْلُهُ) أي الخلع فيرجع عليها بغير الآبق (وَأِنْ ثَبَتَ مَوْنُهُ بَعْدَهُ فَلَا عَهْدَةَ) عليها .

﴿فصل في طلاق الشبهة﴾ الذي أباحته<sup>(١)</sup> (وَاحِدَةً) لا أزيد ولا جزء (بِطُهْرٍ لَمْ يَمَسْ فِيهِ بِلَاءٌ عِدَّةٌ وَإِلَّا فَبِدْعَى وَكُورَةٍ فِي غَيْرِ الْخِيضِ) وفي بن حرمة الثلاث (وَلَمْ يُجْبِرْ عَلَى الرَّجْعَةِ كَقَبْلِ الْفُسْلِ مِنْهُ أَوْ التَّيَمُّمِ الْجَائِزِ) لسببه تشبيهه في عدم الجبر مع الحرمة على الأرجح (وَمُنْجَعٍ فِيهِ) كالنفاس (وَرَفَعَ) خلافاً للظاهرية (وَأُجِبَ عَلَى الرَّجْعَةِ) متى عثر عليه (وَلَوْ لِمُعْتَادَةٍ الدَّمِ لِمَا) أي زمن (يُضَافُ فِيهِ لِلأَوَّلِ) فقد طلقها في طهر غير تام (عَلَى الْأَرْجَحِ وَلَا أَحْسَنُ عَدَمُهُ) ضعيف (لِأَخْرِ الْمِدَّةِ) لا يلتفي الجبر إلا بخروجهما

(١) وإن كان خلاف الأولى بل من أشد أفراد خلاف الأولى وهو معنى أبغض الحلال الطلاق أي أقربه للأبغض فإن الحلال لا يبغض بالفعل بل قد يقرب إذا خالف الأولى اهـ شرح المجموع

﴿وَلَنْ أَبَى مُدَدَ﴾ بالسجن (ثُمَّ سُجِنَ) ثم هدد بالضرب (ثُمَّ ضُرِبَ) بمجلسي (فإن ارجع) وإلا ارجع الحاكم (وَجَازَ الْوَطْءَ بِهِ وَالتَّوَارُثُ) فتسكني نية الحاكم (وَالْأَحَبُّ أَنْ يُمَسِّكَهَا حَتَّى تَطْهُرَ) هذا واجب (ثُمَّ تَحِيضُ) هذا مندوب (ثُمَّ تَطْهُرُ) واجب أيضاً (وَفِي) كون (مَعَهُ فِي الْحَيْضِ لِقَطْوِيلِ الْمِدَّةِ لِأَنَّ فِيهَا جَوَازَ طَلَاقِ الْخَائِلِ) لأن عدتها بالوضع على كل حال (وَعَبْرَ الدَّخُولِ بِهَا) إذ لا عدة عليها (فِيهِ) أي الحيض (أَوْ لِكَوْنِهِ تَعْبُدًا لِمَنْعِ الْخُلْعِ وَعَدَمِ الْجَوَازِ وَإِنْ رَضِيَتْ) ولو كان للتطويل (لَسَقَطَ حَقُّهَا) وَجَبَرَهُ عَلَى الرَّجْعَةِ وَإِنْ لَمْ تَقُمْ خِلَافَ وَصْدَقَتْ أَنَّهَا تَحِيضٌ وَرُجْعٌ إِذَا خَالَ خِرْفَةً وَيَنْظُرُهَا النَّسَاءُ) لكن الشهور الأول (إِلَّا أَنْ يَتَرَفَعَا طَاهِرًا فَقَوْلُهُ) أنه طلقها في الطاهر (وَعُجِّلَ فُسْحُ الْفَاسِدِ فِي الْحَيْضِ وَالطَّلَاقِ عَلَى الْمَوْلَى) إذا لم يبق (وَأُجِبَ عَلَى الرَّجْعَةِ لَا لِعَيْبٍ وَمَا دَلَّ عَلَى فُسْحِهِ أَوْ لِعُسْرِهِ بِالْمَنْفَقَةِ) فينظر الطاهر بذلك (كَالْعَانِ وَنُجِزَتْ الثَّلَاثُ فِي شَرِّ الطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ) كأفبعه وأكله (وَفِي طَلَاقِ ثَلَاثًا لِلِسُنَّةِ إِنْ دَخَلَ بِهَا وَإِلَّا فَوَاحِدَةً) للمتمد الثلاث مطلقاً (كَخَيْرِهِ أَوْ وَاحِدَةً دَظِيمَةً أَوْ قَبِيحَةً أَوْ كَالْقَصْرِ) فواحدة في كل ذلك (وَتِلْكَ لِلْبِدْعَةِ أَوْ بَعْضُهُنَّ لِلْبِدْعَةِ وَبَعْضُهُنَّ لِلْسُنَّةِ فَثَلَاثٌ فِيهِمَا) المدخول بها وغيرها .

﴿أَصْلُهُ﴾ وَرُكْنُهُ أَعْلَى وَقَصْدُهُ وَتَحْلٌ وَلَفْظٌ وَإِنَّمَا يَصِحُّ طَلَاقُ الْمُسْلِمِ الْمَكْفٍ) نعم الفصولي والوكيل لا يشترط فيه ذلك لأن العبرة بإجازة الزوج (وَلَوْ سَكِرَ حَرَامًا) وبحلال كالجنون (وَقِيلَ إِنْ مَيَّزَ أَوْ مُطْلَقًا) وهو المتمد كما يلزمه الجفائيات والحدود دون الإقرارات والمقود<sup>(١)</sup> (تَرَدَّدَ وَطَّلَاقُ الْفُضُولِيِّ

(١) في المجموع وشرحه : وإن سكر حراماً كجفائياته وحدوده : فلا يتساكر الناس به يجوزون بخلاف إقراراته وعقوده لئلا يتسلط النابس على أموال السكارى اهـ (١٤ — إكمال)

كَيْفِيَّةٍ) في احتياجه لأجازه والأحكام من يومها (وَلَزِمَ وَلَوْ هَزَلٌ) لأن العيرقة  
في الصريح قصد اللفظ بهزله جد كالرجمة والنكاح والعنق (لَا إِنْ سَبَقَ لِسَانُهُ  
فِي الْفَتْوَى) كالقضاء إن قامت قرينة على ذلك (أَوْ لَنْ يَلَا فَهَمْ) عطف  
على المنفى (أَوْ هَذِي لِمَرْضٍ أَوْ قَالَ لِمَنْ اسْتَمَّ طَالِقٌ بِطَالِقٍ وَقُبِلَ مِنْهُ  
فِي طَارِقِ الْغَفَاتِ لِسَانُهُ) اللام في الفتوى أو لقرينة ولا يغزر حذف حرف  
النداء للبلبل (أَوْ قَالَ بِأَحْفَصَةٍ فَأَجَابَتْهُ عَمْرَةٌ فَطَلَعَتْهَا فَلَمْدَةٌ) في الفتوى  
وطلعتا مع البينة (عند القاضي عملاً بالقصد والخطاب) (أَوْ أَكْرَهَ وَلَوْ  
بِكَيْفِيَّةٍ جُزْءِ الْعَبْدِ) لعنق بعضه وحلف أن لا يعارض على بعضه والمتممة  
الحث في هذا لأن الإكراه الشرعي كالطوع (أَوْ فِي فِعْلٍ) حاف عليه (إِلَّا أَنْ  
يَتَرَكَ التَّوْبَةَ مَعَ مَعْرِفَتِهَا) المعتمدولو<sup>(١)</sup> (يَخُوفُ مُؤْلِمٍ مِنْ قَتْلِ أَوْ ضَرْبِ  
أَوْ سِجْنٍ أَوْ قَيْدٍ أَوْ صَنْعٍ لِيَذِي مُرُوءَةً بَعْلًا) ولو قل (أَوْ قَتَلَ وَلَدَهُ أَوْ أُمَّهُ)  
ومنه الحلف للامتناع (وَهَلْ إِنْ كَثُرَ) بحسبه وهو الظاهر (تَرَدَّدُ لَا) قتل (أَجْنَبِيٍّ  
وَأَمِيرٍ بِالْخَلْفِ) وإن حنث (لَيْسَ لَمْ وَكَذَلِكَ الْعَتَقُ وَالنِّكَاحُ وَالْإِنْرَارُ وَالْيَمِينُ وَنَحْوُهُ)  
من الاتزامات لا تلزم بالإكراه (وَأَمَّا الْكَفَرُ) ظاهراً (وَسَبُّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ)  
(وَقَذْفُ الْمُسْلِمِ فَإِنَّمَا يَجُوزُ لِلْقَتْلِ) كسب الصحابة بغير الذنب ومن احتقاف  
في نهوته أو مسكيتته وغيرهم بمطلق مؤلم<sup>(٢)</sup> (كَالْمَرْأَةِ لَا يَجِدُ مَا يَسُدُّ رَمَتْهَا)  
من الموت (إِلَّا لِمَنْ بَزَى بِهَا) تشبيهه في الجواز<sup>(٣)</sup> (وَصَبْرُهُ) أي من ذكره على  
القتل (أَجْمَلُ الْقَتْلِ الْمُسْلِمِ وَقَطْعُهُ) عضواً (وَأَنْ يَزْنَ) بمكرهه أو ذات وأطى  
فلا يجوز ذلك ولو بالقتل (وَفِي لُزُومِ طَاعَةِ أَكْرَهَ عَلَيْهِمَا) باليمين (قَوْلَانِ) أقواهما

(١) أي ولو ترك التورية فلا يلزمه كما في المجموع . وقول المصنف يخوف متعلق بأكرهه  
أو بجهنم وتفديره . والاكره الذي لا حث معه يكون بخوف (٢) وغيرهم مبتدأ وبمطلق مؤلم خير  
(٣) أما الولد إذا لم يجد من يطعمه إلا باتباعه فلا يمكن من نفسه ولو مات بالجوع . لأن  
اللوأ لا يجوز بحال من الأحوال لا لضرورة ولا لإكراه بالقتل ولا لغير ذلك . وهذا إجماع  
من جميع المذاهب .

عدم اللزوم (كإيجازته كالطلاق طائفاً) تشبيهه في الخلاف (والأحسن للخصي  
 ونحوه ما ملك قبله وإن تعلّقاً كقولهم لا جندية هي طالق عند خطبتها)  
 فسياق البساط دل على أن المعنى إن أخذتها (أو إن دخلت ونوى بعد نكاحها  
 وتطلق مقبلة وعليه النصف إلا بعد ثلاث) قبل أن تزوج غيره وقد قال كلما  
 تزوجتك فأنت طالق فلا مهر (على الأصوب) لفساد النكاح (ولو دخل  
 فالتمسني فقط) لأن الوطء من ثمرات العقد (كواطء بعد جنته ولم يعلم)  
 فلا مهر عليه لو طئه غير ما تزوجها به وقيد عدم العلم فيها قبل الكف أيضاً ويقعد  
 على العالم إلا أن تطوع (كأن أبقى كثيراً بذكر جنس وبكبد أو زمان  
 يبلغه عمره ظاهراً ويبقى ما ينتفع به عادة تشبيهه في اللزوم) لا فيمن تحتها  
 من بلد حلف لا يتزوج منها (إلا إذا) أبانها و (وتزوجها وله نكاحها) أي  
 المرأة التي علق طلاقها على نكاحها بغير أداة تكرار فيخرج من البين (ونكاح  
 الإماء في كل حرّة) وخشى العنت (ولزم في المصربة فيمن أبوها كذلك  
 والطارئة إن تخلّقت بخلفين وفي مصر يلزم في عملها) الإقليم (إن نوى  
 وإلا فلم يحل لزوم الجمعة وله) أي من حلف لا يتزوج بمصر (المواعدة  
 بها لا إن عم النساء أو أبقى قديلاً كذلك امرأة أتزوجها إلا تفويضاً أو  
 من قرينة) وهي صغيرة أو حتى أنظرها فعصي فلا شيء عليه فيما ذكر (أو  
 الأبكار بعد كل نيب وبالعكس) فيلزم فيما قدمه (أو خشي في المؤجل  
 العنت وتعدّر التسرّي) فيتزوج للضرورة وقد قال كثير بإلغاء التعليق<sup>(١)</sup> (أو  
 آخر امرأة) إذ لا تملك إلا بموته ولا طلاق إذ ذاك وأما أول امرأة فيلزم (وصوب  
 وقوفه عن الأولى حتى ينكح ثانية ثم كذلك) لكن الأول أصوب  
 (وهو في الموقوفة كالمولي واختاره) أي الوقف اللاحق (إلا الأولى) فإن  
 البين لا يتناولها عرفاً (وإن قال إن لم أتزوج من المدبقة فهي طالق

فَتَزَوَّجَ مِنْ غَيْرِهَا نُجُزَ طَلَّاقُهَا) بناء على أن المعنى كل امرأة تزوجتها من غيرها طالق هذا هو الأرجح (وَتَوَوَّلَتْ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُلْزَمُهُ الطَّلَاقُ إِذَا تَزَوَّجَ مِنْ غَيْرِهَا قَبْلَهَا) نظراً لصيغة التعليق (واعتُبرَ في ولايته عليه حال النفوذ فلمَوْ فَعَلَتْ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ حَالِ بَيِّنُونَتِهَا لَمْ يُلْزَمْ) لأنها زمن النفوذ أجنبية (وَلَوْ نَكَحَّهَا فَقَعَلَتْهُ حَيْثُ إِنْ بَقِيَ مِنَ الْعِصْمَةِ الْمُعْلَقِ فِيهَا شَيْءٌ) خلافاً للشافعية في حل اليمين بالخلع<sup>(١)</sup> (كالظاهر) تشبيهه في عوده في العصمة (لَا يَحْلُوفُ لَهَا فَفِيهَا وَغَيْرِهَا) ضعيف والمعتمد اختصاصها بالعصمة أيضاً نعم المحلوف عليها لا تختص (وَلَوْ طَلَّقَهَا) أى من حلف لا يتزوج عليها (ثُمَّ تَزَوَّجَ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا طَلَّتْ الْأَجْنَبِيَّةُ وَلَا حُجَّةَ لَهُ إِنْ لَمْ يَتَزَوَّجْ عَلَيْهَا وَإِنْ ادَّعَى نِيَّةً لِأَنَّ قَصْدَهُ) الذى يحكم به شرعاً (أَن لَا يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا وَهَلْ لِأَنَّ الْيَمِينَ عَلَى نِيَّةِ الْمَحْلُوفِ لَهَا أَوْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ) فعليه لو جاء مستفتياً لصدق (تَأْوِيلَانِ وَفِيمَا تَعَلَّشَتْ مُدَّةَ حَيَاتِهَا إِلَّا لِنِيَّةٍ كَوْنُهَا تَحْتَهُ) كما سبق في اليمين (وَلَوْ عَلَّقَ عِبْدُ الثَّلَاثَ عَلَى الدُّخُولِ فَعَتَّقَ وَدَخَلَتْ لَزِمَتْ) كما سبق أن العبرة بحال النفوذ (وَأَنْذَتْنِ بَقِيَّتَ وَاحِدَةً) وواحدة أو مطلقاً بقى اثنان (كَمَا لَوْ طَلَّقَ وَاحِدَةً ثُمَّ عَتَّقَ) تشبيهه في بقاء واحدة لأنه أذهب نصف العصمة كحر طلق واحدة ونصف (وَلَوْ عَلَّقَ طَلَّاقَ زَوْجَتِهِ الْمَمْلُوكَةَ لِأَبِيهِ) مثلاً (عَلَى مَوْتِهِ لَمْ يَنْفُذْ) لأنه يارثها لا يجد الطلاق محلاً (وَلَنْظُهُ طَلَّقْتُ وَأَنْتِ طَائِقٌ أَوْ أَنْتِ أَوْ مُطَلِّقَةٌ) بتشديد اللام (أَوْ الطَّلَاقُ لِي لَا زِمٌ لَا مُنْطَلِقَةٌ) أو مطلوقة مثلاً فليس من صريحه (وَتَلْزَمُ وَاحِدَةً إِلَّا لِنِيَّةٍ أَكْثَرَ كَاعْتِدَائِي) فهو طلاقه فإن عطفها بالفاء كأنك طالق فاعتدى لم تلزم عند عدم النية بخلاف عدم العطف وأما نحو ثم فلا ينوى لعدم السببية فتدبر (وَصُدِّقَ فِي نَفْيِهِ إِنْ دَلَّ الْبَيِّنَاتُ عَلَى الْعَدِّ) لظهور قرائنه بخلاف مجرد النية لحفاؤها فلا تصرف العرج

(١) بناء على أنه فسخ وهو قول ضعيف عندهم



عن معناه وإن قدمت في المحلوف عليه كما سبق (أو) على غير المدكان (كانت مؤمنة وقالت أطمئني وإن لم تسأله فتأويلان والثلاث في بنية وحبلتك على غارك) ولا ينوي دخل أو لا وفيه القرأى بما إذا عرف بذلك وكذا بقية الصيغ (أو واحدة بآئنة) إن دخل (أو نواها بخليت سبيلا أو ادخلي) وأخرجى أو اشترى مثلا والضمير للواحدة البائنة فإن لم يدخل فواحدة إلا لنية أكثر (والثلاث إلا أن ينوي أقل إن لم يدخل بها) في بن استواء المدخول بها وغيرها إن كان طلاقه خلعاً في التنويه (في كالميتة والدم وهبتك وردت لك لأهلك أو أنت أو ما أنقلب إليه من أهل حرام أو خلية أو بائنة أو أنا وحلف عند إرادة النكاح) في غير المدخول بها أنه نوى دون الثلاث (ودين في نفيه إن دل بساط عليه) كما سبق في الصريح (وثلاث) في المدخول بها (في لا عصمة لي عليك أو اشترتها منه إلا إفداء) استثناء من الأولى (وثلاث إلا أن ينوي أقل مطلقاً) دخل أو لا (في خليت سبيلا) وسبق ما إذا نوى بها الواحدة البائنة (واحدة في فارقتك) إلا لنية أكثر (ونوى فيه وفي عده في اذبحي وانصري أو لم أتزوك أو قال له رجل ألك امرأة فقال لا أو أنت حرة أو ممثلة أو الخفي بأهلك أو لت لي بامرأة إلا أن يملق في الأخير) فثلاث (وإن قال لا نكاح بيني وبينك أو لا ملك لي عليك أو لا سبيل لي عليك فلا شيء عليه إن كان عتاً بالإفبات وهل تحرّم) وينوي في غير المدخول بها (بوجهي من وجهك حرام أو كلي وجهك حرام) بتخفيف على (أو ما أعيش فيه حرام لا شيء عليه) حيث لم ينو الزوجة (كقوله لهما يا حرام أو الحلال حرام أو حرام كلي أو جميع ما أم لك حرام ولم يرد إدخالها) تشبيه في الثاني (قوله لأن) راجع لما قبل السكاف (وإن قال سائبة مني أو عتيفة أو

لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ حَلَالٌ وَلَا حَرَامٌ حَلَفَ عَلَى نَفْسِهِ فَإِنْ نَكَحَ نَوَى فِي  
عَدَدِهِ (مَعْنَى يَقَالُ لَهُ لَزِمَكَ الطَّلَاقُ وَلَا مَحَالَةَ فَإِمَّا أَنْ تَعْتَرِفَ بِشَيْءٍ وَإِلَّا فَالثَّلَاثُ  
(وَعُقُوبَ) لِقَابِهِ فِي شَأْنِ الْعَصْمَةِ (وَلَا يُنَوَّى فِي الْعَدَدِ) فِي رَأْسِ فِي النُّقْلِ  
الْعَدَدِ (إِنْ أَنْكَرَ قَصْدَ الطَّلَاقِ بَعْدَ قَوْلِهِ أَنْتَ بَائِنٌ أَوْ بَرِيَّةٌ أَوْ خَلِيَّةٌ  
أَوْ بَتَّةٌ جَوَابًا لِقَوْلِهَا أَوْدُ لَوْ فَرَّجَ اللَّهُ لِي مِنْ مُحِبَّتِكَ وَإِنْ قَصَدَهُ بِاسْتِقْنَى  
الْمَاءِ أَوْ بِكُلِّ كَلَامٍ) أَوْ صَوْتٍ سَادِجٍ أَوْ بِكُزْمَارٍ (لَزِمَ لَا إِنْ قَصَدَ التَّمَنُّظَ  
بِالطَّلَاقِ فَلَفْظُ بِهِذَا) أَيْ نَحْوِ اسْقَى الْمَاءَ (غَلَطًا أَوْ أَرَادَ أَنْ يُنَجِّزَ الثَّلَاثَ  
فَقَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَسَكَتَ) فَوَاحِدَةٌ (وَسُقَّةٌ قَائِلٌ يَا أُمِّي وَيَا أُخْتِي) وَغَيْرُ ذَلِكَ  
مِنَ الْحَرَامِ لَزُوجَتِهِ وَاخْتَلَفَ بِالسَّكَارَةِ وَالتَّحْرِيمِ (وَلَزِمَ بِالْإِشَارَةِ الْمَفْهُومَةِ)  
بِعَرَفٍ أَوْ قِرَائِنٍ وَلَا يَكْفِي الْقَصْدُ (وَيُجَرِّدُ إِرْسَالَهُ مَعَ رَسُولٍ) وَإِنْ لَمْ يُبَايَعْ  
(وَبِالْكِتَابَةِ عَازِمًا) حِينَ السَّكْتِ أَوْ الْإِخْرَاجِ وَعَدَمِ الْغِيَةِ يَحْمُولُ عَلَى الْعَزْمِ  
(أَوْ لَا) بَأَن كُتِبَ مُسْتَشِيرًا وَأَخْرَجَهُ كَذَلِكَ (إِنْ وَصَلَ وَفِي لُزُومِهِ بِكَلَامِهِ  
النَّفْسِيِّ خِلَافًا) الرَّاجِحُ عَدَمُهُ (وَإِنْ كَرَّرَ الطَّلَاقَ يَعْطِفُ بِوَائٍ أَوْ ثَمَّ فَثَلَاثٌ  
إِنْ دَخَلَ) لَا مَفْهُومَ لَهُ إِنْ نَسِيَ (كَمَعَ طَلَقَتَيْنِ مُطْلَقًا) دَخَلَ أَوْ لَا (وَبِلَا  
عَطْفٍ ثَلَاثٌ فِي الْمَدْخُولِ بِهَا كَغَيْرِهَا إِنْ نَسِيَ) إِذْ لَا يَرْتَدِفُ مَعَ التَّرَاخِي  
عَلَى الْبَائِنِ (إِلَّا لِنِيَّةٍ نَأْ كَيْدٍ فِيهِمَا) الْمَدْخُولُ بِهَا وَغَيْرُهَا (فِي غَيْرِ مُعَاقٍ  
بِمُعَدَّدٍ) فَإِنَّهُ يُبْطَلُ النَّأ كَيْدٌ (وَلَوْ طَلَّقَ فَقِيلَ لَهُ مَا فَعَلْتَ فَقَالَ هِيَ طَالِقٌ  
فَإِنْ لَمْ يَنْوِ إِخْبَارَهُ) وَلَا الْإِنْشَاءُ (فَقَبِي لُزُومِ طَلَقَةٍ) وَهُوَ الْأُظْهَرُ حَمَلًا عَلَى  
الْإِخْبَارِ (أَوْ اثْنَتَيْنِ قَوْلًا لِأَنَّ) فِي الرِّجْعِيَّةِ عِنْدَ الْقَاضِي (وَنِصْفِ طَلَقَةٍ أَوْ طَلَقَتَيْنِ)  
عَطْفَ عَلَى الْمِضَافِ إِلَيْهِ (أَوْ نِصْفِي طَلَقَةٍ أَوْ نِصْفٍ وَثَلَاثِ طَلَقَةٍ) بِإِضَافَتِهَا  
لَهَا (أَوْ وَاحِدَةٍ فِي وَاحِدَةٍ) إِلَّا أَنْ يَجْرِيَ الْعَرَفُ بِالتَّمَدُّدِ عَلَى أَنْ فِي بَيْنِي مَعَ أَوْ  
بَعْدَ (أَوْ مَتَى مَا فَعَلْتُ وَكَرَّرْتُ) وَلَمْ يَنْوِ التَّكْرَارَ (أَوْ طَالِقٍ أَبَدًا طَلَقَةً) وَقَبْلَ

بالثلاث في الأخير (واثنتان في رُبْعٍ طَلْقَةٍ وَنِصْفِ طَلْقَةٍ) اتعدها المضاف إليه  
 (وَإِذَا حِدَّةٌ فِي اثْنَتَيْنِ) وربما كان عند عامة مصر ثلاثاً (وَالطَّلَاقُ كُلُّهُ إِلَّا  
 نِصْفَهُ) فإنه واحدة ونصف، فإن قال إلا نصف الطلاق فثلاث حملا للإظهار  
 على الواحدة (وَأَنْتِ طَاقٍ إِنْ تَزَوَّجْتِكِ ثُمَّ قَالَ كُلُّ مَنْ أَتَزَوَّجُهَا مِنْ هَذِهِ  
 الْقَرِيبَةِ فَهِيَ طَاقٍ) لأن جهة العموم غير جهة الخصوص وفي العكس خلاف  
 (وَتِلْكَ فِي) أنت طالق الطلاق (إلا نصف طَلْقَةٍ وَاثْنَتَيْنِ فِي اثْنَتَيْنِ أَوْ كَلَّمَا  
 حِضَّتِ) وهو متوقع منها (أَوْ كَلَّمَا أَوْ مَتَى مَا أَوْ إِذَا مَا طَلَّقْتِكِ أَوْ وَقَعَ عَلَيْكِ  
 طَّلَاقٍ فَأَنْتِ طَاقٍ وَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً) لأن فاعل السبب فاعل المسبب (وَلِنْ  
 طَلَّقْتِكِ فَأَنْتِ طَاقٍ قَبْلَهُ ثَلَاثًا) إلفاء للقبليسة كما لو قال أنت طالق أمس  
 (وطلقة في أربع قال لهنَّ بَيْنَهُنَّ طَلْقَةٌ) فأكثر (ما لم يَزِدْ الْعَدَدُ عَلَى  
 ثَلَاثَةٍ) فائتان إلى تسع فثلاث (سَحْنُونَ وَإِنْ شَرَّكَ) في ثلاث (طَلَّقْنَ ثَلَاثًا  
 ثَلَاثًا) وهل خلاف إذ لا فرق بين البينية والتشريكية فالراجح قول ابن القاسم  
 (وَلِنْ قَالَ أَنْتِ شَرِيكَةٌ مُطَلَّقَةٌ ثَلَاثًا وَلِلثَّالِثَةِ وَأَنْتِ شَرِيكَتُهُمَا طَلَّقْتَ)  
 الثانية (اثنتين) إذ لها واحدة ونصف (وَالطَّرْفَانِ ثَلَاثًا) لأن الثالثة لما من  
 الأولى واحدة ونصف ومن الثانية واحدة ومقتضى ما سحنون الثلاث في كل  
 (وَأَدَّبَ الْمُجَزَّى كَطَلَّقِي جُزْءًا وَإِنْ كَيْدٌ وَلَزِمَ بِشَعْرُكَ طَاقٍ أَوْ كَلَامُكَ  
 عَلَى الْأَحْسَنِ) ككل ما يتلذذ به كعقل لا علم (لَا بِسَمْعٍ وَلَا بِبَصَرٍ) بخلاف الربق  
 فإنه قبل الانفصال (وَدَمَعٍ) إلالية (وَصَحَّ اسْتِثْنَاءُ إِلَّا) ونحوها (لِنْ أَنْصَلَ)  
 وانعقر نحو السعال (وَلَمْ يَسْتَفْرِقْ فِي ثَلَاثٍ إِلَّا ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً أَوْ) طالق  
 (ثَلَاثًا أَوْ الْبَيْتَةُ إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِلَّا وَاحِدَةً) راجعان لهما (اثنتان) إلفاء للاستثناء  
 الأولى في الأولى قاله ابن شاس وقال ابن الحاجب فيه واحدة قال ابن عرفة وهو  
 الحق لأن الثلاثة الثانية إذا خرج منها واحدة بقي اثنتان يُخْرَجَانِ مِنَ الْأُولَى

(وَوَاحِدَةٌ وَاثْنَتَيْنِ إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِنْ كَانَ مِنَ الْجَمْعِ فَوَاحِدَةٌ وَإِلَّا ثَلَاثٌ) يشمل عدم النية احتياطاً (وَفِي الْغَاءِ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ وَاعْتِبَارُهُ قَوْلَانِ) أرجحهما الاعتبار ففي خمس إلا اثنتين ثلاث عب إلا أن يكون الأحوط عدمه كخمس إلا ثلاث (وَنُجُزَ إِنْ عَلِقَ بِمَا ضُرِّمَتْ مَعَهُ عَقْلًا أَوْ عَادَةً أَوْ نِسْماً) بمعنى بانتفائه فرجع للواجب ومثلوا الأول بلو حضرت فلاناً أدمس لأجمعين يعني حياته وموته لأنه في قوة قوله إن لم أجمع فانت طالق والمعادي لأخرقن به الأرض والشرعي لأشتممه (أَوْ جَائِزٍ كَلَوْ جِئْتَ قَضَيْتُكَ) حَقُّك وجعله جائزاً إماماً قبل الأجل أو بمعنى المأذون فيه وإن وجب ثم الراجع فيه عدم التخيير (أَوْ مُتَعَمِّلٍ مُحَقَّقٍ وَشُبْهِهُ بُلُوغُهُمْ عَادَةً كَبَعْدَ سَنَةٍ أَوْ يَوْمٍ مَوْئِي) لا بعده (أَوْ إِنْ لَمْ أَمْسِ السَّمَاءُ أَوْ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ هَذَا الْحَجَرُ حَجَرًا) لأنه لغو من الكلام إلا لقربة صلابة مثلاً (أَوْ لِيُزِيلَهُ كَطَّلَعِي أَمْسِ أَوْ بِمَا لَا صَبْرَ عَنْهُ كَأَنْ قُمْتَ) إلا أن يمين زمنياً يقبل عادة (أَوْ غَالِبٍ كَأَنْ حِضَّتْ) فيمين تخيص (أَوْ مُحْتَمَلٍ وَاجِبٍ كَأَنْ صَلَّيْتُ أَوْ بِمَا لَا يُمْكِنُ حَالًا كَأَنْ كَانَ فِي بَطْنِكَ غُلَامٌ أَوْ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ أَوْ فِي هَذِهِ اللَّوْزَةِ قَلْبَانِ) أو إن لم يكن (أَوْ فَلَانٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ) إلا النص أو إجماع (أَوْ إِنْ كُنْتُ حَامِلًا أَوْ إِنْ لَمْ تَكُونِي وَهَيَاتَ عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنْهُ فِي طَهْرٍ لَمْ يَمَسَّ فِيهِ) فيحنت في الثاني (وَاخْتَارَهُ مَعَ الْعَزْلِ) ضعيف (أَوْ بِمَا لَا يُمْكِنُ اِطْلَاعُنَا عَلَيْهِ كَأَنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ الدَّلَائِلُ أَوْ الْيَنْ أَوْ صَرَفَ الْمَشِيئَةِ عَلَى مُعَاتِي عَلَيْهِ) فكذلكم والبرة بوجوده (يَخْلَافُ إِلَّا أَنْ يَبْدُو لِي فِي الْمُعَاتِي عَلَيْهِ فَقَطُّ) كدخول الدار فينفع (أَوْ كَأَنْ لَمْ تَمُطَّرِ السَّمَاءُ غَدًا إِلَّا أَنْ يَمُطَّرَ الزَّمَنُ) الاستثناء منقطع (أَوْ بِخِلَافِ لِمَا قَدَرُ) في أمانة المطر (فَيُلْتَمَظَرُ وَهَلْ يَنْتَظَرُ فِي الْبَرِّ) إن مطرت (وَعَلَيْهِ إِلَّا كَثُرَ

أَوْ يُنْجِزُ كَالْحَنَثِ تَأْوِيلَانِ ( فَمَوْضُوعُ قَرَبِ الزَّمَنِ وَعَدَمُ الْإِمَارَةِ ) ( أَوْ  
بِمُحَرَّمٍ كَأَنَّ لَمْ أَزِنْ إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ قَبْلَ التَّنْجِيزِ أَوْ بِمَالٍ يُعْلَمُ حَالًا وَمَالًا  
وَدَيْنَ إِنْ أَمْسَكَ حَالًا وَادْعَاهُ ) كَرُوءِيَةِ الْهَلَالِ ( فَلَوْ حَلَفَ اثْنَانِ عَلَى النَّقِيبِ  
كَأَنَّ كَانَ هَذَا غُرَابًا إِنْ لَمْ يَكُنْ فَإِنْ لَمْ يَدَّعِ بَقِيَّةً طَلَّقَتْ ) زَوْجَةً  
مَنْ لَمْ يَدَّعِ فَإِنْ ادَّعَاهُ بَرًّا وَإِنْ حَلَفَ بِزَوْجَتِهِ طَلَّقَهَا ( وَلَا يَحْنَثُ إِنْ عَلَّقَهُ  
بِمُسْتَقْبَلٍ مُتَمَتِّعٍ كَأَنَّ لَمْ يَسْتُ السَّمَاءُ أَوْ إِنْ شَاءَ هَذَا الْحَجَرُ ) وَمَتَمَتِّعِي  
مَا سَبَقَ فِي إِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْحَجَرُ حَجَرًا الْخَنَثُ هُنَا أَيْضًا وَهَاطَرِيقَانِ كَمَا أَفَادَهُ بِنِ  
وغيره وَتَكَلَّفُ عَجْ وَمَنْ وَافَقَهُ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا بِرَجُوعِ هَذَا الْعَارِضِ بَعِيدٍ ( أَوْ لَمْ  
تُعْلَمَ مَشِيئَةُ الْمُعَلَّقِ بِمَشِيئَتِهِ ) مِنْ الْأَدَمِيِّينَ فَلَا شَيْءَ وَلَوْ مَاتَ ( أَوْ لَا يُشْبِهُ  
الْبُلُوغُ إِلَيْهِ ) وَلَوْ بَلَغَهُ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ ( أَوْ طَلَّقَتْكَ وَأَنَا صَبِيٌّ ) أَوْ مَجْنُونٌ  
إِنْ نَسِيَ وَسَبَقَ ( أَوْ إِذَا مِتُّ أَوْ مَتَى أَوْ إِنْ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ نَفْسِيهِ ) عِنَادًا فَيَلْزِمُ  
كَنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ لَا أَمُوتُ ( أَوْ إِنْ وَلَدَتْ جَارِيَةً أَوْ إِذَا سَحَاتِ إِلَّا أَنْ  
يَطَّأَهَا مَرْءٌ وَإِنْ قَبْلَ يَمِينِهِ ) اعْتِبَارًا بِظَاهِرِ الْحَمْلِ فَيُنْجِزُ كَمَا سَبَقَ فِي إِنْ وَلَدَتْ  
غَلَامًا ( كَأَنَّ سَحَاتِ وَوَضَعَتْ ) تَشْبِيهِ تَامٍ فَيَحْنَثُ إِنْ وَطِئَ وَلَمْ يَسْتَبْرِئْ وَهِيَ عَمَّنْ  
تَحْمِلُ وَيُنْجِزُ فِي ظَاهِرَةِ الْحَمْلِ نَظَرًا لِلثَّانِي ( أَوْ مُحْتَمَلٌ غَيْرُ غَالِبٍ ) لِأَشْيَاءَ فِيهِ الْآنَ  
( وَانْتَظِرْ إِنْ أَثْبَتَ كَيَوْمٍ قَدُومَ زَيْدٍ وَتَبَيَّنَ الْوُقُوعُ أَوْ لَهُ إِنْ قَدِمَ فِي نِصْفِهِ )  
اعْتَرَضَ بِأَنَّهُ إِنْ عَاقَى عَلَى الْيَوْمِ يَجْزِ وَعَلَى نَفْسِ الْقَدُومِ فَالْطَّلَاقُ مِنْ حَيْثُ لَا مِنْ  
أَوَّلِ النَّهَارِ ( وَإِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ مِثْلُ إِنْ شَاءَ ) فِي التَّوَقُّفِ عَلَى الْمَشِيئَةِ ( بِخِلَافِ  
إِلَّا أَنْ يَدْعُو لِي ) فَلَا يَنْفَعُ إِلَّا إِنْ رَجَعَهُ الْمُعَلَّقُ عَلَيْهِ كَمَا سَبَقَ ( كَالنَّذْرِ وَالنِّتْقِ )  
تَشْبِيهِ تَامٍ فِي أَعْمَالِ مَشِيئَةِ الْغَيْرِ وَالْإِغَاءِ مَشِيئَةِ نَفْسِهِ ( وَإِنْ نَفَى ) مُقَابِلُ أَثْبَتَ  
( وَلَمْ يُؤَجَّلْ ) وَإِلَّا فَعَلَى بَرِّ مَا تَسَعُّ الْأَجَلُ كَمَا سَبَقَ فِي الْإِيمَانِ ( كَأَنَّ لَمْ  
يَقْدَمْ مُنْجِعٌ مِنْهَا إِلَّا إِنْ لَمْ أَحْبِبْهَا ) وَهِيَ مَنْ تَحْمِلُ وَإِلَّا تَجْزِ ( أَوْ ) إِنْ لَمْ

(أَطَاهَا) فلا يمنع لأن بره في قربانها (وَهَلْ يُنْتَعُ مُطْلَقًا أَوْ إِلَّا فِي كِبَانٍ لَمْ أَحِجْ) مما له وقت معين (فِي هَذَا الْعَامِ) فيه إن هذا حنث، ووجل لا يمنع اتفاقاً قبله وجعله بعض قيدا لحلفه أى في قوله في هذا العام إن لم أحج وبعد فلا فائدة له (وَلَيْسَ وَقْتُ سَمَرٍ) فلا يمنع حتى يدخل وقته (تَأْوِيلَانِ إِلَّا إِنْ لَمْ أَطْلُقْكَ مُطْلَقًا أَوْ إِلَى أَجَلٍ) استثناء من عدم التنجيز المأخوذ من المنع (أَوْ إِنْ لَمْ أَطْلُقْكَ رَأْسَ الشَّهْرِ الْبَيْتَةِ فَأَنْتَ طَائِقُ رَأْسِ الشَّهْرِ الْبَيْتَةِ أَوِ الْآنَ فَيُنَجِّزُ) في الرماص وغيره له أن يتخلص من هذا بالخالعة حتى يمضي الأجل (وَيَقَعُ وَلَوْ مَضَى زَمَنُهُ كَطَائِقِ الْيَوْمِ إِنْ كَلِمَتُ فَلَنَا غَدًا) وكله غدا رد به قول ابن عبد السلام يختار الحلو ف عليه فإذا جاء رأس الشهر مضى زمن اليمين فلا يلزمه في الثاني (وَأِنْ قَالَ إِنْ لَمْ أَطْلُقْكَ وَاحِدَةً بَعْدَ شَهْرٍ فَأَنْتَ طَائِقُ الْآنَ الْبَيْتَةِ فَإِنْ عَجَّلَهَا أَجْزَأَتْ وَإِلَّا قِيلَ لَهُ إِمَّا عَجَّلْتَهَا وَإِلَّا بَأَنْتَ وَلَمْ حَلْفَ عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ فِي الْبَرِّ كَنَفْسِهِ) ينتظر (وَهَلْ كَذَلِكَ فِي الْحَنْثِ) أى كنفه فيمنع منها حتى يفعل ويدخل عليه أجل الإيلاء إن لم يفعل (أَوْ لَا يُضْرَبُ لَهُ أَجَلُ الْإِبْلَاءِ وَيَتَلَوَّمُ لَهُ) بالاجتهاد وهو المذهب (قَوْلَانِ وَإِنْ أَقَرَّ بِفِعْلٍ) أو شهدت به بينة (نَمْ حَلْفَ مَا فَعَلْتُ صَدَقَ يَمِينٍ) في عدم الحنث لأنه كالظن في البينة وإن ضمن المال (بِخِلَافِ إِقْرَارِهِ) أو شهادتها (بَعْدَ الْيَمِينِ فَيُنَجِّزُ وَلَا يُنَكِّهُهُ زَوْجَتُهُ إِنْ سَمِعَتْ إِقْرَارَهُ وَبَأَنْتَ) وإلا فيحتمل أنه راجعها (وَلَا تَنْزَيْنُ إِلَّا كَرَهَا) بخوف الموت (وَلَنْفَتَدِ مِنْهُ فِي جَوَازِ قَتْلِهَا لَهُ عِنْدَ مُحَاوَرَتِهَا) ولم يدفع إلا به كالصائل (قَوْلَانِ وَأَمَرَ بِالْفِرَاقِ فِي إِنْ كُنْتَ تُحِبُّنِي أَوْ تَبْغِضُنِي) عصيفتان (وَهَلْ مُطْلَقًا) وهو الراجح (أَوْ إِلَّا أَنْ تُجِيبَ بِمَا يَقْتَضِي

الْحَنْثَ فَيُجْزَرُ نَأْوِيْلَانِ وَفِيهَا مَا يَدُلُّ لَهَا وَبِالْأَمَانِ الْمَشْكُوكِ فِيهَا وَلَا  
يَوْمَرُ إِنْ شَكَّ هَلْ طَلَّقَ أَمْ لَا إِلَّا أَنْ يَسْتَنْدِدَ وَهُوَ سَالِمُ الْخَطَرِ ) مِنْ  
اسْتَفْكَاحِ الْوَسْوسَةِ ( كَرُوْبَةُ شَخْصٍ دَاخِلًا شَكَّ فِي كَوْنِهِ الْمَخْلُوفَ عَلَيْهِ )  
فِيَوْمَرِ ( وَهَلْ يُجْزَرُ نَأْوِيْلَانِ وَإِنْ شَكَّ ) فِي الْمَطْلَقَةِ ( أَهْنَدُ هِيَ أَمْ غَيْرُهَا  
أَوْ قَالَ إِحْدَاكُمَا طَائِقٌ ) وَلَمْ يَبَيِّنْ ( أَوْ أَنْتِ طَائِقٌ بَلْ أَنْتِ طَلَقْتِ ) وَإِحْدَاكُمَا  
حُرَّةٌ يَخْتَارُ ( وَإِنْ قَالَ أَوْ أَنْتِ خَيْرٌ ) حَيْثُ نَوَاهُ ابْتِدَاءً ( وَلَا أَنْتِ طَلَقْتِ الْأَوَّلَى  
إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْإِضْرَابَ ) فَمِمَّا ( وَإِنْ شَكَّ أَطْلَقَ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا  
لَمْ تَحِلَّ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ وَصَدَّقَ إِنْ ذَكَرَ ) فَيَرْجِعُ ( فِي الْعِدَّةِ ثُمَّ إِنْ  
تَزَوَّجَهَا وَطَلَّقَهَا فَكَذَلِكَ ) لَا تَحِلُّ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ أَبَدًا كُلُّ ثَلَاثَةِ أَزْوَاجٍ دَوْرٌ  
لِلأَوَّلِ اثْنَانِ وَلِلثَانِي وَاحِدَةٌ وَلِلثَالِثِ ثَلَاثٌ فِي الْمَشْكُوكِ فِيهِ ( إِلَّا أَنْ يَبَيَّنَّ )  
فَيَبَيِّنُ بَعْدَ عَلَى عَصْمَةِ مُتَبَيِّنَةٍ ( وَإِنْ حَلَفَ صَانِعُ طَعَامٍ عَلَى غَيْرِهِ لَا بُدَّ أَنْ  
تَدْخُلَ ) مِثْلًا ( وَحَلَفَ الْآخَرُ لَا دَخَلَ حُنْتُ الْأَوَّلِ ) عِنْدَ التَّنَازُعِ لِحَلْفِهِ عَلَى  
مَا لَا يَمْلِكُ ( وَإِنْ قَالَ إِنْ كَلِمَتِي إِنْ دَخَلْتُ لَمْ تَطَاقُ إِلَّا سَهْمًا ) لِأَنَّهُ عَاقٍ  
عَلَيْهِمَا وَلَا يَنْظُرُ لِتَرْتِيبِ احْتِمَاطًا ( وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدٌ بِحَرَامٍ وَآخَرُ بِبَيِّنَةٍ أَوْ  
بِتَعْلِيْقِهِ عَلَى دُخُولِ دَارٍ فِي رَمَضَانَ وَذِي الْحِجَّةِ ) ظَرَفٌ لِلتَّعْلِيْقِ ( أَوْ بِدُخُولِهِ  
فِيهِمَا أَوْ بِكَلَامٍ فِي الشُّوقِ وَالْمَسْجِدِ أَوْ بِأَنَّهُ طَلَّقَهَا يَوْمًا بِمِصْرٍ وَبَوْمًا  
بِمَكَّةَ ) وَأَمَّا كُنْ الذَّهَابِ وَلَمْ تَنْقُضِ الْعِدَّةَ بَيْنَهُمَا كَمَا فِي ( ر ) ( لَقَّيْتُ كَشَاهِدَ  
بِوَاحِدَةٍ وَآخَرَ بِأَزِيدَ وَحَلَفَ عَلَى الزَّائِدِ وَالْأَسْجِنِ حَتَّى يَحْلِفَ ) فَإِنْ طَالَ  
دِينُ ( لَا بِفَعْلَيْنِ ) كَوَاحِدٍ بِالْدُخُولِ وَآخَرَ بِالرُّكُوبِ وَقَدْ عَاقَ عَلَيْهِمَا ( أَوْ بِفِعْلٍ  
وَقَوْلٍ كَوَاحِدٍ بِتَعْلِيْقِهِ بِالْدُخُولِ وَآخَرَ بِالْدُخُولِ وَإِنْ شَهِدَا بِطَلَاقٍ وَاحِدَةٍ  
وَنِسَاءً هَا لَمْ تُقْبَلْ ) لِإِبْطَالِ بَعْضِهَا ( وَحَلَفَ مَا طَلَّقَ وَاحِدَةً ) فَإِنْ نَسَلَ بِس

فإن طال دين (وإن شهد ثلاثة بيمين) مختلفة (ونكّل فالثلاث) للذهب  
حبسه فإن طال دين

(فصل ٣. إن فوضه) أي الطلاق (لها أو كلاً فله العزل إلا لمتعاقبي  
حق) كتمليق بتزوج عليها (لا تخييراً أو تملكاً وحول بينهما) حيث  
لا عزل (حتى تجيب ووقفت) فلا تمهل (وإن قال إلى سنة متى علم  
فتقضي وإلا أسقطه الحاكم وعمل بجوابها الصريح في الطلاق كطلاقه  
ورده كتمليقها طائفة) ولو جهات الحكم لا الطيار وأقول له إن الوطء  
طوع لا المقدمات (ومضى يوم) بمعنى زمن (تخيرها وردها بعد يمينها)  
ولو بقيت المصمة والرجعية زوجة وفي الحقيقة الاسقاط باليمين نسم الثمرة ينظر  
لها بعد الرد (وهل نقل فمأشها ونحوه) كتمليق وجهها (طلاق أو لا تردد)  
حيث لا نية ولا عرف (وقبل تفسير قبيل أو قبيل أمرى أو ما مأكنتني  
برد أو طلاق أو بقاء) على النظر (ونأكر مخيرة لم تدخل وتملكة مطلقاً)  
وهل التفرقة لغوية أو عرفية تبدل وهو ما في بن عن القرافي (١) (إن زادنا على  
الواحدة ونواها) الأولى هي ما نواه (وبادر وحلف إن دخل وإلا فعند  
الارتجاع ولم يسكر أمرها بيدها إلا أن ينوي التناكح) ح لا فرق  
بين التكرار وعدمه لأن الموضوع نية الواحدة وفي ابن الحاجب بدل هذا الشرط  
ولم يقل كما شدت فكأنه اختلط على المص صيغة التكرار بتكرار الصيغة فليست  
(كذمتها هي) يحمل على التأيس وإما يحتاج للذوق مع اليمينونة (ولم يشترط  
في العقد وفي حمل على الشرط إن أطاقت) كاتب الوثيقة (قولان) (٢) وقيل  
إرادة الواحدة (بعد قوله لم أرد طلاقاً) الملقى فينا كره (والأصح خلافه)

(١) هو شهاب الدين القرافي صاحب شرح المحصول والفروق والنخبة وغيرها وهو تلميذ  
العز بن عبد السلام أما بدر الدين القرافي صاحب شرح المختصر فتأخر وهو شيخ عجم  
(٢) الأول لابن فتحون والثاني لابن المطار . فكان اللائق أن يقول تردد . كذا في  
حاشية الدسوقي .



لم يكن الأول لابن القاسم (وَلَا نُكْرَةَ لَهُ إِنْ دَخَلَ فِي تَخْيِيرٍ مُطَاقٍ وَإِنْ  
قَالَتْ طَلَّقْتُ نَفْسِي سَيِّئْتُ بِالْمَجَاسِ وَبَعْدَهُ) قبله حب وغيره بالقرب وفي بن  
عن ابن رشد هذا الحكم ولو مضى شهران فأنظره (فَإِنْ أَرَادَتْ الثَّلَاثَ أَرَمَ  
فِي التَّخْيِيرِ وَنَاكَرَ فِي التَّمْلِيكِ وَإِنْ قَالَتْ وَاحِدَةً) أو اثنتين (بَطَلَتْ فِي  
التَّخْيِيرِ وَهِيَ يُحْمَلُ) قولها المذكور (كَلَى الثَّلَاثِ أَوْ الْوَاحِدَةِ عِنْدَ عَدَمِ  
الْبَيِّنَةِ تَأْوِيلَانِ وَالظَّاهِرُ) من نفس ابن رشد فالحل للفعل كما في (ر)  
سَوَاءً إِنْ قَالَتْ طَلَّقْتُ نَفْسِي) هذا عين ما سبق فصوانه اخترت الطلاق  
(أَيْضًا وَفِي جَوَازِ التَّخْيِيرِ) لعدم الجزم بالثلاث (قَوْلًا لَا زِيَادَةَ وَخِافَ فِي اخْتَارِي  
فِي وَاحِدَةٍ) فأثبت لاحتمال مرة واحدة (أَوْ فِي أَنْ تُطَلِّقِي نَفْسَكَ طَنْقَةً وَاحِدَةً)  
حقه زيادة أو تقيمي لأنه المؤيد كما قال عبد الحق لا رادة للدفع الواحدة وإن  
تعدد (لا اختارى طَلَقَةً) فأوقعت أكثر فلا يلزمه ولا يمين عليه (وَبَطَلَ) جميع  
ما بيدها كما حققه (ر) (إِنْ قَضَتْ بَوَاحِدَةٍ فِي اخْتَارِي تَطْلِيْقَتَيْنِ أَوْ فِي  
تَطْلِيْقَتَيْنِ وَمِنْ تَطْلِيْقَتَيْنِ فَلَا تَقْضَى إِلَّا بَوَاحِدَةٍ) لأن من للتبعيض (وَبَطَلَ)  
حفيها (فِي) التخيير (المطلق إِنْ قَضَتْ) المدخول بها (بِدُونِ الثَّلَاثِ) ولم  
يرض (كَطَلَّقِي نَفْسَكَ ثَلَاثًا) ولو غير مدخول بها (وَوُفِّقَتْ إِنْ اخْتَارَتْ  
بِدُخُولِهِ عَلَى ضَرِّهَا وَرَجَعَ مَالِكٌ إِلَى بَقَائِهَا) التملك والتخيير (بِيَدِهَا فِي  
الْمُطْلَقِ مَا لَمْ تَوْفَّ أَوْ تَوَطَّأْ) بل يكفي التمكن (كَمَا تَيَّ شِئْتُ) اتفاقاً  
(وَأَخَذَ ابْنُ الْقَاسِمِ بِالشُّعُوطِ) متى خرجا عنه عادة وهو المذهب وإليه رجع  
مالك ثانياً (وَفِي جَعْلِهِ إِنْ شِئْتُ أَوْ إِذَا كَمَا تَيَّ) فيتعق على البقاء (أَوْ  
كَالْمُطْلَقِ) في الخلاف السابق (تَرَدَّدُ كَمَا إِذَا كَانَتْ غَائِبَةً وَبَلَاغَهَا) شب  
لم يقع له تشبيه في التردد إلا هذا (وَإِنْ عَيَّنَّ أَمْرًا تَمَيَّنَ) هنا محترز المطلق  
والمراد تعين حتى توفى كما سبق (وَإِنْ قَالَتْ اخْتَرْتُ نَفْسِي وَزَوَّجِي أَوْ

بِالْمَكْسِ فَأُلْحَمَكُمْ لِلْمُتَقَدِّمِ ، وَهُمَا فِي التَّنْجِيزِ لِتَعْلِيمِهِمَا بِمَنْجَزٍ وَغَيْرِهِ  
كَالطَّلَاقِ) ويلزم كل من تزوجتها مُفَوَّضَةً لعدم الجزم بالضييق (وَلَوْ عَلَّقَهُمَا  
بِمَعْيَبِهِ شَهْرًا فَقَدِمَ وَلَمْ تَعْلَمْ) يُحْزَرُ<sup>(١)</sup> هذا التشبيه الآتي (وَتَزَوَّجَتْ  
فَكَالْوَلِيِّينَ وَبِحُضُورِهِ) أى شخص ما ولو حذف الضمير أو قال بأمر لحسن  
(وَلَمْ تَعْلَمْ) وممكنه (فَهِيَ عَلَى خِيَارِهَا وَاعْتَبَرِ التَّخْيِيرُ قَبْلَ بُلُوغِهَا وَهَلْ  
إِنْ مَيَّزَتْ أَوْ مَتَى تَوَطَّأَ قَوْلَانِ وَلَهُ التَّغْوِيضُ لغيرها وَهَلْ لَهُ عَزْلٌ وَكِيلُهُ)  
على أن يخيرها أو يملكها أو لا نظراً للوكل عليه وهو الأرجح (قَوْلَانِ وَلَهُ  
النَّظَرُ وَصَارَ كَهَيِّ) فى الوتف والمناكرة وغير ذلك (إِنْ حَضَرَ أَوْ كَانَ  
غَائِبًا قَرِيبَةً كَالْيَوْمَيْنِ) ذهاباً (لَا أَكْثَرَ فَلَهَا) النظر (إِلَّا أَنْ تُمَكِّنَ  
مِنْ نَفْسِهَا أَوْ يَغِيْبَ حَاضِرٌ وَلَمْ يُشْهَدْ بِبِقَائِهِ فَإِنْ أَشْهَدَ فَقَدْ بَقِيَ بِبَيْدِهِ  
أَوْ يَنْتَقِلُ لِلزَّوْجَةِ قَوْلَانِ) وإن أوصى لأحد اعتبر (وَلِنْ مَلِكٌ وَجُلَيْنِ  
فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْقَضَاءُ إِلَّا أَنْ يَكُونَا رَسُولَيْنِ) يَسْتَقِلُّ كل بالقضاء وهو  
الحمل عند ابن القاسم إذا عدت النية

(فَصُلِّ) (يَرْجِعُ) على أحكام النكاح<sup>(٢)</sup> (مَنْ يَنْسَكِحُ) فى الجملة (وَلِنْ  
بِكُلِّ حَرَامٍ) ومرض (وَعَدَمِ إِذْنِ سَيِّدٍ) وولى وغريم لا جنون أو سكر  
(طَالِقًا غَيْرَ بَائِنٍ فِي عِدَّةٍ صَحِيحَةٍ حَلٍّ وَطُئُهُ) لا أول فاسد بقرره ولا فى صوم  
ولولم يجب إمساكه (بِقَوْلٍ) محتمل (مَعَ نِيَّةٍ كَرَجَعْتُ) إذ يحتمل لها وعنها  
(وَأُمْسَكَتُ) محتمل لى وعنها (أَوْ نِيَّةٍ) بمعنى حديث النفس (عَلَى الْأَظْهَرِ)  
عند ابن رشد وقواه حش (وَصُحِّحَ خِلَافُهُ) وأقره بن وغيره (أَوْ بِقَوْلٍ)

(١) أى يحصل هذا ويغنى عنه التشبيه الآتى وهو قوله فكالولييين

(٢) أى فتعتبره الأحكام التى سبقت فى أول النكاح . وهى النذب والكرامة الخ

ماسبق هناك .

صريح (وَلَوْ هَزَلًا) بأن لم ينو (في الظاهر لا الباطن لا بقول مُحْتَمَلٍ بِلَانِيَّةٍ  
كَأَعَدْتُ الْحِلَّ أَوْ رَفَعْتُ التَّحْرِيمَ) إذ يحتمل له وإغيره (وَلَا بِفِعْلٍ دُونَهَا  
كَوَطْءٍ وَلَا صَدَاقٍ) ولا حد ويباحق الولد مراعاة لقول ابن وهب مجرد الوطء  
رجمة ويستبرئها ويراجعها بغيره في عدة الأول (وَأِنْ اسْتَمَرَّ) عب هذا فرض  
سؤال وكذا لو اكتفى بمرة (وَانْقَضَتْ لِحَقَّتْ طَلَّاقُهُ) بعد العدة (حَتَّى الْأَصْحَى)  
كمن طلق في مختلف فيه (وَلَا إِنْ لَمْ يُعْلَمْ دُخُولُ) بامرأتين (وَأِنْ تَصَادَقَا  
حَتَّى الْوُطْءِ قَبْلَ الطَّلَاقِ وَأَخِذَا بِإِقْرَارِهَا) في العدة على ما ارتضاء (ر) ومن  
وافقه ، بعض المحققين هذا ظاهر إن أراد الرجعة فمنها أما إن راجعها بالنقل  
فلا يتزوج أختها مثلاً ولا تتزوج غيره ولو بعد العدة (كَدَعَاؤِهَا لَهَا بَعْدَهَا)  
أى العدة ظرف الدعوة تشبيهه في المعاملة بمقتضى الإقرار (إِنْ تَمَادَا عَلَى  
التَّصَدِيقِ حَتَّى الْأَصُوبِ) ومن رجع سقط ما عليه (وَالْمُصَدَّقَةُ النَّفَقَةُ) أى  
فشرط أخذه بمقتضى إقراره فيها إن تصدقه فلا تسكوar كما في بن (وَلَا تُطَلَّقُ  
لِحَقَّتْ فِي الْوُطْءِ) لأنه لم يقصد ضررها (وَلَهُ جَبْرُهَا عَلَى تَجْدِيدِ عَقْدِ عَلَيْهِمَا  
بِرُبْعٍ دِينَارٍ وَلَا إِنْ أَقَرَّ بِهِ فَقَطْ فِي زِيَارَةِ الْبَيْتِ) فيسكنى إقراره  
وهناك طريقة قوية تشترط التصديق مطلقاً كما في حش وغيره (وَفِي إِبْطَالِهَا  
إِنْ لَمْ تُنْجِزْ كَعَدٍ) قياساً على النكاح (أَوْ) تبطل (الآن فَقَطْ) فلا تنجز  
(تَاوِيلَانِ وَلَا إِنْ قَالَ مَنْ يَغِيبُ إِنْ دَخَلَتْ) الخلوفاً عليها (فَقَدْ أَرْتَجَعْتُهَا  
كَاخْتِبَارِ الْأُمَةِ نَفْسَهَا أَوْ زَوْجَهَا بِتَقْدِيرِ عَقْدِهَا) يلغى (بِخِلَافِ ذَاتِ  
الشَّرْطِ تَقُولُ إِنْ فَعَلَهُ زَوْجِي فَقَدْ فَارَقْتُهُ) فيلزم والفرق بين المسألتين  
طريقة (وَصَحَّتْ رَجْعَتُهُ إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى إِقْرَارِهِ) بنيتها بالوطء  
(أَوْ تَصَرُّفِهِ) تصرف الأزواج (وَمَبِيدَةٍ فِيهَا) أى العدة ظرف الإقرار  
وما بعده (أَوْ قَالَتْ حِضْتُ ثَالِثَةً فَأَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى قَوْلِهَا قَبْلَهُ عَمَّا يُسَكِّدُهَا

أَوْ أَشْهَدَ بِرَجْعَتِهَا فَصَمَّتْ ثُمَّ قَالَتْ كَانَتْ انْقَضَتْ ( فَإِنْ بَادَرَتْ صَدَقَتْ مَا امْكُنْ كَمَا يَأْتِي (وَلَوْ) ادْعَتْ انْقضاءها عند مراجعتها فتزوجت غيره و (وَلَدَتْ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ) من وطء الثانی بماله بال (رُدَّتْ بِرَجْعَتَيْهِ) حيث لم يعرض من طلاقه فوق أقصى الحمل (وَلَمْ تَحْرُمْ عَلَى الثَّانِي) تأييداً لأنها ذات زوج ونسخة لو أحسن من أو كافي بن عن غ<sup>(١)</sup> (وَلَمَّا لَمْ تَهْلَمْ بِهَا حَتَّى انْقَضَتْ وَتَزَوَّجَتْ) ولم يعلم الأول (أَوْ وَطِئَ الْأُمَّةَ سَيِّدٌ فَكَانُوا أَيْمَانٍ وَالرَّجْعِيَّةُ كَالزَّوْجَةِ إِلَّا فِي تَحْرِيمِ الْأَسْتِمْتَاعِ وَالِدُخُولِ عَلَيْهَا وَالْأَكْلِ مَعَهَا) وفي بن خلاف في سكنى الأعزب بين المتأهلين فانظره (وَصُدِّقَتْ فِي انْقِضَاءِ عِدَّةِ الْفُرْءِ وَالْوَضْعِ بِلَا يَمِينٍ مَا أُمْكُنَ وَسُئِلَ النِّسَاءُ) هل يمكن إن أشكل (وَلَا يَمِيدُ) جواز الرجعة (تَسْكُنُ بِهَا نَفْسَهَا وَلَا أَنْهَا رَأَتْ أَوَّلَ الدَّمِ وَانْقَطَعَ) المعتمد قبول هذا (وَلَا رُؤْيَا النِّسَاءِ لَهَا) فوافقن دعواها الثانية لى البيرة بالأولى (وَلَوْ مَاتَ زَوْجُهَا بَعْدَ كَسَمَةٍ فَقَالَتْ لَمْ أَحِضْ إِلَّا وَاحِدَةً) اثرت (فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُرْضِعٍ وَمَرِيضَةٍ لَمْ تُصَدَّقْ إِلَّا إِنْ كَانَتْ تُظَاهِرُهُ) أى التآخر حيوانه (وَحَلَفَتْ فِي كَالسَّيِّدِ) مفهوم بعد كسمة (لَا فِي كَالزَّوْجَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ) أى عشرة أيام هذه النسخة الصحيحة مبنية على تعريف الزفاف فى المدد كافى بن (وَنَدِبَ الْإِشْهَادُ وَأَصَابَتْ مَنْ مَنَعَتْ) نفسها (لَهُ وَشَهَادَةُ السَّيِّدِ) والولى (كَالْعَدَمِ) للنهمة (و) ندب (لِتُنْعَمَ عَلَى قَدْرِ حَالِهِ بَعْدَ الْعِدَّةِ لِلرَّجْعِيَّةِ أَوْ وَرَائِهَا كَسْكُلٌ مُطَاقَةٌ فِي نِكَاحٍ لَا زِمَ لَا فِي فسخ كلعانٍ وَوَلَاكَ أَسَدُ الرُّوحَيْنِ) الآخر نعم لرضاع لاردة (إِلَّا مَنْ اخْتَلَعَتْ) برضاها استثناء من الكفاية (أَوْ مُرَضٍ لَهَا وَطَلَّقَتْ قَبْلَ الْيَمَاءِ وَمُخْتَارَةً لِمَتْنِهَا أَوْ لِعَيْنَيْهِ وَمُخَيَّرَةً وَمُتَمَلِّكَةً)

### ﴿ بَاب ﴾

(إِلَّا بِاللَّهِ يَمِينُ مُسْلِمٍ مُكَدِّفٍ يَتَصَوَّرُ وَفَاهُهُ وَإِنْ مَرِيضًا يَمْنَعُ وَطْءَ

(١) هو ابن غازى العمانى المسكنائى .

رُوحَتِهِ وَإِنْ تَعَلَّقَ) كَانَ تَزْوِجُهَا فَوَاللَّهِ لَا أَطَّاهَا (غَيْرِ الْمَرْضِعَةِ) لِلْفَصُودِ  
إِصْلَاحٍ وَلِهَا أَوْ لَا قَصْدَ لَهُ (وَإِنْ رَجَعِيَّةً) فَإِنْ خَرَجْتَ الْعِدَّةُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ  
(أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ لِلْعَبْدِ وَلَا يَنْتَقِلُ بِعِتْقِهِ بِعِدَّةٍ) أَيْ بَعْدَ  
الْحُكْمِ (كَوَاللَّهِ لَا أَرَاكِمْكَ أَوْ لَا أَطَّاكِ حَتَّى تَسْأَلِيَنِي أَوْ تَأْتِيَنِي) لِأَنَّ شَأْنَ  
النِّسَاءِ الْحَيَاءِ (أَوْ لَا أَلْتَقِي مَعَهَا أَوْ لَا أُغْتَسِلُ مِنْ جَنَابَتِهَا) كَسَابَةِ (أَوْ لَا أَطَّاكِ  
حَتَّى أُخْرِجَ مِنَ الْبَلَدِ إِذَا تَسَكَّلْتُهُ) أَيْ كَانَ الْخُرُوجُ كَلْفَةً (أَوْ فِي هَذِهِ الدَّارِ  
إِذَا لَمْ يَحْسُنْ خُرُوجُهَا لَهُ) أَيْ لِأَجْلِ الْوِطْءِ (أَوْ إِنْ لَمْ أَطَّاكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ)  
الْمَذْهَبُ أَنَّ مَنْ امْتَنَعَ مِنَ الْوِطْءِ فِي هَذِهِ مُضَارِرٌ لَا مُؤَلٍّ (أَوْ إِنْ وَطِئْتُكَ وَنَوَى  
بِبَقِيَّةِ وَطْئِهِ الرَّجْعَةَ وَإِنْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا) فَإِنَّهُ لِيُعَامِي حَتَّى يَمَاسِيَ وَطْئًا وَهُوَ  
تَفْصِيلُ كُلِّ الْحَشْفَةِ كَمَا فِي بَنٍ وَهِيَ إِذَا ذَاكَ مَدْخُولٍ بِهَا (وَقِي تَعَجِيلِ الطَّلَاقِ  
إِنْ حَافَ بِالثَّلَاثِ) لَا يَطَّاهَا (وَهُوَ الْأَحْسَنُ أَوْ ضَرْبُ الْأَجَلِ) لِاحْتِمَالِ أَنْ  
تَرْضَى بِالْمَقَامِ بِلَا وَطْءٍ (قَوْلَانِ فِيهَا وَلَا يُمَسِّكُنُ مِنْهُ) أَيْ الْوِطْءِ (كَالظَّهَارِ)  
إِذَا قَالَ إِنْ وَطِئْتُكَ فَأَنْتِ كَظْهَرِ أَمِي لَا يُمْكِنُ مِنَ الْوِطْءِ وَيَضْرِبُ الْأَجَلَ لِاحْتِمَالِ  
أَنْ تَرْضَى بِالْمَقَامِ بِلَا وَطْءٍ (لَا كَافِرٍ) عَطْفٌ عَلَى مُسْلِمٍ أَوَّلِ الْبَابِ (وَإِنْ أَسْلَمَ  
إِلَّا أَنْ يَتَحَمَّاهُ كَمَا أَلَيْنَا وَلَا لَا تُهْجُرَنَّهَا أَوْ لَا كَلَّمْتُمَا) وَهُوَ يَمَسُّهَا وَهُوَ لِإِضْرَارِ  
(أَوْ لَا وَطِئْتُمَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا) لِمَسِّهَا فِي الثَّنَائِي (وَاجْتِهَادَ) فِي التَّلَوُّمِ (وَطَلَّقَ  
فِي الْأَعْزَلَيْنِ أَوْ لَا أَبَيْتَنَ أَوْ تَرَكَ الْوِطْءَ ضَرَرًا وَإِنْ كَانَ غَائِبًا أَوْ مَرْمَدَ  
الْعِبَادَةِ بِلَا أَجَلٍ) مَعِينٍ (كَلَى الْأَصْحَ وَلَا إِنْ لَمْ يَلْزَمَهُ بِبَيْعَتِهِ حُكْمُ)  
كَتَمِيعِهَا (كَسَكَلِ تَمْلُوكِ أَمْلِكُهُ حُرٌّ أَوْ خَصٌّ) فِي حَلْفِهِ بِالْعَبِيدِ (بَلَدًا)  
فَلَا يَكُونُ مَوْلِيًا (قَبْلَ مِلْسِكِهِ مِنْهَا أَوْ لَا أَطَّاكِ فِي هَذِهِ السَّنَةِ إِلَّا مَرَّتَيْنِ)  
لِأَنَّهُ يَطَّاهَا بَعْدَ كُلِّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ (أَوْ مَرَّةً) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْدُوعًا مِنَ الْوِطْءِ (حَتَّى  
يَطَّأَ وَتَبْقَى الْمُدَّةُ وَلَا إِنْ حَلَفَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ إِنْ وَطِئْتُكَ فَعَلَى

صَوْمُ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ نَعَمْ إِنْ وَطِئَ ( فِي أَهْنَائِهَا ) صَامَ بِفَيْئَتِهَا وَالْأَجَلُ )  
الذي يطالب بعده ( مِنْ الْيَمِينِ إِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ صَرِيحَةً فِي تَرْكِ الْوُطْءِ لَا إِنْ  
احْتَمَلَتْ مُدَّةُ يَمِينِهِ أَقْلًا ) لئلا يمتد ولو فالمدار على كونها على ترك الوطء ( أَوْ  
خَلَفَ عَلَى حِنْثٍ ) فمنع ( مِنْ الرُّفْعِ وَالْحُكْمِ وَهَلِ الظَّاهِرُ إِنْ قَدَّرَ عَلَى  
التَّكْفِيرِ وَامْتَنَعَ كَالْأَوَّلِ وَعَلَيْهِ اخْتَصَرَتْ أَوْ كَالثَّانِي وَهُوَ الْأَرْجَحُ أَوْ  
مِنْ تَبَيَّنِ الصَّرَرِ ) وهو يوم الامتناع ( وَعَلَيْهِ تَوَوَّاتُ أَقْوَالٍ ) والعاجز  
ممدور إلا أن يضارر ( كَالْعَبْدِ لَا يُرِيدُ الْفَيْئَةَ ) من الظاهر تشبيهه في دخول  
الإبلاء على الراجح وأجله من يوم الرفع كما حققه ر ( أَوْ يُمْنَعُ الصَّوْمُ بِوَجْهِ  
جَائِزٍ ) اشغله ( وَانْحَلَّ الْإِبْلَاءُ بِزَوَالِ مِلْكٍ مَنْ خَلَفَ بِعَيْتِهِ إِلَّا أَنْ يَعُودَ  
بَعْدَ إِرْثٍ ) فيعود إلا أن ينحصر زمناً فأت ( كَالطَّلَاقِ الْقَاصِرِ مِنَ الْغَائِبَةِ  
فِي الْمَحْلُوفِ بِهَا ) تشبيهه في العود ( لَا لَهَا ) اللام بمعنى على فالخلاف عليها لا بقيد  
فيها اليمين بالعصمة الأولى كما سبق فهو إخراج من شرط القصور ( وَبِقَعْدِ بِلٍ )  
مقتضى ( الْحِنْثِ ) في كطلاق ( وَبِقَعْدِ كَفِيرٍ مَا يُكْفَرُ ) كيمين الله تعالى ( وَإِلَّا )  
يحصل انحلال ( فَلَهَا وَلَسِيْدَهَا إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ وَطْنُهَا ) الفقه ولو ( الْمَطْلُوبَةُ بَعْدَ  
الْأَجَلِ بِالْفَيْئَةِ وَهِيَ تَغْيِيْبُ الْحَشْفَةِ فِي الْقُبُلِ وَافْتِصَاضُ الْيَسْكَرِ إِنْ حَلَّ )  
وإلا طوبى بغيره ( وَلَوْ مَعَ جُنُونٍ لَا يَوْطَأُ بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ وَحِنْثٌ إِلَّا أَنْ  
يَنْوِي الْفَرْجَ وَطَلَّقَ إِنْ قَالَ لَا أَطَأُ بِلَا تَلْوَمٍ وَإِلَّا ) بأن وعد ( اخْتَبِرْ مَرَّةً  
وَمَرَّةً ) وثالثة ( وَصَدَّقَ إِنْ ادَّعَاهُ ) إلا أن تحلف بعد نكوله ( وَإِلَّا ) يدعه  
ولا وعد به ( أَمَرَ بِالطَّلَاقِ وَإِلَّا طَلَّقَ عَلَيْهِ وَفَيْئَةُ الْمَرْبِضِ وَالْمَحْبُوسِ  
بِمَا يَنْحَلُّ بِهِ ) السابق ( وَإِنْ لَمْ تَسْكُنْ يَمِينُهُ ) مما تُكْفَرُ قَبْلَهُ كطلاق  
فيه رَجْمَةٌ فِيهَا أَوْ فِي غَيْرِهَا وَصَوْمٌ لَمْ يَأْتِ ) كالمبهم ( وَعَمَنُ غَيْرُ مَعَيْنٍ  
فَالْوَعْدُ بِالْوُطْءِ ) وَبُعِثَ لِلْغَائِبِ وَإِنْ بِشَهْرَيْنِ وَلَهَا الْعَوْدُ إِنْ رَضِيَتْ )

بعدم الوطء (وَتَسْمُ رَجْعَتُهُ إِنْ أَنْجَلَ) في العدة (وَالَا لَعَنَ وَإِنْ أَبَى الْفَيْثَةَ  
فِي إِنْ وَطِئْتُ إِحْدَاكُمَا فَلَا تُخْرِى طَائِقُ طَائِقِ الْحَاكِمِ إِحْدَاهُمَا) للذهب  
مول منهما فيطلقان (وَفِيهَا فِيمَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ لَا يَطَأُ وَاسْتَشْنَى أَنَّهُ مُوَلٍ  
وَحُمِلَتْ عَلَى مَا إِذَا رُوْفِعَ وَلَمْ تُصَدَّقْهُ) له الوطء ولا كفارة كما قال الإمام  
أى بينه وبين الله كما في بن (وَأُورِدَ لَوْ كَفَرَ عَنْهَا وَلَمْ تُصَدَّقْهُ) فالتقول قوله  
(وَفُرِّقَ بِشِدَّةِ الْمَالِ) لما علمت عن بن أنه لا كفارة هنا فلا يقال إنه يؤل لها  
(وَبَأَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ يَحْتَمِلُ غَيْرَ الْحُلِّ) كالتهريك

### ﴿بَابٌ﴾

(أَشْبِيهُهُ الْمُسْلِمَ) لا الكافر ولو ترافع لقوله تعالى منكم ولأنه يكفر بالقراب  
بخلاف الإبلاء (الْمُسْكَلَفِ مَنْ تَحِلُّ أَوْ جُزْءُهَا يَظْهَرُ مُحَرَّمٌ أَوْ جُزْءُهُ ظَاهِرٌ  
وَتَوَقَّفَ) بصيغة الماضي فاعله الظاهر (إِنْ تَعَلَّقَ بِكَمَشِيئَتِهَا وَهُوَ بِيَدِهَا مَا لَمْ  
تُوقَفْ) فتعقضى أو يبطله الحاكم (وَمُحَقَّقٍ) كَأَنَّ لَهَا يَبَاغَاهُ (تَمَجَّزَ وَتَوَقَّفَ)  
كهذا الشهر (تَأَبَّدَ) حتى يكفر (أَوْ يَمْدَمَ زَوَاجٍ فَعِنْدَ الْيَأْسِ) منه (أَوْ  
الْعَزِيمَةِ) على عدمه على قاعدة الحنفى كما في بن خلافاً (لِ) ويمع منها إذا  
امتنع من الزواج ويدخل الإبلاء (وَلَمْ يَصِحَّ فِي الْمُعْلَقِ تَقْدِيمُ كَفَرَاتِهِ  
قَبْلَ لُزُومِهِ) الأولى حذف هذا اكتفاء بقوله الآتى وتجب بالعود ولا تجزى  
قبله (وَصَحَّ فِي رَجْعِيَّةٍ وَمُدَبَّرَةٍ وَمُحَرَّمَةٍ) ونحوها كحائض مالم يقيده بمدة  
المانع (وَبُجُوبِ أَسْلَمَ) فظاهر (ثُمَّ أَسْلَمَتْ) حيث يقر عليها (وَرَتْقَاءَ) وبقية  
للمبيات (لَا مُكَانِيَّةَ وَلَوْ عَجَزَتْ عَلَى الْأَصْحَ) مالم ينو إن عجزت (وَفِي حِجَّتِهِ  
مِنْ كَمَجْبُوبٍ تَأْوِيلَانِ) صريحان كما في بن وحش (وَصَرِيحُهُ يَظْهَرُ  
مُؤَبَّدٌ تَحْرِيمُهَا أَوْ عُضْوُهَا أَوْ ظَهَرِ ذَكَرٍ) صوابه نفههما<sup>(١)</sup> من الصريح (وَلَا

(١) بَأَنَّ يَقُولُ : لَا عُضْوُهَا أَوْ ظَهَرِ ذَكَرٍ ، لِأَنَّ هَذَيْنِ مِنَ الْكُتَابَةِ

يَنْصَرِفُ لِلطَّلَاقِ وَهَلْ يُؤْخَذُ بِالطَّلَاقِ مَعَهُ إِذَا نَوَاهُ مَعَ قِيَامِ الْبَيْتَةِ  
 قِضَاءً (تَأْوِيلَانِ) أَرْجَحُهُمَا لَا طَلَاقَ فِيخَصُّ مِنْ أَى كَلَامٍ (كَأَنْتَ حَرَامٌ  
 كَظَهَرَ أُمِّي أَوْ كَأُمِّي) تَشْبِيهِ فِي التَّأْوِيلَيْنِ مَعَ الْقِيَامِ عَلَى الْأَرْجَحِ (وَكُنَّا بَيْتُهُ  
 كَأُمِّي وَأَنْتِ أُمِّي إِلَّا لِقَصْدِ الْكِرَامَةِ) أَوْ الْكَرَاهَةِ (وَكَظَهَرَ أَجَنَبِيَّةُ  
 وَنَوَى فِيهَا فِي الطَّلَاقِ فَالْبَتَاتُ) وَيَنْوَى فِي غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا (كَأَنْتِ  
 كَفَلَانَةَ الْأَجَنَبِيَّةِ) تَشْبِيهِ فِي الْبَتَاتِ (إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ) أَى الظَّهَارِ (مُسْتَقْتِ  
 أَوْ كَابِنِي أَوْ غُلَامِي أَوْ كَكُلِّ شَيْءٍ حَرَّمَهُ الْكِتَابُ) كُلُّهُ بَتَاتٌ إِنْ دَخَلَ  
 (وَأَزِمَ بِأَيِّ كَلَامٍ) بَلِ الْعَصْرُ السَّادِجُ (نَوَاهُ بِهِ لَا بَيَانَ وَطَيْتُكَ وَطَيْتُ  
 أُمِّي أَوْ لَا أَعُودُ لِمَسِّكَ حَتَّى أَمْسُ أُمِّي أَوْ لَا أَرَا جُمُكَ حَتَّى أَرَا جَمْعَ أُمِّي)  
 فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَنْوَى ظَهَارًا أَوْ طَلَاقًا (وَأَعَدَّتْ الْكُفَّارَةُ إِنْ عَادَ) بَانَ  
 وَطَى (ثُمَّ ظَاهَرَ) أَوْ بَعْدَ جُلِّ الْأَوَّلَى (أَوْ قَالَ لَا زَبَعَ مَنْ دَخَلَتْ أَوْ كُلُّ  
 مَنْ دَخَلَتْ أَوْ أَبَيْتُ كُنْ لَا إِنْ تَزَوَّجْتُ كُنْ أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ) فَوَاحِدَةٌ عِنْدَ  
 الْأَوَّلَى وَإِنَّمَا لَمْ يُلْغِ التَّعْمِيمُ هُنَا لِإِنْفَاءِ الضَّرِيْقِ بِالْكُفَّارَةِ (أَوْ ظَاهَرَ مِنْ نِسَائِهِ)  
 وَلَمْ يَفْرُدْ كَلَامًا بِمُخْطَابٍ (أَوْ كَرَّرَهُ أَوْ عَلَّقَهُ) (مُرَارًا) (مُتَّحِدًا) وَبِمَعْدَدٍ تَعْدَدُ  
 (إِلَّا أَنْ يَنْوَى كَفَّارَاتٍ فَتَقَلَّزَمُهُ) فِيمَا قُلْنَا فِيهِ بِالْإِتِّحَادِ (وَلَهُ الْمَسُّ بَعْدَ  
 وَاحِدَةٍ عَلَى الْأَرْجَحِ) لِأَنَّهَا الْوَاجِبَةُ بِالْإِصَالَةِ (وَحَرُمَ قَبْلُهَا الْإِسْتِمْتَاعُ) حَتَّى  
 تَكْمَلَ (وَعَلَيْهَا مَنَعُهُ وَوَجِبَ إِنْ خَافَتْهُ رَفَعَهَا لِلْحَاكِمِ وَجَازَ كَوْنُهَا مَعَهُ  
 إِنْ أَمِنَ) وَرَوَيْتُهَا كَالْحَرَمِ (وَسَقَطَ إِنْ تَعَلَّقَ وَلَمْ يَتَنَجَّزْ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ)  
 فَلَا يَعُودُ بِمُؤَدَّاهَا بِخِلَافِ الْمَنْجُزِ وَدُونَ الثَّلَاثِ (أَوْ تَأَخَّرَ كَأَنْتِ طَائِقٌ ثَلَاثًا  
 وَأَنْتِ عَلَى كَظَهَرَ أُمِّي كَقَوْلِهِ لَغَيْرِ مَدْخُولٍ بِهَا) كِبَابَانَةُ الْمَدْخُولِ بِهَا (أَنْتِ  
 طَائِقٌ وَأَنْتِ عَلَى كَظَهَرَ أُمِّي) وَلَوْ نَسَقًا (لَا إِنْ تَقَدَّمَ أَوْ صَاحَبَ كَانَ  
 تَزَوُّجُكَ فَأَنْتِ طَائِقٌ ثَلَاثًا وَأَنْتِ عَلَى كَظَهَرَ أُمِّي) فَإِنْ عَاطَفَ بِمَرْتَبٍ خِلَافَ



انظر حش وبن (وإن عريض عليه نسكاح امرأة فقال هي أمي فظهار) إلا لقريفة غيره (وتجيب بالعود ولا تجزي قبله وتنتحتم بالوطء وهل هو المزم على الوطء أو مع الإمساك تأويلان وخلاف وسقطت إن لم يظا بطلا فيها وموتها) بن حقه وهل تجب بالعزم على الوطء أو به مع الإمساك أو تصح به فقط وتنتحتم بالوطء فقط إن لم يظا بموت أو طلاق تأويلات (وهل تجزي إن أنتمها) وقد طلقها أثناءها أولا وهو الأقوى (تأويلان) فالتعوط بالطلاق إذا لم تعد كما صر (وهي إعتاق رقية لا جدين وعتق بعد وضعه ومقطوع خبره) وأجزأ إن تبين سلامته (هو مائة وفي الأغنياء<sup>(١)</sup>) المجوسي (تأويلان وفي الوقف) على الأصح من الأجزاء (حتى يسلم) أو يمكن منها لأنه يجبر (قولان سلبية من قطع أصبع وعصى وبكم وجنون وإن قل ومرض مشرف وقطع أذن نين وصمهم وهرم) بخلاف الصغير لأنه صرج (وعرج شديدتين وجذام وبرص وفلج) ودين يمنع التكسب ورجع بالارش بعد العتق يستعين به فإن لم يقع صنع به ماشاء (بلا شوب عوض لا مشتري للعتق) لأن الشأن وضع البائع (محررة له لا من يعتق عليه وفي إن اشترته فهو حر عن ظهاري تأويلان)<sup>(٢)</sup> سبهما هل قول الظاهر عن ظهاري ينددما (والعتق عطف على عوض (لا مكاتب ومدبر ونحوهما أو أعتق نصفاً فكمل عليه أو أعتقه أو أعتق ثلاثاً عن أربع ويجزي أعور ومغضوب) منه (ومرهون وجان إن افتديا) إذ معلوم أنه لا يفعل أجزاء إذا أخذها كما حقه (ر) (ومرض وعرج خفيفين وأنملة وجذع في أذن وعتق الغير عنه ولو لم يأذن إن عاد) شرط فيما قبل المبالغة وما بعدها (ورضيه) خاص

(١) المراد به من يجبر على الاسلام من مجوسي كبير وكتابي صغير لا يعقل دينه، وفي المجموع ولا يجزي كتابي بلغ وأجزأ الصغير على الأصح وفي المجوسي مطلقا خلاف ١  
(٢) أظهرها الأجزاء

بما بعدها (وكره الخلعى ونُدب أن يُصَلَّى وَيَصُومَ) فسر بالمعنى (ثم لم يُفسر  
عنه وقت الأداء لا قادر وإن يملك محتاج إليه لِمَكَرَضٍ أَوْ مَنْصَبٍ) أودار  
سكنى (أَوْ يملك رَقَبَةً) فقط (ظاهر منها) فيكفر بها عنها ويتزوجها إن  
شاء (صَوْمُ شَهْرَيْنِ بِالْهَلَالِ) إن بدا منه (مَنْوَى الْقَتْلُ بَعْدَ الْكَفَّارَةِ وَتَمَمَ  
الْأَوَّلُ) ثلاثين ولو ناقصاً (إِنْ انْكَسَرَ) أو مرض مثلاً (مِنْ الثَّلَاثِ وَلِلَّسَّيْدِ  
الْمَنْعُ إِنْ أَضُرَّ بِخِدْمَتِهِ وَلَمْ يُؤَدِّ) بمعنى أو (خَرَّاجُهُ وَتَعَيَّنَ لِذِي الرِّقِّ)  
بالنسبة للعق (وَلَمْ يَنْ طُولِبَ بِالْفَيْتَةِ) وإلا صبر لمضى المدة ليعتق (وَقَدْ انْتَزَمَ  
عِتْقُ مَنْ يَمْلِكُ لِعَشْرِ سِنِينَ وَإِنْ أُيسِّرَ فِيهِ تَمَادَى) وجوباً إن تجاوز ثلاثة  
أيام (إِلَّا أَنْ يَفْسِدَهُ وَنُدِبَ الْعِتْقُ فِي كَالْيَوْمَيْنِ) والثلاثة ووجب في الأول  
(وَلَوْ تَسَكَّلَهُ الْمُعْسِرُ جَازَ) أى مضى (وَانْقَطَعَ تَتَابُعُهُ بِوَطْءِ الظَّاهِرِ مِنْهَا  
أَوْ وَاحِدَةٍ مِمَّنْ فِيهِمْ كَفَّارَةٌ وَإِنْ لَيْلًا نَاسِيًا) ومثل الوطء مقدماته (كَبُطْلَانِ  
الْإِطْعَامِ) بذلك (وَبِفِطْرِ السَّفَرِ أَوْ بِمَرَضٍ هَاجَهُ لَا إِنْ لَمْ يَهَيِّجْهُ كَحَيْضٍ)  
تشبهه في عدم القطع في غير الظهار كالقتل (وَلَا كَرَاهٍ وَظَنٌّ غُرُوبٍ وَفِيهَا وَنِسْيَانُ)  
فلا يقطع التسابع وهو المتمد (وَبِالْعِيْدِ) عطف على ما يقطع التسابع (إِنْ تَعَمَّدَهُ  
لَا جِهْلَهُ) ذاتاً أو حكماً (وَهَلْ) عدم القطع عند الجهل (إِنْ صَامَ الْعِيْدَ وَأَيَّامَ  
التَّشْرِيقِ وَإِلَّا اسْتَأْنَفَ أَوْ يَفْطِرُهُنَّ وَبَدَى تَأْوِيلَانِ) التحقيق لا يصوم  
العيد بل تاليه (وَجَهْلُ رَمَضَانَ كَالْعِيْدِ) في عدم القطع (عَلَى الْأَرْجَحِ وَبِفَضْلِ  
الْقَضَاءِ) ولو نسياناً (وَشَهْرٌ أَيْضًا الْقَطْعُ بِالنَّسْيَانِ) في الفطر ضعيف (فَإِنْ لَمْ يَذَرِ  
بَعْدَ صَوْمِ أَرْبَعَةٍ عَنْ ظَهَارَيْنِ مَوْضِعَ يَوْمَيْنِ صَامَهُمَا) لاحتمال أنهما من  
الثانية فلا ينتقل قبل كمالها (وَقَضَى شَهْرَيْنِ) لاحتمال الترك من الأولى فبطلت  
بالشروع في الثانية (وَلِنْ لَمْ يَذَرِ اجْتِمَاعَهُمَا صَامَهُمَا وَالْأَرْبَعَةَ) لاحتمال أن  
كل يوم من واحد على قطع التسابع ، وعلى المتمد يومان وشهران مطلقاً

( ثُمَّ تَمْلِكُ سِتِّينَ مِسْكِينًا أَوْ حُرَّارًا مُسْلِمِينَ لِكُلِّ مُدٍّ وَثَمَانَانِ بُرًّا وَإِنْ  
اِقْتَاتُوا تَمَرًا أَوْ مَخْرَجًا فِي الْفَخَّارِ ) خَيْرُهُ ( فَعِدْلُهُ ) بالشَّعْبِ ( وَلَا أَحَبُّ الْغَدَاءِ  
أَمِ الْعَشَاءِ ) وَأَجْزَأُ إِنْ بَاغَ ( كَفِدْبَةُ الْأَذَى وَهَلْ لَا يَنْتَقِلُ إِلَّا إِنْ أُبْسَ مِنْ  
قُدْرَتِهِ عَلَى الصِّيَامِ أَوْ ) يَنْتَقِلُ ( إِنْ شَكَّ قَوْلَانِ فِيهَا وَتَوَوَّاتٌ أَيْضًا عَلَى أَنْ  
الْأَوَّلَ قَدْ دَخَلَ فِي الْكِفَّارَةِ ) فَلَا يَكْفِيهِ الشُّكُّ وَالْمَعْتَدُ لَا بَدَّ مِنَ الْيَأْسِ  
مُطْلَقًا ( وَإِنْ أُطْعِمَ مِائَةً وَعِشْرِينَ فَكَالْيَمِينِ ) بِكُلِّ السَّتِينِ وَيَنْزَعُ مَا بَقِيَ  
إِنْ بَيْنَ بِالْقِرْعَةِ ( وَلِلْمَعْبُودِ إِخْرَاجُهُ إِنْ أَذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ وَفِيهَا أَحَبُّ إِلَى أَنْ  
يَصُومَ وَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي الْإِطْعَامِ وَهَلْ هُوَ وَهُمْ لَا نَهْ الْوَاجِبُ أَوْ أَحَبُّ  
لِلْمُجُوبِ أَوْ أَحَبُّ لِلْسَّيِّدِ عَدَمُ الْمَنْعِ أَوْ لِمَنْعِ السَّيِّدِ لَهُ الصَّوْمُ ( لَشَغْلِهِ  
قَالَ أَحَبُّ أَنْتَظَارُ زَوَالِ الْمَنْعِ ) أَوْ عَلَى الْعَاجِزِ حِينَئِذٍ فَقَطُّ ) فَيَنْتَظِرُ إِمَّا كَانَهُ  
تَأْوِيلَاتٍ وَفِيهَا إِنْ أَذِنَ لَهُ فِي الْيَمِينِ أَنْ يُطْعِمَ أَجْزَأُ وَفِي قَوْلِي مِنْهُ  
شَيْءٌ ) لَمْ يَدُمَ تَمَامُ الْمَالِ ( وَلَا يُجْزَى تَنْصِرُكَ كِفَّارَتَيْنِ فِي ) نَصِيبِ  
( مِسْكِينٍ وَلَا تَرَكِيْبُ صِنْفَيْنِ وَلَوْ نَوَى لِكُلِّ عَدَدًا أَوْ عَنِ الْجَمِيعِ  
كَمَلًا ) مَا عَنِ أَوْ الْجَمِيعِ ( وَسَقَطَ حَظُّ مَنْ مَاتَتْ ) فَلَا يَصْرَفُ لِحِيصَةِ ( وَلَوْ  
أَعْتَقَ ثَلَاثًا عَنْ ثَلَاثٍ مِنْ أَرْبَعٍ لَمْ يَطَأْ وَاحِدَةً حَتَّى يُخْرِجَ الرَّابِعَةَ وَإِنْ  
مَاتَتْ وَاحِدَةً أَوْ طَلَقَتْ ) .

### ( بَابٌ )

إِمَّا يَلَاغِيَنَّ زَوْجًا ) وَلَوْ حَكَمًا كَذِي شَبَهٍ فِي حَمَلٍ لَا سَيِّدٌ ( وَإِنْ فَسَدَ  
نِسْكَاحُهُ أَوْ فَسَقَ أَوْ رُقِيَ لَا كَفَرًا ) نَهَى إِنْ رَضُوا بِحَكْمِنَا ( إِنْ قَذَفَهَا بَرْنِي  
فِي نِسْكَاحِهِ ) مَتَمَلِّقٌ بِقَذْفٍ وَالْعِدَّةُ فِي حَكْمِهِ <sup>(١)</sup> وَلَا ) بَأَنْ قَذَفَهَا قَبْلَ النِّسْكَاحِ

(١) وَلَوْ كَانَتِ الْعِدَّةُ مِنْ طَلَاقٍ بَائِنٍ لِأَنَّهَا مِنْ تَهْلُكَةِ الزَّوْجِيَّةِ

أو بعد العدة (حُدَّ تَيْقِنُهُ أَعْنَى وَرَأَاهُ غَيْرُهُ) صفة لزني قيل مذهب المدونة  
كفاية التيقن في البصير أيضاً بن هذا من قوله وفي حده بمجرد القذف أو لعانه  
خلاف وأنكر كون ما ذكر مذهب المدونة (وَأَنْتَنِي بِهِ) أي بلعان الروية  
(مَا وَلَدَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ) منها (وَالْأَيُّ) بأن نقص ستة أيام (لِحَقِّ) إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ  
الِاسْتِبْرَاءَ) ويمضي منه أقل الحمل وإلا فالحامل تهيئ (وَيَنْفِي حَمْلٍ وَإِنْ  
مَاتَ) مبالغة في الحاجة للعان لنفي الحد (أَوْ تَعَدَّدَ الْوَضْعُ أَوْ التَّوَامُ) مبالغة  
في اتحاده (بِلِعَانٍ مُجَلٍّ) قبل الوضع (كَالزَّوْنِيِّ وَالْوَلَدِ) تشبيهه في الاتحاد بقول  
لرأيتها تزني وما هذا الحمل مني (إِنْ لَمْ يَطَّأَهَا بَعْدَ وَضْعِهِ) وبينهما مدة حمل  
وإلا فن تتمه الأول (أَوْ وَطِئَهَا) وأنت به (لِمُدَّةٍ لَا يَلْحَقُ الْوَلَدُ فِيهَا لِقِلَّةِ)  
بسته أيام فأكثر عن ستة أشهر من الوطء الثاني والموضوع أنه قطعه عن الوضع  
الأول مدة حمل (أَوْ كَثْرَتِهِ) فوق أقصاه منه (أَوْ اسْتِبْرَاءَ بِحَيْضَةٍ) بعد الوطء  
ووضعت لمدة حمل بعد الاستبراء (وَلَوْ تَصَادَقَا عَلَى نَفْسِهِ) مبالغة في الحاجة للعان  
(إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِهِ لِذَوْنِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ) من العقد بماله بال كسمة أيام (أَوْ هُوَ  
صَحِيحٌ حِينَ الْحَمْلِ أَوْ مَحْبُوبٌ أَوْ ادَّعَتْهُ مَغْرِبِيَّةٌ عَلَى مَشْرِقِيٍّ) فينتفي بلا  
لعان في ذلك كله (وَفِي حَدِّهِ بِمَجَرَّدِ الْقَذْفِ) عن الروية (أَوْ لِعَانِهِ خِلَافُ  
وَأِنْ لَاهَنْ لِرُؤْيَاهُ وَادَّعَى الْوَطْءَ قَبْلَهَا وَعَدَمَ الْإِسْتِبْرَاءَ) وأنت به لمدة حمل  
منها (فَلِهَذَا لَيْسَ فِي الْإِزَامِ بِهِ) ولا يفتني أصلاً (وَعَدَمِهِ) أي عدم الإلزام بل له  
أن ينفيه بلعان ثان (وَنَفْيِهِ) بالأول (أَقْوَالُ ابْنِ الْقَاسِمِ) وَبَلَّحْتُ إِنْ ظَهَرَ  
يَوْمَهَا) كما سبق في قوله وإلا لحق (وَلَا يُعْتَمَدُ فِيهِ عَلَى عَزْلِ وَلَا مُشَابَهَةٍ  
لِغَيْرِهِ وَإِنْ بِسَوَادٍ وَلَا وَطْءَ بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ إِنْ أَنْزَلَ وَلَا وَطْءَ بِغَيْرِ أَنْزَالٍ  
إِنْ أَنْزَلَ قَبْلَهُ وَلَمْ يَبْلُ وَلَا عَنَ فِي الْحَمْلِ مُطْلَقًا) مالم تجاوز أقصاه في غير  
عصمته فينتفي بلا لعان (وَفِي الرُّؤْيَا) بدعواها (فِي الْعِدَّةِ وَإِنْ بَايَنَ وَحْدٍ)

إن ادعى (بعدها كاستيحق الولد إلا أن تزني بعند اللعان) لزوال عفتها  
(وتسمية الزاني بها وأعلم بحده) لعله ينفو (لا إن كرر قذفها به وورث  
المستحق) بالسكسر (الميت إن كان له ولد حر مسلم أو لم يسكن وقيل  
المال وإن وطئ أو آخر بعند علمه بوضع أو حمل بلا عذر امتنع) اللعان  
(وشهد بالله أربعاً رأى أنها تزني أو ما هذا الحمل مني ووصل خامسة  
بلعنة الله عليه إن كان من الكاذبين أو إن كنت كذبت بها) الباء  
للتصوير أي وصل هذا بالأربع قبله (وأشار الآخرس أو كتب وشهدت  
ما رأي أني أو ما زني أو لقد كذب فيها) أي الروية والحمل (وفي الخامسة  
غضب الله عليها إن كان من الصادقين ووجب أشهد واللعن والغضب)  
بموضعهما شرطاً (وبأشرف البلد) المسجد (وبحضور جماعة أقلماً أربعة)  
إظهاراً للشبهة (وندى إثر صلاة) والأفضل العصر<sup>(١)</sup> (وتخويفهم وخوضاً  
عند الخامسة والقول بأنها موجبة العذاب) لأن بها يتم الأمر (وفي إعادتها  
إن بدأت) وهو الراجح (خلاف ولا عنت الدمية بكنيستها ولم تجبر  
وإن أبت) اللعان (أدبت وردت ليلتها) في كالجلد (كتفوله وجدتها مع  
رجل في إحاف) تشبيه في أدب الزوج ولا لعان وإن حد به في الأجنبية وقيل  
التعريض كالتصريح هنا أيضاً وحمل على الواضح انظر عج (وتلاعنا إن رماها  
بغضب أو وطئ شبهة وأنكرته أو صدقته ولم يثبت ولم يظهر)  
بقريئة فإن لم تلعن حدث (وتقول) عند التصديق (ما زني ولقد غلبت  
ولاً) بأن ثبت أو ظهر (التعن فقط كصغيرة توطأ وإن شهد مع ثلاثة  
التعن ثم التعت وحد الثلاثة لا إن نكحت أو لم يعلم بزواجها حتى رجعت)

(١) لحديث ورد في الشريد في البين الكاذبة بعد العصر ولأنه وقت اجتماع ملائكة الليل  
وملائكة النهار كما ورد أيضاً ولأن العصر هي الصلاة الوسطى على الصحيح

صواعق من يجوز شهادة الزوج (وإن اشترى زوجته ثم ولدت لغيره فسكالامة) ينفية الاستبراء بلالمان (ولا قل فسكالزوجية وحكمه) المترتب عليه (رفع الحد أو الأدب في الأمانة أو الذميمة أو إيجابه على المرأة إن أمه لأحد وقناع نسبه وبلغها زنا يده حرمتهم وإن ملكت) فلا توطأ بالملك (أو أنفس حرمها ولو عاد لغيره) برأى أباه (فيل كالمرأة على الأظهر) وقيل لا يقبل لأنه كن أقر بقذف ورجح (وإن استلحق أحد الثوارمين لغيره وإن كان بينهما مسنة فبطنان إلا أنه) أي الامام (قال إن أقر بالثاني وقال له أطا بعد الأول) وبينهما ستة أشهر كما هو الموضوع (سئل النساء إن قلن إنه قد يتأخر هكذا لم يحد) فلم يحمل الستة فاصلا، والجواب أنها فاصل إذا لم يقلن بالتأخر وحينئذ يحد لأن قوله لم أطا نفى له وقد استلحقه

### باب

(تعقد حرة وإن كتابية أطاقت الوطء بخلوه بالبيع غير محبوب أمكن شغلها منه) لا إن أقبل وانصرف فوراً (وإن نفكاه) أي الوطء (وأخذاً بإقرارهما) فلا رجعة له ولا حق لها في نفقة وتكيل صداق (لا بغيرها) أي الخلوة السابقة (إلا أن تقر) الزوجة (به) أي الوطء (ويظهر حمل ولم ينفه بثلاثة أقراء أطهار) (وعدة (ذی الرق) ذكر باعتبار الشخص قرآن والتجميع للاستبراء لا الأول فقط) والباقي تعبد (على الأرجح ولو اعتادته في كالسنة) نعم إن جاز أقصى الحمل فسنة بيضاء على ما أفاده الناصر والحقون (أو أرضه من أو استحيضت وهبته، ولا زوج انزاع ولد الموضع فراراً من أن ترثه أو ليتزوج أحنها أو رابعة إذا لم يغير بالولد وإن لم تمسز أو تأخر بلا سبب أو مرضت ترأصت تسنة أشهر) استبراء (ثم اعتدت بثلاثة كعدة من لم تر الحيض ولا يسر ولو برق)

فلا تنصيف في غير الأقراء (وَنَمَّمَ مِنَ الرَّابِعِ) ثلاثين (فِي السَّكَنِ وَلَعَا  
يَوْمُ الطَّلَاقِ) إن سبق بالنجر (وَأِنْ حَاضَتْ فِي السَّنَةِ انْتَضَرَتْ الثَّانِيَةَ  
وَالثَّلَاثَةَ) أو تمام سنة بوضاء (ثُمَّ إِنْ احْتَجَبَتْ إِعْدَةُ فَالثَّلَاثَةُ وَوَجِبَ إِنْ  
وُطِئَتْ بِزَنَى أَوْ شُبْهَةٍ وَلَا بَطْأُ الزَّوْجِ) غير ظاهرة الحمل بل أطلق بعضهم  
المنع (وَلَا بِعَقْدٍ) حيث فسخ نكاحه (أَوْ غَابَ غَايِبٌ أَوْ سَابٍ أَوْ مُشْتَرٍ  
وَلَا يُرْجَعُ لَهَا) فِي نَفْسِهِ (قَدَرَهَا) أي العدة فاعل وجب (وَفِي إِمَضَاءِ الْوَلِيِّ  
أَوْ فَسْخِهِ تَرَدُّدٌ) فِي عِبِ الرَّاجِحِ وَجُوبِ الاستبراء من الوطء السابق وفي ر  
و بن وحش ترجيح عدمه (وَأَعْتَدَتْ بِطَهْرِ الطَّلَاقِ وَإِنْ أَحْضَتْ فَتَجِلُّ بِأَوَّلِ  
الْحَيْضَةِ الثَّانِيَةِ) إِنْ طَلَقَتْ بِطَهْرِ (أَوْ الرَّابِعَةِ إِنْ طَلَقَتْ بِكَحْيَضٍ) ونفاس  
(وَهَلْ يَذْبَغِي أَنْ لَا تَجِلَّ) الزَّوْاجِ (بِرُؤْيَيْهِ) أي الدم بل حتى يدوم  
ما يعتد به ندباً فيوافق ابن القاسم أو وجوباً فيكون أشهب مخالفاً (تَأْوِيلَانِ  
وَرُجِعَ فِي قَدْرِ الْحَيْضِ هُنَا) متماتى رجوع (هَلْ هُوَ) عادة (يَوْمٌ أَوْ بَعْضُهُ)  
ذَا بَالٍ (وَفِي إِنْ لَمْ تَطُوعَ ذَكَرُهُ أَوْ أَنْذِيكُهُ يُولَدُ لَهُ فَتَمَعْدُ زَوْجَتُهُ أَوْ لَا  
وَمَا تَرَاهُ الْيَأْسَةُ) بِكُخْمَسِينَ (هَلْ هُوَ حَيْضُ الْمَرْءِ) ليس الجمع<sup>(١)</sup> شرطاً  
أو المدار في الوسط<sup>(٢)</sup> على أهل المعرفة ولو رحالا (بِخِلَافِ الصَّغِيرَةِ إِنْ  
أَمْ كُنَّ حَيْضُهَا) فلا يسأل النساء (وَأَنْتَقَلَتْ الْأَقْرَاءُ وَالطَّاهِرُ كُلُّمَا دَارَ)  
خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا (وَإِنْ أَنْتَ بَعْدَهَا) أي العدة (يُولَدُ لِلدُّنِ أَقْصَى أَمَدِ  
الْحَمْلِ لِحَقِّ إِلَّا أَنْ يَنْفِيَهُ يُلْعَانُ) أو يكون لسته أشهر من الثاني فله  
(وَتَرَبَّصَتْ) أَقْصَى الْحَمْلِ (إِنْ ارْتَابَتْ بِهِ وَهَلْ خَسَا أَوْ أُرْبَمَا خِلَافٌ  
وَفِيهَا لَوْ تَزَوَّجَتْ قَبْلَ انْقِطَاعِ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَوَلَدَتْ لِيَخْمَسِ) أشهر

(١) فتسكن واحدة إذا كانت ثقة لأن هذا خبر لا شهادة

(٢) وهو مطلق الذكر أو الأنثيين

من الثاني (لَمْ يُلْحَقْ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا وَخُدَّتْ وَاسْتُشْكَلَتْ) بأن خمس السنين ليست حداً من الله ورسوله حتى تضر مجاوزتها بشم. (وَعِدَّةُ الْحَامِلِ فِي طَلَاقٍ أَوْ وِفَاةٍ وَضَعُ حَمْلِهَا كُلِّهِ) إن لحق بذى العدة ولو احتمالاً كالملاعنة وإلا انتظرت عدة غير الحامل (وَإِنْ دَمًا اجْتَمَعَ وَإِلَّا) تسكن المتوفى عنها حاملاً (فَسَكَا الْمَطْلُوقَةُ إِنْ فَسَدَ) مجعاً عليه (كَالَّذِي يَبْتَغِي ذِيَّهِ وَإِلَّا) بأن كان صحيحاً أو مختلفاً فيه (فَأَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ وَإِنْ رَجُوعِيَّةً إِنْ تَمَّتْ قَبْلَ زَمَنِ حَيْضَتِهَا) أو تأخر لرضاع (وَقَالَ النَّسَاءُ لَا رِبِيَّةَ بِهَا) من حل (وَإِلَّا) بأن تأخر لغير رضاع كاستحاضة لم تميز أو ارتابت (انْتَظَرْتُهَا) أى الحيضة أو تمام تسعة أشهر فإن زادت الريبة فأقصى الحمل فلن جزم به حتى تضع (إِنْ دَخَلَ بِهَا) وأمكن الحمل وإلا كفى أربعة أشهر وعشر من غير اعتبار حيض ولا عدمه (وَنَفَضَتْ بِالرَّقِّ) وإن بشائبة شهرين وخمس ليال (وَإِنْ لَمْ تَحِضْ) لمرض أو رضاع (فَثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ) ولغير سبب تسعة على ما رجح (إِلَّا أَنْ تَرْتَابَ فَتَسَعَةُ) حيث لم تحض كما هو الموضوع فإن زادت الريبة فسكما سبق (وَلَمَنْ وَضَعَتْ<sup>(١)</sup> غُسْلُ زَوْجِهَا وَلَوْ تَزَوَّجَتْ) وسبق أن الأحب نفيه حينئذ (وَلَا يَنْقُلُ الْعِتْقُ) أثناء عدة الأمة (لِعِدَّةِ الْحُرَّةِ وَلَا مَوْتَ زَوْجٍ ذِمِّيٍّ أَسْلَمَتْ) عن الاستبراء لعدة الوفاة (وَإِنْ أَقْرَبَ بِطَلَاقٍ مُتَقَدِّمٍ اسْتَأْنَفَتْ الْعِدَّةَ مِنْ إِقْرَارِهِ وَلَمْ يَرِنَهَا إِنْ انْقَضَتْ عَلَى دَعْوَاهُ وَوَرِثَتْهُ فِيهَا إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ لَهُ بَيِّنَةٌ) أو عليه (وَلَا يَرْجِعُ بِمَا أُنْفَقَتِ الْمُطْلُوقَةُ) قبل عليها (وَيَفْرُمُ مَا تَسَلَّفَتْ بِخِلَافِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا وَالْوَارِثُ) فيردان ما أنفقا للتركة (وَإِنْ اشْتَرَيْتَ مُعْتَدَّةً طَلَاقٍ فَإِنْ ارْتَفَعَتْ حَيْضَتُهَا حَلَّتْ إِنْ مَضَتْ سَنَةٌ لِلطَّلَاقِ وَثَلَاثَةٌ لِلشَّرَاءِ) وإن لم ترتفع فبالأقراء (أَوْ مُعْتَدَّةً مِنْ وِفَاةٍ

(١) إثر موت زوجها ، ويقضى لها بفيله ولو تزوجت ، يمكن تكره بعد تزوجها



فَأَقْصَى الْأَجَلَيْنِ) من عدة الوفاة والاستبراء (وَتَرَكَتِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا  
فَقَطَّ وَإِنْ صَغُرَتْ وَلَوْ كِسْفًا يَمَّةً وَفَقُودًا زَوْجُهَا) لأنه مبيت حكمًا (الزَّيْنُ  
بِالْمُصْبُوغِ وَلَوْ أَدْكَى) ردى الحرة (إِنْ وَجِدَ غَيْرُهُ إِلَّا الْأَسْوَدَ) ما لم  
يرق بياضها (وَالْتَحَلَّى وَالتَّطَيَّبَ وَعَمَلَهُ وَالتَّجَرَّ فِيهِ وَالتَّزَّيَّنَ فَلَا تُمْنَشِطُ  
بِحِنَاءٍ أَوْ كَسَمٍ بِخِلَافٍ نَحْوِ الزَّيْتِ وَالسَّدْرِ وَاسْتَحْدَادِهَا) بخلاف كل ذلك  
(وَلَا تَدْخُلُ الْحَمَّامَ وَلَا تَطْلِي جَسَدَهَا وَلَا تَكْتَحِلُ إِلَّا لِفَرُورَةٍ وَإِنْ  
بَطِيبٍ وَتَمْسَحُهُ نَهَارًا).

﴿فصل في لزوم جنة المفقود الرافع للقاضي والوالي ووالي الماء﴾ السامعي  
يخرج عند اجتماع الماشية عليها (وإلا) يوجد واحد ممن ذكر (فلمجماعة  
المسلمين فيؤجل) بعد البحث (أربع سنين إذا دأبت نفقتهم) بأن كان له  
مال ولم تخش الزنا وإلا فالها تعجيل التطليق (والعبد نصفكم من العجز عن  
خبره ثم اعتدت كالوفاء وسقطت بها) أي العدة (النفقة) بخلاف الأجل  
(ولا تحتكج فيها) ولا في الزواج بعدها (لإذن) من الإمام (وأيستأمن البقاء)  
على عصمة المفقود (بعدها) أي بعد الشروع في العدة (وقدر طلاق) يصح  
العقد عليها (بتحقيق بدخول الثاني) لأنه النفوت لها كما يأتي (فتتحل للاول)  
بعصمة جديدة (إن طلقها) قبل ففده (اثنتين) وحلها الثاني (فإن جاء أو  
تبين أنه حي أو مات فكالوليين) لانفوت الأولى بالثاني غير عالم (وورثت  
الاول إن قضى له بها) وفسخ الثاني وهذا فائدة كونها الاول مع موته (ولو  
تزوجها الثاني في عدة) أي تبين ذلك (فكغيره) يفسخ ويبقى بالثاني  
على ما سبق (وأما إن نعى لها) فتزوجت ثم قدم (أو قال عمره طالق مدعيًا  
غائبة فطلق عليه) الحاضرة ولم يصدق ونزوجت (ثم أثبتته) أي ما ادعاه  
(وَدُوْهُ لَأَنَّهُ وَكَلَّ وَكَيْمَلَيْنِ) فزوجاه وفسخنا واحدة ظنًا أنها انطامية

وتزوجت ثم ثبت أنها الرابعة (وَالْمُطَلَّقةُ لِعَدَّتِ الْفَتَقَةَ ثُمَّ) بعد زواجها  
 (ظَهَرَ إِسْقَاطُهَا وَذَاتُ الْمَقْذُودِ تَنْزَوِّجُ فِي عِدَّتِهَا فَيُفْسَخُ أَوْ تَزَوَّجَتْ  
 بِدَعْوَاهَا لِلْمَوْتِ أَوْ) تزوجت (بِشَهَادَةِ غَيْرِ عِدَّتَيْنِ فَيُفْسَخُ) راجع الأخيرتين  
 ثم تزوجت آخر بوجه جائز (ثُمَّ يَظْهَرُ أَنَّ) أى ما فسخ في الثلاث (كَانَ عَلَى  
 الصَّحَّةِ فَلَا تَقُوتُ بِدُخُولِ) جواب أما في جميع ما سبق (وَالضَّرْبُ<sup>(١)</sup>  
 لِوَاحِدَةٍ ضَرْبُ لِبَقِيَّتَيْنِ) حيث طابن الفراق (وَإِنْ أُبَيِّنَ) وطابن استئناف  
 أجل (وَبَقِيَّتِ أُمُّ وَلَدِهِ وَمَالُهُ وَزَوْجَةُ الْأَسِيرِ وَمَقْذُودُ أَرْضِ الشَّرْكَ  
 لِلتَّامِيرِ<sup>(٢)</sup>) والعبارة بالوارث حينئذ (وَهُوَ سَبْعُونَ وَاخْتَارَ الشَّيْخَانِ) ابن  
 أبى زيد والقاسمى (نَمَانِينَ وَحُسَكِيمَ بَخْسٍ وَسَبْعِينَ) من ابن زرب وغيره  
 (فَإِنْ اخْتَلَفَ الشُّهُودُ فِي سَنَةِ فَلَا أَقْلُ) احتياطاً (وَتَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ عَلَى  
 الْقَدِيرِ) لظنهم بالاحتياط غالباً (وَكَلَّفَ الْوَارِثُ) بتأامداً هل ظنه طوبى  
 الشهود (حينئذ) أى حين الشهادة حيث لم تؤرخ البيعة وكان الوارث ممن  
 يعرف ذلك (وَإِنْ تَنَصَّرَ أُسِيرٌ فَاعْلَى التَّطَوُّعِ) فيجوز عليه حكم الردة حتى  
 يثبت الإكراه (وَأَعْتَدَتْ) أى لزمها أحكام المدة من إحداد وغيره (فِي مَقْذُودِ  
 الْمُعْتَرَكِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ انْفِصَالِ الصَّفَتَيْنِ) وتجب المدة من يوم الانفصال  
 (وَعَلَى يُتْلَوْهُ وَيُحْتَمَدُ) قبل إلزامها بحكم المدة وهو الأقرب (تَفْسِيرُ إِنْ  
 وَوَرِثَ مَالُهُ حينئذ) أى حين الشروع في المدة (كَأَنَّهُ تَجَعَّلَ لِطَاعُونٍ)  
 وهو مكروه<sup>(٣)</sup> كالقرار (أَوْ فِي زَمَنِهِ وَفِي الْفَقْدِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُكَلَّفِينَ

(١) أى ضرب الأجل وتحديد

(٢) لأن دامت الفتنة وإلا فلها الطلاق كما لو خشيتم الزنا

(٣) الحديث « إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تدخلوها وإذا وقع وأنتم بأرض فلا تخرجوا

منها » رواه البخارى ومسلم عن أسامة بن زيد

بَعْدَ سَنَةٍ بَعْدَ النَّظَرِ وَالْمُعْتَدَةِ الْمُطْلَقَةِ أَوْ الْمَحْذُورَةِ بِسَبَبِهِ ( اسْمُهُ بَرَاءٌ  
 فِي حَيَاتِهِ ) لَا مَفْهُومَ لَهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ( السُّكْنَى وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا إِنْ دَخَلَ بِهَا )  
 مَطِيقَةٌ كَمَا فِي بَنٍ ( وَالْمُسْكَنُ لَهُ أَوْ نَقْدَ كِرَاءِهِ لَا بِلَا نَقْدٍ وَمَقْلٌ مُطْلَقًا )  
 وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ ( أَوْ إِلَّا الْوَجِيبَةَ أَوْ بِلَانٍ وَلَا إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا إِلَّا أَنْ  
 يُسْكِنَهَا ) مَعَهُ وَقَوْلُهُ ( إِلَّا لَيْسَ كُفْلُهَا ) الْأَوَّلَى حَذْفُهُ لِأَنَّ الْمُعْتَمِدَ لَا فَرْقَ بَيْنَ  
 أَنْ يَكْفُلَهَا أَوْ حَذَفَتِ اللَّامُ <sup>(١)</sup> أَوْ لَا ( وَسَكَنْتَ عَلَى مَا كَانَتْ تَسْكُنُ ) عَلَيْهِ  
 فِي مَوْضِعِهَا قَبْلَ الْفِرَاقِ ( وَرَجَعْتَ لَهُ إِنْ نَقَلَهَا ) قَبْلَهُ ( وَاتَّهِمَ أَوْ كَانَتْ بغيرِهِ  
 وَإِنْ لَشَرْطٍ فِي إِجَارَةِ رَضَاعٍ وَانْفَسَخَتْ ) إِنْ لَمْ يَرْضَوْا بِرَجوعِهَا ( وَ )  
 رَجَعْتَ ( مَعَ نِيَّةٍ إِنْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ الْعِدَّةِ إِنْ خَرَجْتَ ضَرْوَرَةً فَمَاتَ أَوْ  
 طَلَّقَ فِي كَالثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ) لَا إِنْ سَارَتْ كَثِيرًا أَوْ أَحْرَمَتْ ( وَفِي ) الْحَبِجِ  
 النَّطْلُوعِ أَوْ بغيرِهِ ( وَإِنْ خَرَجَ ) يَنْهَى أَنَّهُ بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْمُوعِ <sup>(٢)</sup> وَالْخَارِجِ لِلرَّأَةِ  
 ( لِيَكْرَبَاطَ لَا إِمْقَامٍ ، إِنْ وَصَلَتْ وَالْأَحْسَنُ ) الْأَقْرَى ( وَلَوْ أَقَامَتْ نَحْوَ  
 السَّنَةِ أَشْهُرٍ ) بَلْ فِي النُّقْلِ سَنَةٌ وَسَطُهُ نُونٌ ( وَالْمُخْتَارُ ) عِنْدَ الْأَخْمِيِّ ( خِلَافُهُ  
 وَفِي الْإِنْتِقَالِ ) مَفْهُومٌ قَوْلُهُ لَا إِمْقَامٌ ( تَعْتَدُ بِأَقْرَبِهِمَا أَوْ أَبْعَدِهِمَا أَوْ بِمَكَانِهَا )  
 فِي الطَّرِيقِ ( وَعَدَيْهِ الْكِرَاءُ رَاجِعًا ) حَيْثُ لَزِمَ الرُّجُوعُ ( وَمَضَتْ لِلْحَرَمَةِ  
 أَوْ الْمُتَعَسِّفَةِ ) وَلَا تَخْرُجُ طَرِيقَانِ الْعِدَّةِ ( أَوْ أَحْرَمَتْ ) فِي الْعِدَّةِ لَا فِي الْإِعْتِكَافِ  
 وَقَيْدُ بَانَ لَا يَفُوتُ ( وَعَصَتْ ) لَا اعْتَسَكَفَتْ ( وَلَا سُسْكَنَى لِأَمَةٍ لَمْ تُبَوِّأْ  
 وَلَهَا حِينَئِذٍ الْإِنْتِقَالُ مَعَ سَادَاتِهَا كَبِدَوِيَّةٍ أَوْ تَحَلُّلِ أَهْلِهَا فَقَطْ ) فَإِنْ ارْتَحَلَ  
 أَهْلُ الزَّوْجِ أَيْضًا فَمَعَهُمْ ( أَوْ لِعُذْرٍ لَا يُنْكَحُ الْمَقَامُ مَعَهُ ) سُسْكَنَى ، كَسْقُوطِهِ

(١) فُقِيلَ لِيَكْفُلَهَا . كَمَا فِي نَسْخَةِ . وَالْمُرَادُ بِكْفُلِهَا عَمَّا يَكْرَهُ . أَوْ يَكْفُلَهَا كَمَا هُنَا

وَهُوَ الصَّوَابُ

(٢) لَسَكَنَ خَرَجَ فَعَلَ قَاصِرٌ ، وَلَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ خَرَجَتْ كَانَ أَصَوْبٌ

أَوْ خَوْفٍ جَارٍ سُوءٍ) ببادية (وَلَزِمَتِ الثَّانِي وَالثَّالِثَ) وهكذا إلا لعدر  
 (وَالْخُرُوجُ فِي حَوَائِجِهَا طَرَفِي النَّهَارِ) يعني قبل الفجر وبعد الغروب ولا تبين  
 إلا في بيتها (لَا لِضَرَرِ جَوَارِ إِحْضَرَةٍ وَرَفَعَتِ لِاحْصَاكِمِ وَأَقْرَعَ لِمَنْ  
 يَخْرُجُ إِنْ أَشْكَلَ ، وَهَلْ لَا سَكْنَى لِمَنْ سَكَنْتَ زَوْجَهَا نَحْمُ طَلَقَهَا)  
 أو عاينه أجرة المدة لا تقطاع المسكارمة (قَوْلَانِ وَسَقَطَتْ) سكتاها (إِنْ أَقَامَتْ  
 بِغَيْرِهِ) ولو أكرى الموضع (كَتَفَقَعَهُ وَلَدٍ هَرَبَتْ بِهِ وَلِلْفُرْمَاءِ بَيْعُ الدَّارِ  
 فِي الْمَتَوَفَّى عَنْهَا) مع البيان وإلا خير (فَإِنْ ارْتَابَتْ فَهِيَ أَحَقُّ) بالسكنى  
 مدة الرتبة (وَالْمُشْتَرَى الْخِيَارُ وَلِلزَّوْجِ) البيع (فِي الْأَشْهُرِ) لعدم ضبط غيرها  
 من حمل وأقراء (وَمَعَ تَوَقُّعِ الْخِيَارِ) والفرض المدة بالأشهر لصغر لا جداً  
 وكبر غير بأس (قَوْلَانِ) في بيع الزوج ويجوز للفرما قطعاً (وَلَوْ بَاعَ إِنْ  
 زَالَتِ الرِّبَّةُ فَسَدَ) البيع للجهل (وَأُبْدَاتُ) الطَّلَاقِ (فِي الْمُنْهَكَمِ وَالْمُعَاوَرِ  
 وَالْمُسْتَأْجَرِ الْمُنْقَضِ لِمُدَّةٍ وَإِنْ اخْتَلَفَا) عند الإبدال (فِي مَسَاكِينِ أُحْبِبَتْ  
 وَأَمْرَأَةُ الْأَمِيرِ وَنَحْوِهِ) كَالْمَاذِي (لَا يُخْرِجُهَا الْفَاكِيمُ وَإِنْ ارْتَابَتْ كَالْحَبْسِ)  
 عليه (حَيَاتُهُ) لأن سكنى معتدته من توابع حياته (بِخِلَافِ حُبْسٍ مُسْتَجِدٍ  
 بِيَدِهِ) فتخرج (وَلَا تُمُّ وَلَدٍ يَمُوتُ عَنْهَا السَّكْنَى) زمن الاستبراء (وَزَيْدٌ  
 مَعَ الْعَتَقِ نَفَقَةُ الْحَمْلِ كَالْمَرْتَدَّةِ) تشبيهه في السكنى ونفقة الحمل (وَالْمُسْتَنْبِهةُ  
 إِنْ حَمَلَتْ وَهَلْ نَفَقَةُ) للمستببهة (ذَاتُ الزَّوْجِ إِنْ لَمْ تَحْمِلْ) وإلا فعلى  
 الواطئ (عَلَيْهَا أَوْ عَلَى الْوَاطِئِ) قيل صوابه الزوج (قَوْلَانِ) أقواهما  
 الأول والفرض أن الزوج لم يدخل

﴿فَصْلٌ﴾ (يَجِبُ الْإِسْتِبْرَاءُ بِحُضُورِ الْمَلِكِ إِنْ لَمْ تَوْقِنِ الْبَرَاءَةَ)

وغلبة الظن كاليقين (وَلَمْ يَسْكُنْ وَطْؤُهُ مُبَاحًا) وسماوى محترز التقيود (وَلَمْ  
 تَخْرُمْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَإِنْ صَغِيرَةً أَطَافَتِ الْوَطْءُ أَوْ كَبِيرَةً لَا يَحْمِلَانِ عَادَةً

أَوْ وَخْشًا أَوْ بِسْكَرًا أَوْ رَجَمَتْ مِنْ غَضَبٍ أَوْ سَبَى أَوْ غُنِمَتْ أَوْ اشْتَرِيَتْ  
 أَوْ انْتَزَعَتْ مِنْ عَيْدٍ (وَلَوْ مُتَزَوِّجَةً أَوْ طَلَّقَتْ قَبْلَ الْبَيْعِ كَالْمَوْطُوءَةِ إِنْ بَيَعَتْ  
 أَوْ زُوِّجَتْ) بِعْنَى أُرِيدَ ذَلِكَ وَجِبَ اسْتِبْرَاطُهَا قَبْلَهُ (وَقَبِيلَ قَوْلُ سَيِّدِهَا) أَنَّهُ  
 اسْتَبْرَأَهَا فَيَبِيحُ وَطْأُهَا لِلزَّوْجِ لَا لِلْمُشْتَرِي (وَجَازَ لِلْمُشْتَرِي مِنْ مُدْعِيهِ) أَيْ  
 لِلْإِسْتِبْرَاءِ (تَزْوِجُهَا قَبْلَهُ وَاتِّفَاقُ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي عَلَى وَاحِدٍ) مُوَاضَعَةٌ قَبْلَ  
 عَقْدِ الشَّرَاءِ أَوْ بَعْدَهُ (وَكَالْمَوْطُوءَةِ بِاسْتِبْرَاءِ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ كَالْمَوْطُوءَةِ إِنْ بَيَعَتْ  
 (أَوْ سَاءَ الظَّنُّ كَمَنْ عِنْدَهُ تَخْرُجُ) مُؤَدَّعَةٌ تَمَّ اسْتِبْرَاطُهَا مَثَلًا بَلْ أَمْتُهُ غَيْرُ  
 الْمَأْمُونَةِ كَذَلِكَ (أَوْ إِكْفَافًا) لَا يُمْكِنُ الْوُصُولُ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ مُحْرَّمٌ (أَوْ مُخْجَبٌ  
 بِمُؤَكَّاتِيَةٍ عَجَزَتْ أَوْ أَبْضَعَ فِيهَا وَأَرْسَلَهَا) الْوَكِيلُ (مَعَ غَيْرِهِ) بَلَا إِذِنْ  
 (وَبَيَّوَتْ سَيِّدُهَا وَإِنْ اسْتَبْرَأَتْ) قَبْلَ مَوْتِهِ (أَوْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَبِالْعِتْقِ) عَطْفٌ  
 عَلَى بِحْصُولِ الْمَالِكِ (وَاسْتَأْنَفَتْ) فِي الْعِتْقِ (إِنْ اسْتَبْرَأَتْ أَوْ غَابَ غَيْبَةً عُلِمَ  
 أَنَّهُ لَمْ يَقْدَمْ أُمُّ الْوَلَدِ فَقَطُّ) إِخْلَافًا لَهَا بِالزَّوْجَةِ (بِحَضَرَةٍ) رَاجِعُ الْإِسْتِبْرَاءِ  
 (وَإِنْ تَأَخَّرَتْ أَوْ أَرْضَعَتْ أَوْ مَرَضَتْ أَوْ اسْتَحِيضَتْ وَلَمْ تَبْزُ فثَلَاثَةُ  
 أَشْهُرٍ وَنَظَرَ النِّسَاءُ فَإِنْ ارْتَبَنَ) بِحَسِّ (فَدَسَعَةً) أَشْهُرٍ فَإِنْ زَالَتْ وَإِلَّا فَاقْعَى  
 الْحَمْلَ عَلَى مَا سَبَقَ (كَالصَّغِيرَةِ وَالْيَاسَةِ) تَشْبِيهُهُ فِي الثَّلَاثَةِ أَشْهُرَ (وَبِالْوَضْعِ  
 كَالْمِدَّةِ) لَكِنْ لَا يَنْظُرُ هُنَا لِلْحَقُوقِ (وَحَرَّمَ فِي زَمَنِ الْإِسْتِمْتَاعِ) إِلَّا بَيْنَهُ  
 الْحَمْلُ مِنَ الْمُسْتَمْتَعِ كَمَا سَبَقَ (وَلَا اسْتِبْرَاءَ إِنْ لَمْ تُطِيقِ الْوُطْءَ أَوْ حَاضَتْ تَحْتَ  
 يَدِهِ كَمُؤَدَّعَةٍ) وَمَرْهُونَةٍ (وَمَمِيعةٍ بِالْخِيَارِ وَلَمْ تَخْرُجْ وَلَمْ يَلْبَسْ عَلَيْهِمَا  
 سَيِّدُهَا) وَهَذَا مُحْتَزَمٌ لَمْ يَتَوَقَّنْ بَرَاءَتَهَا (أَوْ أَعْتَقَ وَتَزَوَّجَ أَوْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ وَإِنْ  
 بَعَدَ الْبَيْعَ) مُحْتَزَمٌ لَمْ يَكُنْ وَطْئُهَا مَبَاحًا (فَإِنْ بَاخَ) الزَّوْجَ (الْمُشْتَرَاةَ وَقَدْ دَخَلَ  
 وَأَعْتَقَ أَوْ مَلَكَ أَوْ عَجَزَ) الزَّوْجَ (الْمُسْكَاةَ قَبْلَ وَطْءِ الْمَالِكِ) رَاجِعُ السَّكَلِ  
 (م. ١٦ — أَكْلِيلُ)

(لَمْ تَحِلَّ لِسَيِّدٍ) في غير العتق (وَلَا زَوْجٍ إِلَّا بِقُرْأَيْنِ عِدَّةٍ فَسَخَّ  
النِّكَاحَ وَبَعْدَهُ) مفهوم قبل (بِحَيْضَةٍ كَحُصُولِهِ بَعْدَ حَيْضَتَيْنِ أَوْ حَيْضَتَيْنِ)  
من العدة وكما لو لم يدخل (أَوْ حَصَلَتْ) أسباب الاستبراء (فِي أَوَّلِ الْحَبْضِ)  
وهذا مرتبط بقوله ولا استبراء إن لم تطلق الخ (وَهَلْ إِلَّا أَنْ تَمُغِي حَيْضَةً  
اسْتَبْرَاءً) على ما سبق فتأنف (أَوْ أَكْثَرَهَا تَأْوِيلَانِ) وتعقب بأن الأول  
تقييد لابن المواز ، وإما التأويلان في حمل الكثرة على الأيام أو الاندفاع  
الأول لأبي بكر بن عبد الرحمن ، والثاني لابن مناس (أَوْ اسْتَبْرَأَ أَبَ جَارِبَةً  
ابْنَهُ) من غير مائه ، وكذا إن كان المستبرئ الابن (ثُمَّ وَطَّئَهَا) فيملاكمها  
ولا يستبرئ من وطئه الأول (وَتَوَوَّلتْ عَلَى وُجُوبِهِ وَعَلَيْهِ الْأَقْلُ  
وَالْإِسْتِحْسَانُ) استبراء بائع ردت له (إِنْ غَابَ عَلَيْهَا مُشْتَرٍ بِخِيَارٍ لَهُ وَتَوَوَّلتْ  
عَلَى الْوُجُوبِ أَيْضًا وَتَتَوَاضَعُ الْمَلِكَةُ ، أَوْ وَخَشُ أَقْرَ الْبَالِغِ بَوَاطِنَهَا  
عِنْدَ<sup>(١)</sup> مَنْ يُؤْمِنُ ، وَالشَّأْنُ النِّسَاءُ وَإِذَا رَضِيََا بغيرها فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا  
الْإِنْتِقَالُ وَنَهْيًا عَنْ أَحَدِهِمَا وَهَلْ يُسَكَّنَفِي بَوَاحِدَةٍ قَالَ) المازري (يُخْرِجُ  
عَلَى التَّرْجُمَانِ) لكن المعتمد كفاية الواحدة هنا بخلاف الترجمان (وَلَا مُوَاضَعَةٌ  
فِي مُتَزَوِّجَةٍ وَحَامِلٍ وَمُعْتَدَةٍ وَزَانِيَةٍ كَالْمَرْدُودَةِ بِعَيْبٍ أَوْ فُسَادٍ أَوْ إِقَالَةٍ  
إِنْ لَمْ يَغِبِ الْمُشْتَرِي وَفَسَدَ) بيع المواضعة (إِنْ نَقَدَ بِشَرْطٍ) بل بمجرد  
الشرط (لَا تَطَوُّعًا وَفِي الْجَبْرِ عَلَى إِيقَافِ الثَّمَنِ قَوْلَانِ وَمُصْرِبَتُهُ) إن وقف  
(يَمْنٌ مُضَيَّ لَهْ بِهِ<sup>(٢)</sup>)

﴿فَصْلٌ﴾ (إِنْ طَرَأَ مُوجِبٌ قَبْلَ تَمَامِ عِدَّةٍ أَوْ اسْتِبْرَاءٍ انْهَدَمَ الْأَوَّلُ

(١) ظرف متعلق بقوله تتواضع

(٢) في المجموع : ونفقة المواضعة وضمانها على البائع والمشتراة على المشتري ، والمردود  
ببعب أو إقالة أو فساد تستبرأ لنية المشتري ضمانه وبعده تتواضع اهـ

وَأَنْذَنَتْ كَتَزَوْجٍ بِأَنْذَتَهُ ثُمَّ يُطَلَّقُ بَعْدَ الْبِنَاءِ أَوْ يَمُوتُ مُطْلَقًا (وَلَوْ قَبْلَ  
الْبِنَاءِ وَبَعْضُهُمْ رَجَحَ فِي هَذَا أَقْصَى الْأَجَلَيْنِ <sup>(١)</sup> ) انْظُرْ عِبْ وَبِنْ (وَكَمْ سَتَبْرَأُ  
مِنْ فَاسِدٍ ثُمَّ يُطَلَّقُ وَكَمْ تَجِيعُ وَإِنْ لَمْ يَمَسَّ طَلَقٌ أَوْ مَاتَ إِلَّا أَنْ  
يُفْهَمَ ضَرَرٌ بِالتَّطَوُّلِ فَتَتَبَنَّى الْمُطْلَقَةُ إِنْ لَمْ تَمَسَّ) الْمُعْتَمِدُ كَمَا عِنْدَ ابْنِ عَرَفَةَ  
أَنَّهُمَا تَسْتَأْنِفُ وَائْتِمَهُ عَلَى نَفْسِهِ (وَكَمْ مُعْتَدَّةٌ وَطِهَا الْمُطَاقُ أَوْ غَيْرُهُ فَاسِدًا  
بِكَاشْتِيَاكِهَ إِلَّا مِنَ الْوَفَاةِ فَأَقْصَى الْأَجَلَيْنِ) مِنَ الْعِدَّةِ وَالِاسْتِبْرَاءِ (كَمْ سَتَبْرَأُ  
مِنْ وَطْءٍ فَاسِدٍ مَاتَ زَوْجُهَا) تَشْبِيهِ فِي أَقْصَى الْأَجَلَيْنِ (وَكَمْ سَتَبْرَأُ مُعْتَدَّةٌ  
وَهَدَمَ وَضَعُ تَحْلٍ الْحَقِّ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ غَيْرُهُ وَيَفْسِدُ أَثَرُهُ وَأَثَرُ الطَّلَاقِ)  
إِلَّا مَنْ زَنَى فَقَرَأَ (لَا الْوَفَاةِ وَطَلَى كُلِّ الْأَقْصَى مَعَ الْإِلْتِبَاسِ كَأَمْرٍ أَتَيْنِ  
إِحْدَاهَا بِنِكَاحٍ فَاسِدٍ أَوْ إِحْدَاهَا مُطْلَقَةً ثُمَّ مَاتَ الزَّوْجُ) عَنْهُمَا  
(وَكَمْ سَتَوَلَدَ) الْأُولَى حَذَفَ الْوَاوُ لِيَكُونَ تَشْبِيهًا (مُتَزَوِّجَةً مَاتَ السَّيِّدُ  
وَالزَّوْجُ وَلَمْ يَعْلَمْ السَّابِقُ فَإِنْ كَانَ بَيْنَ مَوْتَيْهِمَا أَكْثَرُ مِنْ عِدَّةِ الْأَمَةِ  
أَوْ جُهِلَ فَعِدَّةُ حُرَّةٍ) لَاحْتِمَالِ مَوْتِ السَّيِّدِ ابْتِدَاءً (وَمَا تَسْتَبْرَأُ بِهِ الْأَمَةُ)  
لَاحْتِمَالِ تَأْخِرِهِ (وَفِي الْأَقْلِّ عِدَّةُ حُرَّةٍ) وَلَا اسْتِبْرَاءَ إِذْ لَمْ يَحُلْ لَلْسَيِّدِ (وَقَدْ  
قَدَّرْهَا كَأَقْلٍ أَوْ أَكْثَرَ قَوْلَانِ)

### ﴿ بَاب ﴾

(حُصُولُ بَيْنِ امْرَأَةٍ) أَوْ خَفْثٍ مُشْكَلًا (وَإِنْ مَيِّتَةً وَصَغِيرَةً) لَا تَطْبِقُ  
الْوَطْءَ وَآبِسَةً (بِوَجُورٍ) وَسَطَ الْقِمِّ (أَوْ سَعُوطٍ) مِنَ الْأَنْفِ وَلِدُودٌ مِنْ جَانِبِ  
الشَّدَقِ (أَوْ حُقْفَةٍ تَسْكُونُ غِذَاءً) بِالْفِعْلِ فِي الْحُقْفَةِ وَيَكْفِي فِي غَيْرِهَا وَحُصُولُ  
الْجُوفِ (أَوْ خُلْطٍ) فَالْوَلَى سَمْعُهُ وَجَبْنُهُ (لَا) إِنْ (غُلِبَ) بَعْدَهُ إِلَّا بَابَيْنِ أُخْرَى

(١) عِدَّةُ الْوَفَاةِ . وَتَمَامُ الْإِفْرَاءِ . عِدَّةُ الطَّلَاقِ . لَكِنْ ضَعُفَ بِنْ فَالْراجِعُ لِطَّلَاقِ الْمُصَنِّفِ

فيحرمان (ولا كماء أصغر وبهيمة واكتحال به محرّم) خير حصول (إن  
 حصل في الحولين أو زيادة الشهرين إلا أن يستغنى) بحيث لا يقوم به  
 اللبن (ولو فيهما ما حرم منه النسب) مفعول محرم (إلا أم أخيك أو أختك  
 لأنهما نسبا أمك أو زوجة أبك (وأم ولد ولدك) لأنهما نسبا بنتك أو زوجة  
 ابنك (وجدة ولدك) هي نسبا أمك أو أم زوجتك (وأخت ولدك) هي  
 نسبا بنت أو ربيعة (وأم عمك وعمتك) نسبا جدتك أو حليمة جده (وأم  
 خالك وخالتك) كما قبلها (فقد لا يحرم من) قد للتحقيق أو باعتبار جهة أخرى  
 (من الرضاع) قيد في المضافات المستثنيات (وقدر الطفل خاصة) لا إخوانه  
 (ولذا لصاحبة اللبن ولصاحبه من وطئه لا نطفاءه وإن بعد سنين واشترك  
 مع القديم ولو بمحرام لا يلحق الولد به) وإن زنى (وحرمت) ذات اللبن  
 منه (عليه إن أرضعت من كان زوجها لها لإسبا زوجها ابنه كمرضعه  
 رضية (مبانتة) لأنها أم زوجته (أو مرتضع) بالسكس (منها) أى من  
 مباينة بغير لبنه وقد تالذ لأنها بنت زوجته (وإن أرضعت زوجها أحقار  
 وإن الأخيرة وإن كان قد بنى) أو تالذ بها) أى لذات اللبن (حرم  
 الجميع) لأنها أم من عقد عليهما وهما بنت متلذ بها (وأدبت المتعمدة  
 الإنسان وفسخ نكح المتصدقين عليه) ولو بعد الدخول (كقيام بدنة  
 على إقرار أحدهما قبل العقد ولها المسمى بالدخول إلا أن تعلم فقط  
 كالغارة) ربع دينار (وإن ادّعاها فأنكرت أخذ بإقراره) فيفرق بينهما  
 وهذا مفهوم قوله بعد العقد (ولها النصف) لأنهما على إسقاطه (وإن ادّعه  
 وأنكر لم ينفذ فع ولا تقدير على طلب المهر قبله) أى البناء ولتفقد أو  
 يطلق باختياره (وإقرار الأبوين) برضاع غير الرشيد (مقبول قبل السكج)  
 فإن وقع فسخ (لا بعده كقول أبى أحدهما) تشبيه تام (ولا يقبل منه



أَنَّهُ أَرَادَ الْعَتِدَارَ) عَنِ النِّكَاحِ (بِخِلَافِ أَحَدِهِمَا أُمُ فَالْتَنَزُهُ) نَدْبًا وَرَجَحَ  
أَنَّهُمَا كَالْأَبِ (وَيَشْتَرِي رَجُلٌ وَامْرَأَتَيْنِ إِنْ فُشَا قَبْلَ الْقَدْرِ) فِي الْهُوَ وَتَيْنِ  
وَلَا يَشْتَرِي فَشَوْفِي عِدْلَيْنِ وَلَا عِدْلَ وَامْرَأَتَيْنِ (وَهَلْ يُشْتَرِي الْعَدَالَةُ مَعَ الْفُشُو  
تَرَدُّدٌ) أَرْجَحُهُ لَا يَشْتَرِي (وَبِرَجُلَيْنِ لَا بامْرَأَةٍ وَلَوْ فُشَا وَنَدْبَ التَّنَزُّهُ  
مُطْلَقًا وَرَضَاعُ الْكَافِرِ مُعْتَبَرٌ وَالْغَيْلَةُ وَطَهُ الْمَرْضِعِ<sup>(١)</sup> وَتَجُوزُ).

### ﴿ بَابُ ﴾

(يَجِبُ لِمُسْكِنَةٍ مُطِيقَةً لِلْوَطْءِ عَلَى الْبَالِغِ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مُشْتَرِفًا) شَرَطَ  
فِي الْإِبْتِدَاءِ (قُوَّةً وَإِدَامًا وَكِسُوءَةً وَمَسْكَنًا بِالْعَادَةِ بِقَدْرِ وَسُعْدٍ وَحَالَهَا  
وَالْبَلَدِ وَالسَّعْرِ وَإِنْ أَكُولَةٌ وَتَزَادُ الْمَرْضِعُ مَا تَقْوِي بِهِ) فَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ  
رَقِيقًا فَعَلَى سَيِّدِهِ (إِلَّا الْمَرْبُضَةُ وَقَلِيلَةُ الْأَكْلِ فَلَا يَلْزَمُ إِلَّا مَا تَأْكُلُ عَلَى  
الْأَصُوبِ) كُلُّ هَذَا فِي غَيْرِ الْمَقَرَّرِ لَهَا شَيْءٌ فَهُوَ مُطْلَقًا (وَلَا يَلْزَمُ الْخُرِيرُ وَحُمِلَ  
عَلَى الْإِطْلَاقِ) وَهُوَ الْمَذْهَبُ (وَعَلَى الْمَدَنِيَّةِ لِقَنَاعَتِهِمَا فَيُفَرِّضُ الْمَاءُ) وَلَوْ لَفَسَلِ  
مِنْ غَيْرِ وَطْئِهِ (وَالزَّيْتُ وَالْخَطْبُ وَاللَّبَنُ وَاللَّحْمُ الْمَرْءَةُ بَعْدَ الْمَرْءِ وَحَصِيرُ  
وَسَرِيرُ احْتِيجَ لَهُ وَأُجْرَةٌ قَابِلَةٌ وَزِينَةٌ تَسْتَضِرُّ بِتَرْكِهَا كَسُكُلٍ وَدُهْنٍ  
مُعْتَادَيْنِ وَحِنَاءٍ وَمَشْطٍ) بِنَفْسِ الْمِيمِ بِمَعْنَى مَا تَمَسَّطُ بِهِ مِنَ الدَّهْنِ مِثْلًا لَا الْآلَةَ  
(وَالْإِدَامُ أَهْلِي) أَيْ أَهْلَ الْإِخْدَامِ (وَإِنْ يَكْرَاهُ وَلَوْ يَأْكُلُ مِنْ وَاحِدَةٍ  
وَقُضِيَ لَهَا بِخَادِمَةٍ إِنْ أَحَبَّتْ إِلَّا لِرَبِيبَةٍ وَإِلَّا) تَكُنْ أَهْلًا لِلْإِخْدَامِ  
(فَمَلِكِيهَا الْخِدْمَةُ الْبَاطِنَةُ مِنْ عَجْنٍ وَكَغْسٍ وَفَرَشٍ) وَطَبَخٍ وَسَقَى (بِخِلَافِ

(١) هذا تفسر مالك للحديث الذي رواه في الموطأ عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لقد هممت أن أنهي عن الغيلة حتى ذكرت أن الروم لإرفارس يصنعون ذلك فلا يضر أولادهم » وقال بعض أهل اللغة : الغيلة أن ترضع المرأة ولدها وهي حامل -

النَّسِجِ وَالْفَزْلِ) والطعن (لَا مُكْحَلَةً وَدَوَاءٌ وَحِجَامَةٌ وَثِيَابُ الْمَخْرُجِ  
وَلَهُ النَّمْتَعُ بِشَوْرَبِهَا وَلَا يَلْزَمُهُ بَدَلُهَا) بل ما لا غنى عنه بعدُ (وَلَهُ مَنَعُهَا  
مِنْ أَكْلِ كَالْتَوْمِ) ما لم يأكل وليس له منعه ويمنعها ما يوهن بدنها من الحرف  
(لَا أَبْوَيْهَا وَوَلَدِهَا مِنْ غَيْرِهِ) ومحاردها ونساء رحمها (أَنْ يَدْخُلُوا لَهَا وَخُنْثَ)  
في الأبوين والولد (إِنْ حَلَفَ كَحَلْفِهِ أَنْ لَا تَزُورَ وَالِدَيْهَا إِنْ كَانَتْ مَأْمُونَةً  
وَلَوْ شَابَةً لَا إِنْ حَلَفَ لَا تَخْرُجُ) فلا يحنث لأن تعميم اليمين أبعد قصد الضرر  
(وَقَضَى لِلصَّغَارِ كُلِّ يَوْمٍ وَلِلْكِبَارِ فِي الْجُمُعَةِ كَالْوَالِدَيْنِ وَمَعَ أُمِينَةٍ إِنْ  
أَتَاهُمَا) بإفسادها عليه (وَلَهَا الْامْتِنَاعُ مِنْ أَنْ تَسْكُنَ مَعَ أَقَارِبِهِ إِلَّا  
الْوَضِيعَةَ) إلا لضرر أو شرط (كَوَلَدٍ صَغِيرٍ لِأَحَدِهَا إِنْ كَانَ لَهُ حَاضِنٌ إِلَّا  
أَنْ يَدْنِيَ وَهُوَ مَعَهُ) فليس لمن علمه الامتناع (وَقُدِّرَتْ بِحَالِهِ مِنْ يَوْمٍ  
أَوْ جُمُعَةٍ أَوْ شَهْرٍ أَوْ سَنَةٍ وَالْكِسْوَةُ بِالشَّتَاءِ وَالصَّيْفِ) عادة والخلق له إلا  
اعرف (وُضِعَتْ بِالْقَبْضِ مُطْلَقًا) ولو قامت ببنة على الضياع (كَنَفَقَةِ الْوَلَدِ  
إِلَّا لِبَيْتَةٍ عَلَى الضِّيَاعِ) في المستقبل (وَيُجُوزُ إعْطَاءُ الثَّمَنِ عَمَّا لَزِمَهُ) وعليه  
وله الغلو والرخص إلا لا التزام أو مساححة (وَالْمَقَاصَةُ بِدَيْنِهِ إِلَّا لضررٍ) لدهمها  
(وَسَقَطَتْ بِالْأَكْلِ مَعَهُ وَلَهَا الْامْتِنَاعُ) منه (أَوْ مَنَعَتْ الْوَطْءَ) عطف  
على معنى بالأكل أى إن أكلت (أَوْ الْاسْتِمْتَاعَ) في كالتقاء (أَوْ خَرَجَتْ  
بِلَا إِذْنٍ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهَا إِنْ لَمْ تَحْمِلْ) شرط في السقوط بالمنع وما بعده (أَوْ  
بِأَنْتَ وَلَهَا) أى البائن (نَفَقَةُ الْحَمْلِ وَالْكِسْوَةُ فِي أَوَّلِهِ وَفِي الْآخِرِ قِيمَةُ  
مَنَآبِهَا وَاسْتَمَرَّ) مسكن البائن (إِنْ مَاتَ) زوجها والأجرة من رأس المال  
(لَا إِنْ مَاتَتْ) فلا شيء لورثتها (وَرُدَّتِ النِّفَقَةُ كَانْفِشَاشِ الْحَمْلِ) وصدقت  
في دعوى الولادة (لَا الْكِسْوَةُ بَعْدَ أَشْهُرٍ) وأشهرين ترد (بِخِلَافِ مَوْتِ  
الْوَلَدِ فَيَرْجِعُ بِكِسْوَتِهِ وَإِنْ خَلَقَهُ وَإِنْ كَانَتْ) الحامل (مُرْضِعَةً

فَلَهَا نَفَقَةُ الرِّضَاعِ أَيْضًا) زيادة على نفقة الحمل (وَلَا نَفَقَةَ بِدَعْوَاهَا بَلْ  
يُظَاهَرُ الْحَمْلَ وَحَرَكَتَهُ فَتَجِبُ مِنْ أَوْلَاهِ ، وَلَا نَفَقَةَ إِحْمَالٍ مُلَاعَنَةً )  
إذ ليس ابنه (وَأَمَّا ) بل على السيد (وَلَا عَلَى عَبْدٍ إِلَّا الرَّجُومَةُ ) فكأني في  
عصمته (وَسَقَطَتْ ) نفقة الزوجية (بِالْمُسْرِ لَا إِنْ حُبِسَتْ أَوْ حَبَسَتْهُ أَوْ  
حَبِثَتِ الْغَرَضُ ) ولو بلا إذنه (وَلَهَا نَفَقَةُ حَضَرٍ ) لا تطوعاً إلا أن يأذن  
(وَأِنْ رَتَقَاءً وَإِنْ أَعْسَرَ بَعْدَ مُسْرِ فَلِمَا ضَى ) زمن اليسار (فِي ذِمَّتِهِ وَإِنْ لَمْ  
يَقْرَضْهُ حَاكِمٌ وَرَجَعَتْ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَيْهِ ) متعاق بأنفقت (غَيْرَ مَرْفٍ  
وَلَمْ يُمْسِرْ كَمُنْفِقٍ عَلَى أَجَنَبِيٍّ إِلَّا أَصْلَةً ) راجع لما (وَعَلَى الصَّغِيرِ إِنْ  
كَانَ لَهُ مَالٌ وَعَلَيْهِ الْمُنْفِقُ وَحَلَفَ ) حيث لم يشهد (أَنَّهُ أَنْفَقَ لِيَرْجِعَ  
وَلَهَا الْفَسْخُ ) بطلان (لِنْ عَجَزَ عَنْ نَفَقَةِ حَاضِرَةٍ لَا مَاضِيَةٍ وَلَمْ يَنْفِقْ  
لَا إِنْ عَلِمَتْ فَقَرَهُ ، أَوْ أَنَّهُ مِنَ الشُّوَالِ إِلَّا أَنْ يَتْرُكَهُ ، أَوْ يَشْتَرِ بِالْعَطَاءِ  
وَأَنْفَقَ فِي أَمْرِهِ الْحَاكِمُ إِنْ لَمْ يَنْفِقْ عُسْرُهُ بِالنَّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ أَوْ الطَّلَاقِ  
وَالْإِلَاقَةِ ) بأن ثبت عسره (تَلَوُّمٌ بِالْإِجْتِهَادِ وَزَيْدٌ إِنْ رَضَ أَوْ سُجِنَ ثُمَّ طَاقَ  
وَلَمْ يَغْنَى أَوْ وَجَدَ مَا يُنَمِّكُ الْحَيَاةَ ) دون القوت (لَا إِنْ قَدَّرَ عَلَى الْقَوْتِ )  
كله (وَمَا يُؤَارِي الْعَوْرَةَ ) من أى شيء كان ( وَلَمْ يَغْنِيَهُ وَلَهُ الرَّجْعَةُ  
إِنْ وَجَدَ فِي الْعِدَّةِ بَسَارًا يَقُومُ بِوَجِبِ مِثْلِهَا وَلَهَا النَّفَقَةُ فِيهَا ) أى المدة  
حيث وجد يساراً (وَأِنْ لَمْ يَرْتَجِعْ وَطَلَبَهُ عِنْدَ سَفَرِهِ بِنَفَقَةِ السُّتَقْبَلِ  
لِيَدْفَعَهَا لَهَا أَوْ يُعَيِّمَ لَهَا كَفِيلًا وَفَرَضَ فِي مَالِ الْعَائِبِ وَوَدَّ يَمْتَنِعَ وَدَنْبُهُ  
وَأَقَامَتِ الْبَيْتَةَ عَلَى الْمُنْكَرِ بَعْدَ حَيْفِهَا بِاسْتِحْقَاقِهَا ) أى النفقة على الزوج  
(وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا بِهَا كَفِيلٌ وَهُوَ عَلَى حُجَّتِهِ إِذَا قَدِمَ وَبَيَّهَتْ دَارَهُ بَعْدَ  
قُبُوتِ مِلْكِهِ وَأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ فِي عِلْمِهِمْ ثُمَّ بَيْتَةٌ بِالْإِجَارَةِ )  
حيث لم تجز الأولى بالحدود (فَأَثَلَةُ هَذَا الَّذِي حُزِنَاهُ هِيَ الَّتِي شُهِدَ بِمِلْكِهَا

لِلْغَائِبِ وَإِنْ تَنَازَعَا فِي عُسْرٍ وَفِي غَيْبَتِهِ اعْتَبِرْ حَالَ قُدُومِهِ (حبث جهل  
حال خروجه) (وَفِي إِرسَالِهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا إِنْ رَفَعْتَ مِنْ يَوْمٍ مُنْذُ احْتِاجِكُمْ  
لَا اِعْدُولِ وَجِيرَانٍ وَإِلَّا فَقَوْلُهُ كَالْحَاضِرِ وَحَافَ لَقَدْ قَبَضْتُمَا) مستمداً على  
ظنه (لَا بَعَثْتُمَا) إِذْ لَا بَارِمَهَا بِجَرْدِ الْبِمَثِ (وَفِيهَا فَرَضُهُ فَقَوْلُهُ إِنْ أَشْبَهَ)  
أَشْبَهَتْ أُولَا (وَإِلَّا) بِشَبْهِه (فَقَوْلُهَا إِنْ أَشْبَهَتْ وَإِلَّا ابْتَدَأَ الْفَرَضُ وَفِي  
حَافٍ مُدْهِى الْأَشْبَهَةِ) وَهُوَ الْأَظْهَرُ (تَأْذِيلَانِ)

(فَصْلٌ) إِنَّمَا تَجِبُ نَفَقَةُ رَفِيقِهِ (لَا رَفِيقَ رَفِيقِهِ) (وَدَابَّتِهِ إِنْ لَمْ  
يَكُنْ رَهْنً وَإِلَّا) يَنْفَقُ (بِيعَ كَتَبَتْ كَلِيفَهُ مِنْ الْعَمَلِ مَا لَا يَطِيقُ) متكرراً  
(وَيَجُوزُ مِنْ لَبَنِيهَا مَا لَا يَضُرُّ بِإِتِّجَاهِهَا وَبِالْقَرَابَةِ عَلَى الْمُوَسِّرِ) ولو صغيراً  
(نَفَقَةُ الْوَالِدَيْنِ الْمُعْسِرِينَ وَأَتْبَعًا الْعَدَمَ) بعدلين (لَا يَمِينُ وَهَلِ الْإِبْنُ  
إِذَا طَوَّلَ بِالنَّفَقَةِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَلَا) وَهُوَ الظَّاهِرُ (أَوْ الْعَدَمُ قَوْلَانِ  
وَخَادِمُهَا وَخَادِمُ زَوْجَةِ الْأَبِ وَإِعْفَافُهُ بِزَوْجَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَا تَعْدُدُ) النَفَقَةُ  
(إِنْ كَانَتْ لِاحِدَا أُمِّهِ) وَأَعْفَقَهُ (عَلَى ظَاهِرِهَا لَا زَوْجُ أُمِّهِ وَجَدَتْ وَوَلَدُ  
ابْنٍ وَلَا يُسْقِطُهَا تَزْوِيجُهَا) أَى الْأُمِّ وَكَذَا الْبِنْتُ (مِنْ فَقِيرٍ وَوُرْعَتْ عَلَى  
الْأَوْلَادِ وَهَلِ عَلَى الرُّؤُوسِ أَوْ الْإِرْثِ أَوْ الْيَسَارِ) وَهُوَ الْمَذْهَبُ (أَقْوَالُ  
وَنَفَقَةُ الْوَلَدِ الذَّكَرِ) الْحَرُّ الَّذِي لَا مَالَ لَهُ وَلَا صَنْعَةً لَا نَفَقَةَ (حَتَّى يَبْتَاعَ عَاقِلًا  
قَادِرًا عَلَى الْكَسْبِ) وَلَا عِبْرَةَ بِطَرَوِ الْعَجْزِ (وَالْأُنْثَى حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا زَوْجُهَا)  
أَوْ يُدْعَى (وَتَسْقُطُ) نَفَقَةُ الْقَرَابَةِ (عَنِ الْمُوَسِّرِ بِمُخَيِّ الزَّوْنِ إِلَّا لِقَضِيَّةٍ)  
حَكْمُ (أَوْ يَنْفَقُ غَيْرُ مُتَبَرِّجٍ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ حَكْمٌ وَضَيْفُ (وَاسْتَمَرَّتْ)  
نَفَقَةُ الْبِنْتِ (إِنْ دَخَلَ زَمِينَةٌ ثُمَّ طَلَّقَ) كَذَلِكَ (لَا إِنْ عَادَتْ بِإِلَاقَةٍ) صَحِيحَةٌ  
(أَوْ عَادَتْ الزَّوَانَةَ) بِعَدْزِهَا (وَعَلَى الْكُتَابَةِ نَفَقَةُ وَلَدِهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ  
الْأَبُ فِي الْكِتَابَةِ) وَإِلَّا فَعَلِيهِ (وَلَيْسَ عَجْزُهُ عَنْهَا عَجْزًا عَنْ الْكِتَابَةِ)  
فَإِنَّمَا تَسْقُطُ بِالْعُسْرِ (وَعَلَى الْأُمِّ الْمُتَزَوِّجَةِ وَالرَّجْعِيَّةِ لِإِرْضَاعِ وَلَدِهَا بِإِلَّا

أَجْرٌ إِلَّا لِمَا قَدَرُوا كَالْبَائِسِ إِلَّا أَنْ يَقْبَلَ غَيْرُهَا (فَلَهَا الْأَجْرُ) (أَوْ بَعْدَهُم  
 الْأَبُ أَوْ يَمُوتَ وَلَا مَالَ لِلصَّبِيِّ) وهو مقدم على مال الأب كما سبق في الصوم  
 وما في الخرنثى هنا ضئيف (وَأَسْتَأْجَرَتْ) من عليها الإرضاع (إِنْ لَمْ يَكُنْ  
 لَهَا لَبَانٌ وَلَهَا إِنْ قِيلَ) لا مفهوم له كما سبق والضمير لمن لا يلزمها الإرضاع  
 (أَجْرَةُ الْمِثْلِ وَلَوْ وَجَدَ مَنْ يَرْضِيهِ عِنْدَهَا تَجَانًا عَلَى الْأَرْجَحِ فِي التَّأْوِيلِ  
 وَحَضَانَةِ الذَّكَرِ لِلْبُلُوغِ وَالْأُنْثَى كَالنَّفَقَةِ) بل لنفس الدخول (الْأُمُّ وَلَوْ أُمَّةً  
 عَتَقَ وَلَدَهَا) وتسهرها مستط كالزوج (أَوْ أُمٌّ وَلَدٍ) منه أو غيره (وَاللَّابِ  
 تَعَاهُدُهُ وَأَدَبُهُ وَبَعَثُهُ الْمَسْكَنَ) مثلاً (ثُمَّ أُمُّهَا ثُمَّ جَدَّةُ الْأُمِّ) وإن  
 مات (إِنْ انْفَرَدَتْ بِالشَّكْنَى عَنْ أُمِّ سَقَطَتْ حَضَانَتُهَا) وكذا كل مستحق  
 على الأرجح (ثُمَّ الْخَالَةُ ثُمَّ خَالَتُهَا) ثم عمة الأم (ثُمَّ جَدَّةُ الْأَبِ) أي من  
 قِبَلِهِ (ثُمَّ الْأَبُ ثُمَّ الْأُخْتُ ثُمَّ الْعَمَّةُ) ثم خالة الأب (ثُمَّ هَلْ يَنْتُ  
 الْأَخُ أَوْ الْأُخْتُ أَوْ الْأَكْفَأُ مِنْهُمْ وَهُوَ الْأَظْهَرُ أَقْوَالٌ) رجع أولها  
 (ثُمَّ الْوَصِيُّ ثُمَّ الْأَخُ ثُمَّ الْجَدُّ ثُمَّ ابْنُ الْعَمِّ ثُمَّ ابْنُ لَاجِدٍ لِأُمِّ)  
 على المعتمد (وَاخْتَارَ) اللّخْمِي (خِلَافَهُ ثُمَّ لِلْمَوْلَى الْأَعْلَى ثُمَّ الْأَسْفَلِ) كمنجبر  
 للصغير<sup>(١)</sup> (وَقُدِّمَ الشَّقِيقُ ثُمَّ لِلْأُمِّ ثُمَّ لِلْأَبِ فِي الْجَمِيعِ) المتصور فيه ذلك  
 (وَالْمُدَّسَاوِيَيْنِ) يقدم (بِالصِّيَانَةِ وَالشَّفَقَةِ وَتَحْرُطِ الْخَاضِ الْعَقْلِ وَالسَّكَمَاءَةِ  
 لَا كَمُسِنَّةٍ وَحِرْزِ الْمَسْكَنِ فِي الْبَيْتِ يُخَافُ عَلَيْهَا وَالْأَمَانَةُ وَأُثْبِتَهَا) المعتمد  
 حمله عليها حتى يثبت خلافها (وَعَدَمُ كَيْدَامٍ مُخِيرٍ وَرُشْدٌ) في المال ولو غير  
 بالغ (لَا إِسْلَامٌ وَصُمَّتْ إِنْ خِيفَ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ مَجُوسِيَّةً أَسْلَمَ زَوْجُهَا  
 وَلِلذَّكَرِ مَنْ يَحْضُنُ) ومحرمة العطيقة (وَلِلْأُنْثَى الْخُلُوعُ عَنْ زَوْجٍ دَخَلَ  
 بِهَا) فبعضها الدخول (إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ) من بعدها به (وَيَسْكُنُ الْعَامُّ  
 أَوْ يَكُونُ) الزوج (مَحْرَمًا وَلَنْ لَا حَضَانَةَ لَهُ كَالْخَالِ أَوْ وَلِيَا) ولو على

(١) أي انجبر ولاؤه للمحضون

للمال (كان العمُّ أو لا يَقْبَلُ الْوَلَدُ غَيْرَ أُمِّهِ) الدخول بها (أو لم تَرْضِعْهُ  
الْمَرْصُوعَةُ عِنْدَ أُمِّهِ) الظرف متعلق بالمرضة ومتعلق الفعل محذوف يفيد معنى  
قوله لا يقبل الولد غير أمه والمراد أو قبل الولد غير أمه إلا أن المرضة له عند  
أمه أبت أن ترضعه عند غيرها فاندفع ما للشرائح هنا من أن صوابه عند بدل  
أمه فليُنظر (أو لا يَكُونُ لِلْوَلَدِ حَاضِنٌ أَوْ) كان (غَيْرَ مَأْمُونٍ أَوْ عَاجِزاً  
أَوْ كَانَ الْآبُ) مستحق الحضانة (عَبْدًا وَهِيَ حُرَّةٌ) لا مفهوم له (وَفِي)  
سقوط حضانة الوصية (بالزواج (رَوَابِتَانِ وَأَنْ لَا يُسَافِرَ وَلِيٌّ حُرٌّ عَنْ وَلَدٍ  
حُرٍّ) فيأخذه (وَلَمَّا رَضِيَ) قيل غير أمه (أَوْ تُسَافِرَ هِيَ سَفَرٌ نُقْلَةٌ  
لَا تَجَارَةٌ) راجع لهما (وَحَلَفَ) أنه يريد النقلة (سِتَّةَ بُرْدٍ وَظَاهِرُهُ أَبْرِدِينَ)  
وهو ضعيف ونصب بردين على الظرفية نظير ستة قبله فقامل (إِنْ سَافَرَ لِأَمْنٍ  
وَأَمِنْ فِي الطَّرِيقِ وَلَوْ فِيهِ بَحْرٌ) شرط في أخذه المفهوم من السياق كما أن  
قوله (إِلَّا أَنْ تُسَافِرَ هِيَ مَعَهُ) استثناء منه (لَا أَقَلُّ) من ستة (ولا تعودُ  
بَعْدَ الطَّلَاقِ أَوْ فُسْخِ الْفَاسِدِ عَلَى الْأَرْجَحِ أَوْ الْإِسْقَاطِ) يعني مطلق السقوط  
(إِلَّا لِكَمَرَضٍ) أو سفر ثم زال بالقرب (أَوْ لِمَوْتِ الْجَدَّةِ) المنتقل إليها  
بزواج الأم (وَالْأُمُّ خَالِيَةٌ) فتعود لها وضعف (أَوْ لِنَائِبُهَا) أي الحاضنة (قَبْلَ  
عِلْمِهِ) أي من بعدها بزواجها (وَلِلْحَاضِنَةِ قَبْضُ نَفَقَتَيْهِ) وإس الأب أن يقول  
يَأْتِي بِأَكْلٍ عِنْدِي وَيَعُودُ الْمَشَقَّةُ (وَالشُّكْنَى بِالْاجْتِهَادِ وَلَا شَيْءَ إِحَاضِينَ  
لَا جُلْمًا) أي الحضانة .

### ﴿بَابُ﴾

(يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَى وَلَمَّا نِمَّ عَاطَاةً) فلا يجوز التبديل في  
الرويات بعد صدورهما منها إلا تماثلاً (وَبِعْنِي فَيَقُولُ بَعْتُ) ولا يضر تقدم القبول  
(وَبَابَتْنِي أَوْ بَعْتُنِي وَيَرْضَى الْآخَرُ فِيهِمَا) بأي مفيد رضى (وَحَلَفَ وَلَا أَرْمَ

إِنْ قَالَ أَيْبُمُكُمَا بِكَذَا أَوْ أَنَا أَشْتَرِيهَا بِهِ (فرضى الآخر ثم قال الأول لم أورد  
العقد والأمر كالمضارع على المعتمد (أَوْ تَسَوَّقَ بِهَا) لا مفهوم له على المعتمد  
(فَقَالَ بِكُمْ فَقَالَ بِمَا نَقَدَ فَقَالَ أَخَذْتَهَا) ويعمل بالعرف والقرينة (وَشَرَطُ عَاقِدِهِ  
تَمْيِيزٌ إِلَّا بِسُكْرٍ فَتَرَدُّدٌ) للمعول عليه انعقاده مع نوع التمييز ولا يلزم (وَلَزُومُهُ  
تَسْكِيفٌ لَا إِنْ أُجْبِرَ عَلَيْهِ جَبْرًا حَرَامًا وَرُدُّ عَلَيْهِ بِلَا تَمَنٍّ) حيث أجبر  
على سلبه من أخذ مال ظاهراً وعمل بالمضى (وَمَضَى فِي جَبْرِ عَامِلٍ) على البيع فيما  
نظم إذ ليس حراماً (وَمُنْعَ بَيْعِ مُسْلِمٍ وَمُضْجَفٍ وَصَغِيرٍ) وكبير مجوسى (السَّكَافِرِ  
وَأُجْبِرَ عَلَى إِخْرَاجِهِ) وقيل يفسخ العقد (بِعِثْقٍ أَوْ هَبَةٍ وَلَوْ لَوْلَاهَا الصَّغِيرُ  
حَتَّى الْأَرْجَحِ) أصل هذا في إسلام العبد لا في شراء المسلم (لَا بِكِتَابَةٍ)  
حيث لم تبغ (وَرَهْنٍ) عطف على كتابة فلا يكفي بل يباع (وَأَتَى بِرَهْنٍ ثِقَةٍ  
مثله في القيمة والضمان (إِنْ عَلِمَ مُرْتَهَنُهُ بِإِسْلَامِهِ) هذا القيد لابن محرز (وَلَمْ  
يُعَيَّنْ) العبد في الرهن هذا القيد لبعض القرويين (وَالْأَعْجَلُ) فيهما  
(كَمَتَقِهِ) أى الرهن حيث كان الدين مما يعجل (وَجَازَ رَدُّهُ) أى للمسلم  
(عَلَيْهِ) أى الكافر (بِعَيْبٍ) ثم يخرج (وَفِي خِيَارٍ مُشْتَرِي مُسْلِمٍ يُمَهِّلُ لَا نَقْضَائِهِ  
وَبُسْتَعَجَلُ الْكَافِرِ) الخير (مِنْهُمَا) أى المتعاقدين (كَبَيْعِهِ) إِنْ أَسْلَمَ وَبَعْدَتْ  
غَيْبَةُ سَيِّدِهِ) تشبيهه في الاستعجال والقريب بعدد له (وَ) إِنْ أَسْلَمَ (فِي) خِيَارِ  
(الْبَائِعِ) المسلم (يُمْنَعُ مِنَ الْإِمْضَاءِ) لا ككافر وفى بن ترجيح استحبابه فقط  
(وَفِي جَوَازِ بَيْعِ) الكافر (مَنْ أَسْلَمَ بِخِيَارٍ) لثلاثين (تَرَدُّدٌ وَهَلْ مَنَعُ  
الصَّغِيرِ إِذَا لَمْ يَسْكُنْ عَلَى دِينٍ مُشْتَرِيهِ أَوْ مُطْلَقٍ) وهو المعتمد (إِنْ لَمْ يَسْكُنْ  
مَعَهُ أَبُوهُ) المعتمد ولو (تَأَوَّيْلَانِ وَجَبَرُهُ تَهْدِيدٌ وَضَرْبٌ وَلَهُ شِرَاءٌ بِأَعْرِ  
حَتَّى دِينِهِ) الخاص (إِنْ أَقَامَ بِهِ لَا غَيْرَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ وَالصَّغِيرِ عَلَى الْأَرْجَحِ  
تعقب بأنه لا ترجيح لابن يونس هنا مع أنه مكرر مع قوله سابقاً ومنع بيع مسلم

وصغير (وَشُرِطَ الْمَسْفُودِ عَلَيْهِ طَهَارَةٌ) ولو بالقوة كعقاب التظهير وَابْنُ  
(لَا كَزَبْلٍ) والضرورة فيه تدبج إسقاط الحق<sup>(١)</sup> (وَزَيْتٌ تَنْجِسُ وَانْتِفَاعٌ  
لَا كُجَرَمٍ أَشْرَفَ) تبع ابن عبد السلام والذي لابن عرفة وارضاه (ر) أنه  
ليس إلا مَنْ فِي السِّيَاقِ فَيَمْنَعُ مطلقاً وغيره يجوز مطلقاً (وَعَدَمُ نَهْيٍ) عن نمذه  
(لَا كَكَلْبٍ صَيْدٍ) وحراسة على الشهور (وَجَازَهَرْتُ وَسَبُعُ لِّلْجِلْدِ) وكره لاجم  
أولها (وَحَائِلٌ مُّقْرَبٌ) بأنة لئلا يتوهم الحجر عليها ومبيعة لئلا يتوهم أنها آيلة للملاك  
(وَقَدْرَةٌ عَلَيْهِ لَا كَبَاقٍ وَلَا بِلْ أَهْمَلَتْ وَمَعْنُوبٍ) حيث لم يقر من تأخذه الأحكام  
(إِلَّا مِنْ غَاصِيهِ) من بمعنى اللام (وَهَلْ لَّيْنٌ رُدُّ لِرَبِّهِ مُدَّةً تَرُدُّ) الممول عليه  
جوازه له حيث رد أو عزم على الرد بل ولو جهل الأمر إنما المضر العزم على عدم  
الرد (وَلَا فَاَصِيبَ تَقْضُ مَا بَاعَهُ إِنْ وَرِثَهُ) وبأخذ حصه نفسه بالشفعة إن كان  
شريكا وباع الكل (لَا اشْتَرَاهُ) لجرد التبعال (وَوُفَّ) بيع (مَرَهُونٌ  
عَلَى رِضَى مُرْتَهِنِهِ) على ما يأتي تفصيله في الرهن (وَمِلْكٌ غَيْرُهُ عَلَى رِضَاهُ وَلَوْ  
عِلْمُ الْمُشْتَرِي) بالتمدى وسكوت الحاضر رضى وله الثمن في العام ويأتى تحقيقه في  
الخيارة إن شاء الله تعالى (وَالْعَبْدُ الْجَانِي عَلَى رِضَى مُسْتَحِقُّهَا وَخَلَفَ) البائع ما باع  
ملتزماً الأرض وإلا لزمه واليمين تهمة لَا تُرَدُّ (إِنْ ادَّعَى) مستحقها (عَلَيْهِ  
الرِّضَى) بالإرش (بِالْبَيْعِ) الباء سببية (ثُمَّ لِّلْمُسْتَحِقِّ رَدُّهُ) كالنوضيح  
لما سبق من الوقف على رضاه (إِنْ لَمْ يَدْفَعْ لَهُ السَّيِّدُ أَوْ الْمُبْتَاعُ الْأَرْضَ  
وَلَهُ أَخَذُ تَمْنِيهِ) مقابل الرد مقيد بقيده (وَرَجَعَ الْمُبْتَاعُ) حيث دفع الأرض  
(بِهِ أَوْ بِتَمْنِيهِ إِنْ كَانَ أَقْلٌ وَلَهُ مُشْتَرِي رَدُّهُ إِنْ تَعَمَّدَهَا) أى الجنابة ولم يبين  
البائع عيبه (وَرُدُّ الْبَيْعِ) لعبد (فِي) حلقه بحريته (لَا ضَرَّ بِهِ مَا يَجُوزُ)

(١) وهو أوسع من البيع كما في شرح المجموع نقلا عن الأشياخ . وفيه إشكال  
انظره ثمة



كعشرة مثلاً وإلا عتق عليه (ورُدَّ لِمِلْكِهِ) حيث لم يعزم على الفسخ (وجازَ  
 بَيْعُ عَمُودٍ عَلَيْهِ بِنَاءُ لِلْبَائِعِ) أو غيره (إن انتفت الإضاعة) شرط في الجواز  
 لا الصحة لحُرمة إضاعة المال على أنه قيل حيث تعاق غرض بالبيع فليس من  
 الإضاعة للمبيع عنها (وَأَمِنْ كَسْرُهُ) لعدم الغرر شرط في الصحة (ونَقَضَهُ  
 الْبَائِعُ) لئلا يملكه المشتري (وَهَوَاءُ) مقدار من الفراغ (فَوْقَ هَوَاءٍ) وَصِفَ  
 الْبِنَاءُ (لأن الأعلى يحب ضخامة الأسفل وهو خفته) وغرز جذع في حائط  
 وهو (مَضْمُونٌ) فيجبر رب الحائط على إعادتها وموضع الغرز على المشتري  
 كذى السفلى والعلو (إلا أن يذكُر مُدَّةَ إيجَارَةٍ تَنْفَسِيحُ بِاسْمِهِ) وعند  
 الجاهل يحمل على البيع كما في بن (وعدم حُرْمَةِ) للملكه عطف على شروط  
 الملقود عليه (ولو لم يَضِدْ) كفتاى خل وخمر عِلْمٌ وإلا رجع بثمن الخمر ولو تحال  
 وهل يرد أو رزق المشتري تردد<sup>(١)</sup> انظر بن (و) عدم (جَهْلٍ) بِمَقْشُورٍ أَوْ  
 ثَمَنِ وَلَوْ تَفْصِيلاً كَعَبْدِي رَجُلَيْنِ بَكْذَا) إلا لتساو أو توزيع (وَرِطْلٍ مِنْ  
 شَاةٍ) قبل سائرها بقا إلا أن يشتريه البائع فوراً (وَتُرَابُ صَائِغٍ وَرَدَّهُ مُشْتَرِيهِ  
 وَلَوْ خَلَصَهُ وَلَهُ الْأَجْرُ) وهل ولو زاد على الخروج خلاف (لَا) تراب (مَعْدِنٍ  
 دَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ) بغير جنسه خلفه الغرر (وشاة) بتمامها (قبل سائرها) بلا وزن  
 لأن القصد الذات كلها كشاة حية لا خصوص اللحم (وَحِنْطَةٍ فِي سُنْبُلٍ وَتَبْنٍ  
 لَمَّا بَكَتِلَ وَقَتَ جُزْأَهَا لَا مَنَفُوشًا) لعدم إمكان الحزر (وَزَيْتٍ زَيْتُونٍ  
 بوزن إن لم يَخْتَلِفْ) صفته وإلا منع (إلا أن يُخَيَّرَ وَدَقِيقٍ حِنْطَةٍ وَصَاعٍ  
 أَوْ كُلِّ صَاعٍ مِنْ صُبْرَةٍ وَإِنْ جُمِلَتْ لَا مِنْهَا وَأَرَادَ الْبَائِعُ) الْبَيْعَ (وشاة  
 واستثناء أرطال) يدعى ما دون الثالث (ولا يأخذ أحدهم غيرها)  
 ولا بدلاً مطلقاً لبيع طعام لهما قبل قبض (وصُبْرَةٍ وَتَمْرَةٍ وَاسْتِثْنَاءُ قَدَرِ الثَّمَنِ)

(١) الأول لابن أبي زيد والثاني للمازري

كالشائع مطلقاً (وَ) استثناء (جِلْدٍ وَسَاقِطٍ بِسَفَرٍ فَقَطْ) لخصارتها فيه (وَجُزْءٍ مُّطْلَقاً) ولو كثر بخصر (وَتَوَلَّاهُ) أى المبيع (المُشْتَرَى وَلَمْ يُجَبَّرْ عَلَى الذَّبْحِ فِيهِمَا) الجلد مع الساقط (وَالْجُزْءُ بِخِلَافِ الْأَرْطَالِ) فشرى كان في الأجرة ويحجر (وَخَيْرٌ فِي دَفْعِ رَأْسٍ أَوْ قِيمَتِهَا وَهِيَ أَعْدَلُ) لأنها مقومة ولا بعد عن الربا (وَهَلِ التَّخْيِيرُ لِلْبَائِعِ أَوْ لِلْمُشْتَرَى) وهو الاعتماد (قَوْلَانِ وَلَوْ مَاتَ مَا اسْتُنْتَضِيَ مِنْهُ مُعَيَّنٌ) أما الشائع فعليهما (ضَمِنَ الْمُشْتَرَى جِلْدًا وَسَاقِطًا) لأنهما في ذمته لعدم جبره على الذبح (لَا آخِضًا وَ) جاز (جِزَافٌ) وفي اشتراط مصادفته خلاف كما في حش (إِنْ رِئِي وَلَمْ يَكُنْزُ جِدًّا وَجَمِلاًهُ وَحَزَرًا وَاسْتَوَتْ أَرْضُهُ) في ظنهما فإن ظهر خلافه خيرٌ مَنْ عَلَيْهِ الضَّرَرُ (وَلَمْ يُعَدَّ بِلَا مَشَقَّةٍ) أما السكبل والوزن فالمشقة شأنهما (وَلَمْ تُقْصَدْ أَفْرَادُهُ إِلَّا أَنْ يَقِلَّ ثَمَنُهُ) أى ثمن كل فرد منه (لَا غَيْرَ مَرَّتَيْنِ وَإِنْ مِلَّ ظَرْفٌ وَلَوْ ثَانِيًا بَعْدَ تَقَرُّرٍ بَعْدَ الْإِلَافِي كَسِيلَةٍ تَيْنِ وَقُرْبَةِ اللَّاءِ لَصِيرَ وَرْتَهُ كَالْمَكِيلِ عَرَفًا) (وَعَصَافِيرَ حَيَّةٍ بِقَفْصٍ وَحَامٍ بُرْجٍ) حال الهيجان لتعذر الحزر (وَتِيَابٍ وَنَقْدٍ) لقصد الأفراد (إِنْ شُكَّ) لا مفهوم له والمدار على قوله (وَالْتِمَامُ بِالْمَعْدَرِ) ولو مع الوزن (وَالْإِلَّا) بأن كان بمجرد الوزن (جَازَ فَإِنْ عَلِمَ أَحَدُهُمَا) بعد العقد (يَعْلَمُ الْآخِرُ بِقَدْرِهِ خَيْرٌ وَإِنْ أَعْلَمَهُ أَوَّلًا) حال العقد بطله (فَسَدَ) المدخول على الخطأ (كَالْمُعْنِيَةِ) يُفْسَدُ اشتراط غنائها ويخير بظهوره (وَجِزَافٌ حَبٌّ مَعَ مَكِيلٍ مِقْدَهُ) عطف على الممنوع لخروج الأول عن الأصل (أَوْ أَرْضٍ) خرجت بالمكيل عن الأصل أيضاً (وَجِزَافٌ أَرْضٍ مَعَ مَكِيلٍ لَا مَعَ حَبٍّ) مكيل للحيثما على الأصل والتياب كالأرض (وَيَجُوزُ جِزَافَانِ وَمَكِيلَانِ) مطلقاً (وَجِزَافٌ مَعَ عَرْضٍ) كعبه (وَجِزَافَانِ عَلَى كَيْلٍ) كعبرتين كل أردب بكذا (إِنْ اتَّحَدَا) ثمن (الْمَكِيلِ وَالصِّفَّةِ وَلَا يُضَافُ لِجِزَافٍ عَلَى كَيْلٍ غَيْرُهُ مُطْلَقًا)

من جنسه أولاً جزافاً أولاً (وَجَازَ) البيع (بِرُؤْيَةٍ بَقُضِ الْمِثْلِيِّ) لا المقوم  
على المعتمد شيخنا إلا أن يتلف نحو شاش بالذشر ثم إن ظهر عيب فلامشترى التكلم  
(وَالصُّوَانِ) كقشر اللوز (وَعَلَى الْبَرِّ نَامِجٌ) بفتح الباء وكسر الميم وفتحهما  
أو كسرهما فتر العذل (وَمِنْ الْأَعْمَى) ولو أصلياً ويوصف له نحو اللون (وَبِرُؤْيَةٍ  
لَا يَتَغَيَّرُ بَعْدَهَا وَحَلَفَ مُدَّعٍ لِبَيْعِ بَرِّ نَامِجٍ) أى فى صورته (أَنَّ مُوَافَقَتَهُ  
لِلْمُسَكْتُوبِ) حصلت حيث غاب للمشتري على تصديق البائع كما فى بن (وَ)  
مدع (عَدَمَ دَفْعِ رَدِيءٍ) على العلم إلا أن يحقق فعلى البت (أَوْ نَاقِصٍ) عدداً  
أو وزناً بقا فيهما، كما فى حش لا تضاحهما وترد اليمين على الحق ولا يلزم رب  
الدين أن يقبل إلا ما اتفق النقاد على جودته كما لا يغير ذلك بعد المفاصلة إلا  
ما اتفق على رداؤه فإن قبض ليربها صدق (وَ) حلف مدع (بِقَاءِ الصَّفَةِ) إِنْ  
شُكَّ) فى البقاء أو ظن ومن جزم أهل المعرفة بقوله لا يخاف (وَ) جاز بيع  
(غَائِبٍ وَلَوْ بِإِلَّا وَصَفٍ عَلَى خِيَارِهِ بِالرُّؤْيَةِ) راجع للمبالغ عليه (أَوْ عَلَى  
يَوْمٍ) شيخنا يكفى غيبوبته عن مجلس العقد لا إن حضر إلا لا يتلف فتحه (أَوْ  
وَصَفِهِ غَيْرُ بَائِعِهِ) عطف على المنفى وغير فاعل المصدر فاصله وصفه البائع (إِنْ  
لَمْ يَبْعُدْ كَخُرَاسَانَ مِنْ إِفْرِيقِيَّةٍ وَلَمْ تَمُكِّنْ رُؤْيَتُهُ بِإِلَّا مَشَقَّةٍ) بأن غاب  
على ما سبق (وَ) جاز (النَّفْدُ فِيهِ) تطوعاً حيث لا خيار (وَمَعَ الشَّرْطِ فِي  
الْعَقَارِ وَضَمْنُهُ) أى العقار (الْمُشْتَرَى وَفِي غَيْرِهِ) أى العقار (إِنْ قَرُبَ  
كَالْيَوْمَيْنِ) الكاف زائدة (وَضَمْنُهُ) أى غير العقار (بَائِعٍ) وقيل المشتري  
انظر حش (إِلَّا لَشَرْطٍ) بالضمان على أحدهما فيعمل به (أَوْ مُنَازَعَةٍ) هل العقد  
صادفه سالماً (وَقِيضُهُ) أى الغائب والخروج للإتيان به (عَلَى الْمُشْتَرَى وَحَرَّمَ  
فِي نَقْدٍ وَطَعَامٍ<sup>(١)</sup> رَبّاً فَضْلٍ) مع اتحاد الجنس ورؤية الطعام كما يأتى (وَأَسَاءَ)

(١) فى شرح تن نقلا عن بعض المشايخ : إن حد السلطان شعر فى غير الربوى =

مطلقاً فيجوز ما سلم منهما ( لا دبراً ودرهم أو غيره بمثلهما ) وفي نسخة  
 كدبراً أو درهم وغيرهما بمثلها مثلاً لرباً لأن غير النقد يعطى معه حكمه مع  
 الشك في التماثل وهو كتحقق النفاضل ( ومؤخر ولو قريباً ) وفارق ( أو غلبة  
 أو عقد ووكل في القبض ) إلا أن يقبض بحضرة الموكل ( أو غاب نقد  
 أحدهما وطال ) لا إن قرب من غير مفارقة كل صرة وقرض من جانبه ( أو  
 نقد أحدهما ) ولو لم يطل كقرضهما وهو الصرف على الذمة ( أو بمواعدة ) اكتفيا  
 بها في العقد ( أو يدين إن تأجل وإن من أحدهما ) وهو صرف مافي الذمة  
 ( أو غاب رهن أو ودعة ) عن مجلس واضع اليد المصطرف ( ولو سكت  
 ما ذكر ( كاستأجر وعارية ) تشبيهه في المنع إن غاب ( ومفصوب إن صبح )  
 لاحتمال المفاضلة بين صرفه وقيمه ( إلا أن يذهب فيضم قيمة فيكالدین )  
 صرفها وإجاز صرف غير المصوغ غالباً ( و ) حرم الصرف ( بتصديق فيه  
 كبدالة روين ) على أحد القولين ( ومقرض ) لاحتمال اغتفار نقص فيأتي  
 الرئي وهذه الدلة كما قبل في كل شيء وفي ( ر ) فرضه وما بده في الطعام ( ومبيع  
 لأجل ورأس مال سلم ) المتمد جواز التصديق فيه ( وممجل قبل أجله  
 ومبيع وصرف ) وكذا بقية عقود : حبس منقش<sup>(١)</sup> والجيم للجعل لا للإجارة

== امتنعت مخالفته قال : ولم أره منقولاً ، قال في شرح المجموع : ولا يخفأك أن قاعدة اتباع  
 السلطان في غير معصية تشمله اه لكن الحديث يقتضي أن التسعير مظلمة فيكون محرماً كما قال  
 أكثر العلماء غير مالك كذا قيل وللبحث فيه مجال لأن الحديث ليس ظاهراً في التحريم ، وفي  
 المسألة كلام ليس هنا موضع بسطه

(١) في المجموع : ولا يجتمع اثنان من بيع وصرف وقرض ونكاح وشركة وجعل ومفارقة  
 ومساقاة وقراض اه فهذه العقود سوى البيع هي الرموز لها بالحروف المذكورة وأشار إليها  
 مع البيع بعضهم بقوله : عقود منعنا اثنين منها بمقدمة لتكون معانيها معاً تتفرق  
 فجعل وصرف والمساقاة شركة نكاح قراض ثم بيع محقق

قال في الشرح الصغير ، ولك أن تزيد عليها

فهذه عقود سبعة قد علمتها ويجمدها في الرمز حبس مشنق

والغاف للقرض والقراض والليم المفارسة والمساقة وأدخلا في الجعل (إلا أن  
يكون الجميع ديناراً أو بجمعة ما فيه) بأن لا يستقل الصرف بدينار وفي  
المقام لإجمال يؤخذ تفصيله من قوله عاطفاً على الممنوع (وسلعة بدينار إلا  
درهمين) فإنه من فروع البيع والصرف (وإن تأجل الجميع أو السلعة أو  
أحد التذنين بخلاف تأجيلهما) معاً لأن الصرف غير منظور له حينئذ فيجوز  
(أو تعجيل الجميع) فإن كانت الدراهم المستثناة ثلاثة فأكثر لم يحز إلا بتعجيل  
الجميع وشبهه في الجواز قوله (كدرهم من دينار بالمقاصة) مدخولاً عليها كلما  
اجتمع من الدراهم صرف دينار طرح في نظيرها دينار من ثمن (ولم يفضل)  
من الدراهم شيء (وفي) فضل (الدرهمين كذلك) كسألة سلامة بدينار إلا درهمين  
فيجوز أن تعجل الجميع أو السلامة (وفي أكثر كالبائع والصرف) غير هذا يعنى  
يجوز أن تعجل الجميع (و) حرم معاقدة (صائغ يعطى الزنة) من جنس المصوغ  
(والأجرة) والدخول على التأخير للصياغة نسبية (كزبتون وأجرتة لمعصره)  
إلا أن بمصره بمخصوصه (بخلاف تبر) وكل ما لا يتعامل به عند الحاجة  
(يعطيه المسافر وأجرتة دار الضرب) أو غيرها كما في الحاشية (ليأخذ  
زنته) مسكوكاً فيجوز (والأظهر) عند ابن رشد (خلافه) لاسكن المعتمد الجواز  
ولولم يبلغ حل المية (وبخلاف درهم بنصف) من درهم (وفلوس) جدد  
نحاس جعلوها هنا كالعروض بخلاف الصرف (أو غيره) أفرد نظراً للجمع<sup>(١)</sup>  
(في بيع) ومثله الإجارة بعد العمل ليهتق العجيل (وسكاً واتحدت) بأن  
تمول بهما (وهرف الوزن) بأن يتعامل بهذا درهما وهذا نصفاً (وانتقد  
الجميع كدينار إلا درهمين) لاجابة لهذا التشبيه (وإلا فلا وردت زيادة

(١) فمعنى قوله وفلوس، وجمع من فلوس اهـ مؤلف

بَعْدَهُ ) أى الصرف ( لِعَيْبِهِ لَا لِعَيْبِهَا ) لِعَيْبِهَا ( وَهَلْ مُطْلَقًا ) وهو المذهب  
( أَوْ إِلَّا أَنْ يُوجَّهَ ) لتردد المصطرف وقوله نقصتني ( أَوْ إِنْ عُمِدَتْ ) عطف  
على مطلقاً أو مجموع إلا ودخلوها ( تَأْوِيلَاتٌ وَإِنْ رَضِيَ بِالْحَضْرَةِ ) أى  
حاضرة عقد الصرف ، ويلزم أنه بحضرة الاطلاع ( بِنَقْصِ وَزْنٍ ) أو عدد  
( أَوْ بِكَرْصَةٍ بِالْحَضْرَةِ ) أيضاً ولو حذفه لأغنى عنه الأول ( أَوْ رَضِيَ بِإِتْمَامِهِ )  
أى الصرف ( أَوْ بِمَقْشُوشٍ مُطْلَقًا ) عين أولاً ( صَحَّ وَأُجِبَ عَلَيْهِ ) أى الإتمام  
( إِنْ لَمْ يُعَيَّنِ ) المغيب ( وَإِنْ طَالَ ) أو فارق مفهوم الحضرة ( نَقِضَ إِنْ قَامَ  
بِهِ ) بأن أخذ البديل ( كَنَقْصِ الْعَدَدِ ) وألحق به اللغوى نقص الوزن حيث  
تعامل به ( وَهَلْ مُعَيَّنَ مَا غُشَّ كَذَلِكَ ) ينقص إن قام أو يجوز فيه البديل  
( تَرَدَّدُ وَحَيْثُ نَقِضَ فَأَصْفَرُ دِينَارٍ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّاهُ مَا كَبَرَ مِنْهُ لَا الْجَمِيعُ  
وَهَلْ وَلَوْ لَمْ يُسَمَّ لِكُلِّ دِينَارٍ ) وهو المعتمد ( تَرَدَّدُ وَهَلْ يَنْقَسِبُخُ فِي السَّكَاكِ  
أَعْلَاهَا أَوْ الْجَمِيعُ ) وهو الأقوى ( قَوْلَانِ وَتُشْرَطُ لِلْبَدَلِ جِنْسِيَّةٌ وَتَعْمُجِلُ  
وَإِنْ اسْتَحَقَّ مُعَيَّنٌ ) لا مفهوم له ( سَكَ بَعْدَ مُقَارَفَةٍ أَوْ طَوَّلٍ أَوْ مَصْوَغٍ  
مُطْلَقًا ) ولو بالحضرة ( نَقِضَ ) الصرف ( وَإِلَّا ) بأن كان غير مصوغ بالحضرة  
( صَحَّ وَهَلْ إِنْ تَرَاضَيَا ) أو يجبر الآبَى ( تَرَدَّدُ وَالْمُسْتَحَقُّ إِجَازَتُهُ ) كبيع  
الفضولى ( إِنْ لَمْ يُخْبَرَ الْمُصْطَرَفُ ) بالتعدي وإلا فهو دخول على خيار ممنوع  
( وَجَازَ ) بيع ( مُحَلَّى وَإِنْ تَوَبَّأَ بِخُرُجٍ مِنْهُ إِنْ سَبِكَ ) هذا موضوع الشروط  
والإسكال عدم ( بِأَحَدِ الْمُتَقَدِّينِ إِنْ أُبِيحَتْ وَتَمَرَّتْ ) بأن عسر نزعهما ( وَهُجِّلَ )  
من الجانبين ( مُطْلَقًا ) ولو زاد على الثلث ( وَبِصَنْفِهِ إِنْ كَانَتْ الثَّلَاثُ وَهَلْ  
بِالْقِيَمَةِ ) وهو الأرجح كما فى حش وبنفذه بن ( أَوْ بِالْوِزْنِ خِلَافَ ) فإن لم  
تتوفر الشروط ، فكالببيع والصرف ( وَإِنْ حُلِّيَ بِهِمَا لَمْ يَجْزُ بِأَحَدِهِمَا إِلَّا  
إِنْ تَبِعَا الْجَوْهَرَ ) بالثمنية ( وَجَازَتْ مُبَادَلَةُ الْقَلِيلِ ) فى ح عن التوضيح

لا بد من لغتي المبادلة (العدود) أى ما يتعامل بعده (دون سبعة بأوزن  
 منها بسدس سدس) بين المتقايين (والأجود) جوهرية حال كونه (أنقص)  
 وزناً (أو أجود سكة) أنقص (ممتنع) مبادلة لدوران الفضل من الجانبين  
 فخرج عن قصد الممررف (والأ) يكن أنقص (جاز) لتخص الفضل (و)  
 جازت (مراطة عين بمثله بصنعة أو كفتين) متساو بين كل فى واحدة  
 (وأولم يؤزنا على الأرجح) لأن المدار على المائلة (وإن كان أحدهما أو  
 بعضه أجود) لتخص الفضل (لا أدنى وأجود) بمتوسط لدوران<sup>(١)</sup>  
 (والأكثر على أول السكة والضيافة كالجودة) لالأكثر إلانوها  
 (و) جاز بيع (مغشوش بمثله وبخالص) على المذهب (والأظهر خلافه)  
 ضعيف (لأن يسكيره أو لا يغش بد وكرة لئن لا يؤمن ونسج يمن  
 يغش إلا أن يفوت) بمعذر رده (فهل بمليكه) أى الثمن (أو يتصدق  
 بالجميع أو بالزائد) على بيعا (يمن لا يغش) وهو الأرجح (أقوال و) جاز  
 قضاء قرص بمساو وأفضل صفة إلا لشرط أو عادة فالفضل ربا (وإن حل  
 الأجل بأقل صفة وقدرأ) وممنع إن لم يحل لأنه صم وتجل (لا زبد) نجا  
 به التعامل (عدداً أو وزناً) فإن تعومل بهما فى حش يرجع الغاء العدد (إلا  
 كرجحان ميزان) على أخرى (أودار فضل من الجانبيين) كقابل جيد عطف  
 على معنى النفي السابق (وومن المبيع من العين<sup>(٢)</sup>) كذلك وجاز بأكثر  
 ولو لم يحل الأجل لأنه حق من هي عليه فلا يدخله حط الغمان وأزيدك نعم  
 فى غير العين وشرط الأقل فى الطعام أن يبرئه من الباقي نفياً للتفاضل (ودار  
 الفضل) هنا لشغل الذمة بخلاف المراطة (بسكة وضيافة وجودة) الواو الأولى

(١) أى لدوران الفضل من الجانبين (٢) بيان لثنى؛ وقوله كذلك أى كالقرص

بمعنى أو والثانية بمعنى مع (وَأِنْ بَطَلَتْ فُلُوسٌ فَأَلِمْتُهُ) على من هي في ذمته (أَوْ عَدِمَتْ فَأَلْقِيَهُ) ببلد التعامل (وَقَدْ اجْتَمَعَ الْإِسْتِحْقَاقُ وَالْمَدَمُ) المعتمد يوم الحـكم (وَتَصَدَّقْ بِمَا غُشٌّ وَلَوْ كَثُرَ) أدباً (إِلَّا أَنْ يَسْكُونَ) اشتري كذلك (فَلَا يَتَصَدَّقُ بِهِ) (إِلَّا الْعَالِمَ لِيَبْدِيَهُ كَبَلُ الْخُمْرِ) جمع خمار (بِالنِّسَاءِ وَسَبَّكَ ذَهَبٍ جَيِّدٍ وَرَدِيءٍ وَنَفَخَ اللَّحْمَ)

(فَصَلِّ) علة طعام الربا اقتنيات وأدخار وهل لفلمبة العيش أو بلان المعتمد عدم اشتراطها (كحَبِّ) بر (وَشَعِيرٍ وَسُلْتٍ وَهِيَ جِنْسٌ وَعَلَسٌ وَأَرْزٍ وَدُخْنٌ وَذُرَّةٌ وَهِيَ أَجْنَسٌ وَقُطْنِيَّةٌ وَمِنْهَا كِرْسِيَّةٌ) بسيلة (وَهِيَ أَجْنَسٌ وَتَمْرٌ وَزَيْبٌ وَلَحْمٌ طَائِرٌ وَهُوَ جِنْسٌ وَلَوْ اخْتَلَفَتْ مَرَقَّتُهُ) بايزار (كَدَوَابِّ الْمَاءِ) تشبيه في اتحاد الجنس (وَذَوَاتِ الْأَرْبَعِ) المباحة (وَأِنْ وَخْشِيًّا) وكره الفضل فيها مع المسكروه (وَالْجَرَادِ وَفِي رِبَوِيَّتِهِ خِلَافٌ) أرجحه الربوية (وَفِي) اتحاد (جِنْسِيَّةٍ لِّلْمَطْبُوخِ) بايزرز (مِنْ جِنْسَيْنِ) وبقائه على تعدد الجنس (قَوْلَانِ<sup>(١)</sup>) وَالْمَرَقُ وَالْعَظْمُ المتصل أو ما يؤكل (وَالْجِلْدُ) قبل دبه (كَهَوٍّ) أى كاللحم كالنوى في النمر (وَيُسْتَنْشَى قِشْرُهُ بَيْضِ النَّعَامِ) ويتجرى الداخل في بيضه ببيض لأن قشره عرض كهوف الجلد ولا يجوز عرض وطعام بمثلها أو بطعام للتفاضل المعنوى (وَذِي زَيْتٍ كَفَجَلٍ) أحر (وَالزَّيْتُونُ أَصْنَافٌ) كأصولها (كَالْمُسُولِ لَا الْخُلُولِ وَالْأَنْبَذَةُ) نهى جنس (وَالْأَخْبَازِ وَلَوْ بَعْضُهَا قُطْنِيَّةٌ إِلَّا السَّكَمُ) بايزار (فَقَنَّةٌ) وبيض جنس واحد أيضاً (وَسُكَّرٌ وَعَسَلٌ وَمُطَلَقٌ أَبْنَوْ) من الطعام (حُلْبَةٌ) بضم الحاء فيحرم فيها النساء<sup>(٢)</sup> (وَهَلْ إِنْ اخْصَرَّتْ) لا اليابسة كما صرح به اصبح أو مطلقاً

(١) استظهر في المجموع بقاء الجنسيتين على حالهما

(٢) تنبيه: علة ربا النساء في الطعام كونه مطعوماً لا على وجه التداوى . وعلة ربا الفضل

فيه اقتنيات وادخار كما سبق



كما أطلق ابن القاسم (تَرَدُّدٌ) وقال ابن حبيب دواء مطلقاً يجوز أن يفضّل فيها مطلقاً اتفاقاً (وَمُضْلِحُهُ) أى الطعام ربوى (كَمُنَاحٍ وَبَصَلٍ وَثَوْمٍ وَتَابِلٍ) وبينه بقوله (كَمُنَافِلٍ وَكَزْبَرَةٍ وَكَرَوِيًّا) كزكريا (وَأَبِيدُونٍ وَشَارٍ) كسحاب (وَكَمُونَيْنِ) أبيض وأسود وهما جنس واحد (وَهَيَّ) أى المصاحبات (أَجْنَأَسٌ لَا خَرَدَلٍ) الراجح ربويته (وَزَعْفَرَانٍ وَخُضْرٍ وَدَوَاءٍ وَتَيْنٍ) المعتمد أن التين ربوى (وَمَوْزٍ وَفَاكِهَةٍ) ومنها العنب وأما العنب فربوى (وَلَوْ أَدْخَرْتِ بِقَطْرِ وَكَبْنَدُقٍ وَبَلَّحٍ إِنْ صَغُرَ) لم يباغ حد الرايح فلايس طعاماً (وَمَاءٌ وَيَجُوزُ بِطَعَامٍ لِأَجَلٍ) والمفاضلة فيه ناجزاً كالأجل إن اختلف الجنس بالعدوبة والملوحة (وَالطَّخَنُ وَالْعَجَنُ وَالصَّاقُ إِلَّا التُّرْمُسَ) لمزيد السكفة وألحق به الأول الحار كالمدهس (وَالنَّبِيدُ لَا يَنْقَلُ بِخِلَافِ خَلِّهِ) أى الأصل فمتقول وإن كان مع النبيد جنساً على الراجح فالأصلى وأصل طرفان متباعدان والنبيد وسط يؤخذ بينهما (وَطَبَخَ لَحْمٌ بِإِنزَارٍ) ناقل ولو باح وبصل (وَشَيْءٌ وَتَجَفَّفَ بِهِمَا وَالْخَبْزُ وَقَلَى قَمْنَجٍ وَسَوِيْقٍ وَشَمْنٍ) ينقل من لبن لا زيد به (وَجَازَ تَمْرٌ وَلَوْ قُدَّمَ يَتَمَرٌ وَحَلِيبٌ وَرُطْبٌ وَمَشْوَى وَقَدِيدٌ وَعَفْنٌ وَزُبْدٌ وَشَمْنٌ وَجُبْنٌ وَأُفْطٌ بِمِثْلِهِمَا) ونخيض ومضروب بمثلهما وأحدهما بالآخر وكل منهما بحليب أو زبد أو شمن أو جبن من حليب ويشترط المائلة إلا فى النخيض والمضروب مع زبد أو شمن أو جبن فإن كان الجبن لا من حليب بل من نخيض أو مضروب امتنع بهما كما فى ح لأنه رطب بيابس كالأقط بهما واختلاف فى الجبن به (كَزَيْتُونٍ وَلَحْمٍ) بمثلهما (لَا رَطْبُهُمَا بِمِثْلِهِمَا وَمَبْلُولٌ بِمِثْلِهِ وَآبَنٍ) فيه شمن لا لبن الجلال (بِزُبْدٍ إِلَّا أَنْ يُخْرِجَ زُبْدُهُ وَاعْتَبِرَ الدَّقِيقُ) تحريماً (فِي خُبْزٍ بِمِثْلِهِ) متحد الأصل وإلا فالوزن واكتفى فى القرض بالعدد عند عدم المشاحة (كَعَجِينٍ بِحِنْطَةٍ وَدَقِيقٍ، وَجَازَ قَمْنَجٌ بِدَقِيقٍ وَهَلْ إِنْ وَزَنَّا) وهو حمل ابن القصار ولا وجه له فإن المعيار ههنا

السكريل ( تَرُدُّدٌ وَاعْتِبَرَتْ الْمَائِنَةُ بِمَعْيَارِ الشَّرْعِ ) فإذا كَلَّ شَيْئاً لَمْ يَوْزَنَ  
وبالعكس ( وَإِلَّا ) يرد عن الشرع شيء ( فَبِالْعَادَةِ فَإِنْ عَمِرَ الْوِزْنُ ) أو السكريل  
( جَازَ التَّحَرُّى إِنْ لَمْ يُقْدَرْ عَلَى تَحَرُّبِهِ لِكَثْرَتِهِ ) صوابه يُتَعَذَّرُ أو زيادة  
لا<sup>(١)</sup> ( وَفَسَدَ مِنْهُ عَنَّهُ إِلَّا لِذَلِيلٍ كَحَبْوَانٍ ) مطلقاً لما قبل الاستثناء  
( بِلَحْمٍ جَنْسِهِ إِنْ لَمْ يُطْبَخْ ) ولو بغير إيزار ( أَوْ بِمَا لَا تَطُولُ حَيَاتُهُ أَوْ  
لَا مَنْفَعَةٌ فِيهِ إِلَّا اللَّحْمُ أَوْ قَلَّتْ فَلَا يَجُوزُ إِنْ ) جبل الأولين أو الأخدين  
قبما ( بِطَعَامٍ لِأَجْلِ كَخَصِيٍّ ضَائِنٍ ) من مال لقوله قَلَّتْ ( وَكَبَيْعٍ الْفَرَرِ  
كَبَيْعِهَا بِقِيَمَتِهَا أَوْ عَلَى حُكْمِهِ أَوْ حُكْمٍ غَيْرِهِ أَوْ رِضَاهُ أَوْ تَوَلِيَّتِكَ سَلَمَةً  
لَمْ يَذْكُرْهَا أَوْ ثَمَنَهَا بِالْإِزَامِ ) راجع لجميع ما بعد الكاف والضرر إلزام غير  
الحاكم والسكرات كالإلزام إلا في التولية فتصح وله الخيار وإنما يضر فيها إلزام  
الجاهل ( وَكَمُلَامَسَةِ النَّوْبِ أَوْ مُنَابَذَتِهِ فَيَلْزَمُ بِمَجْرَدِ ذَلِكَ كَانُوا يَفْعَلُونَ  
هَذِهِ الْأَشْيَاءُ فَنَهَى عَنْهَا الشَّارِعُ<sup>(٢)</sup> ) ( وَكَبَيْعِ الْخِصَامِ وَهَلْ هُوَ بَيْعٌ مُنْتَهَاهَا  
أَوْ يَلْزَمُ بِوُقُوعِهَا أَوْ عَلَى مَا تَقَعُ عَلَيْهِ بِلا قَصْدٍ أَوْ بِعَدَدٍ مَا يَقَعُ ) الثمن  
( تَفْسِيرَاتٌ وَكَبَيْعٍ مَا فِي بَطُونِ الْإِبِلِ أَوْ ظُهُورِهَا ، أَوْ إِلَى أَنْ يُنْتَجَعَ  
الْفَتَاجُ ) مؤجل الثمن ( وَهِيَ الْأَصَامِينُ وَالْمَلَا قِيَسُ وَحَبْلُ الْحَبْلَةِ ) بالترتيب  
( وَكَبَيْعِهِ بِالنَّفَقَةِ عَلَيْهِ حَيَاتِهِ وَرَجَعَ بِقِيَمَةِ مَا أَنْفَقَ أَوْ مِثْلِهِ إِنْ عَلِمَ  
وَلَوْ سَرَفًا عَلَى الْأَرْجَحِ وَرُدَّ إِلَّا أَنْ يَفُوتَ ) فالقيمة يوم القبض ( وَكَعَسَبِ  
الْفَحْلِ بِسِتَةِ أَجْرٍ عَلَى عُقُوقِ الْأُنْثَى ) حملها ( وَجَازَ زَمَانٌ أَوْ مَرَاتٌ ، فَإِنْ  
أَعْقَتِ أَنْفَسَخَتْ ) ونحاسبها ( وَكَبَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ يَبْدِيهِمَا بِالْإِزَامِ بِعَشْرَةِ

(١) أى قبل إن . وعبارته في المجموع : وجاز التحرى إن أمكن بعدم الكثرة جداً

(٢) صح في الحديث النهى عن بيع الخصاة والملاسة والمنازلة وحبل الحبله ؛ ونحو ذلك  
بما لا يتسع له هذا الموضع

نَقْدًا أَوْ أَكْثَرَ لِأَجْلِ ) وبالعكس جاز لأنه يختار الأقل للأجل (أَوْ سَلَمَتَيْنِ  
مُخْتَلِفَتَيْنِ إِلَّا بِجَوْدَةٍ وَرَدَاءَةٍ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ قِيَمُهُمَا ) حال لازمة فلو حذفه  
ما ضرر والموضوع اتحاد الثمن لأنه يختار الأجود (لَا طَعَامَ) عطف على مقدر أى  
فيجوز في غير الطعام والمعتمد لافرق بين الطعام وغيره (وَإِنْ مَعَ غَيْرِهِ كَنَخْلَةٍ  
مُؤَمَّرَةٍ مِنْ نَخْلَاتٍ إِلَّا الْبَائِعُ يَسْتَنْبِي خُسَامِنْ جِنَانِهِ) فيجوز لأنه أدرى بالأجود  
(وَكَيْفَ يَبِيعُ حَامِلٌ بِشَرْطِ الْحَمْلِ) لاستزادة الثمن وجاز لا تبرى في الظاهر أو الوخش  
(وَأَغْتَفِرَ غَرَرٌ بِسَيْرٍ لِلْحَاجَةِ لَمْ يُقْصَدِ) كخشو الجبة وأساس الدار (وَكَمْزَابَنَةٍ  
بِحَمْوُلٍ بِمَعْلُومٍ أَوْ بِمَجْهُوْلٍ) عطف على جزئيات الفرر (مِنْ جِنْسِهِ) راجع لما  
(وَجَازَ أَنْ كَثُرَ أَحَدُهُمَا) جدأ (فِي غَيْرِ بَوَيٍّ) لا انتفاء للغالبة (وَنُحَاسٌ بِتَوَرٍ)  
لأنه منه في حين الجواز ما لم يؤجل بما يمكن المنع فيه (لَا فُلُوسٍ) حيث جهل  
عددها أو وزن النحاس بلا شروط الجزاف (وَكَاكَالِيَاءٍ بِمِثْلِهِ) وهو الدين  
بالدين من الكلام الحفظ لأن رب الدين يحفظ المدين ويراقبه وبينه بقوله  
(فَسَخَّ مَا فِي الذِّمَّةِ فِي مُؤَخَّرٍ وَلَوْ مُعَيَّنًا يَتَأَخَّرُ قَبْضُهُ كَغَائِبٍ وَمُوَاضَعَةٍ)  
وذي عهدة وخيار وحق توفية (أَوْ مَقَاسِعٍ عَيْنٍ) معين عند ابن القاسم وجازت  
الحاسبة بعد الاستيفاء كما في بن (وَبَيْعُهُ) أى ما في الذمة (بِذَيْنٍ) لاعمين يتأخر  
أو منافاه (وَتَأْخِيرُ رَأْسِ مَالٍ السَّلَمِ) فوق ثلاثة أيام ابتداء دين بدين (وَمُنْبَعٍ  
بِشَيْءٍ دَيْنٍ مَيْتٍ) بغير الدين للفرر باحتمال غريم آخر (وَعَائِبٍ وَلَوْ قُرُبَتْ  
غَيْبَتُهُ وَحَاضِرٌ إِلَّا أَنْ يُقَرَّ) والمشتري لا يضره للمنع من اشتراء ما فيه خصومة  
ولا يباع دين طعام البيع قبل قبضه ولا ذهب بفضة ولا عكسه للصرف المؤخر  
(وَبَيْعِ الْمُرَبَّانِ أَنْ يُعْطِيَهُ شَيْئًا عَلَى أَنَّهُ إِنْ كَرِهَ الْبَيْعَ لَمْ يَعُدْ لِمَا يَنْبَغِي  
وَكَيْفَ يَبِيعُ أَوْ فَقَطُّ مِنْ وَلَدِهَا وَإِنْ بِقِسْمَةٍ أَوْ بِبَيْعِ أَحَدِهِمَا لِعَبْدٍ سَيِّدٍ  
الْآخَرِ) أو ولده (مَا لَمْ يُنْفَرِ مُعْتَكَدًا وَصَدَّقَتْ الْمَسِيدَةُ) من حيث حرمة

التفريق (وَلَا تَوَارِثَ) على ما يأتي في الاستحقاق (مَا لَمْ تَرْضَ وَفَسَخَ إِنْ لَمْ  
يَجْمَعَا فِي مِلْكٍ وَهَلْ يَغْيِرُ عَوْضٌ كَذَلِكَ) وَهُوَ الرَّاجِحُ (أَوْ يُسَكَّنِي  
بِحَوْنٍ كَالْعَتَقِ تَأْوِيلَانِ وَجَازَ بَيْعُهُ نِصْفِيَّماً) مثلاً للمالك واحد (أَوْ أَحَدِيهَا  
لِلْعَتَقِ وَالْوَلَدُ مَعَ كِتَابَةِ أُمِّهِ) وبالعكس وجوباً (وَلِأُمِّهِمَا هَذِهِ) لاذمى (التَّنْزِيقُ  
وَكُرَّةً لَنَا الْإِشْتِرَاءُ مِنْهُ) تحريماً وأجبر على الجمع (وَكَبَيْعُهُ وَشَرْطُهُ يَنْتَهِضُ  
لِلْقَضْوَى) كَانَ لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا أَوْ لَا يَطَّأُهَا (إِلَّا بِتَنْجِيزِ الْعَتَقِ)  
لَا تَدْبِيرَ وَتَأْجِيلَ (وَلَمْ يُجَبِّرْ) لِلْمُشْتَرِي عَلَى الْعَتَقِ (إِنْ أَهَمَّ) الْبَائِعُ فِي الشَّرْطِ  
(كَالْمُخَيَّرِ) إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ أَوْ رَدَّ إِنْ شَاءَ الْبَائِعُ وَيَرُدُّ شَرْطُ الْفَقْدِ فِيهِمَا الْمُرُودُ  
بَيْنَ السَّلَفِيَّةِ وَالتَّمْنِيَةِ (بِخِلَافِ الْإِشْتِرَاءِ عَلَى إِجْبَابِ الْعَتَقِ) فَيَجْبِرُ وَلَا يَضُرُّ الْفَقْدُ  
(كَأَنَّهَا حُرَّةٌ بِ) نَفْسِ (الشَّرَاءِ) فَيَلْزِمُ (أَوْ يُخْلُ بِالْثَمَنِ كَبَيْعِهِ وَسَلَبِ  
وَصَحَّ إِنْ حُذِفَ) الشَّرْطُ (أَوْ حُذِفَ شَرْطُ التَّنْذِيرِ كَشَرْطِ رَهْنٍ وَحَمِيلٍ  
وَأَجَلٍ) تَشْبِيهِ فِي الصَّحَّةِ (وَلَوْ غَابَ) مَبَالِغَةً فِي صَحَّةِ إِسْقَاطِ شَرْطِ السَّلَفِ  
(وَنُتُوَّتْ بِخِلَافِهِ) لَتَنَامَ الرِّبَا بِالْفَقِيَّةِ عَلَى السَّلَفِ وَفِي (ر) أَنَّهُ الْمَشْهُورُ  
(وَفِيهِ) أَيْ شَرْطُ السَّلَفِ (إِنْ فَاتَ) الْبَيْعُ (أَكْثَرُ الثَّمَنِ وَالْقِيَمَةِ إِنْ  
أَسْدَفَ الْمُشْتَرِي) الْبَائِعُ (وَلِأَنَّ فَالْعَكْسُ) مَعَامَلَةً بِنَقِيضِ الْقَصْدِ فِي جَرِ  
السَّلَفِ مِنْفَعَةُ الرِّبَا (وَكَالْتَجَشُّ يَزِيدُ) عَلَى الثَّمَنِ وَلَوْ دُونَ الْقِيَمَةِ (لِيَغْيَرَ)  
بِأَنْ لَا يَرِيدَ الشَّرَاءَ (وَإِنْ عَلِمَ) الْبَائِعُ وَأَقْرَبُ (فَلِلْمُشْتَرِي رَدُّهُ وَإِنْ  
فَاتَ فَالْقِيَمَةُ) وَلَهُ الْإِمْضَاءُ بِالْثَمَنِ (وَجَازَ سُؤَالُ الْبَعْضِ لِيَسْكَفَ عَنِ الزِّيَادَةِ)  
الْجَائِزَةَ لِلشَّرَاءِ (لَا الْجَمِيعَ) وَالْأَكْثَرُ وَالْقَدْوَةُ (وَكَبَيْعُهُ حَاضِرٌ لِعَمْدِي)  
سَلَمَةً (وَلَوْ بِإِرْسَالِهِ لَهُ وَهَلْ لِقَرَوِي قَوْلَانِ) أَظْهَرُهَا الْجَوَازُ (وَفَسَخَ  
وَأَدَّبَ) عَالِمُ الْحِكْمِ (وَجَازَ وَكَتَلَقَى السَّاحِرَ) ذَوْنَ السِّمَةِ أَمْيَالٍ وَقِيلَ يَوْمَانِ  
(أَوْ هَاجِرًا) كَأَخْذِهَا فِي الْبَلَدِ بِصِفَةِ (قَبْلِ قَدُومِهَا) (وَلَا يُفْسَخُ) عِيَاضُ  
وَيَمْرُضُ عَلَى أَهْلِ السُّوقِ (وَجَازَ لِمَنْ عَلَى كِسْفَةِ أَمْيَالٍ أَخْذُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ)

اللا للتجارة حيث كان يسوق وهذا في كل خارج لم يتجاوز مسافة الناقى ولا أخذ  
 طاشاء (وإنما يذتقل ضمان الفاسد بالقبض ورد ولا غلة) للبائع نعم الموقوف  
 عليه حيث لم يسقط حقه (فإن فات مضى المختلف فيه بالمدن) غالباً (ولاً)  
 بأن اتفق على فساد (ضمن قيمته حينئذ) أى حين القبض (ومثل المثل)  
 والقوات (بتغير سوق غير مثلي) وعقار وبطول زمان حيوان وفيها شهر  
 وهو المعول عليه (و) فيها أيضاً (شهران) بل وثلاثة ليست طولا (واختار)  
 الأخير (أنه خلاف وقال) المازرى تليذه (بل في شهادة) أى مشاهدة  
 تختلف باختلاف حال الحيوانات في سرعة التغير وعدمها (وبتقل عرض  
 ومثلي ليلد) مثلاً (بكلغة وبالوط) من بالغ أو الانقضاء (أو بتغير  
 ذات غير المثلي) بل والمثلي (وخرُوج عن يد) بوقف أو بيع ونحو ذلك  
 (والمعنى حق كرهته وإجارتته) ولم يقدر على خلاصه (وأرض بيئر وعين)  
 وشأنهما عظم المؤونة في غير بئر الماشية كافي حش (وغرس) أو إزالته لازرع  
 وعليه كراء الأرض إن لم يفت إبانها (ويفاء عظيمى المؤونة) كأن عما (وفاتت  
 يوماً جهة هى الربع) وغير الأكثر إن تميز وإلا أفات الكل كأن أحاط  
 (فقط لأقل وله القيمة قائماً على القول والمصحح) والنسبة بالقيمة للمساحة  
 (وفي بيعه) صحيحاً (قبل قبضه مطلقاً) فى أى مبيع كان (تاو يلان)  
 فى إفاتة الأول الفاسد أقواهما اعتبار الصحيح (لا إن قصد بالبيع) ونحوه (الإفاتة)  
 معاملة بنقيض قصده إلا العتق فيمضى (وارتفع المبيع إن عاد) المبيع لحاله  
 ولم يحكم حاكم بالمضى (إلا بتغير سوق) فلا عبرة بعوده لعدم انضباطه .  
 ﴿فصل﴾ (ومنع للثمن ما كثر قصده كبيع وساف) فى شب وعب  
 لا يحرم إلا بالتصريح ووافقهما حش وخالفهما بن ، وبؤيده اعتباره فى بعض  
 الفروع الآتية وبالجملة يعول فى كل فرع على نصه (وسلف بمنفعة لا) ما (قل)

كَضَمَانٍ بِمُجْمَلٍ وَأَسْلَفْنِي وَأَسْلَفْتُكَ) فلا يجوز مان إلا بالتصریح (فَمَنْ بَاعَ لِأَجَلٍ  
ثُمَّ اشْتَرَاهُ بِجَدْسٍ تَمَنَّهُ مِنْ عَيْنٍ وَطَعَامٍ وَعَرَضٍ فَإِنَّمَا نَقْدًا أَوْ لِلْأَجَلِ أَوْ أَقْلَ  
أَوْ أَكْثَرَ يُمْتَنَعُ مِنْهَا ثَلَاثٌ وَهِيَ مَا يُعَجَّلُ فِيهِ الْأَقْلُ وَكَذًا لَوْ أُجِّلَ بَعْضُهُ  
مُتَمَتِّعٌ مَا تُعَجَّلُ فِيهِ الْأَقْلُ) هل جميع الأكثر كان ببيعها بعشرة وبشترها  
بثمانية أربعة نقدًا وأربعة لدون الأجل أو على بعضه كان يشتريها بأثنى عشر  
خمس نقدًا وسبعة لأبعد لأن ذا العشرة يبقى له خمسة في سبعة (أَوْ بَعْضُهُ) كَانَ  
يشتريها بثمانية أربعة نقدًا وأربعة للأجل أو أبعد لاحتمال الرى بستة عن أربعة  
ويجوز الخمسة الباقية من تسع لسقوط أربعة النقد من أثنى عشر الباب (كَتَسَاوَى  
الْأَجَلَيْنِ إِنْ شَرَطَا نَفَى الْمُتَقَاصَةِ) تشبيهه في المنع (الَّذِينَ بِالَّذِينَ وَإِذَلِكَ)  
أى ولتعمليل المنع بما ذكر (صَحَّ فِي أَكْثَرِ الْأَبْعَدِ) وبقية المنوعات  
(إِذَا شَرَطَا هَا) لانقضاء علة المنع (وَالرَّدَاءَةُ وَالْجُودَةُ كَالْقَلَّةِ وَالْكَثْرَةِ)  
بل بمتنع مطلقاً إلا إذا اشترى نقدًا بالجيد المساوى أو الأ أكثر لأن الحلول نفى الدين  
بالدين وعدم نقص الجيد نفى البديل إذ لا غرض لدافعه وتمحض الفضل من جانبه  
ولمّا منع هنا مع اتحاد الأجل لأن اختلاف الصنف نفى المقاصة ، وسبق  
أن نفى المقاصة بمنع الجائز (وَمُنْصَحَ بِذَهَبٍ وَفِضَّةٍ) للصرف المؤخر (إِلَّا أَنْ  
يُعَجَّلَ أَكْثَرُ مِنْ قِيَمَةِ الْمُتَأَخَّرِ جِدًّا) بثلاثهما (وَيَسَكَّتَيْنِ إِلَى أَجَلٍ  
كَثِيرٍ أَوْ لِلْأَجَلِ بِمُحَمَّدِيَّةٍ مَا بَاعَ بِبَزِيدِيَّةٍ) وهى أذن وجاز نقدًا  
لأن لم تنقص الحمدية كما سبق فى الجودة والرداءة (وَإِنْ اشْتَرَى بِعَرَضٍ  
مُخَالَفٍ تَمَنَّهُ) فإن كان من جنسه فيمنع ما عجل فيه الأقل ، لأنه سلف بتمنع  
(جَازَتْ ثَلَاثَةُ النَّقْدِ فَقَطْ) ومنع غيرها للدين بالدين (وَالْمِثْلِيُّ صِفَةً وَقَدْرًا)  
لو حذفه صح فإنه يجرى فى الزيادة والنقص على تفصيل المين أيضاً (كَمِثْلِهِ)

للبيع أولاً في الحكم (فَيَمْنَعُ) الحل للواو إذا لا يظهر النفع (بِأَقْلٍ لِأَجَلِهِ  
أَوْ لِأَبَعْدَ إِنْ غَابَ مُشْتَرِيهِ) الأول (بِهِ) لأنه سافط لأجله من الثمن  
الثاني (وَهَلْ غَيْرُ صِنْفٍ طَعَامِهِ كَمَنْعِهِ وَشَعْبِيرٍ مُخَايفٍ أَوْ لَا تَرْدُدُ وَإِنْ بَاعَ  
مَقْوَمًا فَمِثْلُهُ كَثِيرُهُ كَمَنْعِهَا) أي السلامة الأولى (كثيهاً) فيجوز كل  
الصور (وَلِنْ اشْتَرَى أَحَدٌ ثَوْبَيْنِ) مثلاً (لِأَبَعْدَ مُطْلَقًا أَوْ أَقْلًا نَقْدًا) ومنه  
دون الأجل (امْتَنَعَ) في الخمس لما في الأقل من بيع وساف وفي غيره من ساف  
بفنع (وَامْتَنَعَ) شراء البعض (بِغَيْرِ صِنْفٍ ثَمَنِ) العين لأنه نقد وغيره بنقد  
(إِلَّا أَنْ يَكْثُرَ الْمُعْجَلُ وَلَوْ بَاعَهُ بِعَشْرَةِ ثَمٍّ اشْتَرَاهُ مَعَ سِلْعَةٍ نَقْدًا مُطْلَقًا  
أَوْ لِأَبَعْدَ بِأَكْثَرِ) فقيه سلف بفنع أو بيع وساف إن عجل الأكثر وصورة  
سبع (أَوْ بِخَمْسَةِ وَسِلْعَةٍ) قاجتمع البيع والساف (امْتَنَعَ لَا بِعَشْرَةِ) فأكثر  
(وَسِلْعَةٍ) إلا لأبعد (وَبِمِثْلِ وَأَقْلٍ لِأَبَعْدَ) في فرع اشتراء مع سلعة فيجوز  
ثلاث الأجل أيضاً (و) فيه (لَوْ اشْتَرَى بِأَقْلٍ لِأَجَلِهِ ثُمَّ رَضِيَ بِالْمُعْجَلِ)  
الأقل (قَوْلَانِ) أظهرهما المنع (كَمَنْعِ كَيْفٍ بِأَنْعٍ مُتَنَفٍ مَا قِيَمَتُهُ أَقْلٌ مِنْ)  
أخذ (الزِّيَادَةِ عِنْدَ الْأَجَلِ) لكن الأظهر الجواز ويتفق عليه في الخطأ (وَلِنْ  
أَسْلَمَ فَرَسًا فِي عَشْرَةِ أَنْوَافٍ ثُمَّ اشْتَرَدَّ مِثْلُهُ مَعَ خَمْسَةِ) مثلاً (مَنْعٍ مُطْلَقًا)  
للساف بزيادة (كَمَا لَوْ اشْتَرَدَّ عَيْنُهُ إِلَّا أَنْ تَبْقَى الْخَمْسَةُ لِأَجَلِهِمْ لِأَنَّ الْمُعْجَلِ  
لِمَا فِي الذِّمَّةِ أَوْ الْمُؤَخَّرِ مُسَلَّفٌ) فامتنع ما قبل الاستنفاء لأن الفرس مبيع  
بالخمس الأخرى فغيره بيع وسلف (وَلِنْ بَاعَ حِمَارًا بِعَشْرَةِ أَجَلٍ ثُمَّ اشْتَرَدَّهُ  
وَدِينَارًا نَقْدًا أَوْ مُوَجَّلاً مُنْعٍ مُطْلَقًا) للبيع والساف (إِلَّا فِي جِنْسِ الثَّمَنِ  
لِلْأَجَلِ وَلِنْ زِيدَ غَيْرُ عَيْنٍ وَبَيْعَ بِنَقْدٍ) الواو بمعنى أو والمراد بالنقد الدين  
الحال (لَمْ يُفْبَضْ جَازَ إِنْ مُجِّلَ الزَّيْدُ) فإن قبض جاز مطلقاً على ما في  
الخرشي وغيره (وَصَحَّ أَوَّلُ مَنْ بُوِيعَ الْأَجَالِ فَقَطُّ) على الأصح (إِلَّا أَنْ

يَقُوتَ الثَّانِي) بَعِيبٌ مَفْسُدٌ عَلَى مَا فِي بَن (فَيُفْسَخَانِ) وَلَيْسَ لِأَحَدٍ عِنْدَ أَحَدٍ شَيْءٌ (وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ إِنْ كَانَتْ الْقِيَمَةُ أَقَلَّ خِلَافٌ) .

(فَصَلِّ) جاز<sup>(١)</sup> لِمَطْلُوبٍ مِنْهُ سِلْعَةٌ أَنْ يَشْتَرِيَهَا لِإِيْدِيْعَمَا بِشَمَنْ وَلَوْ بِمَوْجَلٍ بَعْضُهُ وَكَرِهَ خُذْ بِمِائَةِ مَا (أَي سِلْعَةٍ بِشَمَانِينَ) وَالْكَرَاهَةُ إِنْ سَأَلَ سَلَفٌ ثَمَانِينَ بِمِائَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِيْنَةِ (أَوْ اشْتَرَاهَا وَيُؤَمِّي لِتَرْبِيْعِهِ وَلَمْ يُفْسَخْ) فَإِنْ بَيْنَ قَدْرِ الرِّبْحِ فَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ مِنَ الْجَوَازِ بِقَوْلِهِ (بِخِلَافٍ اشْتَرَاهَا بِعَشْرَةٍ نَقْدًا وَآخُذْهَا بِأَثْنَيْ عَشَرَ لِأَجَلٍ وَلَزِمَتْ أَمْرًا إِنْ قَالَ لِي وَفِي الْفَسْخِ إِنْ لَمْ يَقُلْ لِي) وَتَرَدَّ بِعَيْنِهَا (إِلَّا أَنْ يَقُوتَ فَالْقِيَمَةُ أَوْ إِمَضَائُهَا وَلِزُومِهِ الْإِنْفَاءُ عَشَرَ قَوْلَانِ) الْمَشْهُورُ الثَّانِي (وَبِخِلَافٍ اشْتَرَاهَا لِي بِعَشْرَةٍ نَقْدًا وَآخُذْهَا بِأَثْنَيْ عَشَرَ نَقْدًا إِنْ نَقَدَ الْمَأْمُورُ بِشَرْطٍ وَلَهُ) فِي تَوَلِيَةِ الشَّرَاءِ (الْأَقْلُ مِنْ جُمْلٍ مِثْلِهِ أَوْ الدَّرْهَمَيْنِ وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ لَا جُعْلَ لَهُ) ضَعِيفٌ (وَجَازٌ بِغَيْرِهِ) أَيْ بَغَيْرِ شَرْطِ النَقْدِ (كَتَقْدِيرِ الْأَمْرِ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِي فِي الْجَوَازِ وَالْكَرَاهَةِ قَوْلَانِ) أَرْجَحُهُمَا الثَّانِي (وَبِخِلَافٍ اشْتَرَاهَا لِي بِأَثْنَيْ عَشَرَ لِأَجَلٍ وَاشْتَرِيَهَا بِعَشْرَةٍ نَقْدًا) لِأَنَّهُ سَلَفٌ بِنَفْعٍ (فَتَلَزَمَ بِالْمُسَمَّى وَلَا تَعَجَّلُ الْعَشْرَةُ وَإِنْ مَجَلَّتْ أَخَذَتْ وَلَهُ جُمْلٌ مِثْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِي فَهَلْ لَا يُرَدُّ الْبَيْعُ إِذَا فُتَّ وَاتَّيَسَرَ عَلَى الْأَمْرِ إِلَّا الْعَشْرَةُ أَوْ يُفْسَخُ الثَّانِي مُطْلَقًا) وَتَرَدَّ بِعَيْنِهَا (إِلَّا أَنْ يَقُوتَ فَالْقِيَمَةُ قَوْلَانِ) .

(فَصَلِّ) (إِنَّمَا الْخِيَارُ بِشَرْطٍ) لَا بِالْجُلُوسِ<sup>(٢)</sup> عَلَى الْمَعْمُولِ بِهِ (كَشَهْرِ

(١) مع كونه خلاف الأولى كما في الشرح الصغير لحديث « إذا تبايعتم بالعينة » الخ وهو في سنن ابن ماجه .

(٢) ورد الحديث الصحيح بإثبات خيار المجلس وأخذ به الشافعي ووافقه ابن حبيب والسيوري وعبد الحميد الصائغ من المالكية ولم يأخذ به مالك لعمل أهل المدينة وادعى أشهب نسخ الحديث وليس بصحيح .



فِي دَارٍ) أَدْخَلَتْ السَّكَافِ سِتَّةَ أَيَّامٍ (وَلَا يَسْكُنُ) إِلَّا بِأَجْرٍ أَوْ بِسِرٍّ لِلِاخْتِبَارِ  
وَأَفْسَدَ شَرْطَ الْمُنَوَّعِ (وَكَجُمُعَةٍ) وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ (فِي رَفِيقٍ وَاسْتَخْدَمَهُ) عَلَى  
التَّفْصِيلِ السَّابِقِ فِي السَّكَنِ (وَكَثَلَانَةٍ فِي دَابَّةٍ وَكَيَوْمٍ لِرُكُوبِهَا) حَقَقَ  
(ر) أَنَّهُ لِلِاخْتِبَارِ بِالْمَوْحِدَةِ وَالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَقَطْ (وَلَا بَأْسَ بِشَرْطِ الْبَرِيدِ) فِي  
الرُّكُوبِ خَارِجَ الْبَلَدِ وَقِيلَ بِالْعُمُومِ وَالْأَوَّلِ بِالزَّمَنِ (أَشْهَبُ وَالْبَرِيدَيْنِ وَفِي  
كُونِهِ خِلَافًا) أَوْ وَفَاقًا بِحَمْلِهِ عَلَى الذَّهَابِ وَالْإِيَابِ (تَرَدُّدُ وَكَثَلَانَةٍ فِي ثَوْبٍ)  
وَكُلَّ الْعُرُوضِ وَنَحْوِ الْخُضْرِ مَا لَا يَتَغَيَّرُ فِيهِ الْحَاجَةُ وَهَلِ السَّفِينَةُ ثَلَاثَةَ أَوْ كَالْعَقَارِ  
نَظَرُ (وَصَحَّ) الْخِيَارِ (بَعْدَ بَتِّ وَهَلْ إِنْ نَقَدَ) وَهُوَ الرَّاجِحُ ثَلَاثًا يَفْسُخُ دِينَ  
الْمُثْمَنِ فِي مُؤَخَّرٍ بِالْخِيَارِ (نَأْوِيْلَانِ وَضَمِنَهُ حَيْثُ تَنَزَّلَ الْمُشْتَرِي) لَا نَفْلًا بِهِ بَائِعًا  
بِالْخِيَارِ (وَقَسَدَ بِشَرْطِ مُشَاوَرَةٍ بَعِيدَةٍ أَوْ مُدَّةٍ زَانِدَةٍ) عَلَى أَمَدِهِ بِكَثِيرٍ وَهُوَ  
أَصْلُ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ (أَوْ مَجْهُولَةٍ أَوْ غَيْبَةٍ عَلَى مَا لَا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ) الْمَعْتَمِدُ قَوْلَ  
الْآخِي بِالصَّحَّةِ وَإِنْ حَرَّمَ مَا لَمْ يَطْبَعُ عَلَيْهِ (أَوْ لُبْسِ ثَوْبٍ) عَلَى مَا سَبَقَ فِي  
السَّكَنِ (وَرَدَّ أَجْرَتَهُ وَيَلْزَمُ) الْمُبِيعُ مِنْهُ هُوَ بِيَدِهِ (بِإِنْقِضَائِهِ) أَيْ أَمَدُ الْخِيَارِ  
(وَرُدُّهُ كَالْعَدْوِ) فَسَدَ أَيْضًا (بِشَرْطِ نَقْدِ كِفَايَةِ) عَلَى مَا سَبَقَ (وَعَهْدَةٍ  
ثَلَاثِ) لِاسْتِنْدَادِ أَدْوَانِهَا فَيُضَعَفُ التَّرَدُّدُ بَيْنَ السَّلَفِيَّةِ وَالْمُنْفِيَّةِ (وَمُؤَاظَعَةٍ  
وَ) كِرَاءِ (أَرْضٍ لَمْ يُؤْمَرْ بِهَا وَإِجَارَةٍ لِجِرِّ زَرْعٍ) الْمَعْتَمِدُ فِي هَذَا عَدَمُ  
الْفَسْخِ بِتَلَفٍ وَيُسْتَوْفَى بِغَيْرِهِ فَلَا يَضُرُّ النِّقْدَ (وَأَجِيرٌ تَأَخَّرَ شَهْرًا) بَلْ  
فَوْقَ نَهْضِهِ بِكَثِيرٍ (وَمُنْعٍ) نَقْدَ مَا لَا يَعْرِفُ بِعَيْنِهِ (وَلَنْ يَلَا شَرْطَ)  
نَفْسِ الْدِينِ فِي مُؤَخَّرٍ (فِي مُؤَاظَعَةٍ وَغَائِبٍ وَكِرَاءِ ضَمَّنَ) لَا مَقْهُومَ لَهُ  
(وَسَلَّمَ بِخِيَارٍ) رَاجِعٌ لِلْكُلِّ (وَاسْتَبَدَّ بِأَرْشَمٍ أَوْ مُشْتَرٍ عَلَى مَشُورَةٍ  
غَيْرِهِ) حَشَّ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْمَشَاوَرَةِ الْإِتْبَاعَ لَخَبَرِ شَاوِرُوهُنَ وَخَالِفُوهُنَ<sup>(١)</sup>

(١) لم يرد بهذا اللفظ، وروى ابن لال والديلمي عن أنس من زوعاً لا يفعلن =

( لَا خِيَارَهُ وَرِضَاهُ ) لا عراضه عن نفسه ومن ذلك في المعنى ما في الخرشى من المشورة المفيدة بأن أمضى فلان أمضى وإن ره فلا استقلال ( وَتَوَلَّتْ أَيْضًا عَلَى نَفْيِهِ فِي مُشْتَرِيهِ وَكَلَى نَفْيِهِ فِي الْخِيَارِ فَقَطْ وَكَلَى أَنَّهُ كَأَنَّهُ كَيْلٌ فِيهِمَا ) فيعتبر السابق إلا لقبض والثلاثة ضعيفة والمعول عليه ما صدر به ( وَرَضِيَ مُشْتَرِيهِ كَاتِبَ أَوْ زَوْجَ وَلَوْ عَبْدًا أَوْ قَصَدَ تَلَذُّذًا أَوْ رَهَنَ أَوْ آجَرَ أَوْ أَسْلَمَ لِلصَّنْعَةِ أَوْ تَسَوَّقَ أَوْ جَنَى إِنْ نَعِمَدَ أَوْ نَظَرَ الْفَرْجَ أَوْ عَرَّبَ دَابَّةً ) قصدها في أسافلها ( أَوْ وَدَّجَهَا ) في أوداجها ( لَا إِنْ جَرَّدَ جَارِيَةً ) في غير نظر الفرج ( وَهُوَ ) أى ما عذر رضى من المشتري ( رَدُّ مِنْ الْبَائِعِ إِلَّا الْإِجَارَةَ ) لأنها كالعلة له إلا أن يزيدها على أجل الخيار ( وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ أَنَّهُ اخْتَارَ أَوْ رَدَّ بَعْدَهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ) هذا من تعلقات قوله سابقاً ويلزم بانقضائه ( وَلَا يَبِيعُ مُشْتَرِيهِ إِنْ فَعَلَ فَهَلْ يُصَدَّقُ أَنَّهُ اخْتَارَ بَيِّعِينَ أَوْ لَبَّيْهَا نَقَضَهُ قَوْلَانِ ) لا حاجة لهذا على ما في حش وغیره عن ابن القاسم أن البيع يدل على الرضى كالتسوق ( وَانْتَقَلَ ) الخيار ( لَسَيِّدٍ مُكَاتَبٍ عَجَزَ وَلِغَرِيمٍ أَحَاطَ دَيْنُهُ وَلَا كَلَامَ لِوَارِثٍ مَعَهُ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ بِمَالِهِ ) عند رد الغريم ( وَلِوَارِثٍ وَالْقِيَاسُ رَدُّ الْجَمِيعِ إِنْ رَدَّ بَعْضُهُمْ ) وأبى البائع التبعيض ( وَالْإِسْتِحْصَانُ أَخْذُ الْمُجْبِزِ الْجَمِيعِ ) والمعول عليه الأول ( وَهَلْ وَرَثَةُ الْبَائِعِ كَذَلِكَ ) والمجيز هنا منزلة الراد للسلطة هناك فالقياس اجازة الجميع أو يجرى الاستحسان أو يحزم بالقياس فقط ( تَأْوِيلَاتُ وَإِنْ جُنَّ ) وعلم طوله أو فُقِدَ أو مات مرتدًّا ( نَظَرَ السُّلْطَانُ ) بالأصلح ( وَنَظَرَ الْمُعَمَّى ) عليه ( إِنْ طَالَ ) بعد أمد الخيار بما يضر الآخر ( فُسِخَ وَالْمَلِكُ

== أحكم أمراً حتى يستشير فإن لم يجد من يستشيره فليستشر امرأة ثم ليحالفها فإن في خلافها البركة • وسنده ضعيف منقطع • وروى السكري عن عمر قال • خالفوا النساء فإن في خلافهن البركة • وروى أيضاً عن معاوية قال : عودوا النساء : لا ، فإنها ضعيفة إن أطعتهن أهلكنكم

البائع وما يوجب للعبد (إلا أن يستثنى) المشتري (ماله والغلة  
وأرض ما جنى أجنبي له) أي للبائع هذا هو الخبر (بخلاف الولد) فلمشتري  
كالصوف ولو لم يتم (والضمان منه وحلف المشتري) ما فرط وزاد المتهم وقد ضاع  
إلا أن يظاهر كذبه أو يغاب عليه) فيضمن المشتري (إلا إبينة وضمن  
المشتري إن خير البائع الأكثر) من الثمن أو القيمة (إلا أن يحلف)  
المشتري على الضياع (فالثمن كخياره وكغيبته بائع والخيار غيره وإن  
جنى بائع والخيار له عمداً) ولم يتلف (فرد خطأ فله المشتري خيار العيب)  
بما سلك ولا شيء له أو يرد ولا شيء عليه (وإن تلفت نفسها انفسخ فيهما) العمد  
والخطأ (وإن خير غيره وتعمد فله المشتري الرد أو أخذ الجناية وإن تلفت  
ضمن الأكثر) من الثمن والقيمة (وإن أخطأ فله أخذ ناقصاً أو رده وإن  
تلفت انفسخ وإن جنى مشتري والخيار له ولم يتلفها عمداً فهو رضى) كما  
سبق مع رد البائع (وخطأ فله رده وما نقص وإن أنلفها ضمن الثمن وإن  
خير غيره وجنى عمداً أو خطأ فله) أي للغير (أخذ الجناية أو الثمن)  
والذي ذكره ابن عرفة أن الخيار حال الخطأ للمشتري في التماسك والرد، ويدفع  
الأرض في الحالين (وإن تلفت ضمن الأكثر) فيهما (وإن اشتري أحد  
ثوبين وقبضهما ليختار فادعى ضياعهما ضمن واحدًا بالثمن فقط ولو سأل  
في إقباضهما) له كان هل خيار أو لزوم (أو ضياع واحد ضمن نصفه وله  
اختيار الباقي) حيث كان هل خيار (كسائل ديناراً فيعطى ثلاثة ليختار  
فزعّم) أو أثبت (تلف اثنين فيكون شريكاً) توضيح لفساد التشبيه في  
الشريك في الغمان، أما لغيرها فأمين لا يضمن (وإن كان ليختارهما) أو  
يردها فهو مجرد خيار يؤخذ مما سبق (فكلاهما مبنيان) مضمون على ما سبق  
هو أن ماله بمضى المدة وهما بيمده وفي اللزوم لا أحدهما بلزومه النصف من كل.

إذا ادعى ضياع أحدها أو دعت المدة ( وفي الاختيار ) والخيار ( لا يلزم )  
 شيء ( ٧ ) بمضى المدة ( ورد بمقدم مشروط فيه غرض كذب ليمين ) على  
 اليمين ( فيجدها بكراً وإن بمقاداة ) ولو أسندت لزعم الرقب كيامن بشئ  
 من تزعم أنها طباخة ( لا إن انتفى ) الغرض كشرط أنه جاهل بشئنا ولا عبرة  
 بقوله لا أستخدم علماً ( وبما العادة السلامة منه كغور وقطع ) ولو أتملة  
 ( وخصاء واستحاضة وزرع حبيضة استبراء وعسري وزناً ) ولو كرهاً ( وشرب )  
 وأكل حشيشة ( وبخري ) بفرج أو فم ( وزعري ) قلة شعر ( وزيادة سن )  
 مشوه ( وظفر ) بعين ( وعجبر ) تعقد بالجمد ( وبجبر ) عظم بالبطن ( ووالدين  
 أو ولي ) يمكن الأباق لهما ( لا جد ولا أخ ) وجد أم أب وجنونه يطبع  
 لا بمس جن ) لأن هذا لا يسرى من الأصول ( وسقوط سنين وفي الرأفة  
 الواحدة ) كالوخش من المقدم ( وشيب بها فقط ولو قل وجنونه ) أي  
 الشعر يكلفه على عود لأنه غش ( وصم وبته ) حرته ( وكونه ولد زناً ولو  
 وخشاً وبول في قرش في وقت ينكر ) عادة ( إن ثبت عند البائع  
 وإلا حلف ) البائع ( إن أقرت ) وبالت ( هيند غيره ) حادث ( ونخبت  
 عبدي وفحولة أمة إن اشتهرت ) هذه النخلة فيهما ( وهل هو الفعل ) ( ١ ) به  
 وسحاقها ( أو التشبه تأويلان وقلف ذكر وأنثى ) فات وقتها مع الإسلام  
 ( مولد أو طوبيل الإقامة وخني نجلو بهما ) لأنه مظنة سرقة ( كبيع بعبد  
 ما اشتراه ببراءة ) لا حائل عدمه فلا يمكن الرد على بائعه كملكه للتدليس  
 ( وكره وعثر ) في الحافر ( وحرز ) وعدم حمل معتاد لا ضبط ( حيث لم  
 تنقص اليمين ) وثيوبته إلا فيمن لا يفتض مثلها ) أو لشرط ( وعدم فحش  
 صغر قبل كونها زلاً ) قليلة لحم الإليتين لا جداً ( وكفى أم بفتض وثممة

( ١ ) هذا تأويل عبد الحق ورد أبو عمران .

بِسْرِقَةٍ) ونحوها (حُبْسَ فِيهَا ثُمَّ ظَهَرَتْ بَرَاءَتُهُ) لا إن اشتهر بالعداء (وَمَا  
لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ إِلَّا بِتَقْيِيرِ كَسُوسٍ) داخل (الْخَشَبِ وَالْجُوزِ وَهُوَ قِنَاءُ)  
إلا لشرط (وَلَا قِيَمَةَ) أرش فيه (وَرُدُّ الْبَيْضِ) المذر (وَعَيْبٍ قُلْ بِدَارٍ  
وَفِي قَدْرِهِ تَرَدُّدٌ) أظهره مادون الثلث (وَرَجَعَ بِقِيَمَتِهِ كَصَدْعٍ جِدَارٍ لَمْ  
يُخْتَفِ عَلَيْهِ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَاجِهَتَهُمَا) جهة الباب فيخير كباخوف (أَوْ  
يَقْطَعُ مَنَفَعَتَهُ كَمِلْحٍ بِئْرٍ بِمَحَلِّ الْخَلَاوَةِ وَإِنْ قَالَتْ أَنَا مُسْتَوَلِدَةٌ) منلا (لَمْ  
تَحْرُمُ) بمجرد قولها (وَلَكِنَّهُ عَيْبٌ إِنْ رَضِيَ بِهِ) أو حدث عنده (بَيْنَ)  
إِنْ بَاعَهَا (وَتَحْرِيبُهُ الْخِيَوَانَ) توفير لبفه (كَالْتَشْرِطِ) بكثرتنه (كَتَلَطِيخٍ  
ثَوْبٍ عَبْدٍ بِمَدَارٍ) فهو كاشترط كتابته (فَيُرَدُّهُ) أَى النِّعَمِ الْمُعْصَرَى (بِصَاعٍ  
مِنْ غَالِبِ الْقُوَى وَحَرُمَ رَدُّ اللَّبَنِ) وأولى غيره عوضاً عن الصاع لأنه من باب  
بيع الطعام قبل قبضه (لَا إِنْ عَلِمَهَا مُصْرَاءً أَوْ لَمْ تُصَرَ وَظَنَّ كَثْرَةَ اللَّبَنِ)  
فلا رد له ما لم يقل جداً (إِلَّا إِنْ قُصِدَ) اللبن (وَاشْتُرِيَتْ وَفَتْ حِلَالَهَا  
وَكَتَمَهُ) مع علم قدره فيخير المشتري (وَلَا) إِنْ رَدَّ (بِغَيْرِ عَيْبٍ التَّضَرُّبَةِ)  
فلا صاع عليه (حَلَى الْأَحْسَنِ وَتَعَدَّدَ) الصاع (بِتَعَدُّدِهَا) أَى المصراة (حَلَى  
الْمُخْتَارِ وَالْأَرْجَحِ) لكن المول عليه قول الأكثر بالاتحاد ما لم يتعدد العقد  
(وَإِنْ حُلِمَتْ ثَالِثَةٌ فَإِنْ حَصَلَ الْاِخْتِبَارُ بِالثَّانِيَةِ فَهُوَ رَضَى) فلا رد له  
(وَفِي الْمَوَازِيَةِ لَهُ ذَلِكَ وَفِي كَوْنِهِ خِلَافًا) أَوْ رِفَاقًا بِحَمَلِهِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَحْصُلِ  
الِاخْتِبَارُ بِالثَّانِيَةِ وَهُوَ الْأَحْسَنُ (تَأْوِيلَانِ وَمَنْعَ مِنْهُ) أَى رد العيب (بِئْعٍ  
حَاكِمٍ وَوَارِثٍ رَقِيقَةٍ) فَقَطْ بَيْنَ أَنَّهُ إِذْ وَخِيَرُ مُشْتَرِي ظَنَّهُ (أَى الْبَائِعِ  
غَيْرُهَا) أَى الْحَاكِمِ وَالْوَارِثِ (وَتَبَرَّى غَيْرُهَا فَيْدٍ) أَى الرَّقِيقِ (مِمَّا لَمْ يَعْلَمْ  
إِنْ طَأَّتْ إِفَامَتُهُ) بن: كسبة أشهر (وَإِذَا عَلِمَهُ بَيْنَ أَنَّهُ بِهِ وَوصفَهُ أَوْ أَرَاهُ  
لَهُ وَلَمْ يُجْمِلْهُ وَزَوَّالَهُ إِلَّا مُحْتَمِلَ الْعَوْدِ وَفِي ذَوَالِهِ مَوْتِ الزَّوْجِ) أَوِ الزَّوْجِ

(وَطَلَقَهَا) بَانْتًا (وَهُوَ الْمُتَأَوَّلُ وَالْأَحْسَنُ) وانفق عليه إن لم يدخل (أَوْ  
بِالْمَوْتِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ أَوْ لَا أَقْوَالَ وَمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَى) كالإجارة بعد علمه  
(إِلَّا مَا لَا يَنْقُصُ كَسُكْنَى الدَّارِ وَخَلْفَ إِنْ سَكَتَ بِلَا عُدْرَةٍ فِي كَلْيَوْمٍ)  
واليومين (لَا كَسَافٍ اضْطَرَّ لَهَا أَوْ تَعَذَّرَ قَوْدُهَا لِخَاضِرٍ فَإِنْ غَابَ بِأَلَمِهِ  
أَشْهَدَ) ندباً أنه لم يرض ورد هلى وكيل أو قريب الغيبة (فَإِنْ عَجَزَ أَهْلُ  
الْقَضَى فَتَلَوَّمْ فِي بَعِيدِ الْغَيْبَةِ إِنْ رُجِيَ قُدُومُهُ كَانَ أَمْرٌ يُعْلَمُ مَوْضِعُهُ عَلَى  
الْأَصَحِّ) والحمد يومان مع الخوف وعشرة مع الأمن (وَفِيهَا أَيْضًا نَفَى التَّلَوُّمِ  
وَفِي تَحْلِيلِهِ عَلَى الْخِلَافِ) أو الوفاق بحمله على غير المرجو وهو المتمد (تَأْوِيلَانِ  
مُتَمِّمٌ) بعد التلوم (قَضَى) بالرد (إِنْ أُنْبِتَ عَهْدَةً مُؤَرَّخَةً) ليعلم قدم العيب  
من حدوده (وَصِحَّةُ الشَّرَائِعِ إِنْ لَمْ يَخْلَفْ عَلَيْهَا) فيكفى البين (وَقَوْدُهُ)  
يعطف على فاعل منع (حَسًّا) أو حكماً (كَكِتَابَةٍ وَتَدْبِيرٍ فَيَقُومُ سَالِمًا وَمَعْمُومًا  
وَيُؤْخَذُ مِنَ الثَّمَنِ النَّسْبَةُ) النقصية (وَوُوقَ فِي رَهْنِهِ وَإِجَارَتِهِ) قبل العلم  
ولم يمكن رده (لِخِلَاصِهِ وَرُدُّهُ إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ كَقَوْدِهِ لَهُ بِمَيْبِ أَوْ مَلِكٍ  
مُسْتَأْتَفٍ كَبَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ إِرْثٍ فَإِنْ بَاعَهُ لِأَجَنْبِيٍّ مُطْلَقًا أَوْ لَهُ) أى للبايع  
(بِمِثْلِ ثَمَنِهِ) مطلقاً<sup>(١)</sup> أَوْ بِأَكْثَرٍ إِنْ دَاسَ فَلَا رُجُوعَ وَإِلَّا رُدُّهُ ثُمَّ رُدُّ  
عَلَيْهِ) إِنْ شَاءَ (وَلَهُ بِأَقْلٍ كَمَلٍ وَتَغْيِيرُ الْمَبِيعِ إِنْ تَوَسَّطَ فَلَهُ أَخْذُ  
الْقَدِيمِ وَرَدُّهُ وَدَفْعُ الْخِلَافِ وَقَوْمًا) أى العيبان (بِتَقْوِيمِ الْمَبِيعِ) صحيحاً  
ثم بالقديم ثم بهما ليعرف ما ينوب كلا (يَوْمَ ضَمَمَهُ الْمُشْتَرِي وَلَهُ إِنْ زَادَ  
بِكَيْصِفْ أَنْ يَرُدَّ وَيَشْرَكَ بِمَا زَادَ يَوْمَ الْبَيْعِ عَلَى الْأَظْهَرِ) حقه الأرجح  
لأنه لابن يونس والذى لابن رشد يوم الحكم (وَجِبَرَتُهُ) أى بالرائد العيب  
(الْحَادِثُ) بحسبه (وَفُرْقَ بَيْنَ مُدَاسٍ وَغَيْرِهِ إِنْ نَقَصَ) بمعتاد لم ينفع به

(١) دلس بانه الأول أم لا .

المشتري كتفصيل الثياب فلا شيء المدلس ( كَمَا لَا كَرِهَ مِنَ التَّدْلِيسِ ) بعينه  
 كما باق أو في زمنه فالضمان على المدلس بخلاف غيره ( وَأَخَذَهُ مِنْهُ ) أى من  
 المشتري ( بِأَكْثَرِ ) من الثمن الأول فلا رد للمدلس كما سبق ( وَتَبَرَّ مِمَّا لَمْ  
 يَعْلَمْ ) فيجوز بخلاف ما علم والمعتبر منه لا يكون إلا من مدلس ( وَرَدَّ سَمَسَارِ  
 جُمُعًا ) لغير المدلس وهو على البائع إلا لشرط أو عرف والردان رد المبيع بحكم  
 هو إلا فكلاقالة يفوز به السمسار ( وَ ) رد ( مَبِيعٍ لِمَحَلِّهِ إِنْ رُدَّ بَعِيْبٌ ) فأجرة  
 الحمل على البائع إن دلس ( وَإِلَّا رُدَّ إِنْ قَرُبَ وَإِلَّا فَاتَ ) ثم أتى بما موضعه  
 بعد قوله وتغير المبيع إن توسط فله أخذ القديم أعنى ( كَمَجَفٍ دَابَّةٍ وَسَمَنِيَا )  
 بالحق أنه ليس عيباً لأنه إن رد لاشيء عليه ( وَعَمَى وَشَلَلٍ وَتَزْوِجٍ أُمِيَّةٍ وَجَبَرٍ  
 بِالْوَلَدِ إِلَّا أَنْ يَقْبَلَهُ ) البائع استثناء من أخذ القديم ( بِالْحَادِثِ أَوْ يَقِلُّ )  
 الحادث والاستثناء في هذا منقطع ( فَكَأَعَدَمِ ) بما سلك ولا شيء له أو يرد ومثل  
 القليل بقوله ( كَوَعِكَ وَرَمَدٍ وَصَدَاعٍ وَذَهَابِ ظُفْرِ وَخَفِيفِ حُمَى وَوَطْءِ  
 نَمِيْبٍ وَقَطْعِ ) تفصيل ( مُعْتَادٍ وَالْمُخْرِجِ عَنِ الْمَقْصُودِ مُفِيْتٌ ) للرد بالعيب  
 القديم ( فَلِلْأَرْضِ ) فيه متعين ( كَبِكْبِرِ صَغِيرٍ وَهَرَمٍ وَافْتِضَاضٍ بِكَبَرِ )  
 بالانقاف والغاء <sup>(١)</sup> والتمتع أنه من المتوسط وقيدته بالباجى بالرائمة ( وَقَطْعِ غَيْرِ  
 مُعْتَادٍ إِلَّا أَنْ يَهْلِكَ بَعِيْبِ التَّدْلِيسِ ) استثناء من تعين الأرض في القوات  
 سفار جوع بجميع الثمن كما سبق ( أَوْ بَسَمَاوِيٍّ زَمَنَهُ كَمَوْنِهِ فِي إِبَاقِهِ وَإِنْ بَاعَهُ  
 هَالِكُ شَتْرَى وَهَلَكَ بِمَبِيعِهِ رَجَعَ ) الأخير ( عَلَى الْمُدَّاسِ إِنْ لَمْ يُمْسِكْ رُجُوعُهُ  
 عَلَى بَائِعِهِ ) الثانى لغية مثلاً ( بِجَمِيعِ الثَّمَنِ ) الأول ( فَإِنْ زَادَ ) عن الثمن  
 الأخير ( فَلِلْمُتَّانِي وَإِنْ نَقَصَ فَمِلْ بِسُكْمَلُهُ ) الثانى بعد ( قَوْلَانِ ) وعلى عدم  
 التكميل بكل الأرض إن نقص عنه ( وَلَمْ يُحْدَفْ مُشْتَرٍ ادْعَيْتَ رُوَيْتُهُ إِلَّا

(١) يقال اقتضها إذا أزال قضتها بكسر القاف وهى البكاوة ، واقتضها بالغاء مثله .

بِدَعْوَى الْإِرَادَةِ ) أو إقراره بالتقليب أو عدم غموض العيب وظهوره لكل  
أحد برهان رؤيته وترد اليمين هنا ( وَلَا الرَّضَى بِهِ إِلَّا بِدَعْوَى مُخْبِرٍ ) لم يكذب  
البائع ( وَلَا بَأْسُ أَنْهُ لَمْ يَأْبَقْ ) عنده ( لِإِبَاقِهِ بِالْقُرْبِ وَهَلْ يَفْرُقُ بَيْنَ )  
بيان ( أَكْثَرِ الْعَيْبِ ) أو نصفه ( يَرْجِعُ بِالزَّائِدِ ) على ما بين إذا هلك  
( وَأَقْلَمَ بِالْجَمْعِ ) جميع الثمن وبيان الأقل كالمدم ( أَوْ بِالزَّائِدِ مُطْلَقًا أَوْ بَيْنَ  
هَلَكَهَ فِيمَا بَيَّنَّهُ ) فخرج بما كتبه ( أَوْ لَا ) بأن هلك فيما كتبه فبالجموع  
( أَقْوَالُ وَرَدُّ بَعْضِ الْمَيْمِ بِحَصَّتِهِ وَرَجَعَ بِالْقِيَمَةِ إِنْ كَانَ الثَّمَنُ سِلْعَةً )  
لا بالشركة فيها ( إِلَّا أَنْ يَكُونَ ) للميب ( الْأَكْثَرُ أَوْ أَحَدٌ مُزْدَوِجِينَ  
أَوْ أُمًّا وَوَلَدًا ) الأصل أو اعدام وولدها فلا يجوز التمسك بالبهض في ذلك  
( وَلَا يَجُوزُ التَّمَسُّكُ بِأَقْلٍ ) من متعدد معين ( اسْتَحَقَّ أَكْثَرُهُ وَإِنْ كَانَ  
دِرْهَمَانِ وَسِلْعَةً تَسَاوَى عَشْرَةُ بَنُوبٍ فَاسْتَحَقَّتِ السَّاعَةُ وَفَاتِ النَّوْبُ فَلَهُ  
قِيَمَةُ النَّوْبِ بِكَمَالِهِ وَرَدُّ الدَّرْهَمَيْنِ ) تعقبه ( ر ) بأن المعتمد تقييد الفسخ  
بعدم الفوات ( وَ ) جاز ( رَدُّ ) أو أنه بهيعة الماضي ( أَحَدَ الْمُشْتَرِيَيْنِ وَعَلَى  
أَحَدِ الْبَائِعَيْنِ وَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ فِي ) في ( الْعَيْبِ أَوْ قِدَمِهِ إِلَّا بِشَهَادَةِ عَادَتِي  
لِلْمُشْتَرِي ) أو ثبوت عيب آخر ( وَخَافَ مَنْ لَمْ يَقْطَعْ بِصِدْقِهِ وَفِيلَ لِلتَّمَذُّرِ  
وغيرُ عُدُولٍ وَإِنْ مُشْرِكِينَ ) لا يكذبون قبل لا مفهوم لا تمذر قيل إلا في  
المشركين ( وَيَمِينُهُ بَعْتُهُ فِي ذِي التَّوْنِيَةِ وَأَفْبَضْتُهُ وَمَاؤُهُ بِهِ بَقَا فِي الظَّاهِرِ )  
الذي قد يخفى ( وَكَلَى الْعِلْمُ فِي الْخَفِيِّ وَالْغَلَّةُ لَهُ ) أى للمشتري ( لِلتَّسْخِخِ وَآلَمْ  
رُدَّ بِخِلَافِ الْوَلَدِ وَثَمَرَةٍ أُبْرَتْ ) فان لم تؤبر فلا ترد حيث أزهد كالفساد  
ولا تفوت في الشفعة والاستحقاق إلا باليبس ولا في الفاس إلا بالجداذ ( وَهُوَ فِي  
تَمَّ كَشْفَعَةٍ وَاسْتِحْقَاقٍ وَتَفْلِيْسٍ وَفَسَادٍ ) تشبيهه في فوز المشتري بغلة ما يؤخذ  
منه ( وَدَخَلَتْ ) السلعة المعيبة ( فِي ضَمَانِ الْبَائِعِ إِنْ رَضِيَ بِالتَّبْضِ أَوْ )



ثَبَّتَ) موجب الرد (عِنْدَ حَاكِمٍ وَإِنْ لَمْ يَحْكَمْ) حيث حضر البائع،  
ولا بد من الحكم على الغائب (وَلَمْ يُرَدِّ) البيع (بِغَلْطٍ) جهل من ماله بخلاف  
الوكيل والوصى (إِنْ سُمِّيَ بِاسْمِهِ) العام كحجر فاذا هو ياقوت وأولى إن لم يسم  
وَلَا يَغْنِي وَلَوْ خَالَفَ الْعَادَةَ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَسْتَسْلِمَ وَيُخْبِرَهُ بِجَهْلِهِ أَوْ  
يَسْتَأْذِنَهُ) فيغيره الآخر والقيدان مآلهما واحد معمول به (تَرَدُّدٌ وَرُدٌّ)  
الرقيق (فِي عُمْدَةِ الثَّلَاثِ بِكُلِّ حَادِثٍ إِلَّا أَنْ يَبْيِيعَ بِبَرَاءَةٍ، وَدَخَلَتْ فِي  
الِاسْتِبْرَاءِ) بمعنى المواضعة حتى يشتركا في ضمان البائع بخلاف السنة وها بعد  
الخيار (وَالنَّفَقَةُ) ومنها كسوة مثله (وَالْأَرْضُ كَأَلَمَوْهُوْبٍ لَهُ إِلَّا الْمُسْتَشْتَرَى  
مَالُهُ) خاص بما بعد الكاف فالهبة للمشتري (و) رُدٌّ (فِي عُمْدَةِ السَّنَةِ يَجْذِئُ  
وَبَرَصٍ) ولو شكاً (وَجُنُونٍ) ولو بمس جان (لَا يَكْضَرُ بَقِيَّةُ أَنْ تُشْرِطَ أَوْ  
اعْتِيْدَا) شرط في الرد بالمهديتين (وَلِلْمُشْتَرَى إِسْفَاطُهُمَا) كالبائع قبل العقد (و)  
العيب (الْمُحْتَمَلُ) حدوثه (بَعْدَ هُمَا مِنْهُ) أى من المشتري (لَا فِي مُنْكَحٍ  
بِهِ) استظهر عجب وتابعوه أن الإخراج من العادة ويعمل في الخرجات بالشرط،  
والظاهر إلا المأخوذ عن دين، الموصى بشرائه للعتق (أَوْ مُخَالَعٍ بِهِ أَوْ مُصَالِحٍ  
بِهِ فِي دَمٍ عَمْدٍ أَوْ مُسْلَمٍ فِيهِ أَوْ بِهِ أَوْ قَرْضٍ أَوْ عَلَى صِفَةٍ أَوْ مُقَاطَعٍ بِهِ  
مُكَاتَبٍ) عن النجوم (أَوْ مَبْيَعٍ عَلَى كَمْفَلَسٍ) وسفیه للنفقة (أَوْ مُشْتَرَى  
لِلْعَتَقِ أَوْ مَا أُخِذَ عَنْ دَيْنٍ) بخلاف عن إقرار بمعين (أَوْ رُدٌّ بِعَيْبٍ) أو إقالة  
على الأظهر (أَوْ وَرِثَ أَوْ وَهَبَ) ولو بشواب لهدم المشاحة (أَوْ اشْتَرَاهَا  
زَوْجُهَا) وفي العكس العمدة (أَوْ مُوصَى بِبَيْعِهِ مِنْ زَيْدٍ أَوْ رَمْنٍ أَحَبَّ أَوْ  
بِشَرِّهِ لِلْعَتَقِ أَوْ مُكَاتَبٍ بِهِ) ابتداء (أَوْ الْمَبْيَعِ فَاسِدًا) إذا رد (وَسَقَطَتَا  
بِكَمْفَلَسٍ) وإيلاد وتدبير (فِيهِمَا) أى زمن المهديتين (وَضَمِنَ بَائِعٌ مَكِيلًا  
لِقَبْضِهِ بِكَيْلٍ كَمَوْزُونٍ وَمَعْدُودٍ وَالْأَجْرَةُ عَلَيْهِ) كما أن وزن الثمن ونقده

على المشتري ويعمل بالشرط أو العادة ( بخلاف الإقالة والتولية والمشتري كنه  
على الأرجح فكأنه فرض ) بجامع أن لا غرامة على صانع المعروف ( واستمر )  
ضمان البائع له ( بمعياره وأو تولاؤه المشتري ) إلا أن يكون المعيار لا وعاء  
للمشتري غيره أو يأخذه من يد السكيا ليعرغا وفي لزوم القمع للبائع خلاف ولو  
فرغت في إثناء المشتري ثم ظهرت فيها فارة لم تعلم فعلى المشتري كافي ح ( وقبض  
المعك بالتحلية وغيره بالعرف ) كنه تسليم مقود الدابة ( وخين بالمقد  
الصحيح اللازم على ما سبق ( إلا المجهوسة للشين أو الإشهاد ) على بقائه أو  
تسليمها ( فكأنه من ) في ضمان البائع ( وإلا الغائب فيما قبض وإلا الواضحة  
فبخر وجهها ) من حكم الواضحة ( من ) أجل رؤية ( الحية ) أى الدم ( وإلا  
الشمار ) بالنسبة ( للجائحة ) فلا تضمن بالعقد بل بأمنها ( وبديء المشتري )  
بتسليم ما بيده ( للتمتاز ) والتلف وقت ضمان البائع بسموى يفسخ وخير  
المشتري إن غيب ) البائع بالمعجزة وأدعى الهلاك بين الفسخ للتمن والنسك  
بالمعوض مثلا أو قيمة ( أو عيب ) بالمهمله لىكن مع العمدة الأرض إن تمسك  
والخطأ كالتقصية ( أو استحق شائع وإن قل ) دون الثابت إلا أن يراد للغة  
أو ينقسم فيتمين النسك بما بقى ( وتلف بعضه أو استحقاقه كعيب به وحرم  
التمسك بالأقل ) كما سبق وكرر لقوله ( إلا المثلى ) فيجوز التمسك بالباقي  
بحصته إلا في العيب لأن البائع يقول سلمتى تحمل بعضها ( ولا كلام أو أحده  
في قليل لا ينفك كقاع ) أسفل الجدين مثلا بغير ( وإن انفك للبائع الزام  
الرابع بحصته ) ويلزم المشتري الباقي ( لا أكثر ) كالثالث فلمشتري رد  
الجميع أو التماسك به ( وليس للمشتري الزامه ) أى السليم ( بحصته ) نعم  
بجميع الثمن ( مطلقا ) قل أو أكثر ( ورجع للقيمة ) ميزانا للراجع من الثمن  
وهذا من تعلقات ما سبق في استحقاق بعض المتعدد ( لا للتسمية ) إن سميا لكل

نوب (وصح) العقد (ولو سكتا) عن اشتراط القيمة (لأن شرطاً الرجوع لها) أى التسمية (ولأنلاف المشتري قبض والبائع والأجنبي يوجب الغرم) لمن الضمان منه (وكذلك إنلافه) حقه تعييده بفصل فيه كما سبق فهو من المشتري قبض ولا يخبر كما فى بن خلافاً لما فى الخرشي (وإن أهلك بائع صبرة على الكيل فالمثل تحريراً لمؤقته ولا خيار لك) يامشتري (أو أجنبي فالقيمة إن جهلت المكيلة) ولا يكتفى بالتحرى لأن البائع يغلب عليه معرفة شئيه (ثم اشترى البائع) من القيمة (مأبوفى فإن فضل) منها شئ (فالبائع وإن نقص فكالا سحقيقاً) للمشتري الرد بنقص الكثير وإلا تمك بما يخص الحاصل (وجاز البيع قبل القبض إلا مطلق طعام المعاوضة) وليس منه ما أخذ عن مستهلك بل يجوز بيعه قبل قبضه (ولو كرر قرض) وجندى فى نظير عمل (أخذ بكيل) قيد فى منع الطعام ويجوز الجزاف قبل القبض كما سيقول (أو) كان جزافاً فى ضمان البائع (كلين شاة) من شياه كمشرة عرفت وجه حلاها فيحرم بيعه قبل قبضه أما أخذه بقرة يحلبها ويطعمها ففاسد وتراجع (ولم يقبض من نفسه) يعنى لا يكتفى ذلك كمن اشترى ودبة عنده أو رهناً فلا يبيع حتى يستأنف كيلا (إلا كوصي إيتيمية) يشتري لأحدهما من الآخر فيبيع ما اشترى بالقبض التقديرى (وجاز بالعقد جزاف وكصدقة وبيع ما على مكاتب منه) أى له (وهل إن عجل العتق) أو لا بشرط وهو الأظهر (تأويلان وإقراضه) أى طعام المعاوضة قبل قبضه (أو وفاؤه عن قرض) لا عكسه لأنه بالإحالة باعه قبل قبضه كما فى بن (وبيعه لمقرض) لغير المقرض أو له بغير طعام مع أجل السلم ولا بد أن يكون المقرض مشترياً لم يقبض (وإقالة من الجبيع) كالبيع مالم يرغب على ثمن لا يعرفه بعينه للبيع والسلف (وإن تغير سوق شيئك) مبالغته والخطاب للمشتري (لا بد منه كسمن

دَابَّةٌ وَهَزَّ لَهَا بِخِلَافِ الْأَمَةِ) ابن عرفة إلا أن تراد للخدمة (وَمِنْهُلٌ مُثْلِيكَ) عطف على معنى قوله لا بد منه فيمنع (إِلَّا التَّعِينَ فَلَهُ) أى البائع (دَفْعٌ مُثْلِيهَا) وَإِنْ كَانَتْ بِيَدِهِ وَإِلْقَاةُ بَيْعٍ إِلَّا فِي الطَّعَامِ (قبل قبضه كما سبق (وَالشُّفْعَةُ) فانها فيها كالمدم (وَالْمُرَابَحَةُ) فلا يبنى على ثمن بيعها بل ماقبله (وَتَوَلِيَّةٌ) عطف على قوله وجاز جزاف (وَشَرِكَةٌ) فى الطعام قبل قبضه (إِنْ أَمَّ يَسْكُنُ) التثريبك (كَلَى أَنْ يَمَقَّدَ عَنْكَ) ولا عبرة بترجيحه الخرشى للتولية ولا ينقله عن ابن يونس منع الإقالة بغير بلد الطعام هنا فقد رده بن (وَأَسْتَوَى عَقْدَاهُمَا) الأول والثانى (فِيهِمَا) أى التولية والشركة فى الثمن ، ابن القاسم : ويشترط كونه عينا وألحق به أشبه ما لا يختلف فيه الأغراض واستحسنه الاخفى (وَالْأَفْئِدَةُ كَمَنْزِلِهِ) فى الأحكام (وَضَمِنَ) للشرك اسم مفعول (الْمُشْتَرَى) بفتح الراء (المُعَيَّنَ وَ) ضمن المسلم (طَعَامًا كَلْتَهُ) يَأْمُسُّمُ إِلَيْهِ بِإِذْنِهِ عِنْدَكَ (وَصَدَّقَكَ) ولا يشترط هذا فى الشركة فى المص تشييت (وَلِنْ أَشْرَكَهُ مُجَلَّ وَإِنْ أَطْلَقَ) المناسب حذف الواو (كَلَى النِّصْفِ وَإِنْ سَأَلَ ثَالِثٌ شَرَكْتَهُمَا فَلَهُ الثُّلُثُ) ليستقوا إلا أن يختلف نصيبهما أو يسأل كلا بغير حضور الآخر فله النصف من كل (وَلِنْ وَلَيْتَ مَا اشْتَرَيْتَ بِمَا اشْتَرَيْتَ جَازَ) مع الجهالة (إِنْ أَمَّ تَلَزَمَتْ) ولو مع السكوت (وَلَهُ الْخِيَارُ وَإِنْ رَضِيَ بِأَنَّهُ عَبْدٌ ثُمَّ عِلِمَ بِالْعَمَنِ فَسَكْرَةٌ) التولية فَذَلِكَ لَهُ وَالْأَصْحَقُ صَرَفُ) لما سبق من منع مطلق التأخير فيه (ثُمَّ إِقَالَةٌ طَعَامٍ ثُمَّ تَوَلِيَّةٌ وَشَرِكَةٌ فِيهِ ثُمَّ إِقَالَةٌ غَرُوضٍ) كل ذلك فى السلم (وَقَسَخُ الدَّيْنِ فِي الدَّيْنِ ثُمَّ بَيْعُ الدَّيْنِ) للعول عليه أن الترتيب من حيث الخلاف، والمشهور منع التأخير فى غير الصرف إلا بقدر الذهاب للبيت مثلا نعم قوله (ثُمَّ ابْتَدَأُوهُ) كرأس مال السلم يجوز التأخير فيه ثلاثة أيام .

﴿فصل﴾ (وَجَزَّ مِرَاجَةً وَالْأَحَبُّ خِلَافُهُ) يعني المساومة لاحتياجه  
 لمزيد علم والاستئمان جهالة والمزايدة ضغائن<sup>(١)</sup> (وَلَوْ عَلَى مُقَوِّمٍ) حقه : مضمون  
 غير عين (وَهَلْ مُطْلَقًا) ولو لم يكن عند المشتري فنع أشهب له خلاف (أَوْ) محل  
 الجواز (إِنْ كَانَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي تَأْوِيلَانِ) ويتفق على المنع في مُعَيَّنٍ ليس عنده  
 (وَحُسِبَ) حيث لا بيان ولا عرف (رَبْحُ مَالِهِ عَيْنٌ فَأَمَّةٌ كَصَبْغٍ وَطَرَنُ  
 وَقَصْرِ وَخِيَاطَةٍ وَكَمْدٍ) دَقُّ الثُّوبِ (وَفَتْلٌ وَتَطْرِيبَةٌ) وضمه في الندي  
 ليحسن (وَأَصْلُ مَا زَادَ) مما لا عين له ولا يحسب له ربح (فِي الثَّمَنِ كَحَمُولَةٍ)  
 أجرة حمل (وَشَدَّ وَطَى اعْتِيدَ أَجْرَتُهُمَا وَكَرَاءَ بَيْتِ لِسَالَةٍ) وحدها إذ  
 لا يعمل بالتوظيف (وَالْإِلَّا) يعتادا أو لم يكن السكراء للسالة (لَمْ يُحْسَبْ كَسِمَسَاوٍ  
 لَمْ يُعْتَدَ إِنْ بَيَّنَّ) ما خرج من يده يعني وشرط الربح على (الجميع) فإنه  
 حَوْمٌ على اختصار كلام عياض كما في الحرشي وغيره والشرط راجع للجواز أول  
 الفصل والإخراج الآن منه (أَوْ فُسِّرَ الْمَوْنَةُ فَقَالَ هِيَ بِمِائَةِ أَصْلِهَا كَذَا) كَثَابِينَ  
 (وَحَمْلُهَا كَذَا) يعني وضرب الربح على ما يربح فقط وإلا فالنفسير هو البيان  
 السابق فلا تحسن هذه المقابلة (أَوْ عَلَى الْمِرَاجَةِ وَبَيْنَ كَرَبْحِ الْعَشْرَةِ  
 أَحَدَ عَشَرَ وَلَمْ يُفَصِّلَا مَالَهُ الرُّبْحُ) فيجعل على ما سبق (وَزَيْدٌ عَشْرًا أَصْلًا)  
 حيث دخلا على العشرة أحد عشر (وَالْوَضِيعَةُ كَذَلِكَ) على ما دخلا عليه  
 وإن يعرف (لَا) يجوز عقد المراجعة إن (أَبْهَمَ) ما خرج من يده (كقامت بكذا)  
 (أَوْ) يقول (قَامَتْ بِشَدِّهَا وَطَبَّهَا بِكَذَا وَلَمْ يُفَصِّلْ وَهَلْ هُوَ كَذِبٌ)  
 يلزم بحط ما يحط (أَوْ غِشٌّ) يخبر على ما يأتي (تَأْوِيلَانِ) وما في الحرشي من  
 تحتم الفسخ رده (ر) بأنه غير التأويلين (وَوَجَبَ تَبْيِينُ مَا يَسْكُرُهُ) المشتري  
 (كَمَا نَقَدَهُ وَعَقْدُهُ مُطْلَقًا) في عين أو عرض والأجل (وَلِنْ بَيْعٍ) ابتداء

(١) في المجموع وشرحه . الأول بيع المساومة لا في المزايدة من الشغناء والاستئمان من  
 الجهالة والمراجعة من الاحتياج لمزيد علم اهـ

(قُلِ النَّفْسُ طُولُ رَمَانِهِ) حيث أوجب قلة رغبة وليس هذا خاصاً بالمراوحة  
 بخلاف للذين قبله ولذين بعده (وَتَجَاوَزُ الزَّانِبِ) قبوله (وَهَبْهُمُ) من الثمن  
 (اعْتَمِدَتْ وَأَنْهَا لَيْسَتْ بِلَدِيَّةٍ أَوْ مِنَ التَّرَكَةِ وَوَلَادَتِهَا) عنده (وَأِنْ بَاعَ  
 وَلَدَهَا مَعَهَا وَجَدَتْ ثَمَرَةً أَبْرَتْ وَصُوفِ نَسَمٍ وَإِقَالَةٍ مُشْتَرِيهِ) كما سبق عند بيع  
 الطعام قبل قبضه (إِلَّا بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ) في الثمن فالإقالة شراء لا يجب بيمانها  
 (وَالرُّكُوبِ وَاللَّبْسِ) المقتضين (وَالْمُتَوَظِّفِ وَلَوْ) كان ماوظف عليه الثمن  
 (مُتَمَتِّعًا إِلَّا مِنْ سَلَمٍ) لأن المعتبر فيه العصفة فلا تخلل قسمة للمتوظف (لا غَلَّةَ  
 رَنْجٍ) لا مفهوم للربح (كَتَسْكُمِيلِ شِرَائِهِ) تشبيهه في عدم وجوب البيان  
 إلا أن يقصد دفع ضرر الشركة (لَا إِنْ وَرِثَ بَعْضُهُ) واشترى الباقي فيجب  
 البيان لغلبة التسامح (وَهَلْ إِنْ تَقَدَّمَ الْإِرْثُ أَوْ مُطْلَقًا) وهو المعتمد (تَأْوِيلَانِ  
 وَإِنْ غَلِطَ بِنَقْصٍ وَصُدِّقَ أَوْ أُثْبِتَ) وإن بحلف مع قربنة (رَدٍّ) المشتري  
 (أَوْ دَفَعَ مَا تَبَيَّنَ وَرِنْجُهُ) مع القيام (وَأِنْ فَاتَ) بتغير ذات (خَيْرَ مُشْتَرِيهِ  
 بَيْنَ الصَّحِيحِ وَرِنْجِهِ وَرِقِيمَتِهِ يَوْمَ بَيْعِهِ مَا لَمْ تَنْقُصْ عَنِ الْغَلَطِ وَرِنْجِهِ)  
 لدخوله عليه (وَأِنْ كَذَبَ) بزيد (أَزِمَ الْمُشْتَرِي) البيع (إِنْ حَطَّ وَرِنْجُهُ  
 بِخِلَافِ النَّفْسِ) فيخير المشتري ولا حط (وَأِنْ فَاتَتْ فِي النَّفْسِ) أَوَّلُ الثَّمَنِ  
 وَالْقِيمَةُ وَفِي الْكَذِبِ خَيْرٌ (بَيْنَ الصَّحِيحِ وَرِنْجِهِ أَوْ قِيمَتِهَا مَا لَمْ  
 تَزِدْ عَلَى الْكَذِبِ وَرِنْجِهِ) لرضاه به (وَمُدَّاسُ الْمُرَابَحَةِ كَغَيْرِهَا) الأولى  
 وعيب المراوحة كغيرها تدليسا وغيره على ما سبق .

(فَصَلِّ) (تَتَأَوَّلُ الْبَنَاءَ وَالشَّجَرَ الْأَرْضَ) كحريم الأغصان (وَتَتَأَوَّلَتُهُمَا)  
 في جميع العقود (لَا الزَّرْعَ وَالْبَذَرَ) عطف على ما قبل لاختلاف التقديم<sup>(١)</sup>  
 (وَمَدْفُونًا) عطف على المنفي بل لربه إن علم (كَأَوْ جُهْلٍ) تشبيهه في عدم  
 التأناول ويكون في بيت المال وسبق الركا (وَلَا الشَّجَرُ الْمُؤَبَّرُ أَوْ أَكْثَرُهُ

(١) بأن يقوله : وتناولتهما والبذر لا الزرع .

إِلَّا بِشَرْطٍ كَالْمُعَقَّدِ) من الفواكه (وَمَالِ الْعَبْدِ وَخِلْفَةِ الْقَصِيلِ) فيجوز  
 شرط السكل لامال أحد عهدين ولا بد من نفي الفرر وأن ينفع بالأصل ولا يجوز  
 اشتراط التعهد (وإن أبر النصف فذلك كل حكمه وليس كلبهما السقي مالم  
 يضر بالآخر والدائر الثابت ككباب ورق ورخي مبنية بفوقانيتها وسلم  
 سمر وفي غيره قولان) الأظهر دخوله حيث لا بد منه (والعبد ثياب ممتته  
 وهل يوفى بشرط عدمها) وبستره المشتري (وهو الأظهر) عند ابن رشد  
 (أولاً) ويجب ما يواريه (كمشتري زكاة مالم يطبخ) على البائع تشبيهه  
 في إلغاء الشرط والممول عليه فساد البيع في هذه (وأن لا عهدة) استحقاق  
 كالعيب في غير الرقيق وأما العهدة فسبق جواز إسقاطها (أو لا موضة أو  
 لا جارية) أبو الحسن يفسد العقد فيما عاده أن يجاح (أو إن لم يأت باليمن  
 كذا فلا بيع) بخلاف النكاح فيفسخ قبل البناء (أو ما لا غرض فيه ولا  
 مالية وصح تردد) راجع لما قبل الكاف<sup>(١)</sup> (وصح بيع ثمر ونحوه)  
 من الزروع (بدلاً صلاحه إن لم يستتر) هذا شرط في بيع الحب جزافاً  
 (وقوله) أي البدو (مع أصله أو الحق به أو على قطعه إن نفع) هذا  
 شرط في كل مبيع قبل دفع ثمن الترخيص لكن يفيد قوله (واضطر له) فإنه  
 لا اضطرار إلا لنفع (ولم يتم لأعليه) في أكثر البلاد (لا على التيقية أو  
 الإطلاقي) على النقد أو ضمان المشتري كذا في بن (وبدوه في بعض حائط  
 كاف) ولو للحائط الجاور (في جنسه إن لم يسكر لا بطن نان بأول)  
 ولا في الحبوب (وهو) أي الصلاح (الزهر) في النخل بحمرة أو صفرة  
 (وظهور الخلاوة) في الفواكه (والتهيو للثمن) كالوزن مما يعالج بعد (وفي  
 ذي النور) كالورد (بافتتاحه والبقول) كالجزر والبصل (باطعامها) القام (وهل

(١) وهو قوله: وهل يوفى بشرط عدمها وهو الأظهر أولاً، تردد

هُوَ فِي الْبَطِّيخِ (الْأَصْفَرِ) (الْأَصْفَرَارُ أَوْ التَّهْيُؤُ لِلتَّبَطُّخِ قَوْلَانِ وَلِلْمُشْتَرَى  
بُطُونُ كَيَاسِينَ) وَلَوْ لَمْ يَشْرُطْهَا (وَمَقْشَأَةً) بِفَتْحِ غَيْهِ الْقَافِ (وَلَا يَجُوزُ  
بِكَشْهَرٍ) لِالْفَرَرِ (وَوَجَبَ ضَرْبُ الْأَجَلِ إِنْ اسْتَمَرَ كَالْمَوْزِ وَمَعْنَى بَيْعِ  
حَبِّ أَفْرَكٍ قَبْلَ بَيْدِهِ) لَا عَلَى الْجَذِّ (بِقَبْضِهِ وَرُخْصَ لِمُعَرٍّ وَقَائِمٍ مَقَامُهُ)  
كَوَارِثَ (وَلِنْ بَاشْتِرَاءٍ) بَاقِي (الْثَمَرَةِ فَقَطْ) دُونَ الْأَصُولِ (اِشْتِرَاءُ ثَمَرَةٍ  
تَيْبَسُ كَلَوْزٍ لَا كَمَوْزٍ إِنْ لَفَظَ بِالسَّرِيَّةِ) عَلَى أَى صِيغَةٍ لَا كَالْهَبَةِ (وَبَدَا  
صَلَاحُهَا) وَيَكْفِي هَذَا فِي شُرَائِهَا بَيْنَ أَوْ عَرْضِ (وَكَانَ يَخْرُصِيهَا) مَسَاوِيهَا  
ظَنًّا (وَنَوَعِيهَا) وَلَا تَضُرُّ الْجُودَةَ وَالرَّدَاءَةَ كَمَا فِي حَشٍ وَعَبٍ (يُوقَى عِنْدَ الْجَذِّ إِذَا  
وَالْمُضَرُّ اشْتَرَا التَّعْجِيلَ عَلَى جَذِّ الْعَرَبِيَّةِ فِي الذِّمَّةِ) لِأَمِنْ حَائِطٍ مَعِينٍ (وَتَحْسَنُ  
أَوْ سَقَى فَأَقْلَ وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ زَائِدٍ عَلَيْهِ مَعَهُ بَعَيْنٍ) أَوْ عَرْضِ (حَلَّى الْأَصْحَ)  
وَلَوْ كَانَ الزَّائِدُ سَلْعَةً كَمَا فِي بَنٍ (إِلَّا لِمَنْ أَعْرَى عَرَابًا فِي حَوَائِطٍ) مَثَلًا (فَمِنْ  
كُلِّ تَحْسَنَةٍ إِنْ كَانَ بِالْعَاطِ لَا بِالْفِظِّ وَاحِدٍ عَلَى الْأَرْجَحِ) حَيْثُ انْحَدَرَ  
الْمَعْرَى (لِدَفْعِ الضَّرَرِ أَوْ الْمَعْرُوفِ فَيَشْتَرِي بَعْضُهَا كَكُلِّ الْحَائِطِ إِذَا  
أَعْرَاهُ وَبَيْعُهُ الْأَصْلَ) عَطَفَ عَلَى مَدْخُولِ الْكَافِ فَيَأْخُذُ وَلَوْ لَمْ يَبْقَ لَهُ فِي  
الْحَائِطِ شَيْءٌ الْمَعْرُوفُ بِكَفَايَةِ الْمُؤْنَةِ (وَجَازَ لَكَ شِرَاءُ) ثَمَرِ (أَصْلٍ فِي حَائِطِكَ  
يَخْرُصِيهِ) بِشُرُوطِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَمْكُنَةِ هُنَا (إِنْ قَصَدْتَ الْمَعْرُوفَ فَقَطْ)  
لَادْفَعِ الضَّرَرَ (وَبَطَلَتْ إِنْ مَاتَ) الْمَعْرَى بِالْكَسْرِ (قَبْلَ الْخَوْزِ وَهَلْ  
هُوَ خَوْزُ الْأُصُولِ أَوْ أَنْ يَطْلُعَ ثَمَرُهَا) وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ (تَأْوِيلَانِ وَزَكَاتُهَا  
وَسَقْيُهَا) لَا عِلَاجُهَا (حَلَّى لِمَعْرَى وَكُمَلَتْ) بِالضَّمِّ لَثَرُهُ نَصَابًا (بِخِلَافِ  
الْوَاهِبِ) قَبْلَ الزَّهْوِ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ وَلَا مَتَى (وَتَوْضَعُ جَائِحةُ الثَّمَارِ كَالْمَوْزِ  
وَالْمَقَانِي وَلِنْ بِيَعَتْ عَلَى الْجَذِّ وَمِنْ عَرِيَّتِهِ) إِذَا اشْتَرَاهَا (لَا مَهْرَ) وَصَوَّبَ  
أَنْ فِيهِ الْجَائِحةُ (إِنْ بَلَغَتْ ثُلُثَ الْمِكْيَلَةِ) كَمَدِ الْمَعْدُودِ وَوَزْنِ الْمَوْزُونِ (وَلَوْ



مِنْ كَهَيْتَاتِي وَبَرْنِي ) فيعتبر مكيلة الموضوع ( وَبُقَيْتَ لِمَنْتَهَى طَبْعِهَا )  
 أو لتعفن لا إن فرط في جذها ( وَأُفْرِدَتْ ) في الشراء ( أَوْ أُلْحِقَ أَصْلُهَا  
 لَا عَكْسُهُ أَوْ مَعَهُ وَنُظِرَ مَا أُصِيبَ مِنَ الْبُطُونِ إِلَى مَا بَقِيَ ) مضموماً له أى  
 ينسب للمجموع وتعتبر قيمة ما بقى يوم الجائحة على أنه يؤخذ ( فِي زَمَنِهِ )  
 كالم ( لَا يَوْمَ الْبَيْعِ وَلَا يُسْتَعَجَلُ ) بالتقويم ( عَلَى الْأَصْحِ ) بل يستأنى  
 حتى تنقطع البطون والوضع في غيرها بالمكيلة ( وَفِي الْمَرْهِيَةِ التَّائِبَةِ لِلدَّارِ )  
 بأن كانت ثلث كرائها ( تَأْوِيلَانِ ) وإنما تدخل بالشرط ولا جائحة لغير المزهية  
 وشرطها مفسد إلا تابعة لدفع الضرر فلا يجوز شرط بعضها ولا بد أن تطيب في  
 مدة الكراء وغير التابعة نجاح قطعاً ( وَهَلْ هِيَ مَالاً يُسْتَطَاعُ دَفْعُهُ كَمَا وَى  
 وَجَيْشٌ أَوْ وَسَارِقٌ خِلَافٌ ) والأظهر كما في حش أنه جائحة إن لم تأخذه  
 الأحكام كمن لا يرجى بسره ( وَتَعْيِيهَا كَذَلِكَ ) يوضع الثالث فأكثر بالقيمة  
 ( وَتَوْضَعُ مِنَ الْعَطَشِ وَإِنْ قَلَّتْ كَالْقَوْلِ ) وإن لم تكن من العطش  
 ( وَالزَّغْفَرَانِ وَالرَّيْحَانِ وَالْقُرْطِ ) بضم أوله وسكون ثانيه وإهمال ثالثه مرعى  
 ( وَوَرَقِ الثَّوْتِ ) يأكله دود الحرير فإن مات فله الفسخ كمن اكترى حمام  
 قرية فخربت أماعلف قافلة فلم تأت ففى ( ر ) ينقل <sup>(١)</sup> ( وَمُغَيَّبِ الْأَصْلِ كَالْجَزْرِ  
 وَلَا بَدَ فِي بَيْمِهِ مِنْ قَلْعِ شَيْءٍ بَرَى ) وَلَزِمَ الْمُشْتَرَى بَاقِيهَا وَإِنْ قَلَّ وَإِنْ اشْتَرَى  
 أَجْنَسًا فَأَجْبَحَ بَعْضُهَا وَضَعَتْ ) بميزان القيمة كما في حش ( إِنْ بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ )  
 أى قيمة البعض ( ثُلُثَ الْجَمِيعِ وَأَجْبَحَ مِنْهُ ثُلُثُ مَسْكِلَتِهِ وَإِنْ تَنَاهَتْ  
 الثَّمَرَةُ فَلَا جَائِحَةَ ) كما سبق ( كَالْقَصَبِ الْخُلُو ) أى الذى ظهرت حللته مثال  
 العتاهى ( وَيَابِسِ الْحَبِّ وَخَيْرُ الْعَامِلِ فِي الْمُسَاكَاةِ بَيْنَ سَقَى الْجَمِيعِ أَوْ  
 تَرَكَهُ إِنْ أُجْبِحَ الثُّلُثُ فَأَكْثَرُ ) وشاع أو بلغ الثلثين ( وَمُسْتَثْنَى كَيْلٍ مِنَ  
 الثَّمَرَةِ تُجَاحُ بِمَا يُوضَعُ ) كالثالث ( يَضَعُ عَنْ مُشْتَرِيهِ بِقَدَرِهِ ) فإن استثنى

خمس عشرة وضع خمسة وأما الجزء فيعتبر بعد الذهاب ووضع الذهاب على ماسبق والقول للبائع في نفى الجائحة والمشتري في قدرها .

( فَصْلٌ ) ( إِنْ اخْتَلَفَ التَّيْبَانِ فِي جِنْسِ الثَّمَنِ أَوْ نَوْعِهِ ) كَذَهَبَ أَوْ  
فضة ( حَلْفًا وَفُسِيخَ ) ولا ينظر لشبهه ( وَرَدَّ مَعَ الْفَوَاتِ قِيمَتَهَا يَوْمَ بَيْعِهَا وَفِي  
قَدْرِهِ كَمَثْمُونِهِ ) تشبيهه في جميع ماسبق ( أَوْ قَدَّرَ أَجَلَ ) أما في أصل الأجل  
فيأتي في باب الإقرار بمتبر العرف وإلا تحالفاً وفسخ ومع الفوات حلف مشتر  
ادعى مشبهاً وإلا فالبائع ( أَوْ رَهْنٍ ) عطف على قدر فلا اختلاف فيه مطلقاً  
كالاختلاف في قدر الثمن على للممول عليه ( أَوْ حِمْلٍ حَلْفًا وَفُسِيخَ ) مع القيام  
( إِنْ حُكِمَ بِهِ ) أو تراضياً ( ظَاهِراً وَبَاطِناً كَتَمْنَا كُتْمَاهُمَا ) تشبيهه في الفسخ  
( وَصَدَّقَ ) في القدر وما بعده ( مُشْتَرٍ ادَّعَى الْأَشْبَهَةَ ) أشبهه الآخر أم لا ( وَحَلَفَ  
إِنْ قَاتَ ) فإن انفرد الآخر بالشبه فقله وإلا تحالفاً وفسخ ( وَمِنْهُ ) أي من  
هذا القبيل في تبديده للمشتري ( تَجَاهَلُ الثَّمَنِ ) فيحلف كل لا يدرى ( وَإِنْ مِنْ  
وَارِثٍ ) قام مقام مورثه ( وَبَدَأَ الْبَائِعُ ) في غير ماسبق تبديده للمشتري فيه  
فلا يخلو عن تشييت ( وَحَلَفَ ) كل ( عَلَى نَفْيِ دَعْوَى خَصْمِهِ مَعَ تَحْقِيقِ  
دَعْوَاهُ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي انْتِهَاءِ الْأَجَلِ ) لا اختلاف مبدئه وإن اتحد قدره  
( فَالْقَوْلُ لِمَنْ ذَكَرَ التَّقْضَى ) مع الفوات كالمشتري فيما سبق ( وَفِي قَبْضِ الثَّمَنِ أَوْ  
السَّلْعَةِ فَالْأَصْلُ بَقَاؤُهَا إِلَّا لِعُرْفٍ كَالْحَمْرِ أَوْ بَقْلِ بَانَ بِهِ وَلَوْ كَثُرَ وَإِلَّا )  
بين ( فَلَا ) يصدق ( إِنْ ادَّعَى دَفْعَهُ ) أي الثمن ( بَعْدَ الْأَخْذِ وَإِلَّا ) بأن  
ادعاه قبله ( فَهَلْ يُقْبَلُ الدَّفْعُ ) مطلقاً ( أَوْ نَيْمًا هُوَ الشَّأْنُ ) وهو الممول  
عليه فبالجملة المدار على العرف ( أَوْ لَا أَقْوَالٌ وَلِإِشْهَادِ الْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ )  
في ذمته ( مُقْتَضٍ لِقَبْضِ مُقْتَضِيهِ ، وَحَلَفَ بِأَيْمِهِ إِنْ بَادَرَ ) بدعوى عدم  
القبض قيل كالشهر ( كَإِشْهَادِ الْبَائِعِ بِقَبْضِهِ ) نعم قال كنت وثقت

به فيهلكه إن بادر (و) إن تنازعا (في البت) فقدم (مُدَّعِيهِ) إلا لعرف  
 بالخيار فقط فإن تنازعا حلفا وفسخ (كَمُدَّعِي الصَّحَّةِ إِلَّا أَنْ يَفْلِبَ الْفَسَادُ  
 وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَخْتَلِفَ بِهِمَا التَّمَنُّ) كما إياق العبد (فَكَقَدْرِهِ تَرَدُّدُ وَالْمُسْلِمُ  
 إِلَيْهِ مَعَ فَوَاتِ الْعَيْنِ بِالزَّمَنِ الطَّوِيلِ أَوْ السَّلَامَةِ كَالْمُشْتَرَى بِالْعَيْنِ فَيَقْبَلُ  
 قَوْلُهُ إِنْ ادَّعَى مُشْتَرِيهَا ، وَإِنْ ادَّعَى مَا) أى قدرأ (لَا يُشْبِهُ فَسَلَّمَ وَسَطَ ،  
 وَفِي مَوْضِعِهِ صُدِّقَ مُدَّعَى مَوْضِعِ عَقْدِهِ ، وَإِلَّا فَالْبَائِعُ) مع الشبه  
 فإن انفرد به المشتري فهو (وإن لم يشبه واحد تحالفا وفسخ كفسخ  
 مَا يُقْبَضُ بِمَصْرٍ) بمعنى الإقليم لانساعه (وَجَازَ بِالْفُسْطَاطِ وَقُضِيَ بِسُوقِهَا)  
 أى الساعه (وإلا) يكن لها سوق (ففى أى مكان) من تلك البلد  
 حيث لا عرف .

### ﴿ باب ﴾

(شَرَطُ السَّلْمِ قَبْضُ رَأْسِ الْمَالِ كُلِّهِ أَوْ تَأْخِيرُهُ ثَلَاثًا وَلَوْ بِشَرْطِ)  
 إلا أن يكون السلم لكيومين لقبضه بغير بلد العقد فلا بد من التمتع ببلد المجلس  
 أو قربه (وَفِي فَسَادِهِ بِالزِّيَادَةِ إِنْ لَمْ تَكُنْ جِدًّا تَرَدُّدٌ) والممول عليه  
 الفساد بالتأخير عن ثلاثة أيام مطلقا فى العقد (وَجَازَ بِخِيَارِ لِمَا بُوْخَرُ) له (إِنْ  
 لَمْ يَنْقُذْ) ولا يضر تطوعا فيما عرف بعينه أو استرد (وَبِمَنْفَعَةِ مُعَيَّنٍ) اكنفاء  
 يقبض الأوائل وهل كذلك غير المعين أو يمنع مطلقا خلاف (وَبِجْزَافٍ)  
 بشروطه (وَتَأْخِيرُ حَيَوَانٍ بِإِلَّا شَرْطِ وَهَلِ الطَّعَامُ وَالْمَرْصُ كَذَلِكَ إِنْ  
 كَيْلَ وَأَخْضَرَ أَوْ كَالْمَعِينِ) فى مطلق النهى فإنه هنا كراهة (تَأْوِيلَانِ وَرُدُّ  
 زَائِفٌ) بخلاف النحاس (وَعَجَلٌ وَإِلَّا فَسَدَ مَا يُقَالُ لَهُ لَا الْجَمِيعُ عَلَى  
 الْأَخْسَنِ وَالْتَصَدِيقُ فِيهِ) أى المسلم فيه جائز (كطعام من يبيع) لا قرض

( ثُمَّ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ الزَّيْدُ الْمَعْرُوفُ أَوْ النِّقْصُ وَإِلَّا ) يسكن معروفاً ( فَلَا رُجُوعَ لَكَ ) بالنقص وظاهر رد الزيادة ( إِلَّا بِتَصَدِيقٍ ) منه أنها ناقصة ( أَوْ بَيِّنَةٍ لَمْ تُفَارِقِ ) للمبيع من قبضه لسكريله ( وَحَلَفَ ) حيث لا رجوع فهو راجع لما قبل الاستئنا. ( لَقَدْ أَوْفَى مَا سَمَى ) حيث باشر السكريل ( أَوْ لَقَدْ بَأَعَهُ ) وأرسله ( عَلَى مَا كَتَبَ بِهِ إِلَيْهِ إِنْ أَعْلَمَ مُشْتَرِيَهُ ) أنه اعتمد على الوكيل ولم يكل شرط في تبديته ( وَإِلَّا حَلَفْتَ ) على النقص ( وَرَجَعْتَ وَإِنْ أَسْلَمْتَ عَرْضاً فَهَلَّاكَ بِيَدِكَ فَهُوَ مِنْهُ ) أى ضمانه ( إِنْ أَهْمَلَ ) أى ترك على السكوت ( وَأُودِعَ أَوْ عَلَى الْإِنْتِفَاعِ ) بأن استنفذت منفعته أو استأجرته ( وَمِنْكَ إِنْ لَمْ تَقُمْ بِبَيِّنَةٍ وَوُضِعَ لِلتَّوَثُّقِ ) حتى يأتى بحميل مثلاً أو استعمرته ( وَنُقِصَ السَّلْمُ وَحَلَفَ ) المسلم فهو التفات ( وَإِلَّا خَيْرَ الْآخَرِ ) فى أخذ العوض فلا ينقص السلم ( وَإِنْ أَسْلَمْتَ حَيَوَاناً أَوْ عَقَاراً ) فهلك ( فَالسَّلْمُ ثَابِتٌ ) لأنه يضمن ما لا يغاب عليه ( وَيَتَّبِعُ ) المسلم إليه ( الْجَانِي ) كما هو معلوم ( وَأَنْ لَا يَسْكُونَا ) أى المسلم والمسلم فيه ( طَعَامَيْنِ وَلَا نَقْدَيْنِ ) للنسيئة، والغلوس كالنقد ( وَلَا شَيْئاً فِي أَكْثَرِ مِنْهُ أَوْ أَجُودَ ) من جنسه لأنه سلف بنفع ( كَالْعَسْكَسِ ) لأنه ضمان بحمل ( إِلَّا أَنْ تَخْتَلَفَ الْمَنْفَعَةُ كَقَارِهِ الْخُمُرِ ) جيدها ( فِي الْأَهْرَاقِ بَيِّنَةٍ وَسَابِقِ التَّحْلِيلِ ) فى غيره ( لَا هِمْلَاجٍ ) حسن السير ( إِلَّا كَبِيرَ زَوْنٍ ) جافى الأعضاء مع المملجة ( وَجَمَلَ كَثِيرِ الْحَمْلِ وَصَحَّحَ وَيَسْتَقِيهِ وَبِقُوَّةِ الْبَقَرَةِ ) على العمل ( وَلَوْ أَنْبَى وَكَثْرَةَ لَبَنِ الشَّاةِ وَظَاهِرُهَا عُمُومُ الضَّانِ وَصَحَّحَ خِلَافَهُ وَكَصْفِيرَيْنِ فِي كَبِيرٍ وَعَسْكَسِهِ أَوْ صَغِيرٍ فِي كَبِيرٍ وَعَسْكَسِهِ ) جائز ( إِنْ لَمْ يُؤَدَّ إِلَى الْمَزَابَنَةِ ) بأن يكبر الصغير أو يلد السكبير أطول الأجل ( وَتَوَوَّلَتْ عَلَى خِلَافِهِ ) راجع لمسألة الانفراد ( كَالْأَدَمِيِّ وَالْفَتَمِ ) تشبيهه فى المنع لأن صغيرهما مع كبيرهما جنس واحد ( وَكَحْدَنُ طَوِيلٍ غَلِيظٍ ) المدار على

الفاظ (في غيره) والخشب أجناس على الصحيح (وكسيف قاطيع) جيد (في  
سيفين دونه) وكالجنسين (عطف على الأمثلة باعتبار أنها أمثلة للجائز لا من  
حيث خصوص اتحاد الجنس) ولو تقاربت المنفعة كرقيق القطن والكثبان  
لا جمل في جملين مثله عجل أحدهما) لاسلف بزيادة هذا قول سحنون  
(وكطير علم) منفعة شريفة فيما لم يعلم (لا) يختلف الحيوان (بالبيض) في  
كدجاج (والذكورة والأثونة ولو آدمياً وغزل وطبخ إن لم يبلغ  
النهاية) هذا في الغزل، وأما الطبخ فنقل على المول عليه مطلقاً (وحساب  
وكتابة) من غير بلوغ نهاية ولو اجتمعا (والشيء في مثله قرص) ولو بالفظ  
البيع إلا فيما يحرم فيه النساء (وأن يؤجل بمعلوم زائد على نصف شهر) بل  
اكتفى بأحد عشر يوماً (كالقيروز والحصاد والدراس وقُدوم الحاج واعتير  
مقات مظهريه) الضمير لما ذكر (إلا أن يقبض ببلد) أخرى استثناء من  
قوله زائد على نصف شهر (كيومين) فيجوز (إن خرج حينئذ) واشترط  
ذلك (ببر أو بغير ربح) يمكن إبعاله في أقل (والأشهر بالأهله وتتم  
المنكسر) ثلاثين (من الرابع وإلى ربيع حل بأوله وفسد فيه على  
المقول) والمعتمد وسطه كالمام (لا في اليوم) فلا يفسد ويعتبر النجر (وأن  
يُضبط بعادته من كيل أو وزن أو عدد كالرمان وقيس بخطي والبيض أو  
يجمل وجيزة في كصيل لا بفدان) لغاوته (أو يتحدر) عطف على ما قبل  
الغنى (وهل) معناه (يقدر كذا) أي ما لو خن كان رطلا مثلاً (أو يأتي به)  
أي القدر (ويقول كدخوله تأويلان وفسد بمجهول وإن نسبه) المعلوم كل  
هذا الظرف وهو أردب (الغنى) الجهول والمدار على المعلوم (وجاز بذراع رجل  
معين كويته وحفنة) ليسارة القرر (وفي الوبيات والحفقات) غير الزائدة  
على الوبيات (قولان) وأن نبيين صفاته التي تختلف بها القيمة في الحكم

عَادَةً كَالْفَوَاحِشِ وَالْجَوْدَةِ وَالرَّذَائَةِ وَبَيْنَهُمَا) بسكون الياء التوسط (وَاللَّوْنِ فِي  
الْحَيَوَانِ وَالشُّوبِ وَالْفَسْلِ وَمَرْعَاهُ وَفِي الشَّمْرِ وَالْحُوتِ وَالنَّاحِيَةِ) كمن بحر  
كذا (وَالْقَدَرُ فِي الْبَرِّ وَجِدَّتُهُ) وقدمه (وَمِلَأُهُ) وضموره (إِنْ اخْتَلَفَ الشَّمْنُ  
بِهِمَا) كما هو الموضوع (وَسَمَرَاءُ<sup>(١)</sup>) أَوْ مَحْمُولَةٌ يَبْلَدُهَا بِهِ وَلَوْ بِالْجُلِّ (لأن  
المدار على الوجود فلا فرق بين ما يحمل وما ينبت (بِخِلَافٍ مِصْرَ قَالَهُ مَحْمُولَةٌ  
وَالشَّامُ قَالَهُ سَمَرَاءُ) ولا يحتاج لبيان وهذا كان وقد وجدنا فيهما الآن (وَنُفْيَ  
الْعَاقِ) أى قضى بنفسه (وَفِي الْحَيَوَانِ) الأولى حذف هذا ويقدم بعد نظيره  
السابق أول المبحث قوله (وَسِنُّهُ وَالذِّكُورَةُ وَالسَّمْنُ وَضِدَّيَهُمَا) لكن أمثال هذه  
المباحث يتساهل فيها المعتبرون (و) بين السن وما بعده (فِي اللَّحْمِ وَخَصِيئًا وَرَاعِيًا  
وَمَعْلُوفًا مِنْ كَجَنْبِ) إلا أن تختلف الأغراض (وَفِي الرَّقِيقِ) عطف على في  
الحيوان السابق فاللون مسلط عايه فالأحسن حذفه من قوله (وَالْقَدَرُ وَالْبَكَارَةُ  
وَاللَّوْنُ قَالَ) المازرى (وَكَالِدَ عَجْرٍ) في العين (وَتَسْكُنُهُمُ الْوَجْهَ) سمته (وَفِي  
الشُّوبِ وَالرَّقَّةِ وَالصَّمَاقَةِ وَضِدَّيَهُمَا وَفِي الزَّيْتِ الْمُعَصَّرِ مِنْهُ وَبِمَا يُعَصَّرُ وَحُلِّ  
فِي الْجَلِيدِ وَالرَّدْيِ عَلَى الْغَالِبِ وَإِلَّا) يكن غالب (فَالْوَسَطُ وَكَوْنُهُ دَبْنًا)  
وَوُجُودُهُ عِنْدَ حُلُولِهِ وَإِنْ انْقَطَعَ قَبْلَهُ لَا تَسْلَحِيَّوَانِ عَيْنَ وَقُلْ) بل ولو  
كثر كما في حبس (أَوْ) نمر (حَائِطٍ) ولو كبيراً كما في بن عن (ر) فلا يكون مسلماً  
حقيقة بل بيع معين (وَشُرْطَانٌ مُنَى سَلَمًا) تسميها (لَا بَيْنًا) وفي (ر) التعويل على  
اشتراط هذه الشروط ولو تسميها بيميناً (إِذَا هَاؤُهُ) كما هو في بيع النمر (وَسَمَةُ الْخَائِطِ)  
فاسد المشتري (وَكَيْفِيَّةُ قَبْضِهِ) جملة أو كل يوم كذا إلا ما شاء (وَلَمَّا كَبِدَ)  
لأن غيره قد لا يقدر عليه (وَشُرُوعُهُ) وَإِنْ لِيَصْفَ شَمْرُ) لا أزيد

(وَأَخَذَهُ بُمَرًا أَوْ رُطْبًا لَا تَمَرًا فَإِنْ شَرَطَ تَتَمَرُ الرُّطْبُ مَعْنَى يَقْبِضُهُ وَهَلْ  
 الْمُرْهِي كَذَلِكَ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَوْ كَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ) لبعده المزمي من التمر  
 (ثَأُوِيلَانِ فَإِنْ انْقَطَعَ) تمر الحائط بفوات إبان أو غيره على الصواب واستظهر  
 أن القرية غير المأمونة مثله (رَجَعَ بِحِصَّةِ مَا بَقِيَ وَهَلْ عَلَى الْقِيَمَةِ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ  
 أَوْ السَّكِينَةِ) واتفق عليها إن لم يختلف أثمانه (ثَأُوِيلَانِ وَهَلْ الْقَرْبَةُ الصَّغِيرَةُ  
 كَذَلِكَ) كالحائط (أَوْ إِلَّا فِي وُجُوبِ تَمْجِيلِ النِّقْدِ فِيهَا) لقربها من السلم  
 الحقيقي (أَوْ تُخَافُهُ فَيُفِيدُ فِي السَّلَامِ لِمَنْ لَا مَلِكَ لَهُ) لتيسر التحصيل من أهل  
 القرية (ثَأُوِيلَاتٍ وَإِنْ انْقَطَعَ مَا لَهُ إِبَانٌ) من السلم الحقيقي (أَوْ مِنْ قَرْبَةٍ)  
 مأمونة صغيرة أو كبيرة (خَيْرُ الْمُشْتَرَى فِي الْفَسْخِ وَالْإِبْقَاءِ) لقابل فان غفل إليه  
 تعين (وَإِنْ قَبِضَ وَجَبَ التَّأْخِيرُ إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِالْمَحَاسَبَةِ) فيجوز ما لم  
 يكن مجرد سكوت من المشتري لتهمة البيع والسلف (وَلَوْ كَانَ رَأْسُ الْمَسْأَلِ  
 مَقْمُومًا) خلافا لاسحقون ولا يجوز استبدال البقية في الطعام لأن بيعه قبل قبضه  
 (فَيَجُوزُ) السلم بشروطه (فِيمَا طَبِخَ وَاللُّؤْلُؤُ وَالْعَبِيرُ وَالْجَوْهَرُ وَالزَّجَاجُ  
 وَالْجِصُّ وَالزَّرْبِيخُ وَفِي) أَحْمَالِ الْخَطَبِ وَالْأَدَمِ (بِفَتَحَتَيْنِ الْجِلْدُ) وَصُوفُ  
 يَالُوزِنِ لَا بِالْجُزْرِ (لِفَاوَتْهَا) وَالشُّيُوفِ وَتَوْرٍ بِالْمُنْفَاةِ الطَّشْتُ (لِيُكْمَلَ)  
 ولم يشتر جملة نحاس البائع (وَالشَّرَاهُ مِنْ دَائِمِ الْعَمَلِ كَالْخَبَازِ وَهُوَ بَيْعُ)  
 ويلزم ألف بكذا ولو فرقت على الأيام لا مجرد كل يوم كذا (وَلِنْ لَمْ يَدُمْ فَهُوَ  
 سَلَمٌ كَمَا تَصْنَعُ سَيْفٍ أَوْ مَرْجٍ وَفَسَدَ بِتَغْيِيرِ الْمُعْمُولِ مِنْهُ) لأن السلم في  
 الذمة وفي نسخة (أَوْ الْعَامِلِ) ومسئلة تجلبد السكتب من اجتماع البيع والإجارة  
 فتجوز (وَإِنْ اشْتَرَى الْمُعْمُولُ مِنْهُ وَاسْتَأْجَرَهُ) بمقد واحد (جَازَ إِنْ  
 شَرَعَ) وَإِنْ لَعَنَ شَهْرَ كَافٍ حَشْ (عَيْنَ عَامِلِهِ أَمْ لَا لَا فِيمَا لَا يُمَكِّنُ

وصفة كثر أساليب للمدين والدائر والأرض ( عطف على مدخول في التعمين  
بالوصف (والجواز) بغير تحر كما في بن لما سبق (وما لا يوجد) كالسكرية  
الأحر أو عند حلوله ( وحديد وإن لم يخرج منه الشئوف في شئوف أو  
بالعكس) لیسارة الصنعة (وكذا في غليظ في رقيق) وعكسه للتقارب (إن  
لم يفرق) فيجوز (وتوب ليكمل) لأنه لا يفرق إن لم يجب بخلاف التوب  
فإن كثر الغزل عند بائه جاز (ومصنوع قدّم لا يعود) لا مفهوم لها (هين  
الصنعة كالفزل) تمثيل (بخلاف النسيج) فيجوز تقديم مصنوعة (إلا نياب  
الجز) لأنها تنفخ لأصلها (وإن قدّم أصله) الضمير لغير الهين المأخوذ من  
النسيج (اعتبر الأجل) فإن أمكن الصنع فيه منع (وإن عاد) غير الهين  
لأصله (اعتبر) الأجل (فيهما) تقديمه وتقديم أصله (والمصنوعان يعودان)  
لا مفهوم له (بنظر للمنفعة) فيجوز السلم بينهما مع تباعدها (وجاز قبل زمانه)  
أي السلم (قبول) ذي (صفة فقط) بتراضيهما لأن الأجل حق لكل أما  
الأدنى صفة أو قدراف فيه وضع وتعمل وفي الأفضل حط الغمان وأزيدك والموضوع  
في الحل بدليل قوله (كقبول محله في العرض مطلقاً وفي الطعام إن حل)  
مذهب ابن القاسم تقييد العرض بالحلول أيضاً (إن لم يدفع كراء) لمحله إلى محله  
فيمنع (ولزم) قبول الصفة (بعدها) أي الأجل والحل (كقاضي) نيابة عن المسلم  
(إن غاب وجاز بعدهما أجود وأردأ لا أقل) مع الاختلاف في الجودة والرداءة  
(إلا) أن يأخذ الأقل (هن مثله) قدراف (ويبرأ بما زاد ولا دقيق عن فتح  
وعكسه) مراعاة لمن يقول إنها جنسان فيلزم بيع الطعام قبل قبضه بخلاف  
العرض بالتحري بينهما (و) جاز قضاء المسلم فيه (بغير جنسه إن جاز بيعه  
قبل قبضه وبيعه) أي المأخوذ (بالسلم) فيه مأكلة وأن يسلم فيه  
رأس المال لا طعام ولا ضم يحويان وذهب ورأس المال ورق أو عكسه



محترزات على ترتيب الشروط غير أن الثاني إنما يحرم مع اتحاد الجنس فهو خارج  
عن الموضوع من اختلافه ولا بد أن يجعل للأخوذ ثلثا يلزم فسخ الدين في  
الدين ( وَجَازَ بَعْدَ أَجَلِهِ الزَّيَادَةُ لِيَزِيدَهُ طَوِيلًا ) ويتمتع بما قبل الافتراق  
( كَقَبْلَهُ ) أي الأجل ( إِنْ عَجَّلَ دَرَاهِمَهُ ) ولم يشترط ذلك في صلب العقد  
( وَغَزَلِي بِذَسْجُهُ ) فتزیده قبل الأجل ليزيده طولا لأنه لا فرق بين  
البيع والاجارة ( لَا أَعْرَضَ أَوْ أَصَفَقَ ) راجع لما بعد الكاف ولا فرق  
بين الثلاثة فيما قبلها ( وَلَا يَلْزَمُ دَفْعُهُ بِغَيْرِ حَاجَةٍ ) فلا يجب قبوله ( وَلَوْ  
خَفَّ حَمْلُهُ ) .

( فصل ) ( يَجُوزُ قَرْضُ مَا يُسَلَّمُ فِيهِ ) لقائه فلا ينافي صحة قرض  
مكيال مجهول لأن منع سلمه لعارض والأولى حذف قوله ( فَقَطُّ ) لصحة قرض  
جلد الأضحية والميئة بعد الدائع دون السلم ( إِلَّا جَارِيَةً تَحُولُ لِلْمُسْتَقْرِضِ )  
وتجوز لحرم كم صغر أو كبر مفعول ( وَرُدَّتْ إِلَّا أَنْ تَفُوتَ حِنْدَهُ رَمَتْ بَيْعِ  
الْفَاسِدِ فَالْقِيَمَةُ كَفَاسِدِهِ ) أي البيوع يوم القبض والغيبة فوت ويجوز ردها  
قبل الوطى ، كافي حش وتكون به أم ولد ولا حد كافي بن ( وَحَرَّمَ هَدِيَّتُهُ )  
إن لم يتقدم مثلكم أو يحدث موجب ) فهي نعيم الدين ( كَرَبُّ الْقِرَاضِ  
وَعَامِلُهُ وَلَوْ بَعْدَ شَغْلِ الْمَالِ عَلَى الرَّجَحِ وَذِي الْجَاهِ ) أما الأخذ بقدر الحركة  
والعمل في حالة ( ) وَالْقَاضِي وَمُهَايَمَتُهُ مُسَاحَاةٌ أَوْ جَرٌّ مَقْصُودٌ كَشَرْطِ عَيْنِ  
يَسَائِلٍ وَدَقِيقٍ أَوْ كَمَلِكٍ بِبَلَدٍ ) أخرى ( أَوْ خَبَرِ فُرْنٍ بِمِلَّةٍ ) بفتح الميم  
واللام المشددة أجود من خبز الفرن يعرف بالمغرب والموادي ( أَوْ عَيْنِ عَظُمٍ  
حَمْلُهَا كَسَفْتَجَةٍ ) بفتح الميملة والمثناة والجيم ثمانية فاء ساكنة السكواب يرسل

(١) بشرط أن لا يدخل على جمل معين بل يقع بما يعطى كما في المعيار عن أبي عبد الله  
القوري ، وانظر شرح المجموع .

بالنافية لو كيل ببلد أخرى (إلا أن يعم الخوف) الطرق الضرورة (وكمين  
 كرهت إقامتها إلا أن يقوم دليل على أن القصد نفع المقرض فقط في  
 البيع كذا أن مستحصد خفت مؤنته عليه بمحصده ويذرسه ويدفع  
 مكيالته) بهد اقتراضها (وملك) بالعقد (ولم يلزم رده إلا  
 بشرط أو عادة) لا فوراً (كأخذه بغير محله إلا العـ) والمدار  
 على الخفة.

(فصل) زاده بهرام لتبييض الموائف له (تجوز المقاصة في ديني  
 العين مطلقاً) من بيع أو قرض (إن اتحداً قدرًا وصفة حلاً أو أحدهما  
 أم لا وإن اختلفا صفة مع اتحاد النوع أو اختلفا في ذلك) تجوز (إن  
 حلاً وإلا فلا كان اختلفا زينة من بيع) (الراجع أنه تشبيه تام فيجوز مع  
 حلولها ومفهوم البيع لو قضي القرض بأزيد منع) (والطعامان من قرض  
 كذلك) فتجوز إن اتحد أو حلاً لا إن اختلف القدر (ومنعاً من بيع ولو  
 متفقين ومن بيع وقرض تجوز إن اتفقا) قدرًا وصفة (وحلاً لا إن  
 لم يحلاً أو حل أحدهما وتجاوز في المرصنين مطلقاً إن اتفقا جنسًا وصفة  
 كان اختلفا جنسًا واتفقا أجلاً وإن اختلفا أجلاً) أيضاً<sup>(١)</sup> (منعت إن  
 لم يحلاً أو أحدهما) أي لا حلول أصلاً (وإن اتحدًا جنسًا والصفة  
 متفقة أو مختلفة) (الصواب أن يقتصر على اختلاف الصفة لأنه قدم إطلاق  
 الجواز عند اتفاقها) (جازت إن اتفق الأجل) (فاختلاف الصفة كاختلاف  
 الجنس) (وإلا) يتفق الأجل (فلا) تجوز (مطلقاً) بل تمتنع إن كانا من بيع  
 كقرض إلا أن يكون الأجود أقرب لأنه حسن قضاء ومن بيع وقرض منع  
 إلا أن يكون الأجود أقرب من بيع لأنه مأخوذ من القرض وتمنع مع اختلاف

(١) أي مع اختلافهما في الجنس ككساء وجوخة.

القدر مطلقاً وهذا التفصيل أرجح من إطلاق بهرام النفع<sup>(١)</sup>.

### ﴿ باب ﴾

(الرَّهْنُ بَذْلُ مَنْ لَهُ الْبَيْعُ) بمعنى التمسك بالعقد وهذا في المشرط وإلا فهو بذل من يتبرع (مَا بِيَّاعٌ أَوْ غَرَّارًا) أى ذا غرر فيفتقر هنا (وَلَوْ اشْتَرَطَ فِي الْعَقْدِ) لجوازه بلا رهن من أصله (وَثَبِيَّةٌ بِحَقِّ) معمول بذل (كَوَلِّي) ويحمل على المصلحة في رهن الربع بخلاف بيعه (وَمُكَاتِبٍ) أصاب وجهه الرهن وبصح رهن ذاته أيضاً على حكم رهن كتابته الآتى على ما أفاده بن وغيره (وَمَا ذُونٍ) ولا يحتاجان لإذن فيه بخلاف الضمان اشغافهم (وَأَيُّ) تمثيل المرهون فيوزع مدخول الكاف أو أن تقدير ما قبله كرهن ولى الخ بمعنى مرهونه أو مصدر تختلف إضافته ومعلوم لا يتم الرهن إلا بميزة فإن ابقى بعدها لم يضر إلا رجوعه للسيد مع علم المرهن وسكوته وسواء كان حال الرهنية حاضراً أو آتياً كما حققه بن (وَكِتَابَةٍ وَاسْتَوْفَى مِنْهَا أَوْ رَقَبَةٍ إِنْ عَجَزَ وَخِدْمَةً مُدَبَّرٍ) ونحوه (وَإِنْ رُقِيَ جُزْءٌ فَمِنْهُ لَا رَقَبَتِهِ) على أن يباع في حياة السيد بدين بعد التدبير (وَهَلْ يَنْتَقِلُ) الرهن (لِخِدْمَتِهِ) كأن اعتدقنا فاذا هو مدبر (قَوْلَانِ) أرجحهما عدم الانتقال (كَطْمُورٍ حُبْسٍ دَارٍ) على الراهن تشبيهه في الخلاف هل ينتقل لمقتضاها (وَمَا لَمْ يَمْدُ صَلَاحُهُ) رجع ولو قبل خلقه

(١) تنبيه - نظام ميارة صور المقاصة - ومائة وثمانية - في هذه الأبيات :

دين المقاصة لعين ينقسم	ولطعام ولعروض قد علم
وكلها من بيع أو قرض ورد	أو من كليهما فدى تسم تعد
في كلها يحصل الاتفاق في	جنس وقدر صفة فلتقتفي
أو كلها مختلف فهي إذن	أربع حالات بتسع فاضرب
تخرج ست مع ثلاثين تضم	تضرب في أحوال آجال تؤم
حلا مما أو واحداً أو لا مما	جلتها (حق) كما قيل اسمها
لكميل تقيدها بن غازي اختصها	أحكامها في جدول فليستظروا

خلافاً للغرضي (وَأَنْتَظِرَ) الهدوي (لِيُبَاعَ وَحَاصٌّ مُرْتَبِنُهُ فِي الْمَوْتِ وَالْفَلَسِي) بجميع دينه (فَإِذَا صَلَحَتْ بَيْعَتُهُ فَإِنْ وَفَّى رَدَّ مَا أَخَذَ وَإِلَّا قُدِّرَ مُحَاصّاً بِمَا بَقِيَ) ورد الزائد للغرماء (لَا كَأَحَدِ الْوَصِيِّينَ) بلا إذن الآخر محترز من له البيع (وَجِلْدٌ مُيَقَّعٌ) محترز ما يباع ولو دبت (وَكَجَنَيْنِ) حيث اشترط في البيع لقوة الفرر (وَتَحَرَّرَ وَإِنْ لِدَيْهِ) عند مسلم (إِلَّا أَنْ تَخَالَ) فيبقى (وَأَنْ تَخْمَرَ) العصير (أَهْرَاقُهُ) على المسلم (بِحَاكِمٍ) إن خشي مخالفاً ويرد للذي (وَصَحَّ مُشَاعٌ وَحَبِزَ بِجَمْعِهِمْ) أي جميع مال الراهن (إِنْ بَقِيَ فِيهِ لِلرَّاهِنِ وَلَا يَسْتَأْذِنُ شَرِيكَهُ) أي لا يجب (وَلَهُ) أي الشريك الذي لم يرهن (أَنْ يَفْسِمَ وَيَبِيدَ بَيْعَ وَيُسَلِّمَ وَلَهُ) أي للراهن (اسْتِئْجَارُ جُزْءٍ غَيْرِهِ وَيَقْبِضُهُ الْمُرْتَهِنُ لَهُ وَلَوْ أَمْنًا) الراهن والمرتهن (شَرِيكًا فَرَهَنَ) ذلك الشريك أيضاً (حِصَّةً لِلْمُرْتَهِنِ وَأَمْنًا) عليهما (الرَّاهِنُ الْأَوَّلُ بَطْلَ حَوْزُهَا) لجولاف يد كل فإن رفعت اليد صح الحوز على الصواب (وَالْمُسْتَأْجَرُ وَالْمُسَاقَى وَحَوْزُهُمَا الْأَوَّلُ كَافٍ) ولو لغيرهما على أحد القواين (وَالْمِثْلِيُّ وَلَوْ عَيْنًا بِيَدِهِ) وجاز (إِنْ طُبِعَ عَلَيْهِ وَفَضَّلَتْهُ إِنْ عَلِمَ) الحائز (الْأَوَّلُ وَرَضِيَ) أن يكون حائزاً للثاني (وَلَا يَضُمُّهُمَا الْأَوَّلُ) لأنه أمين في غير ما رهن عنده (كَتَرَكِ الْحِصَّةِ الْمُسْتَحَقَّةِ) عنده (أَوْ رَهْنِ نِصْفِهِ وَمُعْطَى دِينَارًا لَيْسَتْ تَوْفَى نِصْفَهُ) مثلاً (وَيُرَدُّ نِصْفُهُ) فالتلف عليهما إلا أن يؤمر بالصرف فتلفه على ربه (فَإِنْ حُلَّ أَجَلُ الثَّانِي أَوْ لَا فَيُسَمَّى إِنْ أُمْسِكَنَ وَإِلَّا يَبِيعُ وَقُضِيَا) كعكسه ولذا منع الأول لأنه بيع وسلف التعجيل مالم يتعد الأجل (وَالْمُسْتَعَارُ لَهُ) أي للراهن عطف على مشاع (وَرَجَعَ صَاحِبُهُ بِقِيَمَتِهِ) يوم أخذه على الأقرب (أَوْ بِنَاءٍ أَدَّى مِنْ قَمَرِهِ نُقِلَتْ عَلَيْهِمَا وَضَمِنَ) المستعير ضمان تعدي (إِنْ خَالَفَ) بأن رهنها في طابم وقد استعارها لغيره وتبقى (وَهَلْ مُطْلَقًا) وهو الأرجح فيكون قول أشمب

رهن في قدر الدراهم من قيمة الطعام على ضمان الرهائن خلافاً (أو) محل قول ابن القاسم بالأول (إذا أقر المستعير لمعيره) بالتمدى هذا هو الموضوع ومحط الجدل قوله (وخالف المرتين) بأن ادعى إذن المعير في الطعام (ولم يخلف المعير) لرده فإن وافق أو حلف المعير رجع للثاني (تأويلان وبطل بشرط منافي كأن لا يقبض) أو لا يباع في الدين أو شرط الرهن مدة معينة لا يكون رهناً بعدها (وباشترطه في بيع فاسد ظن فيه لزوم) للتبعية والمذهب نقله لما لم يرد بالفوات ولو تطوعا غير فاسد وما أحسن قول عجب

وفاسد الرهن فيما صح أو عوض فاسد فأت فأنقله إذا اشترطاً

وإن يكن صح لا مافيه فهو إذن في موضعه مطلقاً إن فات فاعتبطا

(وخالف المخطئ الرهن) على جميع الدية (أنه ظن لزوم الدية) له (ورجع) ولا يلزمه إلا ما ينقصه (أو في قرض مع دين قديم) لأنه سلف جر نفعاً كالإشهاد وإن صح كما في عجب والمطوف على المبطلات وجاز إن حل القديم على موسر ومفهوم قرض الجواز على ما لا (ح) ورده بن (وصح في الجديدي) يعني يختص به إن لم يرد حتى حصل المانع (وبموت راهنه أو فلتسه) كالجنون والمرضى المتصلين بالموت (قبل حوزة ولو جد فيه) وإنما كفي الجد في الهبة لخروجها عن الملك (وبإذنه في وطء) قيد بأن يطأ ولا يشترط الاحبال انظر بن (أو إسكان أو إجارة ولو لم يسكن) وله أن يسترده قبل فعل الرهن ما ذكر (وتو لاه المرتين بإذنه) ليصح الحوز (أو في بيع وسلم) للرهن (ولم يخلف) أنه قصد إحياءه بالتمن (وبقي الثمن إن لم يأت برهن كالأول) وفاء وضماناً (كفوتيه بجنابة وأخذت قيمته) فترهن كسكل أرش نقص كافي بن (وبعارية) للرهن (أطلقت وعلى الرد) كان قيدت بعمل أو زمن قبل الأجل (أو رجع اختياراً) بغير عارية (فله أخذه

يُؤْمِنُ فِي الْآخِرِ إِنْ جَهِلَ مِثْلُهُ أَنْ ذَلِكَ مُبْطَلٌ ( إِلَّا بِفَوْتِهِ بِكَعْتِقٍ أَوْ حُبْسٍ  
أَوْ تَنْبِيهِ أَوْ قِيَامِ الْفُرْمَاءِ وَغَضَبًا فَلَهُ أَخْذُهُ مُطْلَقًا ) وَلَوْ بِمَدِّ كَعْتِقٍ  
( وَإِنْ وَطِئَ غَضَبًا فَوَلَدُهُ حُرٌّ وَعَجَلُ الْإِلَى الدِّينِ أَوْ قِيَمَتُهَا وَإِلَّا ) بَأَن  
اعسر ( بَقِيَّ ) الرهن وهي إحدى ست تباع فيها أم الولد وأمة وطئها شريك  
أو عامل قراض أو وارث الدين أو عالم بجناباتها مع الاعسار أو مفلس<sup>(١)</sup> وزيد  
على الست استثناء من قاعدة لا تحمل أمة بجر أمة المسكاتب تباع في النجوم  
ويعتق الولد والمستحقة والغارة وأما حمل حرة برقيق فلا يتصور على التحقيق<sup>(٢)</sup>  
( وَصَحَّ بِتَوْكِيلِ مُسْكَاتِبِ الرَّاهِنِ فِي حَوْزِهِ وَكَذَا أَخُوهُ عَلَى الْأَصَحِّ )  
بل وابنه الرشيد ومبعض على الأظهر ( لَا تَحْجُورُهُ وَرَقِيقُهُ ) عطف خاص  
ولو مدبراً مرض سعيده أو مؤجل بقریب ( وَالْقَوْلُ لِطَالِبِ تَحْوِيزِهِ  
لِأَمِينٍ وَفِي تَعْيِينِهِ نَظَرَ الْحَاكِمِ ) ولا يخرج عنهما ( وَإِنْ سَلِمَهُ ) الأمين  
( دُونَ إِذْنِهَا ) على التوزيع ( لِلْمُرْتَهِنِ ضَمِينَ قِيَمَتَهُ ) للراهن ضمان عدا. وتنع  
المقاصة في الدين ويرجع الأمين على المرتهن بالرائد وللراهن قبل الأجل تعزيم

(١) قال ابن غازي : نظم بعض الأذكيا من لقيناه هذه الظواهر المذكورة في التوضيح

فقال :	تباع عند مالك أم الولد	للدین فی ست مسائل تمتد
	وهي أن أحبل حال علمه	بمجانع الوطاء وحاله عدمه
	مفلس موقوفة للفرما	وراهن مرهونة ليضرها
	أو ابن مديان إماء التركة	أو الشريك أمة للشركة
	أو عامل القراض مما حركه	أو سيد جانية مستهلكة
	في هذه الستة تحمل الأمة	حراً ولا يدوأ عنها ملاءمة
	والعكس جاء في محل فرد	وهو حمل حرة بعبد
	في العبد يغشى ماله من معتقه	وما درى السيد حتى أعتقه
	والأم حرة ومالك السيد	يمثل مافي بطنها من ولد

(٢) يشير إلى رد قوله في الآيات السابقة : والعكس جاء في محل فرد . الخ وبين ذلك  
في شرح المجموع . زاد بعضهم صورة ثانية تحمل فيها الحرة برقيق وهي : أمة حامل وهبها  
سعيدها واستثنى حملها . ثم أعتقها الموهوب له . فتصير حرة حاملة برقيق لأن الحمل باق على  
مالك الواهب .

المرتهن (وَالرَّاهِنِ ضَمِنَهَا أَوْ التَّمَنَّى) يعنى الدين المرتهن ويرجع على الراهن  
(وَأَنْدَرَجَ صُوفَ تَمَّ وَجَنَيْنَ) لا يبيض (وَفَرَّخُ نَخْلٍ لَا غَلَّةَ وَثَمَرَةً وَإِنْ  
وُجِدَتْ) أو يبيت (وَمَالُ عَبْدٍ) ويعمل بملأه إلا إخراج الجنين (وَأَرْتَهَنَ  
إِنْ أَقْرَضَ أَوْ بَاعَ) فيلزم بمصوله (أَوْ يَعْمَلُ لَهُ) جزم على محل الشرط  
(وَمَا فِي جُعِلَ) والرهن من أخذ العوض ليستوفى منه إن لم يعمل أو بالعكس  
(لَا فِي مُعَيَّنٍ أَوْ مَنْفَعَةٍ) على أن يستوفى منه نفس ذلك لأنه قلب حقائق بديهي  
الاستحالة (وَنَجْمٌ كِتَابَةٌ) المراد الجنس ولو الجميع (مِنْ أَجَنِيٍّ) وصح من  
نفس المكاتب (وَجَازَ شَرْطُ مَنْفَعَتِهِ إِنْ عُيِّنَتْ بِبَيْعٍ) ونكون جزءاً من  
التمن وحاصله بيع وإجارة (لَا قَرْضٍ) وأما التطوع بها بعد العقد فهو مديان  
وأما استيفاء الغلة من الدين فيجوز ويشترط انتفاء الجهل في البيع (وَفِي ضِمَانِهِ  
إِذَا تَلَفَ) مدة المنفعة المشترطة وعدمه كالمستأجر (تَرَدُّدٌ) أرجحه ضمان الرهان  
(وَأَجْبَرَ عَلَيْهِ إِنْ شُرِطَ بِبَيْعٍ) لا مفهوم له (وَعَيْنٌ وَإِلَّا) يمين (فَرَهْنٌ بَيْعٌ  
وَالْحَوْزُ بَعْدَ مَا نَعِهِ لَا يُفِيدُ) فلا يستهجب في الماضي (وَلَوْ شَهِدَ الْأَمِينُ)  
بمصوله قبله لأنها شهادة على فعل النفس (وَهَلْ تَسْكُنِي بَيْتَهُ عَلَى الْحَوْزِ قَبْلَهُ  
وَبِهِ عَمِلَ أَوْ) الكافي (التَّحْوِيزُ) بأن تشاهد التسليم لاحتمال اختلاسها (تَأْوِيلَانِ  
وَفِيهِمَا كَدِيلُهُمَا وَمَعْنَى بَيْعِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ إِنْ فَرَّطَ مُرْتَهِنُهُ وَإِلَّا) يفرط (فَتَأْوِيلَانِ)  
في المشترط قبل الفوات وإذا مضى فالتمن رهن والموضوع أن المشتري تسلمه وإلا  
فلا مرتهن أخذه (وَبَعْدَهُ فَلَهُ رَدُّهُ إِنْ بَاعَ بِأَقْلَ أَوْ) كان (دَيْنُهُ عَرْضًا)  
من بيع (وَمَا أَجَازَ تَعَجَّلَ) وحلف أنه أجاز ليمتجل وكذا يتمجل حيث لزمته  
الاجازة في مفهوم الشرط (وَبَقِيَ) رهناً (إِنْ دَبَّرَهُ وَمَعْنَى عَمَقُ اللَّوْصِيرِ  
وَكِتَابَتُهُ وَعُجِّلَ) ما يتمجل وإلا فرهن ثقة أو هو أو قيمته (وَالْمُعْسِرُ بَقِيَ

معتوقه رهناً (فإن) لم يوف بغيره و (تَعَذَّرَ بَيْعُ بَعْضِهِ بَيْعَ) هو (كُلُّهُ) والباقي للراهن وَمُنْعَ الْعَيْدِ مِنَ وُطْءِ أُمَّتِهِ الْمَرْهُونُ هُوَ مَعَهَا) وكذا لو رهنه وحدها والتلذذ كالوطء ولا يمنع من زوجته بحال (وَحْدَهُ مُرْتَهِنٌ وَطِئَ) فولده رقيق ويغرم الأرض ولو طاعت البكر (إِلَّا بِإِذْنٍ) فيملكها ويؤدب<sup>(١)</sup> (وَتَقْوَمُ) عليه (بِلَا وَلَدٍ سَحَلَتْ) لنخلقه على الحرية (أُمُّ بِلَا وَلَدٍ لِّلْأَمِينِ بَيْعُهُ بِإِذْنٍ فِي عَقْدِهِ) وأولى بعده (إِنْ أَمَّ يَقُلْ إِنْ لَمْ آتِ كَالْمُرْتَهِنِ بَعْدَهُ وَإِلَّا) بأن قال إن لم آت في الثلاث أو كان المرتهن في العقد قال أولا (مَضَى) وإن لم يجز ابتداء في الخمس وقوله (فِيهِمَا) أى الأمين والمرتهن فالصور ثمان عدم الرفع في ثلاث (وَلَا يُعْزَلُ الْأَمِينُ) إلا باتفاقهما أو لِأَوْثَقَ (وَلَيْسَ لَهُ) أى الامهين (إِصْطِلَاحٌ بِهِ) أى يحفظ الرهن كالمقاضي بالقضاء بخلاف إمام الصلاة والسلطان والمجبر<sup>(٢)</sup> (وَبَاعَ الْخَائِمُ إِنْ امْتَنَعَ) كالعائب والميت مع يمين الاستظهار أن الحق في ذمته زيادة على البيعة (وَرَجَعَ مُرْتَهِنُهُ لِنَفَقَتِهِ فِي الذِّمَّةِ) ولو زاد على قيمته بخلاف الضالة (وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ) والكلام في غير نحو الشجر كما يأتي (وَلَيْسَ رَهْنًا بِهِ) فلا يختص بقدر المنفق (إِلَّا أَنْ يُصْرَّحَ بِأَنَّهُ رَهْنٌ بِهَا وَهَلْ) وَإِنْ قَالَ وَنَفَقْتُكَ فِي الرَّهْنِ (الغاء لغير الصريح فهو راجع لما قبل إلا (تَأْوِيلَانِ فِي افْتِقَارِ الرَّهْنِ لِلْفَقْظِ مُصْرَّحٌ بِهِ تَأْوِيلَانِ) أرجحهما عدم الافتقار (وَأِنْ أَنْفَقَ مُرْتَهِنٌ عَلَى الشَّجَرِ خِيفَ عَلَيْهِ) وإلا فلا شئ له (بُدِىَ) منه قبل الدين (بِالنَّفَقَةِ) فإن أذن له ففي ذمته ولو زادت على الرهن (وَتَوَوَّلَتْ) عَلَى عَدَمِ جَبْرِ الرَّاهِنِ عَلَيْهِ مُطْلَقًا) أى الانفاق وهو المعتمد وعليه ما سبق

(١) كل من الراهن والمرتهن قال في المجموع : وإن أذن له الراهن في الوطء أدب كل منهما اهـ

(٢) أى فلهؤلاء الثلاثة الإصاء بمن يخلفهم وتنفيذ الوصية كما في عب والمجموع



(وَعَلَى التَّقْيِيدِ بِالتَّطَوُّعِ بَعْدَ الْعَقْدِ) وإلا جبر وكانت في ذمته (وَضَمَنَهُ) يوم  
القبض (مُرْتَهِنٌ إِنْ كَانَ بِيَدِهِ) لا بيد أمين (بِمَا يُغَابُ عَلَيْهِ) ولم تشهد بيعة  
بِكْحَرِّقِهِ وَلَوْ شَرَطَ الْبَرَاءَةَ (إِلَّا فِي التَّطَوُّعِ) (أَوْ عُلِمَ بِاخْتِرَاقِ حِلِّهِ) المعتاد  
له ولم يثبت أنه به (إِلَّا بِبَقَاءِ بَعْضِهِ مُخَرَّقًا) مثلاً (وَأُفْتِيَ بَعْدَهُ <sup>(١)</sup> فِي الْعِلْمِ)  
بن وبه العمل عندنا وفي حش وغيره ضعفه (وَالْأَلَّا) مفهوم قوله إن كان الخ  
(فَلَا) ضمان (وَلَوْ اشْتَرَطَ مُبَيُّوتَهُ) إِلَّا أَنْ يُكْذِّبَهُ عُدُولٌ فِي دَعْوَاهُ مَوْتِ  
دَابَّةٍ (بأن لم يعلم الرقعة مثلاً فيضمن) (وَحَالَفَ فِيمَا يُغَابُ عَلَيْهِ) لا مفهوم له  
(أَنَّهُ تَلَفَ بَلَا دُلْسَةٍ) استظهاراً إذا لم تنفها البيعة (ولا يعلم موضعه) إن ادعى  
الضمياع (وَاسْتَمَرَ ضَمَانُهُ إِنْ قُبِضَ الدِّينُ أَوْ وَدِبَ) أشهب يرجع إن وهبه له  
فقرمه وحالف أنه لو علم ذلك ما وهبه (إِلَّا أَنْ يُخْضِرَهُ لِرَبِّهِ أَوْ يَدْعُوهُ لِأَخْذِهِ  
فَيَقُولَ انْتَرِكْهُ عِنْدَكَ) فوديعه (وَلِنْ جَنَى الرَّهْنِ وَاعْتَرَفَ رَاهِنُهُ) يعني لم  
تثبت إلا باعترافه (لَمْ يُصَدَّقْ إِنْ أَعْدَمَ) ولو ببعض الدين بل يبقى وعليه الارش  
أو الثمن فان خلص لجان (وَالْأَلَّا) بأن أيسر للتحاكم (بِقِيَّ إِنْ فَدَاهُ) وَإِلَّا أُسْلِمَ  
بَعْدَ الْأَجَلِ وَدَفَعَ الدِّينَ) إِلَّا أَنْ تَسْبِقَ الْجَفَايَةُ وَلَمْ يَنْحَمِلِ الْارْشَ فَيَجْعَلُ مَا يَجْعَلُ  
وَالْأَفْرَهْنَ وَلِرَبِّهَا الْقِيَمَةَ أَوْ الثَّمَنَ (وَلِنْ تَبَيَّنَتْ أَوْ اعْتَرَفَا وَأُسْلِمَتْ) أما إن فداء  
فواضح أنه رهن (فَإِنْ أُسْلِمَتْ مُرْتَهِنُهُ أَيْضًا فَلِلْمُجْتَنِي عَلَيْهِ بِمَالِهِ وَإِنْ فَدَاهُ  
بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَفِدَاؤُهُ فِي رَقَبَتِهِ فَقَطْ) لا في ماله (إِنْ لَمْ يُرْهَنْ بِمَالِهِ وَلَمْ  
يُبَّعْ إِلَّا فِي الْأَجَلِ) لأنه فدى لحكم الرهينة (وَبِإِذْنِهِ فَلْيَنْسَ رَهْنًا بِهِ) في  
عب وغيره اعتماد أنه رهن به (وَلِإِذَا قُضِيَ بَعْضُ الدِّينِ أَوْ سَقَطَ فَجَبَّيْعُ الرُّهْنِ  
فِيمَا بَقِيَ) للشيوع واحتمال السكاد (كَاسْتِحْقَاقِ بَعْضِهِ) فلا يلزم بدله فهو في

(١) المفتى بذلك هو الباجم . واستوجه فتواه في شرح المجموع .

قوة قوله كل الرهن في بعض الدين كالعكس ، أى كل الدين في بعض الرهن واستحقاق كله كتلفه للرهن الفسخ إن لم يقبضه أو غير (والقول إلهى نفي الرهنية) وأنه وديعة مثلاً (وهو كاشاهد في قدر الدين لا العكس إلى قيمته ولو بيد أمين على الأصح ما لم يفت في ضمان الراهن) كله راجع لما قبل النفي (وحلف مرتبه وأخذة إن لم يفتكه فإن زاد) للرهن في دعواه على قيمة الرهن (حلف الراهن وإن نقص) الراهن والموضوع زيادة للرهن (حلفاً) ويبدأ للرهن (وأخذة إن لم يفتكه بقيته وإن اختلفا في قيمة تأليف توصفاه ثم قوم فإن اختلفا) في الصفة (فأقول للرهنين فإن تجاهلاه فالرهن بما فيه<sup>(١)</sup> واعتبرت قيمته يوم الحكم إن بقي وهل يوم التلف أو القبض أو الرهن) وهو الأرجح (إن تأليف أقوال وإن اختلفا في مقبوض فقال الراهن) يثبت أنه (عن دين الرهن وزع بعد حلفهما كالحالة) إذا تنازعا هل هي في المقبوض أو غيره فيوزع<sup>(٢)</sup>

### ﴿ باب ﴾

(لِلْغَرِيمِ مَنْعُ مَنْ أَحَاطَ الدَّيْنَ بِمَالِهِ مِنْ تَبَرُّعِهِ) حاصل ما حققه (ر) وبن أن التبرع بمنع بمجرد الإحاطة ، أو قيام الغرماء وهو الفاس الأعم يمنع حتى من التصرف المالى (وسقرو) أى المدين مطلقاً (إن حل بقيته) ولا مال له ولم يأت بحميل مال (وإعطاء غيره) أى غير القائم (قبل أجله أو كل ما بيده كإقراره لمقتهم عليه على المختار والأصح لا بغضه) حيث بقى ما يعامل عليه (ورهنه وفي كتابته) بالمثل (قولاً نوله التزوج) اللائق (وفي تزوجه أرباعاً وتطوعه بالحج تردد) المذهب منع ما زاد على الواحدة والحج طلقاً<sup>(٣)</sup> (وفاس

(١) أى فيها رهن فيه من الدين فلا يرجع أحدهما على صاحبه بشيء .

(٢) للعلامة المرحوم الشيخ العاطى الشراوى وردة الدهان فى أحكام الرهان مطبوع

بناس ، وللشيخ اسماعيل الحامدى رسالة فى أحكام الحالة مطبوعة بمصر

(٣) فى المجموع وشرحه : ولا يحج الفرض لأنه معدوم إليه

حَضَرَ أَوْ غَابَ إِنْ لَمْ يُعْلَمْ مَلَأَهُ ) وكذا إن علم وبعدت غيبته كما قال ابن رشد  
 كدلائل غيبة ماله كغيبته (بَطْلَانِهِ) أى الغريم (وإن أتى غيبته) من الغرماء  
 فليس للمدين تغليس نفسه (دَيْنًا حَلَّ زَادَ عَلَى مَالِهِ أَوْ بَقِيَ مَا لَا يَفِي بِالْمَوْجَلِ)  
 وفي التغليس بالمساوى خلاف وإنما يقاس إن لم يأت بحميل مال والدَّ (فَمُنْعَ  
 مِنْ تَصَرُّفٍ مَالِيٍّ لَا فِي ذِمَّتِهِ) فيجوز (كخُلْعِهِ وَطَلَاقِهِ وَقِصَاصِهِ وَعَفْوِهِ  
 وَعَقْدِهِ أَوْ وَلَدِهِ) حيث استولدها قبل الحجر (وَتَبِعَهَا مَالُهَا إِنْ قَلَّ) المَعْتَدُ ولو  
 كثر (وَحَلَّ بِهِ) أى بالفلس الأخص وهو حكم الحاكم (وَبِالْمَوْتِ مَا أَجَّلَ)  
 عليه إلا لشرط (وَلَوْ دَيْنَ كِرَاءٍ) وجببة وإن لم يستوف المِنَافِعَ نعم له في الفلس  
 أخذ عين شئته ولا يعمل على ما في الخرشى وحيث أخذ ما بقى رد منابه بما قبض  
 وحاصص ببقية ما مضى (أَوْ قَدَّمَ الْغَائِبُ مَلِكِيًّا) في حيز المبالغة فلا يبطل الحلول  
 (وَلَمَّا نَسَكَلَ الْمَفْلَسُ) وله شاهد بحق (حَافَ كَمَلٌ) من الغرماء (كَمَوْ)  
 على جميع الحق (وَأَخَذَ حِصَّتَهُ) منه (وَلَوْ نَسَكَلَ غَيْرُهُ عَلَى الْأَصَحِّ) وترد  
 يمين الغير على المطلوب فان نكل غريم له (وَقِيلَ إِنْ أَرَادَهُ بِالْمَجْلِسِ) أى مجلس  
 التغليس (أَوْ قُرْبِهِ) لمن لا يقسم عليه (إِنْ ثَبَتَ دَيْنُهُ) الأول (بِإِقْرَارِهِ  
 لَا بِبَيِّنَةٍ) فلا يزاحم الثانى في المال الموجود (وَهُوَ فِي ذِمَّتِهِ) بن ولو علم تقدم  
 معاملته (وَقِيلَ تَعْيِينُهُ الْقِرَاضَ وَالْوَدِيعَةَ إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بِأَصْلِهِ) أى  
 ما ذكر رجح بن تقييده بالقرب خلاف ما في الخرشى (وَالْمَخْتَارُ قَبُولُ قَوْلِ  
 الصَّانِعِ) إذ أفلس هذا شئ فلان مع يمين المقر له (بِالْبَيِّنَةِ) بأصل الاصطناع  
 بخلاف ما قبله ولو مريضاً ولا يعمل على ما في عب والخرشى (وَحُجِرَ أَيْضًا إِنْ  
 تَجَدَّدَ مَالٌ) لأن الحجر قاصر على حد المال الأول ولذا قال (وَأَنْفَكَ وَلَوْ بِلَا  
 حُكْمٍ) بخلاف السفه (وَلَوْ مَسَكَنَهُمُ الْغُرِيمُ فَبَاعُوا وَأَقْنَسُوا ثُمَّ دَايَنَ غَيْرُهُمْ  
 فَلَا دُخُولَ لِلْأَوَّلِينَ كَتَغْلِيْسِ الْخَالِكِ إِلَّا كَارِثٍ وَصِلَةٍ وَأَرْشٍ حِينَ بَاءَ)

فيستوفون فيه (وَبَيْعَ مَالِهِ بِحَضْرَتِهِ) ندباً (بِالْخِيَارِ) للعصاة للاستزادة  
 (ثَلَاثًا) أَيْ مَآ (وَلَوْ كُتِبَ أَوْ نَوِيَّ جُمُعَتِهِ إِنْ كَثُرَتْ قِيَمَتُهُمَا وَفِي بَيْعِ آلِهِ  
 الصَّانِعِ تَرَدُّدُ) لعبد الحميد (وَأَوْجَرَ رَقِيقَهُ) الذي لا يباع (بِخِلَافِ  
 مُسْتَوْلَدَتِهِ وَلَا يُلْزَمُ بِتَكْسِبِ وَتَسْلُفِ وَاسْتِشْفَاجِ) أَخَذَ شَفْعَةَ رِبْعٍ (وَعَفْوِ  
 لِلدَّيْنِ وَانْتِزَاعِ مَالِ رَقِيقِهِ) الذي لا يباع (وَمَا وَهَبَهُ لَوْلَدِهِ وَعُجِّلَ بَيْعُ  
 الْخِيَوَانِ وَاسْتَوْفِيَ بِعَقَارِهِ كَالشَّهْرَيْنِ وَفِيمَا بِنِسْبَةِ الدُّبُونِ) فَيَأْخُذُ كُلُّ مَنْ  
 الْحَاضِرُ بِنِسْبَةِ دَيْنِهِ لِمَجْمُوعِ الدُّبُونِ (بِلَا بَيِّنَةٍ حَضَرِهِمْ) بِخِلَافِ الْوَرِثَةِ  
 (وَاسْتَوْفِيَ بِهِ إِنْ عُرِفَ بِالَّذِينَ فِي الْوُتِ فَقَطُّ) كَالنَّائِبِ الْبَعِيدِ (وَقَوْمِ  
 مُخَالَفِ النَّقْدِ يَوْمَ الْخِصَاصِ وَاشْتَرَى لَهُ مِنْهُ بِمَا يَخْصُهُ وَمَخَى) مَا نَابَ مِنْ  
 الْقِيَمَةِ (إِنْ رَخِصَ أَوْ غَلَا) بِاعْتِبَارِهِ الْغَرْمَاءُ وَيَحَاسِبُ الْمَدِينُ بِمَا آلَ (وَعَلَّ  
 يُشْتَرَى) لَهُ (فِي شَرْطٍ جَيِّدٍ أَذْنَاهُ أَوْ وَسْطُهُ) كَغَيْرِ الْمَفَاسِ (قَوْلَانِ وَجَازَ  
 الثَّمَنُ إِلَّا لِمَا نَسِمَ كَالْإِفْتِضَاءِ) بِغَيْرِ الْجِنْسِ السَّابِقِ فِي السَّلَمِ (وَحَاصَّتِ الزَّوْجَةُ  
 بِمَا أَتَفَقَّتْ) عَلَى نَفْسِهَا زَمَنَ بَسْرِهِ (وَبَصَدَاقِهَا) ثُمَّ إِنْ طَلَقَهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ رَدَّتْ  
 مَا زَادَ عَلَى حِصَاصِ النِّصْفِ (كَالْمَوْتِ) وَمَا سَبَقَ فِي الْفَلَسِ (لَا بِنَفَقَةِ الْوَلَدِ)  
 وَالْأَبوين<sup>(١)</sup> لَأَنَّهَا إِمَاعَانِ مِنْهَا (وَلِإِنْ ظَهَرَ دَيْنٌ أَوْ اسْتَحَقَّ مَبِيعٌ وَإِنْ قَبِلَ  
 فَلَمْسِهِ) الْوَاوِ لِلْعَالِ وَالْأَحْسَنِ حَذَفَ وَإِنْ لَأَنَّ الْمَبِيعَ بَعْدَ الْفَلَسِ يَرْجِعُ بِجَمِيعِ ثَمَنِهِ  
 (رُجْعٌ بِالْخِصَّةِ) عَلَى كُلِّ مِمَّا يَنْوِيهِ فِي الْخِصَّةِ (كَوَارِثِ أَوْ مَوْصِيٍّ لَهُ عَلَى  
 مِثْلِهِ وَإِنْ اشْتَهَرَ مَيِّتٌ بِدَيْنٍ أَوْ عَلِمَ وَارِثُهُ وَأَقْبَضَ) الْغَرْمَاءُ (رَجَعَ عَلَيْهِ)  
 مِنْ بَطَرٍ (و) إِنْ قَبِضَ الْوَارِثُ لِنَفْسِهِ وَلَوْ بِدُونِ الشُّهُورَةِ وَالْمَرْجِعُ عَلَيْهِ (أَخَذَ مَالِي  
 عَنْ مُعَدِّمٍ بِمَا لَمْ يُجَاوِزْ مَا قَبِضَهُ) وَقَوْلُهُ (ثُمَّ رَجَعَ) الْوَارِثُ (عَلَى الْغَرِيمِ)

(١) — هذا على رواية ابن القاسم واقتصر عليها في المجموع ولا يصح تفصيل في المسألة وهو  
 أن لها الخاصة بشروط . أن يحكم بها حاكم . وأن تقسلف تلك النفقة . وأن يكون اتفاقها  
 على يسره .

من ثمة فرع الاشتمار ( وفيها ) أيضاً ( الهدأة بالفريم وهل خلاف ) محله  
 على التعمين ( أو على التخيير تأويلان فإن تلف نصيب غائب عزل )  
 بوكالة الحاكم ( فممنه كمين ونف اغرمائه لا عرض ) فيضمنه المماس ( وهل  
 إلا أن يكون بكذبهم تأويلان ) أرجحهما الاطلاق ( وترك له قوته )  
 والنفقة الواجبة عليهم لظن بسريته وكسوتهم كل دسقا متبادرا ( ولو  
 ورث أباه بيع لا وهب له إن علم واهبه أنه يفتق عليه وخبر لثبوت  
 غمريه ) ولو مقعدا ( إن جهل حاله وآم بسئل الصبر له ) أي لثبوت  
 بحميل بوجبه فغرم ) أي الحميل ( إن آم يأت به ) على القاعدة ( ولو  
 أثبت عدمه ) في غيبته والأرجح براءته حينئذ كما اقتصر عليه في الغمان ( أو  
 ظهر ملاده ) عطف على جهل ( إن نفأس ) ولم يأت بحميل بالمال وهل يكفيه  
 بالوجه خلاف ( وإن وهدهد بقضاء وسأل تأخير كالنوم ) والبودين ( أعطى  
 حميلا بالمال وإلا سجن كمنكوم اللاء ) ولا يقبل منه حميل وفي بن قبوله  
 بالمال ( وأجل لبيع عمره إن أعطى حميلا بالمال وإلا سجن وفي خلافه  
 على عدم الناض ) حيث جهل واستظهر ( تردد وإن علم بالناس لم  
 يؤخر وضرب ) اللد ( مرة بعد مرة وإن شهد بعمره أنه لا يعرف له  
 مال ظاهر ولا باطن حلف كذا لك ) يعني لا مال له لمكن على البت ( وزاد  
 وإن وجد ليقضين ) ليعفيه عن الحلف إن أدى بمره في المستقبل ( وأنظر )  
 إلى ميسرة ( وحلف الطالب ) لا يعلم عدمه ( إن ادعى عليه علم المدعي وإن  
 سأل الطالب ) تفتيش داره فقيه تردد ) ويجاب لتفتيش جيبه ( ورُجحت

(١) في المجموع . ومن استعرقته الثبغات في ماله لا يترك له إلا ما صد جوعته وصدر  
 عورته وماله حيث تستدر الرد — لأربابه — صدقة أو لنفع المسلمين . وكره دعامته  
 إن غابت ١ هـ .

بَيْتُهُ الْمَلَاةُ إِنْ بَيَّنَّتْ) ليس شرطاً كافٍ مع وغيره (وأُخْرِجَ الْجَهْلُولُ إِنْ طَالَ حَبْسُهُ) في نظر الحاكم (بِقَدْرِ الدِّينِ) قلة وكثرة (وَالشَّخْصِ) شرطاً وخسة (وَحَبْسِ الْمَسَاكِينِ أَمِينَةً) منفردة (أَوْ ذَاتِ أَمِينٍ وَالْحَبْسُ لِمُسْكَائِهِمْ) <sup>(١)</sup> بما لا يوفي الدين (وَالْجَدُّ) لابن ابنه (وَالْوَلَدُ لِأَبِيهِ لَا عَكْسُهُ) إلا في النفقة أو كانت على الابن دين ويجبر الأب على الوفاء بغير الحبس (كَالْيَمِينِ) إثباتاً ونفيّاً (إِلَّا لِلْمُقْلَبَةِ) بأن حقق الأب الدعوى (وَالْمُعْتَمَقُ بِهَا لغيره حَقٌّ) كالتملقة بجهار البنت ويحنف الأب مع شاهده (وَأَمَّ يُقَرِّقُ بَيْنَ كَالْأَخَوَيْنِ وَالزَّوْجَيْنِ إِنْ خَلَا) من الرجال وإلا لم يحنس به الزوجة (وَلَا يُنْمَعُ مُسْلِمًا أَوْ خَادِمًا) حيث مرض (بِخِلَافٍ) إقامة (زَوْجَةٍ وَأُخْرِجَ لِحَتِّهِ) ولو قتلاً (أَوْ ذَهَابِ عَقْلِهِ لِمَوَدِّهِ) بكفيل بالوجه (وَاسْتُخْصِنَ بِكَفِيلِهِ رَجُلِيهِ لِمَرَضٍ أَبَوَيْهِ وَوَلَدِهِ وَأَخِيهِ وَقَرِيبٍ جِدًّا لِيُسَلِّمَ) والذي صوبه الباجي عند الخروج (لَا جُحْمَةً وَعَيْبَةً وَعَدُوًّا إِلَّا لِحُوفٍ قَتْلِهِ أَوْ أَسْرِهِ) فيمنفل حبسه (وَلِلْغَرِيمِ أَخْذُهُ عَيْنٍ شَيْئِهِ) المدفوع قبل التغليب (لِلْحَاكِمِ) حقه الحوز (عَنْهُ) وإلا أخذه ولو في الموت (فِي الْفَأْسِ لَا الْمَوْتِ وَلَوْ مَسْكُوكًا أَوْ أَبَقًا وَلَزِمَهُ إِنْ لَمْ يَجِدْهُ) ومثل الغريم وارثه وموهوبه لا من اشترى منه (إِنْ لَمْ يَفْزِدْ غُرْمَاؤُهُ وَلَوْ بِمَالِهِمْ وَأَمْسَكْنَ لَا بُدَّعٍ) إن فلس الزوج بعد الدخول (وَعِصْمَةٍ) إن نلت الخالعة (وَقِصَاصٍ وَلَمْ يَنْتَقِلْ لَا إِنْ طُحِنَتْ الْحِنْطَةُ أَوْ خُلِطَ بِغَيْرِ مِثْلِ أَوْ تُنَمَّنَ زُبْدُهُ أَوْ فَضِّلَ ثَوْبُهُ أَوْ دُبِحَ كَبْشُهُ أَوْ تَمَرَّ رُطْبُهُ كَأَحْيَرِ رَعْنٍ وَتَحْوَرَّ) تشبيهه في أنه لا يختص بما بيده في أجرته حيث لم يشتد حوزة بخلاف مكثري دابة تعينت (وَذِي حَاوُوتٍ بِمَا فِيهِ وَرَادَّ لِسَلْعَةٍ بِعَيْبٍ) فلا يختص بها في الثمن (وَأِنْ أَخَذَتْ

(١) غيب : ويلغز بها فيقال : صيف بهبس لعيده .

عَنْ دَيْنٍ وَهَلِ الْقَرْضُ كَذَلِكَ) لَا يَكُونُ الْقَرْضُ أَحَقَّ بِعَيْنٍ شَيْئُهُ (وَأِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ مُقْتَرِضُهُ) وَرَجَحَ (أَوْ كَالْبَيْعِ) وَفِي بِنِ تَصَحُّبِهِ (خِلَافٌ وَلَهُ) أَى لِّلْعَرِيمِ إِذَا وَجَدَ عَيْنَ شَيْئِهِ مَرهُونًا (فَكَ الرِّهْنِ وَحَاصٌّ بِفِدَائِهِ لَا بِفِدَائِهِ الْجَانِي وَ) لَهُ (نَقْضُ الْمُحَاصَّةِ إِنْ رُدَّتْ) سَلَمَتِهِ الْمَفَاسِ (بِعَيْنِ) وَيَأْخُذُهَا (و) لَهُ (رَدُّهَا وَالْمُحَاصَّةُ) بِشَمْنِهَا (بِعَيْنِ تَمَازِي) حَدَثَ عِنْدَ الْمَفَاسِ (أَوْ مِنْ مُشْتَرِيهِ) هُوَ الْمَفَاسِ (أَوْ) مِنْ (أَجْنَبِيٍّ لَمْ يَأْخُذْ أَرْضَهُ أَوْ أَخَذَهُ وَعَادَ لِهَيْئَتِهِ) هَذَا هُوَ الْمَدَارُ فَالْأَوَّلَى تَرْكُ الْأَخْذِ وَعَدَمُهُ (وَالْأَيُّ) يَعِدُ (فَبِذِي سَبَبَةٍ نَقْضِهِ) بِحَاصِصٍ إِذَا أَخَذَهُ بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ إِنْ أَخَذَهُ (وَرَدُّ بَعْضٍ ثَمَنِ قُبُضٍ وَأَخْذُهَا) أَى سَلَمَتِهِ (وَأَخْذُ بَعْضِهِ وَحَاصٌّ بِالْفَائِثِ) وَلَوْ وَجَّهَ الصَّفَقَةُ وَيَرُدُّ مَا يَنْبُوِيهِ الْمَأْخُوذُ مِمَّا قُبِضَ (كَبَيْعٍ أَمْ وَلَدَتْ) تَشْبِيهِ فِي الْحَاصَّةِ بِقِيَمَةِ الْأُمِّ مِنْ مَجْمُوعِ قِيَمَتِهَا وَالْوَلَدُ أَنْ لَوْ كَانَ يَوْمَ الْبَيْعِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ الْآنَ وَيَأْخُذُ الْوَلَدُ (وَأِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ بَاعَ الْوَلَدُ فَلَا حِصَّةَ) لِلْفَائِثِ بَلْ يَأْخُذُ الْهَاقِ بِمَجْمُوعِ الثَّمَنِ أَوْ بِحَاصِصِ وَالتَّمَكُّنِ مِنَ الدِّيَةِ كَالْبَيْعِ (وَأَخْذُ) الْمَفَاسِ (الْثَّمَرَةِ) عَجَانًا إِذَا جَذَّهَا كَمَا سَبَقَ (وَالْفَلَّةُ إِلَّا صُوفًا تَمَّ) وَأَوْ جَذَّهَا إِلَّا أَنْ يَقْبِضَهُ فَيَحَاصِصُ بِمَا يَنْبُوِيهِ (أَوْ ثَمَرَةً مُؤَبَّرَةً) اشْتَرَطَهَا فَإِنْ جَذَّهَا حَاصِصٌ بِمَا يَنْبُوِيهَا (وَأَخْذُ لِلْكَرِيِّ دَابَّتُهُ وَأَرْضُهُ) فِي الْمَفَاسِ عَلَى مَا سَبَقَ (وَقُدِّمَ فِي زَرْعِهَا فِي الْفَلَسِ) يَسْتَوْفَى مِنْهُ الْأَجْرَةَ (ثُمَّ سَاقِيَهُ) الْأَجِيرُ فِيهِ (ثُمَّ مُرْتَهِنُهُ) وَهُوَ الْمَقْدَمُ فِي الْمَوْتِ أَمَّا الْمَسَاقِيُّ فَشَرِّكَكَ مَطْلَقًا<sup>(١)</sup> (وَالصَّانِعُ أَحَقُّ) فِي أَجْرَتِهِ (وَلَوْ يَمُوتُ بِمَا بِيَدِهِ وَإِلَّا) بِأَنْ أَخْرَجَهُ مِنْ يَدِهِ (نَلَا) يَكُونُ أَحَقُّ (إِنْ لَمْ يُضِفْ لِمَنْفَعَتِهِ شَيْئًا إِلَّا النَّسِجَ فَكَالزَّرْدِ) رَجَحَ أَنْ النَّسِجَ كَفَيْهِ (بُشَارِكُ بِقِيَمَتِهِ) وَلَوْ لَمْ يَزِدْ فِي قِيَمَةِ الثَّوبِ (وَالْمُكْتَرِي) أَحَقُّ (بِالْمُعَيَّنَةِ) وَلَوْ لَمْ يَقْبِضْهَا (وَبَعَثَهَا) إِنْ قُبِضَتْ وَلَوْ أُدْبِرَتْ (عَلَيْهِ الدَّوَابُ) فَيَخْتَصِمُ

بما قبضه حالا (وَرَبُّهَا بِالْمَعْمُولِ) في كرائها (وَأِنْ لَمْ يَسْكُنْ مَعَهَا مَا لَمْ يَقْبِضْهُ رَبُّهُ) ولو لم يخال كافي بن (وَفِي كَوْنِ الْمُشْتَرَى أَحَقُّ بِالسَّاعَةِ) في منها (يَفْسَخُ) يابى أنه مصدر مجرور بباء موحدة (لِفَسَادِ الْبَيْعِ أَوْ لَا أَوْ) أحق (فِي) البيع (الْتَقْدِ أَقْوَالُ) أرجحها أولها (وَهُوَ أَحَقُّ بِثَمَنِهِ) ولو في الموت لفساد العقد (وَبِالسَّاعَةِ إِنْ بَيِّعَتْ بِسَاعَةٍ وَاسْتُجِزَّتْ) البيع بها (وَقُضِيَ) بأخذ المدين الوثيقة) ويخصم ما بها (أَوْ تَقْطَعُهَا لَا) وثيقة (صَدَقَ فِي قُضَى) لأغراضها في النكاح (وَرَبُّهَا رَدُّهَا) من المدين (إِنْ ادَّعَى سُقُوطَهَا) وحلف على بقاء المدين (وَقَضَى) (لِرَاهِنٍ بِيَدِهِ رَهْنُهُ بِدَفْعِ الدَّيْنِ) وحلف إلا أن يدعى المرهن نحو المرفقة والسقوط بقرب (كَوْثِيْقَةٍ زَعَمَ رَبُّهَا سُقُوطَهَا) تشبيه في براءة المدين مع عدمها (وَلَمْ يَشْهَدْ شَاهِدُهَا إِلَّا بِهَا) وإلا مضى حيث وعى .

### ﴿ بَابٌ ﴾<sup>(١)</sup>

(الْمَجْنُونُ مُحْجُوزٌ) عليه (لِلْإِفَاقَةِ وَالْهَبِئِ لِبُلُوغِهِ) بالنسبة لحجر النفس (بِمَا كَانَ عَشْرَةَ أَوْ الْخُلْمِ أَوْ الْخُبْضِ أَوْ الْخُمْلِ أَوْ الْإِنْبَاتِ) للعانة (وَهَلْ إِلَّا فِي حَقِّهِ تَعَالَى تَرَدُّدٌ) أرجحها كما في حش أنه علامة مطلقا (وَصَدَّقَ) الصبي في شأن البلوغ (إِنْ لَمْ يَرْبُ وَلَوْ لِي رَدُّ تَصَرُّفٍ مُبْمِزٍ) بالمصاحبة (وَلَهُ إِنْ رَشَدَ وَلَوْ حَنِثَ بَعْدَ بُلُوغِهِ) فهدد المدين التي صدرت في صباه بعتق أو غيره (أَوْ وَقَعَ الْمَوْقِعَ) تفسير أولا (وَصَحْنٍ) الصبي ولو غير مبميز (مَا أَفْسَدَ) في ذمته (إِنْ لَمْ يُؤْمَنْ عَلَيْهِ) وإلا ضمن في المال بقدر تصويبه

(١) هذا باب في بيان سبب الحجر . وأسبابه سبعة وهي فليس وجنون وصبا ورق وتبذير ومهض ونكاح باعتبار الزوجة . أي أن الزوج يحجر على زوجته فيما زاد على الثلث .



(وَصَحَّتْ وَصِيَّتُهُ كَالسَّفِيهِ إِنْ لَمْ يَخْلُطْ إِلَى حِفْظِ مَالِ ذِي الْأَبِ بَعْدَهُ)  
 أى بعد البلوغ غابة لحجر المال (وَفَكَتْ وَصِيَّةً أَوْ مُقَدِّمَ قَاضٍ) عطف على حفظ  
 وهذا فى اليقين (إِلَّا كَدَّرَ رَهْمَ لِعَيْشِهِ) استثناء من الحجر (لَا طَلَّاقِهِ) أى  
 السفينة البالغ (وَأَسْتَعْلَاقِ نَسَبٍ وَنَهْيِهِ وَعِتْقِ مُسْتَوْلَدَيْهِ) وتبنيها ما لها كالنفس  
 (وَقَصَاصٍ وَنَهْيِهِ) مما لم يتقرر فيه مال (وَأَقْرَارٍ يَعْتَمِدُ بِهِ) فلا كلام للولى فى  
 شئ من ذلك (وَتَصَرُّفُهُ) أى السفينة وأما السفينة فعلى الرد قطعاً (قَبْلَ الْحَجْرِ  
 عَلَى الْإِجَازَةِ عِنْدَ مَالِكٍ) وما زلنا نسمع من الأشياخ ترجيعه (لَا ابْنُ النَّاسِمِ)  
 وفى بن تفرقة (وَعَلَيْهِمَا الْعَكْسُ فِي تَصَرُّفِهِ إِذَا رَشَدَ بَعْدَهُ) قبل فكه (وَزَيْدٌ  
 وَفِي الْأَثْنَيْنِ) على حفظ المال وفك الوصى أو المتقدم (دُخُولُ زَوْجِهَا وَشَهَادَةُ  
 الْمُدُولِ عَلَى صَلَاحِ حَالِهَا وَلَوْ جَدَّدَ أَبُوهَا حَجْرًا) فلا يعتبر (عَلَى الْأَرْجَحِ،  
 وَالْأَبِ تَرْشِيدُهَا قَبْلَ دُخُولِهَا كَالْوَصِيِّ) بعد الدخول (وَأَوْ لَمْ يُعْلَمْ  
 رُشْدُهَا) فالدار أن لا يعلم سقمها (وَفِي مُقَدِّمِ الْقَاضِي خِلَافٌ) أرجحه ليس له  
 الترشيذ مع جهل الحال (وَالْوَلِيُّ الْأَبُ وَلَهُ الْبَيْعُ مُطْلَقًا) ولو عقاراً لغير  
 الأسباب الآتية (وَأِنْ لَمْ يَذْكُرْ سَبَبَهُ ثُمَّ وَصِيَّتُهُ وَإِنْ بَعْدَ وَهْلٍ كَالْأَصْرِ أَوْ  
 إِلَّا الرُّبْعَ فَبَيِّمَانِ السَّبَبِ) من الآية باثبات على مافى بن راداً على مافى الطروشى  
 من تصديقه (خِلَافٌ) وَلَيْسَ لَهُ هِبَةٌ لِلنَّوَابِ ثُمَّ حَاكَمَ وَبَاعَ بِثُبُوتِ بَعْمٍ  
 وَإِنْ هَالِكٍ) من كوصى (وَمِنْ سِكَكِ لِمَا يَبِيعُ وَأَنَّهُ) أى بيمه (الْأَوَّلَى وَحِيَازَةُ  
 الشُّهُودِ لَهُ) لئلا يقال المبيع غير عقاره (وَالْقَسْوَقُ) إظهاره المشتري إظهاراً تاماً  
 (وَعَدَمِ الْإِعْزَازِ) على الثمن (وَالسَّدَادِ فِي الثَّمَنِ وَفِي) وجوب (تَضَرُّعِهِ  
 بِأَسْمَاءِ الشُّهُودِ) فى كتابه (قَوْلَانِ لَا حَاضِنَ كَعَبْدٍ) وأخ لا يعرف فكلاً ليهاء  
 والتقديم (وَعَمَلٍ بِإِمضاء الْبَيْعِ) بنظر الحاضن (وَفِي حُدِّهِ تَرَدُّدٌ) والأظهر  
 اختلافه بالنسبة للأموال (وَالْوَلِيُّ تَرَكُّ الشَّفْعِ) أى أخذ الشفعة بالنظر وإلا

فله إن رشد (وَالْفَصَاصِ) بالدية، (فَيَسْقُطَانِ وَلَا يَمُوتُ) بأقل منها إلا للمسر  
(وَمَضَى عِتْقُهُ بِمَوْضٍ) سداد من غير العبد (كَأَيِّهِ إِنْ أُنْسِرَ) فيغرم  
القيمة (وَأِنَّمَا يَحْكُمُ فِي الرُّشْدِ وَضِدَّهُ وَ) أمور (الْوَصِيَّةِ وَالْحُبْسِ لِلْعُقْبِ)  
كعلى الفقراء (وَأَمْرُ الْفَائِبِ) غير المفقود كما سبق (وَالنَّسَبِ وَالْوَلَاءِ وَحَذَرِ  
وَقِصَاصِ وَمَالِ يَدِيمِ الْقَضَاءِ) وأولى السلطان نفسه وبأى وبقى إن حكم  
غيرهم صواباً وأدب (وَأِنَّمَا يُبَاعُ عَقَارُهُ) أى اليقيم (إِحْجَاجَةً) كدفعة أودين  
(أَوْ غِبْطَةً) زيادة الثمن على الثلث (أَوْ لِيَكُونَ مَوْظَافًا) بحكر (أَوْ حِصَّةً  
أَوْ قِلَّةً غَلَّتِهِ فَيُتَبَدَّلُ) عقار (خِلَافُهُ) سالم من موجب البيع (أَوْ بَيْنَ  
ذِمَّتَيْنِ أَوْ جِيرَانِ سُوءِ أَوْ لِإِرَادَةِ شَرِيكَهِ بَيْعًا وَلَا مَالَ لَهُ أَوْ لِخَشْيَةِ  
انْتِقَالِ الْعِمَارَةِ) عنه (أَوْ الْخُرَابِ وَلَا مَالَ لَهُ) يعمر به (أَوْ لَهُ وَالْبَيْعُ أَوْ لِي  
وَحُجْرَةٍ عَلَى الرَّقِيقِ) ولولم يفتزع ماله كالمبعض في يوم سيده (إِلَّا بِإِذْنِ)  
في التجارة ككتابة (وَلَوْ فِي نَوْعٍ) فيصرف في غيره لأنه أقدمه للناس  
(فَسَكَّوْكَيلٍ مَفْوضٍ، وَلَهُ أَنْ يَضْمَ وَيُؤَخَّرَ وَيُضَيَّفَ أَنْ اسْتَأْنَفَ) بذلك  
في التجارة (وَيَأْخُذُ قِرَاضًا) ورجحه للسيد (وَيَدْفَعُهُ وَبَقَصَرَتْ فِي كَيْفِيَّةِ  
وَأَقِيمَ مِنْهَا عَدَمُ مَنْعِهِ مِنْهَا) أى من قبولها (وَلَيْفَئِذٍ مَنْ أُذِنَ لَهُ الْقَبُولُ  
بِلَا إِذْنِ وَالْحُجْرُ عَلَيْهِ كَالْحُرِّ) ولا بد من الحاكم في حجر المأذون (وَأُخِذَ)  
دِينَهُ (تَمَّا بِيَدِهِ وَإِنْ مُسْتَوْلَدًا) ومن يعتق عابه وما يذوب ولدها للسيد  
(كَطَيْتِهِ وَهَلْ إِنْ مُنْجَحَ لِلدِّينِ أَوْ مُطْلَقًا) واستظهر (تَأْوِيلَانِ لَا غَلْتِهِ  
وَرَقَبَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَسْكُنْ غَيْرِيْمَ فَسَكَّنِيهِ) للسيد انتزاع ماله (وَلَا يُسْكُنُ  
ذِمِّيٌّ مِنْ تَجَرٍّ فِي كَخْمَرٍ إِنْ اتَّجَرَ لِسَيِّدِهِ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ) أرجحهما للمضى  
مع أهل دينه (وَعَلَى مَرِيضٍ حَكَمَ الطَّبُّ بِكَثْرَةِ الْمَوْتِ بِهِ كَسَلٍ وَقَوْلَانِجِ  
وَعَلَى قَوْبَةٍ وَحَامِلٍ سِتَّةٍ وَنَحْبُوسٍ لِقَتْلِ أَوْ) مقرب (إِقْطَاعِ) إن خيف

الْمَوْتُ وَحَاضِرِ صَفِّ الْقِتَالِ لَا كَجَرْبٍ وَمُلَجَّجٍ بِبَحْرِ وَلَوْ حَمَلَ الْقَوْلُ  
إِلَّا مِنْ لَابِحِ الْعُومِ بغير سفينة (فِي غَيْرِ مُؤَنَّتِهِ وَتَدَاوِيهِ وَمُعَاوَضَةِ مَالِيَّتِهِ)  
بِلا محاباة (وَوَقِفَ تَبَرُّعُهُ إِلَّا لِمَالِ مُؤْمُونٍ وَهُوَ الْعَقَارُ فَإِنْ مَاتَ فَمِنْ الثُّلُثِ  
وَالْأَمْعَى) حيث نجزه (وَعَلَى الزَّوْجَةِ إِرْزَاجُهَا وَأَوْ عِبْدًا) ولا كلام لسيده  
(فِي تَبَرُّعِ زَادَ عَلَى ثُلُثِهَا وَإِنْ بِكَفَالَةٍ) قال ولوله كما يأتي وله منهما من الوجه  
والطلب مطلقاً للخروج (وَفِي إِفْرَاضِهَا) ديناً (قَوْلَانِ وَهُوَ) أى تصرف  
الزوجة (جَائِزٌ حَتَّى يُرَدَّ فَمَضَى إِنْ لَمْ يَعْلَمْ) الزوج (حَتَّى تَأْتِيَتْ أَوْ مَاتَ  
أَحَدُهُمَا كَعِتْقِ الْعَبْدِ) فبمضى تبرعه (وَوَفَاءِ الدَّيْنِ) فبمضى تصرف المدين  
(وَلَهُ رَدُّ الْجَمِيعِ إِنْ تَبَرَّعَتْ بِزَائِدٍ) بخلاف ورثة المدين (وَلَيْسَ لَهَا تَبَرُّعٌ  
بَعْدَ الثُّلُثِ إِلَّا أَنْ يَبْعُدَ) كسنة أشهر ففي ثلث الباقي

### ﴿ باب ﴾

(الصَّاحِبُ<sup>(١)</sup>) عَلَى غَيْرِ الْمُدَّعَى بِهِ بَيْعٌ) إِنْ كَانَ الْغَيْرُ ذَاتًا فَيَشْتَرِطُ فِيهِ  
شُرُوطُ الْبَيْعِ (أَوْ إِجَارَةً) إِنْ كَانَ مَنَافِعَ (وَعَلَى بَعْضِهِ هِبَةٌ) أَى إِبْرَاءُ فَلَا  
يَحْتَاجُ لِحُوزٍ (وَجَازَ عَنْ دَيْنٍ بِمَا يُبَاعُ بِهِ) لَا بِمَوْخَرٍ أَوْ ضَعٍ وَتَجَلٍّ أَوْ حَطِّ  
الضَّمَانِ وَأَزِيدَكَ (وَعَنْ ذَهَبٍ يُوْرِقُ وَعَمَّ كُتُبُهُ إِنْ حَلَّ وَعُجِّلَ) الصَّالِحُ بِهِ  
وَمَعْنَى حُلُولِهِ أَنْ لَا يَشْتَرِطُ تَأْخِيرَهُ وَإِلَّا فَتَصْرِفُ مَوْخَرٍ (كَمِائَةِ دِينَارٍ وَدِرْهَمٍ)  
وَاحِدٍ (عَنْ مَائَتَيْهِمَا) لِأَنَّهُ أَبْرَأُ مِنْ بَقِيَةِ الدَّرَاهِمِ (وَعَلَى الْإِفْتِدَارِ مِنْ يَمِينٍ أَوْ  
السَّكُوتِ) كَالْإِفْرَارِ (أَوْ الْإِنْكَارِ إِنْ جَازَ عَلَى دَعْوَى كُلِّ) شَرْطُ فِي  
الْإِنْكَارِ فَقَطْ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ لَا إِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا طَعَامٌ مِنْ بَيْعٍ (وَوَظَائِرُ الْحُكْمِ)

(١) ابن عرفة : الصلح انتقال عن حق أو دعوى بعوض لرفع نزاع أو خوف وقوعه  
وهو ثلاثة : بيع : إجارة : هبة .

لا إن أخره لأنه تهمة سلف جر نفعاً بسقوط البين واشترط ابن القاسم الأول فقط وأصبح أن لا يتقنا على فساد فيجوز ما سبق لا إن ادعى بدراهم وطعام فأنكر أحدهما وصالح من الآخر برى (وَلَا يَحِلُّ لِلظَّالِمِ قُلُوبُ أَقْرَبَهُ أَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ) في بن قصرها على المدلين لا شاهد وعين (لَمْ يَسْلَمْهَا) وحلف على ذلك (أَوْ أَشْهَدَ وَأَعَانَ أَنَّهُ يَقُومُ بِهَا) لبعد غيبتها والإعلان عند الحاكم (أَوْ وَجَدَ وَهَيْئَتَهُ بَدَهُ) وقد أشهد أو نسيها وحلف كالبينة (فَلَهُ نَقْضُهُ كَمَنْ لَمْ يُعْلِنِ) بالاشهاد (أَوْ يَقْرَأُ) المدعى عليه عطف على المعنى (سِرّاً فَقَطْ) فشهد على جده أنه صالح ليقر ظاهراً أنه نقضه ولو أسقط البينة حيث استرعى بيينة على أنه غير ملتزم إسقاطها (عَلَى الْأَخْسَنِ لَا إِنْ عَلِمَ بِبَيِّنَةٍ وَلَمْ يُشْهِدْ) على أنه يقوم بها (أَوْ ادَّعَى ضَيَاعَ الصَّكِّ فَقِيلَ لَهُ حَقُّكَ نَكَيْتُ) به (وَأَتَى بِهِ فَصَالِحٌ ثُمَّ وَجَدَهُ) ولم يشهد على القيام به (وَ) جاز (عَنْ إِمْرَأَةٍ زَوْجَةٍ) مثلاً (مِنْ عَرَضٍ وَوَرَقٍ وَذَهَبٍ يَذْهَبُ مِنَ التَّرَكَّةِ قَدَرَهُ مَوْرِنَهَا مِنْهُ) أي من الذهب الحاضر (فَأَقْلَ) وكذا بدراهم (أَوْ أَكْثَرَ إِنْ قَلَّتِ الدَّرَاهِمُ) أو العروض ليجتمع البيع والصرف في دينار وحضرت التركة كلها (وَحَضَرَ) جميعها (وَأَقْرَأَ الْمَدِينُ) إن كان في التركة دين (وَحَضَرَ) تأخذه الأحكام (وَعَنْ دَرَاهِمٍ وَعَرْضٍ نُرْكَأَ يَذْهَبُ) من غيرها فهو في حيز الاستثناء وكذا عكسه (كَبَيْعٍ وَصَرَفٍ) يجوز إن اجتمع في دينار (وَإِنْ كَانَ فِيهَا دَيْنٌ) والصالح بعين فلا تكرار (فَسَكْبِيْعُهُ) فيحرم إن كان الدين عيناً كطعام بيع (وَعَنْ دَمِ الْعَمَلِ) ثبت أولاً (بِمَا قُلَّ وَكَثُرَ لَا غَرَرٍ كَرِطْلٍ مِنْ شَاةٍ) فهل ساخها (وَلِلَّذِي دَيْنٌ مِنْهُ) أي للمدين (مِنْهُ) أي من صالح على جنابته عمداً (وَإِنْ رُدَّ مُقَوِّمٌ) صالح به عن إنكار أو دم عمد (بِعَيْنٍ رُجِعَ بِبَيِّنَةٍ) وكذا الاستحقاق والأخذ بالشفقة (كَسَكْبَانٍ) المقوم مهره (وَحُلْعٍ) به وكان

جعل عوض كتابته أو قطاعة أو عمري وتأتى له هذه المسائل في الاستحقاق  
(وإن قتل جماعة أو قَطَمُوا جَارَ صَالِحٍ كُفْلٍ وَالْعَفْوُ مِنْهُ) وأما تعدد المقتول  
فصالح القاتل عن واحد فقطل بأخر فلورثته رد الصالح لأنه إنما صالح ليحيى  
(وإن صالح مَقْطُوعٌ ثُمَّ نَزَى فَمَاتَ فَلَوْلِيٌّ لَّأَلِهِ) الضمير للجاني (ردّه  
وَالْقَتْلُ بِقَسَامَةٍ) إلا أن يصالح عنه وعما يؤول إليه وكان يقتص منه (كأخذهم  
الدِّبَّةَ فِي الْخَطَا) تشبيهه في القسامة بعد نفذ الصالح (وإن وجب لغيره  
على رجل جرح عمدٍ فصالح في مَرَضِهِ بِأَرْشِهِ أَوْ غَيْرِهِ ثُمَّ مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ  
جَارَ وَنَزَمَ) إذ له أن يعفو مجاناً (وَهَلْ مُطْلَقاً أَوْ إِنْ صَالَحَ عَلَيْهِ) وهو  
مذهب الأكثر واستشكله (ر) بأن الأمر آل لغير ماله الصالح لأن التحقيق  
أن للجرح مدخلا في اللوت (لَا مَا يُوَوَّلُ إِلَيْهِ) فلا يعضى (تأويلان وإن  
صالح أحدٌ وَلِيَّيْنِ فَلِلْأَخْرِ الدُّخُولُ مَعَهُ) ولا رجوع على الجاني وله عدم  
الدخول ونصيبه من دية عمد (وَسَقَطَ الْقَتْلُ كَدَعْوَاكَ) يا ولي (صُدِّجَهُ  
فَأَنْكَرَ) فإن نكل حلفت وأخذت الدية (وإن صالح مَقْرٌ بِخَطَايَا بِيَالِهِ  
أَزَمَهُ وَهَلْ مُطْلَقاً) إذ الراجح أن الإقرار لا يسرى على العاقلة (أو ما دَفَعَ  
تَأْوِيلَانِ لَا إِنْ ثَبَتَ) الخطأ (وَجَمِلَ لَزُومُهُ) للعاقلة (وَحَلَفَ وَرَدَّ) ما صالح  
به إن زاد على حصته (إِنْ طَوَّلَ بِهِ) أى بالصالح (مُطْلَقاً) ولو تلف لأنه  
كالملوب (أَوْ طَلَبَهُ وَوَجَدَهُ وَإِنْ صَالَحَ أَحَدُ وَلَدَيْنِ) مثلاً عن دين لمورثهم  
(وإن عن إنكارٍ فَلْيَصَاحِبِهِ الدُّخُولُ) وله أن لا يدخل فليس له  
في الإنكار ولا بينة إلا البين (كَحَقِّ لَهْمَا) أى الشخصين تشبيهه في مطلق  
دخول أحدهما فيما قبضه الآخر (فِي كِتَابٍ أَوْ مُطْلَقٍ) بلا كتابة (إِلَّا الطَّعَامُ  
فَعِيهِ تَرَدُّدٌ) حقه تأويلان ويؤخره عن قوله (إِلَّا أَنْ يَشْخَصَ) يخرج بشخصه  
ولو لحاضر (وَيُعْذَرُ إِلَيْهِ) أى يرسل لشريكه لقطع عذره (فِي الْخُرُوجِ أَوْ  
الْوَكَاةِ فَيَمْتَنِعُ) فلا دخول له وهنا استثنى في المدونة الطعام فقيل من أصل

المسألة وهو قبض أحدهما دون الآخر وقيل من آخرها وهو عدم الدخول عند  
الاعذار والفهمان صحيحان لأن ما ذكره قسمة وهي بيع ولا يجوز في الطمام قبل  
قبضه (وإن لم يكن) عند المدين (غَيْرُ الْمُقْتَضَى) مبالغة في عدم  
الدخول مع الاعذار (أَوْ يَكُونُ بَكْتَابَيْنِ) عطف على يشخص فلا دخول  
أيضاً (وَفِيهَا لَيْسَ لَهَا) أصله كأن يكون لكل سلعة باعها بثمان  
واحد (وَكُتِبَ فِي كِتَابٍ قَوْلَانٍ) أرجحهما الدخول (وَلَا رُجُوعَ)  
لغير القابض على صاحبه (إِنْ اخْتَارَ مَا عَلَى الْغَرِيمِ وَإِنْ هَلَكَ) أو ما بيده  
(وَإِنْ صَالَحَ) أحد متداخلين لكل خمسين (عَلَى عَشْرَةٍ مِنْ خَمْسِينَ)  
لإثبات النون على إعرابه كحين (فَلِلْآخِرِ إِسْلَامُهَا) ويتبع الغريم بخمسين  
(أَوْ أَخَذَ خَمْسَةَ مِنْ شَرِيكِهِ وَيَرْجِعُ) على الغريم (بِخَمْسَةٍ وَأَرْبَعِينَ  
وَيَأْخُذُ الْآخَرُ) من الغريم أيضاً (خَمْسَةَ وَإِنْ صَالَحَ بِمُؤَخَّرٍ عَنْ  
مُسْتَهْلِكٍ لَمْ يَحْزُ إِلَّا بِدَرَاهِمٍ قَدَرِ قِيَمَتِهِ فَأَقْلٌ أَوْ ذَهَبٌ كَذَلِكَ) لئلا يلزم  
فسخ الدين في الدين (وَهُوَ تَمَّ بِبَاعِهِ) لا إن كان المستهلك ربوياً صولح عنه  
بمثله مؤخر وهذا يؤخذ من تشبيهه الصلح بالبيع (كَمَبْدٍ آتِي) من عندك ولزمك  
قيمته فلا تصلح عنها بمؤخر من غير جنسها أو أكثر منها (وَإِنْ صَالَحَ  
بِشَيْءٍ عَنْ مُوضِحَةٍ عَمْدٍ وَخَطَأٍ فَالشُّفْعَةُ بِنِصْفِ قِيَمَةِ الشَّيْءِ) للعمد  
(وَبِدِيْقَةِ الْمُوضِحَةِ وَهَلْ كَذَلِكَ إِنْ اخْتَلَفَ الْجُرْحُ) كنفس وبدفصفان  
أو مثالثة وهو الأظهر فما ناب العمد فبالقيمة ومقابل الخطأ فبديته (تَأْوِيلَانِ)

### ﴿ باب ﴾

(شَرْطُ الْحَوَالَةِ<sup>(١)</sup> رِضَى الْمُجْبِلِ وَالْمُحَالِ فَطَأ<sup>(٢)</sup>) لا المحال عليه وفي اشتراط

(١) الحوالة صرف دين عن ذمة المدين بمثله إلى أخرى تبرأ بها الأولى اه أقرب المسالك  
(٢) في المجموع : ولا تصح على عدو فإن حدثت عداوة فالظاهر منعه أن يقتضى بنفسه اه

حضوره وإقراره خلاف وحوالة الاذن لا يشترط فيها الشرط (وَتُبُوتُ  
دَيْنٍ لَا زِمَ) فلا يحال على المسكاتب ويحيل سيده على مكانبه (فَإِنْ أَعْلَمَهُ  
بِعَدَمِهِ) أى الحيل المحال بعدم الدين (وَمَرَطَ الْبَرَاءَةَ صَحَّ) وكانت حمالة  
لا بد من رضى المحال عليه حيث لم تشترط البراءة ويرجع بما أدى على الصواب  
(وَهَلْ إِلَّا أَنْ يُفَلِّسَ) المحال عليه (أَوْ يَمُوتَ) فيرجع المحال على الحيل  
(تَأْوِيلَانِ) أرجعهما عدم الرجوع مطلقاً حيث شرط البراءة (وَصِيغَتُهُمَا)  
مفهومها ولو من غير مادتها على الراجح (وَحُلُولُ الْمُحَالِ بِهِ وَإِنْ كِتَابَةً)  
وتحل بتنجيز العتق (لَا) يشترط حلول المحال (عَلَيْهِ) وتساوى الدَّيْنَيْنِ  
قَدَرًا وَصِفَةً وَلِي تَحْوِيلِهِ عَلَى الْأُذْنِ تَرَدُّدٌ) أرجعه المنع حيث لم يرجع  
بالباقى والعكس ممنوع قطعاً (وَأَنْ لَا يَكُونَا طَعَامًا مِنْ بَيْعٍ) ولا يضر أحدهما  
(لَا كَشْفُهُ عَنْ ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ) أملى أم معدوم (وَيَتَحَوَّلُ حَقُّ الْمُحَالِ  
عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ وَإِنْ أَفْلَسَ أَوْ جَحَدَ) بعدُ (إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ الْمُجِيلُ  
بِإِفْلَاسِهِ) أو جحده (فَقَطُّ) دون علم المحال (وَحَلَفَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ ظَنُّهُ) بالبراءة  
للمجهول لا خصوص المدعى به (الْعِلْمُ) يمين تهمة لا ترد على الصواب (فَلَوْ  
أَحَالَ بِائِعٌ عَلَى مُشْتَرٍ بِالْثَمَنِ ثُمَّ رُدَّ بِعَيْبٍ أَوْ اسْتُخِفَّ لَهُ تَغْيِيرُ السِّخْرِ) الحوالة  
(وَاخْتِيَارُ خِلَافِهِ) وأنها تنفسخ وهو الصواب لكن اصطلاحه أنه لا يخفى من  
عند نفسه ، وليس كذلك فيهما بل قول أشهب ورجحه ابن راشد بالآف (١)  
(وَالْقَوْلُ لِلْمُجِيلِ إِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ) بعد قبول الحوالة ، فأعدم المحال عليه  
أو غاب (نَفَى الدَّيْنِ لِلْمُحَالِ عَلَيْهِ) اللام بمعنى عن متعلقة بنفى أو على متعلقة  
بدين (لَا فِي دَعْوَاهُ وَكَالَةً أَوْ سَلَفًا) لحوالة وفى حش القول للمجهول أيضاً .

(١) هو محمد بن عبد الله بن راشد البكرى نسبا القفصى بلداً نزيل تونس . أخذ عن  
القرافي وابن دقيق العيد وابن المنير والشمس الأصبهاني وغيرهم . له مؤلفات عدة منها الشهاب  
الثائب فى شرح ابن الحاجب . عليه نهج الشراح بعده كابن هارون وابن عبد السلام .

﴿ باب ﴾

(الضَّمانُ شَفْلُ ذِمَّةٍ أُخْرَى بِالْحَقِّ وَصَحَّ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ) فَإِنْ ثَبَتَ عَقْدُ  
الْإِجَارَةِ قَبْلَهُ قَدِمَتْ (كَمْ سُكَاتٍ وَمَا أَذُونِ إِنْ أَذِنَ سَيِّدُهُمَا، وَزَوْجَتُهُ وَمَرِيضُ  
بِشْكُ) وَاعْتَفَرَ مَا خَفَ فَوْقَهُ كَالِدِيَّارٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ تَبَرُّعًا مُحَضًّا (وَأَتَّبَعَ ذَوَا الرِّقِّ  
بِهِ إِنْ عَتَقَ) حَيْثُ لَمْ يَرُدِّهِ السَّيِّدُ (وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ جَبْرُهُ عَلَيْهِ) بِأَزِيدٍ مِنْ مَالِهِ  
(وَعَنِ الْمَيْتِ الْمَفْلُوسِ وَالضَّامِنِ) وَلَوْ تَسَلَّسَلْ أَوْ اخْتَلَفَتْ الْأَنْوَاعُ (وَالْمَوْجَلُّ  
حَالًا) أَوْ لَدُونِ (إِنْ كَانَ نَمَّا يُعْجَلُ) وَإِلَّا فَهُوَ حُطُّ الْغُلَامِ وَأَزِيدُكَ تَوْفِيقًا  
وَيَمْتَنِعُ لَا يَمُوتُ وَيَجُوزُ لِلْأَجَلِ (وَعَكَسُهُ) يَضْمَنُ الْحَالُ عَلَى أَنْ يُؤْجَلَ (إِنْ  
أُتْسِرَ غَيْرُهُ) الْآنَ لِأَنَّهُ كَابْتِدَاءٍ سَافٍ بِضَامِنٍ (أَوْ لَمْ يُوسِرْ فِي الْأَجَلِ)  
فَإِنْ كَانَ الْمَادَّةُ إِيسَارَهُ أَنْعَمَهُ كَانَ التَّأَخُّرُ فِي الْإِيسَارِ سَلْفًا جَرَّ نَفْعَ ضَمَانِ الْأَعْيَارِ  
خِلَافًا لِشَهْبِ (وَبِالْمُوسِرِ أَوِ الْمُتَسِرِّ) بِهِ (لَا بِالْجَمِيعِ) وَلَوْ بَعْضًا مِنْ كُلِّ  
لِمَا سَبَقَ (بِدَيْنٍ) فِي شَبِّ بَهْلَانِ ضَمَانِ الدَّلَالَيْنِ لِبَعْضِهِمْ فِي الْأَسْوَاقِ لِأَنَّهُ  
ضَمَانٌ فِي الْأَمَانَاتِ وَفِي عِبِّ صِحَّتِهِ إِذَا لَوْحَظَ مَا يَلْزَمُ مِنَ الْعَوَضِ لَسَكَتَ فَرِيطُ  
وَهُوَ مِنَ الْمَصَالِحِ وَعَمَمُهُ فِي الْقَرَاظِ وَنَحْوِهِ (لَا يَزِمُ أَوْ آيِلُ) إِلَى الْإِزْمِ  
(لَا كِتَابَةً) إِلَّا أَنْ يَعْمَلَ الْمُتَقِ أَوْ يَشْتَرِطَ تَعْمِيلُهُ أَوْ كَانَتْ نَجْمًا وَاحِدًا  
(بَلْ كَجَمْلٍ وَدَايْنٍ فُلَانًا) وَأَنَا ضَامِنٌ فَإِنْ لَمْ يَزِدْ هَذَا فَعَرُورُ قَوْلِي لَا يَلْزَمُ  
بِهِ شَيْءٌ كَمَا فِي (ح) (وَلَزِمَ فِيمَا ثَبَتَ وَهَلْ) إِنْ لَمْ يَمِنْ شَيْئًا (يُقَيِّدُ بِمَا  
يُحَاوَلُ بِهِ) مِثْلُهُ هُوَ الْمَذْهَبُ (تَأْوِيلَانِ وَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ الْمُتَمَامَةِ بِخِلَافِ  
الْحَلْفِ وَأَنَا ضَامِنٌ بِهِ) فَلَا رَجُوعَ لَهُ قَبْلَ الْحَلْفِ (إِنْ أُمْكِنَ اسْتِقْبَاؤُهُ  
عَنِ ضَامِنِهِ) كَمَا هُوَ شَأْنُ الدِّينِ لَا كَعَدِّ (وَلَمَّا جُمِلَ أَوْ مِنْ لَهُ) كَنْ  
أَخَذَ مَالَ مُورَثِهِ وَتَحْمَلُ بِدَيْنِهِ فَيَلْزَمُ عَلَى الْأَقْوَى (وَيَنْفَرُ إِذْنُهُ) أَيْ الْمَضْمُونُ  
(كَدَائِهِ) أَيْ الدِّينَ عَنْهُ (رِفْقًا لَا عَنَتًا) لِيُضْرَ بِالْمَدِينِ (فَيُرَدُّ كَثِيرًا إِلَيْهِ)  
عَنَتًا (وَهَلْ إِنْ عَلِمَ بِأَنَّهُ) وَإِلَا مَضَى وَوَكَلَّ مِنْ يَقْبِضُهُ (وَهُوَ الْأَخْطَرُ) اصطلاحه



الأرجح (تأويلان لا إن ادعى كلى غائب فصمن ثم) قدم و (أنكر أو قال  
 المدعى كلى مفكر إن لم آنك به لغدي فأنا ضامن ولم يأت به إن لم يثبت  
 حقه) المدعى فيها (يدينه وهل بإقراره تأويلان) أحجمها الغاء لإقرار  
 الممسر (كقول المدعى عليه أجلى اليوم فإن لم أو أفك) بألف بمد الواو  
 على الأحسن (فألذى تدعى على حق) فلا يلزمه إن لم يحج (ورجع) الضامن  
 (بما أدى ولو مقوماً) من جنس الدين فهو جمع بمثله أو ما اشتراه به غير محابة  
 (إن ثبت الدفع) فان لم يشهد على رب الدين وأنكر القبض فلا رجوع له  
 على المضمون ولو دفع بحضرته فان دفع من مال المضمون فمليه لأن المقرط في ترك  
 الاشهاد من له المال (وجاز صلحته عنه بما جاز للغريم على الأصح) إلا  
 الدراهم من الدين ولو حالة وعن طعام السلم أجود منه أو أردأ (ورجع بالأقل  
 منه) أى من الدين (أو قيمته) أى ما دفع (وإن برى الأصل) كارت  
 رب الدين تركه للدين (برى لا عكسه) كما إذا وهب لدين للحميل فيطلبه  
 (وعجل) إن شاء ربه (يموت الضامن ورجع وارثه بعد أجله) فان كان  
 بالوجه وقف عن التركة بقدر الدين كما في عيج (أو) موت (الغريم إن تركه)  
 وإلا بقي (ولا يطالب إن حضر الغريم مؤسراً) تناله الأحكام غير ملد  
 ولا بمطل ويمكن أن هذا معنى قوله (ولم يبعد إتيانه عليه) على أنه بالنون  
 أى تسلطه وقيل الواو بمعنى أو وهو في الغائب ويقرأ بالثاء أوله مثلثة بعدها  
 موحدة أى إثبات مال الغريم والوفاء منه (والقول له في ملائيه) وحلف إن  
 ادعى عليه العلم ورجح تصديق رب الدين في عدم الغريم حتى يثبت الحميل الملاء  
 انظر ح و بن (وأفاد شرط أخذ أيهما شاء وتقدميه) أى الحميل (أو) لا يطالب  
 إلا (إن مات) أحدهما (كشرط ذى الوجه أو رب الدين التصديق في)  
 شأن (الإحضار) فهو تأويلان يمين أو لا (وأطاب المستحق بتخليصه  
 عند أجله) ولو يموت أو فلس الغريم وطالب الغريم بالدفع (لا بتسليم المال

إِلَيْهِ وَضَمَنَهُ إِنْ اقْتَضَاهُ لَا ) إِنْ ( أُرْسِلَ بِهِ ) بِاتِّفَاقِهِمَا وَيُغْرَمُ الْمَدِينُ إِلَّا أَنْ  
يُوكَلَهُ رَبُّ الدِّينِ فَعَلَيْهِ (وَلَزِمَهُ تَأْخِيرُ رَبِّهِ) الْمَدِينِ (الْمُفْسِرَ أَوْ الْمُؤَشِّرَ إِنْ  
سَكَتَ) شَرْطُ فِي الثَّانِي (أَوْ لَمْ يَعْلَمْ) حَتَّى حُلَّ الْأَجَلُ إِذَا الضَّامَنُ ثَابِتٌ  
(إِنْ حَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يُؤَخِّرْ مُسْقِطًا وَإِنْ أَنْكَرَ) أَيْ لَمْ يَرْضَ بِتَأْخِيرِ الْمُؤَسِّرِ  
(حَلَفَ) رَبُّ الدِّينِ (أَنَّهُ لَمْ يُسْقِطْهُ وَأَزَمَهُ) الضَّامَنُ وَسَقَطَ التَّأْخِيرُ أَصْلًا كَمَا  
فِي الْخُرُشِيِّ وَبْنِ رَدَّاءٍ عَلَى عِبِ (وَتَأَخَّرَ غَرِيمُهُ بِتَأْخِيرِهِ إِلَّا أَنْ يَحْلِفَ) أَنَّهُ  
أَخْرَجَهُ خُصُوصَ الْحَمِيلِ (وَبَطَلَ) الضَّامَنُ (إِنْ فَسَدَ مُتَحَمِّلٌ بِهِ أَوْ فَسَدَتْ)  
السَّكْفَالَةُ لِمَعْنَى فِيهَا (كَجَبِّحْلٍ مِنْ غَيْرِ رَبِّهِ لِمَدِينِهِ) بِأَنْ وَصَلَ الضَّامَنُ أَمَّا إِنْ  
دَفَعَ رَبُّ الدِّينِ لِلْمَدِينِ فِجَائِزَ إِلَّا قَبْلَ الْأَجَلِ لَشِبْهِهِ بَضْعٌ وَتَجَلَّى كَأَنَّهُ حَش  
(وَإِنْ) كَانَ الْجَمْلُ (ضَمَانًا مَضْمُونًا) لَدِينٍ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ (إِلَّا فِي اشْتِرَاءِ شَيْءٍ)  
مَعِينٍ وَإِلَّا فَهِيَ شَرَكَةٌ ذَمٌّ كَمَا يَأْتِي (بَيْنَهُمَا أَوْ بَيْنَهُ) سَالِمًا (كَتَرَضِهِمَا  
هَلَى الْأَصْحَحُّ) فَيَجُوزُ ضَمَانُ كُلِّ بَقْدَرٍ مَا يَضْمَنُهُ الْآخِرُ (وَإِنْ تَعَدَّدَ حَمَلَاءُ) وَلَمْ  
يَسْتَقِلَّ أَحَدٌ بِالْحَقِّ (اتَّبَعَ كُلُّ بَعْضِهِمْ) مِنْ قِسْمَةِ الدِّينِ عَلَى عَدَدِهِمْ (إِلَّا  
أَنْ يَشْتَرِطَ حَمَالَةٌ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ) نِيْلُ خُذِ الْمُتَيْسِّرَ عَنِ الْمُتَعَذِّرِ (كَتَرَضِهِمْ)  
الْمَدَارَ عَلَى اسْتِقْلَالِ كُلِّ الضَّامَنِ فَيَأْخُذُ مَنْ شَاءَ وَلَوْ تَيْسَّرَ غَيْرُهُ وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ  
يَقُولَ أَيْكُمُ شَيْءٌ أَخَذْتُ مِنْ حَقِّ (وَرَجَعَ الْمُؤَدَّى بِغَيْرِ الْمُؤَدَّى عَنْ نَفْسِهِ  
بِكُلِّ مَا عَلَى الْمُتَقَى) بَدَلُ مَفْصَلٍ مِنْ بَغِيرِ (ثُمَّ سَاوَاهُ) فَيَا هَلَى الْبَاقِي فَهُمْ حَمَلَاءُ  
غَرَمَاءُ وَوَضَحَهُ بِقَوْلِهِ (فَإِنْ اشْتَرَى سِتَّةً بِسِتِّ مِائَةٍ بِالْحَمَالَةِ) لِبَعْضِهِمْ (فَلَقِيَ)  
رَبَّ الدِّينِ (أَحَدُهُمْ أَخَذَ مِنْهُ الْجَمِيعَ) مِائَةً أَصْلًا وَخَمْسَمِائَةً حَمَالَةً (ثُمَّ إِنْ  
لَقِيَ) هَذَا الْمُؤَدَّى (أَحَدُهُمْ أَخَذَهُ بِمِائَةٍ) كُلُّ مَا عَلَى الْمُتَقَى مِنَ الْخَمْسَمِائَةِ  
الزَّائِدَةِ عَلَى مَا آدَاهُ الْأَوَّلُ عَنْ نَفْسِهِ (ثُمَّ يَمَّا تَتَيْنِ) مَسَاوَاةً فَيَا عَلَى الْبَائِزِ (فَإِنْ  
أَقْبَى أَحَدُهُمَا) وَقَدْ غَرِمَ ثَلَاثَةً مِنْهَا عَنْ نَفْسِهِ مِائَةً (ثُمَّ لَقِيَ أَخَذَهُ بِخَمْسِينَ)  
حَصَّةً مِنَ الْمِائَتَيْنِ الزَّائِدَتَيْنِ (وَبِخَمْسَةٍ وَسَبْعِينَ) مِشَارَكَةً فِي الْمِائَةِ وَالْخَمْسِينَ

الباقية ( فَإِنْ أَتَى الثَّالِثُ رَابِعًا أَخَذَهُ بِخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ ) حصة من الخمسة  
والسبعين فانها عن الثلاثة ( وَمِثْلُهَا ) مشاركة في الخمسين ( ثُمَّ ) الرابع يرجع  
على الخامس ( بِاثْنَيْ عَشَرَ وَنِصْفٍ ) حصة من الخمسة والعشرين ( وَبِسِتَّةِ  
وَرُبُعٍ ) مشاركة في حصة السادس وقد وضعنا تسكييل العمل بجدول في الشرح  
( وَهَلْ لَا يَرْجِعُ بِمَا يَخُصُّهُ أَيْضًا إِذَا كَانَ الْحَقُّ عَلَى غَيْرِهِمْ أَوَّلًا ) نفى  
للفن فيستووا في السكك ( وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ ) راجع الأول المعتمد ( ثَابِتًا بِلَانٍ )  
ويصح جعل أولا ظرفا منونا أى قبل الحالة والثانى مطوى فان كانوا ثلاثة  
والدين ثلاثمائة أخذت من أحدهم فأخذ من الثانى مائة وخمسين بانفاقهما ظهرت  
ثمرة الخلاف فى الثالث فعلى الأول يرجع كل عليه بخمسين وعلى الثانى من لقيه  
أولا ساواه فيأخذ منه خمسة وسبعين فإذا لقيه الآخر ساواه فيما زاد عليه من الغرم  
فيأخذ منه سبعة وثلاثين ونصف ثم يرجع كل على من اتى أولا باثنى عشر  
ونصف أفاده بن عن المسناوى وهو حسن فتدبره ( وَصَحَّ ) الضمان ( بِالْوَجْهِ  
وَالزَّوْجِ رَدُّهُ ) أى ضمان الوجه ( وَبَرَى ) ضمان الوجه ( بِتَسْلِيمِهِ لَهُ وَإِنْ  
بِسَجْنٍ ) ولو لم يمكن تخليص الحق منه بأن منع منه لأنه كموته كما فى بن رد على  
عب ( أَوْ بِتَسْلِيمِهِ نَفْسَهُ إِنْ أَمَرَهُ ) الضامن ( بِهِ ) أى بالتسليم ( إِنْ  
حَلَّ الْحَقُّ ) فيهما ( وَ ) بتسليمه ( بِغَيْرِ تَجَلُّسِ الْحُكْمِ ) إِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ وَبِغَيْرِ  
بَلَدِهِ ) أى الشرط على أحد قولين أو الضمان ( إِنْ كَانَ بِهِ ) أى بغير بلد  
الشرط ( حَاكِمٌ وَلَوْ عَدِيمًا ) راجع لأصل التسليم ( وَإِلَّا ) يسلمه ( أَوْ غَرِمَ بَعْدَ  
خَفِيفِ تَلَوُّمٍ ) إِنْ قَرُبَتْ غَيْبَةُ غَرِيمِهِ كَالْيَوْمِ ) واليومين ويتلوم فى الحاضر  
أَيْضًا عَلَى الْإِظْهَرِ ( وَلَا يَسْقُطُ الْغَرَمُ بِإِحْضَارِهِ إِنْ حُكِمَ لَا ) يغرم ( إِنْ  
أُتْبِيتَ ) بعد الحكم ( عُدْمَهُ ) أى المضمون قبل الحكم ( أَوْ مَوْتَهُ ) لأن الحكم  
لم يصادف محلا ( فِي غَيْبَتِهِ وَلَوْ بِغَيْرِ بَلَدِهِ ) ما قبل المبالغا هو ما بعدها فلذا

قيل الأول راجع لعدم والثاني للموت (وَرَجَعَ) الضامن (به) أى بما غرم قبل  
ثبوت المدم أو الموت (و) صح الضمان (بِالطَّلَبِ وَإِنْ فِي قِصَاصٍ) لا في  
حقوق الله تعالى فلا تطلب (كَأَنَّا حَمِيلٌ أَوْ بَطَالٌ أَوْ اشْتَرَطْنَا فِي الْمَالِ أَوْ  
قَالَ لَا أُضَيِّنُ إِلَّا وَجْهَهُ) من جزئيات ما قبله (وَطَلَبُهُ بِمَا يَقْضَى عَلَيْهِ)  
حيث علم موضعه وقرب (وَحَلَفَ مَا قَصَرَ وَغَرِمَ إِنْ قَرِطَ أَوْ هَرَبَ) أولوى  
مما قبله (وَعُوقِبَ) إن اتهم بتفريط ولم يغرم (وَهَلْ فِي مُطْلَقِ أَنَا حَمِيلٌ أَوْ  
زَعِيمٌ) تطلق الزعامة على السيادة وضامن القوم له عليهم سيادة (أَوْ أَذِينَ)  
فصيل أى ملتزم قال تعالى وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم (وَقَبِلَ)  
حفيظ (وَعِنْدِي وَإِلَى وَشِبْهِهِ) كفى (عَلَى الْمَالِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَالْأَظْهَرِ)  
كان على الثانية بمعنى (لَا إِنْ اخْتَلَفَا) فالقول للضامن أنه يضمن المال بيمين  
(وَلَمْ يَجِبْ وَكِيلٌ لِلْخُصُومَةِ وَلَا كَفِيلٌ بِالْوَجْهِ) في بن العمل بوجوبه (بِالدَّعْوَى  
إِلَّا بِشَاهِدٍ وَإِنْ ادَّعَى بَيِّنَةً بِكَالَشُّوقِ أَوْ قَفَهُ) أى المدعى عليه (الْقَاضِ  
عِنْدَهُ) فان بعدت فهو قوله ولم يجب وكيل الخ .

### ﴿ بَاب ﴾

( الشَّرِكَةُ إِذْنٌ فِي التَّصَرُّفِ لِكُلِّمَا مَعَ أَنفُسِهِمَا<sup>(١)</sup> ) محمله تصرف كل  
لنفسه ولصاحبه في جميع المال (وَلَا نَمَّا تَصِيحُ مِنْ أَهْلِ الْقَوْرِ كَيْلٌ وَالتَّوَكُّلُ) غير  
الحجور ولو عدواً وكافراً لم يعمل بمصديقه في تصديق بما منها فإن شك ندب ويضمن  
من انفرد بالتصرف في شركة الحجور رأس ماله وإن غر المعبود بحرية  
خيان (وَلَزِمَتْ بِمَا يَدُلُّ مَرُفًا) كالقول (كَاشْتَرَكُنَا) فيجوز تبرع أحدهما  
بمعد بزائد عمل (بِذَهَبَيْنِ أَوْ وَرَقَيْنِ اتَّفَقَ صَرْفُهُمَا) ولم يخالف

(١) في أقرب الممالك : الشركة عقد مالكي مالين فأكثر على التجر فيهما معاً أو على

عمل بينهما بما يدل عرفاً اهـ

الوزن لا تبر ومسكوك حيث كثر فضل السكة (وَبِهِمَا مِنْهُمَا) مع الشروط السابقة (وَبَعَيْنٍ وَبَعْرَضٍ) ولو طاماماً (وَبَعْرَضَيْنِ) ولو أحدهما طامام (مُطْلَقًا) اتفقا أو اختلفا (وَكُلُّهُ) من العرضين يعتبر رأس مال في الشركة (بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ أَحْضَرِ لَا فَاتَ إِنْ سَحَّتِ الشَّرِكَةُ) فإن فسدت فما بيع به فإن لم يعرف فالقيمة يوم البيع وإن حصل خلط الطامام فالمتبر القيمة يومه (إِنْ خَلَطَا وَلَوْ حُسْماً) كجمل صريتهما عند أحدهما شرط في اشتراكهما في الضمان المأخوذ من اللازم كما يفيد قوله (وَالْأُفْلَاحُ مِنَ رَبِّهِ وَمَا ابْتَدَعَ بِقِيَمَتِهِمَا) إن شاء المشتري (وَكُلِّي الْمُتَلَفِ) ماله (نِصْفُ الثَّمَنِ) إن كانت الشركة مناصفة (وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ بِالتَّلَفِ فَلَهُ وَمَلِيهِ أَوْ مُطْلَقًا) ولو علم حيث أراد ذو التالف (إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ الْأَخْذَ لِنَفْسِهِ تَرَدُّدٌ) اصطلاحه تأويلان وشرط الخلط فيما فيه حق توفية (وَلَوْ غَابَ نَقْدُ أَحَدِهِمَا إِنْ لَمْ يَبْعُدْ وَلَمْ يَتَجَرَّ لِحُضُورِهِ) القيدان لابن يونس عن بعض شيوخه ومقتضى اللاحق عدم اعتبارهما انظر ابن عرفة كذا في بن (لَا يَذْهَبُ) من طرف (وَبُورِقٍ) من آخر (وَلَا) (بِطَامَيْنِ<sup>(١)</sup>) وَلَوْ اتَّفَقَا ثُمَّ إِنْ أَطْلَقَا التَّصَرُّفَ وَإِنْ يَنْوَعُ فَمُقَاوَصَةً) وفي اشتراكنا قولان أظهرهما عنان (وَلَا يُقْسِدُهَا أَنْفَرَادُ أَحَدِهِمَا بِشَيْءٍ) يعمل فيه لنفسه حيث استويا في عمل الشركة (وَلَهُ أَنْ يَتَبَرَّعَ إِنْ اسْتَأْذَنَ بِهِ أَوْ خَفَّ كِلَا عَارَةِ آلَةٍ وَدَفَعَ كِسْرَةً وَبُخْصِيعَةً) يرسل يشتري من بلد (وَبُقَارِضَ) وجزءه شركة وقيدتها اللاحق بانساع المال (وَبُودِعَ لِعُذْرٍ وَإِلَّا ضَمِنَ وَيُسَارِكُ فِي مُعَيَّنٍ) بحيث لا تجول يد الثالث (وَيَقِيلَ وَبُولَى) بالنظر (وَيَقْبَلُ الْمَاعِيَبَ)

(١) قال في شرح المجموع : لعل ضعيفة أظهرها ما اقتصر عليه ابن الحاجب . بيع الطامام لتجر قبل قبضه من بيع الشركة والخلط ليس قبضاً وفيه أنه موجود في طامام من أحدهما . ومتأخرو المالكية تعودوا قبول الآراء غير الممتولة أو المعلقة بمل غير مقبولة ولا حجة لهم إلا قولهم : الفقه مسلم !

الذى باعه أحدهما فرد ( وَإِنْ أَبَى الْآخَرُ وَبُقِرَ بَدَيْنِ ) في مال الشركة قبل  
التفريق كما سبق ( إِمِنْ لَا يَتَمَمُّ عَلَيْهِ ) وإلا ففي ذمته ( وَيَبِيعُ بِاللَّيْنِ  
لَا الشَّرَاءَ بِهِ ) إلا بإذن ( كَكِتَابَةِ وَعِثْقِ عَلَى مَالٍ ) من العبد تشبيهه في  
الغنى ومن غيره كالبيع ( وَإِذْنُ لِعَبْدٍ فِي تِجَارَةٍ أَوْ مُمْارَظَةٍ ) مع ثبات مفهوم  
قوله سابقاً ويشارك في معنى ( وَاسْتَبَدَّ أَخَذَ قِرَاضٍ وَمُسْتَعِيرُ دَابَّةٍ بِإِذْنِ  
وَلَمْ يَلْشُرْ كِتَ ) ينبغى أن الواو للتحال ( وَمُسْتَجِرٌ بِوَدِيعَةٍ بِالرَّبْحِ ) قبل هو  
في الدابة رجوعه بحصة شريكه في الشراء وفي ( ر ) أن المصنف أجمل فيوزع  
والغفل ليس فيه الربح في الدابة ( وَالْخُسْرُ ) هو في الدابة ضمانها إن حكم به  
حنفي أو فيما يغاب عليه من كالأرذلة ( إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ شَرِيكُهُ ) ويرضى ( بِتَعَدُّهِ  
بِالتَّجَرُّ فِي الْوَدِيعَةِ ) فسيان ( وَكُلٌّ وَكَيْلٌ فَيُرَدُّ عَلَى حَاضِرٍ لَمْ يَقُولْ ) بيعه بسبب  
( كَالْغَائِبِ ) فيما سبق من قوله ثم قضى إن أثبت عمدة الخ ( إِنْ بَعْدَتْ غَيْبَتُهُ )  
كالشركة أو يومين مع الخوف ( وَإِلَّا انْتُظِرَّ وَالرَّبْحُ وَالْخُسْرُ ) والعمل ( بِقَدْرِ  
الْمَالَيْنِ وَتَقْسُدُ بِشَرَطِ التَّفَاوُتِ وَلِلسَّكْلِ ) إن عملاً قبل الفسخ ( أَجْرُ عَمَلِهِ  
الْآخِرِ ) أراد به ما يشمل الربح فيترادان بحسب المالين ( وَلَهُ التَّبَرُّعُ وَالسَّافُ )  
غير بنيه كما يأتي ( وَالْهَبَةُ بَعْدَ الْعَقْدِ ) وقبله غير الساف تفاوت ( وَالْقَوْلُ  
الْمُدَّعَى التَّمْلِيقُ وَالْخُسْرُ ) إلا لقربته ( أَوْ لَأَخِيذٍ لَانْقِرَ لَهُ ) أنه ليس للشركة  
( وَلِمُدَّعَى النِّصْفِ وَحِجْلًا عَلَيْهِ فِي تَفَاوُتِهِمَا ) ينفى عنه عموم ما قبله  
( وَالِاشْتِرَاكُ ) عطف على لأخذ معمول مدعى واللام مقبولة ( فِيمَا بَيْنَهُمَا أَحَدُهُمَا  
إِلَّا لِبَيْئَتِهِ ) لمدعى الاختصاص به ( عَلَى كِبَارَتِهِ ) وهبته له هذا إن قالت  
نعلم تأخر الإرث عن الشركة بل ( وَإِنْ قَالَتْ لَا نَعْلَمُ تَقَدُّمَهُ لَهَا ) ولا  
تأخره فإن علمت تقدمه دخل إلا أن يشهد بخروجه ( إِنْ شَهِدَ بِالْمُفَاوَضَةِ )  
شرط في كون القول لمدعى الاشتراك ( وَأَوْ لَمْ تَشْهَدْ بِالْإِفْرَارِ بِهَا عَلَى الْأَصَحِّحِ

وَالْمُقِيمِ بَيْنَهُ بِأَخْذِ مَائَةٍ أَنَّهُ بَاقِيَةٌ إِنْ أَشْهَدَ بِهَا عِنْدَ الْإِخْذِ قَائِلًا خَوْفَ  
 دَعْوَى الرَّدِّ وَعَدْلُ الْقَاضِي مَحْمُولُونَ عَلَى قَصْدِ التَّوَقُّعِ (أَوْ قَصْرَتِ الْمُدَّةُ)  
 لَا كَسْنَةٍ يَصِلُ فِيهَا الْعَالُ (كَدَفْعِ صَدَاقٍ عَنْهُ فِي أَنَّهُ هِيَ الْمَقَاوِضَةُ إِلَّا أَنْ  
 يَطُولَ كَسْنَتُهُ) بَلَا مَطَالِبَةٍ فِي صَدَقِ الْمَدْفُوعِ عَنْهُ أَنَّهُ مِنْ مَالِهِ الْخَاصِّ (إِلَّا  
 بَيْنَتَهُ بِكِبَارَتِهِ) اسْتِثْنَاءٌ مِمَّا قَبِلَ إِلَّا (وَإِنْ قَالَتْ لَا نَعْلَمُ) تَأْخِرُهُ كَمَا سَبَقَ  
 (وَإِنْ أَقْرَبَ وَاحِدٌ بَعْدَ تَفَرُّقٍ أَوْ مَوْتٍ) وَإِلَّا فَقَدْ سَبَقَ (فَهُوَ شَاهِدٌ فِي غَيْرِ  
 نَصِيبِهِ) فَيَحْتَاجُ لِعَدَالَةٍ وَتَكْمِلَةِ النَّصَابِ (وَأَلْعِيَّتِ نَفَقَتُهُمَا وَكَسْنَتُهُمَا وَإِنْ  
 يَمْلِكُ بَيْنَ مُخْتَلَفِي السَّعْرِ كَعِيَالِهِمَا إِنْ تَفَارَبَا وَإِلَّا حَسَبًا كَأَنَّهُمَا بِيَدٍ)  
 أَيْ بِمَا ذَكَرَ مِنَ الْعِيَالِ وَالْإِنْفَاقِ كَمَا فِي بَنٍ وَغَيْرِهِ خِلَافًا لَعِبٍ (وَإِنْ اشْتَرَى)  
 مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ (جَارِبَةً لِنَفْسِهِ فَلَا خَيْرَ رَدِّهَا) لِلشَّرِكَةِ أَوْ يَتْبَعُهُ بِنَصْفِ  
 الثَّمَنِ (إِلَّا لِلْوِطْءِ بِإِذْنِهِ) لَا مَفْهُومَ لِلْوِطْءِ فَلَا أَحْسَنَ نَسْخِهِ زِيَادَةً أَوْ قَبْلَ إِذْنِهِ  
 فَيَتْبَعُ الثَّمَنُ (وَإِنْ وَطِئَ جَارِبَةً لِلشَّرِكَةِ بِإِذْنِهِ أَوْ بغيرِهِ وَحَلَّتْ) وَهُوَ  
 مُوسِرٌ (فَوُوتَتْ) وَوَاحِدٌ وَهِيَ أُمُّ وَلَدٍ (وَإِلَّا) تَحْمِلُ أَوْ أَعْسَرُ (فَلَا خَيْرَ إِبْقَاؤِهَا)  
 لِلشَّرِكَةِ وَالْوَلَدِ حُرٌّ (أَوْ مُقَاوَاةً) يَعْنِي تَقْوِيَةً بِهَا وَتَبَاعٌ إِنْ أَعْمَرَ كَمَا سَبَقَ (وَإِنْ  
 شَرَطًا نَفَى الْإِسْتِبْدَادَ) بِالنَّصْرِ (فَعَيْنَانِ وَجَارَ لِدَى طَيْرٍ) ذَكَرَ (وَذِي  
 طَيْرَةٍ) أَنْتَى (أَنْ يَتَّفِقَا عَلَى الشَّرِكَةِ فِي الْفِرَاحِ) وَطَيْرٌ كُلُّ طَعْنٍ مِلْكُهُ وَضِمَانُهُ  
 وَكَذَا إِذَا تَعَدَّدَ مِنَ الطَّرَفَيْنِ لَا إِنْ اسْتَقْلَ ذَكَرَ أَحَدُهُمَا بِأَنْشَاءِ وَلَا نَحْوِ الدِّجَاجِ  
 عَمَّا يَحْتَاجُ الْأُمَّ فَقَطْ وَلَوْ أَنْسَكَحَ الرَّقِيقَانِ عَلَى ذَلِكَ ثَبِتَ بَعْدَ الْبِنَاءِ بِمَهْرِ الْمَثَلِ  
 وَالْأَوْلَادِ لِلْمَالِكِ الْأُمِّ وَلَوْ دَفَعَ شَخْصٌ بَيْضًا لِدَى طَيْرَةٍ فَالْفِرَاحُ لِرَبِّهَا وَلِلدَّافِعِ  
 مِثْلُ الْبَيْضِ كَمَنْ دَفَعَ بَزْرًا لِمَنْ يَزْرِعُهُ فِي أَرْضِهِ كَمَا فِي حَشٍّ وَغَيْرِهِ (وَ) إِنْ قَالَ  
 (اشْتَرَى لِي وَلَكَ فَوْكَالَةً وَجَارَ وَانْقَضَى عَنِّي إِنْ لَمْ يَقُلْ وَأَبِيْعُهَا لَكَ) لِأَنَّهُ سَلَفَ

بنفع (وَلَيْسَ لَهُ حَبْسُهَا) فيما نقد (إِلَّا أَنْ يَقُولَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ فَسَكَارٌ هُنِي وَإِنْ  
 أَسْلَفَ غَيْرُ الْمُشْتَرِي جَازَ إِلَّا لِكَبَيْبِ بْنِ الْمُشْتَرِي) ووجهه لما سبق (وَأَجِيرَ)  
 من أبي الشركة في الطرفين (عَلَيْهَا إِنْ اشْتَرَى شَيْئًا بِسُوقِهِ لَا يَكْسَفِرُ وَفَنِيْلَهُ)  
 وولية (وَعَزِيْزُهُ حَاضِرٌ لَمْ يَتَسَكَّأْ) ولم يندر بعلوم التشرية وإن يقرى (مِنْ  
 تَجَارِهِ) أى الشيء ولو بغير ذلك السوق ولو لم يكن من التجار (وَهَلْ وَلَوْ فِي  
 الزُّقَاقِ لَا كَبَيْبَتِهِ قَوْلَانِ) أرجحهما عدم الجبر في الزقاق ولو نافذاً (وَجَازَتْ<sup>(١)</sup>  
 بِالْعَمَلِ إِنْ انْتَحَدَ وَتَلَاَزَمَ) كواحد ينسج والآخر يدور (وَتَسَاوَا بِمَا فِيهِ أَوْ  
 تَقَارَبَا) يعنى أخذ كل ما يساوى له أو يقاربه بالعرف (وَحَصَلَ التَّمَاوُنُ وَإِنْ  
 بِمَكَانَيْنِ) تصرفا فيهما والنفاق واحد (وَفِي جَوَازٍ إِخْرَاجِ كُلِّ آلَةٍ وَاسْتِجَارِهِ  
 مِنَ الْآخِرِ أَوْ لَا بُدَّ) للجواز ابتداء (مِنْ مِلْكٍ أَوْ كِرَاءٍ) من غيرهما  
 (تَأْوِيلَانِ كَطَبِيئَيْنِ) انحدا طبعاً أو تلازما كواحد يخرج الغشاوة والآخر  
 يُسَكِّلُهُمَا (اشْتَرَكَا فِي الدَّوَاءِ وَصَائِدَيْنِ فِي الْبَازَيْنِ) أو الكلابين (وَهَلْ وَإِنْ  
 افْتَرَقَا) في الملك أو الطالب أو لابد من الاجتماع فيهما (رُويَتْ عَنْهُمَا وَحَافِرَيْنِ  
 بِسَكْرِ كَارٍ وَمَعْدِنٍ وَلَمْ يَسْتَحِقَّ وَارِثُهُ بَقِيَّتَهُ وَأَفْطَمَهُ الْإِمَامُ وَقِيْدَ بِمَا)  
 إِذَا (لَمْ يَبْدُ) وفي حش تبعاً لشب ضعف القيد (وَلَزِمَهُ) عمل (مَا يَقْبَلُهُ  
 صَاحِبُهُ وَضَمَانُهُ) إلا أن يقبله بعد طول غيبته (وَلِنْ تَقَاصَلَا) بعد قبوله  
 (وَأَلْفِي مَرَضٌ كَيَوْمَيْنِ وَغَيْبَتُهُمَا لَا إِنْ كَثُرَ) فيرجع بما يخصه من كراء  
 المثل وما أتى بينهما (وَفَسَدَتْ بِاشْتِرَاطِهِ) أى إلغاء الكثرة (كَكَثِيرِ الْآلَةِ)  
 يتبرع به أحدهما في صلب العقد (وَهَلْ يَكْفِي الْيَوْمَانِ كَالصَّحِيحَةِ) الظن كما  
 قال بن أن أصله في الصحيحة خرفت في بالكاف أى هل يلغى من الكثير  
 يومان أى وأما الفاسدة فلا يلغى فيها شيء اتفاقاً (تَرَدُّدٌ وَ) فسدت (بِاشْتِرَاقِهِمَا

(١) هذه شركة الأبدان . والسابقة شركة الأموال .



فِي الذَّمِّ أَنْ يَشْتَرِيَ) شَيْئًا بِمَا مَالٍ مَعِينًا تَضَامَنًا فِيهِ بِالسُّوْبَةِ كَمَا سَبَقَ (وَهُوَ  
بَيْنَهُمَا وَكَبَيْعٍ وَجِيهِ مَالٍ خَامِلٍ بِحِزْءٍ مِنْ رِئْخِهِ) (وَالْمَشْتَرَى الرَّدَّانِ فَات  
فَالْأَقْلُ مِنَ الثَّمْرِ وَالْقِيَمَةِ وَاللَّوْجِيهِ جَعَلَ مِثْلَهُ (وَكَذَى رَحَى وَذَى نَيْتٍ وَذَى دَابَّةٍ  
لِيَعْمَلُوا إِنْ لَمْ يَنْسَاوُ الْكِرَاءَ وَنَسَاوُوا فِي الْغَلَّةِ وَتَرَدُّوا الْأُكْرِيَةَ) (بِحَسَبِ  
مَالِكٍ) (وَإِنْ اشْتَرَطَ عَمَلُ رَبِّ الدَّابَّةِ) لَا مَفْهُومَ لَهُ (فَالْغَلَّةُ لَهُ وَعَلَيْهِ  
كَأَوُّهَا وَقَضَى عَلَى شَرِيكَ) (وَلَوْ وَقَعَ مَعَ مَالِكٍ فَيَسْتَنْتِ مِنْ بَيْعِ الْوَقْفِ بِقَدَرِ  
التَّعْمِيرِ) (فِيمَا لَا يَنْقَسِمُ) (كَحَمَامٍ) (أَنْ يُعْمَرَ أَوْ يَبْيَعَ) (لَنْ يَبْعَرَ) (كَذَى سَفْلٍ  
إِنْ وَهَى) (تَشْبِيهِ فِي الْجَبْرِ السَّابِقِ) (وَعَلَيْهِ) (أَيُّ الْأَسْفَلِ) (التَّالِيَةِ) (لِلْأَهْلِ  
(وَالسَّفَلِ) لَا الْبَلَاطِ) (وَكُنْسُ مَرْحَاضٍ) (وَفِي الْمَشْتَرَى خِلَافٌ وَعَمَلٌ بِالْعَرَفِ  
وإِخْرَاجُ دَابَّةٍ مَانَتْ عَلَى رَبِّهَا) (لَا سُلْمٌ وَبَعْدَمُ زِيَادَةِ الثَّمَلِ إِلَّا الْخَفِيفُ  
وَبِالسَّفَلِ لِلْأَسْفَلِ) لَا مَالًا يَقْضَى عَلَيْهِ بِهِ (وَبِالدَّابَّةِ لِلرَّائِبِ) (وَالْقَدَمُ أَوْ مِنْ  
عَلَى الظَّهْرِ عَلَى غَيْرِهَا وَالْجَنْبَانِ بَيْنَهُمَا كَالْمُعْتَمِلَيْنِ) (لَا مُتَعَاتِقٍ بِلَيْتَامٍ) إِلَّا الْقَرِيبَةُ  
أَوْ عَرَفَ (وَإِنْ أَقَامَ أَحَدُهُمْ رَحَى إِذَا أَبْيَا فَالْغَلَّةُ لَهُمْ وَيَسْتَوِي فِي مَنَافِعِهَا مَا أَنْفَقَ)  
وَلَوْ أَذْنُوا وَلَمْ يَطْلَعُوا إِلَّا بَعْدَ الْإِصْلَاحِ لَرَجَعَ فِي ذَمِّهِمْ (وَبِالْإِذْنِ فِي دُخُولِ جَارِهِ  
لِلْإِصْلَاحِ جِدَارٍ وَنَحْوِهِ) (كَخَشْبَةٍ وَمَتَاعٍ لَمْ يَخْرُجْ لَهُ) (وَبِقِسْمَتِهِ) (أَيُّ الْجِدَارِ  
بِالْقِرْعَةِ) (إِنْ طُمِبَتْ) فِي طَوْلِهِ مِنَ الشَّرْقِ الْمَغْرِبِ (لَا بِطَوْلِهِ عَرْضًا) (الْأَحْسَنُ  
حَذْفُ قَوْلِهِ بِطَوْلِهِ أَوْ تَقْدِيمُهُ عَلَى لَا وَالْعَرْضُ الَّذِي فَلَا يَقْسِمُ إِلَّا تَرْضَايَا لَثَلَا يَخْرُجُ  
الْأَسْمُ عَلَى غَيْرِ جِهَتِهِ فَإِنْ مَنَعَ مِنَ الْقِسْمِ مَانِعٌ كَخَشْبَةٍ مَغْرُوزَةٍ تَقَاوَبَا فَإِنْ صَارَ لَهُ أَزَالُ  
غَيْرُهُ (وَبِإِعَادَةِ السَّائِرِ لَغَيْرِهِ إِنْ هَدَمَهُ إِلَّا لِلْإِصْلَاحِ أَوْ هَدَمَ بِنَفْسِهِ) (وَلَوْ تَدَارَ  
عَلَى رَدِّهِ عَلَى الصَّحِيحِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَشْتَرَاكَ) (وَيَهْدَمُ بِنَاءً بِطَرِيقٍ وَلَوْ لَمْ يَهْدَمْ)  
أَوْ أَصْلَهَا مَالًا اسْتَفْرَقَ مَدَّةَ الْحَيَاةِ وَرَبَّهُ سَاكِنًا (وَبِحُكْمِ بَاعَةِ بِأَفْنِيَةِ الدُّوَرِ  
لِلْبَيْعِ إِنْ خَفَ) (وَلَا تَحِلُّ أَجْرَةٌ عَلَى مَا قَضَى بِهِ) (وَلِلسَّابِقِ) (لِإِبَاحِ) (كَمَسْجِدِهِ)

وقضى من اشهر فيه بموضعه (وسد كوة) بناها (فتحت اريد سد خلفها)  
حيث اشرفت بغير سلام (وتمنع دُخان كحمايم ورائحة كد باخر) حدث ذلك  
(وانذر قبل بيت) بضر غباره كالنفوذ في الطوبى ولو على باب (ومخير بحدار)  
كحدث بئر اوحى (واضطبل اوت حانوت قباله باب وقطع ما اضر من) (اغصان  
(شجرة بحدار ان تجددت والا فتقولان) ارجعهما قطع ماضر أيضا كان  
صعد عليها السراق بخلاف الخربة فيحترق جوارها (لا مانع من ضوء او شمس اوردح  
إلا لا اذري) كالريح من طاحونة (وعلو بناء) إلا لذي وفي مساوانه قولان ويجوز  
له شراء العالى (وصوت ككمد) وقصر ما لم يشتد ويدم (وباب سكة نفذت  
وروشن وساباط لمن له الجانيان بسكة نفذت وإلا فسكالك لجمعيةهم) لا بد  
من إذن من يمر تحته وقيل لا فرق بين النافذة وغيرها يجوز مالا بضر ورجح (إلا  
بابا نكسب) عن مقابله أو أذن والموضوع غير النافذة (وصعود نخلة وانذر  
بطلوعه ونذب أعارة حداره) لجاره (لغرز خشبة أو إرفاق بماء وفتح  
باب وله) إن أعار عرصته لبناء غير مقيد بمدة (أن يرجع وفيهما إن دفع ما أنفق  
أو قيمته) أو لحكاية خلاف موضعيهما (وفي موافقته ومخالفته) بحمل الثانی  
على الشراء بالنفي أو عدم الشراء أصلا (تردد) حقه تأويلان.

﴿فصل﴾ (لكن فسح المزارة إن لم يُنذر) فيلزم بقدر البذر كما في (ر)  
وكراء الأرض لازم (وصحت إن سلما من كراء الأرض بمنوع) وهو الطمام  
كامل الفحل أو ما نذبه<sup>(١)</sup> فمظن لا كخشب مفرة (وقا بلهما مساور وتساوربا) مؤداهما  
واحد إن لم يأخذ كل بقدر ما من جهته (إلا لتبرج بعمد العقد) فلا بضر  
(وخلط بذري إن كان) منهما والمراد به ما يشمل الزريعة (ولو بإخراجهما)  
معاً وهذا قول، والثاني لا يشترط الخلط (فإن لم يذبت بذري أحدهما

(١) لورود النهي عن المخابرة وهي كراء الأرض بما تنبته .

وَعَلِمَ لَمْ يُحْتَسَبْ بِهِ إِنْ غَرَّ وَعَلَيْهِ مِنْهُ نِصْفِ الثَّابِتِ ( وما عمل شريكه في البئر وكراء أرضه إذ الفرض فوات الإبان (وإلا) غر (فعل) لى كل نِصْفُ بَذْرِ الْآخِرِ وَالزَّرْعُ بَيْنَهُمَا كَانَ تَسَاوِيًا فِي الْجَمْعِ ) العمل والبذر والأرض (أَوْ قَابِلَ بَذْرٍ أَحَدِيهَا عَمَلٌ) والأرض بينهما (أَوْ) قابل العمل (أَرْضُهُ) وَبَذْرُهُ أَوْ بَعْضُهُ إِنْ لَمْ يَنْتَهْ عَنْ مَا لِلْعَامِلِ عَنْ نِسْبَةِ بَذْرِهِ ( لجموع البذر لا إن أخرج ثلثي البذر وله النصف لأن بعض البذر في مقابلة الأرض (وَلَا أَحَدِيهَا الْجَمْعُ إِلَّا الْعَمَلُ) وهى مسألة الخماس (إِنْ عَقْدًا بِإِلْفِظِ الشَّرِكَةِ لَا الْإِجَارَةَ) للجهالة (أَوْ أَطْلَقًا كَالْفَاءِ أَرْضٍ) لها بال (وَتَسَاوِيًا غَيْرَهَا) تشبيهه فى الفساد للنفوت (أَوْ لِأَحَدِيهَا أَرْضٌ رَخِيصَةٌ وَعَمَلٌ) والآخر للبذر (عَلَى الْأَصَحِّ) اصطلاحه الأرجح ولو حذف رخيصة لحسن (وَإِنْ فَسَدَتْ وَتَسَكَّفَتْ عَمَلًا) يعنى وجوده منهما ولو لم يتساويا (فَبَيْنَهُمَا) على حسب العمل (وَتَرَادُافًا غَيْرُهُ) من البذر وأجرة الأرض بنسبة ما أخذ كل (وَلَا) بأن انفرد أحدهما بالعمل (فَالْعَامِلُ) الزرع (وَعَلَيْهِ الْإِجْرَةُ) كَانَ لَهُ بَذْرٌ وَعَمَلٌ أَوْ أَرْضٌ) معه فيغرم مثل البذر (أَوْ كُلُّ إِسْكَالٍ) فإن لم يسكن للعامل غير العمل كان عقد الخماس بغير الشراكة فله أجرته والمراد بالعمل الحث للجهالة غيره

### ﴿ بَاب ﴾

(صِحَّةُ الْوَكَالَةِ<sup>(١)</sup>) بفتح الواو وكسرها (فِي قَابِلِ النَّيَابَةِ مِنْ عَقْدٍ وَنَسْخٍ وَقَبْضٍ حَقٍّ وَعَقُوبَةٍ) كقصاص (وَحَوَالَةٍ وَإِبْرَاءٍ وَإِنْ جَمِلَهُ الثَّلَاثَةُ) المبرى والمبرى والوكيل وحج على ماسبق ووظيفة فيستحق له وهو والوكيل على ما تراضيا حيث لم يخالف شرط واقف والفرع محل خلاف (وَوَاحِدٍ فِي خُصُومَةٍ

(١) الوكالة نيابة في حق غير مشروطة بموته ولا أمانة أقرب للمالك

وإن كرهه خصمه (التوكيل وإن رضى بالعدد جاز) (لأن قاعد خصمه  
كثلاث) مجالس شيخنا المكاف زائدة إذ لا يضر ما دونها وما زاد أولوى  
(إلا لعذر) كلفه لا خاصه إن آذاه (وَحَلَفَ فِي كَسْفَرٍ) ونذر اعتكاف حل  
أنه ما وصل بذلك للتوكيل وعلى المرض الخفي (وَلَيْسَ لَهُ حِينَئِذٍ) أى بعد  
مجالسة التوكيل ثلاثاً (عزله) وقبلها لا يلزمه ما فعل إن أعلن عند الحاكم أو أشهد  
بعزله ولم يفرط في إعلامه (وَلَا لَهُ عَزْلٌ نَفْسِهِ وَلَا الْإِقْرَارُ) إن لم يفوض له  
أو يجعل له وإخضمه اضطراره (إليه) أى إلى جعل الإقرار للتوكيل (قَالَ)  
المازري (وإن قال أقر عني بألف فأقرار) رقيس عليه أبره إبراء (لأن في  
كيمين) محترز قابل النية (وَمَعَصِيَةٍ كَطَهَارٍ) بخلاف الطلاق ولو في الحيض  
مثلاً لأن النهي عارض (بما يدلُّ عُرْفًا لَا بِمُجَرَّدٍ وَكَلْمَتِكَ حَتَّى يَفُوضَ)  
بخلاف الوصية فتعم للحاجة (فَيَمْنِي النَّظَرُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ وَغَيْرُ النَّظَرِ) وهو  
مالا تنمية فيه كمتق (إِلَّا الطَّلَاقَ وَإِنْكَاحَ بِكُورِهِ وَيَبِيعَ دَارِ سُكْنَاهُ  
وَعَبْدِهِ) المرغوب فيه فلا يمضى ذلك إلا بنص خاص (أَوْ يُعَيِّنَ) للموكل عليه  
مقابل يفوض (بِنَصٍّ أَوْ قَرِينَةٍ وَتَخَصُّصٍ) للموكل عليه (وَتَقْيِيدٍ بِالْعُرْفِ)  
كدوابي والعرف أنها الجبر أو عمامة والعرف أنها بيضاء (فَلَا يَعْتَدُهُ) أى  
ما خصه العرف (إِلَّا عَلَى بَيْعٍ فَلَهُ طَلَبُ الثَّمَنِ وَقَبْضُهُ أَوْ اشْتِرَاءُ فَلَهُ قَبْضُ  
الْمَبِيعِ وَرَدُّ الْمَعْيَبِ) إن لم يعينه (أى المشتري) (وَوَكَّلَهُ) أو كان مفوضاً  
(وطولب) التوكيل (بِثَمَنِ وَثُمَّنٍ مَا لَمْ يَصْرَحْ بِالْبَرَاءَةِ كَبَعْثِي فَلَنْ  
لِعَبْدِيَّهِ لَا لِأَشْتَرِي مِنْكَ) ولو زاد له (وبالعهدة ما لم يعلم) أنه وكيل  
كالسمسار (وَتَعَيَّنَ فِي الْمُطْلَقِ نَقْدُ الْبَلَدِ وَلَا يُقْبَلُ إِلَّا أَنْ يُسَمَّى الثَّمَنُ)  
ولا يفي باللائق (فتردد) محقه تأويلان (وَتَمَنُّ الْمَنْزِلِ وَالْأُخَيْرِ) والتخير في الطام  
إذا قبضه التوكيل وإلا لزم بيعة قبل قبضه فانه بتعليقه صار له وفي البيع له أن يرد ويلزم

الوكيل القيمة إذا فات (كأنه لو س) باع بها (إلا ما شأنه ذلك ليخفته) كالبقول  
 (كصرف ذهب) قبل الشراء به (بفضية) تشبيهه في الخيار (إلا أن يكون  
 الشأن) أي المادة والمصلحة (وكمخالفته مشتري عين أو سوق أو زمان أو بيمه  
 بأقل أو اشتراؤه بأكثر كثيراً) إلا أكثر أن القيد للثاني كما في بن  
 (لا كد يكرين في أر بعين) فالقليل نصف المشر (وصدق في دفعهما) من  
 عنده (وإن سلم) السلة لموكله (مألم يطل) لغير عذر فلا يصدق في الزيادة  
 (وحيث خالف في اشتراء لزيمه إن لم يرضه موكله) وأما إن اشترى  
 مأموره به لنفسه ففي ح خلاف صدر بأنه يقبل بيمينه إن اتهم (كذي عيب)  
 اشتراه فيلزمه إن لم يرضه موكله (إلا أن يقل) العيب (وهو قرصة أو)  
 خالف (في بيع فيخير موكله) على ما سبق (ولو ربوياً بمثله) بناء على  
 أن الخيار الحكي ليس كالشرطي فلا تلزم الذميمة (إن لم يلتزم الوكيل  
 الزائد على الأحسن) قيد في التخيير (لأن زاد في بيع أو نقص في اشتراء  
 أو اشترياً) عاقد على عيها (فاشترى في الذمة) حالا (ونقدتها وعسكسه  
 أو شاء يدينار فاشترى به اثنتين) فيهما الصفة (لم يمسكن أفرادها إلا  
 خير في الثمانية) بما ينوبها (أو أخذ في سلمك) بعد عقده (حجلاً أو رهنماً  
 وضمينه قبل علمك به ورضاك وفي) ثمن (ذهب في) قوله بع (بدراهم  
 وعسكسه) ولا تفاوت (قولاً لأن) في بن ترجيح الزوم (وحيث بفعله في  
 لا أفعله إلا بذية) في الفتوى كما سبق (ومنع ذبي في بيع أو شراء  
 أو تفاض) إلا باطلاع المسلم (وعدو على عدو) ككافر على مسلم<sup>(١)</sup>  
 (والرضى بمخالفته في سلم إن دفع له الثمن) مما يعرف بيمينه قبل القبض

(١) في المجموع وشرحه: وكره توكل مسلم لدى لنوع الإذلال ولذا في ح لا يوكل الرجل  
 أباه في تخليص حقه فان تحقق الإذلال حرم أو لم يتوصل الذي لحقه بنير ذلك جازاه

والحلول لنفسه الدين الواجب بالخالفه في مؤخر وفي الطعام ببعه قبل قبضه  
(وَبَيْعُهُ لِنَفْسِهِ) إلا برضى الموكل أو تنافهت رغبات المشتريين (وَمُخْجَرُهُ  
بِخِلَافِ زَوْجَتِهِ وَرَقِيقِهِ) غير المحجور كـ كتاب وماذون (إِنْ لَمْ يُحَاجِبْ  
وَاشْتَرَاؤُهُ مَنْ يَمْتَقُ عَلَيْهِ) أى على الموكل (إِنْ عَلِمَ) بالقرابة ولو لم يعلم  
الحكم (وَلَمْ يُعَيِّنْهُ مُوَكَّلُهُ وَهَتَّقَ عَلَيْهِ) أى على الوكيل إن أبسر وإلا  
بيع بحسبه والولاء للموكل (وَالْإِلَّا) بأن لم يعلم أو عينه (فَعَلَى أَمْرِهِ) وشراء من  
يعتق على الوكيل لا يؤثر (وَتَوَكَّلُهُ إِلَّا أَنْ لَا يَلِيقَ بِهِ) للموكل عليه (أَوْ  
يَسْكُنُهُ) وللمفوض التوكيل (فَلَا يَنْعَزِلُ الثَّانِي بِزَلِّ الْأَوَّلِ) أو موته بل  
يعزل الأصل كوكيل بعد وكيل لا إن قال وكل لك (وَفِي رِضَاةِ) أى الموكل (إِنْ  
تَعَدَّى بِهِ) أى بالتوكيل فى السلم لأنه ماخالف الأمر . ومنعه لما سبق (تَأْوِيلَانِ  
وَرِضَاةٌ بِمُخَالَفَتِهِ فِي سَلَمٍ إِنْ دَفَعَ الثَّمَنَ) مما لا يعرف بعينه (بِمُسَمَّاهُ) بدل من  
سلم ويحمل على الزيادة فى الثمن لثلاثا يتكرر مع ما سبق (أَوْ) خالف فباع (بِثَنَيْنِ)  
فيمتنع الرضى حيث خالف المسمى أو كثر (إِنْ فَاتَ وَبَيْعَ) لدين (فَإِنْ وَفَى بِالْقِيَمَةِ)  
حيث لا تسمية (أَوْ التَّسْمِيَةِ) فالأمر ظاهر (وَالْإِلَّا غَرِمَ) الوكيل ما بقى (وَإِنْ سَأَلَ)  
الوكيل (غُرِمَ التَّسْمِيَةُ) أو القيمة الآن (وَبَصِيرُ لِيَقْبِضَهَا) من المشتري (وَبَدَفَعَ  
الْبَاقِي) إن كان للموكل (جَازَ إِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ مِثْلَهَا) أى التسمية أو القيمة  
(فَأَقْلٌ) فإن كانت قيمته اثني عشر لكونه خمسة عشر مثلاً والمسمى عشرة  
فقد فسخ الدرهمين فى خمسة (وَإِنْ أَمَرَ بِبَيْعِ سِلْعَةٍ فَأَسْلَمَهَا فِي طَعَامٍ) من فروع  
ما قبلها (أَغْرِمَ التَّسْمِيَةَ أَوْ الْقِيَمَةَ وَاسْتَوْفَى بِالطَّعَامِ لِأَجَلِهِ) حتى يقبض  
(فَبَيْعَ وَغُرِمَ النِّقْصَ وَالزِّيَادَةُ لَكَ وَضَمِنَ إِنْ أَقْبِضَ الدِّينَ وَلَمْ يُشْهَدْ)  
فأنكر القابض (أَوْ بَاعَ بِطَعَامٍ نَقْدًا) لا مفهوم له (مَا لَا يُبَاعُ بِهِ) وفات  
كما سبق وأعاد له قوله (وَأَدَّى الْإِذْنَ فَتُوزَعُ) قال قول الموكل فى عدمه  
(أَوْ أَنْكَرَ الْقَبْضَ فَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ) به (فَشَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِالتَّلَافِ) لأنه

كذبها (كأنه يدبان) أنكر المعاملة فشهدت بيعة بالدين فقامت أخرى بالأداء  
وأما في الحدود أنكر أن يكون قذفه فأثبتته فأثبتت العفو والأصول من العفار  
ادعى عليه جاره فأنكر أن تكون جرت في ماله فأثبتته فأثبتت شرها منه  
فلا تسقط بالتكذيب (ولو قال غير الموهوض قبضت وتلف بريء ولم يبرأ  
الغريم إلا ببيئته) على دفعه وبريء بقول الموهوض (وأزيم الموكل غرم  
التمن إلى أن يصل لربيه) ولو تلف مراراً من الوكيل (إن لم يدفعه له)  
قبل العقد فيلزم الشراء الوكيل حيث لم يأمره بالشراء في الذمة (وصدق في الرد)  
الأحسن الدفع (كأنه ودع) فيشترط إلا بتوثق عليه عند قبضه ببيئته (فلا يؤخر  
للإشهاد) التحقيق أن له التأخير ليستط عن نفسه البين له كن في بن عن ابن  
عرفة أن هذا نص الغزالي لأهل المذهب (ولأحد الوكيلين) المترين  
(الاستبذاد) ويحتمل عطفه على للمنع فيحمل على المعية كالوصيين مطاقاً  
(إلا لشرط) فيهما (وإن بعث) باموكل (وباع فأولاً ولا لغيره) من الثاني  
غير عالم كذات الوامين وفي الوكيلين الأول مطاقاً على ما في الخرشى (ولك)  
باموكل (قبض سلمه لك إن ثبت ببيئته) وليس للمسلم إليه أن يقول أدفع  
لمن عاملني ولا يكون المسلم إليه شاهداً للموكل أن المسلم له على أحد قواين كذا  
في الخرشى (والقول لك إن ادعى الإذن) لأن الأصل عدمه (أو صفة له  
إلا أن يشتري) بالتمن شيئاً (فزعمت أنك أمرته بغيره) وأشبهه (وحالف)  
واعترض حش ما في الخرشى من تقييد الثمن بما لا يعرف بعينه (كقوله أمرت  
ببيئته بعشرة وقلت بأكثر وأشبهت) بقاء التأنيث والضمير للمعسر: (وفات  
المبييع بزوال عينه أو لم يفت ولم تحالف) وحالف (وإن وكلته على أخذ  
جارية فبعث بها فوطئت ثم قدم بأخرى وقال هذه لك والاولى  
وديمة فإن لم يبين وحالف أخذها إلا أن تغوت بكوئله) قال الهيدر

الاعتراف بأنه مفوت أيضاً مع البيان المجرد عن البيينة (أو تدبير) أو كتابة أو عتيق (إلا البيينة) على أن الأولى وديمة فلا نفوت ويأخذ قيمة الولد إلا أن يبين مع البيينة فرق (ولزم منك الأخرى وإن أمرته بما أنه فقال أخذتها بما أنه وخمسين فإن لم تنف خيبت في أخذها بما قال وإلا) بأن فانت (لم يلزمك إلا المائة وإن ردت دراهمك لزيف فإن عرفها مأمورك لزمتك وهل وإن قبضت) السلامة (تأويلان وإلا) يعرفها (فإن قبلها حلفت وهل مطلقاً أو لعديم) أي عسر (المأمور) فإن أيسر لم تحلف (ما دقت إلا جياًداً في علمك) وأنت لا تعرفها من دراهمك (ولزمته تأويلان) جواب هل (وإلا) يقابلها والموضوع أنه لم يعرفها (حلف كذلك) ما دفع لإجباراً (وحلف) بالثبوت (البائع) والمفعول محذوف أي الأمر أيضاً (وفي المبدأ) تأويلان وانعزل يموت مؤكلاً (وفله) الأخص (إن علم وإلا فتأويلان وفي عزله بعزله ولم يعلم خلاف) حيث لم يفرط الموكل في الإعلام (وهل لا تلزم أو إن وقعت بأجرة) بأن عين الموكل فيه (أو جعل فكهم) تلزم الإجارة كالجعل الموكل بالشروع (وإلا لم تلزم تردّد)

### ﴿باب﴾<sup>(١)</sup>

(يؤخذ الموكلف بلا حجب) لا مريض أقر بأنه تبرع في صحته فباطل إرثاً وإن أجز فعطية إلا أن يقول أنفذوه فوصية كما في ح (بإقراره لأهل لم يسكت به) ولورجع عن التكذيب لم يفد إلا باقرار ثان وإنما يعتبر تكذيب الرشيد

(١) باب في حكم الاقرار وهو الاعتراف بما يوجب حقاً على قائله بشرطه وهو أيضاً خبر كلابن عرفة والفرق بينه وبين الدعوى والشهادة أن الخبر إن كان حكمه قاصراً على قائله فلا إقرار وإن لم يقصر فإن كان للخبر فيه نفع فالدعوى أو لم يكن فيه نفع فالشهادة اه أقرب للمالك مع حاشيته ، ابن شاس . أركانه أربعة المقر والمقر له والمقر به والصيغة .



(وَلَمْ يَتَّهَمُوا كَالْعَبْدِ فِي غَيْرِ الْمَالِ) كحد أو في المال من مكاتب ومأذون (وَأُخْرَسَ  
وَمَرِيضٌ إِنْ وَرِثَهُ وَلَدٌ) ولو أنى وهذا شرط فيما بعد إلا بعد أما هو فيمكن  
وجود الأقرب كما هو لازم لوصفه بأبعد والمراد قرب الإدلاء كالأم بالنسبة  
للأخوة (لِأَبْعَدَ أَوْ لِمَلَّطِفٍ أَوْ لِمَنْ لَمْ يَرِثْهُ) كحال أغلبية الخنو عليه عن  
الأبعد عادة (أَوْ لِمَجْهُولٍ حَالُهُ) أملاطف أم قريب أم أجنبي وإن أمكن  
الكشف اعتبر وهذا آخر مسائل اشتراط الولد (كَزَوْجٍ عِلْمٌ بِنُفْسِهِ أَمَّا) لاجبه  
وإقراره كعكسه (أَوْ جُهْلَ وَوَرِثَتُهُ ابْنٌ أَوْ بَنُونَ) خاص بحال الجهل  
(إِلَّا أَنْ تَفْقَرَدَ بِالصَّغِيرِ) أى يوجد معها جنسه فيتهم (وَمَعَ الْإِنَاثِ) أى  
جنسهن (وَالْمَصْبِيَّةُ قَوْلَانِ) لأنها أقرب من المصيبة وأبعد من البنت (كَإِقْرَارِهِ  
لِلْوَلَدِ الْعَاقِّ) من أولاده لأن المعقوق مبعد (أَوْ لِأُمِّهِ) بل الخلاف في الإقرار  
لمطلق زوجة معه (أَوْ لِأَنْ مَنْ لَمْ يَقَرَّ لَهُ أَقْرَبُ) أو مساو (وَأَبْعَدُ) كأم أو  
أخت وعم أقر معهما لأخت تشبيهه في القولين (لَا الْمُسَاوِي وَالْأَقْرَبُ) فلا  
يصح قطعاً (كَأَخْرَجَنِي لِسَنَةِ وَأَنَا أَقْرُ وَرَجَعَ لِلْخُصُومَةِ وَازِمَ لِحَمْلِهِ إِنْ  
وُطِنَتْ وَوُضِعَ لِأَفْلِهِ) أى لأقل من مدته لعدم وجوده عند الإقرار (وَلِأَنَّ)  
بأن غاب واطمأنا (فَلَا كَثَرَتْ) من يوم غيبته يستحق (وَسَوَّى بَيْنَ تَوَاضُعِهِ  
لِأَبْدِيَانِ الْفَضْلِ) للذكر ككونه موروثاً عن أبيهم مثلاً (بِمَسَلَى أَوْ فِي ذِمَّتِي  
أَوْ عِنْدِي أَوْ أَخَذْتُ مِنْكَ) أو كتابة ولو بأرض إن أشهد بها لا في الهواء  
(وَلَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ قَضَى أَوْ وَهَبْتُهُ لِي أَوْ بَعْتُهُ أَوْ وَفَّيْتُهُ) فيثبت وله  
تحليف المقر له (أَقْرَضْتَنِي أَوْ أَمَّا أَقْرَضْتَنِي أَوْ أَلَمْ تَقْرَضْنِي) فلم يكذبه كما  
سبق (أَوْ سَاهَلْنِي أَوْ أَنْزَلْنِي مِنْ أَوْ لَأَقْضِيَنَّكَ الْيَوْمَ) بالنفي أو الإثبات  
(أَوْ نَعَمْ أَوْ بَلَى أَوْ أَجَلَ جَوَاباً لَا لَيْسَ لِي عِنْدَكَ) وراعى في نعم العرف  
(أَوْ لَيْسَتْ لِي مَيْسَرَةٌ لَا أَقِرُّ) وعداً (أَوْ عَلَى أَوْ عَلَى فَلَانٍ) للابهام (أَوْ مِنْ

أَيُّ مَرْبٍ تَأْخُذُهَا مَا أُبْعِدَكَ مِنْهَا) لَأَن الْأَوَّلَ هَزُو (وَفِي حَتَّى يَأْنِي وَكَيْلِي  
وَشَبِيهِهِ أَوْ أَنْزِنَ أَوْ خُذْ قَوْلَ لَانِ) عِنْدَ عَدَمِ الْقَرَانِ وَالْأَقْرَبُ كَأَفْ-شِ الْإِزْمِ  
(كَذَلِكَ عَلَى أَلْفٍ فِيمَا أَعْلَمُ أَوْ أَظُنُّ أَوْ عَلَيَّ) أَوْ ظَنِّي تَشْبِيهِهِ فِي الْقَوْلَيْنِ لِاشْتِ  
أَوْ وَهْمِي (وَأَزِمَ إِنْ نُوكِرَ) شَرْطُ مَعْلُومٍ (فِي أَلْفٍ مِنْ تَمَنٍّ خَيْرٍ) لِإِنْ وَوَفَقَ  
إِلَّا لَدُمِي فَعِيْمَتَهَا (أَوْ عَبْدِي وَلَمْ أَقْبِضْهُ) وَحَلَفَ الْبَائِعُ فِي الْقَرَبِ (كَدَعْوَاهُ  
الرَّبَّاءُ وَأَقَامَ بَيْئَةً أَنَّهُ رَابَاهُ فِي أَلْفٍ) لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ غَيْرُهَا (لَا إِنْ أَقَامَهَا عَلَى  
إِقْرَارِ الْمُدْعَى أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ بَيْنَهُمَا إِلَّا الرَّبَّاءُ) فَتَنْفَعُهُ (أَوْ اشْتَرَيْتُ خَيْرًا  
بِأَلْفٍ أَوْ اشْتَرَيْتُ عَبْدًا بِأَلْفٍ وَلَمْ أَقْبِضْهُ) لِأَنَّهُ تَعْقِيبُ الرَّافِعِ مَعَ التَّأْخِيرِ  
(أَوْ أَقْرَزْتُ بِكَذَا وَأَنَا صَبِيٌّ كَأَنَّهُ بَرَسَمٌ إِنْ عُلِمَ تَقَدُّمُهُ) أَيْ الْبَرَسَامُ نَوْعٌ  
مِنَ الْجُنُونِ (أَوْ أَقْرَأَ اعْتِذَارًا) كَأَن طَلَبَ مِنْهُ لِمُعَارَاةِ دَابِقِهِ فَقَالَ هِيَ لِفُلَانٍ (أَوْ  
بِقَرْضٍ شُكْرًا) كَأَنَّهُ لِي جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا (عَلَى الْأَصَحِّ) قِيلَ حَقُّهُ كَالَّذِي عَلَى  
الْأَرْجَحِ وَالَّذِي بِإِسَاءَةِ الطَّلَبِ <sup>(١)</sup> (وَقِيلَ أَجَلٌ مِثْلُهُ) الضَّمِيرُ لِلْمُأَقْرَبِ بِهِ (فِي بَيْعٍ  
لَا قَرْضٍ) لَأَن أَصْلَهُ الْحُلُولَ (وَتَفْسِيرُ أَلْفٍ فِي كَأَلْفٍ وَدِرْهَمٍ) فَلَا يُلْزَمُ أَنْ  
تَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْمَعْطُوفِ (وَكَيْفَانِمْ فَضْهُ لِي نَسَقًا إِلَّا فِي غَضَبٍ فَقَوْلَانِ)  
أَظْهَرُهَا الْقَبُولُ (لَا يَجْزَعُ وَبَابٌ فِي لَهُ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ أَوْ الْأَرْضِ)  
لِأَنَّهَا لَتَتَّبَعِيضُ (كَفَى عَلَى الْأَخْسَنِ وَمَالٌ نِصَابٌ) فِي الزَّكَاةِ وَقِيلَ لِلْمُسْرِقَةِ  
(وَالْأَخْسَنُ تَفْسِيرُهُ كَشَيْءٍ وَكَذَا وَسُجْنٌ لَهُ) أَيْ لِلتَّفْسِيرِ (وَكَشْرَةٌ  
وَنَيْفٌ) عَظْفٌ عَلَى الْمَشْبِهِ فِي التَّفْسِيرِ (وَسَقَطَ) لَفْظُ شَيْءٍ (فِي كَيْمَاتِهِ وَنَيْءٍ)  
حَيْثُ بِسَعْمَلٍ لَتَهْفِيقٍ مَا قَبْلَهُ عَرَفْنَا نَحْوَ زَيْدٍ رَجُلٍ وَنِصْفٍ كَذَا فِي بَنٍ (وَكَذَا  
دِرْهَمًا عِشْرُونَ) لِأَنَّهُ أَقَلُّ عِدَدٍ تَمَيِّزُهُ مَفْرَدٌ مَنْصُوبٌ (وَكَذَا وَكَذَا) دِرْهَمًا  
(أَحَدٌ وَعِشْرُونَ) أَقَلُّ الْمَطُوفِ (وَكَذَا وَكَذَا) دِرْهَمًا (أَحَدًا عِشْرِينَ)  
أَقَلُّ مَرْكَبٍ تَمَيِّزُهُ مَنْصُوبٌ وَالَّذِي قَالَهُ سَمْعُونُ تَفْسِيرُهُ جَمْعٌ ذَلِكَ وَهُوَ أَبْقَى

(١) كَأَن يَقُولُ : أَقْرَضْتِي فُلَانٌ كَذَا ثُمَّ ضَايِقِي حَتَّى قَضَيْتَهُ لِأَجْزَاءِ اللَّهِ خَيْرًا إِيَّاهُ شَرَحَ أَقْرَبُ الْمَسَالِكِ

بالعرف (وَبِضْعٍ أَوْ دَرَاهِمٍ ثَلَاثَةً وَكَثِيرَةً أَوْ لَا كَثِيرَةً وَلَا قَلِيلَةً أَرْبَعَةً) وتحمل الكثرة المنفعة على الخمسة (وَدِرْهَمُ الْمُتَعَارَفُ) ولو نحاساً (وَالْإِلَّا) يكن عرف (فَالشَّرْعِيُّ وَقِيلَ غَشُّهُ وَنَقَصُهُ) ولو جمعهما (إِنْ وَصَلَ وَدِرْهَمٌ مَعَ دِرْهَمٍ أَوْ تَحْتَهُ أَوْ قَوْفَهُ أَوْ عَلَيْهِ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ وَدِرْهَمٍ أَوْ نَحْوِ دِرْهَمٍ دِرْهَمَانِ وَسَقَطَ) ما قبل بل (فِي لَا بَلٍ دِيْفَارَانِ) وكذا إن حذف لا وإن نقص ما بعدها قيل إن وصل أو ساءى لزماً محلاً لها على مجرد العطف (وَدِرْهَمٌ دِرْهَمٌ أَوْ بِدِرْهَمٍ دِرْهَمٌ) محلاً الأول على التأكيذ والثاني على السببية (وَحَلَفَ مَا أَرَادَهُمَا) لاحتمال المعية أو حذف العاطف في الأول (كَبِشْهَادٍ فِي ذِكْرِ مِائَةِ وَفِي آخِرِ مِائَةٍ) الذكر الوثيقة والتشبيه في الاتحاد والمذهب التعمد (مِائَتَيْنِ الْأَكْثَرُ) الذكر الوثيقة والتشبيه في الاتحاد والمذهب التعمد (وَبِمِائَةٍ وَبِمِائَتَيْنِ الْأَكْثَرُ) يحتمل الإقرار الجرد والاذكار ففيه ما سبق (وَجُلُّ الْمِائَةِ أَوْ قُرْبُهَا أَوْ نَحْوُهَا الثَّلَاثَانِ فَأَكْثَرُ بِالْاجْتِهَادِ) فيما زاد على الثلثين (وَهَلْ يَلْزَمُهُ فِي عَشْرَةٍ فِي عَشْرَةٍ عِشْرُونَ) لأن عرفنا المعية والبعدية (أَوْ مِائَةً قَوْلَانِ) وقيل بعشرة وفي المقابلة والسببية (وَتَوْبٌ فِي صُنْدُوقٍ أَوْ زَيْتٍ فِي جَرَّةٍ فِي أَرْوَمٍ ظَرْفٍ قَوْلَانِ لَا دَابَّةٌ فِي إِصْطَبِيلٍ وَأَلْفٌ إِنْ اسْتَحَلَّ أَوْ أَعَارَنِي لَمْ يَلْزَمْ) لأنه يقول ما ظننته يفعل (كَلِمَانِ حَلَفَ فِي غَيْرِ) مقام (الدَّعْوَى) وإلا لزم (أَوْ شَهِدَ فُلَانٌ غَيْرُ الْعَدْلِ) لا مفهوم له في الإقرار نعم العدل شاهد وإن حكم بغير حكمه الشرعي (وَهَذِهِ الشَّاةُ أَوْ هَذِهِ الْغَاقَةُ أَرْبَعَةٌ الشَّاةُ وَحَلَفَ عَلَيْهَا) يعني يلزمه الأول ويحلف على نفي الثاني (وَعَصَبَتُهُ مِنْ فُلَانٍ لَا بَلٍ مِنْ آخَرٍ قَهْوٍ الْأَوَّلِ وَقُضِيَ لِلثَّانِي بِقِيَمَتِهِ) وكذا إن حذف لا قال عيسى ويحلفان (وَلَكَّ أَحَدُ نَوْبَيْنِ عَيْنٍ) وحلف إن نوزع في تعيين الأدنى (وَالْإِلَّا فَإِنَّ عَيْنَ الْمُقَرَّرِ لَهُ أَجُودُهَا حَلَفَ وَإِنْ قَالَ لَا أَذْرِي حَلَفًا عَلَى نَفِي الْعِلْمِ وَاشْتَرَاكَ وَالْإِسْتِغْنَاءُ هُنَا كَثِيرٌ) فيصح إن اتصل إلا لعارض ولم

يُسْتَفْرَقُ<sup>(١)</sup> وَلَا يَكْفِي هُنَا إِسْمَاعُ الْفَنَسِ (وَصَحَّ لَهُ الدَّارُ وَالْبَيْتُ لِي) لِمَا كَانَ فِيهَا  
(وَبَغَيْرِ الْجَنَسِ كَأَنْتَ إِلَّا عَهْدًا وَسَقَطَتْ قِيَمَتُهُ وَإِنْ أَبْرَأَ فَلَنَا نَمَّا لَهُ  
قَبْلَهُ أَوْ مِنْ كُلِّ حَقٍّ أَوْ أَبْرَأَهُ) هَكَذَا عَلَى الْإِطْلَاقِ (بَرِيٌّ مُطْلَقًا وَمِنْ  
الْقَذْفِ) وَلَوْ بَلَغَ الْإِمَامُ أَنْ أَرَادَ سِتْرًا (وَ) مَالِ (السَّرْقَةِ) وَقَطَعَهَا حَقُّهُ  
تَعَالَى (فَلَا تُقْبَلُ دَعْوَاهُ وَإِنْ بَصَلَكَ) وَثِيقَةً (إِلَّا بِبَيِّنَةٍ أَنَّهُ) أَيْ الصِّكِّ  
(بَعْدَهُ) أَيْ بَعْدَ الْإِبْرَاءِ (وَإِنْ أَبْرَأَهُ نَمَّا مَعَهُ بَرِيٌّ مِنَ الْأَمَانَةِ لَا الدِّينِ  
إِلَّا لَعَرَفَ بِاسْتِعْمَالِ مَعِ فِي الذَّمِّ<sup>(٣)</sup> .

### ﴿ بَابٌ ﴾

(إِنَّمَا يَسْتَلْحِقُ الْأَبُ نَجْمُ حَوْلِ النَّسَبِ) لَا كَالْجَدِّ وَالْأُمِّ ، وَمَنْ عِلْمُ نَسَبِهِ  
مُسْتَلْحَقُهُ قَاذِفٌ وَلَا مَنْ ثَبِتَ أَنَّهُ ابْنُ زَنَاحٍ يَسْتَفْتَنِي مِنَ الْجَهْلِ وَالْإِقْطِ كَمَا يَأْتِي (إِنْ  
لَمْ يُكْذِّبْهُ الْعَقْلُ لِصِفَرِهِ أَوْ الْعَادَةِ) كَمَا سَلَحَاتُهُ مِنْ وَلَدٍ بِبِلَدٍ بَعِيدٍ عِلْمُ أَنَّهُ لَمْ  
يَدْخُلْهُ (وَلَمْ يُكُنْ رِقًّا لِمُسْكَذِّبِهِ أَوْ هَوًى) لِلْمُسْكَذِّبِ لِاتِّهَامِهِ عَلَى قَصْدِ  
الْإِنْزَاعِ مِنَ الرِّقِّ وَالْوَلَاءِ (لِسُكُونِهِ يُبْلَغُ بِهِ) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِشَارَةٌ لَطَرِيقِ أُخْرَى  
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ (وَرَفِيمًا) أَيْضًا يُصَدِّقُ وَإِنْ أُعْتِمِدَ مُشْتَرِيهِ إِنْ لَمْ يَسْتَدِلَّ عَلَى  
كَذِبِهِ (بِمَا صَرَّحَ مِنَ الْعَقْلِ وَالْعَادَةِ وَيَحْتَمِلُ حَمْلَ هَذَا عَلَى مَا إِذَا سَبَقَ لَهُ مَلَكٌ عَلَى  
أَمِّهِ أَوْ عَلَيْهِ كَمَا يَأْتِي بِخِلَافِ الْأَوَّلِ وَقَوْلُهُ لَكِنَّهُ يَلْحَقُ بِهِ عَلَى مَجَرَّدِ النَّسَبِ بِالْإِنْزَاعِ  
وَقَدْ ذَكَرْنَا هُنَا صُورَ أَرْبَعٍ عِلْمُ سَبْقِ الْمَلَكِ وَصَدَقَ الْخَائِزُ لِحَقِّهِ وَنَزَعَ انْتِفَاءً أَوْ ثَبِتَ  
أَحَدُهُمَا لِحَقِّ النَّسَبِ وَلَا يَنْزَعُ (وَإِنْ كَبُرَ أَوْ مَاتَ وَوَرِثَهُ إِنْ وَرِثَهُ ابْنُ)

(١) وَإِنْ تَعَدَّدَ الْإِسْتِثْنَاءُ فَكُلُّ مَا قَبْلَهُ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ

(٢) فِي الْجَمْعِ : وَلَا يَرَى عَمُومًا قَاضٍ نَازِرَ الْوَقْفِ وَلَا وَصِيَّ الْمَجْجُورِ وَلَا عَجُورٍ قَبْلَ  
سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ رَشْدِهِ اهـ « تَنْبِيْهُ » لَوْ جَعَلَ مَخْصُصَ حَقِّ آخِرِ نَمِّ أَبْرَأَهُ صَاحِبُ الْحَقِّ فَهَلْ تَنْفَعُهُ  
الْبَرَاءَةُ فِي الْآخِرَةِ فَلَا يَطَالِبُ عِنْدَ اللَّهِ بِهِ . أَوْ لَا تَنْفَعُهُ قَوْلَانِ حَكَاهُمَا الْقُرْطُبِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ  
أَنْظَرَهُمَا الْأَوَّلُ .

بمضى مطابق ولد كما سبق في الامان والشرط في الإرث من المستلحق بعد موته أو في مرضه (أو بآءه) عطف على كبر (وَنَقِضَ) البيع ولو تكرّر ويهتق ورد بن مافى الخرشى من أن الولاء للمشتري (وَرَجَعَ) المشتري (بِنَفَقَتِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ خِدْمَةٌ) فرأس برأس (فَلَى الْأَرْجَحِ وَإِنْ ادَّعَى اسْتِبْلَادَهَا بِسَاقِي) على يدها (فَقَوْلَانِ فِيهَا) أى المدركة أرجحهما رد البيع حيث لانهمة (وإن بآءهما فولدت فاستلحقة) ولو ظاهرة الحمل على ما حققه (ر) لأن ولد الأمة ينفى بلا امان فاحتاج الاستلحاق مطلقاً (أَحَقُّ وَلَمْ يُصَدَّقْ فِيهَا إِنْ اتَّهَمَ بِمَعْجَبَةٍ أَوْ عَدَمِ نَمَنِ) منه إذا رجع عليه فيفوز بها وبضيع الثمن ولا ينظر لقلة الثمن كما في حش (أَوْ وَجَاهَةٍ) لها عطف على محبة (وَرَدَّ نَمَنَهَا) حيث لم تبق في ملك المشتري بأن أخذها البائع أو مانت أو اعتقت (وَأَحَقُّ بِهِ الْوَلَدُ) المستلحق (مُطْلَقًا) اتهم فيها أولاً ما لم تزد على أقصى الحمل من البيع أو يأتى لأفله من وطء المشتري (وإن اشترى مستلحقة وَالْمَلِكُ لِغَيْرِهِ) جملة حالية من ضمير مستلحقة (عَقَقَ كَشَاهِدٍ) بحرية (رُدَّتْ شَهَادَتُهُ) فإذا اشتراه عتق عليه بالحكم (وإن استلحق غير ولد) كأخ واستلحق غير الأب مجاز بمضى الإفراق (لَمْ يَرْتَهُ إِنْ كَانَ وَارِثٌ) لجميع المال (وَالْأَفْخَافُ) أرجحه الإرث من الطرفين حيث تصادقا ودخل هذا ابن ابني، وأما أبو هذا ولدى فيصح قطعاً بشرط الاستلحاق كهذا أعتقني لأنه إقرار على النفس (وَحَصَّهُ) أى الخلاف (الْمُخْتَارُ) لا يخفى فهو اسم فاعل (بِمَا إِذَا لَمْ يَبْطُلِ الْإِفْرَاقُ) فيتوارثان قطعاً إرث ثابت بالنسب كافي بن (وإن قالَ لِأَوْلَادِ أُمَّتِهِ أَحَدُهُمْ وَلَدِي) ومات ولم يعلم (عَقَقَ الْأَصْغَرُ) ولا يرث لاحتمال أنه ليس ولده ، وإنما عتق تبعاً لأُم الولد (وَمُنَا الْأَوْسَطُ) ويرق ثلثه لاحتمال أن الولد الأصغر (وَمُنَا الْأَكْبَرُ) لأننا لمنا (م ٢٢ — لا كليل)

يُتَّقَى عَلَى أَحْتِمَالٍ أَنَّهُ الْوَلَدُ (وَلِإِنْ ائْتَرَقَتْ أُمُّهُمُ فَوَاحِدٌ) تَتَّبِعُهُ أُمُّهُ (بِالْقُرْعَةِ)  
 عَلَى الرُّؤُوسِ وَلَا يَنْظُرُ لِقِيمٍ كَمَا حَقَّقَهُ (ر) (وَلَمَنْ وَلَدَتْ زَوْجَةً رَجُلٍ وَأُمَةً  
 آخَرَ وَاخْتَلَطَا عَيْدَتُهُ الْقَافَةُ وَعَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِيمَنْ وَجَدَتْ مَعَ ابْنَتَيْهَا  
 أُخْرَى لَا تُلْحَقُ بِهِ وَاحِدَةً) وَالْمَعْمُولُ عَلَيْهِ الْقَافَةُ أَيْضًا وَأَمَّا قَوْلُهُم الْقَافَةُ لَا تَدْعَى  
 فِي الْحَرَائِرِ فَمَعْنَاهُ إِنْ تَزَوَّجَتْ لِمُطْلَقَةٍ قَبْلَ حَيْضَةٍ فَأَبَتْ بَوْلًا لِحَقِّ الْبِأُولَى كَافِي (ر)  
 (وَلَمَّا تَمْتَمِدُ الْقَافَةُ عَلَى أَبِي لَمْ يُدْفَنْ) بِالْجُمْلَةِ نَعْتَمِدُ الْأَجْزَاءَ قَبْلَ تَغْيِيرِهَا  
 (وَلِإِنْ أَقَرَّ عَدْلَانِ بِثَلَاثِ نَسَبٍ النَّسَبُ) بِشَهَادَتَيْهِمَا (وَعَدْلٌ يَحْفَافُ مَعَهُ  
 قَبَرَتْ) الْمَعْمُولُ عَلَيْهِ مَا نَقَصَ الْمَقْرَ بِلَا يَمِينٍ كَمَا يَأْتِي (وَلَا نَسَبٌ وَلَا) يَكُنِ  
 الْمَقْرَ عَدْلًا (فَحِصَّةُ الْمُقَرِّ كَالْمَالِ) تَقْسِمُ عَلَى الْإِنْكَارِ وَالْإِقْرَارِ وَيَأْخُذُ الْمَقْرَ  
 بِهِ مَا نَقَصَهُ الْإِقْرَارُ (وَهَذَا أَخِي بَلْ هَذَا فَلِلْأَوَّلِ نِصْفُ إِرْثٍ أُبَيِّدُ وَلِلثَّانِي  
 نِصْفُ مَا بَقِيَ) وَهَكَذَا (وَلِإِنْ تَرَكَ أُمًّا وَأَخًا فَأَقَرَّتْ بِأَخٍ) وَلَوْلَا بَ مَعَ شَبَقِ  
 فَأَنْكَرَ فَإِنَّهُ بِالْإِقْرَارِ (فَلَهُ مِنْهَا الشُّدُسُ) بِمَقْتَضَى إِقْرَارِهَا (وَلِإِنْ أَقَرَّ مَيِّتٌ)  
 قَبْلَ مَوْتِهِ (ب أَنَّ فَلَانَةَ جَارِبَتُهُ وَلَدَتْ مِنْهُ فَلَانَةَ وَلَهَا ابْنَتَانِ أَيْضًا) مِنْ  
 غَيْرِهِ (وَنَسَبَتُهُمَا الْوَرَثَةُ وَالْبَيْئَةُ) الْأُولَى الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْبَيْئَةِ (فَإِنْ أَقَرَّ بِذَلِكَ)  
 الَّذِي شَهِدَ بِهِ (الْوَرَثَةُ فَمِنْ أَحْرَارٍ) لِقُوَّةِ الْحَالِ بِالْتَّعْيِينَ ابْتِدَاءً بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ  
 أَحَدِهِمُ السَّابِقَةِ فَالْإِبْهَامُ فِيهَا أَصْلِي (وَلَهُنَّ مِيرَاثٌ بِذَنْتٍ وَلَا) يَقْرُ الْوَرَثَةُ  
 (لَمْ يَعْتَقِ شَيْءٌ) لِأَنَّ الشَّهَادَةَ بَطُلَ بِمَعْضَاهَا بِتَّعْيِينَ التَّعْيِينَ فَتَبْطُلُ كُلُّهَا عَلَى الْقَاعِدَةِ  
 (وَلِإِنْ اسْتَلْحَقَّ وَلَدًا ثُمَّ أَنْكَرَهُ ثُمَّ مَاتَ الْوَلَدُ فَلَا يَرِثُهُ) بِخِلَافِ الْمَكْسِ  
 (وَوُفِّ مَالُهُ فَإِنْ مَاتَ فَلْيُورَثْتَهُ وَقُضِيَ بِهِ دَيْنُهُ) وَلَمَّا قَامَ غُرْمَاؤُهُ وَهُوَ  
 حَيٌّ أَخَذُوهُ (وَيُلْفَزُ بِهَا مِنْ وَجْهِهِ) <sup>(١)</sup>

(١) فيقال : ابن يرث أباه ولا عكس وليس بالأب مانع . ويقال : مال يرثه الوارث ولم  
 بما يكره مورثه ، ويقال : مال يوقف لوارث الوارث دون الوارث ، ويقال : مال يقضى منه  
 دين الشخص لا يأخذه هو اه شرح المجموع وحاشية أقرب المسالك

﴿ باب ﴾

(الْإِدَاعُ تَوْكِيلٌ بِحِفْظِ مَالٍ) فَيَحْرُمُ الْقَبُولُ إِنْ لَا يَحْفَظُ لَهُ كَمَا تَقَرُّو  
 الدَّمُ وَيَضَعُ مَنْ رَدَّ لَهُ شَيْئًا لِبَيْتِ الْمَالِ كَأَنَّهُ حٌ وَيَكْفِي الرِّضَى بِهِ بِالسَّكُوتِ  
 وَلَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا لَتَخْلِيصِ مَسْتَمْلَكٍ وَيَجِبُ الْحِفْظُ وَلَوْ أَمْرُ رَبِّهَا بِالْإِلَافِ (تَضَمَّنُ  
 بِسُقُوطِ شَيْءٍ عَلَيْهَا) وَلَوْ خَطَأً كَمَا أَذِنَ لَهُ فِي تَقْلِيْبِ إِيَّاهُ فَسَطَ عَلَى غَيْرِهِ مَثَلًا  
 ضَمَّنَ غَيْرَ الْقَلْبِ (لَا إِنْ أَنْسَكَرَتْ فِي نَقْلِ مِثْلِهَا وَبَحْلُطِمَا إِلَّا كَقَفْطِ  
 بِمِثْلِهِ أَوْ دَرَاهِمَ بَدَلًا نِيْدَ الْإِخْرَازِ) أَوْ الرِّفْقِ بِاتِّحَادِ الْمَكَانِ (ثُمَّ إِنْ تَلَفَ  
 بَعْضُهُ فَبَيْدَ نَسْكَمًا) بِقِسْمَةِ مَا لِكُلِّ (إِلَّا أَنْ يَتَمَيَّزَ وَبِاتِّفَاعِ رِبَّهَا) كَرُكُوبِ  
 يَخْشَى مِنْهُ الْهَلَاكُ فَحَصَلَ (أَوْ سَفَرِهِ إِنْ قَدَرَ عَلَى أَمِينٍ) أَوْ رَدِّهَا (إِلَّا أَنْ  
 تُرَدَّ سَالِمَةً) وَفِي النِّعَمِ الْأَجْرَةُ إِنْ اعْتَادَهَا مِثْلَ رَبِّهَا (وَحَرُمَ سَائِفُ مُقُومٍ  
 وَمُعَدِّمٍ وَكَرَّةٍ) سَائِفُ الْمَوْسَرِ (النَّقْدُ وَالْمِثْلِيُّ) عَطْفُ عَامٍ وَهِيَ حَمَلٌ إِذْ جَازَ  
 أَوْ عِلْمُ عِلْمِهِ حَرَمٌ (كَالتَّجَارَةِ) النَّعْتِيقُ كَأَنَّهُ بِنُ قَوْلِ النَّاصِرِ أَنَّهُ تَشْبِيهُ تَامٌ (وَالرَّيْحُ  
 لَهُ) وَلِرَبِّهَا الْقِيَمَةُ مَعَ الْفَوَاتِ وَالْخِيَارِ إِنْ لَمْ تَفْتِ وَلَا فَرَقَ بَيْنَ بَيْعِهِ بِعَرَضٍ أَوْ  
 نَقْدٍ كَأَنَّهُ حَشٌّ وَالْوَصِيُّ كَالْمُودِعِ بِخِلَافِ نَحْوِ الْمُبْضَعِ فَإِنَّهُ أَرِيدَ لِلتَّنْمِيَةِ فَلَا يَخْصُ  
 بِالرَّيْحِ (وَبَرِيٌّ إِنْ رَدَّ غَيْرَ الْمُحَرَّرِ) احْتِرَازٌ عَنِ الْقَوْمِ فَلَا يَدْرِي وَصُولُهُ لِرَبِّهِ  
 وَأَمَّا الْمَدْمُ فَيُفَرِّقُهُ الرَّدُّ لِمَا كَانَ الْوَدِيعَةُ (إِلَّا بِإِذْنٍ أَوْ يَقُولَ إِنْ اخْتَجَّتْ فَخُذْ  
 فَكَالْإِلَافِ لَا يَدْرِي مِنَ الرَّدِّ لِرَبِّهِ (وَضَمَّنَ) عَلَى مَا سَبَقَ) (لَا أَخُوذَ نَقْطًا أَوْ يَقُولُ  
 بِنَهْيٍ أَوْ بَوَاضِعٍ بِنُحَاسٍ فِي أَمْرِهِ بِفَخَّارٍ) لِأَنَّهُ فِي ذَلِكَ إِغْرَاءٌ لِلتَّمَدُّي (لَا إِنْ  
 زَادَ قَوْلًا أَوْ عَكْسًا) فَوْضِعَ (فِي الْفَخَّارِ) فِي مَرَقَةٍ لَا كَسْرَ عَلَى الظَّاهِرِ وَالْقَلْبِ  
 وَالْعَلَقِ عَلَى رَبِّ الْوَدِيعَةِ (أَوْ أَمْرَ رَبِّهِ بِكُلِّهِ أَخَذَ بِالْيَدِ) إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ  
 الْإِخْفَاءَ إِذَا يَدُ أَحْفَظَ (كَجَبِيْنِهِ) فِي الصَّدْرِ لَا الْجَنْبِ (عَلَى الْمُخْتَارِ وَبِنَسْيَانِهَا  
 فِي مَوْضِعٍ إِيدَاعِهَا) أَوْ غَيْرِهِ (وَبَدْخُولِهِ الْحَمَامَ رِبَّهَا) لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ (وَبَحْرُوحِهِ

بِهَا يُبْطِئُهَا لَهُ فَضَاعَتٌ) أَوْ دَفْعُهَا الْغَيْرَ رَبِّهَا غُلَاطًا (لَا إِنْ نَسَبَهَا فِي كُفَّةٍ) سَبْوَطَةٌ  
 كَأَمْرٍ (فَوَقَعَتْ وَلَا إِنْ شَرَطَ مَلَائِكَةُ الضَّمَانِ وَإِنْ بَدَأَ عَمَّا وَإِنْ بِسَفَرٍ) بِمَعْنَى فِي  
 (لِغَيْرِ زَوْجَةٍ وَأَمَةٍ اعْتِيْلًا بِذَلِكَ) وَمِثْلُهُمَا الْخَادِمُ (إِلَّا لِعَوِزَةٍ حَدَثَتْ) فَتَرَدُّ  
 إِذَا زَالَتْ (أَوْ لِسَفَرٍ عِنْدَ عَجْزِ الرَّدِّ وَإِنْ أُودِعَ بِسَفَرٍ) قَبْلَهُ (وَوَجَبَ  
 الْإِشْهَادُ بِالْمُذَرِّ وَبَرِيءٌ إِنْ رَجَعَتْ سَالِمَةً) مِنْ مَمْنُوعٍ (وَعَلَيْهِ اسْتِرْجَاعُهُمْ إِنْ نَوَى  
 الْإِلْبَاقَ) إِلَّا نَدَبَ (وَبِعَمَلِهِ بِهَا) بِلَا إِذْنٍ (وَبِإِزَائِهِ عَلَيْهَا قَوْمَتَيْنِ) جَمْعُ نَظَرٍ  
 لِمَعْنَى (وَإِنْ مِنْ الْوِلَادَةِ كَأَمَةٍ زَوْجَهَا فَمَاتَتْ مِنْ الْوِلَادَةِ وَبِحَدِّهَا ثُمَّ فِي  
 قَبُولِ بَيِّنَةِ الرَّدِّ خِلَافٌ) الْمَعْتَمِدُ عَلَيْهِ (وَبِمَوْنِهِ وَلَمْ يُوصِ وَلَمْ تُوجَدْ)  
 وَيَحْمِلُ عَلَى أَنَّهُ أَتَانَهَا كَانَ قَالَ عِنْدِي أَمَا فِي مَوْضِعٍ كَذَا فَلَمْ تَوْجَدْ فَلَا يَضْمَنُ  
 (إِلَّا بِكَمَشْرِ سِنِينَ) فَيَحْمِلُ عَلَى الرَّدِّ (وَأَخَذَهَا إِنْ تَبَيَّنَتْ بِكِتَابَةٍ) مُتَعَلِّقٌ  
 بِأَخْذِ (عَلَيْهَا أَنَّهَا لَهُ أَنْ ذَلِكَ خَطُّهُ) فَاعِلٌ ثَبَتَ (أَوْ خَطُّ الْمَيِّتِ) وَأَوَّلَى  
 بَيِّنَةٍ لَا أَمَارَةَ (وَسَقَمِيهِ بِهَا) دَلَالَتُهُ (لِمُصَادِرٍ) ظَالِمٍ (وَيَمُوتُ الْمُرْسَلُ مَعَهُ  
 لِبَلَدٍ) يَعْنِي يَضْمَنُ الرِّسُولُ (إِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ) أَيْ إِلَى الْبَلَدِ بِمَا يُمْكِنُ فِيهِ  
 الْإِصَالُ وَتَحْلِفُ وَرَثَةُ الرِّسُولِ عَلَى نَفْيِ عِلْمِهَا حَيْثُ لَمْ يَضْمَنُ (وَبِكُلْبَيْسِ الثَّوْبِ  
 وَرُكُوبِ الدَّابَّةِ) أَعَادَهُ مَعَ تَقْدِيمِ الْإِنْتِفَاعِ لِقَوْلِهِ (وَالْقَوْلُ لَهُ أَنَّهُ رَدَّهَا سَالِمَةً  
 إِنْ أَقَرَّ بِالْإِنْفِلِ وَإِنْ أَكْرَاهَا) أَيْ الْوَدْعَةُ وَلَوْ لِلْقَنِيَةِ كَمَا فِي حَشْوِيْنِ (لِمَسْكَةٍ)  
 مَثَلًا (وَرَجَعَتْ بِحَالِهَا) عَجَزَ وَكَذَا لَوْ نَقَصَتْ فَإِنْ تَلَفَتْ فَالْقِيَمَةُ (إِلَّا أَنَّهُ حَبَسَهَا  
 عَنْ أَكْرَافِهَا) أَوْ طَالَ مِظَاةُ الرِّخْصِ كَمَا فِي حَشْوِيْنِ (فَلَاكَ قِيَمَتُهَا يَوْمَ كَرَائِهِ  
 وَلَا كِرَاءٍ أَوْ أَخْذُهُ وَأَخْذُهَا وَبِدَفْعِهَا) لِأَحَدٍ (مُدَّعِيًا أَنَّكَ أَمَرْتَهُ بِهِ وَحَلَفْتَ  
 وَإِلَّا حَلَفَ وَبَرِيءٌ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ عَلَى الْأَمْرِ) اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الضَّمَانِ (وَرَجَعَ)  
 حَيْثُ ضَمِنَ (عَلَى الْفَاقِضِ) إِلَّا أَنْ يَحْتَقِ أَهْلُكَ فَالْارْجُوعُ أَنْ حَسَنَ الظَّنُّ  
 بِرِسَالَتِكَ وَحَيْثُ بَرِيءٌ رَجَعَتْ عَلَى الْقَابِضِ (وَإِنْ بَعَثْتَ إِلَيْهِ بِمَالٍ فَقَالَ



تَصَدَّقَتْ بِهِ عَلَىَّ وَأَنْكَرْتِ فَأَلْزَمْتُ شَاهِدًا) وحالف حيث شهد له باختلافه  
الأصل (وَهَلْ مُطْلَقًا) وهو الأرجح (أَوْ إِنْ كَانَ الْمَالُ بِيَدِهِ) لا إن تلف  
ولم تفر رسول بيعة على الدفع (تَأْوِيلَانِ وَبِدَعْوَى الرَّدِّ عَلَى وَارِثِكَ) كانت  
الدعوى أو الرد منه أو من وارثه وكذلك الرد عليك من وارثه فلا تصديق إلا  
في رد من الأخذ لمؤتمنه (أَوْ الْمُرْسَلِ إِلَيْهِ الْمُتَكَبِّرِ) عطف على الوارث والرد  
في هذا بمعنى الدفع (كَمَلَيْكَ إِنْ كَانَتْ لَهُ بَيْعَةٌ بِهِ) أى الابداع  
(مَقْصُودَةٌ) للتوثيق خوف دعوى الرد (لَا بَدْعُوَى التَّلْفِ أَوْ عَدَمِ الْعِلْمِ  
بِالتَّلْفِ أَوْ الضِّيَاعِ وَخَلَفَ الْمُتَمِّمُ) أو من حققت عليه الدعوى وفي الرد  
مطلقا (وَلَمْ يُفِذْهُ شَرْطُ تَفْيِهَا) أى اليمين (فَإِنْ تَكَلَّ خَلَفَتْ) ولو في دعوى  
الانتهام هنا كما في حش تبعاً لر (وَلَا) ضمان (إِنْ شَرَطَ الدَّفْعَ لِلْمُرْسَلِ إِلَيْهِ  
بِلَا بَيْعَةٍ) فأنكر (وَبَقَوْلِهِ تَلَفَتْ قَبْلَ أَنْ تَلْقَانِي بَعْدَ مَنَعِهِ دَفْعَهَا كَقَوْلِهِ  
بَعْدَهُ) وكان المنع (بِلَا مُذَرٍّ لَإِنْ قَالَ لَا أَذْرِى مَتَى تَلَفَتْ) ولو منها بلا  
عذر (وَبِمَنْعِهَا حَتَّى يَأْتِيَ الْحَاكِمُ إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيْعَةً) للتوثيق عليه (لَإِنْ  
قَالَ ضَاعَتْ مِنْ سَرِينٍ وَكُنْتُ أَرْجُوهَا وَلَوْ خَصَرَ صَاحِبُهَا) ولم يخبره  
(كَمَا لَقَرَّاضٍ) تشبيهه في عدم الضمان فيما سبق (وَلَيْسَ لَهُ الْأَخْذُ مِنْهَا لِمَنْ  
ظَالَمَهُ بِمِثْلِهَا<sup>(١)</sup>) رجع أن المظلوم الأخذ بقدر حقه مع الأمن ومنه سرقة  
الزكاة أو ما يستحقه من بيت المال (وَلَا أُجْرَةُ حِفْظِهَا بِخِلَافِ تَحَلُّهَا) إلا  
لشرط أو عادة فيها (وَلِكُلِّ تَرَكُّمًا) بردها متى شاء (وَإِنْ أَوْدَعَ صَبِيًّا أَوْ

(١) الحديث «أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك» حسنه الترمذى وصححه  
غيره . ورجح الأخذ منها كما قال الشارح لقوله تعالى «فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل  
ما اعتدى عليكم» وأجاب ابن رشد عن الحديث بأن معنى ولا تخن من خانك أى لا تأخذ  
أكثر من حقه فتسكون خائناً أما من أخذ حقه فليس بخائن . ولذا قال في المجموع ولك  
أخذ قدر ما ظلمت به أن أمنت ولو من غير الجنس اهـ .

سَفِيهَا أَوْ أَفْرَضَهُ أَوْ بَاعَهُ فَأَنْتَفَ لَمْ يَضْمَنْ) كما سبق في الحجر (وَلَا يُؤْذَنُ أَهْلُهُ وَتَعَلَّقَتْ بِذِمَّةِ الْأُذُنِ عَاجِلًا) كما ص (وَبِذِمَّةٍ غَيْرِهِ إِنْ عَتَقَ إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السَّيِّدُ وَإِنْ قَالَ هِيَ لِأَحَدِكُمَا وَنَسَبَتْهُ تَحَالُفًا وَقُسِمَتْ بَيْنَهُمَا) بخلاف الدين فتغرمه لسكل (وَلَا أَوْدَعَ اثْنَيْنِ جُعِلَ بِيَدِ الْأَعْدَلِ) كالوصيين.

### باب (١) ﴿

(صَحَّ وَنُدِبَ إِمَارَةً مَالِكٍ مَنفَعَةً بِلَا حَجَرٍ) فايها (وَلَا مَسْتَعِيرًا) مبالغة في الصحة (لَا مَالِكٍ انْتِفَاعٍ) فقط كما استعير إن قبل له لا نعر (مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ عَلَيْهِ) بها معمول لإعارة ومن بمعنى اللام (عَيْنًا) معموله أيضًا (لِمَنْفَعَةٍ مُبَاحَةٍ لَا كَذِمِّي مُسْلِمًا) حرمة خدمته له خصوصًا وبكره انتقال العام كالخياط (وَجَارِبَةٍ لِلْوُطْئِ) (١) وَخِدْمَةٍ لِغَيْرِ نَحْرَمٍ) وفي بن تخفيف في أمة الزوجة بحسب حال الناس (أَوْ لِمَنْ تَعَتَّقَ عَلَيْهِ) لأن الخدمة فرع للملك (وَهِيَ) أي الخدمة في هذه الحالة (لَهَا) كالبد (وَالْأَطْعِمَةُ وَالنُّقُودُ قَرْضٌ) لأن الانتفاع بها بذهاب عينها (عَمَّا بَدَلُ وَجَارَ أَعْنَى بِغْلَامِكَ لَا عَيْنَكَ) بغلامي (إِجَارَةً) فيشترط العلم وإن لا يتأخر فوق نصف شهر على ما في بن (وَضَمِنْ الْمَغِيبِ عَلَيْهِ) ومنه عدة الدابة لا كسوة العبد لحيازته لها كما في بن (إِلَّا لِابْنَتِهِ وَهَلْ وَإِنْ شَرَطَ نَفْيًا) راجع لما قبل إلا (تَرَدَّدُ لَا غَيْرُهُ وَلَوْ بِشَرْطٍ) وتقلب إجارة فاسدة كما في الحراني (وَحَلَفَ فَيَا عِلْمَ أَنَّهُ بِلَا سَبِيهِ كَسُوسٍ) وفي الفار خلاف (أَنَّهُ مَا فَرَطَ وَبَرِيءٌ فِي كَثَرِ كَسَيْفٍ)

(١) الإجارة عليك منفعة مؤقتة بلا عوض اه أقرب المسالك  
(٢) فإن وقعت كانت باطلة وإن وطئها فلا يحد للشبهة اه صاوي

وقدوم (إن شهِدَ لَهُ أَنَّهُ مَعَهُ فِي اللَّقَاءِ) ولولم يعلم الغرب (أَوْ ضَرَبَ بِهِ  
ضَرْبَ مِثْلِهِ) راجع لنحو القدوم (وَفَعَلَ الْمَأْذُونُ وَمِثْلُهُ وَدُونُهُ لَا أُخْرَ)  
كالجبر بدل القمع ولو أخف والراجع أنه لا يخالف في المسافة ولا مثلاً إلا  
بإذن كالإجارة (وإن زَادَ مَا تَعَطَّبُ بِهِ) وعطبت (لَهُ فَيَمُوتُهَا) يوم القمدي  
أو الأرض إن تعييت (أَوْ كِرَاؤُهُ كَرَدِيفٍ وَاتِّبَاعٍ) الرديف (إن أُعْذِمَ)  
للمعار (وَلَمْ يَعْلَمْ بِالْإِعَارَةِ) حقه بالتعدي فإن علم به فغير مانع (وَالْإِلَّا) بأن لم  
تعطب أو زاد مالا تعطب به (فَكِرَاؤُهُ وَازِمَتِ الْمُقَيَّدَةُ بِمَعْمَلٍ أَوْ أَجَلٍ  
لَا نَقِضَانِهِ وَإِلَّا فَلَمْ تُتَادُ لَهُ الْإِخْرَاجُ) قبل ذلك وهذا مقابل لعدم ماسبق  
والمعول عليه ماسبق كما في حش وغيره (فِي كَيْفَاءٍ) وغرس (إن دَفَعَ مَا أَنْفَقَ  
وَفِيهَا أَيْضًا فَيَمُوتُهُ وَهَلْ خِلَافٌ أَوْ فَيَمُوتُهُ إن أَمْ بِشْتَرِهِ أَوْ إن طَالَ أَوْ اشْتَرَاهُ  
بَعَيْنٍ كَثِيرٍ تَأْوِيلَاتٌ وَإِنْ انْقَضَتْ مُدَّةُ الْبِنَاءِ أَوْ الْفَرَسِ فَسَكَالْقَاصِبِ)  
بؤس بالقلع أو يعطى قيمة للقلع كما يأتي (وإن ادَّعَاهَا) أى العارية (الْأَخِذُ  
وَالْمَالِكُ الْكَرَاءُ فَالْقَوْلُ لَهُ) أى للمالك (بَيِّنِينَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مِثْلُهُ عَنْهُ) أى  
الكراء فيبدأ الأخذ بالحلف (كَزَائِدِ الْمَسَانَةِ) تشبيهه في أن القول لربها لم يعرله  
(إن لَمْ يَزِدْ وَإِلَّا) بأن كان التنارع بعد أن أخذ في الزيادة (فَلَا مُسْتَعِيرٍ فِي  
نَفْيِ الْكَرَاءِ وَالضَّمَانِ وَإِنْ بِرَسُولٍ مُخَافٍ) راجع لما قبل إلا وملا بها  
فليس شاهداً هنا (كَدَعْوَاهُ رَدَّ مَا لَمْ يَضْمَنْ) تشبيهه في أن القول للمستعير  
إلا لتوثيق بيينة على الأرجح (وإن زَعَمَ أَنَّهُ مُرْسَلٌ لِاسْتِعَارَةِ حُلِيِّ وَتَلَفٍ)  
ولم يثبت التلف (صَمْنَهُ مُرْسَلُهُ إِنْ صَدَّقَهُ) على الإرسال واعتراض كلام المص  
كما في ر وحش بأن المعول عليه ضمان الرسول عند عدم البيينة (وَالْإِلَّا حَلَفَ  
وَبَرَى ثُمَّ حَلَفَ الرَّسُولُ وَبَرَى وَإِنْ اعْتَرَفَ بِالْعَدَاءِ) وأنه لم يرسل  
(ضَمِنَ الْحُرُّ) والمأذون (وَالْعَهْدُ) غيره (فِي ذِمَّتِهِ) إن عتق وإن قال أو صلته

لَهُمْ) أَى لِّلَّذِينَ أَرْسَلُونِي (فَعَلَيْهِمْ وَعَلَى الْيَمِينِ) قَبْلَهُ (وَمَوْئِدَهُ أُخْذَهَا عَلَى  
الْمُسْتَمِيرِ كَرَدَّهَا عَلَى الْأَظْهَرِ وَفِي عِلْفِ الدَّابَّةِ) فَتَحِ الْإِلَامَ (قَوْلَانِ) الْأَرْجَحُ  
عَلَى رِهَا .

### (بَابُ)

(الْفَضْبُ أَخْذُ مَالٍ قَهْرًا تَعْدِيًّا بِلَا حِرَابَةٍ) أَرَادَ بِالْمَالِ الذَّاتَ <sup>(١)</sup> وَلَا فَتَقْد  
(وَأَدَبٌ مُّخَيَّرٌ) وَلَوْ لَمْ يَبْلُغْ (كُمْدَعِيٍّ عَلَى صَاحِبِهِ) بِنِ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الشَّيْءِ  
لَا التَّظْلِمَ (وَفِي حِلْفِ الْمُجْهُولِ) إِذَا ادَّعى عَلَيْهِ الْغَضَبُ (قَوْلَانِ) وَمَعْلُومٌ  
الْعَدَاءُ يَحْبَسُ وَيَضْرِبُ . قَالَ سَجْنُونٌ وَيُلْزِمُهُ مَا أَقْرَبَهُ (وَصَحْنٌ بِالْأَسْتِغْيَالِ)  
(وَالْأَيُّ) يَمِيزُ (فَتَرَدُّدٌ) أَرْجَحُهُ الْغَمَانُ وَلَا يَجِدُ التَّمْيِيزَ بِسَنَ (كَإِنْ مَاتَ)  
الْمُضْطَرِبُ قَانَ الْغَمَامَ هُنَا وَلَوْ سَمَاوِي (أَوْ قُتِلَ عَبْدٌ قِصَاصًا) فِي جَنَابَتِهِ عِنْدَ  
غَاصِبِهِ (أَوْ رَكِبَ) فَيُضْمَنُ الْكِرَاءُ وَهَذَا مِنَ التَّعْدِي (أَوْ ذَجَّ) وَمَفُوتٌ  
الْمَقُومُ بِوَجْهِ الْخِيَارِ بَيْنَ أَخْذِهِ وَقِيَمَتِهِ وَلَا أَرَشَ وَخَيْرَتُهُ تَأْتِي ضَرَرَهُ (أَوْ جَعَدَ  
وَدِيمَةً) فَيُضْمَنُهَا وَإِنْ بِسَمَارِي (أَوْ أَكَلَّ بِلَا عِلْمٍ) وَتَعَذَّرَ الْغَاصِبُ قَانَ  
عَلِمَ بِالْغَضَبِ فَكَالْغَاصِبِ (أَوْ أَكْرَهَ غَيْرُهُ عَلَى الْقَتْلِ) وَتَعَذَّرَ لِلْبَائِسِ (أَوْ  
حَفَرَ بِئْرًا تَعْدِيًّا وَقُدِّمَ عَلَيْهِ الْمُرْدِيُّ) بَلِ الْغَمَانُ عَلَى الْمُرْدِيِّ وَحَدَّهُ (إِلَّا  
لِمُسْتَمِيرٍ فَتَيَّانٍ أَوْ فَتَحَ قَيْدَ عَبْدٍ لِئَلَّا يَأْتِيَ) مُتَمَاقٍ بِقَيْدٍ لَا إِنْ قَيْدَ تَنَكُّلًا  
(أَوْ عَلَى غَيْرِ عَاقِلٍ إِلَّا بِمُصَاحَبَةٍ رَبْدٍ) قَادِرًا عَلَى مَكِهِ (أَوْ حِرْزًا) عَلَى  
غَيْرِ حَيَوَانٍ (الْمِثْلِيُّ) وَلَوْ بَعْلَاهُ بِمِثْلِهِ وَصَبَرَ لَوْ جُودِهِ وَابْتَلَدِهِ وَلَوْ صَاحِبَهُ  
وَمُنْبَعِ الْمِنْنَةِ) أَى مِنَ الْمَصَاحِبِ فِي غَيْرِ الْبَلَدِ (لِلتَّوَثُّقِ) حَتَّى يَوْفَى بِبَلَدِ  
الْغَضَبِ (وَلَا رَدَّ لَهُ) أَى لَا يُلْزِمُهُ رَدَّ بِخُصُوصِهِ لِأَنَّهُ لَدَهُ لَأَنَّ مِثْلَهُ يَكْفِي

(١) وَلِذَا زَادَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي تَعْرِيفِهِ : أَخْذُ مَالٍ غَرٍ مُنْفَعَةٍ الْخِ . وَفِي الْحَجَرِ : أَخْذُ الذَّاتِ .  
قَهْرًا الْخِ .

(كَلِمًا جَا زَنِيهِ بِعِيَمُهُ مَعِيهَا زَالَ وَقَالَ أَجَزْتُ لِيْظَنِّ بِقَاتِهِ) تشبيهه فيما أفاده الكلام من أنه لا كلام لربه (كَفُّرَةً صَبَغَتْ وَطِينَ لُبْنٍ وَقَمْنَجٍ طُحْنٍ وَبَذَرِ زُرْعٍ) وبعد المفوت يجوز تملكه من الغاصب (وَبَيْضٍ أَخْرَجَ إِلَّا مَا بَاضَ) الطير المنصوب (إِنْ حَضَنَ) والدار متى كان البيض والطير المنصوب منه فله الفراخ وإلا فنزل بيضه أو أجرة طيره (وَعَصِيرٍ تَحْمَرُّ وَإِنْ تَحْلَلْ خَيْرٌ كَتَبْتُمْ لِيْهَا) أى الحمرة (لِيْذِيَّ وَتَعَيْنَ) الحبل (لِغَيْرِهِ وَإِنْ ضَمَّ كَفَّرَ وَحَلَّى وَغَيْرَ مِنْهَا) من باقى المقومات (فَقِيَمَتُهُ يَوْمَ غَضَبِهِ وَإِنْ جِلْدَ مَيْتَةٍ لَمْ يُدْبَغْ أَوْ كَلْبًا ينظر العارفين فى ذلك أن لو بيع (وَلَوْ قَتَلَهُ تَعَدَّى) مبالغة فى أن القيمة يوم الغضب لا يوم القتل وفى بعض النسخ بعداه أى بسبب عدائه عليه ولم يقدر على دفعه إلا بالقتل فيضمن لظلمه بالغصب (وَحُيِّرَ) ربه (فِي) قتل (الْأَجْنَبِيِّ) فَإِنْ تَبِعَهُ) أى تبع الغاصب (تَبِعَ) هُوَ الْجَانِي فَإِنْ أَخَذَ رَبُّهُ أَقْلًا فَلَهُ الرَّائِدُ مِنَ الْغَاصِبِ فَقَطْ) وذلك لأن الأجنبي يضمن القيمة يوم تعديه وقد تكون أقل من القيمة يوم الغصب (وَلَهُ هَدْمُ بِنَاءٍ عَلَيْهِ) الضمير للمنصوب من حجر أو خشب ومثله بطانة الثوب وله تركه وأخذ قيمته ولا تدخل الأرض<sup>(١)</sup> هنا (وَعَلَّةٌ مُسْتَعْمَلَةٌ) لا إن لم يستعمل والفرس غضب الذات وإن غرم القيمة فاز بالغلة على الصواب (وَصَيْدٌ عَبْدٌ وَجَارِحٌ وَكِرَاءُ أَرْضٍ بُنِيَتْ) فيما مضى (كَتَرَبَ تَحْرٍ وَأَخَذَ مَا لَا عَيْنَ لَهُ قَائِمَةٌ) يعنى مالا قيمة له بعد نزعه ويدفع قيمة الممار كما احتاج له من الاحبا والسوارى وإلا أخذه الغاصب (وَصَيْدٌ شَبَكِيٌّ) وروح عطف على أرض فلو حذف صيْدٌ حَسَنَ والفرس كالشبكة الصيد للغاصب وعليه الكراء بخلاف الجارح كما سبق (وَمَا أَنْفَقَ فِي الْعَلَّةِ) ويرد زيادة الغلة ولا شيء له إن

(١) لأنه سيأتى الكلام عليها فى قول المصنف : وفى بنائه فى أخذه ودفع قيمة نقضه الخ لا فى قوله : وكراء أرض بنيت ، حتى يعترض بأنه فى الكلام عليها من حيث الكراء .

نقصت (وَهَلْ إِنْ أَعْطَاهُ فِيهِ مُتَمَدِّدٌ مَطَاءٌ فِيهِ) وهو قول مالك وابن القاسم  
والأحسن حذف الفاء (أَوْ بِأَلَّا كَثُرَ مِنْهُ وَمِنْ الْقِيَمَةِ) كما قال عيسى<sup>(١)</sup>  
(تَرَدُّدٌ) ليس على اصطلاحه (وَإِنْ وَجَدَ غَاصِبُهُ) أى المقوم (بِغَيْرِهِ وَغَيْرِ  
مَحَلِّهِ فَلَهُ نَضْمِيَّتُهُ) قيمته لأنها تعتبر يوم الغصب بمحله على كل حال فلا تفاوت  
بخلاف المثل في يختلف في الأمكنة (وَمَعَهُ أَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَخْتِجْ لِـ كَبِيرِ خَلٍ)  
وإلا خير (لَا إِنْ هُزِلَتْ جَارِيَةٌ أَوْ تَسَى عَبْدٌ ضَمَنَةً ثُمَّ عَادَ) إخراج من  
الضمان (أَوْ خَصَاهُ فَلَمْ يَنْقُصْ أَوْ جَلَسَ عَلَى تَوْبٍ غَيْرِهِ فِي صَلَاةٍ) فقام فشق  
وفي المشي تردد انظر حش أو أحرق نحو العُرْنِ الجَارِ (أَوْ دَلَّ إِصْبًا) المفتى به  
أن من ساط ظلمًا يفرم عند تعذره (أَوْ أَعَادَ مَصُوغًا عَلَى حَالِهِ وَعَلَى غَيْرِهَا،  
فَقِيَمَتُهُ كَكَسْرِهِ) فيضمن قيمة الصياغة المباعة على المعتمد (أَوْ غَضَبَ  
مَنْفَعَةٍ فَتَدَفَّتِ الذَّاتُ) بلا سببه لم يضمنها (أَوْ أَكَلَهُ مَا لَيْسَ لَهُ ضِيَاغَةً)  
إلا بعد فواته (أَوْ نَقَصَتِ الشُّوقُ أَوْ رَجَعَ بِهَا مِنْ سَفَرٍ وَلَوْ بَعْدَ) فلا  
شئ عليه من القيمة ويضمن السكراء (كَسَارِقٍ وَلَوْ فِي تَعَدَّى كَسْتًا جَرٍ)  
ومستعير (كَرَاهِ الزَّائِدِ إِنْ سَلِمَتْ) ولم يكثر (وَالْأَخِيرُ فِيهِ فِي قِيَمَتِهَا وَنَتْنُهُ  
وَإِنْ تَعَيَّبَ وَإِنْ فَلَّ كَكَسْرِ نَهْدَتِهَا أَوْ جَنَى هُوَ أَوْ أَجْنَبَى خَيْرٌ فِيهِ) أى في  
المغصوب وقيمه وله معه الأرض في الأخيرين من الجاني وإن أخذ القيمة من  
الغاصب فأرض الأجنبي للغاصب (كَصَبَغِهِ) تشبيه في النخبير (فِي قِيَمَتِهِ وَأَخَذَ  
تَوْبَهُ وَدَفَعَ قِيَمَةَ الصَّبْغِ وَفِي بِنَائِهِ فِي أَخْذِهِ وَدَفَعَ قِيَمَتَهُ نَقْضُهُ بَعْدَ سَنَوَطٍ  
كَغَلْفَةٍ لَمْ يَتَوَلَّهَا) الغاصب بكخدمه، وفي أمره بتسوية الأرض كما كانت

(١) في المجموع وشرحه : قال الإمام وثيعة ابن القاسم يضمن ما أعطى فيه متعدد به .  
ولعيسى إلا أن تكون القيمة أكثر فيضمنها وهل قول عيسى مقابل لقول الإمامين ضعيف أو  
مقيد لها خلاف اهـ

(وَمَنْفَعَةُ الْخُرِّ وَالْبُضْعِ بِالتَّقْوِيَةِ) بالاستعمال (كَحُرِّ بَاعِهِ) لِمَنْهُومٍ لِلْبَيْعِ  
(وَتَمَذُّرُ رُجُوعِهِ) بضمن دية عمد فإن رجع رجع بها (وغيرهما بالقوات)  
ولو لم يستعمل والغرض التعدي على المنفعة لا إن غصب الذات كما سبق (وهل  
يضمن شاكيه لعمد زائداً على قدر الرسول) المعتمد (إن ظلم) وإلا لم  
يضمن الزائد (أو الجميع) وإن لم يظلم لا يضمن أصلاً (أولاً) أصلاً ولو  
ظلم وإنما يؤدب (أقوال) العمل بنائها (وملكه كنه) إن اشتراه ولو غاب) ومنع  
أشهب فقد زائد على القيمة لتردد السلفية (أو غريم قيمته) أو حكم بها قاض  
كما في بن (إن لم يموت) بأن يخفيه ويدعى القاف المر به أخذه (ورجع عليه  
بفضلة أخفاها) بأمر ظهر أزيد مما وصف (والقول له في تلفه ونعمته وقدره  
وحكته) إلا أن يفرد المالك بالشبه فإن لم يشبه في القيمة فوسط (كشتر منه)  
القول له في القاف وما معه (ثم غريم لآخر رؤبة) فإن علم ضمن بالاستيلاء  
كالغاصب (واربته انضاء بيمينه ونقض عتق المشتري وإجازته) بالزاي<sup>(١)</sup>  
أو الراء (وضمن مشتري لم يعلم في عمده) يومه ورجع بنمنا (لا سماوي وغلة)  
فيوز بها ولا يغرمها الغاصب (وهل الخطأ كالعمد) أو الدجاء (تأويلان  
وقارنه) وهو هو به إن علماً كهمو وإلا يعلم (بدى بالغاصب ورجع عليه  
بغلة وهو به) حيث ردت السلعة إذ لا يجمع بين الغلة والقيمة كما سبق (إن  
أعسر فعلى الموهوب ولحق شاهد بالغصب لآخر على إقراره بالغصب  
كشاهد بملكك لئلا ينقضك) أي الغصب منك معاينة أو إقراراً (وجعلت  
ذا يد) حائزاً فيها حتى يتبين الأمر (لا مالسكنا) فلا يشتري منك ولا يشهد  
لك بالملك بذلك (إلا أن تخلف مع شاهد الملك) تكملة الغصب أنها ملكك

(١) إن كان بالزاي فهو بالرفع معطوف على نقض . وإن كان بالراء فهو بالجر معطوف  
على قوله عتق المضاف إليه نقض .

(وَيَمِينِ الْقَضَاءِ) أنها باقية لم تنقل عنك (وإن ادعت استكرهاها على غير  
لأني بلا تعلقي حدث له) أي لازنا إلا أن ترجع ولا حمل وأما القذف فلا  
يسقط بالتعلق إلا في المجهول ولا حد في الفاسق بوجه (والمتمعدى<sup>(١)</sup>) جان على  
بعض غالباً) وقد يحرق الثوب كله أو يصبب المنفعة (فإن أفات المقتضود  
كقطع ذنب دابة ذي هيئة أو أذنها أو طيلسانه وأبن شاة هو المقتضود  
وقلغ عيني عبد أو بدنه فله أخذه ونقصه أو قيمته وإن لم يفتقه  
فنقصه كملين بقررة) تراد لغيره (وبد عبد) غير صانع (أو عينه وعتق  
عليه إن قوم ولا منع لصاحب) من التقويم والعتق (في الفاحش على  
الأرجح ورفا الثوب مطلقاً) ولو كانت الجناية مفيدة واختار ربه أخذه ثم  
يغرم الأرض بعد الرفو (وفي أجره الطبيب قولان) أرجحها وجوبها حيث  
لا أرض مقرر ثم يغرم الشين .

(فصل<sup>(٢)</sup>) وإن زرع فاستجعت فإن لم يمتنع بالزرع أخذ بلا  
شيء وإلا) بأن انتفع به (فله قلعه إن لم يفت وقت ما تراد له وله  
أخذه بقيمته على المختار وإلا) بأن فات إبان الأرض (فسكره سنة)  
وهذا راجع لجميع ما سبق<sup>(٣)</sup> (كذي شبهة) تشبيهه في كراء سنة لكن قبل  
الابان فإن فات فلا شيء عليه (أو جهل حاله) لأن الأصل عدم التمدي  
(وقانت) أرض استحق كراؤها للمعين (بحريها فيما بين مسكر ومسكتر)

(١) هذا شروع في حكم التمدي ، ابن عرفة : التمدي هو التصرف في شيء بغير إذن  
ربه دون قصد تملكه اه فالتمدي مالا يكون معه تملك سواء حصلت جنابة على السكل أو البعض  
(٢) هذا الفصل لبيان الاستحقاق وهو : رفع ملك شيء بثبوت ملك قبيله أو حرية بغير  
عوض ، وحكمه الوجوب إن وجد سببه وهو قيام البينة ، وبدأ المصنف بمسألة الزرع  
للكوة فتر وعها .

(٣) أي سواء انتفع بالزرع أم لم ينتفع به .



أى لا سبيل لفسخها والله مستحق أخذها فإن أخذ شيئاً فعلى المكترى أجره المنزل  
 فإن لم تحرث فلربها أخذها (وَلِلْمُسْتَحِقِّ) يحتمل مستحق الكراء إذا أجاز  
 ومستحق الأرض (أَخْذُهَا وَدَفْعُ كِرَاءِ الْخَرْثِ فَإِنْ أَبَى قِيلَ لَهُ) أى  
 للمكترى (أَعْطِيَ كِرَاءَ سَنَةٍ وَإِلَّا أُسْلِمَ بِلا نَيْءٍ وَ) إن استحققت الأرض  
 (فِي) كراء (سِنِينَ يَفْسَخُ أَوْ يُبْغِضُ إِنْ عَرَفَ النُّسْبَةَ) أى نسبة ما بقى  
 للجميع لينتفى الجهل (وَلَا خِيَارَ الْمَكْتَرِ لِلْمُعْتَدَةِ) فليس له أن لا يرضى  
 بعهدة مستحق الأرض (وَأَنْتَدَّ) المستحق (إِنْ ائْتَدَّ الْأَوَّلُ وَأُمِنْ هُوَ  
 وَالْعَلَّةُ لِدَى الشُّبْهَةِ أَوْ الْمَجْهُولِ لِلْحُكْمِ) وعليه النفقة إلا زمن الخصام فعلى  
 المنضى له كما يأتى (كُورِثَ وَمَوْهُوبٌ وَمُشْتَرٍ لَمْ يَعْلَمُوا) تشبيهه فى أن العلة  
 لهم (بِخِلَافِ ذِي دَيْنٍ) فراجع (عَلَى وَارِثٍ) بالعلة (كُورِثَ طَرَأَ عَلَى مِثْلِهِ  
 إِلَّا أَنْ يَنْتَفِعَ) بنفسه غير عالم بالآخر ولا محجوب به فيفوز بها (وَأِنْ غَرَسَ)  
 ذو الشبهة (أَوْ بَنَى قِيلَ لِمَالِكٍ أَعْطِيَ قِيَمَتَهُ قَائِماً) ابن عرفة إلا أن يكون  
 من بناء الملوك فنفوضاً كذا فى بن (فَإِنْ أَبَى فَلَهُ دَفْعُ قِيَمَةِ الْأَرْضِ فَإِنْ  
 أَبَى فَشَرِّ بَكَانٍ بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ الْحُكْمِ إِلَّا الْمَحْبُوسَةَ فَالْفَقْصُ) فإن كان الموقف  
 ربيع بقيمته بقى فيه<sup>(١)</sup> (وَضَمِنْ قِيَمَةِ) الأمة (الْمُسْتَحَقَّةِ وَوَلَدَهَا) وهو  
 لاحق به (يَوْمَ الْحُكْمِ وَالْأَقْلُ) من قيمة الولد وديته (إِنْ أَخَذَ دِيْنَةً)  
 أو صلحاً أو عفا عن الخطأ وفى العمدة الغرم على الجاني لا إن اقتص (لَا صَدَاقَ

(١) قال الدردير : الواقع الآن بمصر أن النظار يبيعون أوقاف المساجد أو غيرها والمشتري  
 منهم عالم بذلك ، ثم يحملون لجهة الوقف دراهم قليلة يسمونها حكراً ويسمون استيلاء البقاة  
 على تلك الأوقاف خلوا وانتفاها ببيع ويورث ، ثم ينسبون جواز ذلك للمالكية وحاشا المالكية  
 أن يقولوا ذلك كيف ومذهبهم مبني على سد الذرائع وإبطال الحيل ، وسندهم فتوى وقعت  
 من الفاضل اللقاني ليست من هذا القبيل . والمرسالة التي ألفها الغرناوى فى جواز ذلك لاتوافق  
 قواعد المذهب .

حرّة) اشتراها ظن رقها (أو غلّتم) وإن هدم مُكْتَرِ تَمَدُّيًا) أما بإدلى  
 للمكبرى فكلمته هدر كالإصلاح (فلم يستحقّ النقص وتيممه التهم وإن  
 أبرأه) أى المكبرى (مُكْتَرِ يدر) ذو الشبهة (كسارق عبد ثم استحقّ)  
 يضمن المستحق ولو أبرأه المبروق منه ذو الشبهة (بخلاف مستحق مدعى  
 حرّية) يخرج من قوله لا صدق حرّة أو غلّتها فيرجع على من استخدمه (إلا انقليل)  
 ونفقه كالغاصب (وله) أى مستحق الأرض (هدم مُسْتَجِد) قاله ابن حابس<sup>(١)</sup>  
 (وإن استحقّ بعض فسكّال عيب) أولى من نخذ فسكّال يجمع فيه نقص بوجه  
 الصفة وبمسك في استحقاق غيره (ورجع للتقويم) لا للتسمية ككثرة كل  
 واحد باثنين كما سبق في الخيار (وله ردّ أحد عيبي استحقّ أفضأهما حرّية)  
 اللام بمعنى على أو المقابل التماسك بجمع الثمن وهو من زئيات ما قبله (كأن  
 صالح عن عيب) في عبد مثلاً (بآخر) فسكّانه اشتراها معاً إذا استحق أحدهما  
 (وهل بقوم الأول يوم الصّاح) وهو الأقوى (أو يوم البيع) تأويلان  
 وإن صالح فاستحق ما بيده مدعيه) وهو المصالح به (رجع في مقريه) وهو  
 المصالح منه (أم يفت وإلا) بأن فأت بحوالة سوق فألى (في عوضه) من قيمة  
 أو مثل (كأنسكار) تشبّه في الرجوع بالعوض لكن عوض المصالح به (على  
 الأرجح لا إلى الخصومة) إن استحق (ما بيده المدعى عليه) ففي الإنسكار  
 يرجع بما دفع) إن لم يفت (وإلا فبقيمة) وفي الإقرار لا يرجع إليه  
 صحة ملك بأيمه) يروى بالتعليل والتشبيه<sup>(٢)</sup> (لا إن قلّ دأره) فلا يهد عالماً  
 بالصحة بمجرد ذلك لأن الإضافة تأتي لأدنى ملازمة (وفي عرض بمرض)  
 يرجع (بما خرج منه أو قيمته) حيث كان المستحق معيناً<sup>(٣)</sup> (إلا نسكاًحاً)

(١) يجعل في وقت غيره

(٢) أى لعله ، أو كعلمه

(٣) فإن كان مضموناً رجع بمثله

أَسْتَنْاءَ مَنْقَطَعٍ فَلَا يَرْجِعُ بِمَا خَرَجَ مِنْ بُضْعِهِ وَنَحْوِهِ بِلِ بَقِيَّةِ الْمُسْتَحَقِّ (وَحُكْمًا  
وَصُلَحَ عَمْدٍ) عَنْ إِفْرَارٍ أَوْ إِنْكَارٍ (وَمَقَاطَعًا بِهِ عَنْ عَمْدٍ) مِنْ غَيْرِ مَا لَكَ  
وَالْإِذَا رَجُوعٌ إِذَا هُوَ يَجْرِدُ انْتِزَاعَ (أَوْ مُكَانَسٍ) وَلَوْ مِنْ مَالِهِ (أَوْ عَمْرَى  
وَإِنْ أَنْفَذَتْ وَصِيَّةٌ مُسْتَحَقَّ بِرِقِّ أَمٍّ بَضْمَنْ وَصِيٍّ وَحَاجٌّ إِنْ عُرِفَ  
بِالْحُرِّيَّةِ) أَوْ عَيْنِ الْحَاجِّ (وَأَخَذَ السَّيِّدُ مَا يَبِيعُ وَأَمَّ يَفْتُ بِالْتَّمَنِ) ثُمَّ يَرْجِعُ  
بِالْتَّمَنِ عَلَى الْبَائِعِ (كَمْشَهُودٍ بِمَوْتِهِ إِنْ عُدِرَتْ بَيْتَتُهُ) كَانَ رَأُوهُ مَصْرُوعًا  
فِي الْقَتْلِ تَشْبِيهِهِ فِي جَمِيعِ مَا سَبَقَ (وَالْإِلَّا) يَعْرِفُ بِحَرِيَّةٍ وَلَمْ تَعْدِرِ الْبَيْتَةَ (فَكَانَهُ حَصَبٍ)  
فِيهِمَا الْمَالُ أَخَذَ التَّصَرُّفَ فِيهِ مَطْلَقًا وَتَرَدَّ الزَّوْجَةُ وَلَوْ دَخَلَ بِهَا آخِرُ وَلَوْ  
عُدِرَتْ الْبَيْتَةُ (وَمَا فَاتَ) مَفْهُومٌ لَمْ يَفْتُ فِيهِمَا (فَالْتَّمَنِ) كَمَا لَوْ دَبَّرَهُ أَوْ كَبَّرَ  
صَغِيرَ) لَا حَوَالَةَ سَوْقٍ .

### ﴿ بَابٌ ﴾

( الشُّفْعَةُ أَخَذَ شَرِيكَ وَلَوْ ذِمِّيًّا بَاعَ الْمُسْلِمُ ) شَرِيكَهُ ( لِذِمِّيٍّ كَذِمِّيِّينِ  
تَحَاكَمُوا إِيَّاهُ أَوْ مُحَبَّبًا ) بِالْكَسْرِ ( لِإِجْبَاسٍ ) مَا يَأْخُذُ وَلَمْ يَلْجَأْ إِلَى الْمَرْجِعِ الْأَخْذِ  
كَالْعَمْرِ بِالْكَسْرِ ( كَسُلْطَانٍ ) نِيَابَةً عَنْ مُرْتَدٍ ( لَا مُحَبَّبٍ عَلَيْهِ وَلَوْ لِإِجْبَاسٍ  
وَجَارٍ ) وَمِنْهُ شَرِيكَ غَيْرِ الشَّائِعِ ( وَإِنْ مَلَكَ تَطَرُّقًا ) بِطَرِيقِ الْمَبِيعِ ( وَنَاظِرٍ وَقَفٍ  
وَكِرَاهٍ ) لَا شُفْعَةَ فِيهِ ( وَفِي نَاظِرِ الْعِيرَاتِ قَوْلَانِ ) أَظْهَرُهَا أَخْذُهُ لِبَيْتِ الْمَالِ ( يَمْنُ  
تَجَدَّدَ مِنْهُ الْأَلْزِمُ ) لَا مَحْجُورٌ بِإِذْنِ ( اخْتِيَارًا ) لَا بَارِثٍ ( بِمُأَوَّضَةٍ ) لَا كَهَدَقَةٍ  
( وَلَوْ مُوَصَّى بِبَيْعِهِ الْمَسَاكِينِ ) أَيْ لِأَجْلِ التَّفَرُّقَةِ عَلَيْهِمُ وَالْأُولَى تَأْخُذُ هَذَا عَنْ  
قَوْلِهِ عَقَارًا ( عَلَى الْأَصَحِّ وَالْمُخْتَارِ لَا مُوَصَّى لَهُ بِبَيْعٍ جُزْءَ عَقَارًا ) مِمَّا أَخَذَ  
( وَلَوْ مُنَاقَلًا بِهِ ) بَأَنْ يَبَاعَ بِشَقْصِ آخِرِ ( إِنْ انْقَسَمَ وَفِيهِمَا الْإِطْلَاقُ وَعَمِلَ بِهِ )  
فِي الْحَمَامِ وَالرَّاجِحِ الْأَوَّلِ ( بِمِثْلِ الثَّمَنِ وَلَوْ دَيْنًا ) فِي ذِمَّةِ الْبَائِعِ وَيَقْضَى مَا فَاتَ

من أجله (أو قيمته) أى المقوم غير الدين كالكتابة (برهنه وضامنه) حال  
من الثمن أو متعلق بمثل (وأجرة دلال وعقد شراء) كتابته (وفى العكس  
تردد) رجح اعتبار المعتاد (أو قيمة الشئ فى كخلع وصالح عمدا)  
ونسكاح وعنى على الشئ واعتبر فى الخطأ الدية (وجزاف نقد) الراجح  
اعتبار قيمة الجزاف فيمكن أنه عطف على الشئ فلو اشترى دمي بكعمر فهل  
بقيته أو بقيمة الشئ خلاف (وبما يخصه) أى الشئ (إن صاحب غيره  
وأنزى المشتري الباقي) ولو قل فليس كالأستحقاق (وإلى أجله إن أنسر أو  
ضيمه ملى وإلا عجل) بأن يفترضه المفسر مثلاً (إلا أن يتساوياً) الشفيع  
والمشتري (عُدماً على المختار ولا يجوز إحالة البايع به) من قبل المشتري على  
الشفيع قبل الحلول (كان أخذ من أجنبي مالا لئلا أخذ) للأجنبي (وبزبح)  
الزائد على الثمن تشبيهه فى المنع (ثم لا أخذ له) إن أراد لنفسه بعد (أو باع)  
المأخوذ بالشفعة (قبل أخذه بخلاف أخذ مال بعدد) أى الشراء (ليستقط)  
المشتري فائز (كشجر) مثال للمعار (ويشأ بأرض حبس) بالإضافة (أو  
معيير) ومسألة بناء الحبس إحدى المستحسنات الأربع التى تفرد بها مالك<sup>(١)</sup>  
والشفعة فى الثمار والقصاص بشاهد وعين والرابعة فى أنملة الإبهام خمس من الأبل  
(وقدّم المعير) على الشفيع فى أخذ البناء (بنقضه) أى قيمته منقوضاً (أو ثمنه)  
الذى بيع به (إن مضى ما يعاكر له) شرط فى اعتباره منقوضاً (ولاً فقائماً  
وكثيرة ومقناة وباذنجان ولو مفردة) عن الأصول والأرض (إلا أن  
تذبس وحط حصتها) حيث فانت باليدس (إن أزقت أو أبرت)

(١) لأنه كان يقول : هذا الشئ أستحسنه وما علمت أحداً قاله غيرى اه يعنى ممن سبقه  
ونظمها ح مع مسألة خامسة فى قوله :

وقال مالك بالاختيار فى شفعة الأقاضي والثمار  
والجرح مثل المال فى الأحكام والخمس فى أنملة الإبهام  
وفى وصاء الأم باليسير منها ولاولى للفسير

يوم البيع واشترطها المشتري (وَفِيهَا) أَيْضًا (أَخَذَهَا) بالشفعة (مَا لَمْ تَيْدُبْسْ  
أَوْ تَجِدْ وَهَلْ هُوَ اخْتِلَافٌ) وهو الأقوى فالأرجح الاقتصار على اليس أو  
وفقا للقوات بالجذ إذا لم تشتت مفردة (تَأْوِيلَانِ وَإِنْ اشْتَرَى أَصْلَهَا فَقَطْ)  
بأن لم تفر يوم البيع (أَخَذَتْ وَإِنْ أَبَرَتْ) بعد (وَرَجَعَ) المشتري على الشفيع  
(بِالْمُؤَوَّنَةِ) في علاجها (وَكَيْفَ لَمْ تُفَسِّمْ أَرْضَهَا) التي توزع عليها (وَالْأَيَّ  
فَلَا) شفعة (وَأُولَئِكَ أَيْضًا بِالْمُتَّجِدَةِ) وغيرها فيها الشفعة ولو قدمت والراجح  
إطلاق الأول (لَا عَرَضٍ وَكِتَابَةٍ وَدَيْنٍ) مشتركين ولاحق لمن هما عليه إذا بيعا  
(وَعُلُوٌّ عَلَى سُفْلٍ وَعَكْسِيهِ وَزَرْعٌ وَلَوْ بِأَرْضِهِ) ويحيط منابه (وَبَقْلٍ)  
كهنديا بخلاف المأني كما سبق (وَعَرْضِيَّةٌ وَتَمَرِيَّةٌ قُسِمَ مَتَّبِعُوهُ) أي متبوع كل  
منهما (وَحَيَوَانٌ إِلَّا فِي كَحَائِطٍ) وأرض زرع (وَأَزْثٌ وَهَبَةٌ بِلَا ثَوَابٍ  
وَالْأَيَّ بِهِ بَعْدَهُ) ويكفي القول حيث عين الثواب (وَحَيْثُ إِلَّا بَعْدَهُ مُضِيٍّ وَوَجَبَتْ  
لِمُشْتَرِيهِ) أي الخيار (إِنْ بَاعَ نِصْفَيْنِ خِيَارًا ثُمَّ بَقْلًا فَأَمَضَى) هذا هو المشهور  
وإن كان مهنياً على انعقاد بيع الخيار (وَيَبْعُ فَسَدَ إِلَّا أَنْ يَفُوتَ فَبِالْقِيَمَةِ)  
فيما يفوت بالقيمة (إِلَّا) أَنْ يَكُونَ الْقَوَاتُ (بِذِيْعٍ صَحَّ فَبِالْثَمَنِ فِيهِ وَتَنَازَعُ  
فِي سَبْقِ مِلْكٍ إِلَّا أَنْ يَنْسَكَلَ أَحَدُهُمَا) فيأخذ الخالف (وَسَقَطَتْ إِنْ قَامَتْ)  
ولا تسقط بمجرد طلب القسمة كما حققه (ر) وغيره (أَوْ اذْتَرَى أَوْ سَاوَمَ)  
من المشتري (أَوْ سَاقَى) لَهُ (أَوْ اسْتَأْجَرَ) مِنْهُ (أَوْ بَاعَ حِصَّتَهُ) وبعضها  
بحسبه (أَوْ سَكَّتْ بِهِدْمٍ أَوْ بِنَاءٍ) ولو لمصلحة على الأقوى كما في حش وغيره  
(أَوْ شَمَرَيْنِ إِنْ حَصَرَ الْعَقْدُ إِلَّا فَسَدَ) المول عليه لا يسقط إلا سنة  
وشهران مطلقاً (كَأَنَّ عِلْمَ فَنَابٍ) بعد العلم فسكاح ضر (إِلَّا أَنْ يَطْلُبَ  
الْأَوْبَةَ قَبْلَهَا) أي المدة المسقطه (فَعَمِيقٌ وَحَافٌ إِنْ بَعْدَ) أنه ما سافر  
مسقطاً (وَصَدَّقَ إِنْ أَنْكَرَ عِلْمَهُ) قبل السفر (لَا إِنْ غَابَ أَوْ لَا)  
(م ٢٣ — لكيل)

فقبل البيع أو العلم حتى تمضي المدة بعد حضوره والقريب كالحاضر (أو أسقط  
 ليكذب في الثمن وحلف) ما أسقط إلا لذلك (أو في المشتري أو المشتري  
 أو انفراديه أو أسقط وصي أو أب بلا نظر وشفع لنفسه) من شريكه  
 يقيمه (أو لينيم آخر أو أنكر المشتري الشراء وحلف وأقر به بأثمه)  
 لعدم الملك المتجدد على ماسبق في النزاع (وهي على الأنصباء) يومها (وتترك  
 للشفيع<sup>(١)</sup> حصته) ان لو اشترى أجنبي (وطولب بالأخذ) بالشفعة (بعد  
 اشتراؤه لا قبله) ذكره مع بدايته ليرتب عليه قوله (ولم يلزمه إسقاطه)  
 قبل الشراء (وله نقض ونف كميّة وصدقة والثمن لمعطاه إن علم) الواهب  
 (شفيعه) أي أن له شفيعاً<sup>(٢)</sup> (لا إن وهب داراً فاستحق نصفها) وأخذ  
 الثاني بالشفعة فالثمن للواهب لعدم علمه بالشفعة (وملك) المأخوذ بالشفعة  
 (يجزكم) به (أو دفع ثمن أو إشهاد) على الأخذ (واستعجل إن قصد  
 ارتيابه أو نظراً للمشتري) بالفتح (إلا) أن يكون على (كساعة وأزيم)  
 الشفيع (إن أخذ و) قد (عرف الثمن فبيع) من مال الشفيع الشخص أو  
 غيره (لثمن و) لزم (المشتري إن سلم فإن سكت فلمه نقضه) حيث  
 لم يجعل له الثمن (وإن قال أنا أخذ أجل ثلاثاً) إن مرض المشتري (للفقد)  
 فإن نقد (وإلا سقطت) إن شاء المشتري (وإن اتحدت الصفة وتمددت  
 الحصة) بأن كانت في أماكن (والبائع) وأولى اتحدا (لم تبعه)  
 لضرر المشتري بل يأخذ الجميع أو يترك الجميع (كتعدد المشتري على الأصح)  
 تشبيهه في عدم التبعض والصفة واحدة (وكان أسقط بعضهم) أي  
 الشفاء (أو غاب) فالآخر يأخذ الجميع أو يترك الجميع (أو أرادته)

(١) نسخة : للشريك .

(٢) وإن لم يعلم عينه .

أى التبعيض (المشترى) فيقضى للشفيع بالكل (وَأَمِنْ حَضَرَ حِصَّتُهُ) معه  
 وهكذا (وَهَلِ الْمُهْدَةُ) لمن كان غائباً (مَكِيناً) أى على الشفيع (أَوْ عَلَى الْمُشْتَرَى)  
 تخيير (أَوْ عَلَى الْمُشْتَرَى فَقَطْ كَغَيْرِهِ) أى كمهدة غير الغائب وذكره مع  
 وضوحه لقوله (وَلَوْ أَقَالَهُ) فإن الإقالة هنا لغو (إِلَّا أَنْ يُسَمَّ) الشفيع (فَقَبِلَهَا)  
 فابتداء بيع كاختلاف الثمن (تَأْوِيلَانِ) راجع لما قبل الكاف (وَقَدْ مُمَاشَرَكُهُ  
 فِي السَّهْمِ وَإِنْ كَانَتْ لِأَبٍ أَخَذَتْ سُدُسًا) فإنه تسكلة الثلثين فلا تختص  
 أخرى لأب عن الشبهة خلافاً لأشهب (وَدَخَلَ) الأخص أى الأقرب (عَلَى  
 غَيْرِهِ) كبيت من بنات مانت لإحدها من أولاد باعت إحدى الباقيتين دخل  
 مع الأخرى أولاد الميئة نيابة عن أمهم وإذا باع واحد من أولاد الميئة لم يدخل  
 في حصته واحدة من باقى الخالات لأن الأولاد أقرب للميت الثانى (كَذَى  
 سَهْمٍ) يدخل (عَلَى وَارِثٍ) عاصب فإذا باع أحد عيين مع ابنتين فلجميع  
 (وَدَخَلَ) (وَارِثٌ عَلَى مَوْصَى لَهُمْ) باع أحدهم (ثُمَّ) بعد المشارك (الْوَارِثُ)  
 ولو عاصباً على المعتمد ومثله الموصى له (ثُمَّ) الأجنبي وأخذ بأى بيع وعهدته  
 (عَلَيْهِ) أى تابعة للبيع الذى أخذ بثمنه ولو من يد غير مشتريه وقيد بما إذا لم  
 يسكت بعد العلم فإنه رضى ويأخذ بالآخر (وَنَقِضَ مَا بَعْدَهُ) أى ما بعد المأخوذ  
 به ومضى ما قبله عكس المضى فى الاستحقاق (وَلَهُ) أى للمشتري (غَلَّةٌ)  
 إلى قيام الشفيع (وَفِي فُسْخٍ عَقْدٍ كِرَائِيٍّ) اللازم وللشفيع إن أمضاه من يده وعدم  
 تمكينه من فسخه ولو طال كما فى بن رداً على عب (تَرَدُّدٌ وَلَا يَضْمَنُ) المشتري  
 (نَقَضَهُ) أى الشفيع إلا أن يبعث (إِنْ هَدَمَ وَبَنَى فَلَهُ قِيمَتُهُ قَائِماً وَلِلْشَّفِيعِ  
 النُّقْضُ) فإن فات حط ما ينو به (أَمَّا لِقِيَةِ شَفِيعِهِ) إذ لو سكنت على ذلك  
 سقطت (فَقَامَتْ وَكِيلُهُ) إلا المفوض فيسقطها (أَوْ قَاضٍ عَنْهُ) فلذلك لم يكن

البائى متعدياً حتى يأخذ القيمة منقوضاً (أو ترك إكذب في الثمن) من غير  
المشتري وإلا فتمهد (أو استحق نصفها) فالشفعة في الثاني غير معلومة ابتداء  
(وخط) عن الشفع (ما خط) عن المشتري (لعييب أو لهبة إن خط عادة  
أو أشبه الثمن بمده) الشرط راجع للهبة (وإن استحق الثمن) المعين  
لأن هذا من أفراد عرض بعرض السابق (أو رد بعيب بعدها) أى الشفعة  
(رجع البائع بقيمة شفعه) الخارج من يده لقواته بالشفعة (ولو كان  
الثمن مثلياً إلا المقدم فمثله) ولم ينفق ما بين الشفع والمشتري (بل  
مضى أخذه بما أخذ ولا يرجع بأرش هيب كما حققه بن (وإن وقع) ماذكر  
(قبلها بطلت) ورجع بنفس الشقص (وإن اختلفا) المشتري والشفيع  
(في الثمن) فالقول للمشتري بيمين فيما يشبهه ككبير يرغب في مجاوره  
فيزيد لتوسعه محله (وإلا) يشبه المشتري (فالشفيع) إن أشبه (فإن لم  
يشبهما خلفاً ورُدّا إلى الوسط) قيمة ويقضى للحالف على الفاكل ونكولهما  
ككفهما (وإن نكل المشتري) نازعه بائع ولزمه ما ادعى البائع (ففي الأخذ  
بما ادعى أو أدى قولان وإن ابتاع أرضاً بزرعها الأخصر فاستحق  
نصفها) أو أكثر كما في بن وغيره (فقط) دون الزرع (واستشفع) لا مفهوم له  
(بطل البيع في نصف الزرع) حيث لم يبذل (لبقائه) بلا أرض كالمشتري  
قطعة من جنان بإزاء جفائه ليتوصل له) أى ما ذكر من القطعة (من  
جنان مشتريه ثم استحق جفان المشتري) أظهر في محل الإضمار والتشبيه  
في بطلان البيع ثم كل فرع الأرض والزرع بقوله (وردد البائع نصف الثمن  
وله نصف الزرع وخير الشفع أولاً) قبل المشتري (بين أن يشفع) فيفوز  
المشتري بنصف الزرع الباقي (أو لا) يشفع (فخير المبتاع في رد ما بقي)  
بزرعه لأنه استحق منه ما له بال .



{ باب ١٠ }

( الْقِسْمَةُ تَهَابُوفِي زَمَنِ كَخِدْمَةِ عَبْدِ شَهْرًا <sup>(١)</sup> ) فَإِنْ تَعَدَّدَ كَعَبْدِينَ يَخْدَمُ  
 كلاً واحداً لم يشترط تعيين زمن على مالا بن رشد وعياض وابن الحاجب وارتضاء  
 في التوضيح خلافاً لابن عرفة ( وَسُكُنَى دَارِ سِنِينَ كَالْإِجَارَةِ لَا فِي غَلَّةٍ وَلَوْ  
 يَوْمًا ) لعدم انضباطها ( وَمُرَاضَاةٌ فَكَالْبَيْعِ ) وإن خالفته في بعض أمور كما  
 سيأتي ( وَفَرَعَةٌ وَهِيَ تَمْيِيزُ حَقِّ وَكَفَى قَائِمٌ لَا مُقَوِّمٌ ) فلا بد من تعدده  
 ( وَأَجْرُهُ بِالْمَدَدِ ) وإن اختلفت الحصص ( وَكُرَّةٌ ) أجر القسم لأنه من باب  
 العلوم ( وَقِسْمٌ الْمَقَارُ وَغَيْرُهُ ) من المقومات ( بِالْقِيَمَةِ وَأَفْرِدَ كُلُّ نَوْعٍ وَجُمُوعَ  
 دُورٍ وَأَفْرَحَةٍ ) مزارع ( وَلَوْ يَوْضَفٍ إِنْ تَسَاوَتْ قِيَمَةٌ وَرَغْبَةً وَتَقَارَبَتْ  
 كَالْمِيلِ إِنْ دَعَا إِلَيْهِ ) أى الجمع ( أَحَدُهُمَا وَلَوْ بَمَلٍّ ) يشرب بعروقه ( وَسَيَحًا )  
 يشرب بالأنهار لاتحاد زكاتها ( إِلَّا مَعْرُوفَةٌ بِالسُّكْنَى ) الهيت أو ورثته  
 ( فَأَقُولُ لِمُقَرِّدِهَا وَتَوَوَّاتٍ أَيْضًا بِخِلَافِهِ ) وأن القول أن دعا لجمعها ورجح  
 أَيْضًا ( وَفِي جَمْعِ الْعُلُوِّ وَالسُّفْلِ ) وهو الأظهر ( نَأْوِيْلَانِ وَأَفْرِدَ كُلُّ صِنْفٍ  
 كَسْتَفَاحٍ إِنْ احْتَمَلَ إِلَّا كَعَانِطٍ فِيهِ شَجَرٌ مُخْتَلِفَةٌ ) فلا إفراد ( أَوْ أَرْضٍ  
 بِشَجَرٍ مُتَفَرِّقَةٍ ) فتقسم معه ( وَجَازَ صُوفٌ عَلَى ظَهْرِ إِنْ جُزَّ وَإِنْ لَسَكِنْصِفٍ  
 شَهْرٍ ) زمن النمام والبدء في عشرة أيام ( وَأَخْذُ وَارِثٍ عَرْضًا وَآخِرَ دَبْنًا إِنْ  
 جَازَ بَيْعُهُ ) أى الدين باستيفاء الشروط السابقة ( وَأَخْذُ أَحَدِهَا قِطْنِيَّةٌ  
 وَالْآخَرِ قَمَحًا ) تراضياً يبدأ ببيد ( وَخِيَارُ أَحَدِهَا كَالْبَيْعِ ) في التفصيل  
 السابقة ( وَغَرَسُ أُخْرَى إِنْ انْقَلَعَتْ شَجَرَتُكَ مِنْ أَرْضٍ غَيْرِكَ إِنْ أَمَّ

(١) القسمة تعيين نصيب كل شريك في مشاع ولو باختصاص تصرف اه أقرب المسالك  
 وهي ثلاثة مهايأة ومهاضة وقرعة

تَسْكُنُ أَضْرَ كَفَرَسِدٍ بِجَانِبِ نَهْرِكَ الْجَارِي فِي أَرْضِهِ (تشبيهه في الجواز إن لم  
يضر وهذا كله استطراد) وَجُمِلَتْ فِي طَرَحٍ كُنْهَاتِهِ أَيْ نَهْرِكَ الْجَارِي بِأَرْضِ  
غَيْرِكَ (عَلَى الْعُرْفِ وَلَمْ تَطْرَحْ عَلَى حَافَتِهِ) الَّتِي بِهَا أَشْجَارُ رَبِّ الْأَرْضِ (إِنْ  
وَجَدْتَ سَعَةً وَجَازًا تَزَاقُهُ) أَيْ الْقِسَامِ (مِنْ بَيْتِ اللَّالِ لَا شَهَادَتُهُ) عِنْدَ  
غَيْرِ مَنْ أَرْسَلَهُ لِأَنَّهُا عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ (وَ) جَازٍ (فِي قَفْزٍ) بَيْنَهُمَا مَنَاصِفَةٌ (أَخَذَ  
أَحَدُهُمَا ثَلَاثِينَ) عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ (لَا إِنْ زَادَ) أَحَدُهُمَا (عَيْنًا أَوْ كَيْلًا  
لِدَنَاءَةٍ) فِي حِفْظِ صَاحِبِهِ (وَ) جَازٍ (فِي ثَلَاثِينَ قَفْزًا وَثَلَاثِينَ دِرْهَمًا) بَيْنَهُمَا  
(أَخَذَ أَحَدُهُمَا عَشْرَةَ دَرَاهِمَ وَعِشْرِينَ قَفْزًا إِنْ اتَّفَقَ الْقَمْنُحُ صِفَةً وَوَجَبَتْ  
غَرَبْلَةُ قَمْنُحٍ لِيَبْنَعَ إِنْ زَادَ غَلْتُهُ عَلَى الثُّلُثِ وَإِلَّا نُدِبَتْ وَجُمِعُ بَرٍّ)  
الْمَلْبُوسِ (وَلَوْ كَصُوفٍ وَحَرِيرٍ لَا كِبَلٌ وَذَاتِ بَرٍّ أَوْ غَرْبٍ) الدَّلْوُ السَّكْبِيرُ  
لَاخْتِلَافَ زَكَاتِهِمَا (وَ) لَا يَقْسِمُ (ثَمَرٌ أَوْ زَرْعٌ) قَبْلَ بَدْوِ صِلَاحِهِ (إِنْ لَمْ  
يَجُذَّاهُ) لِأَنَّهُ كَمِيعُهُ بغير شرط الجُذِّ (كَقَسْمِهِ بِأَصْلِهِ) تشبيهه في المنع لأنه طعام  
وعرض بمثلهما (أَوْ قَمًّا أَوْ ذَرْعًا) عَطَفَ عَلَى بِأَصْلِهِ (أَوْ) قَسَمَ (فِيهِ فُسَادٌ  
كَيْفَ قُوْتُهُ أَوْ كَجَفِيرٍ) لَسِيفٍ وَنَحْوِ الْخَفِينِ يَقْسِمُ صِرَاضَةً (أَوْ) قَسَمَ مَا ذَكَرَ  
مِنَ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ بِمَدِّ بَدْوِ صِلَاحِهِ (فِي أَصْلِهِ بِالنَّحْرِصِ) لِأَنَّكَ فِي التَّمَاثُلِ  
(كَبَقْلٍ) لَا يَقْسِمُ بِالنَّحْرِصِ (إِلَّا الثَّمَرُ وَالْعِنَبُ) اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ فِي أَصْلِهِ  
بِالنَّحْرِصِ (إِذَا اخْتَلَفَتْ حَاجَةُ أَهْلِهِ) هَذَا إِنْ كَانَ بِإِرَادَةِ بَعْضِ الْبَيْعِ وَآخِرُ  
الْأَكْلِ بَلْ (وَإِنْ يَسْكُنُهُ آكِلٌ) بِصِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَقَوْلُهُ عِيَالُ الْآخِرِ (وَقُلْ  
وَحَلَّ بَيْعُهُ وَاتَّخَذَ مِنْ بُسْرٍ وَرُطْبٍ لَا ثَمَرٌ) إِذَا لَا دَاعِيَ لَتَبْقِيَّتِهِ (وَقُسِمَ  
بِالْقُرْعَةِ) لِأَنَّهُا تُمَيِّزُ حَقَّ وَالْمِرَاضَةَ بِيَمٍ (بِالنَّحْرِصِ) كَيْلًا إِلَّا أَنْ يَوْزَنَ فَقَطْ  
(كَالْبَلْخِ السَّكْبِيرِ) تشبيهه في الجواز فالأمر بمنزلة ما بدا صلاحه إن لم يدخل  
على التبقية (وَسَقَى ذُو الْأَصْلِ) إِنْ اقْتَضَى الْأَصُولُ بِمَدِّ الثَّمَرِ فَاخْتَلَفَتْ وَهَذَا

عند المشاهدة وإلا فلا كلامهما السقي كما سبق (كَبَاثِعُهُ الْمُسْتَنْتَقَى) بصيغة المفعول  
 (تَمَرْنُهُ) شرعاً وهي المؤثرة فيسقي (حَتَّى يُسَلِّمَ) بجذها (أَوْ فِيهِ تَرَاجُعٌ إِلَّا أَنْ  
 يَقِلَّ) المعتمد ولو قل كمرضان<sup>(١)</sup> فيمة أحدهما عشرون والآخر عشرة على أن  
 من صار له الأول غرم خمسة (أَوْ لَبَنٍ فِي ضُرُوعٍ) كحلب كل واحد يوماً  
 (إِلَّا لِفَضْلِ بَيْنِ) لخروجه المعروف (أَوْ قَسَمُوا) الساحة (بِلَا مَخْرَجٍ)  
 لبعض الأقسام (مُطْلَقًا) من أي جهة لأنها ليست قسمة شرعية (وَوَحَّتْ إِنْ  
 سَكَّتْ عَقَّةٌ وَاشْتَرِكَ الْأَنْتِفَاعُ بِهِ) بعد (وَلَا يُجْبَرُ عَلَى قَسْمِ تَجَرَّى الْمَاءِ)  
 قفانه ويقسم مراعاة ولا تقسم العين مطلقاً (وَقُسِمَ بِالْزَلْدِ) جبراً والنلد بكسر  
 الالف معيار زمنه<sup>(٢)</sup> كجرة ثقوب تملأ ماء كالف كتاب يأخذ كل بقدره (كُسْتَرَقَ  
 بَيْنَهُمَا) تشبيهه في عدم الجبر على إعادتها إن لم تهدم عنها كما سبق أو في الجبر قبله  
 إن كانت مشتركة (وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ عَاصِبَيْنِ إِلَّا بِرِضَاهُمَا إِلَّا مَعَ كَرْوَجَةٍ)  
 الصواب حذف إلا الثانية (فَيُجْمَعُ أَوْ لَا) ثم مانا بهم بقسم بينهم (كُذِيَ سَمُّهُ)  
 أراد الجففس أو الفريق فتجمع الزوجات مثلاً جبراً (وَوَرَنَةً) يقاضون شريك  
 مورثهم (وَكُتِبَ الشَّرْكَاءُ ثُمَّ رَحَى أَوْ كُتِبَ الْمَقْسُومُ) أجزاء بحسب الأصغر  
 (وَأُعْطِيَ كُلُّ أَحَدٍ كُلُّهُ وَمُنْعَ اشْتِرَاءِ الْخَارِجِ) أي ما سيخرج للجمع لاختلاف الشائع  
 (وَأَزِمَ) القسم (وَنُظِرَ فِي دَعْوَى جَوْرِ أَوْ غُلَاطٍ) في القرعة (وَحَافَ الْمُنْكَرُ)  
 إن لم يثبت شيء (فَإِنْ تَفَاحَشَ) ظهر لكل أحد (أَوْ ثَبَتَا تَقَضَّتْ كَالْمُرَاضَاةِ إِنْ  
 أَدْخَلَا مَقُومًا) وإلا فكالبيع لا ترد بينهما (وَأُجِبَرَا) أي للقرعة إذا طلبها بهضم  
 (كُلٌّ إِنْ انْتَفَعَ كُلٌّ) بقسمه (وَ) أجبر (لِلْبَيْعِ) مع شريكه فيما لا يقسم

(١) كذا بالأصل وكتب على هامشه ما نصه : هذا على لغة من يلزم المثنى الألف في  
 الأحوال كلها ولو جرى على اللغة المشهورة لقال كمرضين اهـ والزام المثنى الألف لغة كبنانة  
 وبني الحارث بن كعب وخيثم وزبيد وأهل تميم الناحية .  
 (٢) أي زمن جرى الماء .

إِنْ نَقَصَتْ حِصَّةُ شَرِيكِهِ مُفْرَدَةً (لَا تَرْبَعُ غَلَّةً) وَتِجَارَةً (أَوْ) كَانَ شَرِيكُهُ (اشْتَرَى بَعْضًا) فَالْجِبْرَانِ اشْتَرَوْا جَمْلَةً (وَلِنْ وَجَدَ) بِمَضْمَنِهِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ (عَيْنِيًّا بِأَلَّا كَثُرَ قَلَّةُ رَدِّهَا) أَوْ بِتَمَاسُكٍ وَلَا شَيْءَ لَهُ (فَإِنْ) قَاتَ مَا بِيَدِهِ صَاحِبِهِ بِسَكْمِهِمْ) وَالْمَوْضُوعُ أَنَّهُ أَرَادَ الرَّدَّ (رَدًّا) صَاحِبِهِ (نِصْفَ) قِيَمَتِهِ (حَقُّهُ هُنَا وَفِيهَا يَأْتِي قِيَمَةُ نِصْفِهِ وَهُوَ أَقْلٌ لِتَهْمِيضِ) (يَوْمَ قَبَضَهُ وَمَا سَلِمَ) مِنَ الْفَوَاتِ وَهُوَ الْعَيْبُ (بَيْنَهُمَا) فَإِنْ قَاتَا فَمَقَاصَةُ (وَالْأَلَّا) يَكُنْ فِي الْأَكْثَرِ (رَجَعَ بِنِصْفِ الْعَيْبِ) أَيْ بِمَوْضِعِهِ وَهَذَا إِذَا كَانَتِ الشَّرَكَةُ مُنَاصِفَةً (يَمَّا) فِي يَدِهِ) الضَّمِيرُ لِصَاحِبِ السَّلِيمِ (ثَمَنًا) أَيْ قِيَمَةً وَرَجَعَ بِمَضْمَنِهِ تَخْيِيرُهُ فِي النِّصْفِ وَالثَّلْثِ كَالِاسْتِجْنَاءِ الْآتِي فِيهِ الرُّجُوعُ فِي ذَاتِ السَّلِيمِ (وَالْعَيْبُ بَيْنَهُمَا) وَإِنْ اسْتَحَقَّ نِصْفٌ أَوْ ثُلُثٌ خَيْرٌ (الْمُسْتَحَقُّ مِنْهُ فِي تَرْكِ الْقِسْمَةِ بِجَاهِلِهَا أَوْ) مُشَارَكَةِ شَرِيكِهِ بِحِسَبِهِ (لَا رُبْعٌ) فَيَتَعَيَّنُ رُجُوعُهُ بِالْقِيَمَةِ (وَفُسِّخَتْ فِي) اسْتِجْنَاءِ (أَلَّا) كَثُرَ كَطَرُ غَرِيمٍ أَوْ مَوْصَى لَهُ بِعَدَدٍ عَلَى وَرَثَةٍ أَوْ وَارِثٍ وَمَوْصَى لَهُ بِالثَّلْثِ) تَشْبِيهِهُ فِي فُسْخِ الْقِسْمَةِ (وَالْمَقْسُومُ كَدَارٍ وَإِنْ كَانَ عَيْنًا أَوْ مِثْلِيًّا رَجَعَ عَلَى كُلِّ) الْمَعُولِ عَلَيْهِ إِطْلَاقَ نِصْفِ الْقِسْمَةِ هُنَا وَسِيَّاقِي حُلِّ هَذَا الْقَيْدِ (وَمَنْ أَعْسَرَ فَعَلَيْهِ إِنْ يَعْلَمُوا) بِالذِّينِ وَعَلَى الْمُعْتَمِدِ تَفْتِضُ وَلَوْ لَمْ يَعْلَمُوا (وَلِنْ) دَفَعَ جَمِيعُ الْوَرَثَةِ الذِّينَ (مَضَتْ) الْقِسْمَةُ (كَبَيْعِهِمْ) تَشْبِيهِهُ فِي الْمَضَى إِذَا لَمْ يَعْلَمُوا كَمَا حَقَّقَ بَنُ وَغَيْرُهُ (بَلَا غَبْنٍ) لَا مَقْصُومَ لَهُ نَعَمْ يَرْجِعُ بِالذِّينِ عَلَى الْبَائِعِ أَوْ الْمُشْتَرَى (وَاسْتَوْفَى) الْغَرِيمَ (رَمَّا وَجَدَ) مِنَ التَّرَكَّةِ مَعَ بَعْضِهِمْ (ثُمَّ تَرَاجَعُوا) فِيمَا بَيْنَهُمْ (وَمَنْ أَعْسَرَ) مِنَ الْمَرْجُوعِ عَلَيْهِمْ (فَعَلَيْهِ إِنْ أَمَّ يَعْلَمُوا) فَيَشْتَرِكُ الْعَامِلَانِ مِنَ الْمَعْسَرِ كَمَا فِي الْحَالَةِ نَافِدِ مَالِي الْخُرُشِيِّ (وَلِنْ طَرَأَ غَرِيمٌ أَوْ وَارِثٌ) أَوْ مَوْصَى لَهُ عَلَى مِثْلِهِ أَوْ مَوْصَى لَهُ بِجُزْءٍ عَلَى وَارِثٍ اتَّبَعَ كُلًّا بِحِصَّتِهِ (هَذَا حُلُّ الشَّرْطِ السَّابِقِ أَيْ إِنْ كَانَ عَيْنًا أَوْ مِثْلِيًّا فَإِنْ كَانَ الْمَقْسُومُ كَدَارٍ نَقَضَتْ

(وَأُخِّرَتْ) القسمة كما يأتي (لَا دَيْنٌ لِخَمَلٍ وَفِي الْوَصِيَّةِ قَوْلَانِ) فإن كانت  
بعدد فكل الدين وعلى تعجيل غيرها يرجع إن تلفت التركة بحسبها (وَقَسَمَ  
عَنْ صَفِيرٍ أَبٌ أَوْ وَصِيٌّ وَمُلْتَقِطٌ كَقَاضٍ عَنْ غَائِبٍ لَا ذِي شُرْطَةٍ) وزن  
غرفة علامة الحاكم السياسي (أَوْ كَنَفٍ) مصدر عطف على شرطه (أَخَا)  
معموله إلا أن يعتاد فكالوصي كما سبق في الحجر (أَوْ أَبٍ عَنْ كَبِيرٍ) رشيد  
(وَلِإِنْ غَابَ وَفِيهَا قَسَمٌ نَخْلَةٍ وَزَيْتُونَةٍ إِنْ اعْتَدَلَا) أي القسمان (وَهَلْ هِيَ  
قُرْهَةٌ) ودخلت النوعين (لِلْقِلَّةِ أَوْ مُرَاضَاةً) دخلا فيها على عدم  
الغب (تَأْوِيلَانِ) .

### ﴿ باب ﴾

(الْقِرَاضُ قَوْلٌ كَيْلٌ عَلَى تَجَرٍّ فِي نَقْدٍ مَضْرُوبٍ مُسَلَّمٍ بِجُزْءٍ مِنْ رِبْحِهِ  
إِنْ عُلِمَ قَدْرُهَا) أي النقد والجزء (وَلَوْ مَغْشُوشًا) يتعامل به (لَا دَيْنٌ عَلَيْهِ)  
محترز مسلم (وَأَسْتَمَرَ) الدين واختص العامل بالربح والخسر (مَا لَمْ يُقْبَضْ أَوْ  
يُخْضَرَهُ وَيُشْهَدَ) ولو رجلا وامرأتين على ما به التعامل من عدد أو وزن  
فيجوز (وَلَا يَرَهُنِ أَوْ وَدِيعةً) إلا مع أحد الأمرين كالدين على الأرجح هذا  
إذا كان الرهن أو الوديعة بيد أمين لا تنفع ربه بالتخليص بل (وَلِإِنْ يَبْدُوهُ)  
أي العامل (وَلَوْ يَتَغَيَّرُ لَمْ يُتَعَامَلْ بِهِ بِبَلَدِهِ) أي القراض كالموس وعرض إن  
تولى بيعه (وَلِإِنْ بَاعَهُ غَيْرُهُ) وجعل الثمر رأس مال جاز (كَأَنَّ وَكَلَّهُ عَلَى  
دَيْنٍ) يخلصه (أَوْ لِيَصْرِفَ) الذهب (ثُمَّ يَعْمَلُ فَأَجْرُ مِثْلِهِ فِي تَوَلِيهِ)  
غير القراض من بيع وتخليص وصرف (ثُمَّ قِرَاضٌ مِثْلُهُ فِي رِبْحِهِ كَأَنَّكَ تَبْرُكُ  
وَلَا عَادَةٌ أَوْ مُبْتَهَمٌ) كلك جزء وهو قريب مما قبله أو أَجَلٌ ابتداء كاعمل  
فيه بعد سنة أو انتهاء كاعمل سنة (أَوْ ضَمَّنَ) أي اشترط أنه ضامن أما حمل  
إن فرط فحائز (أَوْ اشْتَرَى سِلْعَةً فَلَانَ) وبعها (ثُمَّ اتَّجَرَ فِي ثَمَنِهَا) وله

أجر مثله في توليه أيضاً (أو بدلين) مع نقد فاشترى بالنقد (أو ما يقبل) كلاً  
تفجر إلا في البر ولا يوجد إلا في الشتاء مثلاً فالمراد بالقلة أن يوجد تارة ويقدم  
تارة (كاختلافهما في الربح وادعاء مالا يشبهه) بعد العمل فإن أشبهها بالقول  
للعامل (وفيما فسد غيره) حال أي غير ماسبق (أجرة مثله في الذمة) ولو لم  
يخرج ربح والفرق أيضاً أن قراض المثل لا يفسخ في أثناء العمل ويقدم على  
الغرما (كاشتراط يده) أي رب المال من أحدهما (أو مرأجته أو أميناً  
عليه) أي على العامل (بخلاف غلام غير عين) رقيب (بمصيب له) أي  
للغلام أولاً نصيب فالمضر نصيب لربه (وكان) اشترط على العامل أن  
(يخيط) ثياباً (أو بخريز) نعلاً (أو بشارك) غيره (أو يزرع) أي يعمل  
في الزرع بيده أما صرف المال في الزرع فجاز (أو لا يشتري إلى) أن يصل إلى  
(بلد كذا وبعده اشتراؤه) طلب منه الثمن قراضاً (إن أخبره) بأنه اشترى  
(فقرض) يضمه ويختص ويرده فوراً لفساده (أو عين شخصاً) يبيع أو يشتري  
منه (أو زمناً) كالصيف (أو محلاً) كالقاهرة (كأن أخذ مالا ليخرج  
لبلدي فيشتري) ويجلبه كل ذلك فيه أجرة المثل (وعليه) أي العامل (كالشمر  
واللطى الخفيفين) عليه (الأجر إن استأجر) على ذلك (وجاز جزأه قل أو  
كثرورضاًها بعد) أي بعد العمل (على ذلك) ولو خلاف ما عدا (و) جاز  
اشتراط (زكاته) أي الربح (على أحدهما) وأما رأس المال فلا يجوز اشتراط  
زكاته على العامل اتفاقاً (وهو) أي جزء الزكاة (المشترط وإن لم تجب) بأن  
تفاضل قبل مرور الحول والواو زائدة فإنها إذا وجبت لافقراء (و) جاز (الربح)  
كله (لأحدهما أو لغيرهما) وتسميته قراضاً حينئذ مجاز (وضمنه) العامل (في)  
جعل (الربح له إن لم ينفقه) أي الضمان (ولم يسم قراضاً و) جاز (عمل  
غلام رب أو ذابته) أوهما مجازاً (في الكثير) بالنسبة للماعرف (و) جاز (خطئه)  
بلا شرط ولا فسد كاص (وإن بماله) أي العامل (وهو) أي الخلط (الصواب)

المطلوب (إِنْ خَافَ بِتَقْدِيمِ أَحَدِهِمَا رِخْصًا) وضمن إن آخر القراض (وَشَارَكَ) العامل (إِنْ زَادَ) في الثمن (مُؤَجَّلًا بِقِيَمَتِهِ) والحال بعدده وتقوم الدين به وروض ثم هي بنقد حال فما نابها اختص به وسواء اشترى لنفسه أو للقراض كما حققه ر (وَسَقَرُهُ) إِنْ لَمْ يَخْجُرْ عَلَيْهِ قَبْلَ شَغْلِهِ وَادْفَعْ لِي فَقَدْ وَجَدْتُ رِخِيصًا أَشْتَرِيهِ) من غير تعيين لما سبق (وَبَيْعُهُ) بِعَرْضٍ وَرَدُّهُ بِعَيْبٍ وَالْمَالِكِ قَبُولُهُ وَإِنْ كَانَ الْجَمِيعَ وَالْثَمَنُ عَيْنٌ) لأنه ينص إن رد فيأخذه وكذا إن كان البعض والباقي عين فيأخذه على وجه المفاضلة (وَمُقَارَضَةُ عَبْدِهِ وَأَجِيرِهِ) فَإِنْ شَغَلَهُ عَنِ الخُدْمَةِ أَسْقَطَ مِنَ الْأَجْرَةِ بِحَسَبِهِ (وَدَفَعَ مَالَيْنِ) مَعًا (أَوْ مُتَعَاقِبَيْنِ) وَدَفَعَ الثَّانِي (قَبْلَ شَغْلِ الْأَوَّلِ وَإِنْ مُمْتَخِلَيْنِ) أَيْ بِجُزْأَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ (إِنْ تَرَطَّأَ خَلَطًا) فِيهِ فِي الْخُتْلَفَيْنِ اتِّفَاقًا وَالتَّفَقُّعَيْنِ عَلَى الْأَرْجَحِ كَمَا (لِ) وَغَيْرِهِ (أَوْ شَغْلُهُ) أَيْ الْأَوَّلُ قَبْلَ دَفْعِ الثَّانِي (إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ) أَيْ الْخَلِطُ وَلَمْ يَحْصُلْ خَلِطُ بِالْفِعْلِ (كَتَضُّوْضِ الْأَوَّلِ) فَيَجُوزُ دَفْعُ الثَّانِي (إِنْ سَاوَى) لَا إِنْ نَصَّ بِزِيَادَةِ أَوْ نَقْصِ لِهَمَّةِ التَّرْغِيبِ بِالثَّانِي لِلرَّيْحِ أَوْ لِجَبْرِ الْخُسْرِ (وَاتَّفَقَ جُزْؤُهُمَا) وَاشْتَرَطَا الْخَلِطُ وَهَذَا عَمَّا يُؤَيِّدُ أَنَّ الشَّرْطَ السَّابِقَ فِي الْخُتْلَفَيْنِ (وَاشْتَرَاهُ رَبُّهُ مِنْهُ إِنْ صَحَّ) قَصْدُهُ فِي ذَلِكَ وَلَمْ يَشْتَرِطْ حَالِ الْمَقْدَرِ لَا إِنْ تَوَصَّلَ بِذَلِكَ إِلَى أَخْذِ شَيْءٍ مِنَ الرِّيحِ قَبْلَ الْمَفَاصِلَةِ (وَاشْتَرَاطُهُ أَنْ لَا يَنْزِلَ وَادِيًا أَوْ يَمْشِيَ بَلْبَلًا أَوْ يَبْخُرَ أَوْ) لَا (يَبْتَدِعَ سِلَاعَةً) لِعَرْضِ (وَضَمِنَ إِنْ خَالَفَ كَأَنَّ زَرْعَ أَوْ سَاقِي بِمَوْضِعِ جَوْرِ لَهُ أَوْ حَرَّ كُهُ بَعْدَ) عِلْمِ (مَوْتِهِ عَيْنًا) حَالٍ مِنْ مَفْعُولِ حَرَكَةٍ (أَوْ شَارَكَ وَإِنْ عَامِلًا) لِرَبِّهِ (أَوْ بَاعَ يَدَيْنِ أَوْ قَارَضَ بِلَا إِذْنٍ وَغَيْرِمْ) الْعَامِلِ الْأَوَّلِ (لِلْعَامِلِ الثَّانِي إِنْ دَخَلَ) مَعَهُ (عَلَى أَكْثَرِ) مِنَ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ (كَخُسْرِهِ وَإِنْ قَبْلَ عَمَلِهِ) إِذَا جَبَرَ بِعَمَلِ الثَّانِي ضَمِنَ لَهُ الْأَوَّلُ بِقَدْرِهِ (وَالرَّيْحُ لَهُمَا) أَيْ لِرَبِّ الْمَالِ وَالثَّانِي وَلَا رِيحَ لِلأَوَّلِ (كَسَكْلِ آخِذٍ مَالٍ

لِلتَّنْمِيَةِ) كوكيل ويضع معه (فَتَعَدِّي) خالف فيضمن الخسر ولا ربح له بخلاف من لم يأخذ للتنمية كودع وغاصب ووصى فعليه وله (لَا إِنْ نَهَاهُ عَنْ الْعَمَلِ قَبْلَهُ) فيختص ربها وخسراً (أَوْ جَنَى كُلِّ) من العامل ورب المال (أَوْ أَخَذَ شَيْئًا فَكَأْجَنِيٍّ) رأس المال ما بقي ويضمن الذهاب ولا يجبر المستهلك بالربح أصلاً ولا يعول على ما في الخرشى<sup>(١)</sup> (وَلَا يَجُوزُ اشْتِرَاؤُهُ) أى العامل للتجارة (مِنْ رَبِّهِ) لتهمة القراض بعرض لأن رأس المال رجع إليه شيخنا: النقل للمكراهة (أَوْ) اشتراؤه (بِذَسِيئَةٍ وَإِنْ أَذِنَ) أى لا يجوز لأنها في ذمة العامل فيأكل ربه ربح ما لم يضمن (أَوْ) شراؤه (بَأَكْثَرِ) ديناً لما سبق (وَلَا أَخْذُهُ مِنْ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ) القراض (الثَّانِي يَشْغُلُهُ عَنِ الْأَوَّلِ وَلَا يَبْسُغُ رَبُّهُ سَلَامَةً بِلَا إِذْنٍ وَجِبَرَ خُسْرُهُ وَمَا تَلَفَ) بما سوى (وَمِنْ قَبْلِ عَمَلِهِ) ولو تراضيا على عدم الجبر على ما للمالك وابن القاسم (لَا أَنْ يُقْبَضَ) ثم يرد فكقراض آخر لا يجبر الأول (وَلَهُ) أى لربه (الْخَلْفُ فَإِنْ تَلَفَ جَمِيعُهُ أَمْ يَلْزَمُ الْخَلْفُ) العامل ولا الجبر به إن قبله بخلاف البعض (وَأَزِمَّتْ) أى السلامة العامل إذا لم يخلف ربه ما اشتراها به (وَمِنْ تَعَدُّدِ) العامل (فَالرَّبْحُ) أى جزء العمل بينهم (كَالْعَمَلِ) لا مجرد الرؤوس (وَأَنْفَقَ) العامل (إِنْ سَافَرَ) الاخمى واشتغل بالقراض عن قوته (وَلَمْ يَبْنِ بَرْوَجَتِهِ) ولا يعتبر هنا الدعاء للدخول كما أفاده بن (وَاحْتَمَلَ الْمَالُ لِغَيْرِ أَهْلٍ) زوجة مدخول بها وأنفق رجوعه كأن سافر بها على الأظهر (وَحَجَّ وَغَزَوْ) وصلة رحم فلا ينفق في هذه ذاهباً ولا آيباً (بِالْمَرْوُوفِ فِي الْمَالِ) لا في الذمة إن تلف وقد أنفق من عنده (رَاسْتَعْدَمَ إِنْ تَأَهَّلَ) وإنفاقه فيما يحتاج له من كجامة وحق وحمام (لَادَوَاءِ

(١) حيث فصل فقال : إن كانت الجنابة قبل العمل فالباقي رأس المال وإن كانت بعده فـ رأس المال على أصله لأن الربح يجبره . ومثله لعب قال : وهو خطأ فاحش اه صاوي



وَأَكْتَسَى إِنْ بَعْدَ) أَى طَال زَمَنَ السَّفَرِ (وَوَزَعَ الثَّقَفَةَ إِنْ خَرَجَ) مَعَ  
القراض (إِحْجَاجَةٍ) غَيْرَ مَا سَبَقَ فِي كِفْزِهِ (وَلِنْ بَعْدَ أَنْ أَكْثَرَى وَتَزَوَّدَ)  
لِلْحَاجَةِ (وَلِنْ اشْتَرَى مَنْ يَمْتَقُّ عَلَى رَبِّهِ عَالِمًا) بِقَرَابَتِهِ (عَتَقَ عَلَيْهِ) أَى  
عَلَى الْعَامِلِ (إِنْ أَيْسَرَ) وَالْوَلَاءُ لِرَبِّ الْقَرَضِ (وَلَا) بَأَنْ أَعْسَرَ (بِيعَ بِقَدْرِ  
ثَمَنِهِ) الْأَوْضَحُ رَأْسُ الْمَالِ (وَرَبِّحَهُ قَبْلَهُ) أَى قَبْلَ الْعَبْدِ وَهُوَ مَا يَفْرَمُهُ عِنْدَ  
الْيَسَارِ وَالضَّمِيرِ فِي رِبْحِهِ لِرَبِّ الْقَرَضِ (وَعَتَقَ بِأَقْبِيهِ) فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مِنْ يَشْتَرِي  
بِمُضَى بَيْعِ كَلِّهِ لِرَبِّ الْمَالِ (وَعَبْرَ عَالِمٍ فَمَعْلَى رَبِّهِ) عَتَقَهُ (وَلِلْعَامِلِ رِبْحُهُ  
فِيهِ) أَى فِي الْعَبْدِ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ رِبْحَ مَنْ يَمْتَقُّ عَلَيْهِ وَرَجَحَ بِهِمْ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ  
إِلَّا بِرِبْحِهِ قَبْلَهُ كَمَا فِي حَشٍّ وَبِنْ فَإِنْ أَعْسَرَ رَبُّهُ بَقِيَ بِقَدْرِ مَا لِلْعَامِلِ رَفِيقًا  
(وَمَنْ يَمْتَقُّ عَلَيْهِ) أَى عَلَى الْعَامِلِ (وَعَلِمَ) بِالْقَرَابَةِ أَيْضًا (عَتَقَ بِأَلَّا كَثُرَ  
مِنْ قِيَمَتِهِ) يَوْمَ الْحَكَمِ (وَتَمَنَّى) وَيَسْفُطُ رِبْحَ الْعَامِلِ مِمَّا يَفْرَمُ (وَلَوْ لَمْ يَسْكُنْ  
فِي الْمَالِ فَضْلًا) رِبْحَ يَوْمِ الشَّرَاءِ لِأَنَّ الْعَامِلَ شَرِيكَ بِجُودِ الْقَبْضِ (وَلَا)  
يَعْلَمُ (فِي قِيَمَتِهِ) مَا عَدَا رِبْحَ الْعَامِلِ وَالْعَتَقَ فِي هَذَا إِنْ كَانَ فِي الْمَالِ فَضْلٌ كَمَا  
فِي الْخُرُشِيِّ (إِنْ أَيْسَرَ فِيهِمَا) الْعِلْمُ وَعَدَمُهُ (وَلَا) بِبَيْعٍ بِمَا وَجَبَ) وَهُوَ  
مَا يَمْتَقُّ بِهِ السَّابِقُ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ الثَّمَنُ الْأَكْثَرُ فِي الْأَوَّلِ بِبَيْعِ ذِمَّةِ الْعَامِلِ  
بِمَا زَادَ عَنِ الْقِيَمَةِ وَالْبَيْعِ بِقَدْرِ الْقِيَمَةِ فَقَطَّ عَلَى كُلِّ حَالٍ انْتِشَافُ الشَّارِعِ لِلْحُرِّيَةِ  
وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مِنْ يَشْتَرِي شَقَصًا بِبَيْعِ السَّكَلِ (وَلِنْ أَعْتَقَ) الْعَامِلُ (مُشْتَرَى  
لِلْعَتَقِ غَرَمَ ثَمَنَهُ) أَى رَأْسَ الْمَالِ (وَرَبِّحَهُ) أَى رَبَّ الْمَالِ قَبْلَ الْعَبْدِ (وَلِلْقَرَاضِ  
قِيَمَتُهُ يَوْمَئِذٍ) أَى يَوْمَ الْعَتَقِ (إِلَّا رِبْحَهُ) أَى الْعَامِلُ هَكَذَا الْهَوَابُ (فَإِنْ  
أَعْسَرَ بَيْعَ مِنْهُ بِمَا لِرَبِّهِ) فِيهِمَا (وَلِنْ وَطِئَ) الْعَامِلُ (أَمَةً) اشْتَرَاهَا مِنْ  
مَالِ الْقَرَضِ أَوْ لِلْوَطْءِ (قَوْمَ رَبِّهَا أَوْ أَبْقَى) لِلْوَطْءِ عَلَى الْأَرْجَحِ بِالْثَمَنِ فَصَحَّتْ  
لِلْمُقَابَلَةِ (إِنْ لَمْ تَحْمِلْ فَإِنْ أَعْسَرَ) رَاجِعَ الْمَفْهُومُ فِي أَمَةِ الْقَرَضِ (انْبَعَثَ بِهَا)

أى بقيمتها يوم الوطاء فلا يصح قوله (وَبِحِصَّةِ الْوَلَدِ) فإنه في الشق الثاني أعنى قوله (أَوْ بَاعَ لَهُ) من الأمة (بِقَدْرِ مَالِهِ) والولد حر نسيب مطلقاً (وَأِنْ أَحْبَلَ مُشْتَرَاةً لِلْوَطَاءِ فَالْتَّمَنُ وَاتَّبَعَ بِهِ إِنْ أَعْسَرَ وَلِاسْكَلِ فَسَخُّهُ قَبْلَ عَمَلِهِ كَرَبُّهُ وَإِنْ تَزَوَّدَ) العامل ويحسب الزاد على ربه فإن أراد العامل الفسخ غرم ما تزد من مال القراض (لِسَفَرٍ وَلَمْ يَطْمَنْ) بأن سافر وعمل (فَلَمْ يَضُوضِهِ وَإِنْ اسْتَنْصَهْ) أحدهما وأبى الآخر (فَالْحَاكِمُ) ينظر الأصلح (وَأِنْ مَاتَ) العامل (فَلِوَارِثِهِ الْأَمِينِ أَنْ يُكَمِّلَهُ وَإِلَّا) يكن أميناً (أَيَّ بَأْمِينَ كَأَلَوَّلِ) في مطلق الأمانة (وَلِأَنَّ سَلَمُوا هَدَرًا وَالْقَوْلُ لِلْعَامِلِ) بيمين ولو غير أمين لرضى رب المال به (فِي تَلْفِهِ وَخُسْرِهِ) ما لم يظهر مكذبه (وَرَدَّهْ إِنْ قُبِضَ بِإِلَافَةٍ) للتوثق (أَوْ قَالَ قِرَاضٌ وَرَبُّهُ بِضَاعَةٌ بِأَجْرٍ) وبلا أجر أجرة المثل على المعتمد (وَعَسَكُسُهُ أَوْ ادَّعَى) رب المال (عَلَيْهِ الْقَضْبُ أَوْ قَالَ الْعَامِلُ أَنْفَقْتُ مِنْ غَيْرِهِ) ليرجع (وَفِي جُزْءِ الرِّبْحِ إِنْ ادَّعَى مُشْتَرَاةً) أشبهه رب المال أم لا (وَالْمَالُ يَبْكُوهُ أَوْ وَدِيعَةً وَإِنْ لِرَبِّهِ) اللام بمعنى عند والتبكي في الإنفاق وجزء الربح لا إن تفاضلا (وَلِرَبِّهِ إِنْ ادَّعَى) في الجزء (لِلْمُشْتَرَاةِ فَقَطُّ أَوْ قَالَ قَرْضٌ فِي) قول العامل (قِرَاضٌ أَوْ وَدِيعَةٌ وَفِي جُزْءِ قَبْلِ الْعَمَلِ مُطْلَقاً) أشبهه أم لا وهذا غير ضرورى فإنه غير لازم (وَأِنْ قَالَ وَدِيعَةٌ ضَمِنَهُ الْعَامِلُ إِنْ عَمِلَ) فإن قال قراض والعامل قرض صدق العامل (وَالْمُدَّعَى الصَّحَّةُ) إلا أن يطلب الفساد كما حققه بن وغيره (وَمَنْ هَلَكَ وَقَبْلَهُ كَقِرَاضٍ أَخَذَ وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ) ويحمل على أنه تصرف فيه إلا أن يطول كعشر سنين كما مر في الوديعه (وَحَاصٌّ) رب المال الذى لم يوجد (غُرْمَاءُ) أى الميت (وَتَعَيَّنَ) أى كالقراض والوديعه (بِوَصِيَّةٍ وَقُدِّمَ) على الغرماء بما عين (فِي الصَّحَّةِ وَالرَّضِ وَلَا يَنْبَغِي لِعَامِلٍ) أى يحرم على المعتمد (هَبَةً أَوْ تَوَلِيَّةً وَوَسِيْعَ أَنْ يَأْتِيَ بِطَعَامٍ كَغَيْرِهِ)

تشبيهه في مطلق الشركة ( إِنْ أَمَّ يَقْصِدُ التَّغْضُلَ ) يريد لا يزيد على غيره ماله بال ( وَإِلَّا فَلَيْتَهُ جَلَلَهُ ) أى رب المال ( فَإِنْ أُبْنَى فَلَيْتَهُ كَافِيَتُهُ ) على الزائد بشيء

﴿ بَابٌ <sup>(١)</sup> ﴾

( إِنْ أَمَّا نَصِيحٌ مُسَاقَاةٌ شَجَرٍ وَلَوْ بَعْلًا ) ومؤنته تقوم مقامى السقى ( ذِي ثَمَرٍ ) يعنى بائع حد الإطعام ( لَمْ يَجَلْ بِعُهُ وَلَمْ يُخْلِفْ ) دائماً كاللوز ( إِلَّا تَبَعًا ) استثناء من مفهوم الأوصاف الثلاثة والتبعية الثالث ( يَجْزُهُ قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ شَاعَ ) فى جميع الحائظ ( وَعُلِمَ ) اسمه من نصف أو ثلث مثلاً متحد لا نصف نوع وثلاث آخر وجاز كل الثمرة للعامل ( بِسَاقِيَتُ ) لا غيرها عند ابن القاسم وأجاز سحنون مادة عاملت بل فى بن أن خلافه فى الإجارة أيضاً ( وَلَا نَقْصَ مَنْ فِي الْحَائِظِ ) كخدمة وآلات وقت عقدها ويجوز قبلها بخلاف المرأة يخرجها زوجها يربد طلاقها فتعود للعدة ( وَلَا تَجْدِيدٍ ) لشيء فيه فهو بالجيم ( وَلَا زِيَادَةٍ لِأَحَدٍ ) خارجة من الحائظ ( وَتَعْمَلُ الْعَامِلُ ) أى حصل ( جَمِيعَ مَا يُنْتَقَرُ إِلَيْهِ عُرْفًا كِبَارًا ) رعى الطلع ( وَتَنْقِيَةُ ) لمنافع الشجر ( وَدَرَابٌ وَأَجْرَاءُ وَأَنْفَقَ ) عليهم من يومها ( وَكَسَى لَا أَجْرَةَ مَنْ كَانَ فِيهِ أَوْ خَلْفَ مَنْ مَاتَ أَوْ مَرَضَ كَمَا رَثَ ) من يكبال تشبيهه فيما قبل النفي تخلفه على العامل وفى نسخة لا رث لإخراج من النفي ( عَلَى الْأَصْحَ كَزَرْعٍ وَقَصَبٍ وَبَصَلٍ وَمَقْنَأٍ ) تشبيهه فى جواز المساقاة ( إِنْ عَجَزَ رَبُّهُ وَخِيفَ مَوْنُهُ وَبَرَزَ وَلَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ ) وسبق أن بدو صلاح البقل إطعامه ( وَهَلْ كَذَلِكَ أُوْرِدُ وَنَحْوُهُ وَالْقَطْنُ ) الذى يخلف ( أَوْ كَالْأَوَّلِ ) وهو الشجر ( وَعَلَيْهِ إِلَّا كَثُرُ تَأْوِيلَانِ وَاقْتَتَ ) إن كان توقيت ( بِالْجُذْأِ ) وحملت عليه عند الإطلاق ( وَجُمَاتٌ عَلَى الْأَوَّلِ )

(١) المساقاة عقد على القيام بمؤنة شجر أو نبات بجزء من غلاته بصيغة ساقيت أو عاملت فقط اه أقرب المسالك .

من بطون ثمزت ( إن لم يشتراط ثمان وكبيح نخل أو زرع ) أي معهما  
 ولو انفرد بناحية ( إن وافق الجزء ) فيه جزء متبوعه ولم يشترط ذلك أصبح كما  
 في بن ( وبذره العامل وكان ثلثا ) من قيمة المجموع ( بإسقاط كلفه الثمرة  
 وإلا ) بأن اختل شرط ( فسد كاشتراط ربه ) إن كان سقيه زيادة على  
 العامل ( وألغى ) الثلث ( للعامل إن سكننا عنه أو اشتراطه ودخل شجره  
 تبع زرعاً ) وعكسه والمعتبر شروط المتبوع ( وجاز زرع وشجر ) عقد عليهما  
 ( وإن غير تبع وحواط وإن اختلفت ) أنواعها ( بجزء ) متعدد ( إلا في  
 صفقات وغائب إن وصيف ) كبيع ( ووصله قبل طيبه ) أي أمكن ذلك  
 ( واشترائط جزء الزكاة على أحدهما ) وإلا بدى بها فإن لم يجب ألغيت  
 ( وسين ما لم تسكن جذاً بلا حد ) بل ما تغير فيه الأصول ( واشترائط  
 عامل ) على رب الحائط ( دابة أو غلاماً في الكبير وقسم الزيتون حباً )  
 عطف على جزء الزكاة وهو الواجب أصالة إلا أن يجري العرف بقسمه بعد  
 عصره وحينئذ يظهر للشرط ثمر ( كعصره على أحدهما وإصلاح جدار  
 وكنس عين وشدة حظيرة ) زرب ( وإصلاح ضفيرة ) محل الماء ( أو ما قل )  
 غير ذلك على العامل ( وتقابلهم ) عطف على اشتراط ( هدر ) ابن رشد وجزء  
 معلوم قبل العمل وبعده قولان ( ومساقاة العامل آخر ) لأن الحائط لا يغاب  
 عليه بخلاف القراض ( وأقل أمانة ) لا عديهما ( وحمل على ضدهما وضمن  
 الأول ) حتى تثبت أمانة الثاني ( فإن عجز ولم يجد أميناً أسلمه هدر أو لم  
 تنفسخ فليس رب وبيع مساقاة وصحى ومدبرين بلا حجب )  
 قيام الغرماء ( ودفعه لذي أم يعصير حصته خمر لا مشاركة رب ) للعامل  
 ( أو إعطاه أرض لتغرس فإذا بلغت كانت مساقاة ) فإن أثمر وعمل فأجرة مثله  
 فيامضى ومساقاة مثله وله قيمة الأشجار يوم غرسها فإن لم يقل فإذا باعته ، صح

المغارة بديان نوع الشجر والتأجيل بالإطعام على الأرض والشجر شركة مسماة  
(أَوْ شَجَرٍ) عطف على أرض (لَمْ يَبْلُغْ) حد الإطعام (خَمْسَ سِنِينَ) مثلاً  
معمول لإطعام المفدر (وَهِيَ تَبْلُغُ أَثْنَاءَهَا) بعد العام الأول نص على المتوهم  
(وَفُسِخَتْ فَأَسِدَةً بِأَلَا عَمَلٍ أَوْ فِي أَثْنَاءِهِ) بماله بال (أَوْ بَعْدَ سَنَةٍ مِنْ أَكْثَرِ)  
من جملة الأثناء (إِنْ وَجَبَتْ أَجْرَةُ الْمِثْلِ وَبَعْدَهُ أَجْرُ الْمِثْلِ إِنْ خَرَجَا  
لِغَيْرِهَا كَأَنْ أَزَادَ عَيْنًا أَوْ عَرَضًا) فإن الزيادة من العامل شراء الثمرة قبل  
بدو صلاحها ومن رب الحائط إجارة فاسدة (وَلَا) يخرجها (فَمُسَاقَاةُ الْمِثْلِ)  
والفرق ما سبق في القراض ويقدم هنا بأجرة المثل في الفلاس (كَمُسَاقَاتِهِ مَعَ  
تَمْرِ أَطْعَمَ) غير مطعم بلا تبعية (أَوْ مَعَ بَيْعٍ) ونحوه (أَوْ اشْتَرَطَ عَمَلَ  
رَبِّهِ) فان اشترط رب الحائط فأجر المثل (أَوْ دَابَّةً أَوْ غَلَامًا وَهُوَ) أى الحائط  
(صَغِيرٌ أَوْ كَمَلٌ لِمَنْزِلِهِ أَوْ يَسْكُنُ فِيهِ مَوْئِدَةٌ أُخْرَى أَوْ اخْتَلَفَ الْجُزْءُ) واتحدت  
الصفة (بِشَيْئَيْنِ أَوْ حَوَائِطَ كَاخْتِلَافِهِمَا وَلَمْ يُشَبَّهَا) تشبيهه في مساقاة المثل بعد  
العمل وإن أشبهها فالعامل ويقضى للعالم وقبل العمل حلفاً وفسخ ولا ينظر  
الشبه (وَأِنْ شَاقَّتْهُ أَوْ أَكْرَهَتْهُ) دابة مثلاً أما للخدمة فذلك الفسخ كما يأتي للعمر  
المنعطف (فَأَلْفَيْتُهُ سَارِقًا لَمْ تَنْفَقْ سِيخٌ وَلَيْسَتْ تَحْتَظُّ كَبَيْعِهِ مِنْهُ وَلَمْ يَعْلَمْ بِفَلْسِهِ)  
لعدم تثبته ومحل أخذ شبهه إن طرأ الفلاس (وَسَاقِطُ الْفَخْلِ كَلَيْفٍ كَالْمَمْرَةِ)  
بينهما، أما أصل سقط فلربه (وَالْقَوْلُ لِمُدَّعَى الصَّحَّةِ) إلا أن يغلب الفساد كما  
حقه بن (وَأِنْ قَصَّرَ عَامِلٌ عَمَّا شُرِطَ حُطٌّ بِمُسْتَبْتِهِ) إلا إن أغنى المطر بخلاف  
الإجارة للمساخة هنا<sup>(١)</sup>.

(١) ترك الشارح رحمه الله باب المغارة فلم يكتب عليه شيئاً ولعله لم يكن موجوداً في  
نسخته من المتن وانظر ما كتبه في تصدير الكتاب.

﴿ باب ﴾

(صِحَّةُ الْإِجَارَةِ<sup>(١)</sup>) بِعَاقِدٍ وَأَجَرٍ كَالْبَيْعِ وَعُجِّلَ) أَيْ وَجِبَ تَعْجِيلُ الْأَجْرِ  
 إِنْ عُيِّنَ أَوْ بِشَرْطٍ أَوْ عَادَةٍ فِي غَيْرِ الْمَعِينِ (أَوْ فِي) مَنَافِعٍ (مَضْمُونَةٍ لَمْ يَشْرَعْ  
 فِيهَا) فِيهِ تَعْجِيلُ الْجَمِيعِ لِثَلَا يُلْزَمُ الدِّينَ بِالْدِّينِ (إِلَّا كَرِيحٍ حَجٍّ) أَوْ غَيْرِهِ قَبْلَ أَوَانِهِ  
 (فَالْيَسِيرُ) كَأَن تَعْجِيلُهُ (وَلَا) يَكُنْ شَيْءٌ مِنَ الْأَرْبَعَةِ السَّابِقَةِ (وَمِثْلًا وَمَةً)  
 كُلِّ مَا تَمَسَّكُنْ مِنْ زَمَنِ دَفْعِ أَجْرِهِ (وَفَسَدَتْ إِنْ انْتَقَى عُرْفُ تَعْجِيلِ الْمُتَعَمِّنِ)  
 وَشَرْطُهُ وَلَوْ عَجَلَ (كَتَمَعَ جُعِلَ) تَشْبِيهِهُ فِي الْفَسَادِ (لَا يَبِيعُ وَكَجِلْدِ لِسْلَاحٍ)  
 إِذْ لَا يَدْرِي كَيْفَ يَخْرُجُ وَأَوَّلَى الْأَحْمِ (وَنَحَالَةٍ أَطْحَانٍ وَجَزْءُ ثَوْبٍ لِنَسَاجٍ أَوْ)  
 جِزْءٍ (رَضِيعٍ) فِي إِمْرَاضِهِ (وَلِنْ) جَعَلَ الْجِزْءَ (مِنْ الْآنَ) بِخِلَافِ جِزْءِ الْغَزْلِ  
 أَوِ الْجِلْدِ مِنَ الْآنَ فَخَافَ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ جَمْعُهُمَا فِي الْعَمَلِ لِتَعْجِيلِهِ وَلَهُ أَجْرٌ مِثْلُهُ (وَيَمَّا  
 سَقَطَ) أَيْ جِزْءُهُ (أَوْ خَرَجَ فِي نَفْضِ زَيْتُونٍ أَوْ عَصْرِهِ) لَفٍ وَنَشْرٍ مَرْتَبٍ  
 بِخِلَافِ اللَّانِطِ كِنَفْضِ الْجَمِيعِ (كَأَخْضُدٍ وَأَذْرُسٍ وَلَكَ نِصْفُهُ) الْمَنْعُ تَابِعٌ لِلدَّرْسِ  
 لِلْجَهْلِ بِالْحَبِّ (وَكِرَاءِ الْأَرْضِ) لِلزَّرَاعَةِ (بِطَعَامٍ) وَإِنْ لَمْ تَنْبِتْهُ كَالْبَيْنِ وَعَسَلِ  
 الذَّهْلِ (أَوْ يَمَّا تُنْذِئُهُ) وَلَوْ غَيْرَ طَعَامٍ كَالْفُطْنِ ، وَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ بَعْضُ الْأُئِمَّةِ وَهُوَ  
 فَسْحَةٌ (إِلَّا كَنَشَبٍ) وَمَعْدَنٍ وَمَالًا يَسْتَنْبِتُ كَالْحَشِيشِ وَالْخُلْفَا (وَتَحْمِلُ طَعَامٍ  
 لِبَلَدٍ يَنْصُفُهُ) لِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ بَيْعٍ مَعِينٍ يَتَأَخَّرُ قَبْضُهُ (إِلَّا أَنْ يَقْبِضَهُ الْآنَ)  
 مَعَ شَرْطٍ أَوْ عَادَةٍ لِأَنَّ هَذَا مِنْ مَسَائِلِ الْمَعِينِ السَّابِقِ (وَكِنْ خِطَّتُهُ الْيَوْمَ بِكَذَا  
 وَإِلَّا فَبِكَذَا) لِلْجَهْلِ (وَأَعْمَلٌ هَلَى دَابَّتِي) مِثْلًا (فَمَا حَصَلَ فَلَكَ نِصْفُهُ  
 وَهُوَ لَكُمْ أَمِلَ وَعَلَيْهِ أَجْرُهَا) وَأَمَّا الدَّارُ وَالْحَمَامُ فَفِي بَنٍ أَنَّهُ أَجِيرٌ إِذْ لَا عَمَلَ لَهَا رَادًّا  
 عَلَى مَا فِي الْخُرُشِيِّ (عَكْسُ لِكُتْرِيهَا) فَسُكْرَاؤُهَا لِرَبِّهَا وَعَلَيْهِ أَجْرُهُ ذَلِكَ

(١) الأجرة عقد معاوضة على تملك منفعة بموضع بما يدل أنه دردير

( كَتَبِيهِ نِصْفًا بِأَنْ يَبِيعَ نِصْفًا ) فالسمسرة جزء من الثمن فيمنع ( إلا ) أن تكون السمسرة ( بالبلد ) أو قريبا ( إنَّ أَجَلًا ) إذ لو لم يؤجلها كانت جمالة مع البيع ( وَلَمْ يَكُنِ الثَّمَنُ ) أى ثمن السمسرة وهو نصف المبيع ( ومثلياً ) لثلاثا يكون سلفاً إن باع قبل الأجل فانه يرد بحسبه ( وجازَ بِنِصْفِ مَا يَحْتَطِبُ عَلَيْهَا ) مثلاً إن علم ولا تحجر ( وَصَاعٌ ذَقِيقٌ مِنْهُ أَوْ مِنْ زَيْتٍ أَمْ يَخْتَلِفُ ) فيهما ( واستئجارُ المالكِ مِنْهُ ) أى من المؤجر ( وتعليقُ بَعْلِهِ سَنَةً مِنْ أَخْذِهِ ) فان مات تحاميا ( واخْصُذْ هَذَا وَلَكَ نِصْفُهُ ) فتا ( وَمَا حَصَدْتَ فَلَكَ نِصْفُهُ ) وهو جمل له الترك متى شاء ( وإِجَارَةُ دَابَّةٍ لِكَذَاكَ عَلَى أَنْ اسْتَعْنَى فِيهَا حَاسِبٌ وَاسْتِئْجَارُ مُوَجَّرٍ ) بالفتح ليقبض بعدها ( أَوْ مُسْتَدْنِي مَنَقَعَتُهُ ) لبائعه فيؤجره المشتري الآن ليقبض بعدها ( والنقدُ فيه ) أفرد لأن العطف بأو ( إن لم يتغير غائباً ) قيد للمنفى فلا يجوز مع الاحتمال ( وعدمُ التسمية لِكُلِّ سَنَةٍ ) مثلاً ( وكَرَاهِ أَرْضٍ لَتَتَّخِذَ مَسْجِداً مُدَّةً وَالتَّقْبِضُ لِرَبِّهِ إِذَا انْقَضَتْ وَكَلَى طَرَحَ مَيْتَةً وَالْقَصَاصُ وَالْأَدَبُ ) وصدق فيه السيد والأب في الصغير ( وعَبْدٌ خَمْسَةَ عَشَرَ عَامًا ) مع النقد إن أمن على ما سبق ( وَبَوْنٌ أَوْ خِيَاطَةٌ ثَوْبٍ مَثَلًا وَهَلْ تَفْسُدُ إِنْ جَمَعَهُمَا ) أى الزمن والعمل ( ونَسَاوِيَا ) وحكى ابن رشد عليه الاتفاق وذكر ابن عبد السلام أنه أحد مشهورين ( أَوْ مُطْلَقًا ) ولو زاد الزمن على أحد المشهورين عند ابن رشد ويجوز عند ابن عبد السلام اتفاقاً ولا يتصور ضيق الزمن ( خِلَافٌ وَبَيْعٌ دَارٍ لَتَقْبِضَ بَعْدَ عَامٍ أَوْ أَرْضٍ لَقَشِيرٍ وَاسْتِزْضَاعٌ وَالْعُرْفُ فِي كَفْسِلٍ خِرَافَةٌ ) فإن لم يكن فعلى أبيه ( وإِزْوَاجُهَا ) لا أب الشريفة ( فَسَخُّهُ إِنْ لَمْ يَأْذَنْ كَأَهْلِ الطُّفْلِ إِذَا حَمَلَتْ وَمَوْتٌ إِحْدَى الظُّرَيْنِ ) فلأخرى الفسخ حيث دخلت على الثانية ( ومَوْتٌ أَبِيهِ وَلَمْ تَقْبِضْ أَجْرَةً ) ولا تركة فلها الفسخ ( إلاَّ أَنْ يَقْطُوعَ رِجْلَاهَا )

مُطَوَّعٌ وَكَطْمُورٍ مُسْتَأْجَرٍ أَوْ جَرٍ بِأَكْلِهِ أَوْ كَوْلًا) كعبد لزوجته (أو مُنِيعٌ  
زَوْجٌ رَضِيَ) بارضاءها (مِنْ وَطْءٍ وَلَوْ لَمْ يَضُرَّ وَسَفَرٍ كَأَن تَرْضَعَ مَعَهُ)  
وغيره لم يكن معها حال العقد ولو كفت (وَلَا يَسْتَتِيعُ حَضَانَةً كَعَسِيهِ وَ)  
جاز (بَيْعُهُ سِلْمَةً عَلَى أَن يَتَّجِرَ) له المشتري (بِشَمَنِهَا سَنَةً إِنْ شَرَطَ الْخَلْفُ)  
لما تلف من الثمن وبين نوع التجار ولم يُدخل فيه الربح (كَفَنَمٌ عُمِيَّتٌ) تشبيهه  
في الجواز بشرط الخلف وقيل لا بشرط والحكم بوجبه (وَالْأَلَّ) تُعَيَّن (فَلَهُ)  
الْخَلْفُ عَلَى آجِرِهِ) أو يعطيه جميع الأجرة (كَرَاكِبٍ) تشبيهه في الخلف إِنْ  
مات أو دابته غير المعينة (وَحَافَتِي نَهْرَكَ) عطف على مؤجر من قوله واستنجار  
(لَيْتَنِي بَيْتًا وَطَرِيقًا فِي دَارٍ وَمَسِيلٌ مَّصَبٌّ مِنْ حَاضٍ لَّا) شراء ماء (مِيزَابٍ)  
لأجل فهذا استطراد لأنه بيع لا إجارة (إِلَّا) كراء ميزاب ماء (لَا نَزْلِكَ فِي  
أَرْضِهِ) فلا استثناء منقطع (وَكِرَاءُ رَحَى مَاءٍ بِطَائِمٍ أَوْ غَيْرِهِ وَهَلْ تَعْلِيمٌ قُرْآنٍ  
مُشَاهَرَةٌ أَوْ عَلَى الْحِذَاقِ) الفهم فإن جمع بين الزمن والحفظ فعلى ما سبق من  
الخلاف كما في بن (وَأَخَذَهَا) أي الحذاقة المفهومة من السياق وهي الاصراف  
(وَلَا تَنْتَرِطُ) على العرف (وَلَا جَارَةٌ مَاعُونٍ كَصَحْفَةٍ وَقِدْرٍ وَهَلْ حَفَرٍ  
بِئْرِ إِيَّاهُ وَجَعَالَةٌ) في الموت (وَيُسَكَّرُهُ) إجارة (حَلَى) والشأن لإعارته  
(كَبَابِجَارٍ مُسْتَأْجَرٍ دَابَّةٍ لِمِثْلِهِ أَوْ لَفْظٍ<sup>(١)</sup> أَوْ ثَوْبٍ لِمِثْلِهِ) إحدى اللامين  
زائدة ثم هو خاص بعد عام (وَتَعْلِيمٌ فَقِيهِ وَفَرَّائِضٍ) بأجرة مكروه (كَتَبِيعٍ كُتُبِهِ  
وَقِرَاءَةٍ بِلُحْنٍ) أي الإجارة عليها<sup>(٢)</sup> وسبقت كراهة القراءة نفسها في سجود التلاوة  
(وَكِرَاءُ دُفٍّ وَمِعْزَفٍ لِمَرْثِيٍّ) ولا يلزم من إباحة الشيء جواز أجرته (وَكِرَاءُ  
عَبْدٍ) ودابة (لِسَكَاةٍ) بخصوصه فإن أذل الإسلام حرم أو كان في الصوم

(١) كذا بالأصاين والنسخ المشهورة فيها : أو ثوب لئله

(٢) لأن القراءة باللحن والتطريب مكروهة وأما الإجارة على أصل التلاوة فجازة لعموم  
« إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله » وانظر هب وابن



جاز (وَبَقَا مَسْجِدٌ لِلْكَرَاءِ وَسُكْنَى فَوْقَهُ) بالأهل وحملت الكراهة هنا على التحريم حيث سبق التحديد على السكنى وإلا جاز كتحته (بِمَنْفَعَةٍ) ملتبس بقوله صحة الاجارة يعاقد وأجر (تَقَوُّمٌ) بفتح أوله وهى المؤثرة لانفاخ لشمه أو كطعام لتزبين الحانوت به (قُدِرَ هَلَى تَسْلِيمًا) لا على إخراج الجان<sup>(١)</sup> وقيد بما إذا لم يجرب (بَلَا اسْتِيفَاءٍ عَيْنٍ قَصْدًا) استثنوا من ذلك الاستراضاع وكراء أرض بها بئر (وَلَا حَظَرٍ) منع (وَتَعْنِي) بالشخص (وَلَوْ مُصَحَّفًا) مبالغة فى جواز الإجارة (وَأَرْضًا غَمَرَ مَاؤُهَا وَنَدَرَ انْكِشَافُهُ وَشَجَرًا لَتَجَفِيفِ عَلَيْهَا هَلَى الْأَحْسَنِ لَا لِأَخْذِ ثَمَرَتِهِ) لأنه استيفاء عين قصدًا (أَوْ شَاءَ لِلْبَيْتِ) يصح عطفه على ما قبله لا حيث استوفت الشروط بأن كثرت الاشياء كعشرة وعرف وجه الحلاب فى إبانته كالثلاثة أشهر (وَأَغْتَفَرَ مَا فِى الْأَرْضِ) من الأشجار (مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى الثَّلَاثِ بِالتَّقْوِيمِ) لأنه وإن كان استيفاء عين تبع غير مقصود ولا يبلغ بالزرع الثلاث ، بن عن ابن رشد : الثلث من اليسير إلا فى حمل العاقلة ومعاقله المرأة للرجل والجائحة (وَلَا تَعْلِيمٍ غِنَاءً<sup>(٢)</sup>) أَوْ دُخُولِ حَائِضٍ لِمَسْجِدٍ أَوْ دَارٍ لِمُتَّخَذِ كَنِيسَةٍ (محترز قوله ولا حظر (كَيْفِيَّتُهَا لِذَلِكَ وَتُصَدَّقُ بِالْكَرَاءِ) كله (وَبِفَضْلَةِ الثَّمَنِ) على بيعها ممن لا يتخذها كنيسة (هَلَى الْأَرْجَحِ وَلَا مُتَعَيْنٍ) لا يقبل النياحة (كَرَّ كَعْتَى الْفَجْرِ بِخِلَافِ الْكِفَايَةِ) إلا صلاة الجنازة (وَعَيْنٌ مُتَعَلِّمٌ وَرَضِيعٌ) لينف الجمل ولا يشترط الاختيار (وَدَارٌ) لاسفينة (وَحَانُوتٌ وَبَقَا هَلَى جِدَاوٍ) لا أرض (وَتَحْمِيلٌ إِنْ لَمْ

(١) وحل المربوط مثلاً ، قال الأبنى لا يحمل ما يأخذه الذى يكتب البرامة لرد الضائع لأنه من السحر . قال وما يؤخذ على الموقود فان كان بالرق العربية جاز وإن كان بالرق العجمية امتنع وكان الشيخ يعنى ابن عرفة يقول إن تكرر منه النفع فذلك جائز اه من ح  
(٢) وأما استئجار نحو المنشدين الذين يقولون القصائد النبوية والكلام المشتمل على المعارف فلا شك فى جوازه اه صاوى .

تَوْصَنَ) فيسكنى الوصف (وَدَابَّةٌ لِرُكُوبٍ وَإِنْ ضُمِنَتْ فَجِنْسٌ وَتَوْنَعٌ  
وَذُكُورَةٌ) كجمل يحنى (وَأَلَيْسَ لِرَاعٍ رَعًى أُخْرَى إِنْ لَمْ يَقَوْ إِلَّا بِمُشَارِكِ  
أَوْ تَقَلٍّ) الاستثناء منقطع لأن شأن القلة القدرة (وَلَمْ يَشْتَرِطْ خِلَافَهُ وَإِلَّا)  
بأن اشترط خلافه ومنه أن لا يستأجره على عدد بل على جميع عمله (فَأَجْرُهُ)  
الثاني فيما يشبه الأول لا إن خاطره (لِمُسْتَأْجِرِهِ) وله أن يسقط من الأول بقدر  
ما أشغل (كَأَجِيرٍ لِيَخْدُمَهُ آجَرَ نَفْسَهُ وَلَمْ يَلْزَمْهُ رَعًى الْوَالِدِ) بل برعاه  
آخر معه (إِلَّا لِعُرْفٍ وَعَمَلٍ بِهِ فِي الْخَيْطِ وَنَفْسِ الرَّحَى وَآلَةِ بِنَاءٍ وَإِلَّا)  
يمكن عرف (فَقَلَى رَبِّهِ) أى الشيء المصنوع (عَسْكَسُ إِكَاْفٍ وَشِبْهِهِ) فعلى  
رب الدابة عند عدم العرف والشرط (وَفِي السَّيْرِ وَالْمَافَزِ وَالْمَا بَقِ) جمع  
معلوق كمصفور أمتعة الركاب (وَالْأَزَامَةِ) المخرج ونحوه (وَوِطَانِهِ بِمَحْمِلٍ  
وَبَدَلِ الطَّعَامِ الْمَحْمُولِ) كل ما أكل (وَتَوْنٍ فِيهِ كَنَزِ الطَّيْلِ سَانٍ قَائِلَةٌ  
وهو) أى عاقد الاجارة (أَمِينٌ فَلَا ضِمَانَ) إلا من حمل ما تسارع له لأيدى  
كطعام وفى بن استصلاح ضمان الراعى (وَلَوْ شَرِطَ إِنْثَابُهُ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِسِمَةِ  
الْمَيْتِ) والشرط مفسد فى العمل إن تم قبل إسقاطه أجرة المثل (أَوْ غَرَّ بِدُهْنٍ  
أَوْ طَعَامٍ أَوْ بِأَنْتِيَةٍ فَأَنْكَسَرَتْ وَلَمْ يَتَعَدَّ أَوْ انْقَطَعَ الْحَبْلُ وَلَمْ يَفْرُ بِفِعْلٍ)  
كربطه برث ولا شئ فى الغرور القولى : ش : إلا صير فيما أخذ أجرة على الأحسن  
(كَحَارِسٍ وَلَوْ سَحَامِيًّا) وأتى بالتضمنين مصلحه (١) (وَأَجِيرٍ لِصَائِعٍ) لأنه  
أميمه (وَمِنْ سَارٍ إِنْ ظَهَرَ خَيْرُهُ عَلَى الْأَظْهَرِ) إلا أن ينصب نفسه للناس فالهدة  
عليه (وَنَوْنٍ غَرِقتْ سَفِينَتُهُ بِفِعْلٍ سَائِعٍ لَا إِنْ خَالَفَ مَرَعًى شَرِطَ أَوْ  
أَنْزَى بِلا إذن) فانت تحت الفعل أو فى الولادة (أَوْ غَرَّ بِفِعْلٍ) كمشيه بخوف

(١) أفتى به الأجهورى وغيره ولذا قال فى المجموع: والمصلحة ضمان كحارس الحمام والسمسار  
اه وانظر عب وابن

(فَبَقِيَّتِهِ يَوْمَ التَّلَافِ أَوْ صَانِعٍ فِي مَصْنُوعِهِ لَا غَيْرِهِ) كالظرف (وَلَوْ مُحْتَاجًا  
لَهُ عَمَلٌ) ولا إن كان في الصنعة تقرير كفتش الفصوص وثقب اللواؤ وتقوم  
السيوف وإحراق الخبز عند الفوران ووضع الثوب في قدر الصباغ إلا أن يتعدى  
فيها (وَلَا بَيِّنَةٍ أَوْ بِلَا أَجْرٍ إِنْ نَصَبَ نَفْسَهُ) لعامة الناس (وَغَابَ عَلَيْهَا)  
إلا إن كان بيت ربها (فَبَقِيَّتِهِ يَوْمَ دَفَعِهِ) إلا أن يثبت زمن بعده (وَلَوْ  
شَرَطَ نَفْسَهُ) وهو مفسد كما سبق (أَوْ دَعَا لِأَخِيهِ) ولم تقبض الأجرة (إِلَّا أَنْ  
تَقُومَ بَيِّنَةٌ) بالتلف (فَتَسْقُطُ الْأَجْرَةُ) حيث لم يضمن (وَلَا أَنْ يَخْفِرَهُ  
لِرَبِّهِ بِشَرَطِهِ) الذي أمره به إذ صار ودیعة (وَصَدَّقَ إِنْ ادَّعَى خَوْفَ مَوْتٍ  
فَنَجَرَ) هذا خاص بالراعي ومثله الملتقط وغوى ابن عرفة حلف المتهم (أَوْ  
مَرْقَةَ مَنْحُورِهِ) لا أكله إلا أن يحمل له (أَوْ) ادعى الطبيب (قَلْعَ ضِرْسٍ)  
مأذون فيه وقال المقلوع أذنت في غير هذا فالقول للطبيب وله أجره (أَوْ) ادعى  
الصانع (صِيغًا) فلا عبرة بمخالفة ربه (فَنُوزِعَ) في الأربع (وَفُسِّخَتْ بِتَلَفِ  
مَا يُسْتَوْفَى مِنْهُ) المعين (لَا) بتلف ما يستوفى (بِهِ إِلَّا صَبِيَّ تَعَلَّمَ وَرَضَعَ  
وَفَرَسَ نَزْوٍ وَرَوْضَ) وقد حكى في التوضيح خلافًا إذا استأجره على حصد  
زرع ليس له غيره أو بناء حائط أو خياطة ثوب للبدن ليس له غيره أو صنع جوهر  
نفيس أو برء عليل انظر بن (وَسَنَ لِقَلْعٍ فَسَكَنْتَ كَمَقْوِ الْفِصَاصِ) من غير  
من استأجر عليه (وَبِقَضَبِ الدَّارِ وَغَضَبِ مَنْزَعَتِهَا وَأَمَرَ السُّلْطَانُ بِإِعْلَاقِ  
الْخَوَانِئِ وَتَحْلِي ظَنَرٍ) كما سبق (أَوْ مَرَضٍ لَا تَقْدِرُ مَعَهُ عَلَى رَضَاعِ  
وَمَرَضٍ عَهْدٍ أَوْ هَرَبٍ كَمَدُوقٍ) مما يتمذر معه ترجمه كل ذلك تمذر فيه  
المستوفى منه (إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ) كما كان (فِي بَقِيَّتِهِ) أي الأجل ولا يجوز  
قضاء ما عوضه في ذمة المسمى لفسخه في مؤخر (بِخِلَافِ مَرَضٍ دَابَّةٍ  
يَسْقَرِ ثُمَّ تَصِيحُ) ومثلها العبد لعدم القوة الأولى والسفر محتاج لها (وَخَيْرٌ إِنْ

تَبَيَّنَ أَنَّهُ ) أَى أَجِيرِ الْخِدْمَةِ ( سَارِقٌ وَبُرْشِدٍ صَغِيرٍ عَقَدَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى سِلَاحِهِ  
وَلَوْ إِلَّا لِظَنِّ عَدَمِ بُلُوغِهِ ) قَبْلَ الْأَجَلِ ( وَبَقِيَ كَالشَّهْرِ ) وَالْأَيَّامِ  
وَالْإِسْتِثْنَاءُ رَاجِعٌ لِلأَوَّلَى وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَكَسَلَمِ السَّفِينَةَ وَهُوَ قَوْلُهُ ( كَسَفِيهِ  
ثَلَاثَ سِنِينَ ) أَوْ أَكْثَرَ وَأَمَّا نَفْسُ السَّفِينَةِ فَلَا كَلَامَ لَوْلَاهُ فِي إِيجَارِهِ إِلَّا أَنْ  
يَحَابِي ( وَبِمَوْتِ مُسْتَحِقٍّ وَتَقَبُّلِ آجَرٍ وَمَاتَ قَبْلَ تَقْضِيَّتِهَا عَلَى الْأَصَحِّ ) بِخِلَافِ  
الْناظِرِ ( لَا بِإِفْرَارِ الْمَالِكِ ) أَنْ مَا آجَرَهُ لغيرِهِ لَاتِهَامُهُ وَيُفْرَمُ <sup>(١)</sup> الْأَكْثَرُ مِنْ  
كَرَاءِ الْمَثَلِ وَمَا أَخَذَ ( أَوْ خَلَفَ ) مَوْعِدَ ( رَبِّ دَابَّةٍ فِي غَيْرِ ) زَمَنِ ( مُعَيَّنِ )  
حَالِ الْعَقْدِ ( وَحَجَّ وَإِنْ فَاتَ مَقْصِدُهُ ) أَى الْمَسْكُوتِ ( أَوْ فَسَقَ مُسْتَأْجِرُ  
وَأَجَرَ الْحَاكِمِ ) عَلَيْهِ ( إِنْ لَمْ يَكُنْ ) كَالْمَالِكِ فَإِنْ لَمْ يَنْكَفِ بِيَعْتَ عَلَيْهِ  
( أَوْ بِعَقْدِ عَبْدٍ ) مَكْتَرَى ( وَحُكْمُهُ عَلَى الرِّقِّ ) إِلَّا فِي وَطءِ الْأُمَّةِ ( وَأَجْرَتُهُ  
لِسَيِّدِهِ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ حُرٌّ بَعْدَهَا ) أَى الْإِجَارَةِ .

فَضْلٌ وَكَرَاهُ الدَّابَّةِ كَذَلِكَ وَجَازَ عَلَى أَنْ عَلَيْكَ عِلْفُهَا أَوْ طَعَامُ رَبِّهَا  
أَوْ عَلَيْهِ طَعَامُكَ ) حَيْثُ لَمْ تَكْتَرِهَا بِطَعَامٍ لثَلَا يَكُونُ نَسِئَةً ( أَوْ لِيَرْكَبَهَا فِي  
حَوَائِجِهِ أَوْ لِيَطْعَنَ بِهَا شَهْرًا ) رَاجِعٌ لَهَا وَالرُّكُوبِ وَالطَّحْنِ مَعْرُوفِ ( أَوْ  
لِيَحْمِلَ عَلَى دَوَابِّهِ مِائَةً وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ مَالِي كُلِّ ) فَإِنْ سَمِيَ مُخْتَلَفًا فَلَا بَدَّ مِنْ  
تَعْيِينِ مَا لِكُلِّ لِاخْتِلَافِ الْأَغْرَاضِ ( وَعَلَى حَمْلِ آدَمِيِّ لَمْ يَرَهُ وَلَمْ يَلْزَمَهُ  
الْفَادِحُ <sup>(٢)</sup> ) وَلَا الْمَرْأَةُ إِنْ عَقَدَ عَلَى رَجُلٍ ( بِخِلَافِ وَلَدٍ وَلَدَتْهُ ) فَيَلْزَمُهُ حَمْلُهَا  
مَعَهَا ( وَبَيْعُهَا وَاسْتِثْقَاها رُكُوبُهَا الثَّلَاثُ لَا جُمُعَةٌ وَكُرَّةُ الْمُتَوَسِّطِ ) وَالضَّمَانُ  
فِي الْمَنْوُوعِ عَلَى الْبَائِعِ وَالْفَقْدِ فِي غَيْرِهِ عَلَى الْمُشْتَرَى كَالدَّابَّةِ الْمُسْتَأْجَرَةِ ( وَكَرَاهُ  
دَابَّةً ) بِتَأْخِرِ قَبْضِهَا ( شَهْرًا إِنْ لَمْ يَنْقُذْ ) أَى بِشَرْطِهِ ( وَالرَّضَى بِغَيْرِ

(١) أَى الْمَقْرَرُ لَهُ

(٢) دَوَّامٌ مِثْلُ الثَّقِيلِ

الْمُعَيَّنَةِ الْمَالِكَةِ إِنْ لَمْ يَنْقُذْ أَوْ نَقَذَ وَاضْطَرَّ ) وإلا لزم فسخ ما في الذمة من  
الأجرة في منافع مؤخرة بقاء على أن قبض الأوائل ليس كقبض الأواخر ( وَقَالَ  
الْمُسْتَأْجَرُ عَلَيْهِمْ وَدُونَهُ ) لا أضر ولو أفل كنهض فنطار حجراً وقد استأجر على  
قنطار قطن ( وَحَمَلَ بِرُؤْيَيْهِ أَوْ كَيْلِهِ أَوْ وَزْنِهِ ) وبين الجنس كما في حش  
( أَوْ عَدْدِهِ إِنْ لَمْ يَتَّفَاوَتْ ) كثيراً كقبض لا يطبخ ( وَإِذَا قَالَ قَبْلَ النُّقْذِ  
وَبَعْدَهُ إِنْ لَمْ يَغِبْ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَلَا ) تجوز بزيادة ( إِلَّا مِنْ لَمْ يَكْتَرِ فَقَطَّ  
إِنْ انْقَضَا ) بالزيادة من رأس المال ويرجع بالباقي ( أَوْ ) من المسكرى ( بَعْدَ سَيْرِ  
كَثِيرٍ ) لبعده تهمة السلف بزيادة حينئذ وتجوز على رأس المال مطلقاً وحيث كانت  
المنافع مضمونة فلا بد من تعجيل المأخوذ به لها وإلا انفسخ الدين في الدين  
( وَاشْتِرَاطُ هَدِيَّةٍ مَكَّةَ ) أى حملها أو هى المسكرى ( إِنْ عُرِفَ وَهَقْبَةُ الْأَجِيرِ )  
الخدام بركب الدابة الميل السادس ( لَا تَحْمِلُ مَنْ مَرِضَ ) من أرباب الأمتعة  
( وَلَا اشْتِرَاطُ إِنْ مَاتَتْ مُعَيَّنَةٌ أَنَّهُ يُغَيَّرُهَا ) حيث نقد كما سبق ( كَدَوَابِّ  
الرِّجَالِ ) إلا أن تستوى الشركة في الكل أو يتفق الحمول وأجرته ( أَوْ لَا مَكْنَةَ  
أَوْ لَمْ يَكُنِ الْعُرْفُ نَقْذَ مُعَيَّنٍ ) ولم يشترط كما سبق وفقدت إن انتفى عرف  
تعجيل المعين ( وَإِنْ نَقَذَ أَوْ بَدَّلَا نِيرَ عُمَيْتَ إِلَّا بِشَرْطِ الْخَلْفِ ) في الغائبة  
وبكفى في الحاضرة بشرط التعجيل ( أَوْ لِيَجْعَلَ عَلَيْهَا مَا شَاءَ أَوْ لِمَكَانٍ شَاءَ أَوْ  
بِمِثْلِ كِرَاءِ النَّاسِ ) ولم يكن ذلك معروفاً ( أَوْ إِنْ وَصَلَتْ فِي كَذَا فَبِكَذَا )  
وإلا فبكذا أو بجائاً ( أَوْ يَنْتَقِلَ لِبَلَدٍ وَإِنْ سَاوَتْ إِلَّا بِإِذْنِ كِلَا زَادَا فِي خَلْفِكَ  
أَوْ حَمَلَ مَعَكَ وَالْكِرَاءُ لَكَ إِنْ لَمْ تَحْمِلْ زِنَةً كَالسَّيْفِيَّةِ وَضَمِنْ إِنْ أَكْرَمَى  
لِغَيْرِ أَمِينٍ ) أو لأقل أمانة ويضمن الثاني أيضاً حيث كان بسببه أو علم بالتعدي  
أو بعدم الملك وأعدم الأول ( أَوْ عَطِيتَ بِزِيَادَةِ مَسَافَةٍ ) مطلقاً ( أَوْ حَمَلَ  
تَعَطَّبَ بِهِ ) ويغفر من المسافة ما يعدل له الناس كما يأتي قبل الفصل والمضمون

القيمة وقت التعمدى أو كراء ما زاد وبأخذ كراء ما قبل التعمدى مطلقاً (وإلا) تعطب بزيادة المسافة ، أو كان لا تعطب به (فألـ كراءه كَمَا أَنْ لَمْ تَعْطَبَ) بزيادة حمل تعطب به (إلا أنْ يُحْدِثَهَا كَثِيرًا) ما تنغير فيه الأسواق كأجل العلم (فَلَهُ كِرَاهُ الزَّائِدِ أَوْ قِيمَتُهَا وَلَئِكَ فَسَخُّ عَضُوضٍ أَوْ جُوحٍ أَوْ أَغْشَى) ولو لم يحتاج له لـ (أو) ما كان (دَبْرُهُ) فأحشاً كأنْ يَطْحَنَ لَكَ كُلَّ يَوْمٍ لَزِمَ بَيْنَ يَدْرِزِهِمْ فَوُجِدَ لَا يَطْحَنُ إِلَّا لَزْدَبًا) تشبيهه في الخيار وإن أبقى لم يلزم إلا نصف درهم كما حققه (ر) ، (وإن زاد أو نقص ما يشبه الكيل) مثلاً (فَلَا لَكَ وَلَا عَلَيْكَ) .

(فصل ١٠) (جَازَ كِرَاهُ سَحَامٍ وَدَارٍ غَائِبَةٍ كَبِيرَةٍ) رؤية أو وصف أو خيار (أَوْ نِصْفِهَا أَوْ نِصْفِ عَبْدٍ) فتوزع خدمته (وَشَهْرًا هَلَى إِنْ سَكَنَ يَوْمًا لَزِمَ إِنْ مَلَكَ التَّيَقِيَّةُ) يتصرف فيها بما شاء من كراء أو غيره (وَعَدَمُ بَيَانِ الْإِبْتِدَاءِ وَحُمَلٍ مِنْ حِينَ الْعَقْدِ) ومن كسر الشهور بالعدد (وَمُشَاهَرَةٌ وَلَمْ يَلَزَمْ كِرَاهُ الشَّاهِرَةِ) (لَهُمَا إِلَّا بِنَقْدٍ فَقَدْرُهُ كَوَاجِبَةٍ) تشبيهه في اللزوم إلا لشرط فيهما (بِشَهْرٍ كَذَا) بالإضافة (أَوْ هَذَا الشَّهْرَ أَوْ شَهْرًا أَوْ إِلَى كَذَا) وفي سنة بِكَذَا تَأْوِيلَانِ) أرجعهما وجيبة (وَأَرْضٍ مَطَرٍ عَشْرًا إِنْ لَمْ يَفْقُدْ) أى بشرطه (وإن سنة) مبالغة في الفهم للتردد بين السلفية والتنمية (إِلَّا الْمَأْمُونَةُ كَالْغَيْلِ وَالْمَيْمُونَةُ فَيَجُوزُ وَيَجِبُ) النقد (فِي مَأْمُونَةِ الْغَيْلِ) لا مفهوم لها (إِذَا رَوَيْتَ) وتمسكن منها كما يأتي (وَقَدْرٍ مِنْ أَرْضِكَ) كاذرع (إِنْ عُنِيَ أَوْ نَسَاوَتْ) أو كان جزءاً شائماً (وَهَلَى أَنْ يَخْرُجَ ثَلَاثًا أَوْ يَزِيْلَهَا) لبقاء نفع ذلك في الأرض (إِنْ عُرِفَ) الزبل وقدره (وَ) كراء (أَرْضٍ) مكترأة (سَيِّئِينَ لِي شَجَرِيهَا سَيِّئِينَ مُسْتَقْبَلَةً) معمول المصدر (وإن) كان الشجر (إِعْرِكَ) بأكثري وتأمره بأمره بالقلع إن لم يرضك (لَا زَرْعٍ) عطف على شجر فيمنع كراؤها

لغير ربه كالشجر المؤبر (وشرط كفسر من حاض ومرة وتطبين من كراء  
 وجب لا إن لم يحب) في (ر) للتمتع ولو لم يحب (أو من عند المسكترى)  
 إلا أن يعرف (أو يحرم أهل ذى الحماة أو نورتهم مطلقاً) ولو لم عددهم  
 إلا أن يعرف القدار كالحياطة والخبز (أو أن لم يمين في الأرض بنكلاً وغرس  
 وبعضه أخر ولا عرف وكراهه وكيل بمحابة أو بعرض) فله وكل الفسخ فإن  
 فات رجع على الوكيل فإن أعدم فعلى الساكن وكذا في الناظر والوصى (وأرض  
 مدة لترس فإذا انقضت فهو لرب الأرض أو نصفه) لاغر في البقاء (والسنة  
 في) أرض (المطر بالخمس وفي) أرض (السقي بالشهور فإن تمت وله  
 زرع أخضر فكراهه مثل الزائد) في حد ذاته ولو علم أن الزرع يتجاوز المدة  
 كشجر مؤبر (وإذا انتثر للمسكترى) فرض مسألة (حب) فنبتت فأبلا فهو  
 لرب الأرض) ويمط من كرائها بعد، وأما إن تأخر النبت فالسكراء (كمن  
 جره السيل إليه) الضمير للحب والزرع والشجر لربهما إلا أن يقطع الشجر  
 ربه لغير غرس فلرب الأرض دفع قيمته مقلوعاً (ولزم الكراهه بالتسكين)  
 عادة لا إن خشي على الزرع نحو النار (وإن فسدت ليجائحه) لا دخل الأرض  
 فيها مبالغة في اللزوم (أو غرق بعد وقت الحرق) يعنى إبان الزرع وقد تمكن  
 منه (أو عذمه) لأهل البلد (بذراً أو سجنه) لا مكان لكرائه فإن قصد  
 ساجته منه ضمن السكراء (أو أنه تمت ثمرات البيت) ولم تنقصه (أو سكن  
 أجنبي بعضه) بلا إذن ربه (لا إن نقص من قيمة الكراهه وإن قل أو  
 أنه دم بيت منها أو سكنه مسكربه أو لم يأت) للسكوى (بسلم للأعلى  
 أو عطش بعض الأرض أو غرق) قبل التمكن (فبيحهته) يحط في قوله  
 لا إن نقص وما بعده (وخير في مضرة كطل) المطر من بلى سقمها (فإن  
 بقي فالسكراء) كله لأن خيره تنفي ضرره (كعطش أرض صالح) تشبهه في

قوله فالسكراء (وهل مُطلقاً) وهو المعتمد (أو لا أن يصاحبوا على الأرض) خصوصاً (تأويلان عكسُ تَلَفِ الزرع لِكَثْرَةِ دُودِهَا أو فَارِهَا أو عَطَشِ أَوْ بَقَى الْقَلِيلِ) فيسقط السكراء في ذلك كله (ولم يُجْزِزْ آجِرٌ هَلِي إِصْلَاحِ مُطْلَقاً) ولو أضر بالساكن ويخير، ابن عهده السلام العمل على الجبر وخرجت الخربة بحجب العمران على هذا (بِخِلَافِ سَاكِنٍ أَصْلَحَ لَهُ بَقِيَّةُ الْمُدَّةِ قَبْلَ خُرُوجِهِ) فيجبر على البقاء (وإن اِكْتَرَبَا حَانُوتًا فَأَرَادَ كُلُّهُ مُقَدَّمَهُ فَيَسِمُ إِنْ أَمْسَكَنَ وَلَا أَكْرَى عَلَيْهِمَا) والقسم بمجرد الجلوس (وإن غَارَتْ عَيْنُ مُسْكِرَى سِنِينَ بَعْدَ زَرْعِهِ) وأبى ربه الإصلاَح (نَفَقَتْ حِصَّةَ سَنَةٍ فَقَطُ وَإِنْ تَزَوَّجَ ذَاتَ بَيْتٍ وَإِنْ يَكِرَاءُ فَلَا كِرَاءَ إِلَّا أَنْ تُبَيَّنَ) كأبيها وأُمها وحلف أخوها وعمها إن لم يطل ورجما وأبواه كأبويها لا أخوه وعمه (والقولُ لِأَجِيرٍ أَنَّهُ وَصَلَ كِتَابًا) من حيث الأجرة أما إن أنكر المرسل إليه فيضمن الرسول إلا لبيته كما سبق (وأنَّهُ اسْتُصْنِعَ وَقَالَ) ربه (وَدِيْعَةٌ أَوْ خُوفٌ فِي الصَّفَةِ وَالْأَجْرَةُ إِنْ أَشْبَهَ) في الكل (وَحَازَ لَا كِبَاءً) ومن يخيط في بيت ربه وإعما يعتبر الحوز إن أشبهها وإن لم يشبهها فأجرة المثل (وَلَا فِي رَدِّهِ لِرَبِّهِ وَإِنْ) قبضه (بِلَا بَدَلَةٍ) إلا مالا يغاب عليه إلا لتوثق (وَلِنْ ادَّعَاهُ) أي الاستعانة (قَالَ) ربه (سُرِقَ مِنِّي وَأَرَادَ أَخْذَهُ دَفَعَ قِيَمَةَ الصَّنِيعِ) بالفتح (بِيَمِينٍ إِنْ زَادَتْ دَعْوَى الصَّانِعِ) في الأجرة (عَلَيْهَا وَإِنْ اخْتَارَ تَضْمِيْنَهُ فَإِنْ دَفَعَ الصَّانِعُ قِيَمَتَهُ أَبْيَضَ فَلَا يَمِيْنُ وَلَا حَلْفًا وَاشْتَرَاكَ) بالقيمتين (لَا إِنْ تَخَالَفَا فِي لَتِ السَّوْبِقِ) مخرج من التحالف والاشتراك ولو قال رب السوبق وديعة لوجود المثل (وَأَبَى مَنْ دَفَعَ مَا قَالَ اللَّاتُ فَمِثْلُ سَوْبِقِهِ) وإلا أخذه ملتوتاً (وَلَهُ) أي الأجر — (وَلِلْجَمَالِ بِيَمِينٍ فِي عَدَمِ قَبْضِ الْأَجْرَةِ، وَإِنْ بَلَّغَا الْغَايَةَ إِلَّا لِنُطُولِ قَلْبِ كَثَرِيْدِهِ بِيَمِينٍ) والقرب اليومان ونحوهما (وَلِنْ قَالَ بِمِائَةِ لَبْرِفَةٍ وَقَالَ



للمكثري (بل لا فريضة حلفاً وفسخ إن عديم السبب أو قل وإن نقد) ولا ينظر الشبه (ولاً فكنوت المبيع والمكثري في المسافة فقط إن أشبه) حق العبارة وإلا فلمكثري إن أشبه ويدخل تحت إلا من المير الكثير بلوغ برقة (قوله فقط أو أشبهها وانتقد وإن لم ينتقد حلف المكثري وأزم الجمال ما قال إلا أن يحلف على ما ادعى فله حصة المأففة على دعوى المكثري وفسخ الباقي وإن لم يشبهها حلفاً وفسخ بكراء المثل فيما مشى وإن قال أكرزيتك) جالى (المدينة بمائة وبلغها وقال بل لمكة) إلا بعد (يا فل فإن نقد) الأفل (فالقول للجمال فيما يشبه منها) وحلفاً وفسخ وإن لم ينتقد فالقول للجمال في المسافة والمكثري في حصتها بما ذكر بعد يمينهما) وكذا إن أشبه المكثري فقط (وإن أشبه قول المكثري فقط فالقول له يمين) وإن لم يشبهها فكالمسافة (وإن أفا ما بيضة فخصى بأعد لهما وإلا سقطتا وإن قال أكرزيت عشرًا بخمسين وقال بل تخسأ بمائة حلفاً وفسخ) ولا ينظر لشيء ولا نقد حيث لا زرع (وإن زرع بعضاً) من المدة (ولم ينتقد فله ما أقر به المكثري) بكل سنة خمسة (إن أشبه وحلف وإلا) يشبه أولم يحلف (فقول ربها إن أشبه وحلف وإن لم يشبهها حلفاً وجب كراء المثل وقوله فيما مضى وفسخ الباقي مطلقاً) راجع لجميع الفروع (وإن نقد فتردد) حقه تأويلان في كون القول للمكثري في صورتي شبيه لقوي به بالنقد أو كما لو لم ينتقد.

### ﴿ باب ﴾

( صححة الجمل بالتزام أهل الإجازة جملًا علم ) أما إن علم الجمل فقط مكان الآبق فمليه الأكثر من الجمل وأجر المثل أو الجمول له فبقدر تعبه

وَقِيَّ عَلَيْهِمَا خِلَافٌ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) وَلَوْ بِوَاسِطَةِ (بِالنَّمَامِ كَرَاءِ السُّفْنِ) تشبيهه في التمام بالتممكن في الغاية ولو غرقت بعد (إِلَّا أَنْ يَسْتَأْجِرَ عَلَى التَّمَامِ فَبِنِسْبَةِ الثَّانِي) لِحُلِّ الْأَوَّلِ وَكَذَا إِذَا حَلَّتْ بِهَا سَمَكَةٌ أَوْ انْتَفَعَ وَأَمَّا فِي السُّفْنِ فَبِنِسْبَةِ الْأَوَّلِ لِلزُّومِ فَإِنَّهَا إِجَارَةٌ عَلَى بِلَاغٍ (وَإِنْ اسْتَجِيقَ) الْعَبْدُ قَبْلَ تَسْلِيمِهِ لِأَنَّهُ الَّذِي وَرَطَهُ وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُسْتَجِيقِ (وَلَوْ بِحُرِّيَّةٍ بِخِلَافِ مَوْنِهِ) قَبْلَ تَسْلِيمِهِ (بِلَا تَقْدِيرِ زَمَنِ إِلَّا بِشَرْطِ تَرْكِ مَتَى شَاءَ) لِيَدْخُلَ عَلَى خِيفَةِ الْغُرُورِ وَإِنْ كَانَ هُوَ الْحَكْمُ الْأَصْلِيُّ (وَلَا تَقْدِيرُ مُشْتَرِطٍ) الْمَضَرَّ الْأَشْرَاطُ (فِي كُلِّ مَا جَارَ فِيهِ الْإِجَارَةُ) الْأَلِيقُ بِالْفَقْهِ أَنَّهَا مُهْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ<sup>(١)</sup> وَإِنْ كَانَ خِلَافُ السِّيَاقِ (بِلَا عَكْسٍ) فَالْإِجَارَةُ أَعْمُ لَا تَفْرَادُهَا فِيمَا يَنْتَفِعُ فِيهِ قَبْلَ التَّمَامِ وَتَجُوزُ فِي الْآبَقِ الْجَهْلُورِ عَلَى مَدَّةٍ مَعْلُومَةٍ فَلَيْسَ وَجْهِيًّا<sup>(٢)</sup> (وَلَوْ فِي الْكَثِيرِ إِلَّا كَبَيْعِ سِلَاحٍ لَا يَأْخُذُ شَيْئًا إِلَّا بِالْجَمِيعِ) لِأَنَّ كُلَّ سَلْعَةٍ لَهَا جَعَالَةٌ فِي الْمَعْنَى فَالشَّرْطُ مَنَافٍ لِمَقْتَضَى الْعَقْدِ (وَفِي شَرْطِ مَنَفَعَةِ الْجَاعِلِ) فَلَا يَصِحُّ عَلَى مَجْرَدِ صُعُودِ جَبَلٍ (قَوْلَانِ وَلَعِنَ لَمْ يَسْمَعْ جُعِلَ مِثْلُهُ إِنْ اعْتَادَ كَحِلْفِهِمَا بَعْدَ تَحَالُفِهِمَا) بَعْدَ الْعَمَلِ وَلَمْ يَشْهَدِ وَاحِدٌ فَإِنْ أَشْبَهَا فَلَمَنْ بِيَدِهِ الْعَبْدُ وَإِلَّا فَكَدَمُ الشَّيْءِ عَلَى الْأَظْهَرِ (وَلَوْ بِهِ تَرْكُهُ) أَيْ الْعَبْدُ مَنْ جَاءَ بِهِ حَيْثُ لَمْ يَلْتَزِمْ وَاعْتَادَهُ الْعَامِلُ (وَلَا) يَعْتَدُ (فَالْمَنْفَعَةُ) فِي تَحْصِيلِهِ (فَإِنْ أَفْلَتَ) قَبْلَ تَسْلِيمِهِ (فَجَاءَ بِهِ آخَرُ فَلَيْسَ كُلُّ نِسْبَتِهِ) فَإِنْ قَابَلَ بِحِلْفِهِ الْأَوَّلِ اخْتَصَّ الثَّانِي (وَإِنْ جَاءَ بِهِ ذَوْدَرَاهُمَا وَذُو أَفْلٍ اشْتَرَكَ فِيهِ) أَيْ الدَّرَاهِمُ بِالنِّسْبَةِ فَإِنْ جُمِلَ الْأَفْلُ نِصْفًا فَلَهُ الثَّلَاثُ (وَلَيْسَ كَلِمَتُهُمَا) الْفَسْخُ وَتَرَمَتْ

(١) أَيْ وَقَوْلُهُ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ : صَحَّةُ الْجَعْلِ خَيْرٌ مُقَدَّمٌ . وَلَكِنَّ السِّيَاقَ لَا يُسَاعِدُ عَلَيْهِ .

(٢) كَمَا قَالَ الْأَجْهَرِيُّ وَوَجْهُهُ بِانْفِرَادِ الْجَعَالَةِ فِيمَا جَهْلُ حَالِهِ وَمَكَانِهِ كَالْآبَقِ وَأَجِيبَ بَعْدَ الْانْفِرَادِ لِحُجُوزِ أَنْ يُؤْجَرَ عَلَى التَّفْقِيشِ عَنْهُ كُلِّ يَوْمٍ بِكَذَا . فَالْصَّوَابُ مَا فِي الْمَدُونَةِ مِنْ أَنَّ بَيْنَهُمَا عَمُومًا وَخُصُوصًا مُطْلَقًا .

الْجَاعِلَ بِالشَّرُوعِ وَفِي الْفَاسِدِ جُمْلُ الْمِثْلِ إِلَّا) أَنْ يَكُونَ الْفَسَادُ لِهَدُورِهِ  
(بِحُجْمَلٍ مُطْلَقًا) نَمِ الْعَمَلُ أَوْ لَا تَخْرُوجَ عَنْ سُنَّةِ الْجَمَلِ (فَأَجْرَتُهُ)

(بَابُ)

(مَوَاتُ الْأَرْضِ مَا سَلِمَ عَنِ الْإِخْتِصَاصِ بِعِمَارَةٍ وَلَوْ أَنْدَرَسَتْ) فَلَا  
يَزُولُ الْإِخْتِصَاصُ حَيْثُ كَانَتْ الْعِمَارَةُ فِيمَا مَلَكَ بِشِرَاءٍ أَوْ إِعْطَاءٍ مِنْ مَالِكَ بِأَحْيَاءٍ  
أَوْ إِقْطَاعٍ (إِلَّا) أَنْ تَكُونَ الْعِمَارَةُ مَذْهُوبَةً (لِإِحْيَاءٍ) فَانْدَرَسَتْ وَطَالَ الْأَمْرُ  
فَأَحْيَاهَا ثَانٍ فَلَهُ فَإِنْ لَمْ يَبْطُلْ وَلَمْ يَقْرَهُ الْأَوَّلُ فَقِيَمَةُ الْعِمَارَةِ وَمَنْقُوضَةٌ إِنْ عُلِمَ بِالْأَوَّلِ  
بِمَدِّ حُلْفَةٍ مَا عَرَضَ (وَيَحْرِيحُهَا) أَيْ الْعِمَارَةَ (كَمْ حَتَّطَ وَمَرَعَى يُدْعَى غَدُوءًا  
وَرَوَاحًا لِبَلَدٍ وَمَا لَا يَضِيقُ عَلَى وَارِدٍ وَلَا يَصُرُّ بِمَاءٍ لِبَيْتٍ وَمَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ  
لِإِنْفَاقِهِ وَمَطْرَحُ ثُرَابٍ وَمَصَبٌ مِيْزَابٍ لِدَارٍ وَلَا تَخْتَصُّ مَخْفُوفَةٌ بِأَمْلَاقٍ بِحَرِيمٍ  
(وَالْكُلُّ الْإِنْفَاقُ مَا أَلَمَّ بِصُرِّهِ بِالْآخِرِ وَبِإِقْطَاعِ الْإِمَامِ وَلَا يَقْطَعُ مَعْمُورٌ الْعَنْقُورُ  
مِنْهَا) بَلْ انْتِفَاعًا لِأَنَّهَا حَبِيسٌ بِلِ مَوَاتِهَا وَمَا انْجَلَى عَنْهُ أَهْلُهُ وَلَا كَلَامٌ لَهُ فِي أَرْضِ  
الصَّلْحِ كَمَا سَبَقَ (وَيَحْيِي الْإِمَامُ مُخْتِجًا لِمَا لَيْسَ لَهُ) بَارَ لَا يَصُرُّ (وَمِنْ بَلَدٍ عَفَا كَنَزْوٍ)  
أَوْ مَاشِيَةٍ صَدَقَةٍ أَوْ فُقَرَاءٍ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَامَةِ وَنَائِبِهِ يَحْيِي وَلَوْ لَمْ يَأْذِنْ لَهُ فِي خُصُوصِهِ  
بِمُخَالَفِ الْإِقْطَاعِ لِأَنَّهُ تَمْلِيكٌ وَبِحْتَاجِ لِحْيَاظَةٍ وَلَا يَشْتَرِطُ تَعْيِينَ الْمَقْطَعِ لَهُ فِي الْإِذْنِ  
(وَأَنْتَقَرَّ) الْأَحْيَاءُ (لِإِذْنٍ وَإِنْ مُسْلِمًا إِنْ قُرْبٍ) مِنَ الْعِمْرَانِ وَالْوَاوِ لِلْحَالِ  
فَإِنْ الذِّمِّي لَا يَحْيِي فِي الْقُرْبِ (وَالْأُ) بِسْتَأْذِنْ (فَلِإِمَامٍ أَوْ مَضَاوَةٍ أَوْ جَمَلَةٍ  
مُتَعَدِّيًا) يَدْفَعُ لَهُ الْقِيَمَةَ مَنْقُوضًا (بِمُخَالَفَةِ التَّبَعِيدِ) فَلَا يَحْتَاجُ لِإِذْنٍ (وَلَوْ  
ذِمِّيًّا بِقَسْرِ جَزِيرَةِ الْقُرْبِ) لِمَا سَبَقَ أَنَّهُ لَا يَقْرَبُهَا (وَالْإِحْيَاءُ بِتَفْخِيرٍ  
مَاءٍ وَبِإِخْرَاجِهِ) عَنِ الْأَرْضِ (وَبِنَاءٍ وَبِقَرَسٍ وَبِحَرْثٍ وَتَحْرِيكِ أَرْضٍ)  
لِلزَّرْعِ (وَبِقَطْعِ شَجَرِهَا وَبِكُسْرِ حَبَرِهَا وَتَسْوِيَّتِهَا) لَا يَتَعَوِّظُ وَرَعَى كَلَاءُ

وَحَفَرُ بئرٍ مَأْشِيَةٍ وَجَازٌ بِمَسْجِدٍ سُكْنَى إِرْجُلٍ تَجَرَّدَ لِلْمِيَادَةِ وَعَقْدٌ نِكَاحٌ  
وَقَضَاءُ دَيْنٍ وَقَتْلُ مُقَرَّبٍ وَتَوْنٌ بِقَائِلَةٍ وَتَضْيِيفٌ بِمَسْجِدٍ بَادِيَةٍ (بِمَا لَا يَقْدِرُ  
(وَلَمْ نَلَا لِابْوَلِ إِنْ خَافَ سُبُعًا) بِالْعَيْنِ وَالْقَافِ <sup>(١)</sup>) (كَمَنْزِلٍ تَحْتَهُ وَمُنْعٍ  
عَكْسُهُ) (لَأَنْ فَوْقَ الْمَسْجِدِ لَهُ حَكْمٌ <sup>(٢)</sup>) (كَبَاخِرَاجٍ رِبْعٍ وَمُكْتٍ بِمَجْسِرٍ  
وَكُرَّةٌ أَنْ يَبْصُقَ بِأَرْضِهِ وَحَكَّةٌ) وَحَرَمٌ إِنْ فُذِرَ كَالْقَعْنِشِ إِلَّا كَرِهَ (وَأَعْلِمُ  
صَبْرِي) وَمَنْعٌ مِظَنَةُ الْعَبَثِ (وَبَيْعٌ وَشِرَاءٌ وَسَلٌّ سَيْفٍ) لَغِيرِ إِخَافَةٍ (وَأَشَادُ  
ضَالَّةً وَهَتَفٌ بِمَيِّتٍ وَرَفَعُ صَوْتٍ كَرَفَعِهِ يَعْلَمُ) وَلَوْ خَارِجَ الْمَسْجِدِ (وَوَقِيدُ  
نَارٍ وَدُخُولُ كَخَيْلٍ لِنَقْلِ) مِنْ كُلِّ نَجَسٍ الْفَضْلَةُ (وَفَرَشٌ) لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ (أَوْ  
مَتَكًا وَلَدَى مَآجِلٍ) صَهْرِيحٌ (وَبِئْرٌ وَمِرْسَالٌ مَطَرٍ كَمَا يَبْدُلُكُمْ مَنَعُهُ  
وَبَيْعُهُ) (وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَمْنَعَ) (إِلَّا مَنْ خِيفَ عَلَيْهِ وَلَا تَمَنَّ مَعَهُ) (فَلَا يَتَّبِعُ  
بِهِ) (وَالْأَرْجَحُ بِالْثَمَنِ) لَعَلَّ الْمَعْنَى إِلَّا بَأَنْ كَانَ مَعَ مَنْ خِيفَ عَلَيْهِ مِمَّنْ رُجِّحَ أَيْ  
قُدِّمَ عَلَى غَيْرِهِ مِمَّنْ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ إِذْ لَيْسَ هَذَا خِلَافٌ وَلَا تَرْجِيحٌ أَوْ أَنَّ الْأَرْجَحُ أَفْضَلُ  
تَفْضِيلٌ وَهُوَ مُقَدِّمٌ مِنْ تَأْخِيرِ حَقِّهِ بَعْدَ قَوْلِهِ وَأَخَذَ يُضْلِحُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَذْهَبَ  
الْمَدُونَةِ الْمَعْتَمَدَ مِنْ أَخْذِهِ مِجَانًا ذَكَرَ مَا لَبِنَ يُونُسَ لَسَكَنَ صِيغَةُ الْإِسْمِ لَيْسَتْ فِي  
مَحَالِّهَا لِأَنَّهُ مِنْ عِنْدِهِ (كَفَضْلِ بِئْرِ زَرْعٍ خِيفَ عَلَى زَرْعٍ جَارِهِ يَهْتَدِمُ بِئْرُهُ)  
فَإِنْ زَرْعُ الْجَارِ عَلَى غَيْرِ بِئْرٍ لَمْ يَجِبْ (وَأَخَذَ يُضْلِحُ وَأُجِبَرَ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى إِعْطَاءِ  
الْفَضْلِ (كَفَضْلِ بِئْرِ مَأْشِيَةٍ بِصَحْرَاءَ هَذَرًا إِنْ لَمْ يُبَيِّنِ الْمِلْكَاتِيَّةَ) عِنْدَ  
حَفَرِهَا (وَبُدْيٌ) فَيَا فَضْلَ عَنْ رَبِّهَا (بِمُسَاوَرَةٍ وَلَةٍ) عَلَى الْحَاضِرِ (مَأْرِيَةُ آلَةٍ  
ثُمَّ حَاضِرٍ ثُمَّ دَابَّةٌ رَبَّهَا) ثُمَّ دَابَّةٌ مُسَافِرٍ وَالْمَوَاشِي بَعْدَ الدَوَابِّ لِإِمْكَانِ ذِكْرِهَا

(١) أَيْ خَافَ صَبَقَ الْبَوْلَ

(٢) إِلَّا أَنْ تَتَأَخَّرَ الْمَسْجِدِيَّةُ فَتُسَكَّرُ أَوْ تَكُونُ مَعَهُ شَرْحُ الْمَجْمُوعِ

(إِجْمَعِ الرِّىَّ وَإِلَّا) يَكْفِ الْمَاءُ الْجَمِيعَ (فَبِنَفْسِ الْمَجْهُودِ) فَإِنْ اسْتَوُوا فَكَمَا  
سَبَقَ (وَأِنْ سَأَلَ مَطَرٌ بِمُبَاحِ سُقَى الْأَعْلَى إِنْ تَقَدَّمَ) إَحْيَاءُ وَسَاوَى (لِلْكَتَبِ  
وَأَمَرَ بِالنَّسْوِيَةِ وَإِلَّا فَكَهَاتَيْنِ وَقُسِمَ لِمُتَقَاتِلَيْنِ) قُرْبًا مِنَ الْمَاءِ (كَالْفَيْلِ  
وَإِنْ مُلِكَ) الْمَاءِ (أَوَّلًا) فَهَلْ وَصُولُهُ لَمْ (قُسِمَ) عَلَى عَمَلِهِمْ (بِقِلْدٍ أَوْ غَيْرِهِ)  
كَمَا سَبَقَ وَالْمُحَظُّ (١) مِنْ حِينَ الْجَرَى وَإِنْ قَدِمَتِ الْأَرْضُ بِعَدْ شَرَكَةِ الْمَاءِ لِأَنَّهَا قَوْمَتْ  
عَلَى الْقُرْبِ مِنْهُ وَالْبَعْدُ إِلَّا فَالْوَصُولُ (وَأَنْفَرَعَ لِلتَّشَاخُّ فِي السَّبْقِ وَلَا يَمْنَعُ صَيْدُ  
تَمَكٍّ وَإِنْ مِنْ مَانِكِهِ وَهَلْ فِي أَرْضِ الْمَنْوَةِ فَقَطْ أَوْ) مُطْلَقًا (إِلَّا أَنْ  
بَصِيدَ الْمَالِكِ نَأَوْ بِلَانٍ) وَالْمَعُولُ عَلَيْهِ لَا يَمْنَعُ الصَّائِدَ مُطْلَقًا إِلَّا لِضَرَرِ حَرِيمٍ  
أَوْ زَرْعٍ (وَلَا كَكَلًّا) عَشْبًا (بِفَحْصٍ) أَرْضَ تَرْكُزَرْمَا اسْتَفْنَاءُ عَنْهَا (وَعَفَا)  
مَالًا بِصَلَحٍ (أَمْ يَسْكُنُهُ زَرْعُهُ بِخِلَافٍ مَرْجِهٍ وَحِمَاهُ) وَهُوَ مَا تَرَكَ لِهَرَعِهِ،  
وَأَمَّا الْمَرْجُ فَهُوَ الْمَرْعَى مُطْلَقًا فَالْمُنَاسِبُ حَذْفُهُ « فَائِدَةٌ » مَا انْكَشَفَ عَنْهُ الْبَحْرُ  
الْأَقْرَبُ عَلَى الْمَعُولِ عَلَيْهِ كَمَا فِي حَشٍّ عَنِ الْبَدْرِ .

### ﴿ بَابٌ ﴾

(صَحَّ وَقَفٌ مَمْلُوكٍ) (٢) وَإِنْ بِأَجْرَةٍ) وَمِنْهُ الْخُلُوتُ عَلَى الْمَعُولِ عَلَيْهِ (وَلَوْ  
حَيَوَانًا وَرَقِيْفًا كَمَا بَدِيَ عَلَى مَرْضَى لَمْ يَفْضِدْ ضَرَرُهُ وَفِي وَقَفٍ كَهَامٍ) وَتَدَدُ  
لِلْأَسْلَافِ (تَرَدَّدُ) أَرْجَحُهُ الْجَوَازُ (عَلَى أَهْلِ لِقَاءِ الْمَالِكِ) وَلَوْ حَكَمًا كَالْمَجْدِ (كَمَنْ  
سَيُولَدُ وَذِيٍّ وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ قَرَبَةٌ) كَمَا فِي غَنِي (أَوْ يَشْتَرِطُ) عَطْفَ عَلَى الْغَنِيِّ  
غَيْرِ دَاخِلٍ فِي حَيْزِهِ (تَسَلَّمَ غَلَّتِهِ مِنْ نَظَرِهِ لِيَهْمُرَ فَمًا) وَلِيَأْ كَلَامًا شَرْطَ بَاطِلٍ

(١) قوله والمحظ أي ابتداء زمن النصب من الماء من حين ابتداء من جرى الماء في القناة  
ليصل لأرض ذي النصب من الماء ولو بعدت أرضه .

(٢) الوقف جعل منقمة مملوك ولو بأجرة أو غلته لمستحق بصيغة مدة ما يراه المحبس  
اه دردير .  
(م ٢٥ - الكليل)

(أَوْ كِتَابٍ عَادَ إِلَيْهِ) وَلِلْإِنْفَاعِ كَافِي بِنِ رَدَا عَلَى (ر) . (بَعْدَ صَرَفِهِ  
 فِي مَضَرِّهِ) وَلَوْ كَرِاسًا كَرِاسًا كَانِلِيلَ وَالسَّلَاحَ (وَبَطَلَ عَلَى مَعْصِيَةٍ) كَأَكَاةِ  
 الْحَشِيشِ (وَحَرَبِيٍّ وَ) مَر (كَافِرٍ لِكَمْسَجِدٍ) وَكُلْ أُمُورَ الدِّينِ وَالْأَظْهَرُ عَدَمُ  
 رَدِّ كَقَطْرَةٍ (أَوْ عَلَى بَنِيهِ دُونَ بَنَاتِهِ) رَجَعَتْ الْمَصْعَا بِعِ الْكَرَاهَا (أَوْ عَادَ  
 إِلَيْكَ كَتْنِي مَسْكَنِيهِ قَبْلَ هَاجِمٍ) وَبَعْدَهُ لَا يَبْطُلُ إِلَّا عَلَى مَحْجُورِهِ (أَوْ جُمْلَ سَبْقُهُ  
 لِدَيْنٍ إِنْ كَانَ عَلَى مَحْجُورِهِ) وَالْأُمُوحَ (أَوْ عَلَى نَفْسِهِ وَلَوْ بِشَرِّكَ) إِلَّا أَنْ  
 يَحُوزَ الشَّرِيكَ (أَوْ عَلَى أَنْ النَّظَرَ لَهُ) لَمْ يَحْجِبْ إِلَّا أَنْ يَحَازَ هُنَا قَبْلَ مَا نَحَ (أَوْ  
 لَمْ يَحْزُهُ كَبِيرُهُ وَقَفَ عَلَيْهِ وَلَوْ سَفِيهًا أَوْ وَلِيَّ هَفِيرٍ) الْمَعُولُ عَلَيْهِ صَحَّةٌ حُوزَ  
 الْعَصِيرِ الْمَبِيزِ كَالسَّفِيهِ وَإِنْ كَرِهَا ابْتِدَاءً كَافِي حَشَ (أَوْ أَمَّ يُحَلُّ بَيْنَ النَّاسِ  
 وَبَيْنَ كَمْسَجِدٍ) وَبُرْ (قَبْلَ فَلَسِيهِ وَمَوْتِهِ وَمَرْضِيهِ) أَيْ الْمَوْتُ رَاجِعٌ إِلَى أَمِّ  
 يَحْزُهُ الْحَ (إِلَّا لِمَحْجُورِهِ وَإِذَا أَشْهَدَ رَصَرَفَ الْغَلَّةَ وَأَمَّ تَكُنْ دَارَ سَكْنَاهُ)  
 إِلَّا أَنْ يُخْلِبَهَا (أَوْ عَلَى وَارِثٍ بِمَرَضٍ مَوْتِهِ) وَعَلَى غَيْرِهِ مِنَ الثَّلَاثِ وَإِنْ لَمْ يَحْزَ  
 (إِلَّا مُقْبَاً خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ فَكَمِيرَاتٍ لِلْوَارِثِ كَمَلَانِيَّةٍ أَوْ لَوَادٍ وَأَرْبَعَةٌ  
 أَوْلَادٍ أَوْلَادٍ وَعَقْبُهُ وَتَرَكَ زَوْجَةً وَأَمَّا فَيَدُ خَلَاذٍ فَيَا لَوَادٍ) رَهُو  
 ثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ نَقَسَمَ كَالْمَوَارِيثِ (وَأَرْبَعَةٌ أَحْبَابُهُ لَوْلِيهِ الْوَلَدِ) لِأَنَّ الْقِسْمَةَ عَلَى  
 الرُّؤُوسِ أَوَّلًا (وَنَفْ) بِمَعْنَى فِيهِ الذِّكْرُ وَالْأُنْثَى إِلَّا لَشَرْطِ (وَأَتَقَضَى الْقِسْمُ  
 بِحُدُوثِ وَلَدِهِ لَهَا) أَيْ الْأَوْلَادُ أَوْ أَوْلَادُهُمْ لِذَا لَا يَتَصَرَّفُ أَحَدٌ فِيهَا بِعَدَمِ بَلْ  
 بِمَجْرَدِ انْتِفَاعِ (كَمَوْتِهِ عَلَى الْأَصَحِّ) وَيُخَيَّرُ مَنْ مَاتَ مِنْ أَوْلَادِ الْأَعْيَانِ عِنْدَ  
 الْقِسْمِ عَلَى الْمَوَارِيثِ بِعَدَمِ تَقْدِيرٍ فِيهِ طَيَّ حَقُّهُ لَوَرَثَ (لَا) مَوْتُ (الزَّوْجَةِ  
 وَالْأُمِّ) وَمَا يَبْدُو لَوَرَثَتَهُنَّ ، وَلَوْ بَيْتَ الْمَالِ مَا دَامَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلَادِ الْأَعْيَانِ وَبَدَلَهُمْ  
 لَوَادِ الْأَوْلَادِ ثُمَّ صَرَّاحُ الْأَحْبَابِ (فَيَدُ خَلَاذٍ فَيَا لَوَادٍ) مِنْ نَحْوِ بَاوَتِ  
 (وَدَخَلَا) أَيْضًا (فَيَا زَيْدًا لِلْوَلَدِ) بِمَوْتِ مَنْ وَلَدَ الْوَلَدَ (يَتَبَيَّنُ) وَوَقَفْتُ

أَوْ صَدَقْتُ إِنْ قَارَنَهُ قَيْدُ) كَلَّا يَبَاعُ وَيَأْتِي مَفْهُومُهُ فِي قَوْلِهِ وَصَدَقَ لِفُلَانٍ  
(أَوْ جِهَةٌ لَا تَنْقَطِعُ) مَطْلَبٌ عَلَى مَحْذُوفٍ أَيْ عَلَى مَعْنَى أَوْ جِهَةٌ كَالْفُقَرَاءِ  
(أَوْ لِمَنْ يَشْتَرِيهِ إِنْ كَانَ حُرّاً) كَأَنَّ لِفُلَانٍ (وَرَجَعْتُ إِنْ انْقَطَعَ لِأَقْرَبِ فَقَرَأَ  
عَصَبَةَ الْمُحْبَسِ وَأَمْرًا لَوْ رُجِّعَتْ عَصَبَتُ) مَعَ بَقَاةِ وَاسْطِنَاجِهَا خَرَجَ بَنَاتُ الْبَنَاتِ  
مِثْلًا وَخُذْ مِنْ حَشٍ تَرْجِعُ صَرَاطَةَ الْقَرَبِ وَالْفَقْرَ فِي النِّسَاءِ أَيْضًا (فَإِنْ ضَاقَ  
قُدِّمَ الْبَنَاتُ) عَلَى الذِّكْرِ الْأَبَدِ مِنْهُنَّ (وَقَلَى اثْنَتَيْنِ وَبَعْدَهُمَا عَلَى الْفُقَرَاءِ  
نَصِيبٌ مَنْ سَأَلَ لَهُمْ) أَيْ لِقَرَأَهُ (إِلَّا عَلَى كَثْرَةِ حَيَاتِهِمْ فَيُؤْتَى لَكَ بَعْدَهُمْ)  
وَنَصِيبٌ مِنْ مَاتَ لِلْبَاقِينَ (وَالْوَقْتُ) فِي كَفِّ نَظَرَةٍ (هَدَمْتُ) وَلَمْ يُرْجَعْ  
هُوَ ذَهَابًا (فِي يَسْتَلِيهَا) مِنَ الْأَحْبَابِ وَنَوْعُهُمَا مَقْدَمٌ كَمَا سَبَقَ (وَالْإِلَّا)  
بِأَنْ رَحَى مَرَدُّهَا (وُكِّفَتْ) لَهَا وَصَدَقَتْ لِفُلَانٍ (لَهُ) مِلْكًا (أَوْ لِلْمَسَاكِينِ  
فُتِّقَ أَمْتُهُمَا بِالْإِجْتِمَاعِ وَلَا يُشْتَرَطُ الْمُتَجَيِّزُ وَحِيلَ فِي الْإِطْلَاقِ عَلَيْهِ كَتَسْوِيقِهِ  
أَنْتَى بِذِكْرِهِ لَا التَّأْيِيدَ) وَمَنْ ثُمَّ جَازَ شَرْطُ الْإِدْخَالِ وَالْإِخْرَاجِ (وَلَا تَعْيِينَ  
مَصْرُفِهِ وَصُرْفِهِ فِي خَالِصٍ وَإِلَّا) يَكُونُ غَالِبَ (فَالْفُقَرَاءُ وَلَا يَقْبُولُ مُسْتَحَقُّهُ)  
كَالْفُقَرَاءِ (إِلَّا الْمُتَعَيِّنُ الْأَمَلُ) يَقْبُولُ لَا كَجَوْنِ (فَإِنْ زِدْ فَسَكْمُ قَطْعِ)  
بِهِ الْفُقَرَاءُ (وَالْبَيْعُ شَرْطُهُ إِنْ جَازَ) أَيْ لَمْ يَحْرَمْ وَلَوْ كَرِهَ (كَتَخْصِصِ  
مَذْهَبِ أَوْ تَأْخِيرِ) وَلَا يَمْزِلُهُ الْحَاكِمُ إِلَّا لِمَوْجِبٍ كَأَنَّهُ رَغْبَةٍ (أَوْ تَبَدُّلِ  
فُلَانٍ بِكَذَا وَإِنْ بَيْنَ قَلْبِهِ ثَانِي مَالٍ) فَتَنْقَضِي (إِنْ لَمْ يَقُلْ مِنْ غَلَّةِ كُلِّ عَامٍ  
أَوْ أَنَّ مَالِي أَسْخَاجَ مِنَ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ) أَوْ هُوَ (بَاعَ أَوْ إِنْ تَسَوَّرَ عَلَيْهِ  
فَاحِشٌ أَوْ خَلِيفَةٌ رَجَعَ لَهُ) مِلْكًا (أَوْ لِوَارِثِهِ كَعَلَى وَلَدِي وَلَا وَلَدَ لَهُ)  
تَشْبِيهِهُ فِي الرَّجُوعِ مِلْكًا (لَا شَرْطَ إِصْلَاحِهِ عَلَى مُسْتَحَقِّهِ) لَخُرُوجِهِ لِلْإِجَارَةِ  
بِمَجْهُولِ (كَأَنَّ مَوْظِفَةً) اشْتَرَطَ وَظِيفَتَهَا عَلَى الْمُسْتَحَقِّ (إِلَّا) أَنْ يَحَاسِبَ  
(مِنْ غَلَّتِيهَا) فَيَجُوزُ (فَلَى الْأَصَحِّ أَوْ عَدَمَ بَدَلِهِ بِإِصْلَاحِهِ وَنَقْعَتِهِ) فِي

كحيوان بل يبدأ ( وأخرج السّاكن للوقوف عليه للشيء كئني إن لم يصاح  
 اتسكروا له وأنفق في فرسٍ ليكفروا من بيت المال فإت عديم بيع  
 وعوض به سلاح كما لو كلب ) تشبيهه في البيع ثم يندرج في قوله ( وبيع  
 مالا يمتنع به ) الانقاع المقصود ( من غير عقار ) وجمل ( في مثله أو  
 شقيقه كأن أنف ) غير العقار فقيمه في مثله ( وفضل الذكور ) عن النزول  
 ( وما كبر من الإنث في إنث لا ) يباع ( عقار وإن خرب وتفض ولو  
 بغير خرب إلا لتوسيع كمنسج ) جامع وطريق ( ولو جبراً وأمرؤا يعمل  
 تمهيد لغيره ومن هدم وفقاً فعملية إعادته ) مذهب المدونة لزوم القيمة ( وتناول  
 الذرية وولد فلان وفلانة أو الذكور والإنث وأولادهم ) راجع لما قبل  
 أو أيضاً ( الحاند ) ولد البنت ذكراً كان أو أنثى ( لا نسلي وعقبى ) قيل  
 المعروف الآن تناوله الحاند ( وولدي وولدي وأولادي وأولادي  
 وبني وبني وبني وبني وولدي وولديهم قولان ) في شموله الحاند ( والإخوة )  
 تناول ( الأنثى ) تغليباً ( ورجال إخوتى ونسأؤهم الصغير ) والصغيرة  
 ( وبني أبي إخوته الذكور وأولادهم وآلي وأهلي المصبة ومن تورجأت  
 عصبت وأفاربي أقارب جهته ) الأب والأم ( مطلقاً ) ذكوراً أو إناثاً قربوا  
 أو بعدوا ( وإن نصرى ) ذميين ( ومواليهم للمعتق ) بفتح الفاء ( وولده  
 ومعتق أبيه وابنه ) ولا يدخل المولى الأعلى في مذهب المدونة إلا أقرينة  
 ( وقومهم عصبتهم فقط وطفل وصبي وصغير لمن لم يبالغ وشاب وحدث  
 الأربعين وإلا ) بأن زاد على الأربعين ( فكمهل للسنتين وإلا فشبح وشمل )  
 ما ذكر من الطفل وما بعده ( الأنثى كالزمل ) الأعزب ( وأله لك للواتف  
 لا القلة فله ولوارثه منع من يربد لإصلاحه ) أثلاً بفهم أماراته ويصالح هو  
 ( ولا يفسخ كراؤه ) بالمثل ( لزبادية ولا يقسم ) من القلة ( إلا ماض زمنه )



هذا في المذهب لثلاث بطرأ مستحق لا الفقراء (أَوْ أَكْرَى نَظَرُهُ إِنْ كَانَ عَلَى  
مُعَيَّنٍ كَالسَّائِقِينَ) وفي غير المذهب الأربعة هـ— إذا كله لغير من يرجع له الوقف  
(وَإِنْ مَرَّ جُمُوعًا) أي الدار (أَمْ كَالْعَشِيرِ) فان كان لشرط أو لإصلاح فبحسبه  
(وَإِنْ بَنَى مُحَبِّسٌ عَلَيْهِ فَإِنْ مَاتَ وَلَمْ يُبَيِّنْ فَمَوْ وَفَتْ) بخلاف الأجنبي  
كافي النوادر (وَعَلَى مَنْ لَا يُحَاطُ بِهِمْ أَوْ عَلَى قَوْمٍ وَأَهْلًا بِهِمْ أَوْ عَلَى كَوَلَدِهِ  
وَلَمْ يُبَيِّنْهُمْ) متعلق بقوله (فَضَّلَ الْمُؤَلَّى أَهْلَ الْحَاجَةِ وَالْيَعَالَ فِي غَلَّةِ  
وَسُكْنَى) والمعينون أسوة (وَلَمْ يُخْرِجْ سَاكِنٌ لغيرِهِ إِلَّا لشرطٍ أَوْ سَفَرٍ  
انْقِطَاعٍ أَوْ بَعِيدٍ).

### ﴿باب﴾

(الْهَبَةُ) لغير ثواب (تَمْلِكُ بِإِلَّا) قصد (عَوَضٍ) لوجه المعطى (وَ)  
التمايك (إِلْثَوَابِ الْآخِرَةِ صَدَقَةٌ وَصَحَّتْ فِي كُلِّ مَمْلُوكٍ يُنْقَلُ) لا رقبة  
مكاتب وأم ولد (يَمْنُ لَهُ تَبَرُّعٌ بِهَا وَإِنْ تَجَهُّوْلًا) ولو خالف الظن (وَكَلْبًا)  
وجلد أضحمة (وَدَيْنًا وَهُوَ إِبْرَاهِ) فيحتاج لقبول بخلاف الإسقاط كالعتق  
والطلاق (إِنْ وَهَبَ لِمَنْ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَكَارَاهُنِ) أي كرهن الدين يحاز  
بالإشهاد ودفع الوثيقة والجمع بين الموهوب والمدين شرط كال (وَرَهْنًا لَمْ يُقْبَضْ  
وَأَيْسَرَ رَاهْنُهُ أَوْ رَضِيَ مُرْتَهِنُهُ وَإِلَّا) بأن قبض (قُضِيَ عَلَيْهِ بِمَسْكِهِ إِنْ  
كَانَ الدِّينُ مِمَّا يُعَجَّلُ) وأيسر ووهب حالاً بأنه يلزمه فمسه (وَإِلَّا بُقِيَ  
لِبَعْدِ الْأَجَلِ) لعل بعد منهوب ومجورور اللام محذوف أي لما بعد ومصدوق  
الموصول زمن فان بعد لا تجر باللام (بِصِيْفَةٍ) يعني مادة وهب وغيرها داخل في  
قوله (أَوْ مُفْهِمًا وَإِنْ بِفَعْلٍ كَتَبَ حِلِّيَّةً وَلَدِهِ) ولو كبيراً بخلاف الزوجة بعد  
البناء كافي بن فيحمل على الامتناع (لَا بَابِنِ) أمر بالبقاء (مَعَ قَوْلِهِ دَارُهُ)

الضمير للولد وفي الأجنبي تمليك (وَحِينَ) الموهوب (وَإِنْ بِلَا إِذْنٍ) من  
 الواهب (وَأَجِبَ عَلَيْهِ) للزومها بالنول (وَبَطَلَتْ إِنْ تَأَخَّرَ) الحوز (لِذَلِكَ  
 مُحِيطٌ أَوْ وَهَبَ لِثَانٍ وَحَازَ أَوْ أَعْتَقَ الْوَاهِبُ أَوْ أَمْتَوَلَهُ) كالموصية كما يأتي  
 راعوا القول بأنها لا تلزم بالنول ولا يضر الوطء بلا إجمال (وَلَا رَيْبَ) على  
 الواهب في الفروع الثلاثة (أَوْ اسْتَصْحَبَ قَدِيمَةً أَوْ أَوْسَكَا ثُمَّ بَاتَ أَوْ  
 الْمُعَيَّنَةُ لَهُ) فإن لم يمين الموهوب فلا تبطل بموته كما يأتي (إِنْ كَمْ تَشْرِي) ولا  
 صح في الكل (كَإِنْ دَقَمْتُ إِنْ يَصْدَقُ هُنَا بِمَا لِي وَكَمْ تَشْرِي) تشبيه في  
 البطلان بموت الدافع والمال يولد وكيفية فريضة من بعده (لَا إِنْ بَاعَ وَاهِبٌ  
 قَبْلَ عِلْمِ الْمَوْهوبِ) فله رده (وَالْأ) بأن باع بعد علم الهبة (فَالْقَعْنُ مُنْطَقِي  
 رَوَيْتَ بِفَتْحِ الطَّاءِ) وهو أرجح (وَكُسْرُهَا أَوْ جُنَّ أَوْ مَرَضَ وَأَصْلًا  
 بِمَوْتِهِ) عطف على قوله لدين محيط نعم إن حبزت بعد زوال المانع صح وأما  
 تبرع المرض ففانفذ لغير الوارث من المثلث وإن لم يميز لأنه في حكم الوصية نعم  
 إن صح ففانجز كغيره (أَوْ وَهَبَ لِمُؤَدِّهِ قَلَمٌ يَبْدُلُ لِمُؤَدِّهِ) أي الواهب  
 (وَصَحَّ) القبول بعد الموت (إِنْ قَبِضَ لِيَتَوَصَّى) لأنه أقوى من حوز الوودع  
 (أَوْ جَدَّ فِيهِ) أي الحوز (أَوْ فِي تَرْكِهِ شَاكِدِيهِ) بالهبة حيث أنكر  
 الواهب (أَوْ أَعْتَقَ) الموهوب (أَوْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ إِذَا اشْتَرَاهُ) على ما قبل  
 (وَأَعْلَنَ) شرط في غير المتيقن للتدويع للعربية (أَوْ لَمْ يُعْلَنَ) بالبناء للمعقول  
 فإن المسالم وارث الموهوب (بِرَّاءَ لَا بِمَلَّةَ مَوْتِهِ) ولم تقصد ماله كما سبق  
 فيأخذها الوارث (وَحَوْزُ مُخْدَمٍ وَتَشْتَرِيهِ) عطف على فاعلي صح (مُطْلَقًا)  
 وإن لم يعلم الهبة (وَمُؤَدِّعُ إِنْ عِلِمَ) رجح كما في حش وغيره كفاية  
 حوزة مطلقاً أيضاً (لَا غَايِبٍ) لأف حوزة ممدوم شرعاً (وَمُؤَدِّعُ

وَمُسْتَأْجِرٍ) لِقَاءِ اسْتِئْجَارِ الْوَاهِبِ (إِلَّا أَنْ يَهَبَ الْإِجَارَةَ) أَيْضًا وَبِقَوْلِي قَبْضُهَا  
 الْوَاهِبُ (وَلَا إِنْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ بَعْدَهُ بِقُرْبٍ) دُونَ السَّعَةِ بِدَلِيلِ الْمَقَابِلَةِ (بِأَنْ  
 آجِرَهَا أَوْ أَرْقَى بِهَا) بِجَانِبِ الْفَصْلِ مَانِعٍ قَبْلَ أَخْذِهَا (بِخِلَافِ) الْعُودِ بَعْدَ  
 (سَنَةٍ) فَلَا يَضُرُّ (أَوْ رَجَعَ مُخْتَفِيًا أَوْ ضَيِّقًا فَكَانَ) عَطْفٌ عَلَى مَعْنَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ  
 صِنَةِ (وَهَبَةٍ أَحَدُ الزُّوْجَيْنِ الْآخَرِ تَبَاغًا) عَطْفٌ عَلَى فَاعِلٍ صَحِّحٍ وَلَا يَشْتَرِطُ  
 الْحُوزُ فِيمَا يَحْتَاجُ لِمَعْنَى الْإِنْفَاعِ (وَهَبَةٍ زَوْجَةٌ دَارَ سُكْنَاهَا إِنْ زَوْجِيمًا) حَيْثُ  
 لَمْ تَشْتَرِطْ فِي الْهَبَةِ أَنْ لَا يَخْرُجَهَا كَمَا حَقَّقَهُ (ر) وَأَمَّا شَرْطُ عَدَمِ الْبَيْعِ فَقَرِينَةُ الْحَبْسِ  
 كَمَا سَبَقَ (لَا الْمَكْسُ) فَسُكْنَاهُ يَمْنَعُ حُوزَهَا لِأَنَّ السَّكْنَ لِلزَّوْجِ أَصَالَةٌ قَالَ تَعَالَى  
 أَسْكَنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ (وَلَا إِنْ بَقِيَتْ عِنْدَهُ) كَمَا سَبَقَ (إِلَّا  
 إِمْتِجَازِيًّا) فَيَجُوزُ لَهُ (إِلَّا مَا لَا يُعْرِفُ) بِعَيْنِهِ (وَلَوْ خُيِّمَ وَدَارَ سُكْنَاهُ) إِلَّا  
 أَنْ يَسْكُنَ أَقْلَهَا وَيُسْكِرِيَ الْأَكْثَرَ وَإِنْ سَكَنَ النِّصْفَ بَطُلَ فَقَطُّ  
 وَالْأَكْثَرُ بَطُلَ الْجَمِيعِ (بِخِلَافِ هَبَةِ الْكَبِيرِ فَلَا يَبْطُلُ إِلَّا بِقَدْرِ سَكْنَاهُ مُطْلَقًا  
 (وَجَازَتْ) (١) الْمُرْسَى (٢) كَأَنْ تَعْرِثُكَ أَوْ وَارِثُكَ) هَذِهِ الدَّارُ أَوْ الْحُلَى مِنْهَا  
 وَرَجَعَتْ لِلْمُعْرِثِ أَوْ وَارِثِهِ (بَعْدَ مَوْتِ الْمَعْرِثِ بِالْمَوْتِ وَالرَّادِ مِنْ وَرَثَتِهِ يَوْمَ مَاتَ  
 فَمَنْتَهُ لَوْرَثِهِ) كَمَا بَيَّنَّا عَلَى كَلَامِ الْوَهْبِيِّ (وَهُوَ لِأَخِيرِ كَلَامٍ) فَيَرْجِعُ فِي الْفَرْعَيْنِ (مِنْ كَلَامِ  
 لَا الرُّقْبَى كَذَا وَبْنِ دَارِ بْنِ قَالَا إِنْ مَاتَ قَبْلِي فَهِيَ لِي (٣) وَإِلَّا فَلَاكَ كَهَبَةٍ  
 نَخْلٍ وَاسْتِئْجَارًا تَمَرَّتْهَا سِنِينَ) مِثْلًا (وَالسَّقِيُّ عَلَى الْمَوْهُوبِ لَهُ) جَمَلَةٌ حَالِيَةٌ  
 (أَوْ قَرْنٍ لِمَنْ يَغْزُو عَلَيْهَا سِنِينَ وَيَنْتَقِي عَلَيْهَا الْمَدْفُوعُ لَهُ وَلَا يَبِيعُهُ إِيَّاهُ  
 الْأَجَلُ) عَنِ الْبَيْعِ عَدَمَ تَصَرُّفِ الْمَالِكِ (وَاللَّابِ) دَنِيَّةٌ (اِخْتِصَارُهَا)

(١) المراد بالجواز الاذن فيها شرعا فهي مندوبة لأنها من العروف .  
 (٢) المراد بتمليك المنفعة حياة الموهوب بجانب ثم هي ملك للواهب أو من ورثته أم مجموع .  
 (٣) سميت رقبى لان قرب كل منهما موت الآخر . وفي رواية من مالك : لا أدري ما الرقبى ؟  
 قال صاحب البحر الزنجار كأنه لم يبلغه ما ورد فيها .

أى الهبة<sup>(١)</sup> ولا يشترط لفظ الاعتصار على التحقيق (مِنْ وَلَدِهِ) مطلقاً (كَأَنَّمَا  
فَقَطَّ وَهَبَتْ ذَا أَبٍ وَإِنْ مَجْنُونًا) الأب أو فقيراً (وَلَوْ تَنَيْمًا) بعدد (حَتَّى  
الْمُخْتَارِ) المفتى به منع الطارىء قبل البلوغ من الاعتصار (إِلَّا فِيمَا أُرِيدَ بِهِ  
الْآخِرَةُ) أو صلة رحم (كَصَدَقَةٍ بِلاَ شَرْطٍ) فان شرط الاعتصار عمل به  
(إِنْ لَمْ تَنْفُتْ لَا يَحْوِلُ سَوْفَ يَلْ يَزِيدُ أَوْ تَقْصُرُ وَلَمْ يَنْفَكْ أَوْ يُدَايِنِ  
لَهَا) وقد رجح أن المدار على وجودها أيضاً (أَوْ يَطَّأُ نَيْبًا أَوْ يَمْزُضَ كَوَاهِبِ  
إِلَّا أَنْ يَهَبَ عَلَى هَذِهِ الْأَحْوَالِ) فيعتصر (أَوْ يَزُولَ الْمَرْضُ عَلَى الْمُخْتَارِ)  
بخلاف المعاملة (وَكُرِهَ<sup>(٢)</sup> تَمَلُّكُ صَدَقَةٍ بِغَيْرِ مِيرَاثٍ وَلَا يَزَكِّيَهَا أَوْ يَأْكُلُ  
مِنْ غَلَّتِهَا وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْإِبْنُ الْكَبِيرُ بِشُرْبِ اللَّبَنِ) فلا كراهة  
(تَأْوِيلَانِ وَيُنْفِقُ عَلَى أَبِيهِ إِنْ فَتَقَرَّ مِنْهَا) أى من صدقته وعطف على معناه قوله  
(وَتَقْوِيمُ عَبْدٍ أَوْ جَارِيَةٍ لِلضَّرُورَةِ) حاجة الأب (وَيُسْتَقْفَى) بالقيمة (وَجَازَ  
شَرْطُ الثَّوَابِ وَلَزِمَ بِتَعْيِيدِهِ) مع القبول (وَصُدِّقَ وَاهِبٌ فِيهِ إِنْ لَمْ يَشْهَدْ  
عُرْفَ بَصْدِهِ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ) عرفنا لا يحتاج المبالغة على العرس (وَهَلْ يَخْلِفُ)  
مطلقاً (أَوْ إِنْ أَشْكَلَ تَأْوِيلَانِ فِي غَيْرِ الْمُسْكُوكِ) متعلق بقوله صدق  
(إِلَّا بِشَرْطِ وَهْبَةِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلسَّاخِرِ) إلا القرينة (وَلِقَادِمٍ عِنْدَ قُدُومِهِ  
وَلِنْ فَقِيرًا لَغْنِيٍّ) عرفنا الآن الثواب من القادم خصوصاً من الحج (وَلَا يَأْخُذُ)  
الواهب الذى لم يقض له بثواب (هَبْتَهُ وَإِنْ قَائِمَةٌ وَلَزِمَ وَاهِبُهَا لَا الْمُؤَهَّبُ  
الْقِيَمَةُ) وللموهوب ردها (إِلَّا إِنْ قَوَتْ يَزِيدُ أَوْ تَقْصُرُ وَلَهُ) أى الواهب (مَنْعُهَا  
حَتَّى يَقْبِضَهُ) أى الثواب (وَأُثِيبَ مَا يُقْضَى عَنْهُ بِبَيْعٍ) أى سلم لا لحم

(١) ذكر عب والخرشى أن الأب إذا أشهد على هبته لا يعتصر . قال بن : ولم أر  
ذلك منصوصاً .

(٢) تنزيها على ما للخمى وابن عبد السلام والتوضيح وقيل كره تحريماً وهو قول الباجى  
وجامعة وارتضاء ابن عرفة ورد كلام اللخمى انظر بن .

بجوان أو عرض عن جنسه ولا تحتاج لحوز لأنها بيع (وإن مبيعاً إلا كعقاب  
فلا يلزمه قبوله) هذا خلاف عرفنا الآن (ولله أذن والأب في مال ولده  
الهيئة للنواب وإن قال داري صدقة يمين مطلقاً) ولو لم يكن (أو غيرها  
ولم يمين لم يقض عليه) وإن وجب (بخلاف الممين) بلا تعاقب فيغني  
(وفي مسجد ممين قولاً) نظراً لتعيينه وعموم الانتفاع به (وقضى بين  
مسلم وذبح فيها) أي الهبة (محكمين) ولا تعرض لدمهين .

### ﴿ باب ﴾

(اللقطة مال مضموم عرض للضياع وإن كلباً) مأذوناً (وفرساً  
وحاراً) <sup>(١)</sup> ورد بمعرفة مشدود فيه) وهو العفاص (وبه) وهو الوكاه  
(وعده بلا يمين) وكذا لا يمين مع الأولين (وقضى له) أي من عرفها  
(على ذي المدد والوزن) للنص عليهما في الحديث <sup>(٢)</sup> (وإن وصف كان وصف  
أول) أو أقوى (ولم يمين بها حلفاً وقسمت) فإن بان بحيث أمكن إشاعة  
الخبر اختص الأول كان وصف أقوى (كبيئتين لم يؤرخا) أو اتحدا فيه  
تشبيه في الحلف والنسم (ولاً قبلأ قدأ) أو للورخة أو الأعدل (ولا ضمان  
على دافع بوصف وإن قامت بينة لغيره) ويكون النزاع بينهما (واشتؤني  
في) معرفة الصفة (الواحدة إن جهل غيرها) فإن لم يأت غيره بأثبت

(١) بالغ على الكلب لثلاث يتوهم من منع بيعه أنه ليس بمال وعلى ما بعده لثلاث يتوهم أنه  
مثل ضالة الإبل لا يلتقط .

(٢) عن أبي بن كعب في حديث اللقطة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « عرفها  
فإن جاء أحد يخبرك بعثتها ووعائها ووكائها فأعطها إياه وإلا فاستمتع بها » رواه مسلم وفي  
رواية له عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « فإن جاء صاحبها فمرف  
عفاصها وعددها ووكائها فأعطها إياه وإلا فهي لك » .

دفعت له (لَا غَاطِطَ عَلَى الْأَظْهَرِ وَكَمْ يَضُرُّ جَهْلُهُ بِقَدْرِهِ) وَلَا غَاطِطَ بِزِيَادَتِهِ  
(وَوَجَبَ أَشَدُّهُ لِيَخْوَفَ خَائِبٍ لَا إِنْ عَلِمَ خِيَابَتَهُ هُوَ فَتَجَرُّمُ وَإِلَّا) يَخْشَى  
خَائِبًا وَلَا يَلْمُ غِيَابَهُ (كَبُرَ عَلَى الْأَخْسَرِ وَتَعَرُّفُهُ سَكَنًا رَوَى كَدَّوِي) اسْتَظْهَرَ أَنَّ  
مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى الدِّينِ سَارًا نَفَى تَعَرُّفَهُ حَتَّى يَظُنَّ أَنَّ صَاحِبَهُ أَرْضَ عَدَا (لَا تَأْنِيهِ)  
دُونَ الدَّرَمِ الشَّرْعِيِّ فَلَا يَعْرِفُ أَصْلًا (يَظُنُّ أَنَّهَا بِكَلْبِهَا بِمَكَانٍ مَسْجِدِي فِي كُلِّ  
يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ يَنْفَعُهُ أَوْ يَمْنُ يَشْفِي بِهِ أَوْ يَأْجُرُهُ وَنَحْوُهَا) لَمْ يَتَرَفَّ مِنْهُ  
وَبِالْبَلَدَيْنِ أَنَّ رُسُلَهُنَّ يَنْتَهِيانِ وَلَا يَذْكُرْنَ حَاسِبًا عَلَى الْمُتَعَتَّرِ (بَلْ يَقُولُ  
شَيْءٌ) وَدُفِنَتْ لِيَحْتَرِ إِنَّهُ وَجَدَتْ بِقَرْيَةِ ذِمَّةٍ (فَلَمْ تَكُنْ حَاسِبًا بِمَدَّهَا) أَيْ  
السَّنَةِ لِرَبِّهَا (أَوْ الْقَصْدُ أَوْ التَّمَالُكُ وَكُلُّهُ بِمَسْكَاةٍ) وَحَدِيثٌ لَا يَحْتَلِ لِقَاطِهَا (١)  
مَحْمُولٌ عَلَى مَدَمِ التَّوْبَةِ وَفِي عَالِيهِ مَعَ حُرُوفِهِ ثَلَاثًا يَقْرَأُ عِنْدَهُ بِالنَّصْرِافِ الْحَاجِ  
(فَهَافِيًا فِيمَا) وَلَوْ تَصَدَّقَ عَنْ رِبَا (كَثِيرَةً أَخَذَهَا) بِمَا شَاءَ تَشْبِيهًُا فِي الضَّمَانِ  
(قَبْلَتَهَا) أَيْ قَبْلَ الْقَبْلَةِ لَوْ سَوَّى كَالْفَاصِ (وَرَدَّهَا بِمَدَّ أَخَذَهَا لِإِحْفَظِ  
إِلَّا يَقْرَبُ قَتْلًا بِالْأَرِ) أَيْ لِيَسْأَلَ جَمَاعَةً هَلْ هِيَ لَهَا فَرَّقَ رَدَّهَا بِقَرَبٍ لَمْ  
يَضْمِنْ وَبِالْبَلَدِ ضَمِنْ (وَدُّوا أَرْقَى كَذَلِكَ) وَلَا يَنْتَهِي سَبِيحُهُ الْإِسْقَاطُ ، لِأَنَّهُ  
يَصْرِفُ وَهُوَ فِي قَدَمَتِهِ (وَقَبْلَ السَّكْرِ) إِنْ اسْتَهْلَكَهَا جَنَابَةً (فِي رَقَبَتِهِ  
وَلَهُ أَكُنْ مَا يَشُدُّ وَكُلُّهُ يَقْرَأُ) وَبِضَمِّ الثَّمَنِ (وَشَاةٍ بِفَيْفَاءٍ كَوَقْرٍ بِمَجَلٍّ  
خَوْفٍ) فَإِنْ تَفَسَّرَ الْحَوْقُ لِلْإِمْرَانِ وَجِبَ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْهَرِّ وَالشَّاءِ كَمَا فِي بَنٍ  
(وَالْأَلَّ) تَسْكُنُ بِمَجَلٍّ خَوْفٍ (فَرُكْتُ) حَتَّى بَأَى رِبَا كَوَلِّهِ إِلَّا لِحَرْفِ خَائِبٍ  
(وَإِنْ أَخَذَتْ عُرْقَتَهُمْ أَوْ كَسَتْ بِحَبْلِهَا وَكَوَاهُ بِقَرٍّ وَنَحْوُهَا) كَمَا تَوَلَّى فِي عَاقِبَتِهَا  
كَوَاهُ مَقْصُودًا (وَرُكُوبُ دَائِي) مِنْ مَوْضِعِ الْإِسْقَاطِ (يُؤْضِعُهُ) وَلَوْ

(١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ فَجٍّ مَكَّةَ إِنْ هَذَا  
الْبَلَدُ حَرَامٌ لَا يَحْتَضِرُ شِرْكَهُ وَلَا يَحْتَلِ خِلَافُهُ وَلَا يَنْتَهِي صَيْدُهُ وَلَا تَلْقَطُ لِقَاطَتُهُ إِلَّا بِحَرْفٍ هَ الْحَدِيثُ  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

تيسر قوله (قَالَ) بأن أكرى نفسه عطف أو غير مأمون أو ركب لغز  
موضوع (ضمين) الذات والنفس (وَفَلَانُهَا) في اللغة (عَوْنٌ تَسْلِيْمًا) وضونها  
(وَحَبْرٌ رُبُّهَا) بين فكهما بالفتح حيث لا محالة (أو إسنادها) فيها (وَأَنْ  
بَاكِيًا بَعْدَهَا) أي السند (قَالَ رَبُّهَا) إِلَّا التَّحْنُ بخلاف مألوف وجدها بغير  
التي يكون أو يفتاح من فمها (فَكَأَنَّهَا) ويرجع اللفظ إلى ألف  
المسكين فمن له نصيب اللفظ اللفظية إن تصدق بها من نفس أو من غيرها  
وقصص (وَلَا تَكُنْ لِرُجُوعِهَا) أي إلى السكين بما يده من (إِنْ كُنْ)  
ربها (مِنْهُ قَوْلُهَا) إِلَّا أَنْ تَقْصِدَ بِهَا عَنْ تَقْصِيدِ وَإِنْ تَقْصِدَ بَعْدَ تَقْصِيدِ  
تَمَّاسِكًا فَلَوْ بِهَا أَخَذَهَا أَوْ قِيمَتِيهَا) ولا يضمن السامع إلا إن نوى قبل السلة  
(وَوَجَبَ لَقَطُ طَلْعِ<sup>(١)</sup>) لا يتدر على مصالح نفس (نَبِيٌّ كِنَانِيَّةٌ وَضَائِقَةٌ  
وَتَقْتَعُهُ إِنْ كَمْ يُعْطَرْنَ النَّفْيُ إِلَّا أَنْ يُمْلِكَ كَرِهًا أَوْ يُوجِدَ مَكَّةَ أَوْ مَدَنُونَ  
مَحْتَمَةً إِنْ كَانَ مَعَهُ رُقْمَةٌ) مكتوب فيها أنه له (وَرُجُوعُهُ هَلْ أَبِيرُ إِنْ  
طَرَحَهُ عَدَا) وهذا ما عليه من ماله كما سبق (وَالْقَوْلُ لَهُ أَنَّهُ كَمْ يُفْنِقُ  
حِسْبَةً) بيمين (وَهُوَ حُرٌّ وَقَوْلُهُ) إِنْ (لَا مُسْلِمِينَ وَبِحَسْبِ كَمْ بِإِسْلَامِهِ  
فِي شَرِّ الْمُسْلِمِينَ كَمَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا إِلَّا بَيْتَانِ) مسلمان (إِنْ النِّقْطَةُ مُسْلِمٌ  
وَفِي مُرَرِي الشَّرِّكَ مُشْرِكٌ وَلَمْ يَكُنْ بِمُتَقَابِلٍ وَلَا خَيْرٍ إِلَّا بِوَجْدِ) كن  
لا يعيش له ولد فسمع أنه إذا طرح ماش (أَوْ بَيْتُهُ وَلَا بَرْدُهُ بَعْدَ أَخَذِهِ)  
ولا ضمير (لَا أَنْ يَأْخُذَهُ رُسُودُهَا كَمْ فَلَمْ يَقْبَلْهُ وَالْمَوْضِعُ مَقْرُوقُ<sup>(٢)</sup>  
وَقَدْ تَمَّ الْإِسْبَاقُ) التكاليف (ثُمَّ الْكُفَى) (قَالَ) فَانْقَرَضَتْ وَلَنْبَنِي

(١) ويسمى لقطاً وقد عرفه ابن عرفة بقوله : صغير آدمي لم يعلم أبواه ولا رقه ، فخرج  
ولد الزانية لطلبه ، ومن علم رقبته فهو لقطه لا لقطاه  
(٢) أو ليسأل فلاناً هل هو ابنه .

حَضَمَ عطف على فاعل جاز (وَجَاهِلٍ وَكَافِرٍ وَغَيْرِ مُبَيَّنٍّ) عطف مدخول  
غير (فِي مَالٍ وَجَرَحٍ) عدد (لَا حِدَ وَقَتْلٍ وَإِيمَانٍ وَوَلَاءٍ وَنَسَبٍ وَطَلَّاقٍ  
وَعِتْنٍ وَمَضَى إِنْ حَكَمَ صَوَابًا وَأَدَّبَ<sup>(٣)</sup> وَفِي) نَحْكِمَ (صَبِيٍّ وَعَبْدٍ وَامْرَأَةٍ  
وَفَاسِقٍ) أقول أولها البطلان مطلقاً ثانياً الصحة مطلقاً (ثَانِيًا) إِلَّا لَصِيٍّ

(١) لأن عقد القضاء ينفك من الجهتين . والوعيد على تولي القضاء شديد . ولذلك كان  
العلماء يهربون منه . أما اليوم فيطلبه الجهة ويدفعون الرشوة لأجل توليه .  
(٢) حل كلام المصنف على ما إذا لم يؤذن له في الاستخلاف أو لم يجر عرف به واستخلفه

(الإشهاد) خوف الاسترقاق (وَلَيْسَ لَهُ كَاتِبٌ وَتَحْوِيهِ الْقِطَاطُ بِغَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ) لئلا يشغله (وَنُزِعَ نَحْوُ كُومٍ إِسْلَامِيهِ مِنْ غَيْرِهِ وَنُدِبَ أَخَذَ أَبِي لَيْنٍ يَعْرِفُ وَلَا) بأن لم يعرف سيده (فَلَا يَأْخُذُهُ فَإِنْ أَخَذَهُ رَفَعَ لِلْإِمَامِ وَوُفِيَ) عند الإمام (سَنَةَ ثَمٍّ بَيْعَ وَلَا يُنْمَلُ) بل يكتب صفاته بختبر بها من يدعيه (وَأَخَذَ نَفَقَتَهُ) من الثمن (وَمَضَى بَيْنَهُ وَإِنْ قَالَ رَبُّهُ كُنْتُ أَغْنِيهِ) إلا لبينة كاعقيلاد والولد موجود ولا قيمة (وَلَهُ) أي رب الآبق (عِتْقُهُ وَهَبَتُهُ لِفَيْزِ ثَوَابٍ وَتَقَامُ عَلَيْهِ الْحُدُودُ وَضَمَّتْهُ إِنْ أُرْسِلَتْ) بعد أخذه (إِلَّا إِخْوَافٍ مِنْهُ كَمَنْ اسْتَأْجَرَهُ وَفِيَا يَمْطَبُ بِهِ) فيعطى وإلا فالأجرة (لَا إِنْ أَبِي مِنْهُ وَإِنْ مُرْتَهِنًا) خروج عما الكلام فيه (وَحَالَفَ) المرتهن ما فرط (وَاسْتَحَقَّتْهُ سَيِّدُهُ بِشَاهِدٍ وَبَيْنٍ وَأَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ إِلَّا دَعَاوَاهُ إِنْ صَدَّقَهُ) بعد الاستيفاء ثم إن أنبته غيره نزع (وَأُزِفَ لِلْإِمَامِ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ مُسْتَحَقَّهُ) كرده لقوله (إِنْ لَمْ يُخَفْ ظُلْمُهُ وَإِنْ أَتَى رَجُلٌ بِكِتَابٍ قَاضٍ : إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ عِنْدِي أَنَّ صَاحِبَ كِتَابِي هَذَا فُلَانٌ هَرَبَ مِنْهُ عَبْدٌ وَوَصَفَهُ فَلْيَدْفَعْ إِلَيْهِ بِذَلِكَ) الوصف مع بين الاستظهار .

### ﴿ بَاب ﴾

(أَهْلُ الْقَضَاءِ عَدْلٌ ذَكَرُ فُطْنٌ مُجْتَهِدٌ إِنْ وَجِدُوا إِلَّا فَا مِثْلُ مُقَدِّمِ) الأول عليه صحة للقلد ولو غير أمثل مع وجود الجتهد وإذا تضر اجتمع الأوصاف اعتبر الأهم (وَزِيدَ لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ) على الأوصاف السابقة (قُرِئَتْ خَفَكُمْ بِقَوْلِ مُقَدِّمِهِ وَنَفَذَ حُكْمُ أَعْمَى وَأَبْنَكُمْ وَأَصَمٌ وَوَجَبَ قَوْلُهُ وَلَزِمَ الْمُتَمَعِّينَ أَوْ الْخُلَافَاءَ فِتْنَةً إِنْ لَمْ يَتَوَلَّ أَوْ ضِيَاعَ الْحَقِّ الْقَبُولُ وَالطَّلَبُ) فاعل لزم



(وَأُجِبَ وَإِنْ يَضْرِبَ وَإِلَّا) يَتَمَيَّن (فَلَهُ الْهَرَبُ<sup>(١)</sup>) وَإِنْ هُيِّنَ) مِنَ الْإِمَامِ  
لَمَزِيدِ الْخَطَرِ (وَحَرُمَ لِجَاهِلٍ وَقَاصِدٍ دُنْيَا وَنُدْبَ لِشَهْرٍ عِلْمُهُ كَوَرِعَ غَنِيٍّ  
حَلِيمٍ نَزِيٍّ) عَنِ الطَّمَعِ (نَسِيبِ مُسْتَشِيرٍ بِلَا دَبْنٍ وَخَدِّ وَزَائِدٍ) أَيْ زِيَادَةُ  
(فِي الدَّمَاءِ) الْحَذَقِ لئَلَّا يَمُولَ عَلَيْهِ وَيَهْمِلَ الشَّرْعَ (وَيُطَاوَنَ) جَمَاعَةً (سَوْءَ  
وَمَنْعٍ) أَرَأَيْكَ بَيْنَ مَعَهُ وَالْمُصَاحِبِينَ وَتَخْفِيفِ الْأَعْوَانِ وَأَتَّخَاذِهِ مَنْ يُخْذِرُهُ  
بِمَا يَقَالُ فِي سِيرَتِهِ وَحُكْمِهِ وَشُهُودِهِ وَتَأْدِيبِ مَنْ أَسَاءَ عَلَيْهِ) بِمَحْضُورِهِ  
وَالْإِفَاتِحَاكِمِ عِنْدَ غَيْرِهِ (إِلَّا فِي مِثْلِ اتَّقِ اللَّهَ فِي أَمْرِي فَكَيْفَ تَقِي بِهِ وَلَمْ يَسْتَخْلِفْ)  
حَيْثُ لَمْ يُوْذَنْ لَهُ (إِلَّا لِيُوسِعَ عَمَلَهُ فِي جِهَةٍ بَعُدَتْ مَنْ عِلْمَ مَا اسْتُخْلِفَ فِيهِ  
وَنُزَلَ) خَلِيفَتُهُ (بِمَوْرَثِهِ<sup>(٢)</sup>) فِي شَبِّ وَغَيْرِهِ اعْتِمَادُ أَنَّهُ لَا يَنْزِلُ بَعْدَهُ وَلَا عَزَلُهُ  
(لَا هُوَ بِمَوْتِ الْأَمِيرِ وَلَوْ الْخَلِيفَةُ وَلَا تَقْبَلُ شَهَادَتُهُ بَعْدَهُ أَنَّهُ قَضَى بِكَذَا)  
أَوْ شَهِدَ عِنْدَهُ بِمُخْلَافِ إِخْبَارِهِ قَبْلَ الدَّعْوَى وَالزَّلْ فِيْمَضَى (وَجَازَ نَعْدُ مُسْتَقِلًّا)  
عَامِ (أَوْ خَصَّ بِفَاعِلٍ أَوْ نَوْعٍ) مِنَ الْمَامَلَاتِ (كَالْنَسْكَاحِ وَالْقَوْلِ لِلطَّائِبِ)  
أَنَّ الدَّعْوَى عِنْدَ هَذَا الْقَاضِي (ثُمَّ مَنْ سَبَقَ رَسُولُهُ وَإِلَّا أَفْرَعُ وَتَحْكِيمُ غَيْرِ  
خَصْمٍ) عَظْفٌ عَلَى فَاعِلٍ جَازٍ (وَجَاهِلٍ وَكَافِرٍ وَغَيْرِ مُمَيِّزٍ) عَظْفٌ مَدْخُولٍ  
غَيْرِ (فِي مَالٍ وَجَرْحٍ) عَمْدٌ (لَا حِدَّ وَقَتْلٌ إِيْمَانٍ وَوَلَاءٌ وَنَسَبٌ وَطَلَاقٌ  
وَعِتْقٌ وَمَضَى إِنْ حَكَمَ صَوَابًا وَأَدَّبَ<sup>(٣)</sup>) وَفِي (تَحْكِيمِ صَبِيٍّ وَعَبْدٍ وَامْرَأَةٍ  
وَفَاسِقٍ) أَقُولُ أَوَّلَهَا الْبَطْلَانُ مَطْلَقًا ثَانِيهَا مَطْلَقًا (ثَالِثُهَا إِلَّا لِصَبِيٍّ

(١) لأن عقد القضاء ينفلك من الجهتين . والوعيد على تولي القضاء شديد . ولذلك كان  
الامام يهربون منه . أما اليوم فيطلبه الجهة ويدفعون الرشوة لأجل توليه .

(٢) حمل كلام المصنف على ما إذا لم يؤذن له في الاستخلاف أو لم يجر عرف به واستخلفه  
لاستماع عمله ففي هذه الحالة ينزل خليفته بعوته ، وفيه بحث ذكره بن .

(٣) إن نفذ حكمه بالفعل وأما مجرد قوله حكمت فلا يؤدب عليه .

وَرَأَيْتُمْ أَفْعَابِي<sup>(١)</sup> وَخَرَّبْتُ عَنْهُمْ كَلًّا (سطل أو آذى والجواز بمعنى الإذن فقد  
يجب) (وَعَزَّ لَهُ لِمَصْلَحَةٍ وَلَمْ يُلْغِ أَنْ شَيْءَ هَذَا لَا يَجْزِي شَيْئًا) حتى  
يعتقني (وَالْيَبْرَأُ) إن عَزَّ (عَنْ غَيْرِ شَيْءٍ وَخَفِيفُ الْغَزْرِ بِرِيسَابٍ لَا عَزَّ)  
لَا يَزِيدُهُ (وَجَاسَ بِهِ) مَا كَانُوا بِهِ (بِقَوِيٍّ وَهَيْدٍ وَكَأَنَّهُمْ خَاجٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ)  
إِلَّا أَنْ تَدْعُو الْحَاجِبَ (وَمَطَرٌ وَنَحْوُهُ يَأْتِي خَلَا حَاجِبٍ) (وَتَوَاسَى) لِبَيْتِهِ  
(وَأَدَّأ) هَذَا تَوَلَّاهُ بِهَذَا لِإِصْلَاحِ الشُّعُورِ (يَمْتَحِنُونَ نِمْ وَصِيٍّ وَمَالٍ طَائِلٍ)  
مَمُولٍ (وَمَتَّامٍ نِمْ خَالٍ وَتَادِي يَمْتَحِرُ مِمَّا كَانَتْ يَدِيهِمْ وَسَفِيدٌ وَرَفِيعٌ أَمْرًا)  
لَهُ (نِمْ فِي الْخُصُومِ وَرَتَّبَ كَاتِبًا عَدْلًا مُرْطًا) حال من العدالة (كَعَزَّكَ  
وَإِعْزَّازُهَا وَالْمَرْحُومُ مُخْبِرٌ) (يَسْتَفِي وَاحِدُهُ) وفي حاشي الرابح لابد من  
المدح<sup>(٢)</sup> (كَالْمُخَافِ وَالْمُخَفَّرِ وَالْمُدَّاءُ أَوْ شَاوَرْتُمْ وَشُورُوا) معطوف على  
مَمُولٍ أَضْرَ (وَأَمَّ يُمْنِي فِي خُصُومِي<sup>(٣)</sup>) أَشْرَ يَمْنِي عَلَى مَنَعِيهِ (وَأَمَّ  
يُسْأَرُ بِمَجَالِسِ قَضَائِهِ) (إِلَّا أكل الجاه) كَسَلَفِي وَكَرَّ اضْرِي وَكَأَنَّهُ خَاجٌ وَشُورِي  
وَأَمَّ (كَأَنَّهُ مَكْرُوهٌ) (إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ) (وَلَا يَجِبُ أَنْظَرُ ش) (وَقَبُولُ هَدِيَّةٍ وَلَوْ  
كَانَتْ عَلَيْهَا الْإِيْنُ قَرِيبٌ وَرَ هَدِيَّةٍ مِنْ أَعْمَانَةٍ قَبُولُ الْوَلَايَةِ وَكَرَّ اضْرِي  
حُكْمِي فِي شَيْءٍ أَوْ مُدَّكَأً بِالْإِزَامِ يَهُودِيٍّ حُكْمًا بِمَنْتِي وَتَحْدِيدِي  
بِمَجَالِسِي لِضَجَرِي) وَنَحْوُهُ (وَدَوَّامِ الرَّغْبَى فِي الْفَضْلِكُمْ لِلْحُكْمِ قَوْلَانِ)  
وَأَجِبَ لِلْكَوْنِ أَنْتَقَا عَلَى مَوْلَى الْحُكْمِ قَبْلَ الْحُكْمِ الْوَلَايَةِ (وَلَا يَحْكُمُ مَعَ  
مَائِدَتِي شَيْءٌ) تمام (الْيَسْكُورُ وَمَعْنَى وَهَزَزَ شَاكِدًا يَزِيدِي لِي الْعَلَاءَ

(١) القول الأول اطرف والثاني لأصيح والثالث لأعجب والرابع لابن الماجستير .  
(٢) القائل بالمدح ابن شاس في الجواز لكن محل ح كلامه على ما إذا أن بالترجمان  
أحد الخصمين مثلاً لأنه حينئذ في معنى الشهادة كلام المصنف فيمن يرتبه القاضي للترجمة . فها  
في الحاشية ضعف وإن اعتمده الشارح في المجموع .  
(٣) أما في غيرها كسائل المبادات فله أن يفتي .

يَدِينَهُ) عَلَيْهِ (وَلَا يَحَاقُ رَأْسَهُ) (أَوْ يَحْتَمِلُهُ) (أَوْ يَحْتَمِلُهُ) (السَّوَادُ  
(نَمَّ يَدَيْ قَبُولِهِ) بَدَلُ تَوْبَةٍ (أَوْ كَذِبٍ) (١) وَأَمَّا الْقَاضِي إِذَا نَزَلَ لِمَنْعَةٍ فَلَا يُولِ  
وَلَوْ صَارَ أَعْدَلُ النَّاسِ كَمَا فِي الْحَرْمِيِّ (إِنْ أَدْبَى الْقَائِبَ مَأْهُلٌ وَ) عَزْدُ (مَنْ  
أَسَاءَ عَلَى فَضِيلٍ أَوْ مُفْتٍ أَوْ شَاعِدٍ لَا يَشْهَدُ بِبَاطِلٍ كَلَيْتَ صَبْرٍ كَذَبَتْ  
بِخَلَّافٍ لِرُودٍ لِأَنَّهُ الْإِسْلَامُ (وَلَيْسَ وَبَيْنَ الْكَلْبَيْنِ وَإِنْ مُسْلِمًا وَكَافِرًا وَقَدْ لَمْ  
لِلْمُسَافِرِ وَمَا يُخَفِّى قَوْلُهُ ثُمَّ السَّابِقُ قَالَ) السَّازِرِيُّ (وَأَنْ) أَدْعَى السَّابِقُ  
(يَحْتَمِلُ بِلَا طَوْلٍ ثُمَّ أَفْرِغَ وَتَذْبَعِي أَنْ يُفَرِّدَ وَتَقَا أَوْ بَوَماً لِلنِّسَاءِ كَالْمُتَنِي  
وَالْمُتَرَسِّ) وَيَقْدَمُ فِي الصَّفَاتِ وَالْقُلُوبِ الْأَهْمُ (وَأَمْرٌ مُدْعٍ تَجَرَّدَ قَوْلُهُ عَنْ  
مُتَدَقٍّ) غَيْرُ الْبَيْتَةِ (بِالْكَذِبِ وَالْإِلَّا) بِعِلْمٍ لَدَيْهِ (فَالْجَائِبُ قَوْلًا أَفْرِغَ  
فَيَدْعِي بِمَعْلُومٍ مُخَفِّى قَالَ وَكَذَلِكَ نَحْنُ) بِعَنْ (أَنْ تُسَمِّعَ كَأَطْنُ)  
مَنْ : وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ تَوْجِدُ دَعْوَى الْإِتِّهَامِ كَمَا بَيَّنَّا (وَكَيْفَاهُ يَسْتَأْذِنُ وَتَزَوَّجْتُ وَحِيلَ  
عَلَى الصَّحِيحِ) وَإِلَّا فَيَسْأَلُهُ الْخَلِيفَةُ مِنَ السُّبُحِ ثُمَّ مُدْعَى مَلِكُهُ تَرْجِيحُ  
قَوْلُهُ بِمَعْنَى (مُسْلِمٌ مَرْتَبًا كَمَنْ قَالَ رَدَدْتَ الْوَدِيعَةَ لِلْأَبْنِ الصَّدَقِ وَالْآخِرِ  
مُدْعٍ (أَوْ أَصْلِي) كَمَنْ أَدْعَى رَفَقَهُ فَإِنْ الْأَصْلُ فِي الْمَافِي الْحَرِيَّةِ (يَحْتَوَاهُ إِنْ خَالَطَهُ  
يَدِينُ أَوْ تَكْرُرٍ بَعْدَ) فَقَدْ (إِنْ) بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ لَا بَيِّنَةٍ حُرِّجَتْ إِلَّا  
الصَّائِبُ وَالْمُتَعَمِّقُ وَبَيِّنَتِ وَالْوَدِيعَةُ عَلَى أَطْلَافِ) عَادَةُ (وَالْمُتَدَقِّ  
عَلَى رُفْقَةٍ وَدَعْوَى مَرِيضٍ أَوْ بِأَنْسِ عَلَى حَافِيزٍ أَوْ أَبْدَى) أَنَّهُ زَادَ وَالْعَمَلُ  
عَلَيْهِ عَدَمُ اشْتِرَاطِ الْخَالَطَةِ مُطْلَقًا (فَإِنْ) أَقَرَّ قَوْلَهُ الْإِشْبَادُ مَلِكِيَّةً وَلِلْحَاكِمِ

(١) طريفة ابن عبد السلام أنه إن كان ظاهر الصلاح حين شهيد بالزور فلا تقبل له شهادة  
بعد ذلك اتفاقاً لاحتمال بقاءه على الحالة التي كان عليها كالماتن وإن كان غير ظاهر الصلاح حين  
الشهادة في قبول شهادته إذا تاب قولان . وطريفة ابن رشد مكس هذه . وإلى ما تبين أشار  
بقوله تردد .

تُذَيِّرُهُ عَلَيْهِ وَإِنْ أَنْكَرَ قَالَ أَلَاكَ بَيِّنَةٌ فَإِنْ نَفَاهَا وَاسْتَحْلَفَهُ فَلَا بَيِّنَةَ (تقبل (إلا لعذر كذسيان أو وجد ثانياً) فيما لا يكفي فيه واحد (أو) قدمه ثانياً (مع يمين لم يره الأول وله بيمينه أنه لم يحلفه أولاً قال) للمازري (وكذا) له تحليفه على عدم العلم إذا ادعى عليه (أنه عالم بفسق شهوده وأعذر إليه بأبقيت لك حجة وأدب توجبه تمتد فيه) أى فى الاعذار ومحط الأدب على التعدد وأصله واجب (إلا الشاهد بما فى المجاس) استثناء من الاعذار لأن القاضى شاركه فى العلم (وموجهه) أى من وجهه القاضى لفضية لا يعذر فيه (رمز كى السر) لأنه اختاره (والمبرز) فى العدالة لا يطمئن فيه (بغير عداوة) رقابة وغفلة (ومن يخشى منه) على الشهود لا يعذرله فيهم ولا يمكن يفتش الحاكم (وأناظره لها) للحجة (باجتهاده ثم حكم كنفقيها وليعجب عن المجرح) وهكذا (ويجزه) أى الحكموم عليه (إلا فى ديم وحبس وعق ونسب وطلاق) قال (ر) وهذا الاستثناء إنما يحتاج له على عدم قبول الحجة بعد التمييز مطلقاً أما على قول المدونة بقبولها لعذر كذسيان كما سبق فلا فرق بين هذه وغيرها<sup>(١)</sup> (وكتبه) أى التمييز قطعاً للنزاع (وإن لم يجب حيس وأدب ثم حكم بلا يمين وإمدعى عليه السؤال عن السبب) فى ترتيب الحق كانه مثلاً (وقيل نسيانه) بلا يمين وإن أنكر مطلوب الممالة فالبينة (على المدعى) ثم لا تقبل بينة بالقضاء (اتكذيبها بإنكار الممالة بخلاف لاحق لك على) فتقبل بعده البينة بالقضاء (وكل دعوى لا تثبت إلا بعدلين) خرج ما يتعلق بالأموال (فلا يمين بمجردها) فان أقام شاهداً توجهت (ولا ترد) بل إن طال حبسه دين (كنكاح) راجع للمنطوق ولا توجه اليمين فيه بالشاهد لأنه مبني على الشهرة وإنما ذلك فى نحو الطلاق (وأمر بالصالح

(١) وناقشه بن بما يعلم من مراجعته .

ذَوِي الْفَضْلِ وَالرَّحِمِ كَانَ خَشِيَ تَفَاقُمَ الْأَمْرِ (ولو ظهر وجه الصواب فيخصص ما يأتي<sup>(١)</sup>) (وَلَا يَحْكُمُ لِمَنْ لَا يَشْهَدُ لَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ) بل لمن يولييه (وَنُبِذَ حُكْمُ جَائِرٍ وَجَاهِلٍ لَمْ يُشَاوِرُوا وَلَا تَعَقَّبَ) لاحتمال أن يقبس (وَمَضَى غَيْرُ الْجَوْرِ وَلَا يَتَعَقَّبُ حُكْمُ الْعَدْلِ الْعَالِمِ) وليس النظر في جزئية قطعاً للنزاع ختم تعقبا (وَنَقَضَ وَبَيَّنَ السَّبَبَ مُطْلَقاً) كان الناقض هو أو غيره (مَا خَالَفَ قَاطِعاً أَوْ جَلَى قِيَاسٍ كَاسْتِسْمَاءٍ مُعْتَقٍ) بعضه وأعسر للمعتق ليكمل (وَشَفْعَةً جَارٍ وَحُكْمَ عَلَى عَدُوٍّ أَوْ شَهَادَةَ كَافِرٍ أَوْ مِيرَاثَ ذَوِي رَحِمٍ) مع وجود غيرهم (أَوْ مَوْتَى أَسْفَلَ أَوْ يَعْلَمُ سَبَقَ نَجَاسَةٍ) لأن الحاكم لا يكون بينة (أَوْ جَمَلَ بَقَّةٍ وَاحِدَةً أَوْ أَنَّهُ قَصَدَ كَذِباً فَأَخْطَأَ) وثبت ذلك (بِدَيْتَةٍ) تشهد على ما قبل الحكم (أَوْ ظَهَرَ أَنَّهُ قَضَى بَعِيدَيْنِ<sup>(٢)</sup>) أَوْ كَافِرَيْنِ أَوْ صَيِّغَيْنِ أَوْ فَاسِقَيْنِ كَأَحَدِهِمَا إِلَّا بِمَالٍ فَلَا يُرَدُّ إِنْ حَلَفَ وَإِلَّا أُخِذَ مِنْهُ إِنْ حَلَفَ) خصمه (وَحَلَفَ فِي الْفِصَاصِ خَمْسِينَ مَعَ عَاصِيَةٍ) لأن الشاهد الباقي لوث (وَإِنْ نَكَلَ) عن القسامة (رُدَّتْ) الشهادة (وَعَرِمَ شُهُودٌ) جمع باعتبار الجزئيات إذ الباقي واحد (عَلَيْهَا) بالمانع في الشاهد (وَإِلَّا فَمَلَى عَاقِلَةً الْإِمَامِ) وإن علم ففي ماله وإلغاهم بقصص لأنهم يعلم الكذب (وَفِي الْقَطْعِ حَلَفَ لِلانْطِوَاعِ أَنَّهَا بَاطِلَةٌ) والفرم على ما سبق وهذا في المارقة كالجناية إن نكل الطالب لأن القصاص في الجرح يعمل فيه بشاهد وعين كما سبق في المستحسنات (وَنَقَضَهُ هُوَ فَقَطُّ إِنْ ظَهَرَ أَنَّ غَيْرَهُ أَصَوَّبَ أَوْ خَرَجَ عَنْ رَأْيِهِ أَوْ رَأَى مُقْلِدَهُ) لرأى غيره (وَرَفَعَ الْخِلَافَ لِأَحْلَ حَرَاماً) فيما له باطن لو اطاع عليه ما حكم كالزور (وَنَقَلَ وَلَيْكِ أَوْ فَسَخُ عَقْدٍ

(١) وهو قوله أو آخر الباب : ولا يبدءوا لصالح إن ظهر وجهه أي الحق .

(٢) أي قضى بغير هديلين كعبددين الخ .

أَوْ تَقْرِيرُ نِكَاحٍ بِغَيْرِ وَلِيٍّ لَا لِأَجِبِزِهِ (وَأَوْ أَفْتَى وَأَمَّ بِتَعَدُّ  
لِمُكَاثِلٍ بَلَّ إِن تَجَدَّدَ فَلَا جُنْهَادُ<sup>(١)</sup> كَفَسَخَ بِرِضْعٍ كَبِيرٍ) عَلَى أُمِّ زَوْجَتِهِ مِثْلًا  
وَالْبَاءُ سَبَبِيَّةٌ (وَتَأْيِيدٍ) حُرْمَةٌ (مَنْكُوحَةٍ عِدَّةٍ) عَطْفٌ عَلَى رِضْعٍ فَهُوَ سَبَبُ  
لِحُكْمِهِ بِالْفَسْخِ فَإِذَا حُصِلَ عَقْدُ نَظِيرِ الْأَوَّلِ وَلَوْ عَلَى هَذِهِ الرَّأَةِ مِنَ الْأَوَّلِ احْتِجَاجُ  
لِحُكْمٍ آخَرَ كَمَا قَالَ (وَهِيَ كَغَيْرِهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ) مِمَّنْ لَمْ يَحْصُلْ فِيهِ حُكْمٌ  
(وَلَا يَدْعُو لِصُلْحٍ إِنْ ظَهَرَ وَجْهُهُ) أَيْ الْحَقُّ إِلَّا لِرَحْمٍ أَوْ فَضْلٍ كَمَا سَبَقَ (وَلَا  
يَسْتَنْدُ لِعَلِّهِ إِلَّا فِي التَّعْدِيلِ وَالْجَرْحِ كَالشُّهُوَةِ بِذَلِكَ) تَشْبِيهِ فِي الْاسْتِنَادِ  
(أَوْ إِفْرَارِ الْخُصْمِ بِالْمَدَالَةِ وَإِنْ أَنْكَرَ تَحْكُومُ عَلَيْهِ إِفْرَارُهُ بَعْدَهُ) أَيْ  
الْحُكْمَ (لَمْ يَفِدْهُ) وَقَبْلَهُ لَمْ يَحْكَمْ بِهِ وَإِنْ أَنْكَرَ الشُّهُودُ بَعْدَ الْحُكْمِ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ  
الْقَاضِي بِالْعَدَالَةِ نَظَرَ السُّلْطَانُ وَلَا غَرَمَ عَلَى الشُّهُودِ (وَإِنْ شَهِدَا بِحُكْمٍ نَسِيَةً  
أَوْ أَنْكَرَهُ أَمَضَاهُ وَأَنْهَى لغيرِهِ بِمُشَافَهَةِ إِنْ كَانَ كُفْلٌ يُولَا يَتَدَرٍ وَبِشَاهِدَيْنِ  
مُطْلَقًا) كَانَتْ الدَّعْوَى مِمَّا يَعتبر فِيهِ الشَّاهِدَانِ أَوْ لَا وَلَا يَدُّ أَنَّهُ بِمَحَلٍّ وَلَا يَتَقَبَّلُ  
عِزْلَهُ (وَأَعْتَمَدَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ خَالَفَا كِتَابَهُ وَنُذِبَ حَقُّهُ) مِنْ خَارِجٍ بِكَشْمَعَةٍ  
اِحْتِيَاطًا خَصُوصًا إِذَا أَشْهَدَاهَا عَلَيْهِ وَلَمْ يَقْرَأْ عَلَيْهِمَا (وَلَمْ يَفِدْ<sup>(٢)</sup> وَحْدَهُ وَأَدْبَا  
وَإِنْ عِنْدَ غَيْرِهِ) أَيْ الْمُرْسَلُ إِلَيْهِ (وَأَقَادَ إِنْ أَشْهَدَاهَا أَنَّ مَا فِيهِ حُكْمُهُ أَوْ  
خَطُّهُ كَالْإِفْرَارِ وَمَيَّزَ فِيهِ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ مِنْ اسْمٍ وَحِرْفَةٍ وَغَيْرِهَا فَتَفَدَّهُ  
الْثَّانِي وَبَنَى) إِنْ لَمْ يَتِمَّ الْأَوَّلُ الْحُكْمَ (كَأَنَّ نُقِلَ) الْأَوَّلُ (إِلْخُطَّةً) بِالضَّمِّ قَضِيَّةٌ  
(أُخْرَى) تَشْبِيهِ فِي الْبِنَاءِ (وَإِنْ حَدًّا إِنْ كَانَ) الْأَوَّلُ (أَهْلًا أَوْ قَاضِيًا

(١) كما فعل عمر في الحاربية فإنه قضى فيها بقضاء بن وقال : ذلك على ما قضينا وهذا

على ما تقضى .

(٢) يخص من هذا ما سبق له آخر باب اللفظة من قوله : وإن أتى رجل بكتاب قاضٍ لأنه  
قد شهد عندي الخ في هذه الصورة يعمل بكتاب القاضي وحده لحقة الأمر فيها إذ له حوزها  
بالوصف وحده من غير كتاب .

مُعْزٍ وَإِلَّا فَلَا) راجع لقوله نفذه الخ (كَأَن شَارَكَهُ غَيْرُهُ وَإِنْ مَيِّتًا) إِلَّا  
 أَنْ يَعْلَمَ بِقَرِينَةٍ (وَإِنْ لَمْ يُعْمَرْ) الخضم في الكتاب (فَفِي إِعْدَائِهِ) أَيْ  
 الْمُدْعَى عَلَيْهِ حَتَّى يَثْبُتَ الْإِشْرَافُ (أَوْ لَا حَتَّى يَنْزِلَ أَحَدُهُمَا قَوْلَانِ وَالْقَرِيبُ  
 كَالْخَاضِرِ) وَيُوجِبُ إِلَيْهِ بِالْإِعْذَارِ كَمَا سَبَقَ (وَالْبَعِيدُ جِدًّا كَالْكَافِرِ بِقِيَّةٍ قُضِيَ عَلَيْهِ  
 بِبَرِّينِ الْقَضَاءِ) وَتَنُوجُهُ أَيْضًا فِي دَعْوَى عَلَى مَيِّتٍ لَمْ تَقْرُورَتِهِ وَيَكْفِي فِي  
 قَضَائِهِ الْبَيْتَةُ أَوْ عَلَى يَتِيمٍ أَوْ مُسْكِينٍ أَوْ حَبْسٍ أَوْ بَيْتٍ مَالٍ . أَوْ وَجْهٌ بُوَ اسْتِحْقَاقِ  
 حَيَوَانٍ (وَسَمَّى الشُّهُودَ) لِيَمْذُرَ لِلْبَعِيدِ إِذَا قَدِمَ (وَإِلَّا نَقِضَ وَالْعَشْرَةُ أَوْ  
 الْيَوْمَانِ مَعَ الْخَوْفِ يُقْضَى عَلَيْهِ مَعَهَا) أَيْ يَمِينِ الْإِسْتِظْهَارِ وَهُوَ عَلَى حُجَّتِهِ  
 إِذَا قَدِمَ (فِي غَيْرِ اسْتِحْقَاقِ الْعَقَارِ وَحَكْمَ بِنَاءٍ يَتَمَيَّزُ غَائِبًا بِالصَّنَةِ كَدَيْنِ  
 وَجَلَبِ الْخُصْمِ بِخَاتَمِهِ أَوْ رَسُولٍ إِنْ كَانَ عَلَى مَسَافَةِ الْمَدُونِ) الْفَصْرُ  
 (لَا أَكْثَرَ كَسْتَيْنِ مَيْلًا إِلَّا بِشَاهِدٍ وَلَا يُزَوَّجُ امْرَأَةٌ لَيْسَتْ بِوَلَايَتِهِ وَهَلْ  
 يُدْعَى حَيْثُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ) مُطْلَقًا (وَبِهِ عَمَلٌ أَوْ الْمُدْعَى) بِهِ مِنْ الْعَقَارِ  
 (وَأَقِيمَ مِنْهَا وَفِي تَمْسُكِ الدَّعْوَى لِغَائِبٍ بِلَا وَكَالَةٍ) وَلَا حَقَّ فِي الْمُنَازَعِ  
 فِيهِ حِفْظًا لِمَالِ الْفَهْرِ (تَرَدُّدٌ) .

### ﴿بَابُ (١)﴾

(الْعَدْلُ حُرٌّ) وَإِنْ ظَهَرَ رَقْعُهُ لَمْ يَرُدَّ بِخِلَافِ الْفَاضِي أَنْظَرَ حَشَّ (مُسْلِمٌ  
 عَاقِلٌ بَالِغٌ بِلَا فِسْقٍ وَبِلَا حَبْرٍ وَبِدَعَةٍ وَإِنْ تَأَوَّلَ كَخَارِجِيٍّ وَقَدَرِيٍّ)  
 وَالشَّرُوطُ عِنْدَ الْأَدَاءِ إِلَّا فِي الْفِكَاحِ وَمَنْ كَتَبَ شَهَادَتَهُ فَيَعْتَبِرُ التَّحْمِيلَ (لَمْ يُبَايَعْ)

(١) فِي الشَّهَادَةِ وَأَحْكَامِهَا وَهِيَ أَخْبَارُ عَدْلٍ حَاضِرٍ بِمَا عَلِمَ وَلَوْ بِأَمْرٍ عَامٍ لِيَحْكُمَ بِمُقْتَضَاهُ  
 وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنِ الرِّوَايَةِ وَسَائِرِ الْأَخْبَارِ أَنَّ الْخَبَرَ أَنْ قَصِدَ بِهِ تَرْتِيبُ حُكْمٍ وَابْتِرَامُ قَضَاءٍ ،  
 فَالشَّهَادَةُ . وَأَنْ قَصِدَ بِهِ تَعْرِيفُ دَلِيلِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ بِشَرْعِهِ فَالرِّوَايَةُ . وَأَنْ خَلَا عَنْ ذَلِكَ فَهُوَ  
 سَائِرُ الْأَخْبَارِ . هَذَا حَاصِلُ مَا فَرَرَهُ بَن .

كَبِيرَةٌ أَوْ كَثِيرٌ كَذِبٍ أَوْ صَغِيرَةٌ خِيسَةٌ ) كالتفسير لقوله بلا فسق (وَسَفَاهَةٌ )  
 زيادة الجون (وَأَمَبَ نَزْدِ ) بعرف بالطاولة لحديث « من لعب به فكأنما صبغ  
 يده من دم الخنزير » <sup>(١)</sup> (ذُو مُرُوءَةٍ يَتْرَكَ غَيْرَ لَأْتِي مِنْ ) لعب (حَمَامٍ ) بطير  
 (وَسَمَاعٍ غَفَاهٍ ) متكرراً كما في حش (وَدِيَاغَةٍ وَحِيَا كِيَةً اخْتِيَاراً ) ممن ليست  
 شأنه (وَادَامَةَ شَطْرَ نَجٍ ) وحرم يجعل كبنفهمه على الأشهر <sup>(٢)</sup> وفي بن قول  
 بجوازه مع نظيره في خلوة لامع الأوباش (وَأِنْ أُنْعِمَ فِي قَوْلٍ ) أو فعل علمه  
 قبل العمى أو بحس كما يأتي في الزنا (أَوْ أَصَمَّ فِي فِعْلٍ لَيْسَ بِمُعْقَلٍ إِلَّا فِيمَا  
 لَا يَلْبِسُ وَلَا مُتَأَكَّدٍ الْقُرْبِ كَأَبٍ وَإِنْ عَلَا وَزَوْجُهُمَا ) أى الأبوين وكذا  
 أبو الزوج وابنه والزوج يشمل الأنثى ولا يشهد في عقد تولاه لأنه من فعله  
 ولا سمار في ثمن يزيد أجرته ( وَوَلَدٍ وَإِنْ سَقَلَ كَبَيْذَتِ وَزَوْجُهُمَا وَشَهَادَةُ  
 ابْنٍ مَعَ أَبِي وَاحِدَةٍ ) الأرجح اثنان كما لبن وحش ( كَكُلِّ هَذَا الْآخِرِ )  
 تشبيهه في الإلقاء (أَوْ عَلَى شَهَادَتِهِ أَوْ حُكْمِهِ ) وتصحح على خطئه على التحقيق  
 (بِخِلَافِ أَخِي الْآخِرِ ) فتجوز (إِنْ بَرَزَ) في المدالة (وَلَوْ) شهد (بِمَعْدِلٍ)  
 لأخيه (وَتَوَوَّلَتْ أَيْضاً بِخِلَافِهِ ) وأنه لا يمد له (كأجير ) تشبيهه في اشتراط  
 التبريز (وَمَوَّلَى) أسفل (وَمُلَاطِفٍ وَمُفَاوِضٍ فِي غَيْرِ مَفَاوِضَةٍ وَزَانِدٍ أَوْ مُنْقِصٍ  
 وَذَا كِرٍ بَعْدَ شَكٍّ وَتَزَكِيَةٍ ) وتجوز (وَأِنْ بِحَدِّ ) دم (مِنْ مَعْرُوفٍ إِلَّا  
 الْغَرِيبَ ) والنساء فيزكيهما غير المعروف ثم يزكيه معروف وفي بن :

عدالة على عدالة هباء إلا عدالة النساء والغرباء

(بِأَشْهَدُ) في تعيين مادة الشهادة خلاف <sup>(٣)</sup> (أَنَّهُ هَذَا رِضَى ) فإن اقتصر

(١) لفظ الحديث « من لعب بالترديد فكأنما صبغ يده من دم خنزير » رواه مسلم وغيره عن بريدة .

(٢) لكن لم يصح في تحريمه حديث .

(٣) الأرجح عزمه كما في شرح المجموع .



على أحدهما بخلاف<sup>(١)</sup> في بن ( من فطن عارف لا يتخذ مُتَمَيِّدٍ عَلَى طُولِ  
عِشْرَةِ لَأَسْمَاعِ ) إِلَّا فَاشِيًا ( مِنْ سَوْفِهِ أَوْ تَحَلَّتْ بِهِ إِلَّا لَتَمْدِيرٍ وَوَجَبَ إِنْ  
تَمَيَّنَ ) الْمَزْكِي ( كَجَرَحٍ إِنْ بَطَلَ الْحَقُّ ) حَسَّ مِنْ عِلْمِ صَدَقِ الْفَاسِقِ لَا يَجْرَحُهُ  
( وَنُدِبَ تَزْكِيَةً سِرِّيًّا مَعَهَا ) وَكِلَاهُمَا ( مِنْ مُتَمَدِّدٍ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ الْإِسْمَ  
وَلَمْ يَذْكُرِ السَّبَبَ بِخِلَافِ الْجَرَحِ ) فَلَا يَدَّ مِنْ ذِكْرِ سَبَبِهِ وَيُلْقِي كَمَا فِي  
نَتِ ( وَهُوَ مُتَمَدِّدٌ ) وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلْمَزْكِي أَعْدَلُ أَوْ أَكْثَرُ خِلَافٍ فِي بَن  
( وَإِنْ شَهِدَ ثَانِيًا فِي الْإِكْتِفَاءِ بِالْتَزْكِيَةِ الْأُولَى تَرَدُّدٌ ) الْأَرْحَجُ عَدَمُهُ  
مَالِمْ يَشْتَرُ لَمْ يَكُنْ لَا يَنْقُضُ إِنْ اكْتَفَى ( وَبِخِلَافِهَا لِأَحَدٍ وَلَقَدْ يَنْهَى عَلَى الْآخَرِ  
أَوْ أَبَوَيْهِ ) عَظْفٌ عَلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ أَخٍ فَتَجَوُّزُ ( إِنْ لَمْ يَظْهَرْ مِثْلُ لَهْ وَلَا  
عَدُوٍّ ) عِدَاوَةٌ دُيُوبِيَّةٌ ( وَلَوْ عَلَى ابْنِهِ ) أَيْ الْعَدُوِّ ( أَوْ ) كَانَتْ الْعِدَاوَةُ الدُّيُوبِيَّةُ  
بَيْنَ ( مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ وَلِيُخْبِرَ بِهَا ) رَجَحَ أَنَّهُ لَا يَخْبِرُ الْقَاضِي بِالْعِدَاوَةِ إِذَا عِلِمَ  
صَدَقَ نَفْسُهُ ( كَقَوْلِهِ بِمَدَّهَا ) أَيْ الشَّهَادَةُ ( تَقْتَضِيهِمْ وَيُشَبِّهُنِي بِالْمَجْتَنُونَ  
مُخَاصِمًا ) فَتَرَدُّ ( لِأَشَاكِهَا ) مَعَانِيهَا ( وَاعْتَمَدَ فِي ) شَهَادَةٍ ( عَلَى إِمْسَاكِ بِصُحْبَةٍ )  
مُتَعَلِّقٍ بِاعْتِمَادٍ مُضْمِنًا مَعْنَى تَمَسُّكِ ( وَقَرِيبَةً صَبْرٍ ضَرِيٍّ كَضَرْبِ الزَّوْجَيْنِ )  
تَشْبِيهِهِ فِي الْاعْتِمَادِ عَلَى الْفَرِيقَةِ ( وَلَا إِنْ حَرِصَ عَلَى إِزَالَةِ نَقْصٍ ) بَأَن  
شَهِدَ ( فِيمَا رُدَّ فِيهِ لِفِسْقٍ أَوْ صِبْيٍ أَوْ رِقٍّ ) يَعْلَمُهُ فَيَتَنَبَّهُ عَلَى مُحَاوَلَةِ دَفْعِ  
عَارِ الرَّدِّ بِالْقَبُولِ بِعَدِّ ( أَوْ عَلَى التَّمَاتِي ) بِمُشَارَكَةِ الْفَقِيرِ ( كَشَهَادَةِ  
وَلَدِ الزَّوْنَا فِيهِ ) وَكَذَا الْإِزَانِي فِي اللُّوَاطِ عَلَى الظَّاهِرِ ( وَإِلَّا إِنْ حَرِصَ  
عَلَى الْقَبُولِ لِامْتِحَانِيَّةٍ مَشْهُودٍ عَلَيْهِ ) أَيْ رَفَعَهُ لِلْقَاضِي ( بِطَلْمَقًا ) وَلَوْ فِي حَقِّ  
اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا الشَّرْطِيَّ إِنْ رَفَعَ فَوْرًا حَسَبَ الْإِمْكَانِ ( أَوْ شَهِدَ وَحَلَفَ )

( ١ ) الرَّاجِحُ مِنْهُ قَوْلُ اللَّخْمِيِّ : إِنْ قَالَ هُوَ عَدْلٌ رَضِيَ وَكَفَى ، وَلَا يَكْفِي عَدْلٌ أَوْ رَضَى  
خِطَابًا لِابْنِ مَرْزُوقٍ .

ويغفر هذا للعوام والقاضي تحليف الشاهد ولو بالطلاق إن اتهمه (أَوْ رَفَعَ قَبْلَ  
الطَّلَبِ فِي مَحْضِ حَقِّ الْآدَمِيِّ) الأولى كما في بن حذف محض (وَفِي مَحْضِ حَقِّ  
اللَّهِ تَعَالَى تَجِبُ الْمُبَادَرَةُ بِالْإِمْسَاكِ) لكن من غير رفع الخصم معه كما سبق  
(إِنْ اسْتَدْرَجَ تَحْرِيمُهُ كَعَتَقٍ وَطَلَاقٍ وَوَقْفٍ وَرَضَائِعٍ وَإِلَّا) يستدم (خَيْرُ  
كَالِزُّنَى) والستر على غير المجاهر أولى (بِخِلَافِ الْخُرُصِ عَلَى التَّحْمَلِ) فلا  
يضر (كَالْمُخْتَفِي) ليشهد (وَلَا إِنْ اسْتَبْعَدَ كَبَدَوِي لِحَضَرِي) إلى طلب  
تحمله (بِخِلَافِ إِنْ سَمِعَهُ) من غير فصد (أَوْ مَرَّ بِهِ) فيجوز (وَلَا سَأَلِ) (وَلَا  
شَهِدَ) فِي كَثِيرٍ بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَسْأَلْ) وإن قبل (أَوْ يَسْأَلِ الْأَعْيَانَ وَلَا إِنْ  
جَرَّ بِهَا نَفْعًا كَعَلَى مُورَثِهِ الْمُحْصَنِ بِالزُّنَى أَوْ قَتْلِ الْعَمْدِ إِلَّا) المورث  
(الْفَقِيرَ أَوْ بَعْتَقٍ مَنْ يُتَمِّمُ فِي وَلَائِهِ) كما إذا شهد أن أباه أعتق فلاناً وفي الورثة  
من لا حق له في الولاء كالبنات (أَوْ بَدَيْنِ) بل مطلق مال (لِمَدِينَةٍ) العسر  
ولم يبعد أجله (بِخِلَافِ) شهادة (الْمُنْفِقِ لِلْمُنْفِقِ عَلَيْهِ) إلا أن يلزمها مدة  
إعساره (وَشَهَادَةُ كُلِّ لِلْآخِرِ وَابْنُ) على واحد إلا التهمة تواطىء  
(وَالْقَائِلَةُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ فِي حِرَابَةٍ) على من حاربهم مع العداوة للضرورة  
(لَا) شهادة العسكر (الْمَجْلُوبِينَ) على أهل البلاد لبعضهم (كَالْبَحَارِ مُسْتَأْجِرِ  
دَابَّةٍ لِمِثْلِهِ أَوْ لِقَطٍّ أَوْ ثَوْبٍ لِمِثْلِهِ) أى لنفسه (بِكَثِيرٍ) يتهم به (وَلِغَيْرِهِ)  
مطلقاً (بِوَصِيَّةٍ) بمعنى في متعلق بشهد (وَلَا) بأن شهد لنفسه بقليل ولغيره  
بكثير على الأرجح (قَبْلَ لَهْمًا) ويحلف الغير لاهو لتبعيته وبها يلغز (١) وهذا  
خاص بالوصية لأن الميت قد لا يجد غيره كما في عب وهذا إذا كتبت بكتاب  
واحد بغير خط الشاهد وإلا صحت للغير فقط (وَلَا إِنْ دَفَعَ) ضرراً (كَشَهَادَةِ

(١) فيقال : شهادة لنفس مضت ، ويقال : دعوى أخذت بشاهد بلا عين ، أو على  
ميت بلا عين استظهار . ويقال : شيء أخذ من مال الغير بمجرد الدعوى اهـ شرح المجموع .

بَعْضِ الْعَاقِلَةِ بِفُسْقِ شُهُودِ الْقَتْلِ ( أَوْ الْمُدَانِ الْمُسْرِ لِرَبِّهِ وَلَا مُقْتِ عَلَى مُسْتَفْتِيهِ ) فِي طَلَاقٍ ( إِنْ كَانَ يَمَّا يُنَوَّى فِيهِ ) فِي غَيْرِ الْقَضَاءِ لِأَنَّهُ عِلْمٌ بِرَأْيِهِ ( وَإِلَّا ) كَأَرَادَةِ مَيِّتَةٍ ( رَفَعَ وَلَا إِنْ شَهِدَ بِاسْتِحْقَاقِي وَقَالَ أَنَا بَعَثْتُهُ ) أَوْ وَهَبْتَهُ عَلَى الرَّاجِحِ لِأَنَّهُ شَهِدَ لِنَفْسِهِ بِالْمَلِكِ كَمَا فِي بَنٍ وَغَيْرِهِ ( وَلَا إِنْ حَدَّثَ فُسْقٌ بَعْدَ الْأَدَاءِ ) قَبْلَ الْحَكْمِ وَلَوْ ثَبِتَ بَعْدَهُ بِخِلَافِ تَهْمَةٍ جَرَّ وَدَفَعٍ وَعَدَاوَةٍ ( كَانَ يَشْهَدُ لَامْرَأَةٍ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا بَعْدَ الْأَدَاءِ أَوْ يَجْرَحُ رَجُلًا فَيَشْهَدُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى عَاقِلَتِهِ بِدِيَةِ فَلَا يَضُرُّ ( وَلَا عَالِمٍ ) شَأْنُهُ الْحَقْدُ ( عَلَى مِثْلِهِ <sup>(١)</sup> ) وَلَا إِنْ أَخَذَ مِنَ الْعُمَالِ الَّذِينَ لَمْ يُطْلَقْ لَهُمُ التَّصَرُّفُ ( أَوْ أَكَلَ عِنْدَهُمْ بِخِلَافِ الْخُلَفَاءِ وَلَا إِنْ تَعَصَّبَ كَالرَّشْوَةِ وَتَأَقَّنَ خَصْمٌ ) بَغَيْرِ حَقٍّ ( وَلَعِبَ نَيْرُوزٍ ) مَعْلُومٌ عِنْدَ الْعَامَةِ ( وَمَطْلٍ ) مِنْ غَنَى ( وَحَلَفَ بِعَيْتٍ وَطَلَّاقٍ وَبِحُجَى مَجْلِسِ الْقَاضِي ثَلَاثًا ) أَيَّامًا مُتَوَالِيَةً ( بِلَا عُذْرٍ وَتِجَارَةٍ لِأَرْضٍ حَرْبٍ وَسُكْنَى مَغْضُوبَةٍ أَوْ مَعَ وَلَدٍ شَرِيبٍ وَبَوَاطٍ مَنْ لَا تَوَاطٍ ) كَجَائِزٍ وَصَغِيرَةٍ ( وَبِالْتَفَاتِهِ فِي الصَّلَاةِ وَبِاقْتِرَاضِهِ حِجَابَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ ) لِمَطْلَقِ حَبْسٍ ( وَعَدَمِ إِحْسَاكِمِ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ وَالزَّكَاةِ لِمَنْ لَزِمَتْهُ وَبَيْعِ نَرْدٍ وَطُنْبُورٍ وَاسْتِحْلَافِ أَبِيهِ وَقُدْحٍ فِي الْمُتَوَسَّطِ بِكُلِّ ) مِنْ الْمَجْرَحَاتِ ( وَفِي الْمُبَرِّزِ بِالْعَدَاوَةِ وَالْقَرَابَةِ ) وَالصَّدَاقَةِ وَيَقْبَلُ التَّجْرِيعَ فِي الشَّاهِدِ ( وَإِنْ يَدُونَهُ ) فِي الْعَدَالَةِ ( كَغَيْرِهِمَا ) أَيْ الْعَدَاوَةِ وَالْقَرَابَةِ ( عَلَى الْمُخْتَارِ ) عِنْدَ الْخَمَى ( وَزَوَالِ الْعَدَاوَةِ وَالْفُسْقِ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ بِلَا

(٢) ذكر المصنف هذا الفرع تبعاً لابن عات فيما نقله عن الشيباني لأن العلماء يتعاسدون كالضرائر ورده الشيخ حلوله في شرحه وأطال إلى أن قال : ولولا أن المصنف ذكر ذلك ما كتبته وليته لم يذكره وفي مختصر ابن عرفة العمل على خلافه وفي أسئلة شيخنا البرزلي كان شيخنا الغبريني يذكر هذا القول اه وفي المجموع وشرحه : والعالم العدل مقبول على مثله بخلاف من يحقد على قريبه ويحسده اه .

حَدِّ (بَزَمَنَ) (وَمَنْ امْتَنَعَتْ) الشهادة (لَهُ لَمْ يَزَكْ) (الشاهد الممتنع له  
(شاهدته و) لم (يُجَرِّحْ) شَهِدًا عَلَيْهِ وَمَنْ امْتَنَعَتْ عَلَيْهِ) كالمدعو  
(فَأَمَّا كَسُّ إِلَّا الصَّبِيَّانَ) استثناء من شروط العدالة السابقة (لَا نِسَاءً فِي كَرْمِي)  
والفرق أن اجتماع الصبيان مشروع للتدريب فلذا لا يقبل مار من غير أهل الجمع  
(فِي جُرْحٍ أَوْ قَتْلٍ) مع وجود القتل (وَالشَّاهِدُ حُرٌّ مُبْتَلًى ذَكَرٌ أَعَدَّ دَلِيلًا  
بَعْدُو) (ولو في الدين لمزيد تمصب الصغار وضعف شهادتهم (وَلَا قَرِيبٌ) ولو  
بعد (وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ) في الشهود به ولا يضر سكوت البعض (و) لا (فُرْقَةٌ)  
تفرق الجمع (إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِمْ) عدول (قَبْلَهَا) وَلَمْ يَحْضَرْ كِبَرُهُ (لِظَنَّةِ  
التعليم (أَوْ يَشْهَدَ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ) إذ لا ضرورة له معهم (وَلَا يَقْدَحُ رُجُوعُهُمْ)  
بعد الشهادة (وَلَا يُجَرِّحُهُمْ) وَلِلزَّانَا وَاللَّوْاطِ أَرْبَعَةٌ بِوَقْتٍ يذهبون فيه للقاضي  
(وَرُؤْيَا اتَّحَدْنَا) بن : وبكفي تعاقبهم في أربعة متصلا لأن قال أحدهم أكرهها  
والباقي طاعت (وَفَرَّقُوا فَقَطْ) بخلاف غيرهم وهل ندباً أو وجوباً خلاف وكذا  
الخلاف في زيادة كالمروود في المسكحلة<sup>(١)</sup> على قولهم (وَأَنَّهُ أَدْخَلَ قَرْجَهُ فِي قَرْجِهَا)  
عطف على موقت (وَلِكُلٍّ) من الأربعة (النَّظَرُ لِلْعَوْرِ) ولا يقدح فيهم عدم  
إرادة الزاني كما في ح وغيره (وَنَدِبَ سَوَالُهُمْ) رجح الوجوب<sup>(٢)</sup> (كَالسَّرِقَةِ مَا مَيَّ  
وَكَيْفَ أَخَذَتْ) فان اختلفوا بطلت وحدوا (لِمَا لَيْسَ بِمَالٍ وَلَا آيِلَ لَهُ كَمَتَّقِي)  
وطلاق أما الوقف فن المال (وَرَجَعَةٍ) واستحقاق وإحلال وإحصان (وَكِتَابَةٍ)

(١) في المجموع : وتفرقهم وزيادة كالمروود في المسكحلة مندوب على أظهر القولين انتهى  
لكن في أقرب المسالك ترجيح الوجوب فيهما فانظره .

(٢) عبارة المدونة : وينبغي إذا شهدت بيعة عنده الزنا أن يكشفهم على شهادتهم ،  
وكيف رأوه . الخ قال أبو الحسن انظر قوله ينبغي هل معناه يجب أو هو على بابه ؟ الأقرب  
الوجوب انتهى .

ونكاح ووكالة أو وصية بغير مال وإسلام وردة وتاريخ عدة (عَدْلَانِ وَإِلَّا)  
بأن آل المال (فَعَدْلٌ وَامْرَأَتَانِ أَوْ أَحَدُهَا بَيِّعِينَ كَأَجَلٍ) في بيع (وَحَيْارِو)  
شأن (شَفْعَةٍ وَإِجَارَةٍ وَجُرُوحِ خَطَايَا أَوْ مَالٍ) وهي للثالث التي لا قصاص فيها  
(وَأَدَاءُ كِتَابَةٍ وَإِصْهَاءٌ بِتَضَرُّفٍ فِيهِ) أى المال وإنما يحلف الوصى إن كان له  
نفع وإلا تمين العدل والمرأتان (أَوْ بِأَنَّهُ حُكِمَ لَهُ بِهِ) أى المال (كَثِيرًا  
زَوْجَتِهِ) وفسخ النكاح تبع (وَتَقْدِيمُ ذَنْبٍ عِتْقًا وَفَصَاحٍ فِي جُرُوحٍ) كما سبق  
في المستحسنيات الأربع في باب الشفعة (وَلَمَّا لَا يَظْهَرُ لِلرَّجَالِ امْرَأَتَانِ كَوَلَادَةٍ)  
ولو لم يوجد الولد ولا تثبت أمومة الولد إن أنكر الوطاء إلا بعدلين (وَعَيِّبِ  
فَرَجٍ) بأمة كالحره إن مكنت وإلا فهي مصدقة<sup>(١)</sup> كما سبق (وَاسْتِهْلَالِ  
وَحَيْضٍ) من أمة وتصدق الحره (وَنِكَاحِ بَعْدَ مَوْتٍ) حق هذا المتقدم على  
قوله ولما لا يظهر للرجال لأنه مما يؤول المال (أَوْ سَبْقِيَّتِهِ) أى اللوث ليأخذ  
ورثة المتأخر من المتوارثين (أَوْ مَوْتٍ وَلَا زَوْجَةٍ وَلَا مُدَبَّرٍ وَنَحْوَهُ) كأم  
ولد وإلا فلا بد من عدلين (وَتَبَيَّتِ الْإِرْثُ) في مسألة الاستهلال (وَالنَّسَبُ  
لَهُ وَعَلَيْهِ) راجع للارث بلا يمينٍ وَالْمَالُ دُونَ الْقَطْعِ فِي السَّرِقَةِ كَقَتْلِ  
عَبْدٍ آخَرَ) فثبت القيمة جنابة لا القصاص راجع لما يؤول المال (وَحَيَاتِ أَمَةٍ)  
من غير أمين<sup>(٢)</sup> (مُطْلَقًا) ولو لم تطلب الخيلولة (كَخَيْرِهَا) بن إلا المقار (إِنْ  
طَلَبَتْ بَعْدَ أَوْ ائْتَمَنِينَ بِزَكَاةٍ) متماق بحيلت (وَبَيْعِ مَا يَفْسُدُ وَوَقْفِ  
ثَمَنِهِ مَعَهَا) أى مع شهادة المحتاجين لاتزكية (بِخِلَافِ الْعَدْلِ) ولم يحلف معه  
(فَيَحْلِفُ) ذاك لرد شهادته (وَيُبَيِّنُ بِيَدِهِ) حوزاً فيضمنها ولو بسماوى (وَأَنْ  
يُسْأَلَ ذُو الْعَدْلِ أَوْ بَيِّنَةٌ سَمِعَتْ وَإِنْ أَمَّ نَقَطَ وَضَعَ قِيمَتَهُ الْعَبْدُ لِيَذْهَبَ

(١) بيمينها .

(٢) أما الأمين فلا يحال على الراجح كما في شرح المجموع .

بِهِ إِلَى بَلَدٍ يُشْهَدُ لَهُ عَلَى عَيْنِهِ ( وَيُنْعَى قَاضِيهَا ) ( أُجِيبَ لَا انْتِفَاءً وَطَلَبَ  
إِيقَافَهُ لِإِتْيَانِي بِبَيِّنَةٍ وَإِنْ بَكِيؤُ مَيْنِ إِلَّا أَنْ يَدَّعَى بَيِّنَةً حَاضِرَةً أَوْ سَمَاعًا  
يَثْبُتُ بِهِ ) ( بَأَنْ فَشَاوَعِينُوا الْعَبْدَ ) ( فَيُوقَفُ وَيُؤْكَلُ بِهِ ) ( مِنْ يَحْفَظُهُ ) ( فِي كَيُومٍ  
وَالغَلَّةُ لَهُ ) ( أَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ ) ( لِلْقَضَاءِ وَالنَّفَقَةِ ) ( زَمَنَ الْإِيقَافِ ) ( عَلَى الْمُقْضَى لَهُ  
بِهِ وَجَازَتْ عَلَى خَطِّ مُقَرَّرٍ بِلَا يَمِينٍ ) ( إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَسَائِلِ يَمِينِ الْقَضَاءِ  
السَّابِقَةِ وَهَذَا إِنْ شَهِدَ عَلَى الْخَطِّ عَدْلَانِ وَهَلْ يَعْمَلُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ عَلَيْهِ فِي الْمَالِيَّاتِ  
وَفِي بَنِ تَرْجِيحِهِ أَوْ لَا كَالنَّقْلِ وَفِي الْخُرُشَى وَغَيْرِهِ تَرْجِيحُهُ وَرَجَحَ بَعْضُهُمْ اشْتِرَاطَ  
الْخَطِّ وَالْإِزَامَ صَاحِبِهِ كِتَابَةً مَا يَظْهَرُ خَطُّهُ حَيْثُ لَا بَيِّنَةٌ ( وَخَطُّ شَاهِدٍ مَاتَ أَوْ  
غَابَ يَبْعُدُ ) ( لَا حُضْرَ وَلَوْ مَرَأَةً ) ( وَإِنْ بَغَيْرِ مَالٍ فِيهِمَا ) ( شَيْخَنَا الرَّاجِحَ قَصَرَ خَطُّ  
الشَّاهِدِ عَلَى الْمَالِيَّاتِ ) ( إِنْ عَرَفْتَهُ ) ( أَى الْبَيِّنَةُ الْخَطِّ ) ( كَالْمُعَيَّنِ ) ( غَيْرِهِ ) ( وَإِنْ  
كَانَ يَعْرِفُ مُشْهَدَهُ ) ( الْمَعُولُ عَلَيْهِ لَا يَشْتَرِطُ ذَلِكَ وَيَكْفِي قَوْلُهُ ) ( وَتَحْمَلُهَا عَدْلًا )  
وَاسْتَمَرَ عَدْلًا ( لَا ) ( يَشْهَدُ مَعْتَمِدًا ) ( عَلَى خَطِّ نَفْسِهِ حَتَّى يَذْكُرَهَا ) ( أَى الْقَضِيَّةِ  
( وَأَدَّى ) ( أَنْ هَذَا خَطُّهُ ) ( بِلَا نَفْعٍ ) ( لِحَتْمَالِ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ الْقَاضِي كَمَا هُوَ قَوْلُ  
مَالِكِ الْأَوَّلِ وَعَلَيْهِ جَمَاعَةُ قَالِ الْأَشْيَاخِ وَهُوَ مِنْ الْمَصَالِحِ الْآلِ ( وَلَا عَلَى مَنْ  
لَا يَعْرِفُ إِلَّا عَلَى عَيْنِهِ ) ( لَا الْأَسْمَ لِحَتْمَالِ تَغْيِيرِهِ ) ( وَيُسَجَّلُ مَنْ زَعَمَتْ أَنَّهَا  
ابْنَةُ فَلَانٍ ) ( وَالْمَذْهَبُ ثَبُوتُ الْحَقِّ دُونَ النَّسَبِ <sup>(١)</sup> وَلَوْ لَمْ يَذْكُرِ الزَّعْمَ ) ( وَلَا عَلَى  
مُتَّبِعِيهِ لِقَتَعَيْنِ الْأَدَاءِ وَإِنْ قَالُوا أَشْهَدُ تَنَا مُتَّبِعِيهِ وَكَذَلِكَ نَعْرِفُهَا قُلْدُوا  
وَعَلَيْهِمْ إِخْرَاجُهَا ) ( مِنْ نِسَاءِ غَيْرِهَا ) ( إِنْ قِيلَ لَهُمْ عَمِنُوهَا ) ( حَيْثُ لَمْ يَمِيزُوهَا  
بِنَسَبٍ يَخْصُصُهَا عَلَى أَرْجَحِ الْقَوْلَيْنِ وَالْخِلَافُ أَيْضًا فَمَا شَهِدَ بِهِ مِنْ دَابَةِ وَرَقِيقٍ كَمَا  
حَقَّقَهُ ( ر ) ( وَجَازَ الْأَدَاءُ إِنْ حَصَلَ الْعِلْمُ ) ( بِأَنْ هَذِهِ الْمَشْهُودُ عَلَيْهَا ) ( وَإِنْ بَامْرَأَةٍ  
لَا يَشَاهِدِينَ شَارَكَاهُ فِي الشَّهَادَةِ عَلَيْهَا ) ( إِلَّا نَقْلًا ) ( عَنْهُمَا نَعَمْ لَوْ سَأَلَهَا فَأَخْبَرَاهُ

(١) وَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ مَبْسُوطٌ فِي كُتُبِ الْأَصُولِ .

وحصل العلم فأولى من المرأة (وَجَازَتْ بِسَمَاعٍ فَشَا عَنْ ثِقَاةٍ وَغَيْرِهِمْ) والأرجح  
لا بد من جمعهما في الأداء (بِمَلِكٍ لِحَائِزٍ مُتَصَرِّفٍ طَوِيلًا) (حقق ر وغيره  
أن التصرف لا يشترط هنا فضلا عن الطول (وَقُدِّمَتْ بَيْتُهُ الْمَلِكِ) بتأ (إلا  
بِسَمَاعٍ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ كَأْبَى الْقَائِمِ) لأن الناقلة مقدمة (ووقوف) عطف على  
ملك والأرجح أنه لا يشترط فيه الحوز (وَمَوْتٍ بَبُعْدٍ) في البلاد ولم يطل الزمن  
وإلا فلا بد من القطع (إِنْ طَالَ الزَّمَانُ) بالسماع كعشرين سنة وهذا في  
غير الموت لما عرفت (بِلَا رِيْبَةٍ) لا إن لم يعلم ذلك من في سنهم مع كثرة  
(وَحَلَفَ وَشَهِدَ اثْنَانِ) وقيل يعمل بشاهد ويمين (كَغَزَلٍ وَجُرْحٍ وَكُفْرِ  
وَسَقْفٍ وَنِكَاحٍ وَضِدِّهَا) من تولية وتعديل وإسلام ورشد وطلاق (وإن  
يُخْلَعُ وَضَرَرِ زَوْجٍ) ولو لم يطل (وَهَبَةٍ وَوَصِيَّةٍ وَوِلَادَةٍ وَحِرَابَةٍ وَإِبَاقٍ  
وَعُدْمٍ وَأَسْرٍ وَعِتْقٍ وَلَوْثٍ) ونفس شهادتهما على القتل لو<sup>(١)</sup>  
(وَالْتَحَمُلُ إِنْ افْتَقَرَ إِلَيْهِ فَرَضُ كِفَايَةٍ وَتَعْيِينُ الْأَدَاءِ مِنْ كَبَرِ يَدَيْنِ  
وَعَلَى) شاهد (ثَالِثٍ إِنْ لَمْ يَجْتَزِ بِهِمَا وَإِنْ انْتَفَعَ) من تعين عليه الأداء  
(فَجُرْحٍ إِلَّا رُكُوبَهُ لِعُسْرِ مَشْيِهِ وَعَدَمِ دَابَّتِهِ لَا كَسَافَةِ الْقَصْرِ)  
عطف على قوله كبريدين (وَلَهُ أَنْ يَدْخُلَ مِنْهُ بِدَابَّةٍ وَنَفَقَةٍ) مع البمد  
(وَحَلَفَ بِشَاهِدٍ فِي طَلَاقٍ وَعِتْقٍ لَانْكَاحٍ فَإِنْ نَكَلَ حُسْوَ وَإِنْ طَاوَدُنَّ)  
سبق عند قوله وكل دعوى لا تثبت إلا بعداين الخ (وَحَلَفَ عَبْدٌ وَسَقِيَهُ مَعَ  
شَاهِدِهِ) وإلا حلف سيد غير المأذون وكذا تحلف السفينة على الميسر في خلوة  
الاهتداء ولها المهر (لَا ضِيَّ وَأَبَوَاهُ وَإِنْ أَنْفَقَ) خلافاً للقول بالحلف  
تسقط النفقة فإن ولى الولي العاملة فهو الذي يحلف (وَحَلَفَ مَطْلُوبٌ)

(١) جملة المسائل التي يعمل فيها بشهادة السماع اثنتان وثلاثون نظمها بعضهم في ثمانية  
أبيات أوردها شب . ونقلها عنه الصاوي في بلغة السالك فلتنظر ثمة .

مَطْلُوبٌ) للصبي (رُئِيَ تَرَكَ) للدعي به (بِيَدِهِ) حوزاً فيضمنه من السماوى  
(وَأُسْجِلَ) شهادة شاهد الصبي (لِيَحْلِفَ إِذَا بَلَغَ كَوَارِثُهُ) إن مات (قَبْلَهُ)  
أى البلوغ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ) الوارث (نَسْكَالٌ أَوْ لَا) عن حلف حصته فيما  
إذا شهد الشاهد بمشترك (فَفِي حَلْفِهِ) على حصة الصبي لأنه قد يظهر له الحق  
(قَوْلَانِ وَإِنْ نَسَكَالٌ) الصبي إذا بلغ أو وارثه (اِكْتَفَى بِيَمِينِ الْمَطْلُوبِ  
الْأُولَى) وأما لو نسكل المطلب فانه يؤخذ منه ابتداءً (وَإِنْ حَلَفَ الْمَطْلُوبُ)  
لرد شاهد (ثُمَّ أَتَى بِآخَرَ فَلَا ضَمَّ وَفِي حَلْفِهِ) أى الطالب (مَعَهُ) أى الآخر  
(وَتَحْلِفُ الْمَطْلُوبُ) ثانياً (إِنْ لَمْ يَحْلِفْ قَوْلَانِ) أظهرهما الحلف ولو أقام  
شاهدين قضى لهما على الأرجح (وَإِنْ تَعَذَّرَ يَمِينُ بَعْضِ كَشَاهِدٍ يَوْفَى عَلَى بَيْتِهِ  
وَحَقِيقَتِهِمْ أَوْ عَلَى الْفُقَرَاءِ حَلَفَ) للدعي عليه فى الثانية ابتداءً وفى الأولى بعد  
نسكول للدعي (وَالَا فَحُبْسٌ) وإذا بطل فى الأولى بنكول الموجودين وحلف  
الخصم فى حلف من باتى بعد واستحقاقهم خلاف فى بن (فَإِنْ مَاتَ) الحالف  
فى الأولى (فَفِي تَعْيِينِ مُسْتَحِقَّتِهِ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَوَّالِينَ) ويحلفون ولا يضرهم  
نكولهم الأول كاسبق فى وارث الصبي وقوله الآتى ولا يمكن إن نسكل فى اتحاد  
الحق (أَوْ الْبَطْنِ الثَّانِي) وهو الأرجح (تَرَدُّدٌ) ومن للبيان ويحلف أولاد  
الفاكلين (وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى حَاكِمٍ قَالَ تَبَتَّ عِنْدِي إِلَّا بِإِشْهَادٍ) منه وهو  
تدبيل للناقيلن فلا يجرهما غيره (كَاشْهَدَ عَلَى شَهِادَتِي أَوْ رَأَى يُؤَدِّيَهَا) عند  
قاض تشبيه فى جواز النقل عن الشاهد ولو تسلسل (إِنْ غَابَ الْأَصْلُ وَهُوَ رَجُلٌ)  
أما المرأة فلا يشترط غيبتها (بِمَسْكَانٍ لَا يَلْزَمُ الْأَدَاءَ مِنْهُ) على ماسبق  
(وَلَا يَسْكُنِي فِي الْحُدُودِ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ) وقيل كغيرها<sup>(١)</sup> (أَوْ مَاتَ أَوْ مَرَضَ

(١) هو قول سحنون . وما مشى عليه المصنف قول ابن القاسم فى العتبية .



وَأَمَّ يَطْرَأُ) عَلَى الْأَصْلِ (فَسَقُّ أَوْ عَدَاوَةٌ بِخِلَافِ جِنٍّ<sup>(١)</sup>) فَلَا يَضُرُّ طَرَوْه  
(وَأَمَّ يُكَذِّبُهُ أَضْلُهُ) وَلَوْ بِشَكِّهِ (قَبِيلَ الْحَكَمِ) رَاجِعٌ لِلتَّكْذِيبِ أَمَّا الْفَسَقُ  
وَالْعَدَاوَةُ فَلَا يَضُرُّانِ بَعْدَ الْأَدَاءِ وَلَوْ قَبْلَ الْحَكَمِ عَلَى الرَّاجِحِ كَافِي حَشٍ وَغَيْرِهِ  
(وَالْأَيُّ) بِأَنْ كَذَبَهُ بَعْدَ الْحَكَمِ (مَخْصِي بِلَا غَرَمٍ) عَلَى الشُّهُودِ (وَنَقَلَ عَنْ  
كُلِّ اثْنَيْنِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَصْلًا) وَيَكْفِي اثْنَانِ عَنْهُمَا وَكَذَا فِي قَوْلِهِ (وَفِي الزَّانَا  
أَرْبَعَةٌ عَنْ كُلِّ أَوْ) أَرْبَعَةٌ (مِنْ كُلِّ اثْنَيْنِ اثْنَانِ) وَأَوَّلُهُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ  
اِثْنَانِ وَكَذَا اثْنَانِ عَنْ ثَلَاثَةٍ وَاثْنَانِ عَنْ وَاحِدٍ عَلَى مَا لِعَبْدِ الْمَلِكِ وَهُوَ الْأَوْجَهُ كَافِي  
بْنِ خُلَافًا لِمَا فِي تَوْضِيحِهِ (وَلَقَّقَ نَقَلَ بِأَصْلٍ) لَاعْكَسَهُ (وَنَقَلَ أَمْرًا تَيْنِ مَعَ  
رَجُلٍ فِي بَابِ شَهَادَتِهِمْ وَإِنْ قَالََا وَهَمَّا بِلَهُ هُوَ هَذَا سَقَطَتْ) لِأَنَّ الشَّهَادَةَ بِلَا  
ثَبُتِ جُرْحَةٍ وَهَذَا قَبْلَ الْحَكَمِ وَمِثْلُهُ الرُّجُوعُ الْخَصْ (وَقَوْلُهُ) (لَا رُجُوعُهُمْ)  
أَيُّ فَلَا يَسْقُطُ بَعْدَ الْحَكَمِ مِثْلُهُ الْوَهْمُ فَهُوَ احْتِبَاكُ وَالِدَلِيلِ عَلَى أَنَّهُ بَعْدَ الْحَكَمِ قَوْلُهُ  
(وَعَرِمًا مَالًا وَدِيَّةً) فَإِنَّ الْغَرَمَ لِمَا أَتَانِ بِالْحَكَمِ (وَلَوْ تَعَمَّدَا) وَقَالَ أَشْهَبُ  
يَقْتَضِي عَنْ تَعْمُدِ الزُّورِ (وَقَوْلُهُ) (وَقَدْ تَبَيَّنَ كَذِبُهُمْ كَجَيَاةٍ مِّنْ قَتْلٍ أَوْ جَبِيهِ قَبِيلِ  
الزَّانَا) فَلَا يَسْتَوْفِي وَإِنْ ثَبِتَ بَعْدَ الِاسْتِيفَاءِ غَرَمًا وَيُوجِبَانِ أَدْبًا فِي الْقَتْلِ وَيُسَجِّنَانِ  
(وَلَا يُشَارِكُهُمْ) أَيُّ شُهُودِ الزَّانَا فِي الدِّيَةِ (شَاهِدَا الْإِحْصَانِ) إِذَا رَجَعَ الْكُلُّ  
وَقَالَ أَشْهَبُ بِالشَّرْكَهَةِ فَقِيلَ عَلَى الْعَدَدِ وَقِيلَ مُنَاصَفَةٌ كَافِي بِنِ (كَرُّ جُوعِ الزَّكَاةِ)  
فَالْغَرَمُ عَلَى الْأَصْلِ وَإِنْ رَجَعَ الزَّكَاةُ وَحْدَهُ أَوْ شَاهِدَا الْإِحْصَانِ وَحْدَهُمَا فَلَا غَرَمَ  
(وَأَدْبًا فِي كَقَذْفٍ) إِنْ لَمْ يَتْلَفَا شَيْئًا بِيَضْمَانِهِ (وَحُدَّ شُهُودُ الزَّانَا) إِذَا رَجَعُوا  
(مُطْلَقًا) وَلَوْ بَعْدَ الْحَكَمِ (كَرُّ جُوعِ أَحَدٍ الْأَرْبَعَةَ قَبْلَ الْحَكَمِ وَبَعْدَهُ  
حُدَّ الرَّاجِحِ فَقَطُّ) وَأَمَّا إِنْ تَبَيَّنَ أَحَدُهُمْ غَيْرَ عَدْلٍ فَيَنْتَظِرُ كَمَا سَبَقَ وَيَحْدُونِ كَمَا

فِي حَشٍ وَبَنٍ (وَإِنْ رَجَعَ اثْنَانِ مِنْ سِتَّةٍ فَلَا غُرْمَ وَلَا حَدَّ) لِبَقَاءِ النِّصَابِ (إِلَّا  
 أَنْ يَتَبَيَّنَ أَنَّ أَحَدَ الْأَرْبَعَةِ عَبْدٌ فَيَحْدُّ الرَّاجِعَانِ وَالْعَبْدُ) وَلَا غُرْمَ عَلَى الْعَبْدِ  
 (وَعَرِمَ مَا فَقَطَ رُبْعَ الدِّيَّةِ ثُمَّ إِنْ رَجَعَ ثَلَاثٌ) مِنْ سِتَّةِ أَعْرَارٍ (حُدَّ هُوَ  
 وَالسَّابِقَانِ وَعَرِمُوا رُبْعَ الدِّيَّةِ) لِأَنَّ الزَّائِدَ عَلَى الثَّلَاثَةِ وَلَوْ كَثُرَ كَرَابِعٌ  
 (وَرَابِعٌ فَنِصْفُهَا) ثُمَّ لِكُلِّ رُبْعٍ (وَإِنْ رَجَعَ ثَلَاثٌ بَعْدَ فَقْدِ عَيْنِهِ وَخَامِسٌ  
 بَعْدَ مَوْضِئَتِهِ وَرَابِعٌ بَعْدَ مَوْتِهِ فَعَلَى) الرَّاجِعِ (الثَّانِي خُمُسُ الْمُوَضِّئَةِ)  
 لِأَنَّهَا بِخُمُسَةٍ هُوَ أَحَدُهُمْ (مَعَ سُدُسِ الْعَيْنِ كَالْأَوَّلِ) نَشْبِيهِ فِي السُّدُسِ (وَعَلَى  
 الثَّلَاثِ رُبْعُ دِيَّةِ النَّفْسِ فَقَطُ) وَالْأَطْرَافُ تَنْدَرُجُ وَهَذَا عَلَى قَوْلِ ابْنِ الْمَوَازِ أَنْ  
 الرَّجُوعَ بَعْدَ الْحَكْمِ يَمْنَعُ الْاسْتِيفَاءَ وَالرَّاجِحُ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ يَسْتَوْفِي فَيَشْتَرِكُ الثَّلَاثَةُ  
 فِي الرُّبْعِ (وَمُسَكَّنٌ مَدَّعٍ رُجُوعًا مِنْ بَيْتَةِ كَيْمَيْنِ) مِنَ الشَّاهِدِ أَنَّهُ مَا رَجَعَ  
 (إِنْ أَتَى بِطَلْخٍ) فِيمَا بَعْدَ الْكَافِ كَانَ يَتَحَدَّثُ النَّاسُ بِالرُّجُوعِ (وَلَا يُقْبَلُ  
 رُجُوعُهُمَا عَنِ الرُّجُوعِ وَإِنْ عَلِمَ الْحَاكِمُ بِكُذِّبِهِمْ وَحَكَّمَ فَالْقِصَاصُ)  
 لَوْلَى وَبَعْدَ الْعَدَالَةِ، فَالِدِيَّةُ فِي مَالِهِ كَمَا سَبَقَ فِي الْقَضَاءِ حَقَّقَهُ بَنٍ (وَإِنْ رَجَعَا  
 عَنْ طَّلَاقٍ فَلَا غُرْمَ كَعَقْرِ الْقِصَاصِ إِنْ دَخَلَ) لِأَنَّ الْاسْتِمْتَاعَ لَا قِيَمَةَ لَهُ  
 (وَالْإِلَّا فَنِصْفُهَا) بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا لَا تَمْلِكُ بِالْعَقْدِ شَيْئًا مَشْهُورٌ عَلَى ضَعِيفٍ (كَرُّ رُجُوعِهِمَا  
 عَنْ دُخُولِ مُطَلَّقَةٍ) إِلَّا فِي التَّفْوِيضِ فَالْكُلُّ (وَاخْتَصَّ) بِغُرْمِ النِّصْفِ كَمَا فِي  
 (ر). (الرَّاجِعَانِ) عَنْ شَهَادَتِهِمَا (بِدُخُولٍ عَنْ) الرَّاجِعِينَ عَنْ (الطَّلَاقِ)  
 لِأَنَّهُمَا كُنَا رَجَعَا عَنْ طَّلَاقٍ مَدْخُولٍ بِهَا وَسَبَقَ لِأَمْرٍ عَلَيْهِمَا (وَرَجَعَ شَاهِدًا  
 الدُّخُولِ) بِنِصْفِ الصَّدَاقِ (عَلَى الزَّوْجِ بِمَوْتِ الزَّوْجَةِ إِنْ أَنْكَرَ الطَّلَاقَ)  
 لِأَنَّهُ مُعْتَرَفٌ بِمَوْتِهَا فِي عَصَمَتِهِ فَيَتَكَلَّمُ الْمَهْرُ (وَرَجَعَ الزَّوْجُ عَلَيْهِمَا) أَيْ شَاهَدَى  
 الطَّلَاقَ (بِمَا قَوَّاهُ مِنْ إِرْثٍ دُونَ مَا غَرِمَ) مِنْ مَهْرٍ (وَرَجَعَتْ عَلَيْهِمَا بِمَا  
 قَاتَمَا مِنْ إِرْثٍ وَ) نِصْفِ (صَدَاقٍ وَإِنْ كَانَ) الرَّجُوعُ (عَنْ تَجْرِيجٍ أَوْ

تُعْلِيْطِ شَاهِدِيْ طَالِقِ أُمَةٍ غَرِمَ لِلسَّيِّدِ مَا نَقَصَ بِرُوحِيَّتِهَا ) وكذا العبد  
 لا الحرّة ( وَلَوْ كَانَ يُخْلَعُ ) الباء بمعنى عن ( بِشَمْرَةٍ لَمْ تَطْبُ أَوْ بَاقِيِ الْقِيَمَةِ  
 حِينَئِذٍ ) على غرره ( كَمَا تَلَا فِ بِلَا تَأْخِيْرٍ لِلْحُصُولِ فَتَغْرُمُ الْقِيَمَةَ حِينَئِذٍ ) أى  
 حين الحصول ( عَلَى الْأَحْسَنِ وَإِنْ كَانَ بَعِيْقٍ غَرِمَ مَا قِيَمَتُهُ وَوَلَاؤُهُ لَهُ وَهَلْ  
 إِنْ كَانَ ) العتق المرجوع عنه لِأَجْلِ يَغْرِمَانِ الْقِيَمَةَ وَالْمَنْفَعَةَ إِلَيْهِ لَهَا بِقَدْرِ  
 ما غرما قاله سحنون وهو الأقوى ، فإن قتلته السيد رجعا عليه ، أو مات فن ماله  
 ( أَوْ تَسْطُطُ مِنْهَا ) قيمة ( الْمَنْفَعَةِ ) على الغرر ويستوفى فيها السيد ( أَوْ يُخَيَّرُ فِيهَا )  
 أى تسليم المنفعة كالأول كلما استوفى دفع مقابله ( أَقْوَالٌ وَإِنْ كَانَ بَعِيْقٍ  
 تَدْبِيْرٍ ) ببيانية فالقيمة واستوفى قيا من خِدْمَتِهِ فَإِنْ عَتَقَ مَوْتِ سَيِّدِهِ فَعَلَيْهِمَا )  
 ضاع ( وَهَمَّا أَوْلَى إِنْ رَدَّهُ أَوْ بَعْضُهُ كَالْجَنَائِيَةِ ) تشبيهه فى أن الجنى عليه أولى  
 من الغرماء ( وَإِنْ كَانَ بِكِتَابَةٍ فَالْقِيَمَةُ وَاسْتَوْفِيَا مِنْ نُجُومِهِ وَإِنْ رُقِيَ فَمِنْ  
 رَقَبَتِهِ وَإِنْ كَانَ بِاسْتِيلَادٍ فَالْقِيَمَةُ وَأَخْذًا مِنْ أَرْشِ جِنَائِيَةٍ عَلَيْهَا وَفِيهَا  
 اسْتَفَادَتُهُ قَوْلَانِ ) أقواهما لا يأخذان منه ( وَإِنْ كَانَ بِعِتْقِهَا ) أى أم الولد  
 ( فَلَا غُرْمَ ) إذ لم يفوتا إلا الاستمتاع كالمدخل بها ويسير الخدمة لغو ( أَوْ  
 بِعِتْقِ مُكَاتَبٍ فَالْكِتَابَةُ ) أو مدبر أو مؤجل فقيمتها كذلك ( فَإِنْ كَانَ )  
 شهادة الرَّاجِعَيْنِ ( بِبُنُوَّةٍ فَلَا غُرْمَ إِلَّا بَعْدَ أَخْذِ الْمَالِ بِإِثْرٍ ) فيغرم  
 لمستحقه لولاه ( إِلَّا أَنْ يَكُونَ ) المشهود بينوته ( عَبْدًا ) لِلْأَبِ ( فَقِيَمَتُهُ )  
 يغرمانها ( أَوْ لَا ثُمَّ إِنْ مَاتَ وَتَرَكَ ) ابْنًا ( آخَرَ فَالْقِيَمَةُ لِلْآخِرِ ) لا يرث منها  
 المشهود به وبذلك يلغز ( وَغَرَمَ لَهُ ) أى الآخر ( نِصْفَ الْبَاقِي ) الذى أخذه  
 لمشهود به ( وَإِنْ ظَهَرَ دَيْنٌ مُسْتَغْرَقٌ أُخْذَ مِنْ كُلِّ نِصْفِهِ ) الذى بيده قبل  
 القيمة تقديمًا للمال المتفق عليه ( وَكُلُّهُ بِالْقِيَمَةِ ) ما بقى من الدين ( وَرَجَعَا عَلَى  
 الْأَوَّلِ بِمَا غَرِمَهُ الْعَبْدُ لِلْغَرِيمِ ) وَإِنْ كَانَ بَرِيقٌ لِحُرٍّ فَلَا غُرْمَ إِلَّا لِكُلِّ

مَا اسْتَقْبَلَ وَمَالٍ انْتَزَعَ وَلَا يَأْخُذُهُ) أى الرجوع به (المشهود له) بالرقبة (وَوُثِرَتْ عَنْهُ) أى عن العبد (وَأَلَهُ عَطِيَّتُهُ لَا تَزَوُّجٌ) به بلا إذن (وَأِنْ كَانَ بِمَائَةٍ لَزِيدٍ وَغَيْرِ نَمٍّ قَالَا لَزِيدٍ) كلها (غَرِمَا تَحْسِينًا) مدفوعة (لِعَمْرٍو فَقَطُّ) ولا يأخذ زيد غير الحسين فلا يفرمان له ولا عنه (وَأِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا غَرِمَ نِصْفَ الْحَقِّ) والشاهد مع اليمين يفرم الجميع على الراجح (كَرَجُلٍ مَعَ نِسَاءٍ) تشبيهه في غرامته النصف وإن بقى من النساء واحدة فعلى من رجع ربع الحق وإن كثرن وإن رجعن كلهن فعليهن النصف (وَهُوَ مَعَهُنَّ فِي الرِّضَاعِ كَانَتَيْنِ) للمذهب كواحدة والرضاع ثبت بمرأتين فتى بقت واحدة فعلى الرجل والراجعات النصف والسكل عليهم والفرم اللارث وصداتها قبل الدخول بالموت تأمل (وَ) إن رجع أحد الشاهدين (عَنْ بَعْضِهِ) أى بعض المشهود به (غَرِمَ نِصْفَ الْبَعْضِ) فعن الثلث غرم السدس وقس (وَأِنْ رَجَعَ مَنْ يَسْتَقِيلُ الْحَكْمُ بِمَدَمِهِ فَلَا غُرْمَ فَإِذَا رَجَعَ غَيْرُهُ فَالْجَمِيعُ) على ما سبق (وَالْمَقْضَى عَلَيْهِ مُطَاوَبَتُهُمَا بِالْذَّفْعِ لِلْمَقْضَى لَهُ وَالْمَقْضَى لَهُ ذَلِكَ إِذَا تَعَذَّرَ) الأخذ (مِنَ الْمَقْضَى عَلَيْهِ وَإِنْ أُمِكنَ جَمْعُ بَيْنَ الْبَيِّنَتَيْنِ جَمَعَ) كأن تشهد به لم ثوب في مائة فتشهد الأخرى بسلمه ثوبين غيره في مائة فيلزمه الأثواب الثلاثة في المائتين (وَأِلَّا) يمكن جمع (رُجِّعَ بِسَبَبٍ مِلْكٍ كَتَسْنِجٍ وَنَتَاجٍ إِلَّا) أن يشهد الآخر (بِمِلْكٍ مِنَ الْمُقَاسِمِ) فتقدم بيئته لأنها ناقلية (أَوْ تَارِيخٍ أَوْ تَقَدُّمِهِ وَبِمَزِيدٍ عَدَلَةٍ) في الأصول لا المزكبين ويحلف صاحبها والترجيح في الماليات<sup>(١)</sup> لما سبق من إلغائه في النكاح (لَا عَدَدٍ) حيث لم يخرج يخرج

(١) الترجيح مبتدأ وفي الماليات خبر والمعنى أن الترجيح المذكور إنما هو في الماليات وما آله إليها مما ثبتت بشاهد ويمين، وأما غيرها مما ثبتت بشاهدين فلا يقع الترجيح فيه بزيادة العدالة.

التواتر (وَيَشَاهِدَيْنِ عَلَى شَاهِدٍ وَيَمِينٍ أَوْ امْرَأَتَيْنِ) إلا أن يكون الشاهد مع المرأتين عدل وبشاهد وامرأتين عليه مع يمين (وَبَيْدٍ) فيما لم يعرف أصله (إِنْ لَمْ تَرْجَحْ بَيِّنَةً مُقَابِلَهُ فَيَحْلِفُ وَبِأَلِّكَ عَلَى الْحَوْزِ) ولم تمض مدة الحياة (وَبِنَقْلِ عَلَى مُسْتَصْحَبَةٍ وَصِحَّةٍ) شهادة (الْمَلِكِ) بتا (بِالتَّصَرُّفِ وَعَدَمِ مُنَازَعِ وَحَوْزِ طَالَ كَعَشْرَةِ أَشْهُرٍ وَأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ فِي عِلْمِهِمْ) فإن قطعوا ردوا وفي الإطلاقي تردد<sup>(١)</sup> (وَتَوَوَّلَتْ عَلَى الْكَوَالِ فِي الْأَخِيرِ) والمعتمد أن ذكره شرط وما قبله يعتمد عليه وإن لم يذكر (لَا بِالِاشْتِرَاءِ) من غير تعيين المشتري منه عطف بالتصرف ومع تعيينه هو قوله وبنقل (وَأِنْ شُهِدَ بِإِقْرَارِ) بأنها ملك خصمه (اسْتُصْحِبَ) ولا يحتاج لزيادتهم: لم يخرج عن ملكه (وَأِنْ تَعَدَّرَ تَرْجِيحُهُ سَقَطَتْمَا وَبَقِيَ بَيْدُ حَازِرِهِ) كما سبق (أَوْ لِمَنْ يُقَرُّ لَهُ) الحائز به ولا يخرج عنهما (وَقُسِمَ عَلَى الدَّعْوَى إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْدُ أَحَدِهِمَا كَالْعَوْلِ) فإذا ادعاه أحدهما والثاني نصفه فكأنها ستة عالت لتسعة فللأول الثلثان ولو قسم على التنازع والتسليم لأخذ ثلاثة أرباعه (وَلَمْ يَأْخُذْهُ بِأَنَّهُ كَانَ بِيَدِهِ) إذ لا يلزم من الحوز الملك (وَأِنْ ادَّعَى أَخٌ أَسْلَمَ أَنْ أَبَاهُ أَسْلَمَ فَالْقَوْلُ لِلنَّصْرَانِيِّ) لموافقته الأصل حيث لا بينة (وَقَدْ مَتَّ بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ) لأنها ناقلة (إِلَّا) أن تشهد بينة الأخير (بِأَنَّهُ تَنَصَّرَ وَمَاتَ إِنْ جُهِلَ أَصْلُهُ) هذا محط الاستثناء وهو منقطع لأن ما قبله أصله نصراني (فَيُقْسَمُ) حيث لا مرجح (كَمَجْهُولِ الدِّينِ) ولا بينة فلا تسكرار (وَقُسِمَ عَلَى الْجِهَاتِ) راجع لما قبل الكاف أيضاً الإسلام والنصرانية واليهودية وما عداها (بِالسَّوِيَّةِ) ولو اختلف عدد أصحابها ثم كل جهة على شرعها (وَأِنْ كَانَ مَعَهُمَا طِفْلٌ قَتَلَ يَحْلِفَانِ وَيُوقَفُ الثُّلُثُ)

(١) أظهره الصحة .

لأحتمال اختيار اختياره إذا بلغ جهة الثالثة ( فَمَنْ وَافَقَهُ أَخَذَ حِصَّتَهُ وَرَدَّ عَلَى  
 الْآخِرِ ) سدسه ولا ينقص ذلك عن الثلث وبها يلغز ( وَإِنْ مَاتَ حَافًا ) كالأول  
 لتصيب الصبي ( وَقُسِمَ ) بينهما ( أَوْ لِلصَّغِيرِ النِّصْفُ ) لأن كلا يقول أخى  
 وتنازعا في غير نصفه ( وَيُجْبَرُ عَلَى الْإِسْلَامِ قَوْلَانِ وَإِنْ قَدَرَ عَلَى شَيْئِهِ <sup>(١)</sup> )  
 ولو من غير جنسه ( فَلَهُ أَخْذُهُ إِنْ يَكُنْ غَيْرُ عُمُوبَةٍ ) وفي العقوبة لا بد من  
 الحاكم ( وَأَمِنْ فِتْنَةٍ وَرَذِيلَةٍ ) ولو من وداعة وما سبق في الوداعة <sup>(٢)</sup> ضعيف  
 ( وَإِنْ قَالَ أَبْرَأْنِي مَوْكَائِكَ الْغَائِبُ أَنْظِرْ ) إن قربت الغيبة وأخذ المال مع  
 البعد فاذا قدم الموكل وأقر بالإبراء رد وإلا حلف وأخذه وإلا حلف ذاك فان  
 نكل فلا شيء له ( وَمَنْ اسْتَمْلَلَ بِدَفْعِ بَيِّنَةٍ أُمْلِيَ بِالْإِجْتِهَادِ ) كما سبق  
 ( كَحِسَابٍ وَشُبْهَةٍ بِكَفِيلٍ بِالْمَالِ ) راجع لمسألة الغائب والمعتمد فيما بعدها كفاية  
 حميل الوجه ( كَمَا أَنْ أَرَدَ إِقَامَةً ) شاهد ( ثَانٍ ) فيطلق غريمه بكفيل بمال ( أَوْ  
 بِإِقَامَةِ بَيِّنَةٍ ) الباء بمعنى اللام كما في نسخة عطف على الدفع ( فَبِحَمِيلٍ بِالْوَجْهِ  
 وَفِيهَا أَيْضًا نَفْيُهُ وَهَلْ خِلَافٌ ) وهو المعتمد فالراجح النفي كما سبق في الضمان  
 ( أَوْ الْمُرَادُ ) بالمثبت ( وَكُلُّهُ يُلَازِمُهُ ) لاحقيقة الحميل الغارم ( أَوْ ) محله  
 ( إِنْ لَمْ تُعْرِفْ عَيْنَهُ تَأْوِيلَاتٌ وَيُجِيبُ عَنِ الْقِصَاصِ الْعَبْدُ ) فإن اتهم كان  
 استحياه ولى الدم رد إقراره إلا أن يحهل الولي فيحلف ( وَعَنِ الْأَرُشِ السَّيِّدُ )  
 فان قامت قرينة كمتعلق المقطوع بالعبد قبل إقراره <sup>(٣)</sup> ( وَالْيَمِينُ فِي كُلِّ حَقٍّ <sup>(٤)</sup> ) ولو  
 قل ( بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَلَوْ كِتَابِيًّا ) لا مجوسياً ( وَتَوَوَّأَتْ عَلَى أَنْ النَّصْرَانِيَّ

(١) أى المالى .

(٢) وهو قول المص : وليس له الأخذ منها لمن ظلمه بمثلها .

(٣) ويكون الارش في وقفته ، فيخير سيده بين أن يفديه أو يملكه في أرشه .

(٤) غير اللعان والقسامة أما اللعان فيمينه أشهد بالله ، والقسامة يمينها أقسم بالله . ولا يزيد

فيهما : الذى لا إله إلا هو .

يَقُولُ بِاللَّهِ فَمَقَطٌ) لَأَنَّهُ يَعْتَقِدُ التَّمْلِيثَ بِلِ وَتَوَوَاتٍ عَلَى ذَلِكَ فِي الْيَهُودِيِّ أَيْضًا وَفِي  
نَحْوِ التَّحْلِيفِ بِالْإِطْلَاقِ<sup>(١)</sup> تَحْدِثُ لِلنَّاسِ أَقْضِيَّةٌ بِحَسَبِ مَا يَحْدُثُونَ مِنَ الْفُجُورِ (وَعُظِّمَتْ  
فِي رُبْعٍ دِينَارٍ) لَوْ أَخَذَ (بِجَامِعٍ) وَيَجْلِبُ لَهُ كَالْجَمْعَةِ عَلَى خِلَافِ بْنِ (كَأَنَّ كَنِيسَةً  
وَبَيْتَ النَّارِ وَبِالْقِيَامِ لَا بِالْإِسْتِقْبَالِ وَبِمَنْبَرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَجَجَ وَرَأَى  
مَطْرَفَ وَابْنَ الْمَاجِشُونَ تَغْلِيظُهَا بِمَطْلُقِ مَنْبَرٍ، بِنِ وَبِهِ الْعَمَلُ عِنْدَنَا (وَحَرَجَتْ  
الْمُخَذَّرَةُ فِيمَا ادَّعَتْ أَوْ ادَّعَى عَلَيْهَا إِلَّا الَّتِي لَا تَخْرُجُ مِنْهَا رَأً وَإِنْ مُسْتَوَلَدَةً  
فَلْيَا) وَلَا يُلْزِمُهَا الْإِخْتِفَاءُ (وَتَحْلَفُ فِي أَفْلٍ فِي بَيْتِهَا) كَمَنْ لَا تَخْرُجُ أَصْلًا  
وَلَا يَشْتَرِطُ فِي هَذِهِ حُضُورُ الْخَصْمِ بِيَمِينِهَا كَمَا فِي عَجَجَ (وَإِنْ ادَّعَيْتَ قَضَاءً عَلَى  
مِيَّتٍ لَمْ يَحْلَفْ إِلَّا مَنْ يُظَنُّ بِهِ الْعِلْمُ مِنْ وَرَثَتِهِ) وَيُثَبِّتُ الْحَقَّ لَجَمِيعِهِمْ فَإِنْ نَسَكَ  
أَخْرَجَ الصَّبِيَّ لِلْبُلُوغِ كَمَنْ شَهِدَ كَمَا فِي بِنِ (وَحْلَفَ فِي تَقْصُرٍ) مِنْ عَدَدٍ أَوْ وَزْنٍ يَتَعَامَلُ  
بِهِ (بَتًّا وَغِشًّا) وَوَزْنٌ لَا يَتَعَامَلُ بِهِ (عِلْمًا) إِلَّا الصَّبِيرُ فِي فَبَتًّا عَلَى الْأُظْهَرِ وَهَذَا  
إِنْ لَمْ يَقْبِضْهَا إِلَّا خِذْلُهَا فَيَصْدُقُ بِيَمِينِهِ (وَاعْتَمَدَ الْبَاتُّ عَلَى ظَنِّ قَوَى<sup>(٢)</sup>)  
كَحِطِّ أَبِيهِ أَوْ قَرِينَةٍ) مِنْهُ أَوْ مِنْ خَصْمِهِ (وَيَمِينُ الْمُطْلُوبِ مَالُهُ عِنْدِي  
كَذَا وَلَا شَيْءَ مِنْهُ وَنَفَى سَبَبًا إِنْ عُنِيَ وَغَيْرُهُ) تَشْدِيدًا (فَإِنْ قَضَى تَوَى  
سَلَفًا يَحِبُّ رَدُّهُ) الْآنَ<sup>(٣)</sup> وَقَدْ أُجِيزَ ذَلِكَ فِي الْمَعْرِ الْحَقِيقِي يَخَافُ الْحَبْسَ كَمَا فِي  
عَجَجَ (وَإِنْ قَالَ وَقَفْتُ أَوْ لَوْلِي لَمْ يُنْعَ مُدَّعٍ مِنْ بَيِّنَةٍ) وَخَصَامُهُ عَلَى مَنْ  
لَهُ ذَلِكَ (وَإِنْ قَالَ لِفُلَانٍ فَإِنْ حَضَرَ ادَّعَى عَلَيْهِ فَإِنْ حَلَفَ فَلَمْ يَدَّعِ الْأَمِيرُ)  
أَنْ يُقَرَّاهُ حَقٌّ (وَإِنْ نَسَكَلَ حَلَفَ وَغَرِمَ مَا قَوَّتُهُ أَوْ غَابَ لَزِمَهُ يَمِينُ أَوْ بَيِّنَةٌ)

(١) وبالمصنف وبضريح الولي، وكذا بالصليب للصراحي.

(٢) والغموس حيث لم يقر الظن.

(٣) وتنفعه توريته. وقولهم: اليمين على نية المحلف — وهو مأخوذ من حديث —

عنه إذا كان للمحلف حق في نفس الأمر، وهنا لاحق له.

ولو على إيداع فلان (وَأَنْتَقَلَّتِ الْحُكُومَةُ لَهُ فَإِنْ نَكَلَ) المقر (أَخَذَهُ) المدعى جوازاً (بِلاَ يَمِينٍ فَإِنْ جَاءَ الْمُقَرُّ لَهُ فَصَدَّقَ الْمُقَرُّ أَخَذَهُ) وإن كذبه فلا شيء له (وَأِنْ اسْتَحْلَفَ وَلَهُ بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ أَوْ كَاجُوعَةٌ يَعْلَمُهَا لَمْ تَسْمَعْ) كما سبق (وَأِنْ نَكَلَ فِي مَالٍ وَحَقِّهِ) أى ما يؤول إليه (اسْتُحِقَّ بِهِ بِيَمِينٍ) أى بسبب النكول مع يمين (إِنْ حَقَّقَ) فإن المشهور أن يمين التهمة تتوجه ولا ترد (وَلِيُبَيِّنَ الْحَاكِمُ) وجوباً (حُكْمَهُ) أى التكول (مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْخَصْمِ وَلَا يُمَكِّنُ مِنْهَا) ثانياً (إِنْ نَكَلَ بِخِلَافٍ مُدَّعٍ) أو عدعى عليه (الَّتَزَمَهَا ثُمَّ رَجَعَ) فيردها على الآخر أو يقيم ثانياً (وَأِنْ رُدَّتْ عَلَى مُدَّعٍ) لا مفهوم لردت ولا لمدع (وَسَكَتَ زَمَنًا فَلَهُ الْخِلَافُ وَإِنْ حَازَ أَجْنَبِيٌّ غَيْرُ شَرِيكَ وَتَصَرَّفَ) تصرف الملاك غير الهبة والوطء والكتابة فإن هذه لا يحتاج معها إلى طول الزمان إذا علم المدعى ذلك ولم ينكر وهذا عام في جميع الأقسام التي ذكرها المؤلف والتي لم يذكرها كالأصهار والموالى ولا يلتفت لسكلام الشرح وغيره ولحاضر بيع سلعته الثمن ما لم تمض سنة وللغائب الرد ما لم تمض سنة ، فالثمن ما لم يطل وأفاد التصرف أنه لا حيازة فيما في الذمة كالوقوف لحق الله تعالى (ثُمَّ ادَّعَى حَاضِرٌ سَاكِتٌ) وهل تفيد المنازعة بلا حاكم خلاف (بِلاَ مَا نَعِيَ) كخوف فلا حيازة لمن عرف بالتعدى ككافى بن وقيل بشرط بيان سبب الملك ، وكجهل الملك لا مستنده على ما فى بن وهل يحمل على العلم أو عدمه خلاف فى (ح) (عَشْرَ سِنِينَ لَمْ تَسْمَعْ<sup>(١)</sup>) دعواه المملكية (وَلَا بَيِّنَتُهُ إِلَّا بِإِسْكَانٍ) ونحوه كمزارعة لأن الحيازة إذا جهل كيفية دخول الحائز ، ولا بدأن يدعى الحائز المملكية لما قال ابن رشد وغيره الحيازة لا تنقل ملكاً ، وإنما تدل عليه وتقويه

(١) قال ابن سحنون : لما أمر الله تعالى نبيه القتال بعد عشر سنين - يعنى من إرساله - علم أنها غاية الاعتذار اه شرح المجموع .



وفي لزوم بيان سبب المملكية والخلف خلاف (كشريك أجنبي حاز فيها) أى العشر (إن هدم وبنى) مالا يستحق وأحدهما<sup>(١)</sup> كاف (وفي الشريك القريب) بل القريب مطلقاً إلا لعداوة فكالأجنبي (معهما) أى الهدم والبناء (قولان) قليل يكفى العشر وقليل لا بد من زيادة على أربعين<sup>(٢)</sup>، كمع غيرهما والموالى والأصهار كالأقارب<sup>(٣)</sup> وقليل كالأجنبي، وقليل كالشريك (لا بين أب وابنه إلا بكهنية) بحضرته فيمضى كما سبق أنه لا يشترط فيه الطول (إلا أن يطول معهما) أى الهدم والبناء (مات هلك البينة وينقطع العلم وإما تفترق الدار من غيرها في الأجنبي) بل وفي القريب يكفى غير الدار الزيادة على العشر (ففي الدابة وأمة الخدمة السنتان ويراد في عبدي وعرضي) وأمة غير الخدمة على ثلاث سنين وثوب اللباس تفنيه سنة وأصل الباب غلبة الظن .

### ﴿باب﴾

(إن أتلّف مكلف) ولو سكر حراماً وإلا فعلى العاقلة (وإن رُق غير حرّبي) لأنه بتوبته تسقط جنايته وقبلها يقتل لحريته على ماسبق (ولا رائد حرّبي أو إسلام حين القتل) يعنى من الرمي للتلّف كما قال بعد (إلا لفيلق) وهى القتل لأخذ المال فيقتل الزائد لأنه حد حكماً كما يأتى (معصوماً) مفعول أتلّف من الرمي (للتلّف<sup>(٤)</sup>) ولا حاجة لقوله (والإصابة) لأنه سيأتى يقول والجرح كذلك لا إن كان هدرأ عند أحدهما (بإيمان وأمان) ودخل فيه

(١) قالوا بمعنى أو .

(٢) وهو الأرجح .

(٣) على أظهر الأقوال .

(٤) متعلق بمعصوما والمعنى أن المقتول يكون معصوماً من وقت رميه إلى حين تلافه فلو ضرب معصوماً ثم ارتد الضروب قبل خروج روحه لم يقتض من الضارب .

الجزية متعلق بمعصوم ( كَالْقَاتِلِ مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَحِقِّ وَأَدَّبَ ) المستحق إن قتله  
 وثم من ينصفه ( كَمُرِّ تَدٍّ ) وعلى قاتله ديته ( وَزَانٍ أَحْصَنَ ) ويقتص بالبكر  
 إلا أن يراه أو بينة مع زوجته فالدية على العاقلة إلحاقاً للغيرة بالجنون ( وَيَدِ سَارِقٍ )  
 يؤدب قاطعها للافتيات على الإمام في ذلك كله ( فَالْقَوْدُ ) جواب إن أتلّف  
 ( عَيْنًا ) بمعنى أنه ليس للولي إلزام الجاني الدية على المشهور ( وَلَوْ قَالَ إِنْ قَتَلْتَنِي  
 أَزْنَتَكَ ) إلا بعد إفاذ المقاتل بتنفيذ البراءة كمن جرح ويؤدب من أجهز منفوذ  
 المقاتل على الأظهر وهو كالحى فى الإرث ( وَلَا دِيَّةَ لِعَافٍ مُطْلَقٍ إِلَّا أَنْ تَظْهَرَ  
 إِرَادَتُهَا فَيَحْفِظُ وَيَبْقَى عَلَى حَقِّهِ ) فى القصاص ( إِنْ أَمْتَنَعَ ) الجانى من الدية  
 ( كَعَفْوِهِ عَنِ الْعَبْدِ ) تشبيهه فى أنه ليس له عوض إلا أن تظهر إرادته  
 ( وَاسْتَحَقَّ وَلِيٌّ ) لنفس أو جرح ( دَمَ مَنْ قَتَلَ الْقَاتِلَ أَوْ قَطَعَ ) ينبغى أنه  
 مصدر عطف على ذم ( يَدِ الْقَاطِعِ لِكَدِّيَّةِ الْخَطَا ) إن كان الثانى مخطئاً ،  
 فالكلام لولى المقتول الأول ( فَإِنْ أَرْضَاهُ وَلِيُّ الثَّانِي فَلَهُ وَإِنْ فُقِئَتْ عَيْنُ  
 الْقَاتِلِ أَوْ قُطِعَتْ يَدُهُ وَلَوْ مِنَ الْوَلِيِّ بَعْدَ أَنْ أَسْلِمَ ) له ( فَلَهُ الْقَوْدُ ) لعصمة  
 أطرافه ( وَقُتِلَ الْأَدْنَى بِالْأَعْلَى كَحَرِّ كِتَابِي بِعَبْدٍ مُسْلِمٍ ) لا عكسه لأن الحرية  
 لا توازى الإسلام ( وَالْكَفَّارُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ مِنْ كِتَابِي وَنَجْوسِي  
 وَمُؤْمَنٍ ) اسم مفعول مضعف ولو حذفه ماضر ( كَذَوِي الرُّقِّ ) ولا عبرة  
 بالشائبة ( وَذَكَرٍ وَصَحِيحٍ وَضِدِّهَا ) ومنه تام الأعضاء بغيره ( وَإِنْ قَتَلَ عَبْدٌ  
 عَبْدًا ) وثبت قتله ( بِبَيِّنَةٍ أَوْ قَسَامَةٍ ) أما باقرار العبد فيبطل باستحيائه كما  
 سبق ( خَيْرَ الْوَلِيِّ فَإِنْ اسْتَحْيَاهُ فَلَسِيدٍ إِسْلَامُهُ أَوْ فِدَاؤُهُ ) بالقيمة أو دية  
 الحر ( إِنْ قَصَدَ ضَرْبًا ) ومثله نظر العائن الجرب وقيس عليه الحال <sup>(١)</sup> واستبعده بن

(١) أى القتل بالحال وتوجيه الهمّة ومذهب الشافعية لا قصاص ، وانظر ما لو قتل ولي  
 بالمغرب ولياً آخر باليمن مثلاً على سبيل خرق العادة ، ماذا يكون حكمه ؟ والظاهر لا قصاص  
 أيضاً كالقتل بدعوة مستجابة ،

(وَأِنْ بَقِضِيْبٍ) ولو أصاب غيره حيث لم يحل أصل الضرب (كَخَنْقٍ وَمَنْعٍ طَعَامٍ أَوْ مُثَقِّلٍ وَلَا قَسَامَةً إِنْ أَنْفَذَ مَقْتَلَهُ أَوْ مَاتَ مَغْمُورًا وَكَطَرَحٍ غَيْرِ مُحْسِنٍ لِلْعَوْمِ (١) عَدَاوَةً) لا مفهوم له حيث لم يحسن ولم يجزم. بسلامته (وَالْإِلَّا فِدْيَةٌ وَكَحْفَرٍ بئرٍ وَإِنْ بَيْتُهُ أَوْ وَضْعُ مُزْلِقٍ أَوْ رَبَطٌ دَابَّةً بِطَرِيقٍ أَوْ اتَّخَذَ كَلْبَ عَقُورٍ تَقْدَمَ لِصَاحِبِهِ إِذَا رُئِيَ) بجاكم أو إظهار (قَصْدَ الضَّرَرِ وَهَلَكَ الْمَقْصُودُ) في جميع ما بعد الكاف (وَالْإِلَّا) يقصد معيناً أو هلك غير المقصود (فَالدِّيَّةُ) ولا شيء في بئرٍ في الملك أو الموات لمنفعة أو إيقاف دابة ليدخل المسجد مثلاً أو كلب كحرس حيث لم يعلم العداء (وَكَالِإِكْرَاهِ) كما يأتي (أَوْ تَقْدِيمِ مَسْمُومٍ وَرَمْيِهِ حَيَّةً عَلَيْهِ) تقتل أو عداوة ولو مات من الخوف (وَكَاإِشَارَتِهِ بِسَيْفٍ فَهَرَبَ وَطَلَبَهُ وَبَيْنَهُمَا عَدَاوَةٌ) فوات مستنداً مثلاً (وَأِنْ سَقَطَ فَقَسَامَةٌ) لاحتمال موته من الواقعة (وَإِشَارَتُهُ فَقَطُّ خَطَأً وَكَالِإِمْسَاكِ لِلْقَتْلِ) فلا بد أن يعلم أن الطالب أراد قتله وهل يشترط أن يكون لولا المسك ما قتله خلاف في بن (٢) (وَيُقْتَلُ الْجَمْعُ بِوَاحِدٍ (٣)) ولو لم يتألفوا وهل لا بد أن يقصد كل القتل في نفسه ولا يكفي قصد الضرب عند الاشتراك وهو ما عجز وقواه بن بكلام ابن عبد السلام أو يكفي وهو الأليق بما سبق وهو لبعض مشايخ عجز وارتضاه رخلاف (وَالْمُتَمَّا لُثُونٍ وَإِنْ بِسَوْطٍ سَوَّطٍ) بل ولو لم يباشر إلا واحدا بحيث لو استعان أعانوه (وَالْمُسَبَّبُ مَعَ الْمُبَاشِرِ) كمن حفر بئراً لشخص فرداه آخر (كَمُكْرِهِ وَمُكْرِهِ) إلا أن يكون المكره بالفتح أباً فيقتل

- 
- (١) ولو طلب غريباً فلما أخذه خشي على نفسه الهلاك فتركه ومات ففي الموازية والعناية عن ابن القاسم لا شيء عليه اه توضيح .  
 (٢) الراجع يشترط ذلك .  
 (٣) إن قصدوا ضربه وضربوه ولم تتميز الضربات أو تميزت وتساوت فإن تفاوتت اقتصر من صاحب الأقوى وعوقب غيره .

المكره بالكسر وحده (وَكَسَبٍ أَوْ مُعَلِّمٍ أَمْرٍ صَغِيرًا) لأن أمرهما له كلاً كراه  
وعلى عاقلة الصغير نصف الدية فان تعدد اشترك عواقلهم ولو ناب كلا دون الثلث  
(وَسَيِّدٌ أَمْرٍ عَبْدًا مُطْلَقًا) صغيراً أو كبيراً ويقتل الكبير أيضاً ولا شيء على  
الصغير كما في حش (فَإِنْ لَمْ يَخَفِ الْمَأْمُورُ) شدة أذى (اِقْتَصَّ مِنْهُ فَقَطُّ)  
أعدم الإكراه ويضرب الأمر مائة ويحبس سنة وإن حضر القتل اقتص منه  
لتقريره (وَعَلَى شَرِيكِ الصَّبِيِّ الْقِصَاصُ إِنْ لَمْ يَتِمَّا لَا عَلَى قَتْلِهِ) وعلى عاقلة الصبي  
نصف الدية كالكبير إن أخطأ وإلا ففي ماله (لَا شَرِيكَ مُخْطِئٍ وَتَجَنُّونِ) بل  
يشتري كان في الدية وليس للورثة قسامة لقصاص (وَهَلْ يَقْتَصُّ مِنْ شَرِيكِ سَبْعٍ  
وَجَارِحِ نَفْسِهِ وَحَرْبِي وَمَرَضٍ بَعْدَ الْجُرْحِ أَوْ عَلَيْهِ نِصْفُ الدِّيَةِ قَوْلَانِ)  
والمعتمد في الأخير<sup>(٢)</sup> القود والدية في الخطأ بقسامة فيهما (وَإِنْ تَصَادَ مَا أَوْ تَجَاذَبَا  
مُطْلَقًا) بجمل أو غيره راكبين أو لا (قَصْدًا فَإِنَّا أَوْ أَحَدُهُمَا فَالْقَوْدُ) فلا يقتل  
صبي ولا حر بعبد وكذا لو قصد أحدهما (وَحِمْلًا عَلَيْهِ) أى على القصد (عَكْسُ  
السَّفِينَتَيْنِ) فيحتمل على العجز ويهدر ومع القصد يقتص على الأظهر (إِلَّا لِعَجْزِ  
حَقِيقٍ) استثناء منقوع من قوله فالقود والأرجح أنه في التصادم كالخطأ لا هدر  
(لَا إِخْوَفَ غَرَقٍ أَوْ ظُلْمَةٍ) مخرج من قوله عكس السفينتين فلا هدر بل  
يضمنون كالخطأ إذ ليس لهم أن يسلموا بهلاك غيرهم (وَالْإِلَّا) بأن أخطئنا (فَدِيَةٌ  
كُلٌّ عَلَى عَاقِلَةِ الْآخِرِ وَفَرَسُهُ) مثلاً (فِي مَالِ الْآخِرِ) وأحدهما فاسلك حكمه  
ولا يخفى ما في سبيان المص هنا من الصعوبة<sup>(١)</sup> (كَثْمَنِ الْعَبْدِ) بمعنى قيمته  
تشبيهه في أنه في مال الحر (وَإِنْ تَعَدَّدَ الْمُبَاشِرُ فِي الْمَمْلُوكَةِ يُقْتَلُ الْجَمِيعُ)

(١) وهو المرض بعد الجرح - والظاهر في شريك السبع القصاص نظراً لتعدد قتله .  
(٢) وعبرة المجموع هنا أوضح ونصها : وإن تصادما أو تجاذبا عمداً فأتانا أو أحدهما  
فأحكام القود وحمل على الممد والسفينتين على العجز وبابه هدر وليس منه خوف كالفرق ودية  
كل من المخطئين على عاقلة الآخر وغيرها كالفرس في مال صاحبه اهـ

أعاد هذا لقوله (وَالْأَلَا) تسكن ممالاة (قُدِّمَ الْأَقْوَى) حيث تميزت الضربات  
 وإلا قتلوا به إن قتل مكانه وإلا فالقسامة على واحد (وَلَا يَسْقُطُ الْقَتْلُ عِنْدَ  
 الْمُسَاوَاةِ بِنِزَاحِهَا بَعْتَقٍ أَوْ إِسْلَامٍ) بعد تمام الجناية (وَضَمِنَ وَقْتُ الْإِصَابَةِ  
 وَالْمَمُوتِ) هذا في الخطأ والعمد الذي لا قود فيه وما سبق أول الباب في القود فيعتبر  
 تغير الصفات بكسرية وإسلام إذ ذاك (وَالْجَرْحُ كَالنَّفْسِ فِي الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ  
 وَالْمَنْعُولِ) (إِلَّا نَاقِصًا) (ككافر) (جَرَحَ كَامِلًا) فلا يقتص هنا بل الأرض على  
 المشهور لأنه كاليد الشلاء مع الصحيحة بخلاف قتل الأدنى الأعلى (وإن تميزت  
 جنائيات) جرحات (بِلَا تَمَالٍ) لا مفهوم له (فَمِنْ كُلِّ كَنْفَعَةٍ وَاقْتَصَّ مِنْ  
 مُوَضَّعَةٍ أَوْ ضَعَتْ عَظْمَ الرَّأْسِ وَالْجَبْهَةِ فِي الْخَدَّيْنِ وَإِنْ كَلْبَرَةً وَسَابِقَهَا مِنْ  
 دَامِيَةٍ) بلا شق (وَحَارِصَةً شَقَّتِ الْجِلْدَ وَسَمَحًا كَسَطَتْهُ وَبَاضِعَةً شَقَّتِ الْأَعْمَ  
 وَمُتَلَاحِجَةً غَاصَتْ فِيهِ بِتَعَدُّدٍ) لا مفهوم له (وَمِلْطَاطَةً) بالهمز (قَرُبَتْ لِلْعَظْمِ  
 كَضْرِبَةِ السَّوْطِ) ولو لم يحصل جرح (وَجَرَّاحُ الْجَسَدِ وَإِنْ مُنْقَلَةً بِالسَّاحَةِ)  
 بكسر الميم إلا في عمق الموضحة فلا بد من ظهور العظم (إِنْ اتَّحَدَ الْمَحَلُّ) فلا  
 يزداد عليه إن عظم عضو الجنى عليه (كَطَبِيبٍ زَادَ) في القصاص (عَمْدًا) فيقتص  
 منه (وَالْأَلَا) يتعمد (فَالْعَمَلُ) والنقص لغو (كَبَذَى شَلَاءَ عَدِمَتِ النَّفْعُ) (وَالْأَلَا  
 خَيْرُ الْجَنَى عَلَيْهِ كَالْتِ وَهُوَ الصَّوَابُ) (بِصَحِيحَةٍ وَبِالْعَكْسِ) تشبيه في العقل  
 (وَعَيْنِ أَعْمَى وَلِسَانِ أَبْكَمٍ) ويأتى أن في ذلك الحكومة (وَمَا بَعْدَ الْمُوَضَّحَةِ مِنْ  
 مُنْقَلَةٍ) في الرأس في حيز العقل لعظم الخطر (طَارًا فِرَاشُ الْعَظْمِ) إضافة بيانية (مِنْ  
 الدَّوَاءِ) أى من أجله (وَأَمَّا أَفْضَتْ لِلدَّمَائِغِ وَدَامِغَةٍ خَرَقَتْ خَرِيطَتَهُ كَلَطَمَةٍ)  
 تشبيه في عدم القصاص وإنما الأدب بالنظر (وَشُقْرِ عَيْنٍ وَحَاجِبٍ وَاحِيَةٍ وَعَمْدَةٍ  
 كَالْخَطِّ إِلَّا فِي الْأَدَبِ) وفيه حكومة إن لم يثبت (وَكُنَّ يَعْظُمُ الْخَطَرُ فِي غَيْرِهَا كَعَظْمِ

الصدْرِ وَفِيهَا : أَخَافُ فِي رَضٍ الْأَنْثَمِينَ أَنْ يَتَلَفَ ( بخلاف قطعها على الأرجح ) وَإِنْ ذَهَبَ كَبَصْرٍ بِجُرْحٍ اقْتَصَّ مِنْهُ ( أى الجرح ( فَإِنْ حَصَلَ ) ذهاب المنفعة أيضاً ( أَوْ زَادَ ) فظاهر والزائد هدر ( وإلا ) يحصل ( فِدْيَةٌ مَا لَمْ يَذْهَبْ ) فى ماله كلاً أو بعضاً ( وَإِنْ ذَهَبَ وَالْعَيْنُ قَائِمَةٌ فَإِنْ اسْتَطَاعَ ) القصاص ( كَذَلِكَ ) بحيلة ( وَإِلَّا فَالْعَقْلُ كَانَ شُلْتُ يَدِهِ بِضَرْبَةٍ ) يقتص منها ، فإن لم تشل بالقصاص فالعقل كان كانت الضربة لا قصاص فيها فهذا مما يدخل تحت الكف فى قوله وإن ذهب كبصر ( وَإِنْ قُطِعَتْ يَدُ قَاطِعٍ بِسَاوِيٍّ أَوْ سَرَقَةٍ أَوْ قِصَاصٍ غَيْرِهِ فَلَا شَيْءَ لِلْمَجْنُونِ عَلَيْهِ وَإِنْ قُطِعَ أَفْطَعُ الْكَفِّ مِنَ الْمِرْفَقِ فَلِلْمَجْنُونِ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ أَوْ الدِّيَّةُ كَمَقْطُوعِ الْحَشَقَةِ ) إذا جنى على عيب سالمها فيخير ( وَتُقَطَّعُ الْيَدُ النَّاتِئَةُ إِصْبَعًا بِالْكَامِلَةِ بِلَا غُرْمٍ وَخَيْرٌ إِنْ نَقَصَتْ أَكْثَرُ فِيهِ ) أى القطع ولا شيء له ( وفى الدِّيَّةِ وَإِنْ نَقَصَتْ يَدُ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ ) عن يد الجاني إصبعاً ( فَالْقَوْدُ وَلَوْ إِيَّاهُمَا لَا أَكْثَرُ ) أى إصبعين فوق فدية ما بقى ويندرج الكف إلا مع واحد فحكومة ( وَلَا يُحْوزُ ) القصاص ( بِكُوعٍ لِنَدَى مِرْفَقٍ وَإِنْ رَضِيََا ) لأن الحدود لا تغير مقاديرها ، وإن جاز أصل العفو ( وَتُؤْخَذُ الْعَيْنُ السَّادَّةُ بِالضَّعِيفَةِ خِلَقَةً أَوْ مِنْ كِبَرٍ وَاجْدَرِيٍّ أَوْ لِكَرْمِيَّةٍ ، فَالْقَوْدُ إِنْ تَعَمَّدَ ) الثانى ( وَإِلَّا ) بأن أخطأ ( فَبِحِسَابِهِ ) حيث أخذ للأول عقلاً كما يأتى ( وَإِنْ فَقَّأَ سَالِمٌ عَيْنَ أَعْوَرَ فَلَهُ الْقَوْدُ أَوْ أَخَذَ دِيَّةً كَامِلَةً مِنْ مَالِهِ ، وَإِنْ فَقَّأَ أَعْوَرٌ مِنْ سَالِمٍ مُثْمَلَتَهُ فَلَهُ الْقِصَاصُ أَوْ دِيَّةٌ مَا تَرَكَ وَغَيْرِهَا ) أى الماثلة ( فَنِصْفُ دِيَّةٍ قُتِطَ فِي مَالِهِ ، وَإِنْ فَقَّأَ عَيْنِي السَّالِمِ فَالْقَوْدُ وَنِصْفُ الدِّيَّةِ ، وَإِنْ قُتِعَتْ سِنَّ ) وردت ( فَشُدَّتْ فَالْقَوْدُ ) فى العمد ( وفى الْخَطَا كَدِيَّةِ الْخَطَا ) غيرها ( وَالِاسْتِيفَاءُ لِلْعَاصِبِ كَالْوَلَاءِ ) والنكاح

في الترتيب<sup>(١)</sup> (إِلَّا الْجَدَّ) الأدنى (وَالْإِخْوَةَ فَسَيَّانِ) هنا (وَيُخْلِفُ) الجسد في القسامة مع الإخوة (الثَلَاثَ) لأنه إرثه (وَهَلْ إِلَّا فِي الْعَمْدِ فَسَكَاتُخِ) ولو زادوا على اثنين لأنه ليس بمال ابتداء (تَأْوِيلَانِ) وانتظار غائب لم يتعمد غيبته إذا أراد من في درجته القتل فقد يعفو ذلك (وَمُعَمَّى وَمُسَرَّمٌ) البرسام ورم في الرأس يثقل منه الدماغ (لَا مُطَبِّقٌ) وإلا انتظار (وصغير لم يتوقف الثبوت عليه) وإلا انتظار كما سيقول (وَالنِّسَاءُ) عطف على العاصب (إن ورثن) خرج العمت والخالات (وَلَمْ يُسَاوِهِنَّ عَاصِبٌ) وإلا فهو، وأفهم أنهم في محل عصبة فخرج الزوجات والأخوات للأم والجدة لها (وَلِسْكَلٌ) من النساء والعاصب غير المساوي (الْقَتْلُ وَلَا عَفْوٌ إِلَّا بِاجْتِمَاعِهِمْ) ولو بعضاً من كل فريق كما سيأتي (كَأَنَّ حُزْنَ الْمِيرَاثِ) تشبيهه في قوله ولسكل القتل (وَبُتَّتْ بِقَسَامَةٍ) وإلا فلا كلام للعصبة (وَالْوَارِثُ) غير زوج (كَمُورَثِهِ) من الأولياء ولا يضر في وراثات الولي مساوات عاصب (وَالصَّغِيرُ إِنْ عَفَا نَصِيْبُهُ مِنَ الدِّيَةِ وَلَوْ كَيْفَ النَّظَرُ فِي الْقَتْلِ وَالِدِيَّةٌ كَامِلَةٌ) حيث قتل مورثه (كَقَطْعِ يَدِهِ) أي الصغير فينظر الأصلح من القصاص والعقل (إِلَّا لِعُسْرِ) استثناء من قوله الدية كاملة (فَيَجُوزُ بِأَقْلٍ بِخِلَافِ قَتْلِهِ) أي الصغير (فَلِعَاصِبِهِ) والولاية انقطعت بموته (وَالْأَحَبُّ أَخَذُ الْمَالِ فِي عَبْدِهِ) إذ لا منفعة له في القود (وَيَتَمَتَّصُ مَنْ يَعْرِفُ) بالموسى لا بما جنى به كما في ح (يَأْجُرُهُ الْمُسْتَحِقُّ وَلِلْحَاكِمِ رَدُّ الْقَتْلِ فَمَطُّ لَوْلَى وَنَهَى عَنِ الْعَبَثِ وَأُخِرَ) مادون النفس لَبَرْدٍ وَحَرٍّ كَلْبُرٍّ) من مرض أو قصاص آخر (كَدِيَّةٍ الْخَطَا) تؤخر

(١) المشار إليه بقول عج :

بنسل وإبساء ولاء جنازة  
نكاح أخاً وابناً على الجد قدم  
وعقل ووسطه بباب حضنة  
وسوء مم الآباء في الارث والدم

للبرء ( وَلَوْ كِبَاءً نَفَقَةً ) مما فيه شيء مقرر لاحتمال السرعان للنفس ( وَ ) تؤخر عقوبة ( الْحَامِلُ وَإِنْ يَجُرَّحَ مُحْيِفٍ ) إِنْ ثَبَتَ حَمْلُهَا بِتَحْرُكِ ( لَا ) يَدْعَوَاهَا وَحُبْسَتُ كَالْحَدِّ ( تَحْبِسُ لَهُ كَكُلِّ مِنْ أُخْرٍ ) وَالْمَرْضِعُ لَوْ جُودَ مَرْضِعٍ ( غَيْرَهَا أَوْ الْفَطَامِ ) ( وَ ) تؤخر ( الْمَوْلَاةُ فِي الْأَطْرَافِ ) مع الخوف ( كَحَدِّ بْنِ اللَّهِ لَمْ يُقَدَّرْ عَلَيْهِمَا ) وكذا لغيره إلا أَنْ يَتَعَدَّدَ فَالْقَرْعَةُ ( وَبُدِيَءٌ بِأَشَدِّ لَمْ يُخَفَّ ) ( لَا ) يُؤْخَرُ ( بِدُخُولِ الْحَرَمِ ) بل هو أَوْلَى بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ فِيهِ وَلَوْ عَلَى مُحْرَمٍ ( وَسَقَطَ ) الْقَصَاصُ ( إِنْ عَفَا رَجُلٌ كَالْبَاقِي ) أَوْ أُولَى ( وَالْبِنْتُ ) وَبَنَتِ الْابْنِ ( أُولَى مِنَ الْأَخْتِ فِي عَقْوٍ ) وَلَا شَيْءَ لِلْأَخْتِ ( وَضِدَّهَا وَإِنْ عَفَتْ بِنْتُ مَنْ بَنَاتِ نَظَرَ الْحَاكِمُ ) فِي الْأَصُوبِ كَكُلِّ أَنْفَى مِنْ مُسْتَوِيَاتِ ( وَفِي رِجَالٍ وَنِسَاءٍ لَمْ يَسْقُطْ إِلَّا بِهِمَا أَوْ بِيَعْضِهِمَا ) فَالْفَرِيقُ يَسْتَقِلُّ بِالْقَتْلِ لَا الْعَفْوِ ( وَمَعَهَا أَسْقَطَ الْبَعْضُ فَلِمَنْ بَقِيَ ) مِمَّنْ لَهُ التَّكْلَامُ أَوْ مُصَاحِبُ مَنْ لَهُ التَّكْلَامُ كَأَحَدِ الْوَلَدَيْنِ أَوْ مَعَهَا بِنْتُ بِخِلَافِ الزَّجِينِ وَالْأَخْتِ مَعَ الْبِنْتِ ( نَصِيبُهُ مِنْ دِيَةِ عَمْدٍ كِبَارُهُ وَلَوْ قِسْطًا مِنْ نَفْسِهِ ) حَيْثُ كَانَ يَسْتَقِلُّ بِالْعَفْوِ وَإِلَّا فَلَا يَدْ مِنْ بَعْضِ الْفَرِيقِ ( وَإِرْثُهُ كَالْمَالِ ) فِي الْجُمْلَةِ فَلَا يَرِدُ الزَّوْجَانِ كَمَا سَبَقَ وَلَا يَضُرُّ وَارِثَاتُ الْوَلَى مَسَاوَاةُ عَاصِبٍ بِخِلَافِ الْأَصْلِيَّاتِ كَمَا مَرَّ ( وَجَازَ صَلَاحُهُ فِي عَمْدٍ بِأَقْلٍ ) مِنَ الدِّيَةِ ( وَأَكْثَرُ وَالْخَطَا كَبَيْعِ الدِّينِ ) وَهُوَ الدِّيَةُ فَيَمْتَنَعُ بِدَيْنِ وَيَعِينُ لِلنَّسِئَةِ وَبِأَقْرَضِ لَضَعٍ وَتَعَجَّلَ وَبِأَكْثَرِ أَبْعَدَ لِلْسَلَفِ بِزِيَادَةٍ وَيُجُوزُ حَيْثُ لَا مَانِعٍ ( وَلَا يَمُضِي ) صَلَاحُ الْجَانِي ( عَلَى عَاقِلَةٍ كَعَكْسِهِ ) لَا يَلْزِمُهُ صَلَاحُهَا ( فَإِنْ عَفَا ) الْجَنَى عَلَيْهِ خَطَأً ( فَوَصِيَّةٌ ) يَلْزِمُ الثَّلَاثَ ( وَتَدْخُلُ الْوَصَايَا فِيهِ ) أَى فِي وَاجِبِ الْخَطَا ( وَإِنْ بَعْدَ سَبَبِيهَا ) أَى الْجَنَازَةِ وَحَقُّهُ قَبْلَ فَلَذَا ضَبِطَ بَعْدَ مَاضِيًا أَى فِي الْمُسْتَقْبَلِ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ بِمَعِينٍ ( أَوْ بِثُلُثِهِ أَوْ بِشَيْءٍ ) غَيْرِ مَعِينٍ وَكَانَ يَكْفِي عَنْ هَذَا إِطْلَاقُ الْوَصَايَا ( إِذَا عَاشَ بَعْدَهَا ) أَى الْوَصِيَّةُ ( مَا يُمَكِّنُهُ )



التَّغْيِيرُ فَلَمْ يُغَيَّرْ) وإلا لم تدخل فيما تأخر سببه عنها (بِخِلَافِ الْعَمْدِ) فلا تدخل فيه الوصايا (إِلَّا أَنْ يُنْذَرَ مَقْتَلُهُ وَيَقْبَلَ وَارِثُهُ الدِّيَّةَ وَعَلِمَ) بقوله (وَأِنْ عَمَّا عَنْ جُرْحِهِ أَوْ صَالِحَ قَاتٍ فَلَا وَلِيَّ لَهُ الْقَسَامَةُ وَالْقَتْلُ وَرَجَعَ الْجَانِي فِيمَا أَخَذَ مِنْهُ) وهل ولو صالح عنه وعما يؤول إليه خلاف مر في الصلح (وَلِلْقَاتِلِ الْإِسْتِخْلَافُ عَلَى الْعَفْوِ فَإِنْ نَسَكَلَ) الولي (حَلَفَ) الجاني على العفو يميناً (وَاحِدَةً وَبَرَى<sup>(١)</sup> وَتُلَوَّمُ لَهُ فِي بَيِّنَتِهِ الْعَائِبَةِ) بالعفو بعد حلفه أن له بينة غائبة (وَقُتِلَ<sup>(٢)</sup> بِمَا قَتَلَ وَلَوْ نَاراً لَا يَحْمَرُّ وَلَوْ أَطِ وَسِحْرٌ وَمَا يَطُولُ) فبالسيف (وَهَلْ وَالسُّمُّ) أيضاً بالعيث (أَوْ يُجْتَنَدُ فِي قَدْرِهِ) القاتل (تَأْوِيلَانِ<sup>(٣)</sup> فَيُغْرَقُ وَيُخْنَقُ وَيُجَجَرُ وَضُرِبَ بِالْعَصَى لِلْمَوْتِ كَذِي عَصَوَيْنِ) قتل بهما فيضرب بالعصى للموت ولا يعتبر العدد (وَمُسْكَنٌ مُسْتَحَقٌّ مِنَ السَّيْفِ مُطْلَقاً) لأنه الأصل (وَأَنْدَرَجَ طَرَفٌ إِنْ تَعَمَّدَهُ وَإِنْ لَغَبَرِهِ) أى الجنى عليه (لَمْ يَقْصِدْ مُثْلَةً) شرط فيما قبل المبالغة ويندرج ما بعدها مطاقاً كذا في حش (كَالْأَصَابِعِ فِي الْيَدِ) تندرجه ما لم يقصد المثلة (وَدِيَّةُ الْخَطَا عَلَى الْبَادِي<sup>(٤)</sup> مُحْصَاةٌ بِنْتُ مُحَاضٍ وَوَلَدُ الْأَجْرَنِ) ذكر وأتى (وَحِقَّةٌ وَجَذَعَةٌ) بالسوية (وَرُبْعَةٌ فِي الْعَمْدِ) حالة من ماله (يَحْذَفُ ابْنُ الْأَجْرَنِ وَثُلُثٌ فِي الْأَبِ وَلَوْ مَجْهُوسِيًّا فِي عَمْدٍ لَمْ يُقْتَلْ بِهِ) بأن لا يقصد الإزهاق (كَجُرْحِهِ) أى العمد تشبيهه في التغليظ على الأب وغيره (بِثَلَاثِينَ حِقَّةً

(١) استشكل ابن عاشر والمساوي توجيه اليمين بمجرد الدعوى بها مع قولهم : كل دعوى لا تثبت إلا بمدين فلا يمين بمجرد دعوى وعدوا منها العفو . وهو اسكتشال قوى .  
(٢) حيث ثبت القتل ببينة أو اعتراف أما لو ثبت بقسامة فيقتل بالسيف كما قاله ابن رشد .

(٣) أظهرها الأول .

(٤) ساكن البادية .

وثلثين جذعةً وأربعين خلفةً) بكسر اللام حوامل (بِلَا حَدِّ سِنٍ) يبارث  
للتغليظ على الأب (وَعَلَى الشَّامِيِّ وَالْمِصْرِيِّ وَالْمَغْرِبِيِّ أَلْفُ دِينَارٍ وَعَلَى  
الْعِرَاقِيِّ<sup>(١)</sup> اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ) ولا يزداد (إِلَّا فِي الْمَثَلَةِ فَيُزَادُ بِنِسْبَةِ  
مَا بَيْنَ الدَّيْتَيْنِ) أى ينسب ما زادته قيمة المثلثة على الخمسة لقيمة الخمسة  
وبتلك النسبة يزداد ولا يغاظر في الذهب والفضة بالتربيع (وَالسَّكَاكِيُّ) فى الزمة  
(وَالْمُعَاهِدُ) بأمان مثلاً ولو حذفه صح (نِصْفُهُ) أى المسلم (وَالْمَجُوسِيُّ)  
المعصوم (وَالْمُرْتَدُّ ثُلُثُ خُمْسٍ وَأُنْثَى كُلِّ كَنْصَفِهِ وَفِي الرَّقِيقِ) ولو أم ولد  
(قِيمَتُهُ) قننا (وَأِنْ زَادَتْ) على الدية (وَفِي الْجَنِينِ وَإِنْ عُلِقَتْ) دماً مجتمعاً  
لا يذوبه الماء الحار (عَشْرُ) واجب (أُمُّهُ وَلَوْ أُمَةً) من غير سيدها (تَقْدَأُ أَوْ  
غُرَّةً عَبْدًا أَوْ وَلِيدَةً تَسَاوِيهِ) أى العشرة انغرت ليصح التفريق<sup>(٢)</sup> (وَالْأُمَةُ  
مِنْ سَيِّدِهَا وَالتَّصْرَانِيَّةُ الْخُرَّةُ مِنَ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ كَالْخُرَّةِ) المسألة فى الثانى  
ومن دين سيدها فى الأول (إِنْ زَايَلَهَا كُلُّهُ حَيَّةٌ) وإلا فالعبرة بها (إِلَّا أَنْ  
يَحْيَى الْقَلْدِيَّةُ بِقِسَامَةٍ وَلَوْ مَاتَ عَاجِلًا) أو ماتت أيضاً فديتان (وَأِنْ تَعَمَّدَهُ  
بِفَرْبٍ ظَهَرَ أَوْ بَطَنٍ أَوْ رَأْسٍ) لأن الأبرر بها متصل بالقلب (فَفِي الْقَصَاصِ  
خِلَافٌ) أرجحه القصاص فى الأولين بقسامة من غير الأب وعدمه فى الأخير  
(وَتَعَدَّدَ الْوَاجِبُ بِتَعَدُّدِهِ) أى الجنين وتحمل العاقلة خطأ بلغ ثلث الجاني أو  
أو المرأة (وَوُورِثَتْ) العرة (عَلَى الْفَرَايِضِ وَفِي الْجُرُوحِ) حيث لا قصاص  
(حُكُومَةٌ بِنِسْبَةِ نَقْصَانِ الْجَنَائِيَةِ إِذَا بَرِئَ مِنْ قِيمَتِهِ) متعلق بنقصان

(١) والفارسي والحراساني أيضاً ما لم يغلب الذهب عندهم فنه والحجازى مثل المصرى فى قول أصيبغ والظاهر كما قال الباجى أن ينظر إلى غالب الأحوال فى البلاد وإذا لم توجد الإبل أو الذهب أو الفضة فهل يؤخذ بدلها بقر أو غنم أو عروض خلاف .  
(٢) بينها وبين أمها وحن الإندلس سبع سنين .

(عَبْدًا قَرَضًا مِنَ الدِّيَةِ) متملق بنسبة (كَجَنَيْنِ الْبَهِيمَةِ) تشبيهه في الحكومة  
لنقص الأم مع قيمته إن نزل حياً (إِلَّا الْجَائِفَةَ وَالْأَمَّةَ فَشُلَّتْ) كالدائمة (وَالْمَوْضِحَةَ  
فَنَصَفُ عَشْرٍ) استثناء من قوله في الجراح حكومة (وَالْمُنْقَلَةَ وَالْهَاشِمَةَ) كاسرة  
العظم قيل هي المنقلة (فَعُشْرُ وَنِصْفُهُ وَإِنْ بَشَيْنَ فِيهِنَّ) يستثنى منه الموضحة فيزيد  
لشئنها حكومة على المشهور (إِنْ كُنَّ بِرَأْسٍ أَوْ لَحْيٍ أَعْلَى) في غير الجائفة  
لأنها ثقب الظاهر أو البطن (وَالنَّيْمَةَ لِلْعَبْدِ كَالدِّيَةِ) فيؤخذ المقدر منها (وَالْإِلَّا)  
تسكن برأس أو لحي (فَلَا تَقْدِيرَ) بل حكومة (وَتَعَدُّ الْوَاجِبُ بِجَائِفَةٍ نَفَذَتْ  
كَتَعَدُّدِ الْمَوْضِحَةِ وَالْمُنْقَلَةِ وَالْأَمَّةِ إِنْ لَمْ تَتَّصِلْ) بأن سد اللحم في البين (وَالْإِلَّا)  
بأن اتصلت (فَلَا) تعدد (وَلِنْ بَقُورٍ فِي ضَرْبَاتٍ) الباء للظرفية وفي للسبية  
(وَالدِّيَةُ فِي الْعَتَلِ أَوْ السَّمْعِ أَوْ الْبَصَرِ أَوْ النُّطْقِ أَوْ الصَّوْتِ) الساذج  
(أَوْ الذَّوْقِ) كالشم والشفنتين وفي عظم الصدر قولان (أَوْ قُوَّةَ الْجَمَاعِ أَوْ  
نَسْلِهِ أَوْ تَجْدِيهِ أَوْ تَهْرِيصِهِ أَوْ تَسْوِيْدِهِ أَوْ قِيَامِهِ وَجُلُوسِهِ) أو القيام وحده  
وفي الجلوس وحده حكومة (أَوْ الْأَذُنَيْنِ) المعتمد حكومة حيث بقي السمع  
(أَوْ الشَّوَى) جلد الرأس (أَوْ الْعَيْنَيْنِ أَوْ عَيْنِ الْأَعْوَرِ لِلسَّنَةِ بِخِلَافِ كُلِّ  
زَوْجٍ فَإِنَّ فِي أَحَدِهِمَا نِصْفَهُ وَفِي الْيَدَيْنِ وَفِي الرَّجْلَيْنِ وَمَا رِنِ الْأَنْفِ وَالْحَشَنَةِ  
وَفِي بَعْضِهِمَا بِحَسَابِهَا مِنْهُمَا لَا مِنْ أَصْلِهِ) أى الأنف أو الذكر (وَفِي الْأَنْثَيْنِ  
مُطْلَقًا) سلا أو قطعاً أو رضاً مع الذكر أولاً (وَفِي ذَكَرِ الْعَيْنَيْنِ قَوْلَانِ<sup>(١)</sup>)  
بالدية والحكومة والخنثى نصف دية ونصف حكومة (وَفِي شُفْرَى الْمَرْأَةِ إِنْ  
بَدَا الْعَظْمُ وَفِي ثَدْيَيْهَا أَوْ حَاسَتَيْهَا إِنْ بَطَلَ اللَّبَنُ وَاسْتَوْنَى بِالصَّغِيرَةِ وَسِنَّ  
الصَّغِيرِ لَمْ يُشْغَرْ لِلْإِيَّاسِ كَالْقَوْدِ) تشبيهه في الاستيناء (وَالْإِلَّا) بأن أيس  
قبل سنة في السن (أَنْتَظَرَ سَنَةً) فالمراد الأبعد (وَسَقَطًا) أى الدية والقود (إِنْ

عَادَتْ وَوُرُثًا إِنْ مَاتَ وَفِي عَوْدِ السِّنِّ أَصْغَرَ بِحِسَابِهَا ) وأكبر حكومة في  
الجمال ( وَجُرَّبَ الْعَقْلُ بِاخْتِلَافَاتِ ) بالتجسس والمدعى الأولياء ( وَالسَّمْعُ بِأَنْ  
يُصَاحُ مِنْ أَمَّا كُنْ مُخْتَلَفَةً مَعَ سَدِّ الصَّحِيحَةِ وَنُسْبِ لِسَمْعِهِ الْآخِرِ وَإِلَّا )  
بأن ادعى الذهاب منهما ( فَسَمْعٌ وَسَطٌ ) ينسب إليه ( وَلَهُ نُسْبَتُهُ إِنْ حَلَفَ  
وَلَمْ يَخْتَلِفْ قَوْلُهُ وَإِلَّا ) يحلف أو اختلف بينا في الجهات ( فَهَذَرُ وَالْبَصَرُ  
بِإِعْلَاقِ الصَّحِيحَةِ كَذَلِكَ ) في تبديل الأماكن والنسبة ( وَالشَّمُّ بِرَأْحَةٍ  
حَادَّةٍ وَالنُّطْقُ بِالْكَلَامِ ) أى مكالمته ( اجْتِهَادًا وَالذُّوقُ بِالْمَقَرِّ ) بكسر القاف  
المر ( وَصَدَّقَ مُدَّعَى ذَهَابِ الْجَمِيعِ بِيَمِينٍ ) ويختبر إن أمكن ( وَالضَّعِيفُ  
مِنْ عَيْنٍ وَرِجْلٍ وَنَحْوِهَا خِلْفَةً ) أو لكبر كما سبق ( كَغَيْرِهِ وَكَذَا الْمَجْنِيُّ  
عَلَيْهَا إِنْ لَمْ يَأْخُذْ لَهَا عَقْلًا ) فإن أخذه أو تركه باختياره فبحسابه كما سبق ( وَفِي  
لِسَانِ النَّاطِقِ ) عطف على ما فيه الدية ( وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ النَّطْقَ مَا قَطَعَهُ فَحُكْمُهُ  
كِلِسَانِ الْأَخْرَسِ وَالْيَدِ الشَّلَاءِ وَالسَّاعِدِ وَالْيَتَى الْمَرْأَةِ ) كالرجل ( وَسِنْ  
مُضْطَرَبَةٍ جِدًّا وَعَسِيبٍ ذَكَرٍ بَعْدَ الْحَشْفَةِ وَحَاجِبٍ أَوْ هُدْبٍ ) ولحمة ( وَظَفَرٍ  
وَفِيهِ الْقِصَاصُ وَإِفْضَاءٌ ) واستظهر في توضيحه القول بالدية بالأولى من الشفرين  
( وَلَا يَنْدَرِجُ تَحْتَ مَهْرٍ بِخِلَافِ الْبَسْكَارَةِ إِلَّا بِصُبْغِهِ فَلَا تَنْدَرِجُ )  
لغير الزوج ولا له إن طلق قبل البناء (١) ( وَفِي كُلِّ أَصْبُعٍ عَشْرٌ ) بضم العين  
أشمل ( وَالْأَنْمَلَةُ ثَلَاثَةٌ إِلَّا فِي الْإِبْهَامِ فَخِصْفَةٌ وَفِي الْأَصْبُعِ الزَّائِدِ الْقُوَّةِ  
عَشْرٌ إِنْ انْفَرَدَتْ ) لا مفهوم له وكأنه راجع للمفهوم أى وفي غير القوية حكومة  
إن أفردت وإلا اندرجت ( وَفِي كُلِّ سِنٍّ خَمْسٌ ) بفتح الخاء ( وَإِنْ صَوَدَاءُ بَقْلَعٍ  
أَوْ اسْوَدَادٍ أَوْ بِهِمَا أَوْ بِحُمْرَةٍ أَوْ صَفْرَةٍ إِنْ كَانَا عُرْفًا كَالسَّوَادِ وَبِاضْطِرَاجِهَا  
جِدًّا وَإِنْ تَبَيَّنَتْ لِكَبِيرٍ قَبْلَ أَخْذِ عَقْلِهَا أَخْذَهُ ) كما سبق ( كَالْجِرَاحَاتِ

(١) بل يلزمه أرش البكارة مع نصف الصداق فان امسكها فلا شيء عليه . وإزالة البكارة  
بالأصبع حرام فيؤدب الزوج عليه اه دردير .

الأربع) الموضحة والمنقلة والجائفة والآمة (وَرُدَّ فِي عَوْدِ الْبَصَرِ وَقُوَّةِ الْجَمَاعِ  
وَمَنْفَعَةِ اللَّيْلِ فِي الْأُذُنِ إِنْ ثَبَّتَتْ تَأْوِيلَانِ) وكذا يرد الأرض بعود السمع  
(وَتَعَدَّدَتْ) الدية (بِتَعَدُّدِهَا) أى الجنسية (إِلَّا الْمَنْفَعَةَ بِمَحَلِّهَا) كالأذن  
والسمع، ولا تندرج قوة الجماع فى الصاب ولا العقل فى الرأس (وَسَاوَتْ الْمَرْأَةُ  
الرَّجُلَ لِمُثْلِ دِيَّتِهِ) بخروج الغاية (فَتَرْجِعُ لِدِيَّتِهَا وَضُمَّ مُتَّحِدُ الْفِعْلِ  
أَوْ فِي حُكْمِهِ) الفسور (أَوِ الْمَحَلُّ فِي الْأَصَابِعِ) فإذا قطع لها من يد ثلاثة  
فثلاثون ثم الاصبع من تلك اليد بخمس ومن غيرها بعشر (لَا الْأَسْنَانُ وَالْمَوَاضِحُ  
وَالْمَأْقِلُ) فلا تضم باتحاد الحبل مع التراخي (و) لا (عَمْدٌ لِخَطَاٍ وَإِنْ عَفَّتْ)  
المرأة (وَنُجِمَتْ دِيَّةُ الْحُرِّ لَخَطَاٍ بِلَا اعْتِرَافٍ) وبه على المعترف حالة ولو عدلا  
مأموناً خلافاً للشيخ شرف الدين<sup>(١)</sup> (عَلَى الْعَاقِلَةِ وَالْجَانِي إِنْ بَلَغَ ثُلُثَ دِيَّةِ  
الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ أَوْ الْجَانِي وَمَا لَمْ يَبْلُغْ فَحَالٌ عَلَيْهِ كَعَمْدٍ وَدِيَّةٌ غُلْظَتْ) عطف  
خاص (وَسَاقِطٌ لِعَدَمِهِ) أى العضو (إِلَّا مَا لَا يَقْتَضِي مِنْهُ مِنَ الْجِرَاحِ لِإِتْلَافِهِ  
فَعَلَمِيَّهَا) إذا بلغ الثلث (وَهِيَ الْعَصَبَةُ وَبُدَى الْدِّيَّوَانِ إِنْ أُعْطُوا ثُمَّ بِهَا)  
فى (ر) وأقره بن تضعيف القول بأن الديوان عاقلة وإنما المعول عليه القبيلة  
(الْأَقْرَبُ فَلَا قَرَبُ، ثُمَّ الْمَوَالِي الْأَعْلَوْنَ، ثُمَّ الْأَسْفَلُونَ، ثُمَّ بَيْتُ الْمَالِ  
إِنْ كَانَ الْجَانِي مُسْلِمًا) قيد فى جميع الترتيب السابق (وإلا فالذمى أهل  
دينه) لا يهودى عن نصرانى مثلاً (وَضُمَّ كَكُورٍ مُضَرٍّ) كالبلد الواحد  
(وَالصُّلْحَى أَهْلُ صُلْحِهِ وَضُرِبَ عَلَى كُلِّ مَا لَا يَضُرُّ وَعُقِلَ عَنْ صَبِيٍّ)  
ولو تعمداً (وَيُجْنُونَ وَامْرَأَةٌ وَفَتِيرٌ وَغَارِمٌ) عطف خاص (وَلَا يَعْتَمِلُونَ)  
ولا أنفسهم على الأرجح<sup>(٢)</sup> (وَالْمُعْتَبَرُ وَقْتُ الضَّرْبِ لَا إِنْ قَدِمَ

(١) الطخى .

(٢) كما فى بن خلافاً لبعق فى أنهم يعتلون عن أنفسهم .

غَائِبٌ) بعيداً<sup>(١)</sup> (وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ بَعْثُهُ أَوْ مَوْتُهُ) بل يحل كبقية الديون  
(وَلَا دُخُولَ لِبَدَوِيٍّ مَعَ حَضَرِيٍّ وَلَا شَاخِيٍّ مَعَ مِصْرِيٍّ مُطْلَقًا) ولو انفقا في  
البدو والحضر (السَّكَمِلَةُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ تَحِلُّ بِأَوَاخِرِهَا مِنْ يَوْمِ الْحُكْمِ  
وَالثُّلُثُ وَالْمُلْثَانِ بِالنِّسْبَةِ ، وَنُجْمٌ فِي النِّصْفِ وَالثَّلَاثَةِ الْأَرْبَاعِ بِالتَّمْلِيثِ)  
كل ثلث في سنة (ثُمَّ لِلزَّائِدِ) وهو السدس في الأول ونصفه في الثاني (سَنَةً)  
وفي حش المعتمد أن كل ربع في سنة فيهما (وَحُكْمُ مَا وَجَبَ عَلَى عَوَاقِلِ جِنَايَةٍ  
وَاحِدَةٍ) بأن اشترك أشخاص (كَحُكْمِ الْوَاحِدَةِ) تقسم الدية على العواقل  
ونصيب كل عاقلة في ثلاث سنين ولو قل أو اختلف جنسه (كَتَعَدُّ الْجِنَايَاتِ عَلَيْهَا)  
فتغرم جميع الجنايات في ثلاث سنين كالجناية الواحدة (وَهَلْ حَدَّهَا) الذي إذا حصل  
من الأقرب لم يؤخذ مما بعده (سَبْعُ مِائَةٍ أَوْ الزَّائِدِ) يَنُفَا (عَلَى أَلْفٍ قَوْلَانِ<sup>(٢)</sup>)  
وَعَلَى الْقَاتِلِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ وَإِنْ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا) لأن الكفارة من خطاب الوضع  
(أَوْ شَرِيكًا) ويؤخذ من (ح) ترجيح أنهما إذا انتبها فوجدا الطفل ميتاً بينهما  
لا شيء عليهما (إِذَا قَتَلَ مِثْلَهُ مَعْصُومًا خَطَأً عَتَقُ رَقَبَةً وَلِعَجَزَهَا شَهْرًا  
كَالظَّهَارِ) فيهما (لَا) إن قتل (صَائِلًا) لا كفارة من مال (قَاتِلِ نَفْسِهِ كَدَيْتِهِ)  
في الانتفاء (وَنُدِبَتْ فِي جَنِينٍ وَرَقِيقٍ) لغيره (وَعَمْدٍ وَعَبْدٍ) له (وَذِمِّي وَعَلِيَّهِ)  
أى قاتل العمد (مُطْلَقًا) كأنما المقتول من كان (جَلْدُ مِائَةٍ ثُمَّ حَبْسُ سَنَةٍ) بلا تعريب  
(وَأِنْ يَقْتُلِ مَجُوسِيٍّ أَوْ عَبْدِهِ أَوْ نُكُولِ الْمُدَّعَى عَلَى ذِي الْأَوْثِ وَحَفِيفِهِ) أى

(١) فلا توزع عليه الدية أى لا يضرب عليه نصيبه منها .

(٢) وروى الباجى : لا حد لمن تقسم عليهم الدية من العاقلة وإنما ذلك بالاجتهاد فهذا  
قول ثالث ، رطاهر ابن عرفة أنه المذهب لتصديره به ، وهو الظاهر لأنه لم يرد بتحديد  
العدد دليل .

ذِي اللُّوْثِ فِي جِلْدِ نَظَرِ اللُّوْثِ ( وَالْقَسَامَةُ سَدِّهَا قَتْلُ الْخُرِّ الْمُسْلِمِ كَأَن يَقُولُ  
بِالْبَيْعِ خُرٌّ مُسْلِمٌ قَتَلَنِي فَلَانَ وَلَوْ خَطَاً أَوْ مَسْخُوطاً ) فَاسْتَقَامَ ( عَلَى وَرِعٍ أَوْ  
وَلَدًا عَلَى وَالِدِهِ أَنَّهُ ذَبَحَهُ أَوْ رَوْجَةً عَلَى رَوْحِيهَا إِنْ كَانَ جُرْحُ ) أَوْ أَثْرُضِبَ  
لأن المشهور إلغاء التدمية البيضاء<sup>(١)</sup> ( أَوْ أَطْنَقَ ) المقتول فلم يبين أعمداً أم خطأ  
( وَبَيَّنُوا ) هم معتمدين على القرآن ( لَا ) إِنْ ( خَالَفُوا ) بَأَن قَالَ عَمداً فقالوا  
خطأً أو عكسه ( وَلَا يُقْبَلُ رُجُوعُهُمْ ) له ( وَلَا إِنْ قَالَ بَعْضُ عَمْدًا وَبَعْضُ  
لَا تَعْلَمُ أَوْ تَكَلَّمُوا بِخِلَافِ ذِي الْخَطَا فَلَهِ الْخَلْفُ وَأَخَذُ نَصِيْبِهِ ) فلا يضره  
قول البعض لا نعلم ولا نكولهم ( وَإِنْ اخْتَلَفَا فِيهِمَا ) أى العمد والخطأ ( وَاسْتَوَا  
حَلَفَ كُلُّهُمَا لِجَمِيعِ دِيَّةِ الْخَطَا وَبَطَلَ حَقُّ ذِي الْعَمْدِ بِنُكُولِ غَيْرِهِمْ )  
لأنهم تابعون ويدخلون في حصة من حلف من مدعى الخطأ ( وَكَشَاهِدِينَ بِجُرْحِ  
أَوْ ضَرْبٍ مُطْلَقاً ) عَمداً أَوْ خطأً ( وَإِقْرَارِ الْمُقْتُولِ ) بالجرح والضرب ( فِي  
الْعَمْدِ وَالْخَطَا ثُمَّ يَتَأَخَّرُ الْمَوْتُ ) شرط في المعاينة وإلا لم يحتج لقسامة أما الإقرار  
فلا بد من قسامة ولو لم يتأخر لأنه دعوى ( يُقْسِمُ كَأَن ضَرَبَهُ مَاتَ شَاهِداً بِذَلِكَ  
مُطْلَقاً ) أى بالمعاينة عَمداً وخطأً والمرأتان كالعدل ويزاد في القسامة لقد ضربه ( إِنْ  
ثَبَتَ لِلْمَوْتِ ) فِي الْجَمِيعِ ( أَوْ إِقْرَارِ الْمُتَوَلِّ عَمداً ) وفي الخطأ لا بد من عدلين  
لأن المقتول كالشاهد على العاقلة بالدية فلا ينقل عنه إلا اثنتان والإطلاق كالخطأ  
( كإِقْرَارِهِ مَعَ شَاهِدٍ ) بالمعاينة ( مُطْلَقاً ) عَمداً أَوْ خطأً وهذا من تكرار  
اللوث ( أَوْ إِقْرَارِ الْقَاتِلِ فِي الْخَطَا فَقَطْ بِشَاهِدٍ ) بالمعاينة فالباء بمعنى مع ( وَإِنْ  
اِخْتَلَفَ شَاهِدَاهُ ) أى القتل ولو في كَيْفِيَّتِهِ وَإِنْ لَمْ يَلْزَمِهِمْ أَنْ يَبَيِّنُوها ابتداءً  
( بَطَلَ وَكَالْعَدْلِ فَقَطْ فِي مُعَايَنَةِ الْقَتْلِ ) كما سبق ( أَوْ يَرَاهُ يَتَشَحَّطُ فِي

(١) هى ألا يكون به أثر جرح أو ضرب وعكسها هى التدمية الحمراء . عمل بها  
المالكية وألغاه كثير من العلماء .

دَمِهِ وَالْمُسَهَّمِ تَرْبَهُ عَلَيْهِ آثَارُهُ ) أى القتل ( وَوَجِبَتْ وَإِنْ تَعَدَّدَ الْأَوْثُ )  
فلا يغنى تعدده عنها ( وَلَيْسَ مِنْهُ وَجُودُهُ بِتَرْبَةٍ قَوْمٍ ) يطرقها غيرهم ( أَوْ  
دَارِهِمْ وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ قُتِلَ وَدَخَلَ فِي جَمَاعَةٍ اسْتُخْلِفَ كُلُّ خَمْسِينَ  
وَلَدِيَّةً عَلَيْهِمْ ) إذا حلفوا كلهم أو نكلوا كلهم ( أَوْ عَلَى مَنْ نَكَلَ بِلَا قَسَامَةٍ  
وَإِنْ انْفَصَلَتْ بَغَاةٌ عَنْ قَتْلَى وَلَمْ يُعْلَمْ الْقَاتِلُ قَتَلَ لَا قَسَامَةً وَلَا قَوْلَ مُطْلَقًا  
أَوْ إِنْ تَجَرَّدَتْ عَنْ تَدْمِيَةٍ وَشَاهِدٍ ) وهو المعتمد كافي بن وغيره ( أَوْ عَنْ  
الشَّاهِدِ قَطْعُ تَأْوِيلَاتٍ وَإِنْ تَأَوَّلُوا قَهْدَرُ كَزَاحِفَةٍ عَلَى دَافِعَةٍ ) قدم الزاحفة  
هدر ( وَهِيَ خَمْسُونَ يَمِينًا مَتَوَالِيَةً ) فى بن قال ابن مرزوق لم أقف على قيد  
التوالى لغير ابن شاس وابن الحاجب ( بَتْنًا ) فلا يكفي لانعلم غيره قتله واعتمد  
البات على ظن قوى ( وَإِنْ أَعْمَى أَوْ غَائِبًا يَخْلِفُهَا فِي الْخَطِّ مَنْ يَرِثُ وَإِنْ  
وَاحِدًا أَوْ امْرَأَةً وَجُوبَتْ الْيَمِينُ ) عند المشاحة ( عَلَى أَكْثَرِ كَسْرِهَا ) ولو فى  
أقل النصيبين ( وَإِلَّا ) استوى الكسر ( فَعَلَى الْجَمِيعِ ) ولا يضر زيادتها على خمسين  
( وَلَا يَأْخُذُ أَحَدٌ إِلَّا بَعْدَهَا ) فيحلف الحاضر الكل ويأخذ نصيبه ( وَإِنْ نَكَلُوا  
أَوْ بَعْضٌ حَافَتِ الْعَاقِلَةُ ) كل واحد يمينًا ( وَمَنْ نَكَلَ فَخَصَّتُهُ ) لذا كاي وغير  
الباكل يحلف جميع القسامة ويأخذ نصيبه ( عَلَى الْأَظْهَرِ وَلَا يَخْلِفُ فِي الْعَمْدِ أَقَلُّ  
مِنْ رَجَائِنِ عَصَبَةٍ ) من النسب ( وَإِلَّا فَوَ إِلَى ) أعلن ( وَلَوْ لِي ) ووجب إن  
انفرد ( الْإِسْتِعَانَةُ بِعَاصِيهِ ) ولو أجنبياً من المقتول كالعَم فى دم الأم ( وَلَوْ لِي قَطْعُ )  
لا المعين نعم له الزيادة على معين آخر ( حَافٍ الْأَكْثَرُ إِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى نِصْفِهَا وَوُزِعَتْ )  
على الرأس فى العمد ( وَاجْتَرَى بَاثْنَتَيْنِ طَاءً مِنْ أَكْثَرِ ) لم ينكلوا ( وَنُكُلُوا  
الْمَعِينُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ ) فله أن يستعين بآخر ( بِخِلَافٍ غَيْرِهِ وَلَوْ بَعْدُ ) من المقتول كبنى عم  
مع تساويهم ( فَتُرَدُّ عَلَى الدَّعَى عَلَيْهِمْ ) تفرع على قوله بخلاف غيره ( فَيَخْلِفُ كُلُّ



خُسَيْنَ وَمَنْ نَكَلَ حُسَّ حَتَّى يَخْلِفَ وَلَا اسْتِعَانَةَ ) وقد رجح جوازها هنا  
أيضاً ( وَإِنْ أَكْذَبَ بَعْضُ نَفْسِهِ بَطَلَ ) كالنكول والموضوع العمد والضمير  
للدن ( بِخِلَافِ عَفْوِهِ ) بعد القسامة ( فَلَا يَأْتِي نَصِيْبُهُ مِنَ الدِّيَةِ ) وقبلها كالتكذيب  
( وَلَا يَنْتَظَرُ صَغِيرُ بِخِلَافِ الْمَغْمَى وَالْمُبْرَسَمِ إِلَّا أَنْ لَا يُوجَدَ غَيْرُهُ ) راجع  
للصغير ( فَيَخْلِفُ الْكَبِيرُ حِصَّتَهُ وَالصَّغِيرُ مَعَهُ ) ندباً وقد أنكره بعضهم فإذا  
بلغ حلف وثبت الدم ( وَوَجَبَ بِهَا الدِّيَةُ فِي الْخَطَا وَالْقَوْدُ فِي الْعَمَدِ مِنْ وَاحِدٍ  
يُعَيَّنُ لَهَا ) فإن استوى فعلمهم أقسموا على الكل واختاروا واحداً يقتلونه وأما  
في الخطأ فعلى عواقلهم ( وَمَنْ أَقَامَ شَاهِدًا عَلَى جُرْحٍ وَقَتَلَ كَافِرًا ) من مسلم  
ككافر خطأ ( أَوْ عَبْدًا أَوْ جَنِينَ خَلَفَ وَاحِدَةً وَأَخَذَ الدِّيَةَ ) ويقتص في  
الجرح بشاهد ويمين كما سبق في المستحسنيات ( فَإِنْ نَكَلَ بَرِيءُ الْجَارِحِ <sup>(١)</sup>  
إِنْ خَلَفَ وَإِلَّا حُسَّ ) فان طال عوقب وهذا في جرح العمد وغرم أرش غيره  
( فَلَوْ قَالَتْ دَمِي وَجَنِينِي عِنْدُ فُلَانٍ فَفِيهَا الْقَسَامَةُ وَلَا شَيْءَ فِي الْجَنِينِ وَلَوْ  
اسْتَهَلَ ) إذ لا يعتبر فيه لوها .

### ﴿ بَابُ ﴾

( الْبَاغِيَةُ فِرْقَةٌ خَالَفَتِ الْإِمَامَ لِمَنْعِهِ حَقٌّ أَوْ إِخْلَاعِهِ فَلِلْعَدْلِ قِتَالُهُمْ وَإِنْ  
تَأَوَّلُوا كَالْكُفَّارِ ) فيندرون أولاً وتجب مساعدته على المسلمين ( وَلَا يُسْتَرْقُونَ  
وَلَا يُحْرَقُ شَجَرُهُمْ وَلَا تُرْفَعُ رُؤُوسُهُمْ بَارِئًا وَلَا يَدْعُوهُمْ بِأَلٍ وَاسْتِئْثِنَ  
بِمَالِهِمْ عَلَيْهِمْ إِنْ احتجيجَ لَهُ ثُمَّ رُدَّ كَفَرِهِ وَإِنْ أَمِنُوا لَمْ يَتَّجِعْ مِنْهُمْ )  
وَلَا يُذَقُّ ( بِالْمَعْجَمَةِ وَالْمِهْمَلَةِ يَحْزَنُ ) على جرير يحزبهم وكرهه لِرَّجُلٍ قَتَلَ أَبِيهِ  
الْبَاغِي ( وَوَرَثَتُهُ وَلَمْ يَضْمَنْ مُتَأَوِّلٌ أَتْلَفَ نَفْسًا أَوْ مَالًا وَمَضَى حُكْمُ قَاضِيهِ )

(١) لو عبر بالجاني لكان أشمل .

أَيُّ الْمَتَاوَلِ ( وَحَدُّ أَقَامَهُ وَرَدَّ ذِي مَعَهُ لِذِمَّتِهِ وَضَمَّنَ الْمَعَانِدُ النَّفْسَ وَالْمَالَ  
وَالذِّمِّيَّ مَعَهُ نَاقِضٌ ) إِلَّا أَنْ يَكْرَهُهُ ( وَالْمَرْأَةُ الْمُقَاتِلَةُ ) قِتَالُ الرَّجُلِ ( كَالرَّجُلِ )  
بَنٌ مِنْ أَسْتَدَّتْ وَطَائِنَهُ وَجِبَتْ طَاعَتُهُ بِمَا شَرَطَ وَمَدَارُ الْبَابِ عَلَى دَرَاءِ الْمَفَاسِدِ  
وَارْتِكَابِ أَخْفِ الضَّرَرِينَ .

### ﴿ بَابٌ ﴾

( الرَّدَّةُ كُفْرُ الْمُسْلِمِ ) وَإِنْ صَبِيحًا وَلَا يَقْتُلُ قَبْلَ بُلُوغِهِ ( بِضَرْحٍ أَوْ لَفْظٍ  
يَقْتَضِيهِ أَوْ فِعْلٍ يَتَضَمَّنُهُ كَالْقَاءِ مُصْحَفٍ <sup>(١)</sup> ) بِقَدْرِ وَشَدِّ زَنَارٍ ( مِيلًا <sup>(٢)</sup> )  
لِلْكَافِرِ ( وَسِجَرٍ ) يَعْظُمُ بِهِ غَيْرُ الرَّبِّ وَتَنْسَبُ إِلَيْهِ الْمَقَادِيرُ وَفِي حِجِّهِ وَأَقْرَهُ بْنُ تَرْجِيحِ  
أَنَّهُ يَقْتُلُ مُطْلَقًا كَالزَّنْدِيقِ ( وَقَوْلٌ يَقْدَمُ الْعَالَمِ أَوْ بَقَائِهِ ) بِمَا قِيَامَهُ ( أَوْ سَكَتُهُ  
فِي ذَلِكَ أَوْ بِتَنَاسُخِ الْأَرْوَاحِ ) مِنْ جِنْسٍ لِنِسِّ ( أَوْ بِتَمَوُّلِهِ فِي كُلِّ جِنْسٍ )  
مِنَ الْحَيَوَانَاتِ ( نَذِيرٌ ) نَبِيٌّ ( أَوْ أَدْعَى شِرْكَ كَمَا مَعَ نُبُوَّتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ) أَوْ  
غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ( أَوْ ) قَوْلُهُ ( بِمُحَارَبَةِ نَبِيِّ أَوْ جَوَزِ اكْتِسَابِ النُّبُوَّةِ أَوْ  
ادْعَى أَنَّهُ يَصْعَدُ لِلَّهِ أَوْ يُعَاقِبُ الْخُورَ أَوْ اسْتَحْلَلَ كَالشَّرْبِ <sup>(٣)</sup> ) لَا بِأَمَاتِهِ اللَّهُ  
كَافِرًا عَلَى الْأَصَحِّ وَفُصِّلَتِ الشَّهَادَةُ فِيهِ ( أَيُّ الْكَافِرِ ) وَاسْتُتِيبَ ثَلَاثَةٌ  
أَيَّامٍ بِمَا جُوعٍ وَعَطَشٍ وَمُعَاقَبَةٍ وَإِنْ لَمْ يَتَّبَعْ ) يَعْنِي وَإِنْ أَصْرَ عَلَى عَدَمِ  
التَّوْبَةِ ( فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ ) وَالثَّلَاثَةُ مِنْ يَوْمِ الثَّبُوتِ وَأَلْنِي إِنْ سَبَقَ بِاتِّمَاجِ  
( وَاسْتُتِيبَتْ بِحَيْضَةٍ ) إِنْ كَانَ لَهَا وَاطْءَ وَإِنْ رَجَعِيَّةً ( وَمَالُ الْعَبْدِ لِلْسَيِّدِ  
وَإِلَّا ) بِأَنْ كَانَ حُرًّا ( فَفِي ٧ ) مَالُهُ ( وَبَقِيَ وَلَدُهُ ) أَيُّ الْمُرْتَدِّ ( مُسْلِمًا ) إِنْ اطَّلَعَ  
عَلَيْهِ ( كَانَ تَرَكًا ) مَعَهُ حَتَّى يَبْلُغَ فَلَا يَقْرَ عَلَى دِينِ أَبِيهِ ( وَأُخِذَ مِنْهُ مَا جَنَى عَمْدًا )

(١) أَوْ حَدِيثٌ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ ، وَمَنْ رَأَى وَرَقَةً مَطْرُوحَةً فِي الطَّرِيقِ وَلَمْ يَعْلَمْ مَا كَتَبَ  
فِيهَا حَرَّمَ عَلَيْهِ تَرْكُهَا فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ فِيهَا آيَةً أَوْ حَدِيثًا وَتَرَكَهَا مَطْرُوحَةً كَانَ رَدًّا كَذَا فِي بَن .  
(٢) أَمَّا لِبَا خَرَامٍ وَالْبَرِيظَةُ كَالزَّنَارِ إِنْ صَحِبَهَا دُخُولُ كَنِيسَةٍ . وَفَتَوَى مُحَمَّدٌ عَبْدَهُ بِأَبَاةٍ  
لِبَسِ الْبَرِيظَةِ مِنْ طَامَاتٍ شَوَّاهَةٍ .  
(٣) وَنَحْوُهُ مِمَّا عَلِمَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ

عَلَى عَبْدٍ أَوْ ذِيٍّ لآخرٍ مُسْلِمٍ) لأن حده القتل وهو يقتل برده (كَانَ هَرَبَ  
لِدَارِ الْحَرْبِ) نعم إذا رجع وأسلم اقتصر (إِلَّا حَدَّ الْفِرْيَةِ) كذب القذف  
استثناء منقطع فلا يسقط بالهرب حيث قذف ببلاد الإسلام (وَالْخَطَأُ) من المرتد  
(عَلَى بَيْتِ الْمَالِ كَأَخْذِهِ جِنَايَةً عَلَيْهِ وَإِنْ تَابَ فَهَالِكٌ لَهُ وَقُدِّرَ كَالْمُسْلِمِ فِيهِمَا)  
أى العمد والخطأ الصادرين منه وعليه مجوسى إن لم يتب (وَقُتِلَ الْمُسْتَسِرُّ)  
الزنديق (بِلَا اسْتِثْنَاءٍ) يعنى أن توبته لا تسقط عنه القتل حداً (إِلَّا أَنْ يَجِيءَ  
تَابًا وَمَالُهُ لِوَارِثِهِ) إذا تاب أو أنكر ما شهد به البينة (وَقُبِلَ عُذْرُ مَنْ  
أَسْلَمَ وَقَالَ أَسَلْتُ عَنْ ضَيْقٍ إِنْ ظَهَرَ) عذره (كَأَنْ تَوَضَّأَ وَصَلَّى وَأَعَادَ  
مَأْمُومُهُ) كما سبق (وَأَدَّبَ مَنْ تَشَهَّدَ وَلَمْ يُوقَفْ عَلَى الدَّعَاءِ) فلما علمها  
كره ورجع (كَسَاحِرٍ ذِيٍّ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ ضَرَرًا عَلَى مُسْلِمٍ) فينقض عهده  
(وَأَسْقَطَتْ صَلَاةٌ وَصِيَامًا وَزَكَاةً) إلا أن يرتد بقصد ذلك ونحوه (وَحَجًّا  
تَقَدَّمَ) فيحج آخر (وَنَذْرًا وَيَمِينًا بِاللَّهِ أَوْ بَعِثَ أَوْ ظَهَرَ وَإِحْصَانًا وَوَصِيَّةً  
قِيلَ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ<sup>(١)</sup>) (لَا طَلَاقًا) ولا عتقًا ووقفًا وهبة وإن ارتدا بعد ثلاث  
ثم تابا حلت له قبل زوج<sup>(٢)</sup> (وَلَا تَسْقُطُ رِدَّةُ مُحَلِّلٍ) إحلالاً لأنه وصف  
فى المرأة (بِخِلَافِ رِدَّةِ الْمَرْأَةِ) فتسقط إحلالها (وَأَقِرَّ كَافِرٌ انْتَقَلَ إِلَى الْكُفْرِ  
آخَرَ وَحُكِمَ بِإِسْلَامِهِ مَنْ لَمْ يُمَيِّزْ إِصْغَرَ أَوْ جُنُونََ بِإِسْلَامِ أَبِيهِ فَقَطُّ)  
لا أمه وجده (كَأَنْ مَيَّزَ إِلَّا الْمَرَاهِقَ وَالْمَتْرُوكَ) بأن غفل عنه (لَهَا) أى  
للمراهقة (فَلَا يُجْبَرُ بِقَتْلِ إِنْ امْتَنَعَ) نعم بغيره (وَيُوقَفُ إِنْهُ) للبالوغ  
ولا يعتبر هنا إسلامه قبله (وَلِلْإِسْلَامِ سَابِقِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَبُوهُ) فيتبعه  
حش المعول عليه جبر المجوسى ونو كبيراً دون السكتابى ولو صغيراً (وَالْمُتَنَصِّرُ

(١) فتصح وصيته نقله المواق عن المدونة وأقره بن ~

(٢) ويلغز بها فيقال : طلق امرأته ثلاثاً وحلت قبل زوج .

مِنْ كَأْسِيرٍ) وتاجر ببلاد الحرب محمول (عَلَى الطَّوْعِ إِنْ لَمْ يَنْبُتْ إِكْرَاهُهُ  
وَإِنْ سَبَّ نَبِيًّا أَوْ مَلَكَ أَوْ عَرَضَ أَوْ لَعَنَهُ أَوْ عَابَهُ أَوْ قَذَفَهُ أَوْ اسْتَخَفَّ  
بِحَقِّهِ أَوْ غَيَّرَ صِفَتَهُ أَوْ أَلْحَقَ بِهِ تَقْصًا وَإِنْ فِي بَدَنِهِ أَوْ خَصَلَتِهِ أَوْ غَضَّ مِنْ  
مَرْتَبَتِهِ أَوْ وَفُورِ عِلْمِهِ أَوْ زُهدِهِ أَوْ أَضَافَ لَهُ مَالًا يَجُوزُ عَلَيْهِ أَوْ نَسَبَ إِلَيْهِ  
مَالًا يَلِيقُ بِمَنْصِبِهِ عَلَى طَرِيقِ الدِّمِّ) قيد لبيان الواقع (أَوْ قِيلَ لَهُ بِحَقِّ رَسُولِ  
اللَّهِ فَلَعَنَ وَقَالَ أَرَدْتُ الْعُقْرَبَ) لأنها مرسله لمن تلدغه (قِيلَ وَلَمْ يُسْتَتَبْ  
حَدًّا) إِنْ تَابَ <sup>(١)</sup> (إِلَّا أَنْ يُسَلَّمَ الْكَافِرُ) الأصلُ فلا يسقط بردة بعد توبته  
على أظهر ما في ح (وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ ذَمَّهُ) مما يدل على أن القيد السابق  
لا مفهوم له (لِجَهْلٍ أَوْ سُكْرٍ أَوْ تَهَوُّرٍ) عدم ضبط في الكلام (وَفِيْمَنْ قَالَ  
لَا صَلَّيَ اللَّهُ عَلَى مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ جَوَابًا لَصَلَّى أَوْ قَالَ الْأَنْبِيَاءُ يُسْتَهْمُونَ جَوَابًا  
لِتَهْمُنِي أَوْ جَمِيعُ الْبَشَرِ يَلْحَقُهُمُ النِّقْصُ حَتَّى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَوْلَانِ <sup>(٢)</sup>)  
بِالْقَتْلِ وَالنِّكَالِ (وَاسْتُذِيبَ فِي هُزْمٍ) المعتمد يقتل مطلقاً (أَوْ أَعْلَنَ بِتَكْذِيبِهِ  
أَوْ تَذَبَّأَ إِلَّا أَنْ يُسِرَّ) النبوة فكل زنديق (على الأظهر) عند ابن رشد (وَأُدِّبَ  
اجْتِهَادًا فِي إِذْكَرٍ) كَذَا ظَلَمًا (وَاشْكُ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ لَوْ سَبَّيَ مَلَكٌ  
لَسَبَّيْتُهُ أَوْ يَا ابْنَ آلِفٍ كَلْبٍ أَوْ غَيْرَ بِالْفَقْرِ فَقَالَ تُعَيِّرُنِي بِهِ وَالنَّبِيُّ قَدْ رَعَى  
الْعَمَّ أَوْ قَالَ لِعُضْبَانِ كَأَنَّهُ وَجْهٌ مُنْكَرٍ أَوْ مَالِكٍ أَوْ اسْتَشْهَدَ بِبَعْضِ  
جَائِزٍ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا حُجَّةٌ لَهُ أَوْ أُغِيرَ أَوْ شَهَّ لِمَنْ تَصَّيَّحَتْهُ لَا عَلَى الْمُنَاسِي) ولا  
شيء على المناسي (كَإِنْ كُذِّبَتْ فَقَدْ كُذِّبُوا أَوْ لَعَنَ الْعَرَبَ أَوْ بَنِي هَاشِمٍ  
وَقَالَ أَرَدْتُ الظَّالِمِينَ وَشُدَّ عَلَيْهِ فِي كُلِّ صَاحِبٍ فَنَدَّقَ

(١) فتوبته لا تدرأ عنه حد القتل وإن كانت تنفعه عند الله إن كانت صحيحة .

(٢) أظهرهما القتل .

قَرْنَانُ<sup>(١)</sup> وَإِنْ كَانَ نَبِيًّا وَفِي قَبِيحٍ لِأَحَدٍ ذُرِّيَّتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ )  
 أَنَّهُ مِنَ الْآلِ وَلَا يَشْدُدُ فِي غَيْرِهِ مِثْلَهُ ( كَلَانَ أَنْتَسَبَ لَهُ أَوْ احْتَمَلَ قَوْلُهُ ) النِّسْبَةُ  
 كَقَوْلِهِ لَا أَحَدٌ أَشْرَفُ مِنْ أَوْلَادِ الْبَيْتِ جَوَابًا لِأَنْتَ شَرِيفٌ ( أَوْ شَهَدَ عَلَيْهِ )  
 بِمُوجِبِ الْقَتْلِ ( عَدَلَ أَوْ لَفِيفٌ<sup>(٢)</sup> فَعَاقَ ) بِسَبَبِ كَوْنِهِ نَفِيفًا لَا تَقْبَلُ شَهَادَتَهُ  
 ( عَنِ الْقَتْلِ أَوْ سَبَّ مَنْ لَمْ يُجْمَعْ عَلَى نُبُوَّتِهِ ) كَالْخَضِرِ ( أَوْ صَحَابِيًّا وَسَبَّ  
 اللَّهُ كَمَا ذَلِكَ ) فِي إِجْبَابِ الْقَتْلِ ( وَفِي اسْتِنَابَةِ الْمُسْلِمِ خِلَافٌ ) أَرْجَحُهُ قَبُولُ  
 تَوْبَتِهِ ( كَمَنْ قَالَ لَقِيتُ فِي مَرَضِي مَا لَوْ قَتَلْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ لَمْ أُسْتَوْجِبْهُ )  
 تَشْبِيهِهِ فِي الْخِلَافِ لَكُنْهَ هُنَا بِالْقَتْلِ وَالنِّسْكَالِ .

### ﴿ بَابٌ ﴾

( الزَّوْنَا وَطَى مُسْكَنٌ مُسْلِمٌ قَرَجَ آدَمِيٌّ ) وَيُؤَدَّبُ مِنْ فَعَلَ بِنَفْسِهِ كَالْخَنَثِيِّ  
 فِي غَيْرِ دِيرِهِ ( لَا مِلَّكَ لَهُ فِيهِ بِاتِّفَاقٍ ) رَاجِعٌ لِلنَّفْيِ ( تَعَمُّدًا ) وَلَوْ مَعَ نَوْمٍ كَانَ  
 تَحْقِيقُ مَعَ الْجَنِّ ( وَإِنْ لَوَاطِطًا ) فَإِنَّهُ زَنَّا بِالْمَعْنَى الْأَعْمَى ( أَوْ إِيْتَاكَ أَعْجَنِيَّةٍ بِدُبُرٍ )  
 وَأَدَبٌ فِي الْحَامِلَةِ ( أَوْ مَيِّتَةٍ غَيْرِ زَوْجٍ ) وَلَا مِيرَ كَالْتَفْوِضِ كَالْجَنَابَةِ ( أَوْ  
 صَغِيرَةٍ يُسْكِنُ وَطَرُهَا أَوْ مُسْتَأْجَرَةٍ لَوَطِطَ ) إِلَّا مِنَ السَّيِّدِ فَحَلَلَةٌ ( أَوْ غَيْرِهِ  
 أَوْ مَمْلُوكَةٍ تَعْتِقُ ) أَوْ بِتَعْلِيقٍ عَلَى الشَّرَاءِ ( أَوْ يَعْلَمُ حُرِّيَّتَهَا أَوْ مُحَرَّمَةٍ بِصَهْرِ  
 مُؤَبَّدٍ ) سَيِّدٌ كَرِّ مَفْهُومِهِ فِي قَوْلِهِ أَوْ بِنْتُ عَلَى أُمِّ ( أَوْ خَامِسَةٍ أَوْ مَرَهُونَةٍ )  
 فَأَذَنُ السَّيِّدِ فِي وَطِئِهَا فَحَلَلَةٌ ( أَوْ ذَاتِ دَغْنَمٍ أَوْ حَرِيَّةٍ ) فَإِنْ خَرَجَ بِهَا مَلَكَهَا  
 ( أَوْ مُبْتَوًى وَإِنْ بَعْدَهُ وَهْلٌ وَإِنْ أُبْتُتْ فِي مَرَّةٍ ) وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ لِشُدُودِ  
 الْوَاحِدَةِ ( تَأْوِيلَانِ أَوْ مُطْلَقَةٌ قَبْلَ الْبِنَاءِ ) كَالْبَائِنِ بَعْدَهُ غَيْرُ الْبِنَةِ  
 بَعْدَ الْعِدَّةِ ( أَوْ مُعْتَمَّةٌ بِإِلَّا عَقْدٍ ) فِيهِمَا ( كَمَا أَنْ يَطَّأَهَا مَمْلُوكٌ أَوْ مَجْنُونٌ )

(١) ممنوع من الصرف للوصفية وزيادة الالف والنون أى يقرن بين الرجل والمرأة اه  
 عقباوى والقياس قران بتشديد الراء كما ينطقه المغاربة .  
 (٢) أى لفيف من الناس غير مقبولين في الشهادة .

بِخِلَافِ الصَّيِّ إِلَّا أَنْ يَجْهَلَ الْعَيْنَ أَوْ الْحُكْمَ إِنْ جَهَلَ مِثْلَهُ إِلَّا الْوَاضِحَ)  
 فِيهِمَا (لَا مُسَاحَقَةَ وَأَدَبَ اجْتِهَاداً) وَبَيَّتَ مَا فِيهِ الْأَدَبُ بِشَاهِدِينَ (كَبِيرِيْمَةَ  
 وَهِيَ كَغَيْرِهَا فِي الذَّبْحِ وَالْأَكْلِ) وَعَنِ الشَّافِعِيِّ قَتْلَهَا إِخْفَاءً لِلْفَاحِشَةِ<sup>(١)</sup> وَمَنْ  
 حَرَّمَ إِعَارِضَ كَحَائِضٍ أَوْ مُشْتَرَكَةٍ أَوْ مَمْلُوكَةٍ (مَحْرَمٌ لَا تَعْتَقُ أَوْ مُعْتَدَّةٌ)  
 مِنْ غَيْرِ نِكَاحِهَا (أَوْ بَيَّنَّتْ عَلَى أُمِّ أَمٍّ يَدْخُلُ بِهَا أَوْ عَلَى أُخْتِهَا وَهَلْ إِلَّا أُخْتُ  
 النَّسَبِ لِتَحْرِيمِهَا بِالْكِتَابِ تَأْوِيلَانِ وَكَأَمَةِ مُحَمَّاتٍ وَقَوِّمَتْ) عَلَى الْوَاطِي  
 (وَإِنْ أَبْيَأَ أَوْ) امْرَأَةً (مُكْرَهَةً أَوْ مَبِيعَةً بِالْغُلَاءِ وَالْأُظْهَرُ كَأَنَّ ادَّعَى  
 شِرَاءَ أَمَةٍ وَنَسَكَلَ الْبَائِسُ وَحَلَفَ الْوَاطِيءُ وَالْمُخْتَارُ أَنَّ الْمُكْرَهَةَ كَذَلِكَ  
 وَالْأَكْثَرُ عَلَى خِلَافِهِ) فَالْمَشْهُورُ حُدُّهُ (وَتَبَّتْ بِإِقْرَارِ مَرَّةٍ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ  
 مُطْلَقاً) لِشَبْهِهِ أَوْ لَا (أَوْ يَهْرَبُ وَإِنْ فِي الْحُدِّ وَبِالْبَيِّنَةِ فَلَا يَسْقُطُ بِشَهَادَةِ  
 أَرْبَعِ نِسْوَةٍ بِبِكَارَتِهَا) فِي بَنٍ مِثْلَهُ أَرْبَعَةُ رِجَالٍ لِاحْتِمَالِ دُخُولِ الْبِكَارَةِ وَمَنْ  
 أَسْقَطَ بِالرِّجَالِ أَسْقَطَ بِالنِّسَاءِ لِأَنَّ شَهَادَتَهُنَّ شَبْهَةٌ وَإِنْ ضَعُفَتْ (أَوْ بِجَمَلٍ فِي غَيْرِ  
 مُتَزَوِّجَةٍ وَذَاتِ سَيِّدٍ مُقَرَّبٍ بِهِ وَلَمْ يَقْبَلْ دَعْوَاهَا) أَيْ مِنْ ظَهَرِ حَمَلِهَا (الْفَضْبَ  
 بِلَا قَرِيْنَةٍ) كَاسْتِغَاثَتِهَا عَقِبَ النَّازِلَةِ (يُرْجَمُ الْمُكَلَّفُ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ إِنْ أَصَابَ  
 بَعْدَهُنَّ) أَيْ الصِّفَاتِ السَّابِقَةِ (بِنِكَاحٍ لَا زِمَ صَحَّ) الْوَاطِيءُ أَيْ أُبَيِّحُ (بِحِجَارَةٍ  
 مُعْتَدَلَةٍ وَلَمْ يَعْرِفْ) مَالِكٌ (بِدَاءَةِ الْبَيِّنَةِ ثُمَّ الْإِمَامُ كَلَّا لَطِ<sup>(٢)</sup> مُطْلَقاً  
 وَإِنْ عَبْدَيْنِ وَكَافِرَيْنِ وَجُلْدَ الْبِكْرِ الْحُرِّ مِائَةً وَتَشَطَّرَ لِلرَّقِّ وَإِنْ قَلَّ  
 وَتَحَصَّنَ كُلُّ دُونِ صَاحِبِهِ بِالْعِتْقِ) لَهُ (وَالوَاطِيءُ بَعْدَهُ وَغُرَبَ الْحُرِّ

(١) وَلِحَدِيثٍ وَرَدَّ فِي قَتْلِهَا لِكَفِّهِ ضَعِيفٌ .

(٢) وَمُلَوِّطٌ بِهِ بِالْفَرَسِ ، وَلَا يَرْجَمُ بِالْفَرَسِ مِنْ نَفْسِهِ صَبِيحاً . وَحَدَّثَ الْوَاطِيءُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ  
 حَدَّ الزَّانِجِلَةِ وَرَجماً قِيَاساً عَلَيْهِ ، وَدَلِيلُ الْمَالِكِيَّةِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ « مِنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ  
 مَعْمَلُ تَوْمٍ لَوْ طَافُوا بِالْفَاعِلِ وَالْمَقْبُولِ بِهِ » رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ وَفِي ثَبُوتِهِ خِلَافٌ وَلِلْشَّافِعِيِّ  
 فِيهِ رِسَالَةٌ اسْمُهَا بُلُوغُ الْمَأْمُولِ مِنْ خِدْمَةِ الرَّسُولِ بَيْنَ فِيهَا صَحِيحَةٌ .

الَّذِ كَرُّ فَقَطُّ عَامًا) الأولى حذفه والمدار على ما يأتى من سجنه سنة (وَأَجْرُهُ عَلَيْهِ  
وَأِنْ أَمَّ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَرِنْ بَيْتِ الْمَالِ) والمسلمين (كَفْدَكَ وَخَيْرَ مِنَ الْمَدِينَةِ)  
على يومين فأكثر (فَيُسْجَنَ سَنَةً وَإِنْ عَادَ) لبلده (أُخْرِجَ ثَانِيَةً) وإِنْ  
زنى بعد تأنسه غرب أخرى (وَتُؤَخَّرُ الْمُتَزَوِّجَةُ لِحَيْضَةٍ) كالسرية إذا لم  
يستبرأ أو مضى أربعون يوماً للزنا وأمكن الحمل والحمل والرضاع المتعين (وبالجلد  
اعتدال الهواء) وبمضرة أربعة فأكثر (وَأَقَامَهُ الْحَاكِمُ وَالسَّيِّدُ إِنْ كَمَّ  
يَتَزَوَّجُ بِغَيْرِ مِلْكِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ) متعلق بأقامه لأن الحاكم لا يكون بينه ولا يقيم  
حد السرقة إلا الإمام (وَأِنْ أَنْكَرَتْ الْوُطَى بَعْدَ عِشْرِينَ سَنَةً وَخَالَفَهَا  
الزَّوْجُ فَالْحُدُّ) رجه<sup>(١)</sup> (وَعَنْهُ) أى ابن القاسم كما فى بن (فِي الرَّجُلِ يَسْتَقْطُ  
مَالَهُ يَتَرَبَّ بِهِ أَوْ يُؤَلِّدَ لَهُ وَأَوَّلًا عَلَى الْخِلَافِ أَوْ لِخِلَافِ الزَّوْجِ فِي الْأُولَى)  
ولم تخالفه فى الثانية (فَقَطُّ أَوْ لِأَنَّهُ يَسْكُتُ) والمرأة لا تصبر على ترك الوطى  
(أَوْ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ لَمْ تَبْلُغْ عِشْرِينَ تَأْوِيلَاتُ وَإِنْ قَالَتْ زَنَيْتُ مَعَهُ فَادَّعَى  
الْوَطَى وَالزَّوْجِيَّةَ أَوْ وَجِدَا فِي بَيْتٍ وَأَقْرَابِهِ) الوطى (وَادَّعَى النِّسَاحَ)  
غير طارئى ولا بينة ولا فشو (أَوْ ادَّعَاهُ فَصَدَّقَتْهُ هِيَ وَوَلِيِّهَا وَقَالَا لَمْ نُشْهِدْ  
حُدًّا) فى الكل.

### ﴿ بَابٌ ﴾

(قَذْفُ الْمُكَلَّفِ) ولو سكران (حُرًّا مُسْلِمًا) أو أبوه (بِنَفْيِ  
نَسَبٍ عَنْ أَبِي أَوْ جَدٍّ لَا أُمَّ وَلَا إِنْ نُبِذَ أَوْ زَنَى) عطف على نفى (إِنْ  
كُلِّفَ) لا مجنون من البلوغ للقذف (وَعَفَّ) كما هو الأصل  
هنا للآية (عَنْ وَطَى) يُوجِبُ الْحُدَّ بَالَةً (لا مجنونًا أو معترضًا) (وَبَلَغَ

(١) فى المجموع وشرحه : وان أنكر أحد الزوجين الوطى بعد عشرين سنة فالظاهر  
من الطرق تصديقه رجلاً أو امرأة أو ثمة التصديق بسقوط الرجم عنه .

كَأَنَّ بَلَغَتِ الْوَطْءَ) كالصبي يقذف بالمفعولية وهذا كالتفصيل لقوله كاف (أَوْ تَحْمُولًا) مجهولا كما في نسخة عطف على المنفى أو المثبت إن رمى بزنى أو بفساد النسب مطلقاً (وَإِنْ مُلَاعِنَةً وَابْنَهَا) إلا الزوج بما لا عنها به (أَوْ عَرَضَ غَيْرُ أَبٍ إِنْ أَفْهَمَ يُوجِبُ تَمَانِينَ جَلْدَةً) خبر قذف (وَإِنْ كَرَّرَ لِوَاحِدٍ أَوْ جَمَاعَةٍ إِلَّا بَعْدَهُ وَنِصْفَهُ عَلَى الْعَبْدِ كَلَسْتُ بِزَانٍ أَوْ زَنْتُ عَيْنُكَ) واستظهر ابن عبد السلام قول أشهب بعدم الحد لحديث<sup>(١)</sup> زنى الأعضاء والفرج يكذب ذلك ويصدق (أَوْ) زנית (مُكْرِهَةً أَوْ) أنا (عَفِيفُ الْفَرْجِ) تعريضاً (أَوْ) لِعَرَبِيٍّ مَا أَنْتَ بِمُحْرٍّ أَوْ يَارُومِي كَأَنَّ نَسَبَهُ لِعَمَّةٍ بِخِلَافِ جَدِّهِ وَكَأَنَّ قَالَ أَنَا نَعْلٌ) بالغين المعجمة أى فاسد النسب (أَوْ وَلَدُ زَيْنٍ أَوْ كَيَا فَحْبُهُ) أو صبية (أَوْ قُرْنَانُ أَوْ يَا ابْنَ مُنْزَلَةِ الرُّكْبَانِ أَوْ ذَاتِ الرَّأْيَةِ أَوْ فَعَلْتُ بِهَا فِي عُمْكَيْهَا لَا إِنْ نَسَبَ جِنْسًا لِغَيْرِهِ وَلَوْ أَبْيَضَ لِأَسْوَدَ) فالأدب (إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْعَرَبِ) لاحتمال أنه في الواقع كذلك وحد في العرب لأنها تبالغ في معرفة أنسابها (أَوْ قَالَ مَوْلَى لِغَيْرِهِ أَنَا حَيْرٌ مِنْكَ) لأن الخيرية أعم من النسب (أَوْ مَالِكٌ أَصْلٌ وَلَا فَصْلٌ) لأن القصد منه عرفاً ذم الأخلاق (أَوْ قَالَ لِيَجْمَاعَةٌ أَحَدُكُمْ زَانٍ) للكثرة (وَحُدِّثِي مَا بُونٍ إِنْ كَانَ لَا يَتَأَنَّثُ وَفِي يَابْنِ النَّصْرَانِيِّ) العرف الآن الأدب (أَوْ الْأَزْرَقِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي آبَائِهِ كَذَلِكَ أَوْ فِي مُحَنَّتٍ إِنْ لَمْ يَحْلِفْ) أنه أراد التكسر وعرفنا خصه بالمفعول فلا بد من الحد (وَأَدَّبَ فِي يَابْنِ الْفَاسِمَةِ) العرف أيضاً لحد لانصراف

(١) لفظ الحديث «كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا فهو مدرك ذلك لاحتالة العيان زناها النظر والاذنان زناها الاستماع واللسان زناه الكلام واليد زناها البطش والرجل زناها الخطى والقلب يهوى ويتدى ويصدق ذلك الفرج أو يكذبه، رواه مسلم بهذا اللفظ والبخارى مختصراً وفيه روايات.



اطلاق الفسق إلى النعل (أَوْ الْفَاجِرَةَ أَوْ يَا حِمَارُ يَا ابْنَ الْحِمَارِ أَوْ أَنَا عَفِيفٌ) بلا ذكر الفرج (أَوْ إِنَّكَ عَفِيفَةٌ) تهكماً إلا لعرف (أَوْ يَا فَاسِقُ) سبق مافيه (أَوْ فَاجِرُ وَإِنْ قَالَتْ) أجنبية (بِكَ جَوَاباً لِرَنَيْتِ) سقط حده (وَحُدَّتْ لِرَنَيْتِ) ما لم ترجع (وَالْقَذْفِ) كالجواب بأزنى مني (وَلَهُ حَدُّ أَبِيهِ وَفُسْقَ) المعتمد لا يحيد الأب (وَالْقِيَامُ بِهِ وَإِنْ عَلِمَهُ مِنْ نَفْسِهِ كَوَارِثِهِ وَإِنْ قَذَفَ بَعْدَ الْمَوْتِ مِنْ وَلَدٍ وَوَلَدِهِ وَأَبٍ وَأَبِيهِ) فإن لم يوجد عصبته فالأخوات والجدات ولا كلام للزوجين (وَلِكُلِّ الْقِيَامُ بِهِ وَإِنْ حَصَلَ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ) أو قام به مانع الإرث (وَالْعَقْوُ) عطف على حد أبيه (فَقِيلَ الْإِمَامُ أَوْ بَعْدَهُ إِنْ أَرَادَ سَتْرًا) لا رأفة ولا إن أوصى به الميت (وَإِنْ قَذَفَ فِي الْحَدِّ ابْتَدَى لَهَا إِلَّا أَنْ يَبْقَى يَسِيرٌ) دون الصف (فَيُكَمَّلُ الْأَوَّلُ)

### ﴿ بَابُ ﴾

(تُقَطَّعُ الْيَمْنَى وَتُحْسَمُ بِالنَّارِ إِلَّا لَشَلَلٍ أَوْ تَقْصٍ أَكْثَرَ الْأَصَابِعِ) فَرَجْلُهُ الْيُسْرَى (على المعتمد) (وَحَا<sup>(١)</sup> لِيَدِهِ الْيُسْرَى) ضعيف (ثُمَّ يَدُهُ ثُمَّ رِجْلُهُ ثُمَّ) إن سرق بعد انقطع من خلاف (عُزِّرَ وَحُسِرَ وَإِنْ تَعَمَّدَ إِمَامٌ أَوْ غَيْرُهُ يُسْرُهُ أَوْ لَا فَالْقَوْدُ وَالْحَدُّ بَاقٍ وَخَطَأً أَجْزَأُ) وفي شب وغيره أن العمد يزي أيضاً (فَرَجْلُهُ الْيَمْنَى) إن سرق بعد مفرع على قوله وخطأ أجْزَأُ (بِسَرِقَةٍ طِفْلٍ) أو كبير لا يعقل متعلق بتقطع (مِنْ جِرْزٍ مِثْلِهِ) عادة (أَوْ رُبْعٍ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ خَالِصَةٍ) ولو ناقصة راجت ككاملة (أَوْ مَا يُسَاوِيهَا بِالْبَلَدِ شَرْعاً) ولا عبرة بمنفعة غير شرعية (وَإِنْ كَمَاءٌ) مما أصله مباح (أَوْ جَارِحٍ) غير كلب (لِتَعْلِيمِهِ أَوْ جَلْدِهِ بَعْدَ ذَنْبِهِ أَوْ جَلْدٍ مَيِّتٍ إِنْ زَادَ دَبْعُهُ نِصَابًا أَوْ ظَنًّا) الربع والثلاثة (فُلُوسًا أَوْ الثَّوْبُ فَارِغًا أَوْ شِرْكَةً

(١) أى الامام قطع الرجل اليسرى وعدل لقطع اليد اليسرى فها مضمون معنى غير

صَبِيٍّ لَا أَبٍ) عاقل (وَلَا طَيْرٍ لِإِجَابَتِهِ) في المحاكاة (وَلَا إِنْ تَكَمَّلَ) غير  
مقصود جميعه (بِمَرَارٍ فِي كَيْلَةٍ) أو من أحرار (أَوْ اشْتَرَكَ فِي حِمْلٍ إِنْ اسْتَقَلَّ  
كُلُّهُ) أى أمكن استقلاله وإلا قطع الجميع (وَلَمْ يَذْبُحْهُ نِصَابٌ) وإلا قطعوا  
كمن انفرد بالحمل (مِلْكٌ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَوْ كَذَبَهُ رَبُّهُ) لحق الله تعالى لاحتمال أنه  
رحمه (أَوْ أُخِذَ كَيْلًا وَادَّعَى الْإِرْسَالَ وَصَدَّقَ إِنْ أَشْبَهَ) بأن لم يسلك مسالك  
السراق في وقت الإرسال عادة (لَا مِلْكِهِ مِنْ مُرْتَهِنٍ وَمُسْتَأْجِرٍ كَمِلْكِهِ  
قَبْلَ خُرُوجِهِ) بكارث (مُخْتَرِمٌ لَا خَيْرَ وَطُنْبُورٍ إِلَّا أَنْ يُسَاوَى بَعْدَ كَسْرِهِ  
نِصَابًا وَلَا كَلْبٍ مُطْلَقًا) ولو معلماً مأذوناً لورود النهي عن ثمنه <sup>(١)</sup> (وَأُخِيَّةٌ  
بَعْدَ ذِمَّتِهَا بِخِلَافٍ لَحْمِهَا مِنْ فَقِيرٍ) بل مطلق معطى فيقطع والمدايا كالمضحايا  
(تَأَمَّ الْمَلِكُ لَأَشْبَهَةً فِيهِ) قوية (وَإِنْ بَيَّتَ الْمَالَ وَالْغَنِيمَةَ) في من تقييده  
هنا والزنى بكثرة الجيش <sup>(٢)</sup> (أَوْ مَالٍ شَرِكَةٍ إِنْ حُجِبَ عَنْهُ وَسَرَقَ فَوْقَ  
حَقِّهِ) من الجميع في المثلى ومن المسروق ن المقوم (نِصَابًا لَا الْجَدَّ وَلَوْ لَأَمَّ) ولا  
العبد لزيادة المصيبة على السيد (وَلَا مِنْ جَلِيدٍ أَوْ مُمَاطِلٍ لِجَنَّتِهِ) كما سبق  
(مُخْرِجٌ مِنْ حِرْزٍ بَأَنْ لَا يَعُدَّ الْوَاضِعُ فِيهِ مُضَيِّعًا وَإِنْ لَمْ يُخْرِجْ هُوَ وَ  
ابْتِئَاعٌ دُرًّا) بخلاف ما يفسده الأكل وإن ضمنه (أَوْ أَدَّهَنْ بِمَا يَحْصُلُ مِنْهُ  
نِصَابٌ) بعد (أَوْ أَشَارَ إِلَى شَاةٍ بِالْعَلْفِ فَخَرَجَتْ أَوْ) سداد (الْأَحَدَ)  
المشروع (أَوْ الْخُبَاءَ أَوْ مَا فِيهِ أَوْ فِي حَانُوتٍ أَوْ فِنَاءٍ هِمَا أَوْ حِمْلٍ أَوْ ظَهْرٍ  
دَابَّةٍ وَإِنْ غِيبَ عَنْهُمْ) أى المذكورات (أَوْ) حب (بِجَرِينِ) لاقبله (أَوْ

(١) روى الشيخان وغيرهما عن ابن مسعود « نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن  
الكلب ومهر البغي وحلوان الكاعن » ولأحمد والنسائي عن جابر « نهى عن ثمن الكلب  
إلا الكلب المعلم » وهذا يرد إطلاق المص ويؤيد قول أشهب بالقطع في المأذون باتخاذ .  
(٢) وهو المعتمد .

سَاحَةِ دَارٍ لِأَجْنَبِيٍّ إِنْ حُجِرَ عَلَيْهِ ( بخلاف الشريك والمأذون ) كالسَّفِينَةِ )  
 لغير الركاب أو بحضرة ربه أو من كالخن ( أو خانٍ ) للأنثقال أو زوجٍ فيما حُجِرَ  
 عَنْهُ أو مَوْقِفٍ دَابَّةٍ لِبَيْعٍ أو غَيْرِهِ ) إذا اعتيد ( أو قَبْرٍ أو بَحْرٍ لِمَنْ رُمِيَ بِهِ  
 لِكَفَنِ ) شرعى ( أو سَفِينَةٍ بِمِرْسَاةٍ أو كُلِّ شَيْءٍ بِحَضْرَةِ صَاحِبِهِ ) ولا  
 يقطع من سرق دابة براكبها أو سفينة بأهلها ( أو مَطْعَمٍ ) مخزن حب ( قَرُبٍ )  
 من البلد ( أو قِطَارٍ وَنَحْوِهِ ) كجمع الدواب فيبانتها إلا الغنم في غير المراح ( أو  
 أزالَ بَابَ الْمَسْجِدِ أو سَتَفَهُ أو أَخْرَجَ قَنَادِيلَهُ ) بل بمجرد إزالتها ( أو حُصْرَهُ  
 أو بُسْطَهُ إِنْ تَرَكْتَ ) البسط ( أو حَمَامٍ إِنْ دَخَلَ ) من الباب ( لِلسَّرِقَةِ أو  
 نَقَبٍ أو تَسَوَّرٍ أو ) للغسل في حمام ( بِحَارِسٍ لَمْ يَأْذَنْ فِي تَقْلِيْبٍ ) وإلا خيانة  
 ( وَصُدْفٍ مُدْعَى الْخَطَأِ ) في ثيابه إن أشبه ( أو حَمَلٍ عَبْدًا لَمْ يُمَيِّزْ أو خَدَعَهُ  
 أو أَخْرَجَهُ فِي ذِي الإِذْنِ الْعَامِّ ) كدار العالم من محجور لِمَجْلِهِ ( اللام بمعنى  
 عن والضمير الإذن العام ، لأنه لا يقطع إلا بإخراجه عن جميع الدار ( لَا إِذْنَ  
 خَاصٍّ كَضَيْفٍ مَا حُجِرَ عَنْهُ وَلَوْ خَرَجَ مِنْ جَمِيعِهِ وَلَا إِنْ نَقَلَهُ ) من محل  
 ( وَلَمْ يُخْرِجْهُ وَلَا فِيَا عَلَى صَبِيٍّ ) وحده ( أو مَعَهُ وَلَا عَلَى دَاخِلٍ تَنَاوَلَ مِنْهُ الْخَارِجُ )  
 داخل الحرز ( وَلَا إِنْ اخْتَلَسَ ) خطف جهاراً ( أو كَابَرَ ) غصب ( أو هَرَبَ بَعْدَ  
 أَخْذِهِ فِي الْحَرْزِ وَلَوْ ) ذهب ( لِيَأْتِيَ بِمَنْ يَشْهَدُ عَلَيْهِ أو أَحَدَ دَابَّةٍ بِبَابِ مَسْجِدٍ  
 أو سُوقٍ ) بغير بيع وموقف معتاد ( أو ثَوْبًا بَعْضُهُ بِالطَّرِيقِ ) جذبه من خارج ( أو  
 ثَمَرًا مُعَلَّقًا ) في شجرة ( إِلَّا بِعَاقٍ فَقَوْلَانِ <sup>(١)</sup> ) وَإِلَّا بَعْدَ حَصْدِهِ فَمَالِشُهَا )  
 القَطْع ( إِنْ كُدِّسَ ) كالجرين ( وَلَا إِنْ نَقَبَ فَقَطَّ ) ولا من أخذ بعد  
 المواطأة ( وَإِنْ التَّقْيَا وَسَطَ النَّقَبِ أو رَبَطَهُ فَجَذَبَهُ الْخَارِجُ قُطْعًا وَشَرْطَهُ )

أى القطع (التكليف) ويتضمن الطوع (فيقطع الحر والعبد والمعاهد وإن لمثلهم إلا الرقيق لسيده) كما سبق (وثبت بإقرار إن طاع وإلا فلا) قيل إلا المتهم بالعداء<sup>(١)</sup> (ولو عين السرقة أو أخرج القتل) لاحتمال أنه فعل غيره (وقيل رجوؤه ولو بلا شبهة) كظن أخذ ما رهنه سرقة (وإن ردّ اليمين) من المدعى عليه السرقة (فحلف الطائب أو شهيد وجل وأمرأتان أو واحد وحلف أو أقرّ السيد فالغرم بلا قطع) في السكل (وإن أقرّ العبد فالعكس) ووجب ردّ المال إن لم يقطع مطلقاً (كأن يبق بعينه) أو قطع إن أيسر إليه (أى إلى القطع) من الأخذ وسقط الحد إن سقط العضو بسماوى (أو قصاص أو جناية لا بتوبة وعدالة وإن طال زمنهما وتداخلت) أسباب الحدود (إن اتحد الموجب) بالفتح (كقذف وشرب وإلا تكررت) والقتل يغنى عن غير القذف .

### ﴿ باب ﴾

المحارب قاطع طريق لمنع سؤلوك أو أخذ) بصيغة اسم الفاعل ولو من غير قطع طريق (مال مسلم أو غيره) معصوماً (على وجه يتعذر معه الغوث وإن اذفره بمدينه كمسقى السيكران) كالداتورة (لذلك) لأخذ المال (ومخادع الصبي وغيره ليأخذ ما معه والداخل في ليل أو نهار في رفاق أو دار قاتل ليأخذ المال) لا لينجو بعد أخذه<sup>(٢)</sup> (فيقتل بمدة المناشدة)

(١) عند سجنون وعليه القضاء عند المتأخرين وند ابن القام لا يلزم المكروه شيء ولو متهماً وهو الموافق للقواعد ثم الاقدام على إكراء المتهم بالضرب ونحوه ليقرب عيب على المالكية كثيراً وأنكر عليهم القول به كما يعلم من مراجعة مبحث الاستصلاح في الأصول .  
(٢) يعنى لو أخذ المال قبل العلم به ثم بعد العلم به قاتل لينجو بما أخذه فهو فهو سارق إن اطلع عليه خارج الحوزة وإن اطلع عليه داخله فمختلس .

ندبا ( إِنْ أُمْكِنَ ثُمَّ ) إِنْ لَمْ يَمِتْ كَمَا هُوَ أَحَدُ حَدُودِهِ ( يُصَلَّبُ فَيُقْتَلُ أَوْ يُنْفَى الْحَرْ ) بعد الضرب ( كَلَّزْنِي ) ويحبس للأقصى من سنة وظهور توبته ( أَوْ تُقَطَّعُ يَمِينُهُ وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى وَلَاءٌ ) أى لا يؤخر خوف الموت لأنه أحد حدوده ( وَبِالْقَتْلِ يَجِبُ قَتْلُهُ وَلَوْ بِكَافِرٍ ) لأنه حده حيث لم يتب ( أَوْ بِإِعَانَةٍ وَلَوْ جَاءَ تَائِبًا ) لكنه كالقصاص <sup>(١)</sup> ( وَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ الْعَفْوُ ) إذا لم يتب ( وَنَدَبٌ <sup>(٢)</sup> ) لِنَدَى التَّذْيِيرِ الْقَتْلُ وَالتَّبْطِشِ الْقَلْعُ وَغَيْرُهُمَا وَلِمَنْ وَقَعَتْ مِنْهُ فَلْتَةُ النَّفْيِ وَالضَّرْبُ وَالتَّعْمِينَ لِلْإِمَامِ لَا لِمَنْ قُطِعَتْ يَدُهُ وَنَحْوُهَا وَغَرِمَ كُلُّ عَنِ الْجَمِيعِ كَسَلٍ مُتَعَاوِنِينَ ( مُطْلَقًا ) تابوا أو لابقى المأخوذ أولًا ( وَاتَّبَعَ كَالسَّارِقِ ) إذا لم يجد أو أيسر من الأخذ للحد ( وَدُفِعَ مَا بَأْيَدِيهِمْ لِمَنْ طَلَبَهُ بَعْدَ الْإِسْتِغْنَاءِ ) لعله يأتى أثبت ( وَالْيَمِينَ ) ويضمنه إن ظهر مستحق ( أَوْ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ مِنَ الرُّفْقَةِ لَا لَأَنْفُسِهِمَا ) ولو تبعًا بخلاف الوصية كذا فى عب وعند بن خلافه ( وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ الْمُشْتَهَرُ بِهَا ثَبَّتَتْ وَإِنْ كَلَّمَا يَعَانِيَهَا ) وبالإقرار ما لم يرجع كما فى ح ( وَسَقَطَ حَدُّهَا بِإِتْيَانِ الْإِمَامِ طَائِعًا وَتَرْكِ مَا هُوَ عَلَيْهِ ) أى التوبة قبل القدرة ويضمن .

### ﴿ بَابُ ﴾

( يَشْرَبُ الْمُسْلِمُ الْمَكْلَفَ مَا يُسْكِرُ جَنْسُهُ ) ونو لم يسكر ما شربه لقله أو عادة ( طَوْنًا بِلا عُدْرٍ ) خرج الغالط ( وَضُرُورَةً كَغَضَّةٍ أَوْ ظَنَّهُ غَيْرًا وَإِنْ قَلَّ أَوْ جَهْلٌ وَجُوبُ الْحَدِّ أَوْ الْحُرْمَةُ لِقُرْبِ عَهْدٍ وَلَوْ حَقَاقِيًا يَشْرَبُ النَّبِيدَ ) ولا يبلغ القدر المسكر ( وَصَحَّحَ نَفْيُهُ ) عنه ( ثَمَانُونَ بَعْدَ صَحْوِهِ وَتَشَطَّرَ

(١) فيقتل بكفو دون غيره .

(٢) أى ندب قتل ذى التذير ونقطع ذى البطش الخ والتامين للإمام حسب المصاحفة .

بِالرَّقِّ إِنَّ أَقْرَبَ أَوْ شَهْدَ بِشُرْبِ أَوْ شَمٍّ وَإِنْ خَوْفًا ) لأن المثلث مقدم على  
 النافي (وَجَازَ لِإِكْرَاهٍ وَإِسَاعَةٍ) للغصة (لَا دَوَاءَ وَلَا طِلَاءَ) وَلَا لِعَطَشٍ (وَالْحَدُّ  
 بِسَوَاطٍ وَضَرْبٍ مُعْتَدِلَيْنِ قَاعِدًا ) كل منهما (بِلَا رَبْطٍ) إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ فَلَا  
 يَقَعُ مَوْقِعَهُ (وَشَدِيدٍ بِظَاهِرِهِ وَكَتِفِهِ وَجُرْدَ الرَّجُلِ) من غير ساتر العورة  
 (وَالْمَرْأَةُ بِمَا بَقِيَ الضَّرْبِ) كالْفَرْوِ (وَنُدْبَ جَعْلُهَا فِي قَعَّةٍ) فِيهَا تَرَابٌ وَمَاءٌ  
 سِتْرًا لِئَلَّا يَخْرُجَ مِنْهَا شَيْءٌ (وَعَزَّزَ الْإِمَامُ لِمَعْصِيَةِ اللَّهِ أَوْ لِحَقِّ آدَمِيِّ حَبْسًا  
 وَلَوْ مَا وَبَّالْإِقَامَةِ) مِنَ الْجُلُوسِ (وَنَزَعَ الْعِمَامَةَ وَضَرْبًا بِسَوَاطٍ أَوْ غَيْرِهِ وَإِنْ  
 زَادَ عَلَى الْحَدِّ<sup>(١)</sup>) بِالنَّظَرِ (وَأَتَى عَلَى النَّفْسِ وَضَمِنَ مَاسَرَى) قِيلَ إِنْ لَمْ يَظُنْ  
 السَّلَامَةَ (كَطَيْبِ جَهْلٍ أَوْ قَصَرَ) تَشْبِيهِهُ فِي الضَّمَانِ (أَوْ) دَاوَى (بِلَا  
 إِذْنٍ مُعْتَبَرٍ وَلَوْ إِذْنُ عَبْدٍ بِفَصْدٍ أَوْ حِجَامَةٍ) بِخَوْفٍ (أَوْ خِتَانٍ وَكَتَّاجِيحٍ  
 نَارٍ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ) أَوْ إِسْأَلَ مَاءً (وَكَسْمُوطٍ جِدَارٍ مَالٍ وَأَنْذَرَ صَاحِبَهُ)  
 أَوْ اتَّضَحَ لَهُ مِيلَانَهُ أَوْ كَانَ مِنْ أَصْلِ بَنَائِهِ (وَأَمَّا كَنْ تَدَارُكُهُ أَوْ عَضَّهُ  
 فَسَلَّ يَدَهُ فَقَاعَ أَسْنَانَهُ) حَيْثُ أَمَكَّنَ الْخُلَاصَ بِلَا قَاعٍ وَإِلَّا فَهَدَرَ كَمَا فِي  
 الْحَدِيثِ (أَوْ نَظَرَ لَهُ مِنْ كَوْدَةٍ فَتَمَصَّدَ عَيْنَهُ) فَيَقْتَصُ (وَإِلَّا فَلَا كَسْمُوطٍ مِيزَابٍ)  
 عَلَى مَا تَشْبِيهِهُ فِي عَدَمِ الضَّمَانِ (أَوْ بَغَتْ رِيحٌ لِنَارٍ كَحَرِّ قَهْرٍ فَأَمَّا لَاطِفِيهَا) فَهَدَرَ  
 (وَجَازَ دَفْعُ صَائِلٍ بَعْدَ الْإِنْذَارِ لِلْفَاهِمِ) نَدْبًا كَمَا سَبَقَ (وَإِنْ عَنْ مَالٍ وَقَصْدُ  
 قَتْلِهِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا بِهِ) لَوْ كَانَ مُحَارَبًا (لَا جُرْحَ) لِغَيْرِ الْمُحَارَبِ  
 (إِنْ قَدَّرَ عَلَى الْهَرَبِ بِلَا ضَرُورَةٍ وَمَا أَتْلَفَتْهُ الْبَهَائِمُ لَيْلًا قَمَلَى رَبَّهَا)  
 إِلَّا أَنْ يَغْلِقَ عَلَيْهَا (وَإِنْ زَادَ عَلَى قِيَمَتِهَا) وَلَيْسَ لَهُ إِسْلَامُهَا فِيهِ (بِقِيَمَتِهِ عَلَى

(١) الحسن ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا يجلد فوق عشرة  
 أسواط إلا في حد من حدود الله تعالى» وحمل بعض المتأخرين هذا الحديث على التأديب الصادر  
 من غير الولاية كالسيد والوالد والزوج .

الرَّجَاءِ وَالْخَوْفِ لَآ نَهَاراً إِنْ كَمْ يَكُنْ مَعَهَا رَاعٍ وَسُرَّحَتْ بَعْدَ الْعَزَارِيعِ وَإِلَّا  
فَعَلَى الرَّاعِي (مَتَى تَرَكَ حِفْظَهَا وَالصَّبِي الْقَوِي كَالْبَالِغِ وَإِنْ سَرَحَهَا رَبُّهَا قَرُبَ  
الْمَزَارِعِ بَلَا رَاعٍ ضَمِنَ كَأَنْ عَرَفَتْ بِالْعَدَاءِ وَلَمْ يَحْفَظْهَا وَلَا شَيْءَ عَلَى رَبِّ الْحَمَامِ  
وَالنَّجْلِ وَيَتَحَفَظُ أَرْبَابُ الْأَمْوَالِ وَمَا وَطَّئَتْهُ هَدْرٌ إِلَّا مِنْ فَعْلٍ كَالسَّائِقِ وَالْقَائِدِ  
وَيَقْدَمَانِ عَلَى الرََّاكِبِ .

### ﴿ بَابٌ ﴾

(إِنَّمَا يَصِحُّ إِعْتَاقُ مُكَلَّفٍ بِإِلَا حَجَرٍ وَإِحَاطَةِ دَيْنٍ وَلِغَيْرِئِهِ رَدُّهُ أَوْ  
بَعْضُهُ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَوْ يَطُولَ) بحيث يشتر بالحرية لأنه مظنة العلم أو إفادة مال  
(أَوْ يُفِيدَ مَالاً وَلَوْ قَبْلَ نَفُوزِ الْبَيْعِ) للعبد فإن السلطان يبيع مال المسدين  
بالخيار كما سبق فرد الغريم إيقاف والزوج إبطال وقيل واسطة والحاكم كمن تاب  
عنه وما أحسن هذين البيتين (١).

أَبْطَلَ صَنِيعَ الْعَبْدِ وَالسَّفِيهِ بَرْدَ مَوْلَاهُ وَمَنْ يَلِيهِ  
وَأَوْقَفَنَ فَعَلَ الْغَرِيمَ وَاخْتَلَفَ فِي الزَّوْجِ وَالْقَاضِي كَمَا بَدَلَ عَرَفَ  
(رَقِيقًا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ لَازِمٌ) كرهن وجناية وعقوبة بشأبة محرمية  
(بِهِ) أَيْ بِمَادَةِ الْإِعْتَاقِ (وَبِفِكَ الرِّقْبَةِ وَالتَّخْرِيرِ وَإِنْ فِي هَذَا الْيَوْمِ)  
فَيَتَأَبَدُ كَالْإِطْلَاقِ (بِلَا قَرِينَةٍ مَدْحٍ أَوْ خُلْفٍ) عَلَى مَعْنَى تَفْعُلُ كَالْحُرِّ (أَوْ أَدْفَعِ  
مَكْسٍ) لِأَنَّهُ إِكْرَاهٌ (وَبِلَا مَلِكٍ أَوْ لَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ إِلَّا الْجَوَابُ) تَوْبِيخٌ  
(وَبِكُوهَبَتْ لَكَ نَفْسُكَ) أَوْ عَمَّاكَ أَوْ خَرَجَكَ وَلَا يَعْذُرُ بِجَهْلٍ (وَبِكُسْفِي  
أَوْ أَذْهَبَ أَوْ اغْرُبَ بِالْغَيْبَةِ وَعَتَقَ عَلَى الْبَائِعِ إِنْ عُلِقَ هُوَ وَالْمُشْتَرَى عَلَى

الْبَيْعَ وَالشَّرَاءَ) اف ونشر مرتب ولو تأخر الإيجاب لتقدمه رتبة على القبول وإن  
 هلق الصدقة تصدق بالثمن ( وَبِالشَّرَاءِ الْفَاسِدِ فِي إِنْ اشْتَرَيْتُكَ ) تشوف للحرية  
 فيفوت ( كَأَنْ اشْتَرَى نَفْسَهُ فَاسِداً وَالشَّقْصُ وَالْمُدَبَّرُ وَأُمُّ الْوَلَدِ وَوَلَدُ عَبْدِهِ )  
 أو غيره ( مَنْ أَمَتَهُ وَإِنْ بَعَدَ يَمِينُهُ ) الحنث لا من تجدد ملكه على مافي بن  
 ( وَالْأُنْتَى فِيمَنْ يَمْلِكُهُ أَوْ لَى أَوْ رَقِيقَى أَوْ عَيْسِدَى أَوْ تَمَالِيكى ) إلا لعرف  
 فيهما ( لَاعَبِيدُ عَبِيدِهِ كَأَمْلِكُهُ أَبَدًا ) تشبيه في الإنعاء كالطلاق للخرج  
 ( وَوَجَبَ بِالذَّكَرِ وَلَمْ يَقْضَ إِلَّا بَدَتْ مُعَيَّنٍ ) ومن البت لحصول المعلق عليه  
 ( وَهُوَ فِي خُصُوصِهِ ) كمن أملكه من صنف كذا فيازم ( وَعُمُومِهِ ) كسكل  
 من أملك فيلغى ( وَمَنْعٍ مِنْ وَطْءٍ وَبَيْعٍ فِي صِيغَةِ الْحِنْثِ ) حتى يفعل ( وَعَتَقَ )  
 عَضُوَّ وَتَمْلِيكِهِ لِلْعَبْدِ وَجَوَابِهِ كَالطَّلَاقِ ) في الجملة فانه لابد من حكم هنا في  
 العضو وإذا قال اخترت نفسى لا يكون عتقا عند ابن القاسم<sup>(١)</sup> إلا إن نواه لأنه  
 قد يريد البيع ( إِلَّا لِأَجَلٍ ) فيصح هنا ولا يطاء ( وَإِحْدَا كَمَا فَلَهُ الْخِيَارُ ) حيث  
 لا نية له فان نسيها عتقا كالطلاق ( وَإِنْ حَمَلَتْ فَلَهُ وَطْئُهَا فِي كُلِّ طَهْرٍ مَرَّةً )  
 وترجع بغلة زمن الحمل وسبق تنجيز الطلاق ( وَإِنْ جَعَلَ عِتْمَهُ لِأَثْنَيْنِ لَمْ  
 يَسْتَقِلَّ أَحَدُهُمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَا رَسُولَيْنِ ) بأن يفهم الاستقلال ( وَإِنْ  
 قَالَ إِنْ دَخَلْتُمَا ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ وَاحِدَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهِمَا ) كالطلاق  
 محمله على كراهة الاجتماع ، بخلاف إِنْ دخلت الدارين ففيه الحنث بالبعض  
 ( وَعَتَقَ بِنَفْسِ الْمَلِكِ ) فلا يحتاج لحكم على المشهور ( الْآبَوَانِ وَإِنْ عَلَوَا  
 وَالْوَلَدُ وَإِنْ سَفَلَ كَبَدَتْ وَأَخَرِ وَأُخْتٍ مُطْلَقًا ) ولو غير شقيقين ( وَإِنْ  
 رَهْبَةً أَوْ صَدَقَةً أَوْ وَصِيَّةً إِنْ عَلِمَ الْمُعْطَى ) بالكسر أنه يعتق وإنما يحتاج  
 لهذا في المدين بدليل ما يأتى في الإرث والشراء فلا يباع في الدين لأن

١ وقال أشهب يعتق ولو لم ينوه لأنه لا معنى لاختياره نفسه الا الحرية . وهذا أقيس وأقوى



الواهب قصد العتق ( وَلَوْ لَمْ يَقْبَلْ وَوَلَاؤُهُ لَهُ ) أى الموهوب كمن أعتق عنه  
( وَلَا يُكَمَّلُ فِي ) هبة ( جُزءٌ لَمْ يَقْبَلْهُ كَبِيرٌ أَوْ قَبِيلُهُ وَلِيٌّ صَغِيرٌ ) أو سفيهه  
( أَوْ لَمْ يَقْبَلْهُ ) بالأولى ( لَا يَارِثُ أَوْ شِرَاءٌ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ ) فيهما ( فَيُبَاعُ  
وَبِالْحُكْمِ إِنْ عَمِدَ بِشَيْنٍ لِرَقِيقِهِ أَوْ رَقِيقٍ لِرَقِيقِهِ ) ولو بشائبة ( أَوْ لَوْلَا  
صَغِيرٌ ) أو سفيهه وفاعل عمده قوله ( غَيْرُ سَفِيهِ ) وأولى صبي ومجنون ( وَعَبْدٌ  
وَذِمِّي بِمِثْلِهِ وَزَوْجَتُهُ وَمَرِيضٌ فِي زَائِدِ الثُّلُثِ وَمَدِينٌ كَقَطْعِ ظُفْرِ وَقَطْعِ بَعْضِ  
أُذُنٍ أَوْ جَسَدٍ أَوْ سِنَّةٍ أَوْ سَحْلٍ ) بردها حتى أذهب نفعها ( أَوْ حَزَمِ أَنْفٍ أَوْ  
حَلْقِ شَعْرٍ أَمَةٍ رَفِيعَةٍ أَوْ لِحْيَةٍ تَاجِرٍ ) فى عب ترجيح أن حلق الشعر مطلقاً ليس  
مثلة ولم يتبعه بن<sup>(١)</sup> ( أَوْ وَسْمٍ وَجْهِ بِنَارٍ لَا غَيْرِهِ وَفِي غَيْرِهَا فِيهِ قَوْلَانِ ) عب  
الراجح أن الوسم بالنار مثلة ولو فى غير الو ٤ وفى الوجه مثلة ولو بغير النار لغير  
جمال ولم يرتضه بن ( وَالْقَوْلُ لِلسَّيِّدِ فِي نَفْيِ الْعَمْدِ ) لأن الناس لا يمثلون بأموالهم  
غالباً ( لَا فِي عِتْقٍ بِمَالٍ ) لأن الأصل عدم المالح لا يجوز بيع الخصى وقيل  
يجوز إن كان سيده كافراً ( وَبِالْحُكْمِ جَمِيعُهُ إِنْ أَعْتَقَ جُزءًا وَالْبَاقِي لَهُ  
كَأَنَّ بَقِيَ لغيرِهِ إِنْ دَفَعَ الْقِيَمَةَ يَوْمَهُ ) أى الحكم ( وَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مُسْلِمًا  
أَوْ الْعَبْدُ ) لا موجب لتكرار إن فى هذه الشروط ( وَإِنْ أُيسِّرَ بِهَا ) حقه  
التقديم على الدفع ( أَوْ بِبَعْضِهَا مُتَقَابِلًا ) أنث لأن البعض خصه ( وَفَضَلَتْ عَنْ  
مَثْرُوكِ الْمُفْلِسِ ) تفسير لليسار ( وَإِنْ حَصَلَ عِتْقُهُ بِاخْتِيَارِهِ لَا يَارِثُ ) فيمن  
يعتق بالملك ( وَإِنْ ابْتَدَأَ الْعِتْقَ لَا إِنْ كَانَ حُرٌّ الْبَعْضِ وَقَوْمٌ ) نصيب  
الثالث ( عَلَى الْأَوَّلِ وَإِلَّا ) يعلم الأول أو أعتقا معا ( فَعَلَى حَصَصِهَا إِنْ أُيسِّرَا  
وَالْأَفْعَلَى الْمُوَسَّرِ وَتُجَلَّى ) التقويم ( فِي ثُلْثِ مَرِيضٍ أَمِينٍ ) كالعقار ( وَلَمْ

١ لقول ابن رشد روى ابن الماجشون : حاق لحية العبد النبيل ورأس الأمة الرفيعة مثلة  
بخلاف غيرهما هكذا نقله ابن عرفة مقتصرًا عليه ووجه ما قاله عب سرعة عود الشعر .

يُقَوْمُ عَلَى مَيِّتٍ لَمْ يُوصَ) لا تنتقل التركة (وَقَوْمٌ كَامِلًا) على الأظهر حيث  
 اشترياه كذلك ولم يبيع بعض الثاني بالعتق (بِمَالِهِ بَعْدَ امْتِنَاعِ شَرِيكِهِ مِنَ الْعَتَقِ  
 وَنُقُضَ لَهُ بَيْعُ مِنْهُ) (إِلَّا أَنْ يَعْتَقَهُ الْمَشْتَرَى) (وَتَأْجِيلِ الثَّانِي) (ظَهَرَ فِي مَحَلِّ  
 الْإِضْمَارِ) (أَوْ تَدْيِيرُهُ وَلَا يَنْتَقِلُ) الشريك (بَعْدَ اخْتِيَارِهِ أَحَدَهُمَا) عتقه أو  
 التقويم (وَإِذَا حُكِمَ بِمَنْعِهِ) أى التقويم (لِعُسْرِهِ مَضَى كَتَبُهُ) أى الحكم  
 (سَمَّاهُ أَيْسَرَ) فلا يعتق (إِنْ كَانَ بَيْنَ الْعُسْرِ) حين العتق (وَحَضَرَ الْعَبْدُ)  
 لأنه لو كان يسر لأظهره (وَأَحْكَامُهُ قَبْلَهُ) أى الحكم (كَالْقَيْنِ وَلَا يَلْزَمُ  
 اسْتِسْعَاءُ الْعَبْدِ وَلَا قَبُولُ مَالِ الْغَيْرِ وَلَا تَخْلِيدُ الْقِيَمَةِ فِي ذِمَّةِ الْمُعْسِرِ بِرِضَا  
 الشَّرِيكِ) نص على المتوهم (وَمَنْ أَعْتَقَ حَصَّتَهُ لِأَجْلِ قَوْمٍ عَلَيْهِ) (الآن  
 لِيَعْتَقَ جَمِيعُهُ عِنْدَهُ إِلَّا أَنْ يَبْتَ الثَّانِي فَتَصِيبُ الْأَوَّلِ عَلَى حَالِهِ وَإِنْ دَبَّرَ  
 حَصَّتَهُ تَقَاوِيَاهُ لِيُرَقَّ كُلُّهُ) (إِنْ وَقَعَ لغير المدير (أَوْ يُدَبَّرَ) (إِنْ وَقَعَ للمدير  
 (وَإِنْ ادَّعَى الْمُعْتَقُ عَيْبَهُ) أى العبد عند التقويم (فَلَهُ اسْتِحْلَافُهُ) أنه  
 لا عيب به وترد اليمين (وَإِنْ أَذِنَ السَّيِّدُ) ابتداء (أَوْ أَجَارَ عَتَقَ عَبْدَهُ جُزْءًا  
 قَوْمٌ فِي مَالِ السَّيِّدِ) الأعلى (وَإِنْ اِحْتِيجَ لِبَيْعِ) العبد (الْمُعْتَقِ) فيقل سيد  
 يباع في عتق عبدا وربما اشتراه نفس العبد (وَإِنْ أَعْتَقَ أَوَّلَ وَلَدِهِ لَمْ يَعْتَقِ الثَّانِي  
 وَلَوْ مَاتَ) الأول (وَإِنْ أَعْتَقَ جَنِينًا أَوْ دَبَّرَهُ فَحُرٌّ) ومدير (وَإِنْ لَأَكْثَرَ  
 الْحَمْلِ) لا أزيد لأنه حادث (إِلَّا زَوْجٍ) أو سيد (مُرْسَلٍ عَلَيْهَا فَلَا قَلَّهْ)  
 بخروج الغاية لاحتمال طروده (وَبِيعَتْ) تلك الأمة المعتوق جنيها في الدين مطلقاً  
 وجنيها قبل الوضع يتبع ويباع بعده (إِنْ سَبَقَ الْعَتَقَ دَيْنٌ وَرُقِيَ) معلوم أنه  
 لم يوف بالفرع كما ترى (وَلَا يُسْتَنْثَى) الجنين (بِبَيْعِ أَوْ عَتَقِ) بخلاف التبرعات  
 (وَلَمْ يَجْزِ اشْتِرَاءُ وَلِيٍّ مَنْ يَعْتَقُ عَلَى وَلَدٍ صَغِيرٍ) أو سيفه (بِمَالِهِ وَلَا عَبْدٌ  
 لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ مَنْ يَعْتَقُ عَلَى سَيِّدِهِ وَإِنْ دَفَعَ عَبْدٌ مَالًا لِيَنْشْتَرِيَهُ بِهِ فَإِنْ قَالَ

اشْتَرَى لِنَفْسِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ اسْتَنْتَنِي) أَيْ اشْتَرَطَ (مَالَهُ وَإِلَّا غَرِمَهُ)  
 فَاَنْ عَيْنُ فَلَهُ الرُّجُوعُ فِي الْعَبْدِ (كَلِمَةُ عَيْنِي) فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِالْشَّرْطِ السَّابِقِ  
 (وَبَيْعٍ فِيهِ) حَيْثُ أَعْسَرَ الْغَارِمَ (وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْعَبْدِ وَالْوَلَاءِ لَهُ) وَلَا  
 يُجْبِرُ عَلَى الْعَتَقِ إِذَا غَرِمَ (وَإِنْ قَالَ لِنَفْسِي فَحَرٌّ وَوَلَاؤُهُ لِبَائِعِهِ) كَقَطَاعِ (إِنْ  
 اسْتَنْتَنِي مَالَهُ وَإِلَّا رُقِيَ وَإِنْ أَعْتَقَ عَبْدًا فِي مَرَضِهِ أَوْ أَوْصَى بِعِتْقِهِمْ وَلَوْ  
 سَمَّاهُمْ وَلَمْ يَحْمِلْهُمْ الثُّلُثُ) فِيهِمَا (أَوْ أَوْصَى بِعِتْقِ ثُلُثِهِمْ أَوْ عِدَدٍ سَمَّاهُ  
 مِنْ أَكْثَرِ) كَعَشْرَةٍ مِنْ أَرْبَعِينَ (أَقْرَعَ كَالْقِسْمَةِ) لِلضَّيْقِ فِي الْأَوَّلِينَ وَدَفْعًا  
 لِلتَّحَكُّمِ فِي الْأَخِيرِينَ (إِلَّا أَنْ يُرْتَّبَ) كَالْأَكْبَرِ فَلَا كِبَرَ (فَيَتَّبَعُ أَوْ يَقُولُ  
 ثُلُثُ كُلِّ أَوْ أَنْصَافُهُمْ أَوْ أَثْلَاثُهُمْ) فَمَنْ كُلُّ حِمْلِ الثُّلُثِ وَلَوْ أَقْلُ مِمَّا سَمِيَ  
 (وَتَبَعَ) الْمَعْتُوقُ (سَيِّدُهُ بِدَيْنٍ إِنْ لَمْ يَسْتَنْ مَالَهُ وَرَقِيَ إِنْ شَهِدَ شَاهِدٌ  
 بِرَقِّهِ) أَيْ الشَّخْصُ (أَوْ تَقَدَّمَ دَيْنٌ) عَلَى عَتَقِهِ (وَحَلَفَ) مَعَهُ الْمَدْعَى  
 (وَاسْتَوْفَى بِالْمَالِ إِنْ شَهِدَ بِالْوَلَاءِ شَاهِدٌ أَوْ اثْنَانِ أَتَاهُمَا لَمْ يَزَالَ يَسْمَعَانِ  
 أَنَّهُ مَوْلَاهُ أَوْ وَارِثُهُ وَحَلَفَ) الْمَدْعَى حَيْثُ لَمْ يَبْلُغِ السَّمْعُ الْقَطْعَ (وَإِنْ شَهِدَ  
 أَحَدُ الْوَرِثَةِ) عِنْدَ حَاكِمٍ (أَوْ أَقْرَأَ أَنَّ أَبَاهُ أَعْتَقَ عَبْدًا لَمْ يَحْزَ وَلَمْ يَقُومْ  
 عَلَيْهِ) لِهَيْمَتِهِ عَلَى ضَرَرِ الْوَرِثَةِ وَبِمَلِكِ حَصَّتِهِ تَبَعًا (وَإِنْ شَهِدَ عَلَى شَرِيكِهِ  
 بِعِتْقِ نَصِيبِهِ فَنَصِيبُ الشَّاهِدِ حُرٌّ إِنْ أَيْسَرَ شَرِيكُهُ) وَقَدْ ظَلَمَهُ فِي قِيَمَتِهِ  
 (وَالْأَكْثَرُ عَلَى نَفْسِهِ كَعُسْرِهِ) لَكِنْ الْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلُ .

### ﴿ بَابٌ ﴾

التَّدْبِيرُ تَعْلِيقُ مُكَلَّفٍ رَشِيدٍ وَإِنْ زَوْجَةً فِي زَائِدِ الثُّلُثِ) وَالزَّوْجُ  
 كَغَيْرِهِ مِنَ الْوَرِثَةِ بَعْدَ الْمَوْتِ (الْعِتْقَ بِمَوْتِهِ لَا عَلَى) وَجْهِ (وَصِيَّةٍ كَبَانَ مَتُّ  
 مِنْ مَرَضِي أَوْ سَفَرِي هَذَا) فَأَنْتَ حُرٌّ كَدَبَرِ عَلِيٍّ خِلَافَ فِي بَنٍ مِثَالِ الْعِنْفِ

لأنه علق بأمر محتمل فخرج عن لزوم التدبير إلى جواز الوصية (أَوْ بَعْدَ مَوْتِي) أنت حر أما مدبر فتدبير (إِنْ لَمْ يُرِدْهُ) أى التدبير بأن نوى اللزوم (وَلَمْ يُعَلِّقْهُ) للزومه بمحصل المعلق عليه (أَوْ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي بِيَوْمٍ) فَإِنْ أَرَادَهُ خِلَافَ (بِدَبْرٍ تَكْ أَوْ أَنْتَ مُدَبِّرٌ أَوْ حُرٌّ عَنْ دُبْرٍ مِنِّي) إِلَّا أَنْ يَصْرَحَ بِعَدَمِ التَّحْتَمِ فَوْصِيَّةً (وَنَفَذَ تَدْبِيرُ نَصْرَانِيٍّ لِمُسْلِمٍ وَأَوْجِرَ لَهُ) وَالْوَلَاءُ لِلْمُسْلِمِينَ وَعَصْبَةُ السَّيِّدِ الْمُسْلِمُونَ أُولَا وَلَا يَرْجِعُ الْوَلَاءُ لِلْسَّيِّدِ بِإِسْلَامِهِ إِلَّا أَنْ يَتَأَخَّرَ إِسْلَامُ الْعَبْدِ عَنِ التَّدْبِيرِ (وَتَنَاوَلَ الْحَمْلَ مَعَهَا) فَأُولَى حَمَلِهَا بَعْدَ (لَوْلَدٍ) عَبْدٌ (مُدَبِّرٌ مِنْ أُمَّتِهِ بَعْدَهُ) أَى تَدْبِيرِ الْعَبْدِ (وَصَارَتْ) سَرِيَّةَ الْمُدَبِّرِ (أُمٌّ وَلَدٍ بِهِ إِنْ عَتَقَ وَقُدِّمَ الْأَبُّ عَلَيْهِ فِي الصُّيُوقِ) الْمَعُولُ عَلَيْهِ اسْتَوَاؤُهُمَا (وَاللَّسِيذُ نَزَعُ مَالِهِ إِنْ لَمْ يَمْرُضْ) كَالْغَلَّةُ وَلَوْ مَرَضَ (وَرَهْنُهُ) فَيُبَاعُ عَلَى مَا سَبَقَ وَيَأْتِي (وَكِتَابَتُهُ لِأَخْرَاجِهِ لِنَظِيرِ حُرِّيَّةٍ وَفَسْخَ بَيْعِهِ إِنْ لَمْ يَعْتَقْ) فِي حَيَاةِ الْمُدَبِّرِ (وَالْوَلَاءُ لَهُ) أَى لِلأَصْلَى إِنْ عَتَقَ بَعْدَ الْمَوْتِ فَيَرْجِعُ الْمُعْتَقُ بِالْثَمَنِ وَقَبْلَهُ لِمُعْتَقِهِ (كَأَلْمُكَاتَبِ) يَفْسَخُ بَيْعَهُ إِنْ لَمْ يَعْتَقْ (وَإِنْ جَنَّا فَإِنْ فَدَاهُ) سَيِّدُهُ فَمُدَبِّرٌ عَلَى حَالِهِ (وَالْأَسْلَمُ خِدْمَتُهُ تَقَاضِيًا وَحَاصَةً مَجْنِيًّا عَلَيْهِ ثَانِيًا) بِحَسَبِ مَا لِكُلِّ (وَرَجَعَ إِنْ وَفَى وَإِنْ عَتَقَ بِمَوْتِ سَيِّدِهِ اتَّبَعَ بِالْبَاقِي) لِأَنَّ التَّسْلِيمَ تَقَاضٍ (أَوْ بَعْضُهُ) عَطْفٌ عَلَى ضَمِيرِ عَتَقَ (اتَّبَعَ بِحَصَّتِهِ) أَى حَصَّةَ مَا عَتَقَ مِنْ بَاقِي الْأَرْضِ (وَوَخِيرُ الْوَارِثِ فِي إِسْلَامِ مَا رَقَّ أَوْ فَسَكَّهُ) بِمَنَابِهِ مِنَ الْبَاقِي (وَقَوْمٌ بِمَالِهِ) إِذَا لَمْ يَسْتَتِنْ (فَإِنْ لَمْ يَحْمِلِ الثُّلُثُ إِلَّا بَعْضَهُ عَتَقَ وَأَقْرَّ مَالُهُ بِيَدِهِ) كُلُّهُ لِأَنَّ الْقَصْدَ الرِّقْبَةُ (وَإِنْ كَانَ لِسَيِّدِهِ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ عَلَى حَاضِرٍ مُؤَسَّرٍ) مَقْرٍ (بِيعَ) أَى قَوْمٌ (بِالنَّقْدِ) الْحَالِ (وَإِنْ قَرُبَتْ غَيْبَتُهُ) كَالْأَيَّامِ (اسْتَوْنِي) أَى انْتَظَرِ بِالْمُدَبِّرِ (قَبْضُهُ وَإِلَّا) بِأَنْ يَبْدُو أَوْ أَعْمَرَ (بِيعَ) الْمُدَبِّرُ أَى رَقَّ (فَإِنْ حَضَرَ) الْمَدِينِ (الْغَائِبُ أَوْ أَيْسَرَ الْمُعْدِمُ بَعْدَ بَيْعِهِ عَتَقَ مِنْهُ) بِحَسَبِهِ (حَيْثُ كَانَ) عِنْدَ الْمُشْتَرِي أَوْ غَيْرِهِ (وَأَنْتَ

حُرُّ قَبْلَ مَوْتِي سِنَةٍ إِنْ كَانَ السَّيِّدُ مَلِيًّا لَمْ يُوقَفْ فَإِذَا مَاتَ نَظَرَ فَإِنْ  
صَحَّ ( فِي السَّنَةِ ) اتَّبَعَ بِالْخِدْمَةِ وَعَتَقَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَإِلَّا ( بَأَن مَرَضَ  
السَّيِّدِ جَمِيعَ السَّنَةِ ) ( فَمِنْ الثُّلُثِ وَلَمْ يَتَّبِعْ ) لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ أَخَذَ عِلَّةَ الْمَعْتُوقِ مِنْ  
الثُّلُثِ ( وَإِنْ كَانَ ) السَّيِّدُ ( غَيْرَ مَلِيٍّ ) وَقَفَ خَرَجَ سِنَةٍ ثُمَّ يُعْطَى السَّيِّدُ مِمَّا  
وُقِفَ مَا خَدَمَ نَظِيرُهُ ( زَمَنًا ) وَبَطَلَ التَّدْبِيرُ بِقَتْلِ سَيِّدِهِ عَمْدًا ( بِخِلَافِ أَمِ  
الْوَلَدِ وَبِخِلَافِ خَطَأِهَا وَعَلَيْهِ الدِّيَّةُ دُونَهَا <sup>(١)</sup> ) عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ ( وَبِاسْتِغْرَافِ الدِّينِ  
لَهُ وَلِلتَّرَكَةِ ) قَالَ عَجَّ :

ويبطل التدبير دين سبقا ان سيد حيا والا مطلقا  
( وَبَعْضُهُ مُجَاوِزَةُ الثُّلُثِ وَلَهُ حُكْمُ الرِّقِّ ) وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُهُ حَتَّى يَعْتِقَ  
فِيَا وَجِدَ حِينَئِذٍ ( أَى حِينَ التَّقْوِيمِ ) وَأَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي وَمَوْتِ فُلَانٍ  
عَتَقَ مِنَ الثُّلُثِ أَيْضًا وَلَا رُجُوعَ وَإِنْ قَالَ بَعْدَ مَوْتِ فُلَانٍ بِشَهْرِ فَمُعْتَقٌ  
لِأَجْلِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ( إِنْ كَانَ فِي الصَّحَةِ .

### ﴿ بَابٌ ﴾

( نَدَبَ مُكَاتَبَةُ أَهْلِ تَبَرُّعٍ وَحَطَّ جُزْءٌ آخَرًا وَلَمْ يُجَبِّرِ الْعَبْدُ عَلَيْهَا ،  
وَالْمَأْخُودُ مِنْهَا الْجَبْرِ ) لَكِنِ الْمَشْهُورُ الْأَوَّلُ ( بِمُكَاتَبَتِكَ وَنَحْوِهِ بِكَذِّهَا وَظَاهِرُهَا  
اِشْتِرَاطُ التَّنْجِيمِ ) وَيَحْمِلَانِ عَلَيْهِ ( وَصَحَّحَ خِلَافُهُ ) وَيَأْتِي أَنَّ الْحَالَ مَقَاطِعَةٌ  
( وَجَازَ غَيْرَ كَأَبِي ) فِي مَلِكِ الْعَبْدِ ( وَعَبْدِ فُلَانٍ ) غَيْرِ الْأَبِي ( وَجَنَيْنِ لَا لَوْلُؤٍ  
لَمْ يُوصَفْ أَوْ كَخَمَرٍ وَرَجَعَ لِمُكَاتَبَةِ مِثْلِهِ وَفَسَخُ مَا عَلَيْهِ فِي مُؤَخَّرٍ )  
عُطِفَ عَلَى فَاعِلٍ جَازٍ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ لَيْسَتْ كَغَيْرِهَا مِنَ الدِّيُونِ ( أَوْ كَذَهَبٍ عَنْ

(١) يعنى أن أم الولد اذا قتلت سيدها خطأ فلا دية عليها وفي العبد تقتل به ويغفر لها  
فيقال : عمد فيه القصاص ولا شيء في خطئه .

( وَرَقٍ ) ولا يراعى صرف مؤخر كالطعام قبل قبضه وضع وتعجل ( وَمُسْكَاتَبَةٌ  
وَلِيٌّ مَا لِمَحْجُورٍ بِالْمَصَاحَةِ ) لا على حال لأنه ينتزع ( وَمُسْكَاتَبَةٌ أُمَةٌ وَصَغِيرٌ  
وَإِنْ بِلَا مَالٍ وَكَسْبٍ وَبَيْعٌ كِتَابَةٌ ) كالدين ابن عرفة لا بد من حضور المسكاتب  
لأن ذاته مبيعة على تقدير عجزه ( أَوْ جُزْءٌ لَا نَجْمٌ ) إلا أن يعلم قدره ونسبته لباقي  
النجوم فكالجزء ( فَإِنْ وَفَى قَالُوا لَا لِلأَوَّلِ وَإِلَّا رُقٍ لَهُ شَتْرَى وَإِقْرَارُ مَرِيضٍ  
بِقَبْضِهَا إِنْ وُثِرَ غَيْرَ كِلَالَةٍ ) يعنى ورثه ولد لبعده التهمة ( وَمُسْكَاتَبَتُهُ ) أى  
المريض ( بِلَا مُحَابَاةٍ وَإِلَّا ) بأن حابى أو أقر كلالته ( فَفِي ثَلَاثَةٍ وَمُسْكَاتَبَةٌ جَمَاعَةٌ  
لِمَالِكٍ فَتَوَزَعُ عَلَى قُوَّتِهِمْ عَلَى الْأَدَاءِ يَوْمَ الْعَقْدِ وَهُمْ وَإِنْ زَمِنُ أَحَدُهُمْ  
حُمَلَاءَ مُطْلَقًا ) لا فرق بين قوى وغيره اشترط الجماعة أولا ( فَيُؤْخَذُ مِنَ الْمَالِ  
الْجَمِيعُ وَيَرَجِعُ إِنْ لَمْ يَعْتَقِ ) المدفوع عنه ( عَلَى الدَّافِعِ وَلَمْ يَكُنْ رَوْجًا  
وَلَا يَسْتَقُطُّ عَنْهُمْ شَيْءٌ بِمَوْتِ وَاحِدٍ ) أو غصبه بخلاف استحقاقه ( وَلِلَّسَّيْدِ  
عَتَقُ قَوًى مِنْهُمْ إِنْ رَضِيَ الْجَمِيعُ وَقَوَّوْا فَإِنْ رُدَّ عَتَقَهُ ) ثم عَجَزُوا وَاصْحَ عَتَقَهُ  
ويرجع بما أذى ( وَالْخِيَارُ فِيهَا ) ولو بعد عطر على الجائزات ( وَمُسْكَاتَبَةٌ  
شَرِيكَيْنِ بِمَالٍ وَاحِدٍ ) يقتضيانها معاً ( لَا أَحَدَهُمَا أَوْ مَا لَيْنِ أَوْ مُتَّحِدٍ بَعْدَ عَيْنِ  
فَيُفْسَخُ ) فى الثلاث ( وَرَضَى أَحَدُهُمَا بِتَقْدِيمِ الْآخَرِ ) بعد العقد فى القبض  
( وَرَجَعَ لِعَجْزٍ بِحِصَّتِهِ ) مما قبض ( كَأَنْ قَاطَعَهُ بِإِذْنِهِ مِنْ عَشْرِينَ عَلَى  
عَشْرَةٍ ) تشبيه فى الجواز ( فَإِنْ عَجَزَ خَيْرُ الْمُقَاتِلِ بَيْنَ رَدِّ مَا فَضَّلَ بِهِ  
شَرِيكَهُ وَيُشَارِكُ فى الرِّقَبَةِ وَإِسْلَامِ حِصَّتِهِ رِقَا ) ولا يرد شيئاً ( وَلَا رُجُوعَ  
لَهُ عَلَى الْإِذْنِ وَإِنْ قَبِضَ الْأَكْثَرُ فَإِنْ مَاتَ أَخَذَ الْآذِنُ مَالَهُ ) من الكتابة  
( بِلَا نَقْصٍ إِنْ تَرَكَهُ ) المسكاتب ( وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهُ ) على المقاطع ( وَعَتَقُ  
أَحَدَهُمَا ) أى نطقه بصيغة العتق ( وَضَعُ لِمَا لَهُ ) وبملك حصته بالعجز ( إِلَّا إِنْ

قَصَدَ الْعِتْقَ (أى فك الرقبة) (كَانَ فَعَلَتْ فَنَصْفُكَ حُرٌّ فَكَاتَبَهُ ثُمَّ فَعَلَ  
وَضَعَ النَّصْفُ) بيان لوجه الشبه (وَرُقَّ كُلُّهُ إِنْ عَجَزَ) فى مسألتى الوضع  
(وَلَهُ كَاتِبٌ بِنَا إِذْنٍ بَيْعٌ أَوْ اشْتِرَاءٌ) بلا محاباة (وَمُشَارَكَةٌ وَمُقَارَضَةٌ  
وَمُسْكَاتَبَةٌ) فإن عجز أذى الأسفل للأعلى (وَاسْتِخْلَافٌ عَاقِدٌ لِأَمْتِهِ وَإِسَاءَةٌ مِنْهَا  
أَوْ فِدَاؤُهَا إِنْ جَمَعَتْ بِالنَّظَرِ وَسَفَرٌ لَا يَحِلُّ فِيهِ نَجْمٌ وَإِقْرَارٌ فِي رَقَبَتِهِ)  
حقه فى ذمته لأنه الذى ينفرد به عن القن (وَإِسْقَاطُ شُعْعَتِهِ لِاعْتِقِ وَإِنْ قَرِيبًا)  
يعتق بالملك لأن شرطه الحرية (وَهَبَةٌ وَصَدَقَةٌ وَتَزْوِيجٌ وَإِقْرَارٌ بِجِنَايَةٍ خَطَأً  
وَسَفَرٌ بَعْدَ الْإِذْنِ) فى الجميع (وَلَهُ تَعْجِيزُ نَفْسِهِ إِنْ اتَّفَقَا) أو طلبه هو على  
مراجعة (وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَالٌ فَيُرْقُ وَلَوْ ظَهَرَ لَهُ مَالٌ) بعد (كَانَ عَجَزَ عَنْ  
شَيْءٍ) تشبيهه فى الرق (أَوْ غَابَ عِنْدَ الْمَحَلِّ) الحلول (وَلَا مَالٌ لَهُ وَفَسَخَ  
الْحَاكِمُ وَتَلَوَّمَ لِمَنْ يَرْجُوهُ كَالْقِطَاعَةِ) على حال أو فسخ كتابة يتلوم فيها  
(وَإِنْ شَرَطَ خِلَافَهُ) فيهما (وَقَبَضَ) الحاكم (إِنْ غَابَ سَيِّدُهُ وَلَوْ قَبْلَ أَجَلِهَا)  
لأنه حق للعبد (وَفُسِخَتْ إِنْ مَاتَ وَإِنْ عَنْ مَالٍ إِلَّا لَوْلَدٍ أَوْ غَيْرِهِ وَدَخَلَ  
مَعَهُ بِشَرَطٍ) يحتاج له فى الولد إن سبق الحمل على الكتابة (أَوْ غَيْرِهِ فَتَوَدَّى  
حَالَةً) ويرجع مستحق تركه المكاتب على المحمول عنه الذى لا يعتق كافى بن  
(وَوَرِثَهُ مَنْ مَعَهُ فَقَطْ يَمْنُ يَعْتِقُ عَلَيْهِ) لا كزوجة (وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ  
وَفَاءً وَقَوَى وَلَدُهُ) أو غيرهم (عَلَى السَّغَى سَعَوْا وَتَرِكَ مَتْرُوكُهُ لِلْوَلَدِ  
إِنْ أَمِنَ كَأَمٍّ وَلَدِهِ) وتباع فى نجوم الولد كما سبق (وَإِنْ وَجِدَ الْعَوَاضُ  
مَعِيًّا أَوْ اسْتَحَقَّ مَوْصُوفًا) رجع بمثله (كَمُعَيْنٍ) تشبيهه فى مطلق  
الرجوع ، فإن المقوم المعين يرجع بقيمته (وَإِنْ بِشُبْهَةٍ لَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ  
لَهُ مَالٌ) مقلوب وحقه وإن لم يكن له مال إن بشبهة وإلا رُق

(وَمَضَتْ كِتَابَةً كَافِرٍ لِمُسْلِمٍ وَبِيعَتْ كَأَن أُسْلِمَ) والولاء كالنديب (وَبِيعَ مَعَهُ مَنْ فِي عَقْدِهِ) تبعاً ولو كافراً (وَكَفَّرَ بِالصَّوْمِ وَاشْتَرَا طَءَ الْمُسْكِنَةِ وَاسْتَدْنَاءَ حَمَلِهَا أَوْ مَا يُؤَلَّدُ لَهَا أَوْ يُؤَلَّدُ لِمُكَاتَبٍ مِنْ أُمَّتِهِ بَعْدَ الْكِتَابَةِ وَقَلِيلٍ كَخِدْمَةٍ إِنْ وَفَى لَعْنُو) خير اشتراط وما بعده والكثير من النجوم <sup>(١)</sup> (وَإِنْ عَجَزَ عَنْ شَيْءٍ) كما سبق (أَوْ عَنْ أَرْشٍ جَنَائِيَةٍ وَإِنْ عَلَى سَيِّدِهِ رَقٌّ) وخير فيه (كَالْقَيْنِ وَأَدَبٍ إِنْ وَطِئَ بِلَا) لزوم (مَهْرٍ وَعَلَيْهِ نَقْصُ الْمَكْرَهَةِ) البكر (وَإِنْ حَمَلَتْ خَيْرَتْ فِي الْبَقَاءِ) مكاتبه (وَالْمُؤَمَّةِ الْوَلَدِ إِلَّا لِضَعْفَاءَ مَعَهَا أَوْ أَقْوِيَاءَ لَمْ يَرْضَوْا وَحُطَّ حِصَّتُهَا إِنْ اخْتَارَتْ الْأُمُومَةُ) ورضى الأقوياء (وَإِنْ قُتِلَ فَالْقِيَمَةُ لِلْسَيِّدِ وَهَلْ فَنَاءُ أَوْ مُكَاتَبًا تَأْوِيلَانِ وَإِنْ اشْتَرَى مَنْ يَعْتِقُ عَلَى سَيِّدِهِ صَحَّ وَعَتَقَ إِنْ عَجَزَ وَالْقَوْلُ لِلْسَيِّدِ فِي الْكِتَابَةِ وَالْأَدَاءُ لَا الْقَدْرَ وَالْأَجَلَ وَالْجَنْسَ) فلا عبد إلا أن ينفرد السيد بالشبهة فإن لم يشبها حلها ورجع للمثل كنكولها ويقضى للحالف وصدق مدعى العين إلا أن يخرج عن الشبه (وَإِنْ أَعَانَهُ جَمَاعَةٌ فَإِنْ لَمْ يَقْصِدُوا الصَّدَقَةَ عَابَهُ رَجَعُوا بِالْفَضْلَةِ وَعَلَى السَّيِّدِ بِمَا قَبَضَهُ إِنْ عَجَزَ وَإِلَّا) بأن قصد العين الصدقة (فَلَا وَإِنْ أَوْصَى بِمُكَاتَبَتِهِ فَكِتَابَةُ الْمِثْلِ إِنْ حَمَلَهَا) أى الرقبة (الثُلُثُ وَإِنْ أَوْصَى لَهُ بِنَجْمٍ فَإِنْ حَمَلَ الثُّلُثُ قِيَمَتَهُ جَازَتْ وَإِلَّا) يحمل الثلث فيهما (فَعَلَى الْوَارِثِ الْإِجَارَةُ أَوْ عَتَقَ مُحْمِلَ الثُّلُثِ) وحط من كل نجم بنسبة ما عتق (وَإِنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِمُكَاتَبَتِهِ أَوْ بِمَا عَلَيْهِ أَوْ بِعَتَقِهِ جَازَتْ إِنْ حَمَلَ الثُّلُثُ قِيَمَةَ كِتَابَتِهِ أَوْ قِيَمَةَ الرَّقْبَةِ عَلَى أَنَّهُ مُكَاتَبٌ) أى الأقل منهما (وَأَنْتَ حُرٌّ عَلَى أَنَّ عَمَلَكَ أَلْفًا أَوْ وَعَلَيْكَ لَزِمَ الْعِتْقُ وَالْمَالُ وَخَيْرُ الْعَبْدِ

(١) أى والكثير من الخدمة يعتبر من النجوم ، هذا على ما نقله عبد الحقي عن بعض شيوخه ، وظاهر المدونة الغناء الكثير كالقليل وعليه الأظهر .



فِي الْإِلْزَامِ وَالرَّدِّ فِي حُرِّ عَلَى أَنْ تَدْفَعَ أَوْ تُؤَدِّيَ أَوْ إِنْ أُعْطِيََتْ وَنَحْوِهِ  
مما جعل للعبد .

﴿ بَابُ (١) ﴾

(إِنْ أَقَرَّ السَّيِّدُ بَوَاطِءَ وَلَا يَمِينِ إِنْ أَنْكَرَ كَانَ اسْتِبْرَاءً بِمَحِيضَةٍ وَنَفَاهُ  
وَوَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ) من الاستبراء (وَالْأَلْحَقُ بِهِ وَلَوْ لَا كَثَرَهُ إِنْ ثَبَتَ  
إِلْفَاءُ عُلُقَةٍ فَفَوْقُ وَإِنْ بِأَمْرٍ أَتَيْنِ كَادَّعَاهَا سِقْطًا رَأَيْنِ أَثَرَهُ عَتَقَتْ مِنْ رَأْسِ  
الْمَالِ وَوَلَدَهَا مِنْ غَيْرِهِ) ويكفي مع إقراره بالوطء وجود الولد وإن لم تثبت  
الولادة (وَلَا يَرُدُّهُ) أى عتقها (دَيْنٌ سَبَقَ) على الاستيلاد (كَاشْتَرَاءَ زَوْجَتِهِ  
حَامِلًا) فتكون بالحل أم ولد (لَا يُولَدُ سَبَقَ أَوْ وَلَدٍ) حمل (مِنْ وَطْءِ  
شُبْهَةِ إِلَّا أَمَةً مُكَاتِبَةٍ أَوْ وَلَدِهِ) ويغرم قيمتها كالحللة (وَلَا يَدْفَعُهُ عَزْلُ  
أَوْ وَطْءِ بِدُبُرٍ أَوْ فِخْذَيْنِ إِنْ أَنْزَلَ وَجَازَ بِرِضَاهَا إِجَارَتَهَا وَعَتَقَ عَلَى مَالٍ  
وَلَهُ قَلِيلُ خِدْمَةٍ) فيها (وَكَثِيرُهَا فِي وَلَدِهَا مِنْ غَيْرِهِ وَأَرَشُ جِنَايَةٍ  
عَائِلِيهَا وَإِنْ مَاتَ فَلِوَارِثِهِ) حش المعتمد لها إن مات (وَالِاسْتِمْتَاعُ بِهَا  
وَانْتِزَاعُ مَالِهَا مَا لَمْ يَمْرُضْ وَكَرِهَ لَهُ تَزْوِيجُهَا وَإِنْ بِرِضَاهَا) لأنه ليس من  
المروءة كما سبق في النكاح (وَمُصِيبَتُهَا إِنْ بَاعَتْ مِنْ بَائِعِيهَا وَرُدَّ عَتَقَهَا)  
إلا معلقاً على الشراء فيمضي (وَفُدِّيَتْ إِنْ جَنَتْ بِأَقْلَى الْقِيَمَةِ تَوْمَ الْحَكْمِ  
وَالْأَرَشِ) وليس للسيد إسلامها (وَإِنْ قَالَ فِي مَرَضِهِ وَلَدَتْ مِنِّي وَلَا وَلَدَ  
لَهَا صُدِّقَ إِنْ وَرِثَهُ وَلَدٌ) فإن كان لها ولد صدق مطلقاً (وَإِنْ أَقَرَّ مَرِيضٌ  
بِإِبْلَاقٍ أَوْ عَتَقَ فِي صِحَّتِهِ) وفي مرضه من الثلث (لَمْ تَعْتَقْ مِنْ ثُلْثٍ) لأنه  
ليس وصية (وَلَا رَأْسَ مَالٍ) أى حيث لم يرثه ولد وألا صدق فهذا مفهوم  
ما قبله (وَإِنْ وَطِئَ شَرِيكَ كَفَمَلَتْ غَيْرِمَ نَصِيبَ الْآخِرِ فَإِنْ أَعْسَرَ خُسَيْرٌ

فِي اتِّبَاعِهِ بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ الْوُطْءِ أَوْ بَيْعِهَا لِذَلِكَ ) أَى الْقِيَمَةِ ( وَتَبِعَهُ بِمَا بَقِيَ )  
 إِنْ لَمْ تَوْف ( وَبِنِصْفِ قِيَمَةِ الْوَلَدِ ) فَلَذَا فِي حَشْ تَرْجِيحِ أَنْ الْقِيَمَةَ عِنْدَ الْإِعْسَارِ  
 يَوْمَ الْحُلِّ ( وَإِنْ وَطِئَهَا بِطَهْرٍ ) وَإِلَّا فَلَا خَيْرَ ( فَالْقَافَةُ وَلَوْ كَانَ ) أَحَدُهَا  
 ( عَبْدًا أَوْ ذَمِيمًا فَإِنْ أَشْرَكَتَهُمَا قُمُسِلِمٌ ) حَرَّ تَعْلِيمًا لِلْإِشْرَافِ ( وَوَالَى ) مِنْ  
 أَشْرَكَتَهُ ( إِذَا بَلَغَ أَحَدُهُمَا ) فَيَلْحَقُ بِهِ ( كَأَنَّ لَمْ تَوْجَدَ قَافَةً وَوَرِثَاهُ إِنْ مَاتَ  
 أَوَّلَا ) قَبْلَ الْمَوَالَاةِ لِأَنَّهُ مَالٌ تَنَازَعَهُ اثْنَانِ ( وَحَرُمَتْ عَلَى مُرْتَدٍّ أُمُّ وَلَدِهِ حَتَّى  
 يُسْلِمَ وَوُقِفَتْ كَمُدْبِرِهِ إِنْ فَرَّ لِدَارِ الْحَرْبِ ) فَتَعْتَقُ بِمَوْتِهِ أَوْ مَدَّةِ التَّعْمِيرِ  
 ( وَلَا يَحُوزُ كِتَابَتُهَا ) بَغَيْرِ رِضَاهَا ( وَعَتَقَتْ إِنْ أَدَّتْ )

﴿ فَصَّلَ الْوَلَاءُ لِمُعْتَقٍ <sup>(١)</sup> ﴾ وَلَوْ نَفَاهُ عَلَى الْأَظْهَرِ ( وَإِنْ بَيَّعَ مِنْ نَفْسِهِ )  
 أَى الْعَبْدِ ( أَوْ عَتَقَ غَيْرَ عَنَّهُ ) أَى الْمُعْتَقَ حَكَمًا ( بِإِلَازِنٍ ) نَصَّ عَلَى التَّوَهُّمِ  
 ( أَوْ لَمْ يَعْلَمْ سَيِّدُهُ بَعِثْتَهُ حَتَّى عَتَقَ ) أَوْ سَكَتَ أَمَّا إِنْ أَجَازَ فَالْوَلَاءُ لَهُ أَوْ رَدَّ  
 فَرَقَ ( إِلَّا كَافِرًا أَعْتَقَ مُسْلِمًا أَوْ رَقِيقًا ) وَلَا يَنْتَقِلُ الْوَلَاءُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ  
 وَالسَّيِّدِ بِالْإِسْلَامِ وَالْعَتَقَ ( إِنْ كَانَ يُنْزَعُ مَالُهُ ) وَإِلَّا فَلَهُ بَعْدَ تَحْرِيرِهِ ( وَعَنِ  
 الْمُسْلِمِينَ الْوَلَاءُ لَهُمْ كَسَائِبَةٍ وَكَرِهَ ) لِأَنَّهُ مِنْ أَلْفَاظِ الْجَاهِلِيَّةِ ( وَإِنْ أَسْلَمَ  
 الْعَبْدُ ) بَعْدَ عَتَقِ الْكَافِرِ ( عَادَ الْوَلَاءُ بِإِسْلَامِ السَّيِّدِ وَجَرَ ) وَلَدَ الْمُعْتَقِ  
 كَأَوْلَادِ الْمُعْتَقَةِ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ لَهُمْ نَسَبٌ مِنْ حُرٍّ ( يَرْجِعُ لِمَا قَبْلَ السَّكَافِ أَيْضًا  
 كَأَوْلَادِ بِنْتِ الْمُعْتَقِ ) إِلَّا لِرِقِّ أَوْ عَتَقَ لِأَخْرَ وَمُعْتَقَتُهَا ( إِلَّا حَالُ حُرِّيَّةِ سَبَقَتْ  
 ثُمَّ نَقَضَ بَدَارَ الْحَرْبِ ) وَإِنْ أُعْتِقَ الْأَبُ أَوْ اسْتَلْحَقَّ رَجَعَ الْوَلَاءُ

(١) فِي أَقْرَبِ الْمَسَالِكِ : بَابُ . الْوَلَاءِ لِحِمَّةِ كَلِمَةِ الذَّنْبِ لَا يَبَاعُ وَلَا يُوْهَبُ إِهْ وَفِي  
 الْمَجْمُوعِ : بَابُ . إِنَّمَا الْوَلَاءُ إِنْ أُعْتِقَ إِهْ وَهَاتَانِ الْمَجْلَتَانِ لَفْظًا حَدِيثَيْنِ فَالْأَوَّلُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ  
 وَغَيْرُهُ عَنْ ابْنِ عَمَلٍ وَالثَّانِي رَوَاهُ الشَّيْخَانُ عَنْ عَائِشَةَ . وَذَكَرَ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ فِي الْكِتَابَيْنِ  
 الْمَذْكُورَيْنِ يَقْتَضِي الْعَجَبَ الشَّدِيدَ بِالنَّسْبَةِ لِلْمَالِكِيَّةِ الَّذِينَ أَضْرَبُوا عَنْ ذِكْرِ الدَّلِيلِ فِي كِتَابِهِمْ  
 مَعَ الْأَسْفَافِ الشَّدِيدَةِ .

لِمُعْتَقِهِ مِنَ مُعْتَقِ الْجَدِّ وَالْأُمِّ) ويرجع من معتق الأم لمعتق الجد (وَالْقَوْلُ  
لِمُعْتَقِ الْأَبِ) أن الحمل بعد عتقها فولأؤه له (لَا لِمُعْتَقِهَا إِلَّا أَنْ تَضَعَ لِدُونِ  
سِتَّةٍ مِنْ عِتْقِهَا وَإِنْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِالْوَلَاءِ أَوْ اثْنَانِ أَتَاهُمَا لَمْ يَزَالَا يَسْمَعَانِ أَنَّهُ  
مَوْلَاهُ أَوْ ابْنُ عَمِّهِ لَمْ يَنْتُمْ) حيث لم يفش كما سبق في العتق والشهادات  
(لَكِنَّهُ يَحْلِفُ وَيَأْخُذُ الْمَالَ بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ وَقَدْ مَرَّ عَصَبُ النَّسَبِ ثُمَّ الْمُعْتَقُ  
ثُمَّ عَصَبَتُهُ كَالصَّلَاةِ) والنكاح فيقدم الأخ وابنه على الجد (ثُمَّ الْمُعْتَقُ مُعْتَقُهُ)  
ثُمَّ عَصَبَتُهُ وهكذا (وَلَا تَرْتَبُهُ أَنْتَى إِنْ لَمْ يُبَاشِرْهُ) فترته (بِعِتْقِ أَوْ جَرِّهِ وَلَا  
بِوَلَادَةِ أَوْ عِتْقِ) وَإِنْ اشْتَرَى ابْنٌ وَبِذَتْ أَبَاهُمَا ثُمَّ اشْتَرَى الْأَبُ عَبْدًا فَمَاتَ  
الْعَبْدُ بَعْدَ الْأَبِ وَرِثَهُ الْإِبْنُ) تقدماً لعصبة النسب (فَإِنْ مَاتَ الْإِبْنُ أَوْ لَا)  
قبل العبد وإن كان الأب مات قبله (فَلِلْإِبْنِ النِّصْفُ) من تركة العبد (لِعِتْقِهَا  
نِصْفَ الْمُعْتَقِ وَالرُّبْعُ) بانجرار نصف ولأء الابن لها (لِأَنَّهَا مُعْتَقَةٌ نِصْفُ  
أَبِيهِ وَإِنْ مَاتَ الْإِبْنُ ثُمَّ الْأَبُ) والعبد مات قبلهما (فَلِلْإِبْنِ) من أبيها  
(النِّصْفُ بِالرُّبْعِ وَالْوَلَاءُ) بالمباشرة (وَالثَّمَنُ بِجَرِّهِ) من الابن .

### ﴿ باب (١) ﴾

( صَحَّ إِصْدَافُ حُرٍّ مُمَيَّزٍ مَالِكٍ وَإِنْ سَفِيهَا وَصَغِيرًا وَهَلْ إِنْ لَمْ يَنْتَاقِضْ  
قَوْلُهُ أَوْ أَوْصَى بِقُرْبَةٍ تَأْوِيلَانِ وَكَافِرٍ إِلَّا نَكَحَهُمْ مُسْلِمٌ لِمَنْ يَصِحُّ تَمَلُّكُهُ  
كَمَنْ سَيَكُونُ إِنْ اسْتَهْلَ وَوُزِعَ لِعَدَدِهِ) بالسوية إلا لشرط على قاعدة العطاء  
(بِلَقْظٍ أَوْ إِشَارَةٍ مُفْهِمَةٍ وَقَبُولِ الْمُعَيَّنِ شَرْطٌ بَعْدَ الْمَوْتِ فَالْمَالِكُ لَهُ بِالْمَوْتِ

(١) باب في الوصية وهي مندوبة لحديث « ما حق امرئ مسلم بيت لابن وله شيء » يريد  
أن يوصي فيه إلا ووصيته مكتوبة عند رأسه ، رواه الستة وقال جماعة بوجوبها وهو قول  
الشافعي في القديم . والحيف فيها يوجب الازكاء ورد في الحديث .

وَقَوْمٌ يَغْلَةً حَصَّاتُ بَعْدَهُ) وتسمى الوصية لثالث الغلة إذا لم يحملها الثالث (وَلَمْ  
يَحْتَاجْ رِقٌّ لِإِذْنٍ فِي قَبُولِ كَيْبَصَائِهِ بَعْتُهُ) فلا يحتاج لقبول من أصله  
(وُخِيرَتْ جَارِيَةُ الْوَطْءِ) إن أوصى ببيعها للعنق (وَلَهَا الْإِنْتِقَالُ) لغير ما اختارت  
(وَصَحَّ لِعَبْدٍ وَارِثِهِ إِنْ اتَّحَدَ) أو اشتركا فيه كإرثهم (أَوْ بِتَأْفِهِ أُرِيدَ بِهِ  
الْعَبْدُ أَوْ لِمَسْجِدٍ وَصَرَفَ فِي مَصَالِحِهِ وَلَمِيتْ عُلْمٌ بِمَوْتِهِ فَفِي دِينِهِ أَوْ وَارِثِهِ  
وَلَدِيمٌ وَقَاتِلٌ عِلْمُ الْمُوصَى بِالسَّبَبِ) أي بأنه قتله (وَالَا فِتْنًا وَبِلَانٍ<sup>(١)</sup> ،  
وَبَطَلَتْ بَرْدَةٌ وَإِبْصَاءٌ بِمَعْصِيَةٍ وَلِوَارِثٍ كَغَيْرِهِ بِزَائِدِ الثَّلَاثِ يَوْمَ التَّنْفِيزِ  
وَأِنْ أُجِيزَ فَعَطِيَّةٌ) من الوارث تحتاج لحوز (وَلَوْ قَالَ إِنْ لَمْ يُجِيزُوا)  
لوارث (فَالْمَسَاكِينِ) فتبطل لهم (بِخِلَافِ الْعَكْسِ) يعنى للمساكين إن لم  
يجيزوه<sup>(٢)</sup> لو ارثي فتصح إن أجازوا له (وَبِرْجُوعٍ فِيهَا وَإِنْ بَرَضَ بِقَوْلٍ  
أَوْ بَيْعٍ وَعِنَقٍ وَكِتَابَةٍ وَإِبْلَادٍ وَحَصْدِ زَرْعٍ<sup>(٣)</sup> وَنَسِجٍ غَزَلٍ وَصَوْغٍ فِضَّةٍ  
وَحَشْوٍ قُطْنٍ<sup>(٤)</sup> وَذَبْحِ شَاةٍ وَتَفْصِيلِ شُقَّةٍ وَإِبْصَاءٍ بِمَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ انْتَفِيًا قَالَ  
إِنْ مِتُّ فِيهِمَا وَإِنْ بَكْتَابٍ وَلَمْ يُخْرِجْهُ أَوْ أَخْرَجَهُ ثُمَّ اسْتَرَدَّهُ بَعْدَهَا وَلَوْ  
أُطْلِقَهَا) أو قيدها بما وجد مباغة في الاسترداد بقطع النظر عن الموضوع من  
التقييد (لَا إِنْ لَمْ يَسْتَرَدَّهُ) فتصح ولو قيدت بمعدوم (أَوْ قَالَ مَتَى حَدَثَ  
الْمَوْتُ) هذا في المعنى إطلاق (أَوْ بَنَى الْعَرْصَةَ وَاشْتَرَا كَيْبَصَائِهِ بِشَيْءٍ لَزِيدٍ  
ثُمَّ بِهِ لِعَمْرٍو) إلا لقرينة الرجوع عن الأول (وَلَا بَرَهْنٍ وَتَزْوِيجٍ رَقِيقَةٍ وَتَعْلِيمِهِ

(١) أظهرهما عدم الصحة .

(٢) كذا بالأصل والصواب : ألا أن يجيزوه ، كما عبر به في شرح المجموع .

(٣) اعتمد لا تبطل بحصد الزرع بل بتذريته وتخليص حبه .

(٤) في المجموع وشرحه : وحشو قطن مضمرة بخلاف ، كالخدة والطراحة مما يسهل

إخراجه اهـ .

وَوَطْءٌ وَلَا إِنْ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ فَبَاعَهُ كَثِيرًا بِهِ وَاسْتَخْلَفَ غَيْرَهَا أَوْ بَثْوَبِ  
فَبَاعَهُ وَاشْتَرَاهُ بِخِلَافٍ مِثْلِهِ وَلَا إِنْ جَصَصَ الدَّارَ أَوْ صَمِغَ الثَّوْبَ أَوْ لَتَّ  
السَّوْبِقَ فَلِلْمُوصَى لَهُ بِزِيَادَتِهِ ، وَفِي تَقْضِ الْعَرَصَةِ ( بضم النون لمن يكون  
(قَوْلَانِ<sup>(١)</sup>) عَلَى الرَّاجِحِ مِنْ أَنْ هَدَمَهَا لَيْسَ رَجُوعًا (وَإِنْ أَوْصَى بِوَصِيَّةٍ  
بَعْدَ أُخْرَى فَالْوَصِيَّتَانِ) مِنْ نَوْعٍ وَتَسَاوَا (كَنُوعَيْنِ وَدَرَاهِمَ وَسَبَائِكَ )  
عَطَفَ خَاصٍ ( وَذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَإِلَّا ) بَأَنِ اتَّحَدَ النَّوْعُ وَتَفَاوَتَا ( فَأَكْثَرُهَا وَإِنْ  
تَقَدَّمَ وَإِنْ أَوْصَى لِعَبْدِهِ بِثُلْثِهِ عَتَقَ إِنْ حَمَلَهُ الثُّلُثُ وَأَخَذَ بَاقِيَهُ وَإِلَّا ) يَحْمِلُهُ  
( قَوْمٌ فِي مَالِهِ ) أَيْضًا وَأَمَّا إِنْ حَمَلَهُ فَالْهَلْ ( وَدَخَلَ الْفَقِيرُ فِي الْمِسْكِينِ  
كَعَكْسِهِ وَ ) دَخَلَ ( فِي الْأَقَارِبِ وَالْأَرْحَامِ وَالْأَهْلِ أَقَارِبُهُ لِأُمِّهِ إِنْ لَمْ  
يَكُنْ لَهُ أَقَارِبٌ لِأَبٍ ) وَقِيلَ وَلَوْ وَعَلَيْهِ مَشَى فِي الْوَقْفِ ( وَالْوَارِثُ كَغَيْرِهِ  
بِخِلَافٍ أَقَارِبُهُ هُوَ ) فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ<sup>(٢)</sup> ( وَأَوْثَر ) زَيْدٌ ( الْمُحْتَاجُ الْأَبَدُ إِلَّا  
لِإِمْيَانٍ فَيُقَدَّمُ ) إِنْ بَيْنَ تَقْدِيمِ الْأَقْرَبِ ( الْأَخُ وَابْنُهُ عَلَى الْجَدِّ وَلَا يُخْصُ )  
الْمُؤْتَرِ بِالْجَمْعِ ( وَالزَّوْجَةُ ) مَعَ زَوْجِهَا ( فِي جِهْرَانِهِ ) وَالْمُعْتَبَرُ وَقْتُ التَّسْلِيمِ ( لَا عِبْدٌ  
مَعَ سَيِّدِهِ وَفِي وَلَدٍ صَغِيرٍ وَبِكْرٍ قَوْلَانِ وَالْحَمْلُ فِي الْجَارِيَةِ ) لِفُلَانٍ ( إِنْ لَمْ  
يَسْتَنْتَهِنِ وَالْأَسْفَلُونَ ) مُخْتَصُونَ عَلَى الْمُعْتَمَدِ ( فِي الْمَوَالِي وَالْحَمْلُ فِي الْوَلَدِ )  
الْمُوصَى بِهِ وَلَوْ وَضَعَ قَبْلَ الْمَوْتِ ( وَالْمُسْلِمُ ) مُعْتَبَرٌ ( يَوْمَ الْوَصِيَّةِ فِي عِبِيدِهِ  
الْمُسْلِمِينَ ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ عَبْدٌ مُسْلِمٌ فَمَنْ تَجَدَّدَ عَلَى الرَّاجِحِ ( لَا الْمَوَالِي فِي  
تَعْيِيمٍ أَوْ بَنِيهِمْ وَلَا السَّكَاةَ فِي ابْنِ السَّبِيلِ ) حَيْثُ كَانَ الْمَوْصَى مُسْلِمًا ( وَلَمْ  
يَلْزَمْ تَعْيِيمُ كَغُزَاةٍ وَاجْتِهَادُ كَزَيْدٍ مَعَهُمْ وَلَا شَيْءٌ لَوَارِثِهِ ) إِنْ مَاتَ مِنْ

(١) أظهرها للموصى له .

(٢) لفظ حديث رواه الأربعة إلا أبا داود وأوله • إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه

فلا وصية لوارث • صححه الترمذی .

ذكر ( قَبْلَ التَّسْمِ ) بخلاف المعينين بأسمائهم وأولاد فلان يلزم التعميم ولا  
 شيء للوارث ( وَضُرِبَ الْمَجْهُولُ بِالثَّلْثِ ) وضم له المعلوم كالعول ككتسبيل  
 ماء كل يوم بدرهم أبداً ولعمرو مائة ، فإن كان الثلث ثلاثمائة فالعمرو ربعه  
 وباقيه المجهول ( وَهَلْ يُقَسَّمُ عَلَى الْخِصَصِ ) كأن يقول في المثال وخبر  
 بدرهمين . فأنثلاث وهو الأظهر أو مناصفة ( قَوْلَانِ وَالْمَوْصَى بِشِرَائِهِ لِلْعَتِيقِ  
 يُزَادُ لَثَلْثِ قِيمَتِهِ ثُمَّ اسْتُؤْنِيَ ثُمَّ وُورِثَ وَيَدْبَعُ مِّنْ أَحَبِّ ) يورث ( بَعْدَ  
 النَّقْصِ ) الثلث ( وَالْإِبَانَةُ ) ولا استيناء على الراجح في هذه كما في حش وغيره  
 ( وَاشْتَرَاءُ لِفُلَانٍ وَأَبَى ) سيده ( بُحْلًا بَطَلَتْ وَلَزِمَ يَادَةً فَلِلْمَوْصَى لَهُ ) بزيادة  
 الثلث ( وَبِدْبَعِهِ لِلْعَتِيقِ نَقْصٌ ثُلُثُهُ وَإِلَّا ) يشتره أحد ( خَيْرَ الْوَارِثِ فِي بَيْعِهِ )  
 بما يدفع فيه ( أَوْ عَتَقَ ثُلُثَهُ أَوْ الْقَضَاءُ بِهِ ) أى بالثلث ( لِفُلَانٍ فِي ) الإيضاء  
 للبيع ( لَهُ وَبَعْتُهُ عَمْدٌ لَا يَخْرُجُ مِنْ ثُلْثِ الْحَاضِرِ وَقِفَ ) للحاضر ( إِنْ كَانَ  
 لِأَشْهَرٍ سِيرَةٍ وَإِلَّا عَتَقَ ثُلْثَ الْحَاضِرِ وَتَمَّ مِنْهُ ) أى الغائب بحسب ما يأتى  
 ( وَلَزِمَ إِجَازَةُ الْوَارِثِ ) ماله رده ( بِمَرَضٍ لَمْ يَصِحَّ ) الموصى ( بَعْدَهُ إِلَّا  
 لِمَبْنٍ ذُبِرَ بَكُونُهُ فِي نَفَقَتِهِ أَوْ دَيْنُهُ أَوْ سُلْطَانُهُ إِلَّا أَنْ يَخَافَ مَنْ يَحْمِلُ  
 مِثْلَهُ أَنَّهُ جَاهِلٌ أَنْ لَهُ الرَّدُّ لَا بَصْحَةَ وَلَا بَكْسْفَرٍ وَالْوَارِثُ يُصِيرُ غَيْرَ وَارِثٍ  
 وَعَكْسُهُ الْمُعْتَبَرُ ) في الإيضاء له ( مَا لَهُ وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ ) الموصى حين الموت  
 بالمال ( وَاجْتَهَدَ فِي مَنِّ مُشْتَرَى لِظَهَارٍ أَوْ تَطَوُّعٍ بِقَدْرِ الْمَالِ ) حيث لم يسم  
 ( فَإِنْ سَمِيَ فِي تَطَوُّعٍ سِيرًا ) عن الرقبة ( أَوْ قَلَّ الثَّلْثُ شَوْرَكَ بِهِ فِي عَبْدٍ  
 وَإِلَّا ) يمكن ( فَاخِرُ نَجْمٍ مُّكَاتِبٍ ) يعان به ولا يشارك في الظهار ويطعم ) وإن  
 عَتَقَ ( التَطَوُّعِ ) وَظَهَرَ دَيْنٌ يَرُدُّهُ أَوْ بَعْضُهُ رُقَى الْمُتَابِلِ وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ اشْتِرَائِهِ وَلَمْ  
 يَعْتَقِ اشْتَرَى غَيْرُهُ لِمَبْلَغِ الثَّلْثِ وَبِشَاءٍ أَوْ عَدَدٍ مِنْ مَالِهِ شَارَكَ بِالْجُزْءِ )

فأربعة وله أربعون بال عشر ( وَإِنْ لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَسْمَاهُ فَهُوَ لَهُ إِنْ حَمَلَهُ الثُّلُثُ لَا ثُلُثُ غَنَمِي فَتَمُوتُ ) بحسب الباقي ( وَإِنْ لَمْ يَسْكُنْ لَهُ ) أى الموصى بشاة ( غَنَمٌ فَلَهُ شَاةٌ وَسَطٌ وَإِنْ قَالَ مِنْ غَنَمِي وَلَا غَنَمَ لَهُ بَطَلَتْ كَعَتَقِ عَبْدٍ مِنْ عَبِيدِهِ وَمَاتُوا وَقُدِّمَ لِضَيْقِ الثُّلُثِ فَكَ أَسِيرٌ ثُمَّ مُدِيرٌ صَحَّةٌ ثُمَّ صَدَاقٌ مَرِيضٍ ثُمَّ زَكَاةٌ أَوْصَى بِهَا إِلَّا أَنْ يَعْتَرَفَ بِحُلُولِهَا وَيُوصَى فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ كَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ وَإِنْ لَمْ يُوصَ ثُمَّ الْفِطْرَةُ ثُمَّ عَتَقُ ظَهَارٍ وَقَتْلٍ وَأُفْرِعَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ كِفَارَةُ يَمِينِهِ ثُمَّ لِفِطْرِ رَمَضَانَ ثُمَّ لِلتَّغْرِيطِ ثُمَّ النَّذْرُ ثُمَّ الْمَبْتَلُ وَمُدِيرٌ مَرَضٍ ثُمَّ الْمَوْصَى بِعَتَقِهِ مُعِينًا عِنْدَهُ أَوْ يُشْتَرَى أَوْ لِكَشْفِ أَوْ بِمَالٍ فَعَجَلَهُ ثُمَّ الْمَوْصَى بِكِتَابَتِهِ وَالْمُعْتَقُ بِمَالٍ ) لم يعجله ( وَالْمُعْتَقُ لِأَجَلٍ بَعْدَ ثُمَّ الْمُعْتَقُ لِسَنَةِ عَلَى أَكْثَرِ ) المعول عليه أن مازاد على شهر مرتبة واحدة وبعدها الموصى بكتابه إلى آخره ( ثُمَّ عَتَقَ لَمْ يُعَيَّنْ ثُمَّ حَجٌّ إِلَّا لِفَرُورَةٍ فَيَتَحَاصَّنِ كَعَتَقِ لَمْ يُعَيَّنْ وَمُعَيَّنَ غَيْرُهُ وَجُزْئُهُ ) الضمير للغير والتشبيه في التحاصن ( وَلِلرَّيْضِ اشْتِرَاءٍ مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ بِثُلْثِهِ وَيَرِثُ لَا إِنْ أَوْصَى بِشِرَاءِ ابْنِهِ وَعَتَقَ ) فهو حال الموت ليس أهلا للإرث ( وَقُدِّمَ ) لضيق الثلث ( الابن ) وكل من يعتق بالملك ( عَلَى غَيْرِهِ وَإِنْ أَوْصَى بِمَنْفَعَةٍ مُعَيَّنٍ أَوْ بِمَا لَيْسَ فِيهَا أَوْ يَعْتَقُ عَبْدَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ وَلَا يَحْمِلُ الثُّلُثُ قِيَمَتَهُ ) رجح أنه لا يشترط في الثانية ( خَيْرُ الْوَارِثِ بَيْنَ أَنْ يُحْيِزَ أَوْ يُخْلَعَ ثُلُثُ الْجَمِيعِ ) للوصية ( وَبِنَصِيبِ ابْنِهِ أَوْ بِمِثْلِهِ قَبَالَجَمِيعِ ) أى جميع نصيب الابن ويحتاج ما فوق الثلث لاجازة ( لَا أَجْعَلُوهُ وَارِثًا مَعَهُ أَوْ أَلْحِقُوهُ بِهِ فَرَأَيْنَا ) معه ( وَبِنَصِيبِ أَحَدٍ وَرِثَتِهِ قَبِجُزٍّ مِنْ عَدَدِ رُؤُسِهِمْ وَبِجُزٍّ أَوْ سَهْمٍ فَيَسْتَهْمُ مِنْ ) أصل ( فَرِضَتِهِ وَفِي كَوْنِ ضِعْفِهِ مِثْلُهُ أَوْ مِثْلَيْهِ تَرَدُّدٌ <sup>(١)</sup> ) وَمِنَافِعِ عَبْدٍ وَرِثَتِ عَنْ

(١) أظهره قول ابن القصار : مثلاه وهو مذهب الشافعى وأبى حنيفة .

الموصى له) مادام العبد (وإن حذدها بزمن فكالمستأجر فإن قُتل فلوارث) للموصى (القصاص أو القيمة) وبطلت الوصية (كأن جرى إلا أن يفديه المخدم بالكسر أو الفتح) (أو الوارث) لأحدها (فتستمر وهي ومدبر إن كان مريض في المعلوم) وفي الصحة يدخل في المجهول (ودخلت) الوصية (فيه) أى فى المدبر على ما سبق فى الترتيب فلو حذف هذا ماضى كافى ح (وفى العُمري) إذا رجعت بعد موته (وفى سفينة أو عبد شهر تلفهما ثم ظهرت السلامة قولان لا فيما أقر به فى مرضه أو أوصى به لوارث) فيبطل لأنه قصد إخراجه (وإن ثبت أن عقدها خطه أو قرأها ولم يشهد أو يقتل) (وإن فى الكتاب) أنفذوها لم تنفذ (لاحتمال أنه متردد) (ونُدب فيه) أى عقد الوصية (تقديم التشهد وإهم الشهادة وإن لم يقرأه ولا فتح وتنفذ ولو كانت عنده وإن شهد بما فيها وما بقى فلفلان ثم مات ففتحت فإذا فيها وما بقى فللمساكين قسم بينهما وكتبتهما عند فلان فصدقود أو أوصيته بثلاثي فصدقوه يصدق إن لم يقل لا بنى) بغير خط الموصى (ووصى فقطع يعم وعلى كذا يخص به كوصى حتى يقدم فلان أو إلى أن تنزوح زوجتي وإن زوج موصى على بيع تركته وقبض ديونه صح) حيث لم يجعل غيره (وإنما يوصى على المحجور عليه أب أو وصيه) ولو تسلسل حيث لم يمنعه الأب منه لا مقدم والأب السفه الكلام لوليه ومن سفه بعد البلوغ للحاكم (كأمام) توصى (إن قل) المال (ولأولى وورث عنها لمسلم مكلف عدل) فيما وليه (كاف وإن أعنى وامرأة وعبدًا وتصرف بإذن سيده) وإن فى القبول (وإن أراد الأكبر بيع موصى اشتري للأصغر) بالمصلحة (وطرؤ الفسق يعزله) بحكم (ولا يبيع الموصى عبدًا يحسن القيام بهم ولا التركة إلا بحضرة الكبير ولا يقسم على غائب



بِإِلْحَاكِمْ وَلَا تُنْسِينَ حِمْلَ عَلَى التَّعَاوُنِ) إِلَّا لِبَيَانِ (وَأِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ اخْتَلَفَا  
فَالْحَاكِمُ وَلَا لِأَحَدِهِمَا إِيصَاءٌ وَلَا لَهُمَا قَسَمُ الْمَالِ) بينهما (وَالْإِلْحَاكِمُ وَالْوَصِيُّ  
اِقْتِضَاءُ الدَّيْنِ وَتَأْخِيرُهُ لِنَظَرٍ وَالتَّفَقُّعُ عَلَى الطُّغْلِ بِالْمَعْرُوفِ وَفِي خَتْمِهِ وَعُرْسِهِ  
وَعِيدِهِ وَدَفْعُ نَفَقَةٍ لَهُ قَلَّتْ وَإِخْرَاجُ فِطْرَتِهِ وَزَكَاتِهِ وَرَفْعَ لِلْحَاكِمِ إِنْ  
كَانَ حَاكِمٌ حَنْفِيٌّ وَدَفْعُ مَالِهِ قِرَاضًا أَوْ بَضَاعَةً وَلَا يَعْمَلُ هُوَ بِهِ) النهي  
للسكراهة لئلا يجابى (وَلَا اشْتِرَاءٌ مِنَ التَّرِكْزِ) عطف على المعنى (وَتَعَقُّبُ  
بِالنَّظَرِ إِلَّا كَحِمَارَيْنِ قَلَّ ثَمَنُهُمَا وَتَسَوَّقَ بِهِمَا الْخَضِرَ وَالسَّفَرَ) واحدها كاف  
والفرض تناهى الرغبات (وَلَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي وَلَوْ قَبْلَ لَابَعْدُهَا)  
أى الحياة والقبول (وَأِنْ أَبَى الْقَبُولَ بَعْدَ الْمَوْتِ فَلَا قَبُولَ لَهُ بَعْدُ) نعم إن  
قدمه قاض (وَالْقَوْلُ لَهُ فِي قَدَرِ النَّفَقَةِ لَا فِي تَارِيخِ الْمَوْتِ) لأن الأمانة لم  
تتناوله (وَلَا فِي دَفْعِ مَالِهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ) لأن الله تعالى قال (فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ  
أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ) أى لئلا يغرر موا على المشهور .

### ﴿بَابُ (١)﴾

يُخْرِجُ مِنْ تَرَكَةِ الْمَيِّتِ حَقٌّ تَعَلَّقَ بِعَيْنٍ كَالْمَرْهُونِ (٢) وَعَبْدٌ جَنَى ثُمَّ  
مُؤْنٌ تَجْهِيْزُهُ بِالْمَعْرُوفِ ثُمَّ تُقْضَى دِيُونُهُ ثُمَّ وَصَايَاهُ مِنْ ثُلْثِ الْبَاقِي ثُمَّ  
الْبَاقِي لِوَارِثِهِ مِنْ ذِي النِّصْفِ الزَّوْجِ) إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَ وَلَدٌ (وَبِذْتُ وَبِذْتُ

(١) باب في الموارث والفرائض وهو علم جليل تولى الله بيانه في القرآن وحض على تعلمه  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقد كثرت فيه المؤلفات ما بين مطول ومختصر ، طبع  
منها قدر غير يسير وللشارح حواشى على شرح الشذورى للرحبية أفاد فيها للغاية .

(٢) نقل ح عن البرزلى : يجوز للانسان إذا لم يكن له وارث معين ولا بيت مال منتظم  
أن يتجهل على إخراج ماله بعد موته في طاعة الله وذلك بأن يشهد فى صحته بشئ من حقوق  
الله تعالى فى ذمته كزكاة وكفارات وجب إخراجها من رأس المال ولو أتى على جميعها بعد  
الحقوق المتعلقة بالعين هـ .

ابنٍ إِنْ لَمْ تَكُنْ بِنْتُ وَأُخْتُ شَقِيقَةٍ أَوْ لِأَبٍ إِنْ لَمْ تَكُنْ شَقِيقَةً وَعَصَبٌ  
كُلًّا) من الأناث (أَخٌ يُسَاوِيهَا) لا ابن أخ ولا الذى للأب الشقيقة ، لا ابن  
الابن من تحته ويعصب من فوقه إِنْ لَمْ يَفْضَلْ لَهَا شَيْءٌ مِنَ الثَّلَاثِ (وَ) عَصَبُ  
(الْجَدِّ وَالْأَوْلِيَّانِ) أى البنت وبنت الابن (الْأَخْرَيَيْنِ) الشقيقة والى للأب  
(وَبَعْدَهُنَّ الثَّلَاثَانِ وَلِلثَّانِيَةِ) بنت الابن (مَعَ الْأُولَى) البنت (السُّدُسُ  
وَإِنْ كَثُرْنَ وَحَجَبَهَا) أى بنت الابن (ابنٌ فَوْقَهَا) يشمل ابن الابن الأقرب  
(وَبِنْتَانِ فَوْقَهَا) كذلك (إِلَّا لِابْنٍ فِي دَرَجَتَيْهَا مُطْلَقًا) أخاها أو ابن عمها  
(أَوْ أَسْفَلَ فَمُعَصَّبٌ) كما سبق (وَأُخْتُ لِأَبٍ فَأَكْثَرُ مَعَ الشَّقِيقَةِ فَأَكْثَرُ  
كَذَلِكَ) للى للأب وإن كثرت السدس مع الشقيقة فإن تعددت الشقيقة سقطت  
التي للأب ولو كثرت إلا لمعصب (إِلَّا أَنَّهُ إِنَّمَا يَعَصَّبُ) هنا (الْأَخُ) لا ابنه  
كما سبق (وَ) من ذى (الرَّبْعِ الزَّوْجِ بِفِرْعٍ) وارث ولو بنتها (وَرَوْجَةٌ  
فَأَكْثَرُ) مع عدمه (وَالثَّمْنِ لَهَا أَوْ لَهَا) أى الزوجات (بِفِرْعٍ لَاحِقٍ)  
وارث للزوج (وَالثَّلَاثِينَ لِذِي النِّصْفِ إِنْ تَعَدَّدَ) تكرار (وَالثَّلَاثُ لَامٌ  
وَوَلَدَيْهَا) اثنان مطلقًا (فَأَكْثَرُ وَحَجَبَهَا لِلْسُّدُسِ وَلَدٌ) وارث (وَإِنْ سَفُلَ  
وَأَخَوَانِ أَوْ أُخْتَانِ) أو أخ وأخت ولو خشي (مُطْلَقًا) ولو منها ولا تحجبهم  
عكس قاعدة من أدلى بواسطة حجبته تلك بواسطة (وَلَهَا ثُلَاثُ الْبَاقِي) بعد  
فرض الزوجية (فِي زَوْجٍ أَوْ زَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ) وهما الغراوان لشهرتهما أو  
غرورها (وَالسُّدُسُ لِلْوَاحِدِ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ مُطْلَقًا) ذكرًا أو غيره (وَسَقَطَ)  
ولد الأم مطلقًا (بِابْنٍ وَابْنَةٍ وَبِنْتٍ وَبِنْتِ ابْنٍ وَإِنْ سَفَلَتْ وَأَبٌ وَجَدَ)  
وغير الجد والأثنين يسقط أيضًا من كان شقيقًا أو لأب (وَالْأَبُ وَالْأُمُّ  
لكل منهما السدس) (مَعَ وَلَدٍ وَإِنْ سَفُلَ وَالْجَدَّةُ فَأَكْثَرُ وَأَسْقَطَهَا

الأم مُطْلَقًا) ولو جدة لأب (والأبُ الجَدَّةُ مِنْ جِهَتِهِ وَالْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ  
الْبُعْدَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ وَإِلَّا) بأن كان بالعكس (أَشْتَرَكْنَا) وإنما يرث عند مالك  
من لم تدل بذكر غير الأب (و) السدس (أَحَدُ فُرُوضِ الْجَدِّ غَيْرِ الْمُدْلَى  
بِأَنْتَى وَلَهُ مَعَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ الْأَشْتِمَاءُ أَوْ لِأَبٍ) وليس ثم صاحب فرض  
(الْخَيْرُ مِنَ الثَّلَاثِ أَوْ الْمَقَاسِمَةِ وَعَادَ الشَّقِيقُ) الجد (بِغَيْرِهِ) وهم بنو الأب في  
المقاسمة لأن المحجوب بالشخص معتبر أما بالوصف فكالعدم لا يجب أحدًا شيئًا  
(ثُمَّ رَجَعَ) الشقيق بعد مقاسمة الجد على بنى الأب (كَالشَّقِيقَةِ بِمَا لَهَا لَوْ لَمْ  
يَكُنْ جَدًّا) فبالجملة الأخوة بعد أخذ الجد نصيبه مع كلهم يجرون فيما بينهم  
على قواعدهم فإن فضل عن فرض الشقيقة شيء فلاذى للأب (وَلَهُ) أى الجد  
(مَعَ ذِي فَرْضٍ مَعَهُمَا) أى نوعى الأخوة (السُّدُسُ) ولا ينقص عنه بحال  
(أَوْ ثَلَاثُ الْبَاقِي أَوْ الْمَقَاسِمَةُ وَلَا يُفَرِّضُ لِأَخْتٍ مَعَهُ) لأنه بمنزلة الأخ (إِلَّا  
فِي الْأَكْدَرِيَّةِ وَالْغَرَاءِ) لقبان<sup>(١)</sup> لمألة (رَوْحٌ وَجَدٌّ وَأُمٌّ وَأَخْتُ شَقِيقَةٍ أَوْ  
لِأَبٍ فَيُفَرِّضُ لَهَا) النصف (وَلَهُ) السدس فتعول لتسعة (ثُمَّ يُقَاسِمُهَا) فى  
مجموع حظهما كأخ فتصبح من سبعة وعشرين (وَإِنْ كَانَ مُحَلًّا) مع من ذكر  
(أَخٌ لِأَبٍ وَدَعَهُ إِخْوَةً لِأُمِّ سَطَطًا) ابن الأب لأن الجد هو الذى حجب  
بنى الأم فيختص بنصيبهم إذ لولا هو أخذوه وهى المالكية<sup>(٢)</sup> فإن كان شقيقًا  
فشيها لأن الكلام لأصحاب الإمام (وَالْعَاصِبُ وَرِثَ الْمَالِ) إن انفرد (أَوْ  
الْبَاقِي بَعْدَ الْفَرَضِ وَهُوَ الْإِبْنُ ثُمَّ ابْنُهُ وَعَصَبُ كُلِّ أُخْتِهِ) كما سبق (ثُمَّ  
الْأَبُ ثُمَّ الْجَدُّ وَالْإِخْوَةُ كَمَا تَقَدَّمَ ثُمَّ الشَّقِيقُ) حقه حذف ثم (ثُمَّ لِلْأَبِ

(١) لفت بالأكدرية لأن الجد كدر على اللاحق فرضها ، وبالعراء لشهرتها كغرة الفرس

(٢) سميت بذلك لأن مالكا لم يخالف زيدا إلا فيها كما قيل . وسميت الثانية بشبه المالكية

لأنه لم يكن مالك فيها نصًّا وألحقها أصحابه بالاولى .

وَهُوَ كَالشَّقِيقِ عِنْدَ دَمِهِ إِلَّا فِي الْحِمَارِيَّةِ وَالْمُشْتَرِكَةِ زَوْجٌ وَأُمٌّ أَوْ جَدَّةٌ  
وَأَخَوَانِ فَصَاعِدًا لَأُمٍّ وَشَقِيقٌ وَحَدَّةٌ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ ( كَشَقِيقَةٍ ( فَيُشَارَكُونَ )  
أَيُّ الْأَشْقَاءِ ( الْإِخْوَةَ لِذِمَّتِ الذَّكَرِ كَالْأُنثَى ) وَكَأَنَّ أَبَاهُمْ حِمَارٌ <sup>(١)</sup> لِأَنَّ الْأُمَّ  
تَجْمَعُهُمْ بِخِلَافِ الْأَخِ لِلأَبِ فَيَسْقُطُ ( وَأَسْقَطَهُ أَيْضًا الشَّقِيقَةُ الَّتِي كَالْعَاصِبِ لِمِنْتِ  
أَوْ بِنْتِ ابْنٍ فَأَكْثَرَ ) مَعَهَا ( ثُمَّ بَنُوهُمَا ) أَيُّ نَوْعِ الْأَخَوَةِ ( ثُمَّ الْعَمُّ الشَّقِيقُ  
ثُمَّ اللَّابِ ثُمَّ الْجَدُّ الْأَقْرَبُ فَأَلْقَرَبُ ) فِي الْجَمِيعِ ( وَإِنْ غَيْرَ شَقِيقٍ ) ( فَيَقْدَمُ  
ابْنُ الْأَخِ لِأَبِ عَلَى ابْنِ ابْنِ الْأَخِ الشَّقِيقِ ) ( وَقَدْ دِمَّ مَعَ الدَّاءِ أَوْ الشَّقِيقِ مُطْلَقًا )  
بَنِي إِخْوَةٍ أَوْ بَنِي أَعْمَامٍ . قَالَ الْجَعْفَرِيُّ :

فَبِالْجِهَةِ التَّقْدِيمِ ثُمَّ بِقَرْبِهِ      وَبَعْدَهَا التَّقْدِيمُ بِالْقُوَّةِ أَجْعَلَا  
( ثُمَّ الْمَعْتَقُ كَمَا تَقَدَّمَ ) فِي الْوَلَاءِ ( ثُمَّ بَيْتُ الْمَالِ وَلَا يَرُدُّ <sup>(٢)</sup> ) وَلَا يُدْفَعُ  
لِدَوَى الْأَرْحَامِ ) حَقَّقَ الْمَتَأَخَّرُونَ أَنَّ بَيْتَ الْمَالِ إِنْ لَمْ يَنْتَظَمْ يَرُدُّ عَلَى غَيْرِ الزَّوْجَيْنِ  
بِنِسْبَةِ فَرُوضِهِمْ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَرْدٍ عَلَيْهِ فَالْرَحِمُ وَقَدْ وَضَعَهُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْعِجَالَةِ  
( وَيرِثُ بِفَرَضٍ وَعَصُوبَةٍ الْأَبُ ثُمَّ الْجَدُّ مَعَ بِنْتٍ وَإِنْ سَقَطَتْ كَبْنٍ عَمٌّ أَخٌ  
لِأُمٍّ وَوَرِثَ ذُو فَرْضَيْنِ بِالْأَقْوَى ) هَذَا إِنْ تَعَمَّدَ الْكُفَّارَ وَأَسَامُوا اقْتَرَرَ الْإِسْلَامُ  
نَسَبُهُمْ بَلْ ( وَإِنْ اتَّفَقَ فِي الْمُسْلِمِينَ <sup>(٣)</sup> ) كَأُمٍّ أَوْ بِنْتٍ أُخْتٌ ) فَبِنْتُهُ وَلَدَتْ  
مِنْهُ فَالْأُخْتِيَّةُ أَوْ أَعْلَفُ مِنْهُمَا ، فَتَرِثُ الْكَبْرَى بِالْأُمومةِ وَالصَّغْرَى بِالْبِنْتِيَّةِ ( وَمَالُ  
الْكِتَابِيِّ الْحُرِّ الْمُؤَدَّى لِلْجَزْيَةِ لِأَهْلِ دِينِهِ مِنْ كُورَتِهِ ) حَيْثُ لَا وَارِثَ  
وَالرَّاجِحُ لِمَيْتِ مَالِنَا حَيْثُ أَفْرَدَتْ الرِّقَابَ بِجَزْيَةٍ ( وَالْأَصُولُ اثْنَانِ وَأَرْبَعَةٌ  
وِثْمَانِيَّةٌ وَثَلَاثَةٌ وَسِتَّةٌ وَاثْنَانَا عَشْرًا وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ ، فَالْنِّصْفُ مِنْ اثْنَيْنِ

(١) أَوْ حِمَارٌ أَوْ أُنْثَى فِي الْإِمِّ كَمَا قَالَ الْإِخْوَةُ لِعَمْرٍ حِينَ اسْتَقْلَمَهُمْ فَسَمِيَتْ حِمَارِيَّةً وَحِجْرِيَّةً  
وَعِيَّةً وَمَشْرَكَةً بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ لِتَشْرِيكَ الْإِخْوَةِ الْأُمِّ .

(٢) لِدَوَى السَّهَامِ . وَالدَّوَى زِيَادَةٌ فِي الْأَنْصِبَاءِ نَقْصَانٌ فِي السَّهَامِ      هَكَذَا الْعَوْلُ .

(٣) عَلَى سَبِيلِ الْفُلْطِ .

وَالرُّبْعُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَالثُّمْنُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ وَالثُّلُثُ مِنْ ثَلَاثَةِ السُّدُسُ مِنْ سِتَّةٍ وَالرُّبْعُ وَالثُّلُثُ أَوِ السُّدُسُ مِنْ اثْنَتَيْ عَشَرَ وَالثُّمْنُ وَالسُّدُسُ أَوِ الثُّلُثُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ وَمَالًا فَرَضَ فِيهَا فَاصِلًا عَدَدُ عَصَبَتِهَا وَضَعَفَ لِلذَّكَرِ عَلَى الْأُنْثَى وَإِنْ زَادَتِ الْفُرُوضُ أُعِيلَتْ<sup>(١)</sup> فَالْعَائِلُ السِّتَّةُ لِسَبْعَةٍ وَثَمَانِيَةٍ وَتِسْعَةٍ وَعَشْرَةٍ بِحَسَبِ الْفُرُوضِ (وَالْإِنْثَى ثَلَاثَةَ عَشَرَ وَخَمْسَةَ عَشَرَ وَسَبْعَةَ عَشَرَ وَالْأَرْبَعَةُ وَعِشْرُونَ لِسَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ ، وَهِيَ الْمُنْبَرِيَّةُ زَوْجَةً وَأَبَوَانِ وَابْنَتَانِ لِقَوْلِ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ) وَقَدْ سَمِلَ عَنْهَا وَهُوَ عَلَى الْمُنْبَرِ ( صَارَ ثَمْنُهَا تِسْعًا وَرَدَّ<sup>(٢)</sup> كُلَّ صِنْفٍ انْكَسَرَ عَلَيْهِ سَهَامُهُ إِلَى وَفْقِهِ وَإِلَّا ) بَانَ بَيْنَهُ سَهَامُهُ ( تَرَكَ ) وَلَا يَنْظَرُ بَيْنَهُمَا بَعْضُهُمَا ( وَقَابَلُ ) الْفَرْضُ ( بَيْنَ اثْنَيْنِ ) مِنَ الْفَرْقِ الْمُنْكَسَرِ عَلَيْهِمَا سَهَامُهُمَا ( فَأَخَذَ أَحَدَ الْمِثْلَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ الْمُنْدَاخِلَيْنِ وَحَاصِلَ ضَرْبِ أَحَدِهِمَا فِي وَفْقِ الْآخَرِ إِنْ تَوَافَقَا وَإِلَّا فَبِ كُلِّهِ إِنْ تَبَايَنَّا ثُمَّ بَيْنَ الْخَاصِلِ وَالثَّلَاثِ ثُمَّ كَذَلِكَ ) الْمُنَاسِبُ حَذَفَ ثُمَّ إِذَا لَاقَعَ انْكَسَارُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِ فُرُقٍ ( وَضُرِبَ ) جِزَاءُ السَّهْمِ ( فِي الْعَوْلِ أَيْضًا ) أَى الْمَسْأَلَةِ بَعُولَهَا إِنْ كَانَتْ عَائِلَةً ( وَفِي الصَّنْفَيْنِ اثْنَتَا عَشْرَةَ صُورَةً لِأَنَّ كُلَّ صِنْفٍ إِمَّا أَنْ يُوَافِقَ سَهَامَهُ أَوْ يُبَايِنَهُ أَوْ يُوَافِقَ أَحَدَهُمَا وَيُبَايِنَ الْآخَرَ ثُمَّ كُلُّ ) عَلَى كُلِّ ( إِمَّا أَنْ يَتَدَاخَلَ أَوْ يَتَوَافَقَ أَوْ يَتَبَايَنَّا أَوْ يَتَاثَلَا فَأَمْدَاخِلُ ) ضَابِطُهُ ( أَنْ يُفْنِيَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ ) افْتَاءُ ( أَوَّلًا ) مِنْ غَيْرِ وَاسْطَةً تَسْلِيْطَ عَدَدِ آخِرٍ وَإِلَّا فَمُوَافَقَةٌ كَمَا يَأْتِي لَهُ ( وَإِلَّا ) يَفْنَى الْأَصْغَرُ الْأَكْبَرَ إِذَا سَلَطَ عَلَيْهِ ( فَإِنْ بَقِيَ وَاحِدٌ فَمُتَبَايِنٌ وَإِلَّا فَالْمُوَافَقَةُ بِنِسْبَةِ الْمُفْرَدِ ) الْوَاحِدِ الْمَوَالِي ( لِلْعَدَدِ الْمُفْنِي آخِرًا ) فَبَيْنَ ثَلَاثَةٍ وَثَلَاثِينَ وَاثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ

(١) العول بفتح العين زيادة في السهام ونقص في الانصباء ولم يقل به ابن عباس .

(٢) الحاسب أو القاسم .

توافق بجزء من أحد عشر جزءاً فيضرب اثنين في ثلاثة وثلاثين أو ثلاثة في اثنين وعشرين (وَلِكُلِّ مِنَ التَّرَكَةِ بِنِسْبَةِ حَظِّهِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ أَوْ تُقَسَّمِ التَّرَكَةُ عَلَى مَا صَحَّتْ مِنْهُ الْمَسْأَلَةُ) فالخارج تضرب فيه كل حظ (كَزَوْجٍ وَأُمٍّ وَأُخْتٍ مِنْ ثَمَانِيَةٍ لِازَّوْجِ ثَلَاثَةٍ وَالتَّرَكَةُ عِشْرُونَ) وغير العدود يقرط (قَالَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الثَّمَانِيَةِ رُبْعٌ وَثُمْنٌ فَيَأْخُذُ) من العشرين (سَبْعَةً وَنِصْفًا) أو تقسم عشرين على ثمانية وتضرب له ثلاثة في اثنين ونصف (وَإِنْ أَخَذَ أَحَدُهُمْ عَرَضًا) هذا مجمل (فَأَخَذَهُ بِسَهْمِهِ) مفصل أى من غير زيادة ولا نقص وإلا فيأتى (وَأَرَدْتَ مَعْرِفَةَ قِيَمَتِهِ) أى ما جعل به في التركة ليرجع أخذه بذلك إذا استحق منه مثلاً كما في بن (فَأَجْعَلَ الْمَسْأَلَةَ سِهَامَ غَيْرِ الْآخِذِ ثُمَّ اجْعَلْ لِسِهَامِهِ) أى الآخذ (مِنْ تِلْكَ النَّسْبَةِ) أى النسبة إلى جملة سهام غير الآخذ فإن أخذه الزوج في الفرض السابق فاجعل المسألة سهام الأم والأخت وهى خمسة واضرب نصيب الزوج فى الخارج فحظ الزوج الذى أخذ به العرض اثنا عشر ومجموع التركة من الدنانير وما اصطلاحاً عليه فى قيمة العرض اثنان وثلاثون (فَإِنْ زَادَ خَمْسَةً لِيَأْخُذَ) العرض (فَزِدْهَا) أى الخمسة (عَلَى الْعِشْرِينَ ثُمَّ اقْسِمْ) المجموع على سهام غير الآخذ يخرج خمسة اضرب له فيها ثلاثة يحصل حظه ، وزد على الحاصل ما دفعه فالمجموع ثمن العرض وهو عشرون ، فالتركة أربعون له منها خمسة عشر فإن أخذ مع العرض خمسة مثلاً أسقطت ما أخذ من التركة وقسمت الباقي على سهام غير الآخذ يخرج ثلاثة للزوج تسعة منها خمسة فالباقي للعرض ومجموع التركة أربعة وعشرون وقس (وَإِنْ مَاتَ بَعْضُ قَبْلِ الْقِسْمَةِ وَرِثَهُ الْبَاقُونَ) وحدهم على الوجه الذى يرثون به الأول (كَثَلَاثَةِ بَنِينَ مَاتَ أَحَدُهُمْ أَوْ بَعْضُ) ولم يرثه بعض (كَزَوْجٍ مَعَهُمْ أَيْسَرُ آبَاهُمْ فَكَالْعَدَمِ)

من مات (وإلا) يرثه الباقيون على الوجه السابق (صحح الأولى ثم الثانية  
فإن انقسم نصيب الثاني على ورثته كابن وبنت مات وترك أختاً) لغير أم  
(وعاصباً صححاً) من الأولى (وإلا) ينقسم (وفقاً بين نصيبه وما صححت منه  
مسألتها واضرب وفق الثانية في الأولى كابنتين وابنتين مات أحدهما  
وترك زوجة وبنتاً وثلاثة بني ابن فعن له شيء من الأولى ضرب له  
في وفق الثانية ومن له شيء من الثانية ففي وفق سهام الثاني وإن لم  
يتوافقاً ضربت ما صححت منه مسألتها فيما صححت منه الأولى كموت أحدهما  
عن ابن وبنت وإن أقر أحد الورثة فقط) ويأتي ما إذا تعدد الوارث  
(بوارث فله) أي المقر به (ما نقصه الإقرار) من المقر (نعمل  
فريضة الإنكار ثم الإقرار ثم انظر) لتحصيل الجامعة التي تنقسم على الإقرار  
والإنكار ليظهر ما نقصه الإقرار (ما بينهما من تدخل وتباين وتوافق  
الأول والثاني كشقيقتين وعاصباً أقرت واحدة بشقيقة) راجع للتدخل  
إذ الإنكار من ثلاثة والإقرار يصح من تسعة لانكسار السهمين على الأخوات  
فهي الجامعة المقررة سهاماً والمقر سهم والممنكرة ثلاثة وللعاصب ثلاثة (أو  
شقيق) راجع للتباين إذ الإقرار من أربعة فالجامعة اثنا عشر للمقررة ثلاثة والأخ  
سهم والممنكرة أربعة وللعاصب أربعة (والثالث كابنتين وابن أقر بابن)  
الإنكار من أربع والإقرار من ستة توافقها بالنصف فالجامعة اثنا عشر لكل  
بنت ثلاثة والمقر أربعة والمقر به اثنان (وإن أقر ابن ببنت وبنت بابن  
فالإنكار من ثلاثة وإقراره من أربعة) وإقرارها (هي من خمسة  
فتضرب أربعة في خمسة ثم) العشرين جامعة الإقرارين (في ثلاثة) الإنكار  
فالسنتين جامعة الكل على الإنكار يخص الابن أربعون والبنت عشرون  
(يرد الابن عشرة) للبنت التي أقر بها إذ على إقراره له ثلاثون وظلمتها أختها

في خمسة (وهي) ترد (ثمانية) للابن المقر به إذ على إقرارها لها اثنا عشر وظلمه أخوه في ستة عشر (وإن أقرت زوجة حامل وأحد أخويه أمها ولدت حياً) ومات (فالإنكار) يصح (من ثمانية كالإقرار) أصالة (وفرضة الابن) ثانية المناسبة (من ثلاثة) لأمه وعميه (تضرب في ثمانية) الأولى لأن سهامه سبعة يبين مسألته للأربعة والعشرون على الإنكار المرأة ستة ولكل أخ تسعة وفي الإقرار لها ثلاثة وللبن أحد وعشرون توفي عنهم لأمه سبعة ولكل أخ سبعة فضل بيد المقر اثنان يدفعهما للأم مع ستة الإنكار فلها ثمانية والمقر سبعة والمنسك تسعة وظلمها المنسك في اثنين فتدبر (وإن أوصى بشائع كرُبع أو جزء من أحد عشر أخذ مخرج الوصية ثم إن انقسم الباقي على الفريضة كابنتين وأوصى بالثالث فواضح وإلا وفق بين الباقي والمسألة واضرب وفق في مخرج الوصية كأربعة أولاد وإلا فكاملها كثلاثة) بالجملة مخرج الوصية كأولى المناسبة والفريضة كالثانية والباقي بعد جزء الوصية من مخرجها كسهام الميت (وإن أوصى بسدس وسبع ضربت ستة في سبعة ثم) الباقي بعدها (في أصل المسألة أو وفقها) على ما سبق (ولا يرث ملاءن وملاءنة) من الآخر إذا تم اللعان ولا الولد والأب إذا لم يستلحقه (وتوأمها شقيقان) كالمسبية والمستأمنة حاملا ومع بقية أولادها أخوة لأم كتوأمي الزانية والمغصوبة (ولارقيق وإسيد المعتق بعضه جميع إرثه) فإن تعدد فعل الحصص والأولى تأخير هذا عن قوله (ولا يورث إلا المكاتب) يرثه من معه ممن يعتق عليه كما سبق (ولا قاتل عمداً عدواناً وإن أتى بشبهة) فلا يشترط العدوان وفي نسخة وإن أباً من الأبوة (كمن يلى من الدية) فلا يجب أحداً



فِيهَا (١) (وَلَا تُخَالِفُ فِي دِينِ كَيْسَلٍ مَعَ مُرْتَدٍّ أَوْ غَيْرِهِ) مِنْ كَافِرٍ أَصْلَى (٢)  
 (وَكَيْهَوْدِيٍّ مَعَ أَنْصَرَانِيٍّ وَسَيَوَا هُمَا مِلَّةٌ) رَجَحَ أَنَّهُ مِثْلُ أَيْضًا (وَحُكْمُ بَيْنِ  
 الْكُفَرَاءِ بِحُكْمِ الْمُسْلِمِ) إِذَا تَرَا فَعُوا (إِنْ لَمْ يَأْبَ بَعْضُ) فَإِنْ أَبَى بَعْضُ  
 لَمْ تَعْرِضْ لَهُمْ (إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَ بَعْضُهُمْ فَكَذَلِكَ) بِحُكْمِ الْمُسْلِمِ (إِنْ لَمْ يَكُونُوا  
 كِتَابِيِّينَ وَإِلَّا فَبِحُكْمِهِمْ وَلَا مَنْ جُهْلَ تَأْخُرُ مَوْتِهِ وَوُقِفَ الْقِسْمُ  
 لِلْجَاهِلِ (٣) وَمَالُ الْمَقْتُولِ لِلْحَكَمِ بِمَوْتِهِ) عَلَى مَا سَبَقَ فِي بَابِهِ (وَأِنْ مَاتَ  
 مُورَثُهُ قُدَّرَ حَيًّا وَمَيْتًا وَوُقِفَ الْمَشْكُوكُ فِيهِ فَإِنْ مَضَتْ مُدَّةُ التَّعْمِيرِ  
 فَكَأَلَمَجْهُولٍ) يَجْعَلُ كَالْعَدَمِ (فَذَاتُ زَوْجٍ وَأُمٌّ وَأُخْتٌ وَأَبٌ مَقْتُولٍ فَعَلَى  
 حَيَاتِهِ مِنْ سِتَّةٍ وَمَوْتِهِ كَذَلِكَ وَتَعُولُ لِعِمَانِيَّةٍ فَتَضْرِبُ الْوَفْقَ فِي كُلِّ  
 بِأَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ لِازْوَاجٍ تِسْعَةً) إِذَا الْأُضْرَ عَلَيْهِ مَوْتُ الْأَبِ فَمِنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ  
 ثَمَانِيَّةٍ أَخْذَهُ مَضْرُوبًا فِي ثَلَاثَةٍ (وَلِلْأُمِّ أَرْبَعَةٌ) إِذَا الْأُضْرَ عَلَيْهَا حَيَاتُهُ فَيَضْرِبُ  
 لَهَا مِنْ سِتَّةٍ فِي أَرْبَعَةٍ وَلَا شَيْءٌ لِلْأُخْتِ عَلَى حَيَاتِهِ (وَوُقِفَ الْبَاقِي) أَحَدَ عَشَرَ  
 (فَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ حَيٌّ فَلِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ وَلِلْأَبِ ثَمَانِيَّةٌ أَوْ مَوْتُهُ أَوْ مُضِيُّ  
 التَّعْمِيرِ فَلِلْأُخْتِ تِسْعَةٌ وَلِلْأُمِّ اثْنَانِ وَلِلْخُنْتَى الْمُشْكِلِ نِصْفُ نَصِيبِي ذَكَرٍ  
 وَأُنْثَى تَصَحَّحَ الْمَسْأَلَةَ عَلَى التَّقْدِيرَاتِ) مِنْ ذَكَوْرَةٍ وَأُنْثَى (ثُمَّ تَضْرِبُ  
 الْوَفْقَ أَوْ الْكُلَّ ثُمَّ) الْحَاصِلُ (فِي حَالَتِي الْخُنْتَى) وَأَحْوَالُ الْخُنْتَى فَلِلْخُنْتَيْنِ

(١) لِأَنَّهُ لَا يَرِثُ مِنْهَا . وَبَرِثَ مِنْ مَالِ الْمَقْتُولِ . وَمِنْ الْخَطَأِ فَتَنَّهُ عَلَى أَنَّهُ حَرْبِي ، أَوْ  
 مِتَّ وَلَا كَمَا فِي تَقَاتِلِ طَائِفَتَيْنِ بِتَأْوِيلِ مِثْلِ قِصَّةِ الْجُلِّ . ثُمَّ الْقَاتِلُ الْعَامِدُ يَرِثُ الْوَلَاءَ كَمَا فِي  
 الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ .

(٢) وَأَخْذَ الْمُسْلِمِ مَالَ عَبْدِهِ الْكَافِرِ يَأْتِيهِ كَيْفَ لَا بِالْأَرِثِ .

(٣) هَذَا شُرُوعٌ فِي مَسَائِلِ الْأَشْكَالِ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ إِمَّا احْتِمَالُ الذَّكَوْرَةِ وَالْأُنْثَى وَهِيَ  
 مَسْأَلَةُ الْخُنْتَى الْآتِيَةِ وَإِمَّا احْتِمَالُ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْمَقْتُولِ وَإِمَّا احْتِمَالَهَا وَهِيَ مَسْأَلَةُ  
 الْجُلِّ هَذِهِ .

أربعة تذكيرها تأنيدهما تذكير هذا وتأنيث ذاك وعكسه (وَتَأْخُذُ مِنْ كُلِّ نَضِيبٍ) للخنثى ومن معه (مِنَ الْإِثْنَيْنِ النِّصْفَ وَأَرْبَعَةَ الرَّبْعِ) وهكذا فإن الخنثى ثلاثة فلكل من مجموع انصباؤه (فَمَا اجْتَمَعَ) أى حصل بالأخذ (فَنَضِيبُ كُلِّ كَذْكَرٍ وَخُنْثَى فَالْتَذْكَيرُ مِنَ الْإِثْنَيْنِ وَالتَّأْنِيثُ مِنْ ثَلَاثَةٍ فَتَضْرِبُ الْإِثْنَيْنِ فِيهَا ثَمَّ فِي حَالَتِي الْخُنْثَى لَهُ فِي الذَّكُورَةِ سِتَّةٌ وَالْأُنْثَى أَرْبَعَةٌ فَنِصْفُهَا خَمْسَةٌ وَكَذَاكَ غَيْرُهُ وَكُنْثَيْنِ وَعَاصِبٍ فَأَرْبَعَةٌ أَحْوَالٍ تَلْتَهِي لِأَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ لِكُلِّ أَحَدٍ عَشَرَ وَلِلْعَاصِبِ اثْنَانِ فَإِنْ بَالَ مِنْ وَاحِدٍ أَوْ كَانَ أَكْثَرَ) مرات أو مقداراً (أَوْ أَسْبَقَ أَوْ نَبَتَتْ لَهُ لِحْيَةٌ أَوْ تَدْنَى أَوْ حَصَلَ مَنِيٌّ) من أحد الفرجين (أَوْ حَيْضٌ فَلَا إِشْكَالَ) والحمد لله والصلاة والسلام على محمد وآله .

تم هذا الشرح المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه على يد أفقر عباد الله وأوحشهم إلى عفوه ورضاه ، راجئ غفر ربه الودود . على البسيوني داود ، غفر الله له ولوالديه وإشايحه ولأحبابه والمسلمين أجمعين ، وكان الفراغ من كتابته  
 نحوة الثلاثاء المدا بلخ شعبان المبارك سنة أربع وعشرين بمد مائتين وألف  
 من هجرة ذى ١ شرف سيدنا ونبينا وحبيبنا وشفيعنا محمد صلى الله عليه  
 وعلى آله ولم

هذا آخر ما يَسَّرَهُ اللهُ من هذه التعليقات الوجيزة على هذا الشرح الذى يشبه فى وجازته ودقة تعبيره شرح الجلال الحلى على جمع الجوامع ، إذ يحذف الحرف أو يزيده بحساب . ويدهج عدة من المعانى المحتملة فى كلمات مختصرات ، ويشير إلى الاعتراض على المصنف أو غيره من الشراح بأسلوب خفى ، يتفطن له أولو الأبواب . إلى غير ذلك من دقائقه التى يتذوقها من مارسه ، وعرف لطائفه ، ولم نال جهداً فى تصحيحه وتحريره إلا ما نبا عنه البصر أو زل به القلم ، مما لعله لا يخفى على فطنة القراء ، هذا وقد أخذت فقه المالكية عن جماعة من العلماء أولهم وأولاهم بالتقديم والذى الشيخ الإمام العلامة الحافظ الهمام شيخ الإسلام والمسلمين أبو عبد الله سيدى محمد بن الصديق الغمارى قدس سره . وثانيهم العلامة الفقيه المرحوم الشيخ محمد الصنهاجى . وثالثهم العلامة الفقيه الشريف السيد الحبيب المهاجى . ورابعهم العلامة الفقيه الشريف ، مولاي عبد السلام العلوى . وخامسهم العلامة الحقيق المرحوم مولاي أحمد القادري ، كما أخذت هذا الشرح عن جماعة بالإجازة منهم الشيخ محمد بن إبراهيم بن على الحميدى المالكي عن الشيخ محمد عايش شيخ المالكية عن الشيخ محمد الأمير الصغير عن والده الشيخ الأمير الكبير . والحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

## فهرس كتاب الاكليل

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
فصل في الاستخلاف	٦٥	خطبة الكتاب	٢
فصل في صلاة المسافرين	٦٧	باب المياه	٦
فصل في صلاة الجمعة	٧٠	فصل في بيان الطاهر والنجس	٩
فصل في صلاة الخريف	٧٤	فصل في حكم إزاله الجاسة	١٤
فصل في صلاة العيدين	٧٥	فصل في فرائض الوضوء	١٧
فصل في صلاة السكسوف	٧٧	فصل في آداب قضاء الحاجة	٢١
فصل في صلاة الاستسقاء	٧٨	فصل في نوافض الوضوء	٢٢
فصل في غسل الميت والصلاة عليه	٧٨	فصل في موجبات الغسل	٢٤
باب الزكاة	٨٥	فصل في مسح الحفين	٢٦
فصل في مصرف الزكاة	٩٩	فصل في التيمم	٢٨
فصل في زكاة الفطر	١٠٢	فصل في مسح الجيرة	٣١
باب الصيام	١٠٣	فصل في الحيض	٣٢
باب الاعتكاف	١١٠	باب في اوقات الصلاة	٣٣
باب الحج	١١٢	فصل في الادان	٣٦
فصل في محرمات الاحرام	١٢٥	فصل في شروط الصلاة	٣٧
فصل في الاحصار	١٢٦	فصل في ستر العورة	٣٩
باب الزكاة	١٣٨	فصل في استقبال القبلة	٤١
باب الاطعمة	١٤٢	فصل في فرائض الصلاة	٤٢
باب الضحية	١٤٤	فصل في صلاة المرض ونحوه	٤٧
باب الايمان وكفارتها	١٤٧	فصل في قضاء الفوائت	٤٨
باب النذر	١٥٦	فصل في سجود السهو	٤٩
باب الجهاد	١٥٩	فصل في سجود التلاوة	٥٦
باب المسابقة	١٧٠	فصل في صلاة النوافل	٥٨
باب الخصائص	١٧١	فصل في صلاة الجماعة	٦٠